فهرسة الجزء الاول من شرح العلامة الدماميني على المغني

المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش أنهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وأبي جعفر النحاس وأبي بكر الزبيدي وأجازها غيرهم وهو الصحيح * وتفترحه تسأله من غير روية والقرائح جمع قريحة وهي أول ما يستنبط من البئر ثم قيل منه لفلان قريحة أي استنباط العلم بجودة الطبع كذا في الصحاح والمراد بها هنا الطبائع * وتجنح بفتح النون تميل والجوانح الاضلاع مما يلي الصدر أريد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم أحد المتجاورين على الآخر والذريعة بالذال المعجمة كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشئ الواحد أفرد الخبر عنهما * والاعراب في اللغة الافصاح بالشئ وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية في الاعراب والبناء وعلى ما ذكر في شرح الالفية لولده مصنفها علم بأحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم في ذواتها أو فيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطا في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه اهـ ولا يخفى أن العلم بالاحكام التصريفية غير داخل في التعريف الاول وداخل في التعريف الثاني ويقال أيضا على تطبيق المركب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال أيضا على ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم أو ما يشبهه والمراد هنا الاول من المعاني الاصطلاحية واضافة العلم اليه اضافة بيانية (قوله الهادي الى صوب الصواب) الهداية عند أهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي الدلالة على طريق توصل الى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب والصوب نزول المطر والصواب نقيض الخطا ويحتمل أن يكون فيه استعارة بالكناية وفي تفسيرها مذاهب أحدها ما يفهم من كلام السلف وصححه بعض متأخري الخلف أن لا يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه أعني الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الذي لم يصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ثانيها ما صرح به صاحب المفتاح وهو أن يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به ادعاء لا حقيقة بواسطة قرينة وهي ان ينسب اليه شئ من لوازم المشبه به كالمنية المراد بها السبع ادعاء بجعل لفظها مرادفا لاسم السبع واضافة شئ من لوازم السبع اليها وهو الاظفار ثالثها ما ذهب اليه صاحب التلخيص وهو أن يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه بان يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فالتشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك الامر للمشبه استعارة تخييلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعير المطر للصواب ولم يصرح بذكر المستعار بل اقتصر على لازمه وهو الصوب لينتقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر الصواب وأريد به المطر بجعله مرادفا له ادعاء وأضيف اليه شئ من لوازم المطر للدلالة على ذلك وهو الصوب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه

في الدنيا والآخرة بخيري الدارين والذريعة بالذال المعجمة كالوسيلة وزنا ومعنى (وأصل ذلك علم الاعراب الهادي الى صوب الصواب) المراد بالاصل هنا ما يبنى عليه غيره والاشارة راجعة الى ما سبق فالامر الذي ينبني عليه ما يتيسر به فهم القرآن ويتضح به معنى الحديث هو علم الاعراب أي علم النحو وليس المراد الاعراب الذي هو قسيم البناء والهادي المرشد واسناد الهداية الى علم الاعراب مجاز وكأن المراد بالصوب الاستقامة من قولك صاب السهم اذا قصد ولم يحد عن الغرض والصوب أيضا المطر أو نزوله ويمكن ان يراد هنا على سبيل الاستعارة فاما ان يكون الصواب مشبها بالمصاب من قبيل الاستعارة بالكناية واثبات الصوب له مرادا به المطر استعارة تخييلية واما ان يكون مشبها بالمطر وأثبت له الصوب المراد به نزول المطر على حسب ما مر ووجه الشبه حصول النفع المبهج للنفوس وفي صوب الصواب ما يشبه جناس الاشتقاق (وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله تعالى شرفا كتابا في ذلك منورا

من ارجاه قواعده كل حالك) عام تسعة بالمثناة الفوقية فى أوله وهذا هو عام الوباء الكبير الواقع فى الديار المصرية وغالب أقطار الدنيا على ماقيل وكثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك أن المراد بقولك وقع كذا فى عام أربعين مثلا الاخبار بوقوع ذلك فى العام الاخير من الاربعين وهو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرير الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه الاضافة بمعنى اللام ضرورة أن المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزأ منها كما فى يد زيد وهذا لا يؤدى المعنى المقصود اذ يصدق بعام ما منها سواء كان الاخير أو غيره وهو خلاف الفرض ويمكن أن يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من أربعين بحيث يصدق على أى عام فرض لم يكن لتخصيص الاربعين مثلا معنى يحصل به كمال التمييز للمقصود لكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضى أن يكون هذا العام هو مكمل عدة الاربعين أو يقال حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير فى عام آخر أربعين والاضافة بيانية أى فى عام هو الاخير من أربعين فتأمله فالاشارة من قوله كتابا فى ذلك ترجع الى علم الاعراب 6 وينبغى أن يقرأ ذالك وحالك بسكون الكاف محافظة على السجع اذ لو فتحت الاولى وكسرت الثانية افات والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز ثم الفاضل الطبع يأتى بالفواصل على وجه يحصل به السجع من غير تفاوت بين الوصل والوقف كما تقدم فى كلام المصنف فينبغى أن يعد ذلك من باب لزوم ما لا يلزم وان كانوا لم يذكروه وأكثر السجع الواقع فى مقامات الحريرى من هذا النمط والارجاء بالمد على زنة أفعال جمع الرجا بالجيم مقصورا والمراد بها النواحى وهو من ذوات الواو يقال لناحيتى البئر رجوان والقواعد جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه والحالك هو الشديد السواد يقال حلك الشئ يحلك حلوكة اشتد سواده ويقال أسود حالك وحانك باللام والنون بمعنى واحد لكن المصنف باللام لمحافظته على محسن بديعى وهو لزوم ما لا يلزم ومنورا اسم فاعل من التنوير أتى به على جهة الاستعارة التبعية والمراد ان كتابه مزيل عن قواعد هذا الفن كل أمر مشكل لما فيه من التحقيق شبه ما فى كتابه من التحقيق بالنور فى الاهتداء به الى المقصود وشبه المشكلات بالظلمة التى اشتد سوادها من حيث ان صاحبها لا يهتدى الى الطريق فلا يأمن ضلاله عن المقصود (ثم انى أصبت به وبغيره فى منصرفى الى مصر) معنى أصبت به تلف منى وذهب والمنصرف يحتمل ان يكون مصدرا فيتعلق به الى مصر ويحتمل أن يكون اسم زمان فلا يتعلق به وانما يتعلق بمحذوف والمعنى ذاهبا الى مصر أو عائدا الى مصر (ولما من الله تعالى على فى عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة بخير بلاد الله) فيه حذف عاطف ومعطوف للعلم بالمقصود أى فى عام ستة وخمسين وسبعمائة والمعاودة كالعود بمعنى الرجوع والباء الداخلة عليها للالصاق متعلقة بمن والثانية ظرفية تتعلق بالمجاورة وهى اللبث بالمكان ويطلق على الاعتكاف بالمسجد ومراده بخير بلاد الله مكة شرفها الله تعالى وهو مبنى على أحد القولين فى المسئلة وتوفى المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا بستة أعوام أو نحوها

به وأثبت لذلك المشبه الصوب الذى هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك اللازم استعارة تخييلية ويحتمل أن لا يكون فى الكلام استعارة بان يكون الصواب مشبها بالصوب والتقدير صواب كالصوب ثم قدم المشبه به على المشبه وأضيف اليه كقول الشاعر

والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء

أى أصيل كالذهب على ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم أى الفضة ويحتمل أن لا يكون فيه تشبيه ويكون الصوب بمعنى الجهة مجازا مرسلا هذا ولتذكر واقعة من هداية الاعراب الى الصواب وهى أنى كنت وأنا شاب حاضرا فى دفن ميتة وكان غير بعيد منى شخصان أحدهما متصوف جاهل والآخر قصاص عنده طرف من الاعراب فقال ذلك الجاهل من أسمائه تعالى الغرور لقوله تعالى وغركم بالله الغرور فقال له الآخر لو كان كما قلت لكانت التلاوة بجر الغرور فأعجبنى ذلك منه وأغلظت على الجاهل القول (قوله من ارجاه قواعده كل حالك) الارجاء بالمد جمع رجا بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهى فى اللغة الاساس صفة غالبة من القعود بمعنى الثبات أو بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفى العرف هى والاصل والضابط والقانون أمر كلى ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه والحالك الشديد السواد قيل ولا يستعمل الا تابعا وفى الكشاف يقال فى التوكيد أسود حالك وحالك وأصفر فاقع ووارس وأبيض يقق ولهق

(شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا) شمرت جواب لما ان كانت حرفا وعاملها ان كانت ظرفا وتشمير الازار رفعه أى رفعت الساتر عن ساعد الاجتهاد فالمفعول محذوف ان لم ينزل الفعل المذكور منزلة اللازم والا فتروك أى فعلت التشمير وفيه استعارة مكنية من حيث تشبيه الاجتهاد بانسان شديد الاهتمام بالعمل النافع وتخييلية من حيث أثبت له الساعد الذى لا يكمل العمل الا به وذكر التشمير ترشيحا ويحتمل أن تكون اضافة الساعد الى الاجتهاد للملابسة وثانيا صفة مقدرا ما ظرف أو مصدر أى زمانا ثانيا أو تشميرا ثانيا واستئناف العمل ابتداؤه والكسل بفتح السين المهملة الفتور وكذا التوانى والكسل بكسرها صفة مشبهة والمتوانى اسم فاعل من توانى بمعنى ونى وليس من باب تجاهل وتغافل نفى المصنف عن نفسه كون الكسل صفة له لا ثابتة ولا حادثة فانتفى أصلا أما الاول فى قوله لا كسلا اذ هى صفة مشبهة وهى لمن قام به الفعل على معنى الثبوت وأما الثانى فى قوله ولا متوانيا اذ هو اسم فاعل كما تقدم فهو لمن قام به الفعل على معنى الحدوث فاندفع ما قد يتوهم من أن نفى الكسل الثابت لا يلزم منه انتفاء الكسل مطلقا بل قد يفيد ثبوته فى الجملة ونفى اظهار الفتور لا يلزم منه نفى الفتور من أصله وفى هاتين السجعتين الزام ما لا يلزم (ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام وترصيف) وضعت هنا جعلت وأنشأت والظرف اما لغو على أنه متعلق بهذا الفعل أو مستقر فى محل نصب على الحال من مفعوله أى كائنا على أحسن احكام والمعنى أنه وضعه مبنيا على ذلك ففيه استعارة مكنية وتخييلية قال الجوهرى وتصنيف الشئ جعله أصنافا وتمييز بعضها عن بعض قال ابن أحمر

سقيا بحلوان ذى الكروم وما * صنف من تينه ومن عنبه

اه كلامه وحلوان اسم بلد معروف بطيب التين والعنب قال

حلوان حلوان من يختار بلدتها * حلوان لا ينكران التين والعنب

الاول اسم بلد والثانى اسم ما يعطى والثالث تثنية حلو والظاهر أن المصنف أشار بهذا الى الكتاب فاطلاق التصنيف عليه مبالغة والاحكام الاتقان ويقال رصفت الحجارة أرصفها رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض ولم أقف على التضعيف كما فعل المصنف والفاء من التصنيف والترصيف ساكنة لينا فى السجع كما مر (وتتبعت فيه مقفلات مسائل الاعراب فافتتحتها) معنى تتبعت الشئ تطلبته متتبعا له وتشبيه مسائل الاعراب بالخزائن استعارة بالكناية واثبات الاقفال لها استعارة تخييلية والافتتاح ترشيح ويحتمل أنه شبه المسائل المشكلة بالاشياء التى توضع الاقفال عليها من حيث لا يوصل الى الغرض منها الا بازالة المانع فيكون استعارة تحقيقية وكذا تشبيه التحقيق الرافع للاشكال بفتح القفل المفضى للوصول الى ما وراءه من المطلوب وآثر افتتحتها على فتحتها اشارة الى أن كشف القناع عن هذه المسائل المشكلة كان باجتهاد وفيه ايماء الى أن مثل ذلك لا ينال بالهوينا (ومعضلات تستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها) معضلات جمع معضلة أو معضل بكسر الضاد من قولك أعضل الامر اذا اشتد واستغلق وأمر معضل لا يهتدى لوجهه بسهولة أى مسائل معضلات أو ابحاث معضلات ويستشكلها الطلاب أى يطلبون اشكالها أى ازالة اشكالها وهو التباسها وابهامها فالهمزة فيه للسلب كما حكاه الجوهرى نقلا عن بعض الكتب أنه يقال أشكلت الكتاب بالالف اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس فان قلت القاعدة أخذ استفعل وسائر أبواب المزيد من المجرد وأشكل غير مجرد قلت قد حكى شكل مجردا بمعناه قال فى القاموس وأشكل الامر التبس كشكل فلا اشكال حينئذ وعلى تقدير أن لا يكون شكل المجرد موجودا وان المسموع أشكل مزيدا فأخذ كرمن هذه القاعدة انما هو أمر أكثرى فقد سمع من كلامهم استعان أى طلب الاعانة واستعاد الحديث أى طلب اعادته واستعفاه من الخروج أى طلب اعفاءه منه واستجاره بالراء طلب منه الاجارة واستجازه بالزاى طلب منه الاجازة واستخلاه مجلسه أى طلب منه اخلاءه له وجعل منه الزمخشرى

وأحمر قانى وذريحى وأخضر ناضر ومدهام وأورق خطبانى وارمك ردانى (قوله شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا) فى ساعد استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكى وصاحب التلخيص فى الاجتهاد استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به على ما سبق من الخلاف فى تفسيرها هو انسان شديد الاهتمام فى عمل بيديه فيكون فى الساعد استعارة تخييلية وفى شمرت ترشيح وقوله ثانيا صفة لمحذوف أى تشميرا ثانيا أو وقتا ثانيا والترصيف الضم من رصفت الحجارة اذا ضممت بعضها الى بعض (قوله مقفلات مسائل الاعراب فافتتحتها) فى مقفلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكى وصاحب التلخيص فى مسائل الاعراب استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به على ما مر هو أماكن مقفلة فيكون فى المقفلات استعارة تخييلية وفى افتتحتها ترشيح (قوله ومعضلات) هو بكسر الضاد جمع معضلة

الاسـترضاع فى قوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم ووجهه أن المعنى هنا على طلب أن ترضع الام الصبى من أرضعت المرأة الصبى لا على طلب أن يرضع الصبى الام من رضع الصبى الام أو الثدى فاهذا جعله مأخوذا من أرضع لا من رضع وجعل منه القاضى ناصر الدين البيضاوى استنجحت الله أى طلبت النجاح والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككاتب وكتاب والايضاح التبيين والتنقيح التهذيب وتنقيح الجذع تشذيبه وهو ازالة قشره وما فيه من شوك ونحوه وكل شئ فيه أذى اذا نحيته فقد نقحته والكلام المنقح ٨ هو الذى أحسن النظر فيه وأزيلت عنه الزوائد التى لا يحتاج اليها (واغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها) الاغلاط جمع غلط وهو ما يقع على سبيل الذهول والتنبيه على الشئ هو التوقيف عليه والاصلاح اخراج الشئ من حيز الفساد الى حيز الصلاح وفى هذه السجعة مع السابقتين عليها لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالهاء قبل التاء (فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه) الفاء فصيحة وثم شرط مقدر أى اذا كان الامر كذلك ودونك اسم فعل بمعنى خذ ومفعوله محذوف أى فدونكه أى هذا التصنيف وكتابا حال موطئة ويحتمل أن يكون كتابا هو المفعول فلا حذف وفيه حينئذ اقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وتقوية داعى الامور وكان القياس على هذا أن يحليه باللام العهدية لكن نكره تفخيما لشأنه والرحال جمع رحل يطلق على ما يستصحبه الانسان من الاثاث فى سفره وعلى رحل البعير وهو أصغر من القتب وكلا المعنيين متأت هنا وهو كناية عن التعظيم وفى من قوله فيما دونه سببية مثل دخلت النار امرأة فى هرة أى تشد الرحال بسبب ما دونه وما اما موصولة أو موصوفة ودونه متعلق بمحذوف صلة أو صفة وفحول الرجال أعلاهم همة وأعظمهم شأنا جمع فحل وكأنه استعارة من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان كريما ومنجبا فى ضرابه ويعدونه بفتح حرف المضارعة أى يجاوزونه من قولك عداه يعدوه اذا جاوزه وتقدم عنه (اذ كان الوضع فى هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله حيث

أو معضل من أعضل الامر اذا اشتد يستشكلها الطلاب أى يعدونها مشكلة صعبة الادراك وفى الشرح وعندى أن معناه يطلبون اشكالها بكسر الهمزة أى ازالة التباسها يقال أشكل الامر وشكل اذا التبس فالهمزة فيه للسلب تمام ما فى الشرح كما حكاه الجوهرى نقلا عن بعض الكتب أنه يقال أشكلت الكتاب اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس يعنى فى أشكل الذى الاشكال مصدره وليس الضمير المجرور يعنى عائدا الى يستشكلها كما توهمه بعض المفتدين المعاصرين للشارح فاعترض بانه لا يلزم من جعل الهمزة فى أشكلت للسلب أن يكون فى استفعل كذلك فان الهمزة فى أفعل للقطع وفى استفعل للوصل ولان الهمزة حذفت فى استفعل لكونها للوصل ولم يخالق الله تعالى فى المضارع همزة وصل فليس فى قوله يستشكلها همزة اه ومنشأ هذا الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم نعم يرد على الشارح أنه اذا كان المعنى يطلبون اشكالها والاشكال مصدر أشكل الامر اذا التبس فمن أين أتى معنى الازالة والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح شكل الامر بمعنى التبس بل أشكل الامر اذا التبس ثم قال وشكلت الكتاب أى قيدته بالاعراب ويقال أيضا أشكلت الكتاب بالالف كأنك أزلت عنه الاشكال والالتباس وهذا نقلته من كتاب من غير سماع اه والتنقيح التهذيب قال فى الصحاح وتنقيح الشعر تهذيبه يقال خير الشعر الحولى المنقح وتنقيح العظم استخراج مخه تقول نقحت العظم وانتقحته بمعنى (قوله فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه) فى الشرح هذه الفاء الفصيحة أى اذا كان الامر كذلك فدونك كتابا أى خذ كتابا فهو مفعول وفيه اقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس أن يحليه بلام العهد لكن نكره تفخيما ويحتمل أن يكون المفعول محذوفا أى فدونكه وكتابا حال موطئة وأقول وضع الظاهر موضع المضمر وان سلم كونه للتعظيم فانما يكون له اذا كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالالقاب المشعرة بالمدح وكتاب ليس كذلك فان قلت فما فائدة وضع الظاهر هنا موضع المضمر على هذا التقدير قلت التوصل الى التنكير الدال على التعظيم ثم الفاء الفصيحة هى الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة نحو الفاء فى قوله تعالى فانفجرت اذ التقدير فضرب فانفجرت أو ان ضربت بها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب الكشاف أن تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثانى وظاهر كلام صاحب المفتاح أنه على التقدير الاول وقيل هى فصيحة على التقديرين وهو قول الاكثر وفى حاشية التفتازانى وجه فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقى لا يمكن التعبير عنه (قوله اذ كان الوضع فى هذا الغرض) اعلم أن المصلحة المترتبة على الفعل من

ولم ينسج ناسج على منواله ﴾ اذ تعليلية ومتعلقها امامذكور وهو اسم الفعل أو تشدّ أو تقف على سبيل التنازع أو محذوف أي وقع ذلك المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول دونه والغرض هو الفائدة المترتبة على الشئ من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وينسج بكسر السين وضمها مضارع نسج اذا ضم اللحمة الى السدا على وجه يستحكم به تداخلها ويستقل به ذلك المنسوج وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعته وتفرده بحسن أسلوبه استعارة بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخييلية والنسج ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته التي أنشأ هو عليها فتكون الاستعارة في هذه الاجزاء تحقيقية لكنها تبعية في الاول والثاني أصلية في الثالث وفي الصحاح وفلان نسيج وحده أي لا نظير له في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدا المدة أثواب ﴿ ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند أولي الالباب وسار نفعها في جماعة الطلاب ﴾ الظاهر ان الواو استئنافية لا عاطفة لعدم تأتي العطف أو لعدم حسنه اذا تأملت والحث على الشئ هو الحض عليه والحمل على فعله بتأكيد والضمير في وضعه ومعناه عائد على هذا التصنيف الذي تقدم ذكره في قوله ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام وترصيف ويوجد في بعض النسخ بدل ٩ قوله في معناه ما نصه في هذا الغرض

والمقدمة امابفتح الدال اسم مفعول من قدم بمعنى ان الانسان يقدمها أو بكسرها اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله والاعراب الاول لغوي بمعنى الابانة والاظهار والثاني اصطلاحي أريد به النحو واجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية كما يقال أعرب هذه القصيدة اذا تتبع ألفاظها وبين كيفية جريها على علم النحو ومنه	حيث انها طرفه ونهايته تسمى غاية ومن حيث انها حاصلة منه تسمى فائدة ومن حيث انها مقصود فاعله ولاجلها أقدم على الفعل تسمى غرضا وعلة غائية وهذه لا توجد في أفعاله تعالى وان جمت فوائدها وكثرت وفي الشرح اذ تعليلية ومتعلقها امامذكور وهو اسم الفعل أو تشد أو تقف على سبيل التنازع واما محذوف أي وقع ذلك أي المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول وأقول ينبغي أن يكون المقدر المحذوف يقع بلفظ المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا الا لو قال المصنف شدت ووقفت بلفظ الماضي أو يكون مراده بتشد وتقف الماضي فليتأمل (قوله ولم ينسج ناسج على منواله) النسج الحياكة والمنوال الخشب التي يحاك الثوب عليها وينسج بكسر السين وضمها وفي منواله استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الضمير استعارة بالكناية والمكني عنه أو المشبه به ثوب بديع الصنعة فيكون المنوال استعارة تخييلية والنسج ترشيحا المقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم أو بفتحها من قدمت الشئ جعلته مقدما (قوله المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب) الاعراب الاول لغوي بمعنى الافصاح والثاني اصطلاحي بمعنى النحو واضافة القواعد اليه اضافة بيانية أو بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والشذرة بمعجمتين القطعة من الذهب تلتقط من المعدن بلا اذابة أو اللؤلؤة الصغيرة (قوله بل كقطرة من قطرات بحر) في الشرح

٢ نى ل قولهم هذا كتاب اعراب القرآن فتبين ان الهمزة في الموضعين مكسورة وان بينهما جناسا تاما ورأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد ضبط الكلمة الثانية بفتح الهمزة وهو خطأ اذ الأعراب سكان البوادي ولا معنى له هنا والوقع السقوط مصدر وقع يقع والالباب جمع لب وهو العقل وحسن جواب لما وعاملها وان وصلتها في محل رفع على انه مبتدأ وخبره الظرف السابق أي ومما حثني على وضع هذا التصنيف حسن موقع مقدمتي عند العقلاء حين أنشأتها ﴿ مع ان الذي أودعته فيها بالنسبة الى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر ﴾ مع تتعلق اما بحسن أو بسار على طريق التنازع وأودع يتعدى بنفسه الى مفعولين تقول أودعت زيدا مالا لكن المصنف ضمنه معنى وضع فعداه الى الثاني بفي وبالنسبة ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ضمير النصب في أودعته أي أودعته فيها ملتبسا بالنسبة وادخرت افتعلت من الذخر بالمعجمة فقلبت تاء الافتعال دالا وأدغمت الدال التي هي ذال معجمة فيها بعد ابدالها مهملة كما في ادكر على الوجه القوي والشذرة بشين وذال معجمتين قال الجوهري الشذر صغار الذهب مايلتقط من المعدن من غير اذابة الحجارة والقطعة منه شذرة وقال أيضا والشذر صغار اللؤلؤ وكأن هذا الاخير هو مراد المصنف والعقد بكسر العين القلادة والنحر موضعها من الصدر والقطرة الواحدة من الماء أو غيره من المائع من كل ما يتقاطر شيأ فشيأ والقطرات الجمع بفتح الطاء والبحر خلاف البر

قال الجوهري يقال سمي بذلك لعمقه واتساعه قلت ولا يظهر للاتيان بقطرات هنا معنى بل المقام يقتضي عدم ذكرها وذلك لان المراد التدريج في تقليل ما وضعه في المقدمة بالقياس الى ما لم يضعه فيها ولا شك ان القطرة بالنظر الى كونها من جملة البحر أقل منها بالنظر الى قطرات من البحر وفي هاتين السجعتين الجناس المضارع ﴿وها أنا بائح بما أسررته﴾ بائح اسم فاعل من باح يبوح يقال باح بسره اذا أظهره والمراد بما أسره هو ما ادخره عن تلك المقدمة ووقع للمصنف نظير هذا التركيب في موضعين آخرين من الباب الخامس فقال في الجهة الاولى وها أنا مورد بعون الله تعالى أمثلة وقال في الجهة الثانية وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك وفي هذه المواضع الثلاثة ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة والمصنف يأباه كما سيأتي ان شاء الله تعالى في حرف الهاء من هذا الكتاب ﴿مفيدا لما قررته وحررته﴾ التقرير تثبيت الشيء في مقره والتحرير التهذيب وأخذ الخلاصة واظهارها بمنزلة جعل الشيء جزأ خالصا وفي قررته وحررته الجناس اللاحق وفي هذه السجعة مع ما قبلها لزوم ما لا يلزم وقد ينتقد هذا التركيب بأن أفاد متعد لاثنين بنفسه تقول أفدت زيدا مالا وأنا مفيد اياه علما فقد اشتمل على ادخال لام التقوية على مفعول ما هو متعد لاثنين وهو ممتنع على ما صرح به ابن مالك وجوابه ان هذا محمول على ما اذا كان المفعولان مذكورين معا متقدمين على العامل أو متأخرين عنه اذ في علة المنع التي ذكرها ايماء الى ذلك المعنى لانه قال ان زيدت اللام ١٠ في المفعولين فلا يجوز اذ لا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما لزم الترجيح بغير مرجح وقضية هذا انه لو لم يذكر الا واحد فقط أو ذكرا معا لكن مع تقديم أحدهما جاز لقيام المرجح ولا يخفى ان أحد المفعولين هنا محذوف لان الغرض تعلق بالمذكور وهو ما يفاد لا بالمحذوف وهو من يفاد فنزل منزلة المتعدي الى واحد فصح دخول لام التقوية ﴿مقرب فوائده للافهام واضع فرائده على طرف الثمام لينالهما الطالب بما أدنى المام﴾ الفوائد جمع فائدة وهو اسم للامر المنتفع به وقال الجوهري الفائدة ما استفيد من علم أو مال تقول منه فادت له فائدة قلت وهو يائي العين أو واويها سمع فيه المفيد والمفود على ما في القاموس وواضع أي ملق والفرائد الدر اذا نظم وفصل بغيره ويقال فرائد الدر كبارها وهو جمع فريدة شبه مسائل هذا الكتاب النحوية باعتبار ما أدخله بينها من بديع البيان ونكت التفسير بالدر الذي نظم وفصل بغيره من الجواهر البديعة أو شبهها بكبار الدر في النفاسة وعزة وجودها والثمام بثاء مثلثة مضمومة نبت ضعيف له خوص أو شيء شبيه بالخوص الواحدة ثمامة شبه تسهيله للمباحث الجليلة بما ذكر في كونه ينال النيل من غير مشقة والالمام النزول ومقاربة الشيء وكلاهما ممكن هنا وفي فوائده وفرائده الجناس المضارع وفي الثمام مع قوله المام لزوم ما لا يلزم ﴿وسائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه﴾ سال يتعدى تارة بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسئلكم أموالكم ان يسئلكموها فيحفكم تبخلوا ومنه ما نحن فيه فمن مفعوله الاول وقوله فيما يأتي ان يغتفر مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثاني بعن نحو يسألونك عن الاهلة أو ما في معناها نحو الرحمن فاسأل به خبيرا والخيم بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له من لفظه والاولى ان ينون سائل لمكان المناسبة لما تقدم ولا مانع من اضافته والحسد ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا أعبر بالاديم عن القلب

والانسب بغرضه من التدريج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان يقول بل كقطرة من بحر ولا يظهر وجهه حسن للاتيان هنا بجمع القلة المنكر وهو قطرات وأقول لعله انما أتى به لئلا تكون السجعة الثانية أقصر من الاولى فان أحسن السجع ما تساوت قرائنه ثم ما طالت قرينته الثانية فاتى به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يعم وأيضا ما في المقدمة له نسبة في القلة الى ما ليس فيها كما ان القطرة لها نسبة في القلة الى القطرات ولا نسبة لها الى البحر على ان قوله المكسر كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالف وتاء فهو جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كعدة وعدات وتمرة وتمرات وقطرة وقطرات أو لم يجب بل جاز سكونه وفتحه وضمه كغرفة وغرفات أو جاز سكونه وفتحه وكسره كسدرة وسدرات فان قيل قد عرفوا جمع التصحيح بانه ما سلم فيه بناء الواحد وما تحرك ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بناء الواحد أجيب بانه لم يتحرك ثانيه ولم يعرض له التغيرات الا بعد مجيء الالف والتاء فتعريف جمع التصحيح صادق عليه كذا قال الجاربردي (قوله واضع فرائده على طرف الثمام) الفرائد الدرر الكبار أو التي نظمت وفصلت بغيرها والثمام بثلاثة مضمومة

/ ﴿واذا عثر على شئ طغى به القلم أو زلت به القدم﴾ الظرف يتعلق بسائل وعثر بمثلثة أى اطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع عثرا كقتلا وعثورا كقعودا وطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائى اللام وواويها يقال طغى طغيانا وطغى طغوانا والقلم معروف وهو القصبة التى يكتب بها وزلة القدم خروجها اغلبة عن الموضع الذى ينبغى ثباتها فيه وكلاهما كناية عن وقوع الخطا وصدور ما لا ينبغى والمعنى اذا عثر على شئ حاولت فيه الصواب فحدت عنه بغير اختيار والباء من به فى الموضعين سببية أو ظرفية وفى القلم والقدم الجناس المضارع وتعريفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معينة وهما قلم المصنف وقدمه فهذا تعريف لامى قائم مقام التعريف الاضافى وليست اللام عوضا عن المضاف كما يراه الكوفيون وسيأتى فيه كلام فى أل من حرف الالف المفردة ﴿وان يغتفر ذلك فى جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وأرحته من التعب وصيرت القاصى يناديه من كثب﴾ الغفر الستر أى أسأل من وصف بحسن السجية والسلامة من الحسد ان يستر ما اطلع عليه من سهو وخطا فى جنب ما ذكرته من المحاسن أى يجعل المساوى مدفونة فى جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغطيا للثالث وساترا لها وفيه اشارة الى ان اماتة المساوى بالاعراض عنها من حيث جعلها كالمقبور فى الرمس وآثر يغتفر على يغفر للمبالغة فى الستر والشريد الطريد والقاصى بالصاد المهملة البعيد وهو صفة للمعنى واسناد ينادى الى ضميره مجاز والكثب القرب بفتح الكاف والثاء المثلثة ﴿وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبو وان الصارم قد ينبو وان النار قد تخبو﴾ ان يحضر معطوف على ان يغتفر وهو مفعول سائل الثانى وان الجواد قد يكبو مفعول يحضر وما بعده معطوف عليه والاخير معطوف على الثانى أو الاول على الخلاف الذى سبق ذكره وفيه تلميح بالاشارة الى امثال العرب مشهورة والجواد الفرس الجيد كبا يكبو سقط والصارم السيف القاطع ونبا ينبو اذا لم يعمل 11 فى الضريبة والنار مشتقة من نار ينور اذا نفر لان فيها حركة واضطرابا وخبت النار تخبو اذا طفئت يعنى انه اذا استحضر ان هذه الامور مع رفعة مقدارها لا يحطها ما قد تتصف به مما لا يناسب مقامها اغتفر للمصنف ما قد يقع منه من هفوة ﴿وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيآت﴾ كل من هذين معطوف على ما يليه أو على الاول كما سبق والمعنى وان يحضر قلبه ان الانسان محل النسيان فلا يؤاخذ بما صدر عنه ناسياله وقد روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه انما سمى انسانا لانه عهد اليه فنسى وعلى هذا فليس وزنه فعلان بل هو افعلان والاصل انسيان فحذفت الياء تخفيفا لكثرة دوره على الالسنة وردوها فى التصغير فقالوا أنيسيان لانه لا يكثر حينئذ ولان التصغير يرد الاشياء الى أصولها واستحضار ان الحسنات يذهبن السيآت مما يبعث على اغتفار ما يقع للمصنف فى هذا الكتاب فان محاسنه فيه غالبة وفيه تلميح الى الآية ﴿ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها * كفى المرء نبلا أن تعد معايبه﴾ هذا البيت أنشده ابن سعيد الاندلسى فى كتابه المسمى بملوك الشعر منسوب الى يزيد بن خالد المهلبى من شعراء المائة الثانية والمرء يحتمل ان يضبط بالنصب مفعول كفى وان تعد معايبه فى محل رفع على انه فاعل ويحتمل ان يضبط بالرفع وان تعد معايبه بدل اشتمال ونبلا بنون مضمومة فموحدة ساكنة أى فضلا وقد يوجد فى بعض النسخ بهذا اللفظ بدل نبلا وفى القاموس النبل الذكاء والنجابة وانتصاب نبلا أو فضلا على التمييز عن النسبة فالمعنى على الاول اجزأ المرء فضل عد معايبه أى الفضل الذى هو عد معايبه جعل ذلك فضلا من جهة انه ملزوم لكثرة المحاسن وذلك لان عد المعايب يقتضى بحسب العرف قلتها اذ القليل هو الذى يتعرض لعده واحصائه وقلتها يستلزم كثرة المحاسن والمعنى على الثانى اجزأ فضل عد معايب المرء والمفعول محذوف ويحتمل الحالية والتنوين فيه للتفخيم أى كفى ذلك حالة كونه فضلا عظيما ﴿وينحصر﴾ هذا التصنيف ﴿فى ثمانية أبواب﴾ والى ذلك أشرت فى تقريظى لهذا الكتاب حيث قلت

. الا انما مغنى اللبيب مصنف * جليل به النحوى يحوى أمانيه وما هو الا جنة قد تزخرفت * أما تنظر الابواب فيه ثمانيه

ووجه الحصر فى الابواب الثمانية ان المتكلم فيه اما ان يكون كيفية الاعراب أولا فان كان الاول فهو الباب السابع وان كان

مضمومة وميم مخففة نبت ضعيف له خوص أو شئ يشبه الخوص استعار الفرائد للفوائد استعارة تحقيقية وهى استعمال المفرد فيما شبه بمعناه الاصلى مما يمكن ان يشار اليه اشارة حسية أو عقلية واستعارة الوضع على طرف الثمام لتسهيل المسائل استعارة تمثيلية وهى استعمال المركب فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد كما يقال للمتردد انك تقدم رجلا وتؤخر أخرى والخيم بكسر المعجمة وسكون المثناه التحتية السجية والطبيعة والحسد

الثانى فاما ان يتعلق بالاعراب من جهة ما يتطرق اليه من الخلل أولا الاول هو الباب السادس ان كان من قبيل ما اشتهر بين
المعربين والباب الخامس ان لم يكن من هذا القبيل والثانى اما ان يكون باعتبار أحكام كثيرة الدور تتعلق بالفاظ غير معينة من
مفردات وجمل أولا يكون كذلك والاول هو الباب الرابع والثانى اما ان يكون باعتبار المفردات المعينة أو الجمل أو ما يتردد بين
المفرد والجملة أولا والثانى هو الباب الثامن والاول يشتمل على ثلاثة أمور كما علمت فان تعلق الكلام بمفردات معينة من جهة
تفسيرها وذكر أحكامها فهو الباب الاول وان تعلق الكلام بالجمل من جهة تفسيرها وذكر أقسامها وأحكامها فهو الباب
الثانى وان تعلق الكلام بالظرف وشبهه وذكر أحكامها فهو الباب الثالث ﴿الباب الاول فى تفسير المفردات﴾ المعينة
كهمزة الاستفهام وباء الجر وبل وبلى والنداء وغير ذلك ﴿وذكر أحكامها﴾ التى تعرض لها عند التركيب ﴿الباب الثانى فى
تفسير الجمل وذكر أقسامها﴾ ككونها اسمية أو فعلية وكونها صغرى وكبرى وذات وجهين ﴿و﴾ ذكر ﴿أحكامها﴾ ككونها
فى محل رفع أو نصب أو جر الى غير ذلك ﴿الباب الثالث فى ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف﴾ كما فى نحو زيد
عندك ﴿والجار والمجرور﴾ كما فى نحو زيد فى الدار ووجه جعلهما مترددين انهما تارة يتعلقان بمفرد وتارة يتعلقان بجملة فلم يلزما
طريقة واحدة بل يسلك بهما طريق الافراد وقتا وطريق الجملة أخرى ﴿وذكر أحكامهما﴾ أى القسمين أحدهما الظرف والآخر
الجار والمجرور ﴿الباب الرابع فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها﴾ وهذه تتعلق بأبواب معينة كمسوغات
الابتداء بالنكرة وما افترق فيه الحال والتمييز وما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة الى غير ذلك

﴿الباب الخامس فى ذكر الاوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها﴾ وهذه لم تشتهر بين المعربين على الوجه الذى أورده المصنف فى هذا الباب على ما ستقف عليه ان شاء الله تعالى والاوجه جمع وجه والمراد به هنا الطريق يقال هذا وجه الشئ أى طريقه ﴿الباب السادس فى التحذير
من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها﴾ وهذه الامور أيضا من الاوجه التى يدخل على عنهم
المعرب الخلل من جهتها لكنها امتازت عما تقدم باشتهارها بين المعربين ولذلك خصها بلفظ التحذير ﴿الباب السابع فى كيفية
الاعراب﴾ والمنتفع بهذا الباب غالبا المبتدئ الناشئ فى هذا الفن ﴿الباب الثامن فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر
من الصور الجزئية﴾ ويشتمل هذا الباب على ثنتى عشرة قاعدة كما ستراه ان شاء الله تعالى والواو من قوله ﴿واعلم﴾ اما
استئنافية أو عاطفة على مدخول الفاء من قوله فيما تقدم فدونك كتابا وقد يستبعد الثانى بطول الفصل جدا ولفظ اعلم كثيرا
ما يقدمه المصنفون امام الكلام الذى يلقونه لغرض الاعتناء به واستدرار الاصغاء اليه ليقبل عليه السامع ويتمكن منه
فضل تمكن ولا يخفى ان متعلق العلم هنا عند المصنف بهذه المثابة وهو قوله ﴿اننى تأملت﴾ أى نظرت متبينا ﴿كتب الاعراب
فاذا السبب الذى اقتضى طولها ثلاثة أمور﴾ وهنا مضاف محذوف اما من المبتدا أو من الخبر لتصحيح الحمل فالتقدير على الاول
فاذا أنواع السبب أو أقسام السبب والتقدير على الثانى فاذا السبب الذى اقتضى طولها ذو ثلاثة أمور واذا هذه فجائية فاما
ان تجعل الفاء الداخلة عليها للسببية المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها أى مفاجأة وجود سبب التطويل ناشئا عن هذه الامور
لازمة للتأمل أوهى للعطف على ظاهر كلام ابن الحاجب أى تأملت ففجأت وقت تعدد هذا السبب وسيأتى الكلام على
ذلك عند وصول اذا الفجائية ان شاء الله تعالى ﴿أحدها كثرة التكرار فانها لم توضع لافادة القوانين الكلية﴾ المنطبقة على
ما يندرج تحتها من الجزئيات ﴿بل للكلام على الصور الجزئية﴾ فيسوقهم الى الكلام على جزئية وان تكررت ﴿فتراهم

ان تتمنى زوال نعمة المحسود اليك يقال حسده يحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول
يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسادة وحسدتك على الشئ وحسدتك الشئ
بمعنى كذا فى الصحاح وعثر اطلع وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامة وزلة القدم خروجها
عن الموضع الذى ينبغى قرارها فيه والشريد الطريد والقاصى بالمهملة البعيد والكثب
بفتح الكاف والمثلثة القرب والجواد الفرس الجيد ويكبو يسقط والصارم السيف القاطع
وينبو لا يعمل فى الضريبة وتخبو تنطفى والمرء مفعول كفى ونبلا تمييز وان تعد معايبه فاعل
كفى ويجوز رفع المرء على انه فاعل كفى وان تعد معايبه بدل اشتمال منه (قوله فانها لم توضع
لافادة القوانين) هذا استئناف مبين لسبب كثرة التكرار فى كتب الاعراب وكلمة أيضا
لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر وهو مفعول مطلق
حذف عامله وجوبا سماعا أو حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار

يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام ﴾ فيفضى الى كثرة التكرار فيحصل التطويل
﴿ الا تراهم حيث مر بهم مثل الموصول فى قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا فيه ثلاثة أوجه ﴾ هى أوجه
اعراب الاسم فالجر على انه نعت تابع والرفع على انه فى الاصل نعت لكن قطع الى الرفع بجعله خبر المبتدا واجب الحذف أو على
انه مبتدأ خبره مابعده والنصب على انه فى الاصل نعت لكنه قطع الى النصب بعامل واجب الحذف والقطع فى هذه الصور
بوجهيه لارادة المدح وفى غيرها بحسب مايقتضيه المقام من مدح أوذم أوترحم ووجه دلالة مثل هذا الرفع والنصب على
ماقصد به مما ذكرناه من المدح والذم والترحم ان فى الافتنان بمخالفة الاعراب وتغيير المألوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع
وتحريك لرغبته فى الاستماع وذلك لاسيما حذف المبتدأ أو الفعل أدل دليل على الاهتمام بالمذكور وذلك يكون لمدح أوذم
أونحو ذلك مما يعينه المقام وقال ابن مالك انه التزم حذف الفعل اشعارا بانه لانشاء المدح كالمنادى ثم التزم فى الرفع حذف
المبتدا ليجرى الوجهان على سنن واحد وحيث ظرف لغو عامله الفعل من قوله ذكروا وتقديمه عليه للاهتمام لانه بصدد تعداد
الاماكن التى وقع فيها التكرار واما تقديمه على الظرف الآخر اللغو وهو فيه فواجب لئلا يعود الضمير على غير متقدم ﴿ وحيث
جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انك أنت السميع العليم ذكروا فيه أيضا ثلاثة أوجه ﴾ هى كون أنت تأكيدا
للضمير المنصوب وكونه فصلا وكونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده وأيضا مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا كما ذكر بعضهم
أوحال حذف عاملها وصاحبها وقع ذلك معترضا بين ذكروا والمفعول الذى هو ثلاثة أوجه والاصل ذكروا فيه ثلاثة أوجه
ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الاوجه الثلاثة رجوعا أو اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الاوجه الثلاثة فعلى
الاول هو مفعول مطلق وعلى الثانى هو حال من ضمير المتكلم واعلم ان أيضا كلمة لاتستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن
استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشيئين جاء زيد أيضا مقتصرا عليه لفظا ١٣ وتقديرا وبالتوافق بينهما نحو جاء زيد
ومات عمرو وأيضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو وأيضا فلا يقال شئ من ذلك على هذه الوجوه المحترز عنها وانما تستعمل
هذه الكلمة عند وجود الضابط المذكور وهى هنا مصدر آض بمعنى رجع وأعربه جماعة فى مثل قال زيد كذا وقال أيضا حالا
من ضمير قال المستكن على انه بمعنى اسم الفاعل مثلا أى وقال أيضا أى راجعا الى القول وهذا انما يحسن اذا صدر القول المقيد
بالحال بعد صدور قول سابق حتى يصح ان يقال انه راجع الى القول بعد ما فرغ عنه وليس ذلك شرطا فى استعمال أيضا بدليل
صحة قلت اليوم كذا وقلت أمس أيضا والذى يطرد فى جميع المواضع ماقدمناه ويؤيده انك تقول عند زيد مال وأيضا علم فلا
يكون قبلها مايصلح للعمل فيها فتحتاج الى التقدير فتأمله ﴿ وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت أنت الرقيب
عليهم ذكروا فيه وجهين ﴾ هما كونه تأكيدا وكونه فصلا وسقط كونه مبتدأ لنصب مابعده ﴿ ويكررون ذكر الخلاف فيه
اذا أعرب فصلا أله محل باعتبار ماقبله أم باعتبار مابعده أم لا محل له ﴾ الضمير المجرور ربفى عائد الى مثل الضمير المنفصل الذى
تقدم ذكره واذا ظرف للخلاف وأله محل الى آخره فى محل جر على انه بدل اشتمال من الضمير المجرور المتقدم وثم مضاف محذوف
أى جواب أله محل والمعنى ويكررون ذكر الخلاف فى جواب قول السائل أله محل باعتبار ماقبله أم باعتبار مابعده فان قلت
يشكل عليه قوله أم لا محل له فان هذا القول لايتأتى مع اعرابه فصلا أى مع جعله معربا بحسب المحل قلت انما يشكل اذا جعلت
أم متصلة عاطفة على ماسبق اما اذا جعلت منقطعة لمجرد الاضراب أى بل لا محل له أصلا اذلا يكون هذا حينئذ من محل الخلاف
اذا أعرب فصلا فان قلت فلم لايجوز ان يكون المراد بالاعراب الاعراب اللغوى أى اذا اظهر مثل هذا الضمير حالة كونه فصلا
وحينئذ فتكون المحتملات الثلاث مواضع للاختلاف قلت هو خروج عن الاصل لالداع اذ الاصل حمل كلام أهل كل فن على
ماهو متعارف بينهم وقد أمكن بالطرق التى مرت فلا يعدل عنه ويحتمل ان يكون أله محل باعتبار ماقبله أم باعتبار مابعده فى
محل نصب أو رفع على انه محكى لمقدر أى قائلين أله محل أومقولا فيه أله محل على ان يكون حالا من ضمير يكررون أوفيه والاولى
ماسبق ﴿ والخلاف ﴾ بالنصب عطفا على المضاف من قوله ويكررون ذكر الخلاف وبالجر عطفا على المضاف اليه المذكور أى

عنهم بذكر الثلاثة رجوعا وعلى الثانى اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة (قوله
ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا أعرب فصلا أله محل) اذا ظرف للخلاف أوليكررون وأله
محل بدل اشتمال من الضمير المجرور بفى والتقدير فى جواب أله محل أو بدل من مفعول
يكررون أعنى ذكرا أو بدل من الخلاف والملل السآمة واستقصى الشئ طلب أقصاه وغايته

فيكررون ذكر الخلاف ﴿في كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ اذا وقع بعد اذا في نحو اذا السماء انشقت﴾ وكونه فاعلا يفسره مذهب سيبويه وأكثر البصريين وكونه مبتدأ مذهب الاخفش ﴿أو بعد ان الشرطية في نحو وان امرأة خافت﴾ وكونه فاعلا مذهب البصريين أو أكثرهم وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلا فلم أعلم قائلا به نعم الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه ان يكون فاعلا بمحذوف يفسره الظاهر كما يقول البصريون وان يكون فاعلا بالفعل المتأخر لانهم لا يتحاشون من جواز تقديم الفاعل على رافعه وان يكون مبتدأ وأظن الاخفش يجوز هذا الاخير ﴿أو بعد الظرف في نحو أفي الله شك﴾ ووجوب كونه فاعلا نقله ابن هشام الاندلسي عن الاكثرين وأما كونه مبتدأ فلا اعلم من قال بوجوبه وانما قال ض الارجح كونه مبتدأ ويجوز كونه فاعلا وعكس ابن مالك فرجح فاعليته كما ستعرفه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى ﴿أو بعد لو في نحو ولو انهم صبروا﴾ وكونه فاعلا بفعل محذوف مذهب كوفي اختاره الزمخشري وابن الحاجب وكونه مبتدأ مذهب سيبويه وجماعة ﴿و﴾ يكررون أيضا ذكر الخلاف ﴿في كون ان﴾ المشددة ﴿أو ان﴾ الخفيفة ﴿وصلتهما﴾ بضمير التثنية ولو أفرد لكان أحسن لان العطف بأو أي وصلة احدى هاتين الكلمتين ﴿بعد حذف الجار في نحو شهد الله انه لا اله الا هو﴾ أي بانه وهذا مثال للاول وهو ان المشددة ﴿ونحو حصرت صدورهم أن يقاتلوكم﴾ أي عن ان يقاتلوكم وهذا مثال للثاني وهو ان الخفيفة ﴿في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله﴾ أي قول الفرزدق اذا قيل أي الناس شر قبيلة ﴿اشارت كليب بالاكف الاصابع﴾ أي الى كليب والاصابع فاعل اشارت وبالاكف ظرف مستقر حال منها أي اشارت الاصابع حالة كونها مع الاكف يريد ان الاشارة وقعت بمجموع الاصابع والاكف وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة فان قلت كيف تجعل ان أوان مع الصلة في محل خفض بالمحذوف على حد ما وقع في هذا البيت والواقع فيه ليس بشاذ عند القائل به قلت انما جعل على حده في مطلق الجر بالمحذوف لا في خصوصية الجر به من حيث كونه شاذا ﴿أو في موضع ١٤ نصب بالفعل المذكور على حد قوله﴾ في صفة رمح لدن بهز الكف يعسل متنه ﴿فيه كما عسل الطريق الثعلب﴾ الاصل كما عسل في الطريق وذلك لان الطريق ظرف مختص فلا يتسلط عليه العامل اذا أريدت الظرفية الا بواسطة في أو ما هو بمعناه تقول سرت في الطريق وسرت بالطريق فان وصل الفعل اليه في هذه الحالة بدون الحرف حفظ ولم يقس كالبيت وقد علمت ما فيه من سؤال وجواب كالبيت ولدن بفتح اللام وسكون الدال صفة للرمح قال الجوهري يقال رمح لدن ورماح لدن ولم يزد على ذلك الرضي وفي القاموس اللدن اللين من كل شيء ويعسل يهتز ومتنه صدره وضمير فيه يعود الى الهز وفي للصاحبة نحو خرج على قومه في زينته يقول ان هذا الرمح يضطرب بصدره مع هز الكف لينه ﴿وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض﴾ كما في نحو مررت بك وزيد وما فيها غيره وفرسه والجواز مطلقا مذهب الكوفيين ويونس والاخفش واختاره ابن مالك والمنع في السعة والجواز في الضرورة مذهب أكثر البصريين ﴿و﴾ في جواز العطف ﴿على الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل﴾ اماموكدا وغيره وصرح بعضهم بان مذهب البصريين المنع الا في الضرورة وقال الرضي البصريون يجيزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم حظروه أصلا بحيث لا يجوزان يرتكب وأما الكوفيون فيجيزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح ﴿و﴾ كذلك يكررون الخلاف ﴿في غير ذلك﴾ الذي تقدم ذكره ﴿مما اذا استقصي﴾ بالبناء للمفعول أي طلب اقصاه بحيث انتهى الى غايته ﴿أمل القلم﴾ استعارة تبعية في الفعل فان الاملال الحقيقي هو احداث السآمة وضجر النفس لا يتعلق بالقلم ﴿واعقب السأم﴾ بفتح السين المهملة والهمزة وهو الملاله أي جعل السأم واقعا عقب الاستقصاء من غير تراخ ﴿فجمعت هذه المسائل﴾ المتقدمة ﴿ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب﴾ واذا كان الامر كذلك ﴿فعليك بمراجعته﴾ أي بالعود اليه وعليك هنا اسم فعل بمعنى استمسك وانما فسرناه بذلك لوجود الباء في المفعول فهو مثل عليك بذات الدين وصرح الرضي بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا في مفعول أسماء الافعال لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول قلت الزيادة خلاف الاصل وقد أمكن جعلها بمعنى فعل متعد بالباء كما رأيت فلا يعدل عنه ثم علل المصنف الامر بالمراجعة بقوله ﴿فانك تجد به﴾ أي الباب الرابع ﴿كنزا واسعا تنفق منه﴾ والكنز المال المدفون والمراد بسعته كثرته ﴿ومنهلا﴾ وهو اسم لمحل الشرب الذي ترده الشاربة واسم لما فيه من الماء المشروب ﴿سائغا﴾ أي سهل الدخول الى الحلق فان جعل المنهل اسما للماء المشروب

(قوله فعليك بمراجعته) في الشرح أي استمسك بها فالباء ليست زائدة كما ظنه

فالاسناد حقيقي وان جعل اسما لمكان ذلك فالاسناد مجازي نحو نهر جار ﴿ترده﴾ أي تصل اليه نائلا منه وفي القاموس
الورود الاشراف على الماء وغيره دخله أو لم يدخله قلت لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الاشراف عليه ﴿وتصدر﴾
بضم الدال المهملة وكسرها مضارع صدر بمعنى رجع ﴿عنه﴾ أي عن ذلك المنهل جعل المصنف هذا الباب محلا لما ينتفع به
الناظر في نفسه ويستفيده منه ومن هذه الجهة شبه بالمنهل الذي يرده الشارب ويصدر عنه ريانا بما ناله منه ومحلا لما ينفع به
ناظره من عداه ويفيده اياه ومن هذه الجهة شبه بالكنز الذي ينفع صاحبه الناس بما ينفقه منه وان أراد ان ذلك أمر مستمر
ولهذا عبر في الموضعين بالمضارع المفيد للاستمرار ويوجد في بعض نسخ هذا الكتاب تجد به مكان تجده فان قلت هل من فرق
بين النسختين قلت نعم فان تجده في الاول بمعنى تعلمه ومنه وان وجدنا أكثرهم لفاسقين فالضمير المنصوب أول المفعولين وكنزا
ثانيهما ومنهلا معطوف على الثاني وتجد في النسخة الثانية بمعنى نصب كما في قولهم وجد ضالته اذا أصابها ومنه قول أبي
الطيب المتنبي والظلم من شيم النفوس فان تجد • ذا عفة فلعلة لم يظلم وبه لغوية اي تجد وكنزا هو المفعول به فان قلت
فأيتهما أحسن قلت الثانية لاشتمالها على مبالغة ليست في الاولى وذلك لان هذا من قبيل التجريد وهو ان ينتزع من أمر
ذي صفة آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة لكمال تلك الصفة فيه حتى بلغ من الاتصاف الى حيث يصح ان ينتزع منه
موصوف آخر بتلك الصفة فان قلت فما هذه الباء قلت يجوز ان تكون سببية والمعنى انك تجد بسبب وجوده كنزا ومنهلا
فيكون التجريد فيه مثله في قولهم سألت بزيد البحر ولقيت به الاسد ويجوز أن تكون ظرفية فيكون التجريد فيه مثله في
قوله تعالى لهم فيها دار الخلد ﴿الامر الثاني﴾ من الامور التي اقتضت التطويل ﴿ايراد ما لا يتعلق بالاعراب﴾ وذلك فضول
وتعرض الى ما لا حاجة اليه في المقصود فيطول الكلام بايراده ﴿كالكلام في اشتقاق اسم﴾ أي هذا اللفظ مقولا في السؤال
عنه ﴿أهو من السمة﴾ وهي العلامة الاصل وسمة فحذفت الفاء كما في عدة وعلى هذا ١٥ فيكون اسم من قبيل المحذوف الفاء
﴿كما تقول الكوفيون﴾ وهم النحاة المنسوبون الى الكوفة وهي بلد معروف ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت
فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه خططها السائب ﴿أم من السمو﴾ وهو العلو والرفعة فيكون اسم من
قبيل المحذوف اللام ﴿كما تقول البصريون﴾ وهم النحاة المنسوبون الى البصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب
بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاهن
الازهري قال النووي أفصحهن الفتح وهو المشهور والنسب اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوه
بالضم وان ضمت البصرة على لغة لان النسب مسموع كذا في تهذيب الاسماء واللغات ﴿والاحتجاج لكل من الفريقين﴾
فريق البصريين وفريق الكوفيين ﴿وترجيح الراجح من القولين﴾ المنسوبين اليهما فيرجح قول الكوفيين باعتبار المعنى
فان كون الاسم علامة للمسمى يعرف بها أظهر من كونه رفعة للمسمى ويرجح قول البصريين باعتبار اللفظ فالمسموع في الجمع
اسماء وأسام لا أوسام وأواسم وفي التصغير سمي لا وسيم وسمع في الفعل سميت وجاء في الاسم لغة أخرى وهي سمى كهدى وكل
ذلك يشهد لكونه من السمو وادعاء القلب في الجميع بعيد وأيضا فان الهمزة لم تعهد في كلامهم داخلة على ما حذف صدره
﴿وكالكلام على ألفه﴾ أي ألف اسم مقولا في السؤال عنها ﴿لم حذفت من البسملة خطا﴾ أي حذف خطها وهي صورتها
التي تكتب بها خطا منصوب على التمييز عن النسبة الواقعة في جملة وحذفت وعلة الحذف كثرة الاستعمال وهي باعثة على
التخفيف ﴿وعلى باء الجر ولامه﴾ مقولا في السؤال عنهما ﴿لم كسرتا لفظا﴾ أي كسر لفظهما فهو تمييز كما مر والعلة قصد
موافقة حركتهما لاثرهما الناشئ عنهما ﴿وكالكلام على الف ذا الاشارية﴾ لا الموصولة مقولا في السؤال عنها ﴿أزائدة هي كما
يقول الكوفيون﴾ لان تثنيته ذان بحذف الالف ولولا انها زائدة لم تحذف والجواب انها حذفت لاجتماع الالفين ولم ترد
الى أصلها فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذفت الياء من اللذان قال ابن يعيش لا بأس بأن تقول هو ثنائي كما وذلك انك
اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفاء ألفا أخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا كان

الرضى انتهى وأقول في الصحاح وتقول علي زيدا وعلي بزيد معناه أعطني زيدا وقولهم عليك زيدا
أي خذه وهو يقتضي ما قاله الرضى من ان الباء فيه زائدة ولم أر من فسر اسم الفعل هذا بما فسره
به الشارح وعبارة الرضى وأسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي
بمعناها الا أن الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعدى بحرف عادته ايصال

ثانيها ألفا ولو كان أصله ثلاثة لقيل ذاى ردا الى أصله ﴾ أم منقلبة من ياء هى عين واللام ياء أخرى محذوفة كما تقول البصريون ﴾
فحكموا بأنه من الثلاثية لا من الثنائية والذى حملهم على ذلك غلبة أحكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته
وتحقيره وجعلوه من مضاعف الياء لان س حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم مثل تركيب حيوه ولامه أيضا ياء وأصله ذى
بلا تنوين بتحرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا أولا ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولولم
يكن كذلك لم تقلب العين الاخرى الى نحو من تو وقد زعم بعضهم ان العين ساكنة وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو
اللام المتحركة والاول أولى لان اللام فى موضع التغيير فحذفها أولى ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا وكثر المحذوف اللام كدم
ويد وغد ونحوها وقيل أصله دوى لان باب طويت أكثر من باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام فقلبت عينه ألفا والامالة
تمنعه واما أن تقول حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى كذا فى الرضى ﴿ والعجب من مكى
ابن أبى طالب اذ أورد مثل ذلك فى كتابه الموضوع لمشكل الاعراب مع انه ليس من الاعراب فى شئ ﴾ وهذا كالتركيب الواقع
فى مثل ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ فالظرف الاول صفة فى الاصل لشئ لكن قدم عليه فانتصب على الحال فان قلت
تقديم حال المجرور عليه ممتنع على الاصح قلت ذاك اذا لم يكن الحال ظرفا ولا جارا ومجرورا اما اذا كانت كذلك فقد نص ابن
برهان على جواز تقدمها على عاملها الذى هو ظرف أو جار ومجرور نقله الرضى عنه فى شرح الكافية ﴿ وبعضهم اذا ذكر
الكلمة ﴾ القرآنية ﴿ ذكر تكسيرها ﴾ أى جمعها جمع تكسير ﴿ وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها وما ذكر ﴾ وفى بعض
النسخ وما ورد ﴿ فيها من اللغات   ١٦   وماروى ﴾ فيها ﴿ من القراآت وان لم ينبنى على ذلك شئ من الاعراب ﴾
وذلك كله تطويل
لا يحصل فائدة فى الغرض
المقصود ﴿ و ﴾ الامر
﴿ الثالث ﴾ من الامور
الثلاثة المتقدمة ولا
أدرى لما خالف الاسلوب
المتقدم حيث وصل هذا
بحرف العطف وحذف
الموصوف وفصل فى الامر الثانى وأثبت الموصوف ﴿ اعراب الواضحات كالمبتدا وخبره والفاعل ونائبه والجار
والمجرور والعاطف والمعطوف ﴾ وذكر العاطف مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له أصلا ولا وجه لذكره هنا وأما الجار فتاره
يكون حرفا فلا يكون له اعراب وتارة يكون اسما وهو المضاف على القول بأنه جار المضاف اليه فيكون له اعراب بحسب ما يقتضيه
العامل المسلط عليه ﴿ وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفى ﴾ نسبة الى الحوف بحاء مهملة مفتوحة فواو ساكنة ففاء وهى
ناحية تجاه بلبيس من أعمال الديار المصرية ﴿ وقد تجنبت هذين الامرين ﴾ وهما ذكر ما لا ينبنى عليه شئ من الاعراب والكلام
فى اعراب الواضحات حذفا للتطويل بما لا يترتب عليه فائدة فى المقصود ﴿ وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمرن ﴾ أى
يعتاد ﴿ به الخاطر ﴾ وهو فى الاصل الهاجس الذى يخطر بالبال والمراد هنا محله ﴿ من ايراد النظائر القرآنية ﴾ فيزداد الوثوق
بصحة التركيب المماثل لتلك النظائر ويتمكن فى النفس فضل تمكن ﴿ والشواهد الشعرية ﴾ والمراد عندهم بالشواهد
الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد وبالامثلة الجزئيات المذكورة لايضاحها فالشواهد أخص ﴿ وبعض ما اتفق فى المجالس
النحوية ﴾ من سؤال يتعلق بالاعراب وجواب عنه فاتيان المصنف مكان ذينك الامرين اللذين تجنبهما بهذه الامور التى
ذكرها وان حصل بها تطويل فانه لم يخل من فائدة تتعلق بغرض الاعراب ولقد أجاد المصنف رضى الله تعالى عنه ﴿ ولما تم هذا
التصنيف على الوجه الذى قصدته وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته ﴾ اللطائف جمع لطيفة وهى من الكلام
ما دق معناه وخفى والمعارف الامور التى يحصل بها العرفان لكن المتبادر منها بحسب العرف الامور الحسنة النفيسة وفى
هاتين السجعتين لزوم ما لا يلزم ﴿ سميته بمغنى اللبيب عن كتب الاعاريب ﴾ وهذا علم قصدت فيه المناسبة ولا خفاء بما فيه من
الاشعار بالمدح فيكون لقبا واللبيب العاقل وكذا الاريب فلو قال مغنى الاريب لكان أحسن لاشتمال السجع حينئذ على لزوم

اللازم الى المفعول والمنهل بفتح الاول والثالث محل الشرب أو الماء الذى يورد منه والمنهل فى
قول كعب * كأنه منهل بالراح معلول * اسم مفعول من أنهله ينهله أرواه أولا والسائغ السهل
الدخول فى الحلق وتصدر ترجع (قوله والعجب من مكى بن أبى طالب) هو مكى بن أبى طالب بن
حموش بحاء مهملة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلثمائة
وقيل سنة أربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل مصر مرارا وكان متبحرا فى علوم
القرآن والعربية توفى فى المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة (قوله والامر الثالث
اعراب الواضحات كالمبتدا وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف) فى

الشرح

مالا يلزم وما أحسن قول الشيخ بهاء الدين القيراطي رحمه الله تعالى يقرظ هذا الكتاب

جلا ابن هشام من أعاريبه لنا * عروسا عليها غيره الدهر لا يبني وأبدى لأصحاب اللسان مصنفا * يفدى بعين كلما حل في أذني

ولقبه مغني اللبيب فأصبحوا * وما منهم الا فقير الى المغني

﴿وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الاعراب ولمن استمسك منه بأوثق الاسباب﴾ يعني انه وضع كتابه هذا للمبتدئ والمنتهي لاشتماله على المسائل النافعة للناشئين في هذا الفن التي تدرك بسهولة والمباحث الغامضة التي لا يدركها الا من ارتقى فيه الى ذروة الكمال وتتبع كلامه في هذين النوعين شاهد صدق بما ادعاه والاسباب جمع سبب وهو الحبل ويطلق أيضا على كل ما يتوصل به الى غيره وكل منهما ممكن الارادة ههنا لكن الاول على سبيل الاستعارة ﴿ومن الله أستمد التوفيق والصواب الى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب﴾ الاستمداد طلب المدد والصواب خلاف الخطا والتوفيق خلق القدرة والداعية الى الطاعة ويحظيني أي يجعلني ذا حظوة والجزيل العظيم والثواب الجزاء كالمثوب ﴿واياه أسأل أن يعصم القلم من الخطا والخلل والفهم من الزيغ والزلل﴾ ١٧ العصمة المنع والخطأ معروف والخلل الكلام الفاسد المضطرب والمراد ان يعصم القلم من كتابة هذين الامرين أي كتابة ما يدل عليهما والزيغ الميل والمراد هنا الميل عن جهة الصواب والزلل الخروج عما يراد الثبوت عليه ﴿انه أكرم مسؤول﴾ بواو واحدة في الخط وكان القياس ان يكتب بواوين احداهما الواو التي تسهل بها الهمزة والثانية واو مفعول وقد تقرر في علم الخط انه متى أدى القياس في المهموز وغيره الى اجتماع مثلين نحو رؤوس وداود حذف واحد ان لم يفتح الاول كقراءة وقارئين وانما نبهنا على ذلك لكثرة وقوع الغلط في كتابة هذه الكلمة ﴿وأعظم مأمول﴾ أي مرجو من قولك أملته بتخفيف الميم اذا رجوته ٣ ى ل

الشرح وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له أصلا وأقول لا فائدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار أيضا مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجر بالاضافة قلت انما يقولون في هذا مضافا ومضافا اليه لا جارا ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان مبنيا أو غير مبني والحوفي بضم الحاء المهملة وسكون الواو وهو أبو الحسن علي بن ابراهيم بن سعيد من قرية يقال لها شبرا اللخنة من أعمال الشرقية عمل من أعمال مصر وهو العمل الذي قصبته مدينة بلبيس وريفه تسمى حوفا دخل مصر وقرأ على أبي بكر الادفوي وغيره وصنف اعراب القرآن وغيره توفي في ذي الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة والخطل بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهة الصواب ولا بأس بذكر شيء من ترجمة المصنف فنقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة وأخذ النحو والتصريف عن ابن الموكل وغيره والقرآن عن المشهدي وغيره ولم يأخذ عن أبي حيان غير انه سمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى وتوفي في ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين أحدهما محب الدين وكانت وفاته سنة تسع وتسعين وسبعمائة والآخر عبد الرحمن

﴿الباب الاول﴾

(قوله وقد رتبتها على حروف المعجم) في الصحاح والعجم النقط بالسواد مثل التاء عليه نقطتان يقال

﴿الباب الاول﴾ من الكتاب ﴿في تفسير المفردات﴾ أي تبيين معانيها التي وضعت تلك المفردات بازائها ﴿وذكر أحكامها﴾ كالحذف والاثبات والزيادة وغير ذلك ولما كان لفظ المفردات عاما ومراد المصنف به الخصوص أتى بما يبين مراده فقال ﴿وأعني﴾ بفتح الهمزة أي أقصد ﴿بالمفردات الحروف﴾ وهي الكلمات التي لا تدل الا على معنى في غيرها ﴿و﴾ أعني أيضا بالمفردات ﴿ما تضمن معناها﴾ أي معنى الحروف ﴿من الاسماء﴾ التي ليست بظروف كأي ومن وما ﴿والظروف﴾ كاذ واذا ومتى فظهر بما قدرناه جعل الظروف قسيمة للاسماء وهذا الجار والمجرور في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في تضمن العائد على ما ومن بيانية وما هنا عبارة عن أشياء بدليل تبيينها بالاسماء والظروف لكن اعادة الضمير مفردا مذكرا للفظها ﴿فانها﴾ أي المفردات المذكورة هي ﴿المحتاجة الى ذلك﴾ الذي تقدم ذكره من تفسير المعاني وذكر الاحكام والفاء لمجرد السببية ﴿وقد رتبتها﴾ أي المفردات التي عنيتها ﴿على حروف﴾ الخط ﴿المعجم﴾ أي الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط تقول أعجمت الحرف اذا نقطته والمراد بهذه الحروف حروف الهجاء التي تتركب منها الالفاظ ولا يخفى ان النقط انما هو في

بعضها فاطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب قال الجوهري وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مثل المخرج والمدخل قال التفتازاني وقد يقال معناه حروف الاعجام أي ازالة العجمة وذلك بالنقط قلت انما يتم اذا كان جعله الهمزة للسلب مقيسا أو مسموعا في هذه الكلمة ﴿ليسهل﴾ متعلق بالفعل من رتبتها ومعنى ﴿تناولها﴾ أخذها تقول تناولته كذا فتناوله أي أخذه وهو مخصوص بالاجسام لكنه استعمل هنا في غيرها على سبيل الاستعارة ولما فيه من المبالغة حيث جعلت تلك الامور المعقولة بمثابة الصور المحسوسة ﴿وربما ذكرت﴾ على سبيل القلة ﴿اسماء غير تلك﴾ التي عنيتها أولا وهي ماليس متضمنا لمعنى الحروف ولا ظرفا ككل وكلا وكلتا ﴿و﴾ ربما ذكرت أيضا ﴿افعالا﴾ كحاشا وخلا وعدا وانما لم يصف الافعال كما وصف الاسماء بكونها غير تلك لان الافعال لم تدخل في تلك المفردات التي عناها أولا حتى يقول وافعالا غير تلك ﴿لمسيس الحاجة الى شرحها﴾ أي شرح الاسماء التي لم تتقدم ارادتها والافعال وقد يقال مقتضى قوله أولا فانها المحتاجة الى ذلك ان لا يثبت لغيرها احتياج الى ذلك لضرورة الحصر وهنا أثبت لغيرها الاحتياج فتنافى الكلامان وجوابه ان الحصر في الاول باعتبار شدة الاحتياج والحاجة في الثاني غير شديدة على ما يشعر به لفظ المسيس ﴿حرف الالف﴾ أي الحرف الذي هو الالف فالاضافة بيانية والمراد به الهمزة وانما عبر عنها بالالف نظرا الى انها تصور في الخط كذلك واما الالف المراد به الحرف الهوائي الممتنع الابتداء به فسيذكره المصنف تاليا الحرف الواو ثم المذكور في هذا الحرف المراد به الهمزة كلمات منها ما هو حرف واحد هو الالف ومنها ما هو فوق ذلك واوله ألف ﴿الالف ١٨ المفردة تأتي﴾ بتاء التأنيث لاسناده الى ضمير المؤنث ولو ذكر باعتبار اللفظ لجاز لكن الاول أولى لانه انث أولا بقوله المفردة فالتأنيث ثانيا لغرض المناسبة ﴿على وجهين﴾ أي طريقين تقول هذا وجه الكلام أي طريقه المقصودة منه ﴿أحدهما أن تكون﴾ بتاء التأنيث ﴿حرفا ينادى به القريب﴾ والاخبار عن الهمزة بانها حرف للنداء كالاخبار في قولك زيد قائم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمى الهمزة وهو آه من قولك أزيد مثلا حرف نداء وهذا كقولهم عجزه
الباء حرف جر والواو حرف عطف أو يقال هو على تقدير مضاف حذف لظهور المراد والمعنى اسم حرف ينادى به والباء اسم حرف جر والواو اسم حرف عطف وكذا كل ما هو بهذه المثابة والامر فيه سهل وانما نبهنا عليه لان الشيخ بهاء الدين السبكي رحمه الله تعالى قدح في عبارة القوم وادعى أنها غير محررة ذكر ذلك في شرح التلخيص وينادى مبني للمفعول والقريب نائب عن الفاعل ولو جعل الفعل مبنيا للفاعل المخاطب والخطاب لكل من يصلح أن يخاطب ونصب القريب على انه مفعول به لصح قيل والسر في كونها وضعت لنداء القريب دون البعيد ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف والى مده وهو يحصل بان يكون آخره ألفا والمد بسان منتفيان من الهمزة فجعلت لنداء القريب ﴿كقوله﴾ أي قول امرئ القيس وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي له فان قلت قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقوله وقولها أي الشاعر والشاعرة وان لم يشتهر بل جهل القائل بيقين قلت هذه لا تدفع جواز الاضمار نظرا الى شهرة القائل كما ظنه الشيخ سعد الدين التفتازاني في شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا ويعود الضمير على القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهور النسبة اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر القول الى معرفة قائله فيجوز الاضمار بناء على هذا وما نحن فيه من هذا القبيل ﴿أفاطم مهلا بعض هذا التدلل﴾ وان كنت قد أزمعت صرمي فاجملي وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان وكذا جزؤه الاول وهو مقفى بمعنى ان عروضه جاءت على وفق ضربه زنة ورويا من غير اخراج للعروض عن

أعجمت الحرف والتعجيم مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلاة الاولى أي مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل أي من شأن هذه الحروف ان تعجم انتهى قال التفتازاني في حاشية الكشاف بعد ما ذكر ما في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام أي ازالة العجمة وذلك بالنقط وفي الشرح انما يتم ذلك اذا كان جعل الهمزة للسلب مقيسا أو مسموعا في هذه الكلمة انتهى وأقول يمكن ان يكون في قول التفتازاني وقد يقال ايماء الى ما في الشرح

﴿حرف الالف﴾

الالف المفردة (قوله أفاطم مهلا بعض هذا التدلل) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس

وزنها المعهود وأ كثر ما تكون التقفية فى مطالع القصيدة وقد تأتى فى أثنائها عند الخروج من غرض الى غرض كما وقع هنا فان امرأ القيس استعمل التقفية فى أوّل قصيدته حيث قال قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل ثم قفى هنا بعد أبيات مرت له والاصل أفاطمة فرخم بحذف الهاء وأبقى الميم على فتحها جريا على اللغة الفصحى وهى لغة من ينوى المحذوف مهلا مفعول مطلق كامهالا الا انه حذف زائده وجعل بدلا من اللفظ بالفعل كضربا زيدا فبعض منصوب به لان الفعل الذى جعل المصدر بدلا منه على الاصح كما صرح به ابن مالك فى التسهيل وبعضهم يرى انه منصوب بالفعل المحذوف أى امهلى بعض هذا التدلل أى أخريه عنا هذا الوقت والتدلل بدال مهملة التغنج والازماع الاجماع وتصميم العزم عليه قال الجوهرى تقول أزمعت الامر ولا تقول أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعته وأجمعت عليه والصرم بفتح الصاد مصدر صرمه اذا قطعه والصرم بالضم اسم للقطيعة والاجمال الاحسان فان قلت ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب قلت القرينة الصارفة الى ذلك ألا ترى الى قوله فى هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى تقول وقد مال الغبيط بنا معا * عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل فقلت لها سيرى وأرخى زمامه * ولا تبعدينى عن جناك المعلل المراد بعنيزة المشار اليها هاهنا هى فاطمة المناداة فى قوله أفاطم مهلا البيت على ما صرح به بعض الشارحين والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة الهودج ومرجلى أى مصيرى راجلا لعقرك ظهر بعيرى والغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة 19 على وزن الرغيف رحل يستند به الهودج للنساء والجنى ما يجنى أى يقتطف من الثمرة عبر به هنا عن اللذة التى ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة والمعلل ترشيح اذ التعليل جنى الثمرة مرة بعد أخرى ﴿ونقل ابن الخباز﴾ بخاء معجمة وزاى وهو شارح ألفية ابن معطى ﴿عن شيخه انه﴾ أى هذا الحرف الذى هو أحد أحرف النداء ﴿للمتوسط﴾ أى لنداء المنادى المتوسط بين القرب والبعد ﴿وان﴾ الحرف ﴿الذى﴾ وضع ﴿للقريب﴾ أى لنداء القريب هو ﴿يا﴾ دون غيره من أحرف النداء ﴿وهذا﴾ الكلام المنقول عن الشيخ ﴿خرق لاجماعهم﴾ أى لاجماع النحاة من وجهين الاوّل دعوى ان الهمزة للمتوسط وانما هى عندهم لنداء القريب فقط والثانى كون القريب لم يوضع لنداء غير يا والقدح بخرق اجماع النحاة مبنى على ان اجماعهم فى الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ووقع لبعض العلماء تردد فيه وجعل المصنف ذلك الكلام نفس الخرق لغرض المبالغة فى التشنيع وتأويله بذو خرق يفوت هذا الغرض وقد ذكر الشيخ عبد القاهر فى قولها * فانما هى اقبال وادبار * انه لا مجاز فى شئ من الطرفين وانما المجاز فى الاسناد نفسه حيث جعلت كأنها تجسمت من الاقبال والادبار قال ولو قلنا المراد ذات اقبال وادبار خرجنا الى شئ مغسول وكلام عامى مرذول ﴿و﴾ الوجه ﴿الثانى﴾ من وجهى الالف المفردة ﴿أن تكون﴾ هى ﴿للاستفهام وحقيقته طلب الفهم﴾ ولو قيل طلب الافهام لكان له وجه اذ لا يطلب من المستفهم الا ما يمكن أن يفعله وانما يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره فيكون الافهام هو المطلوب منه وغايته أن يكون الاستعمال أخذ من المزيد وليس ببدع وقد تقدّمت أمثلة كثيرة منه عند الكلام على قول المصنف فى الديباجة ومعضلات يستشكلها الطلاب وفى كلام الجوهرى اشارة الى ذلك فانه قال واستفهمنى الشئ وأفهمته وقد يجاب بان المطلوب الحقيقى فى الاستفهام هو الفهم والافهام وسيلة الى ذلك المطلوب واعتبار المقاصد أولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطلب الفهم لا الافهام فان قيل ينتقض بنحو افهم فان حقيقته طلب الفهم وليس باستفهام فالجواب ان المراد طلبه الفهم وذلك لان

عجزه وان كنت قد ازمعت صرما فاجملى كذا فى الشرح وفى المعلقات صرمى بالاضافة الى ياء المتكلم وفاطم بالفتح مرخم فاطمة على الاكثر وهو ان ينوى المحذوف وهى فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس ومهلا بمعنى امهلى وأصله امهالا مصدر أمهل حذف زائداه وجعل بدلا عن التلفظ بالفعل وهو الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره امهلى وقيل اتركى والتدلل بالمهملة من الدل بالفتح بمعنى الغنج وازمعت بالزاى والعين المهملة قال الخليل ازمعت على أمر اذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائى يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشئ اذا قطعته وبضمها اسم للقطيعة والاجمال الاحسان وفى الشرح والمعين لحمل النداء هنا على القريب القرينة وهى ظاهرة وأقول هى خطابه عقيب النداء لصاحبته بالمعاتبة فان مثله لا يصدر الا بين متخاطبين يكون أحدهما قريبا من الآخر (قوله وهذا خرق لاجماعهم) وذلك

الطلب مصدر أضيف الى المفعول فلا بد له من فاعل والاصل وحقيقة الاستفهام طلب الانسان فهمه فحذف الضمير المضاف اليه وعوض عنها لام التعريف على رأى الكوفيين أو تقول هي للعهد والتعريف اللامى قائم مقام التعريف الاضافى من غير حذف وتعويض فالمعهود هو فاعل الطلب فاذن لا يرد النقض فافهم فانه وان كان لطلب الفهم لكنه لطلب فهم شخص آخر غير الطالب ﴿نحو﴾ همزة ﴿أزيد قائم﴾ برفع نحو على انه خبر مبتدا محذوف أى هو نحو كذا و بنصبه على تقدير فعل أى أعنى مثلا وجوز بعضهم فى مثله أن يكون منصوبا على اسقاط الخافض أى فى نحو كذا قلت وليس ذلك بمقيس فى مثل هذا الموضع فلا ينبغى التخريج عليه ﴿وقد أجيز الوجهان﴾ وهما كون الهمزة للنداء وكونها للاستفهام ﴿فى قراءة الحرميين﴾ نافع المدنى وابن كثير المكى قوله تعالى فى سورة ٢٠ الزمر ﴿أمن﴾ بميم واحدة خفيفة ﴿هو قانت﴾ أى قائم بوظائف العبادات ﴿آناء الليل﴾ أى ساعاته واحدها انو بكسر الهمزة وسكون النون أى كحمل قلت وليست هذه القراءة مختصة بالحرميين كما يشعر به كلام المصنف بل قرأ بها حمزة أيضا ﴿وكون الهمزة فيه﴾ أى فى هذا الكلام ﴿للنداء هو قول الفراء﴾ من الكوفيين ﴿ويبعده﴾ اما من الابعاد أو من التبعيد والثانى أولى لمناسبة قوله بعد ويقربه فانه من التقريب ﴿انه ليس فى التنزيل نداء بغير يا﴾ هذا فاعل الفعل من يبعده أى ويبعد قول الفراء انتفاء وقوع نداء بغير يا فجعل الهمزة هنا للنداء حمل على مالم يقع له نظير فى القرآن مع امكان السلامة منه وهو بعيد قال بعض من عاصر المصنف الابعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر فكم فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد كضيزى والزبانية والعهن قلت هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث مفروض فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير فى القرآن دون الآخر كالهمزة فى الآية حيث ترددت بين أن تجعل للاستفهام وله فى التنزيل نظائر وان تجعل للنداء ولا نظير له فيه فاين هذا من ضيزى ونحوه وفى تفسير ابن عطية تجويز الوجهين لكنه أبعد وجه النداء بانه أجنبى من معنى الآيات قبله و بعده قلت وفيه نظر لان المأمور بالقول فى الآية السابقة وهو قل تمتع هو النبى صلى الله عليه وسلم وكذا هو المخاطب بقوله قل ياعبادى وقوله قل انى أمرت أن أعبد الله وقوله قل انى أخاف ان عصيت ربى وقوله قل ان الخاسرين الذين خسروا أنفسهم فما بعد الآية المتقدمة وما قبلها مناسب لها لا أجنبى عنها ﴿ويقربه﴾ أى قول الفراء ﴿سلامته من دعوى المجاز﴾ اللازم على جعل الهمزة للاستفهام

انهم اتفقوا على ان الهمزة لنداء القريب واتفقوا على ان نداء القريب ليس منحصرا فى يا (قوله فى قراءة الحرميين) أمن هو قانت المراد بالحرميين نافع وابن كثير وقراءتهما فى هذه الآية وكذلك قراءة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية فى تفسيره بعد ان صرح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة فى الآية للاستفهام التقريرى والوجه الثانى ان يكون حرف نداء والخطاب لاهل هذه الاوصاف وكانه يقول أصاحب هذه الاوصاف قل هل يستوى قال وهذا معنى صحيح الا انه أجنبى عن معنى الآيات قبله و بعده وفى التعليق وفيه نظر فان المأمور بالقول فى الآية السابقة وهى قل تمتع هو النبى صلى الله عليه وسلم وكذا المخاطب بقل ياعبادى و بقل انى أمرت ولا شك ان الصفات المذكورة فى قوله أمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه يمكن جعلها للنبى صلى الله عليه وسلم بل هو الاجدر بها فما قبل الآية وما بعدها مناسب لها لا أجنبى عنها (وأقول) مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظرا فيما قال ابن عطية وانما هو بيان لوجه آخر على تقدير كون الهمزة للنداء وذلك ان قول ابن عطية ان معنى الآية على جعل الهمزة للنداء أجنبى عما قبلها وما بعدها انما هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به وأما على تقدير ان يكون لموصوف معين هو النبى صلى الله عليه وسلم المخاطب بما قبل الآية و بما بعدها فوجه آخر ليس فى كلام ابن عطية تعرض له (قوله و يبعده انه ليس فى التنزيل نداء بغير يا) قال ابن الصائغ الابعاد بمجرد هذا لا يظهر فكم فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد نحو ضيزى الزبانية العهن ثم لو اردف ذلك بان النداء بالهمزة فى كلام العرب قليل لاتجه ولكان به غنية انتهى وفى الشرح هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير فى القرآن دون الآخر وأقول الاولى ان يقول بين معنيين كلاهما فى القرآن ولم ترد تلك الكلمة فيه لاحدهما وردت فيه للآخر لان قوله لاحد المعنيين نظير فى القرآن دون الآخر غير طابق لما نحن فيه لان لكل من الاستفهام ونداء القريب نظيرا فى القرآن اللهم الا ان يريد لاحد المعنيين معبرا عنه بتلك الكلمة نظير فى القرآن وليس للآخر معبرا عنه

﴿اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته﴾ ضرورة انه يستلزم الجهل بالمستفهم عنه والجهل على الله سبحانه وتعالى مستحيل قال الشيخ بهاء الدين السبكي فى شرح التلخيص لا شك ان الاستفهام طلب الفهم ولكن هل هو طلب فهم المستفهم أو وقوع فهم من لم يفهم كائنا من كان فاذا قال من يعلم قيام زيد لعمرو بحضور بكر الذى لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طلب من المخاطب الفهم أعنى فهم بكر واذا كان كذلك فلا بدع فى صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهم عنه ولا مانع حينئذ من جعل الاستفهامات الواردة فى القرآن على حقيقتها بناء على ان طلب الفهم مصروف الى غير المستفهم كما فى قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى فهو استفهام حقيقى طلب به اقرار عيسى عليه السلام فى ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ذلك ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه هذا كلامه قلت ومنه سؤال جبريل النبى عليه الصلاة والسلام عن الايمان والاسلام والاحسان حيث قال ما الايمان قال الايمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث قال ما الاحسان قال ان تعبد الله كأنك تراه وفى آخر الحديث ثم أدبر فقال ردوه فلم يروا شيأ فقال هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم فقد استفهم جبريل النبى صلى الله عليه وسلم ليجيب بما أجاب فيفهم الحاضرون ويتعلموا دينهم ولم يكن غرضه طلب فهم نفسه بل فهم غيره ممن يسمع الجواب وهو على هذا استفهام حقيقى ﴿و﴾ الثانى سلامته ﴿من دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر أى المخاطب بقوله﴾ أى بمحكى قوله ﴿قل تمتع بكفرك قليلا﴾ ولو جعل القانت غير القانت كافرا كان أو عاصيا لكان حسنا فانه ذكر أولا مقابل القانت باعتبار القسمين اما الكافر فصريحا وأما غير الخاص فتلويحا ﴿فحذف شيآن معادل الهمزة﴾ وهو أم ﴿والخبر﴾ وهو خير بل ثلاثة أشياء هذان الامران ومعادل مدخول الهمزة وهو ما دخلت عليه أم وهذا أليق بتقرير كثرة الحذف وكلام المصنف هذا صريح فى ان أم المقدرة متصلة وان الاستفهام هنا ليس على حقيقته ولا يكون للانكار وسيأتى الكلام فيه ﴿ونظيره﴾ أى نظير هذا الكلام ﴿فى حذف المعادل﴾ وهذا طرف لغو يتعلق بنظير ﴿قول أبى ذؤيب الهذلى﴾ ذؤيب بهمزة بعد ذال معجمة تصغير ذئب ﴿دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها﴾ وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان ﴿تقديره﴾ أى تقدير المعادل المحذوف ﴿أم غى﴾ فام معادلة للهمزة فى أرشد وما بعد أم وهو غى معادل لما بعد الهمزة وهو رشد وضمير المؤنث من اليها وطلابها عائد الى المحبوبة وانى لامره سميع حال من القلب أو معترضة والرشد بضم الراء واسكان الشين المعجمة خلاف الغى والطلاب مصدر طالب بمعنى طلب كخادع بمعنى خدع ووجه العدول عن المجرد الى المزيد قصد المبالغة لان المفاعلة فى الاصل للغالبة والفاعل متى غولب فى الفعل ازداد اجتهاده فيه وقوى داعيه الى تحصيله فيجىء أبلغ وأقوى واللام فى لامره للتقوية وتقديم المعمول لارادة الحصر أى انى أسمع أمره لا أمر غيره والفعلية الاخيرة معطوفة على الاولى والاستفهامية فى محل

به انظير فيه فانه حينئذ يطابق (قوله اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) فى الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكى وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامى وأما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما فى قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى فهو استفهام حقيقى طلب به اقرار عيسى عليه السلام فى ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى (وأقول) فيه نظر اما أولا فلان قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم ليس معناه طلب الفهم مطلقا سواء أكان للطالب أو لغيره بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام (قال التفتازانى) فى المطول فى باب الانشاء وأنواعه على ما ذكره المصنف خمسة لانه اما ان يقتضى كون مطلوبه ممكنا أولا الثانى التمنى والاول ان كان المطلوب به حصول أمر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول أمر فى الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهى وان كان ثبوته فان كان بأحد حروف النداء فهو النداء والا فالامر فأنت تراه كيف جعل المطلوب بالاستفهام حصول أمر فى ذهن الطالب وأما ثانيا فلان المعنى الحقيقى للفظ يقصد منه أولا وبلا واسطة معنى آخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الاقرار المطلوب باداة الاستفهام معنى حقيقيا لتلك الاداة لان فهم الحاضرين مقصود منها ثانيا وبواسطة الاقرار لا أولا وبلا واسطة (قوله اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر) أى المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك فى

نصب على انها مفعول أدرى وهو معلق عن العمل والمعنى ان قلبه دعاه الى طلب الوصل من هذه المحبوبة فجهل حقيقة الحال في ذلك الطلب أرشد هو أم غي وقد كرر المصنف انشاد هذا البيت بتمامه في أثناء الكلام على أم حيث قال مسئلة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي وأنشده وكرر أيضا انشاد بعضه وهو فما أدرى أرشد طلابها في أواخر الباب الخامس حيث ترجم على حذف المعطوف ﴿ونظيره﴾ أي نظير تركيب ذلك الآية ﴿في مجيء الخبر كلمة خير واقعة قبل أم﴾ آية فصلت ﴿أفمن يلقى في النار خير أمن يأتي آمنا يوم القيامة﴾ لكن الخبر في هذا مذكور وفي ذلك مقدر ﴿ولك ان تقول﴾ والخطاب هنا لكل من يصلح ان يخاطب لا لمعين شخص ﴿لا حاجة في البيت﴾ المذكور ﴿الى تقدير معادل لصحة قولك ما أدرى هل رشد طلابها﴾ يعني ان الهمزة في البيت محتملة لان تكون لطلب التصديق وحينئذ يمتنع تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذ لان يكون تصوريا مع فرض كونه تصديقيا هذا خلف ﴿وامتناع﴾ أي ولامتناع ﴿ان يؤتى لها بمعادل﴾ لان الاتيان به يقتضي ان يكون الاستفهام مصروفا لطلبه مسندا أو مسندا اليه أو غير ذلك فتكون هل حينئذ لطلب التصور وهى لا تستعمل الا لطلب التصديق قلت وهذا منتقض بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله رضى الله عنهما هل تزوجت بكرا أم ثيبا ساقه البخاري بهذا النص في كتاب الجهاد في باب استئذان الرجل الامام قال ابن مالك في التوضيح فيه شاهد على ان هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين فتكون أم بعدها متصلة غير منقطعة لان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا أو ثيبا فطلب فيه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه باى فالموضع اذا موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل وثبت بذلك ان أم المتصلة تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة قلت وقد يعترض بانا لا نسلم اتصالها في الحديث لجواز ان تكون منقطعة وثيبا مفعول بفعل محذوف دل عليه المذكور فاستفهم أولا ثم أضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل أتزوجت ثيبا ﴿وكذا لا حاجة في الآية الى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك كمن ليس كذلك﴾ ويخرج حينئذ عن ان يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعطوف اذ المعنى مع كون التقدير أمن هو قانت آناء الليل كمن ليس كذلك مستقيم من غير احتياج الى تقدير المعادل قلت ولو جعل المصنف المقدر لفظ كغيره كما فعل الزمخشري لكان أولى تقليلا للمحذوف ما أمكن فان قلت قد يرجح تقدير المعادل في الآية بموافقته للقراءة الاخرى وهى أمّن هو قانت مشددة الميم بادخال أم على من والتقدير أغير القانت خير أم من هو قانت قلت هو معارض بجواز تقدير أم المذكورة منقطعة أي بل أمن هو قانت كغيره والاضراب هنا حسن الموقع كانه بعد ما خص الموجب لان يخص الله تعالى بالعبادة واخلاص الدين له قيل دع بيان الموجب وسلهم هل من شكر ربه وقام بوظائف العبودية له كمن غمط نعمه وآثر الاشراك على التوحيد ومعنى الاستفهام على قراءتي التخفيف والتشديد التبكيت

التعليق وفي هذا التقدير تقرير لان أم متصلة وقد صرح في الكلام على أم انها اذا كانت مسبوقة بهمزة استفهام لزم ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد سلم ان الاستفهام في الآية مجازي كما سبق انتهى وأقول سيأتي لنا هنالك ما يحقق ان مراده ان أم المتصلة المسبوقة بهمزة لا للتسوية قد تكون الهمزة معها للاستفهام الحقيقي لان الهمزة معها انما للاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب في عبارة المصنف ان يقول أي المخاطب بتمتع بكفرك (قوله ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت) وذلك بأن تجعل الهمزة فيه لطلب التصديق والمعادل انما يكون مع طلب التصور (قوله وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل لانها لا تكون الا لطلب التصديق) وفي الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد هل تزوجت بكرا أم ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع الهمزة فيأتي المعادل فيتأتى النقض كما ذكرت لكن لقائل ان يمنع اتصال أم في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم أولا ثم أضرب واستفهم ثانيا فالتقدير بل أتزوجت ثيبا وحينئذ فلا نقض انتهى وأقول الدليل على كون أم في الحديث متصلة من وجهين أحدهما وقوع المفرد بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام أم عمرو ولان المفرد بعد أم دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا واما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه بأي فالموضع اذا موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل ويثبت بذلك ان أم المتصلة قد تقع بعده كما تقع بعد الهمزة انتهى والجواب عن النقض ان

الاتيان

﴿وقد قالوا في قوله تعالى أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير﴾ أحد شيئين اما ﴿كمن ليس كذلك أو لم يوحدوه﴾
وهمزة ان من قوله ان التقدير مفتوحة على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم وهو سائغ تقول مثلا قال أبو حنيفة هذا الحكم أي
اعتقده ورآه وتقول أيضا قال فلان بكذا أي جزم به فالفتح على الاول كما في عرفت ان زيدا فاضل وعلى الثاني كما في قولك جزمت بان
عمرا قائم لكن حذف الجار ويحتمل أن يكون القول بمعناه المشهور فتكسر همزة ان على الحكاية لكن ذلك يتوقف على صدور
هذا اللفظ المحكي بعينه منهم ولسنا على يقين منه فان ثبت انهم قالوه كذلك فالكسر واضح على انه لو علم صدور المحكي عنهم على
هذا الوجه لم تتعين الحكاية وكان لك ان تجعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم ولا يخل ذلك بالغرض اذ المقصود الاعلام بانهم
جعلوا التقدير كذا وهو حاصل سواء فتحت أو كسرت ويحتمل ان يقال يجوز الكسر وان لم يتحقق صدور المحكي بعينه منهم بناء
على صرف الحكاية الى المعنى كما لو قال شخص ان زيدا قائم وقصدت الحكاية بالمعنى فيجوز لك اذن ان تقول قال فلان ان زيدا قائم
أي قال معنى هذا اللفظ وهو ان زيدا قائم فمؤدى العبارتين واحد وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية في الحكم الرابع الذي
اختصت به الالف عن بقية أدوات الاستفهام وهو تمام التصور حيث قال واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو أفمن هو قائم على كل
نفس بما كسبت * واعلم ان في الآية سؤالين احدهما انها سيقت مساق الاحتجاج ٢٣ على المشركين في اشراكهم بالله
فما وجه ارتباط الكلام
بما قبله وتفرعه عليه ليصح
موقع الفاء وجوابه انه لما
ذكر بل لله الامر جميعا
أي ليس لاحد منه شيء
يضل من يشاء ويهدي من
يشاء ويصيب الكافرين
بما أراد من القوارع وعلى
لهم ثم يأخذهم قيل أفالله
الذي هذه اوصافه القائم
على كل نفس بما كسبت
كشركائهم الذين لا يملكون
لهم ضرا ولا نفعا حتى
يكفروا به وبآياته ويعرضوا
عن توحيده السؤال الثاني
لم عدل عن الاسم الصريح الى الموصول وجوابه ان ذلك لقصد التفخيم بواسطة الابهام الذي يتضمنه الموصول مع تحقق ان
القيام كائن وانهم عارفون به محققون منه ما تدهش له الالباب ﴿ويكون﴾ مدخول الواو من قوله تعالى ﴿وجعلوا لله شركاء
معطوفا على الخبر على التقدير الثاني﴾ وقد صرح به الزمخشري في الكشاف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبرا للمبتدا ويعطف
عليه وجعلوا وتمثيله أفمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء هذا كلامه وفيه
اقامة الظاهر مقام المضمر الراجع الى من دلالة على أنهم أثبتوا الشركاء للاله الحق الجامع لصفات الكمال المنزه عن النقائص
ولهذا أتى بالاسم الجامع لمعاني الاسماء الحسنى كلها وهو الله وانظر لم لا يجوز ان تكون هذه الجملة معطوفة على الخبر المقدر في
الاول وهو كمن ليس كذلك فانه مقدر بجملة على رأي الاكثرين فان قلت لعلهم رأوا وجهه ان الهمزة للانكار الابطالي وهو غير
متات في العطف اذ اشراكهم ثابت لا ينطرق الى وقوعه ابطال قلت لا يتعين جعل الانكار ابطاليا حتى يرتكب اذ يجوز ان
يكون توبيخيا بمعنى لا ينبغي ان يكون وذلك ان مضمون الاولى على هذا التقدير هو اعتقادهم ان القائم على كل نفس بما كسبت
مماثل لمن ليس كذلك وهذا لا ينبغي ان يقع ومضمون الثانية اثباتهم لله سبحانه وتعالى شركاء وهذا أيضا مما لا ينبغي ان يكون
وقد رأيت لبعض العصريين من أهل الشام ان العلة في امتناعهم من عطف هذه الجملة على الخبر المقدر بقولهم كمن ليس

الاتيان لهل بعادل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم (قوله وقد قالوا في قوله تعالى أفمن هو قائم
على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك أو لم يوحدوه ويكون وجعلوا لله شركاء
معطوفا على الخبر على التقدير الثاني) هذا التقدير الثاني صرح به صاحب الكشاف فقال ويجوز
ان يقدر ما يقع خبر المبتدا ويعطف عليه وجعلوا وتمثيله أفمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له
وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء قال أبو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمر في قوله
وجعلوا لله أي وجعلوا له وفيه حذف الخبر غير المقابل وأكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل وأقول
وضع الظاهر هنا موضع المضمر له نكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركاء
لله لانه اسم للمستحق لذاته العبادة وحده وفي الشرح ولم يلح لي وجه اختصاص العطف على
الخبر بهذا التقدير الثاني دون الاول وأقول لاح لي أنا من فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك
وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في
التقدير الثاني وعدم حصولها في التقدير الاول قال أهل المعاني في نحو زيد يكتب ويشعر
مقبول للمناسبة بين الشعر والكتابة وزيد يعطي ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء
والشعر وعابوا على أبي تمام قوله

لا والذي هو عالم ان النوى * صبر وان أبا الحسين كريم

كذلك هى ان ليس لنفى الحال وجملوا الماضى فلا يحسن العطف عليه الا لنكتة قلت وهو غلط لان الجملة المصدرة بليس صلة لا خبر والعطف انما هو على الخبر لا على الصلة ﴿وقالوا التقدير فى قوله تعالى﴾ فى سورة الزمر ﴿أفمن يتقى بوجهه﴾ وهو أعز اعضائه الذى كان يتقى المخاوف بغيره وقاية له فصار حيث ألقى فى النار مغلولة يداه الى عنقه يتقى بوجهه ﴿سوء العذاب﴾ أى شدته ﴿يوم القيامة أى كمن ينعم فى الجنة﴾ وقدره الزمخشرى بقوله كمن أمن من العذاب والظاهر ان قوله كمن ينعم فى الجنة خبر عن التقدير الذى هو بمعنى المقدر فلا معنى حينئذ لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر هذا المبتدا محذوفا أى التقدير ثابت فدل ذلك على ان ثم مقدرا مفسرا بقوله كمن ينعم فلادخال حرف التفسير حينئذ موقع ﴿و﴾ قالوا أيضا ﴿فى قوله تعالى﴾ فى سورة فاطر ﴿أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا﴾ التقدير ﴿كمن هداه الله﴾ وانما صار والى التقدير لان من مبتدأ وهى اما موصولة أو شرطية ومدخول الفاء من قوله فرآه حسنا معطوف على زين له سوء عمله داخل فى حكم الصلة أو الشرط فيلزم المصير الى تقدير خبر أو جزاء يدل عليه الكلام ويقتضيه المقام فيجوز أن يكون التقدير كمن هداه الله ﴿بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء﴾ والهمزة على هذا الانكار التساوى والمحذوف خبر قطعا ومن موصولة ﴿أو التقدير ذهبت نفسك عليهم حسرة﴾ باعادة ضمير الجماعة على من باعتبار معناها والهمزة على هذا الانكار التحسر المذكور والمحذوف اما خبر ومن موصولة أو جزاء ومن شرطية وقدروا هذا المحذوف ﴿بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات﴾ والفاء من فلا تذهب للسببية فان ما تقدمه سبب للنهى عن التحسر ٢٤ وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا ومنع الزمخشرى تعلقها بحسرات قال لان صلة المصدر لا تتقدم عليه قلت وفيه كلام ستقف عليه ان شاء الله تعالى فى الباب الثالث وحسرات مفعول له أى لا تهلك نفسك لاجل الحسرات وفى جمعها اشعار بتضاعف اغتمامه على أحوالهم وكثرة مساوى أفعالهم المقتضية للتأسف عليهم فان قلت كيف عدل المصنف عن الجمع الى الافراد وهو مفوت لهذه النكتة قلت وقع نظيره لصاحب المفتاح واعتذر عنه خبر الشريف الجرجانى بقوله وقال حسرة دون حسرات مبالغة فى الانكار أى ما كان ينبغى أن يكون منك تحسر ما اذلا ينفع ولا يجدى لان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء ما أنت عليهم بوكيل وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية فى النوع السادس من الجهة السادسة من الباب الخامس حيث قال وقول بدر الدين بن مالك فى قوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء والتقدير الثانى باطل ويجب عليه كون من موصولة الى هنا كلام المصنف وفيه بحث ستراه ان شاء الله تعالى عند اقتضاء النوبة اليه ﴿وجاء فى التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا﴾ بيناء حذف المعمول و رفع المبتدا على انه نائب عن الفاعل وهذا ﴿على العكس مما نحن﴾ أى مما كلامنا ﴿فيه وهو قوله﴾ فى سورة القتال ﴿كمن هو خالد فى النار وسقوا ماء حميما أى أفمن هو خالد فى الجنة يسقى من هذه الانهار كمن هو خالد فى النار﴾ وسقوا ماء حميما فقطع امعاءهم وهذا الذى قاله المصنف فى الآية ليس متعينا لجواز أن يكون كمن هو خالد فى النار بدلا من كمن زين له سوء عمله فى قوله تعالى أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم و يكون قوله مثل الجنة التى وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم معترضا بين البدل والمبدل منه ويجوز أيضا أن يكون كمن هو خالد فى النار خبر مثل الجنة على حذف مضاف تتم به المعادلة وتصح المقابلة والتقدير أمثل ساكن كمثل من هو خالد أو التقدير أمثل الجنة كمثل جزاء من هو خالد فى النار وهو كلام فى صورة

وقالوا الا مناسبة بين مرارة النوى وكرم أبى الحسين حتى يعطف أحدهما على الآخر بالواو (قوله وقالوا التقدير فى قوله تعالى أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أى كمن ينعم فى الجنة) قدّره ابن عطية كالمنعمين وقدّره الزمخشرى كمن أمن العذاب وقدّره الجرجانى كمن لا يصيبه العذاب وفى الشرح الظاهر ان قوله كمن ينعم فى الجنة خبر عن التقدير الذى هو بمعنى المقدّر فلا معنى اذا لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر المقدّر محذوف أى ثابت وذلك يدل على ان ثم مقدّرا مفسر بقوله كمن ينعم فى الجنة انتهى وأقول مثل هذا التركيب أعنى ادخال حرف التفسير على الخبر كثير فى عبارات المصنفين (قوله وجاء فى التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو خالد فى النار) ذكر الكشاف وغيره ثلاثة أوجه فى قوله تعالى كمن هو خالد فى النار أحدها أن يكون

الاثبات ومعناه النفي لانطوائه تحت حكم كلام مصدر بحرف الانكار ودخوله في حيزه وهو قوله أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله وفائدة حذف حرف الانكار زيادة تصوير لمكابرة من يسوي بين التمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الانهار وبين النار التي يسقى أهلها الحميم ﴿وجاآ﴾ أي المبتدأ والخبر ﴿مصرحا بهما على الاصل في قوله تعالى﴾ في سورة الانعام ﴿أو من كان ميتا فاحييناه﴾ أي ضالا فهديناه ﴿وجعلنا له نورا يمشي به في الناس﴾ والمراد به اليقين والحكمة ﴿كمن مثله﴾ أي كالكافر الذي صفته ﴿في الظلمات ليس بخارج منها﴾ قال الزمخشري كمن صفته هذه وهي قوله في الظلمات ليس بخارج منها يعني ان هذه الجملة كما هي تقع صفة

للكافر في قولك مررت برجل في الظلمات ليس بخارج منها خابط فيها لا ينفك عنها ولا يتخلص منها فاذا قلت صفته في الظلمات ليس بخارج منها فمعناه انه اذا نم وصفه بهذه العبارة فهو مبتدأ وخبر أي صفته هذا اللفظ ﴿وكذا﴾ جاآ مصرحا بهما على الاصل في قوله تعالى في سورة القتال ﴿أفمن كان على بينة من ربه﴾ أي حجة وبرهان من عنده والمراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿كمن زين له سوء عمله﴾ وعداية الله ورسوله والمراد أهل مكة ﴿والالف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت﴾ دون بقية الادوات الاستفهامية ﴿باحكام﴾ لا تثبت لغيرها من تلك الادوات وكان الصواب أو الاولى ان يقول ولهذا خصت بها أحكام لما ستراه قريبا ﴿أحدها جواز حذفها﴾

معردة عما تدخل عليه والا فغيرها من أدوات الاستفهام قد يحذف مع ما دخل عليه فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال ﴿سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة﴾ المخزومي ولد في الليلة التي قتل فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي ليلة الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى اذا جرى ذكر ذلك يقول ان حق رفع وان باطل وضع ﴿بدا لي منها معصم حين جمرت * وكف خضيب زينت ببنان﴾ فلما التقينا بالثنية سلمت * ونازعني البغل اللعين عناني ﴿فوالله ما أدري وان كنت داريا * بسبع رمين الجمر أم بثمان﴾ اراد بسبع ﴿المعصم﴾ بكسر الميم

خبر المبتدا المحذوف كما ذكره المصنف وثانيها أن يكون بدلا من كمن زين له سوء عمله وما بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على بينة في الآخرة لانكاره المساواة بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وعلى هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدا محذوف الخبر أي فيما قصصنا عليك مثل الجنة وثالثها أن يكون خبر المثل الجنة وتقديره أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد في النار فعرى من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصويرا لمكابرة من يسوي بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه فانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما يذكره المصنف من آية أو غيرها بعد ذكر حكم مثالا له لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم وعدم احتماله غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذاكرا له فانه ينفعك في الجواب عن تشنيعات كثيرة (قوله ولهذا خصت بأحكام) أي ولكون الالف أصل أدوات الاستفهام انفردت من بين أدواته بأحكام لا توجد تلك الاحكام في غيرها من أدواته فالباء داخلة على المقصور فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شيء بآخر هو قصره على الآخر لان معناه جعله بحيث يخص الآخر ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به فاما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا حتى صار حقيقة واما أن يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقدر للمضمن فيه أخرى فيقال في نخصك بالعبادة مثلا نميزك بها مخصصا اياها بك وفي الشرح يعني أي المصنف ان هذه الاحكام لا تثبت لغيرها من أدوات الاستفهام وكان الصواب أو الاولى ان يقول ولهذا خصت بها أحكام كما ستراه قريبا انتهى وأقول يريد بالصواب ما نقله عن بهاء الدين السبكي ان الصواب دخول الباء على المقصور ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الشائع العربي دخولها في المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الاحكام ثابتة للهمزة منفية عن غيرها من أدوات الاستفهام كما اعترف به تكون الاحكام مقصورة لان المقصور هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره فيكون دخول الباء على الاحكام هو الصواب أو الاولى (قوله بدا لي منها معصم الخ) ذكر ابن يعيش بين هذين البيتين بيتا وهو ولما التقينا بالثنية

وفتح الصاد المهملة موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك والكف مونثة ولهذا أنث الضمير العائد اليها من زينت وخضيب بمعنى مخضوبة اما بالحناء أو غير ذلك مما يتزين به النساء والبنان أطراف الاصابع والثنية طريق العقبة وان كنت داريا جملة معترضة بين أدرى ومعموله المعلق هو عنه وهو بسبع رمين وضمير رمين عائد الى البنان أو الى هذه المرأة وصواحبها ويروى رمينا بألف بعد النون ومعناه ظاهر والجمر جمرات المناسك والمعنى انه ذهل بسبب رؤية ما بدا له من محاسن هذه المرأة عند رميها الجمرات فلم يدر مع كونه من أهل الدراية أبسبع حصيات رمين أم بثمان ﴿أم لم تنقدم﴾ أي الالف على أم ﴿كقول الكميت﴾ بصيغة التصغير ٢٦ ﴿طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب﴾ وهذا مطلع قصيدة له في رثاء أهل البيت ومدحهم والتألم لما اتفق لهم من مصائب الدنيا وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن أو سرور والظاهر انه استعمله في مطلق الخفة يقول حصلت لي خفة لكن لا لأجل شوق الى النساء ولا لأجل لعب وانما حصلت للتعلق المحض بأهل بيت النبوة قال المصنف ﴿أراد أو ذو الشيب يلعب﴾ وهو استئناف على تقدير سؤال كانه قيل ولم لا تلعب فقال أو ذو الشيب يلعب على جهة الانكار فأشار الى علة عدم اللعب وهي كونه ذا شيب ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز أن يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرينة أي وذو الشيب لا يلعب ﴿واختلف في قول عمر بن أبي ربيعه ثم قالوا تحبها قلت بهرا * عدد القطر والحصى والتراب﴾ فقيل أراد اتحبها﴾ فهو كلام انشائي حذف منه همزة الاستفهام فيكون من قبيل ما نحن فيه ﴿وقيل انه خبر أي أنت تحبها﴾ بكسر همزة ان على الحكاية وبفتحها على ان القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم كامر وتقدير المصنف لانت ليس على انه محتاج اليه بحسب الصناعة وانما هو لتحقيق كون الكلام خبرا لا انشاء ﴿ومعنى قلت بهرا﴾ بفتح الموحدة واسكان الهاء وبراء مهملة ﴿قلت أحبها حبا بهرني بهرا أي غلبني غلبة﴾ فهو معمول مطلق حذف عامله جوازا والجملة له صفة موصوف محذوف على ما قدره وقد يقال لا حاجة الى هذا التقدير اذ يمكن ان تقدير بهرني حبها بهرا وهو محصل المقصود من الاخبار بكونه يحبها وهو أولى تقليلا للمحذوف ما أمكن ﴿وقيل معناه عجبا﴾ وبهذا جزم في الصحاح وانشد البيت شاهدا على ذلك ﴿وقال﴾ أبو الطيب ﴿المتنبي أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا * والبين جار على ضعفي وما عدلا﴾ أحيا فعل مضارع

سلمت * ونازعني البغل اللعين عناني والمعصم بكسر الميم موضع السوار من الساعد وجمرت رمت جمار المناسك قال في الصحاح والجمرة واحدة جمرات المناسك وهي ثلاث جمرات يرمين بالجمار والجمرة الحصاة والبنان أطراف الاصابع (قوله طربت وما شوقا الخ) هذا مطلع قصيدة في مدح أهل البيت ورثائهم وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن أو سرور (قوله أراد أو ذو الشيب يلعب) في الشرح ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف منه حرف النفي لقرينة أي وذو الشيب لا يلعب انتهى وأقول ان المصنف لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي ذكر لايضاح قاعدة والشاهد جزئي ذكر لاثباتها (قوله ثم قالوا تحبها الخ) قبل هذا البيت

أبرزوها مثل المهاة تهادى * بين خمس كواعب أتراب

والمها بقر الوحش استعير هنا للنساء مبالغة في تشبيه عيونهن بعيونها وفي الصحاح وجاء فلان يتهادى بين اثنين اذا جاء يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله وكذلك المرأة اذا تهادت في مشيتها من غير ان يماشيها أحد قيل تهادى والكواعب جمع كاعب وهي الجارية يبدو ثديها للنهود والاتراب اللدات يقال هذه ترب هذه أي لدتها (قوله وقال المتنبي احيا وأيسر الخ) المتنبي هو أحمد بن الحسين بن الحسن أبو الطيب الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلثمائة ونشأ بالشام وأكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حداثته حتى بلغ فيه النهاية واتصل بالامير سيف الدولة أبي الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر ومدح بها كافورا الخادم ثم خرج منها وورد العراق وقرئ عليه بها ديوانه قال محمد بن يحيى العلوي كان المتنبي وهو صبي ينزل في جواري بالكوفة وكان أبوه يعرف بعبدان السقا يستقي لنا ولاهل المحلة ونشأ هو محبا للادب فطلبه وصحب الاعراب فجاءنا بعد سنين بدويا وقد تعلم الكتابة فلزم أهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب وادعى انه علوي حسني ثم ادعى النبوة وذلك ببادية السماوة فخرج اليه أمير حمص لؤلؤ من قبل الاخشيدية فقاتله وأسره وحبسه بالشام الى ان تاب ثم أطلق بعد ما أشرف على القتل قال ابن أيوب خرج المتنبي من بغداد الى فارس فقتل بالقرب من النعمانية في رمضان سنة أربع وخمسين

والاصل أأحيا فحذف همزة الاستفهام﴾ وهذا لم يذكره المصنف شاهدا يستدل على مدعاه حتى يرد عليه ان المتنبي ليس ممّا يحتج بكلامه فى اللغة العربية وانما أورده مثالا ﴿والواو﴾ من قوله وأيسر مالاقيت ماقتلا ﴿للحال والمعنى التعجب من حياته يقول كيف أحيا وأقل شئ قاسيته قدقتل غيرى﴾ وجوز ابن الحاجب هذا الوجه الذى ذكره المصنف وأبدى وجها آخر لا همزة تقدر معه فقال ويجوز أن يكون أحيا من باب أفعل التفضيل حذف المضاف اليه استغناء بما شرك بينه وبينه فيه كأنه قال أحيا ماقاسيت وأيسر ماقاسيت فحذف المضاف اليه فى الاول استغناء عنه بالثانى أو حذف من الثانى استغناء عنه بالاول ثم أخر ليعتمد الثانى من حيث اللفظ كما فى قولهم نصف وربع درهم واما أحيا باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذا من حى الشئ اذا كان فيه حياة كأنه قال أظهر شئ فيه حياة مما قاسيته يقتل ويجوز أن يكون مبنيا من أحييته اذا جعلته حيا كأنه قال أظهر شئ يحيا مما قاسيته يقتل ﴿والاخفش يقيس ذلك فى الاختيار﴾ وفى الضرورة من باب أولى ولكن قياسية هذا الحذف ﴿عند أمن اللبس﴾ واما عند خوفه فلا يجوز الحذف قولا واحدا وتخصيص الاخفش بنسبة هذا الحكم اليه فى عرف المصنفين يقتضى ان غيره يخالف ذلك وقد صرح بعضهم بان حذفها عند أمن اللبس من ضرورات الشعر قال ابن قاسم فى الجنى الدانى وهو ظاهر مذهب سيبويه قال والمختار ان حذفها مطرد اذا كان بعدها أم لكثرته نظما ونثرا قلت وهو كثير مع فقد أم والاحاديث طافحة بذلك وقول ابن الحاجب حذف الهمزة شاذ وانما تقع للضرورة وسره ان الحروف التى تدل على الانشاء لها صدر الكلام فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها منظور فيه باعتبار هذه الملازمة فانها غير مسلمة ﴿وحمل﴾ أى الاخفش ﴿عليه﴾ أى على حذف الهمزة ﴿قوله تعالى﴾ حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام يخاطب فرعون ﴿وتلك نعمة تمنها على ان عبدت بنى اسرائيل﴾ أى ذللتهم واتخذتهم عبيدا فان حذف الهمزة هنا لا يوقع فى الالباس بالخبر ضرورة ان ما اخبر عنه ليس بنعمة بل هو نقمة فكيف يتوهم الاخبار بانها نعمة وانما المقصود الانكار المفاد بالهمزة المحذوفة قال الزمخشرى وتلك ٢٧ اشارة الى خصلة شنعاء مبهمة لا يدرى ماهى الا بتفسيرها ومحل ان عبدت الرفع عطف بيان لتلك ونظيره وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع والمعنى تعبيدك لبنى اسرائيل ﴿وقوله تعالى هذا ربى فى المواضع الثلاثة﴾ المحكية عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام حيث قال تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربى فلما أفل قال لا أحب الآفلين فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربى فلما أفل قال لئن لم يهدنى ربى لأكونن من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى هذا أكبر فلما أفلت قال ياقوم انى برئ مما تشركون فانه لا يخفى ان ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه لم يقصد حقيقة الاخبار فى شئ من المواضع الثلاثة بربوبية مارآه من تلك الاجرام السماوية وحاشاه من ذلك بل قصد الاستهزاء والانكار عليهم فحذف الهمزة لظهور المراد وانتفاء اللبس ﴿والمحققون على انه﴾ أى على ان الكلام الواقع فى الصورتين ﴿خبر﴾ وان مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه انه مبطل فيحكى كلامه ﴿كما هو غير متعقب لمذهبه لانه أدعى الى قبول الحق وأنجى من التعب ﴿ثم يكر﴾ أى يرجع ﴿عليه﴾ اى على كلام خصمه ﴿بالابطال بالحجة﴾ بعد ما حكاه أولا على صورته ولا محذور فى ذلك بل فيه اظهار النصف واستدراج الخصم الى الاقرار بالحق ﴿وقرأ ابن محيصن﴾ بميم فحاء مهملة فياء تصغير فصاد مهملة فنون ﴿سواء عليهم أنذرتهم﴾ بهمزة واحدة وهمزة التسوية محذوف ﴿وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه الصلاة والسلام وان زنى وان سرق قال جبريل وان زنى وان سرق﴾ فالشاهد فى قول النبى صلى الله عليه وسلم اذ الاصل أوان زنى أوان سرق روى البخارى فى أول كتاب الجنائز عن أبى ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانى آت من ربى فاخبرنى أو بشرنى انه من مات من أمتى لا يشرك بالله شيأ دخل الجنة قلت وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق ووقع فى مواضع وفى بعضها التصريح بان الآتى هو جبريل فهذا مما حذفت فيه الهمزة لامن اللبس لانه عليه الصلاة والسلام قصد استفهام جبريل عن دخول الجنة لمن مات من أمته لا يشرك بالله شيأ أيثبت مع فرض زناه وسرقته ولا بد من تقدير الهمزة ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون الاصل أيدخل الجنة وان زنى وان سرق فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعا لدلالة ما سبق على ذلك والجملة الواقعة بعد حالية فلا يكون هذا من فرض المسئلة فى شئ على ما ذكرناه أولا فتأمله

وخمسين وثلثمائة (قوله والاصل أأحيا) ذكر ابن الحاجب فى اماليه والزمخشرى فى ملتقطه من كتاب أبى الغنى وجهين آخرين أحدهما انه أخبر عن نفسه أى أعيش ثانيهما ان أحيا أفعل تفضيل وفى الكلام تقديم وتأخير وحذف مضاف اليه والاصل ماقتل أحيا مالاقيت وأيسر

﴿الثانى انها ترد لطلب التصور﴾ وهو السؤال عن ادراك غير النسبة ﴿نحو أزيد قائم أم عمرو﴾ فالنسبة هنا معلومة لا يطلب ادراكها وانما السؤال عن تعين المسند اليه ﴿ولطلب التصديق﴾ وهو السؤال عن ادراك النسبة ﴿نحو أزيد قائم﴾ فان المسؤل عنه هو ادراك النسبة بين هذين الطرفين واما كل من طرفيها اللذين هما المسند والمسند اليه فليس بمسؤل عنه وقد نازع بعض المتأخرين فى قول الجماعة ان المسؤل عنه فى نحو المثال الاول وهو أزيد قائم أم عمرو هو ادراك المسند اليه على التعيين لا النسبة فانها معلومة فقال تصور زيد أو عمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال فكيف يسأل عنه وانما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام الى أحدهما على التعيين وهو غير التصديق الذى كان حاصلا عنده وذلك لان التصديق بان أحدهما لا بعينه قائم أمر حاصل عنده وليس مسؤلا عنه والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينا كزيد بخصوصه قائم وهذان التصديقان يختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه فى أحدهما وعدم تعينه فى الآخر وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند أو المسند اليه أو قيد من قيودهما وهذا كلام حسن فتأمله ﴿وهل تختص بطلب التصديق﴾ بمعنى انها لا تكون لغيره لكن عبارته لا توفى بذلك فقد صرحوا بان المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء يجعل رحمته مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس فكان المناسب ان يقول وهل يختص بها طلب التصديق كما قال صاحب التلخيص ولاختصاص التصديق بها وصوبه شارح الشيخ بهاء الدين السبكى وشدد النكير على ما خالف هذا الاستعمال وفى حاشية الكشاف للتفتازانى ان الباء قد تدخل على المقصور عليه كما قال الزمخشرى فى الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد به والشائع العربى هو الاول هذا كلامه وعليه يتمشى ما وقع للمصنف هنا ثم يقال دعوى اختصاص التصديق بهل ينتقض بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا اذ هى فيه للتصور وقد علمت ما فيه وفى شرح الكافية للرضى وربما تجىء هل قبل المتصلة على الشذوذ يعنى قبل أم المتصلة وقضية هذا مجىء هل لطلب التصور قليلا فان كان سنده فى ذلك الحديث فليس بقاطع لما تقدم ﴿وبقية الادوات مختصة بطلب التصور﴾ أى لا تستعمل لغيره

فالباء

ما لا قيت قال وانما يستعمل ذلك فى الشعر ولو قلت فى النثر أفضل وأكرم الناس زيد لقبح (قوله الثانى انها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ولطلب التصديق) يعنى ان الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور وأخرى لطلب التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة والتصور ادراك غير ذلك وهذا عند الاوائل من الحكماء ومقتضى عبارة المتأخرين ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم ومختار الامام الرازى انه المجموع المركب من ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة ومن تصور النسبة وطرفيها قال السيد فى حاشية المطول والتحقيق انها أى الهمزة فى قولك أدبس فى الاناء أم عسل لطلب التصديق أيضا فان السائل قد تصور الدبس والعسل وبعد الجواب لم يرد له فى تصورهما شئ آخر أصلا بل بقى تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه أجيب بان الحاصل هو التصديق بان أحدهما مطلقا فى الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينا كالعسل مثلا فى الاناء وهذان التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه فى أحدهما وعدم تعينه فى الآخر وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه أو المسند أو قيد من قيوده انتهى (قوله وهل مختصة بطلب التصديق) ظاهر سياق كلامه ان معناه ان هل لا ترد الا لطلب التصديق فتكون الباء داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يعنى ان هل منفردة من بين ادوات الاستفهام بطلب التصديق فقط لا يتصف به غيرها الا ان ما عداها من ادوات الاستفهام اما لطلب التصور فقط واما لطلب التصور مرة والتصديق أخرى فالباء فى كلام المصنف داخلة على المقصور قال التفتازانى فى حاشية العضد معنى اختصاص زيد بالقيام انه من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به غيره فالباء داخل فى المقصور قال الله تعالى يختص برحمته من يشاء وقد يراد انه مختص من بين الاوصاف بالقيام لا يتصف بغيره أى مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود فالباء داخل فى المقصور عليه والاستعمال العربى هو الاول انتهى (قوله وبقية الادوات مختصة بطلب التصور) يعنى لا ترد الا لطلب التصور فالباء داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يعنى ان ما عدا الهمزة وهل من ادوات الاستفهام منفرد بطلب التصور فقط لا يتصف به غيره

وفيه مامر وهو منتقض بأم المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهى لطلب التصديق فقط قال الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص ولاشك انها يعنى أم من ادوات الاستفهام وقد عدها السكاكى فى شرح المفتاح ووجهه انها ان كانت متصلة فالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهى مقدرة قبل الهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام فانها لا تستعمل الا مع الهمزة وان كانت منقطعة ففيها الاضراب لانا نقول كون المتصلة لا تستعمل الا مع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام ولاشك ان كل واحد مما قبلها ومابعدها مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها اضراب لان الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها وانما نعنى المنقطعة التى فيها استفهام دون المحضة للاضراب وقد صرح النحاة بعد أم من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو حيان وغيره الى هنا كلامه قلت لكنى انا استشكل عدهم لام من ادوات الاستفهام اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركته لما قبله فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى انك اذا قلت أزيد قائم أو عمرو وكان مابعد او مستفهما عنه كما كان مع أم المتصلة ولم يقل أحد بان أو من حروف الاستفهام واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا أحد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة ولكن هذا البحث لا يجدى المصنف نفعا فى رفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من أدوات الاستفهام كما يجيء قريبا ان شاء الله تعالى ﴿نحو من جاءك وماصنعت وكم مالك وأين بيتك ومتى سفرك﴾ فالاستفهام فى ذلك كله لطلب التصور وهذا ظاهر فان قيل السائل بقوله من جاءك قد حصل التصديق بان أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق مغاير للتصديق بان زيدا مثلا جاء المخاطب فهو لسؤاله بطلب التصديق الثانى قطعا فتكون من لطلب التصديق دون التصور على قياس ماسبق فى الهمزة مع أم المتصلة نحو أزيد قائم أم عمرو فالجواب ان بينهما فرقا وذلك ان السائل بمن جاءك لم يتصور خصوصية زيد او عمرو وبهذا السؤال فاذا أجبت بزيد مثلا أفاد زيادة فى تصور المسند اليه بحسب خصوصيته ويختلف بحسب التصديق أيضا بخلاف قوله أزيد قائم أم عمرو اذ لا يختلف فيه الجواب تصورا بل مجرد التصديق ﴿الثالث انها﴾ أى الهمزة ﴿تدخل على الاثبات كما تقدم﴾ فى التمثيل بنحو أزيد قائم أم عمرو ﴿وعلى النفى نحو ألم نشرح﴾ لك صدرك وهذا واضح ونحو ﴿أولما أصابتكم مصيبة﴾ قد أصبتم مثليها قلتم انى هذا قل هو من عند أنفسكم وقد أولع كثير ممن رأيناه بالاعتراض على المصنف هنا ويجعلون التمثيل بهذه الآية لدخول الهمزة على النفى من قبيل السهو لظهور ان لما فى الآية وجودية والمعنى أقلتم كذا حين اصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها فان قلت الاستفهام هنا للانكار فهو فى معنى النفى فالهمزة داخلة على ماهو منفى معنى لا صورة فصح التمثيل من هذه الجهة قلت كذا ذكر بعض العصريين من أهل الشام وليس بشئ لان الانكار فى هذه الآية توبيخى لا ابطالى فما بعده ليس منفيا لا صورة ولا معنى بل هو متحقق الثبوت ولذلك يتعلق التوبيخ بوجوده وقد يقال ان الواو للعطف والمعطوف عليه محذوف أى ألم تجزعوا وقلتم

فالباء داخلة على المقصور أيضا كما عرفت وفى الشرح وفيه مامر من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتقض بأم المنقطعة فانها من بقية أدوات الاستفهام وهى لطلب التصديق فقط كما صرح به النحاة ثم قال وانا استشكل عدهم لام من أدوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبله فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا أحد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة لكن هذا البحث لا يجدى للمصنف نفعا فى دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من أدوات الاستفهام انتهى وأقول قد علمت ان الباء فيه تحتمل أن تكون داخلة على المقصور ولعلهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام ان سلم انهم عدوها منها لان المتصلة ملازمة لمعناه الحقيقى أو المجازى سابقا عليها والمنقطعة مقارنة فى الغالب لمعناه متأخرا عنها ولم يريدوا انها موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المصنف وبقية الادوات الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقض بأم لانها ليست بموضوعة له (قوله وعلى النفى نحو ألم نشرح أولما أصابتكم مصيبة) فى الشرح التمثيل بالآية الثانية للنفى سهو ظاهر فان لما فيه وجودية لا نافية لا يقال الاستفهام فيه للانكار فهو فى معنى النفى لانا نقول انما يكون فى معنى النفى ان لو كان ابطاليا وانما هو توبيخى فلا نفى لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى انتهى وأقول ليس هذا الذى أورده بلا يقال بوجيه لان الكلام فى ان مدخول الهمزة نفى واذا كان معنى الهمزة الانكار كانت فى نفسها نفيا لا مدخولها ثم انه يمكن ان لا يكون التمثيل بالآية سهوا على تقدير أن تكون لما وجودية وذلك بناء على ماسيذكره المصنف عن الزمخشرى وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التى بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة وتقدير ذلك ان يقال ان

كذا حين أصابتكم تلك المصيبة فالهمزة داخلة على نفي مقدر كما انها داخلة في ألم نشرح على نفي مذكور ويكون هذا حسنا الان فيه تمثيلا للنفي باعتبار حالته من الذكر والتقدير فان قلت المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف بل يرى ان الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على اصالتها في تمام التصدير كما سيصرح به قريبا فاذا يكون المعطوف عليه من من قوله تعالى في قصة أحد ولقد صدقكم الله وعده وعلى هذا فلا نفي لا مذكورا ولا مقدرا والاشكال بحاله قلت المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الوجه في الوجوه التي قلت الهمزة في ذلك للانكار والابطال وهو ظاهر بالنسبة

﴿و﴾ نحو ﴿قوله الا اصطبار لسلمى أم لها جلد﴾ اذا ألاقي الذي لاقاه امثالي وسيأتي الكلام على هذا البيت في اقسام الا ﴿ذكره﴾ اي هذا الحكم الثالث ﴿بعضهم﴾ ولم يرتضه المصنف بل قال ﴿وهو منقوض بام فانها تشاركها﴾ أي تشارك الهمزة ﴿في ذلك﴾ الحكم وهو الدخول على الاثبات تارة وعلى النفي أخرى ﴿تقول أقام زيد أم لم يقم﴾ بادخال أم على النفي وتقول أقام زيد أم قعد بادخالها على الاثبات وفي هذا اعتراف من المصنف بان أم من أدوات الاستفهام الحكم ﴿الرابع تمام التصدير بدليلين أحدهما انها لا تذكر بعد أم التي للاضراب كما يذكر غيرها﴾ من بقية الادوات الاستفهامية ﴿لا تقول قام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد﴾ وانا لا تحقق صحة هذا الحكم وهو امتناع وقوع الهمزة بعد أم الاضرابية فان صح اتجه سؤال الفرق بين أم وأختها بل الاضرابية اذ قد سمع وقوع الهمزة بعد بل كما حكاه الزمخشري وغيره انه قرئ بل أأدرك علمهم في الآخرة وقرئ أيضا بل ادّرك بفتح اللام وتشديد الدال ٣٠ وأصله بل أدرك على الاستفهام ﴿والدليل الثاني انها﴾ أي الهمزة ﴿اذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التقدير نحو أولم ينظروا أفلم يسيروا أثم اذا ما وقع آمنتم به﴾ فساق الامثلة الثلاثة مرتبة على ترتيب الممثل له في الذكر وكان الاصل ان يقال وألم ينظروا فألم يسيروا وأثم اذا ماوقع لان أول الاستفهام جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على رسوخ تقدمها في التصدر لانها أصل أدوات الاستفهام ﴿واخواتها﴾ أي اخوات الهمزة من بقية أدوات الاستفهام ﴿تتأخر﴾ والاولى يتأخرن كما في الاجذاع انكسرن فانه أقل من انكسرت حيث هو جمع قلة والاخوات كذلك فينبغي ان يقال يتأخرن ﴿عن حرف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة﴾ من تأخرها عن العاطف ﴿نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون فاي الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا﴾ الذي ذكرناه من ان الهمزة مقدمة على العاطف لفظا لغرض التنبيه على تمام التصدير مؤخرة عنه حكما هو ﴿مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري﴾ ولو قال منهم لكان حسنا فقد نقل عمن سبق الزمخشري انه قال بذلك ﴿فزعموا ان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصلي﴾ ولا تقديم ولا تأخير ﴿وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيروا أفنضرب عنكم الذكر صفحا أفائن مات أو قتل انقلبتم أفما نحن بميتين أمكثوا فلم يسيروا﴾ وهذا هو التقدير في الآية الاولى ﴿أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا﴾ وهذا هو التقدير في الآية الثانية ﴿أتؤمنون به في حياته فان مات أو قتل انقلبتم﴾ وهذا هو التقدير في الآية الثالثة ﴿أنحن مخلدون فما نحن بميتين﴾ وهذا هو التقدير في الآية الرابعة والعطف في هذه وفي الآية الاولى والثانية تفسيري واما في الآية الثالثة فعلى الاصل وقد ساق المصنف التقدير على طريق اللف والنشر المرتب وكان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا فيأتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذف العاطف من مثل هذا بمقيس حتى يرتكبه فان قلت وكذا فعل في قوله فيما سبق نحو أفلم ينظروا وأفلم يسيروا وأثم اذا ما وقع فهلا أوردت ذلك عليه

مدخول الهمزة فعل منفي محذوف والهمزة للتقرير بما بعد النفي والتقدير ألم تفعلوا كذا وقلتم حين أصابتكم فتكون الآية مثالا لدخول الهمزة على منفي لكنه مقدر وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشاف أفعلتم كذا وقلتم حين كان كذا وعبارته لما نصب بقلتم وأصابتكم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره أقلتم حين أصابتكم وأنى هذا نصب لانه مقول والهمزة للتقرير والتقريع والمعطوف عليه ما مضى من قصة أحد من قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده ويجوز أن يكون محذوفا كانه قيل أفعلتم كذا وقلتم حين كان كذا (قوله وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك) يمكن ان يقال مراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعة للاستفهام فلا ترد عليه أم لانها ليست موضوعة للاستفهام وان كانت لا تفارقه في الغالب (قوله فيقولون التقدير في أفلم يسيروا أفنضرب عنكم الذكر صفحا) في الشرح كان

هنالك قلت الفرق واضح وذلك ان نحو خبر مبتدا محذوف تقديره هو أى تقديم الهمزة على العاطف نحو كذا نحو كذا فهى أخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياسا وغايته انه حذف هنالك مضاف من بعض الامثلة لدلالة ما تقدم عليه أى نحو أفلم يسيروا أثم اذا ما وقع ﴿ويضعف قولهم﴾ شيآن أحدهما ﴿ما فيه من التكلف و﴾ الثانى ﴿انه غير مطرد﴾ فى جميع المواضع ﴿اما الاول﴾ وهو التكلف ﴿فلدعوى حذف الجملة﴾ وفيه نظر لان هذه الجملة معطوف عليها وحذف المعطوف عليه لقرينة جائز جملة كان أو غير جملة ولا تكلف فيه وقد يجاب بان التكلف انما جاء من قبل خصوصية واقعة قبل حذف المعطوف عليه وذلك لان مثل هذا التركيب فى القرآن واقع وغيره كثيرا ولم يصرح فى شئ من صوره بهذا المحذوف فادعاء حذفه والحالة هذه تكلف قال ابن مالك المدعى لحذف شئ يصح المعنى بدونه لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحا للثبوت ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف وما نحن بصدده يخالف ذلك فمن ثم جاء التكلف ﴿فان قوبل﴾ هذا الوجه ﴿بتقديم بعض المعطوف﴾ الذى ارتكبه الجمهور حيث جعلوا الهمزة من جملة أجزاء المعطوف ولكنها قدمت على العاطف ولا شك ان هذا التقديم على خلاف الاصل كما ان الحذف كذلك ﴿فقد يقال انه﴾ أى تقديم الهمزة ﴿أسهل﴾ من حذف الجملة ﴿لان المتجوز فيه على قولهم﴾ أى قول الجمهور ﴿أقل لفظا﴾ من المتجوز فيه على قول الحاذفين لان هذا مفرد وذاك جملة وقد يعارض بان هذا المفرد حرف والتجوز فى الحروف قليل ﴿مع ان فى هذا التجوز﴾ بتقديم الهمزة على مركزها الاصلى ﴿تنبيها على اصالة شئ فى شئ أى اصالة الهمزة فى التصدير﴾ ٣١ والترجيح بهذا الوجه غير قوى فتأمله

﴿واما الثانى﴾ وهو عدم الاطراد ﴿فلانه غير ممكن فى نحو﴾ قوله تعالى ﴿أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت﴾ ولذا قال ابن قاسم فى الجنى الدانى وفيه نظر اما أولا فلا نسلم عدم الامكان فيه اذ يجوز ان يجعل من مبتدأ خبره محذوف وهو لم يوحدوه وتجعل هذه الجملة معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام والتقدير أهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه والهمزة للانكار التوبيخى واما ثانيا فلانه على تقدير عدم امكانه فقد يقال بان ما تقوله الجماعة غير ممكن أيضا فى قوله تعالى أوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اذ لا مجال لعطفه على ما تقدم عليه وهو قوله تعالى ولقد أنزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون فيتعين المصير الى جعل الهمزة داخلة على معطوف عليه محذوف تقديره أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا عهدا نبذه أى نقضه ورفضه وانما قال فريق منهم لان منهم من لم ينقض وفى حاشية الكشاف فى تفسير سورة الاعراف ما نصه وقال بعض المحققين ان الواو والفاء وثم اذا دخلت عليها همزة الاستفهام ليست عاطفة على معطوف مقدر اذ لو كان كذلك كان وقوعها فى أول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجد ذلك مستعملا بل لا بد من أن يكون مبنيا على كلام مقدم الى هنا كلامه ﴿وقد جزم الزمخشرى فى مواضع بما يقوله الجماعة﴾ سيبويه والجمهور ﴿منها قوله فى أفأمن أهل القرى انه عطف على فأخذناهم بغتة﴾ بفتح الهمزة من انه على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو بمعنى الجزم وحذف الجار ولا وجه لكسر الهمزة على الحكاية اللفظية لان ذلك لم يقع فى كلام الزمخشرى بهذه العبارة حتى يحكى وانما قال ما نصه والفاء والواو فى أفأمن وأوأمن حرفا عطف دخلت عليهما همزة الانكار فان قلت ما المعطوف عليه ولم عطفت الاولى بالفاء والثانية بالواو قلت المعطوف عليه قوله فأخذناهم بغتة وقوله ولو أن أهل القرى الى يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه وانما عطف بالفاء لان المعنى فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة أبعد ذلك أمن اهل القرى ان يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون وأمنوا ان يأتيهم بأسنا ضحى الى هنا كلامه

ينبغى ان يقول التقدير فى كذا وكذا يأتى بحرف العطف فى الموضعين وليس حذف حرف العطف من ذلك بمقيس حتى يرتكبه وأقول لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه الممل على الكاتب انما ليرفع حسابها فيقول مثلا دار كتاب فرس من غير عطف (قوله فان قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه أسهل منه) لقائل ان يقول الحذف كثير فى الكلام وتقديم بعض المعطوف قليل لا يكون الا فى الشعر (قوله واما الثانى فلانه غير ممكن فى نحو أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت) قال ابن الصائغ أى مانع من تقدير الامد بر للموجودات فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريرى المقصود به تقرير ثبوت الصانع والمعنى أينتفى المدبر فلا أحد قائم على كل نفس بما كسبت لا يمكن ذلك بل المدبر موجود فالقائم على كل نفس هو هو اه وفى الشارح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدر أهم ضالون فمن هو

﴿و﴾ منها ﴿قوله فى أئنا لمبعوثون أوآباؤنا فيمن قرأ بفتح الواوان آباؤنا عطف على الضمير فى مبعوثون وانما كتفى بينهما بالفصل بهمزة الاستفهام﴾ والهمزة من أوآباؤنا وانما كتبى مفتوحة على ماهى ولا سبيل الى الكسر على الحكاية اللفظية فان ذلك لم يقع فى كلام الزمخشرى بهذا النص وأقر المصنف هذا الكلام ولم يتعقبه مع مافيه من المناقشة وذلك لان قضية قوله ان آباؤنا عطف على الضمير فى مبعوثون أن يكون من عطف المفردات والهمزة انما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام مانعة وليس المحل محل تعليق فيتعين حينئذ أن يكون آباؤنا مبتدأ خبره محذوف أى مبعوثون لدلالة ماقبله عليه والعطف اذ ذاك من عطف الجمل وقد يجاب عنه بما سيذكره قريبا عن الطيبي ان شاء الله تعالى ﴿وجوز الوجهين فى موضع فقال فى أفغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف أى أيتولون فغير دين الله يبغون﴾ وما حكاه عنه فى الوجه الاول مشكل وانما جاء الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ماهو عليه وتقرير الاشكال ان دخول الهمزة على الفاء ونفس توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضى للترتيب والتراخى ونص ما فى الكشاف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما اهـ هذا كلامه ولا اشكال فيه قلت فى دعوى المصنف ان الزمخشرى فى بعض المواضع جزم بما تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظر وذلك لان ظاهر كلامه فى مواضع من الكشاف ان الهمزة داخلة على العاطف المذكور من غير أن يكون هنالك تقديم وتأخير وهذا ٣٢ مكشوف من قوله فى أفائن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة قبلها على معنى السببية والهمزة لانكار أن يجعلوا خلو الرسل قبله سببا لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه بموت أو قتل مع علمهم ان خلو الرسل قبله وبقاء دينهم متمسكا به يجب أن يجعل سببا للتمسك بدين محمد عليه الصلاة والسلام

وقد صرح الطيبي بان الهمزة فى مثل ذلك مقحمة مزيدة للانكار أو غيره مما يصلح اعتباره بحسب المقامات وبهذا يتأتى الجواب عن الاشكال الذى أسلفناه قريبا فيقال اذا كانت الهمزة مقحمة مزيدة فلا نسلم انها مانعة من عمل ماقبلها فيما بعدها فتأمله ﴿فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى فترد لثمانية معان﴾ أى لاحد ثمانية معان واستعمالها حينئذ فى واحد من تلك المعانى الثمانية استعمال فى غير ماوضعت له فيكون ذلك من قبيل المجاز قال بعض المتأخرين وتحقيق هذا المجاز وبيان انه من أى نوع من أنواعه مما لم يحم أحد حوله وقد حاول بعض تحقيق ذلك فى بعض المواضع بما لا يخلو من كلفة كما ستراه ﴿أحدها التسوية وربما توهم﴾ بالبناء للمفعول ﴿ان المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها﴾ بضم الخاء المعجمة وبفتحها أيضا وتشديد الياء والحامل على هذا التوهم تخيل ان التسوية مأخوذة من كلمة سواء ﴿وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالى﴾ نحو ما أبالى أقمت أم قعدت فالذى يظهر لى ان الجملة الواقعة بعدها فى محل نصب والفعل معلق قال الجوهرى وقولهم لا أباليه أى لا أكترث به انتهى فهو فعل معد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبى لان معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به فجاء التعليق من هذه الجهة (وما أدرى) ونسليم المصنف لصحة وقوع همزة التسوية بعد ما أدرى معارض لرده على ابن الشجرى فيما يأتى عند الكلام على أم وذلك ان ابن الشجرى ادعى ان الهمزة للتسوية فى قول زهير

وما أدرى وسوف اخال أدرى ＊ أقوم آل حصن أم نساء

فرده المصنف بأن هذا غلط نشأ من توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية وستقف عليه ان شاء الله تعالى (وليت شعرى) نحو ليت شعرى أسافر زيد أم أقام (ونحوهن) نحو لا افكر أقمت أم قعدت والظاهر ان الهمزة الواقعة بعد ما أدرى وليت شعرى ونحوهما للاستفهام لا للتسوية كما

قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه والهمزة للانكار التوبيخى (قوله وقوله فى أئنا لمبعوثون أوآباؤنا فيمن قرأ بفتح الواوان آباؤنا عطف على الضمير فى لمبعوثون) اعترضه أبو حيان وتبعه السفاقسى بان الهمزة انما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان العامل فى المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ماقبلها فيما بعدها فتعين أن يكون آباؤنا مبتدأ خبره محذوف أى مبعوثون لدلالة ماقبله عليه وأقول يمكن الجواب عن هذا بما سيأتى غير مرة وهو انه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى غيره (قوله فقال فى قوله تعالى أفغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما) فى الشرح هذا مشكل لان دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها

ستراه ان شاء الله تعالى وقد قال الرضى وأما همزة التسوية وأم التى للتسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم ما أبالى وتصرفاته نحو قولك سواء على أقمت أم قعدت ولا أبالى أقام أم قعد فقصرهما على ماذكر دون ما أدرى وليت شعرى ونحوهما (والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها) وظاهر هذا يقتضى ان المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة وليس كذلك بل هو قائم مقامهما جميعا ﴿نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالى أقمت أم قعدت ألا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه﴾ فسواء خبر مقدم والجملتان فى تقدير مفردين متعاطفين بالواو والهما مبتدأ والثانى معطوف عليه وادعى الرضى ان سواء خبر لمحذوف أى الامران سواء والجملتان بيان لذينك الامرين وسيأتى فى حرف السين كلام فى ذلك ﴿وما أبالى بقيامك وقعودك﴾ وفى بعض النسخ وعدمه مكان وقعودك واستعمل المصنف أبالى متعديا بالباء وقد تقدم عن الجوهرى ما يقتضى انه متعد بنفسه وكذا فى القاموس ولم يذكر تعديته بالباء فحرره قال النووى فى تهذيب الاسماء واللغات وقولهم لا أبالى به قد استعملوه فى هذه الكتب وغيرها وهو صحيح وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا وزعم ان الفقهاء يلحنون فى هذا وان الصواب لا أباليه وانه لم يسمع من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل أخبر بجهالته وقلة بضاعته بل يقال لا أبالى به وهو صحيح مسموع من العرب وقد روى الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادى الامام فى أول كتابه أدب الفقيه والمتفقه باسناده عن معاوية رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ومن لم يبال به لم يفقهه ورويناه هكذا فى حلية الاولياء وثبت فى الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير العشاء هكذا فى الصحيحين بالباء وثبت فى صحيح البخارى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأتين على الناس زمان لا يبالى المرء أأخذ المال أمن حلال أم من حرام ذكره فى باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة فى أول كتاب البيوع وثبت فى صحيح مسلم وأبى داود فى كتاب الجنائز منهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٢ مر على امرأة تبكى على صبى لها فقال اتق الله واصبرى فقالت وما تبالى بمصيبتى ﴿الثانى﴾ من المعانى الثمانية ﴿الانكار الابطالى وهذه تقتضى ان مابعدها غير واقع وان

ه ى ل مدعيه كاذب نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا﴾ وأورد السبكى فى هذه الآية سؤالا فقال المنكر ما يلى الهمزة على ما تقرر والذى يليها الاصفاء بالبنين وليس هو المنكر انما المنكر قولهم انه اتخذ من الملائكة اناثا وأجاب بانه اما ان يقال ان لفظ الاصفاء يشعر بزعم ان البنات لغيرهم واما ان يقال المراد مجموع الجملتين فينحل منهما كلام واحد والتقدير اجمع بين الاصفاء بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للمعية لان زعمهم لمجموع الجملتين أفحش من اقتصارهم على واحدة منهما وان كانت فاحشة ونحو ﴿فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون﴾ والظاهر ان هذه الجملة المقترنة بالهمزة فى محل مفعول مقيدا بالجار على ما قرروه والفعل معلق لان الاستفتاء طريق الى العلم كالسؤال فجاز تعليقه كما علق فعل السؤال نحو سلهم أيهم بذلك زعيم فان قلت جىء فى الآية الاولى وهى قوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا بالجملة الفعلية وقدم الكلام فى أمر البنين على الاناث وجىء فى الآية الثانية بالجملة الاسمية وقدم الكلام فى شأن البنات على البنين فما الحكمة قلت يمكن أن يقال المخوطب فى الآية الاولى الكفار قدم ما يتعلق بهم وهو دعواهم الايثار بالذكور والاختصاص بهم وجىء بالماضوية اشارة الى ان ما يدعونه من ذلك أمر قد تحقق ودخل فى الوجود ولما خوطب النبى صلى الله عليه وسلم فى الآية الثانية بالامر فى استفتائهم فيما يدعونه فى هذه القضية الشنعاء قدم فى الاستفتاء أبشع الامرين وأشنعهما وهو دعواهم اختصاص الاله الحق بالبنات جل وتعالى وأورد السؤال بالاسمية لتأكيد الشناعة وتقريرها حيث ادعوا فى هذا الامر الباطل انه ثابت مستقر والله تعالى أعلم ونحو ﴿أفسحر هذا﴾ وهذا من قبيل ما زعموه صريحا وكذبوا نفيه ونحو ﴿أشهدوا خلقهم﴾ وهذا من قبيل ما زعموه لا بطريق الصراحة بل ألزموه الزاما وذلك بأنهم لما جزموا بكون الملائكة اناثا جزم من شاهد خلقهم كانوا كمن زعم انه قد شهد خلقهم ونحو ﴿أيحب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا﴾ فكرهتموه وفى هذا الكلام مبالغات منها الاستفهام الانكارى ومنها جعل ما هو فى الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم اشعارا بان أحدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا

> بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضى للترتيب والتراخى ونص ما فى الكشاف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فأولئك هم الفاسقون أفغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما اهذا كلامه ولا اشكال فيه اه (وأقول) لا اشكال أيضا فى كلام المصنف لان ثم فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب قال

ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا كذا فى المدارك وقال ابن الحاجب فى الامالى انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتا وأتى به على صيغة الانكار تنبيها على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة لما نهى عنه وثبوتها مسببا عن هذا التشبيه الذى قصد به تأكيد كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق توبيخهم فى وقوعهم فى الغيبة المشبهة بما يأبونه ويكرهونه ونحو ﴿أفعيينا بالخلق الاول﴾ أى لم نعى ولم نعجز عن الخلق الاول فكيف نعجز عن الثانى يقال عيى بالامر اذا لم يهتد لوجه عمله ﴿ومن جهة افادة هذه الهمزة نفى ما بعدها لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفى النفى اثبات﴾ ضرورة انه لا واسطة بين النفى والاثبات فاذا انتفى أحدهما لزم تحقق الآخر وثبوته ﴿ومنه أليس الله بكاف عبده﴾ فافادت الهمزة المذكورة نفى عدم كفاية عبده فلزم بالضرورة اثبات كفايته اياه ﴿أى الله كاف عبده ولهذا عطف﴾ مدخول الواو من ﴿ووضعنا على ألم نشرح لك لما كان معناه شرحنا﴾ فيه نظر من جهة انه جعل العلة فى عطف وضعنا على ألم نشرح كونه فى معنى شرحنا وذلك يقتضى ان النفى لو لم يكن مؤولا بالاثبات لم يصح العطف وليس كذلك اذ لا نزاع فى صحة العطف فى نحو لم يجئ زيد وأكرمته ويمكن أن يجاب عنه بان معناه ولهذا أى لكونه خبرا باعتبار ٣٤ انه للانكار الابطالى جاز عطف وضعنا عليه من حيث كونه خبرا لا من حيث كونه مثبتا بحسب المعنى ﴿ومثله ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ألم يجعل كيدهم فى تضليل وأرسل عليهم طيرا أبابيل﴾ والكلام فى هذا كالاول سؤالا وجوابا ﴿ولهذا كان قول جرير فى عبد الملك﴾ ابن مروان ﴿ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح﴾ المطايا جمع مطية وهى الدابة تمطو فى سيرها أى تسرع وأندى أسخى والراح الاكف الواحد راحة ونسب السخاء الى بطونها لان العطاء كثيرا ما يكون بها ﴿مدحا بل قيل انه امدح بيت قالته العرب﴾ على مانقله ابن الشجرى فى أماليه بحذف

ولولا صراحته فى المدح وعلوه فى بابه لما ارتاح له الممدوح حتى قال من أراد ان يمدحنا فليمدحنا بمثل هذا وأعطى جريرا على ذلك مائة من الابل ﴿ولو كان على الاستفهام الحقيقى لم يكن مدحا البتة﴾ وهى بمعنى القول المقطوع به قال الرضى وكان اللام فيها فى الاصل للعهد أى القطعة المعلومة التى لا تردد فيها فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحا قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيها تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتين أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر فالبتة بمعنى القطعة ونصبها انصب المصادر ﴿والثالث الانكار التوبيخى فيقتضى ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون﴾ ونحو ﴿أغير الله تدعون﴾ ونحو ﴿أئفكا آلهة دون الله تريدون﴾ افكا مفعول لاجله والتقدير أتريدون آلهة دون الله افكا وانما قدم على الفعل والمفعول اعتناء بشأنه لانه كان الاهم عنده أن يكافحهم بانهم على افك وباطل فى شركهم ويجوز ان يكون افكا مفعولا به أى أتريدون افكا ثم فسره بقوله آلهة دون الله تريدون على انها افك فى نفسها أو حالا أى أتريدون آلهة من دون الله آفكين ونحو ﴿أتأخذونه بهتانا﴾ واثما مبينا والبهتان ان يستقبل الانسان بامر قبيح تقذفه وهو برىء منه لانه يبهت عند ذلك أى يتحير وانتصب بهتانا على الحال أى باهتين وآثمين ﴿و﴾ نحو ﴿قول

الرضى وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج فى الارتقاء وان لم يكن الثانى مترتبا فى الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول نحو بالله فالله ونحو قوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين اهـ ولقائل ان يقول ان التدرج فيما تكرر لفظا بشهادة تمثيلهم له وما نحن فيه تكرر معنى بل الجواب ان المصنف نقل ما فى الكشاف بنصه على وجه الاختصار لبعضه فالمعطوف عليه بثم فى الكشاف هو المعطوف عليه بها فى كلام المصنف وان كان محذوفا فيه (قوله ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح) هكذا وقع فى بعض النسخ ويقع فى بعضها وضعنا بدون واو العطف وقد اعترض عليه بانه جعل العلة فى عطف وضعنا على ألم نشرح تأويله بالاثبات وذلك يقتضى انه لو لم يكن مؤولا به لم يصح العطف وليس كذلك لجواز لم يجئ زيد وأكرمته وأجيب بانا لا نسلم انه جعل العلة فى عطف وضعنا على ألم نشرح تأويله بالاثبات بل جعلها تأويله بالخبر والمعنى ولكون الهمزة التى للابطال مع النفى بمنزلة خبر ثبت عطف وضعنا على ألم نشرح باعتبار انه جملة خبرية (قوله ألستم خير من ركب المطايا الخ) فى الصحاح قال الاصمعى المطية التى تمط فى سيرها قال وهو مأخوذ من المطو أى المد والندى الجود وفلان أندى من فلان اذا كان خيرا منه والراح هنا جمع راحة وهى الكف (قوله أفكا آلهة دون الله تريدون) آلهة مفعول به قدم على الفعل للعناية وافكا مفعول له قدم على المفعول به لان الاهم توبيخهم بانهم على الباطل ويجوز ان يكون مفعولا به وآلهة بدلا منه على انها افك فى نفسها للمبالغة أو المراد بها عبادتها

العجاج﴾ بجر قول عطف على المضاف اليه المتقدم وبالرفع عطف على نفس المضاف المرفوع لكن على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه كما قدرناه ﴿أطربا وأنت قنسري * والدهر بالانسان دواري أى أتطرب وأنت شيخ كبير﴾
فطربا اما مصدر مؤكد لفعل محذوف أى أتطرب أو مفعول به لمحذوف أى أتأتى والجملة بعده حالية وقنسرى بقاف مكسورة
ونون مشددة اما مفتوحة واما مكسورة والسين ساكنة فيهما ويحتمل ان يكون بقاف مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة والسين
مفتوحة والمراد بذلك كله الشيخ الكبير قاله الشيخ ودوار صيغة مبالغة فى اسم الفاعل من دار يدور وزيدت ياء النسب
للمبالغة أيضا كقولهم فى الخارج خارجى وفى الاحمر أحمرى وفى الاعجم أعجمى ﴿والرابع التقرير ومعناه حملك المخاطب على الاقرار
والاعتراف﴾ وهذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقد عرفت وجهه فى أول هذا الشرح ﴿بأمر قد استقر عنده
ثبوته أو نفيه﴾ ليقر بما يعرفه من ذلك ﴿ويجب أن يليها الشئ الذى تقرره به﴾ هكذا قاله غير واحد من علماء البيان وذكر
المصنف هنا وفى الكلام على أم ان ذلك يجب فى الاستفهام أيضا وقد ذكره ابن الحاجب وغيره قلت وفى كتاب
سيبويه مانصه هذا باب أم
اذا كان الكلام بها بمنزلة
أيهما وأيهم وذلك قولك
أزيد عندك أم عمرو وأزيدا
لقيت أم بشرا ثم قال واعلم
انك اذا اردت هذا المعنى
فتقديم الاسم أحسن لانك
لا تسأل عن النفى وانما
تسأل عن أحد الاسمين فى
هذا الحال فبدأت بالاسم
لانك بصدد ان تبين أى
الاسمين عنده وجعلت الاسم
الآخر عديلا للاول فصار
النفى لا يسأل عنه بينهما
ولو قلت ألقيت زيدا أم عمرا
لكان جائزا حسنا هذا
كلامه وحسبك به شاهدا
على خلاف ماذهبوا اليه
من وجوب ايلاء المستفهم
عنه للهمزة ويأتى مثله فى التقرير وقد اطلع الرضى على نص سيبويه فى المسئلة فأورد الحكم فيها على مقتضاه قلت والعجب
من الشيخ بهاء الدين بن النحاس فانه ساق فى تعليقه على المقرب قول ابن عصفور والاحسن فيها توسط الذى لا يسأل عنه ويجوز
تقديمه ويجوز تأخيره فقال ولهذا الامر جعله ابن الحاجب شرطا ونص فيه على انه يجب ان يلى أحد المتعادلين الهمزة والآخر أم
فيجب عنده أن يقول أزيد عندك أم عمرو بتأخير عندك عن زيد ولا يجوز تقديمه عنده أصلا والمصنف يعنى ابن عصفور ذكر
جواز تقديمه فتحصلنا من هذين الكلامين على تردد فى انه شرط أو لا انتهى فغفل رحمه الله عن نص سيبويه على المسئلة بعينها
مع ان هذا الرجل ممن اشتهر بمعرفة الكتاب فطار ذكره بذلك ﴿فتقول فى التقرير بالفعل أضربت زيدا﴾ بايلاء الفعل المقرر به
الهمزة ﴿و﴾ فى التقرير ﴿بالفاعل أأنت ضربت زيدا﴾ بايلاء فاعل الضرب الهمزة وهذا وان لم يكن فاعلا صناعيا فهو
فاعل معنوى ﴿و﴾ فى التقرير ﴿بالمفعول أزيدا ضربت﴾ بايلاء المفعول المقرر به الهمزة ﴿كما يجب ذلك فى المستفهم عنه﴾
فتقول أعندك زيد أم فى السوق وأزيد فى الدار أم عمرو ﴿وقوله تعالى أأنت فعلت هذا﴾ بآلهتنا ﴿يحتمل لارادة الاستفهام
الحقيقى بان يكونوا﴾ أى الكفار ﴿لم يعلموا انه﴾ أى ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام هو ﴿الفاعل﴾ لكسر الاصنام قال

بحذف المضاف ويجوز ان يكون حالا بمعنى آفكين (قوله أطربا وأنت قنسرى الخ) طربا منصوب
بمحذوف أى أتطرب طربا أو أتأتى طربا والقنسرى بقاف مكسورة ونون مشددة مفتوحة
أو مكسورة وسين مهملة ساكنة ويروى بقاف مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين
مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفى الصحاح والدوّارى الدهر يدور بالانسان أحوالا وأنشد
عجز البيت وفى الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدور وزيدت فيها لياء أيضا للمبالغة كقولهم فى
مبالغة خارج وأحمر خارجى وأحمرى (قوله ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بأمر قد
استقر عنده ثبوته أو نفيه) يعنى ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل
بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم فالهمزة فى قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى للتقرير بما
يعرفه عيسى صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم لا بانه قال ذلك كذا قال التفتازانى فى مطوّله
وقال أيضا التقرير عندهم يقال للحمل على الاقرار بما يعرفه المخاطب والالجاء اليه وللتحقيق
والتثبيت وكلاهما مناسب فى قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وفى قوله تعالى هل ثوب الكفار
ما كانوا يفعلون بالمعنى الثانى وفى الشرح ان قوله الاقرار والاعتراف من قبيل عطف أحد
المترادفين على الآخر وفائدته تقرير المعنى فى الذهن وما وقع لبعض أهل البيان من ان ذلك
تطويل لا لفائدة غير مسلم اهـ وأقول ليس كل عطف مرادف على آخر يكون لتقرير المعنى وانما
يكون كذلك فى مقام يقتضيه والذى وقع لبعض أهل البيان ان نحو عطف مينا على كذبا فى قول
الشاعر * وألفى قوله كذبا ومينا * مما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده تطويل أى زائد
على أصل المراد لا لفائدة وأنت تعلم انه لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مترادفين تطويلا بل
عطف ما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده (قوله ويجب ان يليها الشئ الذى تقرره به)

صاحب التلخيص فى ايضاحه اذ ليس فى السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بانه عليه الصلاة والسلام هو الذى كسر الاصنام واعترض بوجوه اما أولا فلان الدال لا ينحصر فيما تفهمه السياق ولو كانوا كفارا ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم وأما ثانيا فلقوله عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا فان بل فى الغالب اذا وقعت الجملة بعدها كانت اضرابا عما قبلها على وجه الابطال له ولو كانت الهمزة للاستفهام المحض لما قصد ابطاله بل كانهم قالوا له أأنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم وأما ثالثا فبالقرائن السابقة مثل لا كيدن أصنامكم وقولهم سمعنا فتى يذكرهم ﴿ولا ارادة التقرير بان يكونوا قد علموا﴾ انه عليه الصلاة والسلام هو الذى كسر أصنامهم وهذا هو الظاهر بدلالة القرائن السابقة وقد روى انهم خرجوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه أحد فلما أبصروه يكسرها أقبلوا عليه يسرعون ليكفوه ﴿ولا يكون﴾ الاستفهام المفاد بالهمزة ﴿استفهاما عن الفعل﴾ وهو كسر الاصنام هل وقع أولا ﴿ولا تقريرا به﴾ بحيث يكون مرادهم حمل ابراهيم

صلى الله عليه وسلم على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان ﴿لان الهمزة لم تدخل عليه﴾ أى على الفعل فلا يكون للاستفهام عنه ولا للتقرير به ضرورة انها لو كانت كذلك لوجب ايلاء الفعل لها ولم يول ﴿ولانه عليه السلام قد أجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا﴾ يعنى انه لو كان الاستفهام عن الفعل أو للتقرير به لكان الجواب قد وقع الكسر أولم يقع فلما قال فعله كبيرهم هذا دل على ان المراد التقرير بالفاعل وعن الكسائى انه يقف على فعله والفاعل محذوف وهو يجوزه أى فعله من فعله وكبيرهم هذا مبتدأ وخبر وهذا خروج عما يقتضيه السياق وكانه ارتكبه فرارا عما يلزم من اخبار الصادق بخلاف الواقع اذ الكبير لم يفعل لا الكسر قطعا وجوابه كما قال الزمخشرى انه نسب الفعل الى كبيرهم وقصده تقريره لنفسه واثباته لها على وجه تقريعى تبكيتا لهم والزاما للحجة عليهم لانهم اذا نظروا النظر الصحيح علموا عجز كبيرهم وانه لا يصلح الها وهذا كما يقول لك صاحبك وقد كتبت كتابا بخط رشيق أنيق أأنت كتبت هذا فتقول بل كتبته أنت وقصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به لا نفيه عنك واثباته للامى لان اثباته للعاجز منكما والامر دائر بينكما استهزاء به واثباته للقادر ويمكن ان يقال غاظته تلك الاصنام حين أبصرها مصطفة وكان غيظ كبيرها أشد لما رأى من زيادة تعظيمهم له فأسند الفعل اليه لان الفعل كما يسند الى مباشره يسند الى الحامل عليه ويجوز أن يكون حكاية لما يعود الى تجويزه مذهبهم كانه قال لهم مما تنكرون ان يفعله كبيرهم فان من حق من يعبد ويدعى الها ان يقدر على هذا ﴿فان قلت ماوجه حمل الزمخشرى الهمزة فى قوله تعالى ألم تعلم ان الله على كل شئ قدير على

هكذا قال غير واحد من أئمة المعانى انه يجب ايلاء المقرر به والمستفهم عنه الهمزة ولكن فى كتاب سيبويه على مانقل فى الشرح ان التقديم فى نحو أزيدا لقيت أم بشرا أحسن وانك لو لغزت فقلت ألقيت زيدا أم بشرا لكان حسنا وفى مقرب ابن عصفور والاحسن توسط الذى لا يسأل عنه ويجوز تقديمه وتأخيره وقال الرضى اذا ولى المتصلة مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ماولها سواء لتكون الهمزة مع أم بتأويل أى والمفرد ان بعدهما بتأويل المضاف اليه أى نحو أزيد عندك أم عمرو بمعنى أيهما عندك وأفى السوق زيد أم فى الدار أى فى أى الموضعين هو وتجوز المخالفة بين ماوليهما نحو أعندك زيد أم عمرو وأزيد عندك أم فى الدار وألقيت زيدا أم عمرا جوازا حسنا لكن المعادلة أحسن اه وأقول يمكن التوفيق بان الاحسن عند النحويين واجب بلاغة عند المعانيين فان قلت كلام المصنف فى الاستفهام والتقرير من غير معادل وما نقلت من كلام سيبويه وغيره انما هو مع المعادل قلت كلام المصنف فيما هو أعم من ذلك فانه قال فى أم عند الكلام على بيت المتنبى ان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الآخر (قوله ولانه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل) لا يقال لم لا يجوز أن يكون أجابهم بالفعل فانه مذكور فى الجواب كما ان الفاعل مذكور فيه لانا نقول مخالفة الفاعل فى الجواب للفاعل فى السؤال تدل على انه المقصود بالجواب دون الفعل وأيضا اشارتهم الى الفعل فى السؤال تمنع من سؤالهم عنه (قوله فان قلت ماوجه حمل الزمخشرى الهمزة فى قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير على التقرير) عبارة الكشاف فى هذا المقام لما بين لهم انه مالك أمورهم ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره وقررهم على ذلك بقوله ألم تعلم أراد ان يوصيهم بالثقة به فيما هو أصلح لهم مما يتعبدهم به وينزل عليهم وان لا يقترحوا على رسولهم ما اقترحه آباء اليهود على موسى ولا يخفى ان هذه العبارة ظاهرة فى ان المراد ألم تعلم فى الآيتين أعنى فى ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير وحده وان التقرير فيهما بمعنى التثبيت على انه تعالى مالك الامور ومدبرها على حسب المصالح

التقرير قلت قد اعتـذر ﴾ بالبناء للمفعول ﴿عنـه ﴾ أي عن الزمخشري ﴿بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي ﴾ وقد أجاز قوم ان تكون الهـمزة في قوله تعالى أليس الله بكاف عبده للانكار الابطالي كما تقـدم وان تكون للتقرير أي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخـله النفي وهو الله كاف عبـده لا بالنفي وهو ليس الله وكذا قوله تعـالى ألم نشرح لك صـدرك وألم يجدك يتيما وما أشـبه ذلك فقد يقال ان الهمزة فيه للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك وقد مر تجويز جعلها للاستفهام الحقيقي على ذلك الوجه وأنت خبير بان هذا كله مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا انه لا يوافق على هذا الاعتذار الذي اعتذر به عن الزمخشري لكنه قد وافق على صحته في الجملة بدليل قوله ﴿والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي أو الابطالي أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ ﴾ وجـه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد حمل الاستفهام على الانكار التوبيخي فان عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجـه وان كان الخطاب للكافر المنكر على وجـه العناد والمكابرة حمل الاسـتفهام على الانكار الابطالي ضرورة ان علمه واقع بحسب الادعاء ولكنه كاذب فيما تضمنه كفره من قوله ان الله تعالى ليس كذلك ﴿والخامس التهكم ﴾ أي الاسـتهزاء ﴿نحو أصلواتك تأمرك ان نترك ما يعبـد آباؤنا ﴾ وذلك ان شعيبا عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الهزأة والسخرية لا حقيقة الاستفهام تأمل ﴿والسادس الامر نحو ﴾ وقل للذين أوتوا الكتاب والاميين ﴿أأسلمتم ﴾ أي اسلموا لظهور انه ليس المراد أمره بان يستفهم حقيقة هل أسلموا أولا وانما المراد أمره اياهم بالاسلام ﴿والسابع التعجب ﴾ ٣٧ على زنة التكريم وفي بعض النسخ التعجب على زنة التكرم ﴿نحو ألم تر الى ربك كيف مـد الظل ﴾ وقد يقـال التعجب من رؤية كيفية مـد الظل لا من عـدم الرؤية وسيأتي جوابه قريبا ﴿والثامن الاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا ﴾ ان تخشع قلوبـهـم لذكر الله وقـد يقال الاستبطاء لحضور خشوعهـم لا لعدمه يقال أنى بانى أنياه اذا حضر ويجاب بان الاستبطاء وان كان متعلقا بالحضور لكنه عدل عن الاسـتفهام عن الاثبات الى الاسـتفهام عن النفي اشعارا بان الراجح من الطرفين هو عـدم الحضور فعلق به الاسـتفهام وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقد ظهر الجواب مما تقدم في التعجب هذا وقد حاول بعض الفضلاء المتأخرين بيان وجه التجوز في بعض الامور المتقـدمة فقال في اسـتعمال الهـمزة للانكار انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الازمنة وادعاء انه مما لا ينبغي ان يقع فيه يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المفضي الى الاستفهام عنه أو تقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليـه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغي ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب وقال في استعمال الهمزة للتقرير الاسـتفهام عن المعلوم للمخـاطب يسـتلزم حمـله على الاقرار بما هو معلوم منه وقال في استعمالها للتهكم الاستفهام عن كون صلواته آمرة لذلك يناسب ادعاء ان المخاطب معتقد له وادعاء اعتقاده اياه يناسب الاستهزاء والتهكم وبالجملة استعلام هذه الحال منه يناسب التهكم به والتحقير والتهويل والاستبعاد ومناسـبة هـذه الامور للاستفهام واضحة فان الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب لحقارته من وجـه لان الحقير لا يلتفت اليـه فلا يعـلم والتهويله من وجـه آخر لان الامر الهـائل لعظمته وفخامتـه ينافي ان يحاط به علما ولاستبعاد وقوعه أيضا لان ما هو قريب الوقوع فالاولى ان يكون معلوما وقال في استعمال الاستفهام للتعجب الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب للتعجب لانه كيفيـة نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وقال في استعماله للاستبطاء الاستفهام عن الشيء يسـتلزم الجهل به والجهل به يستلزم استبعاده عادة أو ادعاء لان الانسب بما هو قريب ان يكون معلوما اما بنفسه او بأماراته والانسب بما هو بعيد ان يكون مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاءه وقس على ذلك نظائره هذا كلامه فتأمله

لا بمعنى الحمل على الاقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام المصـنف فليتأمل (قوله فلو قالت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي) اعتذر بضم المثناة مبني للمفعول وفي الشرح هذا مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خـلافا وقضـية هـذا أي ما صرح به ولم يحك فيه خـلافا أن لا يوافق على الاعتذار المذكور لكنه قد وافق على صحتـه بقوله والاولى ان تحمل الآية على كذا اهـ وأقول ليس

﴿وذكر بعضهم معانى أخر لاصحة لها﴾ والظاهر ان المصنف قصد بهذا الكلام ادعاء ان الاستفهام غير الحقيقى الذى تستعمل له الهمزة منحصر فى تلك الامور الثمانية خاصة من غير زيادة عليها وهذا غير مسلم فاى مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقة الاستفهام يتولد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام خارجا عن تلك المعانى الثمانية ألا ترى انك اذا قلت لمن يسىء اليك وهو يعلم انك أدبت فلانا على اساءته اليك وان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه أيضا ألم أودب فلانا على اساءته الى فان المخاطب لا يحمل هذا الكلام منك على حقيقة الاستفهام فحينئذ يتولد منه فى هذا المقام التهديد والوعيد وعلى ذلك فقس ﴿تنبيه قد تقع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأى بمعنى وعد ومضارعه يئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وقى يقى﴾ بالقاف ٣٨ أى صان يصون و يجوز ان يضبط بالفاء من الوفاء ضد الغدر ﴿ووفى يفى﴾ بالنون أى فتر يفتر ﴿والامر منه اه بحذف اللام للامر وبالهاء للسكت فى الوقف﴾ وأما فى الوصل فتحذف لفظا لا خطا فان وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يا زيد أى عد بالخير وهند قالت بخير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة فى لام قل وفى تاء قالت وتقول على هذا يا زيد قلى يا هند فبقيت الحركة والياء بعدها انما هى ضمير الفاعل الذى كان متصلا بفعل الامر المحذوف ومن هذا يفهم ما نظمته فى هذه البلاد فى سنة احدى وعشرين حيث قلت تقول يا أسماء قو * لى ثم يا زيد قلى وذلك جملتان والثانى ثلاث جمل

﴿وعلى ذلك يخرج اللغز المشهور﴾ بضم اللام وفتح الغين المعجمة وضمها واسكانها وهو ما يعمى به المقصود بحيث يخفى على الناظر فيه الا بفضل تأمل ومزيد نظر ﴿وهو قوله

ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء

فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى﴾ مع ان القياس نصبهما وهذا وجه التعمية ﴿والجواب ان الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد﴾ وليس الامر كما توهمه الناظر ان مجموعهما حرف بسيط ينصب الاسم و يرفع الخبر ﴿والاصل ا ين بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما فى قوله

لتقرعن على السن من ندم * اذا تذكرت يوما بعض أخلاقى﴾

قرع السن عضها والندم التأسف على فوات أمر أو الوقوع فيه والتذكر التفعل من الذكر القلبى والمراد باليوم هنا قطعة من الزمان كائنة ما كانت والاخلاق جمع خلق بخاء معجمة مضمومة والاحلاق

هذا الاعتذار مبنيا على عدم وجوب ايلاء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ايلاء المقرر به الهمزة معناه اذا أمكن ايلاؤه اياها فى ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة لما اقتضت أن تذكر تقرير الاثبات بصورة النفى قصدا الى الدلالة على ان المقر على يقين مما أقر به وانه لم يتلقن ذلك من تقرير المتكلم وكان الفعل المنفى لا يمكن لغة تقدمه على النافى لم يل المقرر به هنا أداة التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت أقام زيد مقرر المخاطب بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يل المقرر به حينئذ الهمزة لعدم امكان ايلائه اياها قالوا ولم يتميز هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل الموالى للهمزة الا بالقرينة فليتأمل (قوله والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخى أو الابطالى) فى الشرح وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاند فالاستفهام توبيخى لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا فالاستفهام ابطالى وأقول تبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ من ان المصنف ذكر فى التوبيخى انه يقتضى ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ملوم والواقع بعد الاداة هنا عدم العلم بان الله على كل شىء قدير فكيف يتأتى ما هو ذاكره هنا اه (قوله وذكر بعضهم معانى أخر لاصحة لها) فى الشرح أى مانع يمنع من ان همزة الاستفهام عند امتناع حملها على الحقيقة الاستفهام يتولد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعانى الثمانية اه فان قلت مراد المصنف بقوله لاصحة لها انها لم ترد فى كلام من يحتج به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص فى كتابه الايضاح ومنه أى ومن استعمال الهمزة للتهديد والوعيد ألم نهلك الاولين والتهديد ليس من المعانى الثمانية التى ذكرها المصنف (قوله وعلى ذلك يخرج اللغز) فى القاموس اللغز بضم اللام وبالمعجمة المفتوحة أو المضمومة أو الساكنة وفى الصحاح ألغز فى كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز والجمع ألغاز مثل رطب وارطاب وأصل اللغز جحر لليربوع بين القاصعاء والنافقاء يحفر مستقيما الى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيخفى مكانه بتلك الالغاز (قوله لتقرعن على السن الخ) السن واحد الاسنان وقرعها ضربها بطرف الانملة والمراد باليوم هنا مطلق الزمان

ولام ساكنة أو مضمومة وقاف وهو السجية والطبع ﴿وهند منادى﴾ حذف حرف ندائه أي ياهند ﴿مثل يوسف أعرض عن هذا﴾ أي يايوسف وانما قدرت يا دون غيرها من أحرف النداء لانها أعم تلك الحروف وأكثرها دورانا في الكلام والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون موقعه ما كثر دون غيره ﴿والمليحة نعت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك﴾ بضم حكم لكونه منادى معرفة والوارث مرفوع على انه صفة له على اللفظ والجماعة معترفون بان هذه الضمة اعرابية وان الاتيان بها على خلاف القياس اذ المبنى انما يتبع باعتبار محله في الاعراب لا باعتبار لفظه في البناء ألا ترى انك تقول هؤلاء الكرام بضم الميم اعتبار المحل هؤلاء من الاعراب ولا تكسر الميم اعتبارا بالكسرة البنائية التي في لفظه آخر واعتذر بعضهم عن ذلك بان ضمة المنادى لما كانت تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كانت كالرفع من حيث انها عارضة كان الرفع عارض وصارت أداة النداء كالعامل لتلك الضمة فجاز لاجل هذا المعنى الاتباع على اللفظ وفي اللباب ان الضم لاطراده هنا أشبه الرفع واعترضه بعض الشارحين بان الاطراد ليس سببا لجرى المعرب على لفظ المبنى فان كسره نحو هؤلاء وأمس مطردة ومع ذلك لا توجب اجراء الصفة على لفظه وأجاب صاحب العباب بان نحو هؤلاء وأمس ليس بداخل تحت ضابط كلى حتى يقال ان كسرته مطردة اذ ليس كل ما كان للجمع من أسماء الاشارة كهؤلاء أو ظرفا كامس يكون البناء فيه على الكسر قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين وليس بمطرد اذ لو أورد الشارح الاول فعال لسب المؤنث في باب النداء نحو يافساق ويا خباث فانه مبنى على الكسر قياسا مطردا بلا نزاع لم يتأت للشارح الثاني هذا الجواب البتة وبعد فالرفع في التابع المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جدا على مقتضى قولهم ان الحركة اعرابية وتقرير الاشكال ان كل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وهنا لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو مثلا وهو يقتضى النصب لا الرفع وقول القائل حرف النداء كالعامل ترويج لا يلتفت اليه وقولهم شبهت ضمة المنادى ٣٩ امروضها بضمة الاعراب لا يغني في دفع السؤال شيأ ولم اقف الى الآن على جواب لهذا الاشكال قلت وانما نشأ من التزامهم ان حركة التابع حركة اعراب والا فلو قيل بانها حركة

والاخلاق جمع خلق بعجمة مضمومة ولام ساكنة أو مضمومة بمعنى السجية (قوله يعود الفضل منك على قريش الخ) الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفراء وبه سميت قريش وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة أي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فيهما وهي الغم الذي يأخذ بالنفس وابن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين وانما ذكر البيتين

اتباع لا حركة اعراب ولا بناء لكان حسنا ولم يتجه هذا الاشكال أصلا ﴿والحسناء اما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه يعود الفضل منك على قريش * وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك ياعمر الجوادا﴾ الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة اذا كشفها والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف واسكان الراء وهي الحزن والغم وكعب بن مامة وابن سعدى من أجود العرب المشهورين ﴿واما بتقدير امدح واما مفعول به محذوف أي عدي ياهند الحلة الحسناء﴾ وفي بعض النسخ المرأة الحسناء وليست بشيء لانه ليس المقصود أمرها بان تعد المرأة الحسناء اذ لا يتعلق بذلك غرض الشاعر وانما غرضه ان تعد خلة حسنة وأمرا جميلا من مواصلة وملاطفة ونحو ذلك ﴿و﴾ ان بنيت ﴿على﴾ الوجهين ﴿الاولين﴾ وهما كونه نعتا على الموضع وكونه بتقدير أمدح ﴿فيكون﴾ الشاعر ﴿انما أمرها بايقاع الوعد والوفي من غير ان يعين لها الموعود﴾ بخلاف الوجه الثالث وهو ظاهر وقد ظهر بما قررناه وجه دخول الفاء على يكون ولو لم نقدر ذلك لزم زيادتها وهو خلاف الاصل وكثير من النحاة يأباه فان قلت كون الفاء هنا رابطة للجواب مشكل ضرورة انه يصلح ان يجعل شرطا وكل ما يصلح لذلك امتنع دخول الفاء عليه قلت هو مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فيتخرج على ما يتخرج عليه الآية وستعرفه عند افضاء النوبة اليه ان شاء الله تعالى ﴿وقوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأيا مثل وأي من ومثله فاخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقوله أضمرت بالتاء﴾ وفي بعض النسخ بالتأنيث ﴿محمول على معنى من﴾ لا على لفظها اذ المراد منها هنا المرأة المخاطبة ﴿مثل من كانت أمك﴾ بنصب الام على انه خبر كان واسمها ضمير مؤنث عائد على من لان المراد بها مؤنثة ولذلك أدخل تاء التأنيث على كان ﴿آ بالمد حرف لنداء البعيد﴾ ومناسبته لذلك تعرف مما أسلفناه في أول الكلام على الالف المفرده ﴿لم يذكره سيبويه وذكره غيره أيا حرف كذلك﴾ أي لنداء البعيد ﴿وفي الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال﴾ الشاعر

﴿أيا جبلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها﴾ فان الصبا ريح اذا ما تنسمت * على نفس مهموم تجلت همومها
نعمان بفتح النون الاولى واد في طريق الطائف يخرج منه الى عرفات قال تضوع مسكا بطن نعمان اذ مشت *
به زينب في نسوة عطرات ويقال له نعمان الاراك قال أما والراقصات بذات عرق * ومن صلى بنعمان الاراك
وفي الوسيط للواحدي وذكر ابن خلكان في ترجمة أبي نصر محمد بن عبد الله الارغياني انه ورد في تفسير قوله تعالى اني لاجد ريح
يوسف ان ريح الصبا استأذنت ربها عز وجل ان تأتي يعقوب بريح يوسف عليهما الصلاة والسلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص
فاذن لها فاتته بذلك فلهذا يستريح كل محزون بريح الصبا وهي من المشرق اذا هبت على الابدان نعمتها وهيجت الاشواق
الى الاوطان والاحباب وانشد ذينك البيتين الاولين والصبا بالقصر وفتح الصاد المهملة وتنسمت أي هبت وتجلت انكشفت
وذهبت فان قلت على ماذا يعود الضمير من قوله نسيمها قلت يحتمل ان يعود على النسيم الاول وهو المضاف الى الصبا ويختلف
حينئذ المراد بهما فيراد بالنسيم الاول ريح الصبا والاضافة للبيان ويراد بالنسيم الثاني نفس الريح الضعيف قال في المحكم والنسيم
نفس الريح اذا كان ضعيفا ويحتمل ان يعود الضمير على محبوبته سواء جرى ذكرها قبل أم لم يجر اما ان جرى ذكرها فواضح واما
ان لم يجر لها ذكر فلتنزلها منزلة المذكور المعلوم لانها حاضرة عنده لا تغيب عنه ولا يفتر عن ذكرها بحسب الادعاء ثم ان قصد
المصنف بانشاد هذا البيت الاستشهاد به على ان أيا ترد لنداء البعيد فقريب وان قصد به الرد على الجوهري وهو الذي يعطيه
سياق كلامه فلا وجه له لان نداء البعيد في هذا البيت بأيا لا يدل على انها لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات ﴿وقد
تبدل همزتها هاء﴾ فيقال هيا ﴿كقوله وحديثها كالقطر يسمعها * داعي سنين تتابعت جدبا فاصاخ يرجو ان يكون حيا *
ويقول من فرح هيا ربا﴾ المراد بالقطر هنا ما يقطر من المطر والجدب بجيم مفتوحة فدال مهملة ساكنة المحل

خلاف الخصب وأصاخ
بالخاء المعجمة والصاد المهملة
استمع والحيا بالقصر المطر
ويجوز أن يكون مرفوعا
وكان تامة أو منصوبا وكان
ناقصة على انه خبر والاسم
ضمير يعود الى القطر والمعنى
انه ربما ان يكون ما سمعه من وقوع ذلك القطر اليسير مقدمة مطر عظيم ﴿أجل بسكون اللام﴾ وفتح استمع
الهمزة والجيم ﴿حرف جواب مثل نعم﴾ واذا كان كذلك ﴿فتكون تصديقا للمخبر﴾ سواء كان الخبر مثبتا أو منفيا ﴿واعلاما
للمستخبر﴾ أي المستفهم ﴿ووعدا للطالب﴾ سواء كان آمرا أو ناهيا ﴿فتقع بعد نحو قام زيد﴾ اذ هو خبر وكذا بعد نحو ما قام
زيد ﴿و﴾ تقع بعد ﴿نحو أقام زيد﴾ اذ هو كلام مستخبر ﴿و﴾ تقع أيضا بعد ﴿نحو اضرب زيدا﴾ اذ هو كلام طالب وكذا بعد
نحو لا تضرب زيدا ﴿وقيد المالقي﴾ بفتح اللام منسوب الى مالقة مدينة كبيرة بالاندلس وضبطها السمعاني بكسر اللام قال ابن
خلكان وهو غلط ذكر ذلك في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ﴿الخبر بالمثبت﴾ فلا تقع عنده بعد نحو ما قام زيد ﴿والطلب
بغير النهي﴾ فلا تقع على رأيه بعد نحو لا تضرب زيدا ﴿وقيل لا تجيء بعد الاستفهام﴾ ومقتضاه انه تجيء بعد الخبر والامر
والنهي والذي نقله ابن أم قاسم في الجنى الداني انها لتصديق الخبر ماضيا كان أو غيره موجبا أو غيره ولا تجيء جوابا للاستفهام
وهذا أخص من الاول ﴿وعن الاخفش﴾ انها تكون في الخبر والاستفهام لكن ﴿هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد
الاستفهام أحسن منها﴾ فاذا قلت أنت سوف تذهب قلت أجل وكان أحسن من نعم واذا قال أتذهب قلت نعم وكان أحسن
من أجل ﴿وقيل تختص بالخبر﴾ سواء كان الخبر مثبتا أو منفيا ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما
﴿وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة﴾ منهم ابن الحاجب ﴿وقال ابن خروف أكثر ما تكون بعده﴾ أي بعد الخبر وتجيء
أيضا بعد غيره لكن معلوبا الا غالبا ﴿اذن﴾ بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون ﴿فيها مسائل الاولى في نوعها قال
الجمهور﴾ هي ﴿حرف وقيل اسم﴾ والقائل بذلك بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم في الجنى الداني ﴿والاصل﴾ عند
هذا القائل باسميتها ﴿في اذن أكرمك اذا جئتني أكرمك﴾ برفع أكرم ﴿ثم حذفت الجملة﴾ التي أضيفت اذن اليها وهو جئتني
﴿وعوض التنوين عنها﴾ كما عوض عنها في نحو حينئذ ويومئذ ﴿وأضمرت ان﴾ فانتصبت الفعل الواقع صدر الجملة الجوابية

ولم يكتف بالثاني الذي هو محل الشاهد ليعلم ان الروي منصوب ﴿أيا﴾ (قوله أيا جبلي نعمان الخ)
نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك والصبا
ريح مهبها المستوي من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار كذا في الصحاح وضمير
نسيمها للمحبوبة أو للنسيم الاول مرادا به الريح وبالنسيم الثاني النفس الضعيف والغرض من
ذكر البيت بيان ورود أيا لنداء البعيد لا الرد على الجوهري في قوله ان أيا تكون لنداء القريب
أيضا لان الرد عليه لا يتأتى بذكر مثال وردت فيه للبعد على ما لا يخفى (قوله فاصاخ الخ) أصاخ

فان قلت اضمارها اوجب تأويلها مع صلتها بمفرد فيكون مبتدأ والخبر محذوف فالجملة اسمية فتجب الفاء الرابطة كما لو قلت اذا جئتني فاكرامك حاصل ولا فاء هنا فيشكل قلت لهذا الكوفي ان يمنع كون ذلك المفرد مبتدأ ويجعله فاعلا أي اذا جئتني وقع اكرامك فالجملة حينئذ فعلية ولا اشكال ﴿و﴾ اذا بنينا ﴿على﴾ ﴿القول﴾ ﴿الاول﴾ وهو القول بحرفيتها ﴿فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان﴾ خلافا للخليل في أحد أقواله ﴿و﴾ اذا بنينا ﴿على البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها﴾ خلافا للخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة والزجاج والفارسي واختار الرضي غير هذه الآراء كلها فقال الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان أصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي وذلك انهم أرادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا أزورك فتقول اذن أكرمك أي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو كل وبعض الا انهما معربان واذ مبني ثم قال بعد كلام طويل 41 فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه أعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المنافية من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم للاستقبال هذا كلامه

استمع والحذ بالقصر المطر والخصب ﴿اذن﴾ (قوله فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها) قال الرضي وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر (قوله قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع) الشلوبين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بياء النسبة فقال أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الاشبيلي كان اماما في النحو ولد باشبيلية سنة اثنتين وستين وخمسمائة وتوفي سنة خمس وأربعين وستمائة وهذه النسبة الى الشلوبين وهي بلغة أهل الاندلس الابيض الاشقر قال رأيت جماعة من أصحابه كلهم فضلاء ولم تزل اخباره تأتي الينا وفي الشرح المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا ومقدرا سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء المضمون كلام آخر (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال واما في الماضي ولا

٦ ى ل

وحاصله ان اذن هي اذ وتنوين العوض من الجملة المضاف اليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بان مضمرة ﴿المسئلة الثانية في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال﴾ أبو علي ﴿الشلوبين﴾ بفتح الشين المعجمة وضم اللام وفتحها أيضا وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء وهو عجمي ﴿في كل موضع﴾ أي هذا الامر ثابت لها في كل موضع فلا تخرج في تركيب من التراكيب عن كونها للجواب والجزاء ﴿وقال﴾ أبو علي ﴿الفارسي في الاكثر﴾ لا في كل موضع ﴿وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال لك أحبك﴾ من الحب أي انا متصف في الحال بمحبتي لك ﴿فتقول﴾ في جواب هذا الكلام ﴿اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا﴾ ضرورة ان ظن الصدق واقع في الحال ولا يصلح ان يكون جزاء لذلك الفعل قال المصنف في حاشية التسهيل معنى الجواب في قولهم معناها الجواب والجزاء مشكل لانهم ان أرادوا به ما يراد من تسمية جزاء الشرط جوابا ويؤيده تسميتها جزاء مثله وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر أبطل ذلك استعمالها في نحو أظنك صادقا بعد قول القائل انا أحبك وهذا لا مجازاة فيه وان أريد ما أريد بقولنا في نعم واخواتها انها أحرف جواب فيرد على هذا انهم اذا عدوا أحرف الجواب لم يعدوها منها وانها لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في أحرف الجواب قلت ليس المراد بالجواب شيأ من المعنيين اللذين ردد بينهما وانما المراد بكونها للجواب انها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ

أومقدر سواء وقعت فى صدره أوفى حشوه أوآخره ولا تقع فى مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شئ فباعتبار ملابستها الجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب ويدل عليه كلام الزمخشرى فى مواضع من الكشاف قال فى تفسير قوله تعالى فى سورة المؤمنين ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون اذا وقع فى جزاء الشرط وجواب الذين قاولوهم من قومهم أى تخسرون عقولكم وتغبنون فى آرائكم وقال فى تفسير قوله تعالى فى السورة المذكورة ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق فان قلت اذا لا تدخل الا على كلام هو جزاء وجواب فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة قوله وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه المحاجة من المشركين وقال فى تفسير قوله تعالى فى سورة الشعراء قال فعلتها اذا وانا من الضالين فان قلت اذا جواب وجزاء معا والكلام وقع جوابا لفرعون فكيف وقع جزاء قلت قول فرعون وفعلت فعلتك فيه معنى انك جازيت نعمتى بما فعلت فقال له موسى نعم فعلتها مجازاة لك تسليما لقوله لان نعمته كانت جديرة بان تجازى بنحو ذلك الجزاء فانظر هذا الكلام فانه يؤخذ منه انه ليس المراد من الجزاء فى قولهم حرف جواب وجزاء ما يراد بجزاء الشرط من كونه مسببا عن شئ واقع بعد اداة الشرط المفيدة للتعليق بل المراد ماهو أعم من ذلك وما أمله وقال فى تفسير قوله تعالى فى السورة المذكورة قال نعم وانكم اذا لمن المقربين ولما كان قوله ان لنا لاجرا فى معنى جزاء الشرط لدلالته عليه وكان قوله وانكم اذا لمن المقربين معطوفا عليه ومدخلا فى حكمه دخلت اذا عليه تارة فى مكانها الذى تقتضيه من الجواب والجزاء الى هنا كلامه وفى المفصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل انا آتيك فتقول اذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه انتهى واما قول المصنف ٤٢ فى الوجه الاول وهو ان المراد بها ما يراد من جواب الشرط ويؤيده تسميتها جزاء مثله

مدخل للجزاء فى الحال (قوله لئن عادلى عبد العزيز بمثلها الخ) الضمير فى مثلها ومنها واقيلها عائد الى خطة الرشد فى البيت قبله وهو

عجبت لتركى خطة الرشد بعدما * بدا لى من عبد العزيز قبولها

والخطة بضم الخاء المعجمة الامر والقصة كذا فى الصحاح وفى الشرح الضمير فى مثلها عائد الى المقالة التى قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن

فهذا الاتأييد فيه وكيف وهو يلزم منه فى قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشئ على مرادفه وهو خلاف الاصل وأما استناده الى قولهم لابد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر فظاهر لكن قال الرضى وانما قلنا بكون الغالب فى اذن تضمن الشرط ولم نقل على وجوبه كما أطلق النحاة لانه لا معنى للشرط فى قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين ﴿والاكثر ان تكون﴾ اذن ﴿جوابا لان أولو ظاهرتين أو مقدرتين﴾ فان قلت اذن ليست نفس الجواب قطعا فان أراد المصنف انها رابطة الجواب بالشرط فقد عاب هو على المعربين قولهم الفاء جواب الشرط موردا له فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه فكيف وقع فيما عابه قلت لعله لم يرد هذا وانما أراد انها حرف تصحب الجواب وان لم يكن رابطا فاطلق عليها الجواب تجوزا نظرا الى ملابستها له ووقوعها فى صحبته ﴿فالاول﴾ أى فالقسم الاول وهو وقوعها جوابا لان أولو ظاهرتين ﴿كقوله لئن عادلى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لا أقيلها﴾ عبد العزيز هو بعض الخلفاء الامويين والضمير فى مثلها عائد الى المقالة التى قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه كان امتدحه بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن أعطك فتمنى ان يكون كاتباله فلم يجبه الخليفة وأعطاه جائزة يقول ان عادلى الخليفة بمثل تلك المقالة وأمكننى منها لم أقله منها ولم أرض بخلافها كما فعلت أولا قلت ايراد المصنف هذا البيت شاهد الوقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهى ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق منهما واللام التى فى البيت هى التى تصحب قسما مذكورا قبلها أو مقدرا وهو هنا مذكور فان قبل هذا البيت حلفت برب الراقصات الى منى * يغول الفيافى نصها وذميلها فيكون الجواب الملفوظ به للقسم لا للشرط ولهذا لم يجزم الفعل والا فلو كان للشرط لجزم والراقصات صفة للابل والى منى متعلق به ويغول بغين معجمة أى يهلك والمراد به هنا قطع المسافة بسرعة جعل ذلك اهلاكا للارض على سبيل الاستعارة والفيافى المفازات التى لا ماء فيها وفى بعض النسخ البوادى والنص والذميل بذال معجمة ضربان من السير ﴿وقول الحماسى﴾ بالجر عطفا على مجرور الكاف المتقدم والحماسى بفتح الحاء المهملة نسبة للحماسة وهى كتاب فيه جملة من أشعار العرب جمعها أبو تمام الطائى الشاعر المشهور

﴿و﴾ لو كنتُ من مازنٍ لم تستبح ابلى ✻ بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصرى معشر خشن ✻ عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فقوله اذن لقام بنصرى بدل من لم تستبح و بدل الجواب جواب ﴿ فيحسن الاستشهاد به حينئذ ولكن الاستشهاد بقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى اذا لامسكتم أولى لامرين أحدهما الجرى على عادة المصنف فى الاستشهاد بالقرآن ما أمكنه والآخر ان الواقع فى الآية هو الجواب وفى البيت بدله ومازن أبو قبيلة من تميم ومازن أيضا من بنى صعصعة بن معاوية وفى بنى شيبان وتستبح ابلى أى تستأصلها أى تأخذها بجملتها وبنو اللقيطة قوم من العرب وذهل بضم الذال المعجمة واسكان الهاء وشيبان أمامن شاب يشيب فوزنه فعلان أو من شاب يشوب اذا خلط فوزنه فى الاصل فيعلان ثم حذفت واوه بعد قلبها ياء كما فى ميت وهين والمعشر جماعة من الناس كذا فى الصحاح وبعض أهل اللغة يقولون المعشر هم الجمع الذين شأنهم واحد كالانبياء والفقهاء والانس والجن وكل قسم من هؤلاء يطلق عليهم معشر وخشن بضم الخاء والشين المعجمتين أى ليسوا بلينين جمع خشن كنمرة ونمر او جمع اخشن وضمت الشين اتباعا والحفيظة الخصلة التى يحفظ لها أى يغضب ولوثة بضم اللام وهى الضعف وبفتحها وهى القوة والثاء مثلثة فيهما قال الامام المرزوقى والرواية الصحيحة هى ضم اللام قال وهو تعريض بقومه ليغضبوا ويهتاجوا النصرته وهو فى البعث والتعريض أحسن من التصريح كما انه فى الذم كذلك ﴿و﴾ القسم ﴿الثانى﴾ وهو كونها جوابا لان أو لو مقدرتين

على فقال اتمنى أن أكون كاتبك فلم يجبه واعطاه جائزة والمعنى ان عاد عبد العزيز لمثل المقالة التى قالها فانا لا اتركها راضيا بخلافها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم أبو عمر ابن عبد العزيز رضى الله عنه لم يل الخلافة بل ولى امرة مصر من أخيه عبد الملك ودخل عليه فيها رجل يشكو صهرا له فقال ان ختنى فعل بى كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختنك وفتح النون فقال ختننى الختان الذى يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغى ان تقول من ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس حتى اعرف النحو وأقام فى بيته جمعة لا يظهر ومعه من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة الاخرى وهو من أفصح الناس توفى رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وقيل سنة اثنتين وقيل سنة أربع قال المدابى وقع الطاعون بمصر ففر عبد العزيز بن مروان وكان أميرها يومئذ الى قرية له فاقام بها فقدم عليه رسول من قبل أخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد العزيز ما اسمك فقال طالب بن مدرك فقال عبد العزيز أوه ما أرانى راجعا الى الفسطاط يعنى مصر فمات فى تلك القرية قال فى الصحاح والفسطاط بيت من شعر وفيه ست لغات فسطاط وفستاط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن والفسطاط مصر اه وسبب تسمية مصر بذلك ان عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة عشرين وأراد المسير الى اسكندرية أمر بفسطاطه ان يقوض أى ينقض فاذا يمامة قد باضت على اعلاه فقال لقد تحرمت بجوارنا أقروا الفسطاط حتى تطير فراخها فاقروا الفسطاط فى موضعه وساروا وفى الشرح عبد العزيز هذا هو أحد الخلفاء الامويين وأقول لم يل الخلافة أحد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف هذا البيت شاهدا على وقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهى ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق واللام التى قبل ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو

حلفت برب الراقصات الى منى ✻ يغول الفيافى نصها وذميلها

والراقصات صفة الابل ويغول يهلك والفيافى جمع فيفاء وهى المفازة والنص والذميل ضربان من السير انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف مثل بهذا البيت بناء على المشهور وانما مثل به تبعا لبدر الدين بن مالك بناء على ما ذهب اليه الفراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور للشرط المتأخر وان لم يسبق ذو خبر وقد جعل صاحب الكشاف من ذلك قوله تعالى لئن بسطت الى يدك لتقتلنى ما انا بباسط يدى اليك لاقتلك سلمنا انه مثل به بناء على المشهور لكن لما كان الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت لوقوع اذن فى جواب ان الملفوظة غاية ما فى الباب ان ذلك الجواب محذوف هذا وقد مثل الرضى بالبيت لوقوع اذن فى جواب قسم قبلها وهو ظاهر (قوله لو كنت من مازن الخ) مازن أبو قبيلة من تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن أيضا فى بنى صعصعة بن معاوية وفى بنى شيبان واستباح الشئ استأصله وبنو اللقيطة سموا بذلك لان أمهم التقطها حذيفة بن بدر فى جوار قد أضرت بهن السنة فضمها اليه ثم أعجبته فخطبها الى أبيها وتزوجها وذهل بضم المعجمة واسكان

﴿ونحو ان يقال آتيك فتقول اذن أكرمك﴾ بنصب أكرم لتوفر شرائط عمل اذن من التصدير وغيره كما سبق فان قلت يشكل على هذا قوله ﴿أى ان تأتنى اذن أكرمك﴾ لان تقدير الشرط يوجب اهمالها لوقوعها حشوا او بجزم الجواب حينئذ او برفع ولا يجوز النصب قلت انما قدر المصنف الشرط ليظهر ان ما بعدها جواب لها من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى ﴿وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض﴾ التقدير كما مر ولو كان معه آلهة اذن لذهب كل اله بما خلق ﴿قال الفراء حيث جاء بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ان لم تكن ظاهرة﴾ وقال ابن أم قاسم الظاهر ان اللام جواب قسم مقدر قبل اذن ﴿المسئلة الثالثة فى لفظها عند الوقف عليها والصحيح﴾ وهذه الواو استئنافية ﴿ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان﴾ وهذا هو الظاهر لان النون من سنخ الكلمة وأى داع الى تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة اللهم الا ان يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة ﴿وروى﴾ هذا القول وهو الوقف عليها بالنون ﴿عن المازنى والمبرد وينبنى على الخلاف فى الوقف عليها الخلاف فى كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت فى المصاحف﴾ بالالف ﴿والمازنى والمبرد﴾ يكتبانها ﴿بالنون﴾ على مقتضى قولهما

فى الوقف وعن المبرد اشتهى ان تكوى يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان وان ولا يدخل التنوين فى الحروف لكن نقل عن المازنى كتبها بالالف فان صح هذا النقل عنه مع قوله انه يوقف عليها بالنون فهو مشكل لان الاصل فى الكلمة ان تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها وخلاف ذلك خارج عن الاصل فلا يرتكب الالداع اليه ﴿وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف﴾ اذ لا تلتبس حينئذ باذا الطرفية متوسطة لقيام المانع من الالباس وهو العمل ﴿والا﴾ تعمل ﴿كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه﴾ على ذلك أبو الحسن ﴿ابن خروف﴾ ومما يؤنسك به ان نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفا بلا خلاف وقد فصلوا فى رسمها فقالوا تكتب بالالف ان لم تلتبس نحو لنسفعا وبالنون ان التبست نحو اضربن ولا تضربن اذ لو كتبت بالالف فى مثل هذا لالتبست بألف الاثنين وحكى ابن أم قاسم عن صاحب رصف المبانى انه قال والذى عندى فيها من الاختيار ان ينظر فان وصلت بالكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل كما يفعل بأمثالها من الحروف واذا وقف عليها كتبت بالالف لانها اذ ذاك مشبهة بالاسماء المنقوصة مثل دما ويدا ﴿المسئلة الرابعة فى عملها وهو نصب المضارع﴾ وهذا على رأى الجمهور القائلين بأنها الناصب بنفسها ﴿بشرط تصديرها﴾ فى جملتها بحيث لا يسبق عليها شئ له ارتباط وتعلق بما بعدها ﴿واستقباله﴾ هو يعنى المضارع ﴿واتصالهما﴾ جميعا بحيث لا يكون بينهما فاصل ﴿أو انفصالهما﴾ لا بأى شئ كان مطلقا بل ﴿بالقسم﴾ نحو قولك اذن والله أكرمك بنصب الفعل فى جواب من قال سأجئ اليك ﴿أو بلا النافية﴾ كقولك اذن لا أهينك بالنصب جوابا لمن قال سأفعل ما قلت ﴿يقال آتيك فتقول اذن أكرمك﴾ بالنصب لاجتماع الشروط ﴿ولو قلت أنا اذن قلت أكرمك بالرفع لفوات التصدير﴾ بسبب وقوعها حشوا واعتماد ما بعدها على ما قبلها قال ابن الحاجب فى شرح المفصل وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه

الهاء والمعشر الجماعة من الناس وخشن بضم المعجمتين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثانى كنمر جمع نمر والحفيظة بالحاء المهملة والظاء المعجمة الخصلة التى يحفظ لها أى يغضب واللوثة بالمثلثة وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المرزوقى الرواية الصحيحة ضم اللام وهو تعريض بقومه ليغضبوا ويهتاجوا لنصرته (قوله نحو أن يقال آتيك فتقول اذن أكرمك أى ان أتيتنى اذن أكرمك) لا يقال هذا التفسير يوجب اهمال اذن لوقوعها حشوا الا انا نقول الموجب لاهمالها وقوعها حشوا فى اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها حشوا فى المعنى دون اللفظ (قوله بشرط تصديرها) عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها قال الرضى ويعنى بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك فى ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبر الما قبلها نحو انا اذن أكرمك وانى اذن أكرمك الموضع الثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبل اذن نحو ان تأتنى اذن أكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لا أقيلها

ولا يقع المضارع بعد اذن فى غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع

أى لان الواقع بعدها ثابت لما قبلها قبل مجيئها ومجيئها فى مثله لغرض تعنى فتفصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فبقى كما كان
عليه قبل مجيئها ايذانا ببقاء المعنى وكراهة ان يتوهم تغيير المعنى فيه بسببها بخلاف قولك زيد لن أكرمه وشبهه فانه ليس
كذلك وقال تلميذ ابن الحاجب انما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشوا ﴿فأما قوله لاتتركنى فيهم شطيرا *
انى اذن أهلك أو أطيرا﴾ شطيرا بشين معجمة وطاء مهملة أى غريبا وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها وهذا يرد نقضا على
اشتراط الصدر فانه أعملها فى البيت مع كون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اذ هو خبر فأجاب عنه بقوله ﴿فمؤول على حذف خبر ان
أى انى لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده﴾ فجاء النصب لتحقق شرطه وذكر الرضى فى تخريجه وجها آخر وهو أن يكون
الخبر مجموع قوله اذن أهلك لا أهلك وحده قلت يعنى ان المانع الذى هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها فقط منتف اذ المعتمد هنا
هو المجموع لا ما بعدها فقط وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قوله زيد اذن يقيم الصلاة بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع
من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم يأباه ﴿ولو قلت اذا يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا﴾ اذ الفصل
وقع هنا بالنداء وهو غير ما تقدم ﴿وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف﴾ نحو اذن يوم الجمعة أكرمك بنصب الفعل ووجهه
ظاهر ﴿وابن باب شاذ الفصل بالنداء﴾ كما مر تمثيله ﴿والدعاء﴾ نحو اذن عافاك الله أكرمك بالنصب قال ابن أم قاسم ولم يسمع
شئ من ذلك والصحيح منعه وابن بابشاذ هذا هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ النحوى حكى ابن خلكان فى ترجمته
وحكاه غيره أيضا انه كان يوما فى سطح جامع مصر يأكل شيأ وعنده بعض أصحابه فحضر قط فرموا اليه لقمة فأخذها فى فيه
وغاب ثم عاد فرموا اله شيأ فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مرارا وهم يرمون له فيأخذ ويعود

فعجبوا منه فتبعوه فاذا
هو يأخذ ذلك الطعام
ويدخل به الى خربة شبه
بيت خرب وفى سطحه
قط أعمى فاذا هو يضع
الطعام بين يدى ذلك
القط الاعمى فتعجبوا
لذلك فقال الشيخ ابن
باب شاذ اذا كان حيوان أخرس قد سخر له هذا القط وهو يقوم بكفايته ولم يحرم الرزق فكيف يضيع مثلى ثم قطع الشيخ
علائقه وترك خدمة السلطان ولزم بيته واشتغاله متوكلا على الله تعالى الى ان مات فى رجب سنة تسع وستين وأربعمائة
رحمة الله تعالى عليه وباب شاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور وانظر هل ذالها مهملة أو معجمة وهل
هى مخففة أو مشددة وهل باؤه الثانية مفتوحة أو ساكنة فلم يتحرر لى فى ذلك ما أعتمد عليه ﴿و﴾ أجاز
﴿الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل﴾ كما تقول اذا زيدا أكرم ﴿والارجح حينئذ﴾ أى حين اذ وقع الفصل بمعمول
الفعل ﴿عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع﴾ لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل
من ان يكون مرجوحا ﴿ولو قيل لك أحبك﴾ من المحبة ﴿فقلت اذن أظنك صادقا رفعت﴾ الفعل ﴿لانه حال﴾ والشرط فى
الاعمال استقبال الفعل قال ابن الحاجب فى شرح المفصل وانما لم تعمل الا فى المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها
وقال تلميذه الاستقبال شرط فى النواصب لان فعل الحال له تحقق فى الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عوامل الافعال ﴿تنبيه
قال جماعة من النحويين اذن وقعت اذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها﴾ أى فى اذن ﴿الوجهان﴾ وهما الاعمال والالغاء وصرح
بعضهم بأن الالغاء أكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن ﴿نحو واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا﴾
هكذا ثبت فى القرآآت السبع فى الموضعين ﴿وقرئ شاذا بالنصب فيهما﴾ وقد يقال ان شاذا حال من النصب المجرور بالباء
وليس فعل ذلك بسديد لان تقديم الحال على صاحبها المجرور اما ممتنع واما ضعيف قلت ويمكن ان يقال ليس بحال وانما هو صفة
مصدر محذوف أى وقرئ قرآنا شاذا يقال قرأ يقرأ قرأ وقرآنا وقراءة ﴿والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى أزرك واذا أحسن

متوسطة فى غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرو وليس الرجل اذن زيد (قوله لاتتركنى
فيهم شطيرا الخ) الشطير هنا الغريب وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال الرضى
وقد جاء المضارع منصوبا فى هذا البيت مع كونه خبرا عما قبلها بتأويل أن الخبر اذن هو أهلك
لا أهلك وحده فتكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسى ويجوز أن يكون
الخبر محذوفا أى انى اذن ثم ابتدأ قال والوجه رفع أهلك وجعل أو بمعنى الا أن (قوله ابن بابشاد)
هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ مات سنة تسع وستين وأربعمائة حكى ابن خلكان
عنه انه كان يوما فى سطح جامع مصر يأكل شيأ وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرموا اله لقمة
فاخذها فى فيه وغاب عنهم ثم عاد اليهم فرموا شيأ فاخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مرارا فاتبعوه

اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت بسبب ان المعطوف عليه مجزوم ﴿وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا﴾ أي ذات حشو فهو منصوب على الحال ولا يحسن ان يقال على اسقاط الخافض أي في حشو لان ذلك غير مقيس في مثل هذا ﴿أو قدرت العطف﴾ ﴿على الجملتين﴾ جملة الشرط وجملة الجزاء ﴿جاز الرفع والنصب﴾ في الفعل الواقع بعد اذن ﴿لتقدم العاطف﴾ فمن حيث ان اذا في أول جملة مستقلة هو متصدر فينتصب الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فليس بمتصدر في الظاهر ﴿وقيل يتعين النصب لان ما بعدها﴾ أي ما بعد اذا ﴿مستأنف﴾ لا يطلبه شيء مما قبله ﴿أولان المعطوف على الاول أول﴾ لعدم الصرف يعني ان ما قبل العاطف غير مسبوق بشيء يطلبه فهو اول فما عطف عليه مثله اذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وفيه نظر وهذا هو الاول في المعنى أو قريب والذي يشير اليه كلام الزمخشري هو هذا القول الاخير فانه لما تكلم على قوله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا حكى القراءتين المشهورتين والشاذة ونسب الثانية الى أبي ثم قال فان قلت ما وجه القراءتين قلت أما الشائعة فقد عطف الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم وأما قراءة أبي ففيها الجملة برأسها التي هي اذا لا يلبثون على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك هذا كلامه وظاهره انك اذا عطفت على الجملة فالنصب متعين واذا عطفت على الفعل فالرفع متعين قيل وفي قوله عطف على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك نظر لانه على هذا التقرير لا يتحقق معنى قول سيبويه اذن جواب وجزاء وأجيب بانه يمكن ان يفهم كونه جوابا وجزاء من حيث المعنى نحو واذن كان كذلك اذا لا يلبثون وقال ابن يعيش في شرح المفصل في مباحث الحروف في قولك زيد يقوم واذن يذهب يجوز فيه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطفت واذن نكرمك على يقوم الذي هو الخبر ألغيت اذن عن العمل وصار بمنزلة الخبر ٤٦ لان ما عطفت على شيء صار واقعا موقعه فكانك قلت زيد اذن نكرمك فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدا وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فاعمل لذلك وهذا

فاذا هو يدخل الى خربة فيها شبه بيت خراب في سطح ذلك البيت قط أعمى واذا هو يضع الطعام بين يديه فلما رأى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم وبابشاذ كلمة أعجمية معناها الفرح والسرور (قوله أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب) وذلك باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار

كالاول في انه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدمة الا الرفع ولا مع العطف على مجموعها الا النصب ﴿ومثل ذلك زيد يقوم واذا أحسن اليه ان عطفت على الفعلية﴾ وهي الجملة الصغرى ﴿رفعت﴾ قولا واحدا ﴿أو على الاسمية﴾ وهي الجملة الكبرى ﴿فالمذهبان﴾ الاول جواز الرفع والنصب والثاني تعين النصب وقدم الكلام على ذلك ﴿ان﴾ المكسورة الهمزة ﴿الخفيفة﴾ النون وفي بعض النسخ المخففة اسم مفعول من خفف والاولى أولى فيكون المقسوم صادقا على كل من الاقسام الاربعة التي ذكرها أما صدقه على كل من الشرطية والنافية والزائدة فظاهر وأما صدقه على المخففة من الثقيلة فلان الكلمة صارت الى الخفة بحذف النون منها فيصدق عليها انها خفيفة وانها مخففة أي جعلت خفيفة بالحذف وأما على النسخة الثانية فلا تصدق المخففة على تلك الاقسام الثلاثة الا بتكلف وهو ان يقال أطلقت المخففة على كل منهن وان لم يسبق لها ثقل باعتبار نسبتها الى الخفة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة فهو اسم مفعول من قولك خففت الكلمة أي نسبتها الى الخفة كفسقت زيدا اذا نسبته الى الفسق ﴿تأتي على﴾ أحد ﴿أربعة أوجه أحدها أن تكون شرطية نحو ان ينتهوا يغفر لهم﴾ ما قد سلف ﴿وان تعودوا نعد﴾ قال الرضي وشرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشى عليه التفتازاني في مواضع من حاشية الكشاف قلت والقول بان ان الشرطية لا تنقل كان بخصوصها عن معنى المضي بل هو باق معها هو مذهب المبرد نقله عنه جدي من قبل الامام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها يعني كان الواقعة بعد ان الشرطية بمنزلة غيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي لانه قال والماضي بالوضع له قرائن

تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهى أدوات الشرط كلها الا لو ولما قال جدى المشار اليه ولو كانت ان لا تقلب معنى كان الى الاستقبال لقوة دلالتها على الماضى لما جاز أن تأتى بعد ان والمراد بها الاستقبال فى موضع من المواضع وليس الامر كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال فى قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ابن الحاجب فى شرح منظومته وقد يراد به يعنى الفعل الواقع شرطا لان الماضى مع المستقبل جميعا الا الماضى وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم فيدخل فى ذلك الماضى والمستقبل جميعا وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق والمراد به أصحاب الاخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم قلت ليس ما فى هذه الآية من قبيل الشرط الذى فيه الكلام حتى يورده هنا ولكن لما كان هذا مشابها للشرط وكان الحكم الذى ذكره هنا جاريا فى مشابه الشرط أورد هذا المثال أيضا تنبيها على جريان الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله واشباهه والمراد من آمن ومن يؤمن لان المعنى والسياق يقتضى ذلك ولذلك يحكم بالعموم فى مثل ان جاءك رجل عالم فا كرمه وبالتكرير فى المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضى ذلك اذ العرف فى مثله قصد التكرير كقوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ولا اشكال فى ذلك فان قلت فيلزم على هذا تكرير المشروط بتكرير الشرط ومعلوم انك لو قلت ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت مرة طلقت مرة ثم لو دخلت مرة ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف اقتضى التكرير وقد علم من عرف الشارع ان هذه الشروط فى التعليم والترغيب والترتيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصد تكرير المشروط عند تكررها لان المقصود التعليم مستمرا والترغيب مستمرا والترتيب مستمرا والعرف فى مثله قصد التكرير ومن ثم قال ابن مالك رحمه الله تعالى ما معناه ان المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط الا ان يكون العرف فى مثله قصد التكرير كقول القائل ان تركت صلاة الوتر فعلى كذا فانه يتكرر عليه بتكرر الشرط حتى كانه قال كلما اتركك اديت ذلك لا يقصد فيه المرة الواحدة وانما المراد المحافظة على ذلك مستمرا ولا يستقيم ذلك الا بتكرر المشروط عند تكرر الشرط الى هنا كلامه قلت والحاصل أنه أخرج الفعل الواقع شرطا فى مثل ذلك عن دلالته على الزمن الخاص الذى وضع له واستعمل فى مطلق الزمان مجازا للقرينة من باب استعمال المقيد فى المطلق فصدق على الماضى كما صدق على المستقبل ﴿وقد تقترن﴾ ان الشرطية ﴿بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية﴾ من جهة انه يجب قلب نون ان لاما وادغامها فى لام النافى الذى بعدها فيصير مجموعهما فى اللفظ كالا الاستثنائية ﴿نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم عذابا والا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين والا تصرف عنى كيدهن وقد بلغنى ان بعض من يدعى الفضل﴾ وهو كاذب فى دعواه ﴿سأل فى الا تفعلوا فقال ما هذا الاستثناء متصل﴾ هو ﴿أم منقطع﴾ قلت وكان ينبغى ان يجاب بان الاستثناء الذى تخيلته متصل بالجهل ومنقطع من الفضل الوجه ﴿الثانى﴾ من وجوه ان الاربعة ﴿ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا فى غرور﴾ ونحو ﴿ان امهاتهم الا اللائى ولدنهم ومن ذلك﴾ قوله تعالى ﴿وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به﴾ قبل موته ﴿أى وما أحد من أهل الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدأ﴾ وهو أحد ﴿وبقيت صفته﴾ وهو الجار والمجرور والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا والاستثناء مفرغ نحو ما زيد الا قائم والضمير من به يرجع الى عيسى عليه السلام والضمير من موته راجع الى ذلك المبتدا المحذوف والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى الا سيؤمن قبل ان يموت بان عيسى عبد الله ورسوله وهذا الايمان لا بد من وقوعه من كل أحد ولو حين ترهق روحه ولا ينفعه ايمانه ويؤيده قراءة من قرأ الا ليؤمنن به قبل موتهم بضم النون لان أحدا فى معنى الجميع وهذا كالوعيد لهم والتحريض على معالجة الايمان قبل ان يضطروا اليه ولا ينتفعوا به وقيل الضمير ان لعيسى عليه السلام والمعنى اذا نزل من السماء آمن به أهل الملل كافة روى انه ينزل من السماء حين يخرج الدجال فيقتله ويؤمن به أهل الكتاب جميعا وتصير الملة كلها اسلامية ويقع الامن حتى ترتع الاسود مع الابل والنمور مع البقر والذئاب مع الغنم ويلعب الصبيان بالحيات ويلبث بالارض أربعين سنة ثم يتوفى ويصلى عليه المسلمون ويدفنونه فان قلت

باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها ﴿ان المكسورة الخفيفة﴾ (قوله وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به أى وما أحد من أهل الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدأ وبقيت صفته) فى الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا والضمير به يرجع الى

لم يغير المصنف اسلوبه في سوق الامثلة المتقدمة فقال هنا ومن ذلك قلت لعله انما فعل ذلك لان المبتدا في هذه الآية غير مذكور فربما توهم ان لا جملة اسمية بناء على فقد المبتدا صورة فاراد التصريح بانها من قبيل الجملة الاسمية لينتبه لان المبتدا محذوف فان قلت صرح الزمخشري بان ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وان من أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن به فالاستثناء عنده مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدا مقدم الخبر أو فاعل للظرف فلم عدل المصنف عن ذلك قلت لانه يرى ان اجازة التفريغ في الصفة مخالف لكلام النحويين فلا يرضاه كما ستعرفه ان شاء الله تعالى في أواخر الباب الثاني فان قلت ويلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه مخصوص بالشعر قلت انما ذاك اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن أو في وهو في الآية بعض مجرور بمن فجاز ولعلنا نتعرض لهذه المسئلة في غير هذا المحل ﴿ومثله﴾ في دخول ان النافية على جملة قسمية حذف المبتدا منها قوله تعالى ﴿وان منكم الا واردها﴾ أي وان أحد منكم الا واردها وما بعد الا خبر وعند الزمخشري انه صفة كما مر في تلك الآية ﴿و﴾ تدخل أيضا على ﴿الجملة الفعلية﴾ ماضيا كان فعلها ﴿نحو ان أردنا الا الحسنى﴾ أو مضارعا نحو ﴿ان يدعون من دونه الا اناثا﴾ هي اللات والعزى ومناة وعن الحسن لم يكن حي من أحياء العرب الا ولهم صنم يعبدونه يسمونه أنثى بني فلان وقيل كانوا يقولون في أصنامهم هي بنات الله جل وعلا وتقدس اسمه عن ذلك علوا كبيرا وقيل اناثا أي ضعافا لان الانثى ضعيفة ونحو ﴿وتظنون ان لبثتم الا قليلا﴾ ونحو ﴿ان يقولون الا كذبا وقول بعضهم لا تأتي ان النافية الا وبعدها الا كهذه الآيات أولما المشددة التي بمعناها﴾ أي بمعنى الا ﴿كقراءة بعض السبعة﴾ يعني ابن عامر وعاصما وحمزة ﴿ان كل نفس لما عليها حافظ﴾ بتشديد الميم أي ما كل نفس الا عليها حافظ ﴿ وقرأ الباقون بتخفيف الميم فان مخففة من الثقيلة لا نافية واللام فارقة بين المخففة والنافية وما صلة ﴿مردود﴾ خبر المبتدا المتقدم وهو قول المضاف الى بعضهم ﴿بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا﴾ وقوله تعالى ﴿قل ان أدري اقريب ما توعدون﴾ وقوله تعالى ﴿وان أدري لعله فتنة لكم﴾ فان في هذه الآيات الثلاثة نافية وليس بعدها الا ولما أختها وحذف المصنف العاطف هنا ولم يكن له ذلك وقد تقدم التنبيه على مثله ﴿وخرج جماعة على ان النافية قوله تعالى﴾ لو أردنا ان نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا ﴿ان كنا فاعلين﴾ أي ما كنا فاعلين وهذا قول الزجاج وجماعة وعليه فتزاد هذه الآية على تلك الآيات الواردة على ذلك القائل وكذا ما يأتي بعد والاكثرون على انها في هذه الآية شرطية أي ان كنا ممن يفعل ذلك ولسنا بفاعليه لاستحالته في حقنا وخرج على ذلك جماعة قوله تعالى ﴿قل ان كان للرحمن ولد﴾ أي ما كان للرحمن ولد ﴿وعلى هذا﴾ أي واذا بنينا على هذا القول ﴿فالوقف هنا﴾ لا على قوله فانا أول العابدين عند من يراها شرطية

عيسى وضمير موته يرجع الى المبتدا المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في أنه لا يقع الا في الشعر قلت انما ذا اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن أو في وهو في الآية بعض مجرور بمن فجاز انتهى وأقول هذا وهم لان المجرور بمن أو في الذي يشترط في المنعوت أن يكون بعضه يشترط فيه أن يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك في التسهيل وصرح به أيضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التي بمنزلة غير وظاهر ان المجرور بمن في الآية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما تكون كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن ان يكون هذا مراد المصنف بان يكون قوله أي وما أحد من أهل الكتاب الا ليؤمنن بيانا للمعنى لا للاعراب فان قلت قال المصنف في الكلام على الواو في قوله العاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك أبو علي وغيره ونقل أيضا في آخر الباب الثاني عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن الفارسي انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قائم قلت ونقل فيه أيضا عن الزمخشري وأبي البقاء انهما يريان جواز ذلك بل قال التفتازاني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم اهـ لكن في نفيه الخلاف نظر فانه موجود على انه يمكن ان يقال ما سيقوله المصنف ليس في مطلق الصفة وانما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله

وعليه فالكلام وارد على سبيل الفرض والمراد نفي الولد وذلك انه علق العبادة بكينونة الولد وهي محال في نفسها فكان المعلق بها محالا مثلها ونظيره قول سعيد بن جبير للحجاج حين قال له والله لا بدلنك بالدنيا نارا تلظى لو عرفت ان ذلك اليك ما عبدت الها غيرك وقيل المعنى ان كان للرحمن ولد في زعمكم فانا أول العابدين أي الموحدين لله المكذبين قولكم باضافة الولد اليه وقيل المعنى ان كان للرحمن ولد فانا أول الآنفين من أن يكون له ولد من عبد بكسر الباء يعبد بفتحها اذا اشتد أنفه ولا يخفى ان هذا محل العطف بالواو وان تركها محل مؤاخذة تأمل ﴿و﴾ خرج أيضا جماعة على ان النافية ﴿قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه أي في الذي ما مكناكم فيه﴾ بجعل ما موصولة ويجوز ان تكون موصوفة أي في شيء ما مكناكم فيه ﴿وقيل﴾ ان في الآية ﴿زائدة ويؤيد الاول﴾ وهو جعلها نافية قوله تعالى الم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن ﴿مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم﴾ فان الذي سيق له الكلام ان كفار مكة دون أولئك ٤٩ في التمكين في الارض والمعنى لم نعط أهل مكة نحو ما أعطينا عادا وثمود وغيرهم من البسطة في الاجسام والسعة في الاموال والاستظهار باسباب الدنيا ﴿وكانه انما عدل﴾ في هذا المحل وهو في ما ان مكناكم ﴿عن ما لئلا تتكرر﴾ لو قيل فيما ما مكناكم ﴿فيثقل اللفظ﴾ وكذا قال الزمخشري ﴿قيل ولهذا﴾ أي لثقل اللفظ بالتكرير ﴿لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا الالف﴾ ما ﴿الاولى هاء فقالوا﴾ مهما وقيل بل هي ﴿أي ان في الآية﴾ المذكورة وهي ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه ﴿بمعنى قد﴾ ولا يخفاك انه غير مناسب لما سيقت الآية له ﴿وان

٧ ى ل

من ذلك﴾ بفتح همزة ان وكسرها كما أسلفناه غير مرة ﴿فذكر ان نفعت الذكرى﴾ أي قد نفعت ذكراك اذ بها قد حصل ايمان كثير من الناس ولا يظهر كونها شرطية اذ الشرط فيها غير مراد فان الرسول صلى الله عليه وسلم مأمور بالذكرى نفعت أو لم تنفع فاذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط وكان الامر بالتذكير مطلقا ﴿وقيل في هذه الآية﴾ الاخيرة ﴿ان التقدير وان لم تنفع﴾ فحذف العاطف والمعطوف ﴿مثل سرابيل تقيكم الحر أي والبرد﴾ ويدل على المعطوف قوله ويتجنبها الاشقى وهذا قول الواحدي ومحيي السنة فالاعظ يا محمد أهل مكة ان نفع التذكير أو لم ينفع لانه صلوات الله تعالى عليه وسلامه بعث مبلغا للانذار فعليه التبليغ في كل حال نفع أو لم ينفع تأكيد للحجة واكتسابا للمثوبة ولا يخفاك ان ان على هذا الرأي ليست بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشيء ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلام بعضهم انه يجوز استعمالها بدون الواو وانما معناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا انك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما يسبق الى أوهام القاصرين لان حذف العاطف بمفرده قليل

تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفي الكشاف ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لمحذوف تقديره وان من أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها وفي حاشية التفتازاني فيكون ليؤمنن جملة خبرية مؤكدة بقسمية انشائية واقعة صفة بلا تأويل والاستثناء مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر أو فاعل للظرف ولو جعل الظرف صفة مبتدأ المحذوف والاستثناء في موقع الخبر لم يبعد اهـ وقال أبو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة وليس المجرور محط الفائدة فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام والا واردها هما الخبران انتهى وقال الزجاج حذف أحد لانه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء (قوله وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع) في الشرح لا يخفى ان ان على هذا الرأي ليست بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشيء ونقيضه وأقول ان أراد الشرط الاصولي وهو على ما في أصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية فما ذكره من الضرورة حق لكن لا يفيده لان الكلام في مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطا بهذا المعنى بجزائها بل قد يكون كذلك نحو ان كان لي مال فانا احج وقد يكون سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد أبي فانا ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان كان الشرط النحوي وهو ما يقع بعد ان ونحوها معلقا مضمون جملة أخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك والجواب ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك ليس بصحيح على كون ان للشرط وسيذكر المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة فيما تتميز به عن الحالية ثم قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انها تستعمل بدون واو ومعناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا انك تقدر المحذوف

وقد قيل انه منوط بضرورة الشعر فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة عليه ﴿وقيل انما قيل ذلك بعد ان عمهم بالتذكير ولزمت الحجة﴾ فلا يضر وجود الشرط بعد ذلك وهذا أبعد الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري قال قد استفرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم مجهوده في تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى الاعتوا وطغيانا وكان عليه الصلاة والسلام يتلظى حسرة وتلهفا ويزداد جدا في تذكيرهم فقيل له وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد فاعرض عنهم وقل سلام وذكر ان نفعت الذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التذكير ﴿وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم كقولك عظ الظالمين ان سمعوا منك ٥٠ تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط﴾ وهذا هو الوجه الثاني من وجهي الزمخشري

﴿وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من أحد من بعده الاولى شرطية﴾ وهي التي دخلت عليها اللام المؤذنة بالقسم ﴿والثانية نافية جواب القسم﴾ أي جزء جواب القسم والا فليست بمفردها جوابا للقسم ﴿الذي آذنت به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف وجوبا﴾ على القاعدة المقررة في موضعها وهذا مما يقضي بسهو المصنف حيث ادعى في قول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذن لا أقيلها

ان اذن جواب لان الظاهرة في أول البيت وقد أسلفناه ﴿واذا أدخلت ان النافية على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه﴾ من البصريين ﴿والفراء﴾ من الكوفيين ﴿وأجاز الكسائي﴾ منهم ﴿والمبرد﴾ من البصريين ﴿اعمالها عمل ليس﴾ فترفع الاسم وتنصب الخبر ﴿وقرأ سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف النون﴾ من ان ﴿وكسرها لالتقاء الساكنين﴾ وهما النون المذكورة ولام الذين الاولى ﴿ونصب عبادا﴾ على انه خبر ان واسمها هو الموصول ﴿و﴾ نصب ﴿أمثالكم﴾ على انه صفة عبادا فان قلت كيف هذا وهما مختلفان بالتنكير والتعريف قلت بل هما متوافقان في التنكير فان أمثالكم بمعنى مماثليكم فالاضافة فيه لفظية فان قلت ظاهر هذه القراءة مخالف للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عباد وأمثالكم اذ مقتضاها اثبات مماثلة المدعوين من دون الله تعالى المخاطبين ومقتضى القراءة الاخرى نفي المماثلة فهل من سبيل الى التوفيق قلت نعم يمكن ذلك بان تجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية أي ان هؤلاء الذين تدعونهم آلهة

هو العاطف فقط كما يسبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بمفرده قليل اه واقول فيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم ان هذه هي ان التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية وانما هي ان الشرطية غير الوصلية لان هذه قدر لها معطوف عليها وتلك لا يقدر لها بل تكون مقرونة بالواو وقد تكون غير مقرونة بها وقد أشار التفتازاني في نحو هذا الى ذلك حيث قال في مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك ان كان ضد الشرط المذكور اولى بالاستلزام لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك أكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الخيري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به يعني وقد يجيء بعد تمام الكلام واما ثانيا فانه لا يتعين ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو وغير تقديرها محذوفة واما ثالثا فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هي واو الحال لا العطف وكذلك الجملة عند تجردها عن الواو في محل نصب على الحال قال التفتازاني في المطول وقد تستعمل ان في غير الاستقبال اذا جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطي جاها لئيم (قوله وقيل انما قال ذلك بعد ان عمهم بالتذكير) ذكر هذا الوجه والذي بعده صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول مأمورا بالذكرى نفعت أو لم تنفع فما معنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين أحدهما ان الرسول قد استفرغ مجهوده في تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى الاعتوا وطغيانا وكان يزداد جدا في تذكيرهم وحرصا عليه فقيل له ما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد واعرض عنهم وقل سلام وذكر ان نفعت الذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التذكير الثاني ان يكون ظاهره شرطا ومعناه ذما واستبعادا لتأثير الذكرى فيهم (قوله وقرأ سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم) قال ابن الصائغ هذا تخريج أبي الفتح لهذه القراءة وقد اعترض عليه بانه يناقض القراءة المشهورة ان الذين بالتشديد وخرجها المعترض على انها المخففة من الثقيلة بتقدير عملها في الجزأين النصب وقد أجاب بعضهم عن الاعتراض بالتناقض

مماثلون لكم في كونهم مربوبين متسمين بسمة العبودية لله تعالى والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية أى ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله تعالى مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الانسانية اذهم جماد وأنتم عقلاء فلكم عليهم مزية فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم واظن انى وقفت على معنى هذا الكلام في شرح التسهيل للقاضى محب الدين ناظر الجيش رحمه الله تعالى ﴿وسمع من أهل العالية﴾ وهى مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وماوالاها والنسبة اليها عالى ويقال أيضا علوى على غير قياس كذا في الصحاح ﴿ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية﴾ بنصب خيرا على انه خبر ان ﴿وان ذلك نافعك﴾ بالنصب على انه خبرها ﴿ولا ضارك﴾ بالنصب أيضا عطفا على الخبر ﴿ومما يتخرج على الاهمال الذى هو لغة الاكثرين﴾ من العرب ﴿ان قائم وأصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا﴾ بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة أى لا لعلة موجبة للحذف مأخوذ من قولهم عبط الذبيحة أى نحرها من غير علة وهى سمينة فتية وقولهم عبطت الدواهى الرجل نالته من غير استحقاق ومات عبطة أى شابا صحيحا واعتبطه الموت وأعبطه أخذه وهو كذلك ﴿وادغمت نون ان﴾ النافية ﴿في نونها﴾ أى في نون انا التى هى ضمير رفع منفصل ﴿وحذفت الفها في الوصل﴾ على اللغة المشهورة ﴿وسمع ان قائما على الاعمال﴾ كما في قولهم مازيد قائما بالنصب وكيفية العمل في الحذف والادغام كما مر ﴿وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون﴾ التى نقلت اليها حركة الهمزة ﴿وادغمت﴾ في نون انا بعد ذهاب همزتها ﴿مردود لان المحذوف لعلة﴾ تقتضى الحذف ﴿بمنزلة الثابت﴾ الذى لم يحذف أصلا ﴿ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع﴾ اذ الاصل هذا قاضى بضمة على الياء علامة للرفع وبتنوين الصرف لكن استثقلت الضمة على الياء بعد كسرة فسكنت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لعلة الالتقاء وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فقيل هذا قاض بالكسر ﴿لان حذف الياء للساكنين﴾ أى لالتقائهما ﴿فهى مقدرة الثبوت﴾ فتكون الضاد مكسورة ﴿فحينئذ﴾ أى حين اذ كان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت الوجود ﴿يمتنع الادغام﴾ في ان أنا اذا حكم بنقل حركة الهمزة الى النون ﴿لان الهمزة فاصلة في التقدير﴾ وهى في حكم الموجودة في النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام أصلا قلت غاية ماقاله المصنف انه لا يعتد بالعارض وهو أصل مختلف فيه فقد قيل ان العارض يعتد به الا ترى ان مثل الاحمر اذا نقلت حركة همزته الى لام التعريف فان شئت أبقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا أجاز القراء في مذهب ورش ان يقرأ الان خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ لمن الآثمين بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ في الشاذ لمن لاثمين بادغام نون من في اللام اعتدادا بحركتها العارضة كما تقول من لدن وما أحسن قول الشيخ أثير الدين أبى حيان رحمه الله تعالى

راض حبيبى عارض قد بدا * ياحسنه من عارض رايض
وظن قوم ان قلبى سلا * والاصل لا يعتد بالعارض

﴿ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربى﴾ قال الزمخشرى أصله لكن انا فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان الادغام ونحوه قول القائل

وترميننى بالطرف أى أنت مذنب * وتقليننى لكن اياك لا اقلى

أى لكن أنا لا اقليك هذا كلامه قلت وهذا هو الوجه المردود عند المصنف وقد علمت مافيه

بالتناقض بان المثلية في القراءتين لم تتواردا على محل واحد اه وأقول يعنى ان المثلية المثبتة هى المثلية في العبودية والمنفية هى المثلية في الانسانية (قوله من أهل العالية) في الصحاح هى مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وهى الحجاز وماوالاها والنسبة اليها عالى ويقال أيضا علوى على غير قياس (قوله اعتباطا) هو بمهملتين أى لا علة يقال عبطت الناقة واعتبطها اذا ذبحتها وليس بها علة (قوله ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربى) فان أصله لكن انا حذفت الهمزة ثم ادغمت النون في النون وعند البعض نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت ثم ادغمت النون في النون فقيل لكنا واثبات الالف وصلا فيه فصيح بخلاف انا اذا أثبت الفه في الوصل فانه ليس بفصيح لان الالف تدل على ان الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الالتباس بالمشددة وانما قلنا ان أصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين أحدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن ويكون هو الله ربى خبره لان حذف ضمير الشأن المنصوب بغير ان المفتوحة المخففة ضعيف بل قال الرضى في بحث لحوق الفاء للجواب اذا كان فعلا مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشأن الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة وثانى الوجهين انهم وقفوا عليه

وقراءة ابن عامر باثبات الف انا في الوصل والوقف جميعا وحسن ذلك وقوع الالف عوضا من حذف الهمزة وغيره الاقى الوقف الوجه ﴿الثالث ان تكون مخففة من﴾ ان ﴿الثقيلة فتدخل على الجملتين﴾ الاسمية والفعلية ﴿فان دخلت على﴾ الجملة ﴿الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين﴾ وظاهر هذه العبارة ان خلاف الكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز الاعمال وقضية ذلك أنهم قائلون بكونها المخففة من الثقيلة وان الغاءها واجب عند دخولها على الجملة الاسمية وليس كذلك فان الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة أصلا وان التي يراها البصريون مخففة من الثقيلة يقولون انها النافية ويمكن ان يجاب عنه بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسألة فقط وهو قوله أن تكون مخففة من الثقيلة فان قلت قوله لنا قراءة الحرميين وأبي بكر يدفعه فان دليله المذكور منصوب لجواز الاعمال وذلك مقتض لان يكون الاعمال هو المتنازع فيه دون التخفيف قلت يلزم من الاعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بأنها النافية لا المخففة وقد أجاد المصنف في التعبير عن هذا المقصود في الكلام على ان المشددة فيما يأتي فقال هناك وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا فان قلت على ماذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز فيه وجهان أحدهما ان تكون مصدرا خالف أي خالفوا في ذلك خلافا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا أو اجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا فان قلت فما هذه اللام الواقعة بعد خلافا فانها لا يصح تعليقها بهذا المصدر اذ هو مؤكد ولا بفعله اذ هو متعد بنفسه قلت هي لام التبيين مثلها في سقيا لك فيتعلق بمحذوف أي ارادتي للكوفيين وثانيهما ان يكون حالا والتقدير أقول ذلك خلافا للكوفيين أي مخالفا لهم وحذف القول كثير جدا حتى قال أبو علي الفارسي هو من حديث البحر قل ولا حرج ودل على هذا المحذوف ان كل حكم جزم به المصنفون فهم قائلون به فكان القول مقدرا قبل كل مقالة وكذا قال المصنف في بعض تعاليقه لنا أيها القائلون بالاعمال ﴿قراءة بالآية الحرميين وأبي بكر وان كلا لما ليوفينهم﴾ بنصب كلا وهو ظاهر في اعمال ان المخففة وليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه الآية متفقة من كل وجه فانهما يقرآن بتخفيف النون والميم من ان ولما وأما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم فلو اقتصر المصنف على قوله وان كلا لصح وأما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة الى الثلاثة قطعا سواء شددت ميم لما أو خففت ثم قد قال المصنف في حرف اللام حيث تكلم على لما واما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين أحدهما ان تكون مخففة من الثقيلة ويأتي في لما تلك الاوجه والثاني ان تكون نافية وكلا مفعول باضمار أرى ولما بمعنى الا انتهى كلامه فانت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر فكيف يتأتى له الاستدلال بهذه القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره ثم للكوفيين ان يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك فيقولوا لا نسلم ان كلا منصوب بان وانما هو منصوب بفعل محذوف واللام بمعنى الا على ما هو معروف من مذهبهم فان قلت يترجح مذهب البصريين لسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الاصل قلت لكنه لم يسلم من التصرف في الحرف بحذف بعض حروفه التي وضع عليها وهو خلاف الاصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك وبالجملة فالنظر في المذهبين متعارض فتأمله ﴿و﴾ لنا أيضا أيها القائلون بالاعمال ﴿حكاية سيبويه﴾ عن العرب ﴿ان عمرا لمنطلق﴾ وقد يقول الكوفيون هو محرج على الحذف أيضا أي ان أرى عمرا لهو منطلق ﴿و يكثر اهمالها﴾ نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ ونحو ﴿وان كل

بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن الخفيفة وانا مبتدا وهو مبتدا ثان والله مبتدا ثالث وربي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول والعائد على الاول هو الياء ويجوز ان يكون اسم الله بدلا من هو (قوله خلافا للكوفيين) أي أخالف خلافا واللام للتبيين كما في سقيا لك فيكون خلافا مفعولا مطلقا أو أقول ذلك مخالفا أو ذا اختلاف فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه ان الخلاف راجع الى اعمال المخففة من الثقيلة وهو غير سديد لانه يقتضي ان الكوفيين قائلون بالمخففة من الثقيلة غير قائلين باعمالها وهم لا يقولون قولا باعمالها وما قيل انه ان المخففة يقولون انه ان النافية وحينئذ فينبغي رجوع قوله خلافا الى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور رد قولهم انها غير عاملة صريحا وقولهم انها النافية ضمنا وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه يعني من ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسئلة فقط وهو قوله ان تكون مخففة من الثقيلة ويلزم من الاعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بانها النافية اه (قوله لنا قراءة الحرميين وأبي بكر وان كلا لما ليوفينهم) قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فالتلفظ

لما جميع لدينا محضرون﴾ وما في الآيتين صلة وجميع فعيل بمعنى مفعول أي وان كلكم لمجموعون لدينا﴾ وقراءة حفص ان هذان لساحران﴾ بتخفيف نون ان فاهملت ﴿وكذا قرأ ابن كثير الا انه شدد نون هذان﴾ وحفص خففها وأما الباقون فقرؤا بتشديد نون ان لكن أبو عمرو قرأ هذين بالياء ومن عداه بالالف وقراءة ابن كثير شاهدة للاهمال كقراءة حفص ﴿ومن ذلك﴾ وهو اهمال ان المخففة ﴿قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من خفف لما﴾ من السبعة وهم من عدا عاصما وحمزة وابن عامر واما من شدد لما وهم هؤلاء الثلاثة فان نافية ولما بمعنى الا وما على تلك القراءة صلة ولا يظهر وجه لفصل هذه الآية عن المثل المتقدمة بقوله ومن ذلك ﴿وان دخلت﴾ أي ان المخففة ﴿على﴾ الجملة ﴿الفعلية وجب اهمالها والاكثر﴾ في الاستعمال ﴿كون الفعل﴾ من تلك الجملة الفعلية ﴿ماضيا ناسخا﴾ بان يكون من باب كان واخواتها أو باب كاد واخواتها أو باب علم واخواتها ﴿نحو وان كانت لكبيرة﴾ ونحو ﴿وان كادوا ليفتنونك﴾ ونحو ﴿وان وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ فهذه الآيات من تلك الابواب الثلاثة على ترتيبها في الذكر المتقدم ﴿ودونه ان يكون مضارعا ناسخا﴾ فيكون كثيرا لا أكثر ﴿نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك﴾ ونحو ﴿وان نظنك لمن الكاذبين و يقاس على النوعين﴾

وهما الماضي الناسخ والمضارع الناسخ اتفقوا على ذلك ﴿اتفاقا ودون هذا ان يكون﴾ الفعل ﴿ماضيا غير ناسخ﴾ فيكون قليلا لا كثيرا ﴿نحو شلت يمينك ان قتلت لمسلما* حلت عليك عقوبة المتعمد﴾ الشلل فساد في اليد يقال شلت يده بالفتح تشل فهو من باب علم يعلم ﴿ولا يقاس عليه خلافا للاخفش﴾ وقد عرفت وجه نصب خلافا في مثل ذلك ﴿أجاز ان قام لانا وان قعد لانت﴾ والجماعة يمنعون مثل هذا ويعدون ما ورد منه كالبيت المتقدم شاذا ﴿ودون هذا﴾ في القلة ﴿أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه﴾ بحرف المضارعة من هذين الفعلين مفتوح يقال زانه يزينه وشانه يشينه والهاء من لهيه للسكت ومثل هذا التركيب من الشذوذ بمكان ﴿ولا يقاس عليه﴾ اجمعوا على ذلك ﴿اجماعا﴾ فان قلت لم كان الاكثر دخول ان المخففة على الافعال الناسخة قلت لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل ان يكون من أفعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها مؤخرا عليها اذ الاسمان مذكوران بعدها الا انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا القائم هذا معنى كلام ابن الحاجب فان قلت فلم كان الاكثر ان يكون ذلك الفعل الناسخ ماضيا قلت لم أر من تعرض لهذا السؤال ويمكن ان يجاب عنه بان ان واخواتها مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلبنائها على الفتح ولكونها ثلاثية ورباعية وخماسية كالفعل وأما معنى فلانها في معنى أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت هكذا قرره نجم الدين سعيد في شرح الكافية وذكره غيره أيضا ومقتضاه مشابهتها الفعل الماضي فقصدوا في ان بعد تخفيفها ان يدخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو الفعل الماضي لهذه المناسبة

بالآية مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن فلو اقتصر المصنف على قوله وان كلا لكفاه في الاستدلال ولم يتأت عليه اشكال ثم ان المصنف في بحث لما ذكر ان قراءة أبي بكر محتملة لان تكون ان نافية وكلا مفعولا باضمار أرى ولما بمعنى الا وأنت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا يتأتى بقراءة أبي بكر استدلال بل ولا بقراءة الحرميين أيضا لان للكوفيين ان يقولوا ان ان نافية وكلا منصوب بارى محذوفا واللام بمعنى الا على ما هو معروف من مذهبهم فان قلت هذان اللامان فأيهما التي بمعنى الا قلت الاولى واما الثانية فهي لام قسم مقدر وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم لا عمل لان عند الكوفيين ولا هي مخففة من ان بل هي النافية واللام بعدها بمعنى الا ويحملون النصب في ان وكلا بفعل يفسره ليوفينهم أو به نفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى الا اهـ فان قلت أي شئ خبر ان في الآية على تقدير تخفيفها وعملها وتخفيف لما قلت فيه وجهان أحدهما ليوفينهم وما مزيدة فاصلة بين لام ان ولام القسم وثانيهما ان الخبر ما وهي نكرة لحق أو جمع (قوله والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا) اما كونه ماضيا فلان الماضي أشد بالتأكيد من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع واما كونه ناسخا فلتوفر مقتضى ان عليها وهو تأكيد الجملة الاسمية لذكرى جزئيها بعد ذكر ذلك الناسخ (قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما) هذا صدر بيت عجزه حلت عليك عقوبة المتعمد* والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشلل فساد في اليد يقال شلت يده تشل بالفتح وأشلها الله وقبل هذا البيت

يا عمرو لو نبهته لوجدته * لا طائشا رعش الجنان ولا اليد

﴿وحيث وجدت ان﴾ بتخفيف النون ﴿و بعدها اللام المفتوحة كما فى هذه الامثلة فاحكم﴾ على مذهب البصريين ﴿بان أصلها التشديد﴾ فان قلت ماهذه الفاء من قوله فاحكم قلت هى فاء الجواب اما على اجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره س نحو واذلم يهتدوا به فسيقولون واما على جعله من باب والرجز فاهجر أى مهما أضمر فيه أما وقد يجىء كلام فى هذا المعنى بعد ﴿وفى هذه اللام خلاف يأتى فى باب اللام ان شاء الله تعالى و﴾ الوجه ﴿الرابع﴾ بادخال العاطف هنا ولم يفعل ذلك فى الثانى ولا الثالث ﴿ان تكون زائدة كقوله﴾ أى قول النابغة الذبيانى والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل فالسند ﴿ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطى الى يدى﴾ أراد بالمؤمن الله تعالى والعائذات اللائذات الملتجئات منصوب على المفعول بالمؤمن والطير بدل منه أو عطف بيان والغيل بغين معجمة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فلام والسند بسين مهملة ونون مفتوحتين ودال مهملة وهما أجمتان كانتا بين مكة والمدينة يريد ان ركبان مكة لا تأخذ هذه الطير ولا تصيدها بل تمسحها ولا تضرها حلف بما ذكر انه لم يأت شيأ يكرهه الممدوح فان فعل ذلك فشلت يده حتى لا تقدر على رفع السوط ﴿وأكثر ما زيدت بعد ما النافية اذا دخلت على جملة فعلية كما فى البيت﴾ الذى انشد المصنف صدره ﴿أو﴾ جملة ﴿اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن * منايانا ودولة آخرينا﴾ المراد بالطب هنا العادة كذا فى الصحاح والجبن خلاف الشجاعة والمنايا جمع منية وهى الموت والدولة فى الحرب بمعنى النصر والغلبة تقول كان لفلان على فلان فى الحرب دولة أى انتصر عليه وغلبه قال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم فى المال وبالفتح فى الحرب وقال عيسى بن عمر وكلتاهما فى المال والحرب وقال يونس اما أنا فوالله ما ادرى ما بينهما ﴿وفى هذه الحالة﴾ وهى حالة زيادة ان بعد ما ﴿تكف عمل ما الحجازية﴾ فيبقى المبتدأ والخبر بعدها على ما كانا عليه من الرفع ﴿كما فى البيت المتقدم وأما قوله بنى غدانة ما ان أنتم ذهبا * ولا صريفا ولكن أنتم الخزف فى رواية من نصب ذهبا وصريفا﴾ لا فى رواية من رفعهما والنصب فيهما يرد فى الظاهر نقضا لقوله ان زيادة ان بعد ما كافة لعملها عند الحجازيين ﴿فخرج على انها نافية مؤكدة لما﴾ لا زائدة فلهذا لم تكفها عن العمل وغدانة بضم الغين وبالدال المهملة والنون حى من يربوع والصريف الفضة الخالصة والخزف قال الجوهرى الجر وفى القاموس هو الجر وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا ﴿وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجى المرء ما ان لا يراه * وتعرض دون ادناه الخطوب﴾ تعرض كانه من الاعتراض يقال عرضت له القول بفتح الراء وكسرها فعلى الثانى تعرض بفتح الراء ويحتمل ان يكون تعرض بمعنى تظهر يقال عرض له أمر كذا أى ظهر وادناه أقربه والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر يقال

وعمرو وهذا هو ابن جرموز الذى قتل الزبير بن العوام لما وجده نائما فى وادى السباع تحت شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها وقتله وذلك عند انصرافه من الجمل قبل الواقعة وعاتكة هذه هى التى كان أهل المدينة يقولون عنها من أراد الشهادة فليتزوج بعاتكة وذلك انها كانت جميلة وكانت تحت عبد الله بن أبى بكر الصديق فاحبها حبا شديدا ثم شهد الطائف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمى بسهم فمات منه فى المدينة فتزوجها زيد بن الخطاب فقتل عنها يوم اليمامة فتزوجها عمر بن الخطاب سنة اثنتى عشرة فقتل عنها فتزوجها الزبير بن العوام فقتل فرثته بهذا الشعر وقيل هو لصفية أم الزبير (قوله ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه) هذا صدر بيت عجزه * اذن فلا رفعت سوطى الى يدى * (قوله فما ان طبنا جبن الخ) فى الصحاح المراد بالطب هنا العادة والجبن بسكون الباء وضمها صفة الجبان والمنايا جمع منية وهى الموت لانها مقدرة لانه يقال منى له أى قدر والدولة فى الحرب ان تداول احدى الفئتين على الاخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول والدولة بالضم فى المال يقال صار الفئ بينهم دولة يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشئ الذى يتداول بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال محمد بن سلام الجمحى سألت يونس عن قول الله تعالى كيلا يكون دولة فقال قال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم فى المال والدولة بالفتح فى الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتاهما تكون فى الحرب والمال وقال يونس اما أنا فوالله لا أدرى ما بينهما (قوله بنى غدانة ما ان أنتم ذهبا الخ) غدانة بضم المعجمة بعدها مهملة وبالنون حى من يربوع والصريف بالمهملة الفضة الخالصة والخزف فى الصحاح هو الجر وفى القاموس هو الجر وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا (قوله يرجى المرء ما ان لا يراه الخ) يرجى بتشديد الجيم وكسرها وتعرض يحتمل ان يكون من عرض له أمر كذا أى ظهر وان يكون من عرضت له القول بفتح الراء وكسرها أى تعرضت له والخطوب جمع خطب

ماخطبك أى ماسبب أمرك الذى أنت عليه وغلب استعمال الخطوب فى الأمور الشاقة الصعبة ﴿وبعد ما المصدرية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد﴾ الفتى الشاب يقال فتى بكسر التاء يفتى فتاء بالمد فهو فتى بالقصر والسن العمر وهنا مضاف محذوف أى على زيادة السن وخيرا مفعول يزيد قلت ولا يتعين البيت شاهدا لما ذكر لاحتمال ان تكون ما زائدة وان شرطية ﴿وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلى فبت كئيبا * أحاذر ان تنأى النوى بغضوبا﴾ سرى بمعنى سار واسناده الى الليل مجاز والكئيب المسىء الحال يقال كئب الرجل يكأب كآبة على زنة ثمرة وكآبة على زنة كآلة وتنأى تبعد والنوى الوجه الذى ينويه المسافر من قرب أو بعد وهى مؤنثة لا غير كذا فى الصحاح وغضوب اسم امرأة بغين وضاد معجمتين ﴿و﴾ تزاد أيضا ﴿قبل مدة الانكار﴾ وهى مدة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءنى زيد فيقول من يقصد انكار مجيئه لك ازيدانيه أى كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه جاءك أو يقول ذلك من لا يشك فى ان زيدا جاءك ويستنكر ان لا يجيئك فكأنه يقول من يشك فى هذا وكيف لا يجيئك ﴿سمع سيبويه رجلا﴾ يقال له أتخرج ان أخصبت البادية فقال أأنا انيه منكرا ان يكون رأيه على خلاف ذلك ﴿وهذا يحتمل ان تكون مدة الانكار اجتلبت بعد زيادة ان فتكون المدة ياء لان نون ان تكسر لالتقاء الساكنين فلا يكون الزائد الا ياء ويحتمل ان تكون المدة اجتلبت قبل زيادة ان فتكون المدة ألفا لحاقها بعد فتحة نون الضمير والاصل أناه ثم زيدت ان بين النون والالف فالتقى ساكنان فكسر أولهما نون ان المزيدة فانقلبت الالف ياء ﴿وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو وانما ذلك فى ان المفتوحة﴾ الهمزة وجزم المصنف بالسهو من غير تثبت يستند اليه غير مناسب فان ابن الحاجب امام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو ولم أر أحدا من شارحى كلامه انتقد ذلك عليه وفهم الائمة النقاد بل أقروا ذلك ولم يتعقبوه وقال الرضى زيادة المفتوحة بعد لما هى المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح أشهر ﴿وزيد على هذه﴾ المعانى الاربعة ﴿معنيان آخران فزعم قطرب﴾ وهو أبو على محمد بن المستنير البصرى أحد تلامذة سيبويه ويقال انه هو الذى لقبه بقطرب لما كرنه اياه فى الاسحار فقال له يوما ما أنت الا قطرب الليل والقطرب دويبة تستريح بالنهار وتسعى بالليل ﴿انها﴾ أى ان المكسورة ﴿قد تكون بمعنى قد كما مر فى ان نفعت الذكرى﴾ ومر ما فى ذلك من الكلام ﴿وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ﴾ التعليلية ﴿وجعلوا منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين﴾ أى لاجل كونكم مؤمنين فهى بمعنى اذ التى ترد للتعليل وقوله تعالى ﴿لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله﴾ وهذا موضع العطف ولكن المصنف تركه وقدم التنبيه على مثله ﴿وقوله عليه الصلاة والسلام وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك﴾ بنصب نحو عطفا على المنصوب المقدم ﴿مما الفعل﴾ الواقع ﴿فيه﴾ بعد ان الشرطية ﴿محقق الوقوع﴾ فلا يصلح ان يكون شرطا

خطاب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر تقول ما خطبك ثم استعمل فى الامور الشاقة (قوله ورج الفتى الخ) الفتى الشاب والسن بالمهملة والنون هنا العمر وخيرا مفعول يزيد والمعنى اذا رأيت شخصا كلما ازداد عمره زاد خيره فرجه للخير (قوله الا ان سرى ليل الخ) سرى بمعنى سار والكئيب المنكسر من الحزن وتنأى تبعد والنوى الوجه الذى ينويه المسافر من قرب أو بعد وهى مؤنثة لا غير وغضوب بمعجمتين على وزن صبور اسم امرأة (قوله وقبل مدة الانكار) قال الرضى هى مدة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءنى زيد فيقول من يقصد تكذيبا وان زيدا ما جاءك أزيدانيه أى كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه أتاك أو يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك ويستنكران لا يجيئك فكأنه يقول من شك فى هذا وكيف لا يجيئك اه ولم يذكر قبل مدة الانكار من مواضع المكسور الهمزة بل ذكره من مواضع مفتوحها (قوله وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو) كلام الرضى صريح فى ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد لما هى المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح أشهر اه وابن الحاجب هو أبو عمرو عثمان بن أبى بكر بن يونس المالكى كان والده حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحى وكان كرديا فاشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل الى دمشق ودرس بجامعها فى زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة فأقام بها ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها فتوفى فى شوال سنة ست وأربعين وستمائة وكانت ولادته باسنا من

لما علمه قبل هذا ﴿و﴾ جعلوا من ذلك أيضا ﴿قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم﴾ على رواية من رواه بان المكسورة وحزتا بحاء مهملة وزاى قطعتا وجهارا بكسر الجيم اى مجاهرة غير سر ﴿قالوا وليست﴾ ان فيه ﴿شرطية لان الشرط﴾ الذى يقع بعدها ﴿مستقبل وهذه القصة﴾ وهى حز اذنى قتيبة جهارا ﴿قد مضت وأجاب الجمهور﴾ عن جميع ما تقدم فاجابوا ﴿عن قوله تعالى ان كنتم مؤمنين بانه شرط جىء به للتهييج والالهاب كما تقول لابنك ان كنت ابنى فلا تفعل كذا﴾ وفى ذلك من التهييج له على ان لا يفعل ذلك المنهى عنه ما لا يخفى وهذه نكتة لابراز مثل هذا المحقق الواقع فى قالب المعدوم المشكوك فى وقوعه فلا حاجة الى جعل الاداة غير شرطية بل جعلها كذلك تذهب هذه النكتة ﴿و﴾ أجابوا ﴿عن آية المشيئة﴾ وهى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله ﴿بانه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا أخبروا عن المستقبل﴾ منادبين بادب الله تعالى مقتدين بسنته روى الواحدى عن أحمد بن يحيى انه قال استثناء الله فيما يعلم واستثناء الخلق فيما لا يعلمون وأمر بذلك فى قوله تعالى ٥٦ ولا تقولن لشىء انى فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله ﴿أو بان أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك﴾ وبهذا يجاب عن الحديث ﴿أو ان المعنى لتدخلن جميعا ان شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول وهذا الجواب لا يرفع السؤال﴾ بالراء وفى بعض النسخ لا يدفع ووجه ما قاله ان الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام جميعا فلزم تحقق مشيئته لان لا يموت منهم أحد قبل الدخول اذ لو شاء موت أحد منهم قبل الدخول لم يتحقق حصول دخول الجميع قبل الموت وهذا باطل لاستلزامه الخلف فى الوعد وهو على الله تعالى محال ﴿أو ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا أو من كلام الملك الذى أخبره فى المنام﴾ فالشرط على هذين التقديرين على بابه وفيه نظر وذلك لانه كيف يدخل فى كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون فى الكلام اشعار بانه محكى ثم هذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء وحى وحق فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا فى حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه ﴿واما البيت فمحمول على وجهين أحدهما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل ان يكون ان افتخر مفتخر﴾ فى المستقبل ﴿بسبب حزه﴾ فيما مضى ﴿اذنى قتيبة اذ الافتخار بالحز يكون سببا للغضب ومسببا عن الحز﴾ فان قلت الهمزة الداخلة على تغضب للانكار التوبيخى فيقتضى ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم واذا كان الغضب واقعا استحال كون جواب الشرط أو دليل الجواب اذ لا يتسبب الماضى عن المستقبل قلت الانكار التوبيخى على قسمين اما بمعنى ما كان ينبغى أن يكون نحو اعصيت ربك فيكون الموبخ عليه قد تحقق وقوعه واما بمعنى لا ينبغى ان يكون نحو اتعصى ربك فلا يكون الموبخ عليه قد وقع ولكن بصدد ان يقع فما فى البيت من القسم الثانى لا الاول والوجه الثانى ﴿ان

قرى الصعيد فى أواخر سنة سبعين وخمسمائة (قوله أتغضب ان أذنا قتيبة الخ) حزتا بالحاء المهملة والزاى بمعنى قطعتا وحازم بمهملة وزاى اسم رجل (قوله وهذا الجواب لا يرفع السؤال) وفى بعض النسخ لا يدفع بالدال والمآل واحد وبعض النسخ سقط منه هذا الكلام والسؤال هو ما وجه دخول ان شاء الله فى أخباره تعالى يدل على هذا ان الزمخشرى سأل هذا السؤال وأجاب بما أجاب به المصنف ووجه كون هذا الجواب لا يدفع السؤال هو ان المشيئة على هذا الجواب أيضا دخلت فى أخباره تعالى بدخولهم جميعا فيقال ما وجه دخولها فيه والجواب ان وجهه الاشعار بان بعضهم لا يدخل لموت يحصل له أشار الى هذا البيضاوى فى تفسيره وفى الشرح ووجه ما قال ان الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين جميعا بدخول المسجد الحرام فلزم تحقق مشيئته تعالى ان لا يموت أحد منهم قبل الدخول اذ لو شاء موت أحد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف فى وعده تعالى وهو محال اه ولقائل ان يقول انما يلزم تحقق مشيئة الله تعالى ان لا يموت أحد منهم لو عد جميع أولئك المؤمنين فى الدخول لو كان الوعد من غير تقييد بمشيئة الله تعالى ان لا يموت أحد منهم واما مع تقييده بذلك فلا (قوله أو ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا أو من كلام الملك الذى أخبره فى المنام) فى الشرح يعنى والشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه وفيه نظر لانه كيف يدخل فى كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون فى الكلام اشعار بانه محكى اه وأقول على هذين التقديرين لم يدخل فى كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره وانما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره وتجويز كون الكلام حكاية عن الغير يكفى فيه ان لا يمنع مانع منه وسيأتى للشارح انه يجوز ان يكون ربى وربكم فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم من كلام عيسى اردف به

يكون على معنى التبيين أى أتغضب ان تبين فى المستقبل ان اذنى قتيبة حزتا فيما مضى كما قال ﴿هو أى الشاعر﴾ ﴿اذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة * ولم تجدى من ان تقرى به بدا﴾ أى يتبين انى لم تلدنى لئيمة ﴿برفع يتبين لا بجزمه جوابا لاذا لانها لا تجزم الا شاذا﴾ قال الجوهرى وقولهم لا بد من كذا كأنه قيل لا فراق منه ويقال البد العوض ومن ان تقرى متعلق ببدا وضمير به يعود الى القول المتقدم أى لم تجدى بدا من اقرارك بما قلته من انى لم تلدنى لئيمة يقول اذا ما ذكرنا انسابنا علمت يا هذه انى لست بابن لئيمة وظهر لك ما يلجئك الى الاعتراف بذلك وانما قال لم تلدنى لئيمة لان الام اذا كانت من الكرام فالاب أولى لان العرب لا يزوجون من هو دونهم وربما تزوجوا من دونهم ﴿وقال الخليل والمبرد الصواب ان أذنا بفتح الهمزة﴾ من ان ﴿أى لان أذنا﴾ ثم هى عند الخليل ان الناصبة ﴿الخفيفة بحسب الوضع﴾ ﴿وعند المبرد انها المخففة من الثقيلة﴾ واسمها ضمير شان محذوف والجملة الاسمية خبره ﴿ويرد قول الخليل ان الناصبة لا يليها الاسم على اضمار الفعل وانما ذلك لان المكسورة نحو وان أحد من المشركين استجارك﴾ وعلى تخريج الخليل يلزم ان يكون مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده أى ان حزت أذنا قتيبة فيكون الاسم قد وليها على اضمار الفعل وانظر لم امتنع ذلك ﴿وعلى الوجهين﴾ المذكورين وهما اقامة السبب مقام المسبب وارادة معنى التبيين ﴿يتخرج قول الآخر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار﴾ فان قتله قد وقع ومضى لكنه جعل شرطا على ما تقدم ﴿أى ان يفتخروا بسبب قتلك أو ان يتبين ٥٧ انهم قتلوك﴾ وعار اما خبر مبتدا محذوف والجملة صفة قتل أو خبر لهذا المجرور برب اذ هو فى موضع مبتدا كما سيأتى ﴿وان المفتوحة الهمزة الساكنة النون تأتى على وجهين اسم وحرف﴾ الظاهر رفعهما على انهما خبر بعد خبر أى ان اسم وحرف وجرهما على الابدال من وجهين غير بين لاداته الى قولك ان على اسم وحرف وفيه ما لا يخفى اللهم الا ان يقدر محذوف

٨ ى ل أى وجه اسم ووجه حرف أى طريقته فيمكن الابدال حينئذ ﴿والاسم على وجهين ضمير المتكلم﴾ برفع ضمير وفيه ما مر وذلك ﴿فى قول بعضهم﴾ أى بعض العرب ﴿ان فعلت بسكون النون﴾ وصلا ووقفا وهى لغة حكاها قطرب ﴿والاكثرون﴾ من العرب وهم من عدا تميما ﴿على فتحها وصلا وعلى الاتيان بالالف وقفا﴾ ﴿وأما تميم فيثبتونها وصلا ووقفا﴾ وبها قرأ نافع ومذهب البصريين ان الضمير هو الهمزة والنون وأما الالف فزائدة بدليل حذفها فى الوقف وقال الكوفيون الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها فى الوصل فى لغة تميم فان قلت على ماذا انتصب وصلا ووقفا قلت على الظرفية باعتبار مقامه ما مقام مضاف محذوف أى زمن وصل وزمن وقف ﴿وضمير المخاطب﴾ بالرفع عطفا على المتقدم وفيه أيضا ما مر وهذا هو الثانى من وجهى الاسم وهو ان يكون ضمير مخاطب ﴿فى قولك أنت﴾ للواحد المذكر ﴿وأنت﴾ للواحدة المؤنثة ﴿وأنتما﴾ للمخاطبين أو للمخاطبتين ﴿وأنتم﴾ لجماعة المخاطبين ﴿وأنتن﴾ لجماعة المخاطبات هذا ﴿على قول الجمهور ان الضمير هو ان والتاء حرف خطاب﴾ ومذهب الفراء ان أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها عمدوها التستقل لفظا ﴿والحرف على أربعة أوجه أحدها ان يكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ويقع فى موضعين أحدهما فى الابتداء فتكون﴾ هى وصلتها ﴿فى موضع رفع نحو وأن تصوموا خير لكم وان يستعففن خير لهن وان تعفوا أقرب للتقوى وزعم الزجاج ان منه ان تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أى خير لكم فحذف الخبر﴾ وليس متعينا لذلك لما سيأتى ولجواز كون ذلك فى محل جر على انه عطف بيان لايمانكم أى للامور المحلوف عليها التى

الكلام المحكى تعظيما لله تعالى فيرد عليه ما اورده ههنا ثم قال فى الشرح وهذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء وحى فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا فى حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه اه وأقول ما قاله من عدم دفع الاشكال مبنى على ما أفهمه كلامه من تفسير السؤال لا على تفسيرنا له بما وقع فى الكشاف فانه مندفع ومبنى أيضا على ان الشرط على هذين التقديرين على بابه وهو ممنوع وانما الشرط عليهما للتبرك وحاصل هذين الوجهين أن ان شاء الله فى الآية من كلامه تعالى حكاية عن النبى أو الملك القائل لذلك على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذى قدمه المصنف وهو ان أصل ذلك للشرط ثم صار يذكر للتبرك فان حاصله ان ان شاء الله فى الآية من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية ليتبرك به عباده فليتأمل (قوله اذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة) هذا صدر بيت عجزه ولم تجدى من ان تقرى به بدا وفى الصحاح وقولهم لا بد من كذا كأنه قيل لا فراق منه ويقال البد العوض واللئيم الدنىء الاصل الشحيح النفس وانما خص الام بالذكر لانها اذا لم تكن لئيمة فالاب أولى لان العرب لا يزوجون من دونهم وقد يتزوجون من هو دونهم

هي البر والتقوى والاصلاح بين الناس الاصل في ذلك ان بعض الناس كان يحلف ان لا يفعل بعض الخيرات من صلة رحم أو عبادة أو اصلاح ذات بين ثم يقول أخاف الله تعالى ان لا أحنث في يميني فيترك البر ارادة البر في يمينه فقيل لهم لا تجعلوا الله عرضة لايمانكم أي حاجزا لما حلفتم عليه وسمي المحلوف عليه يمينا لتلبسه باليمين كقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها والعرضة اسم لما تعرضه دون الشيء فيعترض ويصير حاجزا ومانعا منه ﴿والثاني﴾ من موضعي وقوعها ان تقع ﴿بعد لفظ دال على معنى غير اليقين﴾ سواء كان دالا على ظن أو غيره وكانه قصد بذلك مع ما تقدم ضبط ما تتميز به الناصبة من المخففة وفيه نظر فقد قال الامام المرزوقي في قول الحماسي همت بان لا اطعم الدهر بعدهم * حياة وكان الصبر ابقى وأكرما اطعم منصوب بان ولو رفع لجاز على ان تكون مخففة من الثقيلة ويكون اسمها مضمرا فدل ذلك على ان المخففة تشارك الخفيفة في وقوعها بعد فعل دال على معنى غير اليقين وهذا ينافي غرض المصنف وقد يجاب بان الهم يرد بمعنى العزم على الشيء وهو الجد فيه وبمعنى حديث النفس كما صرح به بعض أئمة اللغة فيكون يقينيا بالاعتبار الاول وغير يقيني بالاعتبار الثاني فلعل المرزوقي أجاز كونها مخففة نظرا الى كون الفعل يقينيا وأجاز كونها ناصبة نظرا الى كون الفعل غير يقيني فاندفع النظر وقد ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل ضابطا يعلم به موضع تعين الناصبة وتعين المخففة وموضع جواز الامرين سواء كنت منشئا للكلام أو سامعا فقال لفظ ان اما ان تذكر بفعل قبلها مسلط عليها أو لا فان كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون بفعل تحقيق أو ظن أو غيرهما فالاول يتعين للمشددة والمخففة منها والثالث يتعين للناصبة والثاني يجوز فيه الامران وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرا بها الجملة أو لا فان صدرت بها الجملة تعينت الناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان لم تصدر بها جاز تا كقولك حسن ان يقوم وحسن أن تقوم على ان أصله انك تقوم وقد ظهر لك بهذا الكلام مؤاخذة على المصنف ان كان مقصوده بذكر ذينك الموضعين تمييز ما يتعين فيه ان الناصبة من المخففة وهو الظاهر من سياق كلامه فتأمله وقد يقال أراد بالابتداء ماهو أعم من التحقيق والتقديري فلا تتم المؤاخذة واذا وقعت الناصبة بعد فعل غير دال على اليقين ﴿فتكون﴾ أي فقد تكون هي وصلتها ﴿في موضع رفع نحو ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع﴾ ونحو ﴿وعسى ان تكرهوا شيأ﴾ وهو خير لكم ﴿و﴾ في موضع ﴿نصب نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله﴾ كذا اعربه غير واحد على انه خبر كان فان يفترى مقدر بمصدر والمصدر مقدر باسم مفعول كما ذكره المصنف في أواخر الكتاب وانما احتيج الى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الاخبار وحمله من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يأتي في هذا المحل وقال الرضي أن هذه هي المضمرة بعد لام الجحود ولام الجحود محذوفة وهما متعاقبان فان أثبت اللام لم تأت بان وان حذفت ان لم تأت باللام وعليه فيحتمل المحل النصب والجر كنظائره وقدر أبو البقاء الخبر ممكنا فيكون المحل رفعا على انها وصلتها فاعل بالمحذوف قلت ولو قيل بان كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل ونحو ﴿يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة﴾ ونحو ﴿فاردت أن أعيبها﴾ و ﴿في موضع﴾ خفض نحو ﴿أوذينا من قبل ان تأتينا﴾ ونحو ﴿من قبل ان يأتي أحدكم الموت﴾ ونحو ﴿وأمرت لان أكون﴾ أول المسلمين وسيأتي الكلام على هذه اللام في حروفها هل هي زائدة أو لا ﴿و﴾ تكون ان مع صلتها ﴿محتملة لهما﴾ أي لموضع النصب ولموضع الخفض ﴿نحو والذي أطمع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين﴾ أصله في ان يغفر لي ومثله ان تبروا ﴿في الآية المتقدمة لكن ليست مثليتها للمحتملة للنصب والخفض على الاطلاق وانما هي﴾ اذا قدر في ان تبروا ﴿والجار على هذا التقدير متعلق بعرضة لما فيه من معنى الاعتراض أي ولا تجعلوا الله معترضا في البر أي انه عرضة ﴿أو﴾ اذا قدر ﴿لئلا تبروا﴾ فحذف الجار والنافي جميعا وحينئذ يتعلق الجار بالفعل المنهي عنه أي ولا تجعلوا الله لاجل ترك البر والتقوى والاصلاح عرضة لايمانكم أي حاجزا

مصدر

(أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون) (قوله بعد لفظ دال على معنى غير اليقين) قال ابن الصائغ يرد عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من الثقيلة وان الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير أفعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد وأقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان أحد الموضعين اللذين يقع فيها أن المصدرية لا لبيان الموضع الذي لا يقع فيه الا ان المصدرية فلا يرد الاعتراض الثاني والحق ما قاله الرضي ان فعل اليقين الذي يقع بعده المخففة هو فعل العلم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والتحقيق والانكشاف والظهور والنظر الفكري وعلى هذا فالجواب على الثاني بان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام المصنف على الشائع الكثير (قوله ونصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى) وذلك ان ان مع صلتها في تأويل

ومانعلمن ترك ماحلفتم عليه بها واتيان الذى هو خير فعلى أحد هاتين التقديرين يحتمل المحل الجر والنصب واما اذا جعل ان تبروا عطف بيان على الايمان كما مر فالمحل جر ليس الا واذا جعل مبتدا كما ذهب اليه الزجاج فيما تقدم فالمحل رفع ليس الا ولما كانت الآية محتملة لهذه الامور ولم تتعين مثالا لما يحتمل النصب والخفض فقط فصلها عما سبقها من المثل بقوله ومثله ان تبروا ﴿وهل المحل بعد حذف الجار جر اونصب فيه خلاف﴾ مرت الاشارة اليه أول الكتاب ﴿وسيأتى﴾ الكلام عليه مشبعا فى آخر الباب الرابع فان قلت كيف ساغ الاخبار عن المحل بقوله جر اونصب قلت لانه على حذف مضاف اما من الابتداء أى وهل اعراب المحل جر اونصب واما من الخبر أى وهل المحل محل جر اومحل نصب أوذو جر اوذو نصب وهذا أمر سهل وان استصعبه بعض المدعين لعلم النحو بهذه البلاد ﴿وقيل التقدير مخافة أن تبروا﴾ فيكون المحل نصبا ليس الا لان المضاف لما حذف أقيم المضاف اليه مقامه فاعطى اعرابه وابقاؤه على الجر بعد حذف المضاف شاذ فلا يرتكب تخريج القرآن عليه لغير ضرورة ﴿واختلف فى المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالمشهور انه نصب على الخبرية﴾ وان عسى فى العمل بمثابة كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ويقدر على هذا القول فى التركيب المذكور ونحوه مضافا اما من الاسم أى عسى حال زيد ان يخرج اومن الخبر أى عسى زيد صاحب ان يخرج وفى هذا التقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف الذى قدروه يوما من الدهر لا فى الاسم ولا فى الخبر ﴿وقيل على المفعولية وان معنى عسيت ان تفعل قاربت ان تفعل﴾ فهى فعل متعد الى واحد كضرب وليست من اخوات كان ﴿ونقل﴾ هذا القول ﴿عن المبرد وقيل نصب باسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه وان المعنى دنوت من ان تفعل﴾ هذا هو الاصل ثم حذف الجار توسعا فصار المحل نصبا على أحد القولين فى المسئلة ﴿أوقاربت ان تفعل﴾ فلا حذف ولا خلاف على صحة هذا التقدير فى ان المحل نصب ﴿والتقدير الاول﴾ وهو النصب على اسقاط الجار ﴿بعيد اذ لم يذكر هذا الجار فى وقت﴾ وانما يتأتى هذا الاستبعاد ان لو كان المدعى ان هذا الجار محذوف على سبيل الجواز واما اذا كان المدعى انه محذوف وجوبا فلا وجه للاستبعاد حينئذ لجريانه فى كل شئ واجب الحذف ﴿وقيل﴾ محل ان يقوم من نحو عسى زيد ان يقوم ﴿رفع على البدل﴾ من زيد وهو بدل اشتمال كما فى قولك أعجبنى زيد قيامه واعترض هذا القول بانه يلزم عليه كون البدل لازما تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل قلت ولا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح فى اللزوم فقد رأينا بعض التوابع يلزم كتابع مجرور رب اذا كان ظاهرا ﴿وسد﴾ البدل على هذا القول ﴿مسد الجزأين﴾ اللذين يحتاج اليهما عسى فانها على المشهور داخلة على ما هو فى الاصل مبتدأ وخبر ﴿كما سد﴾ البدل ﴿فى قراءة حمزة ولا تحسبن﴾ بالتاء الفوقية وفتح السين ﴿الذين كفروا انما نملى لهم خير مسد المفعولين﴾ ولا يضر الاقتصار على مفعول واحد حسب وان كان فى غير هذا الموضع ممتنعا على المختار عند كثيرين وذلك لان المبدل منه فى حكم المنحى المطروح والمقصود انما هو البدل وهو كاف فى تمام الكلام لكون ان المفتوحة مع الاسم والخبر يصلح للوقوع موقع المفعولين اما باعتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلبى بالنسبة الى المبتدا والخبر واما باعتبار الحذف أى لا تحسبن خيرية الاملاء ثابتة على اختلاف الرأيين ولا بعد فى ان يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على المفعول الاول وهو مع الاتيان بالبدل يصح كما فى قول الحماسى فما كان قيس هلكه هلك واحد * ولكنه بنيان قوم تهدما فانه يمتنع بدون البدل اذ لا يقال ما كان قيس هلك واحد ويصح معه كما رأيت وانما لم يجعل انما نملى لهم خير مفعولا ثانيا لانه فى تأويل خيرية املائنا لهم ولا يصح ان يكون خبر الذين كفروا للمغايرة له وعدم صدقه عليه ويمكن ان يكون المعنى ولا تحسبن حال الذين كفروا أو لا تحسبن الذين كفروا ذوى انما نملى لهم خير فيتم الكلام حينئذ بالمفعولين لارتفاع المانع من الاخبار وفى حواشى التسهيل للمصنف قال ابن الخباز فى شرح الايضاح ويقرأ ولا تحسبن الذين كفروا انما نملى لهم بالتاء وهو على حذف مضاف

مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل أبو البقاء خبر كان فى الآية محذوفا تقديره وما كان هذا القرآن ممكنا أن يفترى فتكون ان مع صلتها فاعل ممكنا المحذوف وفى الشرح ولو قيل بان كان تامة وأن يفترى فى محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل وأقول فيه نظر اما أولا فلان جعل كان تامة يصير معه الكلام قبل ذكر البدل مشعرا بنفى القرآن وهو باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البدل الذى يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة أى تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زيد فى أعجبنى زيد حسنه ولا ملابسة بين القرآن والافتراء (قوله فى قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا)

أى شأن الذين كقوله * وما حسبتك ان تحينا * أى وما حسبت شأنك المجى ﴿وان هذه﴾ وهى الثنائية بحسب الوضع ﴿موصول حرفى﴾ والمراد به عندهم ما أول مع ما يليه بمصدر وزاد ابن مالك ولم يحتج الى عائد احترازا من الذى اذا وقع صفة مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذ التقدير كالخوض الذى خاضوه وتحرير الكلام على هذه الزيادة مذكور فى شرحى على التسهيل فراجعه ان شئت ﴿وتوصل بالفعل المتصرف﴾ لا الجامد نحو عسى ﴿مضارعا كان كامر أو ماضيا نحو لولا ان من الله علينا﴾ ونحو ﴿ولولا ان ثبتناك أو أمرا كحكاية سيبويه كتبت اليه بان قم هذا هو﴾ القول ﴿الصحيح﴾ وصرح به فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى فى سورة يونس وأمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك للدين حنيفا فقال فان قلت عطف قوله ان أقم على ان أكون فيه اشكال لان أن لا تخلو من أن تكون التى للعبادة أو التى تكون مع الفعل فى تأويل المصدر فلا يصح ان تكون للعبادة وان كان الامر مما يتضمن معنى القول لان عطفها على الموصول يأبى ذلك والقول بكونها موصولة مثل الاولى لا يساعد عليه لفظ الامر وهو أقم لان الصلة حقها ان تكون جملة تحتمل الصدق والكذب قلت قد سوغ سيبويه ان توصل ان بالامر والنهى وشبه ذلك بقولهم أنت الذى تفعل على الخطاب لان الغرض وصلها بما تكون معه فى معنى المصدر والامر والنهى دالان على المصدر دلالة غيرهما من الافعال الى هنا كلامه ومعناه ان وجه التشبيه الذى ذكره سيبويه هو النظر الى المعنى فى الجانبين وذلك ان قولهم أنت الذى تفعل بتاء الخطاب منظور فيه الى المعنى من حيث ان الذى خبر لانت فهو بمعناه فعاد الضمير اليه من الصلة بالخطاب نظرا الى المعنى والا فالاصل ان يكون ضميره غائبا اذ هو اسم ظاهر فطريقه طريقة الغيبة وكذا وصل ان المصدرية بالامر والنهى منظور فيه الى المعنى من حيث كان الغرض ان تكون هى وما بعدها فى تأويل المصدر وهو حاصل سواء كان الفعل خبريا أو انشائيا ﴿وقد اختلف من ذلك فى أمرين﴾

هى بالتاء الفوقية وفتح السين (قوله والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد) هذا نقض للمقدمة المحذوفة التى هى كبرى الدليل وتقريرها بعد الصغرى المذكورة وهى ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع ورده ابن الصائغ بان معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة لهذا التخليص كالسين فلا يتم النقض بنون التوكيد فانها موضوعة للتأكيد ونشأ عن ذلك انها لا تكون للماضى ولا للحال لغنائه عن ذلك يعنى لاستغناء كل من الماضى والحال عن التأكيد وأما الماضى فلعدم احتماله التأكيد وأما الحال فلكونه موجودا يمكن المخاطب فى الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته (قوله كما انها لما أثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه) الضمير المنصوب بان عائد الى المفتوحة الهمزة الساكنة النون وغرضه من هذا الكلام التنظير لتبعية تأثير ان الشرطية فى اللفظ بالاعراب لتأثيرها فى المعنى وفى التعليق قد يقال ليس بين تأثير الاداة لتخليص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها

ومن ذلك حال من أمرين كان صفة له فى الاصل ثم قدم وجعل حالا وقدمر لنصب

الكلام على بعض هذا فى قوله فى ديباجة الكتاب مع ان هذا ليس من الاعراب فى شئ ﴿أحدهما كون الموصولة بالماضى والامر هى الموصولة بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم﴾ بدون واو على ان الجملة استئنافية على سؤال سائل كانه لما قيل والمخالف فى ذلك ابن طاهر قيل فماذا زعم فقيل زعم كذا وفى بعض النسخ وزعم بالواو وكانه عطف على محذوف والتقدير خالف فى ذلك وزعم انها غيرها ﴿بدليلين أحدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثانى انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما﴾ أى موضع الماضى والامر الموصولة هى بهما ﴿بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به﴾ فثبت ان الداخلة على الماضى والامر غير الداخلة على المضارع ﴿والجواب عن﴾ الدليل ﴿الاول انه منتقض بنون التوكيد﴾ خفيفة كانت أو ثقيلة ﴿فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وبأدوات الشرط﴾ الجازمة ﴿فانها أيضا تخلصه﴾ للاستقبال ﴿مع دخولها على الماضى باتفاق﴾ وانما قيدنا الادوات الشرطية بالجازمة احترازا من نحو لو ولما على القول بانهما حرفا شرط ﴿و﴾ الجواب عن الدليل الثانى بابداء الفارق وذلك ﴿انه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت الاستقبال فى معناه فاثرت الجزم فى محله﴾ وان المصدرية اذا دخلت على الماضى مثلا لا تؤثر فى معناه شيأ فلا تؤثر عملا فى محله فافترقا ﴿كما انها﴾ أى ان المصدرية ﴿لما أثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه﴾ وقد يقال ليس بين تأثير الادوات

لتخليص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها النصب اللفظ تلازم بدليل سوف ﴿الامر الثانى كونها توصل بالامر والمخالف فى ذلك﴾ الشيخ أثير الدين ﴿أبو حيان زعم انها لا توصل به وان كل شئ سمع من ذلك فان فيه تفسيرية﴾ لا مصدرية فان قلت فماذا تصنع فى الآية المتقدمة وهى أمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك فقد مر انه لا يصح عطف ان أقم اذا جعلت فيه ان تفسيرية على ان أكون لمكان التخالف بالافراد والجلية قلت من يجعل الثانية مفسرة يجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض فيرتفع ذلك المانع والتقدير حينئذ وامرت ان أقم وهذا وان كان سائغا من حيث الاعراب لكنه مفوت لفائدة معنوية مترتبة على جعل ان مصدرية معطوفة مع صلتها على ان أكون وذلك أن قوله وان أقم وجهك مع ما يليه من الآيات كالتفسير لقوله ان أكون من المؤمنين على أسلوب أعجبنى زيد وكرمه داخل معها فى حكم المأمور به فلو قدر هذا الوجه وهو جعل ان مفسرة والتقدير وأمرت أو أوحى الى أو نوديت أن اقم فات ذلك الغرض وكانت الجملة مستقلة معطوفة على مثلها كذا قرره بعضهم ﴿واستدل بدليلين أحدهما انهما﴾ أى ان وما دخلت عليه ﴿اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر﴾ الذى كان مستفادا من الصيغة ضرورة ان المصدر لا دلالة له على الطلب البتة الدليل ﴿الثانى انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا﴾ والمصدرية الموصولة بغير الطلب يصح وقوعها مع صلتها فاعلا نحو أعجبنى ان أحسنت وأن تحسن ومفعولا نحو كرهت ان اساءت وان تسيء بخلاف الموصولة بالطلب فانه لا يصح فيها ذلك الا ترى انه ﴿لا يصح اعجبنى ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع ﴿كما مثلناه﴾ والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية فى الموصوله بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال فى الموصولية بالماضى﴾ نحو اعجبنى ان قمت ﴿والموصوله بالمضارع﴾ نحو اعجبنى ان تقوم ﴿عند التقدير المذكور﴾ وذلك انك اذا أولت بالمصدر فيهما فقلت اعجبنى قيامك فات معنى المضى والاستقبال كما انك اذا اولت بالمصدر فى قولك كتبت اليه بان قم فقلت كتبت اليه بالقيام فات معنى الامر فكما انه لا يضر فوات ما دلت عليه الصيغة فى الاول لا يضر فى الثانى ولا فرق قلت ولابى حيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم تفت بالكلية والفائت انما هو الدلالة الوضعية فقط والا فمعنى الزمن مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحدث لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكلية ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثانى على انا نقول الموصولة بالامر والنهى عند التأويل بالمصدر انما تؤول بمصدر مأخوذ من المادة التى تدل على الطلب فاذا قلت كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام

لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف وأقول لا دلالة فى عبارة المصنف على التلازم ولو سلم فالتأثير اللفظى لازم لوجود التأثير المعنوى لا لماهيته ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملزومه بل قد يثبت لبعضها فقط ككون الجسم ذا ظل فى الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراده كالهواء (قوله والمخالف فى ذلك أبو حيان) سبقه الى هذا الرضى فانه قال ولا توصل ما بالامر لانه ينبغى ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما أفادان مع ذلك الفعل والا فليسا بمؤولين به ألا ترى ان معنى بما رحبت وبرحبها شئ واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شئ واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين لهذا ان صلة ان لا تكون أمرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وأبو على ولو جاز كون صلة الحرف أمرا لجاز ذلك فى صلة ان المشددة وما وكى ولو ولا يجوز اتفاقا اه (قوله والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية فى الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال عند التقدير المذكور) والسند ما نقلناه عن الرضى من ان معنى بما رحبت وبرحبها واحد وفى الشرح ولابى حيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم يفت بالكلية والفائت انما هو الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحدث لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكلية ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثانى وأقول مع انه كلام ابن الصائغ ليس بتام لان الذى الزم به المصنف أبا حيان انما هو فوات نفس المضى والاستقبال ولا شك على هذا الفرق فى عدم الدلالة عليهما عند التأويل بالمصدر وضعا والتزاما فليتأمل ثم فى الشرح على انا نقول الموصول بالامر والنهى عند التأويل بالمصدر انما يؤول بمصدر مأخوذ من المادة التى تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام أو بالنهى عنه فلم يفت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشاف اه وأقول ذكر هذه العلاوة عقب

أو بالنهى عنه فانما فات الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة الزمخشرى فى مواضع من الكشاف وصرح به فى سورة نوح فقال فى قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك فقال ان الناصبة للفعل أى انا أرسلناه بان انذر أى بان قلنا له انذر أى بالامر بالانذار ﴿ثم انه﴾ أى أبا حيان ﴿يسلم مصدرية ان المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو والخامسة ان غضب الله عليها﴾ على قراءة نافع بتخفيف النون وكسر الضاد فالفعل دعائى وعند التأويل بالمصدر يفوت معنى الدعاء ﴿اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا﴾ وهو فى الآية ليس بمفعول مطلق فلا يفهم منه الدعاء فان قلت ينتقض هذا بنحو سلام عليكم فانه مفيد للدعاء وهو ليس بمفعول مطلق قلت هو بحسب الاصل مفعول مطلق فان أصله قبل الرفع سلاما عليكم أى سلمت سلاما ثم عدل الى الرفع للدلالة على الثبوت فافادته للدعاء انما هو باعتبار كونه فى الاصل مفعولا مطلقا ﴿و﴾ الجواب ﴿عن الثانى انه انما امتنع ماذكره﴾ من نحو أعجبنى ان قم وكرهت ان قم ﴿لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء﴾ الذى لا خارج له ﴿لا لما ذكره﴾ هو ان المصدرية لابد من صحة وقوعها مع صلتها فاعلا أو مفعولا وقد أسلفنا ان الموصولة بفعل أمر مؤول مع صلتها بمصدر مادته تدل على الطلب واذا فعلت ذلك هنا لم يظهر مانع من تعلق الاعجاب والكراهية به اذ التقدير أعجبنى الامر بالقيام وكرهت الامر به ﴿ثم ينبغى له ان لا يسلم مصدرية كى لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل﴾ نحو جئت لكى تكرمنى وهو قد سلم مصدريتها فدل ذلك على فساد ما ذهب اليه ﴿ثم مما يقطع به على التباس﴾ قوله بالبطلان ﴿حكاية سيبويه كتبت اليه بان قم﴾ فانه لا محيص فيه عن كون ان مصدرية لوجود حرف الجر فيلزم كون مدخوله اسما صريحا أو مؤولا به ولا سبيل الى التأويل الا بان تكون النقاب مصدرية ﴿وأجاب عنها﴾ أى عن حكاية سيبويه ﴿بان الباء محتملة للزيادة مثلها فى قوله﴾ تلك الحرائر لا ربات أخمرة * سود المحاجر ﴿لا يقرأن بالسور وهذا﴾ الذى أجاب به أبو حيان من احتمال الباء للزيادة فى ذلك ﴿وهم فاحش﴾ والوهم بفتح الهاء مصدر وهم بكسر الهاء يوهم بفتحها اذا غلط قال القرطبى فى المفهم حكاية عن ثعلب انه يقال وهمت فى الحساب وغيره أوهم أى غلطت أغلط وعلى هذا فمصدره الوهم بالفتح لان فعل بفتح العين مصدر قياسى بفعل اللازم المكسور العين من غير الالوان كفرح فرحا وجوى جوى وفى الصحاح وهمت فى الحساب بالكسر أوهم وهما اذا غلطت فيه وسهوت وظاهر هذا اختصاصه بالغلط فى الحساب وأما الوهم باسكان الهاء فمصدر قولك وهمت فى الشئ بالفتح وهم بذلك اذا ذهب وهمك اليه وأنت تريد غيره وهذا المعنى ليس مرادا هنا وقد قال المصنف فى الباب الثانى من الكتاب فى أثناء الكلام على الجمل التى لها محل من الاعراب وهى الواقعة مفعولا حيث تكلم على المسئلتين ﴿لان حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل الا على الاسم

ذكر ما ينتصر به لابى حيان يشعر بانها مما ينتصر به له وليس كذلك وانما هى جواب عن قول أبى حيان ان وصل ان بالامر يفوت معناه (قوله اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا) أورد عليه سلام عليكم فانه مصدر مفهم للدعاء وليس بمفعول مطلق وأجيب بان أصله النصب على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت (قوله وعن الثانى انه انما امتنع ماذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء) قال ابن الصائغ أين الانشاء اذا قدرتها بالمصدر بل أين الجملة ان هى اذ ذاك الا مفرد لا تمنع تعلق الافعال كلها بها ثم ان سلم ذلك فى الكراهية والتعجب فما تفعل فى بقية الافعال ان طردت الحكم فلا معنى لنفى التعلق عن هذين فان قال هما فى كلام المستدل قيل هما وقعا على سبيل التمثيل اه وفى التعليق أى مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء أى أعجبنى الامر بالقيام وكرهت الامر به وقد أسلفنا ان الموصولة بامر أو نهى تقدر مع صلتها بمصدر طلبى فاذا فعلت ذلك هنا لم يظهر مانع اه (قوله ثم ينبغى له ان لا يسلم مصدرية كى) قال ابن الصائغ كى حرف جر أو حرف مصدرى أو يقع كذا تارة وكذا أخرى واعتراضك على القول بمصدريتها فى المكان الصالحة له جوابه يقع انها مع ذلك عريقة فى الجر شبيهة بحروفه فالحقت بها بخلاف ان اه (قوله فى لا يقرأن بالسور) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعض آخر منها فى قوله

هن الحرائر لا ربات أخمرة * سود المحاجر لا يقرأن بالسور

وضمير هن عائد الى اللاتى فى البيت الذى يليه هذا البيت وهو

صلى على عزة الرحمن وابنتها * لبنى وصلى على حالاتها الاخر

والحرائر جمع حرة بضم المهملة وهى الكريمة وخلاف الامة والاخمرة جمع خمار بكسر المعجمة قال فى القاموس وكل ما ستر شيأ فهو خماره والمحاجر جمع محجر العين وهو ما يبدو من

أومافى تأويله﴾ واذاوجعلت فى مثال سيبويه المتقدم تفسيرية كما ادعاه أبوحيان كانت الباء الجارة داخلة على غير اسم ولاماهوفى تأويل الاسم قلت ويجب ان يخصص هذا بما اذا كانت حروف الجر غير مكفوفة والا فالمكفوفة تدخل على غير الاسم ولا ماهوفى تأويله و بعدهذا كله فانا أقول لم يقم دليل للجماعة على ان الموصولة بالماضى والامر هى الناصبة للضارع لاسيما وسائر الحروف الناصبة لاتدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك فى ان من بين ادوات النصب خروج عن النظائر من غير داع اليه ولا دليل لهم أيضا على ان التى يذكر بعدها فعل الامر أو النهى موصول حرفى اذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لان تكون تفسيرية أوزائدة فالاول نحو أرسلت اليه ان قم أولا تقم ومنه انا أرسلنا نوحا الى قومه ان أنذر قومك والثانى نحو كتبت اليه بان قم أوبان لا تقم فان فيه زائدة زيدت لكراهة دخول حرف الجر على الفعل فى الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أى بهذا اللفظ وانما دخلت فى التحقيق على ماهو اسم وقد ذكرت ذلك فى شرح التسهيل ﴿تنبيه ذكر بعض النحويين وأبوعبيدة﴾ بصيغة التصغير وهاء تأنيث فى آخره ﴿ان بعضهم﴾ أى بعض العرب ﴿يجزم بان ونقله اللحيانى﴾ بكسر اللام وسكون الحاء المهملة ﴿عن بعض بنى صباح﴾ بتشديد الموحدة وهم قبيلة من ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تأنيث ﴿وانشدوا﴾ فى الاستشهاد على الجزم بها ٦٣ لامرئ القيس ﴿اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب﴾ غدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب أى جمع الحطب وأنشده القاضى الفاضل فى بعض كتبه الى ان يأتى الصيد وعليه فلا شاهد فيه قال القاضى الفاضل وكنت رويت هذا البيت قال ولدان حينا فقال لى بعض الادباء الذى قال الشاعر قال ولدان أهلنا فقلت ولدان حينا امدح ويستحق امرؤ القيس لفظة يحسن بها معناه ويربح ولا خفاء بما بينهما من خصوص طعمة الصيد باهله وعمومها بحيه ﴿و﴾ أنشدوا أيضا ﴿قوله أحاذران تعلم بها فتردها * فتتركها ثقلا على كما هيا﴾ باسكان ميم تعلم على انه مجزوم بان ﴿وفى هذا﴾ الاشهاد بالبيت الثانى ﴿نظر لان عطف المنصوب﴾ وهو ترد وتترك بفتح الدال والكاف ﴿عليه﴾ أى على المسكن بعد ان وهو تعلم ﴿يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم﴾ والا كان المعطوف عليه مجزوما لا منصوبا ﴿وقد يرفع الفعل المضارع بعدها﴾ أى بعد ان المصدرية فتكون حينئذ مهملة ﴿كقراءة ابن محيصن﴾ بنون بعد الصاد المهملة على صيغة تصغير محصن ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ بضم الميم فدل على انها قد تهمل وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغائبين عائدا على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقرر فى علم الخط قلت رسم المصحف لا يجرى على القياس المقرر فى هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه وفى الباب الخامس من الجهة الرابعة منه ان بعضهم ذهب فى الآية الى ان الاصل أن يتموا بالجمع قال المصنف وهو حسن ﴿وقول الشاعر﴾ بخفض قول عطفا على قراءة ابن محيصن ياصاحبى فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا أن تحملا حاجة لى خف محملها * وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

النقاب (قوله ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح) من ضبة اللحيانى بكسر اللام وسكون الحاء المهملة قال فى الصحاح ولحيان أبو قبيلة من العرب وهى لحيان بن هذيل بن مدركة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وفى آخره حاء مهملة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة وهو ضبة بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر (قوله اذا ما غدونا الخ) هذا البيت لامرئ القيس وغدونا من الغدو وهو نقيض الرواح قال فى الصحاح والرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحا وهو نقيض قولك غدا يغدو غدوا ونحطب بكسر الطاء المهملة أى نجمع الحطب قال ابن الصائغ حكى ابن أسد فى كتابه ان الفراء ذكر فى هذا البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن أبى على انكار ذلك وان الرواية هلم الى ان يأتى الصيد نحطب قال وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها على انه حذف الياء تخفيفا كما حذفت من قوله تعالى والليل اذا يسر لكنها فى الآية فى غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل (قوله وفى هذا نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم) قال ابن الصائغ ويمكن ان يكون السكون فيه لاجل الادغام الجائز فى الكلام روى عن ابى عمرو بن العلاء الادغام فى يحكم بينهم ونحوه (قوله وقد يرتفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن لمن أراد ان يتم الرضاعة) فى الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغائبين عائدا الى من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك فى الباب الخامس وأقول انما يتجه هذا النظر لو استدل

﴿وان تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا﴾ ان تحملا منصوب بفعل مقدر أي اسألكما وان تقرآن اما في محل نصب بدلا من ان تحملا أو من حاجة واما في محل رفع خبر مبتدا محذوف عائد الى حاجة أي هي ان تقرآن فقد أهمل الشاعر بعدما أهمل وأعمل بعدما أهمل ﴿وزعم الكوفيون ان هذه هي المخففة من الثقيلة عند اتصالها بالفعل﴾ وذلك ان المخففة اذا وقع بعدها فعل فان كان جامدا نحو وانْ عسى ان يكون قد اقترب أجلهم وان ليس للانسان الا ما سعى أو دعاء نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة نافع بصيغة الماضي فلا تحتاج الى فاصل بينها وبين ذلك الفعل وان لم يكن جامدا ولا دعاء فلا بد من الفصل بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا أو بلو نحو وان لو استقاموا على الطريقة أو بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى أو بحرف نفي نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا هذا على الغالب وقد تتصل بالفعل المتصرف الخبري غير مقترنة بشيء من ذلك كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

وما خرج عليه الكوفيون ذلك البيت من هذا القبيل ﴿والصواب قول البصريين انها ان الناصبة أهملت حملا على أختها ما المصدرية﴾ بدليل ان الشاعر أعمل أولا حيث قال ان تحملا وثانيا حيث قال وتصنعا ورابعا حيث قال وان لا تخبرا فيحمل قوله ثالثا ان تقرآن على ان هذه هي تلك ولكنه أهملها لما ذكر ﴿وليس من ذلك﴾ أي من أهمال ان الناصبة ﴿قوله﴾ أي قول أبي محجن الثقفي بكسر الميم واسكان الحاء المهملة وفتح الجيم ﴿اذا مت فادفني الى جنب كرمة * تروي عظامي بعد موتي عروقها

ولا تدفنني في الفلاة فانني * أخاف اذا ما مت ان لا اذوقها﴾ كما زعم بعضهم فلما

المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل بها له والتمثيل يكفي فيه احتمال المثل به لما مثل له احتمالا صحيحا والآية كذلك وقد سبقه الى ذلك ابن الصائغ لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه وهي واولت هذه القراءة على ان ان ناصبة وعلامة نصب الفعل حذف النون وحذفت الواو لالتقاء الساكنين وهذا الجمع مراعاة لمعنى من انتهى ثم في الشرح فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في علم الخط وانما هو سنة تتبع وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح اه وأقول رسم المصحف الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف العثماني وقراءة ابن محيصن لا يلزم موافقتها له لانها من الشواذ خارجة عن السبع بل عن العشرة والقراآت التي يلزم ان تكون على وفقه هي القراآت السبعة وقال ابن الصائغ فان اعترض على ذلك بانها في المصحف محذوفة أجيب بان رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو نحو سندع الزبانية وأقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لأن الكلام في حذف واو الجمع لا مطلق الواو (قوله ان تقرآن على أسماء الخ) ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب وقال اليزيدي هما بمعنى واحد تقول ويح لزيد وويل له فترفعهما على الابتداء ولك ان تقول ويحا لزيد وويلا له كانك قلت ألزمه الله ويحا وويلا ولك ان تقول ويح زيد وويل زيد بالاضافة فتنصبهما أيضا باضمار فعل وقبل هذا البيت

ياصاحبي فدت نفسي نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

ان تحملا حاجة لي خف محملها * تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

(قوله شذ اتصالها بالفعل) لانها لا بد ان يفصل بينها وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء بقد ولو أو حرف تنفيس أو نفي بلا أو لن أو لم (قوله ولا تدفنني في الفلاة الخ) هذا البيت لابي محجن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم الثقفي واختلف في اسمه فقيل مالك وقيل عبد الله وقيل اسمه كنيته اسلم حين اسلمت ثقيف وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وكان من الشجعان في الجاهلية والاسلام شاعرا كريما حدث عنه أبو سعيد البقال وقبل هذا البيت اذا مت فادفني الى جنب كرمة * تروي عظامي في الممات عروقها

روينا في المجالسة للقاضي أبي بكر الدينوري عن عمير بن اسحق قال كان سعد بن أبي وقاص يوم القادسية على ظهر بيت وهو شاك من خراج كان به لم يشهد القتال وأبو محجن في الوثاق عند أم ولد سعد كان قد حبسه لاجل شرب الخمر فانشد أبو محجن لما رأى الحرب

كفى حزنا ان تطعن الخيل بالقنا * وأترك مشدودا على وثاقيا

اذا شئت عناني الحديد واغلقت * مغاليق من دوني تصم المناديا

فقالت له اتحلف ان أطلقتك ان ترجع حتى أعيدك قال نعم فاطلقته فركب فرسا لسعد بلقاء وحمل على المشركين فجعل سعد يقول لولا ان أبا محجن في الحديد لقلت انه أبو محجن وانها فرسي

لان الخوف هنا يقين وان مخففة من الثقيلة ﴿ لا الناصبة أهملت وقد يقال لا يلزم من تيقن العقلاء انه لا يذوقها بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاره بشربها ومغالاته في محبتها أمر مشهور وله في ذلك حكايات معروفة فلعل ذلك حمله على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفنه الى جانب الكرمة رجاء ان ينال منها بعد الموت ومن ثم قيل ان هذا أحمق بيت قالته العرب ويحكى ان معاوية رضي الله تعالى عنه قال لولد ابي محجن هذا أبوك الذي يقول اذا مت فادفني البيتين فقال أبي الذي يقول وقد أجود وما مالي بذي قنع * واكتم السر فيه ضربة العنق الوجه الثاني ﴿ان تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ﴾ ونحو ﴿علم ان سيكون منكم مرضى فهاتان الآيتان مثالان لما وقعت فيه المخففة بعد فعل اليقين ونحو ﴿وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن رفع ﴾ أي في قراءة من رفع تكون قرأ بذلك أبو عمرو والكسائي وحمزة وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة الفعل الدال على اليقين نزل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم وقرأ الباقون بنصب يكون على الظاهر لان الحسبان ليس من أفعال التحقيق قلت وادعى ابن مالك ان حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم والظاهر ان مراده ان ذلك بحسب الوضع ﴿و﴾ نحو ﴿قوله﴾ أي قول جرير ﴿زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ﴾ أبشر بطول سلامة يا مربع ﴾ مربع بكسر الميم كمنبر لقب وعوعة بن سعيد راوي جرير بواوين مفتوحتين بينهما عين ساكنة مهملة وبعد الواو الثانية عين أخرى مهملة يليها هاء تأنيث والفرزدق على زنة سفرجل لقب همام بن غالب بن صعصعة ٦٥ الشاعر المشهور وبينه وبين جرير مناقضات كثيرة وأهاج كثيرة واستعمل الزعم هنا في القول الباطل أي دعواه انه سيقتل مربعا دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء بتحقيقها ﴿وان هذه ثلاثية الوضع ﴾ اذ هي مخففة من الثقيلة ﴿وهي مصدرية أيضا﴾ كما ان أصلها المخففة هي عنه كذلك وكما ان الثنائية الوضع التي تنصب المضارع

فلما انهزم المشركون جاء أبو محجن فاعاد ته في الحديد واخبرت سعدا بالخبر فقال سعد والله لا احبسنه في الخمر ابدا فقال أبو محجن والله لا أشربها ابدا (قوله لان الخوف هنا يقين) وجه اطلاقه عليه انه من لوازم اليقين وقد فسر به قوله تعالى فان خفتم ان لا يقيما حدود الله وقيل هو في الآية بمعنى الظن وفي الشرح وقد يقال لا يلزم من تيقن العاقل انه لا يذوقها بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاره بشربها ومغالاته في محبتها أمر مشهور فلعل ذلك حمله على ان خاف ولم يقطع بما تيقنه غيره ولذلك أمر بدفنه الى جانب الكرمة رجاء ان ينال منها بعد الموت (قوله فيقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته) قد سبق تفسير اليقين واما المنزل منزلته فهو الظن بتأويل ان يكون غالبا مقاربا للعلم وانما وقعت المخففة بعد ذلك للايذان من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التي فائدتها التحقيق انسب (قوله زعم الفرزدق الخ) هذا البيت لجرير والفرزدق لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر المشهور ومربع بكسر الميم وفتح الموحدة وفي آخره عين مهملة لقب

٩ ي ل وتوصل به وبالماضي والامر مصدرية ﴿وتنصب﴾ أي المخففة من الثقيلة ﴿الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيأ﴾ وفائدة الاتيان بقوله زعموا الى آخره بعد قوله خلافا للكوفيين رفع ما قد يتوهم من ان خلافهم راجع الى جميع ما تقدم من كونها ثلاثية الوضع وانها مصدرية وانها تنصب الاسم وترفع الخبر وهم انما يخالفون من هذا كله في الحكم الاخير فقط وهو العمل ﴿وشرط اسمها ان يكون ضميرا محذوفا﴾ سواء كان ضمير شان أو غيره على ما صرح به المصنف عند الكلام على ما الكافة عن عمل النصب والرفع وهو ظاهر كلام ابن مالك واما ابن الحاجب وجماعة فعلى انه يشترط في اسمها ان يكون ضمير شان ﴿وربما ثبت﴾ أي اسمها أو ذلك الضمير المحذوف ثبوتا قليلا ﴿ كقوله ولو انك في يوم الرخاء سألتني * طلاقك لم أبخل وأنت صديق ﴾ يخاطب امرأته واصفا لنفسه بالكرم والجود وقوله في الرخاء من التتميم وكذا قوله وأنت صديق لوقوع كل منهما في كلام لا يوهم خلاف المقصود معتمد النكتة هي المبالغة في الاتصاف بالجود والكرم ويحتمل ان يكون مراده وصف نفسه بمحبة هذه المرأة وانه يؤثر ما تختاره هي على ما يؤثره هو حرصا على رضاها وحصول مرادها والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد وغيره والمذكر والمؤنث ويقال للمرأة صديقة بهاء أيضا ﴿وهو﴾ أي وثبوت اسمها أو الضمير الذي قلنا بوجوب حذفه ﴿مختص بالضرورة﴾ فلا يستعمل في سعة الكلام ﴿على الاصح وشرط خبرها ان يكون جملة﴾ اما اسمية مجردة نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين أو مصدرة بلا نحو وأن لا اله الا هو أو باداة شرط نحو أعلم من زيد ان من يسأله فهو محسن اليه أو برب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

وأما فعلية يقترن فعلها غالباً ان تصرف ولم يكن دعاء بقد أو بلا أو بحرف تنفيس وقد تقدم ﴿ولا يجوز افراده﴾ في وقت من
الاوقات ﴿الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران﴾ كونه مفرداً وكونه جملة ﴿وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع وغيث مريع *
وانك هناك تكون الثمالا﴾ فاتى بالخبر مفرداً في الصدر وجملة في العجز والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا
وربيع الازمنة وهو المراد هنا فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما
ربيع الازمنة فربيعان الربيع الاول الذي يأتي فيه النور والكمأة الثاني الذي تدرك فيه الثمار والسنة ستة أزمنة شهران
منها الربيع الاول وشهران صيف وشهران قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء كذا في القاموس
والغيث المطر والكلاء ينبت بماء السماء ومريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسماً للكلا أي خصيب واما بضمها ان جعل
الغيث اسماً للمطر يقال مرع الوادي اذا أخصب فتدخل همزة التعدية عليه فتقول أمرع الغيث الوادي أي جعله مريعاً
ووصف الغيث بذلك من باب الاحتراس كما في قوله فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمى على انه لو جعل
المريع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسناد مجازي من باب الاسناد الى السبب اذ المطر سبب في صيرورة الارض مريعة
لجاز والثمال بكسر المثلثة الغياث * واعلم انه قد رتب بعض أصحابنا الفضلاء المصريين ذكره الله تعالى بالصالحات أربعة
أسئلة في هذا المقام وأجاب عنها باستقراء السؤال الاول ما وجه التفرقة بين ان وان المخففتين حيث أوجبوا اعمال الاولى
وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة لان المشددتين عملتا لشبههما بالفعل من
جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر في موضعه وقد زال بتخفيفهما شبههما اللفظي لانه اعتبر فيه فتح آخرهما فان كان نقصان هذا
الوجه من الشبه مجوزاً للاهمال ووجود الشبه المعنوي مجوزاً للاعمال فينبغي ان يستويا في جواز الوجهين وان كان
فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة 66 الشبه المعنوي فليستويا في وجوب الاعمال السؤال الثاني انه حيث فرق بينهما
فينبغي ان تكون التفرقة على العكس لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع السؤال الثالث انهم حيث اعملوا ان اعملوها في مقدر لا بظاهر وحيث جوزوا اعمال ان اعملوها في ظاهر لا في مقدر فما الحكمة في ذلك السؤال الرابع لم أوجبوا في ذلك المقدر ان يكون
ضمير شان ولم يجوزوا تقديره ظاهراً والجواب عن السؤال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة المخففة وبينها
ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير مفرد اذ هي مصدرية أرادوا أن يكون بينهما أيضاً ارتباط لفظي ليتطابق اللفظي
والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جملتها فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله كاشتمال الفرع على
ما يقتضي ذلك فيه الا ترى ان لات فرع لا وعمل لا قليل وعمل لات مجمع عليه لشدة شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ
والمعنى ولا كذلك لا وهذا الجواب يؤخذ من شرح اللباب وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني والجواب عن السؤال الثالث
انه لما كانت ان المفتوحة فرعاً عن ان المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهراً اعتناء بالفرع على الاصل في الظاهر
فجعلوها في الظاهر كالملغاة واعملوا ان المخففة في اسم ظاهر ليرى بحسب الظاهر انه قد رتب الاصل على فرعه اذ العمل في
الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير أيضاً لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره وظهر
الجواب عن السؤال الرابع والله تعالى أعلم بالصواب وقال بعضهم انما قدر الاولون ضمير الشان في الخفيفة المفتوحة لانهم
رأوها داخلة على افعال غير ناسخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياساً لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب
اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدر لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن السابق لانها حينئذ لا تخرج عن أصل
وضعها قلت قد يقدح فيه بان المقصود من عدم اخراجها عن أصلها حاصل أيضاً باعمالها في ضمير غير الشان نحو علمت ان ستقوم
اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الحاجب في أمالي المسائل المتفرقة وانما يحكم بتقدير ضمير الشان في المخففة المكسورة
لما ثبت من اعمالها في مثل قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فتعذر اضمار اسمها اذ لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر
لها اسم آخر فان قيل فليقدر اذا لم تعمل في مثل قولهم ان زيد قائم فالجواب ما قاله أيضاً في الامالي انه لو قدر لوجب امتناع

وعوعة بن سعيد راويه جرير (قوله بانك ربيع الخ) في الصحاح والربيع عند العرب ربيعان
ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر لا يقال فيه الا شهر ربيع
الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعان الاول الفصل الذي يأتي فيه النور
والكمأة والثاني الفصل الذي تدرك فيه الثمار ومن الناس من يسميه الربيع الاول وسمعت
ابا الغوث يقول العرب تجعل السنة ستة أزمنة شهران منها الربيع وشهران صيف وشهران
قيظ

العمل لتعذر أن يكون لهما اسمان وقد جاز العمل بالاتفاق فى زيد وهو ان يقال ان زيدا قائم وفى امتناع ذلك خرق للاجماع ومراده اجماع البصريين قلت انما يتم هذا ان لو قيل بالتزام تقدير الضمير دائما اما لو قيل الواجب اما تقدير الضمير أو عملها فى الظاهر فلا يلزم المحذور ولا تتم الملازمة المذكورة فى قوله لامتنع العمل فتأمله ﴿الوجه الثالث أن تكون مفسرة بمنزلة أى نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك﴾ مما وقع فيه بعدها جملة فعلية ﴿ونودوا أن تلكم الجنة﴾ مما وقع فيه بعدها جملة اسمية ﴿ويحتمل﴾ فى الآيتين ﴿المصدرية بان يقدر قبلها حرف الجر فتكون فى﴾ الآية ﴿الاولى ان الثنائية﴾ وضعا ﴿لدخولها على الامر﴾ والمخففة لا تدخل عليه والتقدير وأوحينا اليه بالامر

بصنع الفلك ﴿و﴾ تكون ﴿فى﴾ الآية ﴿الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الجملة الاسمية﴾ وهى لا تكون صلة لان الثنائية الوضع ﴿وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة وهو﴾ قول ﴿متجه لانه﴾ أى لان الشان ﴿اذا قلت كتبت اليه أن قم فليس قم نفس كتبت﴾ كما كان الذهب نفس العسجد فى قولك هذا عسجد أى ذهب ﴿وهذا الكلام من المصنف رحمه الله تعالى مبنى على ان قم فى المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهمه انما التفسير فى ذلك لمتعلق كتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو نفس ذلك الشئ قال الرضى وان لا تفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم

قيظ وشهران الربيع الثانى وشهران خريف وشهران شتاء انتهى والمراد فى هذا البيت ربيع الازمنة لا ربيع الشهور والغيث المطر والمربع بفتح الميم الخصيب واسناده الى الغيث مجاز والثمال بالكسر الغياث يقال فلان ثمال قومه أى غياث لهم يقوم بامورهم (قوله وهو عندى أوجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت) فى الشرح فهم رحمه الله ان الجماعة أرادوا ان قم فى المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو نفس ذلك الشئ قال الرضى وان لا تفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم أى كتبت اليه شيأ هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه اه وأقول هذا اختيار الرضى وهو خلاف ظاهر كلامهم قال صاحب الكشاف ان فى قوله أن اعبدوا الله ان جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر والمفسر اما فعل القول واما فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم الا أن اعبدوا الله ولكن ما قلت لهم الا اعبدوا الله وأما فعل الامر فمسند الى ضمير الله فلو فسرته باعبدوا الله ربى وربكم لم يستقم لان الله لا يقول اعبدوا الله ربى وربكم وان جعلتها موصولة بالفعل لم يخل من أن يكون بدلا مما أمرتنى به أو من الهاء فى به وكلاهما غير مستقيم لان البدل هو الذى يقوم مقام المبدل منه ولا يقال ما قلت لهم الا أن اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم الا عبادته لان العبادة لا تقال وكذلك اذا جعلته بدلا من الهاء لانك لو أقمت أن اعبدوا الله مقام الهاء فقلت الا ما أمرتنى بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير ضمير يرجع اليه من صلته فان قلت فكيف تصنع قلت يحمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما أمرتنى به ما أمرتهم الا بما أمرتنى به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله ربى وربكم ويجوز ان تكون ان موصولا عطف بيان للهاء لا بدلا اه كلامه فانت تراه كيف صرح بان ان تفسير للفعل السابق عليها هذا وقد ذكر الرضى عدم تفسير ان فقال ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة فى مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى أمر ان قم أى قال له قم بتا أو بل أمر بقال أو بتقدير قال

فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم أى كتبت اليه شيأ هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول فى الظاهر كقوله تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه الى هنا كلامه ﴿ولهذا لو جئت بأى مكان ان فى المثال﴾ المذكور فقلت كتبت اليه أى قم ﴿لوجدت الطبع غير قابل له﴾ وهذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع فى الاحكام النحوية لا ردا ولا قبولا قال الرضى ولو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة فى مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه فمعنى أمره اى قم قال له قم بتا أو بل أمر بقال أو بتقدير قال بعده على الخلاف المعروف وان زائدة وهذا يطرد فى جميع الامثلة ﴿ولها﴾ أى لان المفسرة ﴿عند مثبتها شروط أحدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها﴾ ان الواقعة فى قوله تعالى ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب

العالمين﴾ اذلم يقع قبلها الامفرد وهو مبتدأ والجلة بعدها خبرذلك المبتدا فهو من تتمة السابق ومرتبط به لكونه خبراعنه وما بعد ان المفسرة ليس من صلة ماقبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الامن جهة تفسير المبهم المقدرفيه فلا تكون الآية من هذا القبيل ﴿والثانى ان يتأخرعنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب الاتيان بأى﴾ فتقول ذكرت عسجدا أى ذهبا وهل هى حرف عطف أولا فيه خلاف سيأتى ﴿أوترك حرف التفسير﴾ فتقول ذكرت عسجدا ذهبا ﴿ولا فرق بين الجلة الفعلية كما مثلنا﴾ بقولهم كتبت اليه بان قم ﴿والاسمية نحو كتبت اليه ان ما أنت وهذا﴾ وظاهر كلامه انه لم يمثل للاسمية فيما مر وليس كذلك بل مثل لكاتا الجلتين الفعلية والاسمية فى صدر الكلام بقوله تعالى فأوحينا اليه أن اصنع الفلك وقوله تعالى ونودوا أن تكلموا الجنة ﴿والثالث ان يكون فى الجلة السابقة معنى القول كما مر ومنه وانطلق الملا منهم أن امشوا اذليس المراد بالانطلاق المشى بل﴾ المراد به ﴿انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام﴾ فيكون فيه معنى القول وكانه والله أعلم قصد بذكرهذه الآية وبيان انها ٦٨ مما نحن فيه الرد على من تمسك بها على جواز تفسيران لما فيه من صريح القول مدعيا ان التقدير وانطلق الملا منهم قائلا بعضهم لبعض أن امشوا فابطل المصنف التمسك بها بما ذكره من ان المراد انطلاق الالسنة بذلك الكلام وليس المراد به المشى المعروف وأجيب أيضا باحتمال ان تكون ان فى الآية زائدة لا مفسرة أو بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول فى عدم الظهور وقال الرضى أو بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه أو بان انطلق الملا بمعنى انطلقوا فى القول وشرعوا فيه قلت وهذا الاخير هو الذى قاله المصنف والذى قبله ذكره الزمخشرى قال اليمنى والمراد ان الانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة المعهودة وانما قلنا على القول العادة المعهودة ليعلم انه ليس بفعل فى معنى القول كما فى كتبت ونحوه ولكنه لما لم ينفك عنه من حيث العادة نزل منزلة ماهو فى معناه ﴿كما انه ليس المراد بالمشى﴾ المشى ﴿المتعارف﴾ وهو المشى على الارجل ﴿بل المراد به الاستمرار على المشى﴾ أى دوموا على عبادة أصنامكم واستمروا عليها ﴿وزعم الزمخشرى ان التى فى قوله تعالى ان اتخذى من الجبال بيوتا مفسرة ورده أبو عبد الله الرازى﴾ براى قبل ياء النسبة نسبة الى الرى على خلاف القياس ﴿بان قبله وأوحى ربك الى النحل والوحى هنا الهام باتفاق وليس فى الالهام معنى القول﴾ فلا تكون ان مفسرة قال وانما هى مصدرية على تقدير الباء قبلها ﴿أى باتخاذ الجبال بيوتا﴾ والصواب باتخاذ بيوت من الجبال على ان الزمخشرى صرح بان الايحاء فيه معنى القول يريد الايحاء الواقع هنا وقال قبل ذلك الايحاء الى النحل الهامها والقذف فى قلوبها وتعليمها على وجه هو أعلم به لا سبيل لاحد الى الوقوف عليه والا فتيقنها فى صنعتها ولطفها فى تدبير أمرها واصابتها فيما يصلحها دلائل بينة شاهدة على أن الله تعالى أودعها علما بذلك وفطنها كما

بعده وان زائدة وهذا يطرد فى جميع الامثلة اه (قوله فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم أن الحمد لله) قال ابن الصائغ ان القائل بان ان فى هذه الآية تفسيرية لم يشترط تقدم الجلة عليها بل يجوز دخولها على الجلة المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة أو لمفرد والجلة يصح ان تكون مفسرة للمفرد نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب وقد يحمل كلام هذا القائل على انه أراد بالجلة المفسرة ما يراد بها اذا وقعت بعد ضمير الشان فانها خبر وهى مفسرة وذلك نحو نطق الله حسبى و يجوز دخول ان على هذه الجلة على انه لم يسم هذا القائل فيعرف طبقته فى العلم اه وأقول اذا لم يعرف هذا القائل ولا حاله فى العلم كيف يجزم بانه يرى انها تكون مفسرة للمفرد و يصحح كلامه بذلك ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجلة بدون ان كما فى الآية جواز تفسيره بالجلة مع ان وأما قوله وقد يحمل كلام هذا القائل الخ فبعيد لان ظاهر ما حكاه المصنف عنه ان كلامه فى أن المفسرة لا فى الجلة المفسرة (قوله ورده أبو عبد الله الرازى) هو الامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكرى الطبرستانى الاصل الرازى المولد المعروف بابن الخطيب فاق أهل زمانه فى علم الكلام وعلم الاوائل قال فى كتابه المسمى بتحصيل الحق انه اشتغل فى الاصول على والده و والده على أبى القاسم سليمان بن ناصر الانصارى وهو على امام الحرمين وهو على أبى اسحق الاسفراينى وهو على أبى الحسين الباهلى وهو على أبى الحسن الاشعرى وهو على أبى على الجبائى أولا ثم رجع عن مذهبه ونصر أهل السنة توفى الرازى سنة ست وستمائة بمدينة هراة قال ابن الصائغ وافق الرازى غرضه من الرد فلم يتعقبه وكانه ارتضاه و يقال لهما الهام الله تعالى لعباده بقوله وأمره فلم يمتنع تفسيره بان اتخذى اه وأقول فيه نظر اما أولا فلان الالهام مفسر فى الكتب الكلامية بالقاء معنى فى القلب بطريق الفيض ثم قال القشيرى انه الخاطر الوارد على الضمير بالقاء الملك وانه من قبيل الكلام لا بطريق

أولى أولى المقول عقولهم هذا كلامه وارتكاب ان الوحى فى الآية فيه معنى القول ليس ببعيد ﴿والرابع﴾ من الشروط ﴿ان لا يكون فى الجملة السابقة﴾ على ان المفسرة ﴿أحرف القول﴾ فلا يقال قلت له ان افعل لعدم وجوده فى كلامهم وبتقدير وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز ان تكون زائدة ﴿وفى شرح الجمل﴾ لابى القاسم الزجاجى ﴿الصغير﴾ صفة للشرح المنسوب ﴿لابن عصفور﴾ وله عليه شرح آخر كبير ﴿انها﴾ أى ان التفسيرية ﴿قد تكون مفسرة بعد صريح القول﴾ والخلاف فى المسئلة ماثور ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح ﴿وذكر الزمخشرى فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر أى ما أمرتهم الا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله وهو حسن و﴾ اذا بنينا ﴿على هذا﴾ التأويل الذى ذكره الزمخشرى ﴿فيقال فى هذا﴾ المقام الذى نحن فيه ﴿الضابط﴾ بالرفع على انه مبتدأ خبره ﴿ان لا يكون فيها﴾ أى فى الجملة السابقة ﴿حروف القول الا والقول مؤول بغيره﴾ وهذه الجملة الواقعة بعد الا حال من الضمير المستكن فى فيها او يحتمل ان يكون الضابط مجرورا على انه صفة لهذا ويكون قوله ان لا يكون فيها الخ خبر مبتدا محذوف والجملة منه ومن خبره معمول القول واعلم انه قد نقل عن الزمخشرى انه قال فى غير الكشاف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتنى به فوضع القول موضع الامر رعاية ٦٩ لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا آمرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولابتناء جعل القول فى معنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول فى معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة له كما يشعر به كلام المصنف قال التفتازانى لكن فى جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته مثل أمرته بهذا ان قم نظر اما فى طريق القياس فلان أحدهما مغن عن الآخر واما فى الاستعمال فلانه لا يوجد قلت كلا وجهيه منظور فيه اما الاول فلان فى الجمع بينهما من الفائدة ما فى ذكر الشئ مرتين مبهما أولا ومفسرا ثانيا وله من الموقع فى النفوس ما لا يخفى وأما الثانى فشهادة على النفى وفى الكتاب العزيز اذ أوحينا الى أمك ما يوحى ان اقذفيه فى التابوت فان قلت ما فى هذه الآية تفسير لمفعول أوحينا لا لفعل الايحاء والكلام انما هو فى جعلها مفسرة للفعل الذى ذكرت صلته قلت انما أراد الزمخشرى بكونها مفسرة للقول المؤول بالامر كونها مفسرة لمقول القول لا لنفس القول وكيف يتصور ان يكون اعبدوا الله تفسيرا للقول المراد به المعنى المصدرى وعليه فهو نظير الآية التى أوردناها وقد أسلفنا فى أول الكلام على ان المفسرة انها لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول وانها قد تفسر المفعول الظاهر كهذه الآية فتأمله ﴿ولا يجوز فى الآية ان تكون مفسرة لامرتنى لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربى وربكم مقولا لله تعالى ولا يصح ان يكون تفسير الامر﴾ أى المأموره ﴿لان المفسر عين تفسيره﴾ فى المعنى ويمكن ان يقال المحكى انما هو اعبدوا الله وقوله ربى وربكم من كلام عيسى عليه السلام أردف به الكلام تعظيما لله سبحانه وتعالى كما قال الزمخشرى فى قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح فى الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه الصلاة والسلام عما كانوا يذكرونه وتعظيما لما أرادوا بمثله وقال ابن الحاجب فى اماليه واذا حكى حال كلام ما قاله ان يصف المخبر عنه لمن يحكى له بما ليس فى كلام الشخص المحكى عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان

القول والامر واما ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا الامر وهو النحل (قوله فيقال فى هذا الضابط) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها فيقال فى الضابط وعلى الاول يجوز رفع الضابط على انه مبتدأ خبره أن لا يكون فيها حروف القول والجملة الواقعة بعد الا حال من حروف القول وفى الشرح انها حال من الضمير المستكن فى فيها وأقول ما قلناه أولى وان كان الضمير المستكن فى فيها عائدا الى حروف القول لان فيما قلناه وليت الحال صاحبها وعمل فيها الفعل وفيما قاله لم تل صاحبها وعمل فيها الظرف ويجوز جر الضابط على انه صفة اسم الاشارة وقوله أن لا يكون فيها خبر مبتدا محذوف والجملة منه ومن مبتدئه مقول القول قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وعن المصنف يعنى صاحب الكشاف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتنى به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا آمرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولابتناء جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول فى معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة لكن فى جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته مثل أمرته بهذا ان قم نظر اما فى طريق القياس فلان أحدهما مغن عن الآخر واما فى الاستعمال فلانه لا يوجد اه كلامه (قوله ولا يجوز فى الآية ان تكون مفسرة لامرتنى لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربى وربكم مقولا لله تعالى) هكذا قال الزمخشرى وأجاب عنه أبو حيان بانها

يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة أخرى فكأنه تعالى قال له مرهم أن يعبدونى أومرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب على ماهو مقتضى المقام حينئذ ونظيره فى الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل أنكم لذائقون ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن أنفسهم وكذا قول الشاعر ألم ترأنى يوم جرسويقة * بكيت فقالت لى هنيدة ماليا أى مالك وسيأتى فيه كلام ولا يمتنع أيضا أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربى وربكم فحكاه كما أمر به ولا اشكال حينئذ فان قلت القصر الواقع فى الآية من أى قصر هو قلت من قصر القلب وذلك لان قوله تعالى واذ قال الله ياعيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله فيه ان المبعوث اليهم عيسى عليه السلام يدعون انه قال لهم ذلك وحاشاه منه وكانه صلى الله عليه وسلم قال لم أقل لهم مايدعونه ماقلت لهم الا ماأمرتنى به أن اعبدوا الله ﴿ولا﴾ يصح ﴿أن تكون﴾ ان فى الآية ﴿مصدرية وهى وصلتها عطف بيان على الهاء فى به ولا بدلا من ما اما الاول فلان عطف البيان فى الجوامد﴾ كالهاء من به ﴿بمنزلة النعت فى المشتقات﴾ واذا كان كذلك ﴿فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان﴾ بنصب عطف بالفعل المتقدم والنائب عن الفاعل قوله عليه أو بالرفع على ان يكون هو النائب وعليه لغو متعلق بيعطف فهو منصوب المحل وكما فى محل نصب على انه نعت مصدر محذوف أو حال والتقدير واذا كان كذلك فلا يعطف على الضمير عطف بيان يرتكب ذلك ارتكابا مثل ارتكاب عدم نعت الضمير أو يفعل ذلك فى حالة كونه مماثلا لعدم نعت الضمير فان قلت فما موقع كذلك فى هذا التركيب قلت لك ان تجعله توكيد الكما فهو فى محل نصب وان تجعله خبر مبتدا محذوف فهو فى محل رفع أى الامر كذلك ولا يخفى ان تقدم كما ومادخلت عليه هنا أمر واجب لاشتمال ذلك على مايفسر الضمير المتأخر ولو ذهبت تؤخره لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع ﴿ووهم﴾ بكسر الهاء أى غلط ﴿الزمخشرى فاجاز ذلك﴾ أى عطف البيان على الضمير ﴿ذهولا عن هذه النكتة﴾ وهى الدقيقة التى تستخرج بدقة النظر اذ يقارنها غالبا نكت الارض باصبع أونحوها ﴿وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد﴾ عبد الله ﴿ابن السيد﴾ بكسر السين البطليوسى بموحدة وطاء مهملة مفتوحتين ولام ساكنة ومثناة تحتية مفتوحة وواو ساكنة وسين مهملة نسبة الى بطليوس بلدة بالاندلس ﴿وابن مالك﴾ جمال الدين صاحب التسهيل ﴿والقياس معهما فى ذلك﴾ قلت وليست نكتته المذكورة بالتى تصل فى القوة الى حيث يوهم الزمخشرى بالذهول عنها ولعله لم يذهل عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على أن ماينزل منزلة الشئ لايلزم ان تثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المبنى منزل منزلة

يصح ان يكون تفسير الامر تنى الملفوظ به على ان يكون ربى وربكم من كلام عيسى على اضمار فعل أى أعنى ربى وربكم لا على انه من جملة اعبدوا قال السفاقسى وفى جوابه خروج عن الظاهر بانقطاع ربى وربكم من جملة اعبدوا وجعله على اضمار فعل والزمخشرى انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ اه وفى الشرح ويمكن ان يقال المحكى انما هو اعبدوا الله وقوله ربى وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام أردف به الكلام المحكى تعظيما لله تعالى كما قال الزمخشرى فى قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح فى الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه السلام عما يذكرونه وتعظيما لما أراد وابمثله وقال ابن الحاجب فى أماليه واذا حكى حاك كلاما فله أن يصف المخبر عنه بما ليس فى كلام الشخص المحكى عنه ويمكن أن يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة أخرى فكأنه تعالى قال له مرهم بان يعبدونى أومرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى عليه الصلاة والسلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب ونظيره فى الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون وكذا قول الشاعر

ألم ترانى يوم جوسويقة * بكيت فنادتنى هنيدة ماليا

أى مالك وسيأتى فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يمتنع أيضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربى وربكم فحكاه كما امر به ولا اشكال اه وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى الوجهين الاولين والى بعض ماذكره فيهما وقد علمت ان فى ذلك خروجا عن الظاهر وان الزمخشرى انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ (قوله ووهم الزمخشرى فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة) استبعد أبو حيان ماقاله الزمخشرى بوجه آخر وهو ان عطف البيان أكثره بالجوامد من الاعلام ودفعه السفاقسى بان عطف البيان وان كان فى الاعلام

الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور ﴿واما الثانى﴾ وهو امتناع جعل أن اعبدوا بدلا من ما ﴿فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول﴾ لان العبادة لا تقال قال التفتازانى وكذا لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة لا يقال أيضا قلت وفيه نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا ما امرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشرى ان ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا ﴿نعم ان أول القول بالامر كما فعل الزمخشرى فى وجه التفسيرية جاز﴾ لصحة تسليطه حينئذ على العبادة اذ هى مما يؤمر به ﴿وقد فاته هذا الوجه فاطلق المنع﴾ وقد يقال انما منع بناء على ان القول بمعناه ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله لان العبادة لا تقال والا فلو اول بالامر لزال المانع وصح بيان جعلها مصدرية اذ العبادة مما يؤمر بها وأجاز بعضهم الحكم بمصدريتها على ان يكون المعنى ما قلت لهم الا عبادة الله تعالى أى الزموا عبادته ويكون هو المراد مما أمرتنى به وتكون الجملة وهى الزموا عبادته بدلا من ما أمرتنى به من حيث انها فى حكم المفرد لانها مقولة وما أمرتنى مفرد لفظا وجملة معنى ﴿فان قيل لعل امتناعه﴾ يعنى الزمخشرى ﴿من اجازته﴾ باضافة المصدر الى المفعول أى من اجازة الوجه المدعى فواته له ﴿لان أمر لا يتعدى بنفسه الى الشئ المأمور به الا قليلا﴾ نحو أمرتك الخير والكثير أمرتك بالخير ﴿فكذا ما أول﴾ أى اللفظ الذى أول به أى بالامر وحيث أول قلت بامرت لزم تعديه بنفسه الى ما أمرتنى وذلك من قبيل ما هو قليل ولا يصار اليه ﴿قلنا هذا﴾ الذى ذكره السائل ﴿لازم له﴾ أى للزمخشرى على توجيهه ﴿للتفسيرية﴾ ولكنه لم يعتبره مانعا بناء على انه لا يلزم من تأويل شئ بشئ ان يكون حكمه حكم ما هو مؤول به وانما قلنا انه لم يعتبره لانه أجاز التفسيرية وصححها ولم يلتفت الى ما ذكره السائل فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه القول بصحة البدل من ما على التأويل وهو قد منع ذهولا عن التأويل فى هذا المحل هذا معنى كلام المصنف وقد أشرنا الى وجه اندفاعه ﴿ويصح ان يقدر﴾ أن اعبدوا على جعل ان فيه مصدرية ﴿بدلا من الهاء فى به﴾ ووهم الزمخشرى فمنع ذلك ظنا منه ان المبدل منه فى قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد﴾ وهو محذور ورده المصنف بقوله ﴿والعائد موجود حسا فلا مانع﴾ واقعد من هذا

أكثر كما ذكره لكن لا يمتنع ما جوزه الزمخشرى فى غيرها وقد أجاز أبو على فى قوله تعالى شجرة مباركة زيتونة ان تكون زيتونة عطف بيان على ان ما ذكره الزمخشرى من حيث المعنى حسن جدا اه والزمخشرى هو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمى المعتزلى جاور بمكة زمانا فقيل له جار الله وسقطت احدى رجليه من ثلج أصابه فى بعض الاسفار فكان يمشى بها على خشب ولد بزمخشر سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفى بجرجانية خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وزمخشر قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية هى قصبة خوارزم وفى الشرح لعل الزمخشرى لم يذهل عن هذه النكتة وانما لم يعتبرها بناء على ان ما يتنزل منزلة الشئ لا يلزم ان يثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعت ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى اه وأقول سبقه ابن الصائغ الى هذا بعينه (قوله واما الثانى فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول) قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وكذلك لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة أيضا لا يقال وفى الشرح وفيما قاله التفتازانى نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا أمرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشرى ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا وأقول ان الطلب يراد به المصدر اعنى المعنى القائم بالطالب وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهذا مراد التفتازانى ويراد به أحد أنواع الكلام كالامر وبهذا الاعتبار يكون مفعولا للقول وهذا مراد الشارح وحينئذ فلم يتواردا على محل واحد (قوله وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع) الاشارة بهذا الوجه الى تأويل القول بالامر وبهنا الى بدلية أن اعبدوا من ما وقد ذكرنا عبارة الكشاف بنصها قبل هذا فى قوله وهو عندى أوجه وفى الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بمعناه ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله أى قول صاحب الكشاف لان العبادة لا تقال وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وفيه نظر لان فوات تأويل القول وكون القول بمعناه واحد فالمنع بناء على أحدهما منع بناء على الآخر (قوله ووهم الزمخشرى فمنع ذلك) قال ابن الصائغ هذا التعقب سبقه اليه أبو حيان فى البحر المحيط وهو بناء على ان المبدل منه فى نية الطرح لفظا لا معنى وهل محل بحث لم ينهض الرد فيه بالسماع وهو منازع فى القياس اه (قوله والعائد موجود حسا فلا مانع) فى الشرح اقعد من

فى الرد الزام الزمخشرى بمالا محيص له عنه ولا يستطيع انكاره وذلك انه قد قال فى المفصل ما هذا نصه وقولهم ان البدل فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصلة فى كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يستقم كلامك فانظر هذا مع ما وقع له فى الكشاف وانظر اجازته لان يكون قوله أن اعبدوا الله عطف بيان على الهاء فى به مع تصريحه بمنع ان تكون تفسيرية لفعل الامر لانه لا يصح ان يكون ان اعبدوا الله ربى وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسير الامره وهذا بعينه لازم على القول بجعل المصدر عطف بيان على الهاء وكذا اجازه المصنف أن يقدر المصدر بدلا من الهاء مع لزوم مثل ذلك فيه فتأمله ﴿والخامس﴾ من الشروط ﴿ان لا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت اليه بان افعل كانت مصدرية﴾ لا تفسيرية لما تقرر من أن حرف الجر لا يدخل الا على اسم أو ما هو فى تأويله وان افعل بتقدير كون ان فيه مصدرية فى تأويل الاسم فيصح دخول الجار عليه وبتقدير كونها تفسيرية ليس باسم ولا فى تأويله فيمتنع دخول حرف الجر عليه وقد تقدم تمثيله ﴿مسئلة اذا ولى ان الصالحة للتفسير مضارع معه لا﴾ نافية كانت أو ناهية ﴿نحو أشرت اليه ان لا تفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية و﴾ اذا بنينا ﴿عليهما﴾ أى على هذين الوجهين ﴿فان مفسره﴾ والفعل مع النافية مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ومع الناهية مجزوم بها ﴿ونصبه على تقدير لا نافية وان مصدرية﴾ ونصب الفعل حينئذ بها ﴿فان فقدت لا امتنع الجزم﴾ لفقدان عامله ﴿وجاز الرفع﴾ على جعل ان تفسيرية ﴿والنصب﴾ على جعلها مصدرية ﴿والوجه الرابع﴾ من أوجه ان التى تقدم ذكرها ﴿ان تكون زائدة ولها أربعة مواضع أحدها وهو الاكثر ان تقع بعد لما التوقيتية﴾ وهى التى بمعنى حين عند بعضهم وانما سميت ٧٢ توقيتية نسبة الى التوقيت الذى هو ذكر الوقت وتعيينه لانها يوقت بها أى يعين بها الوقت فاذا قلت لما جاء زيد جاء عمرو فقد عينت وقت مجىء عمرو وأخبرت انه وقت مجىء زيد وبعضهم يطلق على لما هذه انها حرف وجود لوجود واحترز المصنف بالتوقيتية من لما النافية وهى الجازمة ومن لما الموجبة وهى التى بمعنى الا ﴿نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سىء بهم﴾ فان قلت فى عبارة المصنف مناقشة وذلك لانه جعل لان الزائدة العتيق مواضع ثم أخبر عن أحدها بوقوعها بعد لما التوقيتية وليس كذلك فان وقوعها فى ذلك المحل حالة من حالاتها لا موضع من مواضعها ومكانها ما بعد لما مثلا قلت هو على حذف مضاف أى أحدها موضع ان تقع بعد لما وكذا فى الثانى والثالث والامر فيه سهل ﴿و﴾ الموضع ﴿الثانى﴾ من مواضع زيادتها ﴿ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا﴾ كان فعل القسم ﴿كقوله

فاقسم ان لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم﴾

ولا يخفى انه قد توالى فى البيت قسم وشرط ولم يقع بعدهما غير جواب واحد وهو قوله لكان لكم فيجعل هنا جوابا للقسم اذ هو السابق على القاعدة المقرره فى ذلك وقد نص بعض المغاربة انه لا فرق فى هذا الحكم بين الشرط الامتناعى وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة واما ابن مالك فوافق على ذلك ان لم يكن الشرط امتناعيا واضطرب كلامه فى التسهيل فى الشرط الامتناعى فظاهر ما قاله فى باب القسم ان الجواب للو وانها مع جوابها جواب القسم وكلامه فى باب الجوازم على ان جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو ﴿او متروكا كقوله

اما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق﴾

المراد بالعتيق هنا الكريم لا الحر للزوم التطويل بعطف الشئ على مرادفه وقد يلتزم وفائدته ما أسلفناه فى أول هذا الشرح أو يقال العتيق أخص من الحر لان العتيق يستدعى تقدم الملك بخلاف الحرية وجواب القسم فى البيت على رأى الجماعة أو جواب الشرط على أحد رأيى ابن مالك محذوف أى لو كنت حرا لفاومتك ﴿هذا﴾ الذى قلناه من كون ان مزيدة بين فعل القسم ولو هو ﴿قول سيبويه وغيره وفى مقرب ابن عصفور انها فى ذلك حرف جىء به لربط الجواب بالقسم﴾ وهذا يشعر بان جواب القسم هو ما بعد ان من لو وما فى حيزها من شرط وجواب كما

هذا فى الرد عليه قوله فى المفصل وقولهم ان البدل فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة فى كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهداره والاول واطراحه الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يستقم كلامك (قوله فان فقدت لا امتنع الجزم) قال ابن الصائغ انه فيما تقدم حكى عن بعض الكوفيين وأبى عبيدة الجزم فكيف يمنعه هنا وما بالعهد من قدم وأقول هذا عجيب فانه لم يدع هنا الاجماع على امتناع الجزم ولا فيما تقدم الاجماع على الجزم ولا انه القول المعتمد عليه حتى يعترض بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة ان بعضهم يجزم بان يقتضى ان الجمهور لا يجزمون بها ويكفى لصحة كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور (قوله اما والله لو كنت الخ)

أسلفناه عن ابن مالك فتأمله ﴿ويبعده ان الاكثر﴾ فى استعمالات العرب ﴿تركها والحروف الرابطة ليست كذلك﴾ وقد ينتقض باللام الداخلة على جواب لو المنفى كقوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا * ولكن لا خيار مع الليالى فانها حرف رابط والاكثر تركها نحو ولو شاء ربك مافعلوه ﴿والموضع الثالث﴾ من مواضع زيادتها ﴿وهو نادر ان تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله﴾ أى قول أرقم اليشكرى ﴿ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطو الى وارق السلم فى رواية من جر ظبية﴾ فانه يتعين حينئذ كون الكاف جارة وان زائدة وأما فى رواية من نصب الظبية فعلى ان كان خففت واعملت فى الظاهر وأما فى رواية من رفعها فعلى انها خففت واهملت أو أعملت فى ضمير محذوف أى كانها ظبية والموافاة الاتيان والمقسم المحسن مأخوذ من القسام وهو الحسن يقال فلان قسم الوجه ومقسم الوجه وتعطو أى تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا فى القاموس والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك ﴿و﴾ الموضع ﴿الرابع بعد اذ كقوله فامهله حتى اذا ان كانه * معاطى يد فى لجة الماء غامر﴾ المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام وبالجيم معظم الماء وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء اذا غطاه والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل فى انقاذه مما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور فى اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ﴿وزعم الاخفش انها تزاد فى غير ذلك﴾ المذكور وهو المواضع الاربعة ﴿وانها تنصب المضارع﴾ وان كانت زائدة اذ لا منافاة بين الزيادة والعمل ﴿كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه ومالنا ان لا نتوكل على الله﴾ وقد هدانا سبلنا وقوله تعالى ٧٣ ﴿ومالنا أن لا نقاتل فى سبيل الله﴾ وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا والمعنى عنده أى شئ ثبت لنا فى حالة كوننا لا نتوكل على الله وقد فعل الله تعالى بنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق لهداية السبيل الذى يجب سلوكه فى الدين وأى شئ ثبت لنا فى حالة تركنا القتال فى سبيل الله وقد وقع ما يقتضيه فما بعد ان عنده جملة حالية فان قلت المضارع يتعين للاستقبال بمصاحبة ناصب وجملة الحال لا تصدر بدليل استقبال فكيف هذا قلت انما يكون الناصب معينا للاستقبال اذا لم يكن زائدا فلا يرد حينئذ مثل هذا ﴿وقال غيره هى فى ذلك﴾ الذى استشهد به ﴿مصدرية ثم قيل ضمن مالنا معنى مامنعنا﴾ ومنع يتعدى الى مفعولين تقول منعت زيدا أتاه فتكون ان وصلتها فى محل نصب على انه المفعول الثانى ﴿وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور فى المفعول﴾ المصرح حتى يصح هذا التخريج ﴿ولان الاصل ان لا تكون لا زائدة﴾ واذا قيل ان مالنا ضمن معنى مامنعنا لزم زيادة لا اذ المعنى أى شئ منعنا التوكل ومنعنا القتال وقد يقال على الاول انما يرد ذلك ان لو كان المصدر المسبوك عند القائل مفعولا مصرحا كما سبق تقريره وليس فى كلامه ما يقتضيه وقد قال الجوهرى يقال منعته عن كذا فامتنع فيحتمل ان يكون هذا القائل يرى أن أن وصلتها معمولان للجار والمجرور المتضمنين معنى منعنا على تقدير نزع الخافض أى مامنعنا عن كذا فلا يكون مفعولا به مصرحا فلا يمتنع عمل الجار والمجرور على التضمين والمحل حينئذ اما نصب أو خفض على الخلاف ﴿والصواب قول بعضهم ان الاصل﴾ بفتح الهمزة أو كسرها على مامر ﴿ومالنا فى ان لا نفعل كذا﴾ ثم حذف الجار وهو فى مثله قياس ثم شرع المصنف فى رد قياس الاخفش عمل ان الزائدة على عمل حرف الجر الزائد بابداء الفارق فقال ﴿وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكاف البيتين﴾ بل الابيات الثلاثة فانها دخلت على لو فى قوله فاقسم ان لو التقينا وقوله اما والله ان لو كنت حرا البيت وعلى كان فى قوله حتى اذا ان كانه البيت ﴿وعلى الاسم وهو ظبية﴾ بالكسر والتنوين على الحكاية وبالرفع مع ترك التنوين لانه اسم علم على نفس هذا اللفظ ففيه العلمية وتاء التأنيث فيمتنع من الصرف والمراد به اللفظ الواقع ﴿فى البيت﴾ وهو قوله ويوما توافينا الى آخره ﴿بخلاف

العتيق يقال بمعنى الحر وبمعنى الكريم وجواب القسم محذوف تقديره لقاومتك (قوله ويوما توافينا الخ) قال السيرافى قائله أرقم بن علباء اليشكرى وقال المصنف باغت اليشكرى قال وباعت منقول من بغته بالامر اذا فاجأه ويشكر منقول من مضارع شكر والموافاة الاتيان وفى الصحاح والقسام الحسن وفلان قسيم ومقسم الوجه وأنشد البيت وتعطو تتطاول الى الشجر لتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك (قوله فى رواية من جر الظبية) انما قيد به لتكون الكاف جارة وان زائدة وأما فى رواية من نصبها فكان مخففة من الثقيلة وأعملت فى الظاهر وفى رواية من رفعها فكان مهملة أو عملت فى ضمير محذوف أى كانها ظبية (قوله فامهله حتى اذا ان كانه الخ) المعاطاة المناولة واللجة باللام

حرف الجر الزائد فانه كالحرف المعدى ﴾ أى الذى يعدى الفعل أوما فى معناه الى المفعول ﴿ فى الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ﴾ ولم يلتفت الى كونه زائدا ﴿ مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد ﴾ قال الرضى فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا أفادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيأ لما لم تغاير فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت أولا زوائد ولم يقولوا به الى هنا كلامه ﴿ قال ابو حيان وزعم الزمخشرى انه ينجر مع التوكيد معنى آخر فقال فى قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سىء بهم دخلت ان فى هذه القصة ولم تدخل فى قصة ابراهيم فى قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتأكيدا فى ان الاساءة كانت تعقب المجىء ﴾ على ان تعقب فعل مضارع والمجىء منصوب به أو على انه بياء ٧٤ ظرفية داخلة على المضاف الى المجىء أى كانت فى أثر المجىء ﴿ فهى مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك فى قصة الخليل اذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الشلوبين ﴾ هو الاستاذ أبو على عمر بن محمد بن عمر الازدى والشلوبين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو بعدها موحدة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فنون وهى بلغة الاندلسيين الابيض الاشقر مات سنة خمس وأربعين وستمائة كذا من ابن خلكان ﴿ لما كانت ان للسبب فى جئت ان تعطى أى للاعطاء أفادت هنا ان الاساءة كانت لاجل المجىء وتعقبه ﴾ على الضبطين المتقدمين أى وتقع عقبه أو لاجل المجىء وفى عقبه ﴿ وكذلك فى قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت أكدت ان ما بعد لو وهو السبب فى الجواب وهذا الذى ذكراه ﴾ يكفى أى الزمخشرى والشلوبين ﴿ لا يعرفه كبراء النحويين انتهى ﴾ كلام أبى حيان ﴿ والذى رأيته فى كلام الزمخشرى فى تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة أكدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر فى وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كانهما وجدا فى جزء واحد من الزمان كانه قيل لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث انتهى ﴾ كلام الزمخشرى ﴿ والريث البطء وليس فى كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ﴾ أبو حيان ﴿ ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ﴾ كما ادعاه أبو حيان أيضا ﴿ لاطباقهم على ان الزائد يؤكد معنى ما جىء به ﴾ وهذا الضمير للزائد ﴿ اتأكيده ﴾ وهذا الضمير راجع الى ما ﴿ ولما تفيد وقوع الفعل الثانى عقب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك ﴾ فان قلت هبك ان الزمخشرى لم يتعرض للفرق بين القصتين لكن وقع فى سورة هود ولما جاءت رسلنا لوطا سىء بهم وضاق بهم ذرعا ووقع فى سورة العنكبوت ولما ان جاءت رسلنا لوطا سىء بهم وضاق بهم ذرعا فذكرت ان فى الثانية دون الاولى والقصة واحدة فما

المضمومة وبالجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المغطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية فى قوله تعالى عيشة راضية (قوله مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد) فى التعليق فيه نظر فقد صرح فى من الزائدة بانها ترد للتنصيص على العموم كقولك ماجاءنى من رجل فانه بدون من ظاهر فى الاستغراق وبها نص فيه فقد أثبت للزائدة معنى غير التأكيد وقد صرحوا بان لا فى قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو زائدة مع ان الكلام بدونها يحتمل نفى المجىء فى حالتى الاجتماع والافتراق ونفيه فى حالة الاجتماع ومع وجودها يتعين المعنى الاول اه وأقول ليس فيما ذكره معنى غير التأكيد فان التنصيص على العموم بعد احتماله تأكيد لذلك النفى لان التوكيد تقوية الكلام وتقريره ودفع الاحتمال عنه وفى شرح الرضى قيل فائدة الحرف الزائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس فان قيل يجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيأ لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء وألفاظ التأكيد اسما كانت أولا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة وأما الفائدة اللفظية فتزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام سببا بسببها لاستقامة وزن شعر أو لحسن السجع أو لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء وقد تجتمع الفائدتان فى حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى (قوله أكدت ان ما بعد الواو) أى واو القسم كذا نقل عن المصنف وقوله وهو السبب فى الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع فى بعض النسخ أكدت أن ما بعد لو وهو السبب والمآل واحد (قوله وليس فى كلامه تعرض للفرق بين القصتين) قال ابن الصائغ

السر فى التفريق بين المحلين قلت لما رتب فى آية هود على مجىء الرسل لوطا عليهم السلام أمور هى مساءته وضيق ذرعه بهم وقوله هذا يوم عصيب ومجىء قومه يهرعون اليه لم يؤت بان لمنافاة معناها لهذا المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة فى هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمجىء الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع فى جزء واحد من الزمان ودخلت ان فى آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجىء الرسل غير مساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجىء فاتى بما اشعار ابهذا المعنى كما قال الزمخشرى فتأمله والذرع مصدر مأخوذ من الذراع ولما كان الذراع موضع شدة الانسان قيل فى الامر الذى لا طاقة للانسان به ضاق بهذا الامر ذراع فلان وذرعه أيضا أى حيلته بذراعه وتوسعوا فى هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحب الذراع اذا وصفوه باتساع القدرة ومنه قول القائل

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع ﴿ثم ان قصة الخليل التى فيها قالوا سلاما ليست فى السورة التى فيها سىء بهم﴾ وهى سورة العنكبوت ﴿بل هى فى سورة هود وليس فيها لما﴾ ونص التلاوة فيها أعنى فى سورة هود ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام فما لبث ان جاء بعجل حنيذ فان قلت قصة الخليل التى فيها قالوا سلاما وقعت فى سورة هود كما تلوناه وفيها ولما جاءت رسلنا لوطا سىء بهم فاذن لم يصدق قول المصنف ليست

يكفى من التعرض لهما سكونه فى قصة ابراهيم الخالية عن ان وكلامه فى قصة لوط التى فيها ان وأقول هذا فى غاية البعد فان قول أبى حيان فقال يعنى الزمخشرى دخلت ان فى هذه القصة ولم تدخل فى قصة ابراهيم الخ نص فى ان هذه العبارة وجدت من الزمخشرى وفى الشرح لم أقف على وجه الفرق بينهما الاحد ويمكن ان يقال فيه لما رتب فى آية هود على مجىء الرسل لوطا عليه السلام أمور هى مساءته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجىء قومه يهرعون اليه لم يأت بان لمنافاة معناها لهذه المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة فى هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال بمجىء الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع فى جزء واحد من الزمان ودخلت فى آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجىء الرسل غير مساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجىء فأتى بها اشعارا بهذا المعنى اهـ وأقول ان القصتين اللتين قال المصنف ليس فى كلام الزمخشرى تعرض للفرق بينهما قصتا ابراهيم ولوط لا القصتان اللتان فرق الشارح بينهما وهما قصتا لوط فليتأمل (قوله ليست فى السورة التى فيها سىء بهم) يعنى مع ان وانما قيدنا بذلك لانها فى سورة هود وفيها فى قصة لوط سىء بهم لكن بدون ان (قوله بل فى سورة هود وليس فيها لما) أى ليس فى سورة هود فى قصة الخليل لما أو ليس فى قصة الخليل التى فى سورة هود لما وانما فيها ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما

فى السورة التى فيها سىء بهم قلت المراد بسىء بهم ما وقع جوابا للما المزيد بعدها ان وهى التى تلاها أبو حيان وهذه فى سورة العنكبوت فقط وهذه السورة لم يقع فيها قصة الخليل التى فيها قالوا سلاما وانما وقعت فى سورة هود فكلام المصنف مستقيم ﴿ثم كيف يتخيل ان التحية تقع بعد المجىء ببطء وانما يحسن اعتقاد تأخر الجواب﴾ عن المجىء ﴿فى سورة العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا انا مهلكوا أهل هذه القرية﴾ لا قولهم قالوا سلاما كما فى سورة هود ﴿ثم التعبير﴾ أى تعبير أبى حيان ﴿بالاساءة لحن لان الفعل ثلاثى كما نطق به التنزيل﴾ فى قوله سىء بهم ﴿والصواب المساءة وهى عبارة الزمخشرى﴾ واما الاساءة فمصدر أساء اللازم لا أساء المتعدى تقول أساء الى زيد وساء فى ماصدر منه من الاساءة والذى فى الآية متعد لا لازم ﴿وأما ما نقله﴾ أبو حيان ﴿عن الشلوبين فمعترض من وجهين أحدهما ان المفيد للتعليل فى مثاله﴾ وهو قولك جئت ان تعطى ﴿انما هو لام العلة المقدرة﴾ اذ التقدير جئت لان تعطى ﴿لا ان﴾ نفسها ﴿والثانى ان ان﴾ نفسها ﴿فى المثال﴾ المذكور ﴿مصدرية﴾ لا زائدة ﴿والبحث فى الزائدة﴾ لا فى المصدرية فلا معنى لايراد هذا المثال فيما نحن فيه ﴿تنبيه وقد ذكر لان﴾ المفتوحة المخففة وهى التى الكلام فيها ﴿معان أربعة أخر﴾ جمع أخرى وان كان واحد الموصوف معنى وانما يقال فيه آخر لا أخرى وهذا على حد قوله تعالى فعدة من أيام أخر والوجه فيه ان الموصوف اذا كان جمع مذكر مما لا يعقل فانت بالخيار فى صفته ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث كما فى الآية وعبارة المصنف وان شئت عاملتها معامله المفرد المؤنث تقول صمت أياما أخرى وذكرت معانى أخرى وهذا جار فى الصفات والاخبار والاحوال ﴿أحدها الشرطية كان المكسورة واليه ذهب الكوفيون ويرجحه عندى أمور

احدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد والاصل التوافق﴾ وفيه نظر بل الاصل عدم الترادف ﴿وقرئ بالوجهين﴾ فتح الهمزة وكسرها ﴿قوله تعالى﴾ فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ﴿ان تضل أحدهما﴾ قرأ حمزة ان تضل بكسر الهمزة فتذكر بالتثقيل والرفع وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ان تضل بفتح الهمزة فتذكر بالتخفيف والنصب والباقون بفتح الهمزة أيضا وتثقيل تذكر ونصبه وعلى الجملة فمن قرأ بفتح همزة ان قرأ بنصب تذكر وقد يقال ان نصبه يوجب ان يكون المعطوف عليه وهو تضل منصوبا بالاجزم وما فيتعين ان تكون غير شرطية فيرد على المصنف ويمكن ان يجاب بانا لا نسلم ان نصب هذا الفعل بالعطف على تضل بل منصوب بان مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد الشرط كما في قولك ان جئتني فتكرمني أجئك بنصب تكرم فهو عطف مصدر على اسم متصيد من الفعل المتقدم والمعنى ان يكن منك مجيء الى فاكرام منك لى أجئك أجر والمضارع بعد الفاء فى سياق الشرط مجراه بعدها فى سياق الامر والنهى وأخواتهما مما هو مقرر فى محله لكن ذلك قليل والمشهور فى توجيه هذه القراءة ان تذكر منصوب معطوف على تضل المنصوب بان واللام مقدرة على ما صرح به سيبويه وجمع من المحققين حيث قالوا ان المعنى استشهدوا امرأتين لان تذكر احداهما الاخرى وانما ذكر ان تضل لان الضلال هو السبب الذى به وجب الاذكار ومثله أعددت الخشبة ان تميل الحائط فادعمه وانما أعددتها للدعم لا للميل لكن ذكر الميل انما هو سبب الدعم كما ذكر الاضلال لانه سبب الاذكار وأما قراءة حمزة بكسر الهمزة فتضل مجزوم والفتح لالتقاء الساكنين والفاء فى الجواب لتقدير المبتدا وهو ضمير القصة أو الشهادة قال التفتازانى ولا يخلو عن تكلف بخلاف قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه

أى فهو ومما كان ينبغى ان يتعرض له وجه تكرار احداهما ولا خفاء فى أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر اذ ليست المذكرة هى الناسية الا ان يجعل احداهما الثانية فى موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل فى موضع الالباس ثم يصح ان يقال فتذكرها الاخرى فلا بد للعدول من نكتة الى هنا كلامه وفى أمالى ابن الحاجب رحمه الله تعالى ان المقصود هو افادة كون المذكر من احداهما للاخرى كيف ما قدر ولا يستقيم الا كذلك الا ترى انه لو قيل ان تضل احداهما فتذكرها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لها وذلك يخل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن فى الشهادة قد تكون هى الذاكرة لها فى زمان آخر فالمذكرة حينئذ هى الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احداهما الاخرى كان مبهما فى كل واحدة منهما اوضلت احداهما وذكرتها الاخرى فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها فى وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداهما الاخرى على غير معين فظهر الوجه الذى لاجله عدل عن فتذكرها الى فتذكر احداهما هكذا قيل وفيه بحث وقرئ أيضا بالوجهين قوله تعالى ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم﴾ عن المسجد الحرام فابن كثير وأبو عمرو على كسر الهمزة والباقون على الفتح وكذا قرئ بهما فى قوله تعالى ﴿افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين﴾ فقرأ نافع وحمزة والكسائى بكسر همزة ان والباقون بفتحها وفى كلام المصنف حذف العاطف فى موضعين والواجب اثباته ﴿وقد مضى انه روى بالوجهين قوله أتغضب ان أذنا قتيبة حزتا﴾ جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم والاستدلال بهذا كله مبنى على ما ذكره من ان الاصل التوافق اما بمعنى الترادف وفيه ما علمت واما بمعنى ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا فى بعض مفرداته فالاصل ان يكون معناهما متفقين لا مختلفين وهذا أيضا ممنوع ﴿والثانى مجىء الفاء بعدها كثيرا كقوله﴾ أى قول العباس ابن مرداس السلمى

(قوله أحدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق) قال ابن الصائغ اذا استقر ان المكسورة شرطية والمفتوحة تكون مصدرية والمعنى فيهما مختلف ووقع التردد فى المفتوحة هل تقع شرطية أولا فالاستدلال بوقوعها فى موضع وقعت فيه الشرطية لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين وأقول بل يتم اذا لاحظنا مقدمة معلومة وهى ان الاصل فى القراآت الواردة فى المحل الواحد ان معناها واحد وفى الشرح ان أراد بالتوافق الترادف فهو ممنوع وان أراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا فى بعض مفرداته فالاصل ان يكون معناهما متفقين لا مختلفين فهو أيضا ممنوع اه وأقول يريد معنى آخر وهو ان الاصل فى اللفظين الواردين على محل واحد ان يتوافقا فى المعنى بان يراد من أحدهما ما أريد

﴿أبا خراشة اما انت ذا نفر * فان قومى لم تأكلهم الضبع﴾ واستظهر الرضى كون ان فى هذا البيت شرطيـة لمساعدة اللفظ والمعنى اياه أما المعـنى فلان معنى قوله اما أنت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجىء الفاء كما قاله المصـنف ويحتمل ان يكون مابعـد الفـاء فى البيت جواب شرط مقدر وان مصدرية كما يقول الجماعة لا شرطية والمعنى لا تتعزز على لان كنت ذا نفر فان نخرت بذلك نخرت أنا بمثـله فان قومى باقون لم تسـتأصلهم الازمان فحـذف المسبب وأقيم السبب مقامه وأبو خراشة بخاء معجمة مضمومة وراء وشـين معجمة وقد حكى بعض الكسر فى خائه كنية شاعر مشهور واسمـه خفاف بخاء معجـة مضمومة وفاءين خفيفتـين بينهـما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهى أمه والنفر عدة رجال من ثلاثة الى عشرة والنفر أيضا الرهط وهو المراد فى البيت والضـبع على زنة الرجل السـنة المجدبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة ٧٧ شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ﴿الثـالث عطفها عـلى المكسورة كقوله اما أقمت واما أنت مرتحلا * فالله يكلأ ما تأتى وما تذر الرواية بكسر الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد عـلى الجـملة﴾ واللازم باطل وبيان الملازمة ان المفتوحة المصدرية تؤول مع صلتها بمصدر وهو من قبيل المفردات والمكسورة شرطية فانما تدخل على الجـملة وهـذه الملازمة التى ذكرها مبنيـة على ماذكـره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز أن يكون المصدر المسـبوك فاعلا بفعل محذوف أى ان أقمت ووقع ارتحالك فانما عطف جـملة على جـملة ﴿وتعسف ابن الحاجب فى توجيـه ذلك فقـال لمـا كان معنى قولك ان جئتنى أكرمتك وقولك أكرمك لاتيـانك اياى واحـدا صح عطف التعليـل على الشرط فى البيت ولذلك﴾ اى ولاجـل كون التعليـل فى معـنى الشرط ﴿تقول﴾ وفى بعض النسخ كذلك بكاف التشبيه تقول ﴿ان جئتنى وأحسنت الى أكرمتك ثم تقول ان جئتنى ولاحسانك الى أكرمتك وتجعل الجواب لهما انتهـى﴾ كلام ابن الحاجب ﴿وما أظن العرب فاهت بذلك يوما﴾ يعنى الظاهر كون هذا المثال تركيب مخترع لا يوجد له نظير فى كلام العرب ﴿المعنى الثانى﴾ من المعـانى الاربعة المزيدة ﴿النفى كان قاله بعضهم فى﴾ قوله تعالى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله ﴿ان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾ أى لا يؤتى أحد ﴿وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض﴾ وهذا كلام الزمخشرى قال ولا تؤمنوا متعلق بقوله ان يؤتى ومابينهـما اعتراض أى ولا تظهروا ايمانكم بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا لاهل دينكم دون غيرهم أرادوا اسروا تصديقكم بان المسلمين قد أوتوا من كتب الله مثل ما أوتيتم ولا تفشوه الا الى أشياعكم

من الاخر ومنع هذا مكابرة (قوله أبا خراشة الخ) هذا البيت لعباس بن مرداس الصحابى وأبو خراشة بمعجمة مضمومة وبعضهم يكسرها كنية شاعر صحـابى اسمه خفاف بمعجمة مضمومة وفاءين خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهملة وهى أمه والنفر الرهط والضبع بالضاد المعجمة والباء الموحدة هنا السنة المجدبة وفيه ايهام بالحيوان المعروف وتأكلهم استعارة تبعية لتستأصلهم وقال ابن الاعرابى الضبع هنـا الحيوان المعروف واذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع وفى الشرح ويحتمل ان يكون مابعد الفاء جواب شرط مقدر وان مصدرية والمعنى لا تتعزز على لان كنت ذا نفر فان نخرت بذلك نخرت انا بمثله فان قومى لم تسـتأصلهم الشـدائد فحذف المسبب الذى هو الجواب فى الحقيقـة وأقام السبب مقامه اه ولا يخفى مافيـه من التعسف (قوله ولو كانت المفتوحة مصـدرية لزم عطف المفرد على الجـملة) لان المكسورة شرطية وهى مع مابعدها جملة والمفتوحة مصدرية وهى مع مابعدها مفرد وفى الشرح وهذه الملازمة مبنية على ماذكره من عطف المصـدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون المصـدر فاعلا بفعل محذوف أى ان أقمت ووقع ارتحالك فانما عطف جملة على جملة اه لا يقال ينبغى ان يقـدر و وقع كونك مرتحلا لان كان ههنا محذوفة معوض عنها بما فيراعى معناها فى التقـدير لانا نقول لمـا كان محط الفـائدة هو خبر كان لا هى كان هو المعتـبر فى التقـدير دونها وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير الفعل خلافه (قوله قاله بعضهم فى أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) قائله الفراء جعل ان للنفى واو بمعنى الا ان أى لا يؤتى أحـد مثـل ما أوتيتم الا ان يحاجوكم أى الا لمحاجتـكم فى كونكم لا تتبعونه وجمع الضمير فى يحاجوكم حـملا على معنى أحـد فانه عام لكونه نـكرة فى سياق النفى كقوله تعالى فـما منكم من أحد عنه حاجزين واعترض عليه بان أو لا تجىء بمعنى الا ان فى كلامهم (قوله وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم تؤمنوا وجملة القول اعتراض) فى حاشية التفتازانى يعنى أن لا عامل

وحدهم دون المسلمين انتهى ولم يتعقبه المصنف وقد يقال عليه انما يعمل ماقبل الا فيما بعدها اذا كان مستثنى نحو ماقام الا زيد أومستثنى منه نحو ماقام الا زيدا أحد أوتابعا نحو ماقام أحد الا زيد الفاضل ومابعد الا فى الآية على ماذهب اليه الزمخشرى ليس شيأ من الثلاثة وقيل ان الكلام تم عند قوله ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم ومعنى قوله ان يؤتى لان يؤتى أحد مثل ماأوتيتم قلتم ذلك ودبرتموه لالشئ آخر يعنى ان مابكم من الحسد والبغى ان يؤتى أحد مثل ماأوتيتم من العلم والكتاب دعاكم الى أن قلتم ماقلتم آن بالمد والاستفهام بمعنى ألأن يؤتى أحد منكم مثل ماأوتيتم من الكتاب قلتم ذلك كذا فى الكشاف وجوز غير ذلك أيضا فقف عليه ﴿الثالث﴾ من المعانى الاربعة المزيدة ﴿معنى اذ﴾ وهى المفيدة للتعليل ﴿كما تقدم عن بعضهم فى ان المكسورة وهذا المعنى فى المفتوحة قاله بعضهم فى﴾ قوله تعالى ﴿بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم﴾ وقوله تعالى ﴿يخرجون الرسول واياكم ان تؤمنوا﴾ وفى كلام المصنف حذف العاطف أى فى بل عجبوا ويخرجون ﴿و﴾ فى ﴿قوله اتغضب ان أذنا قتيبة حزتا﴾ فى رواية من رواه بفتح الهمزة من ان ﴿والصواب انها فى ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة﴾ بالنصب على الحال من الضمير المستكن فى قبلها أومن لام العلة على انه فاعل بالظرف المتقدم وبالرفع على الخبر وقبلها حينئذ لغو متعلق به قلت ومن جملة ذلك كله قوله اتغضب ان أذنا قتيبة حزتا فهذا اعتراف منه بان القول بانها فى هذا البيت شرطية خطا وقد أشار فيما سبق الى ان الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض ﴿والرابع﴾ من المعانى الاربعة المزيدة ﴿ان تكون بمعنى لئلا قيل به فى يبين الله لكم ان تضلوا و﴾ فى ﴿قوله

نزلتم منزل الاضياف منا * فعجلنا القرى ان تشتمونا﴾

القرى مقصور بكسر القاف مايقدم للضيف والشتم السب يقال شتمه يشتمه بفتح العين فى الماضى وكسرها وضمها فى المضارع ﴿والصواب انها مصدرية والاصل﴾ فى الآية ﴿كراهية ان تضلوا﴾ بتخفيف ياء كراهية ﴿و﴾ فى البيت ﴿مخافة ان تشتمونا﴾ أوكراهة ان تشتمونا فحذف المضاف المنصوب على انه مفعول لاجله وأقيم المضاف اليه مقامه ﴿وقيل هو على اضمار لام قبل ان ولا بعدها وفيه تعسف﴾ من جهة ارتكاب حذف شيئين مع امكان حذف شئ واحد وقد يقال حذف الجار قبل ان مطرد وحذف الثانى للقرينة جائز فى سعة الكلام وليس تعدد المحذوف بمفرده موجبا للتعسف ﴿ان المكسورة﴾ الهمزة ﴿المشددة﴾ النون ﴿على وجهين أحدهما أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر﴾ كاخواتها والسر فى عملها على هذا الوجه ان هذه الحروف شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلا وشابهت مطلق الافعال الماضية من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومن فتح أواخرها كما أسلفناه فكانت مشابهتها للافعال أقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها أقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان العمل الطبيعى عندهم ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعى وهو تصرف فى العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التى هى أصلها من أول الامر أوتنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان فى ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هى الاولى كذا قاله الرضى

فى أن يؤتى لفظا امابتقدير حرف الجر ان اعتبر فيه معنى الاعتراف أى لاتعترفوا بأن يؤتى واما بدونه بمعنى لاتظهروا اتصديق أن يؤتى أحد مثل ماأوتيتم من الكتاب والرسول وأن يحاجوكم ويغالبوكم بالحجة يوم القيامة الا لاتباعكم يعنى ان علمكم بذلك حاصل لكن لاتظهروه للمسلمين لئلا يزدادوا تصلبا فى الدين ولا للمشركين لئلا يرغبوا فيه وأوثر فى عطف يحاجوكم كلمة أوعلى الواو ولتفيد العموم مثل ولا تطع منهم آثما أوكفورا وفائدة الاعتراض الرد عليهم فيما حاولوا من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين ومايقال ان الاعتراض من متكلم والمعترض فيه من متكلم آخر ليس بشئ لانه فى اثناء كلام هو قوله تعالى وقالت طائفة الى آخر المقولات فليتدبر اه وفى التعليق هذا كلام الزمخشرى وقد يتعقب بان مابعد الا لايعمل فيه ماقبلها الا اذا كان مستثنى نحو ماقام الا زيدا ومستثنى منه نحو ماقام الا زيدا أحد اوتابعا للمستثنى بها نحو ماقام أحد الا زيد الفاضل وأقول لعل الزمخشرى لايرى ذلك أويرى انه فى غير الظرف والجار والمجرور لاتساعهم فيهما مالا يتسعون فى غيرهما (قوله والصواب انها فى ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة) فى الشرح من جملة ذلك قوله أتغضب ان أذنا قتيبة حزتا فهذا اعتراف منه بان القول بانها فى هذا البيت شرطية خطا وقد أشار فيما سبق الى أن المتعين أوالراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض وأقول الذى سبق هو قوله ويرجحه عندى أمور وهذا لايقتضى ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطا بل جاز ان يكون غيره هو الصواب عنده لان مرجحاته أكثر من تلك المرجحات أوأقوى منها ان المكسورة المشددة

﴿قيل وقد تنصبهما﴾ أى الاسم والخبر ﴿فى لغة﴾ لبعض العرب ﴿كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا﴾ بنصب الجزءين والجنح بضم الجيم وكسرها طائفة من الليل والخطا جمع خطوة بالضم وهى ما بين القدمين وخفافا جمع خفيفة والحراس جمع حارس وأسدا باسكان السين جمع أسد قال الجوهرى وهو مخفف من أسد بضمتين لكنه قال أسد هذا مقصور من أسود وهو منتقد ﴿وفى الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا﴾ ووجه الاستدلال به انه قد ورد ان قعر جهنم لسبعون خريفا على ما حكاه الرضى فاخبر بقوله سبعون على القعر والظاهر ان المراد ان مسافة قعر جهنم أى مسافة السير اليه سبعون خريفا فليكن النصب كذلك ﴿وخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف أى تلقاهم أسدا﴾ وخرج أيضا على أن يكون المنصوب مفعولا به لا حالا والتقدير يشبهون أسدا ﴿و﴾ خرج ﴿الحديث على ان القعر مصدر قعرت البئر اذا بلغت﴾ بالخطاب ﴿قعرها وسبعين ظرف﴾ متعلق بالخبر المحذوف لا خبر ﴿أى ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاما﴾ أى يوجد فى سبعين عاما وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا برواية الرفع لانه قد ظهر بها ان القعر اسم عين لا مصدر ويجاب بان كونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدرا على رواية النصب قلت وعلى كل تقدير فلا يقدح التخريج المذكور فى نقل صاحب هذا القول ان نصب الجزءين بها لغة لبعض العرب ﴿وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه أى الشأن﴾ وصرح ابن الحاجب وجماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال الرضى ويجوز ٧٩ حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب فى صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه ﴿كما قال﴾ الشاعر ﴿ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء﴾ الجآذر بالذال المعجمة جمع جؤذر بضم الجيم مع ضم الذال وفتحها ولد البقرة الوحشية ﴿وانما لم تجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين﴾ اذ لام الاول مكسورة لالتقاء الساكنين ولام الثانى محذوفة للجزم ﴿والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله﴾ من رافع أو ناصب واما الجار فلا يمنع عمله فيه لشدة اتصاله تقول بمن تمرر أمرر وغلام من تضرب اضرب وكذا قول الآخر ان من لام فى بنى بنت حسا * ن ألمه واعصه فى الخطوب وفى شرح المفصل للسخاوى ان حذف هذا الضمير مختص بالشعر وقال ابن مالك وليس كذلك بل يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نثرا ونظما سواء كان ضمير شأن أو غيره فمثال حذف ضمير الشان فى النظم ما مر ومثاله فى النثر قولهم ان بك زيد مأخوذ ومثال حذف غيره فى النظم قوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى * ولكن زنجى عظيم المشافر ومثاله فى النثر قولهم ان بك مأخوذ اخواك ولا يجوز ان يقدر المحذوف ضمير شان لانه لا يفسر الا بجملة ولا جملة فى البيت ولا فى المثال والتقدير ولكنك زنجى وانك بك مأخوذ اخواك ﴿وتخريج الكسائى الحديث على زيادة من فى اسم ان﴾ يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح ﴿وهم يخالفون فى الشقين فيشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفى أو شبهه ﴿والمعنى﴾ المراد من الحديث ﴿أيضا يأباه لانهم﴾ أى المصورين ﴿ليسوا أشد عذابا من سائر الناس﴾ وفيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله تعالى وفاعل هذا كافر بلاشك ولا بدع حينئذ فى أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشد الناس عذابا ويؤيده ان الحديث قد روى فى الصحيحين بطريق ليس فيها لفظ من وبه يقوى تأويل الكسائى لفظا ومعنى ﴿وتخفف﴾ ان المشددة ﴿فتعمل﴾ من الاعمال ﴿قليلا وتهمل كثيرا﴾ وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع

(قوله اذا اسود جنح الليل الخ) جنح الليل بضم الجيم وكسرها طائفة منه والخطا جمع كثرة للخطوة بضم الخاء وهى ما بين القدمين وخفافا جمع خفيفة وأسدا باسكان السين قال فى الصحاح أسد جمعه أسود وأسد مقصور منه وأسد مخفف (قوله وفى الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا) قال النووى فى شرح مسلم ووقع فى بعض الاصول والروايات سبعين وهو اما على مذهب من يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على حاله والتقدير سير سبعين واما على ان قعر مصدر قعرت الشئ بلغت قعره والتقدير ان بلوغ قعر جهنم لكائن فى سبعين خريفا والخريف السنة اه وهذا الثانى هو الذى ذكره المصنف وقد ذكره قبلهما ابن مالك وعبارته ويخرج على ان قعر مصدر قعرت البئر أى بلغت قعرها وسبعين منصوب على الظرف أى ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاما اه والنووى رحمه الله ممن أخذ عن ابن مالك (قوله ان من يدخل الكنيسة الخ) الجآذر بالجيم والذال المعجمة جمع جؤذر بضمهما أو بضم الجيم وفتح الذال ولد البقرة الوحشية وهو هنا مستعار للنسوة (قوله والمعنى أيضا يأباه لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس) فى الشرح فيه

التخفيف حكى س ان عمر المنطلق وقرأ الحرميان وأبو بكر وان كلا لما ليوفينهم﴾ وقد تقدم هذا الفصل برمته فى الكلام
على ان المكسورة الخفيفة ومر البحث فيه وماعليه من المناقشة الوجه ﴿الثانى﴾ من وجهى ان المشددة ﴿ان تكون حرف
جواب بمعنى نعم﴾ فتقع تصديقا للمخبر وحوابا واعلاما للمستخبر و وعدا للطالب فتقول ان فى جواب من قال قام زيد ومن قال
أذهب عمرو ومن قال أكرم خالدا ﴿خلافا لابى عبيدة﴾ بالتصغير وتاء التأنيث فانه انكر وقوعها فى الكلام كذلك وحكى
الاندلسى عنه انه قال قولهم ان بمعنى نعم انما يريدون به التأو بل لا انه فى اللغة موضوع لذلك ﴿استدل المثبتون بقوله﴾ بكر
العواذل فى الصبو ٭ ح يلمننى وألومهنه ﴿و يقلن شيب قدعلا ٭ ك وقدكبرت فقلت انه﴾ العواذل جمع عاذلة والصبوح بفتح
الصاد الشرب فى أول النهار والظاهر انه أراد به شرب الخمر والشيب الشعر الابيض و يطلق أيضا على بياضه كما ان المشيب
يطلق على المعنيين وكبرت بكسر الباء وضمها أى علا سنك وامتد عمرك وهذا الاستدلال مبنى على ان الهاء من انه للسكت
﴿ورد بانا لانسلم ان الهاء للسكت﴾ بحيث تكون حرفا لاحقا للحرف ﴿بل هى ضمير منصوب بها﴾ أى بان فهى اسمها
﴿والخبر محذوف أى انه كذلك﴾ والمعنى انه الامر كما قلتن ﴿و﴾ الاستدلال ﴿الجيد﴾ هو ﴿الاستدلال بقول﴾ عبد الله
﴿ابن الزبير رضى الله تعالى عنهما لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها﴾ فقوله ان وراكبها هو مقول ابن الزبير
المستدل به و يقال ان المقول له ذلك شخص يقال له فضالة بن شريك حكى انه أتى ابن الزبير فى حاجة فاقبل

عليه فقال ان ناقتى تعبت
فقال أرحها فقال وأعطشها
الطريق فقال اسقها
فقال فضالة ماجئتك
مستطبا وانما جئتك
مستمنحا لعن الله ناقة حملتنى
اليك فقال ابن الزبير ان
وراكبها فالاستدلال بها
أحسن ﴿اذ لا يجوز
حذف الاسم والخبر
جميعا﴾ فلا يكون فى كلام
ابن الزبير ان التى تنصب
الاسم وترفع الخبر اذ لو
جعلت كذلك فيه للزم
حذف اسمها وخبرها معا فانهما لم يذكرا فيه واللازم باطل فتعين جعلها بمعنى نعم لسلامته من هذا المحذور لكن قد يقدح فى ذلك بانها ليست فى هذا التركيب بمعنى نعم ضرورة انها فيه لتقرير
مضمون الدعاء وهو ليس من مواقع نعم قلت ولم يجعلها الزمخشرى بمعنى نعم وانما قال وتخرج ان المكسورة الى معنى أجل
وصرح فى أجل انها لا تصدق بها الا فى الخبر خاصة و يشكل عليه كلام ابن الزبير فانه ساقه لفصل فيما جاءت فيه بمعنى أجل
فتأمله ﴿وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرأ ان هذان لساحران﴾ بتشديد ان واثبات الالف فى هذان وهم من عدا ابن
كثير وأبا عمرو وحفصا وأما ابن كثير فاسكن نون ان مخففة وشدد نون هذان وأثبت الالف فيها ولم يشدد النون المذكورة أحد
غيره وأما حفص فخفف نون ان وجعل ان هذين بياء على ما هو الظاهر وانما المشكل تلك القراءة المتقدمة فخرجها المبرد
كما حكاه المصنف ان ان فيه بمعنى نعم وتبعه على ذلك جماعة قلت و يحكى ان أبا على الفارسى رده بان ما قبل ان المذكورة
لا يقتضى ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام و يلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم
بعذاب ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا أمرهم بينهم وهذا كلام حسن ولم ينقله المصنف وانما قال ﴿واعترض
بامرين أحدهما ان مجىء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت﴾ وهذا أمر لا يلتفت اليه مع نقل سيبويه وغيره له
عن العرب الفصحاء وتلقى الائمة له بالقبول فان قلت جعل المصنف القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجىء ان بمعنى نعم فكيف

نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك
ولا بدع حينئذ فى ان يكون أهل هذه الجريمة الشنعاء أشد الناس عذابا ويؤيده ما فى مسلم أشد
الناس عذابا يوم القيامة المصورون بدون من وهذا مما يقوى تأويل الكسائى اه وأقول يبعد
ان يكون هؤلاء أشد عذابا من فرعون واضرابه ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا أمثال
فرعون الذين فسادهم أزيد من فساد المصورين (قوله وعن المبرد انه حمل ذلك على قراءة من
قرأ ان هذان لساحران) فى الشرح حكى بعضهم ان أبا على الفارسى رده بان ما قبل ان المذكورة
لا يقتضى ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام
و يلكم لا تفتروا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله تعالى فتنازعوا أمرهم بينهم وهو كلام
حسن اه وأقول لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم بعضا أو لاستخبار
بعضهم من بعض عند اسرارهم النجوى حكاه الله تعالى لنا فليتأمل فانه من المحاسن ويؤيده
قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا فى السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان
هذان لساحران فكانت نجواهم فى تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا
للناس عن اتباعهما (قوله أحدهما ان مجىء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت) فى الشرح

يتصور قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه قوله شاذ من معنى الخفاء فكأنه قيل قد خفى حتى انه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت ﴿والثانى ان اللام لا تدخل فى خبر المبتدا﴾ وقد دخلت هنا لان قوله هذان مبتدأ وساحران خبره ﴿وأجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء﴾ فلا محذور حينئذ وذلك لان لام الابتداء انما امتنع دخولها فى الخبر لان لها الصدر ووقوعها فى الخبر المفرد مناف لذلك لخروجها حينئذ عن الصدر بخلاف اللام الزائدة ﴿أو بانها داخلة على مبتدا محذوف أى لهما ساحران﴾ فلا محذور حينئذ لانها متصدرة فى جملتها فلا يضرنا تسليم كونها لام الابتداء على هذا التقدير ﴿أو بانها دخلت بعد ان هذه﴾ وهى التى بمعنى نعم ﴿لشبهها بان المؤكدة لفظا﴾ وهو منصوب على التمييز عن النسبة فى شبه الجملة كما فى أعجبنى طيبه أبا أى لشبه لفظها بان المؤكدة ﴿كما قال﴾ الشاعر ﴿ورج الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد﴾ وقد تقدم انشاده ﴿فزاد ان بعد ما المصدرية لشبهها فى اللفظ بما النافية﴾ وللعرب مذهب معروف فى رعاية المشابهة اللفظية اعتبروه فى مواضع منها باب التسوية فانه خرج فيه الاستفهام عن حقيقته وبقى كونه صدرا ومنها ان خبر المبتدا يجوز دخول الفاعلية اذا كان المبتدا شبيها بمن الشرطية ٨١ أو ما أختها فى العموم واستقبال ما يتم به المعنى نحو الذى يأتينى فمكرم اذا لم يقصد آتيا معينا وقد تنتفى هذه العلة ويجوز مع ذلك دخول الفاء حملا للشبيه على الشبيه لان المبتدا المقصود به معين مشابه فى اللفظ لما قصد به غير معين وذلك كقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله فان مدلول ما معين ومدلول أصابكم ماض وكما فى الحديث الذى رأيته يشق رأسه فكذاب الى غير ذلك من المواضع وسيأتى فى أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى

فان قلت كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيئها بمعنى نعم قلت يمكن أن يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفاء فكأنه قيل قد خفى حتى انه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت وأقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد حتى ههنا مسبب عما قبلها لا غاية له وعلى ذلك حمل التفتازانى ما وقع لصاحب الكشاف من مثل هذه العبارة (قوله أو بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا) هذا ثالث الاجوبة عن الاعتراض الثانى على ان ان فى الآية بمعنى نعم وتقريره ان اللام دخلت على الخبر فى الآية لوقوعه بعد ان التى بمعنى نعم لشبهها فى اللفظ بما يدخل على الخبر بعده وهو ان المؤكدة ولم يذكر المصنف ضعف هذا الجواب كما ذكر ضعف الاول والثانى لان ضعفه ظاهر مما سبق من أول الامرين اللذين اعترض بهما أولا لان مبنى هذا الجواب على ان ان فى الآية بمعنى نعم وذلك الاعتراض هو ان مجيئها بمعنى نعم شاذ (قوله والثانى ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين) فى الشرح وجه ذلك ان التأكيد يقتضى الاهتمام بالمؤكد والاعتناء به وحذفه يقتضى عدم الاعتناء بشانه فتنافيا ولقائل ان يقول انما يتأتى هذا ان لو كان المؤكد باللام هو المبتدا المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكد نسبة الخبر الى المبتدا سلمنا ان المؤكد هو المبتدا لكن لا نسلم التنافى لان المحذوف لدليل فى حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد فى نحو مررت بزيد وجاءنى أخوه أنفسهما بالرفع على تقدير هما صاحباى أنفسهما وبالنصب على تقدير

١١ ي ل ﴿ويضعف﴾ الجواب ﴿الاول﴾ وهو القول بان لام لساحران زائدة لا ابتدائية ﴿بان زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر﴾ ولا تكون فى غيره كما فى قول الشاعر مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم * قال الذى سألوا أمسى لمجهودا فان قلت هلا مثلت بالبيت المشهور وهو قوله أم الحليس لعجوز شهربه * ترضى من اللحم بعظم الرقبة قلت لعدم تعينه لذلك فقد قيل فيه ان اللام داخلة على مبتدا محذوف أى لهى عجوز ومثل ذلك فى البيت الاول غير متأت فهو نص فى المقصود فلا جرم آثره على ما هو محتمل ﴿و﴾ يضعف الجواب ﴿الثانى﴾ وهو القول بان لام لساحران لام ابتداء داخلة على مبتدا محذوف ﴿بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين﴾ من حيث ان التأكيد يقتضى الاهتمام بالمؤكد والاعتناء به وحذفه يقتضى عدم الاعتناء بشأنه فيتنافيان ولقائل ان يقول انما يتأتى هذا ان لو كان المؤكد باللام هو المبتدا المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكد نسبة الخبر الى المبتدا كما سيأتى صريحا من كلام المصنف سلمنا ان المؤكد هو المبتدا لكن لا نسلم التنافى لان المحذوف لدليل فى حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد فى نحو مررت بزيد وجاءنى أخوه أنفسهما بالرفع على تقدير هما صاحباى أنفسهما وبالنصب على تقدير أعنيهما أنفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التأكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار فالجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين فبنى

المصنف التنافى على هذا الا على ان المؤكد هو المبتدا المحذوف ﴿وقيل اسم ان ضمير الشأن﴾ وحذف والاصل انه هذان لساحران ﴿وهذا أيضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف﴾ وضمير الشأن كذلك من جهة انه يتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع فضل تمكن لما فيه من الابهام ثم التفسير ﴿والمسموع من حذفه شاذ﴾ فى كل موضع ﴿الا فى باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده فى كلام بنى على التخفيف فحذف تبعا﴾ أى لاجل التبعية ﴿لحذف النون﴾ ورب شئ يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وحذف هذا الضمير لعلة أخرى أيضا وهى ان الضرورة داعية الى حذفه عند ارادة تخفيف الحرف ﴿ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضمائر ترد الاشياء الى أصولها الا ترى ان من يقول لد﴾ بحذف النون تخفيفا ﴿ولم يك﴾ بحذف النون أيضا ﴿و والله﴾ بالاتيان بواو القسم التى ليست باصل لحروف القسم ﴿تقول﴾ عند الاتيان بالضمير ﴿لدنه ولم يكنه﴾ باثبات النون فيهما ﴿وبك لافعلن﴾ بالاتيان بالباء التى هى أصل حروف القسم وقد يورد على هذا نحو قوله

فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى

وقوله

بانك ربيع وغيث مريع

فان قلت هو ضرورة فلا يرد قلت فما تصنع بمثل يدك ودمك وفيك ﴿ثم يرد اشكال دخول اللام﴾ على لساحران فانه على هذا الرأى خبر المبتدا الذى هو هذان وقدم الكلام فيه ﴿وقيل هذان اسمها ثم اختلف﴾ على ذلك القيل فى التوجيه ﴿فقيل جاءت﴾ هذه القراءة ﴿على لغة بلحارث بن كعب﴾ أى بنى الحارث لكن خفف بحذف ما عدا الباء وقد رأيتهم يكتبونه على هذه الصورة بلام تلى الباء وهكذا يكتبون مثل قول الفرزدق * ولكن طغت علماء عزلة خالد * بعين يليها لام ولقد وجد بخط الزمخشرى هذا اللفظ مكتوبا بالف فاصلة بين العين واللام قال السخاوى وهذا القياس لان ألف على ولامه قد حذفا فاتصلت العين باللام فكتبت بالف بعد العين كما تكتب بالماء ونحوه فلت وعليه فيكتب بالحارث ونحوه بالف بعد الباء وهو ظاهر ﴿فى اجراء المثنى بالالف دائما﴾ أى فى حال الرفع والنصب والجر ﴿كقوله﴾ ان أباها وأبا أباها ﴿قد بلغا فى المجد غايتاها﴾ فاثبت ألف المثنى فى حالة النصب كما فى الآية ﴿واختار هذا الوجه ابن مالك﴾ قال بعضهم وهذه اللغة هى القياس اذ كانت الالف انما اجتلبت للدلالة على الاثنين لا الذلك والرفع اذ كان الاعراب انما يستحق بالتركيب والالف سابقة عليه ﴿وقيل هذان مبنى لدلالته على معنى الاشارة﴾ وهى الموجبة هنا للبناء كما فى هذا وهؤلاء ﴿وان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس اعرابا﴾ وانما هى صيغة وضعت للاثنين المشار اليهما فى حالتى الجر والنصب وليست تثنية لهذا ﴿واختاره ابن الحاجب﴾ وذكر

أعينهما أنفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التأكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار والجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين انتهى وقال ابن الصائغ ليس هذا الرد بصحيح لان المحذوف على قسمين محذوف كالثابت ومحذوف كالمعدوم فان أراد الاول فممنوع وان أراد الثانى فمسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى وأقول ليس هذا الثانى للمصنف كما يفهم من قوله فان أراد وانما هو اعتراض لابى على الفارسى فى كتاب الاغفال ذكره على قول الزجاج فى ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران قال المصنف فى الخاتمة فى الشرط الثالث من شروط الحذف معترضا عليه وهو مخالف للخليل وسيبويه أيضا فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتانى أخوه انفسهما كيف ينطق بالتأكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباى أنفسهما وينصب بتقدير أعينهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة (قوله وقيل اسم ان ضمير الشان وهذا أيضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف) قال ابن الصائغ ضمير الشان موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذا فسر المبهم صار الكلام له موقع فى النفس هذا كلام الناس انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف قصد بالموضوع لتقوية الكلام ضمير الشان وبالحذف حذفه بل قصد به ان وبالحذف حذف اسمها وبالضمير فى حذفه ضمير الشان ولو سلم فمعنى قوله الموضوع لتقوية الكلام الذى الغرض من وضعه تقوية الكلام فاندفع ما قال ابن الصائغ لان ضمير الشان الغرض منه تقوية الكلام وان كان موضوعا للابهام قال أهل المعانى فائدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه فى ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه معنى انتظره ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيأ عظيما (قوله ولانه لو ذكر) عطف على قوله تبعا (قوله اذ الضمائر ترد الاشياء الى أصولها) فى التعليق يرد عليه مثل يدك ودمك وفيك وأقول مراده ان الضمائر ترد الاشياء التى استعملت على غير الاصل الى أصولها المستعملة وما ذكر من اليد وأخويه أصله غير مستعمل فلا يرد عليه (قوله ألا ترى ان من يقول لد ولم يك والله يقول لدنك ولم يكنه وبك لافعلن) اما الاولان فلان من يقول لد ولم يك يقول

الوزير القفطي في تاريخ النحاة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان ان القاضي اسمعيل كان معتنيا بما ياتي به من مقاييسه الغريبة وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور فقال له يوما يا أبا الحسن ما تقول في قراءة ان هذان لساحران ما وجهها على ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر فقال له القاضي فما علة بنائها فقال لان المفرد هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فتحمل التثنية على الوجهين فعجب القاضي من سرعة اجابته وحدة خاطره وبعيد غوصه وقال له ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد فقال ليقل به القاضي وقد حسن وان من قول المصنف وان قول الاكثرين بالكسر على الحكاية لاغير اذ القول المتقدم من قوله وقيل على بابه ولذلك حكي به الجملة الواقعة بعده وهذه الثانية معطوفة عليها فلا سبيل اذن الى الفتح لانها اذ ذاك تؤول بالمفرد فلا يستقيم العطف نعم ان ارتكب تقدير فعل بعد الواو أي وجزم صاحب هذا القول أو اعتقد ان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس اعرابا فالفتح متجه ﴿قلت و﴾ اذا بنينا ﴿على هذا فقراءة هذان أقيس﴾ من قراءة هذين ﴿اذ الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه مع ان فيها﴾ أي في قراءة هذان ﴿مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي ارجح لمناسبة ياء ابنتي وقيل لما اجتمعت ألف هذا والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير﴾ وهذا التقدير عن مظان التوجيه بمعزل اذ لا مقتضى لتقدير حذف الالف المسوقة لغرض الدلالة ٨٣ على التثنية وابقاء الالف التي هي من سنخ الكلمة وليست علامة على شئ وقيل ان ألف هذان تشبه ألف يفعلان ولما لم تنقلب هذه لم تنقلب تلك وهذا أيضا فاسد لان ألف يفعلان من قبيل الاسماء وألف هذان حيث تجعل للتثنية من قبيل الحروف وانما لم يصح انقلاب ألف يفعلان لانها لا يتعاقب عليها ما تختلف به معناها الا انها لا تكون الا فاعلا أو نائبا عنه بخلاف ألف هذان ﴿تنبيه تأتي ان فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث من الاين وهو التعب تقول النساء ان﴾ والاصل أين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان فحذف أولهما وهو الالف فبقيت الفاء وهي الهمزة مفتوحة فكسرت لبيان ان الكلمة من ذوات الياء على طريقة ابن الحاجب ﴿أو من آن بمعنى قرب﴾ والعمل كالاول سواء ﴿أو﴾ فعلا ماضيا ﴿مسندا لغيرهن على انه من الانين وعلى أن يكون مبنيا للمفعول﴾ والاصل أنن على زنة ضرب للمجهول ثم ادغمت النون الاولى في الثانية وكسرت الهمزة ﴿على لغة من قال في رد وحب﴾ بضم الفاء فيهما ﴿رد وحب بالكسر﴾ فيهما ﴿تشبيها له﴾ أي لهذا الفعل المضاعف المدغم ﴿بقيل وبيع﴾ والاصل مثلا ان زيد يوم الخميس ﴿برفع اليوم على انه نائب الفاعل ﴿أو﴾ تأتي ان ﴿فعل أمر للواحد من الانين أو﴾ تأتي ان ﴿فعل أمر لجماعة الاناث من الاين أو من آن بمعنى قرب﴾ والعمل فيهما واحد والاصل أين بتسكين لام الفعل وهي النون لاتصالها بنون الفاعل فتدغم ويلتقي ساكنان محذوف أولهما وهو الياء التي هي عين الكلمة ﴿أو للواحدة﴾ يعني أو فعل أمر للواحدة ﴿مؤكدا بالنون﴾ ن وأى بمعنى وعد كقوله ان هند المليحة الحسناء وقد مر ﴿الكلام عليه في الالف المفردة ﴿و﴾ تأتي ان أيضا ﴿مركبة من ان النافية وانا كقول بعضهم﴾ أي بعض العرب ﴿ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه﴾ في ان الخفيفة من حذف همزة انا اعتباطا وادغام النون الساكنة فيها

أصلهما الذي ولم يكن و وجب رد النون فيهما مع الضمير وليس ثمة ما يمكن نسبة هذا الرد اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يجب ان يكون حرفه الباء وسيأتي في حرف الباء أنها أصل حروف القسم فقد رد الضمير القسم الى أصل حروفه وهو الباء (قوله اذ الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه) يعني وصيغة نصب هذان حينئذ غير مخالفة لصيغة رفعه (قوله وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين) أي وعكس الالف في ان هذان لساحران وانما كان هذا عكس ذلك لان المتأخر في هذا مناسب للمتقدم وفي ذلك المتقدم مناسب للمتأخر ولان الاول حكم بارجحية الالف على الياء والثاني بارجحية الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا القول يتفرع ويلزم عليه ان هذان في قراءة الاقلين أرجح من هذين في قراءة الاكثرين لما ذكره من الاقيسية والمناسبة بينه وبين ما بعده وهو ساحران في الالف وان هاتين بالياء في احدى ابنتي هاتين أرجح منه بالالف لما في هاتين من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو ابنتي في الياء وان اردت تحقيق الكلام فاعلم ان معنى قوله وقيل هذان مبني ان هذان يقال جرا ونصبا عند البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس اعرابا مفهومه ان قول الاقلين جرا ونصبا هذان لان مقول قول الاكثرين هو هذين وليس اعرابا حينئذ ويدل عليه أيضا قوله الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه وحينئذ فالالف

ومن ما ادعاه بعضهم من نقل حركة الهمزة الى النون الساكنة الى آخر تلك المقالة وما عليها ﴿فالاقسام اذن عشرة هذه الثمانية والمؤكدة والجوابية﴾ قلت ولا ينبغي للمصنف عد بعض هذه الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وان اذا كانت كما قال فعلا ماضيا مسندا الى ضمير الاناث كان ذلك جملة فعلية وقد نبه المصنف فيما بعد هذا على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام اما مثل قوله اما أنت ذا نفر ولا من اقسام اما مثل اما اقت ولا من اقسام الا مثل الا تفعلوه فكيف خالف ذلك هنا ثم عبارته غير محررة وذلك لانه قال تأتي ان فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث فجعل مجموع هذا اللفظ وهو ان فعلا مسندا وليس كذلك والعبارة المحررة فيه ان يقال ان فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث ﴿تنبيه وفي الصحاح الاين الاعيا قال أبو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى﴾ كلام صاحب الصحاح ﴿فعلى قول أبي زيد تسقط منه بعض الاقسام﴾ وهو جعل ان فعلا ماضيا من الاين أو أمرا منه والفاعل عليهما ضمير الاناث فتصير الاقسام على رأيه ثمانية ﴿أن المفتوحة﴾ الهمزة ﴿المشددة﴾ النون ﴿على وجهين أحدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر﴾ نحو ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم ﴿والاصح انها فرع ان المكسورة﴾ قيل ولهذا لم يعدها سيبويه مع الحروف المشبهة بالفعل وكذا تركها المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول نظرا الى فرعيتها عن المكسورة ﴿ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما﴾ بالكسر وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا يستلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما للحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما بالفتح لوجود هذا السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما أيضا كذلك وأما ان السبب في جعل أنما بالفتح للحصر كون ان المفتوحة فرعا عن ان المكسورة فوجه مخدوش كما مر ﴿وقد اجتمعا في قوله تعالى انما يوحى الي أنما الهكم اله واحد﴾ فالاولى لقصر الصفة على الموصوف﴾ كقولك انما يقوم زيد فالموحى اليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد كما ان القيام في المثال المذكور مقصور على زيد والثانية بالعكس أي لقصر الموصوف وهو الحكم على الصفة وهي الوحدانية ﴿وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرت﴾ من ان أن بالفتح فرع عن ان بالكسر والحصر

في هذان في الآية على قول الاولين أرجح من الياء على قول الاكثرين لما ذكره من الاقيسة ومناسبة ألف ساحران والياء في هاتين عكس الالف فهي على قول الاكثرين أرجح من الالف على قول الاقلين لمناسبة ياء ابنتي فليتدبر (قوله فالاقسام اذن عشرة) في الشرح لا ينبغي للمصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وقد نبه المصنف فيما بعد على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام أما مثل قوله اما أنت ذا نفر ولا من أقسام اما مثل اما اقت ولا من اقسام الا مثل الا تفعلوه اه وأقول مبنى اعتراض الشارح على ان المصنف أراد بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما أراد الاقسام التي وقعت هنا لمطلقها وهو ثمانية على سبيل الاستطراد ولذا ذكرها في تنبيه واثنان على سبيل الاصالة وهما قسما ان التي عقد الكلام لها (ان المفتوحة المشددة) (قوله ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما) في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا تلزم مساواته للاصل في جميع أحكامه نعم الموجب في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح وأقول هذا النظر مبني على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله انها فرع عن ان المكسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الى قوله ان يكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والمعنى ومن أجل ان المفتوحة تكون حرف توكيد قال الزمخشري انها مع ما تفيد الحصر كما تفيده المكسورة معها لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهو تضمن معنى ما والا أو اجتماع حرفي تأكيد سلمناه لكن معنى كلامه ومن أجل ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما أي قياسا عليها بجامع بينهما فان قيل الصحيح انه لا تثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به أجيب بعد تسليم ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك أن لا يسمى مسكوتا عنه باسم الحاقا له بمعين مسمى بذلك الاسم لاجل معنى تدور التسمية معه كتسمية النبيذ خمرا الحاقا له بالعقار لمعنى هو التخمير للعقل وتسمية النباش سارقا للاخذ خفية وما نحن فيه ليس كذلك (قوله وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرناه) يعني من القياس الصحيح على انما بالكسر وأبو حيان هو محمد أثير الدين

لان انما المكسورة ثابت فيكون الحصر لانما المفتوحة ثابتا اذ هى فرعها وفيه ما عرفت ثم المردود هو دعوى أبى حيان ان هذا
أمر لم يقل به الا الزمخشرى وانه لا يعرف القول بذلك الا فى انما بالكسر ورده هذا بان يثبت ان غير الزمخشرى قال بذلك وان
القول به معروف مشهور عند النحاة لا بكون أن المفتوحة فرع المكسورة فان هذا لا يقتضى ان يكون القول بافادة انما
بالفتح للحصر معروفا حتى يرد به قول أبى حيان فتأمله ﴿وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير
التوحيد مردود أيضا بانه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين فالمعنى ما أوحى الى فى أمر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك
ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب﴾ فانه فى هذه الصورة يعتقد صفة هى الاشراك مكان صفة هى التوحيد فقلب
اعتقاده باثبات التوحيد ونفى الاشراك ثم ما اعتقده أبو حيان بطلانه لازم له سواء كانت انما المفتوحة للحصر أولا لان
الزامه انما جاء من جهة انما المكسورة ولو قيل انما يوحى الى وحدانية الله لزم به ذلك وقد وقع فى كلام المصنف النفى بلا بعد
الحصر الواقع بما والا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه لكن وقع فى الكشاف مثل هذا التركيب فى قوله تعالى
زين للناس حب الشهوات وقال ان المزين لهم ما هو الا شهوات لا غير واعتذر عنه بعضهم بان لا من قوله لا غير ليست للعطف
بل هى لمجرد النفى وقوله لا غير صفة لشهوات أى ما هو الا شهوات موصوفة بانها ليست غير الشهوات أى موصوفة بانها
شهوات صرفة قال الطيبى وهذا القدر وان صح فى هذا المقام فكيف يصح ٨٥ فى قوله فى سورة النساء ما أردنا بتحا كمنا
الى غيرك الا احسانا لا اساءة
اذ لا يجوز فيه الا العطف
لان اسم لا المفرد لا يكون
منصوبا أبدا بل اذا كان
مضافا أو مشبها به قال والحق
جوازه على تأكيد ما هو
منفى قبلها هذا كلامه
ولعلنا نتكلم ان شاء الله
تعالى فى ذلك عند الكلام
على لا ﴿والا﴾ يفهم أبو
حيان الكلام الواقع فى
تلك الآية على انه من قبيل
قصر القلب ويفسر من
دعوى الحصر لبطلانها
عنده ﴿فانما الذى يقول هو فى﴾ نحو ﴿وما محمد الا رسول فان ما﴾ الكائنة ﴿للنفى والا﴾ الكائنة للايجاب مفيدان ﴿للحصر
قطعا﴾ وقد علمت بما قدرناه اندفاع سؤال يرد على المصنف وذلك ان ظاهر كلامه كون ما اسما لان وللنفى خبرا لها والا معطوف
على الاسم وللحصر معطوف على الخبر أو هما مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة وكلاهما مشكل فان الحصر هو
اثبات أمر لمذكور ونفيه عن غيره بطريق مخصوص والا ليست بمفردها للحصر بهذا الاعتبار وانما الذى للحصر هنا مجموع
ما والا وبالطريق الذى سلكناها فى تقرير كلامه يندفع ذلك السؤال ﴿وليست صفته صلى الله عليه وسلم منحصرة فى الرسالة
ولكن لما استعظموا موته عليه الصلاة والسلام جعلوا كانهم اثبتوا له البقاء الدائم﴾ مع وصف الرسالة ﴿فجاء الحصر باعتبار
ذلك ويسمى ذلك قصر افراد﴾ وقد صرح صاحب المفتاح بما ذكره المصنف من ان هذا قصر افراد اخراجا للكلام لا على
مقتضى الظاهر بتنزيل استعظامهم هلاكه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم له حتى كانهم اعتقدوا فيه وصفين الرسالة
والتبرى عن الهلاك فقصر على الرسالة نفيا للتبرئ عن الهلاك وقد استبعد ذلك من جهة عدم اعتباره الوصف الذى هو
قد خلت من قبله الرسل حتى كانه لم يجعله وصفا بل ابتداء كلام لبيان انه ليس متبرئا عن الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار
الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب لانهم لما انقلبوا على أعقابهم كانهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل فى انه يخلو
كما خلوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم فرد عليهم بانه ليس الا رسولا كسائر الرسل يخلو كما خلوا

ابن يوسف بن على بن يوسف الامام النحوى اللغوى ولد بغرناطة من الاندلس فى سنة أربع
وخمسين وستمائة ولازم الشيخ بهاء الدين بن النحاس أول ما قدم القاهرة وصنف كثيرا وتخرج
به أئمة وله النظم الرائق واليد الطولى فى القراآت وحفظ منهاج النووى الا ورقتين وكان
يعقد القاف على لغة الاندلسيين الا فى القرآن العزيز اضر فى آخر عمره وتوفى بالقاهرة
فى صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة وفى الشرح ورد دعوى أبى حيان ان هذا شئ لم يقل
به الا الزمخشرى وانه لا يعرف القول بذلك الا فى انما بالكسر بان يثبت ان غير الزمخشرى قال
بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا بكون المفتوحة فرع المكسورة وأقول
لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحا كان القول به كالمشهور لمعدد قائله فصح لرد
به على أبى حيان (قوله فالمعنى ما أوحى الى فى أمر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك) فى عبارته
جمع بين العطف بلا وبين النفى والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح على منعه لان لا موضوعة
لان ينفى بها ما أوجبت للمتبوع لا لان ينفى بها ما نفيت عنه لكن قال الطيبى والحق جوازه
على تأكيد ما هو منفى قبلها وقال التفتازانى وقد يقع ذلك فى تراكيب المصنفين لا فى كلام
البلغاء الذين يستشهد بكلامهم (قوله فان للنفى والا للحصر) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى

و يجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم قال التفتازاني في حاشية الكشاف ومن زعم انه يلزم من حمله على قصر القلب ان يكون المخاطبون منكرين للرسالة فقد أخطأ خطأ بينا وذهل عن الوصف قال ثم لا خفاء في ان الفاء في أفائن مات تفيد تعليق الجملة الشرطية أعني مضمون الجزاء مع اعتبار التقييد بالشرط بالجملة قبلها وهي وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل تعليقا تسببيا عن الجملة السابقة وترتبها عليها وتوسط الهمزة لانكار ذلك أي لا ينبغي ان يجعلوا خلو الرسل من قبله سببا لانقلابهم على اعقابهم بعده لا كونهم بل سببا للتمسك بدينه كما هو حكم سائر الانبياء ففي انقلابهم على اعقابهم تعكيس لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا يخلو كما خلت الرسل «والاصح أيضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر» وهذه كالصفة الكاشفة للموصول الحرفي واذا كانت كذلك «فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه» أي من لفظ ذلك الخبر فعلا كان أو اسما «فتقدير بلغني انك تنطلق أو انك منطلق بلغني الانطلاق» أي انطلاقك باضافة المصدر الى فاعل ذلك الفعل أو شبهه «ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر» ولو جعلته بكان أو كائن لكان التأويل بلغني كونك في الدار قال التفتازاني في حاشية الكشاف ومما يجب التنبه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف في موقع الخبر فتقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات «وان كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا الان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كان زيدا ومعناهما واحد» وقدره

الرضى بقولك بلغني زيديتك فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها هاء التأنيث افادت معنى المصدر نحو الفروسية والضاربية والمضروبية «وزعم» أبو القاسم «السهيلي» صاحب الروض الانف في شرح السيرة النبوية «ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها أبدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث» فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث «قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا» يعني جامدا «نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر اه» كلامه «وقد مضى ان هذا يقدر بالكون» فلا تخرج بذلك عن المصدرية ولك تأويله بالاسدية فيفيد معنى المصدر كما مر وهنا «تنبيهات الاول» ما أسلفه المصنف في صدر الكلام من افادة ان المفتوحة للتوكيد هو الذي نص النحويون عليه واستشكله بعضهم بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا قال ابن قاسم وليس هذا الاستشكال بشئ «التنبيه الثاني» كون ان المفتوحة فرع المكسورة هو الاصح كما تقدم وهو مذهب سيبويه والفراء وذهب اليه المبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل ان المفتوحة أصل المكسورة وقيل هما اصلان واستدل للاول باوجه منها ان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة والاصل ان يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه ومنها ان المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة ومنها ان المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به كقولك في عرفت انك بر انك بر ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والمرجوع اليه بحذف أصل ومنها ان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التوكيد والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعا ومنها ان المكسورة أشبه بالفعل لانها عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل ومنها ان المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كبعض اسم ولا يخفاك ان المقصود الاستدلال على ان المفتوحة فرع عن المكسورة لا انها فرع في الجملة ولا يخفاك ما في هذه الوجوه أو بعضها من النظر فتأمله «التنبيه الثالث» قد سلف ان المفتوحة تؤول مع صلتها بمصدر وهذا التأويل قد يلزم في بعض المواضع وقد يجوز وقد يمتنع فحيث يلزم التأويل يجب الفتح كما اذا وقعت مع

بعضها فان ما للنفي والا للحصر وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الا ليست بمفردها للحصر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبرا وانما هو متعلق بمحذوف صفة لما والخبر قوله للحصر والتقدير فانما الكائنة للنفي والا للحصر أو فانما عينها كائنة للنفي والا للحصر (قوله والاصح أيضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر) في عبارته تسامح واحسن منها قول الرضى وان المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد أي زيديتك فان ياء النسبة اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية (قوله وزعم السهيلي) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب ابي محمد عبد الله الامام المشهور ولد سنة ثمان وخمسمائة

معمولها في موضع مرفوع بالابتداء نحو وعندي انك قائم ونحو فلولا انه كان من المسبحين أو بالفعل نحو أولم يكفهم انا أنزلنا ونحو قل أوحي الي أنه استمع ونحو لا آتيك ما أن في السماء نجما أو في موضع منصوب بالفعل غير خبر ولا محكي بالقول نحو ولا تخافون انكم أشركتم بالله ونحو ج نحو ظننت زيدا انه قائم ونحو قال اني عبد الله أو في موضع مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل ما انكم تنطقون وحيث يجوز التأويل وعدمه يجوز الوجهان الفتح والكسر نحو أول قولي اني أحمد الله تعالى فالفتح على ان المعنى أول أقوالي حمد الله تعالى من حيث هو بأي عبارة كان والكسر على ان المعنى أول أقوالي هذا اللفظ المعين وكذا نحو اذا انه عبد القفا أي اذا هو عبد القفا واذا عبوديته وكذا نحو من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم أي فهو كذلك أو فغفرانه له ورحمته اياه حاصلان وحيث يمتنع التأويل يمتنع الفتح فلهذا كسرت واقعة في ابتداء الكلام نحو انا أعطيناك الكوثر أو جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم أو محكية بالقول نحو قال اني عبد الله فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما أسلفناه أو في موضع الحال نحو وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام أو خبر اسم عين نحو زيد انه فاضل أو قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله وقد تعرض القوم لحصر المواضع التي يجب فيها الفتح والمواضع التي يجب فيها الكسر والمواضع التي يجوز فيها الامران والاصل في ذلك هو ما قررناه وانما تعرضنا لذكر ذلك لان المصنف أغفله ولم يتعرض اليه في شيء من هذا الكتاب فأردنا اتمام الفائدة بذكره ﴿وتخفف﴾ ان المفتوحة ﴿بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان الخفيفة﴾ واسلفنا الكلام على ذلك مشبعا ﴿الثاني﴾ من وجهي ان المفتوحة المشددة ﴿ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم﴾ أي بعض العرب ﴿ايت السوق أنك تشتري لنا شيأ﴾ حكاه الخليل وانما يتم الاستدلال بذلك اذا ثبت ان العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي والا فاللفظ محتمل لارادة التعليل على حذف اللام أي لانك تشتري ﴿وقراءة﴾ بالجر أي وكقراءة من قرأ ﴿وما يشعركم انها ٨٧ اذا جاءت لا يؤمنون﴾ بفتح همزة ان وهي قراءة من عدا ابن كثير وأبا عمرو وأبا بكر عن عاصم وقرأ هؤلاء المستثنون بالكسر ﴿وفيها بحث سيأتي ان شاء الله تعالى في باب اللام ﴿أم﴾ على أربعة أوجه أحدها

وخمسمائة بمدينة مالقة وتوفي بمراكش في شعبان سنة احدى وثمانين وخمسمائة وكان مكفوفا قال ابن خلكان وهذه النسبة الى سهيل وهي قرية بالقرب من مالقة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها ﴿أم﴾ (قوله وليس منه قول زهير) هذا رد على ابن الشجري فانه جعل بيت زهير منه وأخال بكسرة همزة المضارعة في الاكثر وقد تفتح بمعنى أظن وفي البيت اختصاص القوم بالرجال (قوله لما سيأتي) يعني بعد سطور حيث قال ومثله

ان تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك﴾ الانحصار فيهما ﴿لانها اما﴾ ذات ﴿ان يتقدم عليها همزة التسوية﴾ وتلك ان تقدر ان يتقدم مرفوعا على الابتداء والخبر محذوف أي لانها اما تقدم همزة التسوية عليها فالخبران على التقدير الاول مفرد وعلى الثاني جملة وقد عرفت فيما تقدم ان همزة التسوية هي التي يصلح حلول المصدر محلها مع ما دخلت عليه ﴿نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾ أي سواء عليهم استغفارك لهم وعدمه ونحو ﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾ أي سواء علينا الجزع والصبر ﴿وليس منه﴾ أي من قسم أم الواقعة بعد همزة التسوية ﴿قول زهير وما أدري وسوف اخال ادري﴾ أقوم آل حصن أم نساء﴾ بل هو من القسم الثاني ﴿لما سيأتي﴾ ويأتي أيضا ما يتوجه عليه من النقد واخال بكسر الهمزة أي اظن وتفتح على الاصل وفي البيت اختصاص الرجال بالقوم على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن وقال الزمخشري ان اختصاص القوم بالرجال صريح في الآية وفي البيت المذكور قال واما قولهم في قوم فرعون وقوم عاد هم الذكور والاناث فليس لفظ القوم بمتناول يعني بمتناول للفريقين ولكن قصد ذكر الذكور وترك ذكر الاناث لانهن توابع لرجالهن قال وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزور ويجوز ان يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب اذا أكلت أحببت نوما وبغضت قوما أي قياما هذا كلامه وقد انتقد من وجهين الاول ان قوله اختصاص القوم بالرجال ليس على ما ينبغي والصواب ان يقول اختصاص الرجال بالقوم وقد عرفت ما في ذلك فيما سبق والثاني ان قوله هو في الاصل جمع فيه نظر لان فعلا ليس من ابنية الجموع الا على مذهب الاخفش ﴿أو يتقدم﴾ بالنصب عطفا على المنصوب المتقدم في قوله اما ان يتقدم ﴿عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين﴾ كما يطلب بأي ﴿نحو أزيد في الدار أم عمرو﴾ أي أيهما في الدار وأم هذه في النوعين عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع انها ليست بحرف عطف وذهب ابن كيسان الى ان أصلها أو والميم بدل من الواو وذكر أبو جعفر النحاس في أم هذه خلافا وان أبا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة فاذا قلت

أقام زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قام فيصير على مذهبه استفهامين ﴿وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر﴾ وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى أي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها انفسها الا الى أمر خارج عنها لكن هذا انما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين ﴿وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني و يفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام﴾ بل هو خبر محض وهذا هو الوجه الاول وما احسن ما قاله المصنف لا تستحق جوابا لان الخبر قد يجاب بقول القائل جاء زيد فتقول في جوابه نعم لا من جهة كونه يستحق ذلك وانما تقول لغرض التصديق وكيف يستحق الخبر جوابا وانما ذكر لغرض الاعلام لا لغرض الاستفهام ﴿وان الكلام معها﴾ أي مع أم المعادلة لهمزة التسوية ﴿قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك﴾ وهي أم المعادلة لهمزة الاستفهام ﴿كذلك﴾ أي يكون الكلام معها قابلا للتصديق والتكذيب ﴿لان الاستفهام معها على حقيقته﴾ فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده اذ هو انشاء وهذا هو الوجه الثاني من الاوجه التي تفترق فيها النوعان وقد كنت أوردت على هذا الكلام النقض بصور كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار أو التعجب وقد وقع للمصنف من ذلك أشياء منها قوله في أول الكتاب ان قول الفراء في قوله تعالى أمن هو قانت آناء الليل ان الهمزة فيه للنداء يقرب سلامته من دعوى المجاز اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت كون خير أم هذا الكافر فحذف معادل الهمزة والخبر وفي هذا تقرير لان أم متصلة مع تصريحه بان الاستفهام الذي سبقها مجازي لا حقيقي فان قلت لم لا تقدر منقطعة بمعنى بل والهمزة مرادا بها الابطالي قلت لان حرف الاضراب لا يقدر لعدم الدال عليه وسيأتي قريبا ما يشير اليه في عبارة سيبويه وأيضا هو تقدير شيء مستغنى عنه وأيضا تعبيره بالمعادل يأبى حملها على الانقطاع وسيأتي له مواضع من هذا القبيل ننبه عليها أو على بعضها عند المرور بها ثم ظهر لي انه يمكن الجواب عن ذلك بانه ليس المراد بقوله لان الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان أم الواقعة بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة بل الكلام معها خبر محض دائما واما الواقعة بعد الهمزة التي ليست للتسوية فيوجد الاستفهام معها على حقيقته في الجملة أي في بعض الصور كما في قولك أزيد قائم أم عمرو وهذا محصل للغرض وان لم تكن حقيقة الاستفهام مرادة في كل موضع فلا يرد النقض بشيء من تلك الصور ثم تذكرت انه قال بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده وهذا يقدح فيما ظهر لي ثانيا فبقي الاشكال الاول على حاله فتأمله ﴿الثالث والرابع ان﴾ أم ﴿الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين﴾ كما سبق في أوائل الكتاب ﴿ويكونان﴾ أي الجملتان اللتان تقع أم بينهما ﴿فعليتين كما تقدم﴾ من قوله تعالى استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم وقوله تعالى سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ﴿واسميتين كقوله

بيت زهير (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) في الشرح يرد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار او التعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية من حد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده اه وأقول ما وقع للمصنف بعد هذا لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى أي معنى كان مناف لام المتصلة وانما يدل على ان خروجه الى الانكار الابطالي مناف لها وهو لا يقتضي ان خروجه الى أي معنى كان مناف لها والحق أن مراد المصنف ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور بدليل انه سيحكي عن الزمخشري في قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهدا جواز

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع﴾ ناء أى بعيد ﴿ومختلفتين نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾ وهذا مما يدل على أن همزة التسوية ليست بمعنى ان الشرطية كما ذهب اليه الرضى لدخولها على الجملة الاسمية واعتذاره عن الآية بانه انما جاز لتقدم الفعلية والا لم يجز ساقط فان الهمزة فى البيت باشرت الاسمية وهو نص فى جواز ما منعه ولا يفيده التعلل بتقدم الفعلية فى الآية فان الجملة المعطوفة على جملة الشرط يمتنع كونها اسمية ﴿وأم الاخرى﴾ وهى الواقعة بعد همزة الاستفهام ﴿تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها﴾ ووجه كونه ادخلت هنا بين المفردين مع ان المتقدم عليها فى الصورة جملة ان السماء معطوف على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا فهو فى التقدير كقولك أزيد أم عمرو قام ﴿وبين جملتين ليستا فى تأويل المفردين﴾ فظهر ان الوجه الثالث من أوجه الافتراق هو ان ذات همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وذات همزة الاستفهام لا تتقيد بذلك بل تقع بين الجملتين والمفردين وظهر أيضا ان الوجه الرابع هو ان الجملتين مع ذات همزة التسوية لا يكونان الا فى تأويل المفردين وانهما مع ذات همزة الاستفهام لا يكونان الا فى تأويل المفردين ﴿ويكونان﴾

أى الجملتان اللتان تقع بينهما أم المصاحبة لهمزة الاستفهام ﴿وأيضا فعليتين﴾ كما يكونان مع أم الاخرى ﴿كقوله فقمت للطيف مرتاعا فارقنى * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم﴾ المراد بالطيف هنا خيال المحبوبة المرئى فى النوم والمرتاع الخائف وأرقنى اسهرنى واهى باسكان الهاء بعد الهمزة فى التسهيل مايقتضى انه قليل وفى شرحه لمصنفه ان الاسكان فى ذلك لم يجئ الا فى الشعر وسرت سارت ليلا وعادنى جاءنى والحلم بضمتين رؤيا النوم وتسكن لامه أيضا قال ابن الحاجب يريد انى قمت من أجل الطيف منتبها مذعورا لما ناله وأرقنى لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان فى المنام ويجوز ان يريد فقمت للطيف واتانى النوم اجلالا فى حال كونى مذعورا لاستعظامها واروعنى ذلك لما انتبهت فلم أجده محققا ثم من فرط صبابته شك أهى فى التحقيق سرت أم كان ذلك حلما على عادتهم فى مبالغتهم كقوله أأنت أم أم سالم قلت حاصله احتمال كون القيام فى اليقظة أو فى المنام وأما الشك فى الاجتماع هل كان فى النوم أو اليقظة فثابت على كل من الاحتمالين ﴿وذلك﴾ الذى قلناه من كون الجملتين فى البيت فعليتين مبنى ﴿على الارجح فى هى من انها فاعل بمحذوف﴾ أى فعل محذوف ﴿يفسره سرت﴾ لان الاستفهام بالفعل أولى لان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها انما تتجدد وأما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب فى باب الاشتغال فى نحو أزيدا ضربته ويجوز فى البيت ان يكون هى مبتدأ وسرت خبره فتكون الجملتان مختلفتين ﴿واسميتين كقوله لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر الاصل أشعيث بالهمزة﴾ فى أوله والتنوين فى آخره ﴿فحذفهما للضرورة﴾ وأقول اما ان الاصل اشعيث بالهمزة فمسلم واما ان حذفها للضرورة فليس بمتفق عليه

كون أم بمعنى أى الامرين والهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب واحدا منهما (قوله وأم الاخرى تقع بين المفردين) يعنى المفردين اللذين يطلب تعيين أحدهما سواء انضم الى الاول ما يصيره كلاما مما ليس بمسؤل عنه أو الى الثانى ولهذا قال المفردين بالتعريف وان كان المناسب لقوله وبين جملتين التنكير قال المصنف فى أوضح المسالك وتقع بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها أو متأخرا عنهما نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون اه (قوله فقمت للطيف الخ) الطيف هنا خيال المحبوبة الذى رآه فى النوم والمرتاع الخائف وأرقنى أسهرنى وأهى باسكان الهاء بعد الهمزة وفى شرح التسهيل لمصنفه ان ذلك لم يجئ الا فى الشعر وعادنى جاءنى والحلم بضمتين وقد تسكن لامه رؤيا النائم (قوله وذلك على الارجح فى هى من انها فاعل لمحذوف) لان الاستفهام عن الفعل أولى من الاستفهام عن الذات (قوله لعمرك ما أدرى الخ) شعيث بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السيد فى شرح الكامل شعيب بباء موحدة وقال ابن سيده شعيث اما تصغير شعث أو شعث أو أشعث تصغير ترخيم ورواه بعضهم شعيب وهو تصحيف وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وبالراء فى آخره (قوله الاصل أشعيث بالهمز فى أوله والتنوين فى آخره فحذفهما للضرورة) فى الشرح واما ان الاصل شعيث بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافى عند انشاد هذا البيت لابد فيه من تقدير الالف لانه يعرف هذه القبيلة يقول لم تستقر على أب لان

وقد علمت الخلاف فى ذلك فى الكلام على ما اختصت به الهمزة من الاحكام واما ان الاصل شعيث بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافى فى شرح الكتاب عند انشاد هذا البيت لابد فيه من تقدير الالف لانه يريد هذه القبيلة فيقول لم تستقر على أب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون فى البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون حينئذ تنوينه ضرورة فان قلت الاخبار عنه بابن يمنع ارادة التانيث قلت هو كقوله وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض فى رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين ﴿والمعنى ما أدرى أى النسبين هو الصحيح﴾ وقد ظهر ان ابن سهم خبر شعيث لا صفته فتثبت ألف ابن وكذا الكلام فى ابن منقر وشعيث بثاء مثلثة فى آخره ومنقر بكسر الميم واسكان النون وفتح القاف وراء مهملة ﴿ومثله بيت زهير السابق﴾ يريد ان بيت زهير الذى انشده أولا مثل البيت الذى انشده آخرا من حيث وقوع أم فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت التقدير أم هم نساء قلت هو ممكن لكن ينبغى النظر فى تفريقه بين الآية الشريفة وهى قوله تعالى أأنتم أشد خلقا أم السماء وبين بيت زهير فان أم وقعت فى كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزء تتم به الجملة فى البيت دون الآية تحكم ﴿والذى غلط ابن الشجرى﴾ فيه ﴿حتى جعله من النوع الاول﴾ وهو ما وقعت فيه أم بعد همزة التسوية ﴿توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية﴾ وقد مر للمصنف ان همزة التسوية تقع بعد ما أدرى وأسلفنا التنبيه على ان ذلك معارض لاعتراضه على ابن الشجرى هنا فتأمله ﴿وجوابه﴾ أى جواب ما توهمه من منافاة الاستفهام لفعل الدراية ﴿ان معنى قولك علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذا ما علمت﴾ أعمرو ذاهب معناه ما علمت جواب أعمرو ذاهب فالاستفهام هنا باق على حقيقته والعلم انما تسلط على جوابه وهذا انما يرد على المصنف فانه جعل ام فى بيت زهير متصلة مع ان الاستفهام ليس على حقيقته لانه لم يجهل حال آل حصن باعتبار رجوليتهم بل هو عالم بكونهم رجالا لكنه أبرز الكلام فى قالب التوبيخ والانكار عليهم فى تعاطيهم افعال النساء فالاستفهام غير حقيقى وليست الهمزة فيه للتسوية على رأى المصنف فكيف جعل أم فيه متصلة مع انها ليست من النوعين وقد يجاب عن هذا بان الاستفهام مع المتجاهل حق فى بحسب الادعاء وان كان غير حقيقى بحسب الواقع فتأمله ﴿و بين﴾ الجلتين ﴿المختلفتين﴾ بالاسمية والفعلية ﴿نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون وذلك على الارجح من كون أنتم فاعلا﴾ لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم على ما مر وقد يقال لا ينبغى فى هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامران فى نظر النحوى على حد سواء وذلك لان للفعلية مرجحا وهو كثرة ايلاء الفعل الهمزة لما تقدم وللاسمية مرجحا وهو تناسب المتعاطفين فاستويا وأيضا فالاستفهام المفاد بالهمزة ليس حقيقيا فلا ينبغى على رأيه ان تكون أم فيه متصلة ﴿مسئلة أم المتصلة التى تستحق الجواب﴾ وهى المسبوقة بهمزة الاستفهام ﴿انما تجاب بالتعيين﴾ لما يسئل عنه مسندا اليه أو مسندا أو غير ذلك من المتعلقات كالظرف والحال ﴿لانها سؤال عنه﴾ كما قد أشرنا اليه قبل ﴿فاذا قيل أزيد عندك أم عمرو قيل فى الجواب زيد أو قيل عمرو﴾ لانه هو الظاهر

بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون فى البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة والاخبار عنه بابن لا يمنع ارادة التأنيث لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين اه (قوله ومثله بيت زهير السابق) فى الشرح يريد ان بيت زهير الذى أنشده أولا مثل البيت الذى انشده آخرا من حيث وقوع أم فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت التقدير ام هم نساء قلت هو ممكن لكن يبقى النظر فى تفريقه بين قوله تعالى أأنتم أشد خلقا أم السماء و بين بيت زهير فان أم وقعت فى كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزء تتم به الجملة فى البيت دون الآية تحكم اه وأقول لا تحكم لان ما بعد أم فى البيت يجب ان يكون جملة لكونه معادلا للمسؤل عنه بالهمزة الذى حقه فى البيت ان يكون جملة لكونه معمولا فى المحل لادرى الذى هو من أفعال القلوب التى تقع معانيها على مضمون الجمل بعد أخذها الفاعل وان لم يكن معمولا له فى اللفظ لتعليقه عن العمل فى لفظه بالهمزة واما الآية فما بعد أم فيها مفرد لعدم ما يقتضى كونه جملة ولا كون المسؤل عنه بالهمزة فيها كذلك حتى يلزم كون معادله جملة فالسماء فى الآية معطوفة على أأنتم وأشد خلقا خبر مميزه مسؤل عنه فليتأمل (قوله حتى جعله من النوع الاول) الضمير المنصوب بجعل عائد الى بيت زهير والمراد بالنوع الاول

﴿ولا يقال﴾ في جواب ذلك ﴿لا ولا نعم﴾ لانه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما واحترز المصنف بقوله المتصلة من المنقطعة فانها تجاب بنعم أو لا من حيث انها لطلب التصديق لا لطلب التصور فاذا قيل انها لابل أم شاء قلت في الجواب نعم أو لا اذ السؤال عن تلك الاشباح المرئية أهي شاء فالجواب بنعم أو لا محصل للمقصود ﴿فان قلت﴾ ليس الامر كذلك ﴿فقد قال ذو الرمة

تقول عجوز مدرجي متروحا ﴿ على بابها من عند أهلي وغاديا
أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة ﴿ أراك لها بالبصرة العام ثاويا
فقلت لها لا ان أهلي جيرة ﴿ لاكثبة الدهنا جميعا وماليا
وما كنت مذ أبصرتني في خصومة ﴿ أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا﴾

فاجاب بلا مع ان السؤال بالهمزة وأم المتصلة والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك درج الرجل مشى والمتروح اسم فاعل من تروح اذا ذهب في زمن المسمى بالرواح وهو زمن زوال الشمس الى الليل تقول راح يروح رواحا وهو نقيض قولك غدا يغدو غدوا والزوجة منكوحة الرجل بعقد ويقال لها زوج أيضا كما يقال لبعلها بدون هاء وانكر بعض مجيء الزوجة بالهاء للمرأة والبيت راد عليه وذو زوجة خبر مبتدا محذوف يقدر متأخرا على سبيل الوجوب عند ابن الحاجب وابن المصنف وجماعة لكون المستفهم عنه هو الخبر وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما مر والتقدير أذو زوجة بالمصر أنت أم ذو خصومة والجيرة جمع قلة للجار والاكثبة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم والدهناء مكان معروف وقد يستشكل عطف الشاعر قوله غاديا مع انه من معمولات المصدر المخبر عنه بقوله على بابها أو بقوله من عند أهلي ففيه الاخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته وهو ممتنع ويجاب بمنع ان يكون على بابها أو من عند أهلي خبرا بل الكل من معمولات المصدر والخبر محذوف أي حاصل ﴿قلت ليس قوله لا جوابا للسؤال بل هو﴾ ﴿رد لما توهمته من وقوع أحد الامرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة ولهذا لم يكتف بقوله لا اذ كان ردما لم يلفظ به انما يكون بالكلام التام ولهذا قال ان أهلي جيرة البيت وما كنت مذ البيت﴾ وهذا السؤال وجوابه مسطوران في شرح الجمل لابن عصفور ومذكوران فيما وجدته من شرح الجزولية ولعل المصنف وقع له ذلك على سبيل الموارده والاتفاق ولم يطلع على كلامه وفي شرح س للصفار ما نصه فان قلت كيف شرطتم في المتصلة ان يكون جوابها باحد الاسمين وذو الرمة يقول تقول عجوز وساق الابيات الاربعة ثم قال قلت عن هذا جوابان أحدهما ان تكون أم ذو خصومة على تقدير أم أنت ذو خصومة فتكون منقطعة فاجابها بلا وهذا ليس بشيء لان الجواب مع المنفصلة يكون للثاني لا للاول الا ترى انه قد أضرب عن الاول فلا يقع عنه جواب وهو هنا قد أجابها عن الاول بقوله ان أهلي جيرة ثم أجاب عن قولها أم ذو خصومة بقوله وما كنت مذ أبصرتني فانما ينبغي ان يكون لا رد الما انبنى عليه سؤالها فكانه قال لها غلطت في انك اعتقدت انى أحد هذين فلست هذا ولا هذا هذا ما ورد من ذلك فان تخريجه على هذا لى هنا كلامه قلت وظاهر كلامهم ان لا في كلام ذى الرمة هى الجوابية أحتاج ولو قيل بانها الناهية والمعنى لا تظنى ما ذكرت من انى متصف باحد ذينك الامرين وحذف الفعل المنهى عنه لقرينة قوله ان أهلي الى آخره لكان حسنا واندفع السؤال بذلك لابتنائه على ان لا هى الجوابية وقد منعناه فتأمله ﴿مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا﴾ وقد يعارض هذا بما سيأتي له في أو حيث قال انها تأتي للتقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع حكاه عن الحريرى وغيره ولم يتعقبه من جهة العطف بأو بعد همزة التسوية وقد مر له في أول الكتاب ان ضابطها هو ان تكون داخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها وهذا متأت في المثال المذكور فتكون الهمزة فيه للتسوية وقد صرح سيبويه في الكتاب بجواز الاتيان باو وبأم في نظير هذا المثال فقال ما أدرى

الاول أم التى تتقدمها همزة التسوية (قوله فان قلت فقد قال ذو الرمة الخ) هذا السؤال وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل والرمة بضم الراء قال في الصحاح هى قطعة من حبل بالية والجمع رمم ورمام وبها سمي غيلان ذا الرمة والمدرج بفتح الميم مصدر او اسم مكان من درج اذا مشى والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح رواحا نقيض غدا غدوا والرواح أيضا اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل والزوجة المنكوحة بعقد النكاح ويقال لها زوج أيضا وهو الواقع في التنزيل كما يقال لبعلها وجيرة بكسر الجيم جمع جار واكثبة بالمثلثة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم والدهناء موضع بلاد تميم يمد ويقصر وهو في البيت مقصور (قوله مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا) لان ما يقتضيه أو مناف لما تقتضيه التسوية لان أو تقتضى أحد الشيئين أو الاشياء والتسوية تقتضى نفس الشيئين أو الاشياء

أزيد عندك أو عمرو وان شئت قلت ما أدرى أزيد عندك أم عمرو وتقول ليت شعرى ألقيت زيدا أو عمرا وحلول المصدر مناب الصفة قولك ما أدرى كون زيد عندك وليت شعرى لقاء زيد برفع لقاء وسبق للمصنف ان ما بعد أدرى وليت شعرى من مواقع همزة التسوية فان قلت ماذكرته فى المثال الاخير مبنى على جعل الجملة المقترنة بالهمزة من قولك ليت شعرى أقام زيد خبر ليت كما أشار اليه ابن الحاجب وقد استشكله الرضى بان الشعر مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهى من حيث المعنى مفعول شعرى ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشئ غير ذلك الشئ قال وانما خبر ليت هنا واجب الحذف لا ساد مسده لكثرة الاستعمال قلت هذا الاشكال مندفع بان المصدر هنا بمعنى المفعول كالقول بمعنى المقول فالجملة اذن خبره أى ليت مشعورى قيام زيد وما ارتضاه من ان الخبر محذوف وجوبا يلزم منه الخروج عما استقر فى كلامهم من انه لا يحذف وجوبا بدون ساد مسده على انه لو سلم ما قاله الرضى لم يندفع الاشكال عن المصنف لان المصدر يصح حلوله هنا سواء رفعت المصدر أو نصبت وغاية الامر انك تقدر مع ذلك خبر ليت وليس ذلك بضار فى حلول المصدر فى هذا المحل ﴿وقد أولع﴾ بالبناء للمفعول ﴿الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا والصواب العطف فى الاول بام﴾ فيقال سواء كان كذا أم كذا ﴿وفى الثانى بالواو﴾ فيقال يجب أقل الامرين من كذا وكذا ﴿وفى الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت اه﴾ وهذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء وغيرهم مخطئا لهم ﴿ولم يذكر﴾ الجوهرى ﴿غير ذلك وهو سهو وفى كامل الهذلى ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفرانى أو لم تنذرهم﴾ بلفظ أو مكان أم الثانية فى قراءة الجماعة ﴿وهذا من الشذوذ بمكان﴾ وأقول اعلم ان السيرافى قال فى شرح الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على أقمت أم قعدت واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك سواء على قمت أو قعدت اه كلامه وهو نص صريح يقضى بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا أو كذا أو بصحة التركيب الواقع فى الصحاح وقراءة ابن محيصن التى لا همزة فيها بعد سواء فجميع ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ فى العربية فان قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تاباه لانها تقتضى شيئين فصاعدا وأو لاحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافى بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا تكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء ولا أبالى ان تأتى بأو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت أو قعدت ولا أبالى قمت أو قعدت بتقدير حرف الشرط وأنشد قول الشاعر ولست أبالى بعد آل مطرف * حتوف المنايا أكثرت أو أقلت وحكى الرضى أيضا ان أبا على الفارسى قال لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء على قمت أو قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على أحدهما قلت ولعل هذا هو ماخذ المصنف فى تخطئه الفقهاء وغيرهم فى هذا التركيب قال الرضى ويرد عليه أيضا ان معنى أم أحد الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سواء على أقمت أم قعدت سواء على أيهما فعلت أى الذى فعلت من الامرين لتجرد أى من الاستفهام وهذا أيضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك فى أو وأم لانه جعل سواء خبرا وما بعده مبتدأ والوجه ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط هذا كلامه ثلت وفيه مسامحة من جهة قوله ان معنى أم أحد الشيئين أو الاشياء وليس كذلك اذ هى موضوعة لعطف أحد الشيئين أو الاشياء مرادا من حيث هو أحدهما أو أحدها وليس معناها نفس ذلك الاحد ومن جهة ان قوله ساد مسد جواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف وليس الامر كذلك فان الساد هو مجموع الجملة الاسمية كما مر ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا فى العطف بعد همزة التسوية وكذا ما فى الصحاح والغرض انه لا همزة فى شئ من ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فى أول جملتها فقدر الهمزة اذ لم تكن

(قوله وقد أولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا والصواب العطف فى الاول بام وفى الثانى بالواو وفى الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت اه ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفى الكامل للهذلى ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفرانى أو لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان) جزم المصنف رحمه الله بعدم صواب قول الفقهاء وبسهو صاحب الصحاح وبشذوذ قراءة ابن محيصن بناء على ما يقتضى القياس

مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهذا مندفع بما مر واما قراءة ابن محيصن التي نسبها الى كامل الهذلي وهي سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم بهمزة واحدة و بأو كما دل عليه مجموع كلامه في الالف المفردة وهنا فوجهها في العربية صحيح على ما قاله السيرافي ولا يتأتى حينئذ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما سبق في أول الكتاب واما تخطئة الفقهاء في قولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا وان الصواب فيه العطف بالواو فبنى على ان المبين هو الامران جميعا وهو ممنوع بل المبين أقلهما والاقل هو أحدهما فجاز العطف باو بل تعين والحالة هذه ﴿وان كانت﴾ تلك الهمزة التي

القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية و بينها دون همزة وعلى قول الفارسي فانه قال لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء على قمت أو قعدت لانه يكون المعنى سواء على أحدهما وذا لا يجوز لان التسوية تقتضي شيئين فصاعدا اه لكن قال الرضي و يرد عليه ان معنى أم أيضا أحد الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سواء على أقمت أم قعدت سواء على أيهما فعلت أى الذى فعلت من الامرين وهذا أيضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في أو وأم لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه ان سواء خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء ثم بين الامرين بقوله أقمت أم قعدت والجملة سادة مسد جواب الشرط الذى لاشك في تضمين الفعل بعد سواء وما أبالي معناه الا ترى الى افادة الماضى في مثله معنى المستقبل وما ذاك الا لتضمين معنى الشرط اه وقال السيرافي في شرح الكتاب وسواء اذا دخلت بعده ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على أقمت أم قعدت و اذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر باو كقولك سواء على قمت أو قعدت اه وهو يقتضي صحة قول الفقهاء وصاحب الصحاح وعدم شذوذ القراءة أعنى موافقتها القياس وفي الشرح ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والفرض أن لا همزة في شئ ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها فقدر الهمزة اذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وأقول لا نسلم ان المصنف أورد قول الفقهاء وصاحب الصحاح على ان من المعطوف باو بعد همزة التسوية بل انما ذكره استطرادا بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسي كما قررناه ونظير ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقهاء أقل الامرين من كذا وكذا لكن لما كان هذا بعيد المناسبة قال وهو نظيره قولهم أقل الامرين من كذا أو كذا وقد أجيب عن هذا بان المبين ليس الامرين حتى يمتنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو أحدهما فجاز العطف (قوله فيعطف الاول بأو والثاني بام) اذ المراد أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما (قوله وعند الكيسانية) هم صنف من الروافض وهم أصحاب المختار بن ابى عبيد أمير الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير كان يلقب بكيسان وابن الحنفية هو محمد بن على بن أبى طالب من امرأة منسوبة الى حنيفة وهو حنيفة بن الجشم بن صعب بن على بن بكر بن وائل أبو حى من العرب (قوله ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين) قيل هذا معارض لما أجازه من

وقع العطف بعدها باو ﴿همزة الاستفهام جاز﴾ العطف باو ﴿وكان الجواب بنعم أو بلا وذلك انه اذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك أم لا﴾ فيصح الجواب بنعم من حيث ان المعنى أحدهما عندى وبلا من حيث ان المعنى معه ليس أحدهما عندى وكل منهما محصل لغرض السائل من الجواب المطلوب ﴿وان أجبت﴾ بالبناء للفاعل مع تاء المخاطب وبالبناء للمفعول مسندا الى ضمير يعود الى السائل بذلك التركيب ﴿بالمعين﴾ فقلت زيد عندى مثلا ﴿صح﴾ الجواب به ﴿لانه جواب﴾ من حيث ان المعين الذى أجبت به يصدق عليه انه أحدهما ولهذا يحصل المطلوب ﴿وزيادة﴾ من حيث وجود التعيين ﴿ويقال ألحسن﴾ بهمزة قطع للاستفهام بعدها

ألف على المختار من الوجهين في نحو آلغلام فعل والوجه الآخر تسهيل الهمزة الثانية بين بين ﴿أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية﴾ وهو محمد بن على رضى الله تعالى عنه ﴿فيعطف الاول﴾ وهو الحسين ﴿باو﴾ لان المراد أحدهما ﴿والثاني﴾ وهو ابن الحنفية ﴿بام﴾ لانه جعل معادلا لاحدهما ﴿ويجاب عندنا﴾ أهل السنة ﴿باحدهما وعند الكيسانية﴾ بفتح الكاف وهم طائفة من الرافضة ينسبون الى المختار بن أبى عبيد ولقبه كيسان ﴿بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن ولا بقولك الحسين﴾ لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية وكانه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية ﴿فان قلت هذا الكلام معترض من وجهين أحدهما

انه معارض لما أجازه آنفا من الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وهنا كذلك والثانى جمعه بين اللام ومن فى قوله الافضل من الحسن وابن الحنفية قلت انما منع من الجواب هنا بالتعيين لافضائه الى الاخبار بغير الواقع اذ مقتضى التعيين فى هذا المقام اختصاص المعين بالافضلية وليس كذلك واما الجمع بين اللام ومن فلا محذور فيه اذ لم تكن من التفضيلية ومن هنا تبعيضية لا تفضيلية وهى ومجرورها فى محل نصب على الحال من الافضل أى لانه لم يسأل عن الافضل كائنا من الحسن وابن الحنفية وهذا أمر ظاهر ﴿مسئلة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول﴾ أبى ذؤيب ﴿الهذلى دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها تقديره أم غى كذا قالوا وفيه بحث كامر﴾ فى الالف المفردة من جواز حمل الهمزة لطلب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذ ﴿وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم ان الوقف هنا وان التقدير أم تبصرون ثم يبتدئ أنا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف﴾ و يرد عليه مثل والذين تبوؤا الدار ٩٤ والايمان ومثل وزججن الحواجب والعيونا * وعلفتها تبنا وماء باردا واشتريته بدرهم فصاعدا ففى جميع ذلك حذف المعطوف بدون عاطفه ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يرد شئ من هذه الامثلة ﴿وانما المعطوف جملة أنا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء هذا معنى كلام سيبويه﴾ وهذا الكلام الذى ساقه المصنف هنا مأخوذ من كلام الزمخشرى فانه

صحة الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وأقول لا معارضة لان صحة الجواب بالتعيين فى أولان المخاطب أتى بجوابها لان جوابها باحدهما وهو يصدق على المعين وعدم صحته فى أم لانه لم يأت بجوابها لان جوابها بنفس ما قبلها أو بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع الحسن أو الحسين أفضل وانما عبر عنه باحدهما ورما لاختصار لانه بمعناه والحاصل ان كلمة أحدهما فى جواب السؤال باو نفس الجواب فجاز ان لا يذكر و يقام المعين الذى صدقت عليه مقامها للدلالة عليها وفى جواب السؤال بام كما فى مثالنا نائبة عن الجواب فلا يجوز ان لا يذكر و يقام المعين الذى صدقت عليه مقامها لان النائب لا ينابى عنه ولان المعين الذى صدقت عليه كلمة أحدهما لو كان جوابا فى مثالنا لكان جوابا لما لم يسئل عنه اذ السؤال فى مثال الباب وهو جواب للسؤال باو وقد أشار المصنف الى هذا بقوله لانه لم يسئل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية (قوله وفيه بحث كامر) أشار بهذا الى قوله فى الالف المفردة ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل فى البيت لصحة قولك لا أدرى هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لها بمعادل (قوله اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه) فى الشرح يرد عليه قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان فان المعطوف محذوف والتقدير والفوا الايمان ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يرد شئ من ذلك اه وأقول يمكن ان يقال أيضا مراده بالعاطف ما ليس بواو لما اشتهر من ان الواو انفردت من حروف العطف بانها تعطف العامل المحذوف الذى بقى معموله كما فى الآية (قوله وانما المعطوف جملة أنا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه) فى الشرح هذا مأخوذ من كلام الزمخشرى

قال أم هذه متصلة الا انه وضع قوله أنا خير موضع تبصرون لانهم اذا قالوا له أنت خير فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر فى اتصال أم وكلام الزمخشرى نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه كما ستراه وقد يقال ان قولهم له أنت خير سبب فى كونهم بصراء عنده والواقع بعد أم هو أنا خير وذلك خبر مقوله لا مقولهم ويجاب بان المراد أم تقولون أنت خير لكن حكاه بالمعنى كما اذا قال الشخص لزيد أنت فاضل فيقول حاكيا له قال زيد انا فاضل فتقيم ضمير المتكلم مقام ضمير المخاطب لوجود القرينة وظهور المعنى المراد ويحتمل أن يكون هذا من اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقاد خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء وأما سيبويه فانه قال فى الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو وعندك أم عندك زيد فهذا ليس بمنزلة أيهما عندك الا ترى انك لو قلت أيهما عندك عندك لم يستقم الا على التكرير والتوكيد ويدلك على ان الآخر منقطع عن الاول قول الرجل انها لابل ثم يقول أم شاء يا قوم فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجئ بعد الاستفهام وذلك ان حين

قيل أعمرو عنـدك فقد ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن فى زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك انها الابل أم شاء انما أدركه
الشك حين مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثـل ذلك وهذه الانهار تجرى من تحتى أفلا تبصرون أم انا خـير من هذا الذى
هو مهين كان فرعون قال افلا تبصرون أم أنتم بصراء فقوله أم انا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه
كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك أم انا خير بمنزلة أم أنتم بصراء ثم قال ومن ذلك أعندك زيد أولا كانه حين قال أعندك زيد
كان يظن انه عنـده ثم أدركه مثـل ذلك الظن فى انه ليس عنده فقال أم لا انتهى كلامه فانت تراه كيف حكم بان أم فى الآية
منقطعـة وقدر انقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ماذكره المصنف هو معـنى كلام سيبويه مع اقول بان أم متصلة قال
السيرافى فى تقرير كلام سيبويه ما معناه انه اذا كان بعد أم نقيض ما قبلها فهى منقطعة وذلك لان السائل
لو اقتصر فى ذلك المثال
على قوله أعنـدك زيد
لاقتضى استفهامه هذا
ان يجاب بنعم أولا فقوله
أم لا مستغنى عنه فى تتميم
الاسـتفهام الاول وانما
يذكره الذاكر ليبين انه
عرض له الظن فى نفى انه
عنده كما كان قد عرض له
الظن فى ثبوت كونه عنده
وكذا فى الآية لو اقتصر
على قوله أفلا تبصرون
لاستدعى ان يقال له تبصر
أولا تبصر فكان فى غنية
عن ذكر ما بعده لكنه أفاد
بقوله أم انا خير عروض
الظن له فى انهم يبصرون
بعـد ما ظن أولا انهـم
لا يبصرون هذا كلامه
﴿فان قلت﴾ ما ادعيتموه
من ان المعطوف لا يحذف
بدون عاطفه ليس بصحيح
﴿فانتم تقولون أتفـعل
هذا أم لا والاصل أم لا تفعل﴾ فحذف المعطوف وهو تفعل وبقى العاطف وهو أم ﴿قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعـد
العـاطف وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجـملة هنا مذكورة لوجود
ما يغنى عنها﴾ ولو منع المصـنف كون المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضـه والكلام فى
الاول لا فى الثانى فيتجه على المصنف مؤاخـذة من جهـة تسليمه للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر
كلامه ان أم فى المثال المذكور متصـلة ولذلك جعلها عاطفة والا فالمنقطعـة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة وقد علمت ان
سيبويه يرى انها فى مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا ﴿وأجاز الزمخشرى حذف ما عطفت﴾ بالبناء للفاعل أى حذف
اللفظ المعطوف عليه الذى عطفت ﴿عليه أم﴾ مدخولها ﴿وقال فى أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصـلة على ان الخطاب

الزمخشرى لكن كلام المصنف ظاهر فى اتصال أم وكلام الزمخشرى نص فيه وكلاهما مخالف
لكلام سيبويه فانه قال فى الكتاب هـذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو عنـدك أم عندك
زيد فهذا ليس بمنزلة أيهما عندك الا ترى انك لو قلت أيهما عندك عندك لم يستقم الا على التكرير
والتوكيد ويدلك على ان الآخر منقطع عن الاول قول الرجل انها الابل ثم تقول أم شاء يا قوم
فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجىء بعد الاستفهام وذلك انه حين قال أعمرو عندك فقد
ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن فى زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك أيضا انها الابل أم شاء
انما أدركه الشك بعـد مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهـار تجرى من تحتى
أفلا تبصرون أم انا خـير من هذا الذى هو مهين كان فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء
فقوله أم انا خـير من هـذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن
بصراء فكذلك أم انا خير بمنزلة أم انتم بصراء ثم قال ومن ذلك أزيد عندك أم لا كانه حين قال أزيد
عندك كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن فى انه ليس عنده فقال أم لا فانت تراه قد حكم
بان أم فى الآية منقطعة وقرر انقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ماذكره المصنف هو معنى
كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة اهـ ما فى الشرح وأقول انما يرد هذا لو كانت الاشارة
فى قول المصـنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقـدم من ان أم متصـلة عاطفة وان
ما بعدها قائم مقام المعادل لها وهو ممنوع وانما الاشارة فيه الى القريب وهو اقامة أنا خير مقام
تبصرون وانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عنده بصراء وهـذا المعنى فى كلام سيبويه كما ذكرناه
ويدل على ان الاشارة فى كلامه الى اقامة انا خـير مقام تبصرون بصريحه فى حرف بل بان
سيبويه امتنع من جعل أم متصلة فى قوله تعالى أفلا تبصرون ام أنا خير (قوله فان قلت فانتم
يقولون أتفـعل هـذا أم لا والاصـل أم لا تفعل) هذا السؤال وارد على قوله لم يسمع حذف
معطوف بدون عاطفه (قوله قلت انما وقع الحـذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وأحرف الجواب
تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة ههنا مذكورة لوجود
ما يغنى عنها) فى الشرح لو منع المصنف كون المعطوف محذوفا فى هذا المثال لاستغنى عن هذا

اليهود وحذف معادلها أي أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي أيضا وقدر أبلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء انتهى ﴾ قال القاضي عماد الدين الكندي في تفسيره المسمى بالكفيل جعلها متصلة مشكل من وجهين من اللفظ والمعنى أما اللفظ فلان المتصلة حرف عطف وتقدير معطوف عليه محذوف شاذ غير مقيس وأما المعنى فان أم المتصلة لا بد ان تقدر بأيهما أو أيهم لان المستفهم بها يجهل أحد الشيئين ويريد تعيينه وهذا مستحيل في حق الباري تعالى فان قلت الاستفهام في هذا خارج عن بابه قلت هذا انما يكون في الهمزة وحدها أو ما صار عها من حروف الاستفهام وأما أم المتصلة التي يتقدمها همزة الاستفهام فلا يكون الاستفهام معها الا على بابه حقيقة الى هنا كلامه قلت ما ادعاه ان حذف المعطوف عليه شاذ غير مقيس لم أقف عليه الا من جهة وقد خرج جماعة على ذلك قوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت ولم يتعقبه أحد من الائمة فيما علمت وقال ابن مالك في التسهيل ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا وقدر ذلك مع أو ولم يذكر وقوع ذلك مع أم وأما دعواه ان الاستفهام المفاد بالهمزة المصاحبة لام المتصلة لا بد ان يكون على حقيقته فهو موافقة لدعوى المصنف فيما تقدم وعلى ذلك فكان من الواجب عليه ان لا يسلم للزمخشري دعوى الاتصال في هذه الآية والله تعالى أعلم ﴿الوجه الثاني﴾ من أوجه أم الاربعة ﴿أن تكون منقطعة وهي ثلاثة أنواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه﴾ معناه بل أيقولون افتراه انكارا لقولهم وتعجبا منه لظهور أمره في عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه ﴿ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة بها لا تقع بعده﴾ وانما تقع بعد الاستفهام الحقيقي كما قدمه في أول الكلام على أم وقد عرفت ما فيه ﴿ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور﴾ وهذا الحصر في الانواع الثلاثة منقوض بمثال سيبويه أعمرو عندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع انه ليس شيأ من تلك الثلاثة وهذا الاشكال أوردته قديما وأظنه في سنة سبع وتسعين وسبعمائة على الشيخ محب الدين ولد المصنف رحمه الله تعالى حيث كان

الاعتذار يعني عن قوله وأحرف الجواب الخ وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا يفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لا في الثاني فيتجه على المصنف مؤاخذة من جهة تسليمه للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه في المثال المذكور ان أم متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فالمنقطعة غير عاطفة كما صرح به المغاربة وسيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا اه وأقول ان حاصل جواب المصنف لا نسلم ان المحذوف هنا جميع المعطوف الذي كلامنا فيه وانما المحذوف هنا بعض من المعطوف اقيم مقامه البعض الباقي فنبه على ان المحذوف بعض المعطوف بقوله انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف أقيم مقامه البعض الباقي بقوله وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة مذكورة فليتأمل (قوله الثاني ان تكون منقطعة) سميت بذلك لان الكلام معها على كلامين بخلاف المتصلة فانها مع الهمزة التي قبلها كأي وجواب المنقطعة لا أو نعم لانه استفهام مستأنف (قوله وهي ثلاثة أنواع) في الشرح هذا الحصر في الثلاثة منقوض بمثال سيبويه أعمرو عندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع انه ليس شيأ من تلك الانواع الثلاثة وأقول لا نقض فان مثال سيبويه داخل في النوع الثاني لان أل في قوله مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام للعهد والمعهود هو الاستفهام المذكور في أم المتصلة وذلك الاستفهام هو الذي للتسوية والذي يطلب به وبأم التعيين والهمزة في مثال سيبويه ليست لواحد منهما كما عرفت فيما نقلناه عنه (قوله ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة) اطلق المصنف المسبوقة بغير الهمزة وهو مقيد كما قال الرضي فان كان بهل جاز كما مثل وان كان باسم استفهام فان كان ما بعد أم داخلا في عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك عمرو وفي عموم الحكم المنسوب اليه نحو أين زيد أم عندك عمرو ولم يجز لان معنى أم مع ما بعدها في الموضعين مستفاد مما قبلها وان كان ما بعد أم غير داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك حمار ولا داخلا في عموم الحكم المنسوب اليه نحو من عندك أم ضربك عمرو ومن تضرب أم من تشتم جاز

(قوله

يقرأ عليه هذا المحل في حلقة تدريسه بالقاهرة ولم يجب بشيء ﴿ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب﴾ ثم الغالب ان تكون له مجردا ﴿عن الاستفهام ﴿وقد تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا أو استفهاما طلبيا﴾ فهذه ثلاثة أقسام ﴿فمن الاول﴾ وهو ما تكون فيه للاضراب المجرد قوله تعالى قل ﴿هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء أما﴾ أم ﴿الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام﴾ فلو كانت متضمنة للاستفهام وقد دخلت على هل الاستفهامية للزم دخول الاستفهام والتوكيد خلاف الاصل ﴿وأما﴾ أم ﴿الثانية﴾ الداخلة على قوله جعلوا لله شركاء ﴿فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء﴾ لا استفهامهم عن ذلك ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي ففيه مع الاخبار باشراكهم افادة توبيخهم وهو أولى من جعلها لمجرد الاضراب كما ذكره الزمخشري أم جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار ﴿وقال الفراء يقولون﴾ أي العرب ﴿هل لك قبلنا﴾ بكسر القاف وفتح الموحدة أي في جهتنا ﴿حق أم أنت رجل ظالم يريدون بل أنت﴾ رجل ظالم على الاخبار بظلم المخاطب ولا استفهام البتة ﴿ومن الثاني﴾ وهو ما تتضمن فيه أم مع الاضراب استفهاما انكاريا قوله تعالى ﴿أم له البنات ولكم البنون تقديره بل أله البنات ولكم البنون اذ لو قدرنا أم للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث﴾ وهو متضمنا للاستفهام الطلبي ﴿قولهم انها لابل أم شاء التقدير بل أهي شاء﴾ اذ غرض المتكلم بذلك من العرب على ما فهمه عنه الائمة المشافهون له الاستفهام الحقيقي لا الاخبار والشاء جمع شاة وهي الواحدة من الغنم للذكر والانثى وتكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحمر الوحش كذا في القاموس ﴿وزعم أبو عبيدة﴾ بالتصغير وهاء تأنيث ﴿انها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد﴾ عن الاضراب ﴿فقال في قول الاخطل

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

ان المعنى هل رأيت﴾ وغيره يجعلها منصلة والهمزة المعادلة لها محذوفة

(قوله ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب) هكذا وقع في بعض النسخ ووجهه ان المنقطعة مجرور وصفة أم والذي لا يفارقها في محل رفع صفة معنى والاضراب خبره وفي بعضها التي بدل الذي وهي كالاولى الا ان هذه اعتبر فيها اكتساب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو أم التأنيث فانث صفته وفي بعضها ومعنى أم المنقطعة لا يفارقها الاضراب ووجهه ان لا يفارقها حال من المبتدا أعني معنى متوسطة بينه وبين خبره على قول من يجيز ذلك أو حال من المضاف اليه أعني أم أو من ضميره المستتر في المنقطعة (قوله كذبتك عينك الخ) واسط بلد بالعراق اختطه الحجاج والغلس ظلمة آخر الليل والرباب بفتح الراء وبموحدتين السحاب الابيض واسم امرأة ولغير أبي عبيدة ان يقول أم في البيت منقطعة ومعناها الاضراب

أي أكذبتك عينك أم رأيت وواسط بلد بالعراق اختطها الحجاج في سنتين وهو مصروف وقد يمنع ويقال لها أيضا واسط القصب والغلس ظلمة آخر الليل والرباب بفتح الراء السحاب الابيض واسم امرأة ﴿ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك﴾ فقالوا تارة تكون كذلك كما قال البصريون وتارة تكون لمجرد الاضراب كما مر فان قلت كيف يصح النقل المذكور عن جميع البصريين وهذا امامهم العظيم سيبويه قال في الكتاب في الباب الذي عقده لبيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما نصه قلت فما بال أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الالف فقال ان أم انما تجيء ههنا بمنزلة لا بل للتحويل من الشيء الى الشيء والالف لا تجيء أبدا الا مستقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا الى أم اذ كانت لترك شيء الى شيء لانهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى ففي هذا الكلام دليل واضح على ان أم اذا دخلت على أداة استفهام نحو أم ماذا كنتم تعملون تكون لمجرد الاضراب فكيف يصح النقل عن جميع البصريين انها دائما بمعنى بل والهمزة قلت يحتمل ان يكون البصريون قائلين جميعا بأن أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة دائما وان الآتية لمجرد الاضراب ليست متصلة ولا منقطعة والكوفيون يقولون هي في القسمين منقطعة والحاصل ان أهل البلدين اتفقوا على ان أم تجيء للاضراب المجرد لكن اختلفوا هل هي في هذه الحالة منقطعة أولا وعلى هذا فالخلاف لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشية الكشاف بان أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فعلى هذا يصح نقل ابن الشجري فتأمله وفي كلام سيبويه الذي نقلناه من الكتاب ان حرف الاضراب لا يحذف لايقاعه في الالباس وهو ما كنا وعدنا به من قبل

﴿والذى يظهر قولهم﴾ أى قول الكوفيين ﴿اذ المعنى فى نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام﴾ ان أراد الحقيقى فلا يضر ولا يرد على البصريين فانهم يقولون انها بمعنى بل والهمزة سواء كان الاستفهام المفاد بها حقيقيا أو غير حقيقى وقد سبق انها فى الآية بمعنى بل والهمزة التى للانكار التوبيخى ﴿ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات والنور ونحو أماذا كنتم تعملون ونحو أمن هذا الذى هو جند لكم﴾ وفى كلامه حذف العاطف كما عرفت وهذا منه بناء على ان البصريين لا يقولون بان أم لا تجىء لمجرد الاضراب وقد اسلفنا انهم يقولون بذلك ويوافقون الكوفيين عليه لكن يخالفونهم فى تسميتها فى هذه الحالة منقطعة فظهر ان كلام المصنف غير محرر ﴿وفى قوله﴾ بالجر عطفا على ما أضيف اليه نحو من قوله فى نحو أم هل تستوى أو على نحو أى وفى قوله ﴿انى جزوا عامرا سوأ بفعلهم * أم كيف يجزوننى السوأى من الحسن أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به * رئمان انف اذا ماضن باللبن﴾ فادخل أم على كيف فى البيت الاول وفى البيت الثانى فتكون لمجرد الاضراب والا لزم دعوى التأكيد ﴿العلوق﴾ بفتح العين المهملة الناقة التى

علق قلبها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ﴿وهو ما ينقطع من أصول الحنطة أو الشعير عند الدرس ﴿ويجعل بين يديها لتشمه﴾ بفتح الشين من باب علم يعلم وقد تضم فيكون من باب قتل يقتل ﴿فتدر عليه فهى تسكن اليه مرة﴾ لكونه ولدها والمرة فى الاصل مصدر مر يمر ثم استعملت ظرفا على الاتساع ﴿وتنفر﴾ بكسر الفاء وضمها أى تجزع وتتباعد ﴿عنه﴾ مرة ﴿أخرى﴾ لما تنكره من عدم حركته وخروجه عما كان عليه فى حال الحياة ﴿وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائى فى مجلس الرشيد بحضرة الاصمعى فرفع رئمان﴾ وهو بكسر الراء المهملة واسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على ولدها اذا عطفت عليه وأحبته ﴿فرده عليه الاصمعى وقال انه بالنصب فقال له اسكت ما أنت وهذا﴾ يعنى لست من أئمة النحو حتى تنظر فى وجوه الاعراب وانما أنت لغوى تنقل المفردات ومعانيها وقد يكون الاصمعى انما انكر من جهة الرواية لا من جهة الدراية يريد ان المروى فى البيت النصب ولم يرو فيه الرفع فلا يتجه رد الكسائى عليه بقوله ﴿يجوز الرفع والنصب والجر﴾ لان هذا نظر فيما تقتضيه صناعة النحو وليس الكلام فيه انما الكلام فى المروى عن قائل هذا البيت ﴿فسكت﴾ الاصمعى ﴿ووجهه﴾ أى وجه ما ذكره الكسائى من تجويز وجوه الاعراب الثلاثة ﴿ان الرفع على الابدال من ما﴾ وهو فاعل ينفع ﴿والنصب بتعطى﴾ على انه مفعول ثان والاول محذوف أى أعطاه العلوق البو رئمان انف ﴿والخفض﴾ فى رئمان انف ﴿بدلا من الهاء﴾ فى به العائدة على البو ﴿وصوب ابن الشجرى انكار الاصمعى قال

مع الاستفهام أو يقول متصلة والهمزة قبلها محذوفة (قوله والذى يظهر قولهم اذ المعنى فى نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام) لقائل ان يقول ان أراد مطلق الاستفهام حقيقيا كان أو غيره كما هو الموافق لجعله أم فى هذه الآية فيما سبق لمجرد الاضراب فهو ممنوع بل الآية على معنى الاستفهام التوبيخى قال صاحب الكشاف أم جعلوا بل أجعلوا ومعنى الهمزة الانكار وان أراد الاستفهام الحقيقى فنفيه عن الآية لا يضر البصريين لانهم أرادوا بمعنى الهمزة أعم من الحقيقى وغيره فان قلت لعل مراد البصريين عند المصنف بمعنى الهمزة معناها الحقيقى قلت لو كان كذلك لم يلزمهم بالتأكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات والنور لان الاستفهام فيه ليس بحقيقى (قوله ولانه يلزم البصريين دعوى التأكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات) فى الشرح التحقيق ان أهل البلدين متفقون على ان أم تجىء للاضراب وانما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة فهو أمر لفظى وقد صرح به التفتازانى فى حاشية الكشاف بان أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فحينئذ لا يرد على البصريين شىء مما قاله المصنف اهـ وأقول لو كان الامر كما فى الشرح لزاد فى أوجه أم على القول بانها لا تسمى حينئذ منقطعة وجها خامسا وهو ان تكون حرف اضراب (قوله فرده عليه الاصمعى وقال انه بالنصب) يحتمل ان الاصمعى انما رده لاجل الرواية لا لاجل الاعراب والاصمعى هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك صاحب اللغة والاخبار سمع من ابن عون وقرة وشعبة وروى عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستانى والرياشى والصغانى وغيرهم قال الشافعى ما عبر أحد عن العرب باحسن من عبارة الاصمعى وقال الاصمعى احفظ ستة عشر ألف ارجوزة توفى سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل

لان رئمانها البو بانفها هو عطيتها اياه لاعطية لها غيره فاذا رفع لم يسبق لها عطية فى البيت لان فى رفعه اخلاء تعطى من مفعول لفظا وتقديرا﴾ والبو جلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها او الحوار ولد الناقة وما استند اليه ابن الشجرى فى انكار الرفع من انه يلزم عليه اخلاء تعطى من مفعول لفظا وتقديرا قد يلتزم ولا محذور فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض من ذكره اثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول تقول فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا تذكر للفعل مفعولا ولا تقدره لان ذلك مخل بالغرض وفى البيت يمكن اعتبار ذلك ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائدا على ما لا على البو وبه متعلق بيعطى على انه مضمن معنى تجود فلا يكون ٩٩ تعطى مخلى من مفعول مع رفع الرئمان

ست عشرة ومائتين فى عشر التسعين (قوله لان رئمانها البو) الرئمان بكسر الراء واسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على ولدها اذا عطفت عليه والبو جلد حوار محشو على صورته (قوله لان فى رفعه اخلاء تعطى من مفعول لفظا وتقديرا) فى الشرح قد يلتزم ولا محذور فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض منه اثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائدا على ما لا على البو و به يتعلق بتعطى على انه مضمن معنى تجود فلا يكون مخلى من مفعول مع رفع رئمان اهـ وأقول فيه اشعار بجواز عود الضمير من به على البو دون ما وفيه نظر لانه يلزم خلو الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ما مصدرية جاز ذلك على ان كلام ابن الشجرى انما هو على الظاهر وهو ان يراد بتعطى معناه من غير تضمين وفى حاشية المطول ورئمان يروى مرفوعا بدلا من ما ومجرورا بدلا من الضمير المجرور فى به ومنصوبا على انه مفعول تعطى وعلى الاولين ضمن تعطى معنى تسمح (قوله والجر أقرب الى الصواب قليلا) لصيرورة الرئمان الذى هو عطيتها معمولا لتعطى بواسطة ابداله من الضمير الذى هو معموله بواسطة حرف الجر وفى التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده يفتقر الى تقدير الرابط (وأقول) الضمير المجرور عائد الى ما فما يحتاج اليه الرئمان من الربط على تقدير الابدال من ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير (قوله وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه) فى الشرح هذا مبنى على انه بدل بعض أو اشتمال ولا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رابط اهـ فان قلت يتعين انه بدل اشتمال لان الباء فى به للاستعانة بناء على ما هو الظاهر من عدم تضمين تعطى والضمير فيه عائد الى ما والذى تعطى العلوق مستعينة به هو أنفها فيكون ابدال الرئمان من ما بدل اشتمال قلت فلا يفتقر الرفع وحده حينئذ الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه فى ذلك الجر على البدل من الضمير لانه عائد الى ما (قوله ما تنقم الحرب الخ) قد يظن ان فى هذه الابيات العيب المسمى فى علم القافية بالاكفاء وهو اختلاف حرف الروى بما يقاربه فى المخرج وليس كذلك لان الروى فيها هو الياء ولم يختلف وتنقم بكسر القاف وفتحها لكن العوان التى قوتل فيها مرة بعد مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك فى السنة التاسعة وربما بزل فى الثامنة

﴿والجر أقرب الى الصواب قليلا﴾ لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده مفتقر الى تقدير الرابط ﴿واغا حق الاعراب والمعنى النصب و﴾ اذا بنينا ﴿على الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه أى رئمان أنفها له﴾ بناء على انه بدل بعض أو اشتمال ولا تتعين بدليته لذلك بل يجوز ان يكون بدل كل من كل فلا تحتاج الى تقدير رابط ﴿والضمير فى فعلهم لعامر﴾ لان المراد به القبيلة ﴿ولو قال الحى لكان أحسن﴾ لان عامرا فى البيت مصروف باعتبار ارادة الحى اذ لو أراد الشاعر به القبيلة لمنعه من الصرف ﴿ومن﴾ فى قوله من الحسن ﴿تبعيض البدل﴾ والمعنى أم كيف يجزوننى السوأى بدل الحسن ﴿ومثلها فى أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾ وانكر بعضهم ذلك وزعم انها متعلقة بكلمة البدل محذوفة ﴿ وسيأتى الكلام على ذلك فى محله ان شاء الله تعالى ﴿ونظير هذه الحكاية ان ثعلبا كان يأتى الرياشى﴾ بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتية وبالشين المعجمة ﴿يسمع منه الشعر فقال له الرياشى يوما كيف تروى بازلا من قوله ما تنقم الحرب العوان منى * بازل عامين حديث سنى لمثل هذا ولدتنى أمى﴾ تنقم بكسر القاف مضارع نقم بفتحها والعوان من الحروب التى قوتل فيها مرة كانهم جعلوا الاولى بكرا والبازل اسم فاعل من بزل البعير يبزل بزولا أى انشق نابه ذكرا كان أو أنثى وذلك فى السنة التاسعة وربما بزل فى الثامنة ﴿فقال ثعلب المثلى تقول هذا انما أصير اليك

لهذه المقطعات﴾ وهي جمع مقطعة وهي مانقص عن عشرة ابيات ويقال لها أيضا المقطوع ﴿والخرافات﴾ بتخفيف الراء وضم الخاء المعجمة جمع خرافة وهو الحديث الذي لا اصل له قيل وأصل الخرافة ما اخترف أي اجتني من الفواكه من الشجر ثم جعل اسما لما يتلهى به من الاحاديث ويقال ان خرافة رجل من خرافة استهوته الجن فرجع الى قومه وكان يحدثهم بالاباطيل وكانت العرب اذا سمعت ما لا أصل له قالت حديث خرافة وفي الصحاح وخراف اسم رجل من بني عذرة استهوته الجن فكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا احديث خرافة ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق اهـ قال صاحب الكشف وفي الحواشي عن المصنف يعني الزمخشري المسموع من العرب الخرافات بالتشديد ويجمع أيضا على خراريف ﴿ يروى البيت بالرفع على الاستئناف﴾ أي على ان يكون خبر مبتدا محذوف أي انا بازل عامين والجملة استئنافية ﴿وبالخفض على الاتباع﴾ أي على البدل من الضمير في مني وفيه نظر فان هذا بدل من ضمير الحاضر بدل كل وانما يجوز اذا أفاد الاحاطة كقوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا نعم الاخفش يقول بالجواز مطلقا وعليه يتمشى هذا ﴿وبالنصب على الحال﴾ من الضمير المذكور فان قلت هل في هذه الابيات العيب المسمى بالاكفاء وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج فان الروي في الاولين نون وفي الثالث ميم قلت لا فان الروي فيها هو الياء ولم يختلف فلا اكفاء ﴿ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدا في انها الابل ام شاء﴾ فقالوا التقدير بل أهي شاء وانما كان كذلك لانها لا تكون منقطعة الا اذا كانت بمعنى بل والهمزة ومن ضرورة ذلك ان يكون الواقع بعد الهمزة جملة لا مفردا كما أسلفناه في أوائل الكتاب ﴿وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدا وزعم انها تعطف المفردات كبل وقدرها هنا ببل دون الهمزة﴾ وقد يعارض هذا الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي

واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا يكون سداس خبرا عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في انها الابل أم شاء وذلك لان قوله عند الجمهور مقتض لوجود الخلاف في لزوم دخول المنقطعة على الجمل وقوله أولا يقتضي عدم الخلاف في ذلك فان قلت اعتبر هنا ك خلاف ابن مالك فعبر بالجمهور وأراد هنا بالاجماع تعليل اجماع من عداه فلا تعارض قلت تعبيره بخرق الاجماع يؤذن في الظاهر بالغاء هذا القول ونقله الخلاف ثانيا يقتضي اعتباره فجاء التعارض بحسب الظاهر على ان بعض العلماء تردد في اجماع النحاة هل يكون معتبرا بحيث لا يجوز خرقه كما مر في أول الالف المفردة ﴿واستدل بقول بعضهم﴾ أي بعض العرب ﴿ان هناك لابلا أم شاء بالنصب﴾ عطف على ابلا فيتعذر حينئذ تقدير الهمزة والمعروف في هذا المثال قولهم انها الابل أم شاء بالرفع كما مر ﴿فان صحت روايته﴾ أي رواية ابن مالك التي ذكرها بالنصب ﴿فالاولى ان يقدر لشاء ناصب أي أم أرى شاء﴾ فتبقى المنقطعة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا يثبت خروجها عن أصلها بأمر محتمل وقضية تمسك المصنف باجماع النحاة ان المنقطعة لا تدخل الا على جملة ان يقول فالواجب ان يقدر لشاء ناصب والا فالاولوية تقتضي عنده جواز تقدير الناصب وهو خرق الاجماع وذلك محذور عنده فتأمله ﴿تنبيه قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده أم تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في أم ان تكون معادلة﴾ أي متصلة ﴿بمعنى أي الامرين كائن﴾ وهذا الاستفهام ﴿على سبيل التقرير﴾ أي الحمل على الاقرار وذلك لان علم المستفهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم بوجوه أحد الامرين على التعيين وهو الافتراء حاصل وهذا معنى قوله ﴿لحصول العلم بكون أحدهما﴾ معينا وهو الافتراء وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريريا لا تحقيقيا ووجهه ظاهر فان حقيقة الاستفهام بالهمزة وأم المتصلة انما تكون حيث يستوي الامران في علم المستفهم ويكون السؤال عن التعيين وذلك منتف هنا كما عرفت ويقع في بعض نسخ الكشاف آخرهما بالخاء المعجمة والراء أي لحصول العلم بآخر الامرين وهو الافتراء وأما قوله فلن يخلف الله عهده فقيل يجوز ان يكون جواب شرط مقدر والقصد بران اتخذتم

(قوله لمثل هذه المقطعات والخرافات) بتخفيف الراء المقطعات جمع مقطعة وهو ما نقص عن عشرة أبيات ويقال لها أيضا مقطوع والخرافات بتخفيف الراء الاباطيل والاكاذيب جمع خرافة وفي الصحاح وخرافة اسم رجل من عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا احديث خرافة ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق والراء فيه خفيفة ولا تدخله الالف واللام لانه معرفة علم الا ان تريد الخرافات الموضوعة من حديث الليل اهـ (قوله لحصول العلم بكون أحدهما) يعني بوجود أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا

عند الله عهدا فاعلموا ان الله لن يخلف عهده فالجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والاصل أأتخذتم عند الله عهدا أم تقولون على الله مالا تعلمون ويجوز ان تكون الفاء سببية فيكون اتخاذ العهد مرتبا عليه عدم اخلاف الله عهده فالمنكر اذن المجموع لانهم لما قالوا لن تمسنا النار الا أياما معدودة انكر عليهم هذا القول يعني هذا الذي تقولونه لا يكون الا بان عاهد تم الله عليه فهو لا يخلف عهده ويؤيده اعادة لن ثم اعلم ان في تسليم المصنف للزمخشري اجازة كون أم في الآية متصلة اعترافا بانه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره أولا وقد مضى له منه مواضع ﴿ويجوز ان تكون منقطعة اهـ﴾ وعليه فالاستفهام في اتخذتم للانكار وفي تقولون للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وان شئت فبمعنى الحمل على الاقرار ﴿ومن ذلك قول المتنبي أحاد أم سداس في أحاد * لييلتنا المنوطة بالتناد﴾ المنوطة المعلقة والتناد على حذف مضاف أي المعلقة بيوم التناد وهو يوم القيامة ﴿فان قدرتها﴾ أي أم ﴿فيه﴾ أي في قول المتنبي ويحتمل عوده الى البيت ﴿متصلة فالمعنى انه استطال الليلة فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة﴾ وهذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيد بالجار وشك وهو العامل معلق عن العمل اذ هو فعل قلبي والمعنى فشك في وحدتها وتعددها بهذا العدد الخاص ﴿فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف كقوله﴾ وكان الاحسن ان لو قال كقولها لان الشعر لامرأة وهي ليلى بنت طريف الخارجية ترثي أخاها حين قتله يزيد الشيباني ١٠١ ووجه المذكير انه أراد كقول من قال ﴿أيا شجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف﴾ فالاستفهام في قولها مالك للتوبيخ وهو تجاهل مع معرفتها بان الشجر لا يتأثر بموت من مات قال الشيخ بهاء الدين السبكي لك ان تقول ليست النكتة هنا ارادة توبيخ الشجر بل النكتة ارادة ايهام ان الحزن على المذكور من الامور العامة حتى لا يختص بها انسان عن شجر فهو تجاهل وأتي في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكتة المبالغة في المدح على جهة الغلو بالوجه المستحيل كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخلق فان قلت هل يرد على المصنف هنا انه أجاز اتصال أم مع كون الاستفهام المستفاد من الهمزة غير حقيقي فيعارض ما تقدم له أولا كما مر له في غير موضع قلت لا لما اسلفته من ان الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء ﴿و﴾ ان بنينا ﴿على هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحاد﴾ كما في قوله فاصبحت فيهم آمنا لا كمعشر * أتوني وقالوا امن ربيعة أو مضر ﴿ويكون تقدم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو لييلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا أزيد قائم أم عمرو وان شئت أزيد أم عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر أقائم زيد أم قاعد وان شئت أقائم أم قاعد زيد﴾ وقد أسلفنا مناقشة المصنف في ان تقدم مثل ذلك واجب بما نص عليه سيبويه في الكتاب من ان ذلك أولوي لا واجب ونص عليه ابن عصفور في المغرب وذكره الرضي أيضا كما مر ﴿وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه أخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فجزم بانها ست في ليلة فاضرب﴾ فتكون أم لمجرد الاضراب كبل اذ الفرض انه جازم لا شاك فلا يجعلها بمعنى بل والهمزة ﴿أو شك هل هي ست في ليلة أو لا فاضرب واستفهم﴾ فتكون أم

تعليل لكون الاستفهام تقديريا وفي بعض نسخ الكشاف لحصول العلم بكون آخرهما بالخاء المعجمة والراء وهو ظاهر (قوله أحاد أم سداس الخ) هذا البيت مطلع قصيدة للمتنبي والمنوطة المعلقة والتناد مصدر تنادوا اذا نادى بعضهم بعضا وأصله التنادي بالياء حذفت لدلالة الكسرة عليها (قوله أيا شجر الخابور الخ) هذا البيت لليلى بنت طريف الخارجية ترثي أخاها وبعده

فتى لا يحب الزاد الا من التقى * ولا المال الا من قنا وسيوف

وفي الصحاح الخابور بالمعجمة موضع من بلاد الشام (قوله ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو لييلتنا تقديما واجبا) قال ابن الصائغ هلا جعل كل شيء في موضعه فاعرب أحادا مبتدأ ولييلتنا خبره وسوغ الابتداء بالنكرة الاستفهام المقدر والعطف عليها وهذه طريقة سيبويه في نحو من أبوك وكيف حالك وأقول انما لم يجعله كذلك لان طريقة سيبويه انما هي في اسم استفهام نكرة بعده معرفة لا في اسم نكرة قبله همزة استفهام مقدرة وبعده معرفة ولو سلم فالغرض الاخبار عن ليلته لا الاخبار عن واحدة أو ست في واحدة (قوله ثم نظر الى طولها فشك) تقدم ان أم المنقطعة تكون لمجرد الاضراب وتكون له مع الاستفهام وبيت المتنبي

بمعنى بل والهمزة جميعا ﴿و﴾ اذا بنينا ﴿على هذا﴾ الذى قدمناه من انه أخبر أولا عن ليلته بانها واحدة ثم أضرب جازما أو شاكا ﴿فلا همزة مقدرة﴾ قبل أحاد لما افرضنا من قصد الاخبار المحض فى أول الامر ﴿و يكون تقديم أحاد﴾ على المبتدا ليس ﴿على الوجوب﴾ كما كان فى الوجه الاول ﴿اذا الكلام خبر﴾ لا انشاء ﴿وأظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا يكون سداس خبرا عنه فى وجه الانقطاع﴾ لان أم المنقطعة لاتدخل الا على جملة فيلزم ان يكون التقدير أم هى سداس ﴿كما لزم عند الجمهور﴾ تقدير مبتدا ﴿فى انها الابل أم شاء﴾ أى بل أهى شاء وقد عرفت ما يتوجه على المصنف فى قوله هنا عند الجمهور ﴿و﴾ لسلامته ﴿من الاعتراض بجملة أم هى سداس بين الخبر وهو أحاد والمبتدا وهو لييلتنا و﴾ لسلامته ﴿من الاخبار عن الليلة الواحدة بانها الليلة فان ذلك معلوم لا شك فيه﴾ ولا تحصل به فائدة وفيه نظر فانه انما أخبر عن ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار انها الليلة لم يزدفها ﴿ولك ان تعارض الاول﴾ وهو الترجيح بالسلامة من الاحتياج الى تقدير المبتدا فى وجه الانقطاع ﴿بانه يلزم فى الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدا﴾ فانه كثير ﴿واعلم ان هذا البيت اشتمل على لحنات﴾ بفتح الحاء وهو جمع لحنة بسكونها واللحن هو الخطأ والخروج عن طريقة العرب فى استعمال الالفاظ ﴿اللحنة الاولى﴾ استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست وانما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست﴾ ويحتمل ان المتنبى قصد التقسيم فالمعنى الاخبار عن ليلة فراقه للاحبة بانها منقسمة الى واحدة واحدة أى ان كل جزء من اجزائها بمثابة ليلة واحدة ثم رأى انها أطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هى باعتبار الاجزاء منقسمة الى ست ست فى كل واحد واحد من أجزاء الليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان كانت متصلة فالمعنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله فى معناه فتأمل ﴿و﴾ اللحنة الثانية ﴿استعمال سداس وأكثرهم يأباها و يخص العدد المعدول بما دون الخمسة﴾ ومثل هذا لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب قطعا لوجود النقل من كثيرين انه من كلامهم ولو كانت مخالفة الاكثرين لحنا لزم ان يلحن كثير من العلماء الذاهبين الى ما لم يقل به غير القليل وهذا عن الانصاف بمراحل ﴿و﴾ اللحنة الثالثة ﴿تصغير ليلة على لييلة وانما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية على ليلاة﴾ كما وقع ﴿فى قول الشاعر فى كل ما يوم وكل ليلاة﴾ وكذا جمع الليلة على الليالى هو على غير قياس قال فى العباب الليل

على تقدير انقطاع أم يحتمل الامرين فاشار الى الاول بقوله ثم نظر الى طولها فشك يعنى فى انها واحدة فجزم بانها ست ليال فى ليلة فاضرب يعنى عن اخباره بانها واحدة اضرابا مجردا عن الاستفهام وأشار الى الثانى بقوله أو شك هل هى ست فى ليلة أم لا فاضرب يعنى عن اخباره بانها واحدة واستفهم يعنى عن انها ست فى ليلة فالاحتمالان اشتركا فى الاخبار بان ليلته واحدة وفى الشك بعد ذلك الاخبار وافترقا بانه فى الاحتمال الاول حصل له بعد ذلك الشك جزم بانها ست فى واحدة فاضرب عما أخبر به أولا وأخبر بما جزم به ثانيا وفى الاحتمال الثانى لم يحصل له بعد ذلك الشك أعنى شكه فى انها ست فى واحدة جزم بشئ فاضرب عما أخبر به أولا واستفهم عما شك فيه ثانيا (قوله وعلى هذا فلا همزة مقدرة) يعنى على تقدير كون أم منقطعة سواء كانت لمجرد الاضراب أو له مع الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها لان أم المنقطعة تأتى مسبوقة بالخبر (قوله ومن الاعتراض بجملة أم هى سداس) فان قلت لم لا يكون المبتدا المذكور لسداس والمحذوف لاحاد وحينئذ فلا اعتراض قلت لان الحذف من الثانى لدلالة الاول أكثر من الحذف من الاول لدلالة الثانى وقد ترجم المصنف فى الباب الخامس فى الخاتمة لذلك فقال اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى (قوله ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها الليلة) قال ابن الصائغ فى عبارته خلل حيث قال اخبار عن الليلة الواحدة بانها الليلة وانما هو اخبار عن ليلته بانها ليلة واحدة وقوله لا فائدة فيه ممنوع لان معنى ليلة واحدة عكس القسم الذى انتقل اليه اهـ وفى التعليق انما أخبر عن ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار انها لم تزد (قوله استعمال احاد وسداس بمعنى واحد وست) فى الشرح يحتمل ان المتنبى قصد التقسيم والمعنى الاخبار عن ليلة فراقه للاحبة بانها منقسمة الى واحدة واحدة أى ان كل جزء من أجزائها بمثابة ليلة واحدة ثم رأى انها أطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هى باعتبار الاجزاء منقسمة الى ست ست فى كل واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان جعلت متصلة فالمعنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله فى معناه اهـ (قوله واستعمال سداس وأكثرهم يأباها) فى الشرح مثل هذا لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب

واحد بمعنى الجمع واحدته ليسلة مثل تمرة وتمر وقد جمع على ليالى وليائل فزادوا فى الليالى ياء على غير قياس ونظيره أهل واهال ويقال كان الاصل فيه ليلاة فحذفت الالف لان تصغيرها لييلية وقال الفراء ليلة كانت فى الاصل ليلية ولذلك صغرت على لييلية قال ومثلها الكيكة للبيضة كانت فى الاصل كيكية وجمعها الكياكى ﴿وقد يستشكل فيه﴾ أى فى بيت المتنبى ﴿بأنه جمع بين متنافيين﴾ استطالة الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجىء التصغير للتعظيم كقوله ﴿ أى كقول لبيد رضى الله تعالى عنه وكل اناس سوف يدخل بينهم ﴿دويهية تصغر منها الانامل﴾ يريد الموت فصغر لارادة التعظيم وعليه فيسقط ذلك الاشكال الوجه الثالث من أوجه أم ﴿ان تقع زائدة ذكره أبو زيد فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير﴾ ان التقدير أفلا تبصرون انا خير﴾ والظاهر ان هذه الجملة الاسمية استئنافية على تقدير سؤال كأنه لما قال أفلا تبصرون قدر انهم قالوا انا نبصر فقال انا خير ﴿والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جؤية﴾ بجيم مضمومة فهمزة مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فهاء تأنيث ﴿ياليت شعرى ولا منجا من الهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم﴾ فان الجملة الاستفهامية فى محل نصب بشعرى على ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل أى ياليت شعرى بهذا الامر ثابت كما يقوله الرضى أو فى محل رفع على انها خبر ليت والشعر بمعنى المشعور كما يقوله ابن الحاجب وأما الآية فلا معنى لادعاء الزيادة فيها مع امكان جعلها متصلة أو منقطعة كما مر فلذلك لم يجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها فى البيت كذلك الوجه ﴿الرابع﴾ من أوجه أم ﴿ان تكون للتعريف نقلت﴾ هذه اللغة عن طيئ وعن حمير وانشدوا﴾ لبعض الشعراء الطائيين

﴿ذاك خليلى وذو يواصلنى * يرمى ورائى بامسهم وامسلمة﴾ ذو موصول عند أهل هذه اللغة وهو هنا بمعنى الذى وامسلمة بفتح السين المهملة وكسر اللام واحدة السلم وهى الحجارة وانشدوا أيضا لبعض طيئ

﴿أان شمت من نجد بريقا تألقا * تبيت بليل ام أرمد اعتاد أولقا

شمت نظرت ونجد من

بناء على ما نقله كثيرون من الائمة ولو كانت مخالفة الاكثرين لحنا لزم ان يلحن كثير من العلماء الذاهبين الى ما لم يقل به غير القليل اه وأقول انما سمى المصنف هذا لحنا فى قوله لحنات على سبيل التغليب لوقوعه مع لحنتين لا لانه لحن حقيقة (قوله ساعدة بن جؤية) ساعدة فى الاصل اسم للاسد وجؤية بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية اسم أم هذا الشاعر وهو فى الاصل تصغير جؤوة قال فى الصحاح والجؤوة مثال الجعوة لون من ألوان الخيل والابل وهى حمرة تضرب الى السواد (قوله ذاك خليلى الخ) ذو عند أهل هذه اللغة موصول بمعنى الذى وامسلمة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر السين وهى الحجارة (قوله وفى الحديث ليس من امبر امصيام فى امسفر) أخرج هذا الحديث أحمد فى مسنده والطبرانى فى الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحاح قال الازهرى والوجه ان لا يثبت الالف فى الكتابة لانها ميم جعلت كالالف واللام (أل) (قوله أحدها ان يكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه) فى حاشية التفتازانى وظاهر كلامه يعنى الزمخشرى بل

بلاد العرب وهو خلاف الغور والغور هو تهامة وكل ما ارتفع عنها الى أرض العراق فهو نجد وبريقا تصغير برق وتألق لمع والاولق شبه الجنون ﴿وفى الحديث ليس من امبر امصيام فى امسفر كذا رواه النمر﴾ بفتح النون وسكون الميم ابن تولب بمثناة فوقية مفتوحة فواو ساكنة فلام مفتوحة فباء موحدة ﴿رضى الله تعالى عنه﴾ قال فى الكاشف هو صحابى روى عنه يزيد بن الشخير ولكن لم يسم فى الكتابين يعنى الصحيحين ﴿وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء﴾ أى تختص بها الاسماء ﴿التى لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس﴾ بالنون ﴿ولباس﴾ وأدخل المصنف الباء على المقصور عليه على خلاف الشائع كما تقدم ﴿وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع فى بلادهم من يقول خذ الرمح﴾ فلم يدخلها مع الراء لانها مما يدغم فيه لام التعريف ﴿واركب امفرس﴾ فادخلها مع الفاء لانها لا تدغم فيها لام التعريف ﴿ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق﴾ فانه ادخلها فيه على السين وهى مما تدغم فيه اللام ﴿وانها فى الحديث داخلة على النوعين﴾ ما لا تدغم فيه اللام وهو الباء وما تدغم فيه وهو الصاد والسين ﴿أل على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون اسما موصولا بمعنى الذى﴾ المراد به واحد مذكر ﴿وفروعه﴾ من الاثنين والجماعة مذكر كان ذلك أو مؤنث والدليل على اسميتها رجوع الضمير اليها فى السعة نحو الممرور به زيد والضاربها انا هند فان قيل انما يرجع الضمير الى الموصوف المقدر أى الرجل الممرور به والمرأة الضاربها انا لا الى الالف واللام قلت حذف الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها الا فى الضرورة كما ستعرفه فى أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى

﴿وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين﴾ وهناليس في كل موضع كما يعطيه ظاهر كلامه وانما هو اذالم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ولا خلاف كذا قال الرضي وانما لم تكن صلة الالف واللام الاسم الا اسم فاعل أو مفعول لانهم لما رأوها موافقة للالف واللام الحرفية في نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضح وأما معنى فلانه للتعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقتها قصدوا ان لاتدخل الا على المفرد كما لاتدخل تلك الا على المفرد للمشابهة المذكورة هكذا قال ابن الحاجب رحمه الله وفيه نظر لان ال الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم والاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول فاين احداهما من الاخرى بحسب المعنى ﴿قيل والصفات المشبهة﴾ يعني ان بعضهم أجاز وصلها بالصفة المشبهة كما أجاز الكل وصلها باسم الفاعل واسم المفعول ﴿وليس﴾ هذا القول ﴿بشئ﴾ لان الصفة المشبهة للثبوت فلاتؤول بالفعل ﴿لدلالته على الحدوث وهو مناف للغرض المصوغة هي له ﴿ولهذا﴾ الذي ذكرنا من عدم التأويل بالفعل ﴿كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق﴾ وماذلك الالان اسم التفضيل لايؤول بالفعل ﴿وقيل هي في الجميع حرف تعريف﴾ وهو مذهب الاخفش ﴿ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمى الفاعل والمفعول﴾ بمعنى الحال أو الاستقبال لوجود المبعد له عن مشابهة الفعل ﴿كما منع منه التصغير والوصف﴾ واللازم باطل فانها لاتمنع من اعمالهما نحو جاء الضارب الآن زيدا والمعطى غدا دينارا وللقائل بحرفيتها ان يلتزم منع الاعمال مع وجودها ويجعل انتصاب المنصوب بعد اسم الفاعل أو المفعول المحلى بها مثلا كما في المثالين بفعل مقدر لابشئ منهما ﴿وقيل موصول حرفي وليس بشئ لانها لاتؤول﴾ مع صلتها ﴿بالمصدر﴾ كما هو الشأن في كل موصول حرفي وقد يقال بل يمكن التأويل بالمصدر على ان يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف فالتقدير في مثل جاء الضارب جاء ذو الضرب ﴿وربما وصلت﴾ قليلا ﴿بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف﴾ كما يقول الاخفش ووجه الدلالة حيث تدخل على الجملة واضح لان حرف التعريف لايدخل الا على اسم مفرد واما دخولها على الظرف فلايمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف ما كان مضافا وهو الواقع في الشاهد الذي ينشده فيمتنع حينئذ كونها اداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف ﴿فالاول﴾ وهو دخولها على الظرف ﴿كقوله من لايزال شاكرا على المعه * فهو حر بعيشة ذات سعة﴾ أى على الذى معه وحر بالحاء المهملة أى خليق وجدير ﴿والثاني﴾ وهو دخولها على الجملة الاسمية ﴿كقوله من القوم الرسول الله منهم * لهم دانت رقاب بني معد﴾ دانت خضعت ولا يقال يحتمل كون أل هنا زائدة فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم لان أل فيه جنسية فدخولها نكرة في المعنى أو في محل نصب على الحال نظرا الى صورة التعريف لانا نقول القوم الذين رسول الله منهم معينون معهودون فالظاهر فيه ارادة العهد والاصل عدم الزيادة فالظاهر انها موصولة كما قال المصنف ﴿والثالث﴾ وهو دخولها على الفعلية

صرح به في المفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي الا انها تعد اسما لا حرفا لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفا والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع برأسه الزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم (قوله وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين) في الشرح هذا اذا لم تكن للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها على ما صرح به الرضي وأقول وهذا أيضا اذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كالمؤمن والصانع بل كان بمعنى الحدوث كما يشير اليه قوله قيل والصفات المشبهة وليس بشئ لان الصفات المشبهة للثبوت فلا يؤول بالفعل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع (قوله وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف) في التعليق اما دخولها على الجملة فظاهر في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الا على اسم مفرد واما دخولها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد الذي أنشده فيمتنع حينئذ كونها اداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف اه وأقول بل المراد بالظرف في قوله وربما وصلت بظرف الظرف التام الذي بمعنى الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف

ذات المضارع ﴿كقوله﴾ يقول الخنا وابغض العجم ناطقا * الى ربنا ﴿صوت الحمار اليجدع﴾ الخنا اللفظ القبيح ويجدع بالدال المهملة من قولك جدعته أى سجنته وحبسته وذلك ان الحمار اذا حبس كثر تصويته وعلا نهيقه وأما اذا جعل من الجدع الذى هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى وحكى الجوهرى فى التجديع الذى هو بمعنى السجن اعجام الدال أيضا ﴿والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك فى الاخير﴾ وهو دخولها على الفعلية التى فعلها مضارع وأنشد ابن مالك على ذلك أبياتا أخر وادعى ان ذلك ليس بضرورة فيها لتمكن الشاعر من ان يقول صوت حمار يجدع ثم صنع مثل ذلك فى سائر الابيات التى أنشدها وهذا منه رحمه الله تعالى بناء على تفسيره للضرورة بانها ١٠٥ مالا مندوحة للشاعر عنه وهو رأى يفضى الى عدم تحقق الضرورة لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة وقلما يتحقق تركيب معين لا مندوحة لهم عنه وكيف وهم أمراء الكلام وفرسانه المقتدرون على ركوب الطرق المتغايرة فى التعبير عن المعنى الواحد وأيضا فلا يلزم الشاعر تخيل جميع العبارات التى يمكن أداء المقصود بها فقد لا يحضره فى وقت النظم الا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفى بها ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وأمكننا فى كل ما يدعى انه ضرورة ان ندعى انه أمر اختيارى لتمكن الشاعر ان يأتى بغير العبارة ويعين تركيبا آخر يتم الوزن به وهذا أسهل على من له محاولة لنظم الشعر ولا يكاد يعوزه ذلك فى جميع الاشعار أو غالبها وقد فسر الائمة الضرورة بغير ما ذكره فقالوا هى مالم يرد ارتكابه الا فى الشعر وذلك أعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة أولا ثم قد ينقض قوله ان الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من ان رجلا أقبل فقيل هاهو ذا فقال ذلك العربى نعم ايهاهو ذا ﴿الثانى﴾ من أوجه أل الثلاثة ﴿ان تكون حرف تعريف وهى نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام فالعهدية اما ان يكون مصحوبها﴾ الذى دخلت هى عليه ﴿معهودا﴾ أى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته ﴿ذكريا﴾ بكسر الذال نسبة الى الذكر غير القلبى ﴿نحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح فى زجاجة الزجاجة

تعريف كما يمنع ذلك دخولها على الجملة (قوله صوت الحمار اليجدع) هذا بعض بيت وهو

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الحمار اليجدع

والخنا بالمعجمة والنون والقصر اللفظ القبيح والنطق التكلم بالحروف المفهمة والمراد به هنا خروج الصوت من فم الحيوان وفى الصحاح حمار يجدع مقطوع الاذن وأما قول ذى الخرق الطهوى

أتانى كلام الثعلبى بن ديسق * ففى أى هذا ويله يتترع

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا * الى ربه صوت الحمار اليجدع

فان الاخفش يقول أراد الذى يجدع كما يقول هو اليضربك يريد الذى يضربك وقال ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقبح ضرورات الشعر انتهى وابن ديسق فارس مشهور من فرسان العرب فى الجاهلية ويقال تترع اليه بالشر وترع بمعنى ورجل ترع أى سريع الى الشر والغضب وفى الشرح ويجدع بالدال المهملة من قولك جدعته أى سجنته وذلك ان الحمار اذا حبس كثر تصويته وأما اذا جعل من الجدع الذى هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى (قوله خلافا للاخفش وابن مالك فى الاخير) فانهما أجازا دخول أل الاسمية فى السعة على المضارع ولم يقصرا ذلك على الشعر وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة مالا مندوحة للشاعر عنه وللشاعر هنا مندوحة بان يقول صوت حمار يجدع وفى الشرح وهذا يفضى الى عدم تحقق الضرورة دائما أو غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب والمختار فى تفسير الضرورة عندهم مالم يرد الا فى الشعر وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أولا انتهى والاخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الامام النحوى البصرى ذو التصانيف الجليلة وهو الاخفش الاوسط أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه سنا وزاد فى العروض بحر المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة احدى وعشرين ومائتين والاخفش هو الصغير العينين مع سوء بصرهما والاخافشة ثلاثة هذا والاخفش الاكبر وهو أبو خطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة والثالث الاخفش الاصغر وهو على بن سليمان بن الفضل روى عنه المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا فى علم النحو ولا صنف فيه وتوفى سنة خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلثمائة فجأة ببغداد وابن

كأنها كوكب درى ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبرة هذه﴾ أى الامر الذى تعتبر به وتختبر يعنى علامتها ﴿ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها﴾ ألا ترى انه يصح ان تقول فى المثال الاخير اشتريت فرسا ثم بعته فسد الضمير مسد الفرس وكذا الكلام فى تلك الآيات وقد يورد على ذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان أل فى الصلح دخلت على لفظ تقدم ذكره والضمير يسد مسدها مع مصحوبها اذ يصح ان يقال وهو خير ومع ذلك ليست الاداة فيه عهدية بل هى للاستغراق ولهذا يستدل بها على خيرية كل صلح سواء كان بين الزوجين أو غيرهما وجوابه انا نمنع على هذا التقدير صحة حلول الضمير محلها مع مصحوبها اذ الاصل مساواة الضمير لمرجعه قالوا والمعهود قد يتقدم ذكره صريحا كما فى المثل المتقدمة ويسمى العهد الخارجى الحقيقى وقد يتقدم كناية ويسمى العهد الخارجى التقديرى كما فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى انى وضعتها أنثى والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظة ما وان عمت الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لبيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث والمعنى وليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت لها فان قلت فترد هذه الآية اذن على المصنف لان اللام فى الانثى للعهد الذكرى ولا يصح حلول الضمير محلها مع مصحوبها ١٠٦ اذ يمتنع كهى على الفصيح حسبما تقرر فى محله قلت العلامة لا يجب انعكاسها انما يجب اطرادها بمعنى انها كلما وجدت وجد ما هى علامة عليه كأل التى هى من علامات الاسم وهنا كذلك حيثما وجد سد الضمير مسدها مع مصحوبها حكمنا بانها للعهد الذكرى ولا يحكم عند فقد هذه العلامة بانها ليست له على انه لو سلم وجوب الانعكاس لم يرد لان امتناع الاتيان بالضمير فى هذا المحل لمانع خاص وهو كون الجار كافا والا فلا مانع من سد الضمير لو جر بغيرها فقيل مثلها ﴿أو معهودا ذهنيا﴾ والمراد به ما يتفرد المتكلم بمعرفته كما ان المراد بالخارجى ما كان السامع يعرفه والا فالعهد لا يكون الا فى الذهن هكذا قال الشيخ بهاء الدين السبكى وفيه نظر بل المراد بالمعهود الذهنى ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو معهود بينهما لكنه لم يتقدم ذكره أصلا ولم يكن حاضرا عند التكلم ﴿نحو اذ هما فى الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة أو معهودا حضوريا﴾ يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند المتكلم ﴿قال ابن عصفور ولا تقع هذه الا بعد أسماء الاشارة نحو جاءنى هذا الرجل أو أى فى النداء نحو يا أيها الرجل أو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد أو فى اسم الزمن الحاضر نحو الآن اه وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور فى غير ما ذكر﴾ وهذا كله كلام الامام جمال الدين بن مالك فى شرح الكافية الشافية ﴿ولان التى بعد اذا ليست لتعريف شئ حاضر حالة التكلم﴾ وانما هى لتعريف شئ كان موجودا قبل التكلم ﴿فلا تشبه ما الكلام فيه﴾ وهو ما كانت لتعريف شئ حاضر عند التكلم ﴿ولان الصحيح فى أل الداخلة على الآن انها زائدة لانها لازمة﴾ ويحتمل ان يكون ابن عصفور لم يقصد ان أل المنطوق بها فى الآن التى هى لتعريف الحضور وانما أراد أل التى بنى هذا الظرف لتضمنه اياها وهذا الذى حكى المصنف انه الصحيح هو مذهب الفارسى وقال السيرافى بنى لشبهه الحرف بلزومه فى أصل الوضع موضعا واحدا وبقائه فى الاستعمال عليه وسائر الاسماء تكون فى

مالك هو الامام الجليل أبو عبد الله الطائى ولد بجيان من الاندلس وقدم دمشق وتصدر بها لاقراء العربية وقدم حلب أيضا وتصدر بها واشتغل بفقه الشافعى وكان كثير العبادة حسن الصمت أخذ عنه جماعة منهم النووى ولد سنة احدى وستمائة وقيل سنة ستمائة وتوفى بدمشق ليلة الاربع ثانى عشر شعبان سنة احدى وسبعين وستمائة (قوله وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها) فى التعليق وقد يورد عليه قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان أل فى الانثى للعهد الذكرى ولا يصح حلول الضمير محلها مع مدخولها اذ يمنع ان يقال كهى على الفصيح وجوابه ان امتناع ذلك بخصوصية كون الجار كافا والا فلا مانع من سد الضمير لو جر بغير كاف فقيل مثلها (قوله وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور فى غير ما ذكر) قال ابن الصائغ النقض بلا تشتم الرجل أخذه من كلام ابن مالك فى شرح الكافية ثم قال ولعل ابن عصفور قصد بال التى للحضور ما يكون معها لفظ دال على الحضور نحو اسم الاشارة ولفظ النداء ولفظ المفاجأة ومادة اللفظ فى الآن (قوله ولان التى بعد اذا ليست لتعريف شئ حاضر حالة التكلم) قال ابن الصائغ وجوابه ان الحضور فيه يحكى نظير الحضور فى اسم الاشارة فى هذا من شيعته وهذا من عدوه انتهى وأقول كيف يكون هذا جوابا للمصنف وهو لم ينف الحضور مطلقا وانما نفى الحضور حالة التكلم (قوله ولان الصحيح فى الداخلة على الآن انها زائدة) فى الشرح يحتمل أن يكون ابن عصفور

أول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأن الحروف لا يتصرف فيها قلت وهذا ظاهر في ان اللام المذكورة فيه للتعريف ومراده بسائر الاسماء أسماء الاجناس التي يعتورها التعريف والتنكير والا ورد جميع المعارف بحسب الوضع الاصلي ﴿ولا نعرف ان التي للتعريف وردت لازمة﴾ بخلاف الزائدة والمثال الجيد للمسئلة قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم ﴿وقد ذهب قوم الى ان تعريف الذي ونحوه من الموصولات بالاداة وهي لازمة عند الاكثرين فان قلت وأيضا فقد حكى عن سيبويه ان اللام في البتة لازمة مع كونها للتعريف قلت في الصحاح و يقال لا أفعله بتة ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني ﴿والجنسية اما الاستغراق الافراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان﴾ أي كل انسان ﴿ضعيفا﴾ والعموم في هذا ظاهر بلا شك ١٠٧ ﴿ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا﴾ والاستثناء من الاول آية شموله واستغراقه ﴿أو لاستغراق خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما﴾ أي هو كل رجل باعتبار العلم ﴿أي الكامل في هذه الصفة﴾ فكل تخلف أل في ذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة ﴿ومنه ذلك الكتاب﴾ أي الكتاب الكامل في الهداية فكأنه كل كتاب لاشتماله على ما فيها من الهداية على وجه ابلغ وهذا الذي ذكره المصنف في هذا القسم يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة أي صاغة بلده أو صاغة مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير أو مملكته دون من عداهم ﴿أو لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾ أي وخلقنا من الماء كل حيوان وظاهر انه ليس المعنى انه خلق كل حيوان من كل ماء فلا يصح ان تخلف هنا كل الاداة لا حقيقة ولا مجازا بل المراد الماهية ﴿و﴾ نحو ﴿قولك والله لا أتزوج النساء أو لا ألبس الثياب﴾ فان المراد فيه الماهية ﴿ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما﴾ أي من هذين الامرين حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث ولو لبس ثوبا واحدا حنث ولمانع أن يمنع كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استند اليه من وقوع الحنث بتزوج امرأة واحدة ولبس ثوب واحد منازع فيه فمذهب الشافعي انه لا يحنث الا بثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق على ما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مسلوبا بها كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى

عصفور ولم يقصد ان أل المنطوق بها في الآن لتعريف الحضور وانما أراد أل التي بني هذا الظرف لتضمنه اياها وأقول مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما أولا فان الذي تضمنه الآن معنى أل لا نفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا فلان قول ابن عصفور في اسم الزمن الحاضر نحو الآن متناول الساعة والحين ولا يراد باللام فيهما الا الملفوظ فكذا الآن (قوله ولا نعرف أن التي للتعريف وردت لازمة) فان قلت قد ذهب قوم الى أن تعريف الموصول الذي فيه أل بأل وهي لازمة قلت انما نفى المصنف المعرفة عن نفسه لان نعرف بالنون ونفيها صحيح لانه لا يرى بمذهب ذلك القوم ولو سلم أن يعرف بالمثناة التحتية والبناء للمفعول فنفيها صحيح أيضا بناء على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتبار به أو بناء على تقييد كلامه هنا بكلامه في أل الزائدة فيكون مراده ولا يعرف أن التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة وردت لازمة (قوله أو لاستغراق خصائص الافراد وهي التي يخلفها كل مجازا) في الشرح هذا يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة أي صاغة بلده أو صاغة مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وأقول الاستغراق الحقيقي أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة والعرفي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تخلف كل في الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلفتها حقيقة ولو سلم فقد صرح ابن سينا وكثير من المحققين بان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه و بأن التعريفات الناقصة يجوز ان تكون أعم من المعرف وكتب الادباء مشحونة بذلك (قوله ومنه ذلك الكتاب) أي ومما اللام فيه لاستغراق خصائص الافراد الكتاب من قوله تعالى ذلك الكتاب وهذا على انه خبر ذلك وأن اللام فيه ليست للعهد (قوله وقولك والله لا أتزوج النساء أو لا ألبس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما) في الشرح ولمانع أن يمنع كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل به من وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء ولبس واحد من الثياب متنازع فيه فمذهب الشافعي

فان الاجناس أمور معهودة فى الاذهان متميز بعضها من بعض ويقسم المعهود الى شخص وجنس﴾ والالف واللام عند السكاكى انما هى لتعريف العهد الذهنى خاصة واما الجنسية والاستغراقية والعهدية عهدا خارجيا فكلها داخلة تحت العهد الذهنى واستند فى ذلك الى أمر نوزع فيه والكلام فيه يطول فمن أحب الوقوف على ذلك فعليه بمراجعة المفتاح وشروحه ﴿والفرق بين المعرف بال هذه﴾ التى لتعريف الماهية ﴿وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها فى الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لاباعتبار قيد﴾ فالحضور معتبر فى المعرفة فى مدلول اللفظ غير معتبر فى النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم وهذا الفرق وقع فى الجنى الدانى لابن أم قاسم وهو فى الاصل منسوب للشيخ شمس الدين الخسروشاهى ووقع فى الاشباه والنظائر للقاضى تاج الدين السبكى كلام أردنا ايراده برمته لمافيه من زيادة الفائدة وامتناظر فيه قال مسئلة معروفة بالاشكال موصوفة

انه لايحنث الا بتزوج ثلاث كما صرح به الرافعى فى الطلاق كما نقله الشيخ بهاء الدين السبكى بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مساويا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى جمع الكثرة حتى لايحنث الا باحدى عشرة مثلا انتهى وأقول ليس القول بانه لايحنث الا بالثلاث قولا بان اللام فيهما للاستغراق والا لما حنث الا بجميع النساء وجميع الثياب وانما هو قول بانها للجنسية الجمعية فليتأمل وفى تلويح التفتازانى فى أصول الحنفية والجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس وهذا ماذكره أئمة العربية فى مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض انه للجنس للقطع بانه ليس القصد الى عهد أو استغراق فلو حلف لايتزوج النساء أو لايشترى العبيد أو لايكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلاثة فى الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير آدم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتغير بكثرة افراده والواحد هو المتيقن فيعمل به عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوى العموم فحينئذ لايحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وعن بعضهم انه لايصدق قضاء لانه نوى حقيقة لاتثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص فى الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل البر بركوب واحد ويعم فى النفى مثل لاتحل لك النساء أى واحدة منهن فعلى هذا الوجه حرف اللام معمول لدلالته على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كلى لايمنع شركة الكثير فيه ولقائل أن يقول لم لايجوز أن يحمل على مايصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره فى الذهن فتكون اللام معمولا والجمعية باقية من كل وجه فالصحيح فى اثبات كون الجمع مجازا عن الجنس التمسك بوقوعه فى الكلام كقوله تعالى لاتحل لك النساء انتهى كلامه فأنت تراه كيف صرح أولا بأنه مع نية العموم لايحنث قط وأشار آخرا الى ان الحنث بالثلاث مبنى على حمل الجمع المعرف باللام على مايصح اطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته فى الذهن ولايخفى ان هذا معنى كون اللام للجنسية الجمعية كما قلنا ﴿قوله وبعضهم يقول فى هذه﴾ أى فى أل الجنسية التى لايخلفها كل لاحقيقة ولامجازا انها لتعريف العهد قال ابن مالك فى شرح الكافية ويلحق بالعهد مايسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل اشتر اللحم فان قائل هذا انما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته فقد صار مايبعثه لاجله معهودا بالعلم فهو كالمذكور والمشاهد انتهى وقال التفتازانى فى التلويح وفى غيره اللام بالاجماع للعهد ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد سواء كان المعهود مذكورا صريحا أو كناية أو لم يكن مذكورا بل كان حاضرا كما فى صفة المنادى واسم الاشارة أو لم يكن حاضرا بل كان معلوما للمخاطب نحو ركب السلطان وأغلق الباب واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لايفتقر الى اعتبار الافراد وهو تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يفتقر اليه وحينئذ اما ان توجد قرينة البعضية كما فى ادخل السوق وهو العهد الذهنى أو لا وهو الاستغراق فالعهد الذهنى بهذا المعنى والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى ﴿قوله والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق﴾ التحقيق ماقاله السيد فى حاشية المطول ان من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لابعينها ويسمى فردا منتشرا الفرق عنده بين

بغالبة الرجال مشهورة بالفرسان مذكورة لتصحيح الاذهان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الافراد وعلم الجنس الموضوع لها مقصودا به تمييز الجنس عن غيره من غير نظر الى الافراد هذا هو الذى كان الشيخ الامام يختاره فى الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وقد ذكرت ذلك مبسوطا فى منع الموانع وانا قائل بما قاله الوالد رحمه الله تعالى غير ان لى فيه زيادة ونقصا ومعه مباحثة اما الزيادة فانى لا اشترط فى اسم الجنس اعتبار وقوعه على الافراد وانما اكتفى بملاحظة الواضع عند الوضع للافراد فاقول اسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية ملاحظا فيه الصور الخارجية فلك ان تجعل قول الشيخ الامام باعتبار وقوعها على الافراد ما ذكرناه فلا يكون فيما ذكرناه زيادة ولك ان تجعل اسم الجنس مشروطا فيه الصور الخارجية فلا يكون ما فى الذهن موضوعا له وهو الظاهر من كلامه غير أنا لا نراه وأما النقص فقوله فى علم الجنس انه الموضوع للماهية مقصودا به التمييز ان عنى بقصد التمييز مطلق التمييز فكل موضوع هكذا قصد تمييزه عن غيره وان عنى أمرا آخر فلا بد من بيانه فانا انقص هذا القيد وأقول علم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الافراد ثم قال الشيخ الامام تفريعا على الفرق الذى ابداه اذا دخلت أل الجنسية على اسم الجنس ساوى علم الجنس وأقول ينبغى على هذا ان لا يدخل على اسم الجنس الالف واللام الجنسية الا اذا صحبها العموم اما اذا اقتصرت على أصل الحقيقة فالمعنى مستفاد قبل دخول أل عليه فلا فائدة له ونظير ذلك قول الشيخ الامام فى كل انها لا تدخل على المفرد المعرف باللام اذا أريد بكل منهما العموم لعدم الفائدة ثم قال ويستنتج من هذا ان علم الجنس لا يثنى ولا يجمع لان التثنية والجمع انما يكونان للافراد قلت وهذا أصح فلا ينبغى تثنيته وجمعه الا على تأويل وتحصل من هذا ان الواضع يتصور الماهية ثم قد يضع لها من حيث هى وقد يضع لها بقيد تعينها فى الخارج ١٠٩ وقد يضع منها للصورة الحاضرة فى ذهنه وقد يضع لها صورة فى الذهن غير مخصص لها بالوضع وقد يضع لها ملاحظا الافراد الخارجية غير مخصص لها بالوضع فهذه خمسة أقسام واسم الجنس عندى منها الخامس وعلم الجنس الرابع وكان الخسروشاهى يقول علم الجنس الموضوع لها بقيد التشخص الذهنى واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك القيد فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكرناه واسم الجنس الصورة الاولى وكان يتبجح بهذا الفرق واعترض عليه الشيخ الامام بانه ينبغى ان يشترط ان يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة لان العلم انما يكون كذلك وحينئذ لا يصدق على غيرها من الصور قال وبهذا يفسد فرقه لان اسامة ونحوه من أعلام الاجناس لا يختص بواحد قال فان أخذ فى وضعه الصورة الذهنية ما يشبهها من الصور أو المنتزع من بينها ساوى الوضع الخارجى فكيف يجعل أحدهما علما والآخر نكرة قال فالحق ان العلم انما يكون موضوعا لشخص واحد لا تعدد فيه وانما العرب أجرت على اسامة ونحوه حكم الاعلام ولعلهم شبهوا الصورة الذهنية وان اختلفت بالصورة الواحدة فيتم ويصح ما قاله الخسروشاهى قلت ان تم بهذا الوجه فلا يتم من جهة قوله بقيد التشخص الذهنى فانه صريح فى ان الوضع لصورة مشخصة فى الذهن أخص من سائر الصور وقول الشيخ الامام العلم انما يكون لواحد لا تعدد فيه أقول ذلك العلم التحقيقى وهو علم الشخص وهو الموضوع للماهية بقيد تعينها وتشخصها فى الخارج بالنسبة الى واحد معين وليس الكلام فيه انما الكلام فى علم الجنس فلم قال انما يكون لواحد معين فان قلت وهل يكون العلم المتعدد قلت قال النحاة فى باب غير المنصرف العدل تحقيقى وتقديرى وفسروا التقديرى بأنه الذى اضطررنا اليه حين وجدناهم يعاملونه معاملة المعدول بان منعوه من الصرف وأقول على مساق هذا شيأ رأيته لنحوى عصرنا عبد الله بن هشام رحمه الله تعالى قد يقال على ذلك العلم علمان تحقيقى كزيد وعلم تقديرى كاسامة فانا انما حكمنا بكونه علما حين وجدناهم عاملوه معاملة الاعلام فمنعوه من الصرف ومن دخول أل ومن الاضافة وصححوا الابتداء به فى قولهم اسامة أجرأ من ثعالة وجوزوا مجىء الحال منه فى قولهم هذا اسامة اجرأ من ثعالة مقبلا ونعته بالمعرفة دون النكرة ولولا ذلك لقضينا بانه نكرة شائع فى أفراد جنس الاسد فهذا من الاستدلال بالاثر على المؤثر وكذلك مسئلة العدل سواء الى هنا كلامه ومراده بالشيخ

هذا المعرف وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت أسدا وهو ان أسدا موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على أصل وضعه واسامة والمعرف بال هذه موضوعان للحقيقة المتحدة فى الذهن واذا أطلقا على الواحد فانما أريدت الحقيقة ولزم من الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمنا واما من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هى فعنده كل من اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل

الامام والده قاضي القضاة تقي الدين السبكي علامة وقته غير مدافع وبعبد الله بن هشام الشيخ جمال الدين مصنف هذا الكتاب الذي نحن في شرحه رحمة الله عليهم أجمعين ﴿تنبيه قال ابن عصفور أجاز وا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه عطف بيان مع اشتراطهم في البيان ان يكون أعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشئ أعرف وغير أعرف وأجاب بانه اذا قدر﴾ الرجل ﴿بيانا﴾ أي عطف بيان ﴿قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس﴾ فيكون ذو اللام الحضورية أعرف منه بهذا الاعتبار ﴿واذا قدر﴾ الرجل ﴿نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور﴾ لفقدان مايدل عليه ﴿والاشارة تدل عليه﴾ بذاتها ﴿فكانت أعرف﴾ منه بهذا ﴿قال وهذا معنى كلام سيبويه﴾ وقد أعاد المصنف كلام ابن عصفور هذا في الباب الخامس في الجهة السادسة منه وحكى هناك عن ابن مالك انه قال أكثر المتأخرين يتوهم ان عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك واستشكل هو أعني المصنف كلام ابن عصفور حيث أول الرجل الحاضر أو المشار اليه اذا قدر نعتا فقال وفيه نظر لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له قلت قد جعل سيبويه ذا الجمة من قولهم ياهذا ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أخص من المضاف الى ذي الالف واللام وهو مخالف لما حكاه ابن عصفور ﴿الوجه الثالث﴾ من أوجه أل الاربعة ﴿ان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى﴾ وهي الزائدة اللازمة ﴿كالتي في الاسماء الموصولة﴾ نحو الذي والتي وفروعهما ﴿على القول بان تعريفها بالصلة﴾ من جهة ما فيها من العهد وذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد انه معلوم عند المخاطب فلا تقول انا الذي أكرم هند الا لمن تعتقد انه يعلم ان شخصا أكرمها وهذا القول هو المختار وقيل تعريف ما فيه أل من الموصولات بها كالذي والتي وتعريف أي بالاضافة وما ليس فيه اضافة

بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالآلة (قوله مع اشتراطهم في البيان ان يكون أعرف من المبين) لقائل ان يقول لا نسلم اشتراطهم ذلك في عطف البيان فقد جعل سيبويه ذا الجمة من قولهم ياهذا ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أعرف من المضاف الى ذي الالف واللام وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان كون الثاني أوضح لجواز ان يحصل الايضاح من مجموعهما وذكر المصنف في الجهة السادسة من الباب الخامس ان ابن مالك قال في نحو مررت بهذا الرجل ان أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ان الرجل نعت والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان يكون أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى (قوله وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت) لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة (قوله وأجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور) في هذا الجواب نظر لان مرادهم من ان لا يكون النعت أعرف من المنعوت ان يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة أدنى من مرتبة التعريف الطارئ على مدلول المنعوت أو من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف بالاشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد (قوله فالاولى كالتي في أسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة) في الشرح فيه نظر فانها قد تحذف فيقال لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي حكاه في التسهيل وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المقري صراط لذين قرأ أبي بن كعب وابن لسميقع وابو رجاء بتخفيف اللام حيث كان جمعا أو واحدا وأقول ان هذا الحذف لقلته وعدم سماعه في باقي الاسماء الموصولة التي فيها أل وهي اللائي واللواتي واللاء واللواء والالاء واللات والاولى لم يعتبره المصنف وقال كالتي في الاسماء الموصولة بصيغة العموم هذا ان أريد بالاسماء الموصولة كل فرد منها وأما ان أريد مطلق الاسماء الموصولة بناء على ان مثل هذا الجمع للاطلاق الصالح للكل والبعض من غير ظهور في أحدهما على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا طلقتم

ولا أل لكن يكون فى معنى ما فيه أل و ينقـل هـذا القول عن الاخفش وعلى الاول فأل فيما هى فيـه من الموصولات زائدة لازمة وفيـه نظر فانها قد تحـذف فيقـال الذى ولذان ولذين ولتى ولاتى حكاه فى التسهيـل وحكى عن أبى عمرو ان اعرابيا قرأ صراط لذين وفى كتاب الشواذ لابى محمد عبد السـلام المقرى السـلامى صراط لذين قرأ أبى بن كعب وابن السميقع وأبو رجاء بتخفيف اللام حيث كان جمعاً أو واحـدا ﴿وكالواقعة فى الاعلام بشرط مقـارنتها النقلها كالنضر﴾ بفتح النون وسكون الضاد المعجمة نقل من النضر الذى هو اسم للذهب ﴿والنعمان﴾ بضم النون نقل من اسم ﴿واللات والعزى﴾ علمين لصنمين اما اللات فكانت لثقيف بالطائف وقيـل بنخـلة يعبـدها قريش وهو فى الاصل اسم فاعل من لت يلت فهو مشدد التاء الا انه خفف عنـد النقـل وحكى عن ابن عباس انه قرأها بتشديد التـاء واما العزى فكوه من تأنيث الاعـز كانت لغطفـان وأول من اتخذها ظالم بن سعد وقيـل كانت سمرة بعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر فاحرقها أو قطعها قلت فى جعـل أل فى مثـل ذلك زائدة لازمـة نظر لان العـلم بالفرض هو مجموع الالف واللام وما دخلت عليـه فهى جزء من العلم كالزاى من زيد والجيم من جعفر ومثـل ذلك لا يقـال فيه انه زائد ﴿أو﴾ بشرط مقارنتها ﴿لارتجالهـا﴾ أى جعلهـا أعلاما من غـير ان تسـتعمل قبـل العلمية لغيرها ﴿كالسموءل﴾ بسين مهملة مفتوحة ولام وهو علم على ابن عادياء اليهودى أحد شعراء الحماسة وهو القـائل من قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضـه * فكل رداء يرتديه جميـل وان هو لم يحـمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل وفى كون هـذا العـلم مرتجلا نظر ففى القاموس انه يطلق على ذباب الخل فانظره وفى دعوى زيادة أل فيه نظر كما مر ﴿أو﴾ بشرط مقارنتها ﴿لغلبتها﴾ أى لكونها اعلاما لا بوضع واضع معين بل لاجـل الغلبـة ﴿على بعض من هى له فى الاصـل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة﴾ بلد الهجرة النبوية ﴿والنجم للثريا وهذه فى الاصـل لتعريف العهد﴾ ولكنه ليس من قبيـل العهد الخارجى الذى يكون بجرى ذكر المعهود

النساء وقوله تعالى والمطلقات يتربصن فلا تنافى بينـه وبين حـذف أل فى بعض الاسماء الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصائغ قوله على القول بأن تعريفها بالصلة يعنى وان لم يقل بأن تعريفها بالصلة قال غير زائدة بل معرفة ويقال له وهى لازمة أيضا فاين ما ادعيته الآن فى الآن انتهى وأقول يعنى بما ادعاه فى الآن قوله فيه ولا يعرف ان التى للتعريف لازمة وقد قررنا كلامه هنا بما لا يرد عليه هـذا الذى ذكره (قوله وكالواقعة فى الاعـلام بشرط مقارنتها النقلها) فى الشرح فيـه نظر لان العلم بالفرض هو مجموع اللفظ الالف واللام وما بعدهما فهى كالجيم من جعفر ومثـل هذا لا يقـال بانه زائد انتهى وأقول بعـد تسليم ان العلم بحسب الفرض هو المجموع من أل وما بعـدها المراد بالزائدة هى التى لا تدل على تعريف سواء جعلت جزأ من لفظ أولا دلت على معنى غـير التعريف أم لم تدل على شئ أصـلا (قوله كالنضر والنعمان واللات والعزى) النضر فى الاصل اسم للذهب ثم نقل الى النضر بن كنانة ابن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والنعمان فى الاصـل اسم للدم ثم نقـل الى النعـمان ابن المنـذر ملك العرب واللات اسم صنم لم أقف على ما نقل عنـه فى قراءته بتخفيف التاء وهى قراءة الجمهور قال قتـادة كان بالطائف وقال ابن زيد كان بنخلة عنـد سوق عكاظ وأما قراءته بتشـديد التـاء وهى قراءة ابن عبـاس ومجاهد وابن كثير فى رواية فقال ابن عباس كان رجـل بسوق عكاظ يلت السمن والسويق للحجاج عند صخرة وقيـل على حجر فلما مات عبـدوا ذلك الحجر وسموه باسمه وقيـل كان رجل عنـد ذلك الصـنم يلت السويق ويطعمه للحجاج فسمى ذلك الصنم باسمه فعلى هـذا يكون المنقول عنه فى التشديد اسم فاعل من اللت ويمكن أن يكون المنقول عنه فى التخفيف كذلك لكن بعد تخفيف التـاء والعزى فى الاصل تأنيث الاعز ثم نقل الى صـنم كان لبنى كـنانة وقيـل الى شجرة كانت لغطفان يعبـدونها وكانوا بنوا عليها بيتا وأقاموا لها سدنة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق الشجرة وهو يقول ياعزى كفرانك لاسبحانك انى رأيت الله قد أهانك وتمثيـل المصـنف بالنعمان لما قارنت أل فيه لنقله موافق لتمثيل ابن مالك به فى شرح التسهيل لذلك وقد اعترض عليه بانه مثل به فى الخلاصة لما أل فيـه للمح أصله وهو ما نقل مجردا من أل وجوابه ان الممثل به لما قارنت أل نقـله غـير الممثـل به لما لم يقارنه وان كانا فى اللفظ واحـدا وذلك ان الممثل به لما قارنته علم على ملك العرب ابن المنـذر ولم يسمع بدونها والممثل به لما لم يقارنه غـير ذلك العـلم مما نقل اليه اسم النعمان مجردا عن أل ودخلت عليه للمح أصله (قوله كالسموءل) مثله اليسع

قيل وانما هو من قبيل العهد الذهني الذي يكون بعلم المخاطب له قبل الذكر لشهرته فالبيت اشتهر استعماله في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المدينة النبوية بالنسبة الى غيرها من المدن وكذا النجم للثريا بالنسبة الى غيرها من النجوم قلت وقد يورد على المصنف ان العيوق ويوم الاثنين والنابغة من قبيل ما هو علم بالغلبة مقارن للاداة وقد سمع نزعها حيث قالوا هذا عيوق وهذا يوم اثنين مباركا فيه وقال ونابغة الجعدي بالرمل بيته * عليه صفيح من تراب منصوب وقد يجاب عن هذا وعما تقدم ايراده على الاسماء الموصولة بان نزع الاداة قليل نادر فلم يحفل به وأطلق اللزوم مريدا به الغلبة وفيه نظر ﴿والثانية﴾ وهي غير اللازمة ﴿نوعان كثيرة واقعة في الفصيح﴾ ولكنها لم تصل من الكثرة بحيث يقاس عليها ﴿وغيرها﴾ أي غير كثيرة ﴿فالاولى﴾ وهي الكثيرة الواقعة في الفصيح هي ﴿الداخلة على علم منقول من مجرد﴾ من أل ﴿صالح لها﴾ احترازا من نحو يشكر مضارع شكر مسمى به فانه قبل التسمية لا يصلح لدخول أل عليه ﴿ملموح أصله﴾ الذي نقل منه ذلك احترازا عما اذا لم يلمح الاصل فلا تدخل الاداة عليه ﴿كحارث وعباس وضحاك﴾ وفضل وليث ﴿فتقول فيها الحرث والعباس والضحاك﴾ والفضل والليث بادخال الاداة وليس ادخالها عند اللمح متعينا بل لمح الاصل يقتضي ثبوت حكمه وهو قبل العلمية كان يستعمل بالاداة تارة وبدونها أخرى فكذا بعد العلمية اذا لحظ الاصل ﴿ويتوقف هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في محمد ومعروف وأحمد﴾

﴿والثانية﴾ وهي غير الكثيرة ﴿نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من النثر فالاولى كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله باعدام العمرو من أسيرها * حراس أبواب على قصورها وقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله﴾ ولا يخفى ان عمرا علم منقول اذ العمر بالفتح لغة في العمر الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم قال الله تعالى لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون وهو أيضا واحد عمور الاسنان وهو اللحم الذي بينها والعمر أيضا الشنف والنخل الطويل فهذا العلم منقول من أحد هذه الاشياء ولا شك انه صالح للالف واللام فيمكن ان يلمح أصله وتدخل عليه الاداة لكن فارق الاول في ان ذلك واقع في السعة وهذا انما وقع في الشعر واعباء الخلافة احمالها جمع عبء بالكسر وهو الحمل وهذه استعارة تحقيقية شبه أمور الخلافة وما يحتاج اليه فيها من سداد النظر وحسن السياسة والقيام بمصالح الامور بالاحمال الثقيلة التي لا ينال الغرض منها الا بعد نقلها من المحل التي هي مطروحة فيه والكاهل ما بين الكتفين ويقال له الحارك وشدته بحيث يحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى وأهليته لها وهذا أحد خلفاء بني أمية وهو الوليد بن اليزيد بن عبد الملك حكى الماوردي في كتاب أدب الدنيا والدين ان الوليد هذا تفاءل يوما في المصحف فخرج له قوله تعالى واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وأنشد

تهدد كل جبار عنيد * فها أنا ذاك جبار عنيد
اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يا رب مزقني الوليد

فلم يلبث الا أياما ثم قتل شر قتلة وعلقت رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة

فان قلت المسئلة مفروضة فيما اذا كان العلم المجرد منقولا عما يصلح لدخول الاداة عليه وأحمد منقول من مضارع خال من الضمير فلا يصلح للاداة فلا يصح التمثيل به في هذا المقام قلت لا نسلم انه منقول من الفعل بل من اسم التفضيل للفاعل أو المفعول فقد وقع في كلامهم ما يقتضي استعماله بمعنى أكثر محمودية من سائر المحمودين فيجوز في أحمد اسم النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون بمعنى أجل الحامدين وأجل المحمودين

والسموءل بالمهملة والميم المفتوحتين بعدها واو ساكنة فهمزة اسم لابن عاديا بالمد وهو يهودي من شعراء العرب واليسع قال ابن مالك قارنت أل فيه ارتجاله وقيل مضارع وسع سمي به ولا ضمير فيه فاعرب ثم نكر وعرف بال وفي الصحاح يسع من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره نحو يعمر ويزيد ويشكر الا في ضرورة الشعر (قوله على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله) أراد بالمجرد المجرد من أل واحترز بقوله صالح لها عن المنقول من فعل نحو يشكر ويزيد فانه لا يصلح الا في الضرورة وأراد بأصله المنقول عنه سواء كان مصدرا أو اسم عين أو غيرهما وهو الصفة فالمصدر كفضل واسم العين كنعمان والصفة كحارث (قوله باعدام العمر الخ) العمر بفتح العين لغة في العمر بضمها الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم وهو أيضا اسم لواحد عمور الانسان وهو اللحم الذي بينها وللشنف وهو بفتح المعجمة وسكون النون القرط الاعلى وللنخل الطويل نعم والعلم منقول من أحد هذه الاشياء والقصور جمع قصر وهو كل بيت من حجر (قوله رأيت الوليد الخ) هذا البيت لابن ميادة شاعر متقدم وميادة أمه وقبله

هممت

والعاقبة ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيآت أعمالنا ﴿وأما الداخلة على وليد في البيت﴾ الثانى ﴿فللمح الاصل وقيل أل في اليزيد والعمرو للتعريف وانهما نكرا ثم ادخلت عليهما أل﴾ فليست الاداة فيهما زائدة ﴿كما ينكر العلم اذا أضيف كقوله
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ٭ بأبيض ماضى الشفرتين يمانى ﴾ والنقا بفتح النون والقاف الرمل والمراد بالابيض السيف قال الرضى وتعريف العلم المنكر بالاضافة أكثر من تعريفه باللام قال وعندى انه تجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا وذلك اذا أضيف العلم الى ماهو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل 113 فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا كلامه ﴿واختلف في الداخلة على بنات أوبر في قوله
ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ٭ ولقد نهيتك عن بنات الاوبر﴾
جنى يتعدى الى واحد تقول جنيت الثمرة أى قطعتها وفي البيت عداه الى اثنين فاما أن يكون الاصل جنيت لك ثم حذف الجار فانتصب المجرور بالفعل واما أن يكون ضمنه معنى أعطيت فعداه الى مفعولين والاكمؤ جمع كمء وهو نبات معروف يقال لواحده كمء وللجماعة منه كمأة بالتاء على غير قياس وهو من النوادر والعساقل جمع عسقول بضم العين وهى الكمأة الكبار البيض ويقال لها شحمة الارض وبنات الاوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب ﴿فقيل زائدة للضرورة لان ابن أوبر علم على نوع من الكمأة﴾ ومدبياه ﴿ثم جمع على بنات أوبر كما قال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل ورده السخاوى﴾ شارح المفصل وشارح الشاطبية في القراآت السبع وأظنه أول شارحها ﴿بانها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم وكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية والوزن وهذا سهو منه﴾ بلا شك ومثل هذا محمول على طغيان القلم والا فمثل هذا الامر الظاهر لا يخفى على أصاغر الطلبة فضلا عن امام فاضل ﴿لان أل تقتضى ان ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لانه قد أمن فيه التنوين﴾ وهذا مبنى على ان المحذوف لمنع الصرف بالاصالة هو التنوين ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وهو قول الاكثرين وأيدوه بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة وقال قوم المشابه

١٥ ى ل

همت بقول صادق ان أقوله ٭ وانى على رغم العدول لقائله

والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الآخر سنة خمس وعشرين ومائة وكان فاسقا متهتكا لهجا بالشرب والغناء جبارا عنيدا فقام المسلمون مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من أرزاق الجند وأخذ دمشق وكان الوليد بناحية تدمر يتصيد ثم جهز واعسكرا اليه فحاربوه وامسكوه وذبحوه وذلك في جمادى الآخرة سنة ست وعشرين ومائة والاعباء جمع عبء بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها همزة وهو الحمل والكاهل الحارك وهو ما بين فروع الكتفين قال عليه السلام تميم كاهل مضر وعليها المحمل كذا في الصحاح (قوله علا زيدنا يوم النقا الخ) الابيض هنا السيف والماضى القاطع والشفرتان حد السيف واليمان نسبة الى اليمن والالف عوض من ياء النسب فلا تجامعها وحكى سيبويه ان بعضهم يقول يمانى (قوله ولقد جنيتك اكمؤا الخ) جنيت الثمرة قطعتها والمراد هنا أعطيتك أو جنيت لك فحذف الجار وأوصل الفعل بالمجرور والاكمؤ جمع كمء وهو نبت معروف يقال لواحده كمء ويجمعه كمأة على غير قياس والعساقل جمع عسقول بضم العين وهى الكمأة الكبار البيض وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب (قوله ورده السخاوى) الملقب علم الدين هو المقرى الكبير شارح المفصل والشاطبية أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد المصرى السخاوى الملقب علم الدين اشتغل بالقاهرة على الشاطبي ثم انتقل الى دمشق واشتهر بها وكان الناس فيه اعتقاد عظيم قال ابن خلكان رأيته بدمشق والناس يزدحمون عليه في الجامع لاجل القراءة ولا يصح لواحد منهم نوبة الا بعد زمان ورأيته وهو راكب على بهيمة يصعد الى جبل الصالحين وحوله اثنان وثلاثة وكل واحد يقرأ في موضع غير الآخر والكل دفعة واحدة وهو يرد على الجميع توفى رحمه الله بدمشق ثانى عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة وقد نيف على تسعين سنة والسخاوى نسبة الى سخا بليدة بالغربية من أعمال مصر وقياسه سخوى ولكن الناس أطبقوا على سخاوى (قوله لانه قد أمن فيه التنوين) لان أل لا تجامع فلم يسقط الجر من أوبر لان سقوطه من غير المنصرف انما هو للدلالة من أول الامر على ان سقوط التنوين منه لمنع الصرف لا لغيره وهذا بناء على ان سقوط الجر من غير المنصرف

غير المنصرف الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف قال الرضي والاقرب الاول لان الكسر يعود في حال الضرورة تابعا للتنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر يحذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه أو مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فأرادوا النص من أول الامر على انه لو لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشئ آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل هذا كلامه وفيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي والا وفيه كلام مر وسيأتي ان شاء الله تعالى ﴿وقيل أل فيه للمح الاصل لان أوبر صفة كحسن وحسين واحمر وقيل﴾ هي فيه ﴿للتعريف وان ابن أوبر نكرة كابن اللبون قال فيه مثلها في قوله

وابن اللبون اذا ما لز في قرن
لم يستطع صولة البزل القناعيس﴾

وابن اللبون ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة ولز شدو الصق والقرن حبل يقرن به البعيران والصولة الوثوب والبزل بضم الموحدة واسكان الزاى جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الابل والنون فيه زائدة ويقال جمل قناعس بضم القاف أي عظيم الخلق والجمع قناعس بفتحها ﴿قاله﴾ أي كون ابن أوبر نكرة واللام فيه للتعريف أبو العباس ﴿المبرد ورده انه لم يسمع ابن أوبر الا ممنوع الصرف﴾ ولو كان نكرة لصرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف أن لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن أوبر يمكن مثل ذلك فيه فان أوبر صفة في الاصل كما مر يقال هذا أوبر أي كثير الوبر فاذا جعل علما منع الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع الصرف أيضا اعتبار الصفة الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأي الاخفش القائل بأن مثل أحمر اذا نكر بعد التسمية يصرف والمبرد ان لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفاك ان الاعلام الاضافية يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده كابي بكر وهريرة من ابن أوبر وأبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل ابن أوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا كان جزء علم ﴿والثانية﴾ وهي الواقعة في شذوذ من النثر ﴿كالواقعة في قولهم ادخلوا الاول فالاول﴾ أي مترتبين

تبع لسقوط التنوين منه لا بالاصالة كما قال بعضهم لانه لو لم يكن تبعا له لما عاد في قوله أعد ذكر نعمان لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة وهي هنا اعادة التنوين لاجل الوزن دون الجر (قوله وابن اللبون اذا ما لز الخ) ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية ولز بضم اللام وتشديد الزاى شد والقرن بالقاف وفتحتين حبل يقرن به البعيران والبزل بضم الموحدة واسكان الزاى جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الابل (قوله ورده انه لم يسمع ابن أوبر الا ممنوع الصرف) في الشرح يعني ولو كان نكرة لصرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبار الصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن أوبر يمكن مثل ذلك فيه فان أوبر صفة في الاصل يقال هذا أوبر أي كثير الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع أيضا اعتبار الصفة الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأي الاخفش القائل بان مثل أحمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف والمبرد ان لا يلتزمه ولا يتم الرد عليه ولا يخفاك ان الاعلام الاضافية يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان ثم علما وحده كابي بكر وهريرة من ابن أوبر وأبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل أوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا كان جزء علم اه وأقول في تخريج الشارح قول المبرد هذا على قول سيبويه في المسئلة الخلافية بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسئلة في اسم وجد فيه علمية سبقها كون ذلك الاسم صفة وتأخر عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى ان ابن أوبر علم في وقت من الاوقات بل يرى انه مع أل معرف بها وبدونها نكرة بل الجواب عن ما رد به المصنف قول المبرد ان يقال لا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة لجواز ان يكون ممنوع الصرف للوزن والصفة الاصلية فان طرو الاسمية على الصفة الاصلية لا يخرجها عن كونها علة لمنع الصرف كاسود للحية وادهم للعبد وهذا الجواب كما تراه يتمشى

﴿وجاؤا الجماء الغفير﴾ والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق أي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر أي الساترين لكثرتهم وجه الارض حذفت التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو صفة الجما أي الجماعة الكثيرة الساترة ﴿وقراءة بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل﴾ قال في هذه المنصوبات كلها زائدة ﴿لان الحال واجب التنكير﴾ لان الاصل النكرة والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرف وقع التعريف ضائعا وتلك المنصوبات التي مثل بها المصنف جميعها أحوال فيحكم بزيادة أل فيها لتجري على ما تقرر في الحال من وجوب تنكيرها على ما عرفت ولا معنى لاقتصار المصنف هنا على هذه القراءة التي حكاها فقد قرئ ايضا ليخرجن الاعز بالبناء للمفعول وقرأ الحسن وابن أبي عبلة لنخرجن بالنون والبناء للفاعل ونصب الاعز والاذل حكى الزمخشري القراآت الثلاث قال ومعناه خروج الاذل أو اخراج الاذل أو مثل الاذل والتأويل الاول خاص بالقراءة الاولى والثاني بالثانية والثالثة أيضا والثالث عام للثلاث وقد ذكر المصنف بعض هذا الكلام بقوله ﴿فان قدرت الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي خروج الاذل كما قدره الزمخشري لم تحتج الى دعوى زيادة أل﴾ لزوال ما كان محوجا اليها وهو جعل الاول حالا والله أعلم بحقيقة الحال ﴿تنبيه كتب الرشيد ليلة الى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل

فان ترفقي يا هند فالرفق أيمن ☆ وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم
فانت طلاق والطلاق عزيمة ☆ ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم﴾

الرفق بكسر الراء ضد العنف يقال رفق به يرفق بفتح الفاء في الماضي وضمها في المضارع قال الجوهري وحكى أبو زيد رفقت به وارفقته بمعنى وكذلك ترفقت به قال والخرق مصدر أخرق وهو ضد الرفيق وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس انه يقال خرق كفرح وخرق ككرم والايمن مأخوذ من اليمن وهو البركة والاشام من الشؤم وهو ضد اليمن وزعم ابن يعيش ان في البيت الثاني حذف الفاء من جواب الشرط والمبتدا أيضا والمعنى فهو أعق واظلم قلت هذا بناء على ان من شرطية وهو غير متعين في البيت لجواز أن تكون موصولة وتسكين القاف للتخفيف كقراءة أبي عمرو وما يشعركم باسكان الراء وأعق خبر المبتدا الذي هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح ﴿فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلاث واذا نصبها قال أبو يوسف فقلت هذه مسئلة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ ان قلت فيها برأيي فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة﴾ يقال طلقت المرأة بفتح اللام تطلق بضمها هي طالق وطالقة أيضا قال الاعشى

اجارتنا بيني فانك طالقة ☆

قال الاخفش ولا يقال طلقت بالضم كذا في الصحاح ﴿لانه قال انت طالق ثم أخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فكتب بذلك الى الرشيد فأرسل الى بجوائز فوجهت بها الى الكسائي اه ملخصا﴾ وفيه دليل على انصاف أبي يوسف وورعه ومكارم اخلاقه رحمه الله تعالى ورضي عنه ﴿وأقول ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة اما الرفع فلان أل في الطلاق اما لمجاز الجنس كما تقول زيد الرجل أي هو الرجل المعتد به واما للعهد الذكري مثلها في فعصى فرعون الرسول أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا يكون للجنس الحقيقي﴾ وهي التي تخلفها كل حقيقة ﴿لئلا يلزم الاخبار عن العام﴾ وهو الطلاق المراد به كل طلاق ﴿بالخاص﴾ وهو ثلاث الذي هو فرد من افراد ذلك العام ﴿كما يقال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاث﴾

على قول سيبويه وغيره فليحافظ عليه (قوله الجماء الغفير) الجماء من الجم وهو الكثير والغفير من الغفر وهو الستر أي الجماعة الكثيرة الساترة (قوله كتب الرشيد ليلة الى القاضي أبي يوسف) هكذا ذكر هذه الحكاية في المجاميع الادبية وهي مذكورة في المبسوط وهو كتاب في فقه أبي حنيفة على خلاف هذا وهو وذكر ابن سماعة ان الكسائي كتب الى محمد بن الحسن فتوى فدفعها الى فقرأتها ما قول القاضي الامام فيمن قال لامرأته وذكر البيتين فكتب محمد جوابه ان رفع ثلاثا تقع واحدة وان نصب تقع ثلاث لانه اذا رفع ثلاثا فقد تم الكلام بقوله أنت طلاق ثم ابتدأ والطلاق عزيمة ثلاث واذا نصب ثلاثا فكأنه قال فانت طالق ثلاثا ثم ابتدأ والطلاق عزيمة (قوله فان ترفقي يا هند الخ) الرفق ضد العنف يقال رفق يفتح القاف يرفق بضمها وفي الصحاح الخرق مصدر الاخرق وهو ضد الرفيق وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس خرق كفرح وخرق ككرم والايمن من اليمن وهو البركة والاشأم من الشؤم وهو ضدها (قوله ولا يكون للجنس الحقيقي)

وهـذا من عطف الجمل ولو نصب عزيمة وثلاث لجاز وكان من عطف المفردات ﴿فعلى العهدية يقع الثلاث﴾ وهـذا الوجه فات الكسائي ﴿وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي واما النصب فلانه يحتمل لان يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضي﴾ النصب على ذلك ﴿وقوع الثلاث اذ المعنى فأنت طالق ثلاثا﴾ كما قال الكسائي ﴿ثم اعترض﴾ ولا معنى اثم هنا والاحسن ان لو قال واعترض ﴿بينهما بقوله والطلاق عزيمة و﴾ يحتمل ﴿لان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ فلا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا فانما يقع ما نواه﴾ وفيه نظر اما أولا فلان الكلام محتمل لوقوع الثلاث على التقدير الذي ذكره بان تجعل أل للعهد الذكري كما تقدم له في أحد وجهي الرفع كانه قال والطلاق الذي ذكرته ليس بلغو ولا لعب بل هو معزوم عليه حالة كونه ثلاثا واما ثانيا فلانه لا يظهر داع الى الاتيان بقوله اذا كان مع جعله ثلاثا حالا من الضمير في عزيمة الا أن يكون غرضه بيان ان الحال في معنى الظرف كما تقول معنى جاء زيد قائما جاء في حال كونه قائما والامر قريب فيه فان قلت وفيه نظر من وجه آخر وهو قوله ان في العزيمة ضميرا مستترا اذ هي مصدر والمصدر لا يضمر فيه قلت انما ذاك اذا لم يؤول وهنا مؤول فيحتمل الضمير كما في زيد عدل فان قلت لو تحمله لانث وثني وجمع في نحو هند صوم والزيدان عدل والزيدون عدل قلت روعي فيه جهتان جهة المشتق الذي أول به فتحمل وجهة أصله فلم يغير ﴿هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر واما الذي﴾ حينئذ أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد فبيني بها ان كنت غير رفيقة ۞ وما لامرئ بعد الثلاث مقدم﴾ البينونه الفراق والضمير من بها عائد على الثلاث المتقدم ذكرها وان مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة أي فارقيني بهذه الطليقات الثلاث لاجل انك كنت غير رفيقة أي لم يكن فيك رفق ولين بل شؤم وعنف ومقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى تقدم أي ليس لاحد تقدم الى العشرة بعد ايقاع الثلاث اذ بها تمام الفرقة ﴿مسئلة أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف اليه

قال ابن الصائغ يقال له ما المانع من ان يكون بمعنى الكل المجموعي لا كل فرد فرد ويصير المعنى ان مجموع أفراد الطلاق ثلاث لان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث اه وأقول ليس الكل المجموعي معنى من معاني اللام وان كان معنى من معاني كل ولا يلزم من كون اللام بمنزلة كل في بعض معانيها وهو الكل الافرادي ان يكون بمنزلته في البعض الآخر وهو الكل المجموعي وقولهم اللام التي للجنس الحقيقي يخلفها كل حقيقة مرادهم كل الافراد بدليل ما يمثلون به لذلك وقد صرح به التفتازاني في مطوله فقال ان المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض اه على انه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى مجموع أفراد الطلاق لان مجموع أفراد الطلاق أكثر من الثلاث بما لا يحصى اللهم الا ان يراد مجموع أفراد الطلاق في عقد واحد (قوله فعلى العهدية يقع الثلاث) يعني اذا علم ان العهدية مراد الشاعر تقع الثلاث فاندفع قول ابن الصائغ يقال له هذا الكلام ممن يتعقب على هذين الامامين أين قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فانما تقع الواحدة اه كلامه ووجه اندفاعه ان تلك القاعدة اذا لم يعلم ان المراد الثلاث والحق ان كلام المصنف انما هو بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نية أو قاعدة شرعية كما يفصح عنه قوله آخرا هذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر (قوله واما النصب فلانه يحتمل ان يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضي وقوع الثلاث) لقائل ان يقول انما يقتضي كونه مفعولا مطلقا وقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول أو للطلاق الثاني واللام للعهد واما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للجنس فلا يقتضي ذلك (قوله ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث) في الشرح فيه نظر لان الكلام محتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهد أيضا بان يجعل للعهد الذكري وأقول قد سبقه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان المصنف لم يلزم الواحدة على تقدير الحال من الضمير في عزيمة وانما نفى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث وذلك على تقدير ان تكون اللام للعهد وباحتمال الواحدة وذلك على تقدير ان لا تكون له (قوله فانما يقع ما نواه) هذا جواب سؤال نشأ من قوله ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة وذلك السؤال هو وما يقع من الطلاق

وخرجوا على ذلك فان الجنة هى المأوى﴾ وذلك ان الموصول من قوله تعالى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى مبتدا وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع انها خالية عن العائد اليه فجعلوا أل نائبة عن الضمير العائد اليه والاصل فان الجنة هى مأواه ﴿ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن﴾ وانما قيد ذلك بالرفع ليحتاج الى الضمير الرابط فتجعل أل نائبة عنه وذلك ان الوجه اذا رفع فى قولك مررت برجل حسن الوجه لم يكن فى الصفة ضمير لرفعها الظاهر وقد وقعت صفة لرجل فيحتاج الى جعل أل نائبة عن الضمير العائد الى الموصوف والاصل برجل حسن وجهه فحذف ضمير الغيبة ونابت أل عنه اما اذا جر الوجه أو نصب فالصفة متحملة لضمير الموصوف فلا تحتاج الى تقدير رابط وكذا ضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الظهر والبطن فهما فى الاصل بدل بعض ولكن أجريا هذا مجرى التأكيد بكل من جهة ان الغرض الاحاطة والشمول اذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصهما بل المراد ضرب زيد كله وعلى كلا الامرين فلابد من رابط اذ لا يستعمل بدونه بدل البعض والتأكيد بكل فيكون الاصل ضرب زيد ظهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة وأثبت الالف واللام عنه وقد سمع فى هذا المثال النصب فى الظهر والبطن وعليه فلا يحتاج الى تقدير رابط بل هو منصوب على اسقاط الخافض أى فى الظهر والبطن وان كان ليس بقيس

﴿والمانعون يقدرون هى المأوى له﴾ فى الآية ﴿والوجه منه﴾ فى المثال الثانى ﴿والظهر والبطن منه﴾ فى المثال الثالث وأل فى ذلك غير نائبة عن شئ ﴿وقيد ابن مالك الجواز﴾ أى جواز نيابة أل عن الضمير ﴿بغير الصلة﴾ لخرج نحو زيد الذى ضرب الظهر والبطن وكثير لم يتعرض الى هذا القيد وهو مصرح به فى التسهيل ﴿وقال الزمخشرى فى﴾ قوله تعالى ﴿وعلم آدم الاسماء كلها ان الاصل أسماء المسميات﴾ وانما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه انبئونى بأسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أى مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ﴿وقال أبو شامة فى قوله﴾ أى قول الشاطبى رحمه الله تعالى ﴿بدأت بسم الله فى النظم أولا﴾ تبارك رحمانا رحيما وموئلا ﴿ان الاصل فى نظمى فجوزا﴾ أى الزمخشرى وأبو شامة ﴿نيابتها عن الظاهر وضمير الحاضر﴾ وهذا انما هو على التوزيع فانهما لم يجتمعا على كل واحد من الامرين ﴿والمعروف من كلامهم﴾ أى كلام النحاة القائلين بتجويز نيابة أل عن اسم آخر ﴿انما هو التمثيل بضمير الغائب﴾ لا عن الظاهر كما فعل الزمخشرى ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة ولا شك ان ما نسبه المصنف اليهما هو ظاهر كلاميهما ولكن الزمخشرى نفى ذلك فى قوله فان الجحيم هى المأوى فوجب ان يحمل كلامه على ان الاصل أسماء المسميات وان الاسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فأتى بالتعريف اللامى قائما مقام التعريف الاضافى وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقا بين كلاميه كذا قال التفتازانى قلت ويمكن حمل كلام أبى شامة على هذا ولا يؤخذ منه ان اداة التعريف عوض عن الياء ومن العجب ان المصنف نسب الى أبى شامة ما ادعاه فى بيت الشاطبى وقد وقع مثله للزمخشرى ولم ينسبه اليه وذلك انه قال فى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء أى اسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الاسماء لان الاسم لابد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله واشتعل

حينئذ فاجاب بانه ان مايقع مأواه (قوله وخرجوا على ذلك فان الجنة هى المأوى) وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلو لم يكن أل فى المأوى نائبة عن الضمير لخلت الجملة الواقعة خبرا من عائد على المبتدا (قوله ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن) اما قيام أل مقام الضمير فى الوجه اذا رفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفة من عائد على موصوفها لا يقال فى الصفة ضمير مستتر لانا نقول لو كان فيها ضمير مستتر لكان مرفوعا بها والوجه مرفوع بها أيضا فتكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز فى الفعل فكيف فى الشبيه به واما عدم قيام أل مقام الضمير فى الوجه اذا جر ونصب فلانه لا ضرورة اذ ذاك الى جعل اللام نائبة عن الضمير لان فى الصفة حينئذ ضميرا مرفوعا بها عائدا على موصوفها واما قيام أل مقام الضمير فى الظهر والبطن اذا رفعا فلانهما فى الاصل بدل بعض أجريا مجرى التأكيد بكل اذ المعنى ضرب زيد جميعه وبدل البعض والتأكيد بكل لابد فى كل منهما من عائد على المتبوع واما عدم قيام أل مقام الضمير فى الظهر والبطن اذا لم يرفعا فى هذا التركيب فلانهما يكونان حينئذ منصوبين على الظرفية والظرف لا يفتقر فيه الى عائد فلا ضرورة الى جعل اللام فيهما نائبة عن الضمير (قوله وقال الزمخشرى فى وعلم آدم الاسماء كلها) عبارة الزمخشرى أى أسماء

الرأس شيبا اهـ كلامه وهو ظاهر فى أن الاصل فى الآية الاخيرة واشتعل رأسى فحذف المضاف اليه الذى هو ضمير الحاضر وعوض منه اللام فهذا كقول أبى شامة فى ذلك البيت سواء ومع ذلك أهمله المصنف ﴿مسئلة من الغريب ان أل تأتى للاستفهام وذلك فى حكاية ثعلب﴾ عن بعض العرب ﴿أل فعلت بمعنى هل فعلت﴾ فأبدلت الهاء همزة ﴿وهو من ابدال الخفيف ثقيلا﴾ فان الهاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة اليها وهذا الابدال ﴿كما فى الآل﴾ أى كما فى ابدال الهمزة من الهاء فى الآل ﴿عند سيبويه لكن ذلك﴾ الابدال الواقع فى الآل ﴿سهل لانه جعل وسيلة الى الالف التى هى أخف الحروف﴾ وذلك لان الهاء الساكنة أبدلت همزة ساكنة فاجتمعت همزتان فى كلمة أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة فوجب ابدال الساكنة حرفا مجانسا لحركة ماقبلها وهو الالف اذ هو المجانس للفتحة وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى ان آل واوى العين محركها فقلبت الواو فيه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لى القياس فلا يكون نظير المانحن فيه ﴿أما بالفتح﴾ للهمزة ﴿والتخفيف﴾ للميم ﴿على وجهين أحدهما أن تكون حرف استفتاح﴾ يبتدأ بها الكلام وتفيد تنبيه المخاطب لما يلقى اليه بعدها ﴿بمنزلة الا﴾ وسيجيء تحقيق الكلام فيها ﴿وتكثر قبل القسم كقوله اما والذى أبكى واضحك والذى * أمات وأحيا والذى أمره الامر﴾ وجواب القسم قوله بعد هذا البيت لقد تركتنى أحسد الوحش ان أرى * أليفين منها لا يروعهما الذعر ان أرى فى محل نصب أو خفض بالجار المحذوف وهو على أو اللام ويروعهما يخيفهما والذعر بضم الذال المعجمة الخوف يقول 118 لقد تركتنى هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفنى بالمقاطعة والفراق أحسد الوحش على ما أرى من الالفة بين اثنين منها بحيث لا يخيفهما ذعر يقطع الالفة بينهما واذا كان يحسد ماليس من جنسه فلان يحسد من هو من جنسه أولى ﴿وقد تبدل همزتها هاء﴾ فيقال هما والله لاشكرنك ﴿أو عينا﴾ فحصل عند الاتيان بالعين عما فانظر ﴿قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الالف﴾ كما قلماء ﴿وحذفها﴾ فيقال هم وعم ﴿أو تحذف الالف مع ترك الابدال﴾ فيقال أم والله لاقومن وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ان أخت جساس ابن مرة كانت تحت كليب فقتل أخوها زوجها وهى حبلى بهجرس بن كليب فلما شب قال أصاب أبى خالى وما أنا بالذى * أميل أمرى بين خالى ووالدى ووارث جساس بن مرة غصة * اذا ما اعترتنى حرها غير باردى ثم قال باللرجال لقلبى ماله آس * كيف العزاء وثارى عند جساس الآسى الطبيب المداوى والعزاء الصبر ثم قال أم وسيفى وذربه ورمحى ونصليه وفرسى واذنيه لا يدع الرجل قاتل أبيه وهو ينظر اليه ثم طعنه فقتله قلت لقد أعجب فى قتل أسد بكليب قال ابن يعيش وحكى محمد بن الحسن عن العرب أم والله لافعلن يريدون اما والله فحذفوا الالف تخفيفا قال وذلك شاذ قياسا واستعمالا ﴿واذا وقعت ان بعد اما هذه كسرت﴾ أى استديم كسرها ﴿كما تكسر﴾ أى كما يستدام كسرها ﴿بعد الا الاستفتاحية﴾ فتقول اما ان زيدا قائم كما تقول ذلك بعد الا نحو الا ان أولياء الله لا خوف عليهم وما ذاك الا لان هذا موضع الجملة لا المفرد وقد تقدم التنبيه على ما يضبط ما يجب فيه الكسر وما يجب فيه الفتح وما يجوز فيه الوجهان ﴿والثانى ان تكون بمعنى حقا أو أحقا على خلاف فى ذلك سيأتى وهذه تفتح ان بعدها كما تفتح بعد حقا﴾ أى يستدام فتحها هنالك كما يستدام فتحها هنا ﴿وهى حرف عند ابن خروف وجعلها مع ان ومعموليها﴾ وهما الاسم والخبر ﴿كلاما تركب من حرف واسم كما قال الفارسى فى يا زيد﴾ وكما قال سيبويه فى الا ماء ان الا للتمنى وماء اسمها وليس لها خبر لا ملفوظ ولا مقدر كما سيجيء وهذا القول المحكى عن ابن خروف حكاه

المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما ومدلولا عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض عنه اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اهـ قال التفتازانى فى حاشيته انما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم و ينتظم معه أنبئونى باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أى مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء بما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد نفى ان تكون أل نائبة عن المضاف اليه فى قوله تعالى فان الجحيم هى المأوى فوجب ان يحمل كلامه هنا على ان الاصل أسماء المسميات وان الاسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فاتى بالتعريف اللامى قائما مقام التعريف الاضافى وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقا بين كلاميه اهـ

(اما بالفتح والتخفيف)

(قوله أو تحذف الالف مع ترك الابدال) تحذف بالمثناة الفوقية فى أوله عطفا على تبدل وأراد بالابدال

عنه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى ﴿وقال بعضهم هى اسم بمعنى حقا وقال آخرون هى كلمتان الهمزة﴾ حرف ﴿وما اسم بمعنى شئ﴾ ذلك الشئ حق فالمعنى أحقا وهذا هو الصواب﴾ الجارى على القواعد فانه لاشك فى ورود الهمزة للاستفهام واستعمال ما بمعنى شئ كما ستقف عليه فليس فى الجمع بينهما ما يستنكر ﴿وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك فى قوله احقا ان جيرتنا استقلوا﴾ الجيرة بكسر الجيم جمع قلة واحده جار واستقلوا ارتحلوا ﴿وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله أفى الحق انى مغرم بك هائم﴾ * وانك لاخل هواك ولاخمر المغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا اذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم الملازم والهائم اسم فاعل من هام على وجهه يهيم هيما ذاذهب من العشق أو من غيره والمراد به هنا الهيمان من العشق ومعنى انك لاخل هناك ولا خمر انك ليس عندك خل فقط ولا خمر فقط بل هو شئ ممتزج مصير فيه والمراد انه ليس عندك محض نفار يقع به اليأس ولا محض اقبال يقع به الرجاء بل حالك متردد موقع فى الحيرة والتعب ﴿فأدخل عليها فى وان وصلتها مبتدا والظرف خبره﴾ والتقدير أفى الحق 119 غرامى بك ولا يتعين هذا الاعراب الذى ذكره المصنف فالمرفوع بعد الظرف الواقع بعد ما يعتمد عليه من استفهام أو غيره فيه ثلاثة مذاهب أحدها ان الارجح كونه مبتدا ويجوز كونه فاعلا والثانى عكسه وهو رأى ابن مالك والثالث وجوب كونه فاعلا وزعم ابن هشام الخضراوى ان هذا مذهب الاكثرين وقد ذكر المصنف هذه المذاهب الثلاثة فى الباب الثالث ﴿وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا﴾ فى قولك أحقا انك قائم ﴿وان وصلتها فاعل وزاد المالقى﴾ بفتح اللام ﴿لاما﴾ المخففة الميم ﴿معنى ثالثا وهو ان تكون حرف عرض بمنزلة الا فتختص بالفعل﴾ أى لا يكون بعدها الا الفعل فادخل الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت فيما تقدم ﴿نحو اماتقوم اماتقعد﴾ والمعنى انك تعرض عليه فعل القيام والقعود هل يفعلهما أولا قال المالقى فان أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل تقول امازيدا اما عمرا والمعنى اماتبصر أو نحو ذلك مما تقوم عليه القرينة قال ابن أم قاسم ونص يعنى المالقى على ان اما التى للعرض بسيطة كما التى للاستفتاح ثم قال ابن أم قاسم وكون اما حرف عرض لم أره فى كلام غيره والظاهر ان اما فى هذه المثل التى مثل بها مركبة من الهمزة وما النافية وقد ذكر هو وغيره ان اما قد تكون همزة استفهام داخلة على حرف النفى فيكون المعنى على التقرير كما فى ألم وهذا هو معنى قول المصنف ﴿وقد يدعى فى ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريرى مثلها فى ألم والا وان ما نافية﴾ ولكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وقد صرح الرضى بان اما تستعمل للعرض نحو اما تعطف على ثم المصنف قد أسلف فى الاستفهام التقريرى انه يجب ان يلى الهمزة الشئ المقرر به وتالى الهمزة هنا هو حرف النفى وما دخل عليه فيلزم ان يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم القيام وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعا لما بعد النفى لم يتجه أيضا اذ ليس الغرض من قولك اما تقوم حمل المخاطب

بالابدال ابدال الهمزة هاء أو عينا وهذا الوجه يصير به فى اما الاستفتاحية ستة أوجه الهمزة فى أوله مع ثبوت الالف فى آخره أو حذفها وابدال الهمزة هاء أو عينا مع ثبوت الالف أو حذفها (قوله أحقا ان جيرتنا استقلوا) هذا صدر بيت عجزه * فنيتنا ونيتهم فريق * أى متفرقة والجيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا (قوله أفى الحق انى مغرم بك هائم) هذا صدر بيت عجزه * وانك لاخل هواك ولاخمر * ويقع فى بعض النسخ هذا البيت بتمامه والمغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا اذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا فى الصحاح والهائم اسم فاعل من هام على وجهه هيما وهيمانا ذهب من العشق أو غيره (قوله وقد يدعى فى ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريرى مثلها فى ألم والا وان ما نافيه) فى الشرح قد ذكر مثل ذلك ابن أم قاسم لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وأقول لا نسلم فوات معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة للتقرير وما للنفى لان المراد التقرير بما بعد النفى وتقرير الشخص بان يفعل فعلا لم يفعله بعد حمل له على ان يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاذبا فى اقراره والحمل على الفعل هو معنى الطلب وفى المطول ما يوافق ما قاله المصنف مع زيادة وهو وأما العرض فمولد من الاستفهام أى ليس بابا على حدة فالهمزة فيه همزة استفهام دخلت على النفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه وهى فى التحقيق همزة الانكار أى لا ينبغى لك ان لا تنزل وانكار النفى اثبات وفيه أيضا ومن مجئ الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده أى الله كاف لان انكار النفى نفى له ونفى النفى اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفى لا بالنفى وهكذا ألم نشرح

على ان يعترف بقيامه ﴿وقد تحذف هذه الهمزة﴾ من اما ﴿كقوله ماترى الدهر قد أباد معدا * وأباد السراة من عدنان﴾ يعنى اماترى وأباد اذهب وأهلك ومعد بن عدنان أبو العرب والمراد هنا هو أبو القبيلة وفى ميمه خلاف قيل زائدة فيكون من العدد وقيل أصلية لقولهم تمعدد أى تزيا بزى معد فى تقشفهم أو تنسب أو تصبر على عيشهم والسراة بفتح السين الخيار والسادات قال الجوهرى هو جمع سرى وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة لا يعرف غيره وجمع السراة سروات وأنكر السهيلى فى الروض الانف كونه جمعا وفى القاموس انه اسم جمع وفى التسهيل ان خبيثا جمع على فعلة بفتحات وهذا البيت أنشده ابن السيد فى كتابه المسمى باصلاح الخلل فى شرح أبيات الجمل شاهدا على ماذكره المصنف وفيه خطان مكان عدنان فان قلت ويمكن ان

مافى البيت نافية ولا همزة محذوفة والكلام خبر محض خوطب به من يعلمه ولكن عنده غفلة وانهماك فى اللذة تنزيلا له منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم من حيث ان علمه بهلاك هؤلاء يقتضى التيقظ والتحفظ من الاسترسال فى الغفلة والتلطخ بادناس الشهوات وحيث خالف هذا المقتضى بارتكابه ما ارتكب كان كالجاهل الذى لا علم عنده بهذا والله تعالى أعلم

﴿امابالفتح والتشديد قد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن أبى ربيعة

رأت رجلا أيما اذا الشمس عارضت * فيضحى واما بالعشى فيخصر﴾

فجمع بين الامرين حيث أبدل فى الصدر ولم يبدل فى العجز والمراد بمعارضة الشمس اعتراضها فى الافق وارتفاعها بحيث يصير حيال الرأس ويضحى يبرز للشمس وماضيه ضحى

لما

وضحى بكسر الحاء وفتحها والمضارع منهما مفتوح الحاء والمصدر الضحاء بالمد وهو يائى اللام بدليل قولهم لقيته ضحيانه أى بارزة للشمس ويخصر بفتح الصاد مضارع خصر الرجل بكسرها اذا آلمه البرد فى أطرافه يقول رأت رجلا فقير الاثياب له فهو اذا ارتفعت الشمس برز لها لدفأ واذا جاء العشى آلمه البرد ﴿وهى حرف شرط﴾ وفى عبارة الزمخشرى وغيره حرف فيه معنى الشرط ﴿وتفصيل﴾ يبين مافى نفس المتكلم أو مافى كلامه من أقسام متعددة ﴿وتوكيدا ما انها شرط﴾ ولم يقل حرف شرط لان دليله لا يدل على حرفية ولا اسمية ﴿فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون الآية﴾ بالنصب أى اتل الآية أو اذكر الآية ﴿ولو كان الفاء للعطف لم تدخل على الخبر﴾ فى الآية وهو يعلمون أولا ويقولون ثانيا ﴿اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه﴾

لك صدرك والم يجدك يتيما وما أشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن اه (قوله ماترى الدهر قد أباد معدا الخ) أباد أهلك ومعد هو معد بن عدنان أبو العرب والسراة بفتح السين السادات وفى الصحاح وجمع السرى سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة وفى القاموس انه اسم جمع

﴿امابالفتح والتشديد﴾

(قوله رأت رجلا الخ) عارضت ارتفعت ويضحى يبرز للشمس وهو بفتح الحاء المهملة وفى الماضى بكسرها وفتحها ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد اذا آلمه البرد فى أطرافه (قوله وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد) قال الرضى اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم الى آخر مايفصل ولاستلزام شئ لشئ أى استلزام الشرط للجزاء كما فى الظروف المبنية والمعنى الثانى أى استلزام الشرط للجزاء اللازم لها فى جميع مواقع استعمالها اه وهو موافق لظاهر كلام المصنف وفى الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص امامن الادوات التى يحصل بها التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا أبو حيان ونقل عنه بعض أصحابه انها حرف اخبار مضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهى من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية ولكونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب فى المستقبل لان زيد ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه وصرح غير ما واحد من النحاة بان امالست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط وعلى هذا فكلام المصنف معترض وقد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها لمعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة للشرط والاضافة تكون بادنى ملابسة اه مافى الشرح (قوله فبدليل لزوم الفاء بعدها) قال الرضى انما وجب الفاء فى جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه

ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها﴾ وقد يمنع هذه الملازمة اذ الزائد قد يلزم كما فى الآن ونحوه ﴿ولما لم يصح ذلك﴾ أى وهو الحكم بزيادتها ﴿وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء﴾ وهى الفاء السببية اذ ليس لنا قسم آخر حتى تكون الفاء له ﴿فان قلت قد استغنى عنها فى قوله فاما القتال لا قتال لديكم * ولكن مشيا فى عراض المواكب﴾ فحذف الفاء والاصل فلا قتال لديكم وخبر لكن محذوف أى ولكن لديكم مشيا ﴿قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان﴾ بالصرف ومنعه ﴿من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله سيان﴾ فانما هذه الدنيا وزينتها * كالزاد لا بد يوما انه فانى أى فالله يشكرها وينسب هذا الشعر لكعب بن مالك ويروى مثلان مكان ١٢١ سيان وللقائل ان يمنع كونه ضرورة لاستعماله فى السعة فقد ثبت انه عليه الصلاة والسلام قال أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله وقال أيضا أما موسى كأنى أنظر اليه اذ ينحدر فى الوادى وفى رواية اذا ينحدر وقال أيضا اما بعد أشيروا على فى أناس ابنوا أهلى وقال أيضا فى حديث الفتح يخاطب الانصار قلتم اما الرجل قد أخذته رأفة بعشيرته ورغبة فى قريته وقال عمر رضى الله تعالى عنه أما بعد أيها الناس انه نزل تحريم الخمر وهى من خمسة وقالت عائشة رضى الله تعالى عنها وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وقال البراء بن عازب رضى الله تعالى عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول يومئذ ﴿فان قلت قد حذفت فى التنزيل فى قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم قلت الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول﴾ ١٦ ى ل وهو كثير قال أبو على الفارسى هو كالبحر حدث عنه ولا حرج ﴿فتبعته الفاء فى الحذف﴾ ولم يقصد الى حذفها بطريق الاستقلال فاغتفر ذلك ﴿ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف﴾ فيصح بطريق التبعية ﴿ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح﴾ ونظير هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه استقلالا أى لم يحذف وحده فى مثل قام زيد ويجوز حذفه تبعا لحذف الفعل فى مثل قولك نعم لمن قال هل قام أحد أى نعم قام زيد ﴿هذا﴾ الذى قلناه فى الآية من ان الاصل فيقال فحذف القول والفاء بطريق التبعية له هو ﴿قول الجمهور

لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه وجب ان تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منهما من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منهما من الشرط وجبت الفاء (قوله ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها) قال ابن الصائغ لا يمتنع ان تكون زائدة وقد لزمت من أين هذا الامتناع كم زائد يلزم كالباء فى آخر صيغة التعجب وهى أفعل به وأقول صحة الاستغناء عن الزائد أعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزائد كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزائد دخوله فى الكلام كخروجه وليس المراد من صحة الاستغناء عن الزائد جواز حذفه حتى يقال ان الزائد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا الا جواز الحذف ألا ترى الى قول المصنف فان قلت قد استغنى عنها فان معناه قد حذفت (قوله فاما القتال لا قتال لديكم) هذا صدر بيت عجزه ولكن سيرا فى عراض المواكب * والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة فى آخره الشق والناحية (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان (قوله ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح) يعنى من قولى العلماء فى هذه المسئلة قال ابن الصائغ تلخص من كلامه ان الفاء لا تحذف الا مع القول وقد ثبت فى الصحيح انه عليه السلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون وأقول جاز ان يكون هذا الحديث مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فاقول ما بال رجال فالاولى النقض بقوله صلى الله عليه وسلم اما موسى كأنى انظر اليه اذ ينحدر فى الوادى وبقول عائشة رضى الله عنها واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وبقول البراء بن عازب اما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول ولذلك قال ابن مالك فى التسهيل ولا بد مع اما من ذكر الفاء الا فى ضرورة أو ندور ثم قال ابن الصائغ وتمثيله للمحذوف تبعا بمسئلة الحاج عن غيره كان الاليق ان يمثل بمسئلة النسب الى فعيلة فانك تحذف فيه الياء تبعا لحذف التاء وفى فعيل لا تحذف وأقول انما نظر بمسئلة الحاج لظهورها فى ان الشئ قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسئلة النسب الى فعيلة لان تبعية حرف بحرف فى الحذف أمر اعتبارى غير حقيقى فلقائل ان يقول عليه لا نسلم ان الياء حذفت تبعا للتاء لم لا يجوز ان تكون حذفتا معا من غير ان يتبع أحدهما الآخر (قوله هذا قول الجمهور) الاشارة لهذا الى حذف فاء الجواب اما تبعا لحذف القول

وزعم بعض المتأخرين ان فاء الجواب ﴿في﴾ الواقع ﴿في﴾ سياق ﴿اما لاتحذف في غير الضرورة أصلا﴾ ونصب مثل هذا نصب المفعول المطلق ﴿وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء الى المقول وان ما بينهما﴾ وهو أكفرتم بعد ايمانكم ﴿اعتراض﴾ لا محل له من الاعراب وعلى الاول فهو في محل رفع على انه نائب الفاعل لفعل القول المحذوف المبني للمفعول ﴿وكذا قال﴾ هذا المتأخر ﴿في آية الجاثية﴾ وهي قوله تعالى ﴿وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم الآية قال أصله فيقال لهم ألم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة﴾ تنبيها على اصالة الهمزة في التصدر كما تقدم نحو أفلم يسيروا ﴿وأما التفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في آية البقرة﴾ وهي قوله تعالى فأما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا ﴿ومن ذلك أما السفينة فكانت لمساكين وأما الغلام وأما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر﴾ ولا يذكر في موضع هذا الآخر كلام بل يكتفى بدلالة القرينة عليه ﴿أو﴾ يترك تكرارها استغناء ﴿بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم﴾ أي رسول أو معجزات باهرة على يده ﴿وأنزلنا اليكم نورا مبينا﴾ أي قرآنا يستضاء به في ظلمات الحيرة ﴿فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به﴾ أي بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن ﴿فسيدخلهم في رحمة منه﴾ أي في جنة ﴿وفضل﴾ أي احسان زائد على ذلك فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا استغناء بذكره عنه ﴿أي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا والثاني﴾ وهو ما يذكر في موضعه كلام بعد اما ﴿نحو﴾ قوله تعالى ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله أي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم﴾ فقد حذف هذا القسم وذكر في موضعه ما يدل عليه وهو معنى قول المصنف ﴿ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب وكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وهذه الآية﴾ أي وحال هذه الآية ﴿في اما المفتوحة﴾ باعتبار ذكر كلام في موضع القسم المطوى الذكر ﴿نظير﴾ حال ﴿قولك في العطف

اما المكسورة اما ان تنطق بخير والا فاسكت﴾ حيث استغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها ﴿وسيأتي ذلك﴾ قريبا في الكلام على اما المكسورة ﴿كذا ظهر لي و﴾ اذا بنينا ﴿على هذا فالوقف على الا الله﴾ قال صاحب الكشف من علماء الحنفية والوقف عليه واجب لانه لو وصل فهم ان الراسخين يعلمون تأويله فيتغير الكلام قال فقوله والراسخون يكون ثناء مبتدأ من الله تعالى عليهم بالايمان والتسليم بان الكل من عند الله تعالى قال والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان تأويله الا عند الله تعالى وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون قال وذهب أكثر المتأخرين الى ان الراسخ يعلم المتشابه وان الوقف على قوله والراسخون في العلم لا على ما قبله والواو فيه للعطف لا للاستئناف وهو مذهب عامة المعتزلة قلت وقد ذكر الزمخشري هذا الاخير أولا وذكر بعده القول الآخر ثم قال والوجه الاول قال التفتازاني أما أولا فلانه لو أريد بيان حظ الراسخين مقابلا لحظ الزائغين لكان المناسب ان يقال وأما الراسخون فيقولون وأما ثانيا فلانه لا فائدة حينئذ في قيد الرسوخ بل هذا حكم العالمين كلهم وأما ثالثا فلانه حينئذ لا ينحصر الكلام في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه متشابهات لان ما لا يكون متضح المعنى وتهتدي العلماء الى تأويله ورده الى المحكم مثل الى ربها ناظرة لا يكون محكما ولا متشابها بالمعنى الذي ذكرتم وهو كثير جدا وأما رابعا فلان المحكم حينئذ لا يكون ام الكتاب بمعنى رجوع المتشابه اليه اذ لا رجوع اليه فيما استأثر الله تعالى به كعدد الزبانية ونحوه وقد يرجح الثاني بان اما للتفصيل فلا بد في مقابلة الحكم على الزائغين من حكم على الراسخين ليتحقق التفصيل غاية الامر انه حذف كلمة اما والفاء من اللفظ وبان الآية من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم فالجمع في قوله أنزل عليك الكتاب والتقسيم في قوله تعالى منه آيات محكمات وأخر متشابهات والتفريق في قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعلق بالمحكم وهو مضمون قوله والراسخون في العلم

المستغنى عنه بقوله (قوله وزعم بعض المتأخرين) في حواشي بعض النسخ انه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني أحد مشايخ الشام (قوله لا تحذف في غير الضرورة أصلا) يعني لا استقلالا ولا تبعا المدخولها اذا كان (قوله وعلى هذا فالوقف على قوله الا الله) لان والراسخون في العلم منقطع عما قبله قائم مقام القسم الثاني قال التفتازاني والحق ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق

الى قوله أولو الالباب والجواب ان كون اما للتفصيل اكثرى لا كلى ولو سلم فليس ذكر المقابل فى اللفظ بلازم ثم لو سلم كون الآية من الجمع والتفريق والتقسيم فذكر المقابل على سبيل الاستئناف أو الحال أعنى يقولون الخ كاف فى ذلك والحق انه ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف الى هنا كلامه ﴿وهذا المعنى﴾ الذى ذكرناه من انقسام الخلق فى المتشابه الى قسمين مؤمنين به مسلمين فيه الى الله مع اعتقاد حقية المراد عنده ﴿هو المشار اليه فى آية البقرة السابقة﴾ وهى قوله تعالى ان الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا ﴿فتأملها﴾ تجدها موافقة لحاصل المعنى من آية آل عمران وفيه نظر ﴿وقد تأتى لغير تفصيل أصلا نحو اما زيد فمنطلق﴾ وهذا مخالف لما ذكره المصنف فى حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد فى شخصين نسبتهما أو أحدهما الى ذلك فهى على هذا للتفصيل أى واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعنى ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذى هو غير لازم التكرار انتهى وقال ابن الحاجب فى شرح الكافية الا انهم لم يلتزموا ذكر المتعدد فقد تذكر ولا يذكر بعدها أمر آخر ولكن يفهم انه ترك لامر وقال فى شرح المفصل لا يلزم ان تذكر أقسام متعددة بل قد تذكر ويذكر لها قسم واحد ولا ينافى ذلك ان تكون للتفصيل لما فى نفس المتكلم فتذكر قسما وتترك الباقى ﴿وأما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشرى فانه قال﴾ فى الكشاف ﴿فائدة اما﴾ وانما قال وفائدته بالضمير عائدا الى لفظ اما المتقدم ذكره فانه قال واما حرف فيه معنى الشرط ولذلك يجاب بالفاء وفائدته ﴿فى الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب﴾ أى بقربه يقال فلان بصدد كذا أى بقربه وقبالته ﴿وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين﴾ أى محصل لهما يقال أدلى بحقه وحجته أحضرهما وأدلى بمال فلان الى الحكام دفعه ﴿بيان كونه توكيدا وانه فى معنى الشرط انتهى﴾ كلام الزمخشرى فاما كونه فى معنى الشرط فواضح قال الرضى وليس مراد سيبويه ان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت قال ويجوز أن تكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما على ماثبت من مذهبهم فى اما أنت منطلقا انطلقت واما وجه التأكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شئ ما لان معنى مهما يكن من شئ ان يقع هذا وذلك الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شئ فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال ابن المنير وهذا فى الحقيقة ضد الشرط لان الشرط يفهم تخصيص المشروط بالشرط دون غيره الا ترى انك تقول مهما تحسن الى أحسن اليك فيكون احسانك اليه خاصا بما اذا كان محسنا اليك فان كان مسيأ لم يستحق من الوعد شيأ فقد رأيت الشرط يفيد الانقسام وان المشروط واقع على تقدير دون تقدير فاذا قلت اما انت فاحسن اليك كان وعدا مطلقا لا شرط فيه فاذا تاملت وجدته شرطا لفظيا والمعنى على الخبر الخالى عن الشرط فهو من باب تصرف العرب فى الكلام ووضع بعضه موضع بعض ﴿ويفصل بين اما والفاء بواحد من أمور ستة﴾ لا باكثر من واحد لانهم لما التزموا حذف الشرط لما سيذكر لزم دخول حرف الشرط على فاء الجواب وذلك مستكره فدعت الضرورة الى الفصل بينهما بشئ مما بعد الفاء وذلك حاصل بان يكون الفاصل واحدا الا اكثر لارتفاع الاستكراه بواحد وعلى هذا فيشكل ما وقع فى المدارك فى قوله تعالى فأما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربى أكرمنى

العطف (قوله وقد تأتى لغير تفصيل أصلا) يعنى لا لفظا ولا تقديرا وهذا غير الغالب الذى فهم من قوله واما التفصيل فهو غالب حالها قال الرضى وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكوت على معنى قولك اما زيد فقائم بدعوى لزوم التفصيل وفى الشرح قوله وقد تأتى لغير تفصيل أصلا مخالف لما ذكره فى حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد فى شخصين نسبتهما أو أحدهما الى ذلك فهى على هذا التفصيل أى واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعنى ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذى هو غير لازم التكرار الى هنا كلامه انتهى وأقول وجه التوفيق بين كلاميه ان كلامه فى الحواشى بالنظر الى اطلاق ابن مالك وغيره وكلامه فى المغنى بالنظر الى ما هو الصحيح وهو انها قد تتخلف عن التفصيل (قوله ويفصل بين اما والفاء بواحد من أمور ستة) يعنى ولا يفصل باكثر منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما والفاء لاستكراه دخول اداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه

حيث ادعى ان الظرف متعلق بيقول فلزم الفصل بالمبتدا او بمعمول الفعل فان قلت فبماذا يتعلق الظرف حتى تتفصى
من عهدة الفصل باكثر من جزء واحد قلت بمحذوف تقديره فاما شأن الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه وقد صرح بعضهم
بان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز اعمالها في الظروف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقوله تعالى وهل
أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه والسر في جواز الاعمال تضمن معانيها
الحصول والكون وقد ذكر ابن الحاجب في وجه تقديم ما في حيز الفاء عليها كلاما حسنا نورده هنا قال رحمه الله تعالى
والتزموا حذف الفعل بعدها اجريه على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثل زيد في الدار
لان المعنى مهما يكن من شئ أو يذكر من شئ والتزموا ان يقع بينها وبين جزأيها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف ثم
اختلفوا فيما يتعلق به ذلك الواقع والصحيح انه آخر الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضية وذلك لان وضعها
لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها أحد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من
التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه
بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من أول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد
الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة
وان كان في الموضعين مضروبا ١٢٤ فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه
علم ان الضرب واقع فيه
وفي الثاني ذكر ليدل على
انه الذي وقع الضرب فيه
من أول الامر فلما كان
كذلك قصد ان يكون
الواقع بعد امامن أول
الامر على حسب ما هو
عليه في جملته ولزم أن يكون
على معناه واعرابه الذي
كان له وبطل القول بكونه
معمول الفعل المحذوف
مطلقا أو بشرط أن لا
يكون هنالك مانع وتبين وجه ماقيل ان لها خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع فاصلة
تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وشرع
المصنف في تعديد تلك الامور الستة التي يفصل بواحد منها بين اما والفاء فقال ﴿أحدها المبتدا كالآيات السابقة﴾ كلها
ما في سورة البقرة من قوله تعالى فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون وما في سورة الكهف
من قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار الآيات وما في سورة النساء من قوله تعالى فاما الذين
آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وما في سورة آل عمران من قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ﴿والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد وزعم الصفار﴾ شارح كتاب سيبويه ﴿ان الفصل به قليل والثالث جملة شرط
نحو فاما ان كان من المقربين فروح الآيات﴾ فجعل المصنف الجواب لاما والفاء داخلة عليه وجملة الشرط فاصلة بينهما
فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه قال المصنف في حاشية التسهيل وانما كان
الجواب المذكور لاما دون الشرط الآخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب
واحد فانه يجعل لاولهما الثاني من شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها وانت ظاهره امتناع
حذف جواب اما للاجحاف وقد اجازه الزمخشري كما ستقف عليه قريبا ان شاء الله تعالى ولقائل ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين
اجتمعا بل الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب للاول والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديرا والاصل مهما

(قوله أحدها المبتدا) قال الرضي أصل اما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم أي ان يقع
في الدنيا شئ يقع قيام زيد وهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول
شئ في الدنيا ومادامت الدنيا فلابد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه
الملازمة المذكورة لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ وأقيم
ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدا والخبر لان فاء السببية ما بعدها
لازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامة بعض الجزاء موقعه شيئان مقصودان
أحدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم
مقام الملزوم في كلامهم أعني الشرط وحصل أيضا من قيام بعض الجزاء موضع الشرط ما هو
المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف لشئ آخر واجب الحذف لشئ آخر وحصل
أيضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها (قوله والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان
من المقربين فروح) في الشرح جعل المصنف الجواب لاما داخلة عليه الفاء وجملة الشرط

فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه
وانما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الآخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا
اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الاجواب واحد فانه يجعل لاولهما الثاني ان شرط اما قد
حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها كذا في حواشي التسهيل للمصنف قلت
ظاهره امتناع حذف جواب اما للاجحاف وقد أجازه الزمخشري كما ستقف عليه قريبا وللقائل
ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا تحقيقا بل الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب
الاول والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديرا اه ما في الشرح وأقول اذا كانت
اما موضوعة للشرط أو متضمنة لمعناه وهي بمنزلة ان يكن من شئ وقد وليها ان كان من المقربين
وهو شرط آخر لزم اجتماع شرطين تحقيقا بحسب الظاهر وكان منع ذلك مكابرة الا ان يكون
المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا وبعدهما جواب واحد فحينئذ يكون المنع موجها وقوله
بل الجواب المذكور للثاني الى آخره وهو كلام بدر الدين بن مالك في شرح الالفية حيث قال
فان كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية
التقدير مهما يكن من شئ فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح وريحان ثم قدم الشرط
على الفاء فالتقى فاآن فحذفت الثانية منهما حملا على أكثر الحذفين نظائر اه لكن في كلام
الرضي ما يوافق كلام المصنف ويستدل به عليه حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من
جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح أي ان يكن شئ
فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل
على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتني أكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني
فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني أكرمك بالجزم أكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك اه وفي
التعليق في كلام الرضي تدافع فان صدره يقتضي ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جعل
جملة الشرط من جملة أجزاء جزاء الشرط الاول فتكون بقية أجزاء جزائه هو جواب الثاني
وآخر كلامه يقتضي ان الجواب المذكور للاول لا للثاني وأقول لا تدافع في كلامه فان
صدره بحسب الاصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمته مقام الشرط المحذوف وعجزه
بحسب وقوع ذلك وقال أبو حيان والصحيح ان أداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب
اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعد ان ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب
كانه قيل مهما يكن من شئ فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم
وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما والشرط
معا فالاصل عنده مهما يكن من شئ فان كان من المقربين فروح ثم أنيب اما مناب مهما
والفعل الذي بعدها على الفاء فصار فروح قدمت ان والفاعل الذي بعدها على الفاء فصار اما ان
كان من المقربين فالتقت الفاآن فاغنت أحدهما عن الاخرى فصار فروح قال وهذه كلها
تقادير عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد أبطل أبو علي ظاهر كلام الاخفش بانا لم نجد الفاء تكون
جوابا للشيئين وتاول كلامه على انها لما كانت جوابا لآخرهما وأغنت عن الثاني صارت كانها
جواب لهما قال واضطرب قول ابي علي فمرة قال لا يفصل في اما الا بمفرد فالفاء جواب ان
وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع شرطان بجواب كان الجواب للاول منهما ومرة
قال بقول سيبويه وقال الجملة اذا لم تستقل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في

يكن من شئ فان كان
المتوفى من المقربين فجزاؤه
روح ثم قدم الشرط على
الفاء جريا على القاعدة في
ايثار الفصل بين اما والفاء
كراهية لالتقائهما لفظا
فالتقى فاآن الاولى
فاء جواب اما والثانية
فاء جواب ان فحصل الثقل
فدفع بحذف الثانية لانها
التي أوجبت الثقل ولان
في ذلك جريا على أكثر
الحذفين نظائر قال الرضي
وقد تقع كلمة الشرط من
جملة أجزاء الجزاء مقام
الشرط كقوله تعالى
فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان فقوله
فروح جواب اما استغنى
به عن جواب ان هذا
كلامه قلت وفيه تدافع
فان صدر الكلام يقتضي
ان قوله فروح جواب
الشرط الثاني وآخره
يقتضي ان الجواب المذكور
للاول لا للثاني فتأمله

﴿والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب﴾ أى بفعل الجواب ﴿نحو فاما اليتيم فلا تقهر الآيات﴾ الثلاث يعنى هذه والاثنتين بعدها وهما واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث فكل من اليتيم والسائل منصوب لفظا بفعل الجواب وبنعمة ربك منصوب محلا بالفعل الواقع بعد فاء الجواب ﴿والخامس اسم كذلك﴾ أى منصوب لفظا أو محلا ﴿معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه و﴾ ﴿نحو﴾ ﴿قراءة بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب﴾ على طريق الاشتغال والراجح الرفع الذى قرأ به الجماعة نحو زيد ضربته وهذان المثالان للمنصوب لفظا واما المنصوب محلا فكقولك اما الذى يكرمك فاكرمه وكذا نحو اما بزيد فامرر به عند من أجازه كما سيجىء فى الباب الثالث ان شاء الله تعالى ﴿ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه﴾ فيكون التقدير فى ذينك المثالين اما زيدا فاضرب اضربه واما ثمود فهدينا هديناهم ﴿لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلى الفعل﴾ ولقائل ان يقول لا نسلم ان اما نائبة عن شئ أصلا ولو سلم كونها نائبة عن شئ فانما هى نائبة عن جملة الشرط ١٢٦ بامرها لا عن فعل الشرط وحده فلم يجاوز الفعل فعلا ولا نائبا عنه نعم يمتنع تقدير الفعل قبل الفاء من جهة انه لا يفصل بين اما والفاء باكثر من جزء واحد ﴿واما نحو زيد كان يفعل ففى كان ضمير﴾ مستتر عائد الى زيد ﴿فاصل فى التقدير﴾ بين كان ويفعل ﴿واما ليس خلق الله مثله ففى ليس أيضا ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث﴾ فاصل بين ليس والفعل المصدر به خبرها ﴿واذا قيل بان ليس حرف فلا اشكال﴾ أصلا لان المباشر حينئذ للفعل حرف لا فعل ﴿وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف﴾ لضعف فعليتها حينئذ بمشابهة الحرف ﴿ولهذا أهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع﴾ نظرا الى شبهها بما النافية وقد يقال على كلام المصنف المثال اذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر فهلا اغتفر ذلك فى اما فانها عريقة فى الحرفية ﴿والسادس ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه﴾ وقد عرفت ما عليه ﴿أو للفعل المحذوف نحو اما اليوم فانى ذاهب واما فى الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد اما لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذا معموله هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور﴾ وقد عرفت من كلام ابن الحاجب الذى أسلفناه ما يرد عليه ولا يخفى ان هؤلاء لا يخالفون فى ان ما بعد اما فى نحو اما زيدا فاضرب معمول لما بعد الفاء والفاء لا يتقدم ما فى حيزها عليها فان قيل لم يلتفت واهنا لكونها مانعة لان التقديم لغرض مهم قلنا اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين وأكثر لان الغرض أهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا كذا قرره الرضى قال والدليل على ذلك امتناع النصب فى نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت واذا عرفت ان مذهب الجمهور فى نحو واما اليوم فانى ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أولا ما كان انفاصل بين الفاء واما جزأ مما فى حيز

المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب أبى على فى أحد قوليه اه (قوله والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب) قال الرضى ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصد انها مازومات الحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغى ان يكون لازما لليتيم وذهابى لازما ليوم الجمعة وكذا يقدم الحال نحو اما مجردا فانى ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانى ضاربك والمفعول له نحو اما تأديبا فانى ضاربك ولا يستنكر عمل ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان ممتنعا فى غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة اه (قوله لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلى الفعل) تقدم من المصنف حكمان أحدهما تقدير العامل بعد الفاء والآخر تقديره قبل ما دخلت عليه الفاء وهذا الذى ذكره المصنف علة الاول واما علة الثانى فهو ان المفسر يكون متقدما على المفسر ولقائل ان يقول ما ذكره المصنف انما يمنع تقدير الفعل متقدما على الفاء والمعمول معا ولا يمنع تقديره متقدما على الفاء وحدها فينبغى ان يقال لما كان القصد من نحو اما زيدا فاضربه كون زيد ملزوما للضرب والضرب لازم له وعلى ما قررناه فيما سبق لم يكن التقدير اما اضرب زيدا فاضربه ولا اما زيدا اضرب فاضربه لفوات الدلالة على لزوم الضرب لزيد لان الدال على لزومه انما هو وقوعه بعد الفاء وعلى هذا التقدير لم يقع بعدها وانما يقع بعدها مفسره وفى شرح الالفية لولد مصنفها ولا يفصل بين اما والفاء بفعل لان اما قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط فلو وليها فعل لتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه (قوله ولهذا أهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع) يعنى ولاجل ان ليس فعل يشبه الحرف أعنى ما النافية لم يعملها بنو تميم فى

فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة عن مركزها الاصلي بل هي فيه داخلة على الجواب فتلخص ان الفاصل بين اما والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو اما زيد فذاهب اذ التقدير مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وتارة يكون جزأ من متعلقات فعل الشرط نحو اما اليوم فاني ذاهب اذ التقدير مهما يكن من شئ اليوم واما الفاء في جميع التراكيب فانما تدخل على الجواب كالمثال الاخير أو على شئ منه كالمثال الذي قبله هذا كله رأى الجمهور ﴿وخالفهم المبرد وابن درستويه﴾ بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية ﴿والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر﴾ ولم يلتفتوا الى ذلك المانع الذي اعتبره أولئك لما قررناه ﴿وتوسع الفراء فجوزه في بقية أخوات ان﴾ واختاره ابن الحاجب مستندا لما أسلفناه عنه ﴿فان قلت اما اليوم فانا جالس احتمل﴾ هذا التركيب ﴿كون العامل اما﴾ عند الجمهور ﴿وكونه الخبر﴾ عندهم أيضا ﴿لعدم المانع﴾ فان الفاء بمجردها لا يرونها مانعة كما مر ﴿وان قلت اما زيدا فاني ضارب لم يجز أن يكون العامل واحدا منهما وامتنعت المسئلة عند الجمهور﴾ لان اما لا تنصب المفعول ﴿لكن بنصبه فعل يمكن أن يجعل شرطا أي مهما ذكرت زيدا فهلا قالوا به فانهم لا يرون بوجوب كون الفاصل بين الفاء واما جزأ مما في حيز الفاء كما مر ﴿ومعمول خبر ان لا يتقدم عليها وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر﴾ والغوا ذلك المانع ١٢٧ في جنب الغرض المهم من جعل الفاصل جزأ مما في حيز الفاء على ما سبق ﴿تنبيهان الاول سمع﴾ من كلام العرب ﴿اما العبيد فذو عبيد بالنصب﴾ للعبيد ﴿واما قريشا فانا أفضلها﴾ ولم يضبط هذا كما ضبط ذلك بالنصب لان كتابة قريشا بالنصب بالالف قاضية بانه منصوب فلا يحتاج الى قيد النصب بخلاف العبيد لكن مع كونه مسموعا قال سيبويه هي لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا

المثال المذكور في الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر فهلا اغتفر ذلك في اما مع عراقتها في الحرفية اهـ وأقول اذا شبه شئ بشئ أو ناب شئ عن شئ يكون التشبيه والنيابة مقصودين فيعطى المشبه والنائب حكم المشبه به والمنوب عنه لا حكم نفسه ألا ترى ان ما المشبهة بليس أخذت حكم ليس والمفعول به لما ناب عن الفاعل أخذ حكم الفاعل فلهذا اغتفر في ليس مباشرة الفعل لشبهها بالحرف ولم يغتفر في اما مباشرتها الفعل لنيابتها عن الفعل فتأمل فانه من المحاسن (قوله وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر) لان الغرض المهم من قولك اما زيدا فاني ضارب مثلا لما كان جعل خبر ان لازما لمعموله قدم المعمول على الفاء المتقدمة على ان ولم يبال بعمل ما بعد ان فيما قبلها كما لم يبال بعمل ما بعد الفاء فيما قبلها والمبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر أخذ الادب عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وأخذ عنه نفطويه وكان كثير الامالي حسن النوادر يحب المناظرة مع أبي العباس أحمد الملقب بثعلب صاحب كتاب الفصيح وثعلب يكره ذلك لان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان فاذا اجتمعا حكم للمبرد في الظاهر الا ان يعرف الباطن توفي المبرد سنة ست وقيل خمس وثمانين ومائتين ببغداد (قوله الاول انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب) قال الرضي الوجه فيه الرفع في جميع

النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا أردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك أما البصرة فلا بصرة لك واما أبوك فلا أبا لك ﴿وفيه عندي دليل على أمور أحدها انه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شئ بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت﴾ ولو كان كذلك لم يكن ثم معنى لاشتراط سيبويه أن يكون المعرف باللام غير معين مع ان الرضي استشكل مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد يملك وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا أفضلهم أي أغلبهم في الفضل ﴿وعلى ذلك يتخرج قولهم اما العلم فعالم واما علما فعالم﴾ أي مهما ذكرت العلم أو علما فهو عالم وهو تخريج مطرد في المعرف والمنكر ﴿فهو أحسن مما قيل انه مفعول مطلق لما بعد الفاء﴾ فانه لا يتأتى في نحو اما العلم فذو علم أو فانه عالم أو فلا علم له ونحو اما علما فانه عالم لوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر ﴿أو مفعول لاجله ان كان﴾ المصدر المنصوب ﴿معرفا أو حال ان كان منكرا﴾ فلم يطرد توجيه النصب كما اطرد التوجيه المتقدم وهذا الذي نسبه المصنف الى نفسه هو عين ما قاله ابن مالك مستندا في ذلك الى المثالين اللذين ذكرهما المصنف مسموعين من كلام العرب والى شئ آخر قرره في شرح التسهيل ﴿والثاني ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف﴾ النائب عن الفعل ﴿في المفعول به﴾ وكونه لا يعمل في المفعول به لا يقتضي امتناع عمله في الظرف وأولئك الجماعة لم يدعوا عمل اما مطلقا حتى يرد عليهم

النقض بهذا وانما ادعوا عملها فى الظرف لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه فكيف يردعليهم هـذا ﴿والثالث انه يجوز اماز بدا فاق أكرم على تقـدير العـمل للمحذوف﴾ وقد علمت ان هذا المسموع الذى استند اليـه لغة تميمية بنص سيبو يه فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه كما سبق ﴿التنبيه الثانى انه ليس من أقسام اما﴾ البسيطة التى ذكرت الـكلام فيها اما ﴿التى فى قوله تعالى اماذا كنتم تعملون ولا﴾ اما ﴿التى فى قول الشاعر أباخراشة اما أنت ذانفر * فان قومى لم تأكلهم الضبع﴾ وقد تقدم الـكلام عليه فى ان المفتوحـة الخفيفة ﴿بل هى فيهما﴾ أى فى الآية والبيت ﴿كلمتان فالتى فى الآية هى أم المقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم فى الميم للتماثل﴾ وقد أسلفنا التنبيه على ان

أم الداخلة على الاستفهام لاتسمى متصلة ولا منقطعة بل هى حرف لمجرد الاضراب وماذكره المصنف من ان ما استفهامية فيكون ذا بعدها موصولا ليس بمتعين لجواز ان يكون مجموع ماذا كلمة واحدة للاستفهام ﴿والتى فى البيت هى ان المصدرية وما الزيدة والاصل لان كنت فحذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لعـدم ما يتصل به وجىء بما عوضا عن كان وادغمت النون فى الميم للتقارب﴾ وقد يناقش المصنف بان اعترافه بان ان التى فى البيت هى المصدرية مناف لما قدمه من انها فيه شرطية كما قاله الكوفيون اللهم الا ان يقال أورد الـكلام هنا على رأى الجماعة لا على معتقـده هو والله تعالى اعلم بالصواب

﴿اما المكسورة﴾ الهمزة ﴿المشددة﴾ الميم ﴿وقد تفتح همزتها﴾ كقوله تلقحها اماشمال عرية * واماصبا جنح العشى هبوب منه

أنشـده ابن عصفور وغيـره بفتح الهـمزة من اما فى الموضعين والشمال بفتح الشين المعجمة الريح التى تهب من ناحية القطب وتلقحها تصلحها وتهيئها للاثمار وعرية بعين مهـملة مفتوحـة وراء مكسورة على وزن فعيـلة أى باردة والصبا والجنح تقدما والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح ﴿وقد تبدل ميمها الاولى ياء﴾ مثناه تحتية مع فتح الهمزة وكسرها كما نص عليه غير واحـد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الامع فتح الهمزة كما سيأتى ﴿وهى مركبة عند سيبويه من ان وما﴾ ادغمت النون فى الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل ﴿وقد تحذف ما﴾ وتبقى ان ﴿ كقوله

اللغات معرفا كان أولا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هى ضعيفة قليلة قال ومع ذلك لايجوز هـذا النصب الضعيف فى المعرف الا اذا كان غير معين ليكون فى موضع الحال كما فى الجماء الغفير واما اذا أردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيـه الا الرفع قال الرضى اما الحمل على الحال مثـله فضعيف ولا معين له بل هو على انه مفعول به لما بعـد الفاء لان معنى ذوعبيد أى يملكهم وذلك كما روى الكسائى اما قريشا فانا أفضلهم أى أغلبهم فى الفضل (قوله والتى فى البيت هى ان المصـدرية وما المزيدة) قال ابن الصائغ قد تقـدم مبـدأ الـكلام على أن الارجح عنده ثبوت ان شرطية ورجحه بامور منها دخول الفاء بعدها واستشهد لهذا البيت وقد رجع هنا بالنقض على يديه والرجوع الى الحق خير من التمادى على الغى اهـ وأقول انه لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطية أرجح عنـده وانما قال ويرجحه عندى أمور وذكرها ولا يلزم من ذكر مرجحات عنـد شخص لقول ان يكون ذلك القول عنـده أرجح من غيره بل جاز ان يكون غيره أرجح منه لان مرجحاته أكثر أوأقوى من مرجحات ذلك القول وقد تقـدم نظير هذا فى آخر الـكلام على ان المفتوحـة الهـمزة الساكنـة النون وأيضا لم يسق المصـنف فى البيت فيما سبق شاهدا على مجىء ان شرطيـة وانما ساقه شاهدا على مجىء الفاء بعـدها وصرح بعد ذلك باسطر بان الصواب انها مصدرية فراجعه وتأمل

﴿اما المكسورة المشددة﴾

(قوله قد تفتح همزتها) من شواهد ذلك قوله

يلقحها أماشمال عرية * وأماصبا جنح العشى هبوب

يلقحها بضم أوله وسكون ثانيـه من القح الريح السحاب والبيت من الطويل دخـل فعولن فى أوله الخرم بالخاء المعجمة والراء وانما لم يجعـله بفتح اللام وتشـديد القاف وكسرها ليسلم من الخرم لان لقح بالتضعيف لايستعمل فى الريح بل فى الشجر والشمـال الريح تهب من ناحيـة القطب والعرية البـاردة نسبة الى العراة بفتح المهملة وقصر الالف وهى شدة البرد والصبا ريح مهبها القويم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وجنح الليل بضم الجيم وكسرها طائفة

سقته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدما أى امامن صيف واما من خريف ﴿ فحذف اما الاولى وما من اما الثانيـة والرواعـد صفة للسحاب جمع راعدة يقال رعدت السحابة اذا سمع منها صوت الرعـد ويقال أرعدت بالهمزة أيضا والصـيف بتشديد الياء ﴿ وقال الاصمعي والمبرد ان في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى وان سقته من خريف فلن يعدم الري ﴾ بكسر الراء وتشديد المثناة التحتية ﴿ وليس ﴾ هذا القول ﴿ بشئ لان المراد وصف هذا الوعل ﴾ بفتح الواو والعين المهملة كفرس وبفتح الواو وكسر العين ككتف وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدئل وهذا نادر والمراد بالوعل تيس الجبل ﴿ بالري ﴾ وعدم العطش ﴿ على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك ﴾ ١٢٩ اذ يصير انتفاء العطش معلقا بشرط سقي السحائب له في الخريف ومفهومه ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط وهو مناف للغرض وفيه نظر لانا لا نسلم ان المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا بما وقع من سقي سحائب الصيف له وذلك مقتض لريه منها ثم اخبر بأن سحائب الخريف ان سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر ولو سلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائما فمع الاتيان باما التي هي هنا لاحد الشيئين لا يلزم ذلك ﴿ وقال أبو عبيدة ﴾ بالتصغير وهاء التأنيث ﴿ ان في البيت زائدة ﴾ وعلى هذا يتأتى ما ذكره المصنف من وصف ذلك الوعل بالري على كل حال ﴿ واما عاطفة عند أكثرهم ﴾ اى أكثر

١٧ ى ل النحويين ﴿ يعني ﴾ هو أي القائل بذلك ﴿ اما الثانية في قولك جاءني اما زيد واما عمرو ﴾ قال الرضي وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع دون الثانية ﴿ وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى ﴾ فانها ليست عاطفة بالاتفاق كما يأتي ﴿ ووافقهم ابن مالك ﴾ على ذلك ﴿ لملازمتها غالبا الواو العاطفة ﴾ ولا يدخل عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك قلت صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد أن تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما مع أيا وعلى هذا فلا يرد شئ مما احتجوا به ﴿ ومن غير الغالب ﴾

منه (قوله سقته الرواعد الخ) هذا البيت للنمر بن تولب ومذهب سيبويه انه حذف منه اما أولا وما ثانيا والرواعد جمع راعدة يقال رعدت السحاب وأرعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد الياء مطر الصيف (قوله لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال) قال الاعلم وصف وعلا في روضة مخصبة في جبل حصين لا يوصل اليه والامطار ملازمة له لا تقيه فلا يحتاج الى ان يسهل فيصاد اه والوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها تيس الجبل (قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك) يعني وصف الوعل بالري على كل حال لان مدخول ان الشرطيـة مشكوك فيـه غير مجزوم بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبهـذا اندفع قول ابن الصائغ ان هذا ابناء على القول بالمفهوم وفيـه كلام اه وفي الشرح لا نسلم ان المقصود وصف الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا بما وقع من سقي سحائب الصيف له وذلك مقتض لريه منها ثم أخبر بان سحائب الخريف ان سقته بعـد ذلك حصـل له الري المستمر ولو سلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائما فمع الاتيان باما التي هي لاحد الشيئين لا يلزم ذلك اه وأقول لا نسـلم ان اما في هذا البيت لمجرد أحد الشيئين بل هي لتفصيـل المسقى منه وحينئذ مع الاتيان بها يلزم الري دائما (قوله وقال أبو عبيـدة ان في البيت زائدة) رده هـذا بان زيادتها لم تثبت بعـد العاطف وثبت حـذف اما وما وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منـه وقال ابن قتيبة كان مع معرفتـه ربما يكسر البيت اذا أنشـده وكان يخطئ اذا قرأ القرآن نظرا وكان يبغض العرب وألف في مثالبها وكان يرى رأي الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولد سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المستفادة بأو وقال الرضي ومنع أبو علي وعبـد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شئ والثانيـة مقترنة بواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفـة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصـدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفـة) في الشرح قلت وفي شرح المفصـل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعـد ان تكون صورة الحرف

وهو استعمال اما بدون الواو ﴿قوله يا ليتما أمنا شالت نعامتها * ايما الى جنة ايما الى نار﴾ قال المصنف في حواشيه على التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الا مع تخفيف كلمة اما بالبدل نحو لا تفسدوا آباالكم * ايما النا ايما الكم يا ليتما أمنا البيت وقد أنشد الرضى هذا البيت بدون ابدال ثم قال ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما وقول الشاعر شالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامة قدمه واما قول بعضهم ان مراد العرب بقولهم شالت نعامتهم الدعاء أى هزمهم الله وراعهم حتى يذهبون على وجوههم كتنفر النعامة فلا يتأتى تفسيرما في البيت به ﴿وفيه شاهد ثان وهو فتح الهمزة﴾ لكن مع الابدال ﴿وثالث وهو الابدال﴾ لكن مع فتح الهمزة ﴿ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى﴾ وليس بسديد لان الكتب 130 طافحة بنقل الخلاف في ذلك ﴿قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه﴾ وهو الواو فهي لكن لما كان المراد منها هنا ليس مطلق الجمع وانما المراد أحد الشيئين أو الاشياء جيء بما قرينة على ذلك ﴿وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب﴾ وهذا القول حكاه ابن الحاجب وجوزه وقال انه لا يبعد وحكى الرضى عن الاندلسي ان اما الاولى مع اما الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى قال الرضى وهذا عذر بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة قلت الاولان لا زمان وأما الثالث ففيه نظر لان صاحب هذا الرأى لم يقل بانه عطف حرف على حرف اذ العاطف عنده مجموع اما الاولى واما الثانية فهما بالنسبة الى العطف حرف واحد ﴿ولا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو﴾ اذ زيد فاعل بقام وقد اعترضت بينهما اما فكيف يتصور ان تكون عاطفة والحالة هذه ﴿وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر نحو رأيت اما زيدا واما عمرا﴾ اذ تاء المتكلم فاعل برأى وزيدا مفعول به واما معترضة بينهما ولا يتصور عطف مفعول على فاعل ﴿وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد اما الاولى بدل عما قبلها﴾ ولا يمكن عطف البدل على المبدل منه ﴿ولاما خمسة معان﴾ انما هي لاحد الشيئين أو الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما تستفاد من أمر آخر وقد ذكر المصنف هذا في أو وفاته هنا ولا فرق بين الحرفين

مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما في اما وعلى هذا الايتم ما قاله فتأمله اه وأقول يريد الشارح ان هذا الدليل الذى استدل به المصنف أعم من الدعوى لان الدعوى ان اما الثانية ليست بعاطفة وانما العاطف الواو المقارنة لها والدليل وهو ملازمتها للواو في الغالب يصدق بان العاطف هو الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب ويمكن ان يقال ان قوله لملازمتها غالبا الواو العاطفة لا يصدق اذا كان العاطف مجموع الواو واما وانما يصدق ملازمتها الواو من غير تقييد بالعاطفة ولو سلم فلا يراد المذكور انما يتجه لو كان قوله لملازمتها دليلا على كون الواو هي العاطفة وليس كذلك وانما هو دليل على كون اما غير عاطفة كما هو صريح كلام المصنف فليتأمل (قوله يا ليتما أمنا شالت نعامتها الخ) هذا البيت لسعد بن قرط بن سيار وكان عاقا لامه وكانت به بارة والنعامة جماعة القوم وشالت نعامتهم ذهبوا وتفرقوا وقيل تحولوا عن دارهم وقيل قل خيرهم وذلت أمورهم والمعنى ليت أمنا فارقتنا بالموت وفي الشرح النعامة باطن القدم وشالت نعامة فلان كناية عن موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعامة قدمه قال المصنف في حاشية التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الا مع تخفيف كلمة اما على البدل نحو يا ليتما أمنا البيت (قوله وعطف الحرف على الحرف غريب) أى غير موجود قال الرضى وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصيرا حرفا واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عندي بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض المعاطيف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو ايما الى جنة ايما الى نار مقدرة (قوله ولاما خمسة معان) يعني بحسب القرائن والامور الخارجية واما بحسب الاصل فمعناها

فى ذلك ﴿أحدها الشك نحو قولك جاءنى اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم﴾ أنت ﴿الجائى منهما والثانى الابهام﴾ على السامع وهو
الذى يعبرون عنه بالتشكيك ﴿نحو وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم﴾ أى ان صدوا ولم يتوبوا ﴿واما يتوب عليهم﴾
أى ان تابوا وهم ثلاثة كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فالله سبحانه وتعالى
أعلم بحقيقة حالهم ومايؤل اليه أمرهم لكن أبرز الكلام فى قالب لايجزم السامع معه باحد الامرين معينا ولكن يشك
﴿والثالث التخيير نحو﴾ قلنا ياذا القرنين ﴿اما أن تعذب واما أن تتخذ فيهم حسنا﴾ خير بين تعذيبهم بالقتل ان أصروا على الكفر
و بين اتخاذ الحسن فيهم باكرامهم وتعليم الشرائع ان آمنوا ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب القتل و باتخاذ الحسن الاسر
لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحياة مدة فان قلت التى للتخيير لابد أن تكون واقعة بعد الطلب ولا طلب
فى الآية قلنا التقدير والله تعالى أعلم قلنا ياذا القرنين افعل اما ان تعذب واما أن تتخذ فيهم حسنا فان وصلتها بعد اما الاولى فى
محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف ومابعد اما الثانية معطوف على الاولى أى افعل اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم
ونحو قالوا ياموسى ﴿اما أن تلقى واما أن نكون أول من ألقى﴾ وان وصلتها فى محل نصب على المفعولية بفعل مقدر أى اختر
القاءك أولا أو كوننا الملقين أولا وجوز فيه أن يكون فى محل رفع على انه خبر لمحذوف أى الامر القاؤنا أو القاؤك
﴿ووهم ابن الشجرى فجعل من ذلك﴾ الآية المتقدمة وهى قوله تعالى وآخرون مرجون لامر الله ﴿اما يعذبهم واما يتوب عليهم﴾ وانما هى من قبيل الابهام كما مر ولم يبين المصنف وجه الوهم وكانه ماتقرر من انه لابد أن يكون حرف التخيير مسبوقا بطلب وليس هنا طلب ولابن الشجرى ان يمنع اشتراط ذلك ويقول المعنى بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلم
أو للسامع الخيرة فى فعل ماشاء من دينك الامرين أو تلك الامور من غير جمع بينهما أو بينهن ولا يشترط سبق الطلب
ولا شك ان لله الخيرة فى فعل ماشاء من الامرين المذكورين وانه عز وجل لايجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة عليهم
﴿والرابع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا و جالس اما الحسن واما ابن سيرين ونازع فى ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع
اثباتهم اياه لاو﴾ والظاهر أن لاوجه لما قاله هؤلاء الجماعة ﴿والخامس التفصيل نحو﴾ قوله تعالى ﴿انا هديناه السبيل
اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة﴾ وذلك لان الظاهر انه حال من الهاء فى هديناه والمعنى بينا
له الطريق وأوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له والعمل بذلك ليس مقارنا للتبيين فاحتيج الى كون
الحال مقدرة قال الزمخشرى ويجوز أن يكونا حالين من السبيل أى اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعالى
وهديناه النجدين ووصف السبيل بالشكر مجاز وقرأ أبو السمال بفتح الهمزة من اما وهى قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا
فبتوفيقنا واما كافرا فبسوء اختياره قلت هذا يلزم عليه حذف جواب اما وهو ما كنا قدمنا الوعد بوقوفك عليه وقوله
فبسوء اختياره يعنى ليس الا وهو مبنى على قاعدة الاعتزال قال ابن المنير واختيار هذه القراءة لاجل التقسيم لا يفيده
فيجوز أن يكون المراد اما شاكرا فثاب واما كفورا فعاقب قلت ويمكن ان تخرج قراءة أبى السمال هذه على أن تكون اما

فمعناها أحد الشيئين أو الاشياء قال الرضى وهذه المعانى تعرض فى الكلام لا من قبل اما
واو بل من قبل أشياء أخر فالشك من قبل جهل المتكلم والابهام والتفصيل من حيث قصده
الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك
(قوله ووهم ابن الشجرى فجعل من ذلك اما يعذبهم واما يتوب عليهم) بيان وهمه من وجهين
أحدهما ان معنى التخيير والاباحة باما وبأو انما يكون بعد ما يدل على الطلب كما صرح به
غير واحد من النحاة وثانيهما ان اما التخييرية اذا وقع الفعل بعدها تكون معه ان قال
أبو البقاء فى اعرابه اما ههنا للشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت اما للشك جاز ان يليها
الاسم وأن يليها الفعل فان كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت معه ان كقوله تعالى اما ان
تلقى اهـ وهذا الثانى هو مراد المصنف لان ماذكره من هذه الآية لا يخالف ما مثل به قبله
الا بعدم ان معه وهذا مع ظهوره خفى على بعضهم فقال وجه الوهم ان التخيير يستدعى
مخيرا ويمتنع ذلك على الله تعالى وأجاب بانه يجوز ان يكون تخييره تعالى من ذاته (قوله
وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة) وهى الحال التى يكون حصول مضمونها متأخرا عن
حصول مضمون عاملها لان معنى الهداية نصب الدليل ولا شك فى تأخر الشكر والكفر
عنه فهى كالحال فى قوله تعالى طبتم فادخلوها خالدين ويجوز ان يكون صاحب الحال
السبيل ووصفه بالشكر والكفر مجاز والمعنى بينا السبيل مقسوما الى هذين القسمين

هذه هي التي لاحد الشيئين أو الاشياء كما انها كذلك في القراءة المشهورة ولكن فتحت الهمزة على اللغة المحكية فيها أولا ﴿وأجاز الكوفيون كون اما هذه﴾ الواقعة في اما شاكرا واما كفورا ﴿هي ان الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وان امرأة خافت من بعلها ورد عليه ابن الشجري بان المضمر هنا كان﴾ أي ان كان شاكرا أثيب وان كان كافرا عوقب وكان لا تحتاج في جواز حذفها الى فعل مفسر يقع بعدها وانما ذلك لغيرها من الافعال وخصوصها باغتفار الحذف بدون مفسر بعدها لكثرة دورها في الكلام ﴿فهو﴾ أي حذف كان في آية الانسان ﴿بمنزلة﴾ حال ﴿قوله﴾ أي قول حسان رضي الله تعالى عنه ﴿قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا﴾ فما اعتذارك من قول اذا قيلا وينسب أيضا لغير حسان والتقدير ان كان أي القول حقا وان كان كذبا فحذف بلا مفسر وهو شائع ﴿وهذه المعاني﴾ الخمسة وهي الشك والابهام والتخيير والاباحة والتفصيل ثابتة ﴿لاو كما سيأتي الا ان اما﴾ الثانية وهي العاطفة ١٣٢ ﴿يبنى الكلام معها من أول الامر على ماجيء بها لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها﴾ أي ذكرها مرة أخرى قبل المعطوف عليه ليفهم السامع المقصود من أول الامر ﴿في غير ندور﴾ وسيجيء الاستشهاد على هذا الندور ﴿وأو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ولهذا لم تكرر﴾ وفيما قاله نظر اذ يجوز أن يكون المتكلم بقام زيد او عمرو مثلا قاطعا بقيام زيد ثم عرض له الشك في كون القيام حصل منه أو من عمرو فعطف باو كما قاله المصنف ويجوز أن يكون شاكا من أول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول جاء القوم وأنت عازم من أول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة في مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه لا ان يكون المتكلم بها لابد ان يكون جازما ثم يشك فتأمله ﴿وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها﴾ من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه ﴿نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت﴾ أي واما ان تسكت ﴿و﴾ نحو ﴿قول المثقب﴾ بفتح النون وكسر القاف المشددة ﴿العبدي﴾ بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وأظن ان هذه النسبة نسبة الى عبد القيس ﴿فاما أن تكون أخي بصدق * فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني﴾ أي واما ان تطرحني وتتخذني عدوا وان الاولى وصلتها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف أي واما اخوتك لي حاصلة والغث الردىء والسمين الجيد وأتقيك وتتقيني صفة عدوا والاصل يتقيك وتتقيه ولكنه راعى المعنى فاتى بضمير المتكلم والمخاطب ويروى بحق مكان بصدق وهذان البيتان من قصيدة له منها قوله وما أدري اذا يممت أرضا * أريد الخير أيهما يليني أألخير الذي أنا أبتغيه * أم الشر الذي هو يبتغيني

والعدول في الآية عن كافر مع انه مطابق لشاكر الى كفورا اما للمحافظة على الفواصل واما للاشعار بان الانسان لا يخلو عن كفران في الغالب وانما المأخوذ به المتوغل فيه (قوله ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره) لفظ الشرط يطلق على تعليق أمر بآخر وعلى نفس المعلق عليه والمراد به في اداة الشرط المعنى الاول وبضميره العائد اليه من يفسره المعنى الثاني على حد قول الشاعر

اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا

حيث أراد بالسماء المطر وبضميره العائد اليه من رعيناه النبت ويسمى هذا في فن البديع بالاستخدام (قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا) هذا صدر بيت للنعمان بن المنذر عجزه فما اعتذارك من قول اذا قيلا * (قوله الا أن اما يبنى الكلام معها من أول الامر على ماجيء به لاجله من شك وغيره) يعني ان الفرق بين اما واو في هذه المعاني الخمسة ان اما لتكررها يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لاجله من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام معها أولا دال على الجزم ثم يؤتى بأو دالة على ماجيء بها لاجله قال بدر الدين بن مالك وغالب استعمال اما ان تكون مكررة لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير أو الاباحة أو التقسيم أو الابهام أو الشك اه وقال الرضي مبنى الكلام مع اما على أحد الشيئين أو الاشياء وأما أو فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد أو عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك أو يقصد الابهام فيقول أو عمرو ويجوز ان يكون شاكا أو مبهما من أول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وأنت عازم من أول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا (قوله وقول المثقب العبدي فاما ان تكون الخ)

ومنها قوله قبل ذلك   رددن تحية وكنن أخرى * وثقبن الوصاوص بالعيون   ثقبن ثقبن والوصاوص جمع وصوص وهو الخرق فى الستر بقدار ما تنظر العين منه أى ثقبن فى الستور خروقا بكثرة نظرهن بالعيون منها ويقال انه لقب بالمثقب لهذا البيت وقلت مخاطبا الشريف أنشدنى هذه القصيدة يا أيها السيد أنشدتنا * قصيدة العبدى كالعقد فقلت للقوم اسمعوا واعجبوا * لسيد يروى عن العبد   ﴿وقد يستغنى عن﴾ اما ﴿الاولى لفظا﴾ لا تقديرا ﴿نحو سقته الرواعد من صيف البيت﴾ التقدير امامن صيف واما من خريف ﴿وقد تقدم﴾ البيت ومر الكلام عليه ﴿و﴾ نحو ﴿قوله   تلم بدار قد تقادم عهدها * واما باموات ألم خبالها   أى اما بدار ﴾ واما باموات وتلم تنزل وعهدها   ١٣٣   اما بمعنى أمرها الذى يعهد منها أو محلها الذى يتعاهد بالرجوع اليه بعد الذهاب عنه ﴿والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم واما يقعد﴾ وظاهر قوله ﴿كما يجوز أو يقعد﴾ انه لا يحتاج الى تقدير اما قبل المعطوف وهو ظاهر قول ابن قاسم فى الجنى الدانى وأجاز الفراء ان لا تتكرر وان تجرى مجرى أو فان كان هذا هو المراد نافاه ظاهر قوله والفراء يقيسه اذ هذا الضمير المنصوب عائد على الاستغناء عنها لفظا والفراء على ظاهر كلامهم يرى انها مستغنى عنها البتة لفظا وتقديرا فتأمله ﴿تنبيه ليس من أقسام اما التى فى قوله تعالى فاما ترين من البشر أحدا﴾ ولو كانت اياها فى هذا المحل لم يكن وجه لتأكيد الفعل بالنون ﴿بل هذه ان الشرطية وما الزائدة﴾ ولذلك أكد الفعل

وجوابها قوله فقولى انى نذرت للرحمن صوما وهذا كله ظاهر   ﴿(او)﴾   ﴿حرف عطف ذكر له المتأخرون معانى انتهت الى اثنى عشر﴾ معنى ﴿أحدها الشك﴾ من جهة المتكلم ﴿نحو﴾ قوله تعالى قال كم لبثتم فى الارض عدد سنين قالوا ﴿لبثنا يوما أو بعض يوم﴾ استقصروا مدة لبثهم فى الدنيا بالاضافة الى خلودهم فى العذاب واستقلوها بحيث شكوا فيها هل هى يوم أو بعض يوم ﴿والثانى الابهام﴾ على السامع ﴿نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين الشاهد فى أو الاولى﴾ ولا ادرى لم لم يكن الشاهد فى أو الثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم ان من وحد الله وعبده فهو على الهدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال مبين وهذا من كلام المنصف الذى كل من يسمعه من موال أو مناف يقول لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وجاء فى جانب الهدى بعلى لان صاحبه ذو استعلاء وتمكن مما هو عليه يتصرف حيث

فى الشرح المنقب بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة والعبدى بفتح المهملة وسكون الموحدة وأظن انه نسبة الى عبد شمس اه وأقول انما هو بضم الميم وفتح المثلثة وكسر القاف قال صاحب الصحاح فى فصل الثاء المثلثة من حرف الباء الموحدة والمثقب بكسر القاف لقب شاعر من عبد شمس سمى بذلك لقوله أرين محاسنا وكنن أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون اه وقال فى باب الصاد المهملة والوصاوص البرقع الصغير قال المثقب العبدى

ظهرن بكلة وسدلن أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون

والكلة الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البق أى البعوض وغث اللحم يغث بالكسر ويغث بالفتح غثاثة وغثوثة فهو غث وغثيث اذا كان مهزولا وأنقيك وتتقينى اما صفة عدو أمراعى بها المعنى والاصل يتقيك وتتقيه واما جواب سؤال كانه قيل فماذا يكون اذا اتخذتك عدوا فقال أتقيك وتتقينى (قوله تلم بدار الخ) تلم أى تنزل وعهدها ما يعهد منها

﴿(أو)﴾

(قوله أحدها الشك) قال التفتازانى عند قوله تعالى أو كصيب من السماء التحقيق ان أو لاحد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها فى الخبر مثل جاءنى زيد أو عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع أو المبالغة فى تفخيمه كقوله تعالى وما أمر الساعة الا كلمح البصر او هو أقرب (قوله الثانى الابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين الشاهد فى أو الاولى) فى الشرح لا أدرى لم امتنع كون الشاهد فى أو الثانية أيضا والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين وأقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على معنى أحد الشيئين أو الاشياء وان معنى أحد الشيئين أو الاشياء فى جميع معانى أو ماعدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله المصنف فى التنبيه الآتى فلا يلزم من كون معنى الآية ان أحد الامرين ثابت لاحد الفريقين ان تكون أو فيها للابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبر ذلك فى أو الاولى فلا حاجة الى اعتباره فى أو الثانية لان اعتباره فى أحدهما يغنى عن اعتباره فى الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام فى الثانية دون الاولى قلت

يشاء وجاء في الضلال بفي لان صاحبه منغمس في حيرة مرتبك فيها لايدري أين يتوجه ﴿و﴾ نحو ﴿قوله نحن أو أنتم الالى الفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا﴾ سحقا يعني بعدا فهو من باب والفي قولها كذبا ومينا وآخر المصراع الاول هو القاف الساكنة من قوله الفوا الحق والبيت من بحر الخفيف ﴿والثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع﴾ مع ماقبله ﴿نحو تزوج هندا أو أختها﴾ والجمع بينهما ممتنع ﴿و﴾ نحو ﴿خذ من مالي درهما أو دينارا﴾ والجمع بينهما ممتنع لان عصمة المال تمنع من الاقدام على تناوله الا بمقتض وانما اقتضت أو أحد الامرين فلا يباح له أخذهما معا اذ لا مقتضى له ﴿فان قلت قد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية﴾ وهما قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ماتطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة وقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴿للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة و﴾ يمتنع الجمع ﴿بين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية﴾ فلا يتصور الجمع بين تلك الخصال بصفة كون كل واحدة منهن في حالة الجمع كفارة أو فدية ﴿بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك﴾ وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية فانه ممكن وانما الكلام فيه بالاعتبار الاول وهو ممتنع لما عرفت وقربة يحتمل الرفع على انه خبر والباقي مبتدأ أو مستقلة خارجة صفة للقربة ويحتمل النصب على الحال من الباقي بناء على انه معطوف على فاعل يقع أي ويقع الباقي قربة فينصب حينئذ مستقلة وخارجة فان قلت أو التي للتخيير انما تقع بعد طلب كما مر قلت لفظ الآيتين وان كان خبرا لكن وانما المعنى على الطلب أي فليكفر وليفد ﴿والرابع الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء أو الزهاد﴾ اذ لا يمتنع مجالسة الفريقين ﴿وتعلم الفقه أو النحو﴾ فيجوز الجمع بين تعلم هذا وتعلم هذا ﴿واذا دخلت لا الناهية﴾ على مافيه أو التي للاباحة ﴿امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا اذ المعنى لا تفعل أحدهما فأيهما فعله فهو أحدهما﴾ وانظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت فيه أو للاباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف ﴿وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا﴾ وهذا في الآية غير متأت البتة لان طاعة الآثم أو الكفور في الاثم أو الكفر لا تباح أصلا بل تحرم ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها فتأمله ﴿وكذلك حكم النهي الداخل على التخيير﴾ نحو لا تأخذ من مالي دينارا أو درهما فيمتنع أخذ الجميع اذ المعنى

اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين محليهما ألا ترى انه لو لم يقل أو في ضلال لكان الابهام وفي الكشاف والمعنى وان أحد الفريقين من الذين يوحدون الرازق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلى أحد الامرين من الهدى والضلال وهذا من الكلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به قد أنصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمة ماقدم من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال المبين ولكن التعريض أنضل بالمجادل الى الغرض وأهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعل على فرس جواد يركضه حيث شاء والضال كانه منغمس في ظلام مرتبك لا يدري أين يتوجه اه وقال أبو حيان أو على موضوعها لكونها لاحد الشيئين أو الاشياء وخبرانا أو اياكم هو لعلى هدى أو في ضلال ولا يحتاج الى تقدير اذ المعنى ان أحدنا لفي أحد هذين الامرين كقولك زيد أو عمرو في القصر أو في المسجد وقيل خبر انا محذوف لدلالة لعلى هدى وهو خبر اياكم عليه وقيل خبر اياكم محذوف لدلالة المذكور وهو خبر انا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا اه (قوله نحن أو أنتم الالى الخ) السحق بالضم البعد وكذا السحق مثل عشر وعشر وقد سحق الشئ بالضم فهو سحيق أي بعيد وأسحقه الله أي أبعده (قوله نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا) في الشرح انظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت أو فيه للاباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا وهذا في الآية غير متأت البتة لان طاعة الآثم أو الكفور في الاثم أو الكفر لا يباح أصلا بل تحرم ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها اه وأقول توهم الشارح ان المراد بالاباحة هنا الاباحة الشرعية التي هي أحد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع

لا تأخذ أحدهما فإيهما أخذه فهو أحدهما كآمر ﴿وفاقا للسيرافي﴾ وذهب ابن كيسان الى جواز ان يكون النهي عن كل واحد وان يكون النهي عن الجميع كذا في الجنى الداني ومراده بالنهي عن كل واحد النهي عنه على الانفراد أي لا تأخذ أحدهما فقط فلو أخذ الجميع لم يكن مخالفا لمقتضى النهي هكذا افهم بقرينة قوله وان يكون عن الجميع فتأمله ﴿وذكر ابن مالك ان أكثر ورود أو للاباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة أو أشد قسوة والتقدير فكان قاب قوسين أو أدنى﴾ يعني ان تشبيه قلوبهم بالحجارة او بما هو أشد قسوة من الحجارة مباح وكذا تقدير الدنو بقاب قوسين او بما هو أقرب من ذلك مباح ﴿فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب﴾ وما قاله محل تأمل ﴿الخامس الجمع المطلق كالواو﴾ وتعبيره هنا بالجمع المطلق وسيأتي الكلام معه في ذلك ان شاء الله تعالى ﴿قاله الكوفيون والاخفش والجرمي﴾ بفتح الجيم نسبة الى بني جرم وهي قبيلة مشهورة وهو أبو عمرو صالح بن اسحق أحد نحاة البصرة كان ذا دين وورع ولا يلتفت الى ما اشتهر عند قوم من انه بضم الجيم ولا الى من زعم انه بكسرها زاعما انه رواه في الشاطبية كذلك عن أبيه عن جده ولا الى قول من جوز فيه تثليث الجيم لما رأى لكل منهما له معنى في اللغة فكل هذا خبط وتحريف ﴿واحتجوا بقول توبة﴾ وكأنه منقول من التوبة من الذنب وهو ابن الحمير على صيغة تصغير الحمار وهو صاحب ليلى الاخيلية

﴿وقد زعمت ليلى بأني فاجر * لنفسي تقاها او عليها فجورها﴾

أي لها تقواها وعليها فجورها ﴿وقيل أو فيه للابهام﴾ على السامع والمعنى على هذا انه يعلم اتصافه بأحد الامرين معينا من التقى أو الفجور ولكنه أخرجه كذلك لغرض تشكيك المخاطب ﴿وقول جرير﴾ بالجر عطفا على المجرور بالباء المتقدم

﴿جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدر﴾

فاعل جاء ضمير يعود الى الخليفة الممدوح ومعنى كانت له قدرا كانت مقدرة لا سعي له فيها ﴿والذي رأيته في ديوان جرير اذ كانت﴾ لكن ذلك لا يقدح في عبارة الجماعة ويحتمل ان أو فيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما أراده الا انه احق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به وكأنه شك أي ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الدين بحيث يعتني الله

وانما المراد بها الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا وقول المصنف مما كان مباحا يعني بحسب افادة الكلام ودلالته لو لم يكن فيه حرف النهي ولا شك انه لو قيل أطع آثما أو كفورا أفاد الكلام الاباحة ودل عليها وان لم تكن ثمة اباحة وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى أو كصيب من السماء واما قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا فذهب كثير من المحققين الى انها لاحد الامرين والعموم انما جاء من قبل الوقوع في سياق النفي كانه قيل ولا تطع واحدا منهما وبه يشعر كلامه في المفصل وذكر يعني الزمخشري ههنا ان ذلك من قبل كونها مستعارة للتساوي في غير الشك ومبناه على تعلق المفعول بالنفي دون المنفي كانه قيل اعص هذا أو ذاك فهما متساويان في وجوب العصيان وذكر في سورة الانسان ما يشير ان ذلك من قبل دلالة النص حيث قال انما ذكر باو لان الناهي عن طاعة أحدهما يكون عن طاعتهما اه وذهب الظاهريون الى انها بمعنى الواو وانما يصح اذا اعتبر عطف المنفي على النفي لا المنفي على المنفي اه (قوله وفاقا للسيرافي) هو بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة الى مدينة سيراف وهي من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلي كرمان وهو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بالقاضي سكن بغداد وولي القضاء بها نيابة عن ابن معروف وقرأ اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج وكان حسن الاخلاق معتزليا لكنه لم يظهره وكان لا يأكل الا من كسب يده وهو النسخ وكان أبوه مجوسيا فاسلم توفي الى رحمة الله تعالى في رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة (قوله والتقدير) أي بيان المقدار وهو مجرور بالعطف على التشبيه (قوله والجرمي) بفتح الجيم وسكون الراء نسبة الى جرم وهي قبائل نزل بواحدة منها فنسب اليها وهو أبو عمر صالح بن اسحق من البصرة قدم بغداد وأخذ النحو عن الاخفش ولقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه وأخذ اللغة عن ابي عبيدة وكان ورعا دينا عالما بالنحو واللغة توفي سنة خمس وعشرين ومائتين (قوله واحتجوا بقول توبة وقد زعمت الخ) توبة بالمثناة من فوق منقول من مصدر تاب من الذنب وهو علم لابن الحمير بضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء المكسورة صاحب ليلى الاخيلية وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من أشعر النساء وهجت النابغة الجعدي ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد أسنت فقال لها ما رأى توبة فيك حتى أحبك قالت ما رأى الناس فيك حتى ولوك الخلافة وتاؤها بدل من واو كما في تراث (قوله جاء الخلافة الخ)

تعالى به فيبلغه أعلى المراتب هكذا في شرح الجزولية لابن عصفور ﴿وقوله وكان سيان أن لا يسرحوا نعما * أو يسرحوه بها واغبرت السوح﴾ النعم واحد الانعام وهي المال الراعية ويسرحوا مضارع سرح بفتح العين فيهما يستعمل متعديا كما في البيت تقول سرحت الابل اذا تركتها ترعى ولازما كما في سرحت الابل بنفسها والسوح جمع ساحة مثل بدنة وبدن وخشبة وخشب واغبرارها عدم النبات بها ﴿أي وكان الشان﴾ ولا يريد المصنف ان لفظ الشأن هو اسم كان وحذف وانما مراده ان اسمها ضمير يفسره الشأن وهو مستتر في كان والمعنى وكان هو ﴿أي الشأن أن لا يرعوا الابل وان يرعوها سيان لوجود القحط وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة﴾ وهي سيان اذا جعلتها اسم كان ﴿بالمعرفة﴾ وهي ان لا يسرحوا الا ان ان مع الصلة منأول عندهم بمصدر معرف بل جعلوه في حكم الضمير كما سيجيء ولقائل ان يقول الاخبار عن النكرة بالمعرفة مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال بجوازه مطلقا وهذا البيت أنشده أبو علي الفارسي في الحجة عند الكلام على قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وقال معتذرا عنه

انما استجاز هذا الكلام بأولانه يرى قولك جالس الحسن أو ابن سيرين فيجوز ان يجالسهما ويسمع ولا تطع منهم آثما أو كفورا فلا يطيعهما كانه قيل له ذلك بالواو وكان كذلك فلما رآها تجري مجرى الواو في نحو هذه المواضع اجراها مجراها مع سيان فهذا كلام حقيقته ماذكرنا والذي سوغه عند قائله ماوصفنا ومثله قول المحدث

سيان كسر رغيفه * أو كسر عظم من عظامه

﴿وقول الراجز

ان بها اكتل أو رزاما * خويربين ينقفان الهاما﴾

اكتل بمثناة فوقية كافضل علم رجل وكذا رزام براء مكسورة فزاي وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص والنقف كسر الهامة عن الدماغ والهام الرؤس واحدها هامة فان قلت الراجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون قال الراجز الا اذا كان المنقول من هذا البحر وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله * ياصاحبي رحلي أقلا عذلي * قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انه من السريع ورد والا فهو يحتمل لان يكون بيتا مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وأوفي هذا النظم بمعنى الواو ﴿ادلم يقل خويربا﴾ بالافراد وتقريره ان خويربين حال من الضمير المستكن في قوله بها والتقدير ان اكتل أو رزاما كائنان بتلك الارض حالة كونهما خويربين فلو كانت أو على حالها من كونها لاحد الشيئين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد فتكون حاله مفردة أيضا ﴿كما تقول زيد أو عمرو لص ولا تقول لصان﴾ لان المعنى أحدهما فتمتنع التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف في التمثيل بهذا المثال الخاص لما فيه من الاشارة الى تفسير خويربين المذكور في الشعر ﴿وأجاب الخليل عن هذا بان خويربين بتقدير أشتم لا نعت تابع﴾ وكيف يكون نعتا تابعا وهو نكرة والموصوف معرفة فان قلت غرض الخليل من الجواب ابقاء أو في هذا النظم على كونها لاحد الشيئين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

فاعل جاء ضمير الممدوح وقدرا أي مقدرة من غير سعي قال ابن عصفور في شرح الجزولية ويحتمل ان يكون أو فيه للشك كانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أراده اوطلبها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به والبيت في مدح عمر بن عبد العزيز وقبله

أصبحت للنبر المعمور مجلسه * زينا وزين قباب الملك والحجر

(قوله وكان سيان الخ) سرحت الابل أسرحها بالفتح فيهما اذا رعيتها وسرحت هي اذا رعت يستعمل متعديا ولازما والسوح جمع ساحة وهي الناحية أو الفضاء بين الدور واغبرارها عدم النبات فيها (قوله وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة) لان ان مع صلتها في تأويل مصدر معرفة وفي الشرح ولقائل ان يقول الاخبار بالمعرفة عن النكرة مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال بجوازه مطلقا يعني في النظم والنثر في بابي كان وان وأقول يمنع من كون سيان اسم كان ان المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستواء لا عن الاستواء بالسرح وعدمه (قوله وقول الراجز ان بها اكتل الخ) اكتل بمثناة من فوق على وزن افعل ورزام براء مكسورة وزاي علمان لرجلين وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص وينقفان بمثناة من تحت فنون فقاف ففاء من النقف وهو كسر الهامة أي الرأس وفي الشرح فان قلت الراجز الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون الراجز الا ان كان المقول من هذا البحر وما أنشده من مشطور السريع المكشوف كقوله * ياصاحبي رحلي أقلا عذلي *

اثنين قلت انما يجب افراد الضمير في الخبر ونحوه واما اذا وقع في جملة استئنافية فانه يكون بحسب قصد المتكلم فان قصد أحدهما وجب الافراد وان قصدكليهما وجب الاتيان بضمير الاثنين تقول جاءني زيد أو عمرو ثم تقول مستأنفا وقد جئتهما واكرمتهما وتقول هذا اما جوهر أو عرض ثم تقول وهما محدثان فكذا ما نحن فيه ﴿وقول النابغة﴾ يخاطب النعمان بن المنذر
واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد ﴿فقالت الا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد فحسبوه فألفوه كما ذكرت * تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد﴾ اراد بفتاة الحي زرقاء اليمامة والمراد باحكم كن حكيما كما كانت هي حكيمة اذا أصابت ووضعت الشئ موضعه فلا تقبل سعاية مختلف يفتري على عندك وكانت هذه المرأة نظرت الى سرب حمام طائر فيه ست وستون حمامة وعندها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه أو نصفه قديه تم الحمام ميه قال اصحاب المعاني لما اراد النابغة وصف هذه الحكيمة الحاسبة بسرعة اصابتها شدد الامر وضيقه ليكون ابلغ في مدحها بالاصابة وذلك انه جعلها تحزر الطير اذ كان الطير أخف ما يتحرك ثم كونه حماما مما يؤكد هذا الغرض لكونه أسرع الطير ثم كثرة العدد تقتضي شدة الطيران لان ذلك مظنة استباقهم وورودها الماء مما يوجب المبالغة في الاسراع لانها حالة عطش وحرص على سرعة الوصول الى الماء 137 قلت وكون الماء قليلا مما يقتضي شدة الازدحام عليه وكونه لا مادة له أشد في الحرص على النيل منه والثمد الماء القليل الذي لا مادة له وحسبوه بالتشديد عدوه فالفوه وجدوه ويروى كما حسبت بدل كما ذكرت وكون أو في البيت بمعنى الواو ظاهر ﴿ويقويه انه يروى ونصفه بالواو وقوله
قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * من بين ملجم مهره أو سافع﴾ الصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع

قلت لا مانع من أن يكون من الرجز بان يكون من عروضه الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وقد دخله الخبن اللهم الا أن يكون قبله أو بعده ما ينفي ذلك اه جوابه بمعناه
(قوله فقالت الا ليتما الخ) بعد هذين البيتين

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

وقبلهما

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام سراع وارد الثمد
يحفه جانبا نيق وتتبعه * مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد

وفتاة الحي هنا زرقاء اليمامة والحمام ذوات الاطواق كالفاختة والقمري والقطا والثمد بالمثلثة والميم المفتوحتين الماء القليل الذي لا مادة له والنيق بكسر النون بعدها مثناة من تحت ساكنة شقاق الجبل وفقد أي فحسب وحسبوه بتشديد السين المهملة أي عدوه وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة أيام وكان لها قطاة واحدة فمر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه أو نصفه قديه تم الحمام ميه فنظروا الى ذلك القطا وردا على الماء فاذا هو ست وستون (قوله قوم اذا سمعوا الصريخ الخ) الصريخ صوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الآخذ بالناصية ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصية وانما كانت أو هنا بمعنى الواو لان بين تقتضي الاضافة الى متعدد وفي الشرح ولقائل ان يقول

18 ى ل هو الآخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية ومن امازائدة على رأي الاخفش والكوفيين أي رأيتهم بين هذين القسمين لا يخرجون عنهما واما للابتداء متعلقة بفعل الرؤية أي ان رؤيتك اياهم ابتدأت من بين هذين القسمين وعلى كل من الاحتمالين فأو بمعنى الواو ضرورة اقتضاء بين الاضافة الى متعدد واذا كانت أو على بابها كان المعنى بين أحد هذين القسمين ولا تعدد في الاحد ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع فكل واحد من القسمين دو تعدد فهو كقولك جلست بين العلماء أو الزهاد أو لاحد الامرين ولا اشكال ﴿ومن الغريب ان جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى ولا نحو ولا على أنفسكم﴾ أي لا حرج ﴿ان تأكلوا من بيوتكم﴾ أي بيوت أولادكم لان ولد الرجل بعضه وحكمه حكم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لابيك ﴿أو بيوت آبائكم وأو هذه﴾ أي التي في الآية المتلوة أو التي جعلوها بمعنى ولا ﴿هي تلك﴾ التي بمعنى الواو ﴿بعينها وانما جاءت لا﴾ منطوقا بها في اللفظ الذي يفسرون به في الآية ﴿تأكيد النفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك﴾ أي تعليق النفي بكل واحد ﴿من دليل خارج وهو الاجماع﴾ القائم على انه لا حرج على الانسان ان يأكل من بيت ولده ولا أن يأكل من بيت والده وأما اللفظ الواقع في الآية فلا دليل فيه على ذلك ﴿ونظيره قولك لا يحل لك الزنا والسرقة﴾

فتقدر لا يحل لك الزنا ولا السرقة لقيام الاجماع على حرمتهما مجتمعين ومفترقين ﴿ولو تركت﴾ بالبناء للمفعول أو للفاعل أى تركت أنت ﴿لا فى التقدير لم يضر ذلك﴾ لقيام الدليل على المراد وهو الاجماع القائل لا يحل كل واحد من الزنا والسرقة على الاطلاق ﴿وزعم ابن مالك أيضا ان أو التى للاباحة حالة فى محل الواو وهذا أيضا مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين﴾ بالواو ﴿كان المأمور به مجالستهما﴾ جميعا ﴿ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما﴾ وهذا مشكل فأى عهدة على المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك ﴿هذا﴾ الذى ذكرناه من التفريق بين العطف بأو والعطف بالواو بعد أمر الاباحة على الوجه المذكور آنفا ﴿هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشرى عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة ان الواو تأتى للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وانه انما جىء بالفذلكة﴾ يعنى تلك عشرة كاملة ﴿دفعا لتوهم ارادة الاباحة فى فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم﴾ حتى انه لو صام الثلاثة فقط أو السبعة فقط أجزأه فاتى بالفذلكة دفعا لان يتوهم مثل هذا والفذلكة فى الحساب ان تذكر تفاصيل ثم تجمل فيقال فذلك كذا وكذا ﴿وقلده فى ذلك صاحب الايضاح البيانى﴾ أى المصنف فى علم البيان ويعنى بصاحبه قاضى القضاة جلال الدين عبد الرحمن ابن محمد القزوينى الشافعى صاحب تلخيص المفتاح وانما وصف الايضاح بالبيان احترازا من الايضاح المصنف فى النحو لابى على الفارسى ﴿ولا تعرف هذه المقالة﴾ وهى كون الواو تاتى للاباحة ﴿لنحوى﴾ بل هى معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافى فى شرح الكتاب ومما تقع فيه الواو وأو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوى الزيغ والريب وأراد ان يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة أهل الريب وجالس القراء والفقهاء وأصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث فذلك كله بمعنى انتهى قلت وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال فى حواشيه على التسهيل ان أو تأتى للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على أن أو فى الاباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب ان لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين فى معنى العامل وهو اباحة المجالسة فكانه قيل أبحت مجالستهما ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد أحدهما ولا الجمع بينهما الا ان معنى كون الشئ مباحا انه لا حرج فى فعله ولا فى تركه فاذا أبيح شيآن جاز انافيهما أربعة أوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو وقد بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحة انما استفيدت من الامر فالواو جمعت بين الشيئين فى الاباحة الى هنا كلامه المعنى ﴿السادس﴾ من معانى أو الاتى

لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق يلجم أو فريق سافع فتكون أو لاحد الامرين وبين مضافة الى متعدد (قوله لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسته أحدهما) فى الشرح هذا مشكل فأى عهدة على المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك وأقول لا اشكال فان المصنف يرى ان الامر مع الواو ليس للاباحة وان هذا هو المعروف من كلام النحويين ولهذا رد بهذا الكلام على قول ابن مالك ان أو التى للاباحة حالة فى محل الواو وورد على قول الزمخشرى ان الواو تأتى للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين بأنه لا يعرف لنحوى ولو سلم فراده بالعهدة فعل ما أريد بهذه الصيغة (قوله وانه انما جىء بالفذلكة دفعا لتوهم ارادة الاباحة) قال التفتازانى الفذلكة فى الحساب ان يذكر تفاصيل ثم يجمل فيقال فذلك كذا اه وهذا الذى ذكر فائدة الفذلكة عند من يقول ان الواو للاباحة واما من يقول انها لا تأتى للاباحة فيقول جىء بالفذلكة ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فان أكثر العرب لم يحسنوا الحساب وليعلم ان المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثرة فانه يطلق لهما وقوله تعالى كاملة صفة مؤكدة لافادة المبالغة فى محافظة هذا العدد أو صفة مبينة وكاشفة فان العشرة تمام مرتبة الآحاد أو صفة مقيدة تقييدا كمال بدلية العشرة من الهدى (قوله وقلده فى ذلك صاحب الايضاح البيانى) هو قاضى القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزوينى صاحب تلخيص المفتاح قدم دمشق من بلاده مع أخيه قاضى القضاة امام الدين وناب فى القضاء عن أخيه ثم ولى خطابة دمشق فاقام بها مدة ثم ولى قضاء القضاة بالشام ثم قضاء القضاة بالديار المصرية ثم عزل عنها وأعيد الى قضاء الشام توفى بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة (قوله ولا تعرف هذه المقالة لنحوى) فى الشرح بل هى معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافى فى شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو وأو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل أنكر على ولده

عشر ﴿الاضراب كبل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي أو نهي﴾ وهذا أحد الشرطين ﴿واعادة العامل﴾ وهذا الشرط الآخر ﴿نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو﴾ المعنى بل ما قام عمرو فهو اضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو ﴿و﴾ نحو ﴿لا يقم زيد أو لا يقم عمرو﴾ المعنى بل لا يقم عمرو فهو اضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النهي على أو ﴿ونقله﴾ أي هذا القول ﴿عنه﴾ أي عن سيبويه ﴿ابن عصفور﴾ وهذه الفعلية معطوفة على المتقدمة اذ المعنى فثبت عن سيبويه كذا ونقله عنه ابن عصفور ويجوز كون الاولى اسمية وهذه معطوفة عليها ولا يضر التخالف بذلك كما ستعرفه ﴿ويؤيده﴾ أي ويؤيد نقل ابن عصفور المذكور ﴿انه﴾ أي سيبويه ﴿قال في ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى لانه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط﴾ وذلك باطل لان النهي عن كل منهما ثابت لا يتطرق اليه الابطال أصلا ﴿وقال الكوفيون وأبو علي﴾ الفارسي ﴿وأبو الفتح﴾ ابن جني ﴿وابن برهان﴾ بفتح الموحدة ومنع الصرف وهؤلاء الثلاثة من النحاة الآخذين لمذهب أهل البصرة ﴿تأتي﴾ أو ﴿للاضراب مطلقا﴾ أي اتيانا مطلقا ويجوز أن يكون حالا من الاضراب أي تأتي له في حالة كونه مطلقا أي سواء تقدمه نفي أو نهي أو لم يتقدمه وسواء أعيد العامل أو لم يعد ﴿احتجاجا﴾ مفعول لاجله والعامل قال أي قال أولئك الجماعة كذا احتجاجا ويجوز أن يكون حالا أي ذوي احتجاج أو محتجين ﴿بقول جرير

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم * لم أحص عدتهم الا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لولا رجاؤك قد قتلت أولادي﴾

العيال جمع عيل بتشديد الياء وهو من عاله غيره يعوله اذا أنفق عليه وقام بمصالحه و برمت بكسر الراء ضجرت والاستثناء مفرغ بالنسبة الى الاحوال أي لم أحص عدتهم الا في حال كوني مستعينا بعداد وهذا كناية عن الكثرة وأو في البيت الثاني للاضراب مع فقد ما اشترطه سيبويه فهي ظاهره في الاحتجاج ﴿وقراءة أبي السمال أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بسكون الواو﴾ لا بفتحها كما هي في القراءة المشهورة فأو هنا للاضراب كبل والذي قبل هذا الكلام قوله تعالى ولقد أنزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون فاذا لم يتوفر الشرطان اللذان اعتبرهما سيبويه ﴿واختلف

مجالسة ذوي الزيغ والريب وأراد أن يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال دع مجالسة أهل الريب وجالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث فذلك كله بمعنى هذا كلامه وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل ان أو تاتي للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ان أو في الاباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب أن لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة المجالسة وكانه قيل أبحت لك مجالستهما ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد أحدهما ولا الجمع بينهما الا ان معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا أبيح شيئآن جاز لنا فيهما أربعة أوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو وقد بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحة انما استفيدت من الامر فالواو جمعت بين الشيئين في الاباحة اهـ ما في الشرح (قوله واعادة العامل) يعني مع حرف النفي أو حرف النهي (قوله وابن برهان) هو بفتح الموحدة ومنع الصرف أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي البغدادي سيبويه عصره ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة وتوفي سنة تسع وستين وخمسمائة (قوله ماذا ترى في عيال الخ) عيال الرجل من يعوله أي ينفق عليه و يقوم بمصالحه وواحد العيال عيل بفتح المهملة وتشديد الياء والجمع عيايل مثل جيد وجيايد و برمت بفتح الموحدة التحتانية وكسر الراء بمعنى سئمت و بعداد مستثنى مفرغ في محل نصب على الحال أي لم أحص عدتهم في حال من الاحوال الا في حال استعانتي بعداد (قوله وقراءة أبي السمال) هو بسين مهملة مفتوحة وميم مشددة ولام وفي الكشاف أو كلما الواو للعطف على محذوف معناه أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا وقرأ أبو السمال بسكون الواو وعلى ان الفاسقون بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا أو نقضوا عهد الله مرارا كثيرة اهـ قال التفتازاني بجعل أو في قراءة أبي السمال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول الذي هو اللام في الفاسقون ميلا الى جانب المعنى كانه قيل الا الذين فسقوا أو نقضوا وان لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم معموله وأو في مثل هذه المواضع تفيد تساوي الامرين في الوقوع مع ان الثاني أبعد وأليق بان لا يقع فيحمل على انها بمعنى بل وقد أثبتها الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها ههنا القرينة أعني قوله بل أكثرهم

في قوله تعالى ﴿وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون فقال الفراء﴾ المعنى ﴿بل يزيدون هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية﴾ قال الرضي وانما جاز الاضراب في كلامه تعالى لانه أخبر عنهم بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم يزيدون ثم أخذ تعالى في التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس بناء على ظاهر الحزر رأى أرسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر أو هو أقرب ﴿وقال بعض الكوفيين﴾ أو في هذه الآية ﴿بمعنى الواو﴾ أي الى مائة ألف ويزيدون وانظر هذا العطف كيف هو ﴿وللبصريين فيها أقوال قيل للابهام﴾ على السامع ﴿وقيل للتخيير أي اذا رآهم الرائي تخير﴾ لشدة كثرتهم ﴿بين أن يقول مائة ألف أو يقول هم اكثر﴾ من مائة ألف ﴿نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر﴾ ولا يتأتى أن يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد الطلب على ما تقدم ولا طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه ممن لا يعتبره والظاهر أن المصنف أشار الى وجه النظر بقوله ﴿ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما﴾ فان حال هؤلاء المرسل اليهم دائر بين أمرين فاما أن يكونوا مائة ألف واما ان يكونوا أزيد من ذلك فان كانوا في الواقع مائة الف فكيف يسوغ للرائي أن يخبر بانهم ازيد وان كانوا أزيد فكيف يسوغ له الاخبار بانهم مائة ألف ولقائل ان يقول لصاحب هذا الرأي أن لا يلتزم ان عدد المرسل اليهم في الواقع منحصر في هذين القسمين بل يقول يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا منهما وانهم عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان له أن يقول هم مائة الف وكان له أن يقول هم أزيد من مائة ألف أي هم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص على انه هو الموجود بحسب الواقع كما اذا جاءك شخص مرارا كثيرة جدا جاز لك ان تقول جئتني الف مرة وان تقول جئتني اكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك لان المقصود ليس كمية هذا العدد المعين ان لا يزيد أ كثر

لا يؤمنون ترقيا الى الاغلظ فالاغلظ (قوله فقال الفراء بل يزيدون) فان قلت كيف جاز الاضراب في كلامه تعالى قلت قال الرضي انما جاز لانه تعالى أخبر عنهم بانهم مائة ألف بناء على حزر الناس مع كونه تعالى عالما انهم يزيدون ثم انه أخذ في التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس وكذا قوله تعالى كلمح البصر أو هو أقرب اه (قوله نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما) هذا بيان لوجه النظر وحاصله ان التخيير لا يصح الا بين أمرين لم يقع واحد منهما والامران هنا وقع أحدهما فلا تخيير بينهما وانما قلنا وقع أحدهما لانهم كانوا ازيد من مائة ألف على ما نقلناه عن الرضي وقلنا ان التخيير لا يصح الا بين أمرين لم يقع واحد منهما لانه لا يكون الا بعد الطلب والطلب يستدعي مطلوبا غير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر ان التخيير على هذا التفسير بين ان يقول الرائي هم مائة ألف وان يقول هم أكثر ولم يقع واحد من هذين القولين وان وقع انهم أكثر لان المراد انهم بهذه الحيثية لان ذلك قيل فيهم * وابن الشجري هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني البغدادي كان اماما في النحو والادب كامل الفضائل ولد في رمضان سنة خمسين وأربعمائة وتوفي في رمضان سنة اثنين وأربعين وخمسمائة ودفن بالكرخ من بغداد ولما حج الزمخشري جاء الى ابن الشجري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد الطلب على ما مر في المتن ولا طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه ممن لا يعتبره وأقول ان كون التخيير والاباحة لا يكون الا بعد الطلب أمر مقرر عند النحاة لا يكون فيه خلا فاسوى قول ابن مالك ان أو التي للاباحة يسبقها غير الطلب قال السفاقسي في قوله تعالى أو كصيب من السماء وقال الزجاج للتخيير وقيل للاباحة وضعف القولان بان أو انما تكون للاباحة أو للتخيير في الامر أو في معناه لا في الخبر اه ثم في الشرح والظاهر ان المصنف أشار الى وجه النظر بقوله ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما يعني ان حال هؤلاء المرسل اليهم دائر بين ان يكونوا مائة ألف فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم أزيد منها او بين ان يكونوا ازيد من ذلك فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم مائة ألف ولقائل أن يقول صاحب هذا الرأي لا يلتزم ان عدد هؤلاء منحصر في هذين القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا منهما ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان له ان يقول هم مائة ألف وكان له ان يقول أزيد من مائة ألف يريد انهم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد العدد المخصوص على انه الموجود الواقع اه ما في الشرح وفي الكشاف أو يزيدون في مرأى الناظر أي اذا رآها الرائي قال هي مائة ألف أو

ولا ينقص وانما المراد المبالغة في الكثرة فكذا في الآية ﴿وقيل هي للشك مصروفا الى الرائي ذكره ابن جني وهذه الأقوال غير القول﴾ بنصب غير على الاستثناء أي الا القول ﴿بأنها بمعنى الواو ومقولة في﴾ قوله تعالى ﴿وما أمر الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب فهي كالحجارة أو أشد قسوة و﴾ المعنى ﴿السابع﴾ من معاني أو الاثني عشر ﴿التقسيم﴾ أي تبيين أقسام الشئ ﴿نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ذكره ابن مالك في منظومته﴾ الصغرى المسماة بالخلاصة وتعرف بالألفية ﴿وفي شرح﴾ منظومته ﴿الكبرى﴾ المسماة بالكافية الشافية ﴿ثم عدل عن ذلك﴾ أي عن ذكر التقسيم ﴿في التسهيل وشرحه فقال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير وأما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره﴾ وهو الشك أو الابهام أو التخيير ﴿ومثل﴾ لهذا المعنى المجرد مما ذكر ﴿بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا﴾ أي ان يكن المشهود عليه غنيا فلا تمتنعوا من الشهادة عليه لغناه طلبا لرضاه أو ان يكن فقيرا فلا تمتنعوا من الشهادة رحمة له فأتى بأو هنا لمجرد التفريق أي ذكر الاقسام ولا شك ولا ابهام ولا تخيير ﴿وقالوا كونوا هودا أو نصارى﴾ أي ومثل بنحو هذه الآية لما ذكره وهو ظاهر فان قلت كان من حق المصنف ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى فلا يرد السؤال فان قلت التلاوة انما هي وقالوا بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن الحمر ما أنزل علي فيها شئ الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره هكذا هو في مواضع من صحيح البخاري في مواضع وسيأتي الكلام في هذه المسئلة مشبعا في حرف الميم ان شاء الله تعالى قال ابن مالك ﴿وهذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم أجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله﴾

ونتصر مولانا ونعلم انه * ﴿كما الناس مجروم عليه وجارم﴾ مجروم عليه وجارم أي مجني عليه وجان يقال جرم فلان على أهله اذا أذنب وجنى عليهم جناية ﴿ومن مجيئه بأو قوله﴾ فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل﴾ أشرعت أي صوبت وسددت تقول أشرعت الرمح نحو العدو اذا صوبته نحوه وقصدت طعنه به فقد ذكر في هذا البيت قسمين وهما الخصلتان اللذان ذكرهما اجمالا بقوله ثنتان ثم قسمهما بأو الى القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والاسر أي لنا خصلتان هما صدور الرماح المشرعة والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الاسر ﴿انتهى﴾

أكثر والغرض الوصف بالكثرة اه (قوله ذكره ابن جني) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي قرأ على أبي علي الفارسي وكان أبوه جني مملوكا روميا لسليمان بن فهد الازدي وقرأ ديوان المتنبي على صاحبه وشرحه وكان قعد أول أمره للاقراء بالموصل فاجتاز عليه أبو علي وهو في حلقته فقال له تزببت وأنت حصرم فترك الحلقة ولازمه حتى تمهر كانت ولادته بالموصل قبل الثلاثين والثلثمائة ووفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلثمائة قال ابن خلكان وجني بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء اه وفي الشرح في غير هذا الموضع هو باسكان الياء وليس منسوبا وانما هو معرب كني كذا في شرح المفصل للاسفنداري اه (قوله ومثل بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا وقالوا كونوا هودا أو نصارى) في الشرح فان قلت كان من حقه ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى فان قلت التلاوة انما هي بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحمر ما أنزل علي فيها شئ الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع في صحيح البخاري (قوله قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم) في الشرح لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأو لكن استعمال الواو أجود اه وأقول يمكن ان يقال الفرق بينهما ان التقسيم جعل الشئ أقساما وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا نحو لنا ثنتان صدور رماح أو سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعي تقدم ما يتناول الاقسام فهو أعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم يقع في كلي المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات نفسها (قوله كما الناس مجروم عليه وجارم) هذا عجز بيت لعمرو بن براقة الهمداني بسكون الميم وبراقة أمه واسم أبيه منبه وصدر البيت *وننصر مولانا ونعلم أنه* ومعنى مجروم عليه وجارم مجني عليه وجان (قوله وقالوا لنا ثنتان الخ) أشرعت الرمح نحو العدو بالشين المعجمة

كلام ابن مالك ﴿ومجيء الواو في التقسيم أجود لا يقتضي ان أو لا تأتي له بل يقتضي ثبوت ذلك غير أجود﴾ وفي بعض النسخ ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي ان أو لا تأتي له بل اثباته الاكثرية للواو ويقتضي الثبوت في أو بقلة وكان المصنف غير هذه لما فيها من المناقشة اما أولا فلان ابن مالك لم يقل ان استعمال الواو في التقسيم أكثر وانما قال أجود واما ثانيا فلان اثبات الاكثرية للواو انما يقتضي الثبوت في أو بكثرة لا بقلة كما ادعاه ﴿وقد صرح﴾ ابن مالك ﴿بثبوته﴾ أي ثبوت التقسيم ﴿في البيت الاخير﴾ وهو فقالوا لنا ثنتان الى آخره ﴿وليس فيه دليل﴾ على ما قاله من ان أو فيه للتقسيم ﴿لاحتمال أن يكون المعنى لابد من احداهما فحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ أي من أحدهما فان ذلك انما يخرج من البحر الملح لا من العذب وعلى هذا فلا يكون ما في البيت من قبيل التقسيم وانما هو بيان لاحدى الخصلتين باحد المتعاطفين بأو هذا وانا لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأو لكن استعمال الواو اجود فتأمله ﴿وغيره﴾ أي غير ابن مالك ﴿عدل عن العبارتين﴾ التقسيم والتفريق المجرد ﴿فعبر بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى وقالوا ساحر أو مجنون اذ المعنى﴾ في الآية الاولى ﴿وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى﴾ والمعنى في الآية الثانية ﴿وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فأو فيهما لتفصيل الاجمال في قالوا﴾ وهذا هو الذي ذكر أهل البديع انه أحد قسمي اللف والنشر وذلك لان المتكلم تارة يذكر متعددا على التفصيل ثم ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه وهو ظاهر ١٤٢ وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وتارة يذكر المتعدد على سبيل الاجمال ثم ما لكل الخ ومثلوا لذلك بهذه الآية و بقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى وقال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص واعلم ان ما ذكروه في هذه الآية الكريمة يعني الآية الاخيرة لا يخلو عن نظر فان أو في قوله تعالى أو نصارى اما أن يقدر بعدها قول مقدر أو لا فان قدر بان يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لم يصح لان ذلك حينئذ موضع الواو لا أو ثم انا لو جعلنا أو بمعنى الواو وقدرنا قولا محذوفا يخرج عن اللف فانه يصير الضمير الاول لليهود فقط وهذا ليس مرادهم قطعا ألا ترى قول الزمخشري فلف القولين وان لم نقدر قولا بعد أو فكيف ينسب الى أهل الكتاب على الاطلاق هذا القول وهو بجملته غير صادر من أحد منهم بل مخالف لقول كل من الفريقين غير انه اجمال وتفصيل باعتبار ذلك ويحتمل ان يقال في الآية الكريمة انها ليست من اللف والنشر في شيء وان المراد نسبة هذا القول بجملته الى كل من اليهود والنصارى بان يكون جرد من قولي الفريقين قول كلي تضمنته مقالتاهما فان قول اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا يتضمن ان غير اليهود والنصارى لن يدخل الجنة وكذلك قول النصارى فنسب الى كل من الفريقين لن يدخل الجنة أحد ليس يهوديا ولا نصرانيا ثم ان قلنا الاستثناء من النفي ليس اثباتا فلا حاجة بنا الى الزيادة على ذلك وان قلنا انه اثبات فوجهه انهم لما كان مقصودهم الاعظم نفي دخول المسلمين الجنة وكان كل من فريقي النصارى واليهود أحقر عند الآخر من الانتصاب لمعارضته كان قول اليهود مثلا لن يدخل الجنة الا يهودي يتضمن نفي دخولها عن غير اليهودي والنصراني فأشير اليه بالنفي ويتضمن اثبات دخولها لاحد فريقي اليهود والنصارى لان اثبات دخولها لاحد الفريقين عينا وهم اليهود مثلا اثبات لدخول أحد الفريقين مطلقا لان الاخص يستلزم الاعم فقولهم لن يدخل الجنة الا يهودي يصدق ان ينسب به اليهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود أو النصارى لان من أثبت قيام زيد دون عمرو يصدق عليه انه أثبت قيام أحد الرجلين لا يقال فيلزم ان يحكى عنهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا يهودي أو نصراني أو مسلم لانا نقول

اذا اصوبته الى جهته وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي ان أو لا تأتي له) هذا اعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان مراده ان التقسيم لما كان في الواو أكثر جعله فيها معنى مستقلا ولما كان في أو أقل لم يجعله كذلك بل أتى بالتعريف المجرد ليكون داخلا فيه اظهارا لحط رتبته في أو عن رتبته في الواو (قوله اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى) يعني لف بين القولين ثقة بان السامع يرد الى كل فريق قوله قال التفتازاني عند قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة لقائل أن يقول لما كان اللف بطريق الجمع كان المناسب أن يكون النشر كذلك لان رد السامع مقول كل فريق الى صاحبه فيما اذا كان الامران مقولين وكلمة أو لا تفيد الا مقولية أحد الامرين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين بل دخول أحدهما لكن بعضهم

لما كان مقصودهم الاصلى هو نفى دخول المسلمين صرح بنفيه ولم يذكر الاعم الشامل له ولما كان قول كل منهم لن يدخل الجنة الا يهودى أكثر قصا من قوله لن يدخل الجنة الا يهودى أو نصرانى حكى من كلامهم الثانى الذى هو موجود فى ضمن قولهم الاول بل هو أبلغ فى الشناعة عليهم لانه يتبين به انصباب غرضهم لاختصاص المسلمين بالابعاد عن الجنة فليتأمل ماذكرنا فانه حسن دقيق هذا كلامه ﴿وتعسف ابن الشجرى فقال فى الآية الاولى انه حذف منها مضاف و واو و جملتان فعليتان وتقديره وقال بعضهم يعنى اليهود كونوا هودا وقال بعضهم يعنى النصارى كونوا نصارى قال فقام أو نصارى مقام ذلك كله وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى﴾ كلامه والتكلفة ظاهرة على وجهه الذى أبداه المعنى ﴿الثامن﴾ من معانى أو الاثنى عشر ﴿ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار أن كقوله﴾ أى قول القائل ﴿لاقتلنه أو يسلم﴾ فهو بمنزلة مالو قال لاقتلنه الا أن يسلم والاستثناء على هذا مفرغ والمعنى لاقتلنه فى كل وقت الا فى وقت اسلامه ﴿وقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما﴾

غمزت أى عصرت والقناة معروفة وهى ما يجعل فيها سنان الرمح والكعوب هى النواشز فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة

هذا بالتعيين و بعضهم ذلك بالتعيين (قوله الثامن ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار ان) قال الرضى معنى أو فى الاصل لاحد الشيئين أو الاشياء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثانى نصبت ما بعد أو فسيبويه يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف أى لا الزمنك الا وقت أن تعطينى فهو فى محل نصب على انه ظرف لما قبل وعند من يفسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التى بمعنى الى وقال ابن مالك تقدير الا وحتى فى موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى ان يقدر قبل أو مصدر و بعدها أن الناصب للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير لا ينتظرنه أو يقدم ليكونن انتظار او قدوم وقال ابنه فان قلت فلم نصبوا الفعل بعد أو حتى احتاجوا الى هذا التأويل قلت ليفرقوا بين أو التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها فى الشك و بين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها فى ذلك فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بأو فى مقام الشك فى الفعلين تارة وفى مقام الشك فى الثانى منهما فقط أخرى فاذا أرادوا المعنى الاول رفعوا ما بعد أو واذا أرادوا المعنى الثانى نصبوا ما بعدها ليؤذن النصب بان ما قبل أو ليس مثل ما بعدها فى الشك لكونه محقق الوقوع أو راجحه ولم يجز ان يكون الناصب أو لعدم اختصاصها فتعين أن تكون ان مضمرة (قوله وكنت اذا غمزت الخ) الغمز بالمعجمة والزاى مصدر غمزت الشئ بيدى والقناة الرمح وقيل كل عصا مستوية أو معوجة وكعوب الرمح النواشز فى أطراف الانابيب والبيت من قصيدة لزياد الاعجم فى هجاء شاعر كان بينه و بينه مهاجاة وقيل له أعجم للكنة كانت فى لسانه ثم قيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا ادلو أنفذ الكسر لم يستقم بعد وقيل المعنى من لم يصلح له الملاينة تولينا باالمخاشنة الا أن يستقيم وقيل المعنى اذا هجوت قوما أبيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائى (قوله وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) كذلك حمله

حيث يكسر ما ارتفع من أطراف أنابيبها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم ﴿وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فقدر تفرضوا منصوبا بان مضمرة﴾ ليصير المعنى لا جناح عليكم فى مهور النساء ان طلقتموهن فى مدة انتفاء المسيس الا أن تفرضوا أى الا وقت فرضكم لهن مهرا مسمى فيثبت الجناح حينئذ وهو غرم نصف المهر المسمى فقد رهذا القائل لافادة هذا المعنى تفرضوا منصوبا على الوجه المذكور ﴿ولا يجوز وما بالعطف على تمسوهن﴾ لوجهين ﴿ائلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهر النساء ان طلقتموهن فى مدة انتفاء أحد هذين الامرين﴾ وهما المسيس والفرض ﴿مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفى الجناح عند انتفاء أحد الامرين﴾ مع انه قد تقرر فى الشرع اثبات الجناح على من طلق عند انتفاء أحد الامرين و وجود الآخر وهذا هو الوجه الاول ﴿ولان المطلقات المفروض لهن قد

ذكرن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الآية﴾ يعني قوله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم ﴿وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر﴾ أولا ولم خص أحد القسمين بالذكر ثانيا وترك الآخر ﴿واذا قدرت﴾ بالبناء للمفعول والتاء للتأنيث أو بالبناء للفاعل والتاء ضمير المخاطب ﴿أو بمعنى الا خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر﴾ أولا وظهر وجه افرادهن بالذكر ثانيا وهذا هو الوجه الثاني ﴿وأجاب ابن الحاجب عن﴾ الوجه ﴿الاول بمنع أن يكون المعنى مدة انتفاء احدهما بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك بنفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول﴾ وهو كون المعنى مدة انتفاء احدهما ﴿فانه لا ينفي الا أحدهما﴾ وحاصل كلامه ان الغرض الحامل على جعل أو بمعنى الا يتأدى بابقائها على حقيقتها من جعلها هنا عاطفة لاحد الشيئين على الآخر وذلك لان نفي الاحد المبهم يفيد العموم لانه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذ الى جعلها بمعنى الا واخراجها عن حقيقتها وذكر التفتازاني في حاشية الكشاف معنى كلام ابن الحاجب بطريق السؤال فقال فان قيل لم لم تجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن و يكون المعنى مالم يكن المسيس ولا فرض المهر 144 لما تقرر من ان أو في سياق النفي تفيد العموم ثم ذكر بانه اجيب عن ذلك بان العطف يوهم تقدير اعادة حرف النفي أي أولم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لا نفي أحد الامرين اعني نفي كل وليس كذلك قال التفتازاني وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكالاوهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بلم قال و يمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء حتى ذهبوا في نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا الى تاويلات وقد أمكن ههنا وجه سائغ لا اشتباه فيه فحمل ما الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن توجد أو الى أن توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف مالو قيل لا مهر مالم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ ان يقال فان وجدت هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا الى هنا كلامه ﴿واجاب بعضهم عن﴾ الوجه ﴿الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيأ في الجملة﴾ فقد استفيد ثانيا بذكرهن مالم يستفد أولا ﴿وقيل أو﴾ في هذه الآية ﴿بمعنى الواو﴾ أي مالم تمسوهن وتفرضوا أي مدة انتفاء مجموع هذين الامرين ولا شك انه لا مهر أصلا ان وقع الطلاق في هذه الحالة ﴿ويؤيده﴾ أي يقويه ﴿قول المفسرين انها نزلت في رجل انصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها﴾ أي في أو الواقعة في هذه الآية ﴿قول آخر سيأتي﴾ وهو كونها بمعنى الى ﴿و﴾ المعنى ﴿التاسع﴾ من معاني أو الاثني عشر ﴿ان تكون بمعنى الى وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لألزمنك أو تقضيني﴾ أي الى ان تقضيني ﴿حقي﴾ ﴿و﴾ نحو

الزمخشري قال التفتازاني فان قيل لم لم تجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن و يكون المعنى مالم يكن المسيس ولا فرض المهر لما تقرر من أن أو في سياق النفي تفيد العموم أجيب بان العطف يوهم تقدير اعادة حرف النفي أي أولم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لا نفي أحد الامرين أعني نفي كل وليس كذلك وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكالاوهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقديرها عاطفة على المنفي المجزوم بلم ويمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء وقد أمكن هنا وجه سائغ لا استثناء فيه فحمل الكلام عليه على أن مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن توجد أو الى ان توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف مالو قيل لا مهر مالم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ أن يقال فان وجد هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا (قوله لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر) يعني بطريق المفهوم ولو كن مستويات في ذلك لترك ذكر المطلقات المفروض لهن بناء على ذكرهن بطريق المفهوم كما ترك ذكر الممسوسات بناء على ذكرهن كذلك (قوله وفيها قول آخر سيأتي) يعني في ثالث سطر من هذا الكلام (قوله والتاسع أن تكون بمعنى الى) قال بدر الدين بن مالك أو التي انتصب المضارع بعدها ان كان

﴿لاستسهلن الصعب أوادرك المنى﴾ فما انقادت الامال الا لصابر المنى جمع منية وهى اسم لما يتمناه الانسان وانقياد الآمال موافقتها المراد ومجيئها على حسبه وهو استعارة وانت خبير بان جعل أوفى هذين الامرين بمعنى الا الاستثنائية متأت وبان جعلها على بابها العطف أحد الشيئين أو الاشياء ممكن فى بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا أو الى نحو لاقتلنه أو يسلم ولالزمنك أو تقضينى حقى وهذا البيت اذ المضارع فى الكل منصوب بان مضمرة فتؤول مع صلتها بمصدر و يعطف هذا المصدر على مصدر من الفعل المتقدم أى ليكونن قتل منى أو اسلام منه وليكونن لزوم منى له أو قضاء منه لحقى وليكونن استسهال منى الصعب أو ادراك للمنى ﴿ومن قال فى أو تفرضوا انه منصوب جوز هذا المعنى فيه فيكون﴾ الغاية المستفادة منه ﴿غاية لنفى الجناح لا لنفى المسيس﴾ وهذا هو القول الآخر الذى وعد باتيانه فى الآية المذكورة المعنى ﴿العاشر﴾ من معانى أو ﴿التقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع قاله الحريرى وغيره﴾ وقد أسلفنا فى أم مناقشة عن المصنف فى هذا المثال فراجعه المعنى ﴿الحادى عشر الشرطية نحو لاضربنه عاش أو مات أى ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لآتينك اعطيتنى أو حرمتنى﴾ أى ان أعطيتنى وان حرمتنى ﴿قاله ابن الشجرى﴾ المعنى ﴿الثانى عشر التبعيض نحو كونوا هودا أو نصارى نقله ابن الشجرى عن بعض الكوفيين والذى يظهر لى انه انما اراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها بعض مما تقدم عليهما﴾ أى على ما قبلها وما بعدها ﴿ولم يرد انها ذكرت لتفيد معنى التبعيض﴾ حتى تكون قسما مستقلا برأسه خارجا عما مر ﴿تنبيه التحقيق ان أو موضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء﴾ أى لتعلق الحكم باحد الامرين المذكورين قبلها وبعدها أو الامور ﴿وهو الذى يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل﴾ فتكون للاضراب ولا تكون حينئذ لاحد الشيئين أو الاشياء ﴿أو﴾ تخرج ﴿الى معنى الواو﴾ فتفيد جمع المتعاطفين فى الحكم ولا تكون حينئذ لاحدهما بل لهما معا ﴿واما بقية المعانى فمستفادة من غيرها﴾ لا منها وفى الكشف نقلا عن البزدوى وشمس الائمة انهما قالا هذه الكلمة ليست للتشكيك لان الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضعا أى ليس بمقصود فى المخاطبات بحيث توضع كلمة توجب تشكيك السامع فى الكلام وليس معناه أن الشك ليس بمعنى يوضع له لفظ لان لفظ الشك قد وضع لمعناه بل المعنى ماذكرناه وذلك لان موضوع الكلام افهام السامع لا تشكيكه فلا يكون الشك من مقاصده فلا تكون هذه الكلمة موضوعة لذلك بل هى موضوعة لاحد المذكورين غير عين كما قلنا الا أنها فى الاخبارات تفضى الى الشك باعتبار محل الكلام لانه أخبر عن مجىء أحدهما فى قوله جاء زيد أو عمرو ومعلوم أن فعل المجىء وجد من أحدهما عينا لا نكرة اذ لا تصور لصدور الفعل من غير العين وباضافة الفعل الى أحدهما غير عين لا ينتقل الفعل من العين الى النكرة بل يبقى مضافا الى العين كما وجد وانما جهله السامع فوقع الشك فى الذى وجد منه فعل المجىء فتبين ان التشكيك انما يثبت حكما واتفاقا بكون الكلام خبرا لا مقصودا بحرف أو الا ترى أنها اذا استعملت فى الانشاء لا تؤدى معنى الشك أصلا مع انها حقيقة فيه لا مجاز وقد عرفت أن الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الاصلى وكذا التخيير يثبت بمحل الكلام أيضا

ما قبلها مما ينقضى شيأ فشيأ وهى بمعنى الى والا فهى بمعنى الا (قوله لاستسهلن الصعب الخ) المنى جمع منية وهو ما يتمناه الانسان والآمال جمع أمل وهو الرجاء والمراد هنا المأمولات وانقيادها حصولها وفى الشرح وأنت خبير بان جعل أو على بابها العطف أحد الشيئين أو الاشياء ممكن فى بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا أو الى نحو لاقتلنه أو يسلم ولالزمنك أو تقضينى حقى وهذا البيت اذ المضارع فى الكل منصوب بان مضمرة فتؤول مع صلتها بمصدر وتعطف هذا المصدر على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أى ليكونن قتل منى أو اسلام منه وليكونن لزوم منى أو قضاء منه وليكونن استسهال منى أو ادراك للمنى اه وأقول قد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو التقدير الاعرابى فى هذا الباب وذكرنا عن الرضى ان أو التى بمعنى الا أو الى مفيدة لاحد الشيئين أو الاشياء مع القصد الى أمر آخر وعلى هذا فتخصيص امكان كونها لاحد الشيئين أو الاشياء ببعض ما جعلوها فيه بمعنى الا أو الى فيه نظر للمصنف اللهم الا أن يريد بمجرد أحد الشيئين أو الاشياء (قوله تنبيه التحقيق ان أو موضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء وهو الذى يقوله المتقدمون) قال السفاقسى قال السهيلى وابن الصائغ أو لاحد الشيئين أو الاشياء وانما وقعت فى الخبر المشكوك من جهة ان الشك تردد بين أمرين من غير ترجيح لا انها موضوعة للشك ولهذا تكون فى الخبر من غير شك اذا أريد الابهام على المخاطب واما التى للتخيير فعلى أصلها لان المخبر انما يريد أحد الشيئين واما التى زعموا أنها للاباحة فلم تؤخذ الاباحة

لانها اذا استعملت فى الابتداء كقولك اضرب زيدا او عمرا تناولت أحدهما غير معين والامر للاتمار ولا يتصور الاتمار بوقوع الفعل فى غير العين فيثبت التخيير ضرورة التمكن من الاتمار ولهذا لو اختار أحدهما قولا لا يصح لانه لا ضرورة فى ذلك انما هى فى حق الفعل انتهى ﴿ومن العجب أنهم ذكروا ان من معانى صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا﴾ وهذا التخيير ﴿وجالس الحسن أو ابن سيرين﴾ وهذا للاباحة ﴿ثم ذكروا ان أو تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين ومن البين الفساد المعنى العاشر﴾ وهو التقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع ﴿وأو فيه انما هى للشك على زعمهم وانما استفيد التقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك﴾ الاشتباه ﴿مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد﴾ فيحصل التقريب ضرورة ﴿وينبغى لمن قال انها تاتى للشرطية ان يقول وللعطف لانه قدر مكانها وان﴾ وهما حرف عطف وحرف شرط ١٤٦ ﴿والحق ان الفعل الذى قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل وان أو على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف فى معنى الشرط﴾ عملا بما تقتضيه أو من التشريك ولو قيل بان هذا من باب الحال المقدرة أى لاضربنه مقدرا احيائه أو مقدرا موته والمعنى لاضربنه على كل حال لامكن وكذا لا تينك مقدرا اعطائك أو حرمانك ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا قد على ما اختاره ابن مالك وجماعة

من لفظ أو ولا معناها وانما أخذت من صيغة الامر مع قرائن الاحوال اه (قوله ومن العجب انهم ذكروا أن من معانى صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا ان أو تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين) وأقول لا عجب فان كلا من التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف الى أو ولا تكون أو التخيير به بين شيئين أو أكثر ولا الاباحية لشيئين أو أكثر الا مسبوقة بصيغة الامر ولا صيغة الامر التخييرية ولا الاباحية الا متأخرا أو عنها أو معناها فلزم اتحاد مثالهما لحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما الاو قطع النظر فيهما عن الصيغة قال التفتازانى فى التلويح ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة أو والتحقيق ان كلمة أو لاحد الامرين أو الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن اه (قوله اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد) الاشارة بذلك عائدة الى اشتباه السلام بالتوديع (قوله والحق ان الفعل الذى قبلها على معنى حرف الشرط) فى الشرح يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدرة أى لاضربنه مقدرا احيائه أو مقدرا موته والمعنى لاضربنه على كل حال ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجماعة اه

﴿ألا﴾ بفتح الهمزة والتخفيف

(قوله أحدها ان تكون للتنبيه) قال ابن الحاجب تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف فى التسمية الى المعنى المختص به فى الدلالة أولى من اضافته الى أمر ليس من دلالته والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح الا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا ترى الاستفتاح اولم يسم

﴿ألا﴾

﴿بفتح الهمزة والتخفيف﴾ أى تخفيف اللام ﴿على خمسة أوجه أحدها أن تكون﴾ هى ﴿للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها﴾ وسيأتى بيان وجه ذلك ﴿وتدخل على الجملتين﴾ الاسمية والفعلية وذلك ﴿نحو الا انهم هم السفهاء﴾ وهذه اسمية ونحو ﴿الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ وهذه فعلية ﴿و يقول المعربون فيها﴾ هى ﴿حرف استفتاح فيبينون مكانها﴾ وهو المحل الذى تقع فيه وهو ابتداء الكلام ﴿و يهملون﴾ ذكر ﴿معناها﴾ الذى وضعت له وهو التنبيه وذلك غير سديد وهذا الاعتراض مأخوذ من كلام ابن الحاجب حيث قال تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف فى تسميته الى المعنى المختص به فى الدلالة أولى من اضافته الى أمر ليس من دلالته والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا تكون الا مستفتحا بها ولم تسم حروف استفتاح لانه ليس من دلالتها وانما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولا لها واذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار اضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف الاستقبال والجر وغير ذلك

﴿وافادتها التحقيق من جهة تركبها﴾ في الاصل ﴿من الهمزة ولا﴾ لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على مالا تدخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيدا قائم ولا تقول لا ان زيدا قائم ﴿وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر﴾ أي هو قادر وقد يقال ليس كل همزة استفهام اذا دخلت على النفي افادت الاثبات وانما ذلك حيث تكون للانكار الابطالي ولعل هذا مقصوده ثم المراد من التحقيق تأكيد الاثبات وقوته ولا يلزم من حصول الاثبات تأكيده فمن أين جاء هذا التحقيق المدعى فالذي ينبغي ان يقال هنا هذه الهمزة للاستفهام بطريق الانكار النفي فجاء الثبوت المدعى وانما جاء بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجود نقيضه وهو الثبوت فهو ١٤٧ كدعوى الشئ ببينة فمن هذه الجهة جاء التحقيق وأيضا فنفي النفي اثبات دائم مثل مازال وما انفك ونحو ذلك ولا يخفاك ان الا التي للتنبيه كما يقع بعدها الاثبات نحو ألا ان زيدا قائم يقع بعدها النفي نحو ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وافادتهما التحقيق في القبيلين ثابتة لما مر ﴿قال الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة﴾ برفع الجملة على أنها اسم تكاد وتقع خبر متقدم متصل لضمير عائد على ذلك الاسم ولا يصح أن يكون اسم تكاد ضميرا عائدا على الا لما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها لغير ضمير عائد على الاسم وهو اما ممتنع أو ضرورة أو نادر والتقدير على الاول لا تكاد الجملة تقع ﴿بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم﴾ يعني ان والنفي

حرف الاستفتاح اهـ (قوله وافادتهما التحقيق من جهة تركبهما من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) يعني أن افادة ألا التحقيق ما بعدها من جهة تركبها من الهمزة التي للابطال ولا التي للنفي وهمزة الابطال اذا دخلت على النفي افادت التحقيق وانما لم تفد الهمزة والاستفهام اعتمادا على ما حققه في بحث الهمزة وعلى تمثيله بأليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشاف وعبارته وألا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لاعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها ولكونها بهذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم قال التفتازاني يريد ان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار المنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على مالا يدخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيدا قائم وكذا الكلام في أما والاكثر على انهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اهـ وقال السفاقسي بعد ماذكر كلام الزمخشري واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه ألا غير صالح للنفي لو قلت الا ان زيدا منطلق لم يصلح فيه لا ان زيدا منطلق اذ ليس من تركيبهم بخلاف أليس ذلك بقادر ولو قلت ليس ذلك بقادر صح وبانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان تكون جوابا للقسم وأجاب عن كون الاصل عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم احداث لفظ آخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي بانها انما ركبت معه بعد تغير معناها وعن كونها لا تكون جوابا للقسم بانه لا ينقض عليه لان كلامه يقتضي الاكثرية اهـ (قوله لا تكاد تقع الجملة بعدها) اسم يكاد الجملة ويقع خبرها مقدم على اسمها متصل لضميره ولا يصح ان يكون اسم يكاد ضميرا عائدا على الا لانه يلزم ان يكون خبر يكاد غير رافع لضمير اسمها وهو ممتنع (قوله وطلائعه) طليعة الجيش مقدمته ومن يبعث ليطلع طلع العدو أي ناحيته (قوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره) هذا صدر بيت عجزه ويحيي العظام البيض وهي رميم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بتمامه وبعده

لقد كنت اختار الجوى طاوي الحشا ＊ محافظة من ان يقال لئيم

وفي الصحاح رم العظم يرم بالكسر رمة أي بلي فهو رميم وانما قال تعالى من يحيي العظام وهي رميم لان فعيلا وفعولا قد يستوي فيهما المذكر والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصديق اهـ

وذلك لمشاركتها للقسم في كونها للتأكيد مثاله ﴿نحو ألا ان أولياء الله﴾ لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ونحو ألا لا يقوم زيد ﴿وأختها اما من مقدمات اليمين وطلائعه﴾ وطليعة الجيش مقدمته وما يطلع قبله ﴿كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره﴾ ويحيي العظام البيض وهي رميم لقد كنت اختار القرى طاوي الحشا ＊ محاذرة من أن يقال لئيم القرى الاحسان الى الضيف والحشا ما دون الحجاب مما في البطن من كبد وطحال وكرش وما يتبعه والطاوي الجائع ﴿وقوله

اما والذي أبكى وأضحك والذي ＊ أمات وأحيا والذي أمره الامر﴾ وقد تقدم في اما انشاد هذا البيت وما بعده وهو

لقد تركتني أحسد الوحش ان أرى ＊ اليفين منها لا يروعهما الذعر

﴿والثانى التوبيخ والانكار﴾ وهـذا المعطوف مستغنى عنه اذ التوبيخ لا يكون بدون انكار ولكن قصد زيادة البيان ﴿كقوله﴾ أى كقول حسان رضى الله تعالى عنه ﴿ألا طعان ألا فرسان عادية * ألا تجشؤكم حول التنانير﴾ الطعان مصدر طاعن بالرمح وهو معروف والعادية اما من العدو أو العدوان أى مسرعة الى الحرب بمسبقة اليها أو ظالمة لخصومها بشدة بأسها والعرب تمدح بمثله من جهة ما يلزمه من كمال الشجاعة والتجشؤ خروج نفس من الفم ينشأ عن امتلاء المعدة وهو منصوب على الاستثناء المنقطع والتنانير جمع تنور وهو ما يخبز فيه يوبخ هـذا الناظم هؤلاء القوم على عدم الشجاعة وصرف همتهم الى شبع بطونهم ﴿وقوله ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وآذنت بمشيب بعده هرم﴾ الارعواء الكف عن الشئ واستعمل كثيرا فى ترك ما يستهجن يقال ارعوى عن القبيح وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب وهـو عبارة عـن كون الحيوان فى زمان تكون فيـه حرارته الغـريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحـد وقال الاصمعى الشيب بياض الشعر والمشيب دخول الرجل فى حد الشيب من الرجال والهرم كبر السن فان قلت من هنا موصولة أو موصوفة وولت شبيبته صلة أو صفة ولا اشكال فيه وآذنت بمشيب معطوف على الصـلة أو الصفة ولا ضمير فيه يعود الى من فما وجهه قلت يمكن الجواب عنـه من ثلاثة أوجـه أحـدها أنا لا نسلم أن الواو عاطفـة بل هى للحال وقـد مضمرة عـلى رأى من يقول به والثانى على تقدير جعلها عاطفة يحصل الغرض من الارتباط وذلك لان ضمير آذنت يعود الى الشـبيبة المضاف الى ضـمير من وذلك يحقق الالتباس والارتباط كما سيأتى الثالث انا على تقدير كونها عاطفـة لا نجعل الصـلة أو الصفة هى المعطوفة عليها بل نجعل كلا الجملتين المتعاطفتين صلة أو صفة فيكتفى حينئذ منهـما بضمير واحـد لارتباطهـما وصيرورتهـما كالجملة الواحدة من حيث ان المعنى ألا ارعواء لمن قارن الايذان بالشيب تولى شـبيبته والمقارنة معلومة من المقام باعتبار تنزل الجملتين منزلة الواحدة كما ستعرفه فى الباب الثانى فى الجمل التى لها محل عند الكلام على الجملة التابعـة ان شاء الله تعالى واعلم ان المفيد للانكار التوبيخى هو الهمزة لا مجموع الا والنفى المفاد بلا باق على حاله فى البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان أو عدوانهـم وعدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئـذ فهـما حرفان كل منهـما يفيـد معنى يختص به فأين الحرف الواحد الذى يفيـد التوبيخ وهو الذى فيـه الكلام

وفى الكشاف الرميم اسم لما بلى من العظم كالرمة والرفات فلهذا لم يؤنث والجوى خلو البطن ويروى القرى وهو الاحسان الى الضيف والحشا بالحاء المهملة والشين المعجمة ما اشتملت عليه الضلوع والطاوى الجائع من طوى بالكسر يطوى بالفتح طوى جاع واللئيم الدنىء الاصل الشحيح النفس (قوله والثانى التوبيخ والانكار) أى التوبيخ على النفى والانكار عليه وفى الشرح المفيد للانكار التوبيخى هو الهمزة لا مجموع الا والنفى المفاد بلا باق على حاله ففى البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان وعدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما مفيد معنى يختص به فاين الحرف الواحد الذى يفيد التوبيخ وأقول الهمزة تفيد الانكار التوبيخى وكلمة لا تفيد النفى فمجموع ألا تفيد الانكار التوبيخى على النفى وهو مراد المصنف وفيه نظر لان ظاهر كلامه أن كل وجه من هذه الوجوه الا فيه حرف واحد دال على ما ذكره له لا حرفان على ما يشهد له قوله وفى هـذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم اذ لا ينكر أحد وجود اجتماع حرف الاستفهام مع حرف النفى ولكن فى هذا نظر فقد قال المصنف فى أوضح المسالك انه قليل حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع وقال الرضى قال الاندلسى يعنى الشلوبين لا أعرف أحدا يقول تلحق ألف الاستفهام أداة النفى فتكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما للانكار أو للتوبيخ أو للنهى أو للعرض (قوله ألا طعان الخ) الطعان مصدر طاعن بالرمح والعادية من العدو وهو الاسراع أى مسرعة الى الحرب أو من العدوان وهو الظلم أى ظالمة لخصومها والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة خروج النفس من الفم عن امتلاء المعدة والتنانير جمع تنور وهو ما يخبز فيه (قوله ألا ارعواء الخ) ارعوى فلان عن القبيح أى انكف عنـه وفى الصحاح والشـباب أيضا الحداثة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وشبيبة وفى المطول والشباب فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية فيـه مشـبوبة أى قوية مشـتعلة اهـ وهذا مأخوذ من كلام الاطباء ولفظ الشباب عليه من شبت النار أى قويت قالوا وهو حسن الوقوف ويكون فى نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعـين سـنة بحسب الامزجـة والاقاليم

﴿والثالث التمني كقوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأت يد الغفلات﴾ يرأب يصلح وفاعله ضمير يرجع الى الرجوع وأثأت بمثلثة أى خرمت وفتقت الخرز يقال ثأى الخرز يثأى اذا تخرم والثأى الخرم والفتق قال جرير هو الرافد الميمون والرافد الثاني * اذا النعل يوما بالعشيرة زلت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية ولا خفاء بأن الا فى البيت للتمني ﴿ولهذا نصب يرأب لانه جواب تمن مقرون بالفاء﴾ برفع مقرون على انه صفة المضاف المرفوع من قوله جواب تمن ونصب الفعل الجوابى بأن مضمرة على ما عرف فى محله ﴿والرابع الاستفهام عن النفي كقوله ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * اذا ألاقى الذى لاقاه امثالى وفى هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم وهو﴾ الاستاذ أبو على ﴿الشلوبين﴾ فان الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بلا ريب بمعنى انتفى صبرها عند موتى أم تجلد فأم فيه متصلة والمعنى أى الامرين كائن الجزع أم الجلد ويحتمل أن تكون منقطعة بأن يكون استفهم أولا عن الجزع وهو عدم الصبر ثم أضرب واستفهم ثانيا عن الجلد وهو الثبات وجواب اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه والمراد بالذى لاقاه امثاله الموت واذا عرفت ما أسلفناه لك قريبا بان لك ان فى كلام المصنف نظرا من وجهين الاول انه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معانى ألا وليست ألا استفهاما عن النفي انما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثانى ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا بلا لزم أن يكون مجموع ألا كلمتين والكلام انما هو فى الحروف المفردة بالاصالة أو التى حصل لها بالتركيب معنى تعد به فى المفردات ﴿وهذه الاقسام الثلاثة﴾ وهى ألا التوبيخية والتى للتمني والتى للاستفهام عن النفي ﴿مختصة بالدخول على الجمل الاسمية﴾ لان لا معها باقية على عملها الذى كان وهو لا يكون الا فى الجمل الاسمية وهذا بخلاف الا التى للتنبيه فانها تدخل على الجملتين كما مر وفى كلام المصنف ادخال الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت ﴿وتعمل﴾ هذه الاقسام الثلاثة ﴿عمل لا التبرئة﴾ وهى التى لنفي الجنس قال الاندلسى وانما سميت بذلك لانها تنفى الجنس فكأنها تدل على البراءة منه فقلت وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما فى زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة للا بالتأويل المذكور ولا يقال انه على حذف مضاف أى ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل أن تكون لا مضافة للتبرئة ﴿لكن تختص التى للتمني﴾ عن التى للانكار التوبيخى والتى للاستفهام عن النفي ﴿بأنه لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا﴾ فاذا قيل ألا ماء كان ذلك كلاما مركبا من حرف واسم نظرا الى المعنى وما زالوا يستغربون قول الفارسى ان نحو يا زيد كلام مركب من حرف واسم فهذا سيبويه امام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمثل ذلك ﴿وبأنها لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها﴾ فلا يقال ألا ماء عذب بالرفع بناء على انها مع اسمها فى محل اسم مرفوع بالابتداء ﴿وأنه لا يجوز الغاؤها ولو تكررت﴾ فلا يقال ألا ماء وألا عسل بالرفع فيهما أو فى أحدهما ﴿أما الاول فلانها﴾ أى فلان الا المراد بها التمني ﴿بمعنى أتمنى وأتمنى لا خبر له﴾ فكذا الا لا يكون لها خبر اذ التمني يغنيها عنه ويصير اسمها بمثابة المفعول من جهة المعنى فقولك ألا ماء فى معنى أتمنى ماء ﴿وأما الآخران﴾ وهما امتناع مراعاة المحل وامتناع الالغاء ﴿فلانها بمنزلة ليت﴾ وليت يمتنع فيها الامران فكذا ما هو بمنزلتها ﴿وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه﴾ وقد خالف فى ذلك المازنى والمبرد واختار الجزولى وابن الحاجب مذهبهما

والا ثالم والمشيب قال الاصمعى هو دخول الرجل فى حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن (قوله ألا عمر ولى الخ) يرأب بمثناة تحتية فراء ساكنة فهمزة مفتوحة فموحدة أى يصلح وأثأت بمثلثة بين همزتين وفى آخره تاء تأنيث أى أفسدت (قوله وفى هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين) وجه الرد أن الهمزة فيه للاستفهام سواء كانت أم فيه منقطعة بان يكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم اضرب عنه واستفهم عن الجلد أو متصلة بان يكون طلب تعيين أحد هذين الامرين وفى الشرح وفى كلام المصنف نظر من وجهين الاول انه أخبر بان الاستفهام عن النفي من معانى الا وليست الا استفهاما عن النفي أصلا وانما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثانى ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا بلا لزم أن يكون مجموع الا كلمتين والكلام انما هو فى الحروف المفردة بالاصالة أو التى حصل لها بالتركيب معنى تعد به فى المفردات وأقول الجواب عن الاول ان النفي فى كلامه بمعنى المنفى والهمزة اذا كانت للاستفهام ولا للنفي كان مجموعهما للاستفهام عن المنفى ولا يخفى ما فيه وعن الثانى فى بعد تسليم انها لم يحصل لها بالتركيب معنى تعد به من المفردات انا لا نسلم ان المصنف انما يذكر الحروف المفردة بالاصالة والتى حصل لها بالتركيب معنى تعد به من المفردات بل يذكر أيضا غير ذلك لكن على سبيل التبعية لذلك لا على سبيل الاصالة

﴿وعلى هذا﴾ الذى ذهب اليه سيبويه وموافقوه يفصل الكلام ﴿فيكون قوله فى البيت مستطاع رجوعه مبتدا وخبرا على التقديم﴾ للخبر ﴿والتأخير﴾ للمبتدا ﴿والجملة﴾ فى محل نصب ﴿صفة على اللفظ﴾ اذ لا مانع منه ﴿ولا يكون مستطاع خبرا﴾ لالا ﴿أو نعتا على المحل﴾ ورجوع مرفوع به عليهما﴾ أى على التقديرين وهما كونه خبرا وكونه نعتا على المحل ﴿لما بينا﴾ من ان سيبويه ومتابعيه لا يجعلون لالا هذه خبرا ولا يجوزون مراعاة محلها مع اسمها وقد استبينت ان الفاء من قوله فيكون عاطفة على محذوف كما بيناه وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط اذ معناه وان بنيناعلى هذا فتكون الفاء رابطة الجواب لكن يقدح فيه بأن الجواب متى صح لجعله شرطا امتنعت الفاء ولا شك أن يكون صالحا لان يقع شرطا فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء فى هذه الآية خبر مبتدا هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فمن ثم دخلت الفاء ومثل هذا فى تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعا ﴿والخامس العرض والتحضيض﴾ ومعناهما طلب الشئ ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث ﴿وهذا صريح فى ان ألا بجملتها مفيدة لذلك وضعا وبعضهم يقول ان العرض مولد من الاستفهام وذلك لان همزة الاستفهام لما دخلت على فعل منفى امتنع حمله على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فى قولك ألا تنزل عندنا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه ويمكن أن يقال مثله فى الانكار التوبيخى والتمنى ﴿وتختص ألا هذه﴾ التى للعرض والتحضيض ﴿بالفعلية﴾ أى بالجملة الفعلية لانها للطلب ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية لانها للثبوت وعدم الحدوث ﴿نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم﴾ ونحو ﴿ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم﴾ وكان الآية الاولى مثال للعرض والثانية مثال للتحضيض ﴿ومنه عند

بان يترجم له (قوله وعلى هذا فيكون) فى الشرح يكون معطوف على محذوف يدل عليه السياق والتقدير وعلى هذا يفصل الكلام فيكون وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط اذ معناه وان بنينا على هذا فتكون الفاء رابطة للجواب لكن يقدح فيه بان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء ويكون صالحا لوقوعه شرطا فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء فى الآية خبر مبتدا المحذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فمن ثم دخلت الفاء ومثل هذا فى تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا وأقول فى كلامه نظر اما أولا فلانا ان سلمنا ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط فلا نسلم ان كل ما نظر فيه الى معنى الشرط يأخذ حكم صريح الشرط واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء منه بل اذا كان مضارعا مثبتا أو منفيا فلا يجوز فيه اثبات الفاء وعدمها قال ابن الحاجب فى كافيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا أو معنى لم تجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء وقال الرضى المضارع المجرد والمصدر بلا يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فى معناهما تأثيرا ظاهرا كما اثرت فى فعلت واما تركه فلانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على الصحيح والاداة خصتهما بالاستقبال وهو نوع تأثير قال وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير مبتدا فيه لتكون الجملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه أقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه ولولا انه خبر لمبتدا لم تدخل عليه الفاء قال الرضى وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء فى مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية ثم قال وان ثبت نحو ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن فى مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة اه وأقول بهذا الكلام الاخير ظهر معنى قول الشارح فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا (قوله والجملة صفة على اللفظ) يعنى فتكون فى محل نصب وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية لعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة محدثة لها (قوله ولا يكون مستطاع خبرا أو نعتا على المحل) يعنى على محل اسم لا المرفوع وكذا لا يجوز نصبه نعتا على محله المنصوب لان لا تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب كذا قال الرضى (قوله وتختص ألا هذه بالفعلية) يعنى الخبرية وسيصرح المصنف به بعد هذا فى أول الكلام على الا بالفتح والتشديد قال ابن الحاجب

الخليل﴾قول الشاعر ﴿ألا رجلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت﴾المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن أى تجعله حاصلا قال الجوهرى والبيت مضمن أى تبيت تفعل كذا يعنى أن تبيت فعل ناقص وأن خبره مذكور بعد هذا البيت ففيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين وهو افتقار البيت الى ما بعده كقول النابغة وهم وردوا الجفار على تميم * وهم أصحاب يوم عكاظ انى شهدت لهم مواطن صادقات * شهدن لهم بحسن الظن منى وانما أنشد الجوهرى البيت المتقدم برفع رجل ثم قال ويروى ألا رجلا بمعنى هات لى رجلا ويروى ألا رجل بمعنى الا من رجل 151 قلت والذى يظهر فى توجيه الرفع أن يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أى ألا يدل رجل وفى توجيه الجر أن يكون على تقدير ألا دلالة رجل فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حاله كما فى قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أى ثواب الآخرة ويدل على هذا المحذوف يدل والمعنى ألا تحصلون لى دلالة رجل وأما رواية النصب فقد وجهها الخليل بما يقتضى أن تكون ألا للعرض ﴿والتقدير عنده ألا ترونى رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى﴾ وتوجيه الجوهرى للنصب يقتضى انه جعل ألا للتنبيه ﴿وزعم بعضهم انه محذوف على شريطة التفسير أى الا جزى الله رجلا جزاه خيرا وألا على هذا للتنبيه﴾ لا للعرض لان ألا التى للعرض لا تدخل على الجمل الانشائية من حيث ان العرض طلب والمطلوب انما هو أمر يقع فى الخارج والانشاء لا خارج له فيطلب ﴿وقال يونس ألا﴾ فى البيت المذكور ﴿للتمنى ونون الاسم لضرورة﴾ والا فقد كان حقه البناء لانه مفرد ﴿وقول الخليل أولى﴾ من قول يونس ﴿لانه لا ضرورة فى اضمار الفعل﴾ بدليل انه يقع فى سعة الكلام ﴿بخلاف التنوين﴾ فى مثل هذا المحل فانما يرتكب لضرورة الشعر ولا يرتكب فى السعة واذا دار الامر بين وجه لا يفعل الا للضرورة ووجه سالم من ذلك فالحمل على الثانى أولى بلا شك ﴿وأضمار الخليل﴾ ترونى ﴿أولى من اضمار غيره﴾ جزى الله ﴿لانه﴾ أى لان الشاعر ﴿لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة﴾ حتى يضمر الفعل الدعائى ﴿وانما قصده طلبه﴾

في شرح المفصل هذه الحروف يعنى حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضى ولما كان معناها فى وجهها ذلك افتقرت الى وقوع الفعل بعدها وقال الرضى ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى فات الا انها كثيرا ما تستعمل فى لوم المخاطب على تركه فى الماضى شيأ يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات وقلما تستعمل فى المضارع أيضا الا فى موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض اه (قوله الا رجلا جزاه الله خيرا الخ) قال السيرافى تبيت بالمثلثة ومعناه تستخرج الذهب من تراب المعدن من باث الشئ أى استخرجه ورد بان بعده ترجل لمتى وتقم بيتى * وأعطيها الاداوة ان نصيت وروى به بالمثناة الفوقية ويجاب بان يكون روى ما بعده المثناة الفوقية لا يرد كون تبيث بالمثلثة لاحتمال أن يكون دخل هذا الشعر الاكفاء وهو اقتران الروى وهو الحرف الذى ينسب اليه القصيدة بروى مقارب له فى المخرج أو الصفة كقول الشاعر

بنى ان البر شئ هين * المنطق اللين والطعيم

حيث قرن روى الاول وهو النون بروى الثانى وهو الميم وهما متقاربا المخرج وفى الصحاح المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن وأنشد هذا البيت وقال تبيت أى تفعل كذا والبيت مضمن يعنى فيه العيب المسمى بالتضمين وهو افتقار آخر البيت الى ما بعده ورواه برفع رجل ثم قال ويروى الا رجلا بمعنى هات لى رجلا ويروى الا رجل بمعنى اما من رجل وفى الشرح والذى يظهر فى توجيه الرفع ان يكون رجل فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أى الا يدل رجل وفى توجيه الجر أن يكون على تقدير الا دلالة رجل فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حاله كما فى قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أى ثواب الآخرة اه وتبيت بالمثناة مضارع بات من أخوات كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يجاوز شحمة الاذن وتقم بالقاف المضمومة تكنس من قمت البيت كنسته والاداوة المطهرة ونضا ثوبه خلعه واعطاه الاداوة كناية عن مؤالفته اياها قال الازهرى والبيتان لاعرابى لم يرد الفجور وانما أراد ان يتزوج امرأة تمنعه (قوله والا على هذا التنبيه) لان ما بعدها ليس بمضارع ولا ماض يعنى وانما هو دعاء (قوله لانه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه) فى الشرح فيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب فى بعض المقامات يعنى طلب غير

واضمار الخليل موقوف بهذا القصد قلت وفيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السائل رحم الله امرأ أعانني وهو هنا متأت ﴿وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل﴾ المنصوب في البيت ﴿فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة﴾ وفيه تسامح من جهة ان المفسر فعلها الاهي بأسرها ﴿وهي أجنبية فردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد﴾ فان هلك جملة تفسيرية وقد فصل بها بين الموصوف وهو امرؤ وصفته وهي ليس له ولد وحاصله منع أن تكون المفسرة أجنبية أو منع الفصل بها مع أجنبيتها قلت وفيه نظر لاحتمال أن يكون قوله ليس له ولد جملة حالية من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض المعربين ونوزع في ذلك بأن المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للمحذوف فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له اما الضمير ففي جملة مذكورة لغرض التفسير لا موضع لها فهي

كالمؤكدة واذا دار الامر بين هذين فحمد الاسناد أولى فلو قلت ضربت زيدا ضربت زيدا العاقل انبغى أن يكون العاقل صفة للاول وهذا يشعر بأن المفسرة غير أجنبية على انه لو سلم كونها أجنبية لا يضر فيما نحن فيه لانه شعر ومثل ذلك مغتفر فيه ﴿ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها انشائية﴾ وفيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لقول لا محذوف صفة لرجلا أي الا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا بدل فلم يقع فصل بجملة ولو سلم كونها غير محكية بالقول جملة معترضة والفصل بها مغتفر واقع في الفصيح نظما ونثرا ﴿الا بالكسر﴾ للهمزة

المدعو به كقول السائل رحم الله امرأ أعانني وهو هنا متأت اه وأقول فرق بين اشعار الكلام بشيء وبين كونه مقصودا منه وكلام المصنف في الثاني لا في الاول ولا شك ان حذف الفعل الدعائي على شريطة التفسير وافتتاح الكلام معه بالا يقتضي الاعتناء بالدعاء والقصد اليه وان أشعر ذلك بطلب الرجل المدعو له وقد ذكر المصنف هذا البيت في الجهة العاشرة من الباب الخامس وذكر اضمار الخليل واضمار غيره وقال ان اضمار غيره أولى لان اضمار الخليل تقدير فعل غير مذكور واعترض على اضمار غيره بثلاثة أمور وأجاب عن الاول منها والثاني دون الثالث وهو ان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له (قوله فردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد) لان ليس له ولد صفة امرئ وقد فصل بينه وبين موصوفه بجملة هلك المفسرة وفي الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض المعربين اه وأقول الذي صرح به هو أبو البقاء فانه قال ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هلك اه لكن صاحب الكشاف لم يرض ذلك فانه قال ومحل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال ووافقه أبو حيان على ذلك وقال التفتازاني لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذو الحال اما امرؤ وهو نكرة غير مخصوصة واما ضمير هلك وهو مفسر غير مقصود ورعما يدعى انه لا ضمير فيه لانه تفسير للفعل فقط (قوله ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها انشائية) في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجلا أي الا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا وأقول يجاب عن هذا بان كلام المصنف بناه على الاصل وعدم الحذف وعن ما قال المصنف بان الفصل هنا بالجملة على تقدير أن لا تكون مفسرة اعتراض بجملة دعائية بين الصفة وموصوفها او ذلك سائغ بخلاف الفصل بينهما بالجملة المفسرة ولا نسلم ان هلك في قوله تعالى ان امرؤ هلك جملة بل هو مفرد لانه مفسر لمفرده

(الا) بالكسر والتشديد

(قوله وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها على الاصح) هذا مذهب المبرد والزجاج

﴿والتشديد﴾ للام ﴿على أربعة أوجه أحدها أن تكون للاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا ومن﴾ وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها﴾ مما وقع فيه المستثنى منصوبا وان لم يكن الاستثناء متصلا ﴿بها﴾ أي بالا ﴿على الاصح﴾ من الاقوال المذكورة في هذه المسئلة وما حكاه المصنف هو مذهب المبرد والزجاج ووجهه ان معنى الاستثناء قائم بالا والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وقد يقال عليه ينتقض بنحو ما قام أحد الا بكر بالرفع على البدل اذ الاستثناء بها موجود ولا نصب وقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم أو ما فيه معنى الفعل بتوسط الا وقال ابن الحاجب العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه والعمل موجود نحو القوم الا زيدا اخوتك

قال الرضي وللبصريين ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان في اخوة النسب أي ينتسبون اليك بالاخوة قلت مثل هذا الاعتذار لا يتأتى في مثل قولك هذه الاعيان الا هذه الخشبة جارة على ان كلا من القولين يرد عليه ما سبق ﴿ونحو ما فعلوه الا قليل﴾ وهذا معطوف على قوله أولا فنشربوا منه الا قليل لا يعني ان كون الا للاستثناء ثابت مع نصب المستثنى و رفعه كما في الآيتين ﴿وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين و يبعده انه﴾ أي البدل الواقع بعد الا ﴿لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد الا زيد كما﴾ كان الضمير مع البدل ﴿في أكلت الرغيف ثلثه﴾ وجوابه انهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث كونه رابطا فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا لاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير بخلاف نحو أكلت الرغيف ثلثه فانه لا رابط فيه الا الضمير فاحتيج اليه ﴿و﴾ يبعد القول بالبدل أيضا ﴿انه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب﴾ وهو محذور قال الرضي ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك نجعل في نحو ما جاء احد الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم فارتفاع ما بعد الا على البدلية عند البصريين كما عرفت ﴿وعلى انه معطوف على المستثنى منه والا حرف عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك﴾ أي ما بعد لا العاطفة في قولك جاء زيد لا عمرو ﴿منفي بعد ايجاب وهذا﴾ الذي نحن فيه وهو الواقع ١٥٣ بعد الا في نحو ما جاءني احد الا زيد ﴿موجب بعد نفي﴾ فان قلت كان من حقه ان يشير بهذا الى ما بعد لا العاطفة لانه القريب و بذلك الى ما بعد الا لانه بعيد بالنسبة الى الاول فلم عكس قلت لما كان ما بعد الا هو فرض المسئلة المحدث عنها نزله منزلة القريب المشاهد الذي هو نصب العين فاشار اليه بهذا وما بعد لا العاطفة انما جاء بطريق العرض لغرض التشبيه فكان حقيقا بالبعد عن هذا المقام الذي هو بصدده فاشار اليه بذلك

٢٠ ى ل

﴿ورد﴾ مذهب الكوفيين ﴿بقولهم﴾ أي قول العرب ﴿ما قام الا زيد وليس شئ من احرف العطف يلي العوامل﴾ ولذلك حكم على اما الاولى من قولك قام اما زيد واما عمرو بانها ليست حرف عطف ﴿وقد يجاب﴾ عن هذا الرد ﴿بانه﴾ أي بان العاطف الذي هو الا عندهم ﴿ليس تاليها﴾ أي تالي العوامل ﴿في التقدير﴾ وان وليها في اللفظ ﴿اذ الاصل ما قام أحد الا زيد﴾ وغايته ان المعطوف عليه حذف في اللفظ ولا محذور فيه ﴿الثاني ان تكون بمنزلة غير﴾ في ان ما بعدها مغاير لما قبلها ذاتا أو صفة كما بعد غير في مثل قولك مررت برجل غير زيد ودخل عمرو بوجه غير الوجه الذي خرج به ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت الا في حالة الاستثناء وقد صرح غير واحد بان الا هذه وهي التي بمنزلة غير حرف بل صرح التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على لا فارض ولا بكر بانه لا قائل باسميتها وأقول لو ذهب اليه ذاهب لم يبعد فان قلت يمنع منه عدم الزام خفض ما بعدها ولو كانت اسما بمعنى غير لكان ما بعدها مضافا اليه فيخفض دائما قلت لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي ﴿فيوصف بها وبتاليها﴾ لا بها وحدها كما يعطيه كلام بعضهم قال ابن قاسم وهو تجوز في العبارة والتحقيق ان الوصف انما هو بها وبتاليها لا بها وحدها ولذلك ظهر الاعراب في تاليها وانما صح ان يوصف بها وبتاليها لان

وممن صرح بانه الاصح بدر الدين بن مالك وجهه ما قاله الرضي ان الا مقومة لمعنى الاستثناء محصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان الا نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن أنادي وقال البصريون العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط الا لانه شئ يتعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول (قوله و يبعده انه لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد الا زيد) قال الرضي قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير والجواب انه لم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه اه (قوله وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب) هذا الاعتراض لثعلب وقد أجاب عنه السيرافي بانه بدل في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف الموصوف والصفة فيهما نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو يقوم زيد لا عمرو وأجاب عنه أيضا ابن عصفور بان الا مع ما بعدها بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانك قلت ما قام غير زيد (قوله الثاني أن يكون بمنزلة غير) لا يريد ان الا بمنزلة غير من كل وجه

مجموعهما يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة هذا كلامه قلت ولو جعلت بمعنى غير اسما كما أشرنا اليه لكان الوصف بها وحدها وتاليها انما ذكر لبيان ما تعلقت به المغايرة لم يمنع منه مانع ولكن الذي قاله جماعة انه يوصف بها وبتاليها ﴿جمع منكر أو شبهه﴾ أي شبه الجمع المنكر فيدخل تحته أمران أحدهما الجمع المعرف تعريفا لفظيا لا يخرجه عن معنى التنكير فهذا جمع معرف شبيه بالمنكر والآخر ما كان نكرة وليس بلفظ الجمع ولكنه في معناه فهذا يصدق عليه أيضا انه شبه المنكر وسيذكر المصنف أمثلة الكل ﴿مثال الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فلا يجوز في الا هذه ان تكون للاستثناء﴾ لا ﴿من جهة المعنى اذ التقدير حينئذ﴾ أي حين اذ تكون للاستثناء الذي قضيته خروج المستثنى من المستثنى منه ﴿لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد﴾ بل المراد أن الفساد مترتب على تعدد الآلهة من حيث هو ﴿ولا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه﴾ ومن هنا أشكل كلام الزمخشري على بعض العلماء وذلك انه قال في الكشاف في تفسير سورة الحجر حيث تكلم على قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط الاستثناء ان كان من قوم فمنقطع لوصفهم بالاجرام فاختلف الجنسان وان كان من الضمير في مجرمين فمتصل كانه قيل الى قوم أجرموا كلهم الا آل لوط وحدهم وتقرير الاشكال ان النكرة في الاثبات لا عموم لها والضمير العائد عليها كذلك لا عموم له فالتفريق مشكل وحاول الطيبي الجواب بان الضمير في مجرمين وان كان معرفة فالتعريف فيه للجنس وآل لوط بعض منهم والمقصود الاخراج وهو حاصل هذا كلامه وقد يقال عليه انما يعم الضمير بعموم معاده والمعاد في الآية ليس بعام لكونه نكرة في الاثبات كما قلنا فمن أين

عموم الضمير العائد عليه والذي ينبغي الاعتماد عليه في الجواب ان يقال لا يمتنع عموم النكرة في الاثبات لمقتض وهذا كذلك بدليل آية لوط انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة فثبت ان المراد من المنكر هنا هو ذلك المعرف فعمت النكرة في الاثبات لقيام دليل العموم وحينئذ اتجه الفرق وذلك ان هذا الظاهر العام بالفرض صار بعد تخصيصه بالمجرمين في قوة قولك مجرمي قوم لوط فلم يشمل الآل لكونهم غير مجرمين فاختلف الجنسان هو فتعين الانقطاع ويكون الارسال حينئذ في معنى الاهلاك فقط وان عاد الاستثناء الى الضمير المستكن في مجرمين وقد فرضنا ان معاده عام يشمل الآل وغيرهم تحقق الاخراج من لفظ شامل للمستثنى فثبت الاتصال والمعنى انا أرسلنا الى قوم لوط الذين منهم غير مجرمين وهم الآل المستثنون ومنهم مجرمون وهم الباقون والارسال حينئذ ليس بمعنى الاهلاك كما كان في الاول وانما هو بمعنى البعث لانجاء المحسنين واهلاك المجرمين فتأمله وعلى تقدير كون الجمع المنكر في الاثبات لا عموم له ﴿ولو قلت قام رجال الا زيد لم يصح اتفاقا﴾ ونقل هذا الاتفاق مشكل فقد حكى الاصوليون الخلاف في عموم الجمع المنكر في الاثبات قال التفتازاني في التلويح لا شك في عمومه بمعنى انتظام جمع من المسميات وانما الخلاف في العموم بوصف الاستغراق والاكثرون على انه ليس بعام لان رجالا في الجموع كرجل في الوحدان يصح اطلاقه على كل جمع كما يصح اطلاق رجل على كل فرد على سبيل البدل وبعضهم على انه عند الاطلاق للاستغراق فيكون عاما هذا كلامه والمنقول عند النحاة ان مذهب الجمهور منهم ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه وان المبرد يخالف في ذلك ذاهبا الى أنه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول فما هذا الاتفاق الذي نقله المصنف وقد رأيت في نسخة بهذه البلاد هذا المحل وليس فيه لفظة اتفاقا ﴿وزعم المبرد ان الا في الآية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجا بان لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم ان المفرغ بعدها جائز

ولا بمنزلتها في الاسمية لما في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى لا فارض ولا بكر انه لا قائل باسمية الا التي بمنزلة غير واغا يريد انها بمنزلة غير في مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا أو صفة قال الرضي أصل غير أن تكون صفة مقيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به وأصل الا التي هي أم أدوات الاستثناء مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو ثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت الا على غير في الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو اثباتا وحملت غير الا على الا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا ان حمل غير على الا أكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الا (قوله لو قلت قام رجال الا زيد لم يصح اتفاقا) هكذا وقع ذكر الاتفاق في غالب النسخ واعترض عليه بان عدم صحته اما من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق وهو ليس بمتفق عليه وانما

وان نحو لو كان معنا الا زيد أجود كلام ﴾ لوقوع التفريغ فى النفى فكأنه قيل فى المثال ما كان معنا الا زيد وفى الآية ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض فى قوله تعالى فلولا كانت قرية أمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس، مجرى النفى فاجاز البدل فى قوم يونس فان قلت هب أن الجمع المنكر هنا وقع فى سياق النفى كما قاله المبرد فكان مستغرقا الا ان استثناء المفرد منه لا يجوز كما اذا قلت ما جاءنى رجال لم يصح أن تقول الا عمرو لان المعنى ما جاءنى جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فلا يستثنى على ما صرح به الرضى قلت قد اجاب عنه بقوله واما عدم دخول الله فى الآلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى فى جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم ﴿ويرده﴾ أى يرد مذهب المبرد ﴿انهم﴾ أى العرب ﴿لا يقولون لو جاءنى ديار أكرمته ولا لو جاءنى من أحد ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءنى من أحد ولما لم يجز ذلك دل﴾ عدم جوازه ﴿على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة﴾ وللمبرد ان يقول قد أجمعنا على اجراء النفى المؤول مجرى النفى الصريح فى مثل أبى زيد الا القيام فاجزنا التفريغ فيه قال الله تعالى فابى أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبى ديار المجىء وابى من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا ﴿قال الشلوبين وابن الصائع﴾ بضاد معجمة وعين مهملة ﴿ولا يصح المعنى حتى تكون الا بمعنى غير التى يراد بها العوض والبدل﴾ لا بمعنى غير التى يراد بها مطلق المغايرة فعلى هذا يكون المعنى فى الآية لو كان فيهما آلهة عوضا عن الله وبدلا منه لفسدتا ﴿قالا وهذا هو المعنى فى المثال الذى ذكره سيبويه توطئة للمسئلة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا أى رجل مكان زيد أو عوضا عن زيد﴾ وليس المعنى لو كان معنا رجل مغاير لزيد لغلبنا فان هذا يصدق بما اذا كان زيد فيهم اذ لا يستثنى عن وجود الرجل المغاير لزيد فقدان زيد منهم وليس هذا هو المقصود انما المقصود ان زيدا لو لم يكن معنا وكان رجل آخر مكانه لغلبنا ﴿انتهى﴾

هو مذهب الاكثر كما صرح به التفتازانى فى التلويح واما من جهة ان المستثنى يجب دخوله فى المستثنى منه وهو أيضا ليس بمتفق عليه فان بعض الاصوليين والمبرد يكتفون بجواز دخول المستثنى فى المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك ويمكن ان يجاب بان عدم صحته من جهة ان الجمع المنكر فى الاثبات لا يستغرق لكن لما كان القول باستغراقه فى غاية من الضعف لم يعتد به المصنف وصرح بالاتفاق (قوله ويرده انهم لا يقولون لو جاءنى ديار أكرمته ولا لو جاءنى من أحد أكرمته ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك) يمكن الجواب عن هذا بان التفريغ والبدل فى الاستثناء اتسع فيهما ما لم يتسع فى ديار ومن الزائدة فلا يلزم من امتناع وقوع ديار ومن الزائدة بعد لو امتناع وقوع التفريغ والبدل فى الاستثناء بعدها وانما قلنا انه اتسع فى التفريغ والبدل ما لم يتسع فى ديار ومن الزائدة لان ديارا يشترط فيه صريح النفى ومن الزائدة يشترط فيها صريح النفى أو النهى أو الاستفهام بهل والتفريغ والبدل فى الاستثناء يشترط فيهما كون الكلام غير موجب وفسر غير الموجب بالنهى والاستفهام والنفى الصريح أو المؤول وقال ابن الصائغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا فى الثانى على قول من جوز دخول لو فى حيز الشرط وجعل الشرط كالنفى ولو سلم عدم الجواز فقد يقال ان لو وان أفادت النفى فهى مع ذلك تفيد ان جوابها بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها وكما يمتنع وقوع الالفاظ المختصة بالنفى مع الايجاب يمتنع وقوعها مع النفى المقدر فيه الايجاب اه وفى الشرح للمبرد ان يقول قد أجمعنا على اجراء أبى مجرى النفى الصريح وأجزنا التفريغ فيه قال الله تعالى فابى أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبى ديار المجىء وأبى من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا اه وقال الرضى أجاز المبرد رفع الله على البدل لان فى لو معنى النفى اذ هو لامتناع الشىء لامتناع غيره وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض فى قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت مجرى النفى فاجاز البدل فى قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتحضيض فى جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفى اذ لم يثبت اه وسيذكر المصنف قول المبرد وما فيه بابسط مما ذكره هنا فى الباب الخامس فى الجهة الاولى (قوله وابن الضائع) هو بضاد معجمة وعين مهملة على بن محمد بن على بن يوسف الكتانى الاشبيلى قال أبو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد أخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل أتقن فيه وجمع بين شرحى السيرافى وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة فى جماعة حسن الاخلاق توفى فى شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة هكذا رأيت بخط والدى رحمه الله (قوله وهذا هو المعنى) الاشارة بهذا الى البدل والعوض واللام فى المسئلة للعهد والمعهود كون الا صفة بمنزلة غير وغلبنا بضم أوله وكسر ثانيه ان أريد مدح

كلامهما ﴿قلت وليس كما قالاه بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال مخصص مثله في قولك جاء رجل موصوف بانه غير زيد وفي الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم أبدا ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص له وان خالفه بافراد أو غيره فالوصف مؤكد ولم أر من أفصح عن هذا لكن النحويين قالوا اذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد أقر له بتسعة﴾ لانه قد أخرج من العشرة واحد ﴿فان قال الا درهم﴾ بالرفع ﴿فقد أقر له بعشرة﴾ ضرورة ان الكلام قد تم ولم يخرج من العشرة شيأ ﴿لان المعنى عشرة موصوفة بانها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك﴾ فلم يخرج من العشرة بهذه الصفة شيء ولم تخصص بذلك ﴿والصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها في نفخة واحدة﴾ ضرورة أن أصل المعنى حاصل بدون ذكر الصفة ﴿وتخرج الآية﴾ وهي لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴿على ذلك اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا أي ان الفساد يترتب على تقدير تعدد الاله وهذا هو المعنى المراد ومثال﴾ الجمع ﴿المعرف الشبيه بالمنكر قوله أنيخت فالقت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات الا بغامها﴾ أنيخت ابركت والبلدة الصدر يقال فلان واسع البلدة أي واسع الصدر والبلدة أيضا الارض يقول ابركت هذه الناقة أو هذه الابل فالقت صدرها على الارض ففيه جناس تام وقليل بها الاصوات صفة لبلدة المجرور بالاضافة وبغام الناقة بضم الموحدة وبالغين المعجمة صوت لا تفصح به فقد وقع الابغامها صفة لجمع شبيه بالمنكر ﴿فان تعريف الاصوات تعريف الجنس﴾ وحكم ما هو فيه حكم النكرة كقوله

ولقد أمر على اللئيم يسبني

أي لئيم من اللئام والمعنى في البيت ليس بها أصوات الا بغام الناقة أو الابل فان قلت لا خفاء ان الصفة في البيت مخصصة لا مؤكدة مع انها مخالفة لموصوفها اذ هي مفردة وهو جمع فيلزم انهدام القاعدة التي بنى المصنف عليها كلامه قلت البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا مخالفة ﴿ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيري سليمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر﴾ سليمى منادى محذوف حرف النداء أي يا سليمى والدهر منصوب اما على انه ظرف مستقر خبر كان أي لو كان غيري موجودا في هذا الدهر الصعب وصح الاخبار به عن الجثة كما في قولك نحن في يوم طيب واما على انه مفعول بفعل محذوف أي لو كان غيري يقاسي هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها وهي جمع حادثة وهي ما يطرق من الوقائع والنوائب والصارم السيف القاطع والذكر من السيوف وكذا المذكر ما كان ذا ماء ورونق والمعنى لو كان غيري الموصوف بانه مغاير للصارم الذكر يقاسي شدائد هذا الزمان ولو كان في هذا الدهر الشديد لغيره سقوط النوائب لكني لم يغيرني ذلك لما انا عليه من الصبر وثبات الجنان ﴿فالا الصارم صفة لغيري﴾ وغيري وان كان مفرد اللفظ فهو متعدد المعنى فهو شبيه بالجمع ﴿ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل الا زيد﴾ لغلبنا ورجل ليس بجمع قطعا ﴿وهو﴾ أي وسيبويه ﴿لا يجري لو﴾ من جهة دلالتها على النفي بحسب المعنى ﴿مجرى النفي﴾ الصريح ﴿كما يقول المبرد﴾ حتى يكون رجل شبيها بالجمع من حيث شموله للافراد لكونه نكرة في سياق النفي ﴿وتفارق الا هذه﴾ وهي التي يوصف بها او بتاليها ﴿غيرا﴾ التي بمعناها ﴿من وجهين أحدهما انه لا يجوز حذف موصوفها﴾ أي موصوف الا التي بمعنى غير ﴿لا يقال جاءني الا زيد﴾ بحذف الموصوف ﴿ويقال جاءني غير زيد﴾ بحذفه

مجرى

زيد وبعضهما ان أريد ذمه (قوله قلت وليس كما قالاه) لان المعنى يصح بدون كون الا بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض لان الوصف بالا في الآية مؤكد صالح للاستغناء عنه فيكون فساد السماء والارض الذي هو كناية عن فساد العالم مرتبا على تعدد الآلهة ووجود الشريك وهو المعنى المراد ولانه لو كانت الا في الآية بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض لفسد معنى الآية لانه يصير معناها حينئذ لو كان فيهما عدد من الآلهة بدل وعوض منه تعالى لفسدت السماء والارض وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما اثنان هو تعالى أحدهما لم يفسدا وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الآية حينئذ لا يقتضي هذا المفهوم لان معناها لو كان فيهما عدد من الآلهة دونه أو به بدلا منه وحده تعالى لفسدت السماء والارض وذلك ظاهر (قوله أنيخت فالقت الخ) أناخ الجمل أبركه والبلدة الاول الصدر والثاني الارض وبغام الناقة بضم الموحدة التحتية وبالمعجمة صوتها التي لا تفصح به (قوله لو كان غيري الخ) سلمى منادى محذوف الاداة والدهر نصب على الظرف وهو خبر كان والصارم السيف القاطع والذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق (قوله وهو لا يجري لو مجرى النفي كما يقول المبرد) هذا جواب عن سؤال مقدر هو ان تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجل الا زيد لا يقتضي انه لا يشترط كون الموصوف بالا جمعا أو شبهه لان رجلا نكرة في سياق لو الجارية

لاصالة غير فى الوصفية وتطفل الا علها فى ذلك فلم تقو قوتها ﴿ونظيرها﴾ أى نظير الا التى بمعنى غير ﴿فى ذلك﴾ أى فى وقوعها صفة مع امتناع حذف موصوفها ﴿الجمل والظروف فانها تقع صفات﴾ مثل جاءنى رجل أبوه كريم وهذا رجل فى الدار ﴿ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها﴾ فلا يجوز ان يقال جاءنى أبوه كريم وهذا فى الدار على حذف الموصوف وليس هذا الاطلاق صحيحا فقد قالوا فى الجمل اذا كانت صفة لموصوف هو بعض من مجرور بمن أو فى متقدم جاز الحذف قياسا فالاول كقولهم مناظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام والثانى كقوله لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم أصله لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد

مجرى النفى فتعم كل رجل فيكون شبه جمع (قوله ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها) يعنى الا اذا كان الموصوف بعضا من مجرور بمن أو مجرور بفى متقدم فالاول نحو مناظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام ومنه قوله تعالى ومنا دون ذلك أى ومنا فريق دون ذلك والثانى كقوله

لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى نسب وميسم

أى لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف والميسم بكسر الميم وفتح المهملة المكواة والجمال وهذا هو المراد هنا يقال امرأة ذات ميسم اذا كان عليها أثر الجمال (قوله والثانى انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء) قال الرضى مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ما أتانى أحد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله * وكل أخ مفارقه أخوه * البيت وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون (قوله فيجوز عندى درهم الا دانق) الدانق بدال مهملة ونون مكسورة وقد تفتح وقد يقال داناق بالالف بعد النون هو سدس الدرهم فان قيل كم مقدار ما اعترف به قائل هذا الكلام أجيب بانه درهم كامل فان قيل ينبغى ان يكون درهما ينقص سدسا لان ما بعد الا وهو دانق مطابق فى الافراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف ان ما بعد الا اذا طابق ما قبلها فالوصف مخصص واذا كان الوصف هنا مخصصا كان معترفا بدرهم ينقص سدسا أجيب بان الدرهم لما كان ستة دوانق لم يطابق ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا لا مخصصا (قوله وقد يقال انه مخالف لقولهم فى لو كان فيهما آلهة الا الآية ولمثال سيبويه) يعنى ان كون الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء مخالف لقول النحاة فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان الا صفة ولتمثيل سيبويه بالا الصفة بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا فان كلا من الآية والمثال لا يصح الاستثناء فيه (قوله وكل أخ مفارقه أخوه الخ) الفرقدان نجمان

المحذوف وكذا قالوا فى الظرف أيضا كقوله تعالى ومنا دون ذلك وقوله ما فى القوم دون زيد أى أحد دون زيد ﴿والثانى انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندى درهم الا دانق﴾ بكسر النون وفتحها وهو سدس الدرهم ويقال أيضا داناق بالف بعد النون ﴿لانه يجوز الا دانقا﴾ بالنصب على الاستثناء لدخول الدانق فى الدرهم ﴿ويمتنع الا جيد﴾ بالرفع على الوصف ﴿لانه يمتنع الا جيدا﴾ بالنصب على الاستثناء لعدم شمول الدرهم المنكر فى سياق الاثبات الجيد وغير الجيد فلا عموم فلا استثناء ﴿ويجوز﴾ عندى ﴿درهم غير جيد﴾ برفع غير على الوصف مع عدم صحة

الاستثناء ففارقت الا فى ذلك ﴿قاله جماعات﴾ منهم ابن مالك وغيره ﴿وقد يقال انه مخالف لقولهم فى لو كان فيهما آلهة﴾ الا الله لفسدتا ﴿الآية ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا﴾ فانهم صرحوا بان الا فيهما للصفة مع تعذر الاستثناء لما عرفت فان قلت اذا جاز وقوع الا بمعنى غير فى مثال المصنف عندى درهم الا دانق فالمخبر عنه درهم كامل والوصف مؤكد اذ كل درهم موصوف بانه غير دانق واذا كان كذلك انتقض ما قرره أولا من قاعدته القائلة متى طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص فان ما بعد الا فى المثال المذكور وهو دانق مطابق لموصوفها وهو درهم باعتبار ان كلا منهما مفرد قلت لما كان الدرهم فى معنى قولك ستة دوانق لم يقع ذلك التطابق معنى ﴿وشرط ابن الحاجب فى وقوع الا صفة تعذر الاستثناء﴾ كما فى الآية ومثال سيبويه ﴿وجعل من الشاذ قوله وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان﴾ قال وفى البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور فى مثله وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والشذوذ الثانى الفصل

بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قليل ﴿والوصف هنا مخصص﴾ لمطابقة مابعد الا وهو الفرقدان ماقبلها في الاثنينية لان المعنى كل أخوين متفارقان الا الفرقدان وكل بحسب مايضاف اليه فليس الوصف مؤكدا وانما هو مخصص ﴿لما ثبت من القاعدة﴾ المتقدمة من انه متى طابق مابعد الا موصوفها فالوصف مخصص والا فمؤكد والفرقدان نجمان قريبان من القطب ﴿والثالث﴾ من أوجه الا الاربعة ﴿ان تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء وأبو عبيدة﴾ بالتصغير وها التأنيث ﴿وجعلوا منه﴾ قوله تعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم﴾ وقوله تعالى ياموسى لا تخف اني ﴿لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء﴾ فاني غفور رحيم ﴿أي ولا الذين ظلموا﴾ في الآية الاولى ﴿ولا من ظلم﴾ في الآية الثانية وفي كلام المصنف حذف عاطف في غير محله كما رأيت ﴿وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع﴾ وهو في الآية الثانية ظاهر لان الانبياء لا يصدر من أحد منهم ظلم حتى يكون الاول شاملا لمن ظلم منهم ومن لم يظلم فيستثنى الظالم وانما المعنى لكن من ظلم من غيرهم ففي الكشاف والا بمعنى لكن لانه لما أطلق نفي الخوف عن الرسل كان ذلك مظنة لطرو الشبهة فاستدرك ذلك والمعنى ولكن من ظلم منهم أي فرطت منه صغيرة مما يجوز على الانبياء كالذي فرط من آدم ويونس وسليمان واما الآية الاولى فقيل فيما يحتمل أن يكون المراد بالناس اليهود والذين ظلموا استثناء منهم أي لئلا يكون حجة ١٥٨ لاحد من اليهود في خلاف مافي التوراة من تحويل القبلة الا للمعاندين منهم القائلين ماترك قبلتنا الى الكعبة الا ميلا الى دين قومه وحبا لبلده ولو كان على الحق للزم قبلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهذا تحويم على ان الاستثناء متصل وان المعنى الا الظالمين فانه يكون لهم حجة بما ذكر ومعلوم ان هذا ليس بحجة بل شبهة ظاهرة البطلان يسوقونها مساق الحجة والبرهان فان أريد بالاولى والا الحجة الحقيقية ومثل هذه الحجة لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والا لم يصح الاستثناء قال التفتازاني ولا محيص سوى ان يراد بالحجة المتمسك حقا كان أو باطلا ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان هذا من قبيل ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب ﴿والرابع﴾ من أوجه الا ﴿أن تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه قوله﴾ أي قول ذي الرمة ﴿حراجيج ماتنفك الا مناخة * على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا﴾ الحراجيج بحاء مهملة في الاول وجيمين بعدها جمع حرجوج بضم الحاء وهي الناقة الطويلة على وجه الارض والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد المكان الذي يقيم فيه جمع من الناس يتخذونه وطنا وانما المراد بها الارض فقد تطلق البلد والبلدة على مطلق الارض والقفر المفازة لا نبات فيها ولا ماء ووجه ماذهب اليه الاصمعي وابن جني من زيادة الا في هذا البيت ان المراد وصف تلك الابل بأنها لا تنفك عن اناختها على حالة غير مرضية أو السير بها الى أرض خالية من نبات ترعاه وماء تشربه وانما يتأدى هذا المراد بزيادة الا ﴿و﴾ قاله أيضا ﴿ابن مالك وحمل عليه قوله أرى الدهر الا منجنونا باهله * وماصاحب الحاجات الا معذبا﴾ أي أرى الدهر منجنونا أي مثل الدولاب الذي يدور بما عليه فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس فيرد العالي سافلا ولا استقامة لهذا المعنى الا بالزيادة فيحمل البيت عليها ﴿وانما المحفوظ وما الدهر﴾ ومثل هذا لا ترد به رواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ

معروف فان قريبان من القطب الشمالي وقيل الا هنا للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الالف في الاحوال كلها وقال الرضي قال الكسائي حذف منه الموصول الحرفي وبقي بعض صلته والتقدير الا ان يكون الفرقدان ورد بان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع اهـ (قوله والوصف هنا مخصص) وذلك لان معنى ماقبل الا كل أخوين يتفارقان فماقبل الا مطابق لما بعدها في التثنية (قوله حراجيج الخ) الحراجيج بمهملة وراء فجيمين بينهما مثناة تحتية جمع حرجوج بضم المهملة وهي الناقة الطويلة والخسف الذل وترمي عطف على مناخة والمراد بالبلد هنا الارض والقفر المفازة لا ماء فيها ولا نبات (قوله وابن مالك وحمل عليه) كذا وقع في غالب النسخ بواو قبل حمل وانما لم يذكر ابن مالك مع الاصمعي قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك حمل بغير واو (قوله أرى الدهر الا منجنونا باهله) هذا صدر بيت عجزه * وماصاحب الحاجات الا معذبا * والمنجنون الدولاب الذي يدور بما عليه والتقدير الا يدور دوران منجنون

﴿ثم ان ثبتت روايته فيخرج على ان أرى جواب لقسم مقدر وحذفت لا كما حذفها في تالله تفتؤ﴾ وانما قدر القسم ليكون حذف لا جاريا على القياس ﴿ودل على ذلك﴾ النافي المحذوف ﴿الاستثناء المفرغ﴾ فانه انما يكون في النفي لا في الايجاب ﴿واما بيت ذى الرمة﴾ والرمة بالضم قطعة من حبل وتكسر وبه سمى ذى الرمة كذا في القاموس ﴿فقيل غلط منه﴾ وليس بسديد لانه من فصحاء العرب وان كان بعضهم غمزه بمخالطة البقالين يريد الزياتين الذين هم من الحاضرة وفتح هذا الباب يطرق الى القدح في كل ما يتمسك به من كلام العرب ﴿وقيل﴾ غلط ﴿من الرواة وان الرواية الا بالتنوين﴾ على انه اسم لا حرف ﴿أى شخصا﴾ وهذا أيضا ليس بجيد اذ لا تقدح رواية في أخرى ﴿وقيل تنفك تامة﴾ بمعنى ما تنفصل عن التعب أو ما تخلص منه فنفيها نفى باق على حاله لا ايجاب معه وليس كالنفى الداخل على تنفك الناقصة فانه يفيد الايجاب الدائم من حيث ان معنى الناقصة نفى والنفى اذا دخل على النفى اقتضى الاثبات المستمر ﴿ومناخة حال﴾ وهذا وجه حسن لا غبار عليه ولا كلفة فيه ﴿وقال جماعة كثيرة هى ناقصة والخبر على الخسف

ومناخة حال﴾ من الضمير المستكن في الخبر قدمت عليه ﴿وهذا فاسد لبقاء الاشكال﴾ وهو ارتكاب التفريغ في الايجاب ﴿اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا﴾ لما يلزم عليه من ارتكاب المحذور المذكور وقد يقال عليه ان ابن الحاجب ذكر ان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب بشرطين أحدهما أن يكون فضلة لا عمدة والثانى أن تحصل به فائدة فلا يجوز ضربت الا زيدا اذ من المحال أن تضرب جميع الناس الا زيدا ويجوز قرأت الا يوم كذا لانه يجوز ان يقرأ في جميع الايام الا في ذلك اليوم ومن هنا

والا بمعنى معذبا أى تعذيبا كذا ذكر المصنف في أوضح المسالك (قوله ثم ان ثبتت روايته فيخرج على ان أرى جواب لقسم مقدر) يعنى ليكون حذف لا النافية على القياس وفي الشرح وقوله فيخرج خبر مبتدا محذوف يعود الى الرواية أى ان ثبت روايته فهى تخرج على حد قوله ومن عاد فينتقم الله منه وأقول قد عرفت ما في مثل هذا الكلام في الا المخففة عند قوله وعلى هذا فيكون فلا نطول باعادته (قوله فقيل غلط) قال الاصمعى ان ذا الرمة غلط اذ لا تقول جاء زيد الا راكبا (قوله ومناخة حال) يعنى من الضمير في تنفك وقد جاء بالرفع أيضا على انه خبر مبتدا محذوف أى الا هى مناخة (قوله وهذا فاسد لبقاء الاشكال) يعنى الذى لاجله جعلت الا في البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب فان قيل ليس الاشكال بباق فان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخة حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا قلنا يلزم عليه عمل ما قبل الا فيما بعدها الا على الخسف متأخر عن مناخة وهو حينئذ خبر تنفك وما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا اذا كان المستثنى أو المستثنى منه أو صفته ويلزم تقدم الحال على عاملها المعنوى ان كان مناخة حالا من المستتر في الجار والمجرور (قوله ومن العجب ان ابن مالك على امامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا) لم يقل ابن مالك وأقسام الا ولا قال والا على أقسام وذكر من تلك الاقسام الا تنصروه وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى بانه المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو ما بمعناها وقولى بالا متعلق بالمخرج واحترزت بذلك من الا التى بمعنى غير والتى بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتى بمعنى ان لم كقوله تعالى الا تنصروه والزائدة على مذهب الاصمعى وابن جنى اهـ

﴿(ألا) بالفتح والتشديد﴾

يظهر اشكال ان مناخة حال لا خبر لانه اذا كان خبرا كان عمدة واذا كان حالا كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك لا يزال زيد شجاعا الا ماشيا لكن يلزم على هذا تقديم المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عاملها المعنوى وكلاهما محذور عند البصريين ﴿تنبيه ليس من أقسام الا﴾ التى ذكرت أوجهها وهى الحرف البسيط ﴿التى في نحو الا تنصروه فقد نصره الله﴾ وقد مضى التنبيه على ذلك في ان المكسورة الخفيفة ﴿وانما هذه﴾ التى في الآية ﴿كلمتان ان الشرطية ولا النافية﴾ غير انه ادغمت النون في اللام لمكان التقارب فاشتبهت بهذه لفظا ﴿ومن العجب ان ابن مالك على امامته﴾ التى نشأ عنها تصنيف الكتب التى هى مادة المصنف في تأليفه ولا سيما كتابه الذى نحن بصدد شرحه ﴿ذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا﴾ وانا أظن انى وقفت في شرح التسهيل على ما يدفع هذه البشاعة التى باح بها المصنف ولكن لم استحضر ذلك الآن وليس هذا الشرح بيدى في هذه البلاد ﴿(ألا)﴾ ﴿بالفتح﴾ للهمزة ﴿والتشديد حرف تحضيض مختص﴾ بالرفع صفة حرف المرفوع ﴿بالجمل الفعلية﴾ من حيث ان التحضيض طلب لامر يتجدد وهذا شأن

ـبيـــه ... حيـه ﴿والخـبرية﴾ من حيث انه لا يطلب الا ما يحصل في الخارج والانشاء لا خارج له ﴿كسائر أدوات التحضيض﴾ فانها لطلب الفعل والحض عليه وهذا ظاهر اذا كان الفعل مضارعا نحو الا تصلي أي صل وأما اذا كان ماضيا فلانها تدخل عليه على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب فتكون للطلب مطلقا فأشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون في هذا الحرف اذا وقع بعده الماضي دلالة على الطلب فيتعذر النصب بعده عند وجود الفاء والجزم عند عدمه والجواب ماقاله ابن الحاجب في أمالي المفصل لانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا له وانما وقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك فوته حتى انقضى وقته وصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء وجزم بغير فاء واستشعر المصنف نقضا يرد على قوله ان جميع أدوات التحضيض مختصة بالجمل الفعلية وذلك ان هلا من هذه الادوات وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشده فأجاب عن ذلك بأن قال ﴿فاما قوله ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها فالتقدير فهلا كان هو أي الشأن﴾ فانما دخلت على فعلية والاسمية في محل نصب خبر لكان المحذوفة وقد سبق له ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف اللهم الا أن يقال حذف هنا تبعا لحذف الفعل فاغتفر ﴿وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها تنبيه ليس من أقسام الا التي في قوله تعالى﴾ قالت يا أيها الملأ اني ألقي الى كتاب كريم انه من سليمان ﴿وانه بسم الله الرحمن الرحيم أن لا تعلوا علي بل هذه كلمتان﴾ اما ﴿ان الناصبة ولا النافية أو ان المفسرة ولا الناهية﴾ ولم يذكر الزمخشري الا الثاني قال وأن في أن لا تعلوا مفسرة أيضا أي لا تعلوا الا تتكبروا كما يفعل الملوك ثم قال يروى أن نسخة الكتاب من عبد الله سليمان بن دود الى بلقيس ملكة سبا السلام على من اتبع الهدى أما بعد فلا تعلوا علي وأتوني مسلمين ﴿ولا موضع لها على هذا وعلى الاول﴾ وهو أن تكون أن ناصبة

ولا نافية ﴿فهي﴾ مع مادخلت عليه في محل رفع ﴿بدل من كتاب على انه بمعنى مكتوب﴾ على انه مصدر كانه قيل ألقي أن لا تعلوا علي ﴿وعلى ان الخبر بمعنى الطلب﴾ أي هذا وان كان خبرا بمعنى انتفاء العلو فهو بمعنى النهي أي لا تعلوا علي ﴿بقرينة وأتوني﴾ مسلمين ويجوز أن يكون في محل رفع خبر مبتدا محذوف أي هو أن لا تعلوا علي اجازه أبو البقاء قلت وان على هذا هي الناصبة ولا النافية والخبر بمعنى الطلب كامر وقيل هو على حذف الجار أي بان لا تعلوا فيختلف في محله أهو نصب أم جر أم يجوز الامران على ماهو معروف فان قلت بماذا يتعلق هذا الجار المحذوف قلت يجوز ان يتعلق بالقي والباء للظرفية أي ألقي الى في هذا المعنى ويجوز أن يكون ظرفا مستقرا في محل الحال من النائب والباء للمصاحبة أي ألقي الى كتاب كريم حال كونه ملتبسا بالنهي عن العلو على سليمان عليه السلام والامر باتيانا اليه مسلمين أو في محل رفع صفة ثانية لكتاب أي كتاب كريم ملتبس بذلك ﴿ومثلها﴾ ألا المشددة في قوله تعالى وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون ﴿أن لا يسجدوا لله﴾ الذي يخرج الخبء في السموات والارض ويعلم ما يخفون وما يعلنون ﴿في قراءة التشديد﴾ وهي قراءة الجماعة الا الكسائي فانه قرأ بالتخفيف على أن الا حرف تنبيه أي ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي يا قوم اسجدوا ﴿لكن ان فيها الناصبة ليس غير﴾ وفي بعض النسخ لا غير وسيصرح المصنف في حرف الغين المعجمة بان التعبير بذلك لحن وسنمر بك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادعى أنه لحن وننبه على كل في محله ان شاء الله تعالى ﴿ولا فيها محتملة للنفي فتكون الا﴾ يسجدوا في محل نصب ﴿بدلا من أعمالهم﴾ أي وزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا وما بين البدل والمبدل منه معترض ﴿أو﴾ في محل رفع ﴿خبر المحذوف﴾ كما أجازه أبو البقاء والتقدير هي ان لا يسجدوا ﴿أي أعمالهم أن لا يسجدوا﴾ محتملة ﴿للزيادة فتكون الا مخفوضة بدلا من السبيل﴾ فيكون المعنى فصدهم عن السجود لله وقوله فهم لا يهتدون معترض ﴿أو مختلف فيها﴾ حالة كونها مقولا في السؤال عنها ﴿أمخفوضة هي أم منصوبة﴾ فتكون هذه الجملة الاستفهامية في محل رفع على انها محكية بالقول المبني للمفعول ويحتمل أن تكون في محل جر بدلا من المجرور بفي على ان الاصل

(قوله فهلا كان هو أي الشان) فان قيل قد قال المصنف في ان المكسورة المشددة ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبها الحذف أجيب بان ذلك في الحذف استقلالا لا تبعا وهنا الحذف تبع لكان (قوله وعلى الاول فهي بدل من كتاب) ويجوز ان يكون خبر المبتدا محذوف

فى جواب سؤالها أى جواب السؤال عنها فأضيف السؤال اليها للابسة وحذف المضافان والاستفهامية بدل من السؤال كانه قيل فى جواب أهى مخفوضة أم منصوبة وقدم مثله فى أوائل الكتاب ﴿وذلك على ان الاصل لئلا واللام متعلقة بيهتدون﴾ أى فهم لا يهتدون للسجود لله أو على ان الاصل لئلا واللام متعلقة بزين أو بصد و يجوز أن يكون الاصل مخافة أن يسجدوا فلا زائدة والمحل نصب ليس الا ﴿(الى)﴾ ﴿حرف جر له ثمانية معان﴾ أحدها انتهاء الغاية الزمانية نحو أتموا الصيام الى الليل والمكانية نحو ﴿ سبحان الذى أسرى بعبده ليلا ﴿من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى﴾ وغير الزمانية والمكانية نحو أعطيته من درهم الى ألف ﴿واذا دلت قرينة على دخول مابعدها﴾ أى مابعد الى فيما قبلها ﴿نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره﴾ لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية ﴿أو على خروجه نحو ثم أتموا الصيام الى الليل﴾ ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفى الوصال وهو أن يصوم يومين من غير أن يفطر بالليل وذلك لانه أمر بالصيام المغيا بالليل وذلك يطريان ضده وهو الافطار ومبناه على ان الليل غاية للصوم والى متعلقة به وهو ظاهر قلت وبهذا اندفع ماقيل ان الاتمام فعل مابه التمام وانما يتحقق فى الجزء الاخير وهو لا يتكرر والمغيا لابد أن يتكرر قبل الغاية فكيف يكون الليل غاية الاتمام ﴿ونحو فنظرة الى ميسرة﴾ لان الاعسار 161 علة الانظار وبوجود الميسرة تزول العلة ولو دخلت الميسرة فيه لكان منظرا فى حالتى العسر واليسر ﴿وحمل عليها﴾ أى على القرينة الدالة على الخروج أو الدخول وهذا جواب اذا من قوله واذا دلت قرينة ﴿والا﴾ تدل قرينة لا على الدخول ولا على الخروج وهذا كناية عن عدم القرينة اذ انتفاء دلالتها لازم لعدمها ﴿فقيل يدخل﴾ مابعد الى فيما قبلها ﴿ان كان من الجنس﴾ نحو سر بالنهار الى وقت العصر ﴿وقيل﴾ يدخل ﴿مطلقا﴾ أى سواء كان

٢١ ى ل من الجنس كما تقدم أولا نحو صمر بالنهار الى الليل ﴿وقيل لا يدخل مطلقا﴾ سواء كان من الجنس أولا ﴿وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد﴾ فى الدخول الحاقا للفرد بالاعم الاغلب وحينئذ فلا دليل فى قوله وأيديكم الى المرافق على أحد الامرين فأخذ الجمهور بالاحتياط فحكموا بدخولها فى الغسل وأخذ داود وزفر بالمتيقن فلم يدخلاها وبعضهم يرى ان الغاية للاسقاط لا للغسل وسيأتى الكلام فى ذلك ﴿والثانى﴾ من معانى الى ﴿المعية وذلك اذا ضممت شيأ الى آخر﴾ سواء كان من جنسه أولم يكن اذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بذينك الشيئين ﴿وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين فى﴾ قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام قال ﴿من أنصارى الى الله﴾ أى مع الله فضم الانصار الى الله باعتبار معنى النصرة المتعلقة بالله وبهم ﴿وقولهم﴾ أى قول العرب ﴿الذود﴾ باعجام الاولى واهمال الثانية ﴿الى الذود ابل﴾ وفى القاموس الذود ثلاثة أبعرة الى العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثنتين والتسع مؤنث ولا يكون الا من الاناث وهو واحد وجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحد جمعه أذواد وقولهم الذود الى الذود ابل يدل على انهما فى موضع اثنتين لان الثنتين الى الثنتين جمع الى هنا كلامه فقد ضممت أحد الذودين الى الآخر باعتبار معنى يتعلق بالطرفين وهو الجمع ﴿ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال﴾ لانه لم

محذوف أى هو أن لا تعلوا على (قوله واللام متعلقة بيهتدون) ويجوز ان يتعلق بصدهم وان يتعلق بزين واللام الداخلة على ان داخلة على مفعول له أى علة تزيين الشيطان لهم أو صدهم عن السبيل هى خوفه ان يسجدوا لله

﴿(الى)﴾

(قوله نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره) القرينة هنا ذكر الآخر وجعله غاية وفى الشرح القرينة هنا كون الكلام مسبوقا لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية اهـ وماقلناه أولى لتناوله نحو بعتك هذا الحائط من أوله الى آخره ومما دلت القرينة على دخول مابعدها قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والقرينة هى العلم بانه لا يسرى به الى البيت المقدس ولا يدخله (قوله أو على خروجه نحو ثم أتموا الصيام الى الليل) القرينة هنا نص منفصل عن هذا النص هو النهى عن الوصال والمنع منه فلو لم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لانه هنا غاية للصيام لكونه مما يمتد لا للاتمام لانه فعل الجزء الاخير وهو لا يمتد والمغيا لابد ان يكون ممتدا (قوله ونحو فنظرة الى ميسرة) فان الغاية لو دخلت هنا فى حكم ماقبلها لوجب الانظار حالة الميسرة أيضا وذلك يؤدى الى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن (قوله وذلك اذا ضممت شيأ الى آخر) يعنى فى كونه محكوما به على شئ أو محكوما عليه بشئ أو متعلقا بشئ سواء كان من جنسه أولم يكن (قوله ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد) لان زيدا لم يضم الى آخر فى شئ مما ذكرنا

يقع ضم أحدهما الى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما قال بعضهم والتحقيق انها في هذا الوجه أيضا بمعنى الانتهاء أي من يضيف نصرته اياي الى نصرة الله والذود مضافة الى الذود وقيل الى الله في تلك الآية يتعلق بمحذوف حالا من الياء من أنصاري أي من أنصاري ذاهبا الى الله ملتجئا اليه فان قلت على أي شئ انتصب مضافة في قول من قدرها في قولهم الذود الى الذود ابل فانه لا يلوح فيه الا الحالية وليس ثم الا المبتدأ وهو لا يكون صاحب حال قلت هو حال من ضمير مفعول محذوف والتقدير أعينها مضافة الى الذود ﴿والثالث﴾ من معاني الى ﴿التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها﴾ أي لكونه فاعلا بحسب المعنى للحدث الذي تعلقت به الى ﴿بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب﴾ نحو ما أحب زيدا الى وما أبغض عمرا الى فقد بينت الى في ذلك ان المجرور بها فاعل للحب والبغض المدلول عليهما بفعل التعجب ﴿أو اسم تفضيل رب السجن أحب الى﴾ فعرف بالى ان مجرورها وهو المتكام المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام هو الفاعل يعني للحدث الذي دل

عليه أحب ﴿الرابع﴾ من معاني الى ﴿مرادفة اللام نحو والامر اليك﴾ فانظري ماذا تأمرين والاصل في هذا اللام قال تعالى لله الامر من قبل ومن بعد هذا مثل ابن مالك ﴿وقيل﴾ هي في الآية على بابها ﴿لانتهاء الغاية أي﴾ والامر ﴿منته اليك﴾ وقدره بعضهم موكول اليك ويحتمل ان يقدر راجع أي قد عرضنا ما عندنا من الرأي في المحاربة والامر راجع اليك ﴿ويقولون احمد اليك الله سبحانه﴾ وقد يتوهم ان الى فيه بمعنى اللام وانما هو على التضمين ﴿أي أنهي اليك حمده والخامس﴾ من معاني الى ﴿موافقة في﴾ والتعبير في الاول بمرادفة اللام وهنا بموافقة من باب التفنن في العبارة ﴿ذكره جماعة في قوله﴾ أي قول النابغة ﴿فلا تتركني بالوعيد كانني * الى الناس مطلى به القار أجرب﴾ الوعيد التهديد ومطلى مدهون والقار والقير شئ أسود يطلى به الابل والسفن والاجرب ذو الجرب وهو داء بظاهر الجسد معروف والمعنى كانني في الناس جمل أجرب جعل عليه القار ﴿قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه﴾ أي مما جاءت فيه الى بمعنى في قوله تعالى ﴿ليجمعنكم الى يوم القيامة﴾ أي في يوم القيامة وانما قال ويمكن ولم يجزم بذلك لاحتمال ان يكون قوله ليجمعنكم ضمن معنى ليضمنكم فعدى لاجل ذلك بالى أو تكون الى متعلقة بمحذوف أي ليجمعنكم مضمومين الى يوم القيامة أي الى عرض هذا اليوم أو حسابه جعلنا الله من الفائزين فيه بمنه وكرمه ﴿وتأول بعضهم البيت على تعليق الى بمحذوف أي مطلى بالقار مضافا الى الناس فحذف﴾ الشاعر متعلق الجار وهو مضافا ﴿وقلب الكلام﴾ لانه كان في

انه يضم اليه فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز الى زيد مال اعتراضا على كون الى بمعنى مع فكانه قال ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال ولو كانت الى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انما جعلناه لبيان ما احترز عنه تقييد الضم لانه وقع اخراجه به في كلام الفراء فانه قال وانما يجعل الى كمع اذا ضممت شيأ الى شئ كقول العرب الذود الى الذود ابل فان لم يكن ضم لم تكن الى كمع فلا يقال في مع فلان مال كثير الى فلان مال كثير اه وقال الرضي والتحقيق ان الى هذه يعني التي قيل انها بمعنى مع للانتهاء في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم أي تضيفونها وقوله تعالى الى المرافق أي مضافة اليها وقولهم الذود الى الذود ابل أي الذود مضافة الى الذود اه والذود من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ودااله الاولى معجمة والثانية مهملة وفي الجنى الداني وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وابقاء الى على أصلها والمعنى في قوله تعالى من أنصاري الى الله من يضيف نصرته الى نصرة الله والى في هذا أبلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك ولا بد بخلاف الى فان نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها ذا المعنى على التضمين من يضيف نصرته الى نصرة فلان اه (قوله بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل) يعني بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل من الحب أو البغض ففي العبارة أدنى تسامح وقد يقال المراد ما يفيد بالوضع فلا تسامح وانما بينا كلامه بهذا لما قال ابن مالك في شرح التسهيل ونبهت بقولي وللتبيين على المتعلقة في تعجب أو تفضيل بحب أو بغض مبينة لفاعلية مصحوبها (قوله فلا تتركني بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلى المدهون وفي الصحاح والقار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار (قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيامة) انما قال يمكن لاحتمال ان يكون الى في الآية للانتهاء وضمن يجمعنكم معنى الضم وهو مما يتعدى بالى (قوله فحذف وقلب) لانه حذف الحال أعني مضافا وادخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه لانه أدخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلى ورفع القار بمطلى

وكان

الأصل مطلى بالقار وفيه مبالغة لاتخفى ﴿وقال ابن عصفور هو﴾ أى البيت متأول ﴿على تضمين مطلى معنى مبغض﴾ وكذا قال الرضى الوجه ان الى بمعناها يعنى فى هذا البيت وذلك ان معنى مطلى به القار أجرب مكره مبغض والتكريه يعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر قلت ولو قيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان على حد الحال فى قول امرئ القيس

كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى

أى كانى مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جمل أجرب طلى به القار أى جعل فيه أو ألصق به ويدل على مبغضا المحذوف ماذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريه والتبغيض لكان وجها تأمله ﴿قال﴾ ابن عصفور ﴿ولو صح مجئ الى بمعنى فى لجاز زيد الى الكوفة﴾ أى فى الكوفة فلما لم تقله العرب وجب ان يتأول ما أوهم ذلك ولهذا ارتكب تأويل البيت بما ذكره ﴿السادس﴾ من معانى الى ﴿الابتداء﴾ أى ابتداء الغاية ﴿كقوله﴾ أى قول ابن أحمر ﴿تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسقى فلا يروى الى ابن أحمرا﴾ أى ﴿فلا يروى﴾ ﴿منى﴾ وعاليت بالكور رفعته والكور بضم الكاف الرحل مطلقا وقيل الرحل بأداته والجمع أكوار وأكور وكيران ويروى بفتح الواو مضارع روى بكسرها اذا زال عطشه بالشرب وانما يتعدى بمن تقول رويت من الماء مثلا والشاعر عداه بالى فتكون بمعنى من التى لابتداء الغاية والمراد ان ناقة هذا الشاعر تشكو منه حيث جعل الكور 163 عليها قائلة بلسان الحال أركبنى فلا يترك ركوبى ولا يمل منه على طريقة الاستعارة التمثيلية شبهت حاله فى ذلك بحال من يسقى من شئ فلا يروى منه وخرج ما فى البيت على تقدير فلا يروى ظمؤه الى فحذف المضاف ﴿السابع﴾ من معانى الى ﴿موافقة عند كقوله﴾ أى كقول أبى كبير الهذلى

﴿أم لا سبيل الى الشباب وذكره * أشهى الى من الرحيق السلسل﴾

رحيق صفة الخمر والسلسل بسينين مهملتين ولامين السهل الدخول فى الحلق وهما سؤالان أحدهما ان معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا هى فى البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها وليست قسما آخر ولا يحضرنى جواب عنه الثانى ان جعل الى بمعنى عند يفضى الى كونها اسما وجوابه ان هذا الاطلاق مجازى وذلك لان بين عند والى اذا أريد بها معنى الحضور تعلقا باعتبار الدلالة على أصل المعنى لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ودلالة الى عليه بالنظر الى غيرها وهو المجرور بها فلما كان بينهما هذا التعلق قيل ان الى بمعنى عند على طريق التجوز وقد قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر به عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض وهذه ليست معانى الحروف والالما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات معانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الى هذه المتعلقات بنوع استلزام ﴿الثامن﴾ من معانى الى ﴿التوكيد وهى﴾ أى والى المفيدة للتوكيد هى ﴿الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم﴾ واجعل ﴿أفئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو﴾ على انه مضارع هوى بكسرها أى أحب اذ المعنى واجعل أفئدة من الناس تهواهم أى تحبهم فالى زائدة للتوكيد ﴿وخرجت﴾ هذه القراءة ﴿على تضمين تهوى معنى تميل﴾

وكان حقها ان تدخل على القار ويرفع الضمير بمطلى وهذا على رواية رفع القار واما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا قلب فيه (قوله وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلى معنى مبغض) قال الرضى ان معنى مطلى به القار أجرب مكره والتكريه يعدى بالى قال الله تعالى وكره اليكم الكفر وفى الشرح ولو قيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان كما فى قوله

كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى

أى كانى فى حالة كونى مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جمل أجرب طلى به القار أى جعل فيه أو ألصق به ويدل على مبغضا المحذوف ماذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريه لكان وجها اه وأقول هذا بعينه هو التأويل الذى نقله المصنف عن بعضهم الا ان ذلك التأويل فيه قلب وتأويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدرة فى ذلك التأويل فيه قلب وتأويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدرة فى ذلك التأويل مضافا وفى تأويل الشارح مبغضا (قوله تقول وقد عاليت الخ) عاليت علوت والكور بضم الكاف وبالراء الرحل ويسقى بالمثناة التحتية المضمومة والسين المهملة الساكنة والقاف المفتوحة ويروى بفتح المثناة التحتية والواو مضارع روى بكسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى أركبنى فلا يمل ركوبى (قوله أم لا سبيل الخ) الرحيق من أوصاف الخمر والسلسل بمهملتين ولامين السهل الدخول فى الحلق

فعدى تهوى بالى كما يعدى تميل بها وفى حواشى المصنف على التسهيل فان قيل الاحسن فى قراءة تهوى ان يقال ضمن معنى تسقط أى تسقط اليهم بسبب حبها لانه لم يطلب مجرد الميل الذى يدل عليه هوى بالكسر بل طلب الميل والاتيان ليجيئوا وارفقا بالآتى المحب فالجواب ان معنى سقوط القلوب اليهم ميلها فلا يضمن معنى السقوط ولو كان التركيب واجعل طائفة لامكن هذا التأويل قال وفى المصابيح للوزير سأل الله ان يحبب الحج الى عباده وقيل الافئدة الجماعات فعلى هذا يقوى هذا التوجيه قلت ويكون اطلاق الافئدة على الجماعات اطلاقا مجازيا من تسمية الشئ باسم جزئه كتسمية الربيئة عينا ﴿أو على ان الاصل تهوى بالكسر﴾ أى تسقط ﴿فقلبت الكسرة﴾ التى على الواو ﴿فتحة و﴾ قلبت ﴿الياء ألفا كما يقال فى رضى﴾ بكسر الضاد وفتح الياء ﴿رضا﴾ بفتحها وألف بعدها ﴿وفى ناصية ناصاة قاله ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الاصل﴾ كما فى رضى وناصية وهذا غير موجود فى تهوى ﴿(اى)﴾ ﴿بالكسر﴾ للهمزة ﴿والسكون﴾ للياء ﴿حرف جواب بمعنى نعم فتكون لتصديق المخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب وتقع﴾ ولو قال فتقع بالفاء لكان أحسن ﴿بعد قام زيد﴾ فتكون حينئذ لتصديق الخبر ﴿وهل قام زيد﴾ فتكون اذ ذاك لاعلام المستخبر ﴿واضرب زيدا﴾ فتكون اذن لوعد الطالب ﴿ونحوهن﴾ مثل يقوم زيد وهل يضرب عمرو ولا تضرب بكرا ﴿كما تقع نعم بعدهن﴾ وظاهر هذا الكلام ان اى تقع بعد الخبر موجبا كان أو منفيا وبعد الامر والنهى والاستفهام موجبا كان ماتعلق به أو منفيا فان نعم تقع فى هذه المواضع كلها ﴿وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك أحق هو قل اى وربى انه لحق ولا تقع عند الجميع﴾ لا ابن الحاجب ولا غيره ﴿الا قبل القسم واذا قيل اى والله ثم أسقطت الواو﴾ التى للقسم فقلت اى الله ﴿جاز اسكان الياء﴾ أى النطق بها ساكنة كما كانت قبل حذف واو القسم ﴿وفتحها﴾ كما فتحت نون من مع لام التعريف والفتح هنا لامرين أحدهما المحافظة على تفخيم اسم الله كما ذكروا فى ألم الله والآخر الفرار من الثقل الناشئ عن اجتماع كسرتين كما ذكروا فى ومن الناس بل الثقل هنا أشد لان أولى الكسرتين على الهمزة والاخرى على ياء ﴿وحذفها﴾ لالتقاء الساكنين لاعتلالها ﴿وعلى الاول﴾ وهو اسكان الياء تبقى ساكنة ﴿فيلتقى ساكنان على غير حدهما﴾ لان الساكنين ليسا فى كلمة كما فى الضالين وتمود الثوب وانما هما فى كلمتين كما فى التقت حلقتا البطان ﴿(أى)﴾ ﴿بالفتح﴾ للهمزة ﴿والسكون﴾ للياء ﴿على وجهين﴾ وهو خبر أول لقوله أى وما بينهما معترض أى أعنيها بالفتح والسكون به لضبط النطق بهذه الكلمة والخبر الثانى قوله ﴿حرف﴾ موضوع ﴿لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط﴾ وهذا

وفى الشرح معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مبينة لفاعلية مجرورها وليست قسما آخر اه وأقول قد قررنا فيما سلف ان الى التى للتبيين متعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما والى فى البيت ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة (قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الاصل) أجاب ابن الصائغ عن هذا بان سكون الياء فى تهوى عارض للاستثقال وأصلها الحركة وأقول فى هذا الجواب نظر لان سكون تهوى العارض للاستثقال هو سكونه عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هى له فى الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست بمعربة

﴿(اى بالكسر والسكون)﴾

(قوله واذا قيل اى والله ثم أسقطت الواو جاز اسكان الياء وفتحها وحذفها) اما سكونها فقال الرضى للمبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما فى كلمتين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كما فى ها الله وهو أيضا من خصائص لفظة الله اه واما فتحها فتبيينا لحرف الايجاب واما حذفها فللساكنين (قوله وعلى الاول فيلتقى ساكنان على غير حدهما) أى على غير حد التقائهما لان الحد لالتقاء الساكنين لا لهما وحد التقائهما ان يكونا فى كلمة ويكون الاول منهما حرف لين والثانى منهما مدغما فى آخر نحو دابة وخويصة وحروف اللين الالف والواو والياء السواكن سواء كان قبل الواو والياء حركة من جنسهما أو لم يكن

﴿(اى بالفتح والسكون)﴾

مبنى ﴿ على خلاف فى ذلك ﴾ فان من النحاة من ذهب الى انها لنداء البعيد ومنهم من قال هى لنداء القريب ومنهم من قال هى لنداء المتوسط ﴿ قال ﴾ الشاعر ﴿ ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضحى * بكاء حمامات لهن هدير ﴾ عبد مرخم عبدة اسم امرأة ورونق الضحى حسنه وبريقه والضحى هو حين تشرق الشمس قال فى الصحاح هو مقصور يذكر ويؤنث فمن أنث ذهب الى انه جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صرد ونغر والهدير صوت الحمام وهو المراد فى البيت والهديل أيضا فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جارح من جوارح الطير قالوا وليس من حمامة الا وتبكى عليه قال الشاعر وما من تهتفين به لنصر * بأسرع جابة لك من هديل كذا فى الصحاح وليس فى البيت الذى انشده المصنف ما يعين حال المنادى من قرب أو بعد أو توسط ﴿ وفى الحديث أى رب ﴾ وانا معهم وفيه أيضا قوله عليه الصلاة والسلام يخاطب عمه أبا طالب أى عم قل لا اله الا الله ووقع لى فى تعليق على البخارى المسمى مصابيح الجامع وأى هنا للنداء القريب ولا يخفى ما فيه من اللطافة ﴿ وقد تمد ألفها ﴾ أى همزتها فتكون بعدها ألف تليها الياء وظاهره ان هذا الحكم ثابت مع كونها للبعيد أو القريب أو المتوسط على الخلاف الذى ذكره وفى ذلك نظر ﴿ وحرف تفسير ﴾ بالرفع عطفا على الخبر الثانى وهو قوله حرف لنداء البعيد ﴿ تقول عندى عسجد ﴾ بعين وسين مهملتين وجيم ودال مهملة على زنة جعفر ﴿ أى ذهب ﴾ وفى القاموس العسجد الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت ﴿ وغضنفر ﴾ 165 بغين وضاد معجمتين مفتوحتين ونون ساكنة وفاء مفتوحة وراء ﴿ أى أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق ﴾ وأى حينئذ من حروف العطف ﴿ خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح ﴾ وأبى العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن أبى عمرو الزاهد عنه ﴿ لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ﴾ وأى تصلح للحذف دائما فلا تكون حرف عطف واحترز بقيد الدوام من العاطف الذى يصلح للسقوط فى بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار فى مثل قولك زيد قائم وقاعد وضاحك وباك والصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب وشاعر ﴿ ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه ﴾ وأى ملازمة لذلك فلا تكون حرف عطف واحترز باللازم مما يعطف الشئ على مرادفه تارة دون أخرى كقوله * والفى قولها كذبا ومينا * فانها كما تعطف هذا تعطف غيره فليست ملازمة لعطف المرادف ﴿ وتقع ﴾ أى ﴿ تفسيرا للجمل أيضا كقوله وترميننى بالطرف أى أنت مذنب * وتقليننى لكن اياك لا أقلى ﴾ ترميننى تشيرين الى وتقليننى أى تبغضيننى يقال قلاه يقليه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد ويقلاه لغة طئ واصل لكن لكن انا فحذفت الهمزة والقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان الادغام وقدمر الكلام على ذلك فى ان المكسورة الخفيفة ومر ان المصنف اختار ان الهمزة حذفت اعتباطا وتقديم المفعول لرعاية القافية والمعنى لكن انا لا أقليك ﴿ واذا وقعت ﴾ أى ﴿ بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير ﴾ وهو فى عبارة المصنف للمتكلم ﴿ تقول استكتمته الحديث أى سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ﴾ من سألته كما انها كذلك فى استكتمته ﴿ ولو جئت باذا مكان أى فتحت فقلت اذا سألته ﴾ على الخطاب وان كان الاول على التكلم ﴿ لان اذا ظرف لتقول ﴾ وهو للمخاطب فيكون ما بعده كذلك ومن هنا ناقش التفتازانى الزمخشرى فان فى الكشاف يقال لقيته ولاقيته اذا استقبلته فقال التفتازانى حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أو أى استقبلته بضم التاء وأى المفسرة وذلك انه اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان

(قوله ألم تسمعى الخ) عبد مرخم عبدة والرونق الحسن والضحى وقت اشراق الشمس يذكر نظرا الى انه اسم كصرد ونغر ويؤنث نظرا الى انه جمع ضحوة والهديل بالمهملة صوت الحمام وفى بعض النسخ الهدير بالراء وهو أيضا صوت الحمام (قوله وقد تمد ألفها) حكى ذلك الكسائى وقال بعضهم يجوز مدها اذا بعدت المسافة فيكون المد فيها دليلا على البعد (قوله وحرف تفسير) وهى أعم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة سواء المفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شروطا تقدم الكلام عليها وذهب قوم الى ان أى التفسيرية اسم فعل معناه عوا وافهموا (قوله لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه) انما قال دائما لان الواو تصلح للسقوط فى بعض الاوقات وذلك اذا وقعت بين الاخبار نحو زيد كاتب وشاعر أو بين الصفات نحو الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة فى المزدحم وانما قال ملازما لان العاطف قد يعطف الشئ على نفسه نحو وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وقد يعطف الشئ على مرادفه نحو * وألفى قولها كذبا ومينا * (قوله وترميننى بالطرف الخ) ترميننى بالطرف أى تشيرين الى به وتقليننى أى تبغضيننى يقال قلاه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد (قوله لان اذا ظرف لتقول) يعنى وفاعل تقول المخاطب فكذلك

أتى بكلمة أى كان مابعدها تفسيرا لما قبلها فتجب مطابقتهما و يجوز فى صدر الكلام تقول على الخطاب و يقال على البناء للمفعول وان أتى بكلمة اذا كان صدر الكلام فى موضع الجزاء فيجب ان يكون مابعد اذا على لفظ الخطاب أى اذا استقبلته تقول لقيته ولا يستقيم اذا استقبلته يقال لقيته الا اذا قدران القائل هو المخاطب لكنها عبارة قلقة الى هنا كلامه وفيه زيادة على ماقاله المصنف ﴿وقد نظم بعضهم ذلك فقال اذا كنيت باى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما تفسره * ففتحة التاء أمر غير مختلف﴾ كنيت سترت أى أتيت بفعل خفى المعنى وقوله باى يتعلق بمحذوف يدل عليه تفسره أى اذا كنيت ١٦٦ حال كونك مفسرا باى فعلا ولا يجوز ان يكون فعلا منه و باكنيت و باى يتعلق بتفسره لما يلزم عليه من الفصل بالاجنبى وتقديم معمول الصفة على الموصوف وكلاهما محذور والباء من قوله وان تكن باذا تفسره للصاحبة لاللاآلة لان اذا ليست المفسرة وانما المفسر مابعدها أى وان تكن مفسراله مع اذا بما يذكر بعدها

﴿أى﴾

﴿بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتى على﴾ أحد ﴿خمسة أوجه شرطا نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى﴾ بدليل جزم تدعو وادخال الفاء الرابط على الجملة الاسمية وهى الجواب ونحو ﴿أيما الاجلين قضيت فلا عدوان على﴾ بدليل الاتيان بالجواب وفاء الربط ﴿واستفهاما نحو أيكم زادته هذه ايمانا﴾ ونحو ﴿فبأى حديث بعده يؤمنون وقد تخفف﴾ أى الاستفهامية ﴿كقوله تنظرت نصرا والسماكين أيهما * على من الغيث استهلت مواطره﴾ وخالفه تنظرت انتظرت فى مهلة ونصرا اسم رجل والسماكين هما كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل وهو من منازل القمر والآخر السماك الرامح وليس من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة صفة للسحائب أى صبت سحائبه المواطر والضمير من أيهما يعود على الامرين المتقدمين الذين أحدهما نصر والآخر السماكان ﴿وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ على الرحمن عتيا ﴿التقدير لننزعن الذى هو أشد قاله سيبويه﴾ والمعنى لنخرجن من كل طائفة تبعت غاويا من الغواة من هو أشد جراءة وفجورا على الرحمن امامتعلق بالمصدران جوزنا مثل تقديم هذا المعمول عليه أو باشد او هو للبيان

يكون الفاعل فيما أضيف اليه اذا وفى حاشية التفتازانى عند كلام الزمخشرى على قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان أتى بكلمة أى كان مابعدها تفسير الماقبلها فيجب تطابقهما و يجوز فى صدر الكلام و يقول على الخطاب و يقال على المبنى للمفعول وان أتى بكلمة اذا كان صدر الكلام فى موضع الجزاء فيجب ان يكون مابعد اذا على لفظ الخطاب ولا يستقيم فى صدر الكلام يقال الا اذا قدران القائل هو المخاطب لكنه عبارة قلقة (قوله اذا كنيت باى الخ) كنيت سترت والباء فى باى للصاحبة أو الاستعانة وهى متعلقة بمحذوف دل عليه تفسيره وذلك المحذوف مع فاعله فى محل نصب على الحال من فاعل كنيت ولا يجوز ان تكون متعلقة بتفسيره المذكور لانه يلزم تقدم معمول الصفة على موصوفها لان تفسره المذكور صفة لفعلا ولا ان تكون متعلقة بكنيت لان أيا ليست مكنيا بها عن شئ لان الكناية فى الفعل الذى قبلها الا فيها وفعلا منصوب بتفسره المحذوف بناء على ان كنيت منزل منزلة اللازم أو على التنازع بينه و بين المحذوف واعمال الثانى وهو المحذوف كما هو المختار عند البصريين قال ابن الصائغ وفى قوله وان تكن باذا يوما تفسره مناقشة وهى ان التفسير ليس باذا بل بما بعدها وجوابها ان الباء فيه للصاحبة

﴿أى بفتح الهمزة وتشديد الياء﴾

(قوله تنظرت نصرا الخ) هذا البيت للفرزدق وتنظرت بمعنى تفكرت ونصرا بالمهملة هو نصر بن سيار ملك العراقين والسماكان كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل وللآخر السماك الرامح واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة والضمير فى أيهما يعود على الامرين الذين أحدهما نصر والآخر السماكان (قوله وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد التقدير لننزعن الذى هو أشد قاله سيبويه) وعلة بنائه حينئذ ان الصدر لما حذف صار أى مبنيا كاخواته الموصولة قال الرضى وذلك لان شيأ اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل و بعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه و يبينه كما يحذف من قبل و بعد المضاف اليه المبين للمضاف قال وقال سيبويه أيضا الاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وقد جاء فى الشواذ أيهم أشد بنصب أيهم وذلك انه لم تحذف الصلة بكمالها بل حذف أحد جزأيها وبقى ماهو معتمد الفائدة وهو الخبر (قوله

لاصلة لشئ مما ذكر ﴿وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون ان أيا الموصولة معربة دائما﴾ سواء حذف صدر صلتها أو لم يحذف وسواء كانت مضافة أو غير مضافة ﴿كالشرطية﴾ أى كاى الشرطية ﴿و﴾ أى ﴿الاستفهامية﴾ فان الاعراب لا يزايلهما فى وقت من الاوقات ﴿قال الزجاج﴾ وهو من كبار النحاة البصريين ﴿ما تبين لى ان سيبويه غلط﴾ بكسر اللام ﴿الا فى موضعين هذا أحدهما فانه يسلم أنها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت﴾ مع ان الاضافة مبعدة عن شبه الحرف الذى هو موجب للبناء واعتذر سيبويه بان قال لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزأى الابتداء كان ذلك مخالفا لحال أخواتها فغيروها تغييرا ثانيا فان التغيير يؤنس بالتغيير قلت ومراده مخالفته لاخواتها فى الحذف الخاص وذلك لان حذف أحد جزأى الابتداء من صلة أى يجوز مطلقا ومن صلة أخواتها انما يجوز فى الامر الشائع بشرط طول الصلة والا فلا مخالفة بينها وبينهن فى مطلق الحذف كما عرفت وقال الرضى اذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة وذلك ان شيأ اذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها قلت كلا الاعتذارين ليس بظاهر لورود النقض باى اذا أفردت وحذف صدر صلتها فانها معربة مع وجود العلة التى علل بها البناء وانما بنيت أى المضافة المحذوف صدر صلتها على الضم تشبيها بقبل وبعد لانها قد حذف بعض ما يوضحها ويبينها من الصلة لانها المبينة للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف ١٦٧ ﴿وقال الجرمى﴾ بفتح الجيم ﴿خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق الى مكة أحدا﴾ يعنى من العرب ﴿يقول لاضربن أيهم قائم بالضم انتهى﴾ وظاهر الكلام ان المراد بالخندق خندق البصرة والذى نقله الرضى عنه أنه قال خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة فلم أسمع أحدا يقول نحو اضرب أيهم أفضل الا منصوبا ﴿وزعم هؤلاء﴾ القائلون بان أيا الموصولة معربة دائما ﴿انها﴾ أى ان أيا المذكورة ﴿فى الآية استفهامية﴾ لا موصولة ﴿وانها مبتدأ وأشد خبر ثم اختلفوا فى مفعول ننزع فقال الخليل﴾ هو ﴿محذوف﴾ لا مذكور ﴿والتقدير لننزعن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد﴾ فالجملة فى محل رفع على انها محكية بالقول المبنى للمفعول وحذف الموصول الذى هو مفعول وصلته وبقى معمول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية ﴿وقال يونس﴾ المفعول هو ﴿الجملة﴾ الاسمية الاستفهامية ولا حذف ﴿وعلقت ننزع عن العمل﴾ لفظا لوجود المانع وهو الاستفهام ﴿كما فى لنعلم أى الحزبين أحصى﴾ لما لبثوا أمدا ﴿وقال الكسائى والاخفش﴾ المفعول هو ﴿كل شيعة﴾ ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة﴾ لا محل لها من الاعراب ﴿وذلك على قولهما فى جواز زيادة من فى الايجاب ويرد أقوالهم﴾ وهذا الذى ذكره بعد النشر غير مرتب على حسب التعداد المتقدم ﴿أن التعليق مختص بافعال القلوب﴾ وننزع ليس منها وهذا الرد المذكور أولا يتعلق بقول يونس الذى ذكر هنالك ثانيا ﴿وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق﴾ وهذا الرد المذكور ثانيا يتعلق بقول الخليل المذكور هنالك أولا وانما يتم هذا لو كان الخليل يمنع هذا التركيب والا فله ان يلتزم جوازه على نحو ما قاله فى الآية نعم ان قام دليل على امتناع مثل هذا التركيب انتهض الرد والشان فيه ﴿وانه لم يثبت زيادة من فى الايجاب﴾ وهذا الرد الثالث يتعلق بقول الكسائى والاخفش المذكور هنا ثانيا

(وخالفه الكوفيون) يعنى خالفوا سيبويه فى ان أيا فى نحو الآية موصولة على قراءة الضم أو فى ان أيا الموصولة اذا أضيفت وحذف صدر صلتها تبنى على الضم لا فى ان أيا يكون موصولا بدل على ذلك قوله لانهم يرون ان أيا الموصولة معربة دائما (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت) قال الرضى قال الجزولى اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه أيضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما فى قبل وبعد (قوله وزعم هؤلاء) أى مخالفو سيبويه وهم الكوفيون وجماعة من البصريين (قوله وعلقت ننزع) علقت بفتح المهملة واللام المشددة وفاعله مستتر عائد على أى ويجوز ان يكون عائدا على الجملة وصح نسبة التعليق اليها لحصوله من صدرها ويحتمل ان تكون بضم المهملة وكسر اللام المشددة مبنيا للمفعول وأنث لان المراد كلمة ننزع (قوله ويرد أقوالهم ان التعليق مختص بافعال القلوب) هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب يونس جواز التعليق فى غير أفعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع رد على الخليل وقوله وانه لم يثبت زيادة من فى الايجاب رد على الكسائى والاخفش فى قولهما بجواز

﴿و﴾ يرد أقوالهم أيضا ﴿قول الشاعر اذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أى﴾ وبجرها والرد به يتوجه على رواية الضم فقط وهو راد على تلك الاقوال الثلاثة باسرها فاشار الى رد قول يونس بقوله ﴿وحرف الجر لا يعلق﴾ عن العمل اجماعا وأشار الى رد قول الخليل بقوله ﴿ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته﴾ اذ الاصل فى ذلك على قياس قول الخليل فى الآية فسلم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل وأشار الى رد قول الكسائى والاخفش بقوله ﴿ولا يستأنف ما بعد الجار﴾ للزوم حذف المجرور وبقاء الجار وحده ولا يجيز أحد فى مثل سلم على زيد أن تقول سلم على مكتفيا بالجار عن التلفظ بالمجرور واذا ابطلت الاقوال الثلاثة فى البيت تعين ان تكون أى فيه موصولة مبنية بحذف صدر صلتها وهى فى محل جر بعلى 168 ولا اشكال ﴿وجوز الزمخشرى وجماعة كونها﴾ أى كون أى فى تلك الآية ﴿موصولة مع ان الضمة اعراب فقدر وامتعلق النزع من كل شيعة وكانه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر أنه سئل من هذا البعض فقيل هو الذى هو أشد ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول﴾ أى المحيطان به أو الكائنان بكنفيه أى ناحيتيه ﴿وفيه تعسف ظاهر﴾ من جهة اجتماع أمور هى حذف مفعول لننزعن فان من كل شيعة ليس مفعوله حقيقة وتقدير سؤال محذوف وحذف مبتدأين والظاهر ان لا تعسف لان هذه الامور التى اجتمعت كل منها جار على القواعد اذ لا نزاع فى صحة قولك أخذت من الدراهم ولا فى حسنه ولا فى أن الاستئناف على تقدير سؤال سائغ شائع فى تراكيب البلغاء وفى الكتاب العزيز منه شئ كثير ولا فى جواز حذف المبتدا القرينة ثم لا اعرف المحل الذى وقف فيه المصنف على

على ان الزمخشرى يجعل ضمة أى فى هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذى فى الكشاف نصه واختلف فى اعراب أيهم أشد فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيبويه على أنه مبنى لسقوط صدر الجملة التى هى صلته حتى لو جيء به لاعرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون النزع واقعا على من كل شيعة كقوله ووهبنا له من رحمتنا أى لننزعن بعض كل شيعة فكأن قائلا قال من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمة أيهم هل هى ضمة اعراب أو بناء ولا يخفى انه يلزم على جعلها اعرابية الحكم بان أيا معربة مع حذف صدر صلتها وهو باطل على القول المختار ﴿ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ وسيأتى ذلك عن ثعلب﴾ وهذا الكلام من المصنف

زيادة من فى الايجاب فالعبارة فيها لف ونشر غير مرتب (قوله وقول الشاعر) هذا عطف على فاعل يرد وجملة يروى فى محل نصب على الحال وهو رد على الجميع أو هو مبتدا وجملة يروى خبره والجملة مستأنفة للرد عليهم ثانيا وقوله وحرف الجر لا يتعلق بيان للرد على يونس وقوله ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته للرد على الخليل وقوله ولا يستأنف ما بعد الجار للرد على الكسائى والاخفش لانهما قالا ان ايا وما بعدها جملة استفهام مستأنفة (قوله وجوز الزمخشرى وجماعة كونها موصولة مع ان الضمة اعراب) فى الشرح لا أعرف المحل الذى وقف فيه المصنف على ان الزمخشرى يجعل ضمة أى فى هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذى فى الكشاف بنصه واختلف فى اعراب أيهم أشد فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيبويه على انه مبنى لسقوط صدر الجملة التى هى صلته حتى لو جيء به لاعرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا أى لننزعن بعض كل شيعة وكان قائلا يقول من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمة أيهم هل هى ضمة اعراب أو بناء اهـ وأقول لا نسلم ان قول المصنف مع ان الضمة اعراب من كلام الزمخشرى وانما هو من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه واضافة هذه المقالة مع غيرها الى الزمخشرى وغيره لا تقتضى انها من كلام الزمخشرى لجواز ان تكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز ان يكون المصنف اطلع عليه فى غير الكشاف أخذه من قوله ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة الى آخره فان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع أى فى الآية على الحكاية وعن سيبويه على البناء كالنص على ان المراد جواز ارتفاعها على الاعراب على تقدير الموصولية (قوله وفيه تعسف ظاهر) هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأين المكتنفين بالموصول وفى الشرح والظاهر ان لا تعسف لان كلا من هذه الامور التى اجتمعت جار على القواعد وأقول ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة القواعد وانما المراد به كثرة الاعتبارات والتقديرات وان كان كل واحد منهما جاريا على القواعد وكثيرا ما يطلق على ذلك تعسف (قوله ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ) وفى الشرح هذا الكلام ان كان من تمام الاعتراض

ان كان من تمام التعقيب على الزمخشري فمشكل لان أيهم على رأيه خبر لا مبتدا وان كان هذا اخبارا عن حكم من أحكام أي الموصولة لا ردا على الزمخشري فهو غير مناسب لانه لا تعلق له بها ﴿وزعم﴾ أبو الحسين ﴿ابن الطراوة ان أيا مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان هم أشد مبتدا وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي﴾ فدل على انه ضمير جر اضيفت اليه أي ولو كان مبتدا لكان ضمير رفع منفصلا فلم ترسم أي متصلة به وفيه نظر ففي الكشاف في تفسير سورة الشعراء عند الكلام على قوله تعالى كذب أصحاب الايكة مانصه قرئ أصحاب الايكة بالهمزة و بتخفيفها وبالجر على الاضافة وهو الوجه ومن قرأ بالنصب و زعم أن ليكة بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاده اليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة ص بغير ألف وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه وانما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ قط كما يكتب أصحاب النصولان ولولى على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف وقد كتبت في سائر القرآن على الاصل والقصة واحدة على ان ليكة اسم لا يعرف الى هنا كلامه ومراده بالنصب الفتح وسيأتي للمصنف في الكلام على لات ان ثم من ذهب الى ان لا هي النافية وان التاء مزيدة في أول الحين لرسمها متصلة بها في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه ورده المصنف بان قال ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس فكيف يتم له الرد على ابن الطراوة بما ذكره مع انه بسبيل من ان يقول لا دليل فيما ذكرت فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس ﴿و بالاجماع على انها اذا لم تضف كانت معربة﴾ وهذا رد منقدح لا اشكال في صحته ﴿وزعم ثعلب ان أيا لا تكون موصولة﴾ وفي بعض النسخ موصولا ﴿أصلا وقال﴾ في الاحتجاج لما زعمه من ذلك ﴿لم يسمع﴾ يعني من كلام العرب ﴿أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني﴾ ولو كانت أي موصولة لسمع ذلك وفي صحة هذه الملازمة نظر ﴿والرابع﴾ من أوجه أي ﴿أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال﴾ ونحو قول الشاعر

دعوت امرأ أي امرئ فاجابني * فكنت واياه ملاذا وموئلا

﴿وحالا للمعرفة كمررت بعبد الله أي رجل﴾ وكقول الشاعر

فاومأت ايماء خفيا لحبتر * فلله عينا حبتر أيما فتى

قال في التسهيل ويلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى مايماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ومراده بالوصف ما تعلق به وصف في الجملة أعم من أن يكون تابعا أو غيره يشمل الموصوف الاصطلاحي وذا الحال ومثال الاضافة الى مايماثل معنى فقط في الموصول قولك مررت برجل أي انسان والى مايماثل لفظا ومعنى في ذي الحال ومعنى ولفظا في الموصوف فقد مر التمثيل له فان قلت لم غير المصنف الاسلوب المتقدم في هذا الوجه ومابعده حيث قال والرابع والخامس ولم يقل ودالة على معنى الكمال ووصلة الى نداء مافيه أل كما قال أولا شرطا واستفهاما وموصولا قلت لوقوع الفصل الطويل فلو عطف مع ذلك لا وشك أن يقع تشويش على الناظر ففعل مافعل ﴿والخامس أن تكون وصلة الى نداء مافيه أل نحو يا أيها الرجل﴾ وذلك لانهم استكرهوا اجتماع آلتي تعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى مايزيل ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فيصير المنادى مميز الماهية معلوم الذات فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا انقطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا أن اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف أي فكان ادخل في الابهام فلذا جاز ياهذا ولم يجز ياأي بل لزم أن يردفه مايزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي ومثناه ومجموعه ومؤنثها وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموصوف بذي اللام ﴿وزعم الاخفش ان أيا هذه﴾ وهي الواقعة بعد حرف النداء ﴿هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يامن هو الرجل﴾ قال الرضي ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها

(على الزمخشري فمشكل لان أيهم على رأيه خبر لا مبتدأ وان كان اخبارا عن حكم من أحكام أي الموصولة فهو غير مناسب لانه ادخال أمر أجنبي بين أمور متناسبة وأقول هو جواب عن ايراد يرد على المصنف في تقرير كلام الزمخشري بانه حذف من الآية مبتدآن مكتنفان لاسم موصول وذلك الايراد هو ان هذا مبني على كون أي خبر المبتدا المحذوف وليس ذلك بمتعين لجواز ان يكون مبتدأ محذوف الخبر فاجاب بان أيا الموصولة لا تكون مبتدأ (قوله وهذا باطل برسم الضمير متصلا باي) قيل عليه كم في الرسم من أشياء خارجة عن القياس فيجوز ان يكون هذا منها (قوله والخامس ان تكون وصلة الى نداء مافيه أل نحو يا أيها الرجل) وذلك لانهم)

موصوفة ثم نقل انه أورد عليه انها لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها وأجاب بانه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم لحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك يامن قال كذا الى هنا كلامه قلت انما تبنى عند حذف صدر صلتها اذا كانت مضافة واما اذا لم تضف فهى معربة بالاجماع ولاشك ان الواقعة فى النداء غير مضافة فكيف يتم ماذكره الرضى من هذا الجواب ﴿ورد﴾ أى قول الاخفش ﴿بانه ليس لنا عائد يجب حذفه﴾ والعائد على رأيه فى يا أيها واجب الحذف قال الرضى وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى ﴿ولا موصول التزم كون صلته﴾ جملة ﴿اسمية﴾ وأى المذكورة على دعواه موصول يلزم كون صلته جملة اسمية تخرج عن المطرد فى الامرين (وله) أى للاخفش ﴿ان يجيب عنهما﴾ أى عن وجهى هذا الرد ﴿بان ما فى قولهم لاسيما زيد بالرفع كذلك﴾ أى موصول وجب حذف عائده والتزم كون صلته جملة اسمية والاصل لامثل الذى هو زيد وانما ذكر قيد الرفع لان زيدا ليتحقق كون ما موصولة اذ لو جر لكانت زائدة ولو نصب فى القول بجوازه لكانت ما كافة ولقائل ان يقول لانسلم وجوب ١٧٠ وصل ما الموصولة فى قولهم لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص فى التسهيل على انها قد توصل بظرف أو جملة فعلية فالاول كقوله

يسر الكريم الحمد لاسيما لدى * شهادة من فى خيره يتقلب

والثانى كقوله

فق الناس فى الخير لاسيما * ينيلك من ذى الجلال الرضا

﴿وزاد﴾ الاخفش ﴿قسما﴾ سادسا ﴿وهو ان تكون نكرة موصوفة نحو مررت باى معجب لك كما يقال بمن معجب لك وهذا غير مسموع﴾ انما المسموع عند وصفها كونها معرفة على قول الجمهور فى نحو يا أيها الرجل ﴿ولا تكون﴾ أى غير مذكور معها

استكرهوا اجتماع آتى التعريف فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام و يعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا لازالة ابهامهما الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف أى فكان أدخل فى الابهام فلهذا أجاز ياهذا ولم يجز ياأى بل لزم ان يردفه ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية و يجرى مجراه الذى ومجموعه ومؤنثهما وقد يجرى مجراه اسم الاشارة الموصوف بذى اللام نحو يا أيهذا الرجل (قوله و يرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه) قال ابن الصائغ أبو الحسن الاخفش يقول بوجوب الحذف هنا لان ما بعد أى عوض عن ذلك المحذوف والحذف لعوض كلا حذف (قوله وله ان يجيب عنهما بان ما فى قولهم لاسيما زيد بالرفع كذلك) يعنى موصولا وجب حذف عائده ووجب كون صلته جملة اسمية وفى الشرح ولقائل ان يقول لانسلم وجوب وصل ما الموصولة فى لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص فى التسهيل على انها توصل بظرف و بجملة فعلية وأقول هذا عجب من الشارح لان الذى نقض به المصنف انما هو ما فى لاسيما زيد بالرفع لا فى لاسيما مطلقا حتى يقال ان ما فى لاسيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة فعلية (قوله ولا تكون أى غير مذكور معها مضاف اليه البتة) يعنى لا لفظا ولا معنى وهذا رد آخر على الاخفش فى قوله ان أيا تكون نكرة موصوفة لكن لان قوله ذلك يقتضى انها غير مضافة لفظا ومعنى (قوله

مضاف اليه البتة الا فى النداء والحكاية﴾ يعنى ان أيا لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى أرأيت الا فى النداء والحكاية وقطعها فى غير هذين البابين عن الاضافة انما هو بحسب اللفظ لا بحسب المعنى واليه أشار بقوله البتة أى لا يذكر المضاف اليه معها لا لفظا ولا تقديرا وهو مفعول مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم والتقدير بت القول بترك المضاف البتة أى بقطع القول بتركه القطعة المعلومة المجزوم بها على كل حال بحيث لا يترك لفظا وينوى تقديرا ﴿يقال جاءنى رجل فتقول﴾ فى الحكاية باى ﴿أى يا هذا و﴾ يقال ﴿جاءنى رجلان فتقول أيان و﴾ يقال ﴿جاءنى رجال فتقول أيون﴾ فتحكى باى ما يستحقه ذلك الاسم المنكر من اعراب وتذكير وتأنيث وتثنية أو جمع تصحيح يصلح له فرجال وان لم يكن جمع تصحيح لكنه صالح لان يوصف بالجمع السالم فيقال رجال صالحون فمن ثم قلت فى حكايته أيون وأى فى الجميع مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى ولم يمثل المصنف للنداء لانه قدمه قريبا ﴿تنبيه قول أبى الطيب﴾ المتنبى

﴿أى يوم سررتنى بوصال * لم ترعنى ثلاثة بصدود﴾ ترعنى مضارع راعه أى أخافه والصدود المنع والمراد منه مانع الوصال ﴿ليست فيه أى موصولة﴾ لان الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة قال أبو على ﴿الفارسى ﴿فى﴾ كتاب ﴿التذكرة فى قوله

أرأيت أي سوالف وخدود * برزن لنا بين اللوى فزرود﴾ السوالف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن
معلق القرط الى قلت الترقوة أي النقرة التي فيها واللوى بكسر اللام والقصر منقطع الرمل وزرود بفتح الزاي موضع
﴿لا تكون أي موصول لاضافتها الى نكرة انتهى﴾ كلامه والمسئلة منصوصة في التسهيل وغيره قال بعض المتأخرين
القياس يقتضي جواز اضافة أي الموصولة الى نكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة كغيرها من
الموصولات على القول المختار وانما المقصود من اضافتها بيان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة قال واذ قد
منعوا من ذلك فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه نكرة فيحصل تدافع في الظاهر ﴿ولا شرطية﴾ هذا معطوف على
موصولة من قوله أولا في بيت أبي الطيب ليست فيه أي موصولة ﴿لان المعنى﴾ تعليل لانتفاء كونها في ذلك البيت شرطية
أي لا يصح القول بشرطيتها فيه لان المعنى ﴿حينئذ﴾ أي حين اذ تكون شرطية ﴿ان سررتني يوما بوصالك امنتني ثلاثة
أيام من صدودك وذلك عكس المعنى المراد﴾ الذي سيذكر ﴿وانما هي للاستفهام﴾ الانكاري ﴿الذي يراد به النفي كقولك
لمن ادعى انه أكرمك أي يوم أكرمتني﴾ تريد ما أكرمتني يوما من الدهر وليس المراد حقيقة الاستفهام عن تعيين اليوم
الذي وقع فيه الاكرام ﴿والمعنى﴾ في بيت المتنبي ﴿ما سررتني يوما بوصالك الا روعتني ثلاثة بصدودك
والجملة الاولى﴾ وهي أي يوم سررتني بوصالك ﴿مستأنفة تدم ظرفها﴾ وهو أي يوم ﴿لان له الصدر﴾ بسبب اشتماله على الاستفهام ﴿والجملة الثانية﴾ وهي لم ترعني ثلاثة بصدود ﴿اما في موضع جر﴾ حالة كونها ﴿صفة لوصال على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف﴾ العائد على
الموصول ﴿في قوله تعالى يوما لا تجزي نفس الآية﴾ يريد قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيأ ولا يقبل
منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فقد حذف العائد منها في مواضع أي لا تجزي فيه ولا يقبل فيه ولا يؤخذ
فيه ولا هم ينصرون فيه ولذلك قال الآية يشير الى ان التمثيل بها ليس مقصورا على ما تلاه منها بل هو في بقيتها أيضا
﴿أو﴾ في موضع ﴿نصب﴾ حالة كونها ﴿حالا من فاعل سررتني﴾ وهو ضمير المخاطب ﴿أو مفعوله﴾ وهو ضمير المتكلم
﴿والمعنى أي يوم سررتني﴾ حالة كونك أيها الحبيب ﴿غير رائع لي﴾ وهذا على كون الجملة حالا من الفاعل ﴿أو﴾
حالة كوني أيها المحب ﴿غير مروع منك﴾ وهذا على كون الجملة حالا من المفعول ﴿وهي حال مقدرة﴾ لان عدم
الروع بالصدود ليس مقارنا للعامل ضرورة انه قدر ذلك بقوله لم ترعني بعده فهي على هذا التقدير حال مقدرة ﴿مثلها في
قوله تعالى طبتم فادخلوها خالدين﴾ فان الخلود ليس مقارنا للدخول وانما هو مقدر قلت ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنة
على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال والمعنى على هذا ما سررتني يوما بوصال الا
في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فالاخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان
قدرت الحال من المفعول فتأمله ﴿أو لا محل لها على ان تكون معطوفة على الاولى بفاء محذوفة﴾ والتقدير أي يوم سررتني
فلم ترعني ﴿كما قيل في قوله﴾ تعالى ﴿واذ قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله
وكذا في بقية الآية وفيه بعد﴾ في الآية والبيت اما في الآية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف مع ان حذفه
لم يثبت في السعة بيقين وأما في البيت فلان فيه مع حذف العاطف ارتكابا لما لا يؤدي المعنى المقصود وذلك لان عطف
جملة على أخرى لا يقتضي مشاركة الثانية للاولى فيما اشتملت عليه من القيود فاذن لا يلزم تسلط النفي على المعطوف

أرأيت أي سوالف الخ) السوالف جمع سالفة وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط
الى قلت الترقوة والقلت بفتح القاف وسكون اللام وفي آخره مثناة النقرة يقال قلت العين
لنقرتها والترقوة العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق وهو فعلوة ولا تقل ترقوة بالضم كذا
في الصحاح واللوى بكسر اللام والقصر وزرود بفتح الزاي موضعان وبرزت خبر أي والجملة
علق عنها فعل الرؤية بالاستفهام (قوله وهي حال مقدرة) في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل
الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال
والمعنى ما سررتني يوما بوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك
اليوم فالاخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من
المفعول اهـ وأقول هذا التقدير يقتضي ان ثلاثة معمول الصدود ويلزم على ذلك تقدم
معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضي الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا
أو شبهه (قوله وفيه بعد) أي في عطف الجملة الثانية في البيت على الاولى بفاء محذوفة لان

ويؤول الامر الى الاخبار بجملتين أحداهما فيها نفى معنوى وهى الاولى والثانية فيها نفى صريح باق على حاله لعدم تسلط النفى الاول عليه والمعنى لم تسرنى يوما بوصال فلم ترعنى ثلاثة أيام بصدود وليس هذا هو المعنى المراد فان قلت لا مانع من تسليط النفى عليه فيسلط ويستقيم المعنى قلت هذا وان كان ممكنا لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف ففيه بعد ﴿والمحققون فى الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير فما قالوا اذا قال لهم﴾ لا على ان ثم فاء عاطفة محذوفة ﴿ومن روى ثلاثة﴾ فى بيت المتنبى ﴿بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتنى لخلو ترعنى من ضمير ذى الحال﴾ وهو ضمير المخاطب قلت ويجوزان يكون التقدير عند هذا القائل لم ترعنى منك ثلاثة بصدود فيحصل الربط باعتبار المحذوف والله أعلم بالصواب واليه المآب

﴿(اذ)﴾ ﴿على أربعة أوجه أحدها ان تكون اسما للزمن الماضى ولها أربع استعمالات﴾ وفى بعض النسخ أربعة بالتاء ووجهها ان مفرد استعمالات استعمال وهو مذكر فلا اشكال ووجه الاربع ان يقال اما ان يكون أنث باعتبار انه أراد بالاستعمال الحالة أو جعله جمعا لاستعماله لا لاستعمال ويرجح نسخة الاربعة بالتاء قوله فى التفصيل أحدها والثانى والثالث والرابع فذكر الكل ويحتمل ان يكون انث وذكر باعتبارين ﴿أحدها ان تكون ظرفا نحو﴾ الا تنصروه ﴿فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا﴾ وأسند الاخراج الى الكفار لانهم حين هموا باخراجه أذن الله له فى الخروج فكأنهم

اخرجوه ﴿والثانى﴾ من الاستعمالات الاربعة ﴿ان تكون مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم﴾ أى واذكروا نفس هذا الوقت ﴿والغالب على المذكورة فى أوائل القصص﴾ بكسر القاف جمع قصة ﴿فى التنزيل ان تكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو واذ قال ربك للملائكة﴾ انى جاعل فى الارض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها وجوز الزمخشرى هذا الوجه وهو ان تكون منصوبة باذكر ووجها آخر وهو ان تكون منصوبة بقالوا وعليه فتكون ظرفا فيكون التقدير وقالت الملائكة اذ قال ربك لهم انى جاعل فى الارض خليفة أتجعل فيها وأورد على الوجه الاول ان فيه حذف فعل من غير قرينة فلا يجوز وأجيب بان كثرة دوره فى القرآن منصوبا به يكفى قرينة لاسيما والظرف محل التوسع واستئناف القصة قرينة بينة لتقدير مضمر مناسب قلت اذا لم يكن منصوبا باذكر لم يكن ظرفا كما عرفت فلا معنى لقول المجيب هنا لاسيما والظرف محل التوسع ﴿ونحو واذ فرقنا بكم البحر وبعض المعربين يقول فى ذلك انه ظرف لاذكر محذوفا وهذا وهم﴾ بفتح الهاء أى غلط ﴿فاحش لاقتضائه حينئذ﴾ أى حين اذ جعل ظرفا لاذكر ﴿الامر بالذكر فى ذلك الوقت مع ان الامر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا﴾ فكيف يكون المستقبل واقعا فى الزمن الماضى ﴿وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه﴾ فتكون اذ حينئذ مفعولا به لا مفعولا فيه واعلم ان الهمزة من قول المصنف بتقدير اذكر وقوله ظرف لاذكر همزة قطع لانه اسم علم مسماه هذا اللفظ وقد عرفت فى محله انه متى سمى بفعل فيه همزة وصل كانطلق فانها تقطع فى حال العلمية فتنبه لمثله مما يرد عليك ﴿والثالث﴾ من استعمالات اذ ﴿ان تكون مبدلا من المفعول نحو واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم﴾ والرابط الضمير العائد اليها المستتر فى الفعل أى واذكر وقت انتباذ مريم ﴿على حد البدل فى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى﴾ برفع القول على انه مبتدا ﴿واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء﴾ وخبر ذلك المبتدا قول المصنف ﴿يحتمل كون اذ فيه ظرفا للنعمة﴾ فيكون

يدل

ذلك ان سلم ثبوته فى سعة الكلام ليس بقياسى حتى يحمل عليه كلام المتنبى (قوله لخلو ترعنى من ضمير ذى الحال) فى الشرح يجوزان يكون التقدير لم ترعنى ثلاثة منك بصدود فيحصل الربط باعتبار المحذوف اه ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو بناء على ما هو الاصل من عدم التقدير

﴿(اذ)﴾

(قوله ولها أربعة استعمالات) وفى بعض النسخ أربع بغير تاء ووجه الاولى ان استعمالات جمع لاستعمال والثانية انه جمع لاستعمالة فان قيل قوله أحدها والثانى والثالث والرابع يرجح الاولى أجيب بانه يجوزان يكون أنث أولا باعتبار وذكر ثانيا باعتبار آخر (قوله واذ قال ربك للملائكة) فى الكشاف واذ نصب باضمار اذكر ويجوزان ينتصب بقالوا اه قال أبو حيان والذى أذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا بها لا يجوز اذ لا يوجد من كلامهم نحو أجبت اذ قدم زيد ويخرج ما ورد مما يوهم ذلك على ان يكون اذ ظرفا لمحذوف

من الاستعمال الاول ﴿وكونها بدلا منها﴾ أى من النعمة فيكون من الاستعمال الثالث الذى نحن فيه ﴿والرابع أن تكون مضافا اليها اسم زمان﴾ اما ﴿صالح للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ﴾ تقول أكرمتنى فاثنيت عليك يومئذ وحينئذ فاليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فاثنيت عليك اذ أكرمتنى والمعنى بحاله فان قلت ماهذه الاضافة الواقعة فى مثل هذا التركيب قلت قال ابن مالك هو من اضافة المؤكد الى التأكيد والذى يظهر ان هذا من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة فاذا قلت جاء زيد وأكرمته حينئذ فالمعنى حين اذ جاء فالثانى مخصص بالاضافة الى المجىء والاول عار من ذلك فهو أعم منه فلا يكون الثانى مؤكدا له نعم يكون مفسرا له ومبينا للمراد به كما يبين الاعم بالاخص فالاضافة فيه بيانية أى وأكرمته حينا هو حين مجيئه فتأمله ﴿أو غير صالح﴾ للاستغناء عنه ﴿نحو قوله تعالى﴾ ربنا لا تزغ قلوبنا ﴿بعد اذ هديتنا﴾ فان الظرف المضاف هنا وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع انه مقصود ﴿وزعم الجمهور ان اذ لا تقع الا ظرفا﴾ وهو الاستعمال الاول ﴿أو مضافا اليها﴾ وهو الاستعمال الرابع وأنكروا الثانى والثالث ﴿و﴾ زعموا ﴿انها فى نحو واذكروا اذ كنتم قليلا﴾ فكثركم ليست مفعولا به كما ادعاه المخالفون وانما هى ﴿ظرف لمفعول محذوف أى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم﴾ قليلا ﴿و﴾ انها ﴿فى نحو﴾ واذكر فى الكتاب مريم ﴿اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف أى واذكر قصة مريم﴾ والظرف يتعلق بالقصة والحديث والشان ونحوها كما أسلفناه وسيجىء فى الكلام على اذ فى المتن ان شاء الله تعالى واعلم انه

يدل عليه المعنى أى اذكروا حالتكم أو قصتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحا به قال الله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال التفتازانى واذ نصب باضمار اذكر بقرينة المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب شئ سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو من الظروف فكيف يقع مفعولا به قلنا جوزوا كونه اسما مجرورا باضافة الظرف اليه مثل يومئذ وبعد اذ نجانا الله ونحو ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا به مثل أتذكر اذ من يأتنا بكر ولم يجوزوا رفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التى تلزمه فى الغالب ومنهم من يأبى المفعولية أيضا اذ لا يوجد فى الكلام ويحمل مثل هذا على اذكر الحادث يوم كذا ثم الاحسن ان يجعل هذا الامر عطفا على محذوف قبله أى اشكر النعمة فى خلق الارض والسماء واذكروا اما على تقدير انتصابه بقالوا فهو ظرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف القصة على القصة (قوله والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ) فى الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة المؤكد الى التأكيد اه وفى شرح الرضى واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف فى المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفى ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى بعد اذ أنتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر أبو على فى الحجة ان الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان قوله اليوم اما واضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت أى برهة من الزمان أو يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلام أبى على قال الرضى والذى يبدو لى ان هذه الظروف التى كانها فى الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقه بهذه الظروف كما أبدلت فى كل و بعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه و يتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت كنا حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه لم يكن ظاهرا فى ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض فى يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكين والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هى فى الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا فى اللفظ صالحا لجميع أنواع الازمنة متعودا بحذف الجمل المضاف اليها ومع ابدال التنوين منها كقوله وأنت اذ صحيح فجىء به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض فيكون التنوين كانه ثابت فى الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه فى المعنى مطلق على ما أطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين (قوله وفى نحو واذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف) هكذا رأيناه فى نسخ معتمدة واللام فى المفعول

ثبت فيما رأيته من نسخ هذا الكتاب كلمة الى من قوله ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفت هذه الكلمة وقيل لمضاف مفعول محذوف لكان حسنا فان القصة المقدرة هى لفظ مضاف الى مريم وهو مفعول محذوف وماثبت فى النسخ يمكن تصحيحه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ماهو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف فقيل الى المفعول لكان أحسن ﴿و يؤيد هذا القول التصريح بالمفعول فى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء﴾ فيحمل المحل الذى لم يصرح فيه بالمفعول على ماصرح به لتجرى المحال على سنن واحد وفيه بحث ﴿ومن الغريب ان الزمخشرى قال فى قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين اذ بعث انه يجوز أن يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز كون اذ فى محل رفع كاذا فى قولك اخطب مايكون الامير اذا كان قائما أى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه اهـ﴾ كلامه وهو نقل بالمعنى وغالب اللفظ وهمزة ان من قوله انه يجوز مفتوحة ليس الا فان هذا اللفظ لم يقع بعينه فى كلام الزمخشرى حتى يحكى وانما قال وقرئ لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه أو بعثه اذ بعث فيهم فحذف لقيام الدلالة أو تكون اذ فى محل الرفع كاذا فى قولك اخطب مايكون الامير اذا كان قائما بمعنى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه هذه عبارته بحروفها وعلى الثانى فلا حذف وانما الحذف على الاول وهو جعل اذ ظرفية فحذف المبتدأ وهو منه أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه والظرف ان قدر بعثه واعترض المصنف الوجه الثانى بقوله ﴿فمقتضى هذا التوجيه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا﴾ وأقول اذا كان الجمهور يجوزون خروجها عن الظرفية عند اضافتها وغيرهم عند الاتيان بها مفعولا به أو بدلا منه صدق حينئذ انها ظرف متصرف ولا يمتنع جعلها مبتدا ولا يحتاج فيه الى سماع خاص من العرب ﴿ثم تنظيره بالمثال﴾ وهو قولك أخطب مايكون الامير اذا كان قائما ﴿غير مناسب لان الكلام فى اذ لا فى اذا

للعهد والمعهود المفعول الموجود فى الآية أعنى مريم وفى الشرح والذى ثبت فى النسخ التى رأيتها وفى نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفت الى وقيل ظرف لمضاف مفعول لكان حسنا فان القصة المقدرة هى لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وما ثبت فى النسخ يمكن تصحيحه بان محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ماهو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان حسنا اهـ (قوله ومن الغريب ان الزمخشرى قال فى قراءة بعضهم لمن من الله) عبارة الزمخشرى فى الكشاف وقرئ لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه أو بعثه اذ بعث فيهم فحذف لقيام الدلالة أو يكون اذ فى محل الرفع كاذا فى قولك أخطب مايكون الامير اذا كان قائما أى من من الله على المؤمنين وقت بعثه اهـ قال التفتازانى مبنى الوجهين على ان كلا من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما فعلى الظرفية ههنا المبتدا المحذوف أى منه أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه والظرف ان قدر بعثه وكذا فى المثال يكون الخبر محذوفا والظرف دالا عليه أى أخطب أكوان الامير وأوقاته حاصل اذا وجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على الابتداء ومن من الله خبره أى من من الله وقت بعثه على طريقة نهاره صائم واذا مرفوع على الخبرية أى أخطب أوقات الامير وقت كونه قائما وماذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفية اذا انتهى وبيان انه على طريقة نهاره صائم ان من من الله خبر عن الوقت وهو فى الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه وهو بعثه كما ان صائم خبر عن النهار وهو فى الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه (قوله ولا نعلم بذلك قائلا) يرد عليه انه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته على ان فى شرح اللب وضوء المصباح مايقتضى ان لذلك قائلا وهو واذ واذا الا بلزمان الظرفية نص على ذلك سيبويه فى الكتاب وأجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اذا ههنا مبتدا وخبرا اهـ لكن فى نسبة هذه المقالة الى سيبويه نظر فان ابن جنى وهو امام مطلع نقل ذلك فى شرح الحماسة عن المبرد ولم ينسبه الى غيره وأيضا الرضى امام مطلع لم ينسبها لسيبويه بل قال وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو أى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر على شاهد على ذلك من كلام العرب اهـ ثم سيذكر المصنف فى بحث اذا فى الرابع من الامور التى ترد قول الاكثرين ان العامل فى اذا ما فى جوابها من فعل أو شبهه ان أبا الحسن ومن تابعه يقولون بتصرف اذا ووقوعها مبتدا وذكر ذلك

ابو

وكان حقه﴾ بالنصب على انه خبر كان نحو ما كان حجتهم الا أن قالوا واسم كان هو قوله ﴿ان يقول اذ كان لانهم يقدرون فى هذا المثال ونحوه اذ تارة واذا أخرى بحسب المعنى المراد﴾ ولكنه عدل عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذا يستعمل اسما غير ظرف ﴿ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا﴾ على الصورة التى تلفظ بها وهى أخطب مايكون الامير اذا كان قائما ﴿والمشهور ان حذف الخبر فى ذلك واجب﴾ فانما يقال أخطب مايكون الامير قائما ويظهر لى ان فى كلام الزمخشرى اشارة الى ان العرب لاتنطق به هكذا وذلك لانه قال فى قولك ولم يقل فى قولهم فأشار الى أن هذا هو التقدير الذى ينطق به عند ارادة التفسير أى فى قولك عند القصد الى ابراز مايقدر فى هذا المثال وقد يشعر قول المصنف والمشهور بأن ثم قولا غير مشهور بان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف فى مثله عار عن الخلاف اللهم الا أن يكون مراده بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم لا المشهور الذى يشير به المصنفون الى وجود قول آخر غير مشهور ﴿وكذلك المشهور ان اذا المقدرة فى المثال فى موضع نصب ولكن جوّز عبد القاهر﴾ الجرجانى ﴿كونها فى موضع رفع تمسكا بقول بعضهم﴾ أى بعض العرب ﴿اخطب مايكون الامير يوم الجمعة بالرفع﴾ فتكون اذا الواقعة فى موضعه كذلك وهو مما يقوى ان المصنف أراد بالمشهور أولا ما أراد به ثانيا من الاشارة الى الخلاف فحرره ﴿فقاس الزمخشرى اذ على اذا والمبتدا على الخبر﴾ وهذا تشنيع ولعل الزمخشرى لم يستند الى هذا القياس وانما بنى على ماذكرناه قبل ﴿والوجه الثانى﴾ من أوجه اذ ﴿أن تكون اسما للزمن المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها﴾ فان تحديثها باخبارها هو عند النفخة الثانية حين تزلزل وتلفظ أمواتها أحياء وقد جعل يومئذ ظرفا لذلك التحديث الواقع فى الزمان المستقبل فيلزم كون الظرف مستقبلا وقد تقدم ان الاضافة فى نحو يومئذ من اضافة المؤكد الى تأكيده أو هى بيانية فلزم المطلوب ﴿والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ فى الصور أعنى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع﴾ فنزل التحديث المستقبل منزلة الماضى فمن هذه الحيثية ساغ جعل اذ ظرفا له ﴿وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى أعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل فى اذ فيلزم أن تكون بمنزلة اذا﴾ وفيه نظر اذ لا مانع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال هذا من باب ونفخ فى الصور أى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك ﴿و﴾ الوجه ﴿الثالث﴾ من أوجه اذ ﴿أن تكون للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم فى العذاب مشتركون

أبو البقاء أيضا عند قوله تعالى فاذا نقر فى الناقور (قوله وكان حقه ان يقول اذ كان) فى الشرح عدل عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما غير ظرف اهـ وأقول يوهم من قول المصنف بعد هذا فقاس الزمخشرى اذ على اذا انه انما عدل للقياس على اذا (قوله ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا) يعنى ان كلام الزمخشرى ظاهر فى ان أخطب مايكون الامير اذا كان قائما يتكلم به وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا انه لا يتكلم به بان يكون مراده فى قولك عند القصد الى ابراز مايقدر فى هذا المثال وفى الشرح ويظهر لى ان فى كلام الزمخشرى اشارة الى ان العرب لاتنطق به هكذا وذلك لانه قال فى قولك ولم يقل فى قولهم وأقول انما قال فى قولك لانه لو قال فى قولهم لزم ان يكون العرب تكلموا بهذا المثال بخصوصه وذلك غير معلوم ولا يلزم من عدم تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم بنظيره فليس فى عدول الزمخشرى عن قولهم الى قولك دلالة على ان العرب لاتنطق به هكذا (قوله والمشهور ان حذف الخبر فى ذلك واجب) أى والذى اشتهر بين النحاة من استعمال العرب فى كلامهم هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتدا افعل تفضيل مضافا الى مصدر وبعده حال لا تصلح ان تكون خبرا عن ذلك المبتدا وأنت خبير بان فيما نقلناه آنفا عن التفتازانى جوابا عن هذا الاعتراض وهو قوله وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفية اذا (قوله ولكن جوز عبد القاهر كونها) أى كون اذا المقدرة فى هذا المثال فى موضع رفع بناء على تقدير زمان مضاف الى مايكون بخلاف نحو أكثر شربى ونحو ضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل نحو وماليل المطى بنائم فيكون التقدير أخطب أوقات مايكون الامير وقت كونه قائما بجعل الوقت أخطب كما فى نهاره صائم ولا يجوز على هذا التقدير ان تكون اذا ظرفا والخبر محذوف لما سيأتى فى فصل خروج اذا عن الظرفية (قوله وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى أعناقهم) فى الشرح فيه

أى ﴿وان ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب لاجل ظلمكم فى الدنيا﴾ ﴿وانكم مشتركون فى محل رفع على انه فاعل ينفع والتقدير كما قال ولن ينفعكم اشتراككم فى العذاب أى كما كان عموم البلوى يطيب القلب فى الدنيا ومنه قول الخنساء ترثى أخاها صخرا

ولولا كثرة الباقين حولى * على اخوانهم لقتلت نفسى
ولا يبكون مثل أخى ولكن * اسلى القلب عنه بالتأسى

أما هؤلاء المشتركون فى العذاب فلا ينفعهم اشتراكهم ولا يروحهم لعظم ماهم فيه واليوم واذ كلاهما متعلق بالفعل ﴿وهل﴾ اذ ﴿هذه﴾ التى للتعليل ﴿حرف بمنزلة لام العلة أوظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ أساء وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب﴾ من جهة أن تعليق الحكم بوصف مشعر بعلية الوصف لذلك الحكم هذان الاحتمالان ﴿قولان﴾ ذهب الى كل منهما بعض النحاة وانظر القول الثانى فانه يلزم عليه أن تكون اذا للتعليل فى نحو قولك سأضرب زيدا اذ أساء ولا قائل به ﴿وانما يرتفع السؤال﴾ الذى سيورده قريبا ﴿على القول الاول﴾ وهو جعل اذ حرف علة وأما على القول الثانى وهو جعلها ظرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام فلا يرتفع ذلك السؤال ﴿فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك فى العذاب لم يكن التعليل مستفادا لاختلاف زمنى الفعلين﴾ النفع المنفى والظلم فان زمن الاول زمن الآخرة وزمن الثانى زمن الدنيا ﴿ويبقى اشكال الآية﴾ وهو المراد بالسؤال المذكور أولا ﴿وهو ان اذ لا يبدل من اليوم لاختلاف الزمانين﴾ وهما زمان الآخرة وزمان الدنيا كما عرفت ولا ابدال مع الاختلاف ﴿ولا تكون ظرفا لينفع﴾ لا بطريق الاستقلال ولا بطريق التبعية ﴿لانه﴾ أى لان الفعل ﴿لا يعمل فى ظرفين﴾ زمانيين مثلا كالذى نحن فيه بطريق الاستقلال بحيث لا يكون الثانى تابعا للاول ﴿ولا﴾ يكون ظرفا ﴿لمشتركون لان معمول خبر الاحرف الخمسة﴾ وهى ان وكان ولكن وليت ولعل ﴿لا يتقدم عليها﴾ أى على تلك الاحرف وكان الاولى بالمصنف أن لو قال الاحرف الستة لتدخل ان المفتوحة التى فيها الكلام اذ هى التى فى الآية فيستقيم التعليل ظاهرا وتقريره أن يقال ثبت ان معمول كل من الاحرف الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف وان المفتوحة منها فلو جعلت فى الآية ظرفا لمشتركون للزم تقديم معمول ماهو من تلك الاحرف الستة عليه

نظر اذ لا مانع من ان يتأول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال انه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك اه وأقول لاجل هذا قال المصنف وقد يحتج من غير جزم وستنقل عن الرضى عند قوله ومما حملوه على التعليل ما اذا عطفته الى هنا تفهمك فى كون التنفيس ليس بصاد عن تنزيل المستقبل منزلة الماضى وينبغى ان يعلم ان تنزيل المستقبل منزلة الماضى خلاف الاصل وان الآية اذا أولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل فى موضعين أحدهما اذ الاغلال فى أعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف يعلمون وهو مستقبل لفظا ومعنى ويلزم فى هذا ماذكره المصنف فى حرف الراء فى الكلام على رب العالمين وقال انه تكلف وهو ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن مستقبل ومن هنا يتبين ان المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل منزلة الماضى فى هذه الآية هو التكلف (قوله وان ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب) فان ومعمولاها فى محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب كما ينفع الواقعين فى أمر صعب اشتراكهم فى تحمل اثقاله (قوله وانما يرتفع السؤال على القول الاول) اللام فى السؤال للعهد والمعهود هو السؤال المفهوم من قوله فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الى آخره وتقرير ذلك السؤال ان اذ لو كانت ظرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام لكان التعليل مستفادا اذا ذكر ظرف بمعناها فى موضعها لكنه غير مستفاد وفى الشرح يعنى بالسؤال ما أورده فى المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين اه وأقول فيه نظر اما أولا فلان تعبيره أولا بالسؤال وثانيا باشكال الآية يشعر بمغايرتهما واما ثانيا فلانه لا معنى حينئذ لقوله فانه لو قيل لن ينفعكم الى آخره ولا لترتبه على ماقبله بالفاء واما ثالثا فلان قوله ويبقى اشكال الآية يشعر بتمام ماسبق والشروع فى خلافه وان ماسبق لا يخص الآية بل يعمها وغيرها (قوله لاختلاف زمنى الفعلين) يجوز ان يريد الفعلين اللغويين وهما النفع والظلم وان يريد الاصطلاحيين وهما ينفع وظلم وبما قاله عرف الجواب عن افادة ضربته اذ أساء التعليل وهو ان زمن الضرب والاساءة واحد (قوله لان معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها) يريد بالاحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة

وهو باطل وأما مع الاقتصار على الخمسة فيرد عليه ان المفتوحة ليست منها والكلام انما هو في المفتوحة فيقال في الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة انها تركت كما فعل سيبويه ومتابعوه لانها فرع عن المكسورة ولم يكن بالمصنف في هذا المقام داع الى ارتكاب مثل هذا حتى يعتذر عنه ﴿ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول﴾ وبيان ذلك ان أن المفتوحة موصول حرفي لتأولها مع صلتها بمصدر وصلتها معمولاها الاسم والخبر وقد فرض ان اذا المقدمة على ان ظرف لخبرها الذي هو مشتركون فلزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور قلت ويتجه على المصنف ان يقال كان الصواب أحد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة كما مر واما ان يسقط العلة الاولى ويثبت الثانية واما الجمع بينهما فمشكل وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها الصدر والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولا لا هذه العلة فانها مساوية الصدرية بدليل أعجبني

وكان وليت ولكن ولعل والمعنى ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم معمول خبر ان المفتوحة الهمزة لانها فرع عن أختها وهو ان المكسورة الهمزة والا كان الفرع أقوى من أصله فيما هو فرع فيه (قوله ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول) لان تقديم معمول الصلة على الموصول كتقديم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه وهذه العلة بالنظر الى نفس ان والتي قبلها بالنظر الى انها فرع عما لا يتقدم عليه معمول ما في حيزه وفي الشرح يتجه على المصنف أحد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة أو يسقط العلة الاولى وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولا لا هذه العلة فانها مساوية الصدرية بدليل أعجبني انك محسن وكرهت انك مسيء فنقول ان أراد خصوص الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الاحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط انتهى وأقول فيه نظر من وجوه الاول ان قوله ان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام ممنوع لم لا تكون العلة في ذلك انها من العوامل التي لا قوة لها على تقديم خبرها وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر الثاني انا نختار انه أراد خصوص الخمسة قوله بالرفيع لا معنى لذكرها في هذا المقام قلنا بل له معنى وهو اعطاء مثل حكمها في فرعها كما بيناه آنفا الثالث ان قوله اذ ليست العلة في الحكم بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط ممنوع لم لا يجوز أن تكون العلة الامرين كما بيناه وما المانع من أن يكون في كلمة جهتان مقتضيتان لاجراء حكم من الاحكام عليها (قوله وعما جاءوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا الى الكهف) لم يحمل الرضي هاتين

انك محسن وكرهت انك مسيء اذا تقرر ذلك فنقول ان أراد خصوص الخمسة فقط فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا اذ العلة هي الثانية لا الاولى فتأمله ﴿ولان اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم﴾ الواقع في الدنيا فلا يصح تعلق اذ ظلمتم بمشتركون ﴿ومما حملوه على التعليل﴾ قوله تعالى ﴿واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم﴾ فان علقوا اذ بسيقولون اشكل لاقترانه بالفاء المانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها

وقال الزمخشري العامل في اذ محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره واذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم وقوله فسيقولون هذا افك قديم مسبب عنه وقال ابن الحاجب يجوز ان تكون اذ متضمنة معنى الشرط لدلالة الفاء بعدها فتكون بمعنى اذا وحسن التعبير بها لدلالتها على تحقق ذلك لكونها للماضي ومما حملوه على التعليل أيضا قوله تعالى ﴿واذ اعتزلتموهم وما يعبدون﴾ والمعنى واذ اعتزلتموهم واعتزلتم معبوديهم ﴿الا الله﴾ استثناء متصل لانهم كانوا يقرون بالخالق ويشركون معه غيره كاهل مكة أو منقطع أي واذ اعتزلتم الكفار والاصنام التي تعبدونها من دون الله أو هو كلام معترض اخبار من الله تعالى عن الفتية انهم لم يعبدوا غير الله ﴿فأووا الى الكهف﴾ ويرد على هذا ما مر ويأتي فيه ما ذكره ابن الحاجب من تضمن اذ لمعنى الشرط على نحو ما تقدم قال الرضي ويجوز ان يكون هذا من باب الرجز فهجر أي مما أضمر فيه اما وعما حملوه على التعليل قوله

﴿فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر﴾ قريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك
ابن كنانة والاصح الذى عليه الجمهور انهم سموا بذلك لقرشهم أى لتكسبهم يقال قرش بفتح الراء يقرش بكسر الراء وكانوا أصحاب
كسب وقيل قريش تصغير قرش وهو حوت سميت به القبيلة أو أبوهم لقوتهم وقيل غير ذلك والرواية فى مثلهم فتح اللام
وسيأتى الكلام عليه فى ما والبشر الانسان ١٧٨ ذكرا أو أنثى واحدا أو غيره وقد يجمع فيقال أبشار ﴿وقول الاعشى
ان محلا وان مرتحلا * وان فى السفر اذ مضوا مهلا﴾
السفر جماعة المسافرين وسافر وسفر كصاحب وصحب وراكب وركب والسافر هو الذى خرج للسفر والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة ﴿أى ان لنا حلولا فى الدنيا وان لنا ارتحالا عنها﴾ فجعل كلا من المحل والمرتحل مصدرا ميميا ﴿وان فى الجماعة الذين ماتوا قبلنا امهالا لنا لانهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم﴾ فصقق الامهال اذ لم نمض معهم ﴿وانما يصح ذلك كله على القول بان اذ التعليلية حرف﴾ كما قدمنا والجمهور لا يثبتون هذا القسم ﴿وعدم الصحة فى تينك الآيتين آية الاحقاق وآية الكهف قد يظهر للتنافى بين المضى والاستقبال واما فى البيتين فكون التعليلية فيهما ليست بظرف محل نظر ﴿وقال أبو الفتح﴾ ابن جنى ﴿راجعت أبا على﴾ الفارسى ﴿مرارا فى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم الآية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا﴾ القيامة ﴿والآخرة متصلتان وانهما فى حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذ مستقبلة اه﴾ فاما كون اليوم المستقبل
فى حكم الماضى فظاهر لانه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبيها على تحقق الوقوع واما كون الماضى
الذى وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المنتظر ففيه نظر ﴿وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم﴾ عندكم وثبوت ظلمهم عندهم يكون

الآيتين على التعليل بل قال واما قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلاة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه فى نحو زيد حين لقيته فانا أكرمه وهو فى اذا مطرد ويجوز أن يكون من باب والرجز فاهجر أى مما أضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذى هو سيقولون وأووا وأقيموا فى الظروف الماضية التى هى اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع المستقبل فى الزمن الماضى محالا لما ذكرنا فى اما زيدا فمنطلق من ان الغرض المعنوى هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى واعلم ان ما فى قوله تعالى وما يعبدون الا الله يجوز أن يكون موصولا اسميا فى محل نصب بالعطف على الضمير المنصوب فى اعتزلتموهم والخطاب من بعضهم لبعض والاستثناء متصل لانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام وأن يكون موصولا حرفيا والتقدير واذ اعتزلتموهم وعبادتهم الا عبادة الله وأن تكون نافية وتكون الجملة للاخبار من الله تعالى عن الفتية بتوحيدهم معترضة بين اذ وجوابها لتحقق اعتزالهم (قوله فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم الخ) هذا البيت للفرزدق من قصيدة فى مدح عمر بن عبد العزيز حين ولى المدينة ونعمتهم هى الملك وقريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وسموا بذلك لتقرشهم أى تكسبهم وقيل غير ذلك (قوله ان محلا الخ) السفر بسكون الفاء جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم مفرد موضوع لمعنى الجمع عند سيبويه والخلاف فى كل ما يجىء من تركيب لفظ يقع على المفرد كشيب وركب فى راكب وأما ما لا يجىء كالغنم والرهط فلا خلاف لانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع والسافر الذى خرج للسفر والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة (قوله وانما يصح ذلك كله على القول بان التعليلية حرف) فى الشرح عدم الصحة فى آية الاحقاف واذ لم يهتدوا به فسيقولون وآية الكهف واذ اعتزلتموهم قد يظهر للتنافى بين المضى والاستقبال واما فى البيتين فكون التعليلية فيهما ليست بظرف محل نظر انتهى وأقول لو كانت اذ فى البيت الاول ظرفا لكانت ظرفا للاعادة اذ لا معنى لظرفيتها للاصبحوا ولو كانت ظرفا للاعادة لاقتضى ذلك انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشا وهو خلاف الواقع وانهم قبل عودها مثلهم بشر وهو خلاف المراد من مدحهم بعدم المماثلة مطلقا ولو كانت اذ فى البيت الثانى ظرفية لكانت ظرفا لمهلا اذ لا معنى لظرفيتها للسفر على ما لا يخفى فلو كانت ظرفا لمهلا لزم تقدم معمول المصدر عليه وهو ممتنع ولو كان المعمول ظرفا كما هو المشهور وفى لزوم كون اذ ظرفا لمهلا من نفى كونها ظرفا للسفر نظر لجواز أن يكون ظرفا بدلا من الجار والمجرور أعنى فى السفر وليتأمل (قوله وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم) يعنى عندكم لان ثبوت ظلمهم عندهم فى يوم

يوم القيامة فكأنه قيل وان ينفعكم اليوم اذ صح ظلمكم عندكم فهو بدل ولا اشكال لان اذ للاستقبال على هذا التقدير فلم يختلف الزمان ﴿وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم و﴾ اذ ابينا ﴿عليهما أيضا فاذ بدل من اليوم﴾ لما ذكرناه كما ان البدل متأت على ماذهب اليه أبو على الفارسي ولما كان هنا مظنة سؤال تقديره ان يقال قد ساف ان بعد المصافة الى اذ فى نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا اسم زمان لا يصلح للاستغناء عنه فلا يحذف وهنا على التقدير الماضى قد حذف وهو مناف للكلام السابق أجاب عنه المصنف بقوله ﴿وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه فى بعد اذ هديتنا لان المدعى هنالك انها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم فى يومئذ لا انها لا تحذف لدليل﴾ وهنا لم تقل استغنى عن معناها حتى ينافى الكلام المتقدم وانما قلنا بانها مرادة مقصود معناها لكنها حذفت لدليل ﴿واذا لم تقدر اذ تعليلا فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليلا﴾ على حذف لام العلة ﴿والفاعل﴾ ضمير ﴿مستتر راجع الى قولهم ياليت بينى وبينك بعد المشرقين﴾ أى ولن ينفعكم اليوم هو أى هذا القول أو ولن ينفعكم هذا التمنى أو هذا الاعتذار لانكم فى العذاب مشتركون أى لاشتراككم فى سببه وهو الكفر ﴿أو﴾ راجع ﴿الى القرين﴾ المذكور فى قولهم فبئس القرين ﴿ويشهد لهما﴾ أى لهذين الاحتمالين وهما كون الفاعل ضميرا راجعا الى قولهم ياليت بينى وبينك بعد المشرقين وكونه ضميرا راجعا

الى القرين مع كون ان وصلتها تعليلا ﴿قراءة بعضهم انكم بالكسر على الاستئناف﴾ فانه جواب لسؤال عن العلة مقدر كانه قيل لم لا ينفعنا ذلك فقيل انكم فى العذاب مشتركون ﴿والرابع﴾ من أوجه اذ ﴿ان تكون للمفاجأة نص على ذلك سيبويه وهى الواقعة بعد بينا وبينما﴾ وقد تجىء بعدهما اذا الفجائية ﴿كقوله

استقدر الله خيرا وارضين به ... فبينما العسر اذ دارت مياسير

وبينما المرء فى الاحياء مغتبط ... اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير﴾

فوقعت اذ بعد بينما فى البيت الاول واذا بعدها فى البيت الثانى وقد لا يوجد فى بعض النسخ الا البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصدده وكان الاصمعى لا يستفصح الا ترك اذ واذا فى جواب بينا وبينما لكثرة مجىء جوابهما بدونهما قال الرضى والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر أفصح ألا ترى الى قول أمير المؤمنين رضى الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بيناهو يستقيلها فى حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته قال ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليه ما لكافة لانها التى تكف المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما فى انا والظنونا وأصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما أى مكان فراقكما وتقدير فقلت بين خروجك ودخولك أى زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه فبين كما تبين مستعمل فى الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف وأضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان مضاف لما تقرر من انه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث وبين فى الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد اهـ كلامه وحكى الحريرى فى درة الغواص ان عبيدا الجرهمى عاش ثلثمائة بسنة وأدرك

القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى اذ ثبت ظلمكم فى نفس الامر لان ثبوت ظلمهم فى نفس الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان (قوله وعليهما أيضا فاذ بدل من اليوم) يعنى ان اذ على هذين القولين بدل من اليوم كما انها بدل منه على قول أبى على (قوله وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه فى بعد اذ هديتنا) هذا اشارة الى جواب سؤال يقع ههنا وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضى جواز حذف بعد والاستغناء عنها اذ هو مناف لما تقدم فى الرابع من وجوه اذ ان بعد من الظروف التى تضاف الى اذ ولا يستغنى عنها (قوله واذا لم تقدر اذ تعليلا فيجوز أن تكون ان وصلتها تعليلا والفاعل مستتر) يعنى واذ ظلمتم بدل من اليوم لانهما فى حكم الله سواء أو لان المراد بالظلم ثبوته عندهم أو لان التقدير بعد اذ ظلمتم (قوله وهى الواقعة بعد بينا أو بينما) قال الرضى أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما مكان فراقكما وتقدير قلت بين خروجك ودخولك زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهو ملازم للاضافة الى المفرد بنى لما قصد اضافته الى الجملة لان الاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة فى المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذى تضمنته وزادوا عليه ما الكافة لانها التى تكف المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما فى انا والظنونا اهـ (قوله استقدر الله خيرا الخ) استقدر الخير اطلب تقديره

الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال له حدثني بأعجب ما رأيت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناى بالدموع فتمثلت بقول الشاعر يا قلب انك من أسماء مغرور * فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير قد بحت بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك اطلاقا محاضير فلست تدرى أفى الاحوال عاجلها * أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المرء فى الاحياء مغتبط * اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير يبكى الغريب عليه ليس يعرفه * وذو قرابته فى الحى مسرور قال فقال لى رجل أتعرف من يقول هذه الابيات قلت لا والله الا انى أرويها منذ زمان فقال والذى تحلف به ان قائلها لصاحبنا الذى دفناه آنفا وأنت الغريب الذى تبكى عليه ولست تعرفه وهذا الذى خرج من قبره أمس الناس به رحما وهو أسرهم بموته كما وصف فتعجبت لما ذكره فى شعره والذى صار اليه من قوله كانه ينظر الى مكانه من جنازته فقلت ان البلاء موكل بالمنطق فذهبت مثلا فقال له معاوية لقد رأيت عجبا اه والاطلاق جمع طلق بفتح الطاء المهملة واللام وهو الشوط يقال عدا الفرس طلقا أو طلقين والمحاضير جمع محضير وهو الفرس الذى يرتفع فى سيره والمراد هنا الاستعارة شبه الاحوال التى تنقلب بالانسان سرعة بالخيل العادية والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر وجمع تنبيها على ارادة أنواعه والمغتبط هنا المسرور والرمس تراب القبر والمعنى اذا هو ذو الرمس وتعفوه تمحوه وتجعله دارسا والاعاصير جمع اعصار وهى ريح تهب فتثير الغبار وترتفع الى السماء كأنه عمود

والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر روى أبو بكر محمد بن القاسم الانبارى بسنده الى هشام بن الكلبى قال عاش عبيد بن شرية الجرهمى ثلثمائة سنة وأدرك الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال حدثنى بأعجب ما رأيت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناى بالدموع فتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من أسماء مغرور * فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير
قد بحت بالحب ما تخفيه من احد * حتى جرت بك اطلاقا محاضير
فلست تدرى وما تدرى اعاجلها * أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير
فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء فى الاحياء مغتبط * اذا هو الرمس يعفوه الاعاصير
يبكى الغريب عليه ليس يعرفه * وذو قرابته فى الحى مسرور

قال فقال لى رجل أتعرف من قال هذا الشعر قلت لا قال ان قائله هو الذى دفناه الساعة وأنت الغريب تبكى عليه ولست تعرفه وهذا الذى خرج من قبره امس الناس رحما به وأسرهم بموته فقال له معاوية لقد رأيت عجبا فمن الميت قال هو عنبر بن ابيد العذرى اه والاطلاق جمع طلق بفتحتين يقال جرى الفرس طلقا أو طلقين أى شوطا أو شوطين والمحاضير جمع محضير بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والرمس تراب القبر وهو فى الاصل مصدر رمست الميت وارمسته دفنته ورمسوا قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض والاعاصير جمع اعصار وهو ريح يثير الغبار ويرتفع الى السماء كانه عمود ويقال هى ريح تثير سحابا ذات رعد وبرق (قوله وانما عاملهما محذوف) مرجع الضمير هو بينا وبينما وكذلك الضمير فى قوله بدل منهما

﴿وهل هى ظرف مكان أو ظرف زمان أو حرف بمعنى المفاجأة﴾ أى يدل على المفاجأة فى غيره ﴿أو حرف مؤكد﴾ بكسر الكاف أى زائد هذه الاحتمالات ﴿أقوال و﴾ اذا بنينا ﴿على القول بالظرفية﴾ المكانية أو الزمانية ﴿فقال﴾ أى فقد قال ﴿ابن جنى عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه﴾ فلا مانع حينئذ من عمله فيها ﴿وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور﴾ فاذا قلت بينا انا قائم اذ جاء عمرو فالمعنى جاء عمرو فى زمن جاء بين أوقات قيامى ﴿وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة﴾ الواقعة بعدها ﴿ولا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف﴾ وهو اذ ﴿ولا فيما قبله﴾ وهو بينا أو بينما ﴿وانما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما﴾ أى من بينا أو بينما فالتقدير فى ذلك المثال وافقت مجىء زيد بين أوقات قيامى زمان مجيئه ﴿وقيل العامل ما يلى بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه﴾ ولا يمتنع عمله فيها وهذا ظاهر فى ان العامل المذكور غير عامل فى اذ فانظر عاملها عند صاحب هذا القول ما هو ﴿كما يعمل تالى اسم الشرط فيه﴾ نحو قولك أيا تضرب اضرب ﴿وقيل بين خبر لمحذوف وتقدير قولك بينما انا قائم اذ جاء عمرو بين أوقات قيامى مجىء عمرو وثم حذف المبتدأ﴾ وهو مجىء عمرو والخبر عنه بين أوقات (قوله

أى ﴿مدلولا عليه بجاء عمرو﴾ وكان اذ عند هذا القائل اما حرف زائد أو للمفاجأة ﴿وقيل﴾ بين ﴿مبتدأ واذ خبره﴾ والمعنى حين أنا قائم حين جاء عمرو ﴿ فاخرج كل من بين واذ عن الظرفية وهذا ليس شيأ من تلك الاقوال الاربعة التى حكاها المصنف فى اذ الفجائية ﴿وذكر لاذ﴾ لا بقيد كونها للمفاجأة ﴿معنيان آخران أحدهما التوكيد وذلك بان تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة﴾ بالتصغير وهما التأنيث ﴿وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات منها واذ قال ربك للملائكة والثانى التحقيق كقد﴾ والظاهر أنها حرف على كل من هذين القولين ﴿وحملت عليه﴾ أى على التحقيق ﴿الآية﴾ المتقدمة وهى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون وانما حملناه على ذلك ولم نحمله على ان المراد بالآية قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لانه سيقول وعلى القول بالتحقيق فى الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهذا متحقق فى آية الزخرف لان اذ ظلمتم على القول بان اذ فيه للتحقيق جملة معترضة بين الفعل وهو ينفع وفاعله وهو أنكم فى العذاب مشتركون ومثل هذا فى واذ قال ربك للملائكة لا يتأتى بوجه ﴿وليس القولان﴾ المذكوران وهما القول بالزيادة والقول بالتحقيق ﴿بشئ﴾ لانه اخراج للكلمة عن موضعها المعروف بغير ثبت ﴿واختار﴾ من الاختيار 181 وفى بعض النسخ وأجاز من الاجازة ﴿ابن الشجرى انها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة قال لانك اذا قلت بينما أنا جالس اذ جاء زيد وقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر﴾ وهو جالس ﴿وهى مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل﴾ وهو جاء ﴿هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه﴾ أى جزء المضاف اليه فان المضاف اليه هو جملة جاء زيد والعامل جاء وهو جزؤها ﴿فيما قبل المضاف﴾ وهو محذور ﴿انتهى﴾ كلام ابن الشجرى ﴿وقد مضى كلام النحويين فى توجيه ذلك﴾ بما يكون التركيب معه صحيحا جاريا على القواعد بدون دعوى الزيادة فلا داعى اذا اليها ﴿و﴾ اذا بنينا ﴿على القول بالتحقيق فى الآية﴾ التى هى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون ﴿فالجملة﴾ التى هى اذ ظلمتم ﴿معترضة بين الفعل﴾ وهو ينفع ﴿والفاعل﴾ وهو أنكم فى العذاب مشتركون ﴿مسئلة تلزم اذ الاضافة﴾ بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذ مفعول أى تلزمها الاضافة ﴿الى جملة﴾ اما ﴿اسمية نحو واذكروا اذ أنتم قليل﴾ لكنهم نصوا على استقباح أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو جئت اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم أو مضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا فلذلك حسن اذ زيد قائم واذ زيد يقوم كما حسن زيد قائم وزيد يقوم بدون اذ ولم يحسن اذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض هنالك بيان مضى الفعل وهو هنا مستفاد من اذ ﴿أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة﴾ ونحو ﴿واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات﴾ ونحو ﴿واذ غدوت من أهلك﴾ فهذه ثلاثة أمثلة الفعل فى كل منها ماض لفظا ومعنى ﴿أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد﴾ ونحو ﴿واذ يمكر بك الذين كفروا﴾ ونحو ﴿واذ تقول للذى أنعم الله عليه﴾ فهذه ثلاثة أمثلة فى هذا القسم أيضا الفعل فى كل منها ماض معنى ولكن أتى بالمضارع لحكاية الحال الماضية ﴿وقد اجتمعت الثلاثة﴾

(قوله والثانى التحقيق كقد وحملت عليه الآية) فى الشرح يريد بها قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم ولا يريد بها قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لقوله بعد هذا وعلى القول بالتحقيق فى الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل ولا جملة معترضة فى واذ قال ربك للملائكة (قوله وليس القولان بشئ) يريد بالقولين المعنيين الآخرين اللذين ذكرا لاذ وانما كانا ليسا بشئ لان الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع ان كل ما قيل فيه أحدهما يمكن أن يكون من المعانى السابقة (قوله مسئلة تلزم اذ الاضافة الى جملة) فى الشرح يجوز ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذ مفعول اه وأقول لقائل أن يقول يتعين رفع الاضافة لانها اللازمة لا دواذ ملزومة لها لانها كلما وجدت اذ وجدت الاضافة المذكورة أو ما هو عوض عنها وهذا شأن اللازم مع ملزومه انه كلما وجد الملزوم وجد اللازم ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة والاضافة ملزومة وليس كذلك لانه ليس كلما وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ (قوله اما اسمية نحو واذكروا اذ أنتم قليل) أطلق المصنف الاسمية ولم يقيدها بان لا يكون خبرها ماضيا الا ان ذلك قيد فى حسن اضافة اذ وهو ذاكر ما تضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة أم لا قال الرضى واعلم انه يصح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضى فاللازم الماضى أولى ولا يرد عليه اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخل على يقوم المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من أجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا

الاسمية والفعلية التى فعلها ماض لفظا ومعنى والفعلية التى فعلها ماض معنى لا لفظا ﴿فى قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا﴾ فاذ اخرجه مثال الماضوية لفظا ومعنى واذ هما فى الغار مثال للاسمية وينبغى أن يتعين هنا تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا لئلا يؤدى الى التركيب المستقبح مثل زيد قام على ما تقدم آنفا ﴿و﴾ اذ ﴿الاولى ظرف لنصره و﴾ اذ ﴿الثانية بدل منها و﴾ اذ ﴿الثالثة﴾ مختلف فيها ﴿قيل﴾ هى ﴿بدل ثان وقيل ظرف لثانى اثنين وفيهما﴾ أى فى هذين القولين وهما كون اذ الثالثة بدلا ثانيا من الاولى وكونها ظرفا لثانى اثنين ﴿وفى ابدال﴾ اذ ﴿الثانية﴾ أيضا ﴿نظر لان الزمن الثانى﴾ وهو زمن كونهما فى الغار ﴿والثالث﴾ وهو زمن قوله لا تحزن ان الله معنا ﴿غير﴾ الزمن ﴿الاول﴾ وهو زمن اخراج الكافرين له بحيث لا يصدق على شئ منهما ﴿فكيف يبدلان منه﴾ بدل الكل من الكل ولا مساغ لبدل البعض ولا الاشتمال هنا بلا ريب ﴿ثم لا يعرف ان البدل يتكرر﴾ والمبدل منه واحد ﴿الا فى بدل الاضراب وهو ضعيف﴾ كما فى قولك وجهه زيد قمر شمس ﴿لا يحمل عليه التنزيل﴾ لضعفه وانما زدنا قيد وحدة المبدل منه لانه لو جعل الثالث بدلا من البدل لم يمتنع وسيقع ان شاء الله تعالى فى ذلك كلام فى الجهة السادسة من الباب الخامس ﴿ومعنى ثانى اثنين﴾ وكان ينبغى نصبه ان قصد حكاية ثانى اثنين الواقع فى الآية ﴿واحد من اثنين فكيف يعمل فى الظرف وليس فيه معنى فعل وقد يجاب﴾ عن هذا النظر ﴿بان تقارب الازمنة ينزلها منزلة المتحدة أشار الى ذلك أبو الفتح﴾ ابن جنى ﴿فى﴾ كتاب ﴿المحتسب﴾ بفتح السين وكانه اراد بذلك ما قدمه عنه من قوله راجعت أبا على مرارا فى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم الآية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا والآخرة متصلتان وانهما فى حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذ مستقبلة وبهذا يخرج الجواب الذى ذكره فان زمن كونهما فى الغار وزمن قوله لصاحبه قريبان من زمن الاخراج فنزلا منزلته وجعل الكل فى حكم المتحد ﴿والظرف﴾ كما يجىء فى الباب الثالث ﴿يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه﴾ فيصح تعلقه فى الآية بثانى اثنين وان كان بمعنى واحدا من اثنين لما يتوهم فيه من معنى الفعل فكانه مشتق من قولك ثنيت ﴿وقد يحذف أحد شطرى الجملة﴾ التى تضاف اذ اليها ولا يظهر الاعراب ﴿فيظن من لا خبرة له﴾ بالحكم المقرر فى اذ ﴿انها

وارد عليه ولا تخلص له الا استقباح استعمال مثل هذا أيضا يعنى اذ زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال (قوله اذهما فى الغار) فى الشرح ينبغى ان يتعين فى اذهما فى الغار تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا لئلا يؤدى الى التركيب المستقبح على ما مر آنفا اه وفى التعليق ويحتمل ان يقال انما استقبحوه مع التلفظ بالفعل اه (قوله وفيهما وفى ابدال الثانية نظر) ضمير فيهما عائد الى كون الثالثة بدلا ثانيا وكونها ظرفا لثانى اثنين وقوله لان الزمن الثانى والثالث غير الاول بيان لوجه النظر فى ابدال الثانية والثالثة من الاولى وقوله ثم لا يعرف ان البدل يتكرر الا فى بدل الاضراب بيان آخر لوجه النظر فى ابدال الثالثة من الاولى وقوله ومعنى ثانى اثنين الى آخره بيان لوجه النظر فى كون الثالثة ظرفا لثانى اثنين فتحصل فى كون الثالثة بدلا من الاولى نظر من وجهين وظهر ان قوله ثم لا يعرف ان البدل يتكرر معناه والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بان تكرار البدل فى غير الاضراب معروف نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فان الاول مختار فيه الاتباع على البدل والثانى بدل أيضا اه ووجه سقوطه ان الا الفتى الا العلا ليسا بدلين من الاول كما هو المراد وانما الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كذا أعربه المصنف فى أوضح المسالك واعلم ان المصنف لم يجوز فى الثانية أن تكون ظرفا لاخرجه لان المراد به اخراج الرسول من مكة ولم يكن ذلك وقت كونهما فى الغار ولا أن تكون ظرفا لثانى اثنين لانه قيد لاخرجه لكونه حالا من مفعوله وقد امتنع أن يكون ظرفا له فيمتنع أن يكون ظرفا لقيده فان قيل انما يلزم من امتناع كونه ظرفا لاخرجه امتناع كونه ظرفا لقيده لو كان وقت قيده وقته بان يكون قيده حالا مقارنة وهو ممنوع لجواز أن يكون متأخرا عنه بان يكون حالا مقدرة نحو محلقين فى قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم أجيب بان ذلك القيد حاصل فى وقت الاخراج وفى وقت الكون فى الغار وهو بالنسبة الى الوقت الاول حال مقارنة وبالنسبة الى الوقت الثانى حال مقدرة والحالان متقابلتان فوجب المصير فيه الى الاصل منهما وهو الحال المقارنة وهذا كله اذا لم يقل بتنزل الوقتين المتقارنين منزلة الوقت

أضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا﴾ فيظن الظان ان ذاك في محل جر باضافة اذ اليه فيلزم أن تكون مضافة الى مفرد وليس كذلك بل ذاك في محل رفع على انه مبتدأ وخبره محذوف والجملة في محل جر باضافة اذ اليه ﴿والتقدير اذ ذاك كذلك﴾ والافنان اما جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال والضرب من الشئ وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها وعامل اذ منقلب واسم الاشارة الاول يرجع الى العيش باعتبار حاله والثاني المحذوف المجرور بالكاف يرجع الى حال الافنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليالينا حال كونها مثل الاغصان الملتفة في نضارتها وحسنها أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي اللاتي مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الرونق والبهجة أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن ﴿وقال الاخطل

كانت منازل ألاف عهدتهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا

ألاف بضم الهمزة جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما والتقدير عهدتهم اخوانا اذ نحن متألفون اذ ذاك ﴿التألف كائن﴾ ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين﴾ ولا مانع من أن تكون خبرا عنه على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم ثوب تلبسه أي تجدد ثوب والتقدير في البيت اذ تألفنا اذ ذاك أي اذ تألفنا كائن في زمن وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أصلا فان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان مثل نحن في شهر كذا وهو عين ما في البيت وانما منعوا الاخبار باسم الزمان عن اسم العين عند انتفاء التأويل لعدم الفائدة وذلك لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل أيضا ﴿بل هي ظرف للخبر المقدر﴾ وهو متألفون ﴿واذ الاولى ظرف لعهدتهم

الوقت الواحد واما اذا قيل به فيجوز أن تكون اذ الثانية ظرفا لاخرجه وأن تكون ظرفا لقيده (قوله هل ترجعن ليال الخ) في الشرح الافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال أو الضرب من الشئ وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها بالجملة التي بعدها صفة لها وعامل اذ منقلب واسم الاشارة الاول للعيش باعتبار حاله والثاني المحذوف لحال الافنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليالينا حال كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات أنواع من الحسن وهذه الليالي اللاتي مضين حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الرونق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اهـ وأقول الظاهر ان الافنان جمع فن وانه حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهور هذا لم يتعرض المصنف لاعراب هذا البيت مع تعرضه للابيات الاخر (قوله ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين) قال الرضي اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين أحدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وتجددها نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو اليوم خمر أي شرب خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله اهـ وزاد ابن مالك موضعين آخرين أحدهما أن يكون عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ثانيهما أن يكون اسم الزمان مؤديه مسؤلا به عن خاص نحو في أي الفصول نحن وانما لم يذكر الرضي هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضي في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرف أو مجرورا بفي لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء نصب على الظرف أو جر بفي وفي الشرح لا مانع من أن تكون اذ الثانية خبرا عن نحن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم ثوب تلبسه أي تجدد ثوب والتقدير في البيت اذ تألفنا اذ ذاك أي اذ تألفنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين ما في البيت اهـ وأقول فيه نظر اما أولا فلان ما أثبته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه المصنف لان الذي نفاه المصنف أن تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذي أثبته الشارح أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون ما في البيت عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذاك زمان خاص مجرور بفي افاد الاخبار به بخلاف

ودون اماظرف له﴾ أى لعهدتهم أيضا ﴿أو للخبر المقدر﴾ وهو متألفون ﴿أو الحال من اخوانا محذوفة أى متصافين دون الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال﴾ وهو اخوانا ﴿لتأخره﴾ عن الحال ﴿فهو كقوله لمية موحشا طلل﴾ * يلوح كانه خلل الطلل ماشخص من آثار الدار والخلل من الاضداد يطلق على العظيم وعلى الحقير والمراد هنا الثانى ﴿ولا كونه اسم عين لان دون ظرف مكان لا زمان والمشار اليه بذلك التجاور المفهوم﴾ فقد ظهر لك ان بيت الاخطل مما قد يظن من لا خبرة له ان اذ فيه مضافة الى مفرد بالنسبة الى قوله اذ ذاك اذ ليس فيه ما يمنع ظاهرا من كون ذاك فى محل جر واما نحن فلا يتخيل فيه ذلك لكونه ضمير رفع الا على مذهب الاخفش وعلى الجملة فتخريج البيت على ماذكروا فيه فى الموضعين مضافة الى جملة ﴿وقالت الخنساء كان لم يكونوا حمى يتقى * اذ الناس اذ ذاك من عز بزا﴾ وهذا أيضا مما يظن فيه غير الخبير ان اذ فى قولها اذ ذاك مضافة الى مفرد وليس كذلك على ما سنبينه والحمى هو الممنوع مما يضره و يتقى يحذر ويخاف ومن عز بز مثل مشهور ومعناه من غلب أخذ السلب ﴿واذ الاولى ظرف ليتقى أو لحمى أو ليكونوا ان قلنا ان كان الناقصة مصدرا﴾ وهو الصحيح

الذى اختاره ابن مالك وسيأتى الكلام على ذلك فى الباب الثالث ان شاء الله تعالى ﴿والثانية ظرف لبز ومن مبتدأ موصول لا شرط لان بز عامل فى اذ الثانية ولا يعمل ما فى حيز الشرط﴾ من جواب وغيره ﴿فيما قبله عند البصريين﴾ وأما الكوفيون فيجوزون ذلك ﴿و بز خبر من والجملة خبر الناس والعائد اليهم محذوف أى من عز منهم كقولهم السمن منوان بدرهم﴾ أى منوان منه ﴿ولا تكون اذ الاولى ظرفا لبز لانه جزء الجملة التى أضيفت اذ الاولى اليها ولا يعمل شئ من المضاف اليه فى المضاف ولا﴾ تكون ﴿اذ الثانية بدلا من الاولى لان الاولى انما تكمل بما أضيفت اليه﴾ وهو مجموع قولك من عز بز وهذا المجموع لم يتم قبل المجئ باذ الثانية بل ذكر بعضه وهو الناس وتأخر الباقى ﴿ولا يتبع اسم حتى يكمل﴾ ألا ترى انك لا تقول جاء الذى الفاضل قام فتتبع الاسم الموصول قبل تمامه بالصلة وليس هذا خاصا بالموصول بل يجرى فى غيره أيضا ﴿ولا تكون﴾ اذ الثانية ﴿خبرا عن الناس لانها زمان والناس اسم عين﴾ وقد مر انهم جوزوا مثل نحن فى شهر كذا وهذا مثله فليجز ﴿وذاك مبتدأ محذوف الخبر أى كائن و﴾ اما ﴿على ذلك﴾ الذى خرجنا عليه تلك الابيات ﴿فقس﴾ ما يرد عليك من أمثالها ﴿وقد تحذف الجملة﴾ المضاف اليها اذ ﴿كلها للعلم بها ويعوض عنها التنوين﴾ وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد ﴿وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو و يومئذ﴾ أى و يوم اذ يحل ما وعد الله به من غلبة الروم لفارس ﴿يفرح المؤمنون﴾ بنصر الله ﴿وزعم الاخفش ان اذ فى ذلك معربة﴾ وان التنوين تنوين التمكين لا تنوين العوض ﴿لزوال افتقارها الى الجملة﴾ المضاف اليها وهو الذى كان علة فى بنائها والمعلول يزول بزوال علته ويثبت الاعراب اذ لا واسطة بينهما ﴿و﴾ زعم ﴿ان الكسرة اعراب﴾ لاذ ﴿لان اليوم مضاف اليها﴾ فتكون

ما فى البيت (قوله أو للخبر المقدر) يعنى الذى تعلق به اذ الثانية وهو متألفون (قوله أو الحال من اخوانا محذوفة) يعنى حذفت تلك الحال وأقيم هذا الظرف مقامها يدل على ان هذا مراده الاعتراض الثانى الذى سيشير اليه (قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال) اعترض على ان دون ظرف لحال محذوفة أقيم هو مقامها باعتراضين أحدهما ان اخوانا نكرة وتنكير الاسم يمنع ان ينتصب عنه حال وأجيب بان ذلك اذا لم تتخصص النكرة وههنا تخصصت بتقديم الحال عليها وثانيهما ان الحال خبر فى المعنى عن صاحبها فيمتنع كونه ظرف زمان وصاحبها اسم عين لا يمتنع ذلك فى الخبر وأجيب بان دون هنا ظرف مكان لا ظرف زمان (قوله لمية موحشا طلل) هذا صدر بيت عجزه يلوح كانه خلل ومية اسم امرأة والموحش الذى لا أنيس له والطلل ماشخص من آثار الديار والخلل بكسر المعجمة جمع خلة بكسرها أيضا وهى بطانة كانوا يغشون بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب أو غيره وهى أيضا سيور تلبس ظهور سيتى القوس وفى الشرح والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثانى اه وأقول لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير بان يقال تلوح كانها حقير مع ان الذى يطلق على العظيم والحقير انما هو الجليل بالجيم المفتوحة والمعروف فى البيت انما هو بالخاء المعجمة المكسورة (قوله ولا كونه) هو بالرفع معطوف على فاعل يمنع والضمير عائد على صاحب الحال وهو اشارة الى الاعتراض الثانى وقوله لان دون ظرف مكان اشارة الى جوابه كما ان قوله ولا يمنع اشارة الى الاعتراض الاول وقوله لتأخره اشارة الى جوابه (قوله وقالت الخنساء الخ) الخنساء بالمعجمة المفتوحة والنون الساكنة والسين المهملة وفى آخره همزة ممدودة اسم امرأة كانه مأخوذ

مجرورة بالاضافة وعلامة جرها الكسرة ﴿ورد﴾ بانا لا نسلم ان بناءها الافتقارها الى الجملة بل لامر آخر وهو مشابهتها للحرف وضعا واليه أشار بقوله ﴿بأن بناءها لوضعها على حرفين﴾ كهل وبل سلمنا ان بناءها الافتقارها الى الجملة لكن لا نسلم زواله واليه أشار بقوله ﴿وبان الافتقار باق فى المعنى﴾ وان زال ذلك اللفظ نطقا ﴿كالموصول تحذف صلته لدليل﴾ وافتقاره اليها هو سبب بنائه وقد زالت لفظا وبقى بناؤه لبقاء الافتقار اليها بحسب المعنى ﴿قال﴾ الشاعر

﴿نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا أى نحن الاولى عرفوا﴾ بالنجدة والشجاعة ولا ينهض البيت دليلا على الاخفش الا اذا كان يقول ببناء الموصول عند حذف الصلة والا فلو قال معرب لامكن فى البيت ﴿و﴾ رد أيضا قول الاخفش ﴿بان العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكور﴾ وأنت خبير بان هذا مبنى على ان التنوين تنوين العوض والاخفش يمنعه كما مر ﴿و﴾ رد أيضا ﴿بقوله نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعاقبة وأنت اذ صحيح﴾ وقدمر ان الطلاب هو الطلب وبعاقبة حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حال كونك متلبسا بعاقبة والاسمية المقترنة بالواو حالية من صاحب الحال الاولى وهى بمعناها ووجه الرد بالبيت ان اذ ظرف لقوله صحيح فكان القياس على تقدير كونه معربا أن ينصب فيقال اذا ﴿وأجاب عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقى الجر﴾ على حاله قبل الحذف ﴿كقراءة بعضهم﴾ فى الشواذ ﴿والله يريد الآخرة﴾ بالكسر ﴿أى ثواب الآخرة﴾ ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف لانه مبنى على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين وعلى عدم اقامة المضاف اليه مقام المضاف المحذوف وهو شاذ ﴿تنبيه أضيفت اذا الى الجملة الاسمية واحتملت الظرفية والتعليلية فى قول المتنبى أمن ازديارك فى الدجى الرقباء * اذ حيث كنت من الظلام ضياء﴾

٢٤ ني ل الدجى جمع دجية وهى الظلمة والرقباء جمع رقيب وهو الحارس واختار ذكر الضياء على النور لقوته ويشير الى أنها شمس ﴿وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مفتوح الآخر لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الادب فى زماننا وأصر على ذلك والازديار أبلغ من الزيارة كما ان الاكتساب أبلغ من الكسب﴾ ومن ثم جاء فى التنزيل لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت أى للنفس ما حصل لها من الثواب باى وجه اتفق حصوله سواء كان باصابة مجردة أو بتحصيل وسعى وعليها ما حصلت وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيارها وسعى نبه تعالى على ان الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها أو لم يكن كذلك وأما العقاب فلا يكون لها الا بقصدها وتحصيلها وانما كان ذلك أبلغ ﴿لان الافتعال للتصرف﴾ وهو السعى والمبالغة فى تحصيل ذلك المعنى ﴿والدال﴾ فى الازديار ﴿بدل من التاء وفى متعلقة به لا بأمن لان المعنى انهم آمنون دائما ان تزورى فى الدجى﴾ يعنى ولو علق بأمن لتقيد به فلا يكون الامن مطلقا كما فى التقدير الاول وهذا لا يتم لان التقييد به للتنبيه على أن امنهم مع عدمه من باب أولى فيكون من قبيل مفهوم الموافقة ﴿واذا ما تعليل أو ظرف مبدل من محل فى الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث﴾ وجوز ابن الحاجب ان تكون حيث مبتدأ خبره ضياء على المبالغة أى المكان الذى تحلين فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبنى على ان حيث متصرف ﴿وابتدئ بالنكرة﴾ وهو ضياء على اعراب

من الخنس وهو انخفاض الانف والحمى الممنوع الذى لا يقرب منه وعزغالب وبزسلب وبعد هذا البيت ومن ظن ممن يلاقى الحروب * بان لا يصاب فقد ظن عجزا (قوله ورد بان بناءها لوضعها على حرفين) لما كان استدلال الاخفش على اعراب اذ فى يومئذ بزوال افتقارها الى الجملة يقتضى ان العلة فى بنائها هو افتقارها الى الجملة رد ذلك بانا لا نسلم ان العلة فى بناء اذ مشابهتها للحرف فى الافتقار بل العلة فى ذلك مشابهتها له فى الوضع على حرفين سلمناه لكن المراد الافتقار فى المعنى لا فى اللفظ وهو موجود فى اذ عند حذف ما أضيفت اليه سلمناه لكن لا نسلم زوال افتقار اذ عند حذف الجملة لفظها لان التنوين فى يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض كلا حذف (قوله وبقوله نهيتك الخ) هذا رد لاستدلال الاخفش على ان كسرة اذ من يومئذ كسرة اعراب بان اليوم مضاف اليها وحاصل الرد ان اذ فى هذا البيت مكسورة ولم يضف اليها شئ فلو كانت المكسورة فى يومئذ للاضافة لم تكن اذ فى هذا البيت مكسورة والطلاب بكسر المهملة بمعنى الطلب وعاقبة كل شئ آخره فمعنى بعاقبة يذكرنى عاقبة هذا الطلب لك وما يصير اليه فيه أمرك وهو متعلق بنهيتك وهذا على انه بالقاف وفى الشرح وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حاله كونك متلبسا بعافيه والاسمية حال ثانية من الكاف أيضا ويحتمل أن يكون بعافية ظرفا لغوا يتعلق بالفعل من نهيتك أى نهيتك فى حال عافية والاسمية حال من التاء اه وهو بناء على انه بالفاء (قوله وضياء مبتدأ خبره حيث)

المصنف ﴿لتقدم خبرها عليها ظرفا﴾ قلت وهذا معارض لما وقع له فى الباب الرابع فى مسوغات الابتداء بالنكرة فانه ادعى فى نحو ولدينا مزيد ان المسوغ هو كون الخبر ظرفا مختصا وانكر على من قال من النحاة ان للتقديم مدخلا فى التخصيص قال وانما وجب التقديم فى مثل رجل فى الدار لدفع توهم الصفة لا لكونه مسوغا ﴿ولانها﴾ فى البيت ﴿موصوفة فى المعنى لان من الظلام صفة لها فى الاصل فلما قدمت عليها صارت حالا منها ومن﴾ فى قوله من الظلام ﴿للبدل وهى متعلقة بمحذوف﴾ اما كون مطلق كغيرها من الظروف المستقرة أى كائنا بدل الظلام واما لفظ البدل كما حكاه المصنف فيما سبق عن بعضهم فى أم حيث تكلم على قول الشاعر

انى جزوا عامرا سوأ بفعلهم ✽ أم كيف يجزوننى السوآى من الحسن

أى بدلا من الظلام ﴿وكان﴾ من قوله حيث كنت ﴿تامة﴾ أى حصلت ﴿وهى وفاعلها خفض﴾ باعتبار المحل ﴿باضافة حيث والمعنى اذ الضياء حاصل فى كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام﴾ فلهذا أمن الرقباء زيارتها فى الليل

﴿(اذما)﴾

﴿أداة شرط﴾ كقوله

اذ ما دخلت على النبى فقل له ✽ حقا عليك اذا اطمأن المجلس

وعبر بالاداة ليشمل قول من يقول هى حرف ومن يقول هى ظرف ﴿تجزم فعلين﴾ ومن الجزم بها قول الشاعر

فانك اذ ما تأت ما أنت آمر ✽ به لا تجد من أنت تأمر آتيا

﴿وهى حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسى﴾ ومدلولها من الزمان عند هؤلاء القائلين بظرفيتها صار مستقبلا بعد ان كان ماضيا وما كافة لها عن طلب الاضافة ومهيئة لها لما لم يكن لها من معنى وهو الاستقبال وعمل وهو الجزم قال ابن مالك والصحيح ما ذهب اليه سيبويه لانها قبل التركيب حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماض دون شئ آخر يدعى انها دالة عليه ولمساواتها الاسماء فى قبول علامات الاسمية كالتنوين والاضافة اليها والوقوع موقع مفعول فيه ومفعول به واما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه المجازاة وهو من معانى الحروف ومن ادعى ان لها مدلولا آخر زائدا على ذلك فلا حجة له وهى مع ذلك غير قابلة لشئ من العلامات التى كانت قابلة لها قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها ﴿وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم﴾ فانه قال لا يجزم بها الا فى الشعر وجعلها كاذا قال ابن قاسم فى الجنى الدانى والصحيح ان الجزم بها جائز فى الاختيار وزاد المصنف ان ذلك قليل

جوز ابن الحاجب أن تكون حيث مبتدا وضياء خبره على المبالغة أى المكان الذى تحلين فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبنى على ان حيث ظرف متصرف

﴿(اذا)﴾

(قوله أن تكون للفاجأة) يقال فاجأه بكذا بهمزة بعد الجيم غير ممدودة أى هجم عليه بغتة (قوله فتختص بالجمل الاسمية) وقيل تدخل على الاسمية والفعلية وقيل على الاسمية والفعلية المقترنة بقد (قوله ولا تقع فى الابتداء) يعنى فى صدر الكلام لانها للدلالة على ان ما بعدها يعقب ما قبلها (قوله ومعناها الحال) يعنى باعتبار ما قبلها (قوله ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان) لان اذا لو كانت فيه اسما لم يكن لها بد من عامل وعاملها هو الخبر الذى بعدها هنا لا يصح ان يعمل فيها الا ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وأجاب الشلوبين

﴿(اذا)﴾ ﴿على وجهين أحدهما ان تكون للفاجأة﴾ بهمزة بعد الجيم والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجأنى كذا اذا هجم عليك بغتة ﴿فتختص بالجمل الاسمية﴾ هذا على أحد الاقوال فى ذلك وقد حكاها المصنف فى آخر الكلام على قد وهى ثلاثة أقسام الاول اختصاصها بالجمل الاسمية كما ذكر هنا الثانى جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث الفرق بين ان تقترن الفعلية بقد فيجوز دخولها عليها وان لا تقترن بها فيمتنع ﴿ولا تحتاج لجواب﴾ لعدم تضمنها الشرط ﴿ولا تقع فى الابتداء﴾ أى فى صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة فلا بد فى حصول هذا الغرض من تقدم شئ عليها فلزم ان لا تقع فى الابتداء ﴿ومعناها الحال لا الاستقبال﴾ فهذه أربعة أوجه فارقت بها اذا الفجائية اذا الشرطية ﴿نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه﴾ قوله تعالى فالقاها موسى ﴿فالقاها فاذا هى حية تسعى﴾ وقوله تعالى واذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم ﴿اذا لهم مكر﴾ فى آياتنا والمراد بالمكر اخفاء الكيد وطيه أى اذا أذقناهم خصبا وسعة بعد قحط وجوع مكروا بآياتنا بدفعها وانكارها وهؤلاء الناس أهل مكة على ما قيل ﴿وهى حرف عند الاخفش ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان﴾ فلو كانت غير حرف لكانت ظرف مكان أو زمان ولا ثالث فتحتاج الى عامل وليس ما قبل الفاء قطعا فلم يبق الا ما بعده وهو خبر ان ولا يصح عمله

فيها ﴿لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها﴾ وقد يجاب بان العامل مقدر فلا يتم هذا الترجيح ﴿وظرف مكان عند المبرد﴾ ومقتضاه ان لا تكون اذا مضافة للاسمية الواقعة بعدها اذ لا يضاف من ظروف المكان الا حيث قال الرضي وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا الفجائية اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب قلت وفيه نظر لامكان كون بالباب بدلا من بالمكان ﴿وظرف زمان عند الزجاج﴾ والرياشي ونسب أيضا الى المبرد وهو ظاهر كلام سيبويه ﴿واختار الاول﴾ وهو كونها حرفا ﴿ابن مالك والثاني﴾ وهو كونها ظرف مكان ﴿ابن عصفور والثالث﴾ وهو كونها ظرف زمان ﴿الزمخشري﴾ وابن طاهر وابن خروف ﴿وزعم﴾ الزمخشري ﴿ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى﴾ في سورة الروم ﴿ثم اذا دعاكم الآية﴾ وهي ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ﴿التقدير ثم اذا دعاكم فاجأتم

الشلوبين عن ذلك بانه يمكن أن يكون العامل في الظرف مع كسران معنى الكلام الذى فيه ان فلا حاجة في كسران بعد اذا الى ان اذا حرف اه وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان عمرا منطلق فاذا انطلاق عمرو وانه منطلق وهذا المحذوف مبتدأ وان وما بعدها مفسرة له دالة عليه وانما قال بكسران لان قولهم ذلك بفضها الا يكون مرجحا للحرفية اذ الان المفتوحة مع معمولها حينئذ مبتدأ وخبره المقدر عامل في اذ الان ما بعد المفتوحة اذا كان غير معمولها يعمل فيما قبلها الا انها ليس لها الصدر بخلاف المكسورة وانما قلنا غير معمولها لان معمولها لا يعمل فيما قبلها الا انها موصول حرفي وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول (قوله وظرف مكان عند المبرد) قال الرضي فعلى قوله يجوز أن يكون خبر المبتدا الذى بعدها ولا يجوز أن تكون مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث قال وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواقع اذا المفاجأة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وفي الشرح وفيه نظر لجواز أن يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل بالمبتدا بين البدل والمبدل منه و يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف اه ولا يخفى ان كلام الرضي انما هو على الظاهر وعدم الحذف (قوله وظرف زمان عند الزجاج) قال الرضي فعلى قوله يجوز أن تكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أى فاذا حصول السبع أى ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة و يجوز أن يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده أى ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه و يجوز أن يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف أى ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو حينئذ مفعول لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح اه (قوله والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة) في الشرح لم أقف للزمخشري على كلام صريح في انه يقول ان اذا الفجائية

الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره﴾ وهذا لا يضره اذا كان المعنى معه صحيحا ولم يخرج عن قواعد العربية ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله ان التقدير في نحو خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجأت وقت وجود السبع بالباب فهذا فيه تقدير العامل فعلا من المفاجأة لكن ظاهره انه أخرج اذا عن الظرفية بجعله اياها مفعولا للفعل من فاجأت و يحتمل ان يكون مراده ففاجأت السبع وقت وجوده بالباب فتكون ظرفية كما يقوله الزمخشري ثم لم أر في الكشاف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيأ مما ذكره المصنف والذى رأيته فيه في هذا المحل نصه فان قلت ما الفرق بين اذا واذا قلت

الاولى للشرط والثانية للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط اه ولكنه قال قبل ذلك عند قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنتشرون واذا للمفاجأة أى ثم فاجأتم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض وظاهر هذا انه أخرجها عن الظرفية وجعلها اسم زمان مجردا عنها مضافا للاسمية الواقعة بعدها كما فعله ابن الحاجب في ظاهر ما حكيناه عنه ووقع للزمخشري في سورة يونس في قوله تعالى واذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم اذا لهم مكر في آياتنا ما نصه واذا الاولى للشرط والاخيرة جوابها وهي للمفاجأة ثم قال بعد كلام واذا رحمناهم من بعد ضراء فاجؤا وقوع المكر منهم وسارعوا اليه فهذا التقدير يضاهي التقدير الذى حكاه المصنف عنه في آية الروم على انه يمكن ان يقال ما ذكره عنه المصنف هنالك على تقدير صحته لا يقتضي اعمال فعل المفاجأة في اذا الفجائية بل يقال هو عامل في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين في ان عاملها ما في الجواب من فعل أو شبهه واما اذا الفجائية فعاملها الخبر وهو يخرجون في آية الروم فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة

عن معنى اذا المفاجأة وهو معمول للخروج الذى قدره حيث قال فاجأتم الخروج فى ذلك الوقت وقال فى تفسير قوله تعالى فى سورة طه فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ما نصه يقال فى اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت فى بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسى وقت تخييلها سعى حبالهم وعصيهم اهـ وظاهر هذا انها ليست ظرفية ﴿وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور فى نحو خرجت فاذا زيد جالس أو المقدر فى نحو فاذا الاسد أى حاضر وان قدرت انها الخبر﴾ فى نحو فاذا الاسد وقدرت ظرف مكان بلا حذف من المبتدا أو ظرف زمان مع الحذف منه أى حضور الاسد ﴿فعاملها مستقر أو استقر ولم يقع الخبر معها فى التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا هى حية تسعى فاذا هم خامدون فاذا هى بيضاء فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خبرا أى فبالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن الجثة﴾ بلا تأويل ﴿ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قلت فاذا القتال﴾ حيث تجعل المبتدا اسم معنى لا اسم عين ﴿صحت خبريتها عند غير الاخفش﴾ لان الظرف يقع خبر الاسم المعنى زمانيا كان أو مكانيا واما الاخفش فتمتنع الخبرية عنده لما مر من انه يراها حرفا والحرف لا يخبر به ولا عنه ﴿وتقول خرجت فاذا زيد جالس﴾ بالرفع ﴿أو جالسا﴾ بالنصب ومنه الحديث الواقع فى بدء الوحى فاذا الملك الذى جاءنى بحراء جالس على كرسى بين السماء والارض روى برفع جالس ونصبه ﴿فالرفع على الخبرية واذا نصب﴾ أى منصوب على ارادة اللفظ أو منصوبة على ارادة الكلمة ولكنه لم يؤنث رعاية لاصل المصدر كما فى قولهم الكلمة لفظ والضمير من قوله ﴿به﴾ عائد على الخبر ﴿والنصب على الحالية﴾ وصاحب الحال الضمير المستكن فى الخبر ﴿والخبر﴾ كلمة ﴿اذا ان قيل بانها مكان والا﴾ يقل بذلك ﴿فهو﴾ أى فالخبر ﴿محذوف﴾ والتقدير فاذا زيد حاضر فى حالة كونه جالسا ﴿نعم يجوز ان تقدرها﴾ أى تقدر اذا ﴿خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدر فى نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد﴾ والمخبر عنه حينئذ فى الحقيقة ليس هو الجثة وانما هو اسم المعنى الذى أضيف اليها ﴿مسئلة قالت العرب قد كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور﴾ بضم الزاى وهو ذباب لساع ويقال له زنبورة بهاء التأنيث وزنبار أيضا ﴿فاذا هو﴾ أى الزنبور ﴿هى﴾ أى العقرب بناء على أنها مؤنث وسمع فيها التذكير ﴿وقالوا أيضا فاذا هو اياها﴾ بضمير

تكون ظرف زمان وظاهر كلامه فى مواضع من الكشاف انها اسم للزمان لا ظرف قال فى تفسير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ما نصه يقال فى اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت فى بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسى وقت تخييلها سعى حبالهم وعصيهم وقال فى قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنتشرون واذا للمفاجأة أى ثم فاجأتم وقت كونكم بشرا منتشرين فى الارض اهـ وظاهر كل من هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان مجردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجأة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير فى خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجأت وجود السبع بالباب ولم أر فى الكشاف فى الآية التى تلاها المصنف شيأ مما ذكره وانما فيه فان قلت فما الفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرطية والثانية للمفاجأة وهى تنوب مناب الفاء فى جواب الشرط ولعل المصنف عثر على ما حكاه عنه فى كلام آخر اهـ ما فى الشرح وأقول قول صاحب الكشاف والتحقيق الخ صريح فى ان اذا الفجائية هى التى بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وهذه هى الوقتية الظرفية وفى ان فعل المفاجأة ناصب لها على الظرفية لانه لم يغاير بينهما الا بكون العامل فى الفجائية فعل المفاجأة وتكون الجملة التى بعدها ابتدائية والتقديران اللذان ذكرهما الشارح عنه يصح حملهما على نصبهما على الظرفية فيحملان عليه توفيقا بين كلاميه اما التقدير الاول فبأن يكون وقت تخييلهم الذى هو موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ و يكون فاجأ وتخييلهم تنازعا سعى حبالهم كل يطلبه مفعولا به واعمل الثانى وأهمل الاول كما هو المختار عند البصريين واما التقدير الثانى فبأن يكون وقت كونكم الذى هو فى موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ و يكون مفعول فاجأ محذوفا لدلالة الكلام عليه وكونه غير مقصود فى هذا التقدير والاصل ثم فاجأتم الانتشار وقت كونكم بشرا واما نسبة المصنف الى الزمخشرى انه قال فى اذا أنتم تخرجون ان التقدير

فاجأتم

النصب ﴿وهذا﴾ هو الوجه الثاني ﴿هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي وكان من خبرهما ان سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد البرمكي على الجمع بينهما﴾ أي بين سيبويه والكسائي ﴿فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وخلف﴾ الاحمر ﴿فسأله خلف عن مسئلة فاجاب عنها فقال له اخطأت ثم سأله﴾ مرة ﴿ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له أخطأت فقال﴾ سيبويه ﴿هذا سوء أدب﴾ ولقد صدق سيبويه رحمه الله في ان هذا سوء أدب من الاحمر ﴿فاقبل عليه الفراء فقال له ان في هذا الرجل﴾ يعني خلفا الاحمر ﴿حدة﴾ أي باسا وشدة وهو بكسر الحاء المهملة ﴿وعجلة﴾ بفتحات أي سرعة ﴿ولكن ماتقول فيمن قال هؤلاء أبون ومررت بابين﴾ بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني ﴿كيف تقول على مثال ذلك من رأيت﴾ بمعنى وعدت ﴿أو أويت﴾ بمعنى انضممت ﴿فاجابه فقال أعد النظر فقال لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال له﴾ أي لسيبويه ﴿تسألني أو أسألك فقال له سيبويه سل أنت فسأله عن هذا المثال﴾ قد كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي ﴿فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم﴾ بالرفع ﴿أو القائم﴾ بالنصب ﴿فقال﴾ سيبويه ﴿كل ذلك بالرفع فقال الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه﴾ وهذا خلاف ماحكاه الرضي من ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وكذلك حكاه الاندلسي في شرح المفصل وأنا أظن ان الصواب ماحكاه المصنف فان الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن ولم ينقل ذلك فدل على ان الكسائي أجاز الرفع والنصب معا ﴿فقال يحيى﴾ ابن خالد البرمكي ﴿قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما﴾ فسيبويه رئيس البصرة والكسائي رئيس الكوفة ﴿فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين﴾ يعني البصرة والكوفة ﴿فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر﴾ البرمكيان ﴿أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه﴾ أي خضع أو تحول من كون البسط الى كون القبض ﴿فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس﴾ وهي بلاد الفرس الك فيها الصرف وتركه ﴿فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة فيقال ان العرب أرشوا الى ذلك﴾ أي دفعت لهم رشوة على اظهار موافقة الكسائي ﴿أو﴾ فعلوا ذلك ﴿انهم﴾ أي لاجل انهم ﴿علموا منزلة الكسائي عند الرشيد﴾ فقصدوا التقرب اليه ﴿ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان ألسنتهم لا تطوع به﴾ والله أعلم بحقيقة الحال في ذلك كله ﴿ولقد أحسن الامام الاديب الاريب أبو الحسن حازم بن محمد الانصاري اذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسئلة﴾ وأقول هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم الانصاري القرطاجني بقاف مفتوحة فراء ساكنة فطاء مهملة وألف فجيم مفتوحة فنون فياء نسبة من قرطاجنة الاندلس لا من قرطاجنة تونس كان اماما بليغا ربانا من الادب نزل بتونس وامتدح بها المنصور صاحب افريقية أبا عبد الله محمد ابن الامير أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد ابن أبي حفص ومات سنة أربع وثمانين وستمائة أخبرني بالموجود من هذه القصيدة اجازة شيخنا قاضي القضاة ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون المالكي قال أخبرني المحدث العلامة أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن محمد عبد المهيمن

فاجأتم الخروج في ذلك الوقت فصحة لانه قال مثله في نظير ذلك الموضع ولم يقل به فيه بخصوصيه بل لاعطاء حكم اذا الفجائية في أي موضع كانت (قوله قدم على البرامكة) هو جمع برمكي نسبة الى برمك وهو جد يحيى بن خالد كان من مجوس بلخ وكان يخدم النوبهار وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه النيران ثم ان ابنه خالدا ساد وتقدم في الدولة العباسية حتى ولي الوزارة لابي العباس السفاح ثم ان يحيى بن خالد دفع اليه المهدي ولده هرون الرشيد وجعله في حجره فلما استخلف هرون قلد يحيى الامر ودفع له خاتمه وجعل اصدار الامور وايرادها اليه الى ان نكب بهم وقتل ابنه جعفرا وحبسه وابنه الفضل في الرقة القديمة الى ان مات فجأة سنة تسعين ومائة ودفن في شاطئ الفرات (قوله فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه) قال الرضي تبعا للاندلسي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وفي الشرح وأظن ان الصواب ماحكاه المصنف فان الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من ان يخطئه في الحال بما ورد في القرآن من الرفع (قوله حازم) هو بمهملة وزاي مكسورة القرطاجني بقاف مفتوحة وراء ساكنة وطاء مهملة وألف وجيم مفتوحة ونون فياء نسبة الى قرطاجنة الاندلس لا قرطاجنة تونس مات سنة أربع وثمانين وستمائة (قوله اذ قال في منظومته في النحو) هي منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقية وضمنها

الجزمرى قال أخبرنى ابن رشيد قال أنشدنى حازم وأخبرنى بذلك اعلى من هذا شيخنا مجد الدين اسمعيل بن ابراهيم الكنانى الحنفى والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الغمارى المالكى رحمهما الله تعالى قالا أخبرنا الشيخ أثير الدين أبو حيان قال أنشدنا حازم المذكور والموجود من هذه القصيدة نحو مائتين وعشرين بيتا وأولها الحمد لله معلى قدر من علما * وجاعل العقل فى سبل الهدى علما ثم الصلاة على الهادى لسنته * محمد خير مبعوث به اعتصما ثم الدعا لامير المؤمنين أبى * عبد الاله الذى فاق الحيا كرما خليفة خلفت أنوار غرته * شمس الضحى ونداه يخلف الديما سالت فواضله للمقتفى نعما * صالت نواصله بالمعتدى نقما ومنها يا أيها الملك المنصور ملكك قد * شب الزمان به من بعد ما هرما فلو رأى من مضى أدنى مكارمكم * لم يذكروا بالندى معنا ولا هرما ان الليالى والايام مذ خدمت * بالسعد ملكك أضحت أعبدا واما ﴿منها﴾ أماء لى اثر حمد الله ثم على * اثر الصلاة على من بلغ الحكما وما تلا ذاك من وصل الدعاء ومن * نشر الثناء على من أسبغ النعما فاسمع لنظم بديع قد هدت فكرى * له سعادة ملك اجزل القسما حديقة تبهج الاحداق ان سطرت * من نحوها ناسم للنحو قد نسما فاسمع الى القول فى طرق الكلام وما * علم اللسان به قد حد أو رسما النحو علم باحكام الكلام وما * من التغاير يعدو اللفظ والكلما وللكلام كمال فى حقيقته * فان ترد حده فاسمعه منتظما ان الكلام هو القول الذى حصلت * به الافادة لما تم والتأما ومر الناظم فى الغرض الذى أراده الى ان قال حاكيا تلك الواقعة والمسئلة كما حكى المصنف ﴿والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا * اذا عنت فجأة الامر الذى دهما﴾ ونحن نذكر ما يحتاج اليه من الكلام على ألفاظ هذه الابيات خارجا عما ذكر فى المتن فنقول العرب بضم العين وسكون الراء كالعرب بفتحهما خلاف العجم وهم سكان الامصار والاعراب سكان البادية منهم وعنت أرادت وقصدت والفجأة على وزن الرحمة مصدر فجئه الامر وفجأه اذا أتاه بغتة وكذا الفجاءة بضم الفاء وهمزة بعد الالف ودهم بكسر الهاء جاء بغتة ﴿وربما نصبوا بالحال بعد اذا و بعد ما رفعوا من بعدها ربما﴾ يحتمل أن تكون الباء من قوله بالحال للسببية أى نصبوا الواقع بعدها بسبب ارادة الحال أو تكون بمعنى على أى نصبوا على الحال وقد تكلم المصنف على كالبغتة معنى قوله وبعد ما رفعوا من بعدها وفى بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها ربما والمعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا ويرفعونه كثيرا فتكون ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير ﴿فان توالى ضميران اكتسى بهما * وجه الحقيقة من اشكاله غمما﴾ يريد بالحقيقة المراد من اللفظ والغمم بفتح الغين المعجمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا وتشبيه وجه المراد بالشئ المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية واثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخييلية واكتسى ترشيح أو تشبيه المراد بالشكل الحسن استعارة بالكناية واثبات الوجه له استعارة تخييلية والغمم ترشيح وكذا اكتسى ﴿لذاك أعيت على الافهام مسئلة * أهدت الى سيبويه الحتف والغمما﴾ أعيت صعبت والحتف الموت والغمم جمع غمة وهى الكربة واستعار الاهداء الذى هو الاتحاف بما يقتضى سرور المهدى اليه لما هو ضد ذلك على سبيل التلميح ولا يخفى ان بين قافيتى هذين البيتين الجناس المحرف ﴿وفى الجواب عليها هل اذا هو هى * أو هل اذا هو اياها قد اختصما﴾ عليها اما لغو متعلق بالجواب وعلى بمعنى عن فاما مستقر فى محل نصب على الحال وعلى بمعناها المعروف والمعنى بحسب القرينة واردا عليها وتسكين ياء هى للضرورة واختصم اما مبنى للمفعول فالنائب عن الفاعل ضمير مختص أى الاختصام المعروف ولا يجوز أن يكون النائب الجار والمجرور المتقدم لامتناع تقديم النائب على رافعه كالفاعل واما مبنى للمعلوم والالف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه والكسائى لتبادر الذهن اليهما عند ذكر هذه المسئلة لشهرة اختصامهما فيها ﴿وخطأ ابن زياد وابن حمزة فى * ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما وغاظ عمرا على فى حكومته * يا ليته لم يكن فى أمره حكما كغيظ عمرو عليا فى حكومته * يا ليته لم يكن فى أمره حكما وفجع ابن زياد كل منتحب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما كفجعة ابن زياد كل منتحب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما﴾ المنتحب هو الذى يبكى أشد البكاء وضمير أهله فى البيت السابق يعود على عمرو والمراد به سيبويه أبو بشر وفى البيت الاخير يعود

مسائل من علم النحو ولعله أتى فيها على جميع أبوابه ومطلعها
الحمد لله معلى قدر من علما * وجاعل العقل فى سبل الهدى علما
ومنها فى المديح ادام قول نعم حتى اذا اطردت * نعماه من غير وعد لم يقل نعما
(قوله والعرب قد تحذف الى آخر الابيات) العرب بضم العين وسكون الراء خلاف العجم وهم سكان الامصار وكذلك العرب بفتحتين واما الاعراب فسكان البادية وعنت قصدت والفجأة

على على المراد به أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه واحدى قافيتى البيتين الاخيرين دما بكسر الدال المهملة جمع دم وقصره للضرورة والاخرى بفتحها مفرد الجمع المذكور دفعا للايطاء بوجه بديعى وهو الجناس ويقع فى بعض النسخ احدى تينك القافيتين بالذال المعجمة المفتوحة وهو مقصور الذماء بالمد والمراد به بقية الروح لكن المناسب أن يكون معه يقيظ بياء مضمومة وظاء معجمة من قولهم أقظت نفسه أى أذهبتها وفى أصل القصيدة بعد هذا البيت زيادة لم يذكرها المصنف وهى فظل بالكرب مكظوما وقد كربت * بالنفس أنفاسه ان تبلغ الكظما الكرب الغم مكظوما مأخوذا بكظمه بفتح الكاف والظاء المعجمة وهو مفتح الفم كربت كادت بالنفس حال من أنفاسه والباء للمصاحبة والمعنى انه كادت أنفاسه حال كونها ملتبسة بنفسه ان تبلغ مفتح الفم أى كاد يموت وادخل ان فى حيز كرب وهو قليل قضت عليه بغير الحق طائفة * حتى قضى هدرا ما بينهم هدما قضت حكمت وكان مراده بالطائفة العرب الذين أرشوا على موافقة الكسائى قضى مات هدرا باطلا وهدما بمعناه يقال دماؤهم بينهم هدم أى هدر وهدم أيضا بسكون الدال وذلك اذا اقتتلوا ولم يودوا وفى البيت الجناس التام بين الفعلين من قضت وقضى والجناس اللاحق بين الاسمين من هدرا وهدما من كل أجور حكما من سدوم قضى * عمرو بن عثمان مما قد قضى سدما من سدوم أى من قاضى سدوم وهى قرية قوم لوط عليه الصلاة والسلام يضرب بهذا القاضى المثل فى الجور وقضى الاول معناه مات والثانى معناه حكم كما مر والسدم الندم والحزن ففى البيت الجناس التام وجناس الاشتقاق أو ما يشبهه حساده فى الورى عمت فكلهم * تلفيه منتقد القول منتقما فما النهى ذمما فيهم معارفها * ولا المعارف فى أهل النهى ذمما انتقاد القول التفتيش عن معايبه والمناقشة فيه والانتقام معروف والنهى جمع نهية بالضم وهى العقل والذمم جمع ذمة وهى العقد والميثاق يعنى ان العقول ليست ذمما فى هؤلاء الحساد معارفها وليست المعارف فى أهل العقول منهم ذمما ورفع

معارفها بذمما التأوله برعية وفى البيت الاول الجناس وفى الثانى العكس والتبديل فاصبحت بعده الانفاس كامنة *

كالبغتة وزنا ومعنى ودهم بكسر الهاء بغت والوجه معروف وقد يطلق بمعنى الطريقة وأراد بالحقيقة الحق فى كون الضميرين مرفوعين أو الاول مرفوعا والثانى منصوبا والغم بفتحتين سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا ويحتمل أن يكون شبه وجه الحقيقة أى طريق الحق بصورة الغم على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الغم استعارة تخييلية

فى كل صدر كان قد كظ أو كظما الانفاس جمع نفس بفتح الفاء وكامنة مختفية وكظ جهد من الكرب وظاؤه معجمة وكظم أخذ الغم بكظمه وهو مفتح فيه كما مر وبعد هذا البيت ما أنشده المصنف وهو قوله ﴿وأصبحت بعده الانقاس باكية * فى كل طرس كدمع سح وانسجما﴾ الانقاس بالقاف جمع نقس بكسر النون وهو المداد ويجمع على أنقس أيضا تقول منه نقس دواته تنقيسا والطرس الصحيفة وهو الكاغد وسح سال وانسجم مثله ﴿وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم * لولا التنافس فى الدنيا لما اضما﴾ وبعد هذا البيت فى أصل القصيدة فكم مصيب عزا من لم يصب خطأ * له وكم ظالم تلقاه مظلما عزا نسب يقول كم ينسب مخطئ الى المصيب خطأ وكم ظالم تجده يتظلم ولم ينشد المصنف هذا البيت وبعده ما أنشده فى المتن وهو قوله ﴿والغبن فى العلم أشجى محنة علمت * وأبرح الناس شجوا عالم هضما﴾ أشجى افعل تفضيل من شجاه يشجوه اذا أحزنه والشجو الحزن وابرح معناه أشد يقولون هذا الامر ابرح من ذاك أى أشد والبرح الشدة والاذى ﴿وقوله وربما نصبها﴾ اذ كر أو انشد ﴿البيت أى وربما نصبوا على الحال﴾ فجعل المصنف الباء من قول الناظم باء الحال بمعنى على وقد اسلفنا فيه تجويز وجه آخر وهو أن تكون للسببية ﴿بعد ان رفعوا ما بعد اذا على الابتداء﴾ والاحسن ان لو قال على الخبرية لان الذى جعل حالا هو الذى كان قبل ذلك خبرا ووجه قول المصنف ان الخبر مرفوع بالابتداء على رأى جماعة ولكنه ليس مذهب سيبويه ﴿فيقولون فاذا زيد جالسا﴾ بعد ان قالوا فاذا زيد جالس ﴿وقوله ربما فى آخر البيت بالتخفيف توكيد لربما فى أوله بالتشديد﴾ من باب التوكيد اللفظى ﴿وغمما فى آخر البيت الثالث بفتح الغين﴾ المعجمة ﴿كناية عن الاشكال والخفاء﴾ فاريد من الغمم الموضوع لسيلان الشعر كما مر لازم معناه وهو خفاء ما تحته واستتاره ﴿وغمما فى آخر﴾ البيت ﴿الرابع بضمها جمع غمة﴾ وقد عرفت ان معناه الكربة ﴿وابن زياد﴾ المذكور فى قوله وخطأ ابن زياد ﴿هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة﴾ هو ﴿الكسائى واسمه على﴾ وقيل له الكسائى لانه احرم فى كساء أو لانه كان فى حداثته يبيع الاكسية أو لانه كان من قرية من قرى السواد يقال لها كسايا أو لانه كان يتشح فى مجلس حمزة بكساء وكان

وذكر الوجه ايهاما أى تورية لان له معنيين قريبا و بعيدا واريد البعيد منهما وأن يكون شبه الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر الغم ترشيحا ولا تورية فى الوجه لان المراد به المعنى القريب وهذا على مذهب صاحب التلخيص فى الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا تحرير المذاهب فيها فى شرح الخطبة فان قلت سيقول المصنف ان الغم كناية عن الاشكال والخفا وهذا التقدير يقتضى أن تكون حقيقة مراده قلت ليس بين الكناية وارادة المعنى الحقيقى منافاة فان الكناية استعمال اللفظ فى لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعيت صعبت والحتف الموت و يقال ان هذه الواقعة كانت سبب علة سيبويه التى مات بها والغم بضم المعجمة جمع غمة وهى الكربة وحمى بضم المهملة وتخفيف الميم جمع حمة وهى سم العقرب وأصلها حمو اوحمى واختصما امابضم المثناة مبنى للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير المصدر والالف للاشباع واما بفتحها مبنى للفاعل والالف ضمير الفاعل عائد الى سيبويه والكسائى والمنتحب بكسر الحاء المهملة الباكى أشد البكاء وضمير أهله الاول يعود الى عمر والاول وهو سيبويه وضمير أهله الثانى يعود الى على الثانى وهو ابن أبى طالب رضى الله عنه ودما الاول بكسر المهملة جمع دم بفتحها قصره للضرورة ودما الثانى بفتح المهملة مفرد والالف فيه للاشباع أو دما الاول بفتح المهملة والثانى بكسرها والانقاس بالنون والقاف والسين المهملة جمع نقس بكسر النون وهو المداد والطرس الصحيفة وسح بمهملتين سال وسجم وانسجم مثله والتنافس الرغبة وشجاه أحزنه والمحنة البلية وأبرح أشد حزنا والشجو الحزن واعلم ان بين البيت الذى أوله كفجعة ابن زياد والبيت الذى أوله وأصبحت أبياتا عديدة لم يذكرها المصنف (قوله وعمرو وعلى الاولان سيبويه والكسائى) اما سيبويه فعمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر طلب الآثار والفقه ثم صحب الخليل و برع فى النحو وهو مولى لبنى الحرث بن كعب و يكنى أيضا أبا الحسن وتفسير سيبويه بالفارسية رائحة التفاح قال ابراهيم الحربى سمى بذلك لان وجنتيه كانتا كانهما تفاحتان قال المبرد كان سيبويه وحماد بن سلمة أعلم بالنحو من النضر بن شميل والاخفش وقال ابن عائشة كنا نجلس مع سيبويه فى المسجد وكان شابا جميلا نظيفا قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة سنه وقال أبو بكر العبدى النحوى لما ناظر سيبويه الكسائى ولم يظهر سأل من يرغب من الملوك فى النحو فقيل له طلحة بن طاهر فشخص اليه الى خراسان فمات فى الطريق ذكر بعضهم انه مات سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح كذا قال الذهبى وقيل سنة أربع وتسعين ومائة و يقال كان سنه اثنين وثلاثين سنة * واما الكسائى فعلى بن حمزة الازدى أبو الحسن من الكوفة واستوطن بغداد وكان يعلم بها الرشيد ثم الامين قرأ على حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة قال عبد الرحيم ابن موسى قلت للكسائى لم سميت الكسائى فقال لانى أحرمت فى كساء وقيل لما قرأ على حمزة كان يلتف فى كساء فقال أصحاب حمزة له الكسائى وعن حرملة قال سمعت الشافعى يقول من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى وقال ابن الانبارى كان واحد الناس فى القرآ آت يكثرون عليه فيجمعهم و يجلس على كرسى و يتلو وهم يسمعون و يضبطون عنه حتى المقاطع والمبادى مات سنة تسع وثمانين ومائة و يقال قبل ذلك (قوله المرسل فى قتله الحسين) سين المرسل هنا مكسورة لان ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة فى نحو تسعين انسانا الكتب وردت عليه من أهل الكوفة بانهم معه وذلك بعد موت معاوية أرسل

عمر

حمزة يقول اعرضوا على صاحب الكساء الاهوازى وهذا القول اشبه بالصواب ﴿وأبو بشر هو سيبويه واسمه عمرو وألف ظلما للتثنية﴾ وفيه مسامحة اذ ليست للتثنية وانما هى ضمير الاثنين وقول بعضهم ضمير المثنى لا ينطبق على مثل زيد وعمرو قاما ﴿ان بنيته للفاعل وللاطلاق﴾ وهو اشباع حركة الروى فيتولد منها حرف مجانس لها ﴿ان بنيته للمفعول وعمرو وعلى الاولان سيبويه والكسائى﴾ رحمهما الله ﴿والآخران﴾ بكسر الخاء و يجوز فتحها ﴿ابن العاصى﴾ باثبات الياء وحذفها ﴿وابن أبى طالب رضى الله تعالى عنهما وحكما الاول اسم والثانى فعل أو﴾ ذلك ﴿بالعكس﴾ أى متلبس به فيكون الاول فعلا والثانى اسما ﴿دفعا للايطاء﴾ وهو تكرير القافية بلفظها ومعناها احترازا من نحو العين للباصرة والعين للجارية ﴿وزياد الاول والد الفراء والثانى زياد ابن أبيه﴾ وهو الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بابيه وكان يعترف بانه أخوه وهو من دهاة العرب ﴿وابنه المشار اليه هو ابن مرجانة﴾ المسمى بعبيد الله على التصغير ﴿المرسل فى قتله الحسين﴾ ابن على ﴿رضى الله تعالى عنه﴾ وعن أبيه

﴿وأضم كغضب وزنا ومعنى واعجام ضاد والوصف منه أضم كفرح﴾ واضم بمعنى حسد وحقد أيضا والوصف منهما كالاول وكلاهما محتمل في البيت فان جعلته من الحسد كان تأكيد الفظيا لحاسد وان جعلته من الحقد فظاهر واما أضم الواقع في القافية فهو فعل ويمكن حمله على كل من المعانى الثلاثة ﴿وهضم مبنى للمفعول أى لم يوف حقه﴾ بنصب الحق على أن يكون النائب عن الفاعل ضميرا عائدا على العالم وبالرفع على انه النائب ولا ضمير في الفعل ﴿وأما سؤال الفراء فجوابه ان أبون جمع أب وأب فعل بفتحتين وأصله أبو﴾ الا أنه حذفت لامه اعتباطا فاذا جمع جمع سلامة لمذكر جعلت حركة الباء مع الواو ضمة ومع الياء كسرة اذ لا اعتداد بذلك المحذوف لكونه حذف نسيا منسيا ﴿فاذا بنينا مثله﴾ على ما يقتضيه القياس من الاعتداد بلامه المحذوفة ﴿من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى أو قلنا وأى كهوى أيضا ثم نجمعه بالواو والنون﴾ أو بالياء والنون ونفعل فيه ما نفعله اذا جمعنا المقصور هذا الجمع ﴿فتحذف الالف﴾ من أوى أو من وأى ﴿كما تحذف ألف مصطفى﴾ اذا جمعناه كذلك حيث تقول مصطفون ومصطفين ﴿وتبقى الفتحة دليلا عليها﴾ اى على تلك الالف المحذوفة ﴿فنقول أوون أو واون رفعا واوين اووأين جرا ونصبا كما تقول في جمع عصا وقفا﴾ حالة كون كل منهما ﴿اسم رجل﴾ فجاءت الحال باعتبار كل واحد أو جاءت من الاخير وحذف من الاول أو بالعكس والا فقتضى الظاهر ان يقال اسمى رجل أو اسمى رجلين ﴿عصون وقفون وعصين وقفين وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ولكنه﴾ أى ولكن الامر ﴿كما قال أبو عثمان المازنى دخلت بغداد﴾ بموحدة مفتوحة وغين معجمة ساكنة ودالين بينهما ألف مهملتين أو معجمتين أو باهمال الاولى واعجام الثانية أو بالعكس ويقال فيها أيضا بغذاذ وبغدين ومغدان وهى مدينة السلام ﴿فالقيت﴾ أى طرحت ﴿على مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبى ويخطئونى على مذاهبهم﴾ يعنى من غير ان ينظروا فى الادلة ﴿اهـ وهكذا اتفق لسيبويه﴾ أى فى حق سيبويه ﴿رحمه الله تعالى واما سؤال الكسائى﴾ فى قول العرب قد كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى هل يجوز ان يقال فيه فاذا هو اياها ﴿فجوابه ما قال سيبويه وهو فاذا هو هى هذا وجه الكلام مثل فاذا هى بيضاء﴾ ومثل ﴿فاذا هى حية﴾ برفع ما بعد المبتدا الواقع بعد اذا على انه خبره فتكون هى ضمير رفع لانه خبر عن هو فان قلت كيف صح الحمل مع التباين وعدم الصدق قلت هو مثل زيد زهير فالاصل فاذا لسعته مثل لسعتها أو فاذا هو مثلها فى شدة اللسع ﴿وأما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء﴾ وهذا جواب لاما لا لان من قوله ان ثبت وقوله ان ثبت جملة معترضة بين اما وجوابها ﴿كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وأصحابه﴾ البصريون ﴿لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكر فى توجيهه أمور أحدها لابى بكر بن الخياط

عمر بن سعيد فى جماعة من أهل الكوفة لقتال الحسين فابطأ عمر عن قتاله فارسل شمر بن جوشن وقال له ان تقدم عمر بن سعيد وقاتل والا فاقتله وكن مكانه فذهب اليه وكان ما كان من قتل الحسين ويجوز أن تكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل على الكوفة فى زمن قتلة الحسين وذلك ان معاوية لما مات كان على الكوفة النعمان بن بشير الانصارى فقدم مسلم بن عقيل من المدينة الى الكوفة يبايع الناس فقال النعمان بن بشير يا معاشر المسلمين ابن بنت رسول الله أحب الينا من ابن بنت بجدل يعنى يزيد فبلغ ذلك يزيد فارسل ابن زياد على الكوفة وعزل النعمان بن بشير (قوله وأضم كغضب وزنا ومعنى واعجام ضاد) فى الشرح وأضم أيضا بمعنى حقد او حسد والوصف منهما كالاول وكلاهما محتمل فى البيت فان جعلته من الحسد كان تأكيد الفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة واما أضم الواقع فى القافية فهو فعل ويمكن حمله على كل من المعانى الثلاثة (قوله وأصله أبو) فى الصحاح والاب أصله أبو بالتحريك لان جمعه آباء مثل قفا واقفاء ورحى وأرحاء فالمذاهب منه واو لانك تقول فى التثنية أبوان وبعض العرب تقول أبان على النقص وفى الاضافة أبيك فاذا جمعت بالواو والنون قلت أبون وكذلك أخون وحمون وهنون وعلى هذا قرأ بعضهم اله أبيك ابراهيم واسمعيل واسحق يريد جمع أب أى ابينك فحذف النون للاضافة اهـ (قوله واذا بنينا مثله) يعنى باعتبار أصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف (قوله وهكذا اتفق لسيبويه) فان أصل أب عند الفراء أبو بسكون الوسط وعند سيبويه أبو بفتحه (قوله ان ثبت فخارج عن القياس) ان هذه وصلية فلا تحتاج لجواب وفائدة الاتيان بها الاشعار بالتردد فى ثبوت مثل هذا

وهوان اذاظرف فيـه معنى وجدت ورأيت فجازله ان ينصب المفعول﴾ كما ينصبه وجدت ورأيت ﴿وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم﴾ المذكور ﴿بعده اه﴾ وهذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين ولذلك قال الزجاج مشنعا عليهم فاذا عندهم كالنعـامة قيل لهـا احملى قالت أناطائر وقيل لهـا طيرى فقالت أناجمل كذلك اذا تطالب برفع ما بعدها فتقول أنابمعنى وجدت فانصب فيقـال فانصبى الاسم الواقع بعـدك فتقول أناظرف فان قلت مامعنى مطالبـة اذا برفع ما بعدها فان كان المراد رفع الاسم الذى يليها من حيث هو مبتدأ مخـبر عنه بها فقد رفعتـه فى الواقع عند الكوفيين ولا معنى لمطالبتها حينئذ بذلك اذ هو تحصيل الحاصل وان كان المراد رفع الاسمين معا فـامعنى مطالبتها بذلك وهى لا تقتضيه قلت يحتمل أن يكون المراد مطالبتها بان يكون الاسمـان الواقعان بعدها مرفوعين لانهـا تطالب برفعها هى لهما أى بعملها الرفع فيهما ووجه المطالبـة حينئذ ان الاسم الاول مرفوع على انه مبتدأ باعترافهم فيكون الثانى مرفوعا على انه خبر آخر كما يقولونه هم اذا لم يكن ثم نصب للجزء الثانى ﴿وهذا﴾ التوجيه الذى ذكره ابن الخياط ﴿خطأ لان المعانى لا تنصب المفاعيل الصحيحة﴾ وهى ما لم يكن ظرفا ولا حالا ﴿وانما تعمل فى الظروف والاحوال﴾ كما سيجىء ﴿ولانها تحتاج على زعمه﴾ بفتح الزاى وضمها وكسرها أيضا كذا فى القاموس قال الزعم مثلثة القول الحق والباطـل والكذب وأكثر ما يقال فيما يشك فيه ﴿الى فاعل والى مفعول آخر﴾ غير الذى نصبته فى قولهـم فاذا هو اياها ﴿فكان حقها أن تنصب ما يليها﴾ اذ المعنى عنده فوجدته اياها ﴿والثانى ان ضمير النصب استعير فى مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك﴾ كما استعير ضمير الرفع فى مكان ضمير الجر فى قولهم ما أنا كانت ولا أنت كانا ﴿ويشهد له﴾ أى للاتيان بضمير النصب فى مكان ضمير الرفع ﴿قراءة الحسن اياك يعبد ببناء الفعل للفعول﴾ ولكنى لا أتحرر الآن هل قرأ تعبد بالتاء الفوقية وهـذا ظاهر اذ المعنى أنت تعبد أو قرأه بالياء التحتانية وهـذا يحتاج الى حذف أى أنت اله يعبد والظاهر الاول ﴿ولكنه﴾ أى ولكن هذا التوجيـه ﴿لا يتأتى فيما أجازه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب﴾ ضرورة انه لا ضمير هنا حتى يقال استعير ضمير مكان ضمير ﴿فينبغى ان يوجه هـذا على انه نعت مقطوع﴾ أى اذكر القائم ﴿أو حال على زيادة أل وليس ذلك﴾ أى القول بزيادة أل فى الحال ﴿مما ينقاس﴾ حتى يجوز فى أى مثال كان من غير سماع ﴿ومن جوز تعريف الحال أو زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله﴾ فى قولهم خرجت فاذا عبـد الله القائم وهو المثال الذى أورده الكسائى فى مجلس مناظرته لسيبويه كما أسلفه المصنف هنالك ﴿بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد﴾ على نفى أو استفهام أو غير ذلك ﴿فقد أخطأ لان وجد تنصب الاسمين﴾ وهذا تعليـل لخطا صاحب الرأى الثانى ﴿ولان مجىء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل﴾ وهذا تعليل لخطا الرأى الاول فأتى بالعلتين على غـير الترتيب السابق فجعل الاول هنا الثانى هنالك وجعل الثانى هنالك للاول هنا ﴿والثـالث انه مفعول به والاصـل فاذا هو يساويها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير﴾ ولا استعارة هنا الضمير فى مكان ضمير فانه منصوب

التركيب (قوله وهو ان اذا ظرف فيـه معـنى وجـدت ورأيت) لان معنى مفاجأة الشئ وجدانه ورؤيته فجأة (قوله لان المعانى لا تنصب المفاعيل الصحيحة) فان قلت هـذا لا يطابق قول ابن الخياط ان الناصب اذا بما فيهـا من معنى وجـدت قلت بل يطابقه لان المراد بالمعـانى هنا الالفاظ الجوامد التى فيها معـنى الفـعل وليست اسمه (قوله ولانها تحتاج على زعمـه الى فاعل ومفعول آخر) يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعية الى عامل لهـذا المنصوب فقط وما تدعو الحاجة اليـه فيقدر بقدرها على ان كلا من وجـد ورأى الذى معناه فى اذا يمكن أن يكون متعديا بالواحد تقول وجد فلان مطلوبه يجده ويجده بالضم لغة عامرية ورآه أى أبصره (قوله وتشهد له قراءة الحسـن اياك يعبـد) فى اعراب السفاقسى والجمهور بفتح النون وقرئ بكسرها وهى لغـة وقرئ بالياء مبنيا للمفـعول واستشكلت لان اياضمـير نصب ولا ناصب له وخرجت على ان ضمير النصب وضع موضع ضمـير الرفع أى أنت ثم التفت بالاخبار عنـه اخبار الغائب فقيل يعبد واستغرب وقوعه فى جملة واحدة ويشبهه قول الشاعر

أأنت الهلالى الذى كنت مرة * سمعنا به والارجى المعلف

اه وأقول بهـذا التقدير ظهر ان يعبد فى هذه القراءة بالمثناة التحتيـة وسقط ما فى الشرح وهو لا أتحقق الآن هل تعبد بالتاء الفوقية وهـذا ظاهر اذ المعنى أنت تعبد أو بالياء التحتية وهـذا يحتاج الى حذف أى أنت اله يعبد والظاهر الاول اه (قوله أو زعم ان اذا تعـمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله) يعنى فى قولهـم خرجت فاذا عبد الله القائم وقد ذكر المصنف هذا

المثال

فى حالتى ذكر الفعل وحذفه وانما التفاوت بالاتصال والانفصال فقط ﴿وهذا الوجه لابن مالك أيضا﴾ ولكنه لا يتأتى فى مثل قولهم فاذا زيد القائم بالنصب فيوجه بانه نعت مقطوع كامر ﴿ونظيره﴾ فى حذف الخبر الفعلى ﴿قراءة على رضى الله تعالى عنه لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أى نوجد عصبة أو نرى عصبة وأما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم﴾ الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون ﴿اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم﴾ أى فيكون من قبيل حذف الخبر الفعلى ﴿فانما حسنه أن اضمار القول مستسهل عندهم﴾ أى عند العرب أو عند النحاة وهو كثير جدا حتى قال أبو على حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج وقوله فانما حسنه جواب اما والشرطية المصدرة باذا معترضة كامر وانما قيد هنا بذلك لتكون الآية على وفق المسئلة المتكلم فيها وهو حذف خبر المبتدا اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدأ أو يقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الآية من قبيل ما يتكلم فيه البتة ﴿الرابع أنه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل﴾ أى الا يشرب شرب الابل ثم حذف يشرب وهو الخبر وكذا حذف الخبر فى ذلك المثال وهو يلسع ﴿ثم حذف المضاف﴾ من لسعتها وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب لنيابته عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به ﴿نقله الشلوبين فى حواشى المفصل عن الاعلم قال وهو أشبه ما وجه به النصب الخامس انه منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير﴾ لتعذر اتصاله بسبب عدم ما يتصل به كما سبق ﴿وانتصب فى اللفظ﴾ لا فى المعنى اذ هو فى التقدير مضاف اليه ولكن عند حذف المضاف اليه قام هو مقامه فانتصب ﴿على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا أبا حسن لها على اضمار مثل﴾ أى ولا مثل أبى حسن لها فحذف مثل وأقيم المضاف اليه وهو أبا حسن مقامه فساغ دخول لا التبرئة عليه ﴿قاله ابن الحاجب فى أماليه وهو وجه غريب أعنى انتصاب الضمير على الحال وهو مبنى على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع﴾ لصوت المعرف باضافته الى الحمار ﴿صفة لصوت﴾ الاول الذى هو نكرة ﴿بتقدير مثل﴾ أى صوت مثل صوت الحمار وانما وصفت النكرة بنكرة اذ مثل لا يزول تنكيره باضافته الى المعرفة لتوغله فى الابهام غير انه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فلم يستنكر وصف النكرة به مع كونه معرفة لان الوصف به بطريق النيابة لا بطريق الاصالة فهذا مثل ما أجازه ابن الحاجب من وقوع الضمير حالا على سبيل النيابة

المثال فيما سبق وهو الذى أورده الكسائى حين ناظر سيبويه قال الرضى والكوفيون يجرون خرجت فاذا عمرو القائم بنصب القائم على ان عمرو مرفوع بالظرف لان اذا المفاجأة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله فالتقدير خرجت فوجدت عمرو القائم فالقائم ثانى مفعوليه قال الزجاجى مشنعا عليهم فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملى قالت أنا طائر قيل لها طيرى قالت أنا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين بل يجوز فاذا عمرو وقائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال واما مع المعرف فلا يجوز عند البصريين الا الرفع اه (قوله ونظيره قراءة على لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أى نوجد عصبة أو نرى عصبة) يعنى ان نظير هذا المثال فى كونه من حذف الخبر الفعلى وابقاء معموله هذه القراءة فانها حذف منها الخبر الفعلى وبقى منصوبه على الحال وانما حمل الآية على التنظير دون التمثيل لتصريحهم بان هذه القراءة من باب حذف الخبر وابقاء منصوبه على الحال وما نحن فيه من ابقاء منصوبه على المفعولية قال أبو البقاء وقرئ فى الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال أى ونحن نتعصب أو نجتمع عصبة وقال بدر الدين بن مالك ومتى صح جعل الحال خبر المبتدا لم يجز ان تسد مسد خبره وان حذف معها فعلى وجه الجواز حكى الاخفش زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا وروى عن على رضى الله عنه ونحن عصبة أى ونحن نرى أو نكون عصبة اه (قوله واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم) هذا اعتذار عن تركه التمثيل بهذه الآية متضمن للرد على هذا الوجه بان فيه اضمار اليس بالسهل وتقديره ان الآية ليست مما نحن فيه فان الفعل فيها قولى واضمار القول فيها سهل عندهم وفيما نحن فيه غير قولى واضماره غير سهل وانما قال اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم احترازا عما لو قيل ان التقدير قولهم ما نعبدهم بان يكون ما نعبدهم خبرا عن مبتدا محذوف فانه

﴿واماسيبويه فقال هذا﴾ أي له صوت صوت الحار بالرفع ﴿قبيح ضعيف﴾ وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل أي مثل الطويل ﴿ومن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال﴾ والاصل مررت برجل مثل زهير وهذا زيد مثل زهير ﴿ومنه﴾ أي من باب هذا زيد زهيرا في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل ﴿قولهم تفرقوا أيدي سبأ وأيادي سبأ﴾ أي مثل أولاد سبأ بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء لانهم في التقوى بهم والبطش بمنزلة الايدي ولا يتعين هذا النصب على الحالية بل يجوز ذلك كما قال المصنف ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق أيادي سبأ وأيدي سبأ ﴿وانما سكنت الياء مع انهما منصوبان﴾ على الحالية كما قال ﴿لثقلهما﴾ بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف أي لثقل الكلمتين وهما أيادي وأيدي ﴿بالتركيب﴾ مع سبأ ﴿والاعلال﴾ من حيث ان آخر كل منهما حرف علة وهو الياء ﴿كما في معديكرب﴾ وهو اسم رجل ﴿وقالي قلا﴾ وهو اسم بلد فانهما لا يتأثران لفظا بالعوامل مع جعل الاول مضافا الى الثاني فتقول رأيت معديكرب وقالي قلا باسكان الياء في حالة النصب وظاهر كلام صاحب التسهيل ان ذلك متعين وفي البسيط وشرح سيبويه للصفار انه يجوز في حالة النصب فتح الياء واسكانها فان قلت اذا كان أيادي سبأ وأيدي سبأ مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محلا للنصب بل المجموع هو في محل نصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال أيادي سبأ وأيدي سبأ بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولك فيه حينئذ وجهان البناء على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير منصرف ولم تظهر

اذا قيل ذلك لم تكن الآية مما الكلام فيه وهو ما حذف منه الخبر الفعلي وبقي مفعوله ثم انه اذا كان التقدير يقولون ما نعبدهم لا يتعين أن يكون هذا القدر خبرا عن المبتدا بل جاز أن يكون بدلا من اتخذوا وأن يكون حالا من فاعله والخبر على هذين الاخيرين ان الله يحكم بينهم وهذا على أن يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبوداتهم بان يكون عائد الموصول محذوفا ويكون التقدير والذين اتخذوهم أولياء فيتعين الوجهان الاخيران فكان على المصنف أن يقول وجعل هذا المقدر خبرا وفي الشرح وانما قيد الآية بما ذكره ليكون على وفق المسئلة وهو حذف خبر المبتدا اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدا ويقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الآية عن أن تكون من قبيل ما نتكلم فيه البتة وأقول اذا ذكر قيد في الكلام كان للاحتراز عما يقابله والذي يقابل تقدير الجملة فعلية هو تقديرها اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا فليتأمل (قوله واما سيبويه فقال هذا قبيح) الاشارة بهذا الى ما ابتنى عليه انتصاب الضمير على الحال (قوله ومنه قولهم تفرقوا ايادي سبأ وايدي سبا) أي ومن انتصاب المعرفة على الحال بتقدير مثل وسبأ في الاصل بهمزة غير ممدودة اسم رجل هو أبو عامة قبائل اليمن وهو سبأ بن يشجب بالشين المعجمة والجيم ابن يعرب بالعين المهملة والراء ابن قحطان قال الرضي معنى ايدي سبأ أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة كما أول في قوله تعالى لقد كان لسبأ وقوله تعالى وجئتك من سبأ والايدي كناية عن الابناء لانهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز أن يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز أن يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبأ وسكن همزة سبأ ثم قلبت ألفا اه (قوله وانما سكنت الياء مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال) أي لثقل ايادي وايدي بتركيبهما مع سبأ وكون آخر كل منهما حرف علة وفي الشرح فان قلت اذا كان ايدي سبأ وايادي سبأ مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محلا للنصب بل المجموع هو في محل النصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال ايادي سبأ وايدي سبأ بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولك فيه حينئذ البناء على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير منصرف ولم تظهر الفتحة على الياء استصحابا للتركيب الاصلي وعليه يتمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافي اه ما في الشرح فان قلت ما يريد المصنف بالتركيب الاصلي في قوله في حواشيه استصحابا للتركيب الاصلي قلت يريد التركيب الذي بين ايدي أو ايادي وبين سبأ فانه سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا المركب (قوله كما في معديكرب وقالي قلا) المركب الاول علم على رجل والثاني على بلد

(قوله

الفتحة على الياء استصحابا للتركيب الاصلى وعليه يمشى ماقاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافى وفى شرح الحاجبية للرضى ان سبأ من قولهم أيدى سبأ لاينون لانه اسم رجل اذ معنى أيدى سبأ أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة كاأول فى قوله تعالى لقد كان لسبأ وجئتك من سبأ قال واما قالى قلا فعده سيبويه من أخوات أيدى سبأ وجار الله من أخوات معديكرب ولادليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوزان لاينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا هذا كلامه وهنا تنبيه وهو انه وقع فى النسخ كتابة معدى كرب وقالى قلا مفصولين هكذا وهو مبنى على ان تركيبهما اضافى والا فالمنقول فى علم الخط ان الكلمتين متى تنزلتا منزلة شئ واحد كبعلبك ومعديكرب عند كونهما مركبين تركيبا مزجيا فانهما يكتبان متصلتين تنبيها على الامتزاج وشدة الاتصال فان جعلت تركيبهما اضافيا فالغالب الاتصال استصحابا لما ثبت لهما فى حالة المزج ويجوز مع ذلك ان يكتبا منفصلتين لان الاعراب الاضافى فصلهما ﴿والثانى من وجهى اذا ان تكون لغير مفاجأة والغالب ان تكون ظرفا للمستقبل﴾ لايقال قد عاب المصنف فى الباب السابع الذى عقده للتحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا فى عين ماعابه هناك اذ معنى كلامه انها ظرف للزمان المستقبل لانا نقول ليس المستقبل صفة للزمان كما توهم بل هو صفة للحدث ﴿وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعتا﴾ أى الشرطية والفجائية ﴿فى قوله﴾ تعالى ﴿ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون وقوله تعالى فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون﴾ فاذا الثانية فى الآيتين للفاجأة وهى تنوب مناب الفاء فى جواب الشرط ﴿ويكون الفعل بعدها﴾ أى بعد اذا الشرطية ﴿ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك﴾ أى قليلا ويحتمل ان يكون مراده ان الاول كثير جدا وان الثانى كثير أيضا ولكن دون تلك الكثرة ولذا لم يقل قليلا ﴿وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب﴾ الهذلى ﴿والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع﴾ وجاء بالمسند من قوله والنفس راغبة اسما لافادة ان رغبتها فى الكثير من الدنيا أمر ثابت لها دائم وأتى بالماضوية فى اذا رغبتها لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب المتأخذة فى حصوله أو أتى بها لاظهار الرغبة فى حصول الشرط ولما كانت قناعتها بالقليل وردها اليه ليسا بهذه المثابة أتى فيها بالمضارع وهذا البيت من جملة قصيدة لابى ذؤيب المذكور يرثى بنيه خمسة ماتوا فى عام واحد بالطاعون ومات هو فى خلافة عثمان رضى الله تعالى عنه وقبل هذا البيت امن المنون وريبه تتوجع * والدهر ليس بمعتب من يجزع اودى بنى واعقبونى حسرة * تنفى الرقاد وعبرة ماتقلع فالعين بعدهم كان حداقها * سملت بشوك فهى عور تدمع سبقوا هوى واعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع ولقد حرصت بان ادافع عنهم * واذا المنية أقبلت لاتدفع واذا المنية أنشبت أظفارها * ألفيت كل تميمة لاتنفع وتجلدى للشامتين أريهم * انى لريب الدهر لا أتضعضع حتى كانى للحوادث مروة * بصفا المشرق كل يوم تقرع والنفس راغبة البيت وليس بمعتب أى مرض يقال أعتبه اذا أرضاه وأودى هلك والحداق جمع حدقة وهى سواد العين وسملت بسين مهملة فقئت وهوى أى هواى فقلب الالف ياء وادغم على لغة هذيل واعنقوا أسرعوا فتخرموا بالبناء للمفعول أى أخذوا يقال تخرمته المنية أى أخذته والتميمة خرزة رقطاء تنظم فى السير ثم يعقد فى العنق وريب الدهر صرفه وحوادثه وأتضعضع أى أخضع وأذل والمروة جبل بمكة والصفا من مشاعرها يلحق بابى قبيس ﴿وانما دخلت الشرطية على الاسم فى نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير﴾ والاصل اذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرافع للفاعل مدلولا عليه بالمفسر الواقع بعده

(قوله فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل) فى التعليق قد عاب المصنف فى الباب السابع الذى عقده للتحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان فانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا فى عين ماعابه هناك وفى الشرح يعنى ظرفا للحدث المستقبل أى المستقبل زمانه فاندفع كون هذا معارضا لما عابه على المعربين من قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وأقول لاحاجة الى هذا التكلف لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان أو مكان مضمن معنى فى باطراد فكانه قال فالغالب أن يكون اسما موضوعا للزمان المستقبل وعلى هذا فالازم فى المستقبل متعلقه بما فى ظرفا من معنى الوضع والحق ان المصنف جرى هنا على سنن القوم وان كان الصواب عنده خلافه فاندفع مافى التعليق (قوله ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا) قال الرضى لان الماضى

﴿لا مبتدا خلافا للاخفش﴾ فانه جوز كونه مبتدا ولم يمنع الاول فالاظهران عنده سائغان لا كما يعطيه ظاهر عبارة المصنف وجواب اذا محذوف اما للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن أو محذوف لدلالة فلاقيه عليه أي اذا السماء انشقت لاقى الانسان كدحه أي جزاء جهد النفس فى العمل ان خيرا فخير وان شرا فشر وقيل الكدح كتاب سطرت فيه الاعمال ﴿واما قوله اذا باهلى تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المدرع﴾ الباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهى أكرم قبيلة فى تميم والمدرع الذى يكسى الدرع بالدال المهملة وهذا قد يشكل على بعض من حيث انه ليس بعد الاسم المذكور بعد اذا فعل يجعل مفسر الفعل محذوف برفع ذلك الاسم كما فى الآية وليس بمشكل اذا تؤمل ﴿فالتقدير اذا كان باهلى وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا﴾ والاصل اذا باهلى استقر تحته حنظلية ﴿وباهلى فاعل بمحذوف يفسره العامل فى حنظلية﴾ أى اذا استقر باهلى استقر تحته حنظلية ﴿ويرده ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا﴾ وهو محذور ﴿ويسهله ان الظرف يدل على المفسر﴾ بكسر السين والظرف مذكور ﴿فكأنه﴾ أى فكان المفسر ﴿لم يحذف﴾ تنزيلا لذكر الدال عليه منزلة ذكره نفسه قلت وقد يشكل بان عامل الظرف فعل وقع فى جملة هى صفة فكيف يفسر عامل الموصوف ﴿ولا تعمل اذا الجزم﴾ وان كان فيها معنى الشرط لما تقرر من ان الحدث الواقع فيها مقطوع به فى أصل الوضع ولم يرسخ فيه معنى ان الدالة على الغرض والتقدير بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم تجزم ﴿الا فى الضرورة كقوله

استغن ما أغناك ربك بالغنى * واذا تصبك خصاصة فتحمل﴾

ما مصدرية ظرفية أى استغن مدة اغناء ربك اياك وبالغنى يحتمل ان يتنازعه الفعلان ويحتمل تعليقه بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل اما بالجيم أى أظهر الجمال وعدم الحاجة أو كل الجميل وهو الشحم المذاب تعففا واما بالحاء المهملة أى تكلف حمل هذه المشقة ﴿قيل وقد تخرج اذا عن كل من الظرفية والاستقبال والشرط﴾ الثابت لها فى غالب الاحوال ﴿وفى كل من هذه فصل الفصل الاول فى خروجها عن الظرفية

أقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضى الى معنى المستقبل مثل ان (قوله خلافا للاخفش) فى الشرح الاخفش يجوز كونه مبتدا ولا يمنع كونه فاعلا وظاهر عبارة المصنف لا تفيد هذا وأقول بل ظاهر عبارة المصنف تفيده لان الظاهر ان قوله خلافا راجع الى ما يليه وهو قوله لا مبتدا فيكون الاخفش غير مانع من كونه فاعلا لكون خلافا ليس براجع اليه ومجيزا كونه مبتدا لكونه راجعا للابتداء (قوله اذا باهلى الخ) الباهلى منسوب الى باهلة وهى قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والمثناة التحتية معروفة بالخسة وأصل باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معز بن اعصر بن سعد بن قيس عيلان بالمهملة وليس فى عيلان غيره ونسب ولده اليها والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهى أكرم قبيلة من تميم والمذرع بالذال المعجمة والعين المهملة هو الذى أمه أشرف من أبيه نقلت من خط شيخنا الشيخ كمال الدين الدميرى الشافعى نقلت من كتاب الخالديين حدث ابن دريد عن أبى سالم قال قال الاصمعى لقيت صبيا من الاعراب فى بعض الفلوات ما أظنه ناهز الاحتلام فجاورته فاذا هو من أفصح الناس فقلت متعتنا اهل تقول الشعر فقال وأبيك انى لاقوله وأنا دون الفصال يعنى الفطام فاخرجت درهما وقلت امدحنى وخذه فقال من أى العرب أنت فقلت من باهلة فقال سوأة لى امدح باهليا فقلت فاهجنى وخذه فقال انى والله محتاج اليه ولكن كلفتنى شططا فزدنى معرفة فقلت انا الاصمعى فقال

الا قل لباغى اللؤم حيث لقيته * عليك عليك الباهلى بن اصمعا

متى تلق يوما اصمعيا تجد له * من اللؤم سربالا جديدا او برقعا

اقذف الدرهم لا آخذه من يد لئيم فقذفته وأخذه (قوله ولا تعمل اذا الجزم الا فى الضرورة) قال الرضى لما كان حدث اذا الواقع فيه مقطوعا به فى أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الغرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا فى الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى اه (قوله استغن ما أغناك الخ) ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل اما بالجيم أى اظهر الجمال بالتعفف أو كل الجميل أى الشحم المذاب تعففا

زعم أبو الحسن﴾ الاخفش ﴿في﴾ قوله تعالى ﴿حتى اذا جاؤها﴾ في سورة الزمر في الآية المتعلقة بالكافرين وهي
قوله تعالى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاؤها فتحت أبوابها وفي الآية المتعلقة بالمتقين وهي قوله وسيق
الذين اتقوا ربهم الى الجنة زمرا حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وسيأتي الكلام على هذه الآية في حرف الواو ان شاء الله
تعالى ﴿ان اذا جر بحتى﴾ أي وسيقوا الى وقت مجيئهم اياها فجعلها اسم زمان لا ظرفية فيه ولا شرطية ولم ينقل الرضي
هذا القول عن أبي الحسن على امامته بل ذكره عن بعضهم ولم يسمه ونصه قال بعضهم يجوز ان يتجرد معنى اذا بعد حتى عن
الشرطية وتجر بحتى ولعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة * نشلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت
آخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على أغلب أحوالها وقال الميداني اذا فيه زائدة ولناعن ارتكاب
زيادته مندوحة اذ أحرف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز هذا كلامه والقتائدة بقاف مضمومة ومثناة فوقية بعدها ألف
فمثناة تحتية فدال مهملة فهاء تأنيث ثنية أو عقبة ونشلا بالشين المعجمة من قولك نشل الشئ أسرع نزعه والجمالة بالجيم
أصحاب الجمال والشرد جمع شريد وهو الطريد ﴿وزعم أبو الفتح﴾ ابن جني ﴿في﴾ قوله تعالى
﴿اذا وقعت الواقعة﴾
اذكر ﴿الآية﴾ وهي
اذا وقعت الواقعة ليس
لوقعتها كاذبة خافضة
رافعة اذا رجت الارض
رجا ﴿فيمن نصب خافضة
رافعة ان اذا الاولى
مبتدا والثانية خبر
والمنصوبين حالان وكذا
جملة ليس ومعمولها﴾
وهي ليس لوقعتها كاذبة
﴿والمعنى وقت وقوع
الواقعة﴾ محققة بلا
ريب ﴿خافضة لقوم
رافعة لآخرين هو
وقت رج الارض﴾ وهذا
نظير ما حكاه شارح
اللب عن سيبويه في قولك اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو وأي وقت قيام زيد هو وقت قيام عمرو وفي ثبوته عن سيبويه نظر فابن
جني امام حافظ بصري وانما حكاه عن المبرد قال في شرح الحماسة وقد أجاز أبو العباس المبرد ان تقول اذا يقوم زيد اذا يقعد
جعفر على ان تكون الاولى مرفوعة بالابتداء والثانية مرفوعة لكونها خبرا عن الاولى حتى كأنه قال وقت يقوم زيد وقت
يقعد جعفر وقال الرضي وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو أي وقت قيام زيد وقت
قيام عمرو وان لم أعثر له على شاهد من كلام العرب الى هنا كلامه وانما قيد تخريج أبي الفتح بقوله فيمن نصب خافضة رافعة لان
مع رفعهما كما في القراءة المشهورة لا يحتاج الى ذلك التخريج بل تبقى اذا على ظرفيتها وتنتصب اما بليس كقولك يوم الجمعة ليس
لي شغل أو بمحذوف أي اذا وقعت كان كيت وكيت ﴿وقال قوم في اخطب ما يكون الامير قائما ان الاصل اخطب أوقات أكوان
الامير اذا كان قائما أي وقت قيامه ثم حذف الاوقات ونابت ما المصدرية عنها﴾ كما نابت عنه في نحو اكرمك مادمت منقبا لله
﴿ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وتبعتها كان التامة وفاعلها في الحذف ثم نابت الحال﴾ وهي قولك قائما ﴿عن الخبر وهو اذا﴾
المضافة الى كان ﴿ولو كانت اذا على هذا التقدير﴾ وهو ان الاصل اخطب أوقات أكوان الامير اذا كان قائما ﴿في موضع نصب
لاستحالة المعنى﴾ اذ المعنى حينئذ الوقت الذي هو أخطب أوقات أكوان الامير كائن في وقت وجوده قائما ﴿كما يستحيل﴾

واما بالحاء المهملة أي تكلف المشقة (قوله زعم أبو الحسن في حتى اذا جاؤها ان اذا جر بحتى)
وقد تبعه في ذلك ابن مالك وجوزه الزمخشري مع الوجه الذي سيذكره المصنف عن الجمهور
وقال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الغاية وسيق الذين كفروا الى جهنم
الى وقت مجيئهم لها وهي على هذا لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها فيكون قوله فتحت
استئنافا وجواب سؤال كأنه قيل فماذا جرى اذ ذاك فقيل فتحت أبوابها اهـ (قوله فيمن
نصب خافضة رافعة) قيد به لان اذا فيمن رفعهما ظرف لما دل عليه ليس لوقعتها كاذبة أي
اذا وقعت لم تكذب أو ظرف لخافضة ورافعة أي اذا وقعت خفضت ورفعت أو ظرف لرجت
واذا الثانية تكرير للاولى أو بدل منها أو ظرف لما دل عليه فاصحاب الميمنة اذا وقعت بانت
أحوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعافية والعاقبة أي ليس لوقعتها كذب أو صفة
لمحذوف أي لا تكون حين تقع نفس تكذب على الله أو تكذب في نفيها كما تكذب الآن
فاللام بمعنى في كما في قوله تعالى يا ليتني قدمت لحياتي اذا كان المعنى لحياتي في الدنيا وليس
لاجل وقعتها نفس كاذبة فان من أخبر عنها صدق فاللام للتعليل وقيل التقدير ليس لها حالة
كاذبة أي مكذوب فيها وخافضة رافعة خبر مبتدا محذوف أي هي خافضة قوما رافعة آخرين
(قوله والمنصوبين حالان) وصاحب الحال اما الضمير في وقعتها واما فاعل وقعت (قوله ونابت
ما المصدرية عنها) أي عن الاوقات وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف (قوله
ثم نابت الحال عن الخبر) لان الخبر هنا ظرف وفي الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا

المعنى ﴿واذاقلت اخطب أوقات أكوان الامير يوم الجمعة اذا نصبت اليوم﴾ لان أفعل التفضيل هو بحسب مايضاف اليه وقد أضيف الى الاوقات فيكون وقتا وقد جعلت هذا الوقت واقعا في يوم الجمعة فيستحيل ﴿لان الزمان لايكون محلا للزمان وقالوا في قول الحماسي وبعد غد يالهف نفسي من غد ۞ اذا راح أصحابي ولست برائح ان اذا في موضع جر بدلا من غد﴾ وقال ابن جنى حديث اذا في هذا البيت ظريف وذلك ان هنا وقعت موقعا غريبا الا انها عندنا بدل من غد وفي موضع جر فكانه قال يالهف نفسي من اذا راح أصحابي الا ان هذا بغير توسط البدل منه يقبح لان اذا قلما تباشر الجار على ان أبا الحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى اذا كان كذا جرى كذا ان اذا مجرورة الموضع بحتى وهذا البيت يؤكد الاعتداد بالمبدل منه وانه ليس في حكم الساقط اه وبعد غد ظرف لمحذوف أي تروحون أو تلهف والاصحاب جمع صاحب كناصر وأنصار وشاهد وأشهاد كذا قيل والحق ان جمع فاعل على أفعال لم يثبت حتى قيل بان أصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وأنمار أو صحب بالسكون اسم لجمع كنهر وأنهار ﴿وزعم ابن مالك انها وقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها انى لاعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبى﴾ أي لاعلم وقت رضاك ووقت غضبك وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسفى اذا وقعت الواقعة ان انتصاب اذا باذكر وهو كقول ابن مالك في الحديث ﴿والجمهور﴾ من النحاة ﴿على ان اذا لاتخرج عن الظرفية وان حتى﴾ وفي بعض النسخ وانها والضمير يرجع الى حتى ﴿في حتى اذا جاؤها حرف ابتداء دخل على الجملة باسرها ولا عمل لها﴾ فتكون الجملة بعدها مستأنفة لامحل لها من الاعراب قال الشيخ أبو حيان وكان بعض الاذكياء يستشكل مجيء هذه الجملة الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى و يقول كيف تكون حتى غاية و بعدها جملة الشرط فقلت ما الغاية في الحقيقة هو ماينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالتقدير المعنوى الاعرابى في آية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق وعلى ذلك فقس ﴿واما اذا وقعت﴾ الواقعة الآية ﴿فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف﴾ اما لفعل الشرط أو الجواب على الخلاف الذي يجيء قريبا ﴿وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه﴾ أي حسن حذف الجواب ﴿طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية﴾ لئلا يفصل بين البدل والمبدل منه ﴿أي انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة واما اذا في البيت فظرف للهف﴾ من قوله يالهف نفسي لابدل من غد المجرور بمن ﴿واما﴾ اذا ﴿التى في المثال﴾ وهو قولهم أخطب مايكون الامير قائما حيث يكون الاصل أخطب أكوان الامير اذا كان قائما ﴿فهى في موضع نصب﴾ بالخبر المحذوف أي أخطب أكوان الامير حاصل في زمن وجوده قائما ﴿لا انا لانقدر زمانا مضافا الى مايكون﴾ كما فعله أولئك القوم ﴿اذلا موجب لهذا التقدير﴾ ولا داعى اليه ﴿واما الحديث﴾ وهو انى لاعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبى ﴿فاذا﴾ فيه ﴿ظرف لمحذوف وهو مفعول اعلم وتقديره شأنك﴾ بالنصب على الحكاية ﴿ونحوه﴾ بالرفع عطفا على شأنك المحكى باعتبار الاعراب المقدر فيه ﴿كما تعلقت اذ بالحديث في هل أتاك

جاء في زيد في وقت ركوبه (قوله لان الزمان لايكون محلا للزمان) بيان لزوم كون الزمان محلا للزمان على تقدير اذا في المثال الاول في موضع نصب وتقدير نصب يوم الجمعة في المثال الآخر ان افعل التفضيل كما تقرر في بابه بعض ممايضاف اليه فيكون اخطب في المثالين وقتا لاضافته الى الوقت وقد أخبر عنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذى هو أخطب حالا في وقت وجود الامير قائما في المثال الاول وفي يوم الجمعة في المثال الثانى (قوله و بعد غد الخ) بعد غد ظرف لتروحون مقدرا ويالهف كلمة يتحسر بها على مافات وأصحاب جمع صحب كافراخ جمع فرخ (قوله وان حتى في نحو حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية باسرها ولا عمل له) في التعليق قال أبو حيان كان بعض الاذكياء يستشكل مجيء هذه الجملة الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى و يقول كيف تكون حتى غاية و بعدها جملة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ماينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالتقدير المعنوى الاعرابى في آية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق اه وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم ويجوز ان يخرج على ان حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في قولهم سرت حتى أدخل المدينة برفع ادخل وتقدير كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال في البسيط كانك قلت في قولك اجلس حتى اذا جاء زيد أعطيتك اجلس فاذا جاء زيد اه (قوله وجوابها محذوف لفهم المعنى) قال ابن أم قاسم ويجوز أن يكون الجواب فاصحاب الميمنة ومابعده أي فاصحاب الميمنة

تحديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ ادخلوا عليه﴾ ويجوز أن يتعلق بالمكرمين اذا فسر باكرام ابراهيم لهم والا فبإضمار اذكر أي اذكر وقت دخولهم عليه لان اكرام الله لهم وكونهم مكرمين فى أنفسهم ليس بقيد بوقت دخولهم كما تقيد اكرام ابراهيم به ﴿الفصل الثانى فى خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن تجيء للماضى كما جاءت اذ للمستقبل فى قول بعضهم﴾ فتتقارض الكلمتان حيث استعملت كل واحدة منهما فى معنى الاخرى ﴿وذلك﴾ الذى ذكرناه من مجيء اذا للماضى ﴿كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا﴾ وأعينهم تفيض من الدمع حزنا الا يجدوا ما ينفقون وهذا اخبار بقضية وقعت فى الزمان الماضى فتكون اذا له وتولوا جوابها وقلت اما حال من كاف أتوك أو استئناف كأنه قيل اذا ما أتوك لتحملهم تولوا فقيل ما لهم تولوا باكين

فقيل قلت لا أجد ما أحملكم عليه الا أنه توسط معترضا بين الشرط والجزاء قال شارح التسهيل القاضى محب الدين ناظر الجيش ويمكن ان يقال فى هذه الآية المراد حكاية حالهم حين ابتدؤا فى الفعل واذا كان كذلك كان المحل حينئذ موقع اذا دون اذ قلت انما يكون المحل لاذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما أول به على الحال فالموقع ليس لاذا فى هذا المحل لانها للاستقبال لا للحال ﴿وذلك كقوله تعالى واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها وتركوك قائما﴾ وهذا اخبار بقضية العير التى قدمت المدينة والنبى صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه منهم الا اثنى عشر رجلا وقد

مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذا فيها للماضى وحاول ناظر الجيش أيضا الجواب عن الاستدلال بهذه الآية على ذلك فقال المراد منها حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينهم فالمعنى حال هؤلاء انهم اذا رأوا تجارة أو لهوا كان منهم ما ذكر ولو أتى باذ فى هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك أن يكون ذلك من شأنهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينهم فان هذا ذم بليغ وكيف وهم الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذى اتخذوه عادة ودينا من الخصال الذميمة القبيحة وانما المراد الاخبار عن أمر وقع منهم على سبيل الندرة لا انه عادتهم المستمرة فالمحل اذا محل الماضى لا محل الزمن المستمر التى تستعمل اذا فيه فى بعض الاحيان كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا انما نحن مصلحون وقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا أى هذه عادتهم المستمرة وهذا شأنهم الذى لا ينفكون عنه ﴿وقوله

ما أعظمهم وما أنجاهم وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم (قوله وذلك كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم) فى الشرح يعنى ان هذا اخبار بقضية وقعت فى الزمان الماضى فتكون اذا له قال شارح التسهيل القاضى محب الدين ناظر الجيش ويمكن أن يقال فى هذه الآية ان المراد حكاية حالهم حين ابتدؤا فى الفعل واذا كان كذلك كان المحل حينئذ موقع اذا دون اذ قلت انما يكون المحل لاذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما أول به على الحال وليست اذا له اه وأقول المعنى على ما أول به على الحال باعتبار ابتداء الفعل وهو يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتمامه فيكون المحل لاذا بهذا الاعتبار (قوله واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها) فى الشرح فى هذا اخبار بقضية العير التى قدمت المدينة والنبى صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الا اثنى عشر رجلا وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذا فيها للماضى وقال ناظر الجيش المراد من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينهم والمعنى حال هؤلاء انهم اذا رأوا تجارة أو لهوا كان منهم ما ذكر ولو أتى باذ فى هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك أن يكون ذلك من شأنهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينهم وكيف وهؤلاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذى اتخاذه عادة ودينا من الخصال الذميمة القبيحة اه ما فى الشرح وأقول مراد ناظر الجيش ان هذه الحالة وهو انهم اذا رأوا تجارة أى عيرا أقبلت أو سمعوا لهوا أى طبلا ونحوه انفضوا اليه كانت شأنهم ودينهم من قبل الاسلام الى هذه القضية ونزول هذه الآية وهذا الاخبار عليه وفى معالم التنزيل للبغوى قال مقاتل قدم دحية بن خليفة الكلبى بتجارة من الشام الى المدينة وكان يقدم اذا قدم بكل ما يحتاج اليه من دقيق وبر وغيره فينزل عند أحجار الزيت وهو مكان فى سوق المدينة ثم يضرب الطبل ليؤذن الناس بقدومه فتخرج اليه الناس ليبتاعوا منه فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل ان يسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يخطب فلم يبق فى المسجد الا اثنى عشر رجلا وامرأة

وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت اذا تغورت النجوم ﴾ المراد بالندمان هنا النديم لا النادم قال الشاعر اذا كنت ندمانى فبالا كبر اسقنى * ولا تسقنى بالاصغر المتثلم والكاس مؤنثة مهموزة الاناء يشرب فيه وقيل مادام الشراب فيه فاذا كان خاليا منه سمى قدحا وتغورت غربت والبيت ليس بقاطع على مجىء اذا للماضى لجواز ان سقيت بمعنى اسقى وهو دليل جواب اذ أى اذا غربت النجوم اسقنيه ﴿و الثانى أن تجىء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى ونحو والنجم اذا هوى قيل ﴾ دل استعمال اذا بعد القسم فى نحو هاتين الآيتين على انها للحال ﴿لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء لا اخبار عن قسم يأتى لان قسم الله سبحانه وتعالى قديم ولا يكون محذوف هو حال من الليل ﴾ فى الآية الاولى ﴿و﴾ من ﴿النجم﴾ فى الآية الثانية ﴿لان الاستقبال والحال متنافيان ﴾ فلا يجعل أحدهما ظرفا للآخر ﴿واذا بطل هذان الوجهان ﴾ وهما كونها ظرفا لفعل القسم وكونها ظرفا للحال مع جعل اذا للاستقبال ﴿تعين انه﴾ أى ان لفظ اذ ﴿ظرف لاحدهما﴾ وهو اما فعل القسم أو الكون المحذوف الذى هو حال من الليل والنجم ﴿على ان المراد به﴾ أى باذا ﴿الحال ﴾ فلا تنافى حينئذ ولا مانع لان الانشاء حالى ولا ينافيه ان المراد بهما الحال ولان الكون المحذوف حال بالفرض ولا يمتنع كونه ظرفا اذ المراد بها الحال ﴿ اه ﴾ كلام هذا القائل وزيفه المصنف بقوله

فأنزل الله تعالى هذه الآية وقيل كانت العير اذا قدمت المدينة استقبلوها بالطبل والتصفيق سرورا بها وقيل ان الباقين معه العشرة المشهود لهم بالجنة وامرأة واختلف فى الثانى عشر فقيل عمار بن ياسر وقيل ابن مسعود (قوله وندمان الى آخره) الندمان هنا النديم ويزيد بالزاى والكأس مهموزة مؤنثة قال الله تعالى بكأس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابى لا يسمى الكأس كأسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفى الشرح ويجوز أن لا يكون اذا هنا للماضى بان تكون سقيت بمعنى اسقى وهو دليل جواب اذا وأقول سبقه الى هذا ابن الصائغ (قوله لان قسم الله قديم) هذا تعليل لقوله لا اخبار ولقائل أن يقول ان أراد القسم اللفظى فقد تقرر فى علم الكلام ان الكلام اللفظى المؤلف من الحروف الملفوظة المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تأليفات المخلوقين وان أراد النفسى فقد تقرر أيضا ان الكلام النفسى صفة واحدة فى الازل ليست بمنقسمة فيه الى أقسام الكلام التى هى الخبر والامر والنهى والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها عند حدوث المتعلقات ثم ذهبت الكرامية و بعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس الحروف والاصوات المترتبة المسموعة وهو مع ذلك قديم وذهب العضد فى كتابه المواقف وقد سبقه الى ذلك محمد الشهرستانى فى كتابه نهاية الاقدام الى ان المعنى فى قول الاشعرى وغيره كلام الله معنى قديم ليس فى مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل فى مقابلة العين والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات لا كما زعمت الكرامية من قدم النظم المرتب الاجزاء فانه بديهى الاستحالة بل بمعنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس بمرتب كالقائم بنفس الحافظ من غير ترتب الاجزاء والترتب انما يحصل فى التلفظ لاحتياجه الى الآلة اما القائم بذاته تعالى فلا ترتب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزاء لعدم احتياجه الى الآلات قال التفتازانى فى بحث الاستثناء فى حاشية شرح مختصر ابن الحاجب للعضد وفيه نظر لانا لا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء أو غير مرتبها اه ويمكن على قول الجمهور من أهل الحق ان يقال فى جواب الترديد السابق نختار انه أراد القسم اللفظى لكن أراد بالقديم ما ليس بآت لا ما لا أول لوجوده بقرينة ما ذكره فى رد القول بان اقسم اخبار عن قسم يأتى أو نختار انه أراد القسم المنفى وهو قديم فى حد ذاته ومع قطع النظر عن صيرورته قسما عند حدوث التعلق (قوله لان الحال والاستقبال متنافيان) يعنى فلا يتصف بهما ذلك الكون المحذوف وفى جعل اذا ظرفا له اتصافه بهما اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكون اذا التى هى ظرف مستقبل ظرفا له وفيه نظر لان الحال المنافية للاستقبال هى الحال بمعنى الزمان الحاضر المعتبر باجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل لا الحال الذى أريد هنا وهى الفضلة المبينة لهيئة ما هى له لان هذه تجامع كلا من الازمنة الثلاثة وذلك انها تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون عاملها وزمان وقوع ذلك المضمون قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا ويجاب عنه بانهما متنافيان فى الظاهر دون الحقيقة ولهذا التزموا تجريد صدر الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت عن علامة الاستقبال (قوله تعين انه ظرف لاحدهما) يعنى لا قسم أو لكون

﴿والصحيح انه لا يصح التعليق باقسم الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل سابق على الزمان﴾ وهذا ليس بخاص
بالانشاء بل يجري في الخبر أيضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان
هو المخبر عنه فيلزم ان لا تقع اذا ظرفا لفعل خبري وقع في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له فما أجاب به المصنف
عن هذا فهو جواب خصمه عن ذلك ﴿وانه لا يمتنع التعلق بكائنا مع بقاء اذا على الاستقبال﴾ اذ لا مانع من وقوع الحال
الصناعية مرادا بها الزمن المستقبل كما تقول سأدخل البلد راكبا فان الحال

مقيدة لعاملها والعامل هنا
مستقبل وقيده مقارن
له في ذلك الزمن ﴿بدليل
صحة مجيء الحال المقدرة
باتفاق كمررت برجل معه
صقر صائدا به غدا أي
مقدرا الصيد به غدا﴾
وقد يقال هذا لا يفضي
الى مطلوبه لان الحال
على هذا التقدير في الحقيقة
انما هو قولك مقدرا
وزمنه حالي لا استقبالي
وغدا ظرف للصيد لا للتقدير
﴿كذا يقدرون وأوضح
منه ان يقال المعنى مريدا﴾
الآن ﴿به الصيد غدا
كما فسر قمتم في اذا قمتم الى
الصلاة بأردتم﴾ القيام
وانما عبروا عن ارادة
الفعل بلفظ الفعل لانه
يوجد عند القصد والارادة
بغير فاصل وعلى حسبه
فكان منه بسبب قوي
وملابسة ظاهرة ﴿مسئلة
في ناصب اذا مذهبان
أحدهما انه شرطها وهو
قول المحققين فتكون
بمنزلة حتى وحيثما وايان﴾ في
انهن منصوبات بشروطهن
لكن يلزم على هذا أن تكون اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي من الظروف المختصة عندهم فان قلت قد قال ابن الحاجب
ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد الفعل بعده وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت رده
الرضي بانه انما حصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة
كافيا في تخصيصها لتخصصت متى في قولك متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا ﴿وقول أبي البقاء﴾ العكبري ﴿انه مردود
بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد

محذوف هو حال من الليل والنجم (قوله والصحيح انه لا يصح التعليق باقسم الانشائي) يعني
سواء كان المراد باذا الحال أو الاستقبال وهو رد لكون اذا مرادا به الحال ظرفا لفعل القسم
الانشائي (قوله وأنه لا يمتنع التعلق بكائنا) رد لامتناع كون اذا ظرفا مستقبلا لكون محذوف
هو حال من الليل والنجم (قوله لان القديم لا زمان له) هذه المقدمة هي كبرى الدليل
وصغراه محذوفة للعلم بها وتقرير الدليل اقسم الانشائي هنا قديم والقديم لا زمان له وقد
أسمعناك من قريب ان الحق عند أهل الحق ان الكلام اللفظي ليس بقديم والازلي صفة
قديمة لا تكثر فيها وانقسامها الى الانشاء والاخبار ليس في الازل بل فيما لا يزال وعند
التعلق وفي الشرح ليس ما قاله خاصا بالانشاء بل يجري في الخبر أيضا لان كلام الله تعالى قديم
لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم
اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له وأقول
اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره تعالى لا ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله
تعالى لان الفعل الخبري مخبر عنه والمخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به (قوله وأوضح
منه ان يقال المعنى مريدا به الصيد غدا) قال ابن الصائغ اذا قدر صائدا مريدا كان غدا معمولا
له وهو لا يريد مريدا غدا مع ان الكلام ينتقل الى مريدا وان أراد مريدا الآن فالارادة التي
يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها ثم لم تظهر أوضحية تقدير مريدا على تقدير مقدرا اه
وأقول أراد مريدا الآن الارادة التي يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها قلنا الذي
لا يتأخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد اكتسابه
الفعل بعد سلامة الاسباب والآلات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحق توجب
تخصيص أحد المقدورين في أحد الاوقات على ان الظاهر ان مريدا هنا بمعنى قاصدا واما
أوضحية تقدير مريدا فقد أشار اليها المصنف بقوله كما فسر قمتم في اذا قمتم الى الصلاة بأردتم وفي
التفسير ذكر قمتم وأريد به أردتم القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل المسبب عنها للايجاز
والتنبيه على أن من أراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا ينفك عن الارادة (قوله مسئلة في
ناصب اذا مذهبان) قال الرضي العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قاله
الاكثرون ولا يجوز أن يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك
لا تقول أيهم جاءك فاضرب بنصب أيهم واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه
وقال بعضهم هو الشرط كما في متى وأخواته والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معنى
الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه فان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى

لان اذا عند هؤلاء﴾ القائلين بان ناصبها هو شرطها ﴿غير مضافة﴾ الى الشرط ﴿كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله﴾
استغن ما أغناك ربك بالغنى * ﴿واذا تصبك خصاصة فتحمل﴾ لان الاضافة من خصائص الاسماء فتنافى الجزم
﴿و﴾ المذهب ﴿الثانى انه ما فى جوابها من فعل أو شبهه وهو قول الاكثرين و يرد عليهم أمور أحدها ان الشرط
والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب﴾ من
حيث هو معمول لما فيها من فعل أو شبهه ﴿والمعمول داخل فى جملة عامله﴾ ولهذا لا يكون قولك قمت
حين قام زيد جملتين لا يكون
اذا قام زيد قمت على ذلك
التقدير ﴿والثانى انه ممتنع
فى قول زهير
بدالى انى لست مدرك
ما مضى *
ولا سابق شيأ اذا كان جائيا
لان الجواب محذوف
وتقديره اذا كان جائيا
فلا اسبقه﴾ ولا حاجة الى
ادخال الفاء لتصير الجملة
اسمية أى فانا لا أسبقه ولو
قال اذا كان جائيا لا اسبقه
صح وكان الجواب فعلية
﴿ولا يصح ان يقال لا أسبق
شيأ وقت مجيئه لان
الشئ انما يسبق قبل
مجيئه وهذا لازم لهم
أيضا ان أجابوا بانها غير
شرطية وأنها معموله لما
قبلها وهو سابق واما
على القول الاول فهى
شرطية محذوفة الجواب﴾
وهو ما قدره أولا ﴿وعاملها
اما خبر كان﴾ يعنى جائيا
﴿أو نفس كان ان قلنا
بدلالتها على الحدث﴾
وهو المختار عند ابن مالك وجماعة كما ستعرفه فى الباب الثالث ان
شاء الله تعالى وقد عرفت انه يرد على أصحاب هذا القول انه يلزم كون اذا ظرفا غير مختص ولقائل أن يقول السابق فى البيت
بمعنى الفائت و يتجه فيه مذهب الجمهور وحينئذ اذ المعنى انى لا أدرك الماضى ولا أفوت المستقبل الجائى الى بل سيدركنى فهى
شرطية والتقدير اذا كان شئ جائيا الى لا أفوته وانتفاء الفوت حاصل فى وقت المجئ فاستقام وكذا يستقيم جعلها معموله
لما قبلها على انها غير شرطية فتأمله

أجيئك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذى هو فى محل الجزاء وان لم يكن جزاء فى
الحقيقة دون الذى فى محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة له أو
لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقراء ولا يجوز أن يكون وصفا اذ لو كان لكان الاولى
الاتيان فيه بالضمير كما فى الموصولات ولم يأت فى كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه
كما فى سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التى بعدها الا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع
الله الرسل ولو سلمنا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة فى الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه فى
المضاف وذلك ان كل كلمتين أو أكثر كانتا فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء
كلام يجوز ان تعمل أولاهما فى الثانية كالمضاف فى المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد
كلمة واحدة بعض أجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلتها فى المعنى فمن ثم
لم تعمل صلة فى موصول ولا تابع فى متبوع ولا مضاف اليه فى مضاف واما كلمة الشرط
والشرط فليستا ككلمة واحدة اذ لا يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز
عمل كل واحد منهما فى الآخر نحو متى تذهب اذهب وأياما تدعو فله الاسماء الحسنى بل
ان لم يعمل الشرط فى كلمته بنحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب
بعضهم اه (قوله لان اذا عند هؤلاء غير مضافة) قال ابن الحاجب فى شرح المفصل والحق
ان اذا ومتى سواء فى كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة فى اذا لا معنى له وما ذكروه من كونها
لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل فى قولك زمانا طلعت فيه الشمس
اه قال الرضى وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكر الفعل بعد
كلمة يكفى لتخصيصها كتخصيص متى فى متى قام زيد وهو غير تخصيص اتفاقا منهم (قوله كما
يقوله الجميع اذا جزمت) فى الشرح وسببه ان الاضافة من خصائص الاسماء فتنافى الجزم
(قوله أحدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان
واحدة) قال ابن الصائغ وجوابه ان الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول
سببا للثانى (قوله بدالى الخ) هذا البيت فى ديوان زهير وفيه ولا سابق شئ باثبات ياء المتكلم
فى سابق و برفع شئ وقبله

كانى وقد خلفت تسعين حجة * خلعت بها عن منكبى ردائيا

(قوله ولا يصح ان يقال لا أسبق شيأ وقت مجيئه) قال ابن الصائغ هذا فى السبق الزمانى مسلم
والسبق المكانى ممنوع ههنا وأما فى السبق الذى بمعنى الفوات فغير مسلم اذ لا يمتنع ان يقال
لا أفوت القضاء وقت مجيئه قال الزمخشرى فى قوله تعالى أم حسب الذين يعملون السيآت

﴿الثالث انه يلزمهم فى نحو اذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا أن يعمل أكرمتك فى ظرفين متضادين﴾ وهما غدا وزمن المجىء وهو اليوم ﴿وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه فى زمنين﴾ ثم يقع بعضه فى زمن و بعضه فى زمن آخر ﴿وقصد اذ المراد وقوع الاكرام فى الغد لا فى اليوم﴾ ولهم أن يقولوا معنى التركيب اذا جئتنى اليوم يكون ذلك سببا لاكرامى لك غدا فليس أكرمتك فى الحقيقة جوابا فطاح الاشكال ﴿فاذا قلت﴾ اذا كان الامر كذلك ﴿فما ناصب اليوم على القول الاول﴾ المنقول عن المحققين ﴿وكيف يعمل العامل الواحد﴾ وهو الفعل من قولك جئتنى ﴿فى ظرفى زمان﴾ وهما اذا واليوم ﴿قلت﴾ الناصب هو الفعل المذكور وانما عمل فى الظرفين المذكورين لانهما ﴿لم يتضادا كما تضادا﴾ ﴿فى الوجه السابق﴾ الآتى على قول الجمهور ﴿وعمل العامل﴾ الواحد ﴿فى ظرفى زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر﴾ وأقول ليس بين السحر واليوم عموم ٢٠٥ وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شىء منهما بصادق على شىء من الآخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئتك فى جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمله ﴿وليس﴾ سحر ﴿بدلا﴾ من يوم الجمعة حتى يقال انما عمل الفعل فى الثانى بطريق التبعية والكلام انما هو فى عمله فى الظرفين بطريق الاصالة ﴿لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثانى﴾ ولا سبيل الى البدلية فى هذا فيحمل التركيب الاول عليه ﴿نص عليه سيبويه وأنشد للفرزدق

متى تردن يوما سفار تجد بها * أديهم يرمى المستجيز المعورا﴾

ورود الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسفار اسم ابئر لبنى مازن بن مالك والاديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاى طالب الماء لارض أو ماشية يقال استجزت فلانا فاجازنى اذا أعطاك ماء لارضك أو ماشيتك واما المعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة ويقال للمستجيز الذى يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد للفرزدق * متى تردن يوما سفار البيت كذا فى الصحاح ﴿فيوما يمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط﴾ والاقتران به شرط فى البدل من اسم الشرط تقول متى جئتنى ان يوم الجمعة وان يوم الخميس أكرمتك كما ان الاقتران بحرف الاستفهام شرط فى المبدل من اسمه نحو من جاءك أزيد أم عمرو ﴿وبهذا﴾ السبب ﴿يمتنع فى اليوم فى المثال﴾ المتقدم وهو اذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا ﴿أن يكون بدلا من

ان يسبقونا أى ان يفوتونا بمعنى ان الجزاء يلحقهم لا محالة (قوله الثالث انه يلزمهم فى نحو اذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا ان يعمل أكرمتك فى ظرفين متضادين) استدل ابن الحاجب بهذا ان العامل فى اذا شرطها قال الرضى والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها أو نقول المعنى اذا جئتنى اليوم كان سببا لاكرامى لك غدا كما قيل فى نحو ان جئتنى اليوم فقد جئتك أمس ان المعنى ان جئتنى اليوم يكن جزاء المجىء اليك أمس (قوله وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر) يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكلى لجزئياته ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك وفى الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شىء منهما بصادق على شىء من الآخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه اه وأقول قوله اللهم الخ يقتضى ان سحر بمعنى أول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شىء مما يصدق عليه الآخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شىء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شىء من أفراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر فى المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتأمل (قوله متى تردن يوما سفار الخ) سفار اسم بئر لبنى مازن بن مالك مبنى على الكسر وهو حجة للحجازيين على بناء فعال اذا كان علما لمؤنث على الكسر ولاكثر التميميين على بنائه على الكسر اذا كان فى آخره راء وأديهم تصغير أدهم وهو الاسود والمستجير بالجيم والزاى طالب الماء لارض أو ماشيه والمعور بالعين المهملة والراء اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته عنه قال

اذا ويمتنع ﴾ أيضا ﴿ في اليوم ﴾ الواقع في بيت الفرزدق ﴿ أن يكون ظرفا لتجد ﴾ وهو جواب متى ﴿ لئلا يفصل بين من معموله وهو سفار بالاجنبي ﴾ وهو يوما المعمول لتجد ﴿ فتعين انه ظرف ثان لترد والرابع ﴾ من الامور الواردة على الجمهور ﴿ ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ﴾ ومابعد اذا لا يعمل فيما قبلها وجواب هذا ومابعده ان الجمهور انما يقولون بان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع فان منع من عمله فيها مانع كاذا الفجائية وان ونحوهما فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب ﴿ و ﴾ ورد مقرونا ﴿ بالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني أكرمك وكل منهما ﴾ أي من اذا الفجائية والحرف الناسخ ﴿ لا يعمل مابعده فيما قبله ﴾ وقد عرفت جوابه فان قلت في قوله فاني أكرمك مانعان الحرف الناسخ وفاء الجواب فلم اقتصر على الاول وترك الثاني قلت لعله اعتمد على ماصرح به أبو البقاء في اعرابه ٢٠٦ من ان الفاء الداخلة في جواب اذا لا تمنع من عمل مابعدها فيما قبلها وذكر الحوفي والزمخشري ان العامل في اذا جاء نصر الله سبح وهذا يدل على ان الفاء عندهما لا تمنع كما قال أبو البقاء قال ابن قاسم وفيه نظر ﴿ وورد ﴾ الجواب ﴿ أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور ﴾ أي نفخ في الصور وهي النفخة الاولى وقيل الثانية ﴿ فذلك ﴾ اشارة الى وقت النقر وهو مبتدأ ﴿ يومئذ ﴾ مبني على الفتح لاضافته الى اذا التي هي اسم غير متمكن وهو في محل رفع على البدل من ذلك ﴿ يوم عسير ﴾ وهذا خبر ذلك المبتدا كأنه قيل فيوم النقر يوم عسير ﴿ ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف ﴾ فيمتنع عمل عسير في اذا فيرد على الجماعة وقدم الجواب فان قلت في كلام المصنف تدافع وذلك لانه جزم أولا بان الصالح للعمل صفة وجزم ثانيا بعدم الصلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف قلت يحتمل انه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع وفي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانصه فان قلت بم تعلق قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مسارا لهم بالنصيحة لانها في السر أنجع قولا بليغا يبلغ منهم ويؤثر فيهم اه قلت وعلى الاول فمعمول الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف مامنعه المصنف وغيره ﴿ وتخريج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدا ومابعد الفاء خبر لا يصح الا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء في الخبر ﴾ ولا يجوز ان تكون هذه الفاء هي الداخلة على الخبر حيث يتضمن المبتدا معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتيني فله درهم

أبو عبيدة يقال للمستجيز لذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد البيت للفرزدق (قوله والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية) في الشرح وجواب هذا ومابعده ان الجمهور انما يقولون ان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع وان منع من عمله مانع كاذا الفجائية وان ونحوهما فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب اه وقال ابن الصائغ والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوابها أو مادل عليه الجواب أو ما أغنى عنه الجواب ذكر هذه الاقسام الثلاثة الامام أبو محمد بن بري في مصنفه في اذ واذا انتهى وقال الرضي وأما الاستدلال على كون الشرط هو العامل بمجيء الجواب بعد ان والفاء فمما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا التركيب (قوله وورد أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف) في التعليق وفي كلامه تدافع فان في أوله الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي آخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للزمخشري عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانصه فان قلت بم تعلق قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل أي قل لهم في معنى انفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مسارا لهم بالنصيحة لانها في السر أنجع وعلى الاول فمعمول الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف مامنعه المصنف اه وأقول لا تدافع في كلامه فان اخباره أولا بصلوح عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم المعمول على موصوف الصفة أو تقول اخباره أولا بصلوح عمل الصفة انما هو في الجملة واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو في شيء مخصوص وأما تجويز الزمخشري تعلق في أنفسهم ببليغا فقد ضعفه أبو البقاء

﴿لان عسر اليوم ليس مسبباعن النقر﴾ فيلزم كون الفاء لمحض الزيادة فان قلت قد يكون المراد من جواب الشرط الاعلام به فيكون هو المشروط كما فى قولك ان أكرمتنى اليوم أكرمتك أمس فههنا يستحيل ان يكون مضمون الجملة وهو الاكرام الواقع فى الامس مسببا عن الاكرام الواقع بعده وانما المشروط هو الاعلام بمضمون الجملة والاخبار به أى ان اكرامك اياى فى هذا اليوم سبب لان أخبرك باكرامى اياك أمس وهذا متأت ههنا بان يقال المسبب عن النقر ليس العسر وانما الاخبار به هو المسبب كما قال ابن الحاجب فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان هذه الآية جىء بها لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها وشكوا فيه فاستقرارها مجهوله أو مشكوكة سبب للاخبار بانها من الله فات الاخبار بالمسبب عن النقر وهو حصول الاهوال العظيمة لا يصلح لان يكون معلقا بالنقر ﴿والجيد ان تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير أى عسر الامر﴾ كذا قدره صاحب الكشاف وجماعة ﴿وأما قول أبى البقاء انه يكون مدلولا عليه بذلك لانه اشارة الى النقر فمردود لادائه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع﴾ وعند التأمل لا يمتنع لان النقر سبب لوقوع الاهوال العظيمة فاذا جعل جوابا للشرط المتحد معه لفظا جعل الجواب مسببه وكان من حذف المسبب واقامة السبب مقامه ولا اشكال حينئذ ﴿واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب أى فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين﴾ وهذا متأت فى قول أبى البقاء الذى تقدم على ما أسلفناه ومثل ذلك قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا شك ان عدم تبليغ الرسالة سبب لما لا يخفى فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه صونا له عليه الصلاة والسلام عن ان يواجه بما يترتب على عدم التبليغ المفروض ومعاملة له بما يليق بمنصبه الشريف من الاجلال والتعظيم ﴿قال أبو حيان وورد مقرونا بما النافية نحو واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم﴾ اذكر ﴿الآية﴾ وهى قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا ائتوا بآبائنا ان كنتم صادقين وليس لقوله هنا الآية موقع عند المصنفين فان العادة جارية عندهم بانهم انما يفعلون ذلك اذا كان فى بقيته شاهد آخر لما يناولونها بسببه فيقتصرون على بعضها المنافيه من الشاهد ويشيرون بقولهم الآية الى ما فى بقيتها من شاهد أو اكثر لما هم بصدده وليس الامر هنا بهذه المثابة ﴿وما النافية لها الصدر﴾ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها﴾ اه ﴿ كلام

وغيره بان معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف (قوله لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر) هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج الا على قول الاخفش بجواز زيادة الفاء فى خبر المبتدا وذلك انها على هذا التخريج لا تكون عاطفة وهو ظاهر اذ مع خبر المبتدا لا يعطف عليه ولا سببية لان عسر اليوم لا يتسبب عن النقر ولا وجه ثالث لها عند سيبويه خلافا للاخفش فانه أثبت لها ثالثا وهو الزيادة (قوله واما قول أبى البقاء انه يكون مدلولا عليه بذلك) قال أبو البقاء اذا ظرف وفى العامل ثلاثة أوجه أحدها هو ما دل عليه فذلك لانه اشارة الى النقر ويومئذ بدل من اذا وذلك مبتدا والخبر يوم عسير أى نقر يوم والثانى هو ما دل عليه عسير أى يعسر ولا يعمل فيه نفس عسير لان الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يخرج على قول الاخفش وهو أن تكون اذا مبتدا والخبر فذلك والفاء زائدة واما يومئذ فظرف لذلك وقيل بدل من ذلك أو مبتدا ويوم عسير خبره والجملة خبر ذلك اه وأبو البقاء هو عبد الله ابن أبى عبد الله الحسين بن أبى البقاء العكبرى الاصل البغدادى المولد والدار الفقيه الحنبلى النحوى الفرضى الضرير أخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وتوفى سنة ست عشرة وستمائة ببغداد والعكبرى بضم المهملة وفتح الموحدة نسبة الى عكبرا بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ واعلم ان الضمير المنصوب بان فى عبارة المصنف عائد الى الجواب فيكون المدلول عليه بذلك هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب وكلام أبى البقاء صريح فى ان المدلول عليه بذلك هو العامل فى اذا وانه مع ما بعده هو الجواب وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب .(قوله واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب) لما حكم بمنع اتحاد السبب والمسبب ورد عليه نحو هذا الحديث فان الشرط سبب لجزائه وقد جعل هنا نفسه فاجاب بانا لا نسلم ان الجزاء هنا نفس الشرط وانما الجزاء محذوف أقيم هذا المذكور مقامه وتأوله ابن دقيق العيد بان التقدير فمن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصدا فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرعا ورد بان المقدر حينئذ حال مبينة وهى لا يجوز حذفها كما صرح به الرندى فى شرح الجمل وأجيب بمنع ان المقدر حال بل هو تمييز ويجوز حذف التمييز اذا دل

أبي حيان ﴿وليس هذا الجواب والا لاقترن بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين﴾ ولقائل ان يقول لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا قال الرضي ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقرن المصنف جواب ان الشرطية باللام وهو ممتنع وسيأتي له مثله في مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين كثيرا ﴿وانما الجواب محذوف أي عمدوا الى الحجج الباطلة﴾ ويمكن ان يقال ان المعنى على قسم مقدر مقدم قبل اذا فيكون الجواب له لفظا كما في قوله تعالى وان أطعتموهم انكم لمشركون ﴿وقول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل﴾ كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ﴿ان ترك خيرا الوصية للوالدين﴾ أي فالوصية

﴿مردود بان الفاء لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ✽ والشر بالشر عند الله مثلان وقد تم قد اسناده في امابي﴾ والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب﴾ وذكر فعلها للفاصل ولانها بمعنى ان يوصي ولذلك ذكر الضمير الراجع في قوله فمن بدله بعد ما سمعه ﴿وللوالدين متعلق بها لا خبر﴾ عنها كما توهمه ذلك القائل ﴿والجواب محذوف أي﴾ ان ترك خيرا ﴿فليوص وقول ابن الحاجب ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وان عاملها اما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة أمور أحدها ان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا﴾ ✽ فكيف يخرج القرآن عليه ﴿والثاني ان ما لا يقاس على لا فان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا﴾ والظاهر ان اختلافهم في غير لا الناسخة اما لا الناسخة فلا يختلفون في ان لها الصدر وعلى هذا لا ينبأ في هذا القول حرر النقل في هذه المسئلة فلست على وثوق منه الآن ﴿فقيل لها الصدر مطلقا﴾ أي سواء وقعت في صدر جواب القسم أولا ﴿وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول﴾ فعلا كان المعمول أو اسما ﴿في نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله﴾ القرط الا ان قرطا على آلة ✽ الا انني كيده لا أكيده﴾ قرط بقاف مضمومة وراء ساكنة وطاء مهملة اسم رجل والآلة الحالة والمراد بها هنا السببية والمكيد المكر والخبث أي ان هذا الرجل على حالة سوء ولست أكيد كيده ﴿وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها

عليه دليل نحو ان يكن منكم عشرون صابرون أي رجلا ويمكن أن يقال لم يرد بتقدير نية وقصدا في الاول وحكما وشرعا في الثاني ان هناك لفظا محذوفا بل أراد بيان المعنى ومغايرة الاول للثاني وتأوله بعضهم على ارادة المعهود المستقر في النفوس فان المبتدأ والخبر وكذلك الشرط والجزاء قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير وارادة المعهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعظيم وقد يكون للتحقير وذلك بحسب المقامات والقرائن فمن الاول قوله تعالى والسابقون السابقون وقوله عليه الصلاة والسلام فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقول الشاعر ✽ أنا أبو النجم وشعري شعري ✽ ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه وفي التعليق وما ذكره المصنف من التأويل في الحديث يتأتى في الآية التي رد كلام أبي البقاء فيها فيقال نقر الناقور سبب لوقوع الاهوال العظيمة فيكون المعنى فاذا نقر في الناقور فالاهوال الشديدة واقعة لوقوع الاحوال العظيمة لكنه حذف وأقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك اهـ وأقول لا نسلم ان نقر الناقور سبب للاهوال العظيمة ولو سلم فانما يقام مقام السبب الذي اشتهرت سببيته عن ذلك السبب وشهرة مسببية الاهوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فجعل قوله ذلك دالا على النقر وجعل النقر قائما مقام مسببه تكلف يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجيد بخلاف الحديث (قوله وليس هذا الجواب والا لاقترن بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين) في الشرح لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا وأقول سيذكر عن الرضي مثل هذا عند قول المصنف ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء (قوله وانما الجواب محذوف أي عمدوا الى الحجج الباطلة) قال الرضي ويجوز أن يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثل وان أطعتموهم انكم لمشركون ويجوز أن تكون اذا لمجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه ✽ والشر بالشر عند الله مثلان ✽ ويروى ✽ من يفعل الخير فالرحمن يشكره ✽ ولا ضرورة حينئذ (قوله الا ان قرطا الخ)

الصدر لدلولها محل أدوات الصدر والا فلا وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق فى قوله
آليت حب العراق الدهر أطعمه ﴾ * والحب يأكله فى القرية السوس آليت بفتح التاء أى حلفت ﴿على التوسع فاسقاط
الخافض وهو على ﴾ أى آليت على حب العراق ثم حذف الجار فانتصب بالفعل على طريق التوسع ﴿ولم يجعله من باب زيدا
ضربته ﴾ وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير ﴿لان التقدير لا اطعمه ﴾ وهذا جواب القسم وحذف التاء
فى منه كما فى قوله تعالى تالله تفتؤ ﴿ولا هذه لها الصدر ﴾ لوقوعها فى جواب القسم ﴿فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا
يعمل لا يفسر فى هذا الباب ﴾ وهو باب المنصوب على شريطة التفسير ويعرف بباب الاشتغال ﴿عاملا ﴾ فخرج من هذا
انه لا يجوز ان يكون أصل التركيب فى البيت آليت لا أطعم حب العراق الدهر لا أطعمه فان قلت ما فائدة تقييد المصنف
بقوله فى هذا الباب قلت الاحتراز عن مثل وان أحد من المشركين استجارك فان استجار مفسر لعامل أحد وهو لا يمكن عمله
فى ذلك المعمول لو سلط عليه ضرورة ان رافع الفاعل لا يجوز تأخره عند البصريين ﴿الثالث ان لا فى الآية حرف ناسخ
مثله فى لا رجل والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولو لم يكن نافيا لا يجوز زيدا انى اضرب فكيف ﴾ يتقدم المعمول
على الناسخ ﴿وهو حرف نفى بل أبلغ من هذا ان العامل الذى بعده مصدر وهم ٢٠٩ يطلقون القول بان المصدر لا يعمل
فيما قبله ﴾ فقد اجتمع فى
الآية ثلاثة موانع كون
العامل مصدرا وكون بعد
حرف ناسخ وكون ذلك
الناسخ نافيا ولو استقل واحد
منها لكفى ومن النحاة من
تساهل فى الظرف والجار
والمجرور فاجاز تقديمهما على
المصدر المقدر بالموصول
الحرفى فى وصلته ومنع
تقديمهما على صريح الحرف
المصدرى وصلته وحكى ابن
قاسم فى شرح التسهيل انه
نقل عن الاخفش انه يجيز
تقديم المفعول به على المصدر
٢٧ ى ل نحو يعجبنى عمرا ضرب زيد ﴿وانما العامل محذوف أى اذكر يوم ﴾ يرون الملائكة ﴿أو يعذبون يوم ﴾
يرون الملائكة أو يمنعون البشرى يوم يرون الملائكة فحذف العامل مدلولا عليه بقوله لا بشرى ﴿ونظيرما أورده أبو حيان
على الاكثرين ان يورد عليهم قوله وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد
فيقال لا يصح لجديد ان يعمل فى اذا لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما الصدر وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل
الموصوف ﴾ وقد نبهناك على انه وقع فى كلام الزمخشرى ما يخالف ذلك ﴿والجواب أيضا ﴾ عن هذه الآية كالجواب
عن تلك الآية ﴿ان الجواب محذوف مدلول عليه بجديد أى اذا مزقتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون فى أول
الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ﴾ وقد أسلفنا ان الرضى أجاز وقوع الجملة الاسمية جوابا
لاذا مع خلوها عن الفاء لعدم عراقة اذا فى الشرطية وعليه تتخرج هذه الآية ان صح ولا حذف ﴿واما وان أطعتموهم
انكم لمشركون فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الآية ﴾ فان الجواب
فيه للقسم قطعا بشهادة اللام ونون التأكيد فيلزم تقديره قبل الشرط وبقية الآية ليست من الشاهد فى شئ اذ الباقى
منها هو معمول يمسن من مفعول وفاعل والآية هى قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب
أليم ﴿ولا يسوغ ان يقال قدرها ﴾ فى آية سبأ ﴿خالية من معنى الشرط فتغنى ﴾ بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى

القرط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة اسم رجل والآلة الحالة والكيد المكر
وهذا أيضا مثال للتوسط لا بين العامل ومعموله الا أن العامل فيه مؤخر عنها والمعمول
مقدم عليها عكس الذى قبله (قوله وما لا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا) الاشارة بهذا
الباب الى باب زيد ضربته وهو باب الاشتغال وانما قيد به احترازا عن مثل وان أحد من
المشركين استجارك فان استجارك مفسر للعامل فى أحد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لان
الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم (قوله لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما
الصدر) قال ابن الصائغ جعله اللام مثل ان المصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت الصدرية
على المختار ولعله يقول ذلك بعد هذا أو فى كتاب غير هذا اهـ وأقول ذكر المصنف ذلك
فى هذا الكتاب فى لام الابتداء وقال أيضا أصل ان زيدا القائم لان زيدا قائم فدخلت اللام
وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد ان بدليل انها يتخطاها عمل ان نحو ان زيدا القائم ويتخطاها
عمل ما بعدها نحو ان زيدا طعامك لآكل ولم تسلبها باعتبار ما قبل ان بدليل انها تمنع من تسلط
فعل القلب على ان ومعموليها ولذلك كسرت فى نحو والله يعلم انك لرسوله وقضية هذا
التحقيق ان اللام مع ان فى الصدرية باعتبار ما قبل ان حتى يمتنع عمل ما بعد اللام فيما قبل
ان كما هو مراد المصنف ههنا (قوله بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) هذا دليل على

فتستغني ﴿عن جواب وتكون﴾ بالنصب عطفا على تغني المنصوب باضمار ان بعد الفاء الواقعة بعد الامر وهو قدرها أي ليكن تقديرك فغناها عن جواب وكونها ﴿معمولة لما قبلها وهو قال﴾ من قوله تعالى وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ﴿أو ندلكم أو ينبئكم لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت﴾ فلا تكون اذا ظرفا لها ﴿الفصل الثالث في خروج اذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ وقوله تعالى ﴿والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء مثل وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير﴾ وقد يقال اغتفر مجيئها بدون الفاء لعدم عراقة اذا في الشرطية كما مر عن الرضي ﴿وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده﴾ بان ذلك لا يقع الا في ضرورة الشعر ﴿وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف وقول آخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف لا داعي اليه﴾ وقد يقال بل الداعي قائم وهو ابقاء اذا على غالب أمرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط ﴿ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى﴾ ونحو ﴿والنجم اذا هوى﴾ فهي في ذلك ظرف لكون محذوف ٢١٠ كما مر ولا يمنع كونه حالا أي أقسم بالليل كائنا اذا يغشى وأقسم بالنجم كائنا اذا هوى ولا يصح جعلها للشرط ﴿اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك آتيك اذا أتيتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم أقسمت وهذا ممتنع لوجهين أحدهما ان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ايقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه﴾ قال نجم الدين سعيد في شرحه للحاجبية جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية معلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا أنت حر ان دخلت الدار انشاء التعليق لا تعليق للانشاء وانكره الرضي مستدلا بما وقع كثيرا في القرآن من الجمل الانشائية للجواب جزاء للشرط وهو مقتضى قول التفتازاني ان الشرط قيد لمسند الجزاء لا يخرج الكلام عما كان عليه من خبرية أو انشائية واعترضه الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول بان قال لاشك ان مثل أكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لاكرامه في الاستقبال فيمتنع تعلق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا بتأويل فالاكرام اما أن يعلق على الشرط من حيث طلبه أو من حيث وجوده فاذا علق من حيث هو مطلوب فكانك قلت اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب منك فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال ويلزم من انتفائه في الحال تأويل الطلبي بالخبري وأما ان علق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا في الحال فكأنه قيل اذ جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تأويل الطلبي بالخبري وأن لا يكون الطلب تعلق بالشرط أصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تأويل ثم قال ويتفرع على التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزؤها طلبي وان كان الطلب في نفسه لا يحتملهما ﴿فأما ان جاءني فوالله لاكرمنه فالجواب في المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد

جواز تقدير قسم قبل الشرط وجعل الجواب المذكور لذلك القسم أو دليل على ان نحو انكم لمشركون جواب لقسم مقدر قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذكور في قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن جواب لقسم مقدر فكذا الجواب المذكور في نحو وان أطعتموهم انكم لمشركون لان كلا من المذكورين مما يجاب له القسم لا الشرط (قوله لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت) هذا تعليل لقوله ولا يسوغ أن يقال الخ والمراد بذلك الوقت وقت التمزيق (قوله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء) أجاب الرضي عن هذا بأن قال ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون قال ولا مانع من كون هم في الآيتين تأكيد للواو والضمير المنصوب في أصابهم أي هم اه (قوله وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده) يعني قبل هذا بنحو ورقه وهو ان الفاء لا تحذف الا ضرورة (قوله وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف) قال ابن الصائغ أي تعسف في تأكيد الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب بضمير رفع منفصل اه (قوله تكلف من غير ضرورة) هكذا رأيناه في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة الشارح بدل تكلف من غير ضرورة تكلف لا داعي اليه فقال بل الداعي قائم وهو ابقاء اذا على غالب أمرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط (قوله ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى) قال الرضي قيل ليس في اذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده أو مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح

للتوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والليل ﴿وهو ان سعيكم لشتى﴾ ثابت دائما وجواب والنجم ﴿وهو ماضل صاحبكم وماغوى﴾ ماض مستمر الانتفاء فلا يمكن تسببهما ﴿أي تسبب هذين الجوابين﴾ عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط والثاني ان الجواب ﴿المقدر في الآيتين حيث قيل ان التقدير ٢١١ اذا يغشى الليل واذا هوى النجم أقسمت ﴿خبري﴾ لما قدمه من ان الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارن في الوجود والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه ﴿فلا يدل عليه الانشاء﴾ وهو أقسم الذي يتعلق به حرف القسم فان قلت اختار المصنف كون اذا في الآيتين ظرفية غير شرطية لما قرره ويرد عليه انها تقدر على رأيه بكون محذوف يجعل حالا من المجرور ولا شئ يقدر عاملا في هذه الحال الا فعل القسم فيلزم أن تكون الاقسام في حال حصول الليل وهو فاسد قلت يدفعه جعل الحال مقدرة والله تعالى أعلم بالصواب

﴿أيمن المختص بالقسم﴾

بحيث لا يستعمل الا فيه واحترز عن الواقع في مثل قولك حلف القوم بالله وبرت أيمنهم فان هذا لا يطرقه الخلاف الآتي أصلا ﴿اسم لا حرف خلافا للزجاج والرماني مفرد مشتق من اليمن﴾ وهو البركة ﴿وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين﴾ وحجتهم ان هذا الوزن مختص بالجمع كأفلس وأكلب وقد سمع جمع يمين على أيمن كقوله

* يأتي لها من أيمن وأشمل * وكقول زهير وتجمع أيمن منا ومنكم * بمقسمة تمور بها الدماء ﴿ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب و﴾ يرده أيضا ﴿قول نصيب﴾ على زنة تصغير فلس

الجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذا الا القسم فلو كانت اذا الشرط كان المقدر اذا يغشى أقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا متجردا فاي شئ ناصبه قلت قال المصنف يعني ابن الحاجب ناصبه حال من الليل أي والليل حاصلا وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شئ هنا يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول أقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وأيضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز أن يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية أي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين أحدهما ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى يحق القسم متسقا فلا يحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد أن يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يكون يقسم بشئ الا بحالة العظمة فتعلقه بالمصدر المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب أي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح أن يكون لانشاء التعجب كما لا يصلح هنا لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني اهـ (قوله لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء) جواب والليل قوله تعالى ان سعيكم لشتى وجواب والنجم ماضل صاحبكم وماغوى (قوله والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء) لتباين حقيقتهما قال نجم الدين سعيد جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا أنت حر ان دخلت الدار انشاء التعليق لا تعليق الانشاء وقال التفتازاني في مطوله يجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز أن يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لا لانه على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على أمر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا وقال السيد في حاشيته ان مثل أكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لاكرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا أول بان يحمل اللفظ على الطلب في الاستقبال واما الاكرام فان تعلق على الشرط من حيث هو مطلوب حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تأويل الطلبي بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا في الحال حتى كانه قيل اذا جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تأويل الطلبي بالخبري وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تأويل

﴿أيمن المختص بالقسم﴾

(قوله ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه) في أيمن اثنتا عشرة لغة أيمن بفتح الهمزة

﴿فقال فريق القوم لما نشدتهم * نعم وفريق ليمن الله ما ندرى﴾ الفريق الطائفة من الناس ونشدتهم استحلفتهم بالله ﴿فحذف ألفها فى الدرج﴾ وللكوفيين أن يقولوا انخففت بذلك لكثرة الاستعمال ﴿ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر واضافته الى اسم الله تعالى خلافا لابن درستويه﴾ بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة ﴿فى اجازة جره بحرف القسم﴾ وهو مقيد بالواو وعنده أجاز ان تقول وأيمن الله فلم يكن للمصنف هذا الاطلاق ﴿ولابن مالك فى اجازة اضافته الى الكعبة﴾ محتجا بما سمع من قولهم ليمن الكعبة ﴿وكاف الضمير﴾ محتجا بقول عروة بن الزبير ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت وجوز ابن مالك أيضا اضافته الى الذى محتجا بقول النبى صلى الله عليه وسلم ليمن الذى نفس محمد بيده وترك المصنف حكاية ذلك عنه وقد أضيف الى غير ٢١٢ ذلك فى الشعر كقوله * ليم ابيهم لبئس الغدرة اغتدروا * ﴿وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أى قسمى أيمن الله﴾ والاول أولى بناء على انه اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى وفى هذه الكلمة لغات أيمن بفتح الهمزة والميم وايمن بكسر الهمزة وفتح الميم وايمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وايم وايم بحذف النون مع فتح الهمزة وكسرها وام بكسر الهمزة وضم الميم وحذف الياء ومن مثلث الحرفين مع توافق الحركتين فهذه عشر لغات وم مثلثا فهذه ثلاث عشرة لغة حكاها فى التسهيل وحكى غيره لغات أخر فى هذه الكلمة منها ايم الله بكسر الهمزة والميم وحذف النون وأم بفتح الهمزة وكسر الميم وأم بفتح الهمزة وضم الميم مع حذف الياء والنون وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

مثل

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾

﴿حرف جر لاربعة عشر معنى أولها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها﴾ فى شىء من موارد استعمالها فظهر بذلك أنه معناها الاصلى الموضوعة هى له ﴿فلهذا اقتصر عليه سيبويه﴾ ولم يذكر غيره قال وانما هى للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله ﴿ثم الالصاق حقيقى كامسكت بزيد اذا قبضت على شىء من جسمه أو على ما يحبسه﴾ أى على شىء يحبس زيدا أو على الذى يحبس زيدا ﴿من ثوب ونحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وان يكون منعته من التصرف﴾ ولا خفاء فى ان الالصاق بزيد حيث يقبض على شىء من جسمه حقيقى وأما فى الثانى بحيث تمسك بما هو لابسه من ثوب ونحوه فالظاهر ان الالصاق فيه مجازى لا حقيقى اذ القبض على ثوبه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الصاق بما يجاوره ويقرب منه فجعل الصاق الامساك بالثوب الصاقا

وضم الميم وبفتحهما وبكسر الهمزة وضم الميم وأيم بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وام بكسر الهمزة وضم الميم ومن بضم الميم وفتحها وكسرها وم بالضم والفتح والكسر (قوله فقال القوم فريق القوم الخ) فى الصحاح وقد تدخل على أيمن اللام لتأكيد الابتداء تقول ليمن الله فيذهب الاول فى الوصل وأنشد البيت

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾

(قوله أولها الالصاق) فى شرح اللب هو تعلق أحد المعنيين بالآخر نحو به داء أى التصق به ونحو مررت بزيد وارد على الاتساع اه وقال الرضى بالالصاق نحو به داء أى التصق به داء ومررت به أى ألصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه أقسمت بك وبحياتك أخبرنى ويكون مستترا نحو الذى به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق قوله وهو معنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه قال ابن الصائغ أجود من ذلك ان سيبويه جعله أصلا فانه قال انما هى للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهذا أصله وأقول أجود من هذا ان سيبويه قصرها على الالصاق حيث قال انما هى للالصاق (قوله اذا قبضت على شىء من جسمه أو ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه) لا يقال عطف الاعم على الاخص بأو غير مستحسن لما فيه من جعل الاعم قسيما للاخص لانا نقول غير المستحسن هو عطف الاعم مطلقا على أخصه لا عطف الاعم من وجه وما نحن فيه من الثانى دون الاول لان شيأ من الجسم اذا قبض عليه لا يحبس الجسم كالفخذ وشيأ مما يحبس الجسم ليس من الجسم كالثوب ولو سلم فاو ههنا للاضراب على مذهب الكوفيين وأبى على وأبى الفتح وابن برهان القائلين بان أو تأتى للاضراب مطلقا وفى الشرح والظاهر ان الالصاق فى الثانى مجازى اذ القبض على ما يحبس زيدا كالثوب الذى هو لابسه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الالصاق بما يجاوره ويقرب منه وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان اللغة لم تبن على

بزيد المجاز المابينهما من المجاورة ﴿ومجازى نحو مررت بزيد أى الصقت مرورى بمكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد﴾ فالباء عنده فى نحو هذا المثال ليست للالصاق وانما هى للاستعلاء كعلى ﴿بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين﴾ وفيه نظر قرره المصنف بقوله ﴿وأقول ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد﴾ اذا قبضت على شئ من جسمه ﴿وصعدت على السطح فان أفضى الى مايقرب منه فمجاز كمررت بزيد فى تأويل الجماعة﴾ وهذا مثال للالصاق المجازى ﴿وكقوله﴾ أى قول الاعشى لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة * الى ضوء نار فى يفاع تحرق تشب لمقرورين يصطليانها * ﴿وبات على النار الندى والمحلق﴾ وهذا مثال للاستعلاء المجازى فان المراد بالندى الجود وبالمحلق صاحب تلك النار وهو بكسر اللام واليفاع بمثناة تحتية مفتوحة وفاء المكان المرتفع وتشب توقد والمقرور الذى أصابه القر وهو البرد والمراد بالمقرورين هنا الندى والممدوح والاصطلاء الاستدفاء بالنار والمحلق المذكور

هو عبد العزيز بن حنتم من ولد أبى بكر بن كلاب من بنى عامر كان رجلا فقيرا وله بنات كثيرة لا يتزوجهن أحد من قومه لفقرهن فخرج المحلق من بينهم ونزل فى مغارة فمر بها الاعشى ليلا فرأى نار المحلق فقصدها ونزل به فنحر له ناقة ليس له غيرها فلما أصبح قال له الاعشى هل لك الى حاجة فقال نعم ان تمدحنى بقصيدة وتنشدها فى نادى قومى فلعلهم يتزوجون بناتى فامتدحه الاعشى بالقصيدة التى منها هذان البيتان وأنشدها فى ناديهم فتنافسوا فى بنات المحلق وخطبوهن اليه حتى لم يبق عنده منهن واحدة وما أحسن قول شمس الدين محمد بن العفيف التلمسانى يضمن صدر البيت الثانى الذى أنشدناه وأهيف فاق الورد حسنا وجنة * أنزه طرفى فى رياض جنانها كان بها من حول خاليه جمرة * تشب لمقرورين يصطليانها ﴿فاذا استوى التقديران فى المجازية﴾ فان جعل الباء للالصاق فى المثال المذكور ليس حقيقيا ضرورة ان المرور لم يلتصق بزيد وانما التصق بملابسه وهو المكان الذى يقرب منه وجعل الباء للاستعلاء ليس حقيقيا أيضا ضرورة ان المرور لم يكن فوق زيد فقد استوى التقديران المذكوران فى المجازية ﴿فالاكثر استعمالا﴾ وهو الاتيان بالباء فى صلة هذا الفعل ﴿أولى بالتخريج عليه﴾ لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على فى غير الاستعلاء الحقيقى وما ذكره الجماعة ليس فيه الا تجوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يفضى الى نفس المجرور ﴿ومررت عليه وان كان قد جاء﴾ فى الفصيح ﴿نحو وانكم لتمرون عليهم﴾ مصبحين ونحو وكأين من آية فى السموات والارض ﴿يمرون عليها﴾ وهم

مثل هذه المضايقة حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذى هو لابسه ليس بماسك لزيد (قوله وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد) فى الجنى الدانى وذكر ابن مالك ان الباء فى نحو مررت بزيد بمعنى على بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين وحكاه عن الاخفش وفى شرح اللب انما يقال مررت عليه اذا جاوزته فى المرور لانك بمجاوزتك اياه كانك صرت فوقه فى كثرة السير واذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء (قوله وبات على النار الندى والمحلق) هذا عجز بيت من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلاء المجاز وصدره
تشب لمقرورين يصطليانها وتشب مبنى للمفعول من شبيت النار أشبها شبا اذا أوقدتها والمقرور الذى أصابه القر بضم القاف وهو البرد واحد المقرورين الندى وهو اسم للجود والمطر والبلل والشحم والمراد هنا الجود والمقرور الآخر المحلق بالمهملة وكسر اللام وهو اسم الممدوح (قوله فاذا استوى التقديران فى المجازية فالاكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه) يعنى ان الالصاق فى مررت بزيد لما لم يكن حقيقيا وكذلك الاستعلاء فيه ووجدنا استعمال حرف الالصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه كان الاولى جعل الباء فى مررت بزيد للالصاق المجازى دون الاستعلاء المجازى لان الحمل على الاكثر عند التردد بين معنيين أولى وفى الشرح فيكون الالصاق أولى بالترجيح لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على فى غير الاستعلاء الحقيقى وما ذكره الجماعة ليس فيه الا تجوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يفضى الى نفس المجرور وأقول التجوز بالباء فى معنى مجازى لعلى لا يؤدى الا الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ الباء فى ذلك المعنى فكيف يلزم التجوز من وجهين فان قيل مراده باستعمال على فى غير الاستعلاء الحقيقى استعمالها فيه فى الجملة ليتحقق المعنى المجازى لعلى فاذا استعملت الباء فيه لزم التجوز من وجهين قلنا لو سلم فانما يصح بيان كون الالصاق أولى بالترجيح بما ذكر لو أراد المصنف بالحقيقى المنسوب الى الحقيقة بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له وبالمجازى

فتهامعرضون ونحو أو كالذي مر على قرية ونحو قول الشاعر ﴿ولقد أمر على اللئيم يسبني﴾ * فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
﴿الا أن مررت به أكثر فكان أولى بتقديره أصلا﴾ من مررت عليه الذي ليس بمثابة ذلك في الكثرة وهذا يقتضي ان على
في مررت عليه تجعل بمعنى الباء وفيه نظر اذ لا داعي الى اخراج حرف عن حقيقته وحمله على حرف آخر في معنى ليس حقيقيا
له وفي شرح اللب أن مررت عليه انما يقال اذا جاوزته في المرور لانك تجاوزت اياه كانك صرت فوقه في كثرة السير أو
اذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضا فان صح هذا أشكل قول المصنف وقول الاخفش أيضا
فان قلت لا يخفى ان مررت عليه من قول المصنف ومررت عليه وان كان قد جاء مبتدأ فأين خبره وما موقع الشرط
والاستثناء الواقعين بعده قلت الخبر محذوف وان هي الوصلية والواو الداخلة عليها واو الحال عند بعض والاستثناء منقطع
والتقدير ومررت عليه لا ينبغي أن يجعل أصلا وان سمع مثله في الفصيح لكن مررت به أكثر منه فهو أولى بتقدير الاصالة
﴿ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا﴾ * كلامكم على اذن حرام
﴿أهو الباء﴾ وهذا رأي الجماعة ﴿أم على﴾ وهذا رأي الاخفش وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل منهما
محتمل في البيت أي تمرون بالديار ولم تقفوا عندها اكراما لنا أو لم ترجعوا الينا واليها ﴿الثاني﴾ من معاني الباء الاربعة عشر
﴿التعدية وتسمى باء النقل أيضا ٢١٤ وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا﴾ وفسرها بذلك ليعلم ان
مراده بالتعدية هنا أن يضمن الفعل معنى التصيير احترازا من التعدية بالمعنى الآخر فانهم يطلقونها على توصيل العامل الى المعمول بواسطة الحرف وهي بهذا المعنى لا خصوصية لها بالباء بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزائدة وما هو في حكم الزائد وقال ابن مالك في ضابطها هي الداخلة بعد الفعل اللازم قائمة مقام
الهمزة في ايصالها الى المفعول واعترضه أبو حيان بأنها قد وردت
مع المتعدي في قولهم صككت الحجر بالحجر ودفعت بعض الناس ببعض وكان المصنف عدل عن ضابط ابن مالك الى ما قاله
هو ليشمل اللازم والمتعدي فان قيل هو وان شملهما لا يشمل هذين المثالين ونحوهما لان الباء داخلة فيهما على ما كان مفعولا
اذ الاصل صككت الحجر الحجر ودفع بعض الناس بعضا فالجواب انا لا نسلم ان هذا هو الاصل بل الاصل صك الحجر الحجر ودفع بعض
الناس بعض بتقديم المفعول ثم دخلت باء التعدية على ما هو الفاعل في الاصل والمعنى ان المتكلم صير ما دخلت عليه الباء صاكا أو
دافعا للمجرد منها ﴿وأكثر ما تعدى﴾ أي ما تعدى به فحذف العائد وما عبارة عن الافعال أي وأكثر الافعال التي تعديها الباء
﴿الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبت زيدا ومنه ذهب الله بنورهم﴾ أي أذهب نورهم وأزاله ﴿وقرئ﴾
في الشواذ ﴿أذهب الله نورهم﴾ وهي بمعنى القراءة المشهورة ﴿وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك اذا
قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب﴾ بخلاف ما اذا قلت اذهبت زيدا فانه لا اشعار له بهذا المعنى ﴿مردود بالآية﴾
لاستحالة مصاحبة الله لنورهم في الذهاب قال السهيلي لو كانت الباء كالهمزة في المعنى من غير زيادة لجاز امرضته ومرضت
به وأسقمته وسقمت به وأعميته وعميت به قياسا على أذهبته وذهبت به ويأبى الله ذلك والعلماء قال وانما الباء تعطي معنى
التعدية طرفا من المشاركة في الفعل لا تعطيه الهمزة ثم أورد على نفسه هذه الآية وأجاب بان النور والسمع كل بيده وقد قال
بيده الخير وهذا من الخير الذي بيده واذا كان بيده فجائز ان يقال ذهب به على المعنى الذي يقتضيه قوله بيده الخير كانما

المنسوب الى المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وظاهر انه لا يريد ذلك (قوله
ولقد أمر على اللئيم يسبني) هذا صدر بيت عجزه * فاعف ثم أقول ما يعنيني * (قوله فكان
أولى بتقديره أصلا) في الشرح هذا يقتضي ان على في مررت عليه تجعل بمعنى الباء وفيه نظر
اذ لا داعي الى اخراج حرف الى آخر في معنى ليس حقيقيا له اه وأقول ان كون الباء مع المرور
للالصاق المجازي أصلا على كون على معه للاستعلاء المجازي بمعنى ان حرف الالصاق مع المرور
أكثر وقوعا من حرف الاستعلاء معه لا يقتضي حمل حرف الاستعلاء مع المرور على الالصاق
وانما يقتضي حمل الباء مع المرور على الالصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي (قوله تمرون
الديار ولم تعوجوا) هذا صدر بيت عجزه * كلامكم على اذا حرام * وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع
(قوله وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما
التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست زائدة ولا في
حكم الزائد (قوله وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت
مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية) يعني ذهب الله بنورهم وفي الجنى الداني وأجيب بانه

يجوز

ما كان ذلك المعنى ألا ترى انه لما ذكر الرجس قال ليذهب عنكم الرجس ولم يقل يذهب به وكذا قال و يذهب عنكم رجز الشيطان تعليما لعباده حسن الادب معه حتى لا يضاف اليه شيء من الارجاس وان كانت خلقا له وملكا فلا يقال فيها على الخصوص هي بيده تحسينا للعبارة وتنزيها له وفي مثل السمع البصر والنور يحسن ان يقال هي بيده فحسن أن يقال ذهب الله بنورهم هذا كلامه وفيه بحث وذلك ان السمع والبصر مثلا من الاعراض فلا يصح انتقالهما فاذهابهما اعدامهما والعدم في حق الله سبحانه وتعالى محال فكيف يصح ان يقال في الذهاب المسند اليه ان المراد به العدم مع استحالته عليه وقد درج الزمخشري في الكشاف على الفرق بين التعديتين فقال في سورة البقرة والفرق بين أذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله و يقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وقال في سورة النساء في قوله تعالى لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن اذا عدي بالباء فمعناه الاخذ والاستصحاب كقوله تعالى فلما ذهبوا به واما الاذهاب فكالازالة وقرر جدي قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره هذا الفرق وارتضاه قال ومن ثم فرق الامام مالك رضي الله تعالى عنه في النذر بين أن يقول ان فعلت كذا فانا أحج فلانا أو أحج به فألزمه في الثانية أن يحج بنفسه وان يحج معه صاحبه بخلاف الأولى فله أن يصاحبه وله أن يقعد ﴿وأما قوله﴾ تعالى ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق﴾ فلا ينهض مع هذا الاحتمال ردا على السهيلي ﴿ولان الهمزة والباء متعاقبتان﴾ على الكلمة في التعدية فاذا وجدت احداهما فقدت الاخرى ولا يجتمعان ﴿لم يجز أقت بزيد﴾ بالجمع بين الهمزة والباء ولما كان هنالك مظنة سؤال تقريره أن يقال لا شك ان نبت لازم تقول نبت الزرع و يعدى بالهمزة فيقال أنبته الله ومع ذلك اجتمع الحرفان المعديان في قوله تعالى وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن اذ هو في قراءة من جعله من الرباعي مضارع أنبت المتعدي بالهمزة أجاب المصنف عن ذلك بقوله ﴿فأما تنبت بالدهن فيمن ضم أوله وكسر ثالثه﴾ وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والباقون على فتح الاول وضم الثالث مضارع نبت ولا سؤال عليه ﴿فخرج على زيادة الباء﴾ في المفعول وليست الزيادة في مثل هذا بقيسة كما ستعرفه فلا ينبغي التخريج على ذلك ﴿أو على انها للمصاحبة فالظرف حال الفاعل﴾ وهو الضمير المستتر في تنبت العائد على الشجرة ﴿أي﴾ تنبت هي ﴿مصاحبة للدهن أو﴾ حال ﴿المفعول﴾ المحذوف ﴿أي تنبت الثمر مصاحبا للدهن أو﴾ على ﴿ان أنبت بمعنى نبت﴾ فليست الهمزة معدية حتى يضر اجتماعها مع الباء ﴿كقوله﴾ أي قول زهير ﴿رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم * قطينا لهم حتى اذا أنبت البقل﴾ أي نبت البقل قال صاحب الصحاح يقال نبتت الارض وأنبتت بمعنى ونبت البقل وأنبت بمعنى وأنشد البيت والقطين الخدم والاتباع يستوي فيه الواحد وغيره والبيت شاهد عليه ومنه قول جرير هذا ابن عمي في دمشق خليفة * لو شئت ساقكم الي قطينا ﴿ومن ورودها﴾ أي ورود باء التعدية ﴿مع﴾ الفعل ﴿المتعدي﴾ قولهم ﴿دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر﴾ فان كلا من دفع وصك متعد قبل دخول الباء الى واحد ﴿والاصل﴾ قبل الاتيان بباء التعدية ﴿دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر﴾ بتقديم الفاعل وقد عرفت السؤال الوارد عليه والجواب عنه ولو قال ان الاصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر لكان حسنا ولم يتوجه ذلك السؤال ﴿الثالث﴾ من معاني الباء الاربعة عشر ﴿الاستعانة

يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمجيء في قوله و جاء ربك وهذا ظاهر البعد اهـ وفي الكشاف والفرق بين اذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا و يقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بماله أخذه فلما ذهبوا به اذن لذهب كل اله بما خلق ومنه ذهبت به الخيلاء والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه وما يمسكه الله فلا مرسل له اهـ ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ من الاشارة الى الجواب عن الآية وهو ان هذا معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته الى الله تعالى بخلاف الاول (قوله واما ولو شاء الله لذهب بسمعهم) جواب اما محذوف تقديره فلا يرد به عليهما وأقيم مقام هذا الجواب دليله وهو احتمال ان الفاعل ضمير البرق (قوله رأيت ذوي الحاجات الخ) القطين بالقاف المفتوحة الخدم والاتباع يستوي فيه الواحد وغيره (قوله والثالث الاستعانة) أدرج ابن مالك في التسهيل باء الاستعانة في باء السببية وقال في شرحه باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الهاء لحسن ولكنه مجاز قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتبت القلم وقطعت السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء

وهى الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم﴾ وفى القاموس والقدوم آلة للنجر مؤنثة وفى الصحاح والقدوم الذى ينحت به مخففا قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وظاهر كلامه انه مذكر وقد أسقط ابن مالك الاستعانة وأدرجها فى السببية قال لان مثل هذه الباء واقعة فى القرآن ولا يجوز التعبير بالاستعانة فى الافعال المسندة الى الله تعالى وجعل ضابط باء السببية ان يصح اسناد معداها الى مصحوبها مجازا كما يقال كتب القلم وأخرج الماء الثمرة وأثبت باء التعليل ومثل لها بنحو ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل والضابط السابق صادق على هذا الاترى ان اتخاذ العجل سبب ظلمهم أنفسهم ويصح اسناد الفعل الى السبب مجازا فكان حقه ان يسقط هذا المعنى لاندراج أمثلته تحت السببية والظاهر ان المصنف أسقط التعليل لهذا المعنى ﴿قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها﴾ وهذا أحد الوجهين اللذين جوزهما الزمخشرى قال والثانى ان يتعلق به تعلق الدهن بالانبات فى قوله تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأ يعنى ان التقدير ملتبسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة متبركا فلهذا يجعل الظرف مستقر الالغوا ثم قال وهذا لوجه أعرب وأحسن قال التفتازانى أعرب أى أفصح وأبين وادخل فى العربية وأحسن أى أوفق لمقتضى الحال

لان فى استعمال الباء التبرك باسم الله من التادب ماليس فى جعله بمنزلة الآلة التى لاتكون مقصودة بالذات فبين وجه قوله أحسن ولم يبين وجه قوله أعرب ووجهه بعضهم بان قال انما كان هذا الوجه أعرب بمعنى انه أدخل فى العربية لانه لا يتوقف الا عليها فيتخرج عليها فقط بخلاف جعلها للاستعانة فانه يتوقف على غير العربية وهو ان الشرع لما جعل الفعل اذا لم يبتدئ باسم الله كلا فعل فى عدم الكمال صح جعلها للاستعانه فتوقف الفعل على التسمية كتوقف الكتابة على القلم ﴿الرابع﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿السببية نحو انكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل﴾ ونحوه ﴿فكلا أخذنا بذنبه﴾ فاتخاذهم العجل سبب فى ظلمهم الانفس وذنب كل سبب فى أخذه ﴿ومنه﴾ قولهم ﴿لقيت بزيد الاسد أى بسبب لقائى اياه﴾ وهذه هى الباء التجريدية ويظهر من كلامهم ان فيها قولين أحدهما انها السببية كما قال المصنف فجردت من زيد اسدا مبالغة فى كمال شجاعته حيث بلغ ان ينتزع منه أسد وقد أشار فى الكشاف الى ان باء التجريد سببية حيث قال فى قوله تعالى الرحمن فاسأل به خبيرا انه يجوز أن يكون المعنى فاسأل بسؤاله خبيرا كقولك رأيت به أسدا أى برؤيته والمعنى ان سألته وجدته خبيرا والثانى انها الظرفية أى لقيت فى زيد الاسد كذا قال الشيخ بهاء الدين السبكى قلت وقد عدوا مثل قوله وشوهاء تعدو بى الى صارخ الوغاء * بمستلئم مثل العتيق المرجل من التجريد والباء فيه للمصاحبة وسيأتى الكلام عليه ﴿و﴾ نحو ﴿قوله قد سقيت ابالهم بالنار﴾ والابال جمع ابل ﴿أى انها﴾ بكسر الهمزة لانه يفسر الجملة المذكورة يريد ان معنى البيت هو معنى قولك انها ﴿بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يخلى بينها وبين الماء﴾ وهذا ليس بمتعين فى البيت لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة ﴿الخامس﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿المصاحبة﴾ ولها علامتان احداهما أن يحسن فى

بالاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها تجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز (قوله ونجرت بالقدوم) فى الصحاح القدوم الذى ينحت به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وفى القاموس القدوم آلة النجر مؤنثة (قوله قيل ومنه باء البسملة) هذا هو الوجه المرجوح من الوجهين الذين ذكرهما صاحب الكشاف والوجه الآخر ان تتعلق البسملة بالقراءة تعلق الدهن بالانبات فى قوله تعالى تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأ وانما كان الاول مرجوحا لان استعمال الباء فى الملابسة والمصاحبة أكثر من الاستعانة ودلالتها على تلبس أجزاء الفعل بالتبرك أظهر ولان فى التبرك باسم الله من التأدب ماليس فى جعله بمنزلة الآلة التى لاتكون مقصودة بالذات (قوله الرابع السببية) قال الرضى وتكون للسببية وهى فرع الاستعانه (قوله ومنه لقيت بزيد أسدا أى بسبب لقائى اياه) هذه هى الباء التجريدية والتجريد ان ينتزع من ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كمال تلك الصفة فيه قال الرضى وهو على حذف مضاف أى لقيت بلقاء زيد اسدا قال التفتازانى فى من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا من فلان صديق حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق (قوله قد سقيت ابالهم بالنار) هذا بيت من مشطور السريع وبعده * والنار قد تشفى من الاوار والاوار بضم الهمزة حرارة العطش (قوله الخامس المصاحبة) قال الرضى لاتكون بهذا المعنى الا مستقرا والظاهر

انه

موضعها مع ﴿نحو اهبط بسلام أي معه﴾ ونحو ﴿وقد دخلوا بالكفر الآية﴾ يعني قوله واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والله أعلم بما كانوا يكتمون فالتمثيل بها من وجهين أي وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه والعلامة الاخرى ان يغني عنها وعن مصحوبها الحال فالتقدير في الآية الاولى اهبط مسلما عليك وفي الثانية وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك ولصلاحية وقوع الحال موقعها سماها كثير من النحويين باء الحال فان قلت ظاهر هذا انها لا تكون الا ظرفا مستقرا قلت الامر كذلك ولكن قال الرضي والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ﴿وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول﴾ والفاعل هو المخاطب ولكنه لم يذكر والتقدير بحمد ربك ﴿أي سبحه حامدا له﴾ فجعل موضع الباء ومصحوبها الحال وهو احدى العلامتين المتقدمتين ﴿أي نزهه عما لا يليق به﴾ وهذا معنى التسبيح ﴿وأثبت له ما يليق به﴾ وهذا معنى الحمد اذ هو الثناء بالصفات الجميلة فان قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو انما وقع حالا مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بالشيء الامر بحاله المقيدة له بدليل اضرب هندا جالسة قلت انما يلزم ذلك اذا لم يكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل ٢١٧ الشخص المأمور كالمثال المذكور اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو حج مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرما فهي مأمور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل ﴿وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل أي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى ان تسبيح كثير من المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات﴾ فليس تسبيحهم المقتضى لذلك بمحمود ﴿واختلف في﴾ قوله صلى الله عليه ٢٨ شمني ل وسلم ﴿سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على أن الواو زائدة﴾ والاصل سبحانك بحمدك سبحانا ثم أضيف سبحان الى المفعول فوجب حذف فعله كما في فضرب الرقاب فان قلت كيف عد هذا جملة واحدة مع ان فيه جملة النداء قلت هي معترضة والمراد من الكلام المعدود جملة ما عداها ﴿وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي﴾ سبحتك بالله ﴿وبحمدك سبحتك﴾ وهذا الخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب بل هي محتملة للمصاحبة والاستعانة على كل من هذين القولين وانما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين وهذا لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء فما معنى ذكره هنا ﴿وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي وقوتي يريد انه مما أقيم فيه المسبب﴾ المذكور وهو الحمد ﴿مقام السبب﴾ المحذوف وهو المعونة التي هي نعمة من الله توجب حمده على العبد المنعم عليه ﴿وقال ابن الشجري في﴾ قوله تعالى يوم يدعوكم ﴿فتستجيبون بحمده﴾ وتظنون ان لبثتم الا قليلا ﴿هو كقوله أجبته بالثناء﴾ والاستجابة والاجابة بمعنى قال الشاعر وداع دعا يا من يجيب الى الندا * فلم يستجبه عند ذاك مجيب ﴿أي فيجيبونه بالثناء اذ الحمد هو الثناء﴾ فتكون الباء متعلقة بتستجيبون على انها للاستعانة ﴿أو الباء للمصاحبة﴾ بمعنى مع ﴿متعلقة بحال محذوفة﴾ فيكون

انه لا منع من كونها لغوا (قوله أي نزهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به) هذا بمجموعه تفسير لمجموع قوله سبحه حامدا له لان التسبيح ان ينزهه عما لا يليق به والحمد ان يثبت له ما يليق به وفي الشرح فان قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو حال مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشيء الامر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هندا جالسة قلت انما يلزم ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل الشخص المذكور كالمثال المذكور أما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو حج مفردا أو كانت من فعل المأمور نحو ادخل مكة محرما فهي مأمور بها وما تكلم المصنف من هذا القبيل (قوله ألا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات) لا حاجة الى لفظ كثير لانهم ذهبوا الى نفي الصفات عنه تعالى وتقدس وليس النزاع في اطلاق لفظ عالم مثلا اذ لا خلاف في اطلاقه ولا في اثبات العلم الذي هو عرض اذ لا نزاع في نفيه عنه بل في هل له تعالى علم هو صفة أزلية قائمة به زائدة وكذا جميع الصفات فانكره المعتزلة والفلاسفة وزعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالما وباعتبار التعلق بالمقدورات قادرا الى غير ذلك وهذا الذي قلناه من انه لا حاجة الى لفظ كثير انما هو ان أراد المصنف بالصفات صفات الذات التي هي الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والارادة واما ان أراد ما يعمها وصفة الفعل فلا بد منه لانهم عطلوا صفات الذات وعطلوا خلقه تعالى لافعال العباد وأثبتوا خلقه للجواهر والاجسام والاعراض (قوله واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة

الظرف مستقرا والمعنى فتسحبيون ملتبسين بحمده والمراد بهذا الالتباس بحسب القرينة الاعلان ﴿أى معلنين﴾ أصواتكم ﴿بحمده والوجهان فى فسبح بحمد ربك﴾ أى جواز كون الباء للاستعانة وكونها للصاحبة وهذا من مقول ابن الشجرى فلا يقال انه تكرار محض لما تقدم فلا فائدة فيه ﴿والسادس﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿الظرفية﴾ وعلامتها ان يحسن وقوع كلمة فى موقعها ﴿نحو ولقد نصركم الله ببدر﴾ وهذا مثال للظرف المكانى وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة كان لرجل اسمه بدر فسمى به ونحو ﴿نجيناهم بسحر﴾ أى فى سحر وهو الوقت الذى قبيل طلوع الفجر وهذا مثال للظرف الزمانى ومنه وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل وهى كثيرة فى الكلام فان قلت هل تقع للظرفية المجازية قلت قال العزى فى قوله تعالى ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر أى شكوا فيها وقال المصنف فى حواشيه على التسهيل لا اعرف مجىء الباء للظرفية المجازية فى غيره فان صح قوله فى الآية لتعين المعنى الذى ذكره فيكون سماعا اذ لا يقال بزيد خير ولا بعمرو أدب كما يقال ان بنى التى هى أصلية فى الظرفية فتقبل التجوز قلت وقد اجيز فى قوله تعالى بأيكم المفتون على رأى الاخفش ان تكون الباء ظرفية أى فى أيكم الفتنة وهى مجازية وأجيز فى قولهم لا خير بخير بعده النار كونها ظرفية على جهة المجاز ﴿والسابع﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿البدل﴾ وعلامتها ان يحسن الاتيان فى موضعها بكلمة بدل ﴿كقول الحماسى

فليت لى بهم قوما اذا ركبوا • شدوا الاغارة فرسانا وركبانا﴾

ويروى شنوا بالنون أى فرقوا الاغارة من كل وجه والاغارة دفع الخيل على من يراد أخذه أو قتاله ﴿وانتصاب الاغارة على المفعول من أجله﴾ كما فى قول الشاعر

لا أقعد الجبن عن الهيجاء • ولو توالت زمر الاعداء

وكما وجر مثل هذا باللام أكثر من نصبه وفى التنبيه على مشكل الحماسة لابن جنى مثل ما قال المصنف ان انتصاب الاغارة على المفعول لاجله قال وشد هذه غير متعدية واذا أريد تعديها وصلت بعلى قال الشاعر

أشد على الكتيبة لا أبالى • أحتفى كان فيها أم سواها

قلت الحق ان البيت محتمل لان يكون شدوا بمعنى حملوا فتنتصب الاغارة على انها مفعول لاجله ولان تكون بمعنى قووا من قولك شددت الشئ اذا جعلته شديدا قويا فتنتصب الاغارة على انها مفعول به ﴿والثامن﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿المقابلة﴾ وقد تسمى باء العوض ﴿وهى الداخلة على الاعواض﴾ أثمانا كانت أو غير أثمان ﴿نحو اشتريته بألف﴾ وهذا مثال دخولها على العوض الذى هو ثمن ﴿وكافأت احسانه بضعف﴾ وضعف الشئ بكسر الصاد مثله وضعفاه مثلاه وقيل الضعف المثل الى ما زاد قال الخليل التضعيف ان يزاد على أصل الشئ فيجعل مثلين أو أكثر ﴿وقولهم هذا بذاك﴾ فوقعت هنا مستقرا ووقعت فى المثالين المتقدمين لغوا ﴿ومنه﴾ أى من مجيئها للمقابلة قوله تعالى ﴿ادخلوا الجنة بما

وقيل حالتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أى وبحمدك سبحتك) يعنى وعلى كل من القولين يأتى الخلاف المتقدم فى فسبح بحمد ربك من ان الباء للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول أو للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل وفى الشرح ان هذا الخلاف الذى ساقه لا يقتضى خلافا فى معنى الباء الداخلة على الحمد على هذا التركيب بل هى محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والخلاف فى كونه جملة أو جملتين لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على معنى الباء فما معنى ما ذكره هنا وأقول لما كان سبحانك اللهم وبحمدك من قبيل فسبح بحمد ربك فى تعلق الباء بالتسبيح واضافة الحمد الى ما يصلح ان يكون فاعلا ومفعولا ذكره عقبيه على سبيل الاستطراد فذكر ما فيه من الخلاف فى الواو وقول الخطابى قوله والوجهان فى فسبح بحمد ربك أى الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجرى فى فتستجيبون بحمده وهما التعلق بالفعل المذكور وبمنصوب على الحال آتيان فى فسبح بحمد ربك فالوجهان مبتدأ وفى فسبح بحمد ربك خبره ويحتمل وهو أوجه انه من تتمة الكلام على فتستجيبون بحمده على معنى ان الوجهين المتقدمين فى فسبح بحمد ربك من كون الباء للمصاحبة أو للاستعانة آتيان فى هذه الآية (قوله فليت لى بهم الخ) وهذا البيت لقريط بن أنيف شاعر اسلامى وهو من قصيدة مطلعها

لو كنت من مازن لم تستبح ابلى • بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان

يروى شدوا وهو الغالب فى نسخ المغنى أى حملوا فى الحرب من شد عليه فى الحرب يشد اذا حمل ويروى شنوا قال فى الصحاح شن الماء على الشراب فرقه عليه ومنه قيل شن عليهم الغارة وأشن اذا فرقها من كل وجه والاغارة مصدر اغار على العدو والاسم الغارة (قوله وهى الداخلة على الاعواض) يعنى سواء كانت ثمنا كالمثال الاول أو غير ثمن كالمثال الثانى (قوله

كنتم تعملون﴾ وقوله وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون ﴿وانما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال
الجميع في﴾ قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ان يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى﴾ بفتح الطاء اسم مفعول ﴿بعوض
قد يعطى﴾ بالبناء للمفعول أيضا ﴿مجانا﴾ بفتح الميم وتشديد الجيم أي بلا عوض وينبغي أن يكون مراد المصنف بالجميع
أهل السنة والا فلو أراد أهل السنة وأهل الاعتزال جميعا الاشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع لدخول الجنة
فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث ﴿وأما
المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين﴾ بما ذكرناه من جعل الباء للمقابلة في الآية وللسببية في الحديث ﴿انه
لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلى الباءين﴾ الواقعتين فيهما جميعا ﴿جمعا بين الادلة﴾ الدالة على ان الله
لا يجب عليه شئ وانه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضلا منه سبحانه وتعالى ويصح ضبط المحل هنا اما
بكسر الميم على انه اسم مكان اذ الآية محل لحمل الباء على المقابلة والحديث 219 محل لحملها على السببية واسم المكان
من الثلاثي على زنة المضارع
ومضارع حل بفتح الميم
يحل بكسرها فيكون
اسم المكان منه كذلك
وأما بفتحها على انه مصدر
ميمي أي لاختلاف
الحملين فللباء حمل في الآية
مخالف لحملها في الحديث
كما عرفت ﴿والتاسع﴾
من المعاني الاربعة عشر
﴿المجاوزة كعن فقيل
تختص بها بالسؤال نحو﴾
الرحمن ﴿فاسأل به خبيرا﴾
أي عنه ﴿بدليل يسألون
عن أنبائكم﴾ وفي كون
هذا دليلا لهم كما المذكور
نظر ﴿وقيل لا تختص
به بدليل قوله تعالى يسعى
نورهم بين أيديهم
وبايمانهم﴾ أي عن ايمانهم وقوله تعالى ﴿ويوم تشقق السماء بالغمام﴾ أي عن الغمام والاستدلال بذلك على عدم
الاختصاص بالسؤال ظاهر ﴿وجعل الزمخشري هذه الباء﴾ الواقعة في الآية الثانية ﴿بمنزلتها في شققت السنام﴾
بفتح السين المهملة أعلى ظهر البعير ﴿بالشفرة﴾ بفتح الشين المعجمة وسكون الفاء وهي السكين العظيم ﴿على ان الغمام
جعل كالآلة التي يشق بها﴾ فتكون الباء في الآية للاستعانة لا للمجاوزة ﴿قال﴾ الزمخشري ﴿ونظيره السماء منفطر
به﴾ أي بذلك اليوم وهو المذكور في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السماء منفطر به وهذا
وصف لليوم بالشدة أي السماء على عظمها واحكامها تنفطر به أي تنشق فما ظنك بغيرها من الخلائق والتذكير على
تأويل السماء بالسقف أو السماء شئ منفطر به أو هو على ارادة النسب أي ذات انفطار به كما تقول امرأة لابن وتامر أي
ذات ابن وتمر قاله الخليل وفي الكشاف ويجوز ان يراد السماء مثقلة به اثقالا يؤدي الى انفطارها لعظمته عليها ﴿وتأول
البصريون فاسأل به خبيرا على ان الباء سببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن أصلا

(وكما قال الجميع في ان يدخل أحدكم الجنة بعمله) في الشرح ينبغي أن يكون مراده بالجميع أهل
السنة والا فلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا الاشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع
الذي لا ذنب له أو الذي له ذنب ومات تائبا الدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم
لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث اه وأقول المعتزلة
انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تائبا وأما اثابتهما بدخول الجنة ففي فضل الله
تعالى ورحمته وأيضا هم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق
الله تعالى وايجاده فيصح نفي سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثباتها للرحمة الله تعالى
(قوله بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين أيديهم وبايمانهم) فان المعنى على ما قيل يسعى نورهم
عن أيمانهم في جميع جهاتهم وخصت الايمان بذلك تشريفا لها والجمهور على ان النور أصله
بايمانهم والذي بين أيديهم ضوء منبسط منه وقال الضحاك النور مستعار لما هم فيه من
الهداية وفي الكشاف انما قال بين أيديهم وبايمانهم لان السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من
هاتين الجهتين (قوله ويوم تشقق السماء بالغمام) قيل هو الغمام المذكور في قوله تعالى هل
ينظرون الا أن يأتيهم الله أي أمره وبأسه في ظلل من الغمام وهو سحاب أبيض رقيق وقيل
معنى بالغمام متغيمة وقيل هو غمام أبيض رقيق لم يكن الا لبني اسرائيل في التيه تنزل الملائكة
فيه الى الارض وفي أيديهم صحائف الاعمال للحساب (قوله ونظيره السماء منفطر به) أي باليوم
الذي يجعل الولدان شيبا والمعنى ان السماء على عظمها واحكامها منفطر باليوم أو ذات انفطار
به على ارادة النسب كما يقال امرأة لابن أي ذات لبن (قوله وتأول البصريون فاسأل به خبيرا
على ان الباء للسببية) قال الرضي الباء فيه تجريدية نحو لقيت بزيد اسدا والتقدير واسأل بسؤاله

وفيه﴾ أي في هذا التأويل الذي ادعوه ﴿بعد لانه لا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور بالباء هو المسؤل عنه﴾ بدليل انك لو سألت بسبب زيد عن شئ آخر ساغ لك ان تقول سألت بزيد والمقصود من مثل فاسأل به خبيرا ان يكون مجرور الباء مسؤلا عنه وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيدا ﴿العاشر﴾ من المعاني الاربعة عشر ﴿الاستعلاء نحو﴾ ومن أهل الكتاب ﴿من ان تأمنه بقنطار﴾ يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك الا مادمت عليه قائما فالشاهد منها في موضع آخر غير الذي تلاه والى ذلك أشار بقوله ﴿الآية﴾ فالباء فيها بمعنى على أي تأمنه على قنطار وتأمنه على دينار ﴿بدليل هل آمنكم عليه الا كما آمنتكم على أخيه﴾ من قبل فعدى الفعل المذكور بعلى في موضعين ﴿ونحو واذا مروا بهم يتغامزون﴾ على رأي الاخفش ﴿بدليل وانكم لتمرون عليهم﴾ مصبحين ﴿وقد مضى البحث عن هذا﴾ بما يقتضي أن تكون الباء في مروا بهم للالصاق المجازي وعلى في لتمرون عليهم للاستعلاء المجازي ولا يقال فيه ان الباء بمعنى على لانه أمر لا داعي اليه ولما يلزم عليه من التجوز من وجهين ﴿و﴾ نحو قوله ﴿أرب يبول الثعلبان برأسه﴾ الهمزة فيه للانكار والباء بمعنى على أي على رأسه ﴿بدليل تمامه﴾ أي تمام البيت وهو قوله ﴿لقد ذل من بالت عليه الثعالب﴾ فعدى الفعل بعلى وهذا البيت أنشده الكسائي ٢٢٠ وجماعة بضم الثاء واللام والنون من الثعلبان وهو ذكر الثعالب قيل وهو وهم فقد رواه أبو حاتم الرازي الثعلبان بفتح الثاء واللام وكسر النون على انه تثنية ثعلب وذكر ان بني ثعلب كان لهم صنم يعبدونه فبينما هم ذات يوم اذ أقبل ثعلبان يشتدان فرفع كل منهما رجله وبال على الصنم وكان للصنم سادن يقال له غاوي بن ظالم فقال البيت ثم كسر الصنم وأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ما اسمك فقال غاوي بن ظالم فقال بل راشد بن

خبيرا (قوله وفيه بعد) أي في تأول البصريون لان المجرور بالباء في الآية هو المسؤل عنه ولا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسؤل عنه (قوله وقد مضى البحث فيه) أي في كون الباء مع المرور للاستعلاء لانه الذي مضى البحث فيه في أول حرف الباء (قوله ارب يبول الثعلبان برأسه) هذا صدر بيت عجزه * لقد ذل من بالت عليه الثعالب * روى الكسائي الثعلبان بضم المثلثة واللام والنون وهو ذكر الثعالب ورواه أبو حاتم الرازي بفتح المثلثة واللام وكسر النون تثنية ثعلب وروى عن بني ثعلب انه كان لهم صنم وان ثعلبان أقبلا فرفع كل منهما رجله وبال على ذلك الصنم فقال خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم وأتى الى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم وكان اسم ذلك الخادم غاوي بن ظالم فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم راشد بن عبد الله كذا في الشرح في تاريخ ابن عساكر هذه الحكاية وان اسم ذلك الخادم غاوي بن عبد العزى (قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت) هذا صدر بيت عجزه * متى لجج خضر لهن نئيج * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه الضمير في شربن للسحب ومتى بمعنى من واللجج جمع لجة وهي معظم الماء ويقال ماء أخضر لصفائه والنئيج بنون مفتوحة وهمزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع صوت ويروى متى حبشيات لهن نئيج والنبيج بالباء الموحدة بعد النون الصوت الشديد (قوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج)

عبد الله وفي نهاية الغريب لابن الاثير انه رجل كان له صنم وكان يأتي بالخبز والزبد فيضعه على رأسه ويقول هذا اطعم فجاء ثعلبان فأكلا الخبز والزبد ثم بالا على رأس الصنم وفي كتاب الهروي فجاء ثعلبان وأكلا الخبز والزبد أراد تثنية ثعلب اه قال الحافظ بن ناصر أخطأ الهروي في تفسيره وصحف في روايته وانما الحديث فجاء ثعلبان وهو الذكر من الثعالب اسم له معروف لا مثنى فأكل الخبز والزبد ثم عضل على رأس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره بذلك وقال فيه شعرا والحديث مذكور في معجم البغوي وابن شاهين وغيرهما والرجل اسمه راشد بن عبد ربه وحديثه مشروح في كتاب دلائل النبوة لابي نعيم الاصبهاني وأهل اللغة يستشهدون بهذا البيت في أسماء الحيوان والفرق فيها بين الذكر والانثى كما قالوا الافعوان ذكر الافاعي والعقربان ذكر العقارب انتهى والحاصل انه اختلف في الثعلبان في البيت هل هو مفرد أو مثنى ﴿الحادي عشر﴾ من المعاني الاربعة عشر ﴿التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي﴾ بقاف مضمومة فمثناة فوقية مفتوحة فباء موحدة فياء نسب ﴿وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله﴾ المقربون أي يشرب منها ﴿وقوله﴾ بالنصب عطف على المقدم أي وجعلوا منه قوله ﴿شربن بماء البحر ثم ترفعت﴾ متى لجج خضر لهن نئيج يصف السحائب يقول شربن من ماء البحر ثم ترفعن من لجج خضر لهن نئيج أي مر سريع مع صوت ﴿وقوله﴾ بالنصب أيضا فلثمت فاها آخذا بقرونها * ﴿شرب النزيف ببرد ماء الحشرج﴾ لثم الفم بكسر الثاء المثلثة اذا قبله

وربما جاء بالفتح وفى الصحاح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد قول جميل * فلثمت فاها آخذا بقرونها * بالفتح والقرون جمع قرن وهى الخصلة من الشعر والنزيف السكران وفيه أيضا الحشرج حسى يكون فى حصى نقله عن ابن السكيت وأنشد بيت جميل هـذا وقال فى باب الواو والياء والحسى بالكسر ما تنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى صلابة امسكته فتحفر عنه الرمل فتستخرجه ومعنى البيت انى قبلتها ممسكا بخصل شعرها اشار باريقها اشربا مثل شرب السكران من الماء البارد الذى يستخرج من ذلك المكان ﴿قيل ومنه﴾ قوله تعالى ﴿وامسحوا برؤسكم﴾ أى ببعض رؤسكم فيتأدى الواجب بأدنى ماينطلق عليه الاسم وهذا مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه ﴿والظاهر ان الباء فيهن﴾ أى فى الامثلة التى ساقها برمتها آية الوضوء وغيرها ﴿للالصاق﴾ وهو معناها الحقيقى المشهور فلا تجعل لغيره الا بثبت لا سيما وقد أنكر ابن جنى وجماعة ورود الباء للتبعيض وتأولوا ما يوهمه قال ابن قاسم واعترض بعضهم كلام ابن جنى وقال هو شهادة على نفى وهى غير مقبولة واجيب بان الشهادة على النفى ثلاثة أقسام معلومة نحو ان العرب لم تنصب الفاعل وظنية عن استقراء صحيح نحو ليس فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة وشائعة غير منحصرة نحو لم يطلق زيد امرأته من غير دليل فهذا هو المردود وكلام ابن جنى من الثانى لانه شديد الاطلاع على كلام العرب انتهى قلت وفيه نظر لان غيره من الائمة مثبت وهو ناف وفى الكشف ان عبد القاهر نقل عن مالك رضى الله تعالى عنه ان الباء فى الآية المذكورة صلة أى زائدة للتأكيد كما فى قوله تنبت بالدهن وقوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة أى لا تلقوا أيديكم ٢٢١ واذا كانت مزيدة وجب مسح الكل كما لو قيل وامسحوا رؤسكم قال وما قدمناه وان كان فيه عمل بالمجاز الا انه أحوط لان فيه الخروج عن العهدة بيقين فكان الاخذ به أولى على انا ان عملنا بحقيقتها فكذلك يوجب الاستيعاب أيضا لان الباء للالصاق حقيقة وقد الصق المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه فيقتضى مسح جميع الرأس الى هنا كلامه ﴿وقيل هى فى آية الوضوء للاستعانة وان فى الكلام حذفا وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه﴾ والرؤس مزال عنها الحدث المقدر قيامه بها فكان القياس ان يتسلط عليها فعل المسح بدون باء ﴿والى المزيل بالباء﴾ وهو هنا الماء الذى يمسح الرؤس به فالقياس ان يعدى الفعل المذكور اليه بالباء واذا كان كذلك ﴿فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء﴾ فحصل قلب بنقل الباء التى كانت داخلة على المزيل الى المزال عنه وحذف المفعول الآخر ﴿ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية * ومسحت باللثتين عصف الاثمد﴾ النواحى جمع ناحية لكنه حذف الياء تخفيفا للضرورة واللثة بلام مكسورة فثاء مثلثة هى مايدخل الاسنان وأصلها لثى والهاء عوض من الياء والجمع لثات ولثى والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما حجر الكحل ﴿يقول ان لثاتك﴾ ايتها المرأة ﴿تضرب الى سمرة﴾ وهو وصف محمود عند العرب ﴿فكأنك مسحتها بمسحوق الاثمد﴾ وقضية هذا انه فسر العصف بالمسحوق ولم أقف عليه ﴿وقلب معمولى مسح﴾ حيث أدخل الباء على اللثتين وهما الممسوحتان ولم يدخلها على عصف الاثمد وهو الممسوح به وقرر بعض الناس كون الباء للاستعانة على وجه يقتضى ان لا قلب ولكن يقتضى الحذف فقال مسح يتعدى الى مفعول بنفسه وهو المزال عنه والى آخر بحرف الجر وهو المزيل فيكون تقدير الآية وامسحوا أيديكم برؤسكم فلت فجعل الرأس هى الآلة لدخول الباء عليها ولا قلب وعلى هذا فليس فى الكلام مايقتضى استيعاب الرأس بالمسح لانه غير مضاف اليها بل اضيف الى اليد فلا يلزم مسح كل الرأس وبهذه الطريقة أثبت بعض الحنفية التبعيض لا بكون الباء مفيدة له بالوضع

هذا عجز بيت صدره * فلثمت فاها آخذا بقرونها * والقرون جمع قرن وهو هنا الخصلة من الشعر وفى الصحاح لثمت فاها بالكسر اذا قبلتها وربما جاء الفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد فلثمت فاها آخذا بقرونها بالفتح والنزيف السكران اذا نزف عقله وقيل المحموم الذى منع من الماء وقيل الخمر نزف من انائه ومزج بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين المعجمة حسى فى حصى والحسى بالكسر ماتنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى صلابة أمسكته فيحفر عنه فيستخرجه كذا فى الصحاح وقال ثعلب عن ابن الاعرابى الكوز الطويل العنق الذى لا اذن له الضيق الفم (قوله فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء) لان الماء مزيل للحدث عن الرؤس ثم حذف المزيل وهو الماء وأدخل الباء على غير ماحقها ان تدخل عليه وهو الرؤس (قوله كنواح ريش الخ) نواح أصله نواحى جمع ناحية حذفت الياء منه للضرورة واللثة بكسر اللام وتخفيف المثلثة ماحول الاسنان من اللحم والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل وفى

﴿وقيل في شربن﴾ ماء البحر ﴿انه ضمن معنى روين﴾ فالباء فيه للاستعانة ﴿ويصح ذلك﴾ أيضا ﴿في يشرب﴾ بها عباد الله ﴿ونحوه﴾ يريد شرب النزيف ببرد ماء الحشرج فيقدر في الآية يروى بها عباد الله وفي البيت روى النزيف ببرد الماء ﴿وقال الزمخشري في يشرب بها﴾ عباد الله ﴿المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل﴾ فالباء على هذا للالصاق أو للمصاحبة ﴿الثاني عشر﴾ من المعاني الاربعة عشر ﴿القسم وهي أصل حروفه ولذلك﴾ امتازت عن سائر حروفه بثلاثة أمور ﴿خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن﴾ وغيرها من أحرف القسم يجب معه حذف الفعل نحو والله لا قومن وهذا أحد تلك الامور ﴿ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن﴾ وغيرها من الاحرف القسمية انما يجر الظاهر لا الضمير وهذا هو الامر الثاني ﴿واستعمالها في القسم الاستعطافي﴾ وهو ما كان جوابه طلبيا وغيرها من أحرف القسم لا يستعمل فيه ﴿نحو بالله هل قام زيد أي اسألك بالله مستحلفا﴾ وهذا هو الامر الثالث ومنه قول الشاعر بربك هل ضممت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبلت فاها وزاد بعضهم رابعا وهو ان الباء تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه فانهما لا يجران الا في القسم ونقصه ابن قاسم باللام فانها تستعمل جارة في القسم وغيره ﴿الثالث عشر﴾ بفتح الثاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وذلك انه اذا صيغ موازن فاعل من التسعة فما دونها بمعنى بعض أصله وركب مع العشرة فلك فيه أوجه أحدها ان تضيفه الى المركب المطابق له فتقول هذا ثالث عشر ثلاثة عشر والثاني ان تقتصر عليه ٢٢٢ مع البناء على الفتح فتقول هذا ثالث عشر والثالث ان تقتصر عليه وتعرب الاول مضاف الى الثاني مبنيا فتقول هذا ثالث عشر بضم الثاء بلا وهذا الاخير انما يكون مع فقد حرف التعريف اما اذا وجد تعين البناء وامتنعت الاضافة لامتناع مثل جاء الغلام رجل اذا تقرر ذلك استبان لك وجوب فتح الثاء من قولك الثالث عشر ﴿الغاية﴾ أي انتهاء الغاية فتكون بمنزلة الى ﴿نحو﴾ قوله تعالى ﴿وقد أحسن بي أي الى وقيل ضمن أحسن معنى لطف﴾ وان فاتى بالباء في صلته كما تقول لطف الله بك والباء على هذا للالصاق ﴿والرابع عشر التوكيد وهي الزائدة﴾ فان قلت أنث الضمير مع ان مفاده وهو التوكيد مذكر قلت انه باعتبار الخبر وهو لفظ الزيادة وذلك ان الخبر لما كان في معنى المبتدا وصدقه جاز اجراء حكمه عليه في التذكير كما في قوله تعالى ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مبتدا والكتاب خبره فانه أجرى فيه حكم الخبر على المبتدا في التذكير لانه ذكر اسم الاشارة والمشار اليه مؤنث وهو السورة كما أجرى عليه حكمه في التأنيث في قولهم من كانت أمك بنصب الام نص عليه في الكشاف وفي بعض النسخ وهي الزائدة باعادة الضمير على الباء المؤكدة ﴿وزيادتها في ستة مواضع أحدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو أحسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ﴾ ولزمت بحيث لا يجوز حذفها الا مع ان وان كقوله وقال نبي المسلمين تقدموا * واحبب الينا أن تكون المقدما ومن كلام الامام علي كرم الله وجهه اعزز علي أبا اليقظان ان أرى الحصر بعاجسدلا ومنع صاحب النهاية حذف هذه الباء مطلقا وقال ابن مالك لو اضطر شاعر الى حذف في مثل أحسن بزيد لزمه ان يرفع على مذهب الجمهور وان ينصب على قول الفراء وسيأتي تقريره قوله واعلم انه استضعف مذهب الجمهور من ثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار كذا نحو اغد البعير أي صار ذا غدة وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ﴿وأما اذا قيل بانه أمر لفظا ومعنى

الشرح ووقع في المتن ما يقتضي تفسير العصف بالمصوف ولم أقف عليه (قوله وقيل في شربن انه ضمن معنى روين) قال ابن سيده وعندي انه لما كان شربن في معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدى شربن بالباء ومثله كثير (قوله في القسم الاستعطافي) قال ابن جني القسم جملة انشائية مؤكد بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطافي وان كانت طلبية فهو للاستعطاف كقوله

بربك هل ضممت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبلت فاها

(قوله فالواجبة في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن) قال الرضي وهو قول سيبويه وضعف بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم بزيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرد زيادتها في المفعول انتهى (قوله واما اذا قيل بانه أمر لفظا ومعنى

وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها فى امرر بزيد ﴾ وليست زائدة كما يقول أولئك الجماعة وهذا هو قول الفراء
وتبعه الزمخشرى وابن خروف فاحسن عندهم أمر لكل أحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة *
فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وانما لم يتصرف افعل وان كان المخاطب به
غير مفرد مذكر لانه جرى مجرى المثل ﴿والغالبة فى فاعل كفى ﴾ قال ابن قاسم بمعنى أحسب ﴿فى نحو كفى بالله شهيدا وقال
الزجاج دخلت لتضمن كفى ﴾ وفى بعض النسخ لتضمن الفعل ﴿معنى اكتف ﴾ كانك قلت اكتف بالله شهيدا فليس
المجرور فاعلا فى المعنى ولا الباء زائدة ﴿وهو ﴾ أى ما قاله الزجاج فى ذلك ﴿من الحسن بمكان ﴾ رفيع ﴿ويصححه
قولهم اتق الله أمرؤ فعل خيرا يثب عليه أى ليتق وليفعل ﴾ فاستعمل الماضى هنا بمعنى الامر كما فى كفى من كفى بالله شهيدا على قول الزجاج ﴿بدليل جزم يثب ﴾ ولولا ان ما سبق عليه فى معنى الامر لم يكن لجزمه وجه كما أنك لو قلت مخبرا اقام زيد لم يجز أن تقول اكرمه بالجزم على انه جواب وتقول ليقم زيدا كرمه بالجزم ﴿ويوجبه ﴾ أى يوجب المصير الى ما قاله الزجاج من ان كفى ضمن معنى اكتف ﴿قولهم كفى بهند بترك التاء ﴾ التى يؤتى بها لتأنيث الفاعل فانه لولا ان الفعل هنا بمعنى الامر لقيل كفت بهند ولا يقال ﴿فان احتج ﴾ لترك الاتيان بعلامة التأنيث
﴿بالفاصل ﴾ أى بوجود الفاصل وهو الباء الزائدة ﴿فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة ﴾
بتأنيث الفعل مع وجود الفاصل وهو من الزائدة فدل ذلك على بطلان الاحتجاج بالفاصل فى كفى بهند اذ التأنيث فيه ممتنع
والفاصل لا يمنعه ﴿فان عورض ﴾ هذا الذى رددنا به من ان الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجبه ﴿بقولك احسن بهند ﴾ فان
احسن بمعنى أحسن الذى هو فعل ماض والباء فاصلة والتأنيث ممتنع فثبت ان الفاصل قد يوجب ترك التأنيث فى بعض
الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل ﴿فالتاء ﴾ التى تدخل للدلالة على تأنيث الفاعل ﴿لا تلحق صيغ الامر وان كان
معناه الخبر ﴾ فلذلك امتنع التأنيث فى احسن بهند رعاية لصيغة الامر وهذا بخلاف كفى بهند فان الفعل فيه ماض فلا مانع
من لحاق العلامة ولو كان معناه الخبر

وان فيه ضمير المخاطب مستترا) ذهب الفراء والزمخشرى وابن خروف الى ان أحسن بزيد أمر
باستدعاء التعجب من المخاطب مسند الى ضميره وذهب ابن كيسان الى أن المخاطب ضمير الحسن
فكانه قيل احسن يا حسن بزيد وعبارة المصنف هنا صالحة لهما (قوله ويصححه قولهم اتق الله
امرؤ فعل خيرا يثب عليه أى ليتق وليفعل) الظاهر ان ليفعل تفسير لفعل خيرا ويرد عليه انه
صفة للنكرة قبله ويمتنع فى الصفة ان تكون طلبية فكان على المصنف أن لا يذكر فعل خيرا
كما فعل غيره أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب أو يذكره ويعطفه على اتق كما ذكره
كذلك فى الباب الثانى فى الجملة التفسيرية كما فى بعض النسخ ههنا والجواب ان فعل ليس
صفة للنكرة قبله وانما هو مستأنف لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فهو صفة على اضمار
القول ويجوز فى الطلب أن يكون كذلك (قوله ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء) أى يوجب
ما قاله الزجاج من ان كفى متضمن معنى اكتف ترك تأنيث كفى اذا كان المجرور بالباء مؤنثا
حقيقيا كما لا يؤنث اكتف اذا كان المجرور بالباء بعده مؤنثا حقيقيا (قوله فان احتج بالفاصل
فهو مجوز لا موجب) احتج بضم المثناة الفوقية مبنى للمفعول يعنى فان قيل ترك التأنيث فى
كفى بهند للفاصل لا لتضمن كفى معنى اكتف أجيب بان ترك التأنيث من الفعل لاجل
الفاصل غير واجب وتركه من كفى بهند واجب فلا يكون ترك التأنيث من كفى بهند للفاصل
وانما قلنا ان ترك التأنيث من الفعل للفاصل غير واجب لقوله تعالى وما تسقط من ورقة الا
يعلمها وقوله تعالى وما تخرج من ثمرة من أكمامها بتأنيث الفعل فيهما مع الفاصل (قوله فان
عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر) يعنى فان قيل ما استدللتم به على ان
ترك تأنيث الفعل للفاصل غير واجب معارض بما يدل على انه واجب وهو قولك احسن بهند
فانه يجب ترك التأنيث منه وما ذاك الا للفاصل فيكون ترك التأنيث للفاصل واجبا أجيب بانا
لا نسلم ان وجوب ترك التأنيث من أحسن بهند للفاصل وانما هو لان صيغة الامر لا تقبل التاء
ولو كان معناها الخبر فقوله فالتاء لا تلحق صيغ الامر جواب عن قوله فان عورض وفى الشرح
تقرير المعارضة ان يقال ما ادعيتموه من أن الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجبه معارض
بقولك احسن بهند فان احسن بمعنى الماضى والباء فاصلة والتأنيث ممتنع فثبت ان الفاصل قد

﴿وقال ابن السراج الفاعل﴾ في نحو وكفى بالله شهيدا ليس الاسم الظاهر وانما هو ﴿ضمير الاكتفاء﴾ ففي قولك كفى ضمير يعود الى الاكتفاء المفهوم من المقام ﴿وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر﴾ وكذا قال غير المصنف قلت وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقا على قوله بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أى الاكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله ﴿وهو﴾ أى تعلق الجار بضمير المصدر ﴿قول الفارسي والرماني أجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح﴾ واستدلا على ذلك بقول زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم ﴿وأجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره﴾ نظرا الى ان الضمير هو مفسره بحسب المعنى والمفسر يعمل فكذا المفسر فيجوز عندهم ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح وضربك عمرا ولم أقف لذا على شاهد ﴿ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا﴾ أى سواء كان المعمول ظرفا أو غيره لحصول الضعف بالاضمار من جهة زوال حروف الفعل التي كان عمل المصدر بسبب وجودها فيه فيشبه الفعل حينئذ وبزوال حروفه بالاضمار زال التشبيه فامتنع العمل ﴿قالوا﴾ أى قال الذين ذهبوا الى ان فاعل كفى تزاد فيه الباء غالبا ﴿ومن مجيء فاعل كفى هذه﴾ في نحو وكفى بالله شهيدا ﴿مجردا من الباء قول سحيم﴾ بالسين والحاء المهملتين وكانه تصغير ترخيم وهو الاسود ﴿كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا﴾ وكان الجاري على الغالب ان يقال كفى بالشيب وكان المصنف لم يرتضه ولذلك عبر بقالوا ﴿ووجه ذلك﴾ أى تجريد فاعل كفى في قول سحيم من الباء ﴿على ما اخترناه﴾ من ان الباء في كفى بالله غير زائدة وانما جاءت لكون كفى بمعنى ٢٢٤ اكتفى ﴿انه﴾ أى ان سحيما ﴿لم يستعمل كفى بمعنى اكتفى﴾ وانما استعملها بمعناها الاصلي متضمنة لمعنى اكتفى فلذلك لم تدخل الباء على الفاعل ﴿ولا تزاد الباء في فاعل كفى الذي بمعنى أجزأ وأغنى﴾ وكان هذا هو معناها الاصلي قبل التضمين فهي في بيت سحيم مستعملة بهذا المعنى أى أجزأ الشيب ﴿ولا التي﴾ أى ولا تزاد الباء أيضا في فاعل كفى التي ﴿بمعنى وقى﴾ أى منع ﴿والاولى﴾ وهي التي بمعنى أجزأ وأغنى ﴿متعدية لواحد كقوله

قليل منك يكفيني ولكن * قليلك لا يقال له قليل﴾

أى قليل منك يجزيني ويغنيني ﴿والثانية﴾ وهي التي بمعنى وقى ﴿متعدية لاثنين﴾ كما ان وقى كذلك تقول وقيته الشر أى منعته اياه كقوله تعالى ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾ وقوله تعالى ﴿فسيكفيكهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى ثعلا فخرا بانك منهم * ودهر لان أمسيت من أهله أهل﴾ أى أجزأ ثعلا فخرا كونك منهم ﴿اغفاهم ذلك﴾ ﴿ولم أر من انتقد عليه ذلك فهذا﴾ أى الذي فعلوه من ترك الانتقاد عليه ﴿اما السهو عن شرط الزيادة﴾ للباء في فاعل كفى وهذا يقتضي انها لا تزاد فيه الا اذا كان قاصرا وفيه نظر وظاهر كلام ابن عصفور انه منعقد حيث قال في المقرب والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل كفى ﴿أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثعل رهط الممدوح﴾ أى قومه وقبيلته ﴿وهم بطن من طيء﴾ بياء مشددة مكسورة بعد الطاء المهملة المفتوحة وهمزة في الآخر ﴿وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر﴾ واذ يصح أن يكون متعلقا بالفعل المقيد بالعلة المذكورة ويحتمل تعلقه بمحذوف أى وهو ممنوع من الصرف وفي المحكم خلاف ما قاله المصنف قال فيه وبنو ثعل بطن وليس بمعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف ﴿ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر وأهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة باهل﴾ لما فيه من معنى الوصفية ﴿وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه أحدها﴾ على تقدير رفعه ﴿ان يكون مبتدأ حذف خبره أى﴾ دهر مستحق

يوجب ترك التأنيث في بعض الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل اهـ وأقول المعارضة مقابلة دليل بدليل يمانع مدلول الدليل الاول وهي متحققة على تقريرنا الا على تقرير الشارح اللهم الا ان تحمل المعارضة على معناها اللغوي دون الاصطلاح الجدلي (قوله وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر) ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل أخذ الادب عن أبي العباس المبرد وغيره وأخذ عنه السيرافي والرماني وغيرهما توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلثمائة وفي الشرح لا نسلم ذلك لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أى الاكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى ذلك وعبارته لا نسلم توقف الصحة على ذلك لجواز ان تكون الباء للحال (قوله سحيم) هو بمهملتين تصغير أسحم بمعنى أسود تصغير ترخيم (قوله فهذا اما السهو عن شرط الزيادة) أى السهو ممن لم ينتقد عليه من شارحي كلامه (قوله وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر) في الشرح يصح كون اذ متعلقة بالفعل المقيد بالعلة

لكونك من أهله ﴿يقتضر بك وصح الابتداء بالمنكر﴾ لقربه من المعرفة بسبب تخصصه ﴿لانه قد وصف بأهل﴾ فهو نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴿والثانى كونه معطوفا على فاعل كفى﴾ بان الباء زائدة فى الفاعل ﴿أى انهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه﴾ أى حسنها ورونقها ﴿وهذا وجه لاحذف فيه والثالث ان تجره بعد ان ترفع فخرا على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخر لا زائدة وحينئذ يجر الدهر بالعطف﴾ على مجرور الباء ﴿ويقدر أهل خبرا لهو محذوفا﴾ والمعنى على هذا الوجه الثالث كالمعنى على الوجه الثانى سواء ﴿وزعم﴾ أبو العلاء ﴿المعرى﴾ بتشديد الياء نسبة الى المعرة بفتح الميم والعين المهملة والراء المشددة وهى بلد بين حماه وحلب من أرض الشام ويقال لها معرة النعمان ﴿ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا أى وكفى دهرا هو أهل لان أمسيت من أهله انه أهل لكونك من أهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه﴾ أى ان الشاعر ﴿عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلا والفاعل المتأخر وهو انك منهم منصوبا ومرفوعا وهما دهرا وان ومعمولاها وما تعلق بخبرها ٢٢٥ ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى﴾ وهذا لا يتمشى على قول البصريين قاطبة ولا الاكثرين من غيرهم فانهم لا يجوزون حذف الفاعل ﴿وزعم الربعى﴾ بفتح الباء ﴿أن النصب بالعطف على اسم ان وان أهل عطف على خبرها﴾ والتقدير وكفى ثعلا فخرا ان دهرا أهل لكونك من أهله ﴿ولا معنى للبيت على تقديره﴾ كما رأيت وقد يقال بل له معنى فان دهرا اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفا لذلك الدهر ولا شك انه من ثعل تحصل الفخر للقبيلة من حيث ان واحدا منها تشرف الدهر بأن أصبح أهلا لوجوده فيه فتأمله

٢٩ ن ل

﴿والضرورة﴾ أى وزيادة الباء التى هى الضرورة ﴿كقوله ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد﴾ الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاء والابل ﴿وقوله مهما لى الليلة مهما ليه * أودى بنعلى وسرباليه﴾ وهذا بيت واحد من السريع مقفى من عروضه الاولى المطوية المكسوفة وضربها الثانى المماثل لها ووزن كل منهما فاعل كقوله هاج الهوى رسم بذات الغضا * مخلولق مستعجم محول وفى الصحاح السربال القميص وفى القاموس السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس ﴿وقال ابن الضائع﴾ بالضاد المعجمة والعين المهملة ﴿فى الاول ان الباء متعلقة بتنمى﴾ وهو بفتح حرف المضارعة من نميت الحديث اذا أسندته ورفعته ﴿وان فاعل يأتى مضمر وان المسئلة من باب الاعمال﴾ ويعرف بباب التنازع وهذا انما يتمشى على قول البصريين القائلين بأنك اذا أعملت الثانى وكان الاول يطلب العمل على جهة الفاعلية فانك تضمر الفاعل فى الاول والكوفيون يمنعون من الاعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الاضمار قبل الذكر لكن الكسائى يقول بحذف الفاعل والفراء يضمره

المذكورة وكونها متعلقة بمحذوف أى وهو ممنوع من الصرف يعنى ولا يصح كونها متعلقة بصرفه مع قطع النظر عن قيده لان الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم فى الشرح وفى المحكم خلاف ما قال المصنف وهو وبنو ثعل بطن وليس بمعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف (قوله أى انهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه) هذا التفسير يشعر بتعلق الباء فى البيت بفخرا وهو ليس كذلك فالاولى ان يقول أى انهم أجزأهم من جهة الفخر كونه منهم وزمانه الذى هو فيه (قوله وشرحه) أى شرح ما زعمه المعرى وهو مبتدأ خبره انه عطف وكل من المنصوب فى انه والمرفوع فى عطف عائد على المعرى والفاعل مجرور عطفا على المفعول ومنصوبا مفعول عطف وان ومعمولاها عطف على دهر وكلاهما تفسير لمنصوبا ومرفوعا الاول للاول والثانى للثانى أو ان هذه مع معموليها وما تعلق بخبرها محذوفة من البيت للعلم بها (قوله وزعم الربعى) هو على ابن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادى المنزل الشيرازى الاصل اشتغل ببغداد على السيرافى ثم خرج الى شيراز فقرأ على أبى على الفارسى عشرين سنة ثم رجع الى بغداد ولد سنة ثمان وعشرين وثلثمائة وتوفى سنة عشرين وأربعمائة ببغداد والربعى بفتح الراء والموحدة نسبة الى ربيعة (قوله ولا معنى للبيت على معنى تقديره) فى الشرح وقد يكون له معنى فان دهرا اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفا لهذا الدهر ولا شك أنه من ثعل تحصل الفخر للقبيلة من حيث ان واحدا منها يشرف الدهر بان أصبح أهلا لوجوده فيه (قوله ألم يأتيك والانباء تنمى الخ) الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاة والابل (قوله مهما لى الليلة الخ) السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس على البدن وسيذكر المصنف هذا البيت عند الكلام على مهما ويذكر تفسيره (قوله ابن الضائع) بالضاد المعجمة والعين المهملة وقد تقدمت ترجمته (قوله والمسئلة من باب الاعمال)

مؤخرا منفصلا كما يجيء فى محله ان شاء الله تعالى وذكر المصنف فى الباب الثانى حيث تكلم على الجملة الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع وان الثانى أعمل بعد ان ذكر احتمال كون الباء زائدة فى الفاعل قال والمعنى على الاول يعنى احتمال زيادة الباء أوجه اذ الانباء من شأنها ان تنمى بهذا وبغيره ﴿وقال ابن الحاجب فى﴾ البيت ﴿الثانى الباء معدية﴾ لا زائدة ﴿كما تقول ذهب بنعلى﴾ فجعل أودى بمعنى ذهب وأما على القول بالزيادة فمعناه هلك على ما صرح به اللغويون وماقاله ابن الحاجب محتمل ﴿ولم يتعرض لشرح الفاعل﴾ ماهو ﴿و﴾ لا ذكر ﴿على م يعود﴾ ذلك الفاعل ﴿اذا قدر ضميرا فى أودى ويصح أن يكون التقدير أودى هو﴾ وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر ولكنه توكيد له ﴿أى مود﴾ فالضمير راجع الى مايقتضيه الفاعل من المحل الذى قام هو به ﴿أى ذهب ذاهب كما جاء فى الحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أى ولا يشرب هو أى الشارب﴾ اذ ليس المراد ولا يشرب الزانى ﴿فيتقيد الوعيد بمن جمع بين وصفى الزنا وشرب الخمر فلا يعود الضمير المستتر فى يشرب الى الزانى بخصوصه بل الى الشارب من حيث هو زانيا كان أو غير زان﴾ ﴿والثانى مما تزاد فيه الباء المفعول﴾ وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها نص عليه ابن قاسم فى الجنى الدانى وأهمل المصنف التنبيه على ذلك ﴿نحو ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة﴾ ونحو ﴿وهزى اليك بجذع النخلة﴾ ونحو من كان يظن ان لن ينصره الله أى لن ينصر الله رسوله فى الدنيا والآخرة ﴿فليمدد بسبب﴾ أى حبل ﴿الى السماء﴾ أى سماء بيته ثم ليقطع أى ليختنق به وسمى الاختناق قطعا لان المختنق يقطع نفسه بحبس مجاريه فلينظر هل يذهبن كيده مايغيظ أى فليصور فى نفسه انه ان فعل ذلك فهل يذهب نصر الله الذى يغيظه ﴿ونحو ومن يرد فيه﴾ أى فى المسجد الحرام ٢٢٦ ﴿بالحاد﴾ بظلم والالحاد العدول عن القصد فالتقدير فى هذه الآيات ولا تلقوا أيديكم وهزى اليك جذع النخلة فليمدد سببا ومن يرد فيه الحادا ونحو ﴿فطفق مسحا بالسوق أى يمسح السوق مسحا﴾ وقد تقدم انه قيل بزيادة الباء فى آية الوضوء ﴿ويجوز ان تكون صفة﴾ للمسح ﴿أى مسحا واقعا بالسوق﴾ فالباء على هذا غير زائدة في

﴿و﴾ نحو ﴿قوله﴾ نحن بنو ضبة أصحاب الفلج * ﴿نضرب بالسيف ونرجو بالفرج﴾ وضبة علم على رجل وهو ابن اد عم تميم بن مر والظاهر ان المراد بالفلج فى البيت الظفر والفوز لكن لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام فيحتمل ان يكون الشاعر اتبعه فتحة الفاء للضرورة ﴿الشاهد فى﴾ الباء ﴿الثانية﴾ وهى الجارة للفرج اذ المعنى ونرجو الفرج ﴿فاما الاولى﴾ وهى الداخلة على السيف ﴿فللاستعانة﴾ مثلها فى كتبت بالقلم ﴿و﴾ نحو ﴿قوله﴾
* تلك الحرائر لا ربات أخمرة * ﴿سود المحاجر لا يقرأن بالسور﴾ الاشارة بتلك الى النسوة المذكورات فى البيت قبل هذا يليه وهو صلى على عزة الرحمن وابنتها * ليلى وصلى على خالاتها الآخر والحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة وهى الكريمة وضد الامة والاخمرة جمع خمار بكسر الخاء المعجمة وهو ماتستر به المرأة رأسها وفى القاموس وكل ماستر شيأ فهو خمار والمحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو محجر العين والمراد به مايبدو من النقاب والسور جمع سورة قال صاحب الكشاف والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التى أقلها ثلاث آيات اه وهذا تفسير لسورة القرآن والا فالسورة أعم بدليل قولهم ان من سور الانجيل سور الامثال وماقيل من ان الكتب المنزلة على الانبياء سورة مترجمة للسور ومعنى قوله المترجمة المسماة باسم كسورة الفاتحة وسورة البقرة وبه يقع الاحتراز عن عدة آيات من سورة كالعشر والحزب ولا يرد مثل آية الكرسى لانه مجرد اضافة لا تسمية وتلقيب وقوله التى أقلها ثلاث آيات تنبيه على ان أقل مايتألف منه السورة ثلاث آيات لا قيد فى التعريف اذ لا يصدق على شئ من السور انها طائفة مترجمة أقلها ثلاث آيات وفيه تأمل كذا فى حاشية التفتازانى وقول الشاعر لا يقرأن صفة ثانية لربات أخمرة والمراد وصف تلك النسوة بأنهن كريمات فى العرب لا من نسائهم البدويات

يعنى من باب التنازع وذلك أيضا على قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاعلا والثانى مفعولا وأعمل الثانى بضمير الفاعل فى الاول وأما الكوفيون فالكسائى يقول مثل هذه المسئلة يحذف الفاعل والفراء يقول باضماره منفصلا مؤخرا والباقون منهم يحيلونها (قوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج) قبله * نحن بنو ضبة أصحاب الفلج * وضبة هو ابن اد عم تميم بن مر والفلج الظفر والفوز ولم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام وفى الشرح فيحتمل أن يكون الشاعر فتحها اتباعا لفتحة الفاء للضرورة (قوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور) وهذا عجز بيت صدره * هن الحرائر لا ربات أخمرة * وقد تقدم الكلام عليه

اللاتى يقرأن القرآن ﴿وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا﴾ فعدى بالباء كما يقال أفضى بيده الى الأرض اذا مس بيطن راحته في سجوده وسكت المصنف عن تخريج وهزى اليك بجذع النخلة وتخريج فليمدد بسبب الى السماء فأما هذه الثانية فلم أر من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة وأما آية مريم ففى الكشاف والباء فى بجذع النخلة صلة للتأكيد كقوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أو على معنى افعلى الهز به كقوله يجرح فى عراقيبها نصلى قلت يعنى بالوجه الثانى انه نزل هزى مع كونه متعديا منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطى ويمنع ثم عدى كما يعدى اللازم كقوله وان يعتذر بالمحل من ذى ضروعها * الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى أى يفعل الجرح فى عراقيبها وعن المبرد ان رطبا مفعول به والعامل هزى والمعنى وهزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك فالباء للاستعانة لا مزيدة ولا يخفى ان اعمال تساقط أولى من اعمال هزى لما يلزم من تأخر ما فى حيز الامر عن جوابه ولانه خلاف الظاهر ﴿و﴾ ضمن ﴿يرد﴾ فى ومن يرد فيه بالحاد ﴿معنى يهم﴾ فعدى بالباء كما فى قولك هممت بالامر أهم به ﴿و﴾ ضمن ﴿نرجو﴾ فى قوله ونرجو بالفرج ﴿معنى نطمع﴾ فجىء معه بالباء الظرفية كما تقول طمعت بكذا أى طمعت فيه وقد تقدم ان المصنف ادعى فى حواشى التسهيل انه ان ثبت استعمال الباء للظرفية المجازية كان متوقفا على السماع عليه ﴿و﴾ ضمن ﴿يقرأن﴾ فى قوله لا يقرأن بالسور ﴿معنى يرقين ويتبركن﴾ فعدى بالباء التى للالصاق ويرقين بكسر القاف يقال رقاه يرقيه اذا عوده ﴿وانه يقال قرأت بالسورة على هذا المعنى﴾ وهو معنى التبرك أى تبركت بالسورة ﴿ولا يقال قرأت بكتابك﴾ حيث لا يكون المخاطب ٢٢٧ ممن يتبرك به ﴿لفوات معنى التبرك فيه قاله السهيلى وقيل المراد﴾ فى الآية الاولى ﴿ولا تلقوا أنفسكم الى التهلكة بأيديكم فحذف المفعول به والباء للآلة كما فى كتبت بالقلم أو المراد بسبب أيديكم كما يقال لا تفسد أمرك برأيك﴾ فالباء على هذا للسببية ﴿وكثرت زيادتها فى مفعول عرفت ونحوه﴾ مما يتعدى الى واحد كعلمت التى بمعناها وسمعت تقول عرفت بزيد وعلمت به وسمعت بحال عمرو ﴿وقلت﴾ زيادتها ﴿فى مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله

تبلت فؤادك فى المنام خريدة * تسقى الضجيع ببارد بسام﴾ تبلت بمثناة فوقية فموحدة أى أفسدت قال الجوهرى يقال تبله الحب وأتبله أى أسقمه وأفسده والفؤاد القلب على المشهور وقيل هو باطن القلب وقيل غشاؤه والخريدة من النساء هى الحيية وقيل العذراء وخاؤها معجمة ودالها مهملة وتسقى بفتح حرف المضارعة وضمه والمراد بالضجيع ضجيع تلك الخريدة وهو الذى يضجع جانبه على الارض الى جانبها قلت ويمكن أن تكون الباء فى هذا البيت للاستعانة مثل سقيته بالقدح والمراد بالبارد البسام الثغر والمفعول الثانى محذوف اى تسقى الضجيع ريقها ببارد بسام وأما على ما قاله المصنف فتكون الباء زائدة داخلة على ثانى المفعولين أى تسقى الضجيع باردا بساما وفيه نظر لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقى لكن لا يجوز أن يكون على حذف مضاف وعليه ففى البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف وفى شرح الحاجبية للرضى ان الباء تزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمع وسقيت واحسست فجعلها قياسا فيما ادعى المصنف فيه القلة بالنسبة الى سقيت ﴿وقد زيدت فى مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء اثما ان يحدث بكل ما سمع وقوله﴾ بالرفع عطفا على المبتدا المتقدم وهو الحديث ﴿فكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبى محمد ايانا﴾ أى فكفانا بمعنى أجزانا واغنانا ومن اما موصوفة نحو مررت بمن معجب لك والمعنى فى البيت على فريق غيرنا واما زائدة على رأى من جوزه ﴿وقيل انما هى﴾ أى الباء ﴿فى البيت زائدة فى الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل﴾ نقل هذا القول ابن قاسم عن ابن أبى العافية ﴿وقال﴾ أبو الطيب

ى ان المفتوحة الخفيفة (قوله وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا) فى الشرح وسكت عن تخريج وهزى اليك بجذع النخلة وتخريج فليمدد بسبب الى السماء فاما هذه فلم أر من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة وأما آية مريم ففى الكشاف والباء فى بجذع النخلة صلة للتأكيد كقوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أو على معنى افعلى الهز به كقوله يجرح فى عراقيبها نصلى * يعنى انه نزل هزى مع كونه متعديا منزلة اللازم كقوله

وان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها * الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى

أى يفعل الجرح فى عراقيبها (قوله تبلت فؤادك الخ) يقال تبله الحب بمثناة فوقية فموحدة وابتله أى اسقمه وأفسده والفؤاد القلب وقيل باطنه وقيل غشاؤه والخريدة بالخاء المعجمة والدال المهملة الحسناء من النساء وقيل العذراء وتسقى بالسين المهملة والقاف وفتح أوله أو ضمه والمراد بالضجيع الذى يضجع جنبه على الارض مع تلك الخريدة ويروى تشفى بالشين المعجمة والفاء والمراد على هذا بالضجيع المضجع من مرض المحبة وعليه فالباء غير

﴿المتنبي كفى بجسمي نحولا انني رجل * لولا مخاطبتي اياك لم ترني﴾ فزاد الباء في مفعول كفى المتعدية الى واحد والنحول بضم النون والحاء المهملة الهزال وأتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى الخبر تقول انا رجل قمت وأنا رجل قام ﴿والثالث﴾ من محال زيادة الباء ﴿المبتدا و ذلك في قولهم بحسبك درهم﴾ وانما مثل بدرهم المنكر ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة الباء في المبتدا والا فلو مثل بالمعرف نحو حسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفا فيه هل هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدا كما يقول غيره ﴿وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا﴾ اذ المعنى خرجت فاذا زيد وكيف أنت اذا كان كذا ﴿ومنه عند سيبويه﴾ قوله تعالى فستبصر ويبصرون ﴿بأيكم المفتون﴾ أي بأيكم المجنون لانه فتن أي محن بالجنون ﴿وقال ابو الحسن﴾ الاخفش ﴿بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون﴾ وليست الباء فيه كما قال سيبويه ﴿ثم اختلف﴾ على قول الاخفش ﴿فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة﴾ ومجيء صيغة مفعول للمصدر لم يثبته سيبويه وأثبته غيره مع الاعتراف بقلته كالميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى العسر والمجلود بمعنى الجلد والموضوع بمعنى الوضع والمرفوع بمعنى الرفع والمعقول بمعنى العقل ﴿وقيل الباء ظرفية﴾ والمفتون اسم مفعول لا مصدر ﴿أي في اي طائفة منكم المفتون﴾ وقضية هذا ان الباء على القول الاول وهو جعل المفتون ٢٢٨ مصدرا بمعنى الفتنة ويحتمل أن تكون للسببية أو للالصاق على ذلك القول فتأمله ﴿تنبيه من الغريب انها زيدت فيما أصله المبتدا وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر الى موضع الخبر﴾ وكأن السر في ذلك انه حينئذ يكتسب شبها بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله في محله فيجسر ذلك على زيادة الباء فيه كما تزاد في الخبر ﴿كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بأن الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه﴾ الفتى بالقصر الشاب والسخي الكريم وبالمد الشباب ﴿والرابع﴾ من مواضع الزيادة ﴿الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس﴾ دخول الباء الزائدة عليه وظاهر هذا العموم فيشمل خبر الفعل الناسخ المنفي كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل قال ابن قاسم وظاهر كلام بعضهم ان هذا يجوز القياس عليه ﴿نحو ليس زيد بقائم﴾ ولو مثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جريا على عادته في عدم العدول عن الآيات ﴿وما الله بغافل﴾ والظاهر انه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية في ذلك وسيأتي فيه كلام ﴿و﴾ نحو ﴿قولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم تحمل﴾ الباء ﴿على الظرفية﴾ وحملها عليها في ذلك هو الظاهر كما قال الرضي وكان الاولى التمثيل لذلك بما هو متعين فيه كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والفتيل ما في شق النواة وما فتلته بين أصابعك من الوسخ وهو موضوع موضع المصدر في قولك ما أغنى فلان عن فلان فتيلا أو ما أغنى عنه حقيرا فكيف يغني غناء منتفعا به ﴿وموجب فيتوقف على السماع وهو﴾ أي القول بزيادتها فيه موقوفة على السماع ﴿قول الاخفش ومن تابعه﴾ والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصلا ولا يثبتون سماعه ﴿وجعلوا﴾ أي الاخفش ومتابعوه ﴿منه﴾ أي من هذا القسم قوله تعالى والذين كسبوا السيئات ﴿جزاء سيئة بمثلها وقول الحماسي﴾ فلا تطمع أبيت اللعن فيها * ﴿ومنعكها بشيء يستطاع﴾ والظاهر ان الواو حالية وذو الحال اما فاعل تطمع أو مجرور في ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء

زائدة وفي الشرح وفيما قاله المصنف نظر لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقي لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه ففي البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف اهـ وأقول بل المراد بالبارد الريق وبسام وصف له بصفة محله وهو الثغر عكس ما قيل في نهر جار ان جاريا وصف للنهر بصفة الحال فيه (قوله كفى بجسمي نحولا الخ) في الشرح أتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة لكونه منه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى المخبر به نحو أنا رجل قمت وأنا رجل قام (قوله الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بقائم) في الشرح لو مثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جريا على عادته في عدم العدول عن الآيات ما وجدت وأقول انما لم يمثل به لانه لقائل ان يقول انه موجب بناء على ان الهمزة للانكار أي النفي ونفي النفي اثبات (قوله ومنعكها بشيء يستطاع) هذا عجز بيت صدره * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وقبل هذا البيت أبيت اللعن ان سكاب علق * نفيس لا يعار ولا يباع وأبيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية ومعناه أبيت ان تأتي من الامر ما يلعن عليه وسكاب

﴿والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر﴾ وقد صرح المصنف فى الباب الثانى حيث تكلم على جمل الاعتراض بأن الاظهر ان الذين ليس مبتدا بل هو معطوف على الذين الاولى أى للذين أحسنوا وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وذلك من العطف على معمولى عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين ورجحه بأن الظاهر ان الباء فى بمثلها متعلقة بالجزاء ويكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير فبين اختياريه تعارض ﴿و﴾ تعليق ﴿بشئ بمنعكها والمعنى ومنعكها بشئ ما يستطاع﴾ وأجاز ابن جنى الوجهين فقال هى زائدة والمعنى ومنعكها شئ يستطاع أى أمر مطاق غير باهظ أى فاله عنه ولا تعلق فكرك بها ويجوز ان يريد ومنعكها بمعنى من المعانى مما يستطاع وذلك المعنى اما غلبة ومعازة لك أو فداء نفديها به منك فيكون المعنى قريبا من الاول الا أنه ألين جانبا منه فالباء على هذا متعلقة بنفس المصدر ومن صلته قال ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بنفس يستطاع أى يستطاع بمعنى من المعانى ويقدر عليه ﴿وقال ابن مالك فى بحسبك زيد ان زيدا مبتدا مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة﴾ فيكون خبرا لذلك المبتدا فقال بزيادة الباء فى الخبر الموجب قلت وقد سمع زيادتها فى خبر لكن مع انه موجب قال ولكن أجرا لو فعلت بهين * وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر ﴿الخامس﴾ من أماكن الزيادة ٢٢٩ ﴿الحال المنفى عاملها﴾ وهذا القيد يظهر أن فى اعتباره خلافا فقد وقع فى البحر لابى حيان ما معناه انه لو قيل فى قوله تعالى والله يرزق من يشاء بغير حساب انه يجوز كون الجار والمجرور راجعا للفعل أو الفاعل أو المفعول والتقدير اما رزقا غير ذى حساب أو يرزق غير محاسب للمرزوق أو يرزق من يشاء غير محاسب ذلك المرزوق اه وعليهن فالباء زائدة فى الحال وصاحبها مختلف اما على الاول فهو ضمير لرزق وأما على الاخيرين فهو ضمير الفاعل والمفعول وذلك دليل على ان هذا القائل لا يشترط النفى واضعفهن الاول لاشتماله على ما اشتمل عليه الآخران من زيادة الباء وعلى تقدير مفعول مطلق والتقدير يرزقه أى الرزق وعلى تقدير مضاف أى غير ذى حساب وقد يقال وعلى الأخيرين يجب تقدير الوصف مكان المصدر وعلى الجملة ففى الاول ثلاثة لا اثنان ولا واحد رجعنا الى كلام المصنف قال فى حواشيه على التسهيل وانما جاز جر الحال بالباء الزائدة من حيث هى خبر فى المعنى وانما اشترط تقدم النفى لان ذلك شرط لزيادة فى الخبر وانما كان الجر قيل الجر هنا بالباء لان المشبه بالشئ ينقص عنه ﴿كقوله فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم ابن المسيب منتهاها﴾ الخيبة حرمان المطلوب والركاب الابل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كذا فى الصحاح واعرفهم ضبطوا والدسعيد بن المسيب بفتح الياء المشددة وكسرها وأما والد حكيم هذا فلا أتحقق ضبطه ومعنى البيت ان الركاب التى منتهاها هذا الرجل لم ترجع خائبة بل رجعت بالظفر بالمقصود ونيل المطلوب ﴿وقوله﴾ كأن دعيت الى بأساء داهمة * ﴿فما انبعثت بمزؤد ولا وكل﴾ كأن بمعنى كم وستأتى فى حرفها والبأساء الشدة قال الاخفش مبنى على فعلاء وليس له أفعل لانه اسم كما يجىء أفعل فى الاسماء ليس معه فعلاء نحو أحمد ومعنى داهمة آتية على بغتة وانبعثت أسرعت والمزؤد المذعور الخائف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذى يكل أمره الى غيره ﴿ذكر ذلك ابن مالك وخالفه

بفتح المهملة فى أوله وكسر الموحدة فى آخره اسم فرس والعلق بكسر العين المهملة الشئ النفيس (قوله والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر) يعنى ان هذا أولى من كون مثلها هو الخبر والباء زائدة وفى الشرح ان اختياره هذا يعارض اختياره فى الكلام على الجملة الاعتراضية حيث قال والاظهر ان الباء متعلقة بالجزاء وان الذين الثانية معطوفة على الذين الاولى وجزاء سيئة معطوف على الحسنى وذلك من العطف على معمولى عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين وأقول انما ذكره هنا هو ان تعلق باستقرار محذوف هو الخبر أولى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره فى الجملة الاعتراضية هو ان تعلق الباء بجزاء سيئة أظهر من زيادة الباء ومن تعلقها باستقرار محذوف فلا تعارض بين كلاميه ولا حاجة الى ما فى الشرح من انه يحتمل ان يكون معنى كلامه هنا على انه على تقدير جزاء سيئة مبتدا يكون الاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف وهو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا الامر المقدر فينتفى التعارض (قوله بشئ ما) الاولى ان لا يأتى بكلمة ما لانها تزاد مع كلمة شئ للدلالة على التقليل أو التحقير وليس المعنى على ذلك لان المخاطب ملك الا ترى انه حياه بتحية الملوك بل المعنى على التكثير أو التعظيم وهو يستفاد من تنكير شئ (قوله فما رجعت بخائبة ركاب الخ) فى الصحاح الركاب التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها (قوله فما انبعثت بمزؤد ولا وكل) هذا عجز بيت صدره * كأن دعيت الى بأساء داهمة * وكأن بالف بعد

أبو حيان وخرج البيتين على ان التقدير ﴿ فارجعت بحاجة خائبة ﴾ فالباء للالصاق أو للمصاحبة لكن هذا فيه حذف الموصوف من غير دليل وقد يخرج على جعل رجع من اخوات كان فالباء زائدة في الخبر على حد لم أكن بأعجلهم ﴿ وبشخص مزؤد أي مذعور ويريد بالمزؤد نفسه على حد قولهم رأيت به أسدا ﴾ فيكون من التجريد وهو ان ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه والباء حينئذ للملابسة والمصاحبة كما في قوله

وشوهاء تعدو بي الى صارخ الوغى • بمستلئم مثل الفنيق المرحل

أي فرس قبيح لسعة أشداقه كذا في شرح التلخيص للتفتازاني وقال ابن السبكي الشوهاء صفة محمودة في الفرس ويقال يراد بها سعة أشداقها وتعدو وتسرع وصارخ الوغى المستغيث في الحرب والفنيق الفحل الذي لا يؤذى ولا يركب لكرامته على أهله والمرحل المرسل السائر أي تعدو بي هذه الفرس ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر مستعد لها ﴿ وهذا التخريج ﴾ الذي ذكره أبو حيان ﴿ ظاهر في البيت الاول ﴾ وقد عرفت ما عليه من حيث ان حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه ولا دليل عليه في البيت مع ان المصنف استظهر التخريج على ذلك فيه ﴿ دون الثاني لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها ﴾ وينبغي ان لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفيها مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف هو حال من ضمير نفيت العائد على الصفات وهذا الحكم ليس مخصوصا بصفات الذم بل هو جار في كل مقيد بقيد اذا دخل عليه النافي مثل ماجئت راكبا فيرجع النفي الى القيد فقط ويثبت أصل الفعل فيكون المعنى في المثال المذكور جئت غير راكب وقد ذكر في قوله تعالى لم يخروا عليها صما وعميانا انه نفي للصمم والعمى واثبات للخرور هذا هو الاكثر وقد يقصد نفي الفعل والقيد جميعا بمعنى انتفاء كل من الامرين فيكون قولك ماجئت راكبا بمعنى لا مجيء ولا ركوب ﴿ ولهذا قيل في وما ربك بظلام ﴾ للعبيد ﴿ ان فعالا هنا ليس للمبالغة ﴾ لئلا يتسلط النفي على شدة الظلم وكثرته فقط فيثبت اصل الظلم تعالى الله عن هند ذلك علوا كبيرا ﴿ وانما هو للنسب كقوله ﴾ أي قول امرئ القيس ﴿ ولست بذي رمح ولست بنبال ﴾ أي بذي نبل فتخرج الآية عليه ﴿ أي وما ربك بذي ظلم ﴾ فينتفي الظلم رأسا ﴿ ولا يقال لقيت منه أسدا أو بحرا أو نحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف ﴾ بالاقدام والشجاعة في قولك رأيت منه أسدا ﴿ والكرم ﴾ في قولك رأيت منه بحرا ﴿ والسادس ﴾ من محال زيادة الباء ﴿ التأكيد بالنفس والعين ﴾ نحو جاء زيد بنفسه وذهب عمرو بعينه ولم يحكوا خلافا في جواز زيادة الباء في ذلك لكن وقع في شرح الملحة للحريري اجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين فاشعر بخلاف في ذلك ﴿ وجعل منه بعضهم ﴾ والمطلقات ﴿ يتربصن بأنفسهن ﴾ ثلاثة قروء ﴿ وفيه نظر اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين ان يؤكد أولا بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم ﴾ وليس حقه ذلك على التعيين بل حقه أحد أمرين اما التأكيد واما الفصل نص عليه أبو حيان في الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة نفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يكتفى بلا الزائدة في العطف نحو ماقمتم ولا زيد ﴿ ولان التأكيد هنا ضائع اذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المأمور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة ﴾ اذ قد يذهب الوهم الى ان الزائر غلامه مثلا لا هو نفسه فاذا أكد مثل هذا بالنفس كان للتأكيد فائدة وهو رفع ذلك الامر المتوهم وأما في الآية فليس كذلك ولقائل ان يمنع عدم ذهاب الوهم الى ان المأمور بالتربص زمن العدة غير المطلقات فقد قال علماء الحنفية ان الزوج اذا طلق الرابعة ثلاثا لا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة هذه وكذا لو أراد نكاح أختها لم يجز له ان يتزوجها حتى تنقضي عدة الاخت المطلقة

الكاف فهمزة مكسورة بمعنى كم والبأساء الشدة والداهية الآتية بغتة وانبعث أسرعت والمزؤد بزاي ساكنة فهمزة مضمومة المذعور الخائف والوكل بفتحتين العاجز الذي يكل أمره الى غيره (قوله لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها) صفات الذم هنا هي المزؤد والوكل المبالغة فيهما هنا من جهة التجريد الذي هو حد قولهم رأيت منه أسدا وهو ان ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه وفي الشرح ينبغي أن لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفيها مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف هو حال من الضمير في نفيت العائد على الصفات (قوله وليس بذي سيف وليس بنبال) هذا عجز بيت صدره * وليس بذي رمح فيطعنني به * وفي الصحاح طعنه بالرمح وطعن في السن يطعن بالضم (قوله اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين ان يؤكد أولا بالمنفصل) اذ لولاه لالتبس التأكيد بالفاعل فيما وقع تأكيد المستكن كقولك

فقد أمر الزوج المطلق ان يتربص زمن العدة فلا يمكن ذهاب الوهم الى ان واجهن فيرفع ﴿ذكر الانفس﴾ ﴿واتما ذكر﴾ الله تعالى ﴿الانفس هنا زيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكفن منه﴾ أى يستكبرن عنه ﴿من طموح أنفسهن الى الرجال﴾ أى تطلعها فى ارتفاع من قولك طمح بصره الى كذا أى ارتفع وهذا معنى كلام الزمخشرى فانه قال فى ذكر الانفس تهييج لهن على التربص وزيادة بعث لان فيه ما يستنكفن منه فيحملهن على ان يتربصن وذلك ان أنفس النساء طوامح الى الرجال فأمرن ان يقمعن أنفسهن ويغلبنها على الطموح ويجبرنها على التربص ﴿تنبيه مذهب البصريين ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك﴾ أى وقوع نيابة حرف جر عن حرف جر آخر ﴿فهو عندهم اما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل فى﴾ قوله تعالى ﴿ولاصلبنكم فى جذوع النخل ان فى ليست بمعنى على﴾ كما يقوله جماعة ﴿ولكن شبه المصلوب لتمكنه فى الجذع بالحال فى الشئ﴾ فأتى بفى على طريق الاستعارة التبعية وفى الكشاف شبه تمكن المصلوب فى الجذع بتمكن الشئ الموعى فى وعائه فلذلك قيل فى جذوع النخل ﴿واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن فى قوله شربن بماء البحر معنى روين﴾ فعداه بالباء كما يعدى روى به ﴿واحسن فى﴾ فى قوله تعالى ﴿وقد أحسن بى معنى لطف﴾ فجىء بالباء كما تجىء فى قولك لطف بى ﴿واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى﴾ حيث لا يكون للتأويل المقبول مجال وحيث لا يتأتى التضمين ﴿وهذا الاخير﴾ وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى ﴿هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين

هنا ذهبت نفسها وأجرى بقية الباب عليه طردا له بخلاف مالو كان الضمير منصوبا نحو رأيته نفسه أو مجرورا نحو مررت به نفسه أو منفصلا نحو ماضربنى الاهو نفسه وبخلاف مالو أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التأكيد مرفوعا كان المؤكد أو غيره لانتفاء اللبس فى أجمعين واخواته لعدم استعمالها لغير التأكيد والحق بها كل لما بينهما من الاشتراك فى معنى الاشتمال وفى الشرح ليس ذلك حقه على التعيين بل حقه أحد الامرين اما التأكيد واما الفصل نص عليه أبو حيان فى الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة فى الفصل كما يكتفى بلا الزائدة فى العطف نحو ماقمتم ولا زيد اه وأقول ذكر أبى حيان هذا فى كتاب من كتبه لا يرد به على المصنف الا اذا سبقه الى ذلك غيره أو سلم له دليله ولا يلزم من القول بفصل لا الزائدة فى العطف القول بفصل الباء الزائدة فى التأكيد لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين (قوله بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن) من الاولى متعلقة بيستنكفن والثانية بيان لما (قوله وهذا الاخير محمل الباب كله عليه عند أكثر الكوفيين) فى الشرح الاشارة راجعة الى جعل الكلمة نائبة عن أخرى لا الى شذوذ الانابة لئلا ينافى آخر الكلام أوله

﴿ بجل ﴾

(قوله على وجهين حرف بمعنى نعم واسم) فى الشرح على وجهين خبر عن المبتدا الذى هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبرا آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على (قوله ويقال على الاول بجلنى وهو نادر) فى الشرح هذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفى فالنون

ولا يجعلون ذلك شاذا﴾ وهذا موجب لما قلناه من جعل الاشارة فى قوله وهذا الاخير الى كون الكلمة نائبة عن أخرى ولو جعلت راجعة الى شذوذ الانابة لنافى آخر الكلام أوله ﴿ومذهبهم أقل تعسفا﴾ وهذا جنوح من المصنف الى مخالفة البصريين قلت وكان حق هذا التنبيه ان يكون اما مذكورا عقيب كلامه على الى فى حرف الالف لان ذلك أول موضع وقع فيه الكلام فى نيابة بعض أحرف الجر عن بعض واما مذكورا عند الكلام على الحرف الاخير من حروف الجر التى تقع فيها النيابة هذا الذى تقتضيه صناعة التصنيف والامر فى ذلك قريب ﴿بجل﴾ ﴿على وجهين﴾ وهذا خبر عن المبتدا الذى هو بجل وقوله ﴿حرف بمعنى نعم واسم﴾ خبرا آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على ﴿وهى﴾ أى وبجل التى هى اسم ﴿على وجهين اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب﴾ والكلام فى اعراب هذا كالمتقدم ﴿ويقال على الاول﴾ وهو كونها اسم فعل بمعنى يكفى ﴿بجلنى﴾ بلحاق نون الوقاية ﴿وهو نادر﴾ نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الامران الا أن ترك النون أعرف من اثباتها فقد ورد بجلنى بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفى قال ابن قاسم فى الجنى الدانى وأما بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلنى

والثانى أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكر وا انها تلحقها قليلا فان قلت فى التسهيل فى نون الوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت فاطلق فى بجل ولعله مستند المصنف قلت لم يذكر ابن مالك فى هذا الفصل مجئ بجل اسم فعل بمعنى يكفى وانما ذكرها حيث تكون ياء المتكلم فى محل جربها ولا تكون كذلك الا اذا كانت بمعنى حسب فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل فلا يرد هذا قلت لا نسلم ان استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ايراد هذا الحكم فى هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل ﴿و﴾ يقال ﴿على الثانى﴾ وهو استعمالها بمعنى حسب بدون نون الوقاية ﴿بجلى قال ألا بجلى من ذا الشراب الا بجل﴾ وقد تقدم انها تستعمل مع نون الوقاية اذا كانت بهذا المعنى الا أن ذلك قليل وفى الصحاح و بجل بمعنى حسب قال الاخفش هى ساكنة أبدا يقولون بجلك كما يقولون قطك الا أنهم لا يقولون بجلنى كما يقولون قطنى ولكن يقولون بجلى ٢٣٢ أى حسبى قال لبيد فتى أهلك فلا أحفله * بجلى الآن من العيش بجل

﴿(بل)﴾ ﴿حرف اضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل هم﴾ أى الملائكة الذين زعم هؤلاء القائلون المفترون انهم بنات الله سبحانه وتعالى ﴿عباد مكرمون﴾ مقربون وليسوا اولادا اذ العبودية تنافى الولادة قيل فى الآية وان لم يقع بعدها فى اللفظ الا مفرد لكن هذا المفرد خبر مبتدا محذوف فالواقع فى التحقيق بعدها جملة اسمية ﴿ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق﴾ فوقع بعدها جملة فعلية ومعنى الابطال فى الآيتين ظاهر ﴿واما الانتقال من غرض الى آخر﴾ مع عدم ارادة ابطال الكلام الاول المنتقل عنه ﴿ووهم ابن مالك اذ زعم فى شرح كافيته انها لا تقع فى التنزيل الا على هذا الوجه﴾ ومحمل كلامه هذا على انها لا تقع بيقين فى القرآن الا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره فلا يتم توجيهه بتينك الآيتين الشريفتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا فى شئ منهما لاحتمال أن يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكى ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال من أمر الى استئناف أمر آخر ﴿ومثاله قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ونحوه ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة﴾ من هذا فالاضراب فيها لمجرد الانتقال من غير ابطال ﴿وهى﴾ أى بل ﴿فى ذلك كله﴾ حيث تليها جملة وتكون هى للابطال أو لمجرد الانتقال ﴿حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح﴾ وظاهر كلام ابن مالك انها عاطفة وصرح به ولده بدر الدين فى شرح الالفية وكذا صاحب رصف المبانى فيما نقله ابن قاسم ﴿ومن دخولها على الجملة قوله

واجبة لا نادرة نعم اذا كان بمعنى حسب جاز الامران الا ان ترك النون أعرف من اثباتها فقد ورد بجلنى بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفى قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى اما بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما ان يكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلنى والثانى ان تكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكروا انها تلحقها قليلا فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل قلت لا نسلم ان استعماله لذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ايراد هذا الحكم فى هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل اهـ ما فى الشرح وأقول اذا آل الاشكال الى أنه كان ينبغى للمصنف ان يذكر هذا الحكم عند قوله اسم فعل فهى مناقشة سهلة على انا لا نسلم ان موقع ايراد هذا الحكم انما هو عند قوله اسم فعل بل موضعه أيضا ما ذكره فيه لان الضمير من قوله وهو نادر عائد الى الاول من قوله ويقال على الاول والجملة فى محل نصب على الحال أى يقال على الاول حال كونه نادرا بجلنى فيكون بجلنى بمعنى يكفينى نادرا أيضا لكن لا من حيث لحوق نون الوقاية به لان لحوقها باسم الفعل واجب بل من حيث ان ما لحقته هما نادر اذ الجملة مستأنفة لبيان سبب عدم ذكر شاهد لبجلنى بمعنى يكفينى كانه قال وانما لم اذكر شاهد البجلنى بمعنى يكفينى كما ذكرت شاهدا لبجلى بمعنى حسبى لان بجل بمعنى يكفى نادر بخلاف معنى حسب ثم ليس الرد على المصنف بكلام عصرى له فى بعض كتبه باولى من الرد عليه بكلام المصنف وقد ذكر صاحب الصحاح بجل بمعنى حسب ولم يذكره بمعنى يكفى ولولا انه نادر لذكره

﴿(بل)﴾

(قوله ووهم ابن مالك اذ زعم فى شرح كافيته انها لا تقع فى التنزيل الا على هذا الوجه) فى الشرح

*بل بلد ملء الفجاج قتمه﴾ الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين كذا في الصحاح وأما قتمه فيحتمل أن يكون بفتح القاف والتاء كما في قول الحماسي كأنها الاسد في عرينتهم * ونحن كالليل جاش في قتمه العرين المحل الذي يأوي اليه الاسد وكذا العرينة قال الجوهري وأصل العرين جماعة الشجر وجاش كأنه مستعار من قولهم جاش البحر اذا زخر وجاشت القدر اذا غلت والقتم السواد قال ابن جني ينبغي أن يكون اراد في قتامه فحذف الالف تخفيفا كما رويناعن قطرب من قول الشاعر ألا لا بارك الله في سهيل * اذا ما الله بارك في الرجال وكما قال الآخر *مثل النقي لبده ضرب من الطال* يريد الطلال وقد يجوز أن يكونا لغتين فعلا وفعالا كزمن وزمان وقال الامام المرزوقي والقتام والقتم والقتمة تجيء في الظلمة والغبار والريح وجاء الفعل منه فقيل قتم يقتم قتما وقتاما وذكر بعضهم انه أراد اقتام وحذف الالف كما قال *الا لا بارك الله في سهيل* ومصدر ما كان على فعل الفعل في الاكثر فلا أدري لم أنكره حتى اعتذر بما ذكره ﴿اذ التقدير﴾ تعليل لدخولها على الجملة في البيت المذكور أي لان التقدير ﴿بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته﴾ فبلد مجرور برب والمتعلق محذوف مثبت وقوع الجملة فيه بعد بل ﴿ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة﴾ بمنزلة رب قد حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ان الجر بعد بل لا بها وقال الرضي أما الفاء و بل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بها بل برب المقدرة

٣٠ ى ل

بعدهما ﴿وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها أمر او ايجاب﴾ أي أو خبر موجب ﴿كاضرب زيدا بل عمرا وقام زيد بل عمرو﴾ على طريق النشر المطابق للف في الترتيب ﴿فهي تجعل ماقبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء﴾ فزيد في المثالين كالمسكوت عن الامر بضربه والاخبار بقيامه ﴿واثبات الحكم لما بعدها﴾ فعمرو في ذينك المثالين هو المأمور بضربه والمخبر بقيامه ﴿وان تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ماقبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو

محمل هذا الكلام عند ابن مالك على انها لا تقع بيقين في تنزيل القرآن الا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره فلا يتم توهيمه بتينك الآيتين الشريفتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال أن يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال من أمر الى استئناف أمر آخر وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ فانه قال وما ذكره من الانتقاد سبقه اليه ابن أم قاسم في شرح الالفية وسبقهما لذلك أبو حيان وفات الجميع ما مال اليه مفرد زمانه من ان الآيتين وقع الاضراب فيهما عن جملة القول لا عن الجملة المحكية بالقول وجملة القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة غير باطلة لم يبطلها الاضراب وانما أفاد الاضراب الانتقال من اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي صلوات الله عليهم اه (قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه) هذا صدر بيت لرؤبة بن العجاج عجزه *لا يشترى كتانه وجهرمه* والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار وكذلك القتم بفتح القاف وسكون المثناة والقتام والقتار بضم القاف والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم وأراد رؤبة به و بالكتان هنا الشراب وفي القاموس جهرم كجعفر بلد بفارس والجهرمية ثياب منسوبة من نحو البسط أو هي من الكتان اه (قوله ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة) وجه وهمه ان الجر برب المقدرة بعد بل لا ببل حكى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي وحكوا الاتفاق عليه (قوله فهي تجعل ماقبلها كالمسكوت عنه) قال الرضي تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد في قولك قام زيد بل عمرو غلطا يجوز أن يكون قد قام وأن يكون لم يقم أفدت ببل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد أو سهو لسان (قوله وان تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ماقبلها على حالته) هذا ما قال ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن بعدها فان اطلاقه هذا يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو محقق كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو وبالاتفاق قال الرضي وبه قال ابن الحاجب لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد قال وظاهر كلام الاندلسي وهو الظاهر انها للاضراب أيضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو أفادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمل أن يكون صحيحا وأن لا يكون (قوله وجعل ضده لما بعدها) قال الرضي وأما حكم

ولا يقم زيد بل عمرو﴾ ففى المثال الاول قررت نفى القيام لزيد وأثبتت القيام لعمرو وفى المثال الثانى قررت النهى عن ضرب زيد وأثبتت الامر بضرب عمرو وهذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك وظاهر كلام الاندلسى ان معنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه ففى قولك ماجاءنى زيد بل عمرو أفادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجىء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون قد جاءك كما ان الامر كذلك مع الايجاب ﴿وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى الى مابعدها﴾ هذا مع موافقتهما للجمهور فيما تقدم فالامران جائزان عندهما على ماصرح به ابن قاسم فى الجنى الدانى قلت وقد صرح ابن مالك بان ماجوزاه مخالف لاستعمال العرب ﴿وعلى قولهما﴾ يتأتى التفريغ ﴿فيصح مازيد قائما بل قاعدا﴾ بالنصب عطفا على الخبر والايجاب لانها نقلت معنى النفى الى مابعدها ﴿وبل قاعد﴾ بالرفع على انها جعلت ضد النفى لما بعدها فهو مثبت لكن لايصح العطف على الخبر ضرورة أن مالا تعمل عند انتقاض النفى فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدا محذوف أى بل هو قاعد وحينئذ لاتكون عاطفة لوقوع الجملة بعدها ويخرج عما الكلام فيه وهو حيث يتلوها مفرد فتكون عاطفة فتأمله ﴿ويختلف المعنى﴾ اذ القعود منفى على التقدير الاول مثبت على التقدير الثانى ﴿ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى﴾ نحو ماقام زيد بل عمرو ﴿وشبهه﴾ نحو لايقم بكر بل خالد ﴿قال هشام محال ضربت زيدا بل اباك﴾ اهـ ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته ﴿ان قصد بذلك﴾ بلى الرد على الجمهور فيلزم القدح فى كل مامنعه فريق من أهل البلدين وأجازه الفريق الآخر فتأمله ﴿وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لابل الشمس لولم * يقض للشمس كسفة أو أفول﴾ أطن الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير الى السواد والافول الغيبوبة وهذا هو المسمى عند أهل البيان بالتشبيه المشروط كقوله

عزماته مثل النجوم ثواقبا * لولم يكن للثاقبات أفول

وما أحسن قول بديع الزمان

وكاد يحكيك صوب الغيث منسكبا * لوكان طلق المحيا يمطر الذهبا
والدهر لولم يخن والشمس لونطقت * والليث لولم يصد والبحر لوعذبا

مابعد بل الآتية بعد النفى أو النهى فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك من قولك ماجاء زيد بل عمرو وكانك قلت بل جاءنى عمرو وقبل أبطل النفى والاسم المنسوب اليه المجىء قالوا والدليل على ان الثانى مثبت الحكم أنه لايجوز النصب فى مازيد قائما بل قاعد (قوله وعلى قولهما فيصح مازيد قائما بل قاعدا) وذلك ان ما عملت للنفى ومابعد بل على قولهما يصح كونه منفيا بعد النفى فيصح عمل مافيه (قوله ويختلف المعنى) يعنى بالنفى والاثبات لان مابعد بل مع النصب منفى ومع الرفع مثبت (قوله قال هشام محال ضربت زيدا بل اباك) هذا تصريح من هشام وهو كوفى بمنع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على الرضى حيث قال والظاهر ان منع الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانبارى والاندلسى فكيف يمنعون هذا (قوله وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب) يعنى ان لا تذكر قبل بل لا للعطف ونفى مابعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينفى بها الايجاب الذى قبلها ويصيرها قطعيا فى النفى بعد صيرورته بحرف الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره وذلك هو حقيقة تأكيد الاضراب وفى الشرح وماذكره من ان لا تزاد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضى واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لابل عمرو واضرب زيدا لابل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى مابعد بل ففى قولك لابل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولولم تجئ بلا لكان قيام زيد فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا فى اضرب زيدا لابل عمرا أى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص فى ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست زائدة بل أتى بها لتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف مافى المتن قلت ووقع للمصنف فى حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءنى زيد لابل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضى أن لا تكون زائدة فهو معارض لما هنا فتأمله اهـ مافى الشرح وأقول بما قررنا به كلامه هنا من ان المراد بزيادتها انها لا تذكر للعطف ونفى مابعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه فى شروط لا العاطفة وكلام الرضى (قوله وجهك البدر الخ) الكسفة بفتح الكاف التغير الى السواد والافول الغيبوبة

﴿ولتوكيد تقرير ماقبلها بعد النفى﴾ فنى مثل قولك ماقام زيد لا بل عمرو تكون لا مزيدة لتوكيد تقرير نفى القيام عن زيد قال الرضى واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب أو الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى مابعد بل ففى قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد وأثبته لعمرو ولولم تجئ بلا لكان قيام زيد فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا فى اضرب زيدا لا بل عمرا أى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو اهـ كلامه وهو نص فى أن لا الواقعة قبل بل ليست زائدة بل أتى بها التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف مافى المتن قلت ووقع للمصنف فى حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة هذا كلامه وهو صريح فى ان لا فى ذلك نافية لا زائدة فهو معارض لما هنا فتأمله ﴿ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى﴾ لا بعد الايجاب فيصح أن يقال قام زيد لا بل عمرو ولا يصح ماقام زيد بل عمرو ﴿وليس بشئ لقوله﴾ بلام العلة

﴿وما هجرتك لا بل زادنى شغفا * هجر وبعد تراخى لا الى أجل﴾ وهذا قاطع فى رد ماقاله ابن درستويه والشغف بالشين والغين المعجمتين المفتوحتين مصدر شغفه الحب اذا خرق شغاف قلبه حتى وصل الى الفؤاد والشغاف حجاب القلب وقيل جلدة رقيقة يقال لها لسان القلب والشغف بالعين المهملة أيضا

﴿بلى﴾

﴿حرف جواب أصلى الالف﴾ وهذا هو الظاهر ﴿وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة﴾ قال الفراء زيدت للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفى كما كانت للرجوع عن الجحد فى ماقام زيد بل عمرو ﴿وبعض هؤلاء﴾ القائلين بزيادة الالف ﴿يقول انها للتأنيث﴾ أى تأنيث الكلمة كالتاء فى ربت وثمت ﴿بدليل امالتها﴾ كامالة ألف حبلى ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبعثرى لم تمل ﴿ويختص﴾ اما بياء المضارعة التحتية على انه مسند لضمير يعود على قوله حرف جواب والجملة صفة له أو على بلى بناء على تذكيره باعتبار اللفظ والجملة خبر ثان وأما بالتاء الفوقية على انه مسند لضمير بلى بتاء التأنيث باعتبار الكلمة والجملة على هذا خبر ثان ﴿بالنفى﴾ فلا تقع بعد الاثبات وحكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليبعدا أى ليبعدن بالنون الخفيفة وقد قال الرضى واستعمال بلى فى البيت لتصديق الايجاب شاذ ﴿وتفيد ابطاله سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى﴾ فيكون قوله تعالى بعد ذلك وربى لتبعثن تصريحا بما أفادته بلى من ابطال النفى المتقدم ﴿أم﴾ كان ﴿مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان﴾ ذلك الاستفهام ﴿نحو﴾ أن يقول قائل ﴿أليس زيد بقائم فتقول﴾ أنت فى جوابه ﴿بلى﴾ أى هو قائم ﴿أو توبيخا نحو﴾ قوله تعالى ﴿أم يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى﴾ أى بلى نسمع ذلك فابطلت النفى الذى تعلق به الحسبان الموبخ عليه ونحو قوله تعالى ﴿أيحسب الانسان﴾ أى الكافر المنكر البعث ﴿ان لن نجمع عظامه بلى﴾ أى بلى نجمعها ﴿أو تقريرا نحو ألم يأتكم نذير قالوا بلى﴾ أى بل أتانا نذير ﴿و﴾ نحو ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾ أى بلى أنت ربنا ﴿أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم لكفروا ووجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفى أو ايجاب﴾ والواقع فى الآية نفى فلو أجيب بنعم لكان معناه نعم لست ربنا وهو كفر والعياذ بالله ﴿ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لى عليك ألف فقال بلى لزمته﴾ الالف لأن بلى تفيد ابطال النفى فكأنه قال بلى لك على ألف فهو اقرار بالالف فيلزمه ﴿ولو قال نعم لم تلزمه﴾ اذ معناه نعم ليس لك على ألف وهذا ليس اقرارا بثبوت الالف عليه فلا تلزمه ﴿وقال آخرون تلزمه﴾ الالف ﴿فيهما﴾ أى فى الصورتين المذكورتين فى احداهما بلى وفى الاخرى نعم ﴿وجروا فى ذلك على مقتضى العرف﴾ الجارى عندهم فى ذلك ﴿لا اللغة﴾ والاقارير مبنية على ماهو مستعمل عند أهل العرف ولا يلزمون فيها الا بما هو المتعارف بينهم قال ابن الحاجب غير العرف نعم فى الايجاب نفى معه استفهام ولذلك لو قال شخص نعم فى جواب أليس لى عليك ألف لزمه

﴿بلى﴾

(قوله وبعض هؤلاء يقول انها للتأنيث) يعنى تأنيث الكلمة كالتاء فى ثمت وربت لانها أميلت ولو لم تكن للتأنيث لكانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبعثرى وتلك لا تمال (قوله تختص بالنفى) فى الشرح حكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله

وقد بعدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليبعدا

بالالف تغليب للعرف اذ المراد منه عرفا الثه لى ألف والعرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع ومستند اخراج العرف نعم عن وضعه الاصلى ان النفى الواقع بعد الاستفهام التقرير فيكون موجبا من حيث المعنى ﴿ونازع السهيلى وجماعة فى المحكى عن ابن عباس وغيره فى الآية﴾ وهى ألست بربكم قالوا بلى ﴿متمسكين بان الاستفهام التقريرى خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير فانها لا تقع بعد الايجاب﴾ وهذا معارض لما حكاه فى الكلام على أم عن سيبويه من انه يراها فى هذه الآية متصلة والحق ماذكره هنا وقد أسلفنا نص سيبويه من انه يراها فى الكتاب فى ذلك المحل وماذكره فى تعليل امتناع سيبويه من جعل أم متصلة فى الآية المذكورة مبنى على ان الاستفهام المفاد بالهمزة المعادلة لام لابد ان يكون حقيقيا وقد أسلفنا الكلام عليه ﴿واذا ثبت انه ايجاب فنعم بعد الايجاب تصديق له﴾ ولا يلزم الكفر اذ مضمون ألست بربكم أنا ربكم فذكر نعم فى جوابه تصديق له فلا يلزم كفر ﴿اه﴾ كلام هؤلاء الجماعة قال الرضى وجوز بعضهم ايقاع نعم فى موضع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفى لفائدة التقرير أى الحمل على الاقرار والطالب له فيجوز ان يقول فى جواب ألست بربكم وألم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفى فأفادت الايجاب فتكون نعم فى الحقيقة

للخبر المثبت المؤول به الاستفهام لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا تكون جوابا للاستفهام لكون مابعد اداته فالذى قاله ابن عباس مبنى على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذى جوزه هذا القائل مبنى على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفى فلا يتناقضان ﴿ويشكل عليهم ان بلى لايجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه﴾ ولا اشكال فى الحقيقة فان هؤلاء راعوا صورة النفى المنطوق به فأجيب ببلى حيث يراد ابطال النفى الواقع بعد الهمزة وجوزوا الجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف ودعواه الاتفاق مناقش فيها اما ان أراد الايجاب بيد

المجرد من النفى أصلا ورأسا فقد أسلفنا ماحكاه الرضى فيه من الخلاف وأما ان أراد ماهو أعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفى فالخلاف موجود ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره فى حرف النون وقد تقدم هنا انهم أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى ﴿لكن وقع فى كتب الحديث مايقتضى انها يجاب بها الاستفهام المجرد﴾ عن النفى ﴿ففى صحيح البخارى فى كتاب الايمان﴾ والنذور ﴿أنه عليه الصلاة والسلام قال لاصحابه اترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى﴾ ووجه ذكر الحديث فى كتاب الايمان ان فى بقيته قال أفلا ترضون ان تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا بلى قال فوالذى نفس محمد بيده انى لارجو ان تكونوا نصف أهل الجنة ﴿وفى صحيح مسلم فى كتاب الهبة أيسرك ان يكونوا لك فى البر سواء قال بلى قال فلا اذن﴾ وفيه أيضا أنه عليه الصلاة والسلام ﴿قال أنت﴾ وهذا على حذف همزة الاستفهام أى أأنت ﴿الذى لقيتنى بمكة فقال له المجيب بلى وليس لهؤلاء﴾ الجماعة ﴿ان يحتجوا بذلك﴾ فى آية ألست بربكم قالوا بلى ﴿لانه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل﴾ وقد عرفت ان هؤلاء الجماعة فى غنية عن هذا الاحتجاج وان ماأورده المصنف عليهم غير وارد ﴿واعلم ان تسمية الاستفهام فى الآية تقريرا عبارة جماعة ومرادهم انه تقرير بما بعد النفى كما مر فى صدر الكتاب وفيه بحث أوسع من

قال الرضى وهو شاذ (قوله فى المحكى عن ابن عباس وغيره) وهو لو قالوا نعم كفروا (قوله ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير) فى الشرح هذا معارض لما حكاه فى الكلام على أم عن سيبويه من انه يراها فى هذه الآية متصلة والحق ماذكره هنا وأقول قد قررنا هنالك انه لم يحك عن سيبويه ان أم فى هذه الآية متصلة وانما نقل عنه ان أم أنا خير قائم مقام أم تبصرون فراجعه وتأمل (قوله ويشكل عليهم ان بلى لايجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه) يعنى ولو كان الاستفهام التقريرى خبرا موجبا لكانت بلى فى الآية جوابا للايجاب فى الشرح لا اشكال فى الحقيقة فان هؤلاء راعوا صورة النفى المنطوق به فيجاب ببلى حيث يراد ابطال النفى الواقع بعد الهمزة وجوزوا الجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف ودعواه الاتفاق مناقش فيها أما ان أراد الايجاب المجرد من النفى أصلا ورأسا فقد أسلفنا ماحكاه الرضى فيه من الخلاف واما ان أراد ماهو أعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفى فالخلاف موجود مشهور ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره فى حرف النون اه وأقول أراد الايجاب المجرد من النفى أصلا ولم يعبأ بالبعض الذى أجاز استعمالها بعد الايجاب لقلته (قوله فى كتاب الايمان) هو بفتح الهمزة جمع يمين (قوله وليس لهؤلاء) يعنى السهيلى والجماعة ان يحتجوا على الآية بذلك يعنى بوقوع الجواب ببلى للايجاب

هذا في باب النون ﴾ يأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى ﴿ (بيد) ﴾ ﴿ ويقال ميد بالميم وهي اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها ﴾ أما انه اسم فدعوى لم يقم عليها دليل ولو قيل بانه حرف استثناء كالا لم يبعد هكذا كنت أقول مدة ثم رأيت في كلام ابن مالك على اعراب مشكلات البخاري مانصه والمختار عندي في بيد ان تجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا ان كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها اه وأما استعماله متلوا بان وصلتها فهو المشهور كالحديث بيد اني من قريش وكالبيت الذي أنشده المصنف * عمدا فعلت ذاك بيد اني * وكقول الآخر

بيد ان الله قد فضلكم * فوق من أحكأ صلبا بازار هكذا أنشده ابن مالك وأنشده الجوهري منسوبا لعدي بن زيد يصف جارية أجل ان الله وأحكأ شد والازار واحد الازر قال ابن مالك وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان قال وهذا الحذف في ان نادر ولكنه غير مستبعد بالقياس الى حذف ان فانهما اختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله تعالى عنه * ولولا بنوها حولها لخبطتها * قلت في كلامه نظر اما أولا فقوله وأضيفت بيد مخالف لما اختاره من كونها حرفا وقد يكون اراد التخريج على قول الجماعة لا على مختاره هو وأما ثانيا فلان ما يضاف ٢٣٧ الى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها ﴿ وله معنيان أحدهما غير ﴾ أي معنى غير ﴿ الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا ﴾ كما تقع غير كذلك ﴿ بل يقع ﴾ ﴿ منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا ﴾ أي ولا اداة استثناء متصل ﴿ وانما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون ﴾ بكسر الخاء أي زمانا في الدنيا ﴿ السابقون ﴾ أي منزلة وكرامة يوم القيامة في القضاء لنا قبل الخلائق وفي دخول الجنة ﴿ بيد انهم ﴾ أي اليهود والنصارى ﴿ أوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي رحمه الله تعالى بائد انهم ﴾ بألف بعد الباء وهمزة بعد الالف فان قلت لا يتأتى في بائد أن يكون حرفا لكونها على زنة اسم الفاعل قلت ليس مجرد زنة الاسم مقتضيا للاسمية فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته ولا اقتضى كونه اسما ﴿ وفي الصحاح ﴾ بفتح الصاد على انه اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على ألسنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب وأتيت مرة الى شخص أطلب منه اعارة كتاب الصحاح فقلت مخاطباله مولاي ان وافيت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذاك بمنكر البحر أنت وهل يلام فتى سعى * للبحر كي يلقى صحاح الجوهري ﴿ بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل اه وفي المحكم ﴾ لابن سيده ﴿ ان هذا المثال حكاه ابن السكيت ﴾ بكسر السين والكاف المشددتين ﴿ وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير أعلى ﴾ قلت وابن السكيت هذا هو أبو يوسف يعقوب مؤدب أولاد المتوكل ومصنف كتاب اصلاح المنطق من شعره قوله

يصاب الفتى من عثرة من لسانه * وليس يصاب المرء من عثرة الرجل فعثرته بالقول تذهب رأسه * وعثرته بالرجل تبرا على مهل ومن الحكايات الغريبة انه رحمه الله أنشد ولدي المتوكل وهو يعلمهما هذين البيتين ثم جلس بعد ذلك يسير مع

(بيد)

(قوله وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها) قال ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والمختار عندي في بيد ان يجعل حرف استثناء فيكون التقدير الا ان كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها (قوله نحن الآخرون السابقون بيد انهم أوتوا الكتاب من قبلنا) وقع في بعض طرق هذا الحديث بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف الى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها وأقول لابن مالك ان يجيب عن هذا بمنع الحصر ولو سلم فالمحصور في الاضافة الى الجمل انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير تصرف بحذف وهذا ليس كذلك (قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير) في الشرح الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على ألسنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب والمعنيان مستقيمان الا ان يثبت رواية عن مصنفه فيصار اليها ولا يعدل عنها اه ومصنفه هو اسمعيل أبو نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا أقبل ما تفرد به وأنكره عليه سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد به ورد بانه لم

المتوكل فاقبل ولداه المعتز والمؤيد تلميذا ابن السكيت فقال له المتوكل يايعقوب أيما أخير ابناى هذان أم الحسن والحسين فقال ابن السكيت والله ان قنبرا خادم على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه خير منك ومن ابنيك فقال المتوكل للاتراك سلوا لسانه من قفاه ففعلوا به ذلك فمات فى ليلة الاثنين لخمس خلون من شهر رجب سنة أربع وأربعين ومائتين رحمة الله تعالى عليه ﴿والثانى ان تكون بمعنى من أجل﴾ بفتح الهمزة وكسرها قال الجوهرى ويقال فعلت ذلك من أجلك أى من جراك وقال فى حرف الراء وفعلت كذا

من جراك أى من أجلك فتأمل ﴿ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد﴾ أى أفصح العرب لان الضاد ليست فى غير لسانهم كذا فى القاموس ﴿بيد انى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر﴾ وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان ﴿وقال ابن مالك وغيره تهاهنا﴾ أى فى قوله عليه الصلاه والسلام بيد انى من قريش ﴿بمعنى غير على حد قوله﴾ أى قول النابغة الذبيانى ﴿ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب﴾ فلول جمع فل وهو الكسر فى حد السيف والقراع المضاربة والكتائب بالتاء الفوقية الجيوش جمع كتيبة وهذا عند أهل البديع من تأكيد المدح بما يشبه الذم ووجهه فى الحديث ان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها يوهم اخراج شئ مما قبلها فاذا وليها صفة مدح جاء التأكيد لما فيه من المدح والاشعار بانه لم يجد صفة ذم يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع ووجهه فى البيت من جهتين احداهما ما تقدم والاخرى انه كدعوى الشئ ببينة اذ معناه اثبات شئ من العيب للممدوحين على تقدير كون فلول السيف من مضاربة الجيوش عيبا فعلق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق فالبيت يفارق الحديث فى هذه الجهة الاخيرة ويشاركه فى الاولى وباعتبارها قال على حد قوله ﴿وأنشد أبو عبيدة﴾ بالتصغير مع هاء التأنيث وقدم مرات ﴿على مجيئها

يتفرد به فان التبريزى والجواليقى وغيرهما نقلوا ذلك وبالجملة فقد تلقت الامة كتابه بالقبول ولابن برى عليه حواشى مفيدة توفى رحمه الله فى سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة قال ياقوت فى معجم الاذكياء كان من فاراب وهى من بلاد الترك وكان من أذكياء العالم أخذ عن خاله ابراهيم الفارابى وعن السيرافى والفارسى ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة فى طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله أبو الحسين الكاتب عنده وأكرمه جهده فأقام بنيسابور يدرس فى اللغة ويعلم الكتابة وكان حسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة وانظاره قال القفطى مات مترديا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفين وشدهما كالجناحين وقال أريد أطير وقفز من علو فهلك قال وقيل انه كان بقى عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذ له يقال له ابراهيم بن صالح فغلط فى أشياء (قوله أنا أفصح من نطق بالضاد) فى الشرح يريد أنا أفصح العرب لان الضاد ليست فى غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس (قوله على حد قوله ولا عيب فيهم الخ) فلول السيف كسور فى حده والكتائب بالمثناة الفوقية جمع كتيبة وهى الجيش وقراعها مضاربتها وأراد ابن مالك وغيره بكون هذا الحديث على حد البيت كونه مشتملا على ما اشتمل عليه من تأكيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذى منه فى الحديث من نوع وفى البيت من آخر وذلك ان البديعيين قسموه الى ضربين الاول نحو البيت وهو ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها فى صفة الذم فمعنى البيت لا عيب فيهم الا فلول سيوفهم ان كان ذلك عيبا ولا شك ان هذا التقدير محال لان فل السيف كناية عن كمال الشجاعة فالتأكيد فى هذا الضرب من وجهين الاول انه كدعوى الشئ ببينة وانك علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثانى ان الاصل فى الاستثناء الاتصال فذكر أداة الاستثناء مثل ذكر ما بعدها يوقع فى وهم السامع ان غرض المتكلم اخراج شئ مما نفاه وجعله ثابتا فاذا ولى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الانفصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفيها فاضطر الى استثناء صفة مدح والضرب الثانى نحو الحديث وهو ان يثبت لشئ صفة مدح وتأتى عقبها باداة استثناء يليها صفة مدح أخرى ولا يفيد هذا الضرب التأكيد الا من الوجه الثانى وهو ان الاصل فى الاستثناء الاتصال وقبل ذكر ما بعد أداته يقع فى وهم السامع اخراج شئ مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يتأتى فى هذا الضرب التأكيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا وهذا التقدير

في

بمعنى من أجل قوله ﴿يخاطب امرأة﴾ ﴿عمدا فعلت ذاك بيدانى﴾ • أخاف ان هلكت ان ترنى وقوله ترنى من الرنين وهو الصوت ﴿وأنشد الجوهرى هذا البيت شاهدا على انه يقول أرنت بمعنى صاحت فانه قال الرنة الصوت يقال رنت المرأة ترن رنينا وأرنت أيضا صاحت وفى كلام أبى زبيد الطائى شمر أوه مغنه واطياره مرنه قال الشاعر عمدا فعلت ذاك بيدانى • أخاف ان هلكت لم ترنى وأنشده لم وكان ينبغى للمصنف ان يقول من الارنان لان الفعل هنا رباعى كما أشار اليه الجوهرى

﴿(بله)﴾ ﴿على ثلاثة أوجه اسم لدع﴾ بمعنى اترك فهى من أسماء الافعال ﴿ومصدر بمعنى الترك﴾ وقال ابن قاسم وتكون مصدرا بمعنى ترك النائب عن اترك وهذا القيد أهمله المصنف ﴿واسم مرادف لكيف﴾ وفات المصنف وجه رابع وهو انها حرف جر على مذهب الاخفش حكاه عنه ابن قاسم فى الجنى الدانى قال ولهذا ذكرتها فى هذا الكتاب ﴿وما بعدها منصوب﴾ لكونه مفعولا به ﴿على﴾ الوجه ﴿الاول﴾ وهو كونها اسم فعل ﴿ومخفوض على﴾ الوجه ﴿الثانى﴾ وهو كونها مصدرا والخفض حينئذ باضافة المصدر الى المفعول على ما قاله ابن قاسم وقال أبو على هو مضاف الى الفاعل قلت ولعل هذا هو الحامل للمصنف على ان قال أولا ومصدر بمعنى الترك فاطلق ولم يقيده بالامر ليشمل قول أبى على وغيره وروى أبو زيد فيه القلب اذا كان مصدرا نحو بهل زيد ﴿ومرفوع على﴾ الوجه ﴿الثالث﴾ وهو كونها اسما

في الضرب الاول دون الثانى (قوله ترنى من الرنين وهو الصوت) فى الشرح كان ينبغى أن يقول من الارنان لان الفعل هنا رباعى وأقول انما قال ذلك لان الارنان من الرنين ومراده بيان أصل هذا المعنى فى هذه الكلمة

﴿(بله)﴾

(قوله تذر الجماجم الخ) الجماجم جمع جمجمة وهى القبيلة وعظم الرأس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا والهامات جمع هامة وهى الرأس ومعنى بله الاكف على رواية النصب دع الاكف فأمرها أسهل وعلى رواية الجر ترك الاكف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الاكف التى يوصل اليها بسهولة (قوله من بله ما أطلعتم عليه) قال الصغانى اتفق جميع نسخ الصحيح على من بله والصواب اسقاط كلمة من وفى الشرح نص ابن التين فى شرح البخارى على ان بله فى هذا الحديث ضبط مع من بالفتح والكسر فوجه الكسر ماذكره المصنف وأما وجه الفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن يدخله من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية وهى مع صلتها فى محل رفع على الابتداء والخبر من بله

مرادفا لكيف ورفعه على انه مبتدا مخبر عنه بما قبله ﴿وفتحها﴾ أى فتح بله ﴿بناء على الاول والثالث﴾ اما على الاول فلانها اسم فعل وأسماء الافعال من المبنيات وأما على الثالث فلتضمنها حرف الاستفهام مثل كيف ﴿واعراب على الثانى﴾ فانها حينئذ مصدر لا موجب لبنائه ﴿وقد روى بالاوجه الثلاثة﴾ الرفع والنصب والجر ﴿قوله﴾ أى قول كعب بن مالك ﴿يصف السيوف﴾ تذر الجماجم ضاحيا هاماتها • بله الاكف كأنها لم تخلق ﴿الجماجم جمع جمجمة وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ قال الجوهرى وجماجم العرب القبائل التى تجمع البطون فينسب اليها دونهم نحو كلب بن برة اذا قلت الكلبى استغنيت أن تنسبه الى شئ من بطونهم والبيت محتمل لكل من المعنيين وضاحيا بارزا ظاهرا والهامات الرؤس جمع هامة فالمعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك الجماجم المستورة بارزة للابصار كانها لم تخلق فى محالها كيف الاكف أى اذا كانت حالة الجماجم هذه الحالة مع خفائها وعزة الوصول اليها فكيف حال الاكف التى هى ظاهرة يوصل لها بسهولة وعلى رواية النصب انها تترك الجماجم على تلك الحالة دع الاكف فأمرها أيسر وأسهل وعلى الجر انها تترك الجماجم ترك الاكف منفصلة عن محالها كانها لم تخلق متصلة بها ﴿وانكار أبى على ان يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبى الحسن وقطرب له﴾ والمثبت مقدم على النافى ﴿واذا قيل بله الزيدين﴾ بكسر النون على انه مثنى ﴿أو المسلمين﴾ بفتحها على انه جمع ﴿أو أحمد أو الهندات احتملت المصدرية﴾ فتكون الياء والفتحة والكسرة علامة لجر الاسم الذى أضيف اليه المصدر ﴿واسم الفعل﴾ فتكون تلك العلامات لنصب المفعول به المنصوب باسم الفعل وهذا ظاهر لا اشكال فيه ﴿ومن الغرائب ان فى البخارى فى تفسير الم السجدة يقول الله تعالى أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فما استعملت معربة مجرورة بمن

وخارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ﴾ وأقول نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله ضبط بالفتح والجر وكلاهما مع وجود من فأما الجر فقد وجهه المصنف وأما توجيه الفتح فقد قال الرضي واذا كان بله بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله ان يأتي الصخرة أي كيف ومن أين هذا كلامه قلت وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بمعنى كيف التي يقصد بها الاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله والضمير من عليه عائد على الذخر أي كيف ومن أين اطلاعكم على الذخر الذي أعددته لعبادي الصالحين فانه أمر قلما تتسع العقول لادراكه والاحاطة به والذخر بالذال المعجمة مصدر ذخرت الشئ أي أخذته واتخذته وهو منصوب على المصدر أي ذخرت ذلك لهم ذخرا ﴿ وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء ﴾ وهم الكوفيون والبغداديون فانها قد استعملت كغير وهي ترد للاستثناء وجمهور البصريين على انها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها الا الخفض كذا في الجنى الداني قال وليس بصحيح بل النصب مسموع من كلام العرب قلت واختار ابن عصفور أنها لا تكون من أدوات الاستثناء لامرين أحدهما ان ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها ألا ترى ان الاكف في البيت ليست من الجماجم والثاني ان الاستثناء عبارة عن اخراج الثاني مما دخل في الاول والمعنى في بله ليس كذلك ألا ترى ان الاكف مقطوعة بالسيوف كالجماجم قلت وفيه نظر اما الاول فلا نسلم لا ان كل استثناء يكون ما بعد الاداة فيه من جنس ما قبلها بدليل المنقطع وأما الثاني فلتحقق الاخراج باعتبار الاولوية والله تعالى أعلم

﴿ حرف التاء ﴾

﴿ التاء المفردة ﴾ على أربعة أقسام ﴿ محركة في أوائل الاسماء ﴾ وهذا قسم ﴿ ومحركة في أواخرها ﴾ وهذا ٢٤٠ قسم ثان ﴿ ومحركة في أواخر الافعال ﴾ وهذا قسم ثالث ﴿ ومسكنة في أواخرها ﴾ وهذا قسم رابع ﴿ فالمحركة في أوائل الاسماء حرف جر معناه القسم ﴾ وفيه نظر وانما معناه كون مجروره مقسما به ﴿ وتختص ﴾ هذه التاء المحركة الجارة ﴿ بالتعجب ﴾ وذلك ان المقسم عليه يجب أن يكون نادر الوقوع علم ذلك بالاستقراء والنادر موقع للعجب ﴿ وباسم الله تعالى ﴾ نحو وتالله تفتؤ تذكر يوسف ﴿ وربما قالوا تربي وترب الكعبة وتالرحمن ﴾ وتحياتك حكاه ابن قاسم قال وذلك شاذ قليل ﴿ قال الزمخشري في وتالله لا كيدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره اهـ ﴾ كلامه ملخصا فاما ان الباء الموحدة أصل أحرف القسم فقدمر وجهه وأما ان الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجا ومعنى لان الالصاق قريب من الجمع الذي هي له واما ان التاء المثناة بدل من الواو فلما بينهما من المجانسة بدليل تراث في وراث ﴿ والمحركة في أواخرها حرف خطاب نحو أنت ﴾ بالفتح خطابا للفرد المذكر ﴿ وأنت ﴾ بالكسر خطابا للفرد المؤنث وهذا مبني على مذهب الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بانت حكيته لانه مركب من اسم وحرف وذهب الفراء الى ان المجموع هو الضمير فالتاء على هذا بعض اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحدها هي الضمير وهي التي في فعلت وفعلت ولكنها كثرت بان فالتاء على هذا اسم لا حرف ﴿ والمحركة في أواخر الافعال ضمير نحو قمت ﴾ للتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا ﴿ وقمت ﴾ للمخاطب المفرد المذكر ﴿ وقمت ﴾ للمخاطب المفرد المؤنث ﴿ ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب ﴾ الى كنت ﴿ كنتي ﴾ كما قال

فاصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشر خصال المرء كنت وعاجن

العاجن من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا على الارض يقول أصبحت منسوبا الى كنت لانك تقول كنت كذا وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شيخا كبيرا لا تطيق النهوض الا مع الاعتماد على الارض وهما شر خصال الانسان ﴿ ان التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث ﴾ وهذا ان اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجملة على ما هي عليه

والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر (قوله وخارجة عن المعاني الثلاثة) لقائل أن يقول جاز أن تكون مصدرا بمعنى الترك مفيد التعليل والمعنى أعددت لعبادي الصالحين من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة

﴿ حرف التاء ﴾

(قوله ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي) في الصحاح أبو عمرو يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي وكأنه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشر خصال المرء كنت وعاجن

والعاجن

فالشذوذ على رأيه لازم لان المركب تركيبا غير اضافي سواء كان اسناديا كتأبط شرا أو مزجيا كبعلبك أو غيرهما فهو حينئذ انما ينسب الى صدره ويحذف ما عداه فكان القياس ان يقال في النسب الى كنت كوني سواء جعلت التاء اسما كما يقول الجماعة أو حرفا كما يقوله هو ﴿ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء﴾ وهي المحركة في أواخر الافعال ﴿تكون علامة﴾ فلا معنى للمصير الى القول بها من غير ثبت ﴿ومن غريب أمر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب فالتزم فيها لفظ التذكير والافراد﴾ وان كان المخاطب باللفظ الذي فيه مؤنثا او غير مفرد ﴿في ارأيتكما﴾ للمخاطبين مذكرين أو مؤنثين ﴿وأرأيتكم﴾ للمخاطبين المذكرين ﴿وأرأيتك﴾ للمخاطبة ﴿وأرأيتكن﴾ للمخاطبات وسيأتي الكلام على ذلك مبسوطا في حرف الكاف ﴿اذ لو قالوا أرأيتما كما جمعوا بين خطابين﴾ لمخاطب واحد في كلام واحد وقد يقال أي محذور في ذلك فقد أجاز وامثاله في أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتما كما منطلقين أي علمت نفسك وعلمتما أنفسكما ﴿واذا امتنعوا من اجتماعهما في ياغلامكم فلم يقولوه كما قالوا ياغلامنا وياغلامهم مع ان الغلام﴾ في ياغلامكم ﴿طارئ عليه الخطاب بسبب النداء﴾ وليس ذلك فيه بحسب الوضع الاصلي ﴿وانه خطاب لواحد﴾ وهو الغلام ﴿لا لاثنين﴾ كما في أرأيتكما المحكوم بمنعه ﴿فهذا﴾ الذي قلنا بمنعه ﴿أجدر﴾ بالمنع لان الخطاب فيه وضعي لا طارئ والمخاطب به اثنان لا واحد والقائل ان يقول انما امتنع نحو ياغلامك وياغلامكما وياغلامكم لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه في حالة واحدة كما قال الرضي ومثل هذا مفقود في نحو أرأيتما كما ﴿وانما أجاز واغلامكيه لان المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة وانما هو متفجع عليه﴾ ﴿ويأتي تمام القول في أرأيتك في حرف الكاف ان شاء الله تعالى﴾ وهنالك نبسط

٢٤١

القول كما وعدنا به ﴿والتاء الساكنة في أواخر الافعال حرف وضع علامة للتأنيث﴾ أي تأنيث المسند اليه ﴿كقامت هند وطلعت الشمس ﴿وزعم الجاولي﴾ بفتح الجيم نسبة الى جاولاء وهي قرية بناحية فارس

والعاجن الذي اذا نهض اعتمد على يديه من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا بيديه على الارض (قوله اذ لو قالوا أرأيتما كما جمعوا بين خطابين) في الشرح أي محذور في ذلك فقد أجاز وامثاله في أفعال القلوب نحو أعلمتك منطلقا وأعلمتما كما أنفسكما وأقول وجه منع الجمع بين خطابين هو ما أشار اليه المصنف بقوله فاذا امتنعوا من اجتماعهما في ياغلامكم الى آخره وأما أفعال القلوب فقد اختصت بأحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بأن يكون ضميري خطاب أو تكلم أو غيبة فلا يقاس عليها غيرها (قوله فانه خطاب لاثنين) أحدهما المنادى والآخر المضاف اليه (قوله ويأتي تمام القول في أرأيتك في حرف الكاف) كلمة في الاولى متعلقة بالقول والثانية بيأتي (قوله وزعم الجاولي) بفتح الجيم وضم اللام الاولى

٣١ ى ل

قال الجوهري والنسبة اليها جاولي على غير قياس مثل حروري في النسبة الى حروراء ﴿انها اسم وهو خرق لاجماعهم﴾ وقد اغتر الصلاح الصفدي من الادباء المتأخرين بذلك فزعم في شرحه للامية العجم ان التاء من قوله اصالة الرأي صانتني عن الخطل * وحلية الفضل زانتني لدى العطل فاعل بالفعل المذكور ﴿وعليه﴾ يكون الاعراب محتملا ﴿ويأتي في الظاهر﴾ حالة كونه واقعا ﴿بعدها أن يكون بدلا أو مبتدا او الجملة قبله خبر﴾ وحينئذ يحتمل الفعلية أن تكون ذات محل من الاعراب وهو الرفع ان جعلت خبر المبتدا وأن تكون لا محل لها من الاعراب اذا جعل الظاهر بدلا من الضمير ﴿ويرده ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه﴾ كما في قولك قام زيد أخوك فاخوك وهو البدل صالح لان يستغني به عن المبدل منه وهو زيد فان قلت ينتقض بنحو أكلت الرغيف ثلثه اذ ذكر المبدل منه في مثل هذه الصورة متعين لكونه مفاد الضمير فلا يستغنى عنه بالبدل قلت عدم الاستغناء هنا أمر عارض لا بالنظر الى المبدل منه من حيث كونه مبدلا منه فلا يرد واذا كان كذلك فالبدل في قولك قامت هند لا يصلح لان يستغنى به عن المبدل منه فتقول قام هند لان هذا لا يقال كذلك في الغالب ﴿وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم قليل﴾ وهذا التركيب وهو قامت كثير شائع فكيف يخرج على ما يقتضي قلته ﴿وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا كقوله الى ملك ما أمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره﴾ فقوله أبوه مبتدا مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهي ما أمه من محارب والجملة المركبة من هذا المبتدا وخبره صفة لقوله ملك ومحارب قبيلة من فهر والظاهر ان المراد بكليب رهط جرير الشاعر وهو كليب بن يربوع بن حنظلة ووجه الرد بذلك كما مر وهو أن يقال تقديم الخبر الذي هو جملة وان كان مقيسا قليل فكيف يخرج عليه هذا التركيب الشائع الكثير فان قلت

التفريع على قول خارق للاجماع مما لاطائل تحته فلم فعله المصنف قلت زيادة التشنيع على صاحب هذا القول يعني ان قوله ذلك مع كونه خارقا الاجماع القوم لا يتأتى تخريجه على وجه مستقيم ﴿وربما وصلت هذه التاء﴾ الساكنة ﴿بثم ورب﴾ فيقال ثمت وربت وفات المصنف ذكر لعل فانها تشاركهما في ذلك تقول لعلت زيدا يقوم نص عليه في التسهيل وغيره ﴿والاكثر تحريكها معهما﴾ أي تحريك التاء مع ثم ورب ﴿بالفتح﴾ ومن شواهده في ثم قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

﴿حرف الثاء﴾

﴿ثم حرف عطف ويقال فيها فم﴾ بالفاء ﴿كقولهم في جدث﴾ وهو القبر ﴿جدف﴾ وقولهم في الثوم وهو النبات المأكول الكريه الرائحة فوم وفي سيرة ابن هشام تقول العرب الثمنث والثمنف يريدون الحنيفية فيبدلون الفاء من الثاء وهذا عكس مسئلتنا ﴿يقتضي﴾ بالمثناة الفوقية أو التحتية وقدم الكلام في نظيره ﴿ثلاثة أمور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة﴾ هذا هو أصل وضعها ﴿وفي كل منها خلاف فاما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة﴾ وحينئذ فالخلاف في وقوعها زائدة غير عاطفة لا في اقتضائها التشريك مع كونها عاطفة فالعبارة غير

محررة وفي ظاهرها تدافع ﴿وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت﴾ أي مع سعتها ﴿وضاقت عليهم أنفسهم﴾ أي من فرط الوحشة والغم ﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه﴾ أي وعلموا ان لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره ﴿ثم تاب عليهم﴾ فثم زائدة والجواب هو قوله تاب عليهم وهؤلاء هم الثلاثة الذين خلفوا مرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية أول أسمائهم مكة وآخر أسماء آبائهم عكة ﴿وقول زهير﴾ بنصب قول عطفا على المنصوب المتقدم أي وحملوا على ذلك قول زهير ﴿أراني اذا أصبحت أصبحت ذا هوى * فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا﴾ يقول أصبح ذا هوى وأمسى تاركا له متجاوزا عنه يقال عدا فلان هذا الامر اذا تجاوزه وتركه فثم زائدة والمعنى فاذا أمسيت ﴿وخرجت الآية على تقدير الجواب﴾ ومابعد ثم معطوف عليه والتقدير حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه لجؤا الى الله وتابوا ثم تاب عليهم أي قبل توبتهم ﴿والبيت على زيادة الفاء﴾ لانها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع بيقين ولم تعهد زيادة ثم بيقين فاذا دار الامر في محل بين زيادة تلك حمل على ما عهد له نظير دون مالم يعهد له نظير فان قلت لاشك ان العطف من جملة التوابع والتابع هو الثاني الذي أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ونحن نرى العطف يجري في الجمل التي لا اعراب لها أصلا كقام زيد ثم قعد عمرو فكيف هذا قلت يعلم جواب ذلك من كلام ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ونحن نورده برمته لما فيه من الفائدة قال رحمه الله ان وقع بعد حروف العطف المفردات فلا اشكال وان وقع بعدها الجمل فان كانت من الجمل التي هي صالحة لمعمولية ماتقدم كان حكمها حكم المفرد في تشريك العامل واعرابه نحو أصبح زيد قائما أو بكر قاعدا وان كانت غير ذلك فلا يخلو اما أن تكون فعلية تقدم قبلها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار

وكسر اللام الثانية بعدها ياء النسبة الى جاولاء بالمد قرية بفارس وهو نسبة على غير قياس

﴿حرف الثاء﴾

(قوله كقولهم في جدث جدف) الجدث القبر وجمعه اجداث وأجدث (قوله أراني اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق وارادة النفس وفي الشرح وكأن الثاني هو المراد بالبيت يقول أصبح مريد الشئ وأمسى تاركا له متجاوزا عنه يقال عدا فلان هذا الامر اذا تركه وتجاوزه وأقول هذا يدل على ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية

أراني اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه ثم قوله متجاوزا عنه ليس على ما ينبغي لان تجاوز عنه معناه عفا عنه وليس بمراد هنا (قوله وخرجت الآية على تقدير الجواب) في البحر وتقديره تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك كرر للتوكيد وأريد بالاول انشاء التوبة وبالثاني استدامتها وقوله على الثلاثة عطف على قوله النبي أو على قوله عليهم وقيل ان اذا بعد حتى قد تتجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو قوله خلفوا أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله والبيت على زيادة الفاء) قال ابن مالك في شرح عمدته وزعم الاخفش

عامله أي باعتبار عامل الفعل الذي تقدمه أولا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره أي باعتبار عامله دون معموله من فاعل ومفعول لتخالفهما في ذلك كقولك أريد أن يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالدا فعطفت يكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة لاشتراكه معه في عامله وهو ان ولم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الاول ومفعوله لتعذر عطفهما عليهما اذ لم يشترك معمولا الاول والثاني في عامل واحد بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل مراد فيصح فيهما ما لا يصح في معموليهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بان كانت الجملة اسمية أو فعلية لكن لم يتقدمها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله بناء على انه لا يكون الفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وعمرو منطلق وقام زيد وخرج عمرو والمراد من مثل ذلك حصول مضمون الجملتين فكانه حصل قيام زيد وخروج عمرو فيدخل في حد العطف حينئذ لان المعطوف يكون مقصودا بالنسبة وهي نسبة الحصول الى متبوعه وفائدة العطف الايذان بحصولهما وان لا يتوهم ان المقصود الجملة الثانية وان الاولى من الغلط كما في بدل الغلط اذا قيل جاء زيد عمرو فالعاطف رابط بينهما وهذا أحسن من قول امام الحرمين فائدة العطف في الجمل تحسين الكلام لا غير فانه لو كان كما ذكر لم يكن فرق بين الواو وثم ونحن قاطعون بان معنى جاء زيد وذهب بكر مغاير لمعنى جاء زيد ثم ذهب بكر ﴿واما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها اياه تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾ هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب وهو سهو في التلاوة بلا شك وما أظنه قصد بالتلاوة الا الآية التي في سورة الزمر وليس فيها هو الذي وانما هي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وانزل لكم من الانعام ثمانية أزواج أي ذكر وأنثى من الابل والبقر والضأن والمعز كما بين في سورة الانعام واما الآية التي فيها هو الذي خلقكم فهي في سورة الاعراف وليس فيها ثم وانما هي هكذا هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها والحاصل انه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين هو الذي وكلمة ثم والاستشهاد حاصل بآية الزمر فان خلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية فثبت ان ثم استعملت بمعنى الواو بمجاز الاتصال الذي بينهما في معنى العطف فالواو لمطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوي فيجوز ان تستعمل بمعنى الواو فقال هؤلاء القوم بذلك تمسكا بهذه الآية وبقوله تعالى الذي أحسن كل شئ خلقه ﴿وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله﴾ أي ذريته وسميت الذرية نسلا لانها تنسل منه أي تنفصل وتخرج من صلبه ﴿من سلالة﴾ أي من نطفة ﴿من ماء﴾ أي من مني وهو بدل من الاول ﴿مهين﴾ أي ضعيف حقير ﴿ثم سوّاه﴾ أي قومه ﴿ونفخ﴾ أي أدخل ﴿فيه من روحه﴾ وهذه الاضافة للتخصيص كانه قال ونفخ فيه من الشئ الذي اختص هو به وبعلمه والاستشهاد بهذه الآية باعتبار ثم الثانية لا الاولى فان تسوية آدم لم تكن بعد جعل نسله من ماء مهين وبقوله تعالى ﴿ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون﴾ وهذا خطاب لهذه الامة ﴿ثم آتينا موسى الكتاب﴾ فالاستشهاد واضح لان ايتاء موسى الكتاب كان سابقا على ذلك فلا تكون ثم للترتيب ﴿وقول الشاعر﴾ بالجر أي وتمسكا بقول الشاعر ﴿ان من ساد ثم ساد أبوه • ثم قد ساد قبل ذلك جده﴾ بسكون الهاء والبيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا باثبات قد بعد ثم وسقطت سهوا في بعض النسخ المعتمدة ووجه الاستشهاد به واضح لان سيادة الاب قبل سيادة الابن وسيادة الجد قبل سيادة الاب فالشاهد فيه في موضعين ﴿والجواب عن الآية الاولى﴾ وهي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴿من خمسة أوجه أحدها ان العطف على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها﴾ وانما حذف لدلالة المعنى عليه ووجه الدلالة ان من في قوله من نفس واحدة تدل على ان النفس مبتدأ ومنشأ للخلق وعلى انها مخلوقة منشأة اذ يستحيل أن يكون غير المخلوق منشأ للمخلوق ﴿الثاني ان العطف على واحدة على تأويلها بالفعل﴾ كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل

الاخفش ان ثم فيه زائدة والفاء أولى لان زيادتها كثرت ولان زيادة حرف واحد أولى اهـ وقال النيلي شارح الحاجبية الذي أراه ان الفاء للترتيب المتصل في الحكم كأن الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقيب اخباره بالحكم الاول (قوله تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) هكذا رأيناه في النسخ والآية ليست الا في الزمر والاعراف وهي في الزمر بدون هو الذي وفي الاعراف بالواو لا بثم ولفظها في الزمر خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وفي الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها (قوله ان من ساد الخ) هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه

الليل سكنا على قراءة عاصم أى فلق الاصباح وجعل الليل وكما فى قوله تعالى أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن أى يصففن ويقبضن فكذا تلك الآية ﴿أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل منها زوجها﴾ وكان الاولى بالمصنف ان لو قال وحدت لوجهين أحدهما ان واحدة ليس مأخوذا من المزيد وانما هو من الثلاثى وقد سمع يقال وحد كعلم و وحد كظرف بمعنى انفرد الثانى انه كان يحسن حينئذ تفسيره بانفردت لان استعمال وحد بهذا المعنى ليس فى الشهرة كتوحد ﴿الثالث ان الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر﴾ بالذال المعجمة وهى صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعيرة الواحدة ذرة ﴿ثم خلقت حواء﴾ بالمد وهى زوج آدم عليه السلام ﴿من قصيراه﴾ والقصيرى الضلع الاسفل وهو أقصر الضلوع ﴿الرابع ان خلق حواء من آدم لما لم تجر عادة بمثله جيء بثم ايذانا بترتبه وتراخيه فى الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه﴾ وهذا مأخوذ من كلام الزمخشرى فانه قال هما آيتان من جملة الآيات تشعيب هذا الخلق الفائت للحصر من نفس آدم وخلق حواء من قصيراه الا ان احداهما جعلها الله عادة مستمرة والاخرى لم تجر بها العادة ولم يخلق غير حواء من قصيرى رجل فكانت أدخل فى كونها آية وأجلب لعجب السامع فعطفها بثم على الآية الاولى للدلالة على مباينتها فضلا ومزية فهو من التراخى فى الحال والمنزلة لا من التراخى فى الوجود ۵ وقال صاحب الفرائد أى مانع يمنع من أن يكون التراخى فى الوجود واول خلق حواء من آدم بعد مدة ورد بأن المانع ظاهر وذلك لان الجمل لم يعطف على خلق آدم فكيف يصح أن يكون خلق حواء متأخرا فى الوجود عن خلق الذرية

﴿الخامس ان ثم لترتيب الاخبار﴾ فى الآية المذكورة ﴿لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغنى ماصنعت اليوم ثم ماصنعت أمس أعجب أى ثم أخبرك ان الذى صنعت أمس أعجب والاجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب﴾ الاخير ﴿لانها تصحح الترتيب والمهلة﴾ ففيها توفير معنى الكلمة الذى وضعت له عليها لان ثم وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهلة ﴿وهذا﴾ الجواب الاخير ﴿يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخى بين الاخبارين﴾ ضرورة ان أحدهما متعقب الآخر ومتصل به بلا مهلة ففيه تفويت بعض ما وضعت ثم له من افادة المهلة ﴿ولكن الجواب الاخير أعم﴾ من تلك الاجوبة ﴿لانه يصح أن يجاب عن الآية الاخيرة﴾ وهى ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب ﴿والبيت﴾ المتضمن لسيادة الابن ثم الاب ثم الجد فان اعتبار الترتيب بالنسبة الى الاخبار فيهما ممكن ووجهه فى البيت ان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن أخرها عنها لان سيادة نفسه آخرية من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد ولا يخفى ان تلك الاجوبة الاربعة لا تجرى فى الآية الاخيرة ولا فى البيت المذكور ﴿وقد أجيب عن الآية ثانية﴾ وهى آية ألم السجدة ﴿أيضا﴾ أى بجواب آخر غير الجواب الخامس وهو كون الترتيب باعتبار الاخبار فانه ممكن فى هذه الآية أو أراد انه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الاولى والثالثة فالآن ضية باعتبار أصل الجواب وان كان ما أجيب به عن تينك الآيتين مغايرا لما أجيب به عن هذه الآية ﴿بأن سواه معطوف على الجملة الاولى﴾ وهى بدأ خلق الانسان من طين ﴿لا الثانية﴾ وهى جعل نسله من سلالة من ماء مهين وحينئذ فالترتيب محقق ولا اشكال ﴿وأجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد ان الجد أتاه السودد من قبل الاب و﴾ ان ﴿الاب﴾ أتاه ذلك ﴿من قبل الابن﴾ والقبل بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى عند تقول لى قبل فلان حق أى عنده ﴿كما قال﴾ أبو العباس ﴿ابن الرومى﴾

(قوله الاثبات قد بعد ثم الثانية وهى ساقطة فى كثير من النسخ المعتمدة (قوله الثالث ان الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام كالذر ثم خلقت حواء من قصيراه) الذرية بالمعجمة ولد الرجل ذكرا كان أو أنثى واحدا كان أو أكثر والذر جمع ذرة وهى أصغر النمل وحواء بالمد زوج آدم عليه الصلاة والسلام والقصيرى بضم القاف وفتح الصاد المهملة الضلع الذى فى أسفل الاضلاع (قوله ولكن الجواب الاخير أعم لانه يصح ان يجاب به عن الآية الاخيرة والبيت) انما لم يبين عموم هذا الجواب بصحته فى الآية الثانية لان هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب فى الاخبار ولا يعدل الى ذلك الا عند تعذر ارادة الترتيب فى الحكم وثم فى الآية الثانية يصح أن يراد بها الترتيب فى الحكم من غير تقدير ولا تأويل بأن يكون سواه عطفا على الجملة الاولى لا الثانية فان قيل قوله وقد أجيب عن الآية الثانية أيضا يقتضى ان الاخير يجاب به عن الآية الثانية أجيب بأنه انما يقتضى ذلك لو كان أيضا راجعا الى أجيب وهو غير راجع اليه وانما هو راجع الى عن الآية الثانية

ولذا

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم ✽ كلا لعمري ولكن منه شيبان
وكم أب قد علا بابن ذرى حسب ✽ كما علت برسول الله عدنان ﴾ شيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وظاهر كلامهما ان وزنه فعلان من شاب يشيب ويحتمل أن يكون في الاصل فيعلان من شاب يشوب فحذفت الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت وقد أسلفنا ذكر هذين الاحتمالين في الكلام على اذن وقد صرح بهما ابن جني في التنبيه على مشكل الحماسة والذرى بضم الذال المعجمة الاعالي الواحدة ذروة بالكسر وذروة بالضم والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه وهذا الذي قاله ابن عصفور من ان المتقدم قد يأتيه الشرف من جهة المتأخر ممكن لكن يرد عليه في البيت ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما أجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشئ سابق لذلك الشئ فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد وقول الشاعر قبل ذلك مناف لهذا بلاشك وبعد فأنا أقول لاخفاء في ان القائل بأن ثم تستعمل بدون ترتيب كالواو يقول بأن ذلك استعمال مجازي ولا يشترط في آحاد المجازات ان تنقل بأعيانها عن أهل اللغة بل يكتفى بالعلاقة على المذهب المختار وقد بينا وجه العلاقة المصححة فيما مر واذا كان كذلك فالسعي في تأويل تلك الامثلة بما يصحح الترتيب فيها نظر في أمر جزئي لا يقتضي بطلان المدعى من أصله فتأمله ﴿وأما المهلة فزعم الفراء انها قد تتخلف﴾ فتكون ثم

حينئذ مستعملة استعمال الفاء مجازا ﴿بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين﴾ كما تقدم ضرورة اتصال أحدهما بالاخبار ﴿وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقدم البحث في ذلك﴾ بما يقتضي أن يكون منه حيث قال ان الجواب الاخير وهو كون ثم لترتيب الاخبار يصح أن يجاب به عن الآية الاخيرة وصرح به في المدارك فقال ثم أخبركم ان آتينا موسى الكتاب وفي الكشاف اشعار به فان فيه ما نصه فان قلت علام عطف قوله ثم آتينا موسى الكتاب قلت على وصاكم به فان قلت كيف صح عطفه عليه بثم والايتاء قبل التوصية قلت هذه التوصية قديمة لم تزل توصاها كل أمة على لسان نبيها كما قال ابن عباس محكمات لم ينسخهن شئ من جميع الكتب فكأنه قيل ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديما وحديثا ثم أعظم من ذلك انا آتينا موسى الكتاب وأنزلنا هذا الكتاب المبارك قال التفتازاني ويعني بقوله على وصاكم به جملة ذلكم وصاكم به لظهور انه ليس عطفا على الفعلية الواقعة خبر ذلكم وقوله والايتاء قبل التوصية لانها في القرآن المنزل بعد التوراة بمدة وأول الجواب يشعر بان ثم للتراخي الزماني لان التوصية كانت قبل التوراة وآخره يشعر بانه للتراخي الرتبي لكون ايتاء التوراة وانزال القرآن أعظم من تلك التوصية لاشتمالها عليها وعلى أمثالها مع أحكام أخر فنقول تقدير الجواب انه يرد على السائل مقدمته القائلة بان الايتاء قبل التوصية لانها كانت قبل التوراة ومعها وبعدها لكونها لم تزل يوصى بها الامم على لسان أنبيائهم ثم يحكم بان ثم للتراخي الرتبي دون الزماني لان ابتداء التوصية وان كان قبل الايتاء لكن تمامها سيما المتعلقة بهذه الامة الظاهرة في الخطاب ليس مقدما على الايتاء والحاصل انه قدح في بعض مقدمات السائل ثم أجاب بما يتم على تقدير تسلم تلك المقدمة أيضا ثم في تقريره اشارة الى ان قوله وهذا كتاب أنزلناه اليك عطف على آتينا موسى الكتاب داخل في حيز ثم ولم يذكر على أسلوب آتينا موسى الكتاب فلم يقل وأنزلنا اليك هذا الكتاب المبارك اظهارا لشرفه ومزية رتبته ولهذا جعل الفاصل ثم لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون وههنا

ولذا أخر عنه (قوله قالوا أبو الصقر الخ) الصقر بالصاد المهملة والقاف وشيبان هي من بكر والذرى بضم المعجمة والقصر الاعالي جمع ذروة بكسر المعجمة وضمها والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه وفي الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما أجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشئ سابق لذلك الشئ فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد وأقول يمكن ان يجاب عن ذلك بأن دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى أول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى أول وجود الجد وسيادة الجد مترتبة على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى وجود الجد

لعلكم ترحمون هذا كلامه ﴿فالظاهر انها واقعة موقع الفاء فى قوله كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب﴾ الردينى صفة للرمح يقال رمح ردينى وقناة ردينية قال فى الصحاح زعموا أنه منسوب الى امرأة تسمى ردينة وكانت تقوم القنا بخط هجر والعجاج الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين من القصب ﴿اذ المعنى جرى فى أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه﴾ وهـذا ظاهر كما قال وانظر هل يمكن أن يعود ضمير اضطرب الى العجاج ﴿مسئلة أجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعـد فعـل الشرط﴾ بأن مضمرة وهـذه المسئلة لم يذكرها فى التسهيل وانما ذكر ان ان الناصبة قد تضمر بعد الواو والفاء الواقعتين بعد مجزومى أداة شرط أو بعدهما فمثال القسم الاول ان تأتى وتحسـن الى أكافئك بنصب تحسن وان تأت فتحدثنى أحسن اليك بنصب تحدث والتقدير فيهما ان يكن منك اتيان واحسان أو اتيان فحديث ومثال القسم الثانى بعد الواو قوله ومن يعتزل عن قومـه لا يزل يرى * مصارع مظلوم مجرا ومسحبا وتدفن منه الصالحات وان يسئ * يكن ما أساء النار فى رأس كبكبا كبكب اسم جبل منع من الصرف على ارادة البقعة تقول ان الغريب لا يزال يظلم وتخفى محاسنه كاخفاء الميت فى القبر وتظهر مساويه كاظهار النار على رأس الجبـل العالى وهذا على رواية من نصب تدفن ومثال ذلك بعد الفاء وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء على قراءة من نصب يغفر والمصـنف قيد نصب المضارع المقرون بثم بكونه بعد فعـل الشرط ومسـئلة الفاء والواو غير مقيـدة بذلك فينبغى أن يحرر مـذهب الكوفيين فى المسئلة والظاهر أن لا فرق بين وقوعه بعـد فعـل الشرط ووقوعه بعـد الشرط والجزاء جميعا ﴿واستدل لهم بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب﴾ الفعل من ﴿يدركه﴾ باضمـار أن والمصدر المسبوك منها ٢٤٦ ومن صلتها معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط والتقدير من يقع خروجه مهاجرا ثم ادراك الموت له فقد وقع أجره على الله ﴿واجراها ابن مالك﴾ أى أجرى ثم ﴿مجراهما﴾ أى مجرى الفاء والواو ﴿بعد الطلب﴾ نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ولا تدن من الاسـد فيأكلك ﴿فأجاز فى قوله صـلى الله عليـه وسلم لا يبولن أحـدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسـل منـه ثلاثة أوجه الرفع﴾ على الاستئناف ﴿بتقدير ثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية﴾ عند حملة الحديث وتقدير هو ليس لاجل كونه متعينا ولا بد وانمـا هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند بيان الاستئناف وهـذا مقتض لان تكون ثم استئنافية لا عاطفة كما ان الواو تقع كذلك والا لزم عطف الخبر على الانشاء وقد صرح صاحب رصف المبانى فيما حكاه ابن قاسم عنـه ان ثم تقع حرف ابتداء وقد فات المصـنف عد هذا القسم ﴿والجزم بالعطف على موضع فعل النهى﴾ لانه مبنى بسبب اتصاله بنون التوكيد فليس بمعرب لفظا ولا تقديرا وانمـا هو فى محل جزم فلهذا عبر المصـنف بالموضع وهو مبنى على المذهب المشهور وأما على قول من يرى ان اتصال المضارع بنون التوكيد غير مقتض البناء فهو معرب تقديرا والعطف حينئـذ ليس على الموضع وانمـا هو على الفـعل المعرب باعتبار اعرابه المقـدر ﴿والنصب قال﴾ ابن مالك ﴿باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تلميذه الامام﴾ محيى الدين ﴿أبو زكريا﴾ يحيى ﴿النووى﴾ نسـبة الى نوى وهى بلدة بالشام ﴿رحمـه الله تعالى ان المراد اعطاؤها حكمها فى افادة معنى الجمع فقـال﴾ فى شرح مسـلم ﴿لا يجوز النصب لانه يقتضى ان المنهى عنه الجمع بينهما﴾ أى بين البول فى الماء الدائم والاغتسـال منه ﴿دون افراد أحدهمـا وهذا لم يقله أحد بل البول﴾ فى ذلك الماء ﴿منهى عنـه سواء أراد الاغتسال فيـه أو منه أم لا اهـ﴾ كلام النووى ﴿وانمـا أراد ابن مالك اعطاءها حكمها فى النصب لا فى المعيـة أيضا﴾ وأنا أقول ليست المعيـة حكما من أحكام الواو التى ينتصب بعـدها المضارع وانمـا المعية معناها ومدلولهـا الذى وضعت هى بازائه وحكمها انتصاب المضارع بعدها باضمـار ان وكلام المصنف مشعر بان المعية من أحكام الواو حيث قال اعطاؤها حكمها فى النصب لا فى المعية أيضا وانمـا كان ينبغى ان يقول وانمـا المراد

فلا يكون قول الشاعر قبـل ذلك يخالف المعـنى الذى قاله ابن عصفور (قوله كهز الردينى الخ) يقال رمح ردينى وقناة ردينية نسبة الى ردينة وهى امرأة كانت تقوم القنا بخط هجر والعجاج الغبـار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقـدتين من القصب (قوله قال الطبرى) هو أبو جعـفر محمـد بن جرير بن يزيد الامام المجتهد صاحب التفسـير والتاريخ كان اماما جليلا لم يقلد أحـدا ولد سـنة أربع وعشرين ومائتين بطبرسـتان وتوفى سنة عشر وثلثمـائة ببغداد والطبرى نسبة الى طبرستان بخلاف الطبرانى فانه نسبة الى طبرية

حرف

اعطاؤها حكمها فى النصب ولم يرد المعية أصلا ﴿ثم ماأورده﴾ النووى من انه يلزم ان لايكون المراد أحدهما منهيا عنه ﴿انما جاء من قبل المفهوم﴾ وهو مادل عليه اللفظ لافى محل النطق بان يكون حكما لغير المذكور وحالا من أحواله ﴿لا المنطوق﴾ وهو مادل عليه اللفظ فى محل النطق ﴿وقد قام دليل آخر على عدم ارادته﴾ أى ارادة المفهوم الذى مقتضاه عدم النهى عن البول وحده فى ذلك الماء الطاهر وذلك الدليل هو الاجماع القائم على النهى عن الفساد والنصوص الواردة فيه فاذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجس بذلك البول كان منهيا عنه قطعا لانه مؤد الى فساده والله لايحب الفساد ﴿ونظيره اجازة الزجاج والزمخشرى فى﴾ قوله تعالى ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون تكتموا مجزوما﴾ داخلا تحت حكم النهى بمعنى ولا تكتموا ﴿وكونه منصوبا﴾ باضمار ان ﴿مع ان النصب معناه النهى عن الجمع﴾ وقد صرح الزمخشرى بذلك فقال والواو بمعنى الجمع أى ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق كقولك لاتأكل السمك وتشرب اللبن قال والمراد بلبس الحق بالباطل كتبهم فى التوراة ماليس منها وبكتمانهم الحق ان يقولوا لانجد فى التوراة صفة محمد او حكم كذا او يمحوا كذا او تكتبوه على خلاف ماهو عليه فهذا الذى اجازه الزجاج والزمخشرى فى الآية نظير ما اجازه ابن مالك فى الحديث مع انه يرد فى الآية مثل ماأورده النووى فى الحديث وذلك بان يقال النهى عن الجمع بين اللبس والكتمان يلزم عليه جواز فعل اللبس بدون الكتمان والعكس كما فى مسئلة السمك واللبن وجوابه ان النهى عن الجمع ان دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فانما هو حيث لم يقم دليل على المنع والدليل هنا قائم فانه قد علم ان كلا من هذين الامرين قبيح غيرانه جمع بينهما لافادة المبالغة فى النعى عليهم واظهار قبيح أفعالهم من كونهم جامعين بين الفعلين اللذين اذا انفرد كل منهما كان مستقلا بالقبح والشناعة ﴿تنبيه قال الطبرى فى قوله تعالى اثم اذا ماوقع آمنتم به معناه اهنالك وليست ثم التى تأتى للعطف اه﴾ كلامه وهو صريح لايقبل تأويلا ولاشك فى انه سهو ﴿وهذا وهم﴾ ظاهر ﴿اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحة﴾ والانسان محل النسيان ﴿(ثم)﴾ ٢٤٧ ﴿بالفتح اسم يشار به الى المكان

﴿(حرف الجيم)﴾

(قوله والالا عربت ودخلت عليها ال) فى الشرح مناقشة لفظية من جهة ادخال اللام على جواب ان الشرطية ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى

البعيد نحو وأزلفنا ثم الآخرين﴾ وكثيرا ما يستعمله المصنفون وقد يترأى انهم استعملوه للقريب فانهم يذكرون قاعدة ويقولون على أثرها ومن ثم كان كذا وكانهم نزلوا المتقدم منزلة البعيد لانقضائه والفراغ منه أوعدوه بعيد المنزلة باعتبار شرفه ﴿وهو ظرف﴾ مكان ﴿لايتصرف﴾ أى لايستعمل غير ظرف ولا يجر بغير من ﴿فلذلك غلط﴾ بالبناء للفاعل واللام خفيفة مكسورة أو للمفعول وهى شديدة مكسورة ﴿من اعربه مفعولا لرأيت﴾ أى مفعولا به وانما ترك التقييد بقوله به لانه شاع عندهم اراده المفعول به عند عدم التقييد ﴿فى قوله تعالى واذا رأيت ثم﴾ رأيت نعيما وملكا كبيرا ووجه الغلط أو التغليط ان فى جعله مفعولا به اخراجا له عما وضع عليه من ملازمة الظرفية وانما هو ظرف والمعنى واذا رأيت فى الجنة وليس لرأيت مفعول به ظاهر ولا مقدر ليشيع فى كل مرئى والتقدير واذا وقعت رؤيتك فى الجنة رأيت نعيما وملكا كبيرا ﴿ولا يتقدمه حرف التنبيه﴾ فلا يقال هاثم اجراء له فى المنع مجرى ذلك المقرون باللام لانه بمثابته فى البعد ﴿ولا يتأخر عنه كاف الخطاب﴾ فلا يقال ثمك كما يقال ذاك لان ثم تدل على البعد بذاتها فلا حاجة الى داخل مايفيده فيها والله تعالى أعلم ﴿(حرف الجيم)﴾ ﴿جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين كامس﴾ قالوا وانما كان الاصل ان يحرك بالكسر لان الجزم فى الافعال عوض الجر فى الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا منه فان جر بغير الكسر فذلك لعارض ﴿وبالفتح للتخفيف كاين وكيف﴾ قال ابن قاسم والكسر أشهر فيها ﴿حرف جواب بمعنى نعم﴾ فيكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب ﴿لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا﴾ قال ابن مالك وذلك لان كل موضع وقعت فيه جير يصلح ان تقع فيه نعم وليس كل موضع وقعت فيه جير يصلح ان تقع فيه حقا فالحاقها بنعم أولى وأيضا فان لها شبها بنعم لفظا واستعمالا ولذلك بنيت قلت وفيه نظر فان المشابهة اللفظية بينها وبين نعم منتفية ورعاية الشبه باعتبار كون كل منهما ثلاثى الحروف أمر لايلتفت اليه ثم انه معترف بانها حرف فكيف يتطلب سبب بنائها ﴿ولا﴾ اسم بمعنى ﴿أبدا فتكون ظرفا﴾ زمانيا ﴿والا﴾ تكن حرفا بل كانت اسما بمعنى حقا أو أبدا ﴿لاعربت ودخلت عليها ال﴾ وفى هذا الكلام مناقشة لفظية من جهة

ادخاله اللام على جواب ان الشرطية وقد مر مثله ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى حقا أو ابدا
و بين الاعراب ودخول أل عليها ممنوع وسنده ما التى بمعنى شئ ونحوها وسنبين وجه البناء عند من جعلها كحقا وأما عند من جعلها
كابدا فالبناء مشكل ﴿ولم تؤكد﴾ بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير يعود الى جير والمفعول هو قوله ﴿أجل﴾ ويوجد فى بعض النسخ
بالبناء للمجهول والنائب هو أجل و بعد ذلك لفظ بجير فالنسخة هكذا ولم تؤكد أجل بجير فى قوله وقلن على الفردوس أول
مشرب ﴿أجل جير ان كانت أبيحت دعاثره﴾ الفردوس البستان والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المنثلم كذا فى الصحاح
ووجه الاستدلال ان أجل حرف بمعنى نعم وقد أكدت بجير فيلزم ان تكون مثل أجل ولمن ذهب الى ان جير بمعنى حقا ان يمنع
كونها مؤكدة لاجل فى البيت لاحتمال ان يكون المعنى نعم يحق ذلك حقا أو يقع ذلك حقا لكن يطالب بسبب البناء وقد يجيب
بانها بنيت لموافقتها الجير الحرفية لفظا ٢٤٨ ومعنى ان كان هذا القائل يرى ان جير ترد حرفا واسما ﴿ولا قو بل بها الا فى قوله
اذا تقول لا ابنة العجير * تصدق لا اذا تقول جير﴾
يعنى انها تصدق اذا قالت لا ولا تصدق اذا قالت نعم والعجير بعين مهملة وجيم وراء اسم رجل ﴿وأما قوله
وقائلة أسيت فقلت جيرا * أسى اننى من ذاك انه﴾
أسيت على وزن علمت أى حزنت وأسى خبر مبتدا محذوف أى أنا أسى أى حزين والاشارة بذلك راجعة الى الحزن أى انى مخلوق من الحزن ولا يجوز ان يكون اسى خبر ان ومن ذاك متعلقا به لان خبر الحرف الناسخ لا يتقدم عليه وانه اما بمعنى نعم والهاء للسكت أو ان الناسخة والخبر محذوف أى انه أى ان الامر كذلك ﴿فخرج على وجهين أحدهما
ان الاصل خبر ان بتأكيد جير بان التى بمعنى نعم ثم حذفت همزة ان وخففت﴾ بحذف نونها الثانية ﴿فى﴾
وهذا بعيد اذ لم يثبت فى موضع من المواضع تخفيف ان التى بمعنى نعم ولا حذف ﴿الثانى ان يكون﴾ الشاعر ﴿شبه
آخر النصف﴾ الاول ﴿بآخر البيت فنونه تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم﴾ بل يكون فى الفعل والحرف أيضا
﴿ووصل بنية الوقف﴾ وهذا التخريج ظاهر التعسف وبقى على المصنف قول آخر فى جير لم يحكه وهو ان يكون
اسم فعل حكاه ابن أبى الربيع وحكى الرضى عن عبد القاهر انه اسم فعل بمعنى أعرف قال الرضى ولا يتعذر ما ارتكبه فى جميع
حروف التصديق

﴿(جلل)﴾

﴿حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج فى كتاب الشجرة﴾ رصف المبانى
وليس لها فى كلام العرب لا معنى الجواب خاصة يقول القائل هل قام زيد فتقول فى الجواب جلل أى نعم ﴿أو اسم بمعنى
عظيم أو يسير او أجل﴾ وهذا لا ينبغى للمصنف عده لان الكلام فى جلل المبنية على السكون ولا تكون الا حرفا

حقا أو ابدا و بين الاعراب ودخول ال عليها ممنوع وسنده ما التى بمعنى شئ ونحوها فان قلت
ما سبب البناء حينئذ قلت موافقتها الجير الحرفية لفظا ومعنى هذا عند من يجعلها كحقا وأما
عند من يجعلها كابدا فالبناء مشكل وأقول الدليل على الملازمة بين كون جير بمعنى حقا
أو أبدا و بين الاعراب عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف
ما بمعنى شئ فان امشابهة للحرف فى الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقتها الجير الحرفية لفظا
ومعنى عند من يجعلها كحقا فيه نظر فان القائل بأن جير بمعنى حقا أو أبدا لا يثبت جيرا أخرى
حرفا حتى تكون هذه مشابهة لها (قوله أجل جير ان كانت رواء أسافله) و يروى ان كانت
أبيحت دعاثره وهو عجز بيت لطفيل الغنوى وقيل لمضرس بن ربعى صدره
* وقلن على الفردوس أول مشرب * و يروى وقلن على البردى ويروى أول محضر
والفردوس قال فى الصحاح اسم روضة دون اليمامة وقال فى المحكم الوادى الخصيب عند
العرب وهو بلسان الروم البستان والبردى بفتح الموحدة وسكون الراء قال البكرى غدير لبنى
كلاب وأنشد البيت وقال غيره وادو يقال قوم رواء من الماء بكسر الراء والدعاثر جمع دعثور
وهو الحوض المنثلم وفى الشرح والمعنى ان تلك النسوة قلن أول مشرب نشربه يكون
على ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان خرب وأبيحت حياضه ولم يمنع منه أحد واما على
عمارته واستقامة أحواله فهو مصون لا سبيل الى الوصول اليه ولمن ذهب ان جير بمعنى
حقا ان يمنع كونها مؤكدة فى البيت لاجل لاحتمال أن يكون المعنى نعم يحق ذلك حقا أو يقع
ذلك حقا اه وأقول ماذكره من معنى البيت انما هو على رواية ان كانت أبيحت دعاثره
وأما على رواية ان كانت رواء أسافله فمعناه نعم هذا يقع ان رويت أسافله من الماء (قوله وقائلة
أسيت الخ) أى أنا أسى والاشارة بذلك الى الحزن أى انى مخلوق من الحزن

﴿(جلل)﴾

(قوله أو اسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل) فى الشرح ولا ينبغى للمصنف عد هذا لان الكلام

لا ينبغي أيضاعدها لانه انما يذكر في هـذا البـاب الحروف وما تضمن معناها من الاسمـاء والظروف وما تمس الحاجـة الى ذكره من فعـل جامد واسم معرب يختص عن غـيره من المعربات بحكم مثـل كل وجلل الاسم بمنزلة زيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم له يختص به دونها ومجرد موافقتـه للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره والا فـابالله لم يقـل في نعم انها تكون اسمـا وهي واحدة الانعام ولم يقل في الى انها تكون اسمـا بمعـنى النعمة واحدة الآلاء ﴿فن الاول﴾ وهو ورودها اسمـا بمعنى عظيم

﴿قومي هم قتلوا أميم أخي ✱ فاذا رميت يصيبني سهمي فلئن عفوت لاعفون جللا ✱ ولئن سطوت لاوهنن عظمي﴾

أميم ترخيم أميمة ارتكبه في غير النداء للضرورة ولكنه رخم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف وهي اللغة الفصحى فان قلت أي دليل عليه فان الميم هنا مفتوحة نوبت المحذوف أم لم تنوه اذ هو مفعـول قتلوا قلت الدليل عليه ترك التنوين لانه اعتـد بالمحذوف فنعه الصرف فان قلت لعله انما منع للضرورة لا للاعتداد بتاء

التأنيث المحذوفة قلت هذا مصير الى القول المرجوح فان المصروف لا يمنع ولو للضرورة عـلى الصحيح وجللا اما صـفة مصـدر محذوف أي عفوا عظيما أو منصوب عـلى اسقاط الخافض أي لاعفو اعن عظيم وانما تـكتب نون التوكيـد الخفيفـة هنا بالالف لعدم الالباس كما في لنسفعا والسطو القهر بالبطش وأوهن أضعف ﴿ومن الثـاني﴾ وهو ورودها اسما بمعنى يسير ﴿قـول امرئ القيس وقد قتل أبوه﴾ حجر بن عمرو الكندي

بقتل بني أسد ربهم ✱ ﴿الا كل شيء سواه جلل﴾ ومن الثالث وهو ورودها اسما بمعنى أجل ﴿قولهم فعلت ذلك من جللك وقال

في جلل المبنيـة على السكون ولا تـكون الا حرفا وعلى تقـدير انه أراد ما هو أعم من المبنية على السكون حتى تشمل التي هي اسم لا ينبغي أيضا عدها لانه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الاسمـاء والظروف وما تمس الحاجة الى ذكره من فعـل جامد أو اسم معرب مختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وأما جلل الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمرو وبكر وخالد لا حـكم لها تنفرد به عن الاسماء المعربة ومجرد موافقتها للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكرها أو أقول مراد المصنف من قوله في صدر هـذا التصنيف وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معنـاها من الاسمـاء والحروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة بحرف وما يتضمن معناه (قوله قومي هم قتلوا أميم أخي الخ) أميم ترخيم أميمة على لغة من ينوي المحـذوف وأخي مفعول قتلوا وجللا اما صفة مصدر محذوف أي عفوا عظيما واما منصوب على اسـقاط الخافض أي عن عظيم (قوله الا كل شيء سواه جلل) هذا عجز بيت من المتقارب صدره ✱ بقتل بني أسد ربهم (قوله رسم دار وقفت في طلله الخ) يروى في مكان الغداة الحياة ورسم الدار أثرها اللاصق بالارض والطلل ما شخص من آثار الديار (قوله فقيـل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني) في الشرح الاول هو الظاهر وليس الجلل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظيم فلو قيـل أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا أو أقول في الصحاح بعـد انشاد البيت أي من أجله و يقال من عظمه في عيني والجليل العظيم اه وهـذا صريح في انه قيل ان الجلل في البيت بمعـنى العظم لكن لا على انه اسم جامد مما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم

﴿حرف الحاء حاشا﴾

(قوله ومنـه الحديث) في الشرح هـذا الحديث مذكور في مسـند أبي أمية الطرسوسي (قوله وتوهم ابن مالك انها المصـدرية وحاشا الاستثنائية) الضمير في انها عائد الى كلمة ما التي

جميل رسم دار وقفت في طلله ✱ كدت أقضي الغداة من جلله﴾ رسم الدار ما كان من آثارها لاصـقا بالارض والطلل ما شخص من آثارها وأقضي أي أموت والغـداة ما بين صـلاة الفجر وطلوع الشمس ﴿فقيل أراد من أجله﴾ وهذا الظاهر ﴿وقيل أراد من عظمه في عيني﴾ وليس الجلل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظيم فلو قال أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا والله أعلم بالصواب ﴿حرف الحاء﴾

﴿حاشا على ثلاثة أوجه أحدها أن تـكون فعلا﴾ متعديا ﴿متصرفا فتقول حاشيته بمعنى استثنيته﴾ وأحاشيه حكاه ابن سيده والظاهر انه مشـتق من لفظ حاشا حرفا أو اسما فمعنى حاشيت زيدا قلت حاشى زيد كما تقول لوليت اذا قلت لوولا ليت اذا قلت لالا ﴿وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام﴾

فيكون قد استثنى فاطمة والمعنى اسامة أحب الناس الى الا فاطمة فانه ليس أحب الى منها ويحتمل أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يكونا متساويين في الحب ﴿فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال. رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا﴾ الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح والمعنيان جائزان في البيت والظاهر ان مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقائم ﴿ويرده﴾ أي يرد الاستدلال المذكور ﴿ان في معجم الطبراني﴾ الحافظ أبي القاسم سليمان ابن أحمد منسوب الى طبرية بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وهي قصبة الاردن ﴿ما حاشا فاطمة ولا غيرها﴾ فزيادة لا بعد الواو لتأكيد النفي ويتعين حينئذ أن تكون ما نافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي قلت وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل أن تكون لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف لا معطوف على فاطمة والمعنى ولا أستثني انا غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة فتأمله والحديث الذي أورده ابن مالك هو في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ﴿ودليل تصرفه﴾ أي تصرف حاشى المحكوم بفعليته ﴿قوله﴾ أي النابغة ﴿ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقوام من أحد

وتوهم المبرد ان هذه﴾ الكلمة وهي أحاشي المذكورة في البيت ﴿مضارع حاشا التي يستثنى بها﴾ وليس كذلك ﴿وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف﴾ الاستثنائي ﴿الثاني﴾ من أوجه حاشا ﴿أن تكون تنزيهية﴾ أي تذكر لتنزيه الله تعالى عن السوء ﴿نحو حاشا لله﴾ ثم بين بعد ذلك من يراد تبرئته فقدم تنزيه الله سبحانه أمام ذلك المقصود على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وأبلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وهذه الآية هي التي أرادها المصنف بالتمثيل ﴿وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف﴾ فان الاصل حاشا بالالف فحذفت في حاش لله ﴿ولادخالهم اياها على الحرف في حاش لله﴾ وحاشا لله بحذف الالف واثباتها ﴿وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية﴾ وجزم المصنف رحمه الله بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو

(في الحديث) وقوله وحاشا الاستثنائية كلام مستأنف من مبتدا وخبر أو عطف على اسم ان وخبرها ويجوز ان يكون الضمير عائدا على ما حاشا الذي في الحديث وأنث الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستثنائية موصوف وصفة معطوف على ما المصدرية وفي بعض النسخ انهما بضمير التثنية وهو ظاهر (قوله رأيت الناس الخ) الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح ومفعول رأيت محذوف أي انقص منا وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش (قوله ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها) وكذا في مسند ابن عمر من مسند أحمد والطبراني هو الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير تصغير مطر روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلثمائة باصبهان والطبراني نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبري الى طبرستان وفي الشرح ووجه الرد ان لا زائدة بعد الواو لتأكيد النفي فيتعين حينئذ ان تكون ما نافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي وبقوله عليه الصلاة والسلام اسامة أحب الناس الى وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان تكون لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف والمعنى ولا أستثني غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة اهـ واعلم ان مجموع ما حاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان المحذوف الذي قدره مضارعا ويكون ما حاشا فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان ماضيا ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه يكفي في الرد الظهور والرجحان (قوله الثاني ان تكون تنزيهية) هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الاخيران انه يراد بها فيهما مع التنزيه معنى آخر قال الرضي واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرؤن من أرادوا تبرئته على معنى أن الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه (قوله وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية) لان اثباتها

سو أفعل وسف أفعل فى سوف أفعل وأما الثانى فقد قال شارح الكتاب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام فى حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ تدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف وقد يقال أيضا ولو كانت اللام عوضا عن الالف المحذوفة لم تجامعها وقد اجتمعتا فى قراءة بعض السبعة حاشا لله باثبات الالف ويجاب عن ذلك بان اللام عند ثبوت الالف ليست عوضا لكنها بعد الحذف اعتبرت عوضيتها عن المحذوف فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه ﴿قالوا والمعنى فى الآية﴾ التى هى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴿جانب﴾ يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا فى حاش لله ماهذا بشرا ﴿ان هذا الا ملك كريم﴾ فان هذا ليس مقام التبرئة من المعصية وانما هو مقام التعجب من الحسن البارع ﴿والصحيح انه اسم مرادف للبراءة﴾ وفى بعض النسخ مرادف للتنزيه ﴿بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال براءة﴾ وفى النسخة التى ثبت فيها لفظ التنزيه تنزيها لله من كذا ﴿و﴾ اذا بنينا ﴿على﴾ هذا فقراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله وليس جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر فى الاستثناء ﴿وليس هنا استثناء وقد ذكر النبلى شارح الحاجبية ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال فى الكافية فى حروف الجر وحاشا فى الاستثناء وزعم أنه يقال حاشا زيد أن يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيد أن يقوم نقله المصنف عنه فى حواشى التسهيل ولم يتعقبه بل ذكره كالمستدرك به على ابن مالك ﴿ولتنوينها فى القراءة الاخرى﴾ والتنوين لا يدخل الحرف ﴿ولدخولها على اللام فى قراءة السبعة﴾ والجار لا يدخل على الجار ﴿الا شذوذا كقوله

فلا والله لا يلفى لمابى * ولا للمابهم أبدا دواء

ولابن عطية أن يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام والكلمة تستعمل اسما وحرفا فحيث دخل عليها التنوين أو دخلت هى على لام الجر حكم بالاسمية وحيث انتفيا جاز الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المصنف

اثباتها لا بد فيه من نفى الاسمية وهما لا ينفيانها قال الرضى وعند المبرد يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرف جر واذا أوليته اللام تعين عنده فعليته واستدلاله على فعليته بتصريفه ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم لوليت أى قلت لولا ولاليت أى قلت لالا وسبحلت أى قلت سبحان الله ولبيت أى قلت لبيك وهذا هو الظاهر واستدلاله بالتصرف فيه بالحذف نحو حاشا الله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو أفعل وسف أفعل فى سوف أفعل اه وفى الشرح وجزم المصنف بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سو أفعل وسف أفعل فى سوف أفعل وأما الثانى فقد قال شارح اللباب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام فى حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف اه وأقول الجواب عن المناقشة فى الاول بعد تسليم ان سو وسف مقتطعان من سوف ان الاصل فى التصرف بالحذف وغيره ان لا يكون فى الحرف فوجوده فى كلمة دليل على نفى الحرفية عنها الا ان يقوم دليل على انها حرف كما فى سوف (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى حاش لله ماهذا بشرا) الاشارة بهذا التأويل الى تأويل حاشا لله ما علمنا عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله (قوله لانها انما تجر فى الاستثناء) ولتنوينها فى القراءة الاخرى ولدخولها على اللام فى قراءة السبعة فى الشرح كلها منظور فيها اما الاول وهو انها انما تجر فى الاستثناء فقد يمنع على ما ذكر النبلى شارح الحاجبية فانه قال حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال فى الكافية فى حروف الجر وحاشا فى الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدا ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيد ان يقوم نقله المصنف عنه فى حواشى التسهيل كالمستدرك به على ابن مالك وأما الثانى والثالث فلابن عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسما وحرفا فحيث دخل عليها التنوين أو دخلت هى على لام الجر حكم بالاسمية وحيث انتفى جاز الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر فى الاول ان كون حاشا لا يجر بها الا فى الاستثناء هو المعروف الذى يذكر فى الكتب وينبنى عليه الكلام دون ما قاله النبلى وأما النظر فى الثانى والثالث فمأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو فى نحو حاش لله اسم بنى

﴿وانما ترك التنوين فى قراءة الجماعة لبناء حاشى لشبهها بحاشا الحرفية﴾ لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان الحرفية للاستثناء فهى لاخراج مجرورها مما قبلها والتنزيهية لتنحية ما بعدها عن السوء وابعاده منه وهو شبيه بمعنى الاخراج ولا يريد المصنف اشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ فقط لان ذلك بمجرده غير كاف فى البناء الا ترى ان الى بمعنى النعمة مشابه فى اللفظ لالى الحرفية ومع ذلك لم تبن لانتفاء كمال المشابهة لفقد الشبه المعنوى ﴿وزعم بعضهم انها اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت﴾ وأظنه أراد بهذا البعض ابن الحاجب فقد وقع له فى شرح المفصل عند تفسير الزمخشرى لحاشا الله ببراءة الله ان قال والاولى أن يقال انه اسم من أسماء الافعال كأنه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام فى فاعله كدخول اللام فى هيهات هيهات لما توعدون ولعله يعنى الزمخشرى لم يقصد الا اسم الفعل وفسره بالمصدر لكونه اسما فقصد الى تفسيره باسم ولذلك نصب براءة ولا ينصب الا بفعل مقدر فكان المعنى برئ الله وحاصله التفسير بالفعل واذا فسر بالفعل فهو اسم فعل هذا كلامه فان كان المصنف أراده

فابن الحاجب لم يقل ان حاشا اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت وانما قال بمعنى تبرأت لانه يرى ان اسم الفعل ما كان بمعنى الامر أو الماضى ولا يكون عنده بمعنى المضارع أصلا وفى المسئلة خلاف ﴿وحامله على ذلك﴾ الذى ادعاه من كونها اسم فعل ﴿بناؤها﴾ وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملا على القول بانها اسم فعل ﴿ويرده اعرابها فى بعض اللغات﴾ لانه لا شئ من أسماء الافعال بمعرب وكأن المصنف أراد ببعض اللغات التى أعربت حاشا فيها اللغة التى جاءت عليها قراءة حاشا لله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظر لجواز أن يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بعزيز فى أسماء الافعال ﴿الثالث﴾ من أوجه حاشا ﴿أن تكون للاستثناء فذهب سيبويه وأكثر البصريين الى انها حرف وانما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى﴾ حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى كقولك ضربت القوم حاش زيد ولذلك لا يحسن صل الناس حاش زيد لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب وبه يتقوى الشبه بين حاشا التنزيهية وحاشا الحرفية ﴿وذهب الجرمى﴾ بفتح الجيم ﴿والمازنى والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيبانى الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع﴾ فيما حكاه الشيبانى عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم ﴿اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبغ﴾ بفتح الهمزة واعجام الغين واهمال الصاد وهذا كلام نثر لا شعر كما قد توهم ﴿وقال

حاشى أباثوبان ان به * ضنا على الملحاة والشتم﴾

بنصب أبا بحاشا والضن بكسر الضاد المعجمة البخل مصدر قولك ضننت بالشئ أضن به بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع والملحاة بفتح الميم وسكون اللام اللوم والشتم السب قال ابن مالك كثير من النحاة ينشده على

لمشابهته لفظا لحاشا الحرفية (قوله وانما ترك التنوين فى قراءتهم لبناء حاشا الشبهها بحاشا الحرفية) لان معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان (قوله وحامله على ذلك بناؤها) فى الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل وأقول مراده ان حامله على ذلك بناؤها مع انه لا سبب فيها للبناء الا نيابتها عن الفعل وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم (قوله ويرده اعرابها فى بعض اللغات) فى الشرح وكان المصنف أراد ببعض اللغات التى أعربت حاشا فيها قراءة حاشا لله بالتنوين فانه يعرب منصوبا مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظر لجواز ان يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بعزيز فى أسماء الافعال وأقول الجواب عن هذا النظر ان تنوين التنكير فى باب اسم الفعل ليس بقياسى وانما هو سماعى فى ألفاظ منه كصه ومه وايه كذا ذكره المصنف فى حرف النون (قوله اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ) هذا الكلام ليس بشعر وانما هو نثر وأصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وفى الشرح فان قلت المغفرة أمر حسن لا ينزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته تنزه المغفرة عنه ويعظم شأنها ان تتعلق به اه ولا يدفع هذا السؤال بان حاشا الاستثنائية ليس فيها معنى التنزيه وانما فيها معنى الاستثناء لما نقلناه آنفا عن الرضى من ان حاشا فى الاستثناء وفى غيره معناه تنزيه الاسم الذى بعده (قوله حاشا أباثوبان الخ) الضن بكسر المعجمة البخل والملحاة بفتح الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وانما هما بيتان صورتهما

حاشا أباثوبان ان أبا * ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبد الله ان به * ضنا على الملحاة والشتم

البكمة

هذا الوجه وليس كذلك انما هما بيتان صورتهما حاشى أبا ثوبان ان أبا * ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله
ان به ضنا على الملحاة والشتم فاخذوا صدر البيت الاول فركبوه مع عجز البيت الثانى والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب
أنشده ابن عصفور الى هنا كلامه والبكمة الخرس أى ليس بذى بكمة والفدم العى ويروى أيضا حاشى أبى فى البيت
بالياء وكذا روى وأبى فى ذلك النثر مع خفض الشيطان ﴿ويحتمل أن تكون رواية الالف على لغة من قال ان أباها
وأبا أباها﴾ فاستعمل الاب مقصورا معربا بحركات مقدرة ﴿وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها﴾
فيقال فى ذلك النثر مثلا التقدير جانب هو أى الغفران الشيطان ﴿أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام فاذا
قيل قام القوم حاشى زيدا فالمعنى جانب هو أى قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا﴾ وفيه لف ونشر مرتب
والقولان الاولان ظاهران واما القول الاخير ففيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وكذا فى خلا زيدا
وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل
قاله الرضى وقد يقال يجوز أن يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن ٢٥٣ اطلاق البعض على الاكثر قليل ومثل
هذا الترتيب شائع كثير

(حتى)

قال فى التسهيل وابدال
حائها عينا لغة هذلية
وفى العباب قال الفراء
حتى لغة قريش وجميع
العرب الا هذيلا وثقيفا
فانهم يقولون عتى قال
وأنشدنى بعض أهل
اليمامة
لا أضع الدلو ولا أصلى *
عتى أرى جلتها تولى
صوادرا مثل قباب التل *
ولما قرأ ابن مسعود عتى
حين أرسل اليه عمر ان
القرآن لم ينزل بلغة هذيل
فاقرئ الناس بلغة قريش

﴿حرف يأتى لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية﴾ نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ﴿والتعليل﴾ نحو أسلم
حتى تدخل الجنة ﴿وبمعنى الا فى الاستثناء﴾ نحو لا يكون فلان عالما حتى يحل المشكلات ﴿وهذا أقلها وقل من يذكره
وتستعمل حتى على أحد ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا بمنزلة الى فى المعنى﴾ وهو الدلالة على انتهاء الغاية
﴿والعمل﴾ وهو الجر ﴿ولكنها تخالفها من ثلاثة أمور أحدها أن لمخفوضها شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا
لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك انها لا تخيب فضرورة﴾ فلا يسوغ
ارتكاب مثل ذلك فى السعة ﴿واختلف فى علة المنع فقيل هى أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن
عود ضمير البعض على الكل ويرده أمران﴾ أحدهما ﴿انه قد يكون ضميرا حاضرا كما فى البيت فلا يعود على ما تقدم و﴾
الثانى ﴿انه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه﴾ وأيضا يجوز عود ضمير
البعض على ما يندرج تحت كل متقدم مثل وبعولتهن أحق بردهن فانه يعود على الرجعيات المندرجات فى عموم المطلقات
من قوله تعالى والمطلقات يتربصن ﴿وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده انها﴾ أى ان حتى العاطفة ﴿لو دخلت

البكمة الخرس والفدمة العى (قوله ان اباها وأبا أباها) هذا صدر بيت عجزه
قد بلغا فى المجد غايتاها (قوله وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو اسم
فاعله) القول الاول للكوفيين والثانى مذهب بعض النحويين ويرد عليهما انهما لا يطردان
فى نحو القوم اخوتك حاشا زيدا لانه لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجرى مجراه (قوله البعض
المفهوم من الاسم العام) هذا مذهب البصريين وابن مالك فى غير التسهيل وهو ان فاعل حاشا
وسائر الافعال التى مستثنى بها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام وفى الشرح فيه نظر
لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم أصلا
ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله
الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على
الاكثر قليل وهذا التركيب كثير اه وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذى ليس بتام بل
الجواب ان البعض الذى هو فاعل حاشا ونحوه بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم زيدا مثلا
وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل له وخلوه عنه فليتأمل

(حتى)

(قوله أحدهما عام) يعنى شاملا لحتى الجارة المسبوقة بذى أجزاء ولحتى غير المسبوقة به بخلاف
الشرط الثانى فانه خاص بحتى الجارة المسبوقة بذى أجزاء (قوله وقيل العلة خشية التباسها
بالعاطفة) فان حتى العاطفة تدخل على الضمير فلو دخلت الجارة عليه لالتبست بالعاطفة
فان قيل يشترط فى حتى العاطفة أيضا أن لا يكون المعطوف بها ضميرا أجيب بانه لم

عليه﴾ أي على الضمير ﴿لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمتهم حتى اياك بالفصل﴾ في المثالين ﴿لأن الضمير لا يتصل الا بعامله﴾ وحتى العاطفة غير عاملة كالواو الا ترى الى قوله تعالى يخرجون الرسول واياكم ﴿وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ﴾ يختلف اللفظان ﴿فلا يكون التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رأيتك أنت﴾ بالاتيان بضمير الرفع المنفصل وكان القياس أن يؤكد بالمنصوب المنفصل ﴿وفي البدل منه رأيتك اياك﴾ بالاتيان بضمير النصب المنفصل ﴿فلم يحصل لبس﴾ وهذا انما هو على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجعلون اياك في المثال الثاني من قبيل التأكيد اللفظي وهو ظاهر ﴿وقيل لو دخلت﴾ حتى ﴿عليه﴾ أي على الضمير ﴿قلبت ألفها ياء كما في الى﴾ حيث تقول اليك والينا واليه ﴿وهي فرع عن الى فلا يحتمل ذلك﴾ القلب مع كونها فرعا ولم يرد المصنف هذا القول كارد الاولين كان هذا من قبيل المرتضى عنده وقد يقال غايته ان لا يرتكب التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء ألفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال المضمر بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لاتبع المضمر ألفا فيما غير ألف أمثاله الى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن اتصل ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالى وحاصله انه لما كان كل من قلب الالف واقرارها ملزوما للمخالفة قاعدة طرحوه فلم يدخلوها على المضمر ﴿والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء وهو أن يكون المجرور﴾ بحتى ﴿آخرا نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالجر﴾ فان الرأس هو جزؤها الاخير بحسب الخلقة ابتداء من ذنبها ﴿أو ملاقيا لآخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ فان مطلع الفجر ليس جزأ أخيرا من الليلة وانما هو ملاق لآخر جزء منها ﴿ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها﴾ وفي بعض النسخ ثلثها بالافراد ﴿أو نصفها﴾ فان الثلثين أو الثلث أو النصف ليس جزأ أخيرا من الليلة ولا ملاقيا لآخر جزء منها والبارحة أقرب ليلة مضت ﴿كذا قاله المغاربة

يشترط هذا الا ابن هشام الخضراوي وهذه العلة لغيره (قوله كما في الى) هذا بيان الملازمة قلب ألف حتى ياء لدخولها على الضمير وقوله وهي فرع عن الى فلا يحتمل ذلك بيان لبطلان ذلك اللازم وحاصله ان حتى فرع عن الى فلا تحتمل ما تحتمله الى من قلب ألفها ياء والا كان الفرع مساويا للاصل والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم ان فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب ان لا تحتمل ما تحتمله الى في المعنى والعمل لا في غيرهما (قوله تقتضي دخول ما بعدها) يعني في حكم ما قبلها (قوله ألقى الصحيفة الخ) هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها فقوله كما متعلق بتقتضي والقرينة هي قول الشاعر ألقاها فانه يقتضي ان النعل ملقاة (قوله أو عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الخ) هذا البيت مثال لما قامت به قرينة على عدم دخول ما بعد حتى في حكم

وغيرهم﴾ والسيرافي وجماعة أوجبوا كون مجرورها آخر جزء مما قبلها فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح كذا نقله الرضي قلت وآية الفجر مستند عتيد في الرد عليهم ﴿وتوهم ابن مالك أن ذلك﴾ الذي قال به المغاربة وغيرهم من ان مجرورها لا بد أن يكون آخر جزء أو ملاقيا له ﴿لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤوسا﴾ فان النصف ليس آخر جزء من الليلة ولا ملاقيا لآخر جزء ﴿وهذا ليس محل الاشتراط اذلم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به﴾ وهذا كما تراه جود على الظاهر واذا كانت الليلة مرادة قطعا كانت في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوص النطق بها في ذلك فاذن يكون اعتراض ابن مالك موجها ﴿الثاني﴾ من الامور الثلاثة التي تخالف حتى الى فيها ﴿انها﴾ أي أن حتى ﴿اذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها﴾ في ما قبلها ﴿كما في قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها﴾ فان القرينة هنا وهي ألقاها تقتضي دخول النعل في الملقى فان قلت الذي أخبر أولا ان ألقاه هو الصحيفة والزاد والنعل مقطوع بعدم دخولها في شيء منهما اقامت يؤول ذلك بالمنقل كما يجيء فدخل فكانه قال ألقى ما يثقله حتى نعله ﴿أو عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجدودا﴾ الحيا بالقصر المطر ويمد كذا في القاموس وعزيت نسبت ومجدود بالجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أي مقطوعا ولا أعلم الرواية في البيت هل هي بالاهمال أو بالاعجام وقرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الارض المدعو لها بالسقيا ﴿حمل على الدخول﴾ هذا

جواب اذا من قوله اذا لم تكن معها قرينة ويحكم ﴿في مثل ذلك﴾ حيث لا تكون قرينة تقتضي الدخول ولا قرينة تقتضي عدمه ﴿لما بعد الى بعدم الدخول﴾ على العكس من حتى ﴿حملا على الغالب في البابين﴾ باب حتى وباب الى ﴿هذا هو الصحيح في البابين﴾ ولم يقل فيهما قصد الزيادة التقرير والتثبيت في النفس حتى يكون مستحضرا لا يزول عن البال لاسيما وقد وقع في انكار الخلاف فيما نحن فيه بعض العلماء ﴿وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور﴾ ومن الناس من يقول ان مذهب أكثر النحاة ان ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في الى نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر انه قول ابن جني واليه كان يميل أبو النصر الصفار والبزدوي ولكنه لا يستقيم على الاطلاق بل ان كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل نحو رآني أشراف البلدة حتى الامير والا فلا نحو قرأت الليلة حتى الصباح ﴿وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق بينهما ان العاطفة بمنزلة الواو﴾ فتعين دخول ما بعدها فيما قبلها ولا يتأتى قول بخروجه ﴿والثالث﴾ من الامور الثلاثة التي تخالف حتى الى فيها ﴿ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر فمما انفردت به الى أنه يجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو وأي هو غايتي كما جاء في الحديث انا بك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد﴾ في المثال الاول فلا تقول كتبت حتى زيد ﴿وحتى عمرو﴾ في المثال الثاني فلا تقول حتى عمرو ﴿وحتى الكوفة﴾ في المثال الثالث فلا تقول سرت من البصرة حتى الكوفة ﴿اما الاولان﴾ وهما امتناع كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو ﴿فلان حتى موضوعة لافادة تقضي الفعل قبلها شيأ فشيأ الى الغاية﴾ وليس ما قبل حتى في ذينك المثالين مقصودا به التقضي شيأ فشيأ فلا وجه لدخولها ثم ﴿والى ليست كذلك﴾ فجاز دخولها فيها لانتفاء المانع ﴿واما الثالث﴾ وهو امتناع سرت من البصرة حتى الكوفة ﴿فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية﴾ وهذا معنى ما نقله صاحب الكشف عن كتاب بيان حقائق الحروف من ان الى لانتهاء الابتداء فيما تدل عليه على نقيض من يقول خرجت من البصرة الى الكوفة فمن لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولا يجوز ان تستعمل حتى في مقابلة من لا يقال خرجت من البصرة حتى الكوفة وذلك لان الى أصل في الغاية لا تخرج عن معناه الى معنى آخر وحتى ضعيفة في معنى الغاية فانها تخرج الى غيرها من المعاني ﴿ومما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى ان أدخلها وان المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى أدخلها﴾ بنصب الفعل باضمار ان بعد الى ولم أعثر على العلة في ذلك ﴿وانما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمرة بعد حتى لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس﴾ وهذا لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين فالكسائي منهم يقول ان حتى في لسان العرب ليست حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض بان عامل الاسم لا يعمل في الفعل كما يرد على غيره من الكوفيين نعم يرد عليه انها غير مختصة بقبيل فكيف نصبت الفعل

حكم ما قبلها فقوله كما متعلق أيضا بتقتضي والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه والحيا بالقصر المطر وقد عد كذا في القاموس وعزيت بعين مهملة مضمومة فزاي مكسورة فمثناة تحتية بمعنى نسيت والجذ وذ بجيم وذالين معجمتين المقطوع والمكسور يقال جذذت الشيء قطعته وكسرته والجذاذ والجذاذ ما كسر منه وضمه أفصح من كسره وبجيم ومهملتين المقطوع أيضا من جددت الشيء أجده قطعته ومنه ثوب جديد في معنى مجدود ومنه يراد به حين جده الحائك أي قطعه وبحاء مهملة ودالين مهملتين الممنوع (قوله وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي) هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي المصري أصلا ومولدا وسكنا الامام العلامة أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتهت اليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة القرافي بمصر القديمة والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال أبو عبد الله بن رشد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي ان الكاتب لما أراد ان يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فجرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان أصله من البهنسا توفي رحمه الله تعالى بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربعة وثمانين وستمائة ودفن بالقرافة (قوله وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذلك العكس) فان قيل اذا قلت أي رجل تضرب اضرب

ويرد أيضا عليه ان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وأيضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم كذا قال الرضي فان قلت هذه الحكاية التي ساقها المصنف وهو ان ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس يشكل بمثل قولك أي رجل تضرب أضرب بالجزم فان ايا فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم المضاف اليه على الصحيح في ان عامل المضاف اليه هو المضاف ويشكل أيضا بكي فانها جارة وناصبة قلت انما جزمت أي من جهة تضمنها الان الشرطية وجرها ليس من هذه الجهة وكي الجارة للتعليل والناصبة مصدرية كان فلم يقع جرها ونصبها من جهة واحدة ومقصود الجماعة ان عامل أحد القبيلين لا يعمل في الآخر من تلك الجهة التي عمل بها في ذلك القبيل نعم تنتقض هذه القاعدة على الكوفيين ان قالوا بها باللام الزائدة فانها تعمل الجر في الاسم اجماعا وتعمل عندهم النصب في مثل ما كان زيد ليفعل وهي للتأكيد في كل من الحالين ﴿وحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى نحو﴾ لن نبرح عليه عاكفين ﴿حتى يرجع الينا موسى﴾ أي قالوا لن نزال مقيمين على العجل وعبادته الى ان يرجع الينا موسى ﴿ومرادفة كي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا﴾ نحو ﴿هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا﴾ نحو ﴿قولك أسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما﴾ أي المعنيين المذكورين مرادفة الى ومرادفة كي التعليلية قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء﴾ أي كي ترجع أو الى أن ترجع والفيء الرجوع وقد يسمى ٢٥٦ به الظل وظاهر كلام المصنف ان الامثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتملهما فاما قولك أسلم حتى تدخل الجنة فسلم ان حتى فيه لا تحتمل غير التعليلية واما الآيتان ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم وقوله هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كالآية الاخيرة وحكى الرضي عن الاندلسي انكار مجيء حتى بمعنى كي زاعما انها ابدا بمعنى الى وأول الامثلة كلها بذلك وهو تكلف (قوله
ولا يتمشى له في مثل أسلمت حتى آدخل الجنة فان قلت حتى الداخلة على المضارع حرف جر ضرورة لان نصب المضارع بان مضمرة وهي وصلتها مؤولة بمصدر مجرور بحتى والمصنف قد أسلف في أول الكلام على هذا الحرف ان حتى الجارة بمنزلة الى في المعنى والعمل فكيف يستقيم أن يقول هنا ان الداخلة على المضارع المنصوب تكون مرادفة لكي التعليلية ومرادفة لالا في الاستثناء وهل هذا الا تناقض قلت الاول مطلق أو عام وهذا مقيد له أو مخصص فكانه قال حتى الجارة بمعنى الى ان لم تدخل على المضارع المنصوب فان دخلت عليه فقد تكون بمعنى كي التعليلية وقد تكون بمعنى الا الاستثنائية أو كانه قال حتى الجارة بمعنى الى في كل موضع الا اذا دخلت على المضارع المنصوب فقد تخرج عن ذلك وتستعمل بمعنى كي أو الا ﴿ومرادفة الا في الاستثناء﴾ لا في الوصف ولا في الزيادة على رأي من يقول بهما وسواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا ولا يضر كونها جارة مع انها بمعنى الا الاستثنائية لان عمل الجر يثبت مع افادة الاستثناء كحاشا وخلا عند الجر بهما ﴿وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل﴾ والاستثناء هنا متصل مفرغ بالنسبة الى الظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك ﴿المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي﴾ نسبة الى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الاندلس ﴿وابن مالك ونقله أبو البقاء﴾ العكبري ﴿عن بعضهم في وما يعلمان من أحد حتى يقولا﴾ أي الا أن يقولا انما نحن فتنة فلا تكفر والاستثناء مفرغ في الظرف كما سبق ﴿والظاهر في هذه الآية خلافه وان المراد معنى الغاية﴾ أي عند انتفاء تعليمهما الى وقت قولهما ذلك وهذا ممكن الا أنه لا مرجح له حتى يكون القول به ظاهرا كما قاله

عملت أي فيه الجزم في الفعل والخفض في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح أجيب بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل أي الجر في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط (قوله ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله) في الشرح تخصيص هذه الآية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من أمثلة هذا القسم غير محتمل فاما أسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليلية واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كالآية الاخيرة وأقول المثال أيضا يحتمل الوجهين ان كان المخاطب به مسلما لان المراد منه حينئذ الدوام وقد صرح بالوجهين في الآية الاولى أبو البقاء فقال ويجوز ان تكون بمعنى كي وان تكون بمعنى الى وهي في الوجهين متعلقة بيقاتلونكم وجواب ان استطاعوا محذوف قام مقامه ولا يزالون اهـ

المصنف فتأمله ﴿نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله   ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك
قليل﴾   الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى ما لا يحتاج اليه منه والسماحة الجود والمعنى اعطاؤك
من زيادات مالك لا يعد سماحة الا أن تعطى فى حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والمصنف استظهره مع أنه يحتمل
الغاية أى انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة ممتد الى زمن اعطائك فى حال قلة مالك فثبت حينئذ ان اعطاءك من
الفضول سماحة باعتبار أن الجود مع الاقلال يدل على ان السماحة غريزة لك فتكون ما أعطيته مع وجود الثروة سماحة
أيضا ويحتمل التعليل بأن يكون المراد انى أحكم بأن اعطاءك من الفضول ليس سماحة كى أبعثك بذلك على الجود مع
الاقلال والله أعلم بالصواب ﴿و﴾ هو أى معنى الاستثناء ﴿ظاهر﴾ أيضا ﴿فى قوله   والله لا يذهب شيخى باطلا *
حتى أبير مالكا وكاهلا﴾ أبير أهلك يقال بار الرجل اذا هلك وأباره الله اذا أهلكه والغاية فى البيت ممكنة اى لا أترك ثاره
الى أن أقتل هذين الحيين فاترك حينئذ لحصول القصد باهلاكهما وكذا التعليل ٢٥٧ ممكن أيضا أى لا أترك الاخذ
الا أخذ بالثار كى أقتل
هذين الحيين والاستثناء
فيه انما ظهر مع الانقطاع
كما فى البيت الذى قبله ﴿لان
ما بعدها﴾ أى ما بعد حتى
التى فى البيت الاول وحتى
التى فى البيت الثانى وهو
الجود مع القلة والابارة
لذينك الحيين ﴿ليس غاية
لما قبلهما﴾ وهو انتفاء
كون العطاء من الفضول
سماحة فى الاول والانقضاء
وانتفاء ذهاب شيخه باطلا
فى الثانى ﴿ولا مسببا عنه﴾
وكلا هذين الامرين فى حيز
المنع وقد بينا وجه ذلك فى
البيتين ﴿وجعل ابن هشام
من ذلك الحديث﴾ المشهور
وهو قوله صلى الله عليه
وسلم ﴿كل مولود يولد على
٣٣ ى ل   الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول ويمتد فتكون حتى فيه للغاية
ولا كونه يولد على الفطرة علته﴾ باضافة العلة الى الضمير العائد على الكون المذكور أى ولا علة كونه يولد على الفطرة هى
﴿اليهودية والنصرانية فتكون﴾ حتى ﴿فيه للتعليل﴾ فلم يبق الا أن تكون فيه بمعنى الا الاستثنائية والاستثناء منقطع
فيما يظهر ﴿ولك أن تخرجه على ان فيه حذفا أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون﴾ والتخريج متات على
وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك بان يجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدا أى
كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى
أن يقع التهويد والتنصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فما فائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كما فى قوله
تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد
منهما أى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد الوصف تأكيد العموم وكذا القول فى يولد سواء وقد قال المصنف فى أوائل

(قوله نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله   *ليس العطاء من الفضول سماحة الخ*)
يعنى ان الراجح فى حتى فى هذا البيت ان تكون للاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا
مرجوحا بان يكون المعنى ان انتفاء كون اعطائك معدودا من السماحة ممتد الى زمان
اعطائك فى حالة قلة مالك فاذا أعطيت فى تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل أيضا التعليل
احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى أنى احكم بان اعطاءك من فضول المال ليس سماحة لاجل
ان أبعثك على الاعطاء حالة الاقلال من المال وفى الشرح استظهره مع ان احتمال الغاية
متأت وأقول الظهور لا ينافى الاحتمال وانما ينافيه القطع (قوله وفى قوله والله لا يذهب
الخ) يعنى ان كون حتى بمعنى الاستثناء فى هذا البيت أيضا راجح ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا
مرجوحا اما الغاية فبأن يكون المعنى لا أترك الاخذ بثار شيخى الى ان اقتل هذين الحيين وأما
التعليل فبأن يكون المعنى لا أترك الاخذ بثار شيخى لاجل أن أقتل هذين الحيين وأبير بالباء
الموحدة والراء من بار فلان هلك وأباره الله أهلكه وفى بعض النسخ أبيد بالموحدة والدال
المهملة من باد الشئ يبيد بيدا وبيودا هلك وأباده الله أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد
قتلا أبا امرئ القيس وبعده   القاتلين الملك الحلاحلا * خير معد حسبا ونائلا
والحلاحل السيد الركين والجمع الحلاحل بالفتح كذا فى الصحاح وفى القاموس والحلاحل
بالضم موضع والسيد الشجاع أو الضخم المروءة أو الرزين (قوله لان ما بعدهما ليس غاية لما
قبلهما ولا مسببا عنه) يعنى ما بعد كلتى حتى فى البيتين ليس غاية لما قبلهما فهما بحسب
الظاهر وان كان يحتملهما احتمالا مرجوحا وفى بعض النسخ لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها
بافراد حال الضمير أى ما بعد حتى فى البيتين ليس غاية لما قبلها (قوله ولك ان تخرجه على
ان فيه حذفا أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون) فى الشرح يتأتى التخريج على

الباب الخامس ان الصواب تعليق حتى بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير فى يولد و يولد خبر كل وهذا وجه آخر سالم من ذلك الحذف فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون لا الكون الخاص والاعم أعنى مطلق الكون لا دلالة له على الاخص اعنى الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقدير ممتد مثلا وهذا عين ماقدره المصنف وهو ويستمر والا فلا يخلص من الاشكال سواء جعل الظرف المستقر خبرا كما ذكرته أنت أو حالا كما جعله المصنف فى الباب الخامس قلت لا امتداد لفعل مّا حقيقة لانه عرض لا يبقى زمانين فلا يتصور امتداده لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسير والجلوس والركوب ومنه الاستقرار الذى هو مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصورا بهذه الطريق ولا حاجة الى الامتداد أصلا لكن فى تصور ذلك على تقدير الحالية التى جوزها المصنف بحث سنذكره فى محله ان شاء الله تعالى ﴿ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا﴾ ليس بينه و بينها فاصل فى اللفظ وأجاز الاخفش الفصل بينهما بشرط غير مجزوم لفظا اداته ان نحو انتظر حتى ان قسم شئ تأخذ بنصب تأخذ ولكنه مع اجازته اعترف بقبحه لما علم به من ان الفصل بين الجار والمجرور قبيح والوجه الحسن فى هذا المثال جزم تأخذ وتكون حتى حينئذ ابتدائية لا جارة ﴿ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى﴾ فان ٣٥٨ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلا بالنظر الى الزمن الذى تكلموا فيه بقولهم لن نبرح عليه عاكفين ﴿وان كان استقباله بالنسبة الى ماقبلها خاصة فالوجهان﴾ جائزان الرفع والنصب ﴿نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية﴾ أى اذكر الآية أى بقيتها وهى والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا ان نصر الله قريب والظاهر انه ليس لبقية الآية مدخل فى استشهاده على جواز الرفع والنصب حتى يشير اليها وانما أراد الاشارة الى المقول لتحقق كون الفعل مستقبلا بالنسبة الى ماقبلها خاصة ﴿فان قولهم﴾ أى قول الرسول والذين آمنوا معه متى حقيقية نصر الله ألا ان نصر الله قريب ﴿انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى قص ذلك علينا﴾ وبالنصب قرأ غير نافع قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ان الاخبار بوقوع شيئين أحدهما الزلزال والآخر القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبان شيأ آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما فى قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا فى نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة انتهى وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالآيتين وانما قدر المقول مترقبا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا والا فلو قدره واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لامر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل ان تكون حتى بمعنى الى أى حركوا بانواع البلايا الى الغاية التى هى قول الرسول وهو اليسع أو شعيا وأصحابه المؤمنون ويحتمل ان تكون بمعنى كى أى وزلزلوا كى يقول الرسول والذين آمنوا معه ذلك ﴿وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى﴾ وقتا من الاوقات ﴿الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب﴾ كما أن النصب هنالك واجب اذا كانت استقبالية الفعل بالنظر الى زمان التكلم ﴿كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول﴾ وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عند امكان

وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك ان تجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدا أى كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه و ينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد والتنصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فما فائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون وهنا لا دلالة على الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقديره وهذا عين ماقدره المصنف قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسكنى والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصورا بهذا الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد أصلا اه مافى الشرح وأقول لا يلزم من ان الكون المطلق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه هنا ممتد بهذا الطريق لا بد من تقدير مايدل على ذلك فيحتاج الى ماقدره المصنف (قوله ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا) لان نصبه باضمار ان وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب) لان الحال حينئذ

تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن لأنها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه للحال
وتقدير ان معه مناف له واذا رفع الفعل فحتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان يقدر الفعل اسما ليصح
دخولها عليه ولا يقدر اسما الا بان لكن تقدير أن يمتنع لما مر كذا قال ابن الحاجب قلت وفي قوله ولا يقدر اسما الا بان
نظر فلقائل ان يقول لم لا تكون جارة ويقدر ما المصدرية وهي ليست بمنافية للرفع ويجاب بان تقدير ما لم يثبت مع انه لا داعي
الى التزام كونها جارة حتى يحتاج الى التقدير ﴿وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية﴾ ومعنى حكاية الحال
ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع ﴿رفع﴾ حتما عند قصد الحكاية
اذ النصب بان مناقض لهذا الغرض فلا يرتكب ﴿وجاز النصب اذا لم يقدر الحكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول قراءة
نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ﴾ أي حين اذ وقع الزلزال ﴿ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا﴾
وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة الشان واستحضار صورتها في مشاهدة السامع للتعجيب ﴿واعلم انه لا يرتفع الفعل
بعد حتى الا بثلاثة شروط أحدها ان تكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلنا﴾ للقسمين معا فالحال الحقيق كقولك في حال
دخولك البلد سرت حتى ادخلها والمؤول بالحال كالآية الشريفة وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة نافع ﴿والثاني
ان يكون مسببا عما قبلها﴾ وذلك بان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى أدخلها الآن أو لم يتصل نحو رأى

زيد بالامس مني شيأ حتى لا استطيع
ان أكلمه اليوم بشئ وانما
اشترط هذا الشرط
ليحصل الربط معنى حيث
فقد لفظا وذلك لانه لما لم
يتعلق ما بعدها بما قبلها
لفظا زال الاتصال اللفظي
فشرطت السببية الموجبة
للاتصال المعنوي جبرا لما
فات من الاتصال اللفظي
﴿فلا يجوز سرت حتى
تطلع الشمس ولا ما سرت
حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول﴾ وهو امتناع سرت حتى تطلع الشمس ﴿فلان طلوع الشمس لا يتسبب
عن السير وأما الثاني﴾ وهو امتناع ما سرت حتى ادخلها ﴿فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير﴾ وعلى هذا
فاذا قلت قلما سرت حتى ادخلها فان أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع قال الرضي ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك
في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان أردت به النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم امتنع الرفع ﴿وأما الثالث﴾ وهو امتناع
هل سرت حتى تدخلها ﴿فلان السبب﴾ وهو السير ﴿لم يتحقق وجوده﴾ فهو غير محكوم بثبوته جزما بل هو
مشكوك فيه فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول مسببه وهو الدخول ﴿ويجوز أيهم سار حتى يدخلها ومتى
سرت حتى تدخلها لان السير محقق﴾ محكوم بحصوله غير مستفهم عنه ﴿وانما الشك في عين الفاعل﴾ للسير في الصورة
الاولى وهي قولك أيهم سار حتى يدخلها ﴿أو في عين الزمان﴾ الذي وقع فيه السير في الصورة الثانية وهي قولك
متى سرت حتى تدخلها ﴿وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون أصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على
الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة﴾ لكن الاخفش معترف بان العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي فكانه
انما أجاز بالقياس لا بالسماع ﴿ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي
مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك﴾ ويظهر لي اجراء هذا في الاستفهام أيضا بان يقدر أصل الكلام خاليا عن
الاستفهام ثم ادخلت اداته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لآخر سرت حتى تدخل البلد
فتشك أنت في صدق الخبر فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح

حقيقية وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال وبين كونه للحال الحقيقية تناف (قوله
وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع) معنى حكاية الحال ان يفرض الفعل
الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم (قوله والثاني ان يكون مسببا عما قبلها)
بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل المضمونان نحو
سرت حتى ادخلها أو لم يتصل نحو رأى مني العام الاول شيأ حتى لا أستطيع ان أكلمه العام
بشئ وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها اشترط
السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المافات من الاتصال اللفظي (قوله وأجاز الاخفش
الرفع بعد النفي) قال الرضي وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب
لم تتكلم به وقد غلط فيه اه وفي الشرح الذي يظهر لي اجراء ما قال الاخفش في الاستفهام
أيضا بان يقدر أصل الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام باسره لا على

﴿والثالث﴾ من شروط رفع الفعل بعد حتى ﴿ان يكون فضلة﴾ لا عمدة ﴿فلا يصح﴾ الرفع ﴿في نحو سيري حتى أدخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر﴾ وذلك لانك اذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة الواقعة بعدها مستأنفة فيلزم خلو المبتدا عن الخبر ولقائل ان يقول ان عنوا أن المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن جعل الخبر مقدرا أي سيري حاصل وان عنوا ابقاءه بلا خبر لفظا فسلم ولا يضر وما أظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر ﴿ولا في نحو كان سيري حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة﴾ لان الناقصة تقتضي خبرا ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما مر فتبقى كان الناقصة بغير خبر لفظا وتقديره يفسد معناها ﴿فان قدرتها تامة أو قلت سيري أمس حتى أدخلها جاز الرفع﴾ لان التامة لا خبر لها وأمس خبر السير فارتفع المانع وهو بقاء الناقصة والمبتدا بلا خبر ﴿الا ان علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف﴾ فالمنع باق لبقاء سببه وهو بقاء المبتدا بلا خبر وفيه مامر ﴿الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو﴾ ومقتضى هذا ان لا ترتيب فيها ولا مهلة وصرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتفيد الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وثم المفيدة للمهلة قال الرضي والذي أرى ان حتى لا مهلة فيها بان تفيد أن المعطوف بها هو الجزء الفائق

اما في القوة أو الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل أب لي حتى آدم وقد يكون في أثناء تعلقه بتلك الاجزاء نحو مات الناس حتى الانبياء والمقصود أن الترتيب الخارجي غير معتبر فيها بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ماقبلها ذهابا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء ومن الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحجاج حتى المشاة وحكى ابن مالك في التسهيل الخلاف في افادتها أعني الترتيب وجعل القول بعدم افادتها له هو الاصح وعليه اعتمد المصنف وانظر تمثيل الرضي لما يكون تعلق العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر بقوله توفى الله كل أب لي حتى آدم ففيه نظر لان التمثيل بهذا يتوقف على أن يكون آدم توفى قبل جميع أولاده ومن الجائز أن يكون لآدم أولاد توفى بعضهم قبله بعد ان وجد له نسل وهذا القائل يكون من نسل هذا المتوفى قبل آدم ومن أين تحقق كون آدم توفى قبل جميع أولاده لابد له من دليل ﴿الا أن بينهما﴾ أي بين حتى والواو فرقا من ثلاثة أوجه أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط أحدها أن يكون ظاهرا لا مضمرا كما أن ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم أقف عليه لغيره ﴿والشرط﴾ ﴿الثاني أن يكون امابعضا من جمع قبلها﴾ أي جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة ﴿كقدم الحجاج حتى المشاة﴾ حيث لا يراد بالحجاج المجموع من حيث هو المجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا ﴿أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها﴾ فان حديثها ليس بجزء منها لكنه بمنزلة الجزء ﴿ويمتنع أن تقول﴾ أعجبتني الجارية ﴿حتى ولدها﴾ لانه ليس جزأ منها ولا بمنزلة الجزء ﴿والذي يضبط لك ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء و يمتنع﴾ أي ويمتنع دخول حتى حيث يمتنع دخول الاستثناء والمراد المتصل ولا خفاء في صحة

ماقبل حتى خاصة كان يقول شخص لآخر سرت حتى تدخل البلد فتشك أنت في صدق المخبر فتقول لذلك المخبر هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح (قوله والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى أدخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر) لان حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة فيخلو المبتدا عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل عليه فسقط ما في الشرح وهو انهم ان عنوا ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن تقدير الخبر أي سيري حاصل وان عنوا بقاءه بلا خبر لفظا فسلم ولا يضر وما أظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر (قوله الثاني أن يكون امابعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها) يعني بعضا من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد أن يكون اما جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا اه والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء يقابل الكل والجزئي يقابل الكلي والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه (قوله حيث يصح دخول الاستثناء) نقل عن المصنف رحمه الله انه قال

ذولك أعجبتني الجارية الاحديثها مع الاتصال تنزيلا لحديثها منزلة بعضها ولا في امتناع أعجبتني الجارية الاولدها على ارادة الاتصال ﴿ولهذا﴾ الضابط الذي ذكرناه من اعتبار ذلك الاستثناء ﴿لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما﴾ لانه لا يصح أن تقول ضربت الرجلين الا أفضلهما لانه اخراج لما دخل أولا بطريق النص لا بطريق الظهور كما لا يصح ضربت زيدا وعمرا الا زيدا هكذا قيل و يرد عليه الاستثناء من أسماء العدد ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال يلزم على هذا امتناع العطف في قول الشاعر ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها اذ الاستثناء المتصل فيه ممتنع لعدم شمول الصحيفة والزاد للنعل وقد أجازوه فدل على عدم اعتبار هذا الضابط أجاب المصنف عنه بقوله ﴿وانما جاز حتى نعله ألقاها الا ان ألقى الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله﴾ كما أسلفناه و باعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء فلا يختل الضابط والشرط ﴿الثالث أن يكون﴾ معطوف حتى ﴿غاية لما قبلها اما في زيادة أو نقص فالاول نحو مات الناس حتى الانبياء﴾ اذهم صلوات الله وسلامه عليهم أرفع الناس منزلة وأقواهم شرفا ﴿والثاني نحو زارك الناس حتى الحجامون﴾ وكفى بنقص صناعتهم قوله عليه الصلاة والسلام كسب الحجام خبيث ﴿وقد اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم تخشوننا حتى بنينا الاصاغرا﴾

الكماة جمع كمي وهو الشجاع قال الجوهري كانهم جمعوا كاميا مثل قاض وقضاة وهذا غاية لما قبله في القوة والبنون الاصاغر غاية لما قبله في الضعف ﴿الفرق الثاني انها لا تعطف الجمل وذلك لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا﴾ أو يكون بعضا مما قبلها كما مر ولو عبر بهذا فقال أن يكون بعضا أو كبعض لكان أولى لان كونه بعضا أعم من كونه جزأ فيشمل الجزء كأكلت السمكة حتى رأسها وغير الجزء نحو وقدم الحجاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة بعض الحجاج وهو على ذلك التقدير جزئي لا جزء وان ثبت ان أهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالاقتصار على الجزء كاف بلا شك الا أن المصنف لم يمش على ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما ﴿ولا يتأتى ذلك الا في المفردات﴾ ولقائل أن يقول لم لا يجوز في بعض الجمل أن يكون مضمون احداها بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرمت زيدا بما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادما له فاقامة نفسك خادما بعض من الاكرام بما تقدر عليه وكذا وبخل على زيد بكل شئ حتى منعني دانقا فمنع الدانق بعض من البخل بكل شئ وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام و بنين الآية ﴿هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد﴾ بكسر السين البطليوسي

أعني به المتصل (قوله ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما) لانه لا يجوز الا أفضلهما لان شرط الاستثناء المتصل يتناول ما قبل أداته المانعة لما بعدها نصا وهذا ليس كذلك (قوله والثالث أن يكون غاية لما قبلها اما في زيادة أو نقص) في المطول وحتى مثل ثم من جهة انها تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع مع مهلة الا أن فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيأ فشيأ الى أن يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسته الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب لي حتى آدم وفي أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وخالد أضعفهم (قوله قهرناكم حتى الكماة الخ) الكماة جمع كمي وهو الشجاع وفي الصحاح كأنهم جمعوا كاميا على كماة مثل قاض وقضاة (قوله لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا) لم يذكر البعض من الجمع لان قوله جزأ مما قبلها شامل له وأما ما سبق عن الشرح فلانه أراد بالجزء هنا ما يشمل الجزء والجزئي لان أهل اللغة لا يفرقون بينهما كالمناطقة ويجوز أنه لم يذكره لان في قوله كما قدمنا الاشارة اليه (قوله ولا يتأتى ذلك الا في المفردات) الاشارة بذلك الى كون المعطوف جزأ مما قبله أو كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احداها بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرمت زيدا بما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادما له وبخل على زيد بكل شئ حتى منعني دانقا وقد نص علماء المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام و بنين (قوله هذا هو الصحيح) أي كون حتى لا تعطف الجمل (قوله وزعم ابن السيد) هذا هو مقابل الصحيح والسيد بكسر المهملة وسكون المثناة التحتية من أسماء الذئب وابن السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي سكن مدينة بلنسية وكان حسن التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث في مجلدين ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة

﴿وفى قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد مايقدن بارسان فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت﴾ والسرى هو السير ليلا وتكل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تعيا وتتعب والمطى جمع المطية وهى الدابة تمطو فى سيرها أى تمد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد الرابع وتقدن تسكن بمقاودها فتسير ولا تركب والارسان جمع رسن وهو الحبل يقول سار بهؤلاء القوم ليلا الى أن تعبت مطاياهم وصارت الخيل لا يمسك بارسانها بل تسير بنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدة تعبها الفرق ﴿الثالث انها اذا عطفت على مجرور أعيد الخافض﴾ سواء كان المجرور مظهرا أو مضمرا وبهذا يحصل الفرق والا فالواو اذا عطفت على مجرور مضمر اعيد الخافض على الصحيح ﴿فرقا بينها﴾ أى بين حتى العاطفة ﴿وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه﴾ فلم يفرق بين كونها متعينة للعطف وغير متعينة له ﴿وقيده ٢٦٢ ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم و﴾ نحو ﴿قوله

جود يمناك فاض فى الخلق حتى * بائس دان بالاساءة دينا﴾ البائس الذى أصابه بؤس أى شدة ودان بالاساءة أى تعبد بها يعنى انه اتخذها طريقا وعادة يلزمها كالدين الذى يتعبد به الانسان والمعنى ان جوده عم من أساء ومن لم يسئ فحتى فى المثال والبيت متعينة للعطف ولا يصلح أن تكون جارة لما سيذكره المصنف من ان الى لا تحل محلها فيهما ﴿وهو حسن ورده أبو حيان وقال فى المثال﴾ وهو عجبت من القوم حتى بنيهم ﴿هى جارة﴾ اذ لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض ﴿حتى يمنع فى المثال كونها جارة استثناء

اذ بنو القوم ليسوا بعضهم ولا كبعضهم واذا لم يكن هذا شرطا فلا مانع من جعلها فى المثال جارة ﴿بخلاف العاطفة ولهذا منعوا أعجبتنى الجارية حتى ولدها قال وهى فى البيت محتملة﴾ لان تكون جارة أو عاطفة فان البائس بعض الخلق ومع الاحتمال لا ينتهض الدليل ﴿اه﴾ كلام أبى حيان ﴿وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض﴾ فلا يصح اطلاق أبى حيان القول بانه لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بل ذلك مقيد بما اذا لم يكن ما قبلها مفهما للجمع وأما اذا كان مفهما فلابد من اشتراطه قلت واذا كان هذا شرطا فلم أهمله المصنف فى ذكر ما يشترط فى حتى الجارة ﴿وقد ذكر ابن مالك ذلك فى حروف الجر وأقره أبو حيان عليه﴾ فما باله خالف ذلك هنا ﴿ولا يلزم من امتناع أعجبتنى الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها﴾ ولابى حيان ان يقول انما يشمل القوم الابناء اذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك والقرينة هنا قائمة وهى اضافة البنين الى ضمير القوم فعلم ان المراد من القوم غير بنيهم والا لم تصح الاضافة وحينئذ يستوى المثالان فى ان تالى حتى فيهما ليس

بمدينة بطليوس من جزيرة الاندلس وتوفى سنة احدى وعشرين وخمسمائة بمدينة بلنسية من جزيرة الاندلس أيضا (قوله سريت بهم الخ) سريت سرت ليلا وتكل تتعب والمطى جمع مطية وهى الدابة تمطو فى سيرها أى تمد كذا فى الشرح وفى الصحاح والمطايا والمطى واحد وجمع يذكر ويؤنث والمطى واحدة المطايا والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن وهو الحبل (قوله جود يمناك الخ) البائس الذى أصابه بؤس أى شدة ودان بالاساءة أى جعلها دينا (قوله وقال فى المثال هى جارة) يعنى قال أبو حيان ان حتى فى المثال جاره لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى فى المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض منه والعاطفة يشترط فيها أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها أو كبعض منه (قوله وهى فى البيت محتملة) أى للجارة والعاطفة فلا تكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر وأما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعض أو كبعض مما قبلها لا ينافى أن تكون كذلك (قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض) هذا رد لقول أبى حيان لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض وتقريره ان الجارة على قسمين تالية لما يفهم الجمع وهذه يشترط فى تاليها أن يكون بعضا أو كبعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط فى تاليها ذلك وفى الشرح واذا كان هذا شرطا فلم أهمله المصنف فى ذكر ما يشترط فى حتى الجارة وأقول ان المصنف لم يهمله فقد قال فى حتى الجارة الشرط الثانى يعنى من شرطى حتى الجارة خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجرور آخرا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقيا للآخر نحو سلام هى حتى مطلع الفجر والمسبوق بذى أجزاء يتناول الثانى لما يفهم الجمع والمجرور الآخر هو البعض والملاقى للآخر كالبعض (قوله لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها) يدل على ذلك صحة

بعضا مما قبلها لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع وفي مثال القوم علم من جهة القرينة ﴿ويظهر لي ان الذي لحظه
ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ﴾ أي حين اذ يقع
الاحتمال بسبب ذلك ﴿الى اعادة الجار عند قصد العطف﴾ ليتعين المراد ويرتفع الاحتمال ﴿نحو اعتكفت في الشهر حتى
في آخره﴾ فانك لو قلت حتى آخره بدون اعادة في احتمل أن تكون حتى عاطفة وأن تكون جارة ومع اعادتها يرتفع احتمال
كونها جارة اذ لا يدخل حرف جر على حرف جر ﴿بخلاف المثال والبيت السابقين﴾ اذ لا يصح فيهما حلول الى محل حتى فلا يقال
عجبت من القوم الى بنيهم وجود يمناك فاض في الخلق الى بائس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجار وهذا كما تراه دعوى
عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى الى بنيهم وفيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون
المحل صالحا للالى فتأمله ﴿وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى أحسن ٢٦٣ ولم يجعلها واجبة﴾ ووجهه ان اعادة
الجار انما هو لرفع احتمال كونها جارة ولا يشترط في الكلام ان يكون نصا في المقصود بحيث ينتفي عنه الاحتمال ﴿تنبيه العطف بحتى قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على اضمار عامل﴾ فالتقدير في الاول جاء القوم حتى جاء أبوك وفي الثاني رأيتهم حتى رأيت أباك وفي الثالث مررت بهم حتى مررت بابيك وفي الاخير حذف الجار وابقاء عمله وهو شاذ ﴿الثالث من أوجه حتى ان تكون حرف ابتداء أي حرفا تبتدأ بعده الجمل أي
تستأنف﴾ ولم يرد بكونها حرف ابتداء انها حرف فيلزم وقوع المبتدا والخبر بعده ﴿فتدخل على الجمل الاسمية كقول جرير
فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل﴾ تمج ترمي ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر بغداد
والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان وقول الفرزدق ﴿فوا عجبا حتى كليب تسبني * كأن أباها نهشل أو مجاشع﴾
وا عجبا من قبيل الندبة للتوجع كأنه يقول انا أتوجع لعدم حضورك فاحضر لهذا الامر الذي يتعجب منه كليب على التصغير
قبيلة ونهشل بنون وشين معجمة وزن جعفر ومجاشع كمجاهد بجيم وشين معجمة وعين مهملة اسما رجلين ﴿ولا بد من تقدير
محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له أي فوا عجبا تسبني الناس حتى كليب تسبني﴾ قال الرضي ويلزم
في الاسمية الواقعة بعد حتى ان يكون خبر المبتدا فيها من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت
حتى الامير ضاحك لم يفد وهذا يتأتى له في بيت الفرزدق واما في بيت جرير المتقدم وفي قول امرئ القيس سريت بهم حتى
تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان ﴿ففيه نظر﴾ ﴿وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله تعالى﴾

استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولابي حيان أن
يقول انما شمل اسم القوم أبناءهم اذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهنا قامت قرينة وهي
اضافة الابناء الى ضمير القوم وأقول المراد شمول اسم القوم لا ما في الجملة وفي تركيب من
التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا تمنع شمول القوم
للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبعولتهن أحق
بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وما يرجع
اليه الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص (قوله بخلاف
المثال والبيت) في الشرح يعني انه لا يصح فيهما حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم
الى بنيهم وجود يمناك فاض في الخلق الى بائس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجار وهذا
كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان
فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا للالى وأقول ليس المانع من حلول
الى في البيت والمثال محل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة
اما المثال فلان حتى الجارة لا تقابل بين كما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى
الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا أو كبعض والمجرور
بها هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا أنه ليس ببعض أخير وفي هذا نظر يعرف
بما نقلناه قبل من المطول (قوله فما زالت القتلى الخ) المج رمي الشراب ونحوه من الفم ودجلة
بفتح الدال المهملة وكسرها نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان (قوله
فوا عجبا حتى كليب الخ) نهشل بنون وشين معجمة مفتوحتين اسم رجل والنهشل الذئب
والصقر وكان لقيط بن زرارة التميمي يكنى أبا نهشل ومجاشع بجيم وشين معجمة وعين مهملة
على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن

وزلزلوا ﴿حتى يقول الرسول﴾ برفع يقول ﴿وكقول حسان يغشون حتى ماتهر كلابهم * لا يسألون عن السواد المقبل﴾ يغشون يجاء اليهم وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا فى الصحاح والقاموس والمعنى ان الكلاب تسأم وتذهل لكثرة الاضياف واتصال مددهم فلاتهر ويحتمل ان الكلاب انما تترك الهرير لاشتغالها بما ينحر للاضياف ومشاركتها لهم والسواد الشخص أى يعطون من يأتى ولا يسألون من هو ﴿وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو﴾ قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة أى أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة الرخاء والسعة والصحة ﴿حتى عفوا﴾ أى كثروا ونموا فى أنفسهم وأموالهم من قولهم عفا النبات اذا كثر ومنه قوله عليه الصلاة والسلام وأعفوا اللحى وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء أى قالوا هذه عادة الدهر فى تقلب أحواله واختلافها كما وقع لآبائنا وما ذلك بعقوبة ذنب ﴿وزعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمرة﴾ والمعنى الى ان عفوا وقالوا ﴿ولا أعرف له فى ذلك سلفا﴾ وقال أبو حيان وهم ابن مالك فى ذلك لان حتى ابتدائية وأن مضمرة بعدها ﴿وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة﴾ يعنى ان حتى الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية فجعلها جارة يستدعى اضمارا لم تدع اليه ضرورة وان كان اضمار ان بعد حتى سائغا شائعا لكن حيث تدعو اليه ضرورة بان يقع المضارع بعدها منصوبا ﴿وكذا قال﴾ ابن مالك ﴿فى﴾ حتى ﴿الداخلة على اذا فى نحو حتى اذا فشلتم﴾ أى جبنتم وهبتم الاقدام ﴿وتنازعتم﴾ فى الامر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون ﴿انها الجارة وانها فى موضع جر بها﴾ فلا تكون حينئذ ظرفا بل تكون اسما للوقت مجرورا بحتى متعلقة بالفعل من قوله اذ تحسونهم باذنه والحس القتل والمعنى اذ تقتلونهم باذن الله الى وقت فشلكم وتنازعكم ﴿وهذه المقالة﴾ الاخيرة وهى جعل اذا فى محل جر بحتى

﴿سبقه اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافها وانها﴾ أى حتى ﴿حرف ابتداء واذا فى موضع نصب بشرطها﴾ عند المحققين ﴿أو جوابها﴾ عند الاكثرين على ما مر محررا مقررا فى الكلام على اذا ﴿والجواب فى الآية محذوف أى امتحنتم﴾ أى اختبرتم ﴿أو انقسمتم قسمين بدليل﴾ قوله تعالى ﴿منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة﴾ وهذه الآية فى غزوة أحد وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أحدا خلف ظهره واستقبل المدينة وأقام الرماة عند الجبل فأمرهم ان يثبتوا فى مكانهم ولا يبرحوا كانت الدولة للمسلمين أو عليهم فلما أقبل المشركون جعل الرماة يرشقون خيلهم والباقون يضربونهم بالسيوف حتى انهزموا والمسلمون على آثارهم يقتلونهم حتى اذا فشلوا وتنازعوا فقال بعضهم قد انهزم المشركون فما موقفنا هنا فادخلوا عسكر المسلمين وخذوا الغنيمة مع اخوانكم وقال بعضهم لا نخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذان هما القسمان ﴿ونظيره﴾ أى ونظير حذف جواب اذا فى هذه الآية ﴿حذف جواب لما فى قوله تعالى﴾ واذا غشيهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين ﴿فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد﴾ أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد﴾ أى باق على الايمان الذى كان منه والاخلاص لم يعد الى الكفر ﴿ومنهم غير ذلك﴾ أى غير مقتصد بل ترك الايمان الذى كان منه فى تلك الحالة وعاد الى الكفر بدليل قوله على اثر الاول وما يجحد بآياتنا الا كل ختار كفور والضمير فى قوله واذا غشيهم موج عائد الى الكفار ﴿وأما قول ابن مالك ان فمنهم مقتصد هو الجواب فبنى على صحة مجىء جواب لما مقرونا بالفاء ولم يثبت﴾ وسيأتى الكلام فيه فى حرف اللام ان شاء الله تعالى ﴿وزعم بعضهم ان الجواب فى الآية الاولى﴾ وهى قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم باذنه حتى اذا فشلتم وتنازعتم فى الامر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين ﴿مذكور وهو عصيتم﴾ المقترن بالواو ﴿أو صرفكم﴾ المقترن بثم ﴿وهذا مبنى على زيادة الواو وثم ولم يثبت ذلك﴾ فلا يلتفت الى هذا القول ﴿وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية فى قوله﴾ أى قول امرئ القيس ﴿سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان

تميم والجشع أشد الحرص (قوله يغشون حتى ماتهر كلابهم الخ) يغشون بضم المثناة التحتية وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة وسكون الواو وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا فى الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المار لاستغرابه اياه وقبل هذا البيت

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الجواد المفضل
بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول

(قوله

فمن رواه برفع تشكل والمعنى ﴾ سريت بهم ﴿حتى كلت ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية ﴾ وليس ذلك بمتعين لاحتمال ان يكون تشكل للحال حقيقة بان يكون أخبر بهذا فى حال كلال المطى كما تقول سرت الى المدينة حتى أدخلها وأنت فى حالة الدخول ﴿ كقولك رأيت زيداً أمس وهو راكب ﴾ فان هذا من حكاية الحال الماضية ضرورة ان العامل متحقق المضى والحال مقيدة له فتكون واقعة فى ذلك الزمن الماضى ولكنها حكيت ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن الجائز ان يكون هذا للمضى ولا حكاية نعم لو أعمله فقال وهو راكب فرسا لتعين ان لا يكون للماضى ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال أو الاستقبال فيكون حينئذ للحال والمراد حكاية الماضى مثل وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴿وأما من نصب ﴾ تشكل ﴿فهى حتى الجارة كما قدمنا ﴾ انها اذا دخلت على مضارع منصوب فنصبه بان مضمرة وحتى حينئذ جارة لذلك المصدر المسبوك من صلتها وعلى هذا التقرير يخرج البيت عن ان يكون شاهدا على ما أورده من دخول حتى الابتدائية على الجملتين اذا فرضنا ان الداخلة على المضارع المنصوب جارة لا ابتدائية وليس ثم جملة واقعة بعدها وانما هو اسم مفرد مجرور فلم يبق البيت مثالا حينئذ الا لدخول الابتدائية على الجملة الاسمية وهو ما وقع فى عجز البيت فان قلت لكن يشكل حينئذ عطف الجملة المقرونة بالواو اذ لا يصح عطفها على متعلق سريت اذ هو مفرد ولا على سريت لبقاء حتى الابتدائية حينئذ بدون معنى لها قلت يقدر المعطوف محذوفا وحتى غاية لذلك المحذوف أى وسريت بهم حتى الجياد ما يقدن بارسان فهو من عطف الجمل ﴿ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف الى ان تشكل ﴾ مطيهم ﴿أى ﴾ سريت بهم ﴿الى زمن كلال مطيهم وقد يكون الموضع صالحا للاقسام حتى الثلاثة ﴾ وهى كونها حرف جر وكونها حرف عطف وكونها حرف ابتداء ﴿ كقولك أكلت السمكة حتى رأسها فلك ان تخفض على معنى الى ﴾ أى أكلت السمكة الى رأسها ﴿وان تنصب على معنى الواو ﴾ أى أكلت السمكة ورأسها ﴿وان ترفع على

(قوله فمن رواه برفع تشكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية) فى الشرح ليس هذا بمتعين لاحتمال أن يكون تشكل للحال حقيقة بان يكون أخبر عن هذا فى وقت كلال المطى (قوله كقولك رأيت زيداً أمس وهو راكب) فى الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن الجائز أن يكون هذا للمضى ولا حكاية نعم لو أعمله فقال هو راكب فرسا لتعين

الابتداء ﴾ أى أكلت السمكة حتى رأسها مأكول فدخول الرأس فى الاكل لا نزاع فيه على الثانى والثالث وأما على الاول فيجرى على الخلاف السابق ﴿وقد

روى بالاوجه الثلاثة قوله ٣٤ عممتهم بالندى حتى غواتهم * فكنت مالك ذى غى وذى رشد
وقوله ﴾ ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها الا ان بينهما ﴾ أى بين هذين البيتين ﴿فرقا من وجهين أحدهما ان الرفع فى البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففى الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ﴾ ومعنى تهيئته للعمل جعله صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه منعه من العمل الذى كان صالحا له بحسب الصورة الظاهرة فالفعل من قولنا أكلت السمكة حتى رأسها جعل صالحا للعمل فى رأسها لانه مفرد يصح تسلطه على نصبه ورفع الرأس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذى كان صالحا له لانه عند الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصبا فاذا صرح بالخبر وقيل حتى رأسها مأكول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل وذلك لان هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة فلم يكن فيه قطع عما كان هيئ له من العمل ﴿هذا قول البصريين ﴾ وظاهره ان ذلك قول جميعهم وفى كلام ابن الحاجب ما يقتضى ان هذا قول بعضهم لا كلهم وذلك لانه قال فى أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع وقد أباه بعض البصريين وليس بالجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف واعترضه المصنف فى حواشيه على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل لئلا يلزم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع فى نحو زيد ضربته لذلك وان كان معلوما ﴿وأوجبوا اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول مأكول ﴾ وهذا الذى حكاه ابن الحاجب عن بعضهم ﴿والثانى ان النصب فى البيت الثانى ﴾ فى قوله حتى نعله ألقاها ﴿من وجهين أحدهما العطف ﴾ اما على الصحيفة أو على الزاد على الخلاف فى تعدد المعطوف كما أسلفناه فى أوائل الكتاب ﴿والثانى اضمار العامل على شريطة التفسير ﴾ أى حتى ألقى نعله ألقاها وحتى على هذا ابتدائية لا عاطفة اذ الواقع بعدها جملة وهى لا تعطف الجمل على الصحيح ﴿وفى البيت الاول من وجه واحد ﴾ وهو العطف ﴿واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز ﴾ لك فى زيد ﴿الرفع ﴾ على الاوجه التى تأتى ﴿والخفض ﴾ على ان حتى

نجارة ﴿دون النصب﴾ فلا يجوز لفقد ما يقتضيه ﴿وكان للثانى الرفع أوجه أحدها الابتداء﴾ فيكون زيد مبتدأ ﴿والثانى العطف﴾ على الفاعل وهو القوم من قولك قام القوم ﴿والثالث اضمار الفعل﴾ على شريطة التفسير فيكون زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره ما بعده ﴿والجملة التى بعده﴾ أى بعد زيد ﴿خبر على الاول﴾ فمحلها رفع ﴿ومؤكدة على الثانى﴾ فلا محل لها ﴿كما انها كذلك﴾ أى مؤكدة ﴿مع الخفض﴾ فلا محل لها أيضا ﴿وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة﴾ ولا محل لها أيضا وقد سبق التنبيه على ان فى هذا الاطلاق تجوزا اذ المفسر هو فعل الجملة لا كلها ﴿وزعم بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض ولا بالعطف﴾ فيكون منصوبا على ذلك ﴿بل بالرفع﴾ على انه مبتدأ وضربته الخبر ﴿أو بالنصب﴾ على شريطة التفسير ﴿باضمار فعل لانه يمتنع جعل ضربته توكيد الضربت القوم﴾ ولا شك ان التأكيد على هذا الوجه ممتنع ولكن لم لا يجوز ان يكون تأكيد الضرب زيد الثابت له فى الكلام المتقدم ولا مانع حينئذ لانه توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق ﴿قال وانما جاز الخفض فى حتى نعله لان ضمير ألقاها للصحيفة﴾ فيجوز ان تكون هذه الجملة تأكيدا للاولى وهى ألقى الصحيفة اذ هو بمثابة قولك ضربت زيدا ضربته

ولا اشكال فيه ﴿ولا يجوز على هذا الوجه﴾ وهو خفض النعل بحتى ﴿ان يقدر﴾ فى ضمير ألقاها المنصوب ﴿انه للنعل﴾ لان الجملة حينئذ لا تصلح ان تكون مؤكدة لالقى الصحيفة فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما امتنع ضربت القوم حتى زيدا ضربته على تقدير التأكيد واما اذا قدر ان ضمير ألقاها عائد الى الثلاثة الصحيفة والزاد والنعل جاز التأكيد بلا شك لارتفاع ذلك المحذور ﴿ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن درستويه زعما انها فى محل جر بحتى﴾ وهذا فى الحقيقة انكار لوجود حتى الابتدائية لان ما يحكم الجماعة بان حتى فيه ابتدائية يحكمان انها فيه حرف جر ﴿ويرده﴾ كما قال ابن الخباز ﴿ان حروف الجر لا تعلق عن العمل﴾ ومعنى التعليق منع العمل لفظا القيام مانع منه وهذا انما ثبت فى بعض الافعال ولم يثبت فى الحروف الجاره ﴿وانما تدخل على المفردات﴾ نحو مررت بزيد وسرت من البصرة الى الكوفة ﴿أو ما فى تأويل المفردات﴾ نحو عجبت من انك قائم وعجبت حين جاء عمرو اذ المعنى عجبت من قيامك وعجبت حين مجيء عمرو فان قلت ان كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدرى ويجوز دخول الجار عليها كما فى أسماء الزمان المضافة الى الجمل فللزجاج وابن درستويه ان يقولا الجملة بعد حتى فى محل جر بها على معنى ان تلك الجملة فى تأويل مفرد مجرور بها الا على معنى ان الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد وحتى عاملة فى محلها ولا يرد الاعتراض بان حرف الجر لا يعلق اذ لا تعليق على هذا التقدير قلت يمكن ان يكون هذا مرادهما لكن يرد عليهما ما قرره المصنف بقوله ﴿وانهم اذا أوقعوا بعدها ان كسروها﴾ أى كسروا همزتها ﴿فقالوا مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والقاعدة ان حروف الجر اذا دخلت على ان فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق﴾ ولا محيص لهما عن هذا الاعتراض

أن لا يكون للماضى ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال او الاستقبال فتكون حينئذ مما جاء للحال والمراد حكاية الماضى وأقول ليس الكلام فى اسم الفاعل أعنى راكبا وانما الكلام فى جملة هو راكب وتقرير ذلك انها جملة حالية والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض فتكون هى كذلك وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر فى الحال وحقيقة فيه باتفاق فليحمل عليه وقد وقع هنا قيد الفعل ماض والظاهر فيما وقع قيد الفعل أن تكون حاليته وماضويته واستقباليته باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب فى هذا المثال للحال الماضية وقد حكى قوله وفى الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لان ما بعدها مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفى رفعه على الابتداء قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه (قوله ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل) التعليق فى أفعال القلوب وما ألحق بها هو عدم عملها لفظا لا محلا لوقوع استفهام أو لام ابتداء او نفى بما أو ان أو لا فى معمولها والتعليق فى حروف الجر أن تدخل على غير مفرد أو ما فى تأويله أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفى الشرح فان قلت اذا كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدرى ويجوز دخول الجار عليها كما فى أسماء الزمان نحو جئت حين جاء زيد فالزجاج وابن درستويه أن يقولا الجملة بعد حتى فى محل جر بها على معنى ان تلك الجملة فى تأويل مفرد مجرور بها الا على معنى ان تلك الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد قلت يمكن أن يكون هذا مرادهما لكن يرد عليه ما قرره المصنف من انهم اذا أوقعوا بعدها ان كسروها

﴿حيث﴾ ﴿وطيء تقول حوث﴾ بواو مكان الياء وزعم ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع عنها وأنشد الفارسي في التذكرة يارب ان كنت لز يدربا * فابعث له من حيث شئت ركبا * أكلا تلقاما وشربا قأبا * التلقام مصدر قولك تلقمت للقمة اذا ابتلعتها في مهلة والقاب بقاف مفتوحة فهمزة ساكنة فوحدة مصدر قأب من الشراب اذا تملا أي شربا متملئا منه وحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل لانها مفتقرة بحسب الاصالة وغيرها كما ان الحرف كذلك ﴿وفي الثاء فيهما﴾ أي في حيث وحوث ﴿الضم تشبيها بالغايات﴾ وهي ما قطع عن الاضافة وبني من قبل وبعد وسائر الجهات الست نحو أمام وخلف ووراء وقدام وفوق وتحت وسميت غايات لانها لما تضمنت المعنى النسبي كان حقها ان لا تكون غاية وانما تكون الغاية في المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غريب ايذانا بانها وقعت مخالفة لوضعها أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا كذا قال الرضي فان قيل كيف تشبه حيث بالغايات وهي مقطوعات عن الاضافة وهي مضافة قلنا ﴿لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان أثرها وهو الجر لا يظهر﴾ لفظا فساغ التشبيه من هذه الحيثية ﴿والكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث﴾ وهم بنو فقعس ووقع هنا جناس حسن بين العرب ويعرب ﴿وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها﴾ أي تحتمل لغة الاعراب ﴿وتحتمل لغة البناء على الكسر﴾ وكذا لو قيل جلست حيث جلست بفتح الثاء احتملت لغة الاعراب ولغة البناء على الفتح ﴿وهي للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان﴾ واحتج له بقول الشاعر

للفتى عقل يعيش به * حيث تهدي ساقه قدمه

أي في زمن الهداية ولا حجة فيه لاحتمال المكان ﴿والغالب كونها في محل نصب على الظرفية﴾ نحو فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴿أو خفض بمن﴾ نحو ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ﴿وقد تخفض بغيرها﴾ أي بغير من ﴿كقوله *لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم﴾* وأم قشعم الحرب والمية والداهية وهو من الاعلام الجنسية كأم عريط للعقرب وقشعم بالقاف والشين المعجمة والعين المهملة على وزن جعفر وهنا مسئلة وهي انه قد تقرر ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام يجري عليه حكم العلم لكن هل المراد حكم علم المذكر حتى يصرف في نحو أم كلثوم وكما هو الجاري على ألسنة المحدثين لان كلثوما لو كان علما لمذكر انصرف ويمنع في نحو أم سلمة لان سلمة لو سمي به مذكر امتنع من الصرف أو المراد حكم علم ذلك المسمى مؤنثا كان أو مذكرا فيلزم منع الصرف في نحو أم كلثوم وأم محمد حيث يجعل علم مؤنث وهم لا يمنعونه هذا المحل ينبغي ان يحرر ولم أقف فيه على شرح صريح وعلى الاحتمال الاول يكون الصرف في البيت على القياس وأما على الثاني فيكون للضرورة ﴿وقد تقع﴾ حيث ﴿مفعولا به وفاقا للفارسي﴾ قال بذلك ﴿وحمل عليه﴾ قوله تعالى ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالاته اذ المعنى انه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيأ في المكان﴾ ولو قيل بان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل لرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك ﴿وناصبها﴾ في الآية على تقدير جعلها مفعولا به ﴿يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا اعلم نفسه﴾ وهذا عطف على خبر ناصبها وهو يعلم فهو مرفوع ويوجد

﴿حيث﴾

(قوله وطيء تقول) في الصحاح الطاءة مثل الطاعة الابعاد في المرعى قالوا ومنه أخذ طيء مثال سيد أبو قبيلة من اليمن وهو طيء بن دريد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير (قوله تشبيها بالغايات) هي الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك لان حقها في الاصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه (قوله لان أثرها وهو الجر لا يظهر) فيه نظر لاقتضائه أن الاضافة الى المفرد المبني كلا اضافة وعلل الرضي كون الاضافة الى الجملة كلا اضافة بان الاضافة في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته (قوله ومن العرب من يعرب حيث) قال الرضي واعراب حيث لغة فقعسية (قوله لدى حيث ألقت الخ) أم قشعم بالقاف المفتوحة والشين المعجمة الساكنة والعين المهملة المفتوحة علم جنس للحرب والمنية والداهية (قوله وحمل عليه الله أعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيأ في المكان) في الشرح ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم

فى بعض النسخ لاباعلم نفسه بادخال الباء على اعلم وهو عطف على المعنى اذ الكلام الاول فى معنى قولك وتنصب بيعلم ﴿ولان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به﴾ مع بقائه فى معنى التفضيل باتفاق لضعف مشابهته للفعل فان وجد ما يوهم ذلك قدر ناصب المفعول الواقع بعده محذوفا كما فعل المصنف كقوله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله أى أعلم من كل أحد يعلم من يضل عن سبيله وكذا قول الشاعر واضرب منا بالسيوف القوانسا﴿ أى يضرب القوانس وهى بيضات الحديد جمع قونس ﴿فان أوّلته بعالم جاز ان ينصبه فى رأى بعضهم﴾ كما صرح به فى التسهيل ووجهه انه اذا اخرج بالتأويل عن التفضيل جاز ان يضاف الى ماليس بعضه نظرا الى زوال المانع وهو قصد التفضيل فكذا يجوز ان يعمل النصب لمشابهته حينئذ للفعل بلا ضعف ويجرى الجر والنصب اذ ذاك على وتيرة واحدة ﴿ولم تقع﴾ حيث ﴿اسما الا ان خلافا لابن مالك ولا دليل له فى قوله ان حيث استقر من أنت راعيه

حمى فيه عزة وأمان

لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدى الى جعل المكان﴾ وهو الحمى اذ هو اسم لمكان حمى من دخوله والقرب منه ﴿حالا فى المكان﴾ وهو محل الاستقرار بخلاف تقرير ابن مالك فانه ليس فيه الا الاخبار عن مكان استقرار من يرعاه الممدوح بانه مكان فيه عزة وأمان وهذا لا محذور فيه ﴿قلنا هو نظير قولك ان فى مكة دار زيد ونظيره فى الزمان ان فى يوم الجمعة ساعة الاجابة﴾ وهذا من باب التوسع ﴿وتلزم حيث الاضافة الى جملة﴾ اما برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول أى الاضافة لازمة بحيث لا ينفك عنها أو بنصبها على المفعولية وحيث فاعل أى حيث لازمة للاضافة لا تنفك وانما لزمت الاضافة الى الجملة لانها المكان النسبة وهى مستدعية للجملة ﴿اسمية كانت أو فعلية واضافتها الى الفعلية أكثر﴾ من اضافتها الى الاسمية وذلك لان حيث دالة على المجازاة فى المكان كاذا فى الزمان نحو حيث تجده فاكرمه فكانت موقعا للفعلية لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال اذا ولعدم عراقتها فى المجازاة دخلت على الاسمية التى جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس ﴿ومن ثم﴾ أى من جهة اضافتها الى الفعلية أكثر ﴿ترجح النصب فى نحو جلست حيث زيد أراه﴾ على الرفع لانه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب

بيعد وفيه ابقاء حيث على ماعلم من ظرفيتها وأقول بل هو بعيد لانه يقتضى حذف المفعول والموصول الذى هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ولان المعنى كما صرح المصنف وغيره انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيأ فيه وفى البحر وقالوا حيث لا يمكن اقرارها على الظرفية هنا قال الحوفى لانه تعالى لا يكون فى مكان أعلم منه فى مكان فاذا لم تكن ظرفا كانت مفعولا به على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل فى المفعولات فيكون العامل فيه فعل دل عليه اعلم وقال أبو البقاء التقدير يعلم موضع رسالاته وليست ظرفا لانه يصير التقدير يعلم فى هذا المكان كذا اذ ليس المعنى عليه وكذا قدره ابن عطية وقال التبريزى حيث هنا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر وما أجازه من انه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التى لا تتصرف ونصوا على ان الظرف الذى يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذى يظهر لى اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان تضمن اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علما حيث يجعل رسالاته أى هو نافذ العلم فى الموضع الذى يجعل فيه رسالاته فالظرفية مجاز قال السفاقسى تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف وأما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدر انفذ لانه يقتضى انه أنفذ فى هذا المكان دون غيره وأقول فى كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله أى هو نافذ العلم فانه ظاهر فى ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقسى ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل اعلم فى الظرف والذى يظهر لى انه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام فى هذا الموضع الدليل القاطع اه (قوله وتلزم حيث الاضافة الى الجملة) فى الشرح برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول أى الاضافة لازمة لحيث لا تنفك عنها أو بنصبها على انها المفعول وحيث فاعل أى حيث لازمة للاضافة وأقول نصب الاضافة يقتضى ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزومة لها وليس كذلك لانه كلما وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو

هذا

﴿وندرت اضافتها الى المفرد كقوله﴾ ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم * ﴿ببيض المواضى حيث لى العمائم﴾ بجرلى ونطعنهم بضم العين مضارع طعن بالرمح والكلى بضم الكاف جمع كلية أوكلوة ولكل كليتان وهما لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين عليهما شحم محيط بهما كالغلاف لهما والبيض السيوف والمواضى القواطع ولى العمائم شدها على الرؤس ﴿والكسائى يقيسه﴾ ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث ان كذا بفتح همزة ان والاولى عندى أن يخرج على ان حيث مضافة الى الجملة على الجادة وان ومعمولاها بتأويل مصدر هو مبتدأ ثابت

الجملة والخبر محذوف وحذف خبر المبتدا بعد حيث غير عزيز ﴿واندر من ذلك اضافتها الى جملة محذوفة كقوله اذا ريدة من حيث ما نفحت له * أتاه برياها خليل يواصله﴾ الريدة براء مهملة مفتوحة وياء مثناة تحتية ساكنة ودال مهملة ريح لينة الهبوب ونفحت فاحت ﴿أى اذا ريدة نفحت له من حيث هبت﴾ له ﴿وذلك لان ريدة فاعل بفعل﴾ محذوف يفسره نفحت فلو كان نفحت مضافا اليه حيث﴾ مع جعلها مفسرا للفعل المحذوف لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه ﴿وما استند اليه من ان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا منظور فيه لان الظاهر من

هذا عند قوله مسئلة تلزم اذ الاضافة الى الجملة (قوله ونطعنهم الخ) طعنه بالرمح وطعن فى السن يطعن بالضم وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وطعن فى المفازة يطعن ويطعن أى ذهب والحبى جمع حبوة قال أبو على ويقال حبوه بكسر الحاء جماعها حبى وقوم يقولون حبوة بضم الحاء وجمعها حبا وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بشئ والبض هنا السيوف والمواضى القواطع ولى العمائم لفها على الرؤس (قوله اذا ريدة الى آخره) هذا البيت لابى حية بالمثناة التحتية النميرى واسمه الهيثم بن الربيع من مخضرمى الدولتين أعنى ادرك الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحا جبانا كذابا وكان له سيف يسمى لعاب المنية ليس بينه وبين الخشب فرق توفى سنة بضع وثمانين ومائة قال ظهر لى ظبى فرميته فزاغ عن سهمى فعارضه السهم فزاغ فعارضه السهم فما زال والله يزوغ ويعارضه حتى صرعه وقد أشار الشيخ جمال الدين بن نباتة الى هذا السهم بقوله

وبديع الجمال لم يرطرفى * مثل أعطافه ولا طرف غيرى
كلما حدت عن هواه أتانى * سهم ألحاظه كسهم النميرى

وحدث جارله قال دخل الى بيته كلب فى بعض الليالى فظنه لصا فانتضى سيفه ووقف فى وسط الدار وقال أيها المغتر بنا والمجترئ علينا بئس والله ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف صقيل اخرج بالعفو عنك قبل أدخل بالعقوبة عليك ان ادع و لله لك قيسا لا تقم لها وما قيس تملأ والله لك الفضاء خيلا ورجلا فخرج الكلب فقال الحمد لله الذى مسخك كلبا وكفانا حربا والريدة براء مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فدال مهملة قال فى الصحاح ريح ريدة ورادة وريدانة لينة الهبوب وقال الاصمعى ما كان من الرياح نفح فهو برد وما كان لفح فهو حر والبيت فى وصف حمار والمراد بالخليل فيه الاتف (قوله اذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت وذلك لان ريدة فاعل بمحذوف يفسره نفحت) قال ابن مالك أراد اذا ريدة نفحت له من حيث ماهبت فحذف هبت للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين فى حينئذ وقال أبو حيان لا حجة فى البيت لاحتمال أن تكون مضافة الى الجملة بعدها وهى نفحت له وترفع ريدة بفعل محذوف يفسره المعنى والتقدير اذا نفحت ريدة قال وهذا أولى لانه ليس فيه الاحذف رافع ريدة ودل عليه المعنى وفى تأويله حذف هذا الرافع والجملة التى أضيفت اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليها ولم يثبت لها ذلك فى غير هذا الموضع فتحمل عليه (قوله اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه) فى الشرح لا مانع

كلامهم ان امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف فى الفصل الذى عقده لخروج اذا عن الاستقبال عند انشاده قول الشاعر * آليت حب العراق الدهر أطعمه * انه قال وما لا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا فقيد هذا الحكم بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين وجعلوا أحدا فى مثل وان أحد من المشركين استجارك فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر ثم ولو سلم عموم هذا الحكم ولم يقيد بباب الاشتغال لامكن جعل حيث مضافة الى الجملة الواقعة بعدها وهى نفحت وريدة فاعلا بمحذوف يفسره السياق لا نفحت بخصوصه ﴿قال أبو الفتح فى كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد

أعربها اهـ ورأيت بخط الضابطين ﴿قول الشاعر ﴿أما ترى حيث سهيل طالعا * نجما يضيء كالشهاب ساطعا
مضبوطا ﴿بفتح ثاء حيث وخفض سهيل﴾ وأعربت إذا أضيفت الى المفرد قال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى
أو حال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام فى قوله ونفيت عنه مقام الذيب وان لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل
والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز أن يكون حيث فى البيت باقيا على الظرف
وحذف مفعولا ترى نسيا
منسيا كأنه قيل اما تحدث
الرؤية فى مكان سهيل طالعا
اهـ قلت جعل المضاف اليه
مع ان العامل معنى
الاضافة غير مرضى
عندهم وكذا القول
بزيادة حيث والاولى أن
تجعل الحال من ضمير
يعود الى سهيل حذف
هو وعامله للدلالة عليه
أى تراه طالعا ﴿وحيث
بالضم وسهيل يتلوه بالرفع
أى موجود فحذف الخبر﴾
وهذا نظير ما خرجنا عليه
قول الفقهاء من حيث ان
كذا واجب مثلا بفتح
الهمزة أى من حيث
وجوب كذا ثابت هو
مبتدأ محذوف الخبر كما فى
البيت ﴿واذا اتصلت بها
ما الكافة﴾ عن الاضافة
لها ﴿ضمنت معنى الشرط
وجزمت الفعلين كقوله
حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا فى غابر الازمان
وهذا البيت﴾ المسمى
مثله عند العروضيين
بالمدرج لكونه أدرج
أول عجز فى آخر صدر وأول العجز منه الهاء من الله ﴿دليل على مجيئها للزمان عندى﴾
وكان ذلك من جهة قوله فى غابر الازمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بيقدر واما
مستقر صفة نجاحا وذلك لا يوجب أن يراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال أن يكون المراد اينما تستقم يقدر لك الله النجاح فى
الزمان المستقبل والنجاح الظفر بالمقصود والغابر المستقبل أو الماضى من الاضداد والمراد فى البيت الاول والله أعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب

من كون نفعت مضافا اليه مع جعله مفسرا وما استند اليه منظور فيه لان الظاهر من
كلامهم ان امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف فى الفصل
الذى عقده لخروج اداة عن الاستقبال ان قال وما لا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا فقيد
الحكم بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين على ان
فيه متعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول وجعلوا أحد من مثل وان أحد من المشركين
استجارك فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصلح أن يعمل فيه الرفع على
الفاعلية وهو متأخر ولو سلم انه غير مخصوص بباب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة الى
نفعت وجعل زيدة فاعلا بمحذوف يفسره السياق لا نفعت بخصوصه وفى التعليق
ألا ترى ان قوله أتاه ربا هايدل على ان الزيدة نفعت وأنت خبير بان الكلام الاخير هو
كما نقلناه آنفا عن أبى حيان (قوله اما ترى حيث سهيل طالعا*) بعده *نجما يضىء
كالشهاب ساطعا* وفى شرح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى أو حال من سهيل والعامل
ترى ان جعلت حيث صلة أى زائدا فى المعنى بمنزلة مقام فى قوله ونفيت عنه مقام الذئب وان لم
تجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا بسهيل حال كونه
طالعا ويجوز ان يكون حيث فى البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعولا ترى نسيا كأنه
قيل اما تحدث الرؤية فى مكان سهيل طالعا اهـ وفى الشرح جعل الحال من المضاف اليه
على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى
ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أى يراه طالعا وفى
شرح الحاجبية للنبلى من جر سهيلا نصب طالعا حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه
ضعيفة والتقدير حيث سهيل طالعا فيه وحيث مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان
طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون ظرفا لفساد المعنى اهـ وفى شرحها للرضى وحيث
مفعول ترى وكذا قولهم الله يعلم حيث يجعل رسالته وبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدأ
محذوف الخبر أى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذى بعد حيث غير قليل ومع
الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء أى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على
بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد (قوله وحيثما تستقم الخ) النجاح الظفر بالمقصود والغابر
بالغين المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضى أيضا (قوله وهذا البيت
دليل عندى على مجيئها للزمان) فى الشرح كان ذلك جاء من قبل قوله فى غابر الازمان
وصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بيقدر واما مستقر صفة
نجاحا وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال ان يكون المراد أينما تستقم

﴿حرف الخاء المعجمة * خلا﴾ ﴿على وجهين أحدهما أن تكون حرفا جار المستثنى﴾ نحو قام القوم خلا زيد ﴿ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام﴾ أى انها لا تتعلق بشئ وموضعها أى موضع مجرورها نصب لانه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كا ينصب المستثنى فى قولك قام القوم الا زيدا ﴿وقيل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندى الاول لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء اى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها﴾ ولقائل أن يقول لا نسلم ان معنى التعدية ماذكره وانما معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه عنه واما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له فى جميع أحكامه الا ترى ان الا التى هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمله ﴿والثانى أن يكون فعلا متعديا ناصبا له﴾ أى للمستثنى واحترز بقوله متعديا أى بنفسه عن أن يكون فعلا قاصرا يتعدى بواسطة من قولك خلت الدار من الانيس فان هذا المعنى ليس مرادا فى الاستثناء وانما المراد فيه معنى المجاوزة الذى يه يتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم ﴿وفاعلها﴾ أى فاعل خلا المتعدى الناصب للمستثنى ﴿على الحد المذكور فى فاعل حاشا﴾ فيكون من جملة المجوزات عنده أن يكون الفاعل ضميرا عائدا الى البعض أى قام القوم خلا بعضهم زيدا وقد تقدم البحث فيه ﴿والجملة﴾ الاستثنائية المذكورة ﴿مستأنفة أو حالية﴾ ينبنى هذا الاحتمال فيها ﴿على خلاف﴾ فى ذلك مذكور فى الباب الثانى ﴿وتقول قاموا خلا زيدا﴾ بنصب زيد ﴿وان شئت خفضت﴾ فقلت خلا زيد ﴿الا فى نحو قول لبيد﴾ رضى الله تعالى عنه ﴿الا كل شئ ما خلا الله باطل﴾ * وكل نعيم لا محالة زائل ٢٧١ الباطل الذاهب الفانى وهو مأخوذ من قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه فهنا يجب نصب المستثنى ﴿وذلك لان ما هذه مصدرية فدخولها معين الفعلية﴾ المقتضية للنصب وينفى الحرفية المقتضية للجر ﴿وموضع ما خلا نصب فقال السيرافى على الحال﴾ من الفاعل مثلا فى قولك قام القوم ما خلا زيدا والمعنى متجاوزين زيدا فان محل الحال نكرة والمصدر المسبوك المحكوم له بالتعريف ﴿كما يقع المصدر الصريح﴾ المقترن باداة التعريف ﴿فى نحو أرسلها العراك﴾ حالا يشير الى قول لبيد يصف حمارا وأتنه فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال قال صاحب الصحاح العراك الدلاك ويقال أوردابله العراك اذا أوردها جميعا ويذدها باعجام الذال الاولى واهمال الثانية أى يطردها ونغص بالكسر نغصا اذا لم يتم مراده والدخال فى الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين لشرب ما عساه أن يكون قد فاته ولقائل أن يقول لا يلزم من اغتفار مجئ الحال مقترنة بال اغتفار مجيئها مصدرا معرفا بالاضافة الى الضمير اذ أل فى ذلك جنسية فدخولها ما نكرة فى المعنى بخلاف فيه وأيضا فمجئ الحال معرفة قليل قابل للتأويل فلا ينبغى ارتكاب مثله فى تركيب كثير ﴿وقيل﴾ موضع ما خلا نصب ﴿على الظرف على نيابتها وصلتها﴾ بالنصب على انه مفعول معه أى نيابتها مع صلتها ﴿عن الوقت﴾ وجر الصلة بالعطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض يأباه أكثر البصريين والقول بالنصب على الظرف بطريق النيابة ظاهر فان الحين كثيرا ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول فينوب عنه نحو آتيك قدوم الحاج وأكرمك ما ذر شارق أى حين قدوم الحاج وحين ما ذر شارق ثم حذف الحين وناب القدوم وما ذر شارق عنه ﴿ومعنى قاموا ما خلا زيدا على﴾ القول ﴿الاول﴾ وهو قول السيرافى ﴿قاموا خالين عن زيد﴾ وهذا تغير أى منه انه جعل خلا الاستثنائية قاصرة تتعدى بواسطة الحرف وليس كذلك فكان ينبغى أن يقول خالين زيدا أى متجاوزين زيدا كما ذكرناه قبل ﴿وعلى﴾ القول ﴿الثانى وقت خلوهم عن زيد﴾ وهذا كالاول فالصواب وقت خلوهم زيدا أى تجاوزهم اياه ﴿وهذا الخلاف المذكور فى محلها﴾ أى فى محل

يقدر ذلك الله انجاح فى الزمان المستقبل اهـ وأقول مراد المصنف ان حيث فى البيت ظاهره فى الزمان ونفى الشارح القطع لا ينافى ذلك

﴿حرف الخاء المعجمة * خلا﴾

(قوله لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها) الجواب عن هذا ان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل المجرور به على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك فى الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله الا فى نحو قول لبيد ألا كل شئ الخ) لبيد هو أبو عقيل بن ربيعة بن مالك قدم

حلا حال كونها ﴿خافضة وناصبة ثابت فى حاشا وعدا وقال ابن خروف﴾ موضع ما خلا النصب ﴿على الاستثناء﴾ لا على الحال كما يقول السيرافى ولا على الظرف كما يقول غيره ﴿كانتصاب غير فى قاموا غير زيد﴾ ولعل السبب فى تأخير قول ابن خروف عن قوله وهذا الخلاف الخ كونه لم يظفر بنقل عنه صريح فى حاشا وعدا جميعا وقد وجدت النص لابن خروف فى مساواة عدا لخلا فيما ذكره فانظر هل يوجد له نص فى حاشا أيضا ﴿وزعم الجرمى﴾ بفتح الجيم ﴿والربعى﴾ بفتح الموحدة ﴿والكسائى والفارسى وابن جنى﴾ باسكان الياء وليس منسوبا وانما هو معرب كى كذا رأيت فى شرح المفصل للفخر الاسفندرى وكذا رأيته فى هذه البلاد فى نسخة من الكشاف صحيحة مضبوطا باسكان الياء وصرح فى الحاشية بتصحيح الضبط المكتوب فى الاصل ولم أر أحدا من الطلبة الا يشدد الياء ظنا انها ياء النسبة وكان محل التنبيه على هذه الفائدة أول موضع ذكر فيه ابن جنى ولكن لم أتذكر ذلك الا فى هذا المحل فاثبته فيه ﴿انه قد يجوز الجر﴾ بعد ما خلا بناء ﴿على تقدير ما زائدة﴾ فلا يؤثر منعها من الجر الذى كان ثابتا قبل الزائدة ولم ينقل ابن مالك فى التسهيل هذا الحكم الا عن الجرمى فقط ﴿فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده﴾ أى بعد الجار فان قلت لم يقل بينهما مع انه أحسن قلت لئلا يرد مثل لامر ما جدع قصير أنفه ﴿نحو عما قليل فبما رحمة من الله وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه﴾ فثبت ان لا معول على قولهم على كل تقدير

﴿حرف الراء﴾

﴿رب حرف﴾ جار ﴿خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته وقولهم انه أخبر عنه فى قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار﴾ فرب مبتدأ مضاف الى قتل وخبره عار وذلك دليل على اسميته ﴿ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور﴾ والاصل رب قتل هو عار حصل ﴿أو خبر للمجرور﴾ وهو قتل ﴿اذ هو فى موضع مبتدأ كما سيأتى﴾ ورب فى حكم الزائد فلا يضر جره للمبتدا ويبقى الكلام على هذا التقدير فى مسوغ الابتداء بالنكرة وحكى الرضى عن الاخفش موافقة الكوفيين على اسميتها وهو ظاهر فان قلت لو كانت اسما لاعربت لعدم الموجب لبنائها قلت يمكن ان يقال فيها ما قيل فى كم ان سبب بنائها تضمنها لمعنى الانشاء الذى هو بالحروف غالبا وسيأتى فيه كلام فى حرف الكاف قال الرضى وانما حمل البصريين على ارتكاب جعلها حرفا مع انها فى التقليل مثل كم فى التكثير ولا خلاف فى اسميتها بل هى مفيدة للتكثير فى الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تنجر بحرف ولا باضافة كما تنجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رجل واستشكل حرفيتها بامور منها نحو رب رجل أكرمته فان حرف الجر هو ما يوصل الفعل الى المفعول الذى هو لولاه لم يصل اليه وأكرمت يتعدى بنفسه واعتذر عنه صاحب المغنى بان الفعل لما تأخر ولا سيما كون التأخر هنا واجبا ضعف فقوى بالجر نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون ويرده ان العادة ان يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط دون غيرها من حروف الجر ومنها مثل رب رجل كريم أكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذر بان أكرمته صفة والعامل محذوف قال الرضى وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم أكرمت وأكرمته واحد والاول جواب ولا خلاف انك اذا قلت فى جواب من قال أكرمت رجلا رب رجل كريم أكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شئ آخر يقدر مثل بينت وتحققت قال وان اعتذروا بان الضمير فى أكرمته للمصدر أى أكرمت الاكرام كان أبرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان أكرمته مفسر لاكرمت المقدر كما فى زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت فى كلامهم تعيين الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته ومنها نحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءنى هو جواب رب

٢٧٢

على النبى صلى الله عليه وسلم فى وفد بنى كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة وأقام بها الى ان مات فى أول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة وقيل فى خلافة عثمان وهو ابن مائة وأربعين سنة ولما أسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو

ماعاتب الحر الكريم كنفسه * والمرء يصلحه الجليس الصالح

وقيل

الحمد لله اذ لم يأتنى أجلى * حتى اكتسيت من الاسلام سربالا

والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى الهلاك (قوله وقال ابن خروف على الاستثناء) فى النهاية لابن الخباز ان شيخه قال ليس هذا باستثناء بل ما زائدة وخلا الله صفة لكل أو لشئ

﴿حرف الراء * رب﴾

اذلا يتوقف معنى الكلام على شئ آخر فيكون كقولك بزيد مررت والضمير فى مررت بزيد وكقولك زيدا اضرب والضمير المنصوب
وذلك ممتنع قال ويقوى عند مذهب الاخفش بالكوفيين أعنى كونها اسما فرب مضافة الى النكرة فمعنى رب رجل فى أصل
الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع أبدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا فى باب
الاستثناء فى قولك أقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما فى رب من معنى القلة ولم يصرح بسبب بناء رب عنده
فان قال لتضمنها معنى حرف النفى من حيث ان القلة تجرى مجرى النفى فيلزمه بناء أقل المراد به النفى فى قولهم أقل رجل
يقول ذلك الا زيد فان قال لتضمنها معنى الانشاء الذى حقه أن يؤدى بالحرف كما ذكره ابن الحاجب فى كم الخبرية فهو
لا يرتضيه كما سيأتى ويمكن أن يقال سبب البناء مشابهة الحرف وضعا وذلك متحقق فى بعض لغاتها وهو ما كانت الباء فيه
مخففة فحملت المشددة الباء عليها طرد اللباب ﴿وليس معناه التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا التكثير دائما خلافا
لابن درستويه وجماعة﴾ ولا للتقليل فى أكثر الاوقات خلافا لقوم ولا للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار دون غيره
خلافا للجماعة ولا الاثبات دون تقليل أو تكثير بحسب الوضع وانما ذلك مستفاد من السياق خلافا للآخرين
وقد فات المصنف عد هذه
الاقوال الثلاثة ﴿بل ترد
للتكثير كثيرا وللتقليل
قليلا﴾ وهذا اختيار ابن
مالك وليس فيه افصاح
بأن ذلك بحسب الوضع
أولا وقال الرضى التقليل
هو أصلها ثم استعملت
فى معنى التكثير حتى
صارت فيه كالحقيقة
وفى التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة ﴿فمن الاول﴾
وهو ورودها للتكثير
قوله تعالى ﴿ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين﴾
أى تكثر ودادتهم
الاسلام لما يشاهدونه
٣٥ ى ل من كرامة المسلمين ونجاتهم مما تلبس به الكفار من العذاب وقول أهل
التقليل انما قال لان أهوال يوم القيامة تشغلهم عن كثرة التمنى خلاف الظاهر ﴿وفى الحديث يارب كاسية فى الدنيا
عارية يوم القيامة﴾ وهو مسوق لافادة ان ذلك كثير لا قليل ﴿وسمع اعرابى يقول بعد انقضاء رمضان يارب صائمه لن
يصومه يارب قائمه لن يقومه﴾ وهذا يحرض على الصيام والقيام والمعنى ان كثيرا ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده
وكثيرا ممن قامه لا يقوم مثله بعد لاخترام المنية له فاجتهدوا فى صيام مثله وقيامه ان أدركتموه فغرضه تعلق بالتكثير
لا بالتقليل ﴿وهو مما تمسك به الكسائى على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى﴾ ووجهه ان الهاء فى محل نصب
باسم الفاعل الذى هو بمعنى الماضى بالفرض اذ الاعرابى قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما مر فعلم ان الصائم
فى عبارته مراد به الزمن الماضى وهو مجرد من أل ولا يجوز أن تكون الهاء فى محل جر باضافة اسم الفاعل لانه قد تقرر
بما أسلفناه انه بمعنى الماضى ولو كان مضافا لكانت اضافته محضة اذ هو حينئذ صفة مضافة الى غير معمولها فتفيد
التعريف فيمتنع أن يكون مدخولا لرب واللازم باطل ﴿وقال الشاعر فيارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها
خط تمثال﴾ اللهو اللعب وقد يكنى به عن الجماع والآنسة التى تأنس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر المثناة الفوقية أولا

(قوله فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فى الكشاف ما يقتضى ان هذه الآية
من الثانى فانه قال فان قلت متى تكون ودادتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا
حالهم وحال المسلمين وقيل اذا رأوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت
هو وارد على مذهب العرب فى قولهم لعلك ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على فعل
ولا يشكون فى تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكا فيه أو كان
قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرزون من التعرض للغم المظنون كما
يتحرزون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى فى الآية لو كانوا يودون
الاسلام مرة واحدة فبالحرى ان يسارعوا اليه فكيف وهم يودونه فى كل ساعة وقيل
تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين فان كانت منهم افاقة فى بعض الاوقات من
سكرتهم تمنوا فلذلك قال وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وانما جىء بها على لفظ الغيبة
لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن ولو كنا مسلمين لكان
حسنا (قوله وهو مما تمسك به الكسائى على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى) وجه
التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان غير عامل فى الضمير النصب لكان مضافا اليه
وامتنع جره برب لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهى اضافة محضة
مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الا على النكرة (قوله فيارب يوم
الخ) الآنسة غير النافرة والتمثال بالمثناة الفوقية المكسورة فى أوله وبالمثلثة فى ثالثه

والتى بعد الميم مثلثة ولا يتعلق قوله بآنسة بلهوت الملفوظ به للزوم الفصل بالاجنبى وهو المعطوف وانما يتعلق بمحذوف أى لهوت فيها بآنسة وهـذه الجملة صفة لليلة وحذف الرابط للصفة الاولى ومتعلق اللهو أى رب يوم لهوت فيه بآنسة وليلة لهوت فيها بآنسة ﴿وقال آخر ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات﴾ أوفيت أشرفت والعلم الجبل والشمالات جمع شمال وهى الريح المعروفة ﴿وتوجيه ذلك﴾ أى توجيه الاستدلال بهذه الامور المذكورة على التكثير وفى بعض النسخ ووجهه أى الدليل ﴿ان الآية والحديث والمثال﴾ المحكى عن الاعرابى ﴿مسوقة للتخويف﴾ والتحذير والاحسن مسوقات اذ الاجذاع منكسرات أحسن من منكسرة ومن ثم ورد فلا تظلموا فيهن أنفسكم بعد ذكر الاربعة الحرم ﴿والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحدا منهما﴾ بضمير الاثنين أى من التخويف والافتخار ﴿التقليل﴾ وأقول الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فالظفر به مع هذه الحالة يناسب الافتخار وحينئذ فقول المصنف ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصده كليا منعناه وان قصده جزئيا باعتبار البيتين اللذين أنشدهما وأمثالهما فلا نعقب عليه اذ ما وقع به الافتخار فى البيت الاول هو لهوه بامرأة جميلة وما افتخر به صاحب البيت الثانى هو ايفاؤه فى جبل عال ورفع ريح الشمال ثوبه وكل مما فى الاول والثانى ليس أمرا عزيز المثال لا يحصل الا بشق النفس والافتخار بمثل ذلك لا يكون الا بالكثرة ولا يكون بمجرد الحصول فى الجملة ﴿ومن الثانى﴾ وهو ورودها للتقليل ﴿قول أبى طالب فى النبى صلى الله عليه وسلم

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * ثمال اليتامى عصمة للارامل﴾ وما

وهـذا مبنى على أن أبيض مجرور برب مضمرة والظاهر انه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم فى قوله قبل هذا البيت

وما ترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب مواكل

وهو من عطف الصفات التى موصوفها واحد فلا يكون مما المصنف بصدده ويحوط يكلأ ويرعى والذمار بكسر الذال المعجمة ما يحق عليه حمايته والذرب بذال معجمة فراء فموحدة على زنة كتف سكنت راؤه تخفيفا وهو الحاد والمواكل المتكل على أصحابه ويستسقى مبنى للمفعول وثمال وعصمة منصوبان ويجوز رفعهما على انهما خبرا لمحذوف والثمال بكسر المثلثة الذى يكفى الناس بافضاله والعصمة ما يعتصم به أى يتمسك ويمتنع والارامل جمع أرمل وأرملة قال ابن السكيت الارامل المساكين من رجال ونساء قال ويقال لهم وان لم يكن فيهم نساء وقد يقال الاستسقاء انما كان بعد الهجرة فما معنى قول أبى طالب يستسقى الغمام بوجهه وجوابه ان الخطابى روى بسنده خبرا فيه ان قريشا تتابعت عليهم سنو جدب فى حياة عبد المطلب فارتقى هو ومن حضره من قريش أبا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمدا صلوات الله عليه وسلامه فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أيفع وقد كرب ثم

الصورة (قوله ربما أوفيت فى علم الخ) هذا البيت لجذيمة الابرش وكان به برص فكنت العرب عنه بالابرش اعظاما له وكان يعرف بالوضاح يصف سرية أسرى بها الى غزاة أو انقطاعا عرض له من جيشه فى بعض مغازيه فكان يرثيه ولم يكل ذلك الى غيره أخذا بالحزم والثقة والعلم ههنا الجبل والشمالات جمع شمال وشمل بالتحريك وشمال بفتح الشين قال فى الصحاح والشمال الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها خمس لغات شمل بالتسكين وشمل بالتحريك وشمال وشمأل مهموز وشامل والجمع شمالات قال جذيمة الابرش ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات فادخل النون الخفيفة فى الواجب ضرورة وشمائل أيضا على غير قياس كانهم جمعوا شمالة جمع حمالة وحمائل (قوله ولا يناسب واحدا منهما التقليل) يعنى واحدا من التخويف والافتخار وفى الشرح ان الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار كليا لا يصح اه وأقول ان المصنف لم يقل القليل حتى يقال ان القليل قد يناسب الافتخار من غير جهة قلته وانما قال التقليل ولا يخفى ان التقليل قد لا يناسب الافتخار وان كان القليل قد يناسبه بغير جهة قلته (قوله وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * الخ) ثمال اليتامى بكسر المثلثة كفايتهم والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا البيت

وما ترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب مواكل

يحوط يحفظ والذمار بكسر المعجمة ما يجب على الانسان حمايته والذرب بفتح المعجمة وسكون الراء للتخفيف وأصلها مكسورة الحاد من كل شئ والمواكل المتكل على غيره وفى التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح وأبيض لا يجوز ان يكون فى موضع جر برب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو قوله

وماترك قوم لاأبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب مواكل

يعني انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد ومنهم من جوز في ابيض الرفع والنصب اهـ وفي الروض الانف السهيلي فان قيل كيف قال أبو طالب وابيض يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استسقاته عليه الصلاة والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شواهد ما كان من سرعة اجابة البركة فالجواب ان أباطالب قد شاهد من ذلك أيضا في حياة عبد المطلب ما دله على ما قال روى أبو سليمان أحمد ابن محمد بن ابراهيم السبتي النيسابوري ان رقيقة بنت أبي صيفي بن هشام قالت تتابعت على قريش سنو جدب فبينا انا راقدة أو مهومة ومعي صنوي اذا أنا بهاتف صيت يقول يا معشر قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ابان نجومه فحيهلا بالحيا والخصب الا فانظروا منكم رجلا طوالا عظاما أبيض له فخر يكظم عليه الا فليخلص هو وولده وليدلف اليه من كل بطن رجل فليشنوا من الماء وليمسوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعا فليستسق الرجل وليؤمن القوم قالت فاصبحت مذعورة فاقتصصت رؤياي فما بقي أبطحي الا قال هذا شيبة الحمد وتتامت عنده قريش ثم ارتقوا أباقبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمدا صلى الله عليه وسلم فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أيفع أو قد كرب وقال اللهم ساد الخلة وكاشف الكربة أنت عالم غير معلم ومسؤل غير مبخل اللهم أمطر علينا غيثا مريعا مغدقا فما راموا حتى انفجرت السماء من مائها اهـ ولا بأس بتفسير غريب هذا الخبر فمهومة اسم فاعل من هوم بتشديد الواو اذا نعس وصنوي أخي من قولهم اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد لكل واحدة منهن صنو والاثنين صنوان وللجميع صنوان برفع النون وابان الشئ بكسر الهمزة فتشديد الموحدة وقته والطوال بضم المهملة وتخفيف الواو الطويل والعظام بضم المهملة وتخفيف المعجمة العظيم ويكظم عليه يحبس لاجله الغيظ يقال كظم فلان غيظه اذا حبسه فعلى هما للتعليل ويدلف بالدال المهملة من دلفت الكتيبة في الحرب اذا تقدمت ويشنوا من الماء يعني يغتسلوا من شن الماء على الشراب فرقه عليه وايفع بمثناه تحتية ففاء في الصحاح ايفع الغلام أي ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر وفي القاموس ايفع الغلام راهق العشرين وراموا برحوا ثم أقول يحتمل ان يكون قول العباس يستسقى الغمام بوجهه كقولهم فلان يستسقى به الغيث ولا يريدون انه وقع به استسقاء بل وصفه بالخير والصلاح (قوله الارب مولود الخ) يلده بسكون اللام وفتح الدال وأصله بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح تخفيفا أو بالضم اتباعا للهاء والشامة نكتة سوداء في الجسم مخالفة للونه وفي الشرح ووصفها بالغراء غير مناسب لان غراء تأنيث أغر وهو الابيض وكذا وصفها بجلالة غير مناسب فان معناه عامة بالتغطية وليس هذا شأن الشامة وقد أنشد الجاربردي هذا البيت

وذي شامة سوداء في حر وجهه * مخلدة لاتنجلي لزمان

دعا فسقوا في الحال فقد شاهد أبو طالب ما دله على ما قال ذكره السهيلي في الروض الانف وقد أوردته في تعليق على البخاري وقول الآخر ﴿ألارب مولود وليس له أب * وذي ولد لم يلده أبوان وذي شامة غراء في حر وجهه * مجللة لاتنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا وثمان أراد﴾ بالمولود الذي لا أب له ﴿عيسى و﴾ بذي الولد الذي لا أبوين له ﴿آدم عليهما الصلاة والسلام﴾ وبذي الشامة القمر وأصل لم يلده لم يلده بكسر اللام واسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعا لفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وانظر وصفها بالغراء فانه غير مناسب وذلك لان الغراء تأنيث الاغر وهو الابيض وشامة القمر سوداء وهي المعبر عنها بالكلف وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناها التي عمته بالتغطية وليس هذا شأن الشامة وفي شرح الشافية للجاربردي أنشد هذا البيت هكذا

وذي شامة سوداء في حر وجهه * مخلدة لاتنجلي لزمان

وهو ظاهر وحر الوجه ما بدا من الوجنة وهي ما ارتفع من الخد وهو في البيت استعارة ﴿ونظير رب في افادة التكثير كم الخبرية﴾ وفي باب كم من كتاب سيبويه ومعناها معنى رب وفيه أيضا واعلم ان كم في الخبر لا تعمل الا فيما تعمل فيه رب لان المعنى واحد الا أن كم اسم ورب غير اسم وبهذا استدل ابن مالك على ان رب للتكثير قال ولا معارض لهذا النص في كتاب سيبويه وعورض بأن من عادته في الكتاب اذا تكلم في الشواذ أن يقول ورب شئ هكذا يريد انه قليل نادر ﴿وفي افادته تارة والافادة التقليل﴾ تارة ﴿أخرى قد على ما سيأتي ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ التصغير تقول جبير ورجيل فتكون

للتقليل وقال ﴿فويق جبيل شامخ لن تناله * بقنته حتى تكل وتعملا﴾ فالتصغير في كل من فويق وجبيل راجع الى التقليل ولا يجوز أن يراد به التحقير لمنافاة وصفه بما ذكر للحقارة والشامخ العالي المرتفع وقنة الجبل بضم القاف أعلاه ومن أحسن قول القائل

علا فما يستقر المال في يده * وكيف يمسك ماء قنة الجبل

والكلال الاعياء ﴿وقال لبيد رضي الله تعالى عنه

وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل﴾

والمراد بالدويهية الموت تصغير داهية فالظاهر انه للتعظيم لا للتقليل وقول القائل الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فيه تعسف ﴿الا أن الغالب في قد والتصغير افادتهما التقليل ورب بالعكس﴾ اذ الغالب افادتها التكثير وقد عرفت ما في ذلك ﴿وتنفرد رب﴾ من سائر حروف الجر ﴿بوجوب تصديرها﴾ واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبر الان في قوله

اماوي اني رب واحد امه * ٢٧٦ قتلت فلا أثر لدي ولا قتل

وهذا كما تراه غلط ظاهر فان ما في البيت لا تنافي المصدرية بدليل صحة قولك ان زيدا اما قام وزيد لا بوه قائم وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط ﴿ووجوب تنكير مجرورها﴾ وهذا هو المعروف وأجاز بعض النحويين تعريفه بال وأنشد قول الشاعر

ربما الجامل المؤبل فيهم *

بجر الجامل وصفته فان صحت روايته كذلك حمل على زيادة ال فان قلت لا نزاع في صحة مثل رب رجل وأخيه والثاني معرفة قطعا قلت اغتفروه من حيث ان رب لم تباشره والثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فان قلت قد حكى الاصمعي رب أخيه ورب أبيه قلت هو من الندور بمكان فلا يرد ﴿ونعته ان كان ظاهرا﴾ ما
وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف قال ابن مالك وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح ﴿وافراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى ان كان ضميرا﴾ فتقول ربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة حكوا ذلك نقلا عن العرب وقال ابن عصفور انهم أجازوا ذلك قياسا وليس كما قال كذا في الجنى الداني وهل هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة أو هو نكرة قولان ذهب الى الاول كثير منهم الفارسي والى الثاني قوم منهم الزمخشري وابن عصفور ﴿وغلبة حذف معداها﴾ أي الفعل الذي تعديه كان يقال لك ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم أي قد لقيت قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر

وجه الوجه ما بدا من الوجه اه وأقول الاغر أصله ما كان من الخيل في جبهته بياض ثم استعير للشريف والمشهور حتى صار بمنزلة الحقيقة كذا قال التفتازاني ومعنى كون الشامة مجللة مغطية لجميع محلها البيت بحيث يظهر بعضه من اثنائها وقد أنشد ابن أم قاسم هذا البيت في الجنى الداني

وذي شامة سوداء في حر وجهه * مجللة لا تنقضي لزمان

(قوله فويق جبيل الخ) فويق تصغير فوق والشامخ المرتفع وقنة الجبل بضم القاف وتشديد النون اعلاه والكلال الاعياء (قوله وكل أناس الخ) الدويهية تصغير داهية وهي الموت قال الجاربردي وأجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة وبان المراد ان أصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام فحتف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يؤبه به اه وتمثيل المصنف بجبيل ودويهية للتكثير وبجبير ورجيل للتقليل مبني على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في جبيل ودويهية للتعظيم لا للتكثير على ما قيل بحسب ارتفاع الشان والتكثير بحسب الكم تحقيقا أو تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وان التحقير بحسب انحطاط الشان والتقليل بحسب الكم (قوله وتنفرد رب) يعني عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب تصديرها أورد على هذا أبو حيان قول الشاعر

أماوي اني رب واحد امه * قتلت فلا أثر لدي ولا قتل

والجواب ان المراد بتصديرها في كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره ألا ترى ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام ولو سلم فالمراد ما تنفرد به في اختيار الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر (قوله وغلبة حذف معداها) المراد بمعدى رب الفعل الذي مجرورها مفعوله وفي الشرح المراد بمعداها الفعل الذي تعديه كان يقال لك

﴿ومضيه﴾ وسيذكر المصنف مثال وقوعه مستقبلا ﴿واعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا﴾ كما قال ابن مالك واستشكله ابن قاسم انه لم يرد الا في اثنين كما قال بعضهم ولعله اراد بالنسبة الى بل ﴿وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا و بدونهن أقل أي كقوله﴾ أي قول امرئ القيس ﴿فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع﴾ * فالهيتها عن ذي تمائم محول * الطروق الاتيان ليلا والمرضع التي لها ولد رضيع واذا بنيت على الفعل أنثت فتقول أرضعت فهي مرضعة والهيتها اشغلتها والتمائم جمع تميمة وهي العوذة وأحول الصبي فهو محول اذا تم له حول أي سنة واخص الحبلى والمرضع لانهما أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفا بهم يقول قد خدعت مثل هاتين مع اشتغالهما بانفسهما فتخلصين مني وقد حكى ابن عصفور وابن مالك اجماع النحويين على ان الجر في ذلك برب المحذوفة لا بالفاء ﴿وقوله﴾ وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * ثمال اليتامى عصمة للارامل وقدم انشاده والتنبيه عليه على ان الظاهر كون أبيض منصوبا لا مجرورا برب وشاهد النحاة المشهور قوله *وقاتم الاعماق خاوي المخترق* وسيأتي الكلام عليه في محله ﴿وقوله﴾ بل بلد ذي صعد وآكام *

مالقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم أي قد لقيت (قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه * فالهيتها عن ذي تمائم محول * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وطرقت أتيت ليلا والمرضع التي لها ولد ترضعه ومتى ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحو أرضعت فهي مرضعة والتمائم بالمثناة الفوقية في أوله جمع تميمة وهي التي تعلق على الصبي من العين وأحول الصبي تم له حول أي سنة واخص المرضع والحبلى لانهما أزهد النساء في الرجال (قوله بل بلد ذي صعد وآكام) الصعد بضم المهملتين جمع صعود بفتح الصاد المهملة وهي العقبة وفي الصحاح الاكمة معروفة والجمع أكم وأكمات وجمع الاكم اكام مثل جبل وجبال وجمع الاكام أكم مثل كتاب وكتب وجمع الاكم آكام مثل عنق واعناق وفي القاموس الاكمة التل من حجارة واحدة أوهي دون الجبال أو الموضع الذي يكون أشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا (قوله وبانها زائدة في الاعراب) أي غير متعلقة بشيء كما هو شأن الحروف الزوائد دون المعنى لافادتها التقليل والتكثير وفي الشرح وهذا ينتقض بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث تكون لعل حرفا جارا فانها زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشيء وهي مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاي ولولاك ولولاه لا تتعلق بشيء ومعناها مراد ثم مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب معدية للفعل فينافي ذلك قوله أولا وغلبة حذف معداها وأقول لا ترد لعل الجارة عند عقيل ولا لولا الجارة للضمير عند سيبويه لشذوذ الاول كما صرح به المصنف في أوضح المسالك ولعدم شهرة الثاني وقد قدمنا ان مراده من قوله وتنفرد رب انها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة ولو سلم ان مقتضى كلامه هنا

الصعد بضم الصاد والعين المهملتين العقبات جمع صعود بفتح الصاد كعجز وعجوز وفي القاموس ان الاكام على زنة الآجال جمع أكمة قال وهي التل من القف من حجارة واحدة أوهي دون الجبال أو الموضع يكون أشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجرا وفي الصحاح ان الآكام كالاعناق جمع أكم كعنق جمع اكام كجبال جمع أكم جمع أكمة ﴿وقوله﴾ رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضي الغداة من جلله وقد تقدم الكلام عليه في جلل ﴿وبانها﴾ وهذا عطف على بوجوب

تصديرها من قوله فيما تقدم وتنفرد رب بوجوب تصديرها أي وتنفرد أيضا بانها ﴿زائدة في الاعراب﴾ أي بحسب الاعراب فلا تتعلق بشيء كما لا تتعلق الزائدة بشيء وقد صرح بذلك في الباب الثالث ﴿لا في المعنى﴾ فانها بحسبه غير زائدة لافادتها التقليل أو التكثير وهذا مثل قوله *لعل الله فضلكم علينا* حيث تكون لعل حرفا جارا فانها زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشيء وهي مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاي ولولاك ولولاه لا تتعلق بشيء ومعناها مراد ثم مقتضى هذا الكلام أن لا تكون رب معدية للفعل فينافي ذلك قوله أولا وغلبة حذف معداها ﴿فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية﴾ وعندي هو الخبر ﴿وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية﴾ أي على انه مفعول به وناصبه الفعل من قولك لقيت ﴿وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع على الابتداء﴾ ولقيته هو الخبر ﴿أو نصب﴾ على انه مفعول بفعل محذوف على شريطة التفسير أي لقيت لقيته ﴿كما في هذا لقيته﴾ فانه يحتمل لوجهين لكن يفترقان في ان هذا المثال يجوز فيه تقدير الناصب مقدما على المفعول اذ لا مانع منه ورب صالح لقيته لا يجوز تقدير الناصب مقدما لاستلزامه خروج رب عن الصدرية وهو باطل فيجب تقديره مؤخرا

﴿و يجوز مراعاة محله كثيرا﴾ لان جاره وهو رب فى حكم الزائد ﴿وان لم يجز مررت بزيد وعمرا الا قليلا قال﴾ الشاعر
﴿وسن كسنيق سناء وسنما * ذعرت بمدلاح الهجير نهوض﴾ وعن الاصمعى انه لم يعرف معنى هذا البيت قاله المصنف فى حواشى
التسهيل ﴿فعطف سنما﴾ وهى بسين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة وميم والمراد به البقرة العظيمة فيما يظهر
من كلام المصنف ﴿على محل سن﴾ وهو بسين مهملة مكسورة فنون مشددة والمراد به الثور فيما يظهر من كلامه
﴿والمعنى ذعرت﴾ بالذال المعجمة أى أخفت ﴿بهذا الفرس﴾ الذى وصفه بقوله مدلاح الهجير نهوض وكأن المراد بالمدلاح
بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت فى القاموس ان الدلح على وزن الصرد
الفرس الكثير العرق والهجير شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها ﴿ثورا او بقرة عظيمة﴾
كالجبل فى العظم والضخامة ﴿وسنيق﴾ بسين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فقاف ﴿جبل
بعينه﴾ وفى القاموس والسفيق ٢٧٨ كقبيط بيت مجصص جمعه سنيقات وسنانيق وكوكب أبيض وأكمة وموضع
﴿وسناء﴾ بالمد ﴿ارتفاعا
وزعم الزجاج وموافقوه
ان مجرورها لا يكون الا
فى محل نصب﴾ دائما
فحيث لا يكون فى اللفظ
ما يصلح لعمل النصب قدروه
وهو تكلف لا داعى اليه
﴿والصواب ماقدمناه﴾
من انه تارة يكون فى محل
رفع قطعا وتارة فى محل
نصب قطعا وتارة يحتمل
الامرين ﴿واذا زيدت
ما بعدها فالغالب أن
تكفها عن العمل وان
تهيئها للدخول على الجملة
الفعلية وأن يكون
الفعل﴾ الذى صدرت به
تلك الجملة الفعلية ﴿ماضيا
لفظا ومعنى كقوله
ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات﴾ فان هذا اخبار بكسر
عن حال ماضية فأوفى ماض لفظا ومعنى ﴿ومن اعمالها﴾ مع زيادة ما بعدها ﴿قوله ربما ضربة بسيف صقيل *
بين بصرى وطعنة نجلاء﴾ فجر ضربة برب مع وجود ما الزائدة وطعنة مجرور أيضا بالعطف على ضربة والنجلاء بالمد الواسعة
البينة الاتساع فان قلت بين انما تضاف الى متعدد وبصرى بضم الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه قلت المضاف
اليه بين محذوف والتقدير بين أماكن بصرى فحذف وأقيم المضاف اليه مقامه ﴿ومن دخولها على﴾ الجملة ﴿الاسمية
قول أبى دواد﴾ بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فألف وهو شاعر من اياد ﴿ربما الجامل المؤبل فيهم﴾ *
والعناجيج بينهن المهار الجامل القطيع من الابل مع راعيها والمؤبل المعد للقنية يقال ابل مؤبلة اذا اتخذت للقنية
والعناجيج بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور والمهار بكسر الميم
جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وقد سبق ان بعض النحاة أنشد هذا البيت بجر الجامل شاهدا على ان رب قد
تجر المعرفة ﴿وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا﴾ وانما تدخل على الفعلية خاصة ونسب هذا القول الى سيبويه

ان لا تكون رب معدية فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا و بين قوله وغلبة حذف معداها على
تفسيرنا رب ولو سلم فقوله وغلبة حذف معداها بيان لما انفردت به رب على قول الجمهور وقوله
وبانها زائدة فى الاعراب بيان لما انفردت به على قول الرمانى وابن طاهر بما سيقوله المصنف
فى الباب الثالث فى ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان كون رب فى نحو رب رجل صالح لقيته
أو لقيت ليست لتعدية عامل قول الرمانى وابن طاهر وان قول الجمهور هى فيهما حرف جر معد
وناقشهم فى ذلك واعلم ان ما قاله المصنف هنا ينقض بخلا وعدا وحاشا اذا جررن فانهن
مفيدات لمعنى الاستثناء ولسن بمتعلقات بشئ ويجاب بمنع انهن حروف جر وانما هن حروف
استثناء تخفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا وحروفا
كذا قال المصنف فى ذكر ما لا يتعلق من الحروف (قوله وسن كسنيق الخ) السن بكسر المهملة
والسنيق بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفى آخره قاف والسنم
بضم المهملة وتشديد النون وفى الشرح ويظهر من عبارة المتن ان السن الثور والسنم
البقرة العظيمة وأقول بل يظهر منها أن السن البقرة العظيمة والسنم الثور لان الشاعر
وصف السن بما يدل على العظم ولم يصف السنم والمصنف وصف البقرة العظيمة بالعظم
ولم يصف الثور ثم فى الشرح كان المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على
هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت فى القاموس ان دلح على وزن صرد الفرس الكثير
العرق والهجير شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها (قوله
قول أبى دواد * ربما الجامل المؤبل فيهم *) هذا صدر بيت عجزه * والعناجيج بينهن المهار *
وأبو دواد بمهملتين أولاهما مضموم وبينهما واو مخففة فالف هو أبو محمد بن سلام الايادى

والجمهور وعليه فيحتاج الى تأويل هذا البيت وقد خرجوه على ماذكره المصنف بقوله ﴿وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوفا والجملة صفة لما﴾ أي رب شيء هو الجامل على ذلك خرجه الفارسي وابن عصفور قال ابن مالك والصحيح ان ما في البيت زائدة كافة هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للدخول على الفعلية ﴿ومن دخولها على الفعل المستقبل﴾ قوله تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ لو كانوا مسلمين ﴿وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل﴾ وهذا ظاهر ﴿والدليل على استقبال ما بعدها قوله فان أهلك فرب فتى سيبكى * على مهذب رخص البنان﴾ فجاء الفعل بعدها مقتضيا حرف التنفيس والمهذب بالذال المعجمة المطهر الاخلاق والرخص براء مفتوحة فخاء معجمة ساكنة فصاد مهملة الناعم والبنان بفتح الموحدة ونونين بينهما ألف اطراف الاصابع ﴿وقوله﴾ أي قول من يقول والا فالظاهر التأنيث لان الشعر لام معاوية ﴿يارب قائلة غدا * يالهف أم معاوية﴾ فاعمل مجرورها في ظرف مستقبل فيلزم استقبال العامل وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على انه لا يلزم وصف المجرور برب وقد يقال الموصوف محذوف أي يارب امرأة قائلة ﴿وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد﴾ للباء ﴿والتخفيف﴾ لها ﴿والاوجه الاربعة﴾ وهي ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وضم الراء وفتحها مع تخفيف الباء ثابتة ﴿مع تاء التأنيث ساكنة ٢٧٩ أو محركة﴾ بالفتح ﴿ومع التجرد منهما﴾ أي من تاء التأنيث الساكنة والمحركة ﴿فهذه اثنتا عشرة﴾ لغة حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة ﴿والضم﴾ للراء ﴿والفتح﴾ لها ﴿مع اسكان الباء﴾ مخففة ﴿وضم الحرفين﴾ الراء والباء ﴿مع التشديد﴾ للباء ﴿و﴾ مع ﴿التخفيف﴾ لها فهذه أربع لغات تضم الى الاثنتي عشرة كما قال أولها وبقي عليه لغة أخرى حكاها ابن قاسم في الجنى الداني ربتا وهي مما يقوى القول باسمية رب فتأمله

﴿حرف السين المهملة﴾

﴿السين المهملة حرف يختص به المضارع﴾ فلا يوجد في غيره أصلا ﴿ويخلصه للاستقبال﴾ بعد أن كان قبل وجوده صالحا له وللحال فان قلت يقدح في ذلك قول الشاعر فاني لست خاذلكم ولكن * سأسعى الآن اذ بلغت مناها فان الآن للزمن الحاضر فيدفع الاستقبال قلت قد اعتذر عنه بان مراده بالآن التقريب قال في الجنى الداني وقد لا يحتاج الى التأويل بالتقريب بل يقال انه مقدر بمن كانه قال سأسعى من الآن قلت فيستحيل المعنى حينئذ لان السعي مستقبل بشهادة السين فكيف يكون ابتداؤه زمانا حاليا وما هو الا بمنزلة أن يقال سأسير غدا من الآن مريدا بالآن حقيقته من غير تأويل واستحالته ظاهرة ﴿ويتنزل منه منزلة الجزء﴾ فكأنه بعض أجزاء المضارع ﴿ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به﴾ وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه فتخلف العمل هنا لهذا العارض ﴿وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين﴾ فانهم ادعوا ان السين في نحو سيقوم زيد مأخوذ من سوف فالتنفيس في الحقيقة انما هو بسوف ولكن حذف ما بعد اصدرها تخفيفا ورجح ابن مالك مذهبهم بانا قد اجتمعنا على أن سف وسو وسي فروع سوف فلتكن السين فرعها لئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال وقال بعضهم لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسويف بهما سواء وليس كذلك بل هي بسوف أطول فكانت كل واحدة أصلا برأسها وزيفه ابن مالك بانها دعوى مردودة بالقياس والسماع اما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي انما يقصد به مطلق المضي دون

بكسر الهمزة وتخفيف المثناة التحتية والجامل الكثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع رعاته وقيل من جمل الشحم اذا اذابه والمؤبل بفتح الموحدة الابل المعدة للقنية وبكسرها متخذ الابل وهو هنا بفتح الموحدة صفة للجامل وعلى هذا فلا يكون معنى الجامل هنا الا القطيع من الابل مع رعاته والعناجيج بالعين المهملة وجيمين جمع عنجوج كعصفور جياد الخيل وقيل المطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهار ومهار ومهارة والانثى مهرة والجمع مهر (قوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل) قال التفتازاني المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة اه وفي كلام المصنف نظر فانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضي وعدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضي لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل

﴿حرف السين المهملة * السين المفردة﴾

تعرض لقرب الزمان وبعده فينبغي ان لا يقصد بالمستقبل الا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجزئ المتقابلان على سنن واحد والقول بنوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك فكان المصير اليه أولى وأما السماع فتعاقب سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد في وقت واحد قال الله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين أجرا عظيما وقال تعالى والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما وكأن المصنف ارتضى ماذهب اليه ابن مالك من ان التنفيس المستفاد منهما غير متفاوت فقال ﴿ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين﴾ وقد نوقش ابن مالك بان قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدي شيأ لجواز أن يكون كل منهما مختصا بحكم مقابل لحكم مقابله مع كونهما مشتركين في حكم واحد مع انه قاس بلا جامع صحيح فلا يلتفت الى ماقاسه وأيضا قاس المضارع المقترن بالاداة الموجبة للتخصيص على الماضي المطلق الخالي منها وليس ذلك بصحيح فان الماضي اذا كان خاليا من الاداة كقد مثلا دل على المضي المطلق واذا اقترن بها دل على المضي القريب من الحال وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع فانه يختلف معناه بحسب خلوه من الاداة واقترانه بها وأما دليله السماعي فليس بقاطع لجواز أن يكون المقيد بسوف متراخيا الطائفة من المؤمنين وبالسين غير متراخ كثير الطائفة أخرى اذ ليس ثم مايدل على ان كلتيهما الطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين ﴿ومعنى قول المعربين فيها﴾ اقتداء بسيبويه ﴿حرف تنفيس﴾ أي هي حرف تنفيس أو السين حرف تنفيس هذه الجملة معمول القول وقوله ﴿حرف توسيع﴾ خبر المبتدا المتقدم الذي هو المضاف من قوله معنى قول المعربين على حذف مبتدا أي هي حرف توسيع والمراد من هذه الجملة لفظها باعتبار معناه وهي عين المبتدا في المعنى فلا تحتاج الى رابط أي قول المعربين هي حرف تنفيس معناه هي حرف توسيع والحاصل تفسير التنفيس بالتوسيع يقال نفست الخناق اذا وسعته ﴿وذلك انها تقلب﴾ من النقل وفي بعض النسخ تقلب من القلب ٢٨٠ ﴿المضارع من الزمن الضيق وهو الحال أي الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال﴾ وقد أساء ان أولئك المعربين اقتدوا في ذلك بسيبويه امام النحاة

(قوله ولو سلم) في الشرح لا محل للواو هنا والظاهر انها زائدة فان قلت لعلها للعطف أي ثم لا نسلم انها في الآية للاستمرار ولو سلم فالاستمرار الخ قلت يلزم عليه حذف المعطوف يعني بثم دون عاطفه وهو باطل وأقول يمكن ان يقال ان ثم هاهنا ليست للعطف بل لمجرد التدرج مما قبلها لما بعدها وفيه بحث مضى في الالف المفردة (قوله تريد ان ذلك دأبه) الدأب بفتح المهملة واسكان

﴿وزعم بعضهم انها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون آخرين الآية﴾ يعني قوله تعالى ستجدون آخرين يريدون ان يأمنوكم ويأمنوا قومهم كلما ردوا الى الفتنة اركسوا فيها والمراد بهؤلاء الآخرين على مافي الكشاف وغيره قوم من أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة اسلموا وعاهدوا ليأمنوا المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم كفروا ونكثوا عهدهم وحقيقة ذلك أن يكون المراد الاخبار باستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الآخرين على تلك الحالة ﴿واستدل﴾ هذا الزاعم ﴿عليه﴾ أي على مجيء السين للاستمرار في بعض الاحيان ﴿بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ماولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قولهم ماولاهم قال فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى﴾ كلام هذا الزاعم ﴿وهذا الذي قاله﴾ من ان السين قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ﴿لا يعرفه النحويون وما استند اليه﴾ في اثبات زعمه بهذه الآية ﴿من انها نزلت من بعد قولهم غير موافق عليه قال الزمخشري فان قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة للمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب اذا وقع﴾ لما يتقدمه من توطين النفس وان الجواب العتيد قبل الحاجة اليه أقطع للخصم وأرد لشغبه وقبل الرمي يراش السهم ﴿انتهى﴾ كلام الزمخشري وهو نص في نزول الآية قبل قولهم وافقهم جدي صاحب الانتصاف على ذلك قال ولهذا أدرج النظار في اثناء مناظراتهم العمل بالمقتضى الذي هو كذا السالم عن معارضة كذا فيسلفون رد المعارض قبل ذكر الخصم له وهذه الآية من أحسن مايستدل به عليه هذا كلامه رحمه الله تعالى ﴿ثم ولو سلم﴾ ولا محل للواو هنا والظاهر انها زائدة فان قلت لعلها للعطف أي ثم لا نسلم انها في الآية للاستمرار ولو سلم ﴿فالاستمرار انما استفيد من المضارع﴾ لا من السين قلت يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو باطل ﴿كما تقول فلان يقري الضيف﴾ بفتح الياء من يقري مضارع قرى الضيف اذا أحسن اليه ﴿ويصنع الجميل يريد ان ذلك دأبه﴾ أي عادته وشأنه وهو بفتح الدال المهملة واسكان الهمزة قال الجوهري وقد تفتح وكلام المصنف مقتض لافادة المضارع الاستمرار سواء كان مبنيا على المبتدا كما في هذا المثال

أولم يبن عليه كما فى الآية ووجهه ان افادته للاستمرار انما هى من اقتضاء المقام حيث اقتضاه حمل عليه سواء بنى على مبتدأ أولم يبن عليه ويدل عليه قولهم فى قوله تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم ان المضارع فيه للاستمرار وقرره التفتازانى على وجهين أحدهما أن يكون معناه ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم قال فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار وثانيهما أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعنى ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره قال لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى والداخل عليه لو استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد النفى ودوامه لا نفى التأكيد والدوام كقوله تعالى وماهم بمؤمنين رداً لقولهم انا آمنا على أبلغ وجه وآكده الى هنا كلامه ﴿والسين مفيدة للاستقبال﴾ فيكون المراد من سيقول السفهاء استمرار قولهم فى الزمن المستقبل ﴿اذ الاستمرار انما يكون فى المستقبل﴾ وفيه نظر لانتقاضه بنحو لو يطيعكم فى كثير من الامر اذ الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمن الماضى ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كليا وانما يريد ان الاستمرار فى سيقول السفهاء أن يكون فى المستقبل فلا يرد النقض ﴿وزعم الزمخشرى انها اذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه افادت انه واقع لا محالة﴾ ونقل عنه بعض الشارحين لكلامه انه قال دلالة السين على التأكيد من جهة كونها فى مقابلة لن قال سيبويه لن أفعل نفى سأفعل قلت وفى الصحاح ان الخليل زعم ان السين جواب لن ﴿ولم أر من فهم وجه ذلك﴾ وقد عرفت ان فيما نقل عن الزمخشرى فى خارج الكشاف اشارة الى توجيه ما قاله فيه ﴿ووجهه انها﴾ أى ان السين ﴿تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد﴾ نحو سأكرمك ﴿أو الوعيد﴾ نحو سيعاقب الظالم ﴿مقتض لتوكيده وتثبيت معناه﴾ لانه اخبار على اخبار والمتعلق واحد وهذا ظاهر حيث تدخل على المحبوب فانه وعد وأما حيث تدخل على المكروه الذى هو وعيد فكيف تفيد تأكيده وهى للوعد المباين للوعيد وكأنه اراد بالوعد الذى

تفيده السين مجرد الاخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعد المقابل للوعيد فتأمل ﴿وقد أوما﴾ أى أشار وهو مهموز الآخر قال الجوهرى ولا تقل أوميت ﴿الى ذلك فى سورة البقرة فقال فى فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تأخر الى حين وصرح به فى سورة براءة فقال فى﴾ قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله ﴿أولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سأنتقم منك﴾ يوما تعنى انك لا تفوتنى وان تباطأ ذلك ونحوه سيجعل لهم الرحمن ودا ولسوف يعطيك ربك سوف نؤتيهم أجورهم انتهى والذى رأيته الآن فى نسخة معتمدة من الكشاف كما تؤكد الوعيد فى قولك سأنتقم منك اه

﴿(سوف)﴾

﴿مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف﴾ المتقدم بين البصريين والكوفيين ﴿وكأن القائل بذلك﴾ أى بان الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السين ﴿نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى﴾ قال الزمخشرى ومما طن أذنى من ملح العرب أنهم يسمون مركبا من مراكبهم الشقدف وهو مركب خفيف ليس فى ثقل محامل العراق فقلت فى طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل أردت المحمل العراقى فقال أليس اسم ذلك الشقدف قلت بلى قال فهذا اسمه الشقنداف يزاد فى بناء الاسم لزيادة المسمى ﴿وليس﴾ هذا الذى نظر اليه هذا القائل ﴿بمطرد﴾ الا ترى ان حذرا يدل على المبالغة دون حاذر مع ان الثانى أكثر حروفا من الاول

واسكان الهمزة وقد تفتح العادة والشأن (قوله اذ الاستمرار انما يكون فى المستقبل) فى الشرح قد يتوهم انتقاضه بنحو لو يطيعكم فى كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى الماضى ولا انتقاض به وأقول انما لا ينتقض لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع (قوله وزعم الزمخشرى) قال التفتازانى فى مطوله دلالة السين على التأكيد من جهة كونها فى مقابلة لن قال سيبويه لن أفعل نفى سأفعل (قوله ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل) أراد بهذا الوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعيد (قوله وقد أوما) هو بالهمزة فى آخره ومعناه أشار وفى الصحاح أومأت اليه أشرت ولا يقال أوميت

﴿(سوف)﴾

(قوله على الخلاف) يعنى المتقدم فى السين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها خلافا للبصريين (قوله وليس بمطرد) قال التفتازانى فى حاشية الكشاف ونوقض

وقد يقال لا يعنون اطراده الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدى النوع في المعنى كغرث وغرثان وصدد وصديان ورحيم ورحمان لا كحذر وحاذر للاختلاف ﴿ويقال فيها سف محذوف الوسط﴾ كما قالوا في منذ مذ بحذف وسطها حكى هذه اللغة في سوف الكوفيون ﴿وسو بحذف الاخير﴾ وأنشدوا شاهدا عليه قول الشاعر فان أهلك فسو تجدون بعدي * وان أسلم يطب لكم المعاش قال بعضهم هو شاذ وحذف الفاء ضرورة ورد بان الكسائي نقل عن أهل الحجاز سو أفعل بحذف الفاء في غير ضرورة فدل على انها لغة ﴿وسي بحذفه﴾ أي حذف الاخير ﴿وقلب الوسط﴾ وهو الواو ﴿ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم وتنفرد﴾ سوف ﴿عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك﴾ ربك فترضى ولا تدخل اللام في السين قيل لئلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالهما بالكلمة وربما أدى ذلك في بعض الكلمات الى اجتماع أربع متحركات نحو لسيتكا. فتثقل الكلمة ولذلك سكن آخر الفعل في نحو ضربت فطرحوا دخول اللام على السين لذلك قال في الجنى الداني وقد سمع وقوع السين في موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى في قوله عسى طيء من طيء بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح وسيأتي هذا البيت في عسى ﴿وبانها﴾ أي وتنفرد سوف عن السين بانها ﴿قد تفصل﴾ عن مدخولها ﴿بالفعل الملغى كقوله وما أدري وسوف اخال أدري * ٢٨٢ أقوم آل حصن أم نساء﴾ الاصل وسوف أدري ثم فصل بين سوف وأدري بالفعل الملغى بل بالجملة الذي ألغي عمل فعلها وهي اخال ولا يجوز مثل ذلك في السين وهو دليل على أشدية اتصالها بالنسبة الى سوف

﴿سي﴾

﴿من لاسيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو بدليل أمثلة الاشتقاق نحو استويا وتساويا وهما مستويان ومتساويان وسواء الا انه اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء أو تقول قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ﴿وتثنيته﴾ أي وصاحب تثنية أي مثناة ﴿سيان ويستغنى﴾ بالبناء للفاعل أي يستغني سي ﴿حينئذ﴾ أي حين اذ يثني ﴿عن الاضافة كما استغنت عنها مثل﴾ عند التثنية ﴿في قوله﴾ من يفعل الحسنات الله يشكرها ﴿والشر بالشر عند الله مثلان﴾ والشر مبتدأ خبره بالشر وعند الله متعلق به ومثلان خبر مبتدأ محذوف أي هما مثلان ﴿واستغنوا بتثنيته﴾ أي تثنية سي حيث قالوا سيان ﴿عن تثنية سواء فلم يقولوا سواآن الا شاذا كقوله فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواآين فاجعلني على حبها جلدا﴾ الجلد بفتح الجيم وإسكان اللام هو الشديد الصلب يقال جلد الرجل بالضم جلدا بالفتح وجلادة أي صلب فهو جلد ﴿وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله﴾ أي قول امرئ القيس الا رب يوم منهم لك صالح * ﴿ولاسيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ اه﴾ كلام ثعلب ودارة جلجل اسم لغدير معين يريد أنه ظفر من النساء في أيام كثيرة بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جلجل كان أحسن تلك الايام ﴿وذكر غيره انه قد يخفف﴾ بحذف يائه الاولى فيكون محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام كيد ودم فان قلت لم لم يجعل من الثاني ويقدر بقاء الياء على ترك الاعتداد بعارض الحذف لانها قد صارت آخر الاسم قلت لان ذلك تكلف لا موجب له ﴿وقد تحذف الواو﴾ الواقعة قبل لا ﴿كقوله

حذر فانه أبلغ من حاذر وأجيب بان ذلك أكثري لا كلي وبان ما ذكر لا ينافي ان يقع في البناء الانقص زيادة معنى بسبب آخر كالالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبان ذلك فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدى النوع في المعنى كغرث وغرثان وصدد وصديان لا كحذر وحاذر يعني ان حذرا صفة مشبهة وحاذر اسم فاعل وغرث وغرثان كلاهما صفة مشبهة

﴿سي﴾

(قوله والشر بالشر عند الله مثلان) هذا عجز بيت صدره * من يفعل الحسنات الله يشكرها *
(قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره
* الا رب يوم صالح لك منهما * ودارة جلجل اسم لغدير ويوم دارة جلجل هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك انه كان يهوى ابنة عم له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحي احتملوا وتقدم الرجال وتأخر النساء فلما رأى ذلك امرؤ القيس سار مع الرجال قدر غلوة ثم كمن في غابة من الارض حتى ورد النساء الغدير

فه بالعقود و بالأيمان لاسيما * عقد وفاء به من أعظم القرب ﴿ فاجتمع فيه الامران تخفيف سي وحذف الواو وفه فعل أمر من وفى يفى والهاء انما ينطق بها فى الوقف فتكتب بالهاء كذلك ولا ينطق بها فى الوصل عند الانشاد والمسئلة مشهورة فى علم الخط وقد استعملها أبو العلاء المعرى مخففة لكن مع اثبات الواو حيث قال ولاسيما الفضيلة كل حين * ولاسيما اذا اشتد الاوار الاوار بضم الهمزة حر العطاش ﴿وهو﴾ أى سى الواقع بعد لا ﴿عند الفارسى نصب﴾ أى منصوب والظرف متعلق به يعنى انه منصوب عند الفارسى ﴿على الحال فاذا قيل قاموا لاسيما زيدا فالناصب قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو﴾ لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها الا تقول قام زيد وضاحكا وقد ثبت دخول الواو حيث قالوا قام القوم ولاسيما زيد فدل ذلك على بطلان النصب على الحال فى هذا الكلام ﴿ولوجب تكرار لا﴾ لانها اذا دخلت مفردا خبرا أو صفة أو حالا وجب تكرارها وقد فرض كون الحال فى المثال المذكور مفردة فيجب التكرار ﴿كما تقول رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد﴾ والواقع ان لا فى ذلك التركيب غير متكررة فدل أيضا على بطلان النصب على الحال فى ذلك قلت وقد كرر المصنف هذين الاعتراضين فى حرف الميم عند كلامه على ما الزائدة ويمكن ان يجاب عنهما أما عن الاول فبأن سيا عند دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال فلم يلزم حينئذ دخول واو الحال على اسم مفرد وأما عن الثانى فبأن لا تكررت معنى لا لفظا والتكرار اللفظى غير مشترط على ما ذهب اليه الزمخشرى فى قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه فى معنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيدا فى معنى قولك قاموا الا مساوين لزيد فى حكم القيام ولا أولى بالحكم ﴿وعند غيره هو اسم لا التبرئة﴾ كما هو عنده كذلك اذا دخلت الواو على ما قررناه ﴿ويجوز فى الاسم الذى بعدها﴾ وهو التالى لما ﴿الجر والرفع مطلقا﴾ فيهما أى سواء كان ذلك الاسم المجرور أو المرفوع معرفة أو نكرة ﴿والنصب أيضا﴾ لا مطلقا بل ﴿اذا كان نكرة وقد روى بهن﴾ يوم من قول امرئ القيس ﴿ولا سيما﴾ يوم فى البيت الذى تقدم انشاده ﴿فالجر أرجحها وهو على الاضافة﴾ أى اضافة سيبويه الى يوم كانه قال ولا مثل يوم ﴿وما زائدة بينهما﴾ أى بين المضاف والمضاف اليه ﴿مثلها فى أيما الاجلين﴾ فان أيا مضاف الى الاجلين وما زائدة بينهما ﴿والرفع على انه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة﴾ وهذا من باب التنازع فان كلا من موصولة وموصوفة يطلب هذا المعمول وهو قوله بالجملة فاعمل الثانى على المختار وحذف من الاول أى وما موصولة بالجملة أو نكرة موصوفة بالجملة ﴿والتقدير ولا مثل الذى هو يوم أو ولا مثل شئ هو يوم﴾ وهذا مع المتقدم من قبيل اللف والنشر المرتب ﴿ويضعفه فى نحو ولا سيما زيد﴾ لا فى نحو ولا سيما زيد المتقدم على غيره فى الفصل ﴿حذف العائد المرفوع مع عدم الطول﴾ أى مع عدم طول الصلة وهو فى غير أى الموصولة شاذ اما مع الطول كالمثال الذى ذكرناه فلا شذوذ ﴿واطلاق ما على من يعقل﴾ والتزام حذف العائد والتزام كون الصلة جملة اسمية وكلاهما غير معهود وقدم الكلام

ونزلن يغتسلن فيه فجاء امرؤ القيس وهن غوافل فقعد على ثيابهن وقال والله لا أعطى واحدة منكن ثوبها حتى تخرج متجردة فتأخذه فابين من ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن ثم قلن له قد حبستنا وأجعتنا فنحر لهن ناقته فشوين من لحمها وأكلن ثم لما أردن الرحيل حملت كل واحدة منهن شيأ من متاع راحلته وزاده وحملته عنيزة على غارب بعيرها ففى ذلك يقول

ويوم عقرت للعذارى مطيتى * فياعجبا من رحلها المتحمل
فظل العذارى يرتمين بلحمها * وشحم كهداب الدمقس المفتل
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى
تقول وقد مال الغبيط بنا معا * عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل

والدمقس بكسر الدال وفتح الميم القز الابيض من الابريسم والغبيط بالغين المعجمة الرحل وهو للنساء يشد عليه الهودج (قوله فه بالعقود الخ) فه بكسر الفاء أمر من وفى يفى والهاء ينطق بها فى الوقف دون الوصل فتكتب (قوله ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو) لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها وفى الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان سيا عند دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال وأقول كلام الفارسى على ما نقل المصنف لا يشعر بالفرق بين سى مدخولة الواو وبينها غير مدخولها وكلام المصنف انما هو مبنى على ذلك (قوله ولو وجب تكرار لا) وذلك لانها اذا دخلت خبرا مفردا أو صفة أو حالا وجب تكرارها نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع

على ذلك فى أى ﴿وعلى الوجهين﴾ وجه الجر ووجه الرفع أى واذا بنينا على هذين الوجهين ﴿ففتحة سى اعراب لانه مضاف﴾ اما الى الاسم المجرور بعد ما أو الى نفس ما موصولة أو موصوفة وخبر لا محذوف ففى قولك جاءنى القوم ولا سيما زيد أى ولا مثل زيد موجود أو ولا مثل الذى هو زيد موجود بين القوم الذى جاؤنى أى هو كان أخص بى وأشد اخلاصا بى فى المجىء قال الرضى وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما وقع فى باب الاختصاص من نقل نحو أيها الرجل من باب الندا الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها من ضم أى ورفع الرجل كذلك لا سيما هنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له بحسب الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت أحب زيدا ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب أى وخصوصا ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بخصوصا أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معناه واختصاصا راكبا أى ويختص بفضل محبتى راكبا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ما ذكر عن الاخفش اعنى قوله ان فلانا الكريم لا سيما ان أتيته قاعدا أى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجىء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها أكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول أولى وأعذب الى هنا كلامه قلت ولا أعرف أحدا ذهب الى ما ذكره من ان لا سيما منقول من باب لا التبرئة الى باب المفعول وقال ابن قاسم سواء وما يوجد فى كلام بعض المصنفين من قولهم لا سيما والامر كذا تركيب غير عربى والرضى قد أجازه فتأمله ﴿والنصب على التمييز﴾ لان سيما بمعنى مثل فهو مبهم يحتاج الى التمييز فيقع بعده ﴿كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة﴾ لسى ﴿عن الاضافة والفتحة بناء﴾ لانه حينئذ مفرد غير مضاف ولا مشبه بالمضاف ﴿مثلها فى لا رجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور﴾ لفقدان ما يقتضى النصب ﴿وقال ابن الدهان لا أعرف له وجها﴾ وقد يوجه بان ما تامة بمعنى شىء والنصب بتقدير أرى ولا مثل أرى زيدا ﴿ووجه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزلت منزلة الا فى الاستثناء﴾ فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد الا الاستثنائية لكن يقدح فيه اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم والا زيدا والقول بزيادتها ضعيف ﴿ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها﴾ أى بعد لا سيما ﴿داخل من باب الاولى﴾ وأجيب بانه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها ﴿وعلى هذا﴾ يكون معنى جاءنى القوم ولا سيما زيدا جاؤنى لكن زيدا جاءنى مجيأ هو أولى به منهم باعتبار صدقه واخلاصه وليس مساويا لهم فى ذلك الحكم ﴿فيكون الاستثناء منقطعا﴾ وفيه تأمل لان زيدا مخرج من المستثنى الشامل له لولا الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا يرد ان حكم المستثنى فى الاستثناء المتصل مخالف لحكم المستثنى منه وهو هنا موافق اذ المجىء ثابت للكل لان الحكم على رأيه هو ما أفهمه الكلام السابق من

ولا كريم وجاز لا ضاحكا ولا باكيا وفى الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان لا تكررت معنى لا لفظا والتكرار اللفظى غير مشترط على ما ذهب اليه الزمخشرى فى قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه فى معنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيدا فى معنى قولك قاموا لا مساوين لزيد فى القيام ولا أولى منه به وانما هو أولى منهم بذلك لان المذكور بعد لا سيما أولى بالحكم اه وأقول انما اكتفى الزمخشرى بتكرار لا فى الآية لمعنى لتفسير مدخولها بمتعدد فكانها تعددت فى اللفظ وذلك منتف فى لا سيما زيد وعبارة الكشاف فان قلت قل ما تقع لا الداخلة على الماضى الا متكررة فما لها تتكرر فى الكلام الافصح قلت هى متكررة فى المعنى لان المعنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا ألا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك اه وستأتى هذه الآية وما فيها من الاقوال فى بحث لا ان شاء الله تعالى (قوله ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزلت منزلة الا فى الاستثناء) فى الشرح يقدح فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والا زيدا والقول بزيادتها ضعيف اه وأقول لا يقدح فيه اقترانها بالواو لان مراد هذا القائل ان لا سيما مع الواو وبدونها تنزلت منزلة اداة الاستثناء (قوله وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعا) وذلك لان الاستثناء المنقطع كما صرح به بدر الدين ابن مالك هو الاخراج بالا وغير أو بيد لما دخل فى حكم دلالة المفهوم

المساواة أى ان القوم ساوى بعضهم بعضا فى المجىء فاخرج زيد منهم بهذا الاعتبار أى ثبت له عدم المساواة من حيث فاق
غيره وهذا خلاف الحكم الاول والله أعلم ﴿سواء﴾ ﴿يكون بمعنى مستو فيقصر مع الكسر نحو﴾ قوله
تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا أنت ﴿مكانا سوى﴾ بكسر السين على قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى
وقرأه الباقون بالضم ومكان بدل من المكان المحذوف أولا أى مكان موعد وجوز نصب مكان بالموعد اذ هو مصدر ولا
حذف أو بفعل يدل عليه المصدر واستشكل أبو البقاء وصاحب التقريب والانتصاف النصب بالمصدر لانه وصف وغاية
ما يقال فيه ان عمله فى الظرف من الاتساع وسوى صفة لمكانا ومعناه النصف بيننا وبينك باعتبار المسافة وهو من الاستواء
كما قال المصنف لان المسافة من الوسط الى الطرفين مستوية ﴿ويمد مع الفتح نحو﴾ قول العرب ﴿مررت برجل سواء
والعدم﴾ فعطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل من تأكيد أو غيره وهو قليل ﴿وبمعنى الوسط وبمعنى التام فيمد فيهما
مع الفتح نحو قوله تعالى﴾ فاطلع فرآه ﴿فى سواء الجحيم﴾ أى فى وسطها ﴿وقولك هذا درهم سواء﴾ أى تام ﴿وبمعنى القصد
فتقصر مع الكسر وهذا أغرب معانيها كقوله﴾ فلاصرفن سوى حذيفة مدحتى * لفتى العشى وفارس الاحزاب
ذكره ابن الشجرى وبمعنى مكان أو غير على خلاف فى ذلك يجىء قريبا ﴿فيمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان﴾
المد والقصر ﴿مع الكسر ويقع هذا﴾ الذى بمعنى مكان أو غير فى جميع لغاته المذكورة وفى بعض النسخ وتقع هذه
بالتأنيث على ارادة الكلمة ﴿صفة واستثناء كما تقع غير وهو عند﴾ أبى القاسم ﴿الزجاجى وابن مالك كغير فى المعنى
والتصرف فيقول جاءنى سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب ٢٨٥ على المفعولية وما جاءنى أحد سواك

﴿سواء﴾

(قوله سواء والعدم) هو برفع العدم عطفا على الضمير المستتر فى سواء (قوله وعند سيبويه
والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب) قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بأنها بمعنى غير
وذلك مستلزم لنفى الظرفية كما هى منتفية عن غير فان الظرف فى العرف ما تضمن فى من
أسماء الزمان والمكان وليس سواء كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه
الظرفية والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا (قوله جاء الذى سواك) هو بالقصر (قوله
أو حالا لثبت) أى معمولة له (قوله ما ان حرامكانه) حرا جبل على يسار الذاهب من مكة الى
منى بينه وبين مكة ثلاثة أميال يمد ويقصر ويؤنث على ارادة البقعة فيمنع من الصرف

بالنصب﴾ على الاستثناء
﴿والرفع﴾ على البدلية
﴿وهو الارجح﴾ لانه فى
كلام غير موجب ذكر فيه
المستثنى منه والبدل فى
مثله هو الارجح ﴿وعند
سيبويه والجمهور انها ظرف
مكان ملازم للنصب﴾ فاذا
قلت جاء القوم سوى زيد
فكأنك قلت مكان زيد ﴿لا تخرج عن ذلك﴾ أى عن النصب على الظرفية ﴿الا فى الضرورة﴾ كقوله ولم يبق سوى العدوا *
ن دناهم كما دانوا العدوان بضم العين الظلم الصراح ودناهم أى جزيناهم كما دانوا أى كما جازوا ومنه قولهم كما تدين تدان أى كما
تجازى تجازى بفعلك وبحسب ما عملت وكقول الآخر تجانب عن أهل اليمامة يافتى * وما قصدت عن أهلها لسوائكا
وعليه قول الشاعر واذا تباع كريمة أو تشترى * فسواك بائعها وأنت المشترى قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا انها
بمعنى غير وذلك مستلزم لنفى الظرفية كما هى منتفية عن غير فان الظروف فى العرف ما ضمن معنى فى من أسماء الزمان والمكان
وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية وكيف والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا
وأكثر من الاتيان بشواهد ذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم سألت الله تعالى ان لا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسهم وقول
بعض العرب أتانى سواك حكاه الفراء ﴿وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين﴾ فتارة ترد ظرفا كما قاله سيبويه والجمهور
وترد أخرى كغير كما قاله الزجاجى وابن مالك فهى اذن ثلاثة أقوال ﴿ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة فالوا جاء الذى
سواك﴾ كما تقول جاء الذى مكانك ﴿وأجيب بتقدير سوى خبرا لهو محذوفا﴾ والتقدير جاء الذى هو سواك أى غيرك لكن
هذا التخريج شاذ لان فيه حذف عائد غير أى مع انتفاء طول الصلة ﴿أو حالا﴾ معمولة ﴿لثبت مضمرا﴾ وذو الحال الضمير
العائد على الموصول وهو فاعل ثبت أى جاءنى الذى ثبت حالة كونه سواك أى غيرك ﴿كما قالوا الا أعطاه ما ان حرامكانه﴾
أى ما ثبت ان حرامكانه فالتشبيه فى حذف ثبت لكنه فى الاول حذف هو ومرفوعه وفى الثانى حذف دون مرفوعه ولما
كان على الجواب الاول سؤال تقريره ان يقال سمع فى قولهم جاءنى الذى سواك المد وفتح الهمزة ولو كان سواء خبرا لهو
لامتنع النصب اذ هو غير ظرف بالفرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله

﴿ولا يمنع الخبرية قولهم﴾ فى المثال المذكور جاءنى الذى ﴿سوائك بالفتح والمد﴾ لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبنى كما فى ﴿غير﴾ حيث قال الشاعر لذ بقيس حيث يأبى غيره * تلفه بحرا مفيضا خيره بفتح غير على انه مبنى لاضافته الى الضمير وهو فاعل بالفعل المذكور ﴿تنبيه يخبر بسواء التى بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه﴾ ولو قال عن غير الواحد لكان صوابا اذ لا يقال زيد سواء بمعنى مستو اذ الاستواء كالاختصام أمر نسبى لا يتعقل الا مع التعدد ﴿نحو ليسوا سواء﴾ أى ليس أهل الكتاب مستوين ﴿لانها فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء﴾ فروعى أصلها فلم تثن ولم تجمع كالمصدر اذا أخبر به عن غير الواحد نحو الزيدان عدل والزيدون عدل ﴿وقد أجيز فى قوله تعالى﴾ ان الذين كفروا ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ أم لم تنذرهم ﴿كونها﴾ أى كون سواء ﴿خبرا عما قبلها﴾ أى عن الذين كفروا ﴿أو﴾ ﴿خبرا﴾ ﴿عما بعدها﴾ وهو أأنذرتهم ﴿أو مبتدا وما بعدها﴾ وهو أأنذرتهم ﴿فاعل على الاول ومبتدا على الثانى وخبر على الثالث وأبطل ابن عمرون﴾ بفتح العين ولك فيه الصرف على رأى الاكثرين ومنعه على رأى الفارسى لشبهه بالاعجمى ﴿الاول﴾ وهو كون سواء خبرا عما قبلها وأأنذرتهم فاعلا بها ﴿بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله﴾ وفاعلية أنذرتهم بسواء مستلزمة لعمل ما قبل الاستفهام فيه وليس العامل هنا مما يعلق عن العمل ﴿و﴾ ﴿أبطل﴾ ﴿الثانى﴾ وهو كون سواء خبرا مقدما وأنذرتهم مبتدا مؤخرا ﴿بان المبتدا المشتمل على الاستفهام واجب التقديم﴾ ولم يقدم هنا بل هو مؤخر ﴿فيقال له وكذا الخبر﴾ يجب تقديمه اذا اشتمل على الاستفهام فيلزم بطلان كون سواء مبتدا وأنذرتهم خبره وأنت لم تبطل هذا بل اخترته ﴿فان أجاب بانه﴾ أى بان الخبر هنا جملة وقع الاستفهام فى صدرها العدم خروج الاستفهام ٢٨٦ عما يستحقه من التصدر فى جملته ﴿مثل زيد أين هو منعناه وقلنا﴾ لا نسلم أنه مثله ﴿بل هو مثل كيف زيد﴾ أى مما الخبر فيه مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقديمه ﴿لان أنذرتهم ان لم يقدر مفردا﴾ بل أبقى على جملته من غير تأويل ﴿لم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سواء﴾ الذى هو مبتدا والجملة اذا لم تكن نفس المبتدا فى المعنى وجب ربطها بالضمير أو مايقوم مقامه وكلاهما مفقود هنا فان قلت وتأويل الجملة بالمفرد على الاول والثانى فيصح وقوعها فاعلا ومبتدأ مشكل أيضا الا انه لا سابك فى اللفظ فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالمعيدى خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير الحرف السابك وهو الحرف المصدرى وادعاء الشذود هنا باطل لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدرى يكون آلة للسبك انما يكون شاذا اذا لم يطرد فى باب أما اذا اطرد فى باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان مقدرة فيصير اسما معطوفا فى الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التأويل فاحتجنا الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده فى بابه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد أى حين مجئ زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير أن يكون هناك حرف مصدرى وليس بشاذ أيضا لاطراده فى بابه وهنا فى باب التسوية أولت الجملة بالمفرد تأويلا مطردا بدون اداة فلم يعد شاذا فان قيل جعلوا الجملتين الواقعتين بعد سواء فى تقدير مفردين معطوف أحدهما على الاخر بواو العطف ولا شك ان أم لاحد الامرين وما يتعلق به سواء لا يكون الا متعددا فالجواب ان الدلالة على أحد الامرين منسلخة عن أم كما ان معنى الاستفهام منسلخ عنها وعن الهمزة وكلاهما هنا لمجرد معنى الاستواء فان قيل لو تجردتا لمعنى الاستواء لكان الاخبار بسواء تكرارا خاليا عن الفائدة بمنزله قولك المستويان مستويان فالجواب ان الاستواء الذى تجردت الهمزة وأم لمعناه هو الاستواء الذى كانتا متضمنتين له عند حقيقة الاستفهام أى عن الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق لذا الكلام كانه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع

ويذكر على ارادة الموضع فلا يمنع من الصرف وان معمولها فاعل لنبت مضمرا (قوله ولا يمنع الخبرية قولهم سوائك بالمد والفتح) يعنى فتح الهمزة (قوله وما بعدها فاعل على الاول) هذا ابتداء كلام لبيان ما لزم وترتب على كل من الاوجه الثلاثة التى أجيزت فى كلمة سواء فى الآية فاراد بالاول كونها خبرا عما قبلها وهو ان الذين كفروا وبالثانى كونها خبرا عما بعدها وهو أأنذرتهم وبالثالث كونها مبتدأ (قوله ابن عمرون الاول) هو كون أأنذرتهم فاعل سواء فيبطل ملزومه وهو كون سواء خبرا عما قبله (قوله فيقال له وكذا الخبر) يعنى ان ما قاله ابن عمرون على الثانى يأتى نظيره على ما هو مختاره وهو الثالث بان يقال الخبر المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه على مبتدئه فلو كان أأنذرتهم خبر سواء لكان متقدما عليه فان أجاب بان أأنذرتهم جملة متضمنة للاستفهام والخبر الذى يجب تقديمه اذا تضمن استفهاما ما هو المفرد

﴿وأماشبهته﴾ أي شبهة ابن عمرون القائلة لا يعمل في الاستفهام ماقبله ﴿فجوابها ان الاستفهام ليس هنا على حقيقته﴾ فيعمل فيه ماقبله وذلك لان همزة التسوية قد جردت عن معنى الاستفهام البتة وصار الكلام معها خبرا محضا ﴿فان أجاب بانه كذلك في علمت أزيد قائم﴾ ضرورة ان العلم بالشيء والاستفهام عنه متنافيان ﴿وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم﴾ وقد مر ذلك في الكلام على أم ويأتي أيضا في الباب الثاني ﴿وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره﴾ فافترقا وذهب الرضي الى رأي آخر في المسئلة فقال بان سواء خبر مبتدا محذوف أي الامران سواء والهمزة مع ما بعدها بيان للامرين والفعلان في معنى الشرط والجملة الاسمية دالة على الجزاء أي ان أنذرتهم أو لم تنذرهم فالامران سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان الشرطية بجامع استعمالهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لاشتراكهما في افادة أحد الامرين قال ويرشدك الى ان سواء هنا في موقع جزاء الشرط ان قولنا سواء على أقمت أم قعدت وقولنا لا أبالي أقمت أو قعدت واحد ولا أبالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت أو قعدت فلا أبالي بهما واختص استعمال الهمزة في هذا المعنى بما بعد سواء ولا أبالي وما يؤدي مؤداهما لان المراد التسوية في الشرط بين أمرين فلا بد فيما يقع موقع الجزاء من معنى الاستواء قضاء لحق المناسبة ولهذا ألزم تكرار الشرط ولم يصح لا أبالي أقام زيد والله تعالى أعلم بالصواب ﴿حرف العين المهملة﴾ ﴿عدا مثل خلا فيما ذكرنا من القسمين﴾ وهما كونها حرفا جارا للمستثنى نحو جاء القوم عدا زيد بالخفض وكونها فعلا متعديا ناصبا له نحو جاؤا عدا عمرا بالنصب ﴿وفي حكمها﴾ أي حكم خلا ﴿مع ما﴾ حيث يتعين النصب عند وجودها من حيث انها مصدرية فدخولها ينفي الحرفية فتتعين الفعلية فيجب النصب نحو جاؤني ماعدا زيدا ﴿و﴾ في ﴿الخلاف في ذلك﴾ فتكون عند السيرافي في محل نصب على الحال وعند غيره على الظرف وكذا الخلاف في انها حيث تكون جارة هل هو نصب عن تمام الكلام أو تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر ويأتي أيضا بحث المصنف هناك واختياره انها لا تتعلق بشيء كالحرف الزائد ويرد عليه هنا ما أوردناه عليه ثم حذو القذة بالقذة ﴿ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية﴾ ولذلك اذا انصبت ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله

تمل الندامى ماعداني فانني * بكل الذي يهوى نديمي مولع

لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجر بعد فوجب المصير الى القول بحرفيتها في هذه الحالة ﴿على﴾ ﴿على وجهين أحدهما أن تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة فزعموا انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا أمران أحدهما قوله تحن فتبدي ما بها من صبابة * وأخفي الذي لولا الاسى لقضاني أي لقضى علي﴾ أي أهلكني ﴿فحذفت وجعل مجرورها مفعولا﴾ يعني ولو كانت اسما لم تحذف ويجعل الاسم المضافة هي اليه مفعولا فان قلت غاية ما فيه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير فلا يرتكب اذا قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظرف لا يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فان قلت بل هو كثير مثل لا آتيك خفوق النجم وسأجيئك صلاة العصر وأزورك قدوم الحاج أي وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف الوقت واقيم المضاف اليه مقامه قلت كثرة ذلك انما هي في الظروف الزمانية وأما الظروف المكانية فانما يفعل بها ذلك قليلا مثل جلست قرب زيد أي مكان قربه فلا يخرج مثل قضاني عليه وقوله في البيت تحن بالحاء المهملة أي تشتاق .

وهذا الجواب يمنع ان أأنذرتهم جملة وانما هو مفرد وقوله وأما شبهته أي شبهة ابن عمرون التي أبطل بها الاعراب الاول والاعراب الثاني فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته لانه للتسوية والاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير

﴿حرف العين المهملة * عدا﴾

(قوله ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية) قال ابن مالك وقد ثبت الجر بها فوجب القول بحرفيتها معه

﴿على﴾

(قوله تحن فتبدي الى آخره) هذا البيت لعروة بن حزام العذري في محبوبته عفراء وتحن بالمهملة تشتاق والصبابة بفتح المهملة رقة الشوق والاسى بضم الهمزة جمع اسوة بضمها أيضا وبكسرها جمع اسوة بكسرها أيضا وهما ما يتأسى به الحزين أي يتعزى والاسوة بالكسر والضم القدوة ويسمى الصبر اسى بالضم وهو محتمل هنا وأما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا تصح ارادته هنا (قوله أي لقضى علي فحذفت وجعل مجرورها مفعولا) قال أبو حيان الذي سمع

والصبابة بفتح الصاد المهملة رقة الشوق وحرارته والاسى يحتمل ان يضبط هنا بضم الهمزة جمع اسوة قال فى الصحاح والاسوة
بالكسر والضم لغتان وهو ما يأتسى به الحزين أى يتعزى به وجمعها اسى واسى ثم سمى الصبر أسى ﴿وقد حمل الاخفش على
ذلك﴾ قوله تعالى علم الله انكم ستذكرونهن لشدة رغبتكم فيهن فاذكروهن ﴿ولكن لا تواعدوهن سرا أى على سرای
نكاح﴾ ويحتمل أن يكون السر على بابه صفة لمصدر محذوف أى وعدا سرا الا ان المواعدة فى السر عبارة عن المواعدة بما
يستهجن لان مسارتهن فى الغالب بما يستحيا من المجاهرة به ويظهر على هذا ان الاستثناء منقطع فى قوله تعالى الا ان
تقولوا قولا معروفا فاما على الاول فهو متصل مفرغ فى الظرف أى ولا تواعدوهن على نكاح وقتا من الاوقات ان تقولوا
أى الاوقت قولكم قولا معروفا ﴿وكذلك لاقعدن لهم صراطك المستقيم أى على صراطك﴾ وقال الزمخشرى لاقعدن لهم
صراطك المستقيم لاعترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف
كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن هذا كلامه قال
اليمنى فيه اشكال لان حكم موقت المكان كحكم غير الظروف فلا تحذف فى والبيت شاذ قال وعذره ما قال الزجاج ولا اختلاف
بين النحويين فى ان على محذوفة ومثله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن انتهى قلت هذا بأن يكون قدحا
أشبه منه بان يكون عذرا فاد تصريحه بان انتصابه على الظرفية كما فى البيت منادبان على ليست مقدرة فكيف يكون قول
الزجاج بان على محذوفة عذرا له ﴿والثانى انهم يقولون نزلت على الذى نزلت أى عليه كما جاء ويشرب مما ٢٨٨
تشربون أى منه ولها
تسعة معان أحدها
الاستعلاء اما على المجرور
بنفسه وهو الغالب نحو
وعليها وعلى الفلك تحملون
أو على ما يقرب منه﴾
لا على المجرور نفسه ﴿نحو
او اجد على النار هدى﴾
أى أواجد على المكان
الذى هو قريب من النار
هاديا يدلنى على الطريق
فالهدى مصدر وضع
موضع الهادى فاما ان
يؤول بذى هدى أو يجعل الهادى نفس الهدى كما يقال فى عادل عدل ﴿وقوله﴾ المفردة
تشب لمقرورين يصطليانها * ﴿وبات على النار الندى والمحلق﴾ وقد تقدم انشاده فى أول حرف الباء والكلام عليه
وهذا الاستعلاء مجازى ﴿وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم على ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض﴾ وهذا استعلاء حقيقى
أيضا اذ على لم توضع للاستعلاء بقيد كونه حسيا بل وضعت للاستعلاء أعم من أن يكون حسيا أو معنويا اذا كان بالنسبة الى
مجرورها ﴿الثانى﴾ من معانيها التسعة ﴿المصاحبة نحو وآتى المال على حبه﴾ ونحو ﴿وان ربك لذو مغفرة للناس على
ظلمهم﴾ أى مع حبه ومع ظلمهم ﴿الثالث﴾ من معانيها ﴿المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله
أعجبنى رضاها أى﴾ رضيت ﴿عنى﴾ مثل رضى الله عنهم ورضوا عنه ﴿ويحتمل ان رضى ضمن معنى عطف﴾ فعدى بعلى
كما يعدى بها عطف نحو عطفت على الفقير ﴿وقال الكسائى حمل﴾ رضى ﴿على نقيضه وهو سخط﴾ وحمل النقيض على
النقيض غير عزيز فى كلامهم كحمل النظير على النظير ﴿وقال﴾ الشاعر مما يستشهد به على استعمال على بمعنى المجاوزة
﴿فى ليلة لا ترى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها أى﴾ يحكى ﴿عنا﴾ كما تقول حكيت عن زيد هذا الامر ﴿وقد يقال
ضمن يحكى معنى ينم﴾ فعدى بعلى كما يعدى ينم بها نحو فلان ينم عليك قلت ومن ورودها للمصاحبة قول أبى سفيان فى حديث
هرقل فوالله لولا الحياء من أن يأثروا على كذبا لكذبت عنه فعلى فيه بمعنى عن كما ان عن فيه بمعنى على فتعارض الحرفان

حذف الحرف منه وانتصاب الاسم اختار واستغفر وامر وكنى ودعا وسما وروح وصدق
وانما جاز ذلك فى هذه الافعال لتعين الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس عليها وان تعين
الحرف وتعين محله ولا يجوز بريت القلم السكين خلافا لعلى بن سليمان اه وأقول يبقى على هذا
أن يقال ان قضى فى البيت مضمن معنى قتل أو أهلك فتعدى بنفسه لانه ليس واحدا من هذه
الافعال وفى الشرح فان قلت لم لا تكون على ههنا اسما ويكون من حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وهو كثير قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظروف المكانية
لا تحذف ويقام المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جلست قرب زيد أى مكان قربه وأقول
كونه قليلا لا يمنع من حمل البيت عليه بل من حمل الآية (قوله وكذلك لاقعدن لهم صراطك
أى على صراطك) قال فى الكشاف لاعترضن لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على
الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه
الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن (قوله وبات على النار الندى
والمحلق) هذا عجز بيت صدره تشب لمقرورين يصطليانها وقدم الكلام عليه فى الباء

ويحتمل التضمين ﴿الرابع﴾ من معانيها ﴿التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم أي لهدايته اياكم﴾ ويحتمل التضمين
كما صرح به الزمخشري والتقدير ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير
يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا نافيا أي بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى قلت
فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضا فعلى الثانية ظاهرة في التعليل وكذا نظيرتها الاولى قلت
قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل ﴿وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت﴾ أي لاي
شيء تقول والرمح يحتمل النصب بتقول على اجرائه مجرى الظن لتوفر شروطه ويحتمل الرفع على انه مبتدأ مخبر عنه بما بعده
والجملة محكية بالقول فان قلت يدفع هذا قوله عاتقي اذ لو أراد الحكاية لقال عاتقك قلت هو من الحكاية بالمعنى نحو فحق علينا
قول ربنا انا لذائقون ويطعن بضم العين هنا وأما في طعن يطعن اذا ذهب فبالضم والفتح والكر الرجوع ﴿والخامس﴾
من معانيها ﴿الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة﴾ من أهلها أي في حين غفلة ﴿ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين
على ملك سليمان أي في زمن ملكه ويحتمل ان تتلوا ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا﴾ بعض الاقاويل أي لو
ادعى علينا شيأ لم نقله ﴿السادس﴾ من معانيها ﴿موافقة من نحو اذا اكتالوا على ٢٨٩ الناس يستوفون﴾ أي اكتالوا
منهم ويحتمل التضمين أيضا أي اذا حكموا على الناس في الكيل أو اذا اكتالوا محتكمين على الناس ﴿والسابع﴾ من معانيها ﴿موافقة الباء نحو حقيق على ان لا أقول﴾ على الله الا الحق أي بأن لا أقول أي انا جدير وخليق بقول الحق ﴿وقد قرأه أبي بالباء﴾ فكانت قراءته تفسير القراءة الجماعة وخرجت على أن المعنى انا حقيق على قول الحق أي واجب على قول الحق

المفردة (قوله نحو ولتكبروا الله على ما هداكم) في الكشاف وانما عدي فعل التكبير بحرف
الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وفي الشرح
واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا
والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا نافيا أي الحمد بعد تعديته التكبير بعلى
قلت فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضا على الثانية ظاهرة في
التعليل فكذا نظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل اهـ ما في الكشاف وأقول
حاصل اعتراض المصنف لو كان وقوع على في الآية لتضمين التكبير يعني الحمد لكان وقوعها
في قول هذا الداعي الله أكبر كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور ولم يذكر الحمد لله
والجواب ان ذكر الحمد ليس لتعلق الجار بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ وكان هذا هو مراد
الشارح بقوله قلت المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني وفي حاشية التفتازاني وفي
تقرير التضمين طرق أشهرها جعل الفعل المذكور حالا مثل لتحمدوا الله مكبرين ليكون
ما تعلق به الجار والمجرور مذكورا مقصودا وعكسه مثل لتكبروا الله حامدين وآثره معنى
صاحب الكشاف لان التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصودا من التعليم أنسب من
العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم (قوله السادس موافقة من)

أن أكون قائله والقائم به ﴿وقالوا﴾ أي العرب ﴿اركب على اسم الله﴾ أي بسم الله والمعنى اركب متبركا
باسم الله أو مستعينا به ﴿الثامن أن تكون زائدة للتعويض﴾ من كلمة على محذوفة ﴿أو لغيره فالاول﴾ وهو كونها زائدة
للتعويض ﴿كقوله ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل﴾ أي ان لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه
وزاد على قبل الموصول تعويضا ﴿عن على المحذوفة﴾ قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيأ ﴿ثم الكلام﴾ ثم ابتدأ مستفهما
فقال على من يتكل ﴿فعلى ليست بزائدة بل هي متعلقة بيتكل المؤخر ومن استفهامية وفي الكشاف عند تفسير قوله تعالى
في سورة الشعراء هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ما نصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى
الاستفهام الذي له صدر الكلام الا ترى الى قولك أعلى زيد مررت ولا تقول على أزيد مررت قلت ليس معنى التضمن ان الاسم
دل على معنيين معا معنى الاسم ومعنى الحرف وانما معناه ان الاصل أمن فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على
حذفه كما حذف من هل والاصل أهل قال * أهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم * فاذا ادخلت حرف الجر على من فقدر
الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كانك تقول أعلى من تنزل الشياطين كقولك أعلى أزيد مررت الى هنا كلامه قلت
استشكله صاحب الفرائد بقولهم من أين جئت ومن أين انت وقوله تعالى من أي شيء خلقه وقولهم فيم وبم وحتام ونحوها
ثم قال ويمكن أن يقال لا اعتبار بتقديم حرف الجر وقولهم له صدر الكلام المراد منه تقدمه على ما كان ركنا في الكلام

كقولك أين زيدلا يجوز أن تقول زيد اين أو مفعولا من المفاعيل كقولك أزيدا ضربت لا تقول ضربت ازيدا ولا ضربت متى ولا ضربت أين قال اليمنى والزمخشرى ان يقول ان الهمزة التى تضمنتها كلمات الاستفهام مقدرة قبل جميع حروف الجر فى الكلمات التى أوردوها والله تعالى أعلم بالصواب ﴿وكذا قيل فى قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث ＊ الا أخو ثقة فانظر بمن تثق ان الاصل فانظر لنفسك ثم استأنف الاستفهام﴾ يؤاتيك مهموز الفاء ولك هنا ابدال الهمزة واوا أى لا يعاطيك و يعاملك بما يرضيك فيما ناب أى فيما أصاب من حدث أى نازلة من نوازل الدهر ﴿فابن جنى يقول فى ذلك أيضا﴾ أى يعتقد فيه ﴿ان الاصل فانظر من تثق به فحذف الشاعر الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا عن الباء المحذوفة﴾ كما قال هنالك سواء ﴿وقيل﴾ لا حذف ولا زيادة ولا تعويض ﴿بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما فقال بمن تثق﴾ على حد القول الثانى المتقدم ﴿والثانى﴾ وهو كونها زائدة لغير التعويض ﴿كقول حميد﴾ بالتصغير ﴿ابن ثور﴾ بالثاء المثلثة ﴿أبى الله الا ان سرحة مالك ＊ على كل افنان العضاه تروق﴾ السرحة الشجرة العظيمة الطويلة والافنان الغصون جمع فنن كفرس والعضاه كل شجر يعظم وله شوك واحدها عضاهة وعضهة وعضة بحذف الهاء الاصلية وعلى فى البيت زائدة وليست عوضا عن شئ ﴿قاله ابن مالك وفيه نظر لان راقه الشئ بمعنى أعجبه ولا معنى له ٢٩٠ هنا﴾ لان على اذا كانت زائدة يكون مجرورها مفعول تروق التى بمعنى تعجب ولا شك ان حاصل البيت على هذا ان شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أغصان شجر العضاه وهذا لا معنى له ﴿وانما المراد﴾ ان شجرة مالك ﴿تعلو وترتفع﴾ على سائر غصون العضاه فضمن تروق معنى ترتفع فعدى بعلى قلت وفى الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة فى البيت عن امرأة واذا كان كذلك امكن أن تكون افنان العضاه كناية عن نسوة أخر فيصح اسناد الاعجاب الهين فيبقى تروق على معناه من غير تضمين وعلى الجملة فالبيت محتمل ولا سبيل الى الجزم بكونه دليلا على زيادة على وفى الحديث من حلف على يمين فادعى بعضهم زيادة على فيه أى من حلف يمينا والمحققون على انها فيه غير زائدة وان اليمين مجاز عما يتعلق بها و يتلبس من الامر المحلوف عليه ﴿التاسع﴾ من معانى على ﴿أن تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنه لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله تعالى وقوله﴾ أى قول ابن خراش ﴿فوالله لا أنسى قتيلا رزئته ＊ بجانب قوسى مابقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما ＊ نوكل بالادنى وان جل ما يمضى﴾ رزئته بالبناء للمفعول أى أصبت به وقوسى بفتح القاف موضع ببلاد السراة قال الامام المرزوقى والباء من قوله بجانب قوسى تتعلق بقتيلا والظاهر انه لا يعنى قتيلا الملفوظ به لان وصفه مانع من اعماله وانما يعنى قتيلا محذوفا أى رزئته حالة كونه قتيلا بجانب قوسى وتعفو تدرس و يذهب اثرها والكلوم الجراح جمع كلم كفلس ﴿أى على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد﴾ وهذا كما سئل بعضهم ما أشد الادواء فقال ما يحضرك وان برح بك ما غاب والضمير من انها ضمير القصة وتعفو الكلوم الخبر ﴿وقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ＊ على ان قرب الدار خير من البعد﴾ أى تداوينا من داء المحبوب بكل من قربنا من دار المحبوب و بعدنا عنها فلم يحصل الشفاء بشئ من ذلك لكن القرب خير من البعد ﴿ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع ＊ اذا كان من تهواه ليس بذى ود ابطل بعلى الاولى﴾ من قوله ＊ على ان قرب الدار خير من البعد ＊

منه قوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان أى بنى الاسلام من خمس و بهذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هى الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ولا حاجة الى جواب الكرمانى بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه (قوله كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحه مالك الخ) ثور بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة جمع عضة أو عضهة أو عضاهة وهى كل شجرة عظيمة لها شوك (قوله وانما المراد تعلو وترتفع) فى الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعداه بعلى وفى الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة عن امرأة واذا كان كذلك أمكن أن يكون أفنان العضاه كناية عن نسوة أخر فيصح اسناد الاعجاب الهين فيبقى يروق على معناه من غير تضمين و يكون حينئذ للبيت معنى صحيح اه ما فى الشرح وأقول فى قوله فيصح اسناد الاعجاب الهين نظر لان اسناد تروق ليس الى أفنان العضاه وانما هو الى ضمير السرحة ويمكن الجواب بان مراده من اسناد الاعجاب ليس اسناد تروق بل اسناد ما يترتب على الاعجاب وهو حصول العجب (قوله فوالله لا أنسى الخ) رزئته أى أصبت به وفى القاموس وقوسى كسكرى موضع ببلاد

﴿عموم قوله لم يشف مابنا فقال بلى ان فيه﴾ أى فى قرب الدار ﴿شفاء ثم أبطل بالثانية﴾ من قوله على ان قرب الدار ليس بنافع الى آخره ﴿قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه﴾ المفيدة للاستدراك والاضراب ﴿بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج﴾ وينبغى للمصنف ان يقول بان على هذه لا تتعلق بشئ كما قال بذلك فى حاشا بناء على أنها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيله عنه وهو عكس معنى التعدية وقد أسلفناه فى خلا ﴿وهى﴾ ومجرورها ﴿خبر لمبتدا محذوف أى والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جىء بما هو التحقيق فيها والثانى من وجهى على أن تكون اسما بمعنى فوق﴾ وهل هى فى هذه الحال معربة أو مبنية حكى ابن قاسم فيها خلافا وجزم ابن الحاجب ببنائها قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف فى لفظه وأصل معناه والدليل على صحة ذلك الحكم ببنائها عن اذا وقعت اسما فلو كانت على معربة لوجب أن تكون عن معربة عند وقوعها اسما قلت للمخالف ان يفرق بان فى عن مشابهة الحرف فى الوضع لكونه وضع على حرفين فبنيت لذلك لا لما ذكره بخلاف على قال وأيضا فلو كانت ٢٩١ معربة فى الاسمية لوجب ان تبقى الفها فى قولك من عليه فتقول من علاه كما تقول من رجاه وانما يقلبون الالف فى الآخر فيما ثبت انه غير متمكن كقولك لديه وعليه واليه واما المتمكن فلم يأت عنهم قلب ألفه ياء فى مثل قولك من رجاه ومن عصاه ﴿وذلك اذا دخلت عليها من كقوله﴾ يصف قطاة ﴿غدت من عليه بعدما تم ظمؤها﴾

تصل وعن قيض ببيداء مجهل

الظمء بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم ما بين الوردين يستعمل فى الابل ولكنه استعاره للقطاة وتصل بكسر الصاد المهملة يصوت جوفها من شدة العطش والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة القشر الاعلى من البيض والبيداء بالمد وفتح أوله القفر الذى يبيد من دخله أى يهلك والمجهل بالفتح المفازة لا اعلام فيها يعنى غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمئها يصوت جوفها من شدة العطش وعن قيض معطوف على عليه والتقدير ومن عن قيض أى من جانبه فتكون عن اسما أيضا ﴿وزاد الاخفش موضعا آخر﴾ تكون على فيه اسما ﴿وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها﴾ بفتح اللام أى وفاعل الفعل الذى تتعلق هى به ﴿ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى أمسك عليك زوجك و﴾ نحو ﴿قول الشاعر هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها﴾ أى بيد الله بمعنى القدره والشاعر استعمل الكف مريدا به هذا المعنى ولا أعرف أنه ورد فعلى فى الآية والبيت اسم لا حرف ﴿لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل﴾ أى الفعل الذى فاعله ضمير متصل ﴿الى ضميره المتصل﴾ أى الى المفعول الذى هو ضمير متصل ﴿فى غير باب ظن﴾ نحو ظننتنى ﴿وفقد وعدم﴾ حملا على وجد لانها ما ضدان فلو جعلت على فى الآية والبيت حرفا للزم تعدى فعل الامر الذى فاعله ضمير متصل للمخاطب الى مفعوله الذى هو ضمير متصل أيضا وهو كاف المخاطب وليس الامر هذ

بيلاد السرى له يوم وقوى بالضم الموضع البعيد وتسفو تذهب الاثر والكلوم بضم الكاف جمع كلم بفتحها وهو الجرح (قوله وتعلق على هذه) أى التى للاستدراك والاضراب (قوله والثانى من وجهى على أن تكون اسما بمعنى فوق) حكى ابن أم قاسم خلافا فى كونها فى هذه الحالة معربة أو مبنية وجزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف فى لفظه وأصل معناه (قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها) هذا صدر بيت لمزاحم العقيلى شاعر اسلامى معاصر لجرير والفرزدق عجزه * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل * قال أبو حاتم قلت للاصمعى كيف قال غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة فقال لم يرد الغدو انما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هنالك قال الاصمعى ومعنى من عليه من فوق الفرخ وقال أبو عبيدة من عنده والظمء بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها همزة ما بين الوردين أعنى الشربين مشتق من الظمأ يستعمل فى الابل وقد استعمل هنا فى القطاة قال أبو زيد وهو أخف من العطش وتصل بكسر الصاد المهملة وفتح أوله أى تصوت بجوفها من شدة العطش وقيل تصوت فى طيرانها والصليل صوت كل شئ يابس والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفى آخره ضاد معجمة القشر الاعلى من البيض والزيزاء بزايين معجمتين بينهما مثناة تحتية فى آخره مدة الارض الغليظة ويروى ببيداء وهو القفر الذى يبيد من يدخله أى يهلكه والمجهل بفتح الميم والهاء المفازة لا يهتدى فيها بعلم وقوله عن قيض معطوف على المجرور بعن والتقدير غدت من عليه ومن عن قيض (قوله فى غير باب ظن وفقد وعدم) الاصل فى التعدى الى ذلك هو باب ظن وحملوا

من باب ظن وأخويه فبطل الحمل على الحرفية لافضائها الى هذا المحذور وتعين الحمل على الاسمية لسلامتها من ذلك واعلم أن
رأى البصرية قد يجرى مجرى ظن وفقد وعدم حملا على رأى القلبية وانما لم يجز ذلك فى الافعال القلبية بحيث ﴿لا يقال
ضربتنى وفرحت بى﴾ لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول به أن يكون متأثرا منه وأصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان
اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا يقال ضرب زيد زيدا وأنت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتنى ولا ضربتك وان
تخالفا لفظا لاتحادهما معنى ولاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصل فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر
الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغاير المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول فى ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين فى الظاهر وأما أفعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى
الحقيقة بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به وحمل فقد وعدم على وجد لانهما
ضداه كما أسلفنا قال الشاعر ندمت على ما كان منى فقدتنى * كما يندم المغبون حين يبيع وقال الآخر لقد كان لى عن
ضربتين عدمتنى * وعما ألاقى منهما متزحزح ﴿وفيه﴾ أى فيما قاله الاخفش ﴿نظر لانها لو كانت اسما فى هذه
المواضع لصح حلول فوق محلها﴾ ولا شك أنه لا يصح أن يقال هون فى فوقك وكذا الآية وهذا النظر قاله أبو حيان أيضا
وقد يقال لا نسلم ان ما كان بمعنى شئ ٢٩٢ يصح حلوله فى محل ذلك الشئ ﴿ولانه لو لزمت اسميتها لما ذكر﴾ من أنه لا يتعدى
فعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل ﴿لزم الحكم
باسمية الى فى نحو فصرهن
اليك﴾ ونحو ﴿واضمم
اليك﴾ ونحو ﴿وهزى
اليك﴾ وفى كلامه حذف
العاطف فى غير محله
ان جعلت الواو من المتلو
ووجه لزوم الحكم بالاسمية
فى ذلك وجود العلة التى
بسببها حكم باسمية على فى
الآية والبيت المتقدمين
والفرض أنه لا يقول بذلك
﴿وهذا كله يتخرج اما
على التعليق﴾ بصيغة التفعيل بياء بعد العين وفى بعض النسخ التعلق بصيغة التفعل كالتكلم ﴿بمحذوف﴾ فلا يلزم ان
المحذور المذكور ﴿كما قيل فى اللام فى سقيا لك﴾ انها لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف والتقدير ارادتى لك ﴿واما على حذف
مضاف أى هون على نفسك وأضمم الى نفسك﴾ فلم يتعد فعل المضمر المتصل على هذا التقدير الا الى ظاهر ولا محذور فيه لكن
يلزم جواز نحو ضربتنى وفرحت بى على هذا التقدير ﴿وقد خرج ابن مالك على هذا﴾ الوجه الاخير وهو حذف المضاف قوله
﴿وما أصاحب من قوم فاذكرهم * الا يزيدهم حبا الىّ هم فادعى ان الاصل يزيدون أنفسهم ثم صار يزيدونهم ثم فصل
ضمير الفاعل للضرورة وأخرعن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين﴾ المنصوب والمرفوع ﴿لمسمى واحد﴾
بل هما لمسميين متغايرين ﴿فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه
من ثنائهم عليهم والقصيدة فى حماسة أبى تمام﴾ حبيب بن أوس الطائى وأقول قدر المصنف ما لا دليل عليه فى البيت لانه
قدر لهم بعد قوله فاذكرهم وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا فى قومه وهو فى غنية عن ذلك اذ يجوز
أن يكون المراد أنه اذا صاحب قوما فذكر قومه أى تذكرهم زاده هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من
انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام فتأمل وفى الصحاح
وذكرته بلسانى وبقلبى وتذكرته وأذكرته غيرى وذكرته بمعنى

فقد وعدم على وجد لانهما ضداه وانما جاز فى باب ظن وامتنع فى غيره ووجب فيه تقدير
مضاف هو النفس لان تعلق فعل الفاعل فى غير باب ظن يكون غالبا بغير الفاعل فلو
كان فاعله ومفعوله ضميرين لشئ واحد لسبق الفهم الى المغايرة بينهما وبعلق فعل الفاعل فى
باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان وظنه بصفات نفسه أغلب من علمه وظنه بصفات
غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحتج الى تقدير مضاف لانتفاء ما يقتضيه (قوله وفيه نظر)
فى الشرح هذا النظر ذكره أبو حيان أيضا وقد يقال لا نسلم ان ما كان بمعنى شئ يصح حلوله فى
محل ذلك الشئ انتهى وأقول الدليل على انه يصح حلوله محل ذلك الشئ انه بمعناه ولا حجر
فى التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب فى أصوله فى الكلام على المترادف (قوله وهذا) كلمة
الاشارة بهذا الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد وما كان فيه
مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد (قوله وليس كذلك) فان مراده انه
ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من
ثنائهم عليهم فى الشرح قدر المصنف ما لا دليل عليه فى البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذكرهم
وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا لقومه وهو فى غنية عن ذلك اذ يجوز

﴿ولا يحسن تخريج ذلك﴾ الذى تلوناه من الآيات الشريفة ﴿على ظاهره﴾ من غير أن يكون هناك حذف مضاف ﴿كما قيل فى قوله قدبت أحرسنى وحدى ويمنعنى﴾ صوت السباع به يضبحن والهام ﴿ أنه عدى أحرس المسند لضمير المتكلم المتصل الى ضميره المتصل وهو الياء مع أنه ليس من باب ظن وفقد وعدم ويضبحن يصوتن والهام طير الليل والواحدة هامة ﴿لان بابه الشعر﴾ فقط فلا يخرج النثر عليه فضلا عن التنزيل ولان هذا فى الشعر فقد يسهل فيه مثل هذا ﴿ولا على قول ابن الانبارى﴾ بنون بعد الهمزة تليها موحدة ﴿ان الى قد ترد اسم﴾ مثل ما ترد على ٢٩٣ اسما ﴿فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك لانه ان كان ثابتا فى غاية الشذوذ﴾ فكيف يخرج أفصح الكلام عليه ﴿ولا على قول ابن عصفور ان اليك فى واضمم اليك اغراء﴾ بمعنى خذ ﴿والمعنى خذ جناحك أى عصاك لان الى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين﴾ وانما تكون بمعنى أنتهى فى قولك الى وبمعنى تنح فى قولك اليك ﴿ولان الجناح ليس بمعنى العصا الا عند الفراء وشذوذ من المفسرين﴾ والمشهور انها بمعنى اليد لان يد الانسان بمنزلة جناحى الطائر والمعنى هنا واضمم يدك الى صدرك ومعنى واضمم يدك الى جناحك فى سورة طه ادخل يمناك تحت يسراك

﴿عن﴾

﴿على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا وجميع ما ذكر لها عشرة معان أحدها المجاوزة﴾ بالزاى وهو أشهر معانيها والمراد بالمجاوزة بعد شئ عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المتعدى بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وعلى ذلك فقس ﴿ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت عن القوس وذكر لها فى هذا المثال﴾ الاخير ﴿معنى آخر﴾ وهو الاستعلاء ﴿وسيأتى﴾ قريبا ﴿الثانى البدل نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ﴾ أى بدل نفس ﴿وفى الحديث صومى عن أمك﴾ أى بدل أمك ويحتمل أن يكون المعنى صومى نائبة عن أمك وقد حمل عليه بعضهم قوله كيف ترانى قالبا مجنى * قد قتل الله زيادا عنى أى قتل زيادا

أن يكون المراد انه اذا صاحب قوما ذكر قومه أى تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفى الصحاح وذكرته بلسانى وبقلبى وتذكرته وأذكرته غيرى وذكرته بمعنى وأقول قد ذكر المصنف هذا الذى أجازه الشارح فى شرحه للشواهد حيث قال معنى البيت انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حبا اليه لما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمع منهم من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثانى باللسان ويشهد للاول انه يروى فاخبرهم وزعم بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة ان هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من ان يقول الا يزيدونهم حبا الى هم ويكون الضمير المنفصل توكيد الفاعل ورده الناظم يعنى ابن مالك بانه يقتضى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد وانما يجوز ذلك فى باب ظن وهذا سهو لان مسمى الضميرين مختلف أوضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه الممدوحين ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل توكيد الهم المتصل لانه يجوز أن يؤكد بالمرفوع المنفصل كل متصل فلا يكون فى البيت شاهد ويجوز فى فاذكرهم وفاخبرهم الرفع عطفا على أصاحب والنصب فى جواب النفى لان انتقاض النفى انما هو بالنسبة الى المعمول ونظيره ما تأتينا فتحدثنا الا فى الدار وزعم أبو حيان ان الناظم حرف صدر هذا البيت وان صوابه لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم ولا مستند له فى ذلك الا انه وجد فى حماسة ابى تمام هكذا والذى أورده الناظم هو رواية القتبية فى طبقات الشعراء ورواية المبرد أيضا الا انه أورده بالفاء وقال فما أصاحب اه (قوله ولا يحسن حمل ذلك على ظاهره) فى بعض النسخ ولا يحسن تخريج ذلك على انه كقوله قدبت الخ وهو أنسب لقوله وهذا كله مخرج وقوله وقد خرج ابن مالك على هذا والاشارة بذلك الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد (قوله قدبت احرسنى الخ) يضبحن بالضاد المعجمة والحاء المهملة يصوتن والهام طير الليل الواحد هامة (قوله لان ذلك) أى قوله قدبت احرسنى البيت وانما أشار اليه بذلك مع انه ليس ببعيد لانه سبق التكلم وتقضى والمتقضى فى حكم المتباعد قال صاحب الكشاف وهذا فى كل كلام يحدث الرجل بحديث ثم يقول وذلك مما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول لذلك كذا وكذا انتهى وفى بعض النسخ لان ذلك وهو ظاهر وفى بعضها لان بابه الشعر

﴿عن﴾

بدلى ويحتمل التضمين أى صرفه الله عنى بالقتل والجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس ﴿والثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه﴾ أى على نفسه ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل أو فانما يصدر البخل عن نفسه لانها مكان البخل ومنبعه ﴿و﴾ نحو ﴿قول ذى الاصبع﴾ بصاد وعين مهملة واحد الاصابع ﴿لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى ولا أنت ديانى فتخزونى﴾ أى لله در ابن عمك فحذف اللامين الجارة والاخرى شذوذا والدر فى الاصل مصدر در اللبن يدر درا ويسمى اللبن درا وقيل أريد بالدر فى مثله الخير فانهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ لكل خير لانه من غالب أقواتهم وكانوا يسقونه الخيل ويقرون به الضيفان ﴿لا أفضلت فى حسب﴾ وهو ما يعده الانسان من مفاخر آبائه أو هو الدين ﴿عنى﴾ ولا أنت مالكى ﴿وهذا تفسير ديانى ﴿فتسوسنى﴾ وهذا تفسير تخزونى بالخاء المعجمة والزاى وذلك الذى قلناه من أن عن فى البيت بمعنى على ﴿لان المعروف أن يقال أفضلت عليه﴾ بمعنى علوت عليه فى الفضل ويحتمل التضمين بأن يكون المعنى لا تجاوزت فى الفضل عنى ﴿قيل ٢٩٤ ومنه انى أحببت حب الخير عن ذكر ربى أى قدمته عليه﴾ وهذا فيه جمع بين تضمين أحب معنى الايثار والتقديم وجعل عن بمعنى على وهو بعيد ﴿وقيل هى﴾ أى عن المذكورة فى الآية ﴿على بابها﴾ للمجاوزة وليست للاستعلاء ﴿وتعلقها بحال محذوفة﴾ أى منصرفا من ذكر ربى وحكى الرمانى عن أبى عبيدة﴾ بالتصغير وهاء التأنيث ﴿أن أحببت من أحب البعير احبابا اذا برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمنى﴾ وهو التثبط ﴿وهى على حقيقتها﴾ وهو معنى المجاوزة ﴿أى انى تثبطت عن ذكر ربى﴾ وشغلت عنه ﴿وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله﴾

(قوله وقول ذى الاصبع لاه ابن عمك الخ) ذو الاصبع هو العدوانى أحد حكام العرب فى الجاهلية وقيل له ذو الاصبع لان حية نهشته فى أصبعه فقطعها عاش ثلاثمائة سنة وأصل لاه ابن عمك لله در ابن عمك فحذف اللام الجارة والتى فى أول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو فى الاصل مصدر در اللبن يدر ثم اطلق على اللبن نفسه والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه قال ابن سيده وأفضل عنه وعليه زاد والديان الحاكم وقال ابن السيد السادس القيم بالامر وتخزونى بالخاء المعجمة والزاى أى تسوسنى من خزى الرجل خزوا ساسه وقهره وسكن واو تخزونى لاجل القافية وقبل هذا البيت

لى ابن عم على ما كان من خلق * مخالف لى أقليه ويقلينى
أزرى بنا اننا شالت نعامتنا * فخالنى دونه بل خلته دونى

وفى الشرح وتخزونى يحتمل الرفع والنصب نحو ما تأتينا فتحدثنا أى ولا أنت مالكى فكيف تسوسنى أو ليس لك ملك فسياسة وعلى نصبه فالفتحة مقدرة وليس ذلك بضرورة وقد قرئ فى الشواذ الا ان يعفون أو يعفو الذى باسكان الواو من يعفو (قوله وحكى الرمانى عن أبى عبيدة ان أحببت من أحب البعير احبابا اذا برك فلم يثر) فى الكشاف أحببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن كانه قال أنبت حب الخير عن ذكر ربى أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا عن ذكر ربى وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى ألزمت من قوله مثل بعير السوء اذا احبا وليس بذلك اهـ والرمانى هو أبو الحسين بن على بن عيسى النحوى المتكلم أخذ الادب عن ابن دريد وابن السراج وأخذ عنه التنوخى والجوهرى ولد ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين وتوفى سنة أربع وقيل اثنين وثمانين وثلثمائة وهذه النسبة يجوز أن تكون الى الرمان وأن تكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط والهمدانى باسكان الميم وبالدال

ونقل الزمخشرى هذا القول ولم يرتضه قال فى الكشاف أحببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن كأنه قال أنبت حب الخير عن ذكر ربى أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا عن ذكر ربى وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى لزمت من قوله مثل بعير السوء اذا احبا وليس بذلك والخير المال كقوله تعالى ان ترك خيرا وانه لحب الخير لشديد والمال الخيل التى شغلته أو سمى الخيل خيرا كأنها نفس الخير لتعلق الخير بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود فى نواصيها الخير الى يوم القيامة وقال فى زيد الخيل حين قدم عليه وأسلم ما وصف لى رجل فرأيته الا كان دون ما بلغنى الا زيد الخيل وسماه زيد الخير وسأل رجل بلالا رضى الله تعالى عنه عن قوم يستبقون من السابق منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الرجل أردت الخيل فقال وانما أردت الخير الى هنا كلامه ﴿والرابع﴾ من معانى عن ﴿التعليل

نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة﴾ أي لاجل موعدة ويحتمل أن يكون المعنى الاصادرا عن موعدة ﴿ونحو
وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾ ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركي أي ما نتركها صادرين عن قولك وهو رأي الزمخشري
وقال في فأزلهما الشيطان عنها﴾ فأخرجهما مما كانا فيه ﴿ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها وحقيقته أصدر
الزلة عنهما ومثله وما فعلته عن أمري﴾ أي وما أصدرت ما فعلته عن اجتهادي ورأيي وانما فعلته بامر الله تعالى ﴿وان كان للجنة
فالمعنى نحاهما عنها﴾ واذهبهما كما تقول زل عن مرتبته وزل عني ذاك اذا ذهب عنك ﴿والخامس﴾ من معانيها ﴿مرادفة
بعد﴾ واطلاق القول بالمرادفة مشكل لان بعد اسم بيقين ولو رادفتها عن لكانت اسما اذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو
كانت اسما لامتنع عن هذا المعنى عن الحرفية ﴿نحو عما قليل ليصبحن نادمين﴾ ٢٩٥ أي بعد قليل ونحو ﴿يحرفون
الكلم عن مواضعه بدليل
ان في مكان آخر من
بعد مواضعه﴾ فدل على
ان عن في الآية الاولى
بمعنى بعد الواقعة في الثانية
وهذا لا يدل على المدعى
لثبوت الفرق بين الموضعين
فمعنى الاول مجرد الامالة
والازالة عن مواضعه
بتفسيره على غير ما انزل
وتأويله بالتأويلات
الباطلة ومعنى الثاني
امالته عن مواضعه التي
وضعه الله فيها بمحوه منها
فيتركونه بغير مواضع بعد
ان كان في مواضع ﴿ونحو
لتركبن طبقا عن طبق
أي حالة بعد حالة﴾ وهذا
أيضا قابل للتخريج على
وجه بقي به عن على معناها
بان يكون التقدير لتركبن
طبقا متجاوزا في الشدة
عن طبق آخر دونه فيكون
كل طبق أعظم في الشدة مما قبله ﴿وقال * ومنهل وردته عن منهل﴾ وهذا أيضا يمكن تخريجه على أن يكون المعنى
وردته صادرا عن منهل آخر وهو ظاهر ﴿والسادس﴾ من معانيها ﴿الظرفية كقوله وآس سراة الحي حيث لقيتهم *
ولا تك عن حمل الرباعة وانيا﴾ آس السراة أي انلهم من مالك واجعلهم في اسوة يقال أساه بماله مواساة والسراة قال
الجوهري جمع سري وهو جمع عزيز وفي القاموس اسم جمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيحيى بعضهم من بعض
﴿والرباعة﴾ بكسر الراء ﴿نجوم الحمالة﴾ بفتح الحاء المهملة وهي ما يتكفل به من دية أو غرامة ﴿قيل﴾ وعن في البيت
بمعنى في أي ولا تك وانيا في حمل الرباعة ﴿بدليل﴾ قوله تعالى ﴿ولا تنيا في ذكري﴾ فعدى فعل الوني بفي فيحمل ما في البيت
عليه ﴿والظاهر﴾ الفرق بين التعديتين فلا يتأتى الحمل وذلك ﴿ان معنى وني عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه﴾ فيكون معنى ما في
البيت لا تك متجاوزا عن الحمل غير داخل فيه ﴿و﴾ معنى ﴿وني فيه دخل فيه وفتر﴾ وليس هذا المراد من البيت بان يكون

وبالدال المهملة نسبة الى همدان قبيلة من قحطان (قوله نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا
عن موعدة) في الشرح يحتمل أن يكون المعنى الاصادرا عن موعدة (قوله والخامس مرادفة
بعد) في الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد اسم بيقين فلو رادفتها عن لكانت
اسما اذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسما لامتنع عد هذا المعنى من معاني عن
الحرفية وأقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقتها بل مجرد التوافق في المعنى لانه سيقول في
حرف الواو في الواو الحالية ان الحرف لا يرادف الاسم (قوله يحرفون الكلم عن مواضعه
بدليل ان في مكان آخر من بعد مواضعه) وذلك ان الآيتين الواردتين في أمر واحد تتبين
احداهما بالاخرى قال الزجاج ومعنى من بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل
حلاله وحرم حرامه (قوله ونحو لتركبن طبقا عن طبق) في الشرح يحتمل أن يكون المعنى طبقا
متباعدا في الشدة عن طبق آخر دونه وأقول هذا احتمال بعيد لم يعول عليه المعربون
لافضائه الى ما منعوه وهو تعلق الظرف الصفة بكون خاص محذوف بلا دليل ثم ذكروا
هنا ان عن يتعلق بكون مطلق صفة لطبقا أو حال من الضمير في لتركبن وقال المفسرون
المعنى لتركبن الشدائد الموت والبعث والحساب وقيل لتركبن تكون الاحوال من
النطفة الى البرزخ كما تقول طبقة بعد طبقة وقيل لتركبن الآخرة بعد الدنيا وقيل
لتركبن هذه الاحوال أمة بعد أمة وهذا المعنى الاخير أوفق لكون عن طبق حالا والمعاني
الاخر تكون صفة واعلم ان ما في الشرح مأخوذ من شرح اللباب فان فيه والاولى أن يقول
ان عن باقية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه الا ان المقدر
في الشرح متباعدا ولا دليل عليه وفي شرح اللباب متجاوزا وعن دليل عليه فان معناها
المجاوزة وسيذكر المصنف في آخر الباب الثالث أن الكون الخاص لا يجوز تقديره الا
لدليل (قوله ومنهل وردته عن منهل) في الصحاح المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المراعي
وتسمى المنازل التي في المفازة على طريق السفار مناهل لان فيها ماء وفي الشرح يمكن أن يكون
معنى البيت وردته صادرا عن منهل آخر (قوله وآس سراة الحي الخ) يقال آساه بماله مواساة

خطابا لمن تحمل وفتر فى الاعطاء وانما هو لمن لم يتحمل أن يتحمل فالمعنيان متغايران فكيف يحمل أحدهما على الآخر

﴿والسابع﴾ من معانيها ﴿مرادفة من نحو﴾ قوله تعالى ﴿وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيآت الشاهد فى﴾ عن ﴿الاولى﴾ ولا شاهد فيها لجواز التعلق بمحذوف أى يقبل التوبة صادرة عن عباده ونحو ﴿أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا﴾ وهذه كالاولى أى يتقبل أحسن ما عملوا صادرا عنهم ﴿بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال﴾ لاقتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين ولو قال المصنف هنا الآية ليشير الى أن فى بقيتها دليلا لكان حسنا وبدليل ﴿ربنا تقبل منا﴾ وهنا حذف عاطف وليس من محاله ولا يخفاك بعدما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره لان من متعلقة بفعل التقبل فيه وفيه ما سلف بتعلق الجار بالمصدر لا بالتقبل على ما مر ﴿والثامن﴾ من معانيها ﴿مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى﴾ ان هو الا وحى يوحى ﴿والظاهر انها﴾ للمجاوزة ﴿على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى﴾ وكأنه أشار بالتنكير الى ان أل فى الآية جنسية فدخولها فى حكم النكرة واستدل بالآية من لم ير الاجتهاد لا نفيا ولا اثباتا لان الضمير فى ان هو للقرآن ﴿والتاسع﴾ من معانيها ﴿الاستعانة﴾ كالباء ﴿قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون أيضا رميت بالقوس حكاها ٢٩٦ الفراء﴾ ولكن ليس فى حكايتهما ما يقتضى الترادف لجواز أن يكون كل من الحرفين على معناه المعروف له فرميت بالقوس على معنى ان القوس آلة للرمى فالباء للاستعانة ورميت عن القوس على معنى أصدرت الرماية عن القوس فعن للمجاوزة ﴿وفيه﴾ أى وفيما حكاه الفراء عن العرب من انه يقال رميت بالقوس اذا كانت آلة الرمى ﴿رد على الحريرى فى انكاره﴾ فى درة الغواص ﴿أن يقال ذلك﴾ أى رميت بالقوس ﴿الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى﴾ الفراء ﴿أيضا رميت على القوس العاشر﴾ من معانيها ﴿ان تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أتاها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع﴾ دمعها

الحمام بكسر الحاء قضاء الموت وقدره ﴿قال ابن جنى أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده﴾ وظاهر كلام المصنف ان شرط زيادتها التعويض والا لم يقيد وكذا ظاهر كلام ابن مالك فى التسهيل ووقع فى تفسير الثعلبى انهم اختلفوا فى تفسير قوله تعالى يسئلونك عن الانفال فقيل عن عليها وقيل من الانفال وقيل عن صلة وبذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف انه هل المراد بالسؤال سؤال الاستخبار او سؤال الاستعطاف فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب الى انها زائدة وليس هناك تعويض ﴿الوجه الثانى﴾ من أوجه عن الثلاثة ﴿أن تكون حرفا مصدريا وذلك ان بنى تميم يقولون فى أعجبنى أن تفعل عن تفعل قال ذو الرمة

أعن توسمت من خرقاء منزلة * ماء الصبابة من عينيك مسجوم

يقال توسمت الدار أى تأملتها﴾ قال الجوهرى والخرقاء صاحبة ذى الرمة وهى من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ﴿وسجم الدمع سال وسجمته العين اسالته وكذلك يفعلون فى ان المشددة فيقولون أشهد عن محمدا رسول الله وتسمى عنعنة تميم الثالث﴾ من أوجه عن ﴿أن تكون اسما بمعنى جانب﴾ وعليه سؤال معروف وهو أن الكلمة انما تعد حرفا واسما اذا اتحد أصل معنييها والجانب ليس بمعنى المجاوزة

أى أتاه منه وفى الصحاح والسراة جمع سرى وهو جمع عزيز وفى القاموس انه اسم جمع والحى بطن من البطون يجتمعون فيه فيجىء بعضهم من بعض والرباعة بكسر الراء والحمالة بفتح المهملة هى ما تحمل من دية أو غيرها ونجوم الحمالة أقساطها المؤجلة وانما سميت أقساط الكتابة والحمالة نجوما لان العرب كانوا يجعلون الآجال فى الديون طلوع النجم فيقولون أعطيك حقك اذا طلع النجم الفلانى (قوله الشاهد فى الاولى) فى الشرح لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف أى يقبل التوبة صادرة عن عباده وأقول كلام المصنف انما هو بالنظر الى الظاهر وعدم الحذف (قوله بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) فى الشرح لو قال الآية يشير الى باقيها المناسب لغرضه وهو لاقتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا وأقول لا حاجة الى ذلك لان غرضه بيان تعدى التقبل بعن وهو يتم بتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر (قوله التاسع الاستعانة) فى شرح اللباب ويجوز رميت بالقوس بالنظر الى ان القوس جعلت آلة للرمى ومستعانا بها فيه ورميت على القوس بالنظر الى يد الرامى التى اعتمدت على القوس فى الرمى ورميت عن القوس بالنظر الى السهم (قوله أيجزع الخ) الجزع نقيض الصبر والحمام بكسر المهملة الموت والتى بين جنبيك نفسك (قوله أعن توسمت الخ) فى الصحاح الخرقاء صاحبة ذى الرمة والمراد بماء الصبابة الدمع وفى القاموس سجمت العين قطر

وجوابه ان الزمخشري ذكر في المفصل ان معنى جلس عن يميني انه جلس متراخيا بدنه عن بدني في المكان الذي بحيال يميني فعلى هذا معنى جلست من عن يمينه جلست من جانب وموضع متجاوز عن بدنه حاصل بحيال يمينه فيكون المراد بالجانب الجهة التي جاوزت بدنه لا مطلق الجهة فيتحد أصل معنى عن ﴿وذلك متعين في ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير كقوله فلقد أراني للرماح دريئة * من عن يميني تارة وأمامي﴾ الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معديكرب ظللت كأني للرماح دريئة * أقاتل عن ابناء جرم وفرت قال الاصمعي هي مهموزة كذا في الصحاح ﴿ويحتمله عندي ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم فتقدر﴾ عن ﴿معطوفة على مجرور من﴾ الاول أو الثاني على الخلاف المعروف ﴿لا على من ومجرورها﴾ كما هو ظاهر كلام الجماعة قال الزمخشري فان قلت كيف قيل من بين أيديهم ومن خلفهم بحرف الابتداء وعن أيمانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة قلت المفعول فيه عدي اليه الفعل نحو تعديه الى المفعول به فكما اختلفت حروف التعدية في ذاك اختلفت في هذا وكانت لغة فتؤخذ ولا يقاس وانما يفتش عن صحة موقعها فقط فلما سمعناهم يقولون جلس عن يمينه وعلى يمينه وعن شماله وعلى شماله قلنا معنى على يمينه انه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي من المستعلى عليه ومعنى عن يمينه انه جلس متجافيا عن ٢٩٧ صاحب اليمين منحرفا عن يمينه غير ملاصق له ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره ونحوه من المفعول به قولهم رميت عن القوس وعلى القوس ومن القوس لان السهم يبعد عنها ويستعليها اذا وضع على كبدها للرمي ويبتدي الرمي منها وكذلك قالوا جلست بين يديه وخلفه لانهما ظرفان للفعل ومن بين يديه ومن خلفه لان الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول جئته من الليل تريد بعض الليل هذا كلامه وانظر قوله ان المفعول فيه اختلفت فيه حروف التعدية كاختلافها في المفعول به فهو محل تأمل ﴿ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك﴾ ولكن يلزم زيادتها في الايجاب داخلة على المعرفة وغير الاخفش من البصريين يأبون ذلك لكن ابن مالك يقول بمذهب الاخفش والكوفيين في المسئلة ﴿ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فان جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية﴾ لان ابتداء الغاية يقتضيه ﴿والثاني﴾ من المواضع التي تتعين فيها الاسمية ﴿أن تدخل عليها على﴾ فلا تكون حرفا لان حرف الجر لا يدخل على مثله الا للتأكيد في الضرورة وليس هذا منه ﴿وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله * على عن يميني مرت الطير سنحا﴾ * ولم أر من أنشده تاما والسنح جمع سانح كركع وراكع والسانح ما ولاك ميامنه والبارح ما ولاك مياسره والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني ﴿والثالث﴾ من محل تعين اسميتها ﴿أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها﴾ بفتح اللام ﴿ضميرين لمسمى واحد قاله الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهبا صيح في حجراته﴾ * ولكن حديث ما حديث الرواحل الحجرات بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع حجرة مثل جمرة وجمرات ﴿وقول أبي نواس﴾ بواو لا همزة ﴿دع عنك لومي فان اللوم اغراء﴾ * وداوني بالتي كانت هي الداء وهي في ذلك اسم لا حرف ﴿وذلك لئلا يؤدي الى تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل﴾ في غير باب ظن وما حمل عليه كما تقول فرحت بي وفرحت بك وهو ممتنع ﴿وقد تقدم الجواب عن هذا﴾

دمعها وسال قليلا قليلا (قوله فلقد أراني الخ) الدريئة بمهملة على وزن صحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي وهي مهموزة (قوله على عن يميني مرت الطير سنحا) هذا صدر بيت من بحر الطويل بجزه وكيف سنوح واليمين قطيع كذا في شرح الشواهد والسنح بضم السين المهملة وتشديد النون جمع سانح كراكع وركع والسانح ما يمر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني (قوله دع عنك نهبا صيح في حجراته) هذا صدر بيت عجزه * ولكن حديث ما حديث الرواحل * وهو من بحر الطويل وفعولن الذي في أوله اثرم لانه خزم بحذف صدره والحجرات بفتح الحاء والجيم النواحي جمع حجرة مثل جمرة وجمرات أي اترك * نهب الاموال واشتغل بالنساء التي في الرواحل (قوله وقول أبي نواس

دع عنك لومي فان اللوم اغراء) * هذا عجز بيت صدره * وداوني بالتي كانت هي الداء *

وبعده صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها * لو مسها حجر مسته سراء

وأبو نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة الحسن بن هانئ أبو علي الحكمي الشاعر المعروف ولد بالاهواز ونشأ بالبصرة وسمع من حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى القطان وقرأ على يعقوب وكتب عن أبي زيد الغريب وحفظ عن أبي عبيدة أيام الناس قال أبو عبيدة معمر بن المثنى كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين وقال الجاحظ ما رأيت أعلم باللغة من أبي نواس مات سنة ست وسبعين ومائة وقيل قبلها أو بعدها وله نحو

٣٨ ى ل

فى على وهو اما على التعليق بمحذوف أى دع عنك تركا ناشئا عنك وأما ان يخرج على تعلق الحرف بمضاف أى دع عن نفسك ﴿و﴾ بدل على انها ليست هنا اسما انها لا يصح حلول الجانب محلها ﴿وقد مرت المنازعة فى مثله بان ما كان بمعنى شئ لا يلزم أن يصح حلوله محله ﴿(عوض)﴾ ﴿ظرف﴾ موضوع ﴿لاستغراق﴾ الزمن ﴿المستقبل مثل أبدا الا انه مختص بالنفى﴾ وهذا فى غالب الامر والا فقد يستعمله معربا فى الاستقبال بلا نفى يقال افعل ذلك من ذى عوض أى فيما يستقبل وقد يستعمل مبنيا فى المضى بلا نفى أيضا كقوله * ولولا دفاعى عن عفاق ومشهدى * هوى بعفاق عوض عنقاء مغرب فى الصحاح العقاق كالقلاص الحوامل من كل حافر ولا أدرى هل هذا هو المراد هنا أولا والعنق الداهية وهى فى الاصل طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم ﴿وهو معرب ان أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين﴾ فان قيل سيأتى ان فى عوض لغة بالفتح عند عدم الاضافة فمن أين لنا فى هذه الفتحة الموجودة عند الاضافة انها فتحة اعراب لا فتحة بناء قلت أجاب المصنف عنه فى حواشى التسهيل بأنا قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الاضافة واختلافهم فيه بدونها ﴿مبنى ان لم يضف﴾ لقطعه عن الاضافة لفظا لا معنى ﴿و بناؤه اما على الضم كقبل أو على الكسر كامس أو على الفتح كأين وسمى الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر﴾ هكذا قال ابن جنى فى التنبيه ٢٩٨ على شكل الحماسة انما سمو الدهر عوضا لانه من التعويض وذلك انه كلما مضى جزء من الدهر خلفه آخر من بعده فكان الثانى عوضا من الاول ﴿وقيل بل لان الدهر فى زعمهم﴾ بضم الزاى وفتحها وكسرها والمراد به هنا القول الباطل ﴿يسلب و يعوض واختلف فى قول الاعشى﴾

لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة * الى ضوء نار فى بقاع تحرق

تشب لمقرورين يصطليانها * وبات على النار الندى والمحلق

﴿رضيعى لبان ثدى أم تحالفا * باسحم داج عوض لا نتفرق﴾

وقد مر انشاد البيتين الاولين فى حرف الباء وان المراد بالمقرورين الندى والمحلق وما أحسن عطفه على الندى ففيه اشارة الى أنهما متصاحبان متشاركان فى الالفة حتى كأنهما من جنس واحد ضجيعان لا يفارق أحدهما الآخر بل قد أثبت لهما فى البيت الثالث الاخوة المقتضية للالتئام والتضام وحسن الالفة قال شارح اللباب ورضيعى لبان حال من الندى والمحلق ولا بد فى قوله ثدى ام من تقدير حرف جر أى من ثدى ام وهو يتعلق برضيعى قلت لا حاجة الى تقدير الجار فان رضع يتعدى بنفسه يقال رضع الصبى امه ورضع ثديها فتقدير ناصب الثدى أى رضعا ثدى ام ولا اشكال قال ويجوز أن يقرأ بالكسر على انه بدل من لبان واللبان بكسر اللام لبن المرأة خاصة قيل وعنى باسحم داج الليل والباء ظرفية أى تحالفا فى ليل شديد السواد وقيل هو الرحم أى تحالفا فى ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل هو الرماد أى تحالفا عند الرماد اهـ قلت وقيل ان المراد بالاسحم الداجى زق الخمر والعرب عادة فى التعاقد عند الشراب بذلك ﴿فقيل ظرف لنتفرق﴾ وقد يقال هذا مبنى على أن لا ليس لها الصدر وأما على القول بان لها الصدر مطلقا أو اذا وقعت فى نحو جواب القسم وهو الصحيح فلا ينبأتى تعليق عوض بنتفرق وقد يجاب عن ذلك بما قاله الرضى وهو أن الجملة القسمية قد تحذف لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا أفعله عوض قال وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض فى القسم مع ان

من ستين سنة و يحكى عنه حكايات غريبة

﴿(عوض)﴾

(قوله كقولهم لا أفعله عوض العائضين) فى الصحاح و يقال لا آتيك عوض العائضين كما يقال لا آتيك دهر الداهرين وفى حواشى التسهيل للمصنف انما قلنا بان عوض حالة الاضافة معرب لاتفاقهم على الفتح مع الاضافة واختلافهم فيه عند عدمها (قوله مبنى ان لم يضف) لقطعه عن الاضافة فى اللفظ دون المعنى فاشبه الحرف فى افتقاره الى غيره (قوله رضيعى لبان الخ) رضيعى لبان حال من الندى والمحلق فى قوله قبله

تشب لمقرورين يصطليانها * وبات على النار الندى والمحلق

وقد تقدم شرحه فى الباء المفردة وثدى أم على تقدير حرف الجر أى من ثدى أم وهو متعلق برضيعى و يجوز أن يكون بدلا من لبان على الموضع والاسحم بمهملتين هنا الليل وقيل الرحم والباء بمعنى فى أى تحالفا فى ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل زق الخمر وقيل الرماد أى تحالفا عند ذلك وفى الشرح لا أعرف أحدا جعل الباء بمعنى عند فما أدرى هذه العندية من أين جاءت وأقول لعلها جاءت من مجازية الظرفية لانهما لا يتحالفان فى نفس الزق ولا فى نفس الرماد بل عنده و بقربه (قوله فقيل ظرف لنتفرق) فان قيل انما يكون ظرفا لنتفرق على القول بان لا ليس

معناه أبدا او البتة ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل فائدته قد يقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه كنون التأكيد وما يقال عوض لآتينك وعوض ما آتيك لغرض سده مسده القسم هذا كلامه وعليه فيمكن أن يقال ان قوله لا نتفرق جواب لقسم محذوف سد مسده عوض فلا ضير اذن فى تقدمه لهذا الغرض مع وجود لا غير ان جعل هذا الجواب كقسم مقدر مع وجود فعل قسمى ملفوظ به يمكن أن يكون هذا جوابا له خلاف الظاهر ﴿وقال ابن الكلبى قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله حلفت بمائرات حول عوض * وانصاب تركن لدى السعير﴾ مائرات صفة لمحذوف أى بدماء مائرات أى متموجات والانصاب جمع نصب بضم النون واسكان الصاد المهملة وقد تضمان وهو ما نصب ليعبد من دون الله ﴿والسعير اسم لصنم كان لعنزة﴾ بعين مهملة ونون وزاى مفتوحات وهو أبو حى من ربيعة يقال له عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار ﴿اهـ﴾ كلام ابن الكلبى ﴿ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه فى البيت﴾ ويمكن أن يصحح كلام ابن الكلبى بان يكون معنى قوله ان عوض ٢٩٩ قسم انه ساد مسد القسم كما تقدم فأطلق عليه انه قسم بهذا الاعتبار وبناؤه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة وتقدمه على عامله لغرض جعله قائما مقام الجملة القسمية فان قلت قوله وهو اسم صنم يأبى ذلك قلت انما يأباه أن لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سد مسد القسم وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من باب الاستخدام المعروف فى فن البديع وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره المعنى الآخر أو يراد باحد ضميريه أحد المعنيين ثم بالضمير الآخر المعنى الآخر والاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا وما نحن فيه من هذا القسم كما أشرنا اليه والله أعلم

﴿عسى﴾

﴿فعل مطلقا﴾ لكنه فعل غير متصرف لتضمنه معنى الحرف أى انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت فى الاغلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها وأما الفعلية نحو بعت والاسمية نحو أنت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما وحكى ابن ظفر فى شرح المقامات عسيت اعسى قال الليلى وعلى هذا فيقال عاس وقال العمانى فى شرح الفصيح وزعم بعضهم انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون على هذا متصرفا ومما اعتقب الياء والواو على لامه وفى حلى العلى لعبد الدائم القيروانى لا يقال من عسيت يفعل ولا فاعل الا ان أبا زيد حكى عس قال وقد قال المعرى * فان مثلى بهجران القريض عس * قال الليلى انما عس هنا بمعنى خليق قال المصنف وقد وقع هذا الوهم بعينه لابن مالك فى التسهيل وذلك لانه قال فى باب التعجب شذ قولهم ما أعساه بكذا وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به وهذا أشد فى الغلط لانه معترف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وانه عسى التى للمقاربة ﴿لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب﴾ وحكاه الرضى عن الزجاج قال وزعم انه حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل قال وايصال الضمير المرفوع

ليس لها الصدر لا على القول بان لها الصدر مطلقا واذا وقعت فى جواب القسم وهو الصحيح وهى هنا وقعت فى جواب تحالفا أجيب بان عوض كما قال الرضى لكثرة استعماله فى القسم مع ان معناه أبدا والبتة فيه من التأكيد ما يفيده فائدة القسم ولاجل افادته فائدة القسم قد يقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه نحو عوض لا آتينك وعوض ما آتينك اهـ وعلى هذا فعوض فى البيت متقدم على عامله قائم مقام الجملة القسمية بيان لتحالفا (قوله حلفت بمائرات الخ) أى بدماء مائرات من مار الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب بضمتين وقد يسكن ثانيه وهو ما نصب ليعبد من دون الله (قوله ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه فى البيت) فى الشرح يمكن تصحيح كلام ابن الكلبى بان يكون معنى قوله ان عوض قسم أنه ساد مسد القسم وبناؤه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة فان قلت قوله وهو اسم صنم يأبى ذلك قلت انما يأباه لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سد مسد القسم وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من الاستخدام المذكور فى البديع وهو ان يراد بلفظ أحد معنييه وبضميره المعنى الآخر أو يراد باحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر المعنى الآخر اهـ وأقول لا يخفى ما فيه من التكلف والخروج عن الظاهر

﴿عسى﴾

(قوله فعل مطلقا) أى سواء اتصل بالضمير المنصوب أو لم يتصل (قوله لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب) فانهما رأيا الى عدم تصرف عسى وكونه بمعنى لعل قال الرضى واتصال

به يدفع ذلك الا أن يعتذر عن ذلك بما اعتذر به أبو على فى ليس قلت يشير بذلك الى أن أبا على ذهب فى أحد قوليه الى أن ليس حرف محتجا بانها لو كانت فعلا محققا من فعل كصيد فى صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت وأجيب بان ذلك لمفارقته اخوانه فى عدم التصرف قال الفارسى وأما الحاق الضمير به فى لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما ألحق الضمير بهات فقيل هاتيا هاتوا هاتى مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للافعال لفظا فينقل ذلك الى عسى حذو القذة بالقذة ﴿ولا﴾ حرف ﴿حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله * يا أبتا علك أو عساكا * خلافا لسيبويه﴾ فانه فى هذه الحالة عامل عمل لعل ﴿حكاه عنه السيرافى﴾ قال ابن قاسم وضعف بان فيه اشتراك فعل وحرف فى لفظ واحد قلت وليس بذاك ﴿ومعناه الترجى فى المحبوب والاشفاق﴾ أى الخوف ﴿فى المكروه وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم﴾ فالاولى للترجى والثانية للاشفاق بحسب ما فى نفس الامر أى ان ما كرهتموه ينبغى ان ترجوه فهو خير وما أحببتموه ينبغى أن تشفقوا منه فهو شر وذلك انهم كرهوا الغزو وفيه احدى الحسنيين اما الظفر والغنيمة واما الشهادة والجنة وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة والاجر والمفهوم من كلام الجزولى وابن الحاجب ان معناه رجاء دنو الخبر فاذا قلت عسى مريضى أن يشفى دل على انك ترجو قرب شفائه ونازع الرضى فى ذلك قائلا ليس عسى متعينا بالوضع للطمع فى حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول عسى الله أن يدخلنى الجنة وعسى النبى أن يشفع لى فاذا قلت عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو فى لعل اتفاقا ﴿ويستعمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف فى اعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم﴾ فيكون عسى فعلا ناقصا ناسخا للابتداء وزيد مرفوع بها على انه اسمها وان يقوم فى محل نصب بها على انه الخبر ﴿واستشكل بان الخبر فى تأويل المصدر﴾ وهو حدث ﴿والمخبر عنه﴾ وهو زيد ﴿ذات ولا يكون الحدث عين الذات وأجيب بامور أحدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم أى عسى أمر زيد القيام﴾ فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى فلا اشكال ﴿أو قبل الخبر أى عسى زيد صاحب القيام﴾ فيكون من قبيل الاخبار عن الذات بوصف صادق عليها كما فى زيد قائم فلا اشكال أيضا ﴿ومثله﴾ فى حذف المضاف من الاول أو الثانى ﴿ولكن البر من آمن بالله أى ولكن صاحب البر﴾ من آمن بالله فحذف المضاف من الاول ﴿أو ولكن البر من آمن بالله﴾ فحذف المضاف من الثانى غير ان هذا الجواب فيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوما من الدهر لا فى الاسم ولا فى الخبر والتنظير بالآية ليس فى موقعه لانها تركيب واحد جزئى حذف فيه المضاف للقرينة والمتكلم فيه تركيب كلى ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام فى عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفى أمثاله نحو عسى عمرو ان يذهب

الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك الا أن يعتذر عنه بان الحاق الضمير به لكونه شابه الفعل لكونه على ثلاثة أحرف كما قال أبو على فى ليس لما قال بحرفيتها (قوله ومعناه الترجى فى المحبوب والاشفاق أى الخوف فى المكروه) قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه اهـ وفى الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا فى المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان أو فى كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك (قوله وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم) عسى الاولى لاشفاق المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة وفى الشرح وعسى الاولى فى الآية للترجى والثانية للاشفاق نظرا الى ما فى نفس الامر وفى تفسير البيضاوى وعسى أن تكرهوا شيأ وهو جميع ما كلفوا به فى الطبع فالطبع يكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم وعسى أن تحبوا شيأ وهو جميع ما نهوا عنه فان النفس تحبه وتهواه وهو يفضى بها الى الردى وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت ينعكس الامر عليها وفى حاشية التفتازانى ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو ينافى كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته كوجع الضرب فى الحد مع كمال الرضا بالحكم والاذعان وهذا كما تقول ان الكل بقضاء الله ومشيئته مع ان البعض مكروه منكر غاية الانكار كالقبائح والشرور (قوله وأجيب بامور أحدها انه على تقدير مضاف) قال الرضى هذا تكلف اذ لم يظهر المضاف فى اللفظ لا فى الاسم ولا فى الخبر (قوله ومثله ولكن البر من آمن بالله) فى الشرح هذه الآية تركيب واحد جزئى حذف منه المضاف للقرينة

وعسى خالد ان يجيء وعسى بكر ان يثوب الى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر فاذا حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد ﴿والثاني انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن أن يفترى﴾ وهذا ان أريد انه من الاخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة فتخريج الآية على ذلك غير جيد لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا ينتفي أصل المعنى وقد تقدم البحث فيه ﴿والثالث ان ان زائدة لا مصدرية﴾ فيرتفع المحذور اذ الاخبار في ذلك كما في زيد يقوم ﴿وليس بشيء لانها قد نصبت﴾ والزائد لا ينصب وهذا انما يمشي على قول غير الاخفش والا فهو يراها ناصبة كما تقدم ﴿ولانها لا تسقط الا قليلا﴾ وليس هذا شأن الزائد وللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته ﴿والقول الثاني﴾ في أعراب مثل عسى زيد أن يقوم ﴿انها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا﴾ فزيد فاعل أيضا بعسى وان يقوم مفعول به كما في قولك قارب زيد القيام ﴿أو﴾ فعل ﴿قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل﴾ فزيد فاعل أيضا بعسى ومن أن يفعل متعلق به ﴿وحذف الجار توسعا﴾ كما في قولك عجبت أن يفعل ٣٠١ أي من أن يفعل ﴿وهذا مذهب سيبويه والمبرد﴾ قال الرضي وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر ﴿و﴾ القول ﴿الثالث انها فعل قاصر بمنزلة قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده انه حينئذ يكون بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل﴾ ولهم أن يقولوا أي مانع يمنع من أن البدل قد يكون لازما مع وقوع مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل أولى بذلك لانه المقصود قال الرضي والذي أرى ان هذا يعني قول الكوفيين وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى أن تقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا وتفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان ولم يحك عنهم ان عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف ﴿و﴾ القول ﴿الرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزأين﴾ اللذين يطلبهما هذا الفعل الناقص ﴿كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير بالخطاب﴾ في تحسبن وفتح السين منه وقد مر الكلام عليه في ان المفتوحة المخففة ﴿واختار ابن مالك الاستعمال الثاني﴾ من الاوجه التي تستعمل عليها ﴿ان تسند الى ان والفعل﴾ نحو عسى أن يقوم زيد ﴿فتكون فعلا تاما هذا المفهوم من كلامهم﴾ قال المصنف في حواشي التسهيل اعلم ان ظن لم تحتج الى المفعولين في نحو ظننت زيدا قائما من حيث هما مفعولان بل من حيث ان وضعها الدلالة على التعلق بالشيء على صفة وذلك لا يتأتى الا بين شيئين فتارة يكون هذان الشيآن مفعولين كالمثال وتارة يكون في ضمن مفعول واحد نحو ظننت ان زيدا قائم

للقرينة وما نحن فيه كلي ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفيما يشابهه وأقول مراد المصنف من ذكر المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم أو الخبر (قوله والثاني أنه من باب زيد عدل) يعني في الاخبار بالمصدر عن اسم العين وقال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير ذو مضافة الى المصدر وقيل جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة (قوله والثالث ان ان زائدة) قال الرضي فيه نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم ولزومه مطردا في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيد (قوله وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا) في الشرح أما الرد بالاول فانما يمشي على قول غير الاخفش والا فهو يرى ان الزائدة ناصبة وأما الرد بالثاني فللخصم أن يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته اه وأقول فيما نقلناه آنفا من كلام الرضي جواب عن هذا الثاني وأما الجواب عن الاول فظاهر (قوله والقول الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب) قال الرضي وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا (قوله وهو مذهب الكوفيين) قال الرضي قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال والذي أرى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى توقع فمعنى عسى زيد ان يقوم توقع وترجى قيامه (قوله ويرده انه يكون حينئذ بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل) في الشرح لهم ان يقولوا أي مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض الصور مع مجيء مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل أولى بذلك

وبهذا يعلم صحة قول سيبويه في انه لا يحتاج الى تقدير شيء آخر وكذلك القول في عسى فانها موضوعة لرجاء شيء على صفة فتارة لا يدخل عليهما عامل سواها فتؤثر في لفظ أولهما ومحل ثانيهما وتارة تدخل ان عليهما فتؤثر فيهما وتكتفي عسى بهما فان قيل فاجز عسى قيام زيد وظننت قيام زيد لما ذكرت فقد يقال انه لما كان المضاف اليه غير معتمد لذاته وانما يؤتى به لغيره وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى لاسمين ينعقد بينهما ما أريد بهما من المعنى شرطوا استقلال كل منهما بنفسه وأن لا يكون أحدهما كالتتمة للآخر فتكون كانها انما طلبت شيأ واحدا كما ان قام غلام زيد انما طلب شيأ واحدا وجاء الآخر تتمة لذلك الى هنا كلامه ﴿وقال ابن مالك عندي انها ناقصة أبدا ولكنها سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في أحسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل أحد ان حسب خرجت في ذلك عن أصلها فكذلك عسى لا تخرج عن أصلها﴾ في مثل وعسى أن تكرهوا بل يقال في الموضعين سدت ان وصلتها مسد الجزأين ولا فرق بين الاستعمالات الباقية ﴿الثالث والرابع والخامس أن يأتي بعدها﴾ الفعل ٣٠٢ ﴿المضارع المجرد﴾ من ان حملا لها على كاد ﴿أو المقرون بالسين﴾ لمشاركتها الان في الدلالة على الاستقبال ﴿أو الاسم المفرد﴾ لتضمن عسى معنى كان فاجريت في الاستعمال مجراه ﴿نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما﴾ وهذه الامثلة على ترتيب ما ذكره من الاستعمالات الثلاثة الممثل لها ﴿والاول قليل كقوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب﴾

الكرب بفتح الكاف واسكان الراء الحزن يأخذ بالنفس وكذا الكربة والفرج بالجيم مع فتح الفاء والراء كشف الغم وينبغي أن يجعل فرج مبتدأ مخبرا عنه بقوله وراءه والجملة في محل نصب على انها خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا ينبغي أن يجعل فرج اسم يكون ووراءه في خبرها لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعا الاجنبي عن الاسم وهو وهم نبه عليه المصنف في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس منها ﴿والثالث أقل كقوله

أكثرت في العذل ملحا دائما * لا تكثرن اني عسيت صائما﴾

العذل بفتح العين وسكون الذال المعجمة الملامة والالحاح الملازمة والدوام ﴿وقولهم في المثل﴾ المشهور ﴿عسى الغوير أبؤسا﴾ وأصله فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير وهو بغين معجمة وواو وراء مصغر والابؤس جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب ﴿كذا قالوا والصواب انهما﴾ أي الشعر والمثل ﴿مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤسا وأكون صائما لان في ذلك ابقاءها على الاستعمال الاصلي﴾ ومقتضى هذا أن يقدر المحذوف أن يكون وأن أكون باثبات ان لان ذلك هو الاستعمال الاصلي لعسى واستعمال الفعل بعدها مجردا من ان قليل فان قلت انما لم يقدرها فرارا من حذف الموصول وبقاء معمول الصلة قلت لا ضير فيه وكنقدير سيبويه من لد شولا بقوله من لدان كانت شولا ﴿والثاني نادر جدا كقوله

لانه المقصود بالحكم وأقول قد أشار المصنف الى المانع بقوله وليس هذا شأن البدل (قوله عسى الكرب الخ) هذا البيت لهدبة بن الخشرم العذري قتل صبرا قصاصا لقتله ابن عمه وكان معاوية عرض على ولي القتيل سبع ديات فابى الا قتله فقتله وهو أول قتيل قتل صبرا بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولما أرادوا قتله قال لاهله بلغني ان القتيل يعقل بعد سقوط رأسه فان عقلت فاني قابض رجلي وباسطها ثلاثا ففعل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس ان فرج مبتدأ ووراءه خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون ووراءه خبرها لئلا يصير الفعل من خبر عسى رافعا الاجنبي عن اسمها (قوله أكثرت في العذل ملحا الخ) العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة والالحاح بمهملتين الملازمة (قوله وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا) الغوير بمعجمة مضمومة وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير ماء لكلب والابؤس بضم الهمزة بعد الموحدة جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب واصل هذا المثل قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير اليها من العراق ومعه الجمال عليها الغرائر مخبآت فيها الرجال وكان الغوير في طريقه لعل الشر يأتيكم من جهة الغوير (قوله والصواب انهما مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤسا وأكون صائما لان في ذلك ابقاءهما على الاستعمال الاصلي) لان الاصل في خبر عسى ان يكون بان قال الرضي وقال بعضهم التقدير ان أكون أبؤسا وان أكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونه حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله وقيل التقدير يباس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله تعالى فطفق مسحا وفي المثل على هذا التأويل مجاز

عسى طيء من طيء بعد هذه ✽ ستطفئ غلات الكلى والجوانح ✽ أى لعل البطن المغلوب من طيء فى القتال ينصر على البطن الآخر بعد هذه الواقعة وهذه الحرب والغلات جمع غلة بضم الغين المعجمة وهى حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كلوة والجوانح الاضلاع وقد تقدم الكلام عليهما ﴿وعسى فيهن﴾ أى هذه الاستعمالات الثلاثة الثالث والرابع والخامس ﴿فعل ناقص بلا اشكال و﴾ الاستعمال ﴿السادس ان يقال عسانى وعساك وعساه وهو قليل﴾ ثبت فى أكثر النسخ عسانى باثبات نون الوقاية وثبت فى بعضها بحذفها فاما الاولى فجريان الاقوال الثلاثة الآتية فيها ظاهر وأما القولان المصرحان بفعليتها فلاستدعاء كونها فعلا دخول نون الوقاية وأما القول بحرفيتها وهو مذهب سيبويه فيمكن جريانه فيها من حيث ان الحرفية لا تنافى دخول النون وقد أجراها سيبويه مجرى لعل فينبغى جواز الامرين دخول النون كلعلنى وعدم دخولها كلعلى وأما نسخة عساى بدون نون فجريان القول بالحرفية فيها ظاهر وأما القول بالفعلية فيأتى على ما حكاه الرضى من انه جاء عساى حملا على لعل قال والاكثر عسانى ﴿وفيه﴾ أى فى قولهم عسانى وعساك وعساه ﴿ثلاثة مذاهب أحدها انها﴾ أى ان عسى أجريت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها فى اقتران خبرها بان ﴿نحو ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فتعارضت الكلمتان فى ان أخذت كل واحدة منهما حكما من أحكام الاخرى ﴿قاله سيبويه و﴾ المذهب ﴿الثانى انها﴾ أى ان عسى ﴿باقية على عملها عمل

كان﴾ الناقصة فى رفع الاسم ونصب الخبر ﴿ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع﴾ فمعنى عساى عسيت بضم التاء ومعنى عساك عسيت بفتحها ومعنى عساه عسى هو ﴿قاله الاخفش ويرده أمران أحدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت فى الضمير المنفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا﴾ ولم يثبت ذلك فى الضمير المتصل فيكون

فى الاسناد لان فاعل يباس ضمير الغوير وقال أبو على جعل عسى بمعنى كان ونزله منزلته وقال ابن جنى فى الرسائل قلت لابى على أبؤسا فى قوله عسى الغوير أبؤسا حال قال نعم كانه قال عسى الغوير مهلكا والغوير واد (قوله عسى طىء الخ) قال الرضى السين فى ستطفئ قائمة عند المتأخرين مقام ان لكونهما للاستقبال والغلات بضم المعجمة جمع غلة وهو حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كلوة بضم الكاف والجوانح الاضلاع (قوله وعسى فيهن فعل ناقص) ضمير فيهن عائد على الثالث والرابع والخامس باعتبار ان لكل واحد صورة من صور استعمال عسى (قوله والسادس ان يقال عسانى وعساك وعساه وهو قليل) لان الاصل فى عسى ان يتصل بها الضمير المرفوع (قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا) قاله رجل من حمير وبعده

فطالما عنيتنا اليكا ✽ لنضربن بسيفنا قفيكا

(قوله فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا) اعترض عليه بان هذا البدل ليس بمذكور فى التصريف والجواب ان نسبته الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شأنه ان يذكر فيه (قوله والثانى ان الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله فقلت عساها نار كاس الخ) يعنى ولو كانت

فى هذا القول خروج عما ثبت فى كلامهم فلا يصار اليه ﴿وأما قوله ✽ يا ابن الزبير طالما عصيكا ✽ فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا﴾ على معنى أنه أتى بحرف عوضا عن حرف آخر ﴿لا من باب انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك﴾ أى ليست هذه ضمير نصب أنيبت عن ضمير رفع وانما ضمير الرفع الذى هو التاء أبدل كافا على حد الابدال المعروف عند أهل التصريف وحينئذ فلا دليل فى البيت للاخفش ﴿والثانى ان الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله

فقلت عساها نار كاس وعلها ✽ تشكى فآتى نحوها وأعودها﴾ ووجه الرد ان ضمير النصب لو كان مستعارا لضمير الرفع لزم أن يكون الواقع بعد ذلك منصوبا لكونه الخبر فظهور رفعه يبطل القول بالاستعارة المذكورة وانما يتأتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساها نار كاس مثل لعلها جارية زيد قلت والبيت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة والثانى أن يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب كما سيجىء قريبا وعلى كلا الوجهين لا يتم الرد ﴿و﴾ المذهب ﴿الثالث انها باقية على اعمالها عمل كان﴾ الناقصة ﴿ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه﴾ الذى كان حقه الرفع ﴿خبرا﴾ فنصب ﴿و﴾ أتى ﴿بالعكس﴾ فجعل الخبر الذى كان حقه النصب مخبرا عنه فرفع ﴿قاله المبرد والفارسى ورد باستلزامه فى نحو قوله يا أبتا علك أو عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه﴾ وانما يقع الاقتصار على الفعل ومرفوعه ﴿ولهما أن يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع فى المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله﴾ على ان الفارسى قال فى التذكرة على ما نقله ابن قاسم ان هذا البيت على حد

انى عسيت صائما فى ان الفاعل مضمر فى الفعل والكاف هو الخبر كما ان صائما هو الخبر وان خالفه فى انه معرفة وصائما نكرة قال ابن قاسم وهذا تخريج غريب الاستعمال ﴿السابع عسى زيد قائم حكاه ثعلب ويتخرج هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر * تنبيه * اذا قيل زيد عسى أن يقوم احتمل﴾ هذا التركيب ﴿نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير﴾ اذ يكون ذلك الضمير المرفوع الذى تحملته اسمها وأن يقوم خبرها فتكون ناقصة ﴿وتمامها على تقدير خلوها منه﴾ اذ تكون حينئذ مسندة الى أن والفعل فتكون تامة ويظهر أثر الاحتمالين فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول على تقدير الاضمار هند عست أن تفلح والزيدان عسيا ان يفلحا والزيدون عسوا ان يقوموا والهندات عسين ان يقمن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى فى الجميع وهو الافصح قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن ﴿واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين أيضا﴾ وهما نقصان عسى وتمامها ﴿ولكن يكون الاضمار فى يقوم لا فى عسى﴾ فان قدرت يقوم محتملا لضمير لزم ان يكون زيد اسم عسى وان يقوم خبرها فتكون ناقصة وان قدرته خاليا من ضمير لزم ان يكون رافعا لزيد وان تكون عسى مسندة الى ان يقوم زيد فتكون تامة فان قلت قد حكموا فى باب المبتدا بمنع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدا مثل زيد قام فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم خبرا مقدما مع ان فاعله ضمير مفرد يعود الى اسم عسى وهو المبتدا فى الاصل قلت المسئلة مختلف فى اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع فى باب المبتدا فلا يجيز كان يقوم زيد على ان يكون زيد اسم كان ويقوم خبرها تقدم على الاسم ومنهم من أجاز كابن عصفور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو الصحيح واحتجوا بان المانع فى باب المبتدا كون الفعل المقدم عاملا لفظيا والابتداء عامل معنوى والعامل اللفظى أقوى من المعنوى ولا شك ان النواسخ عوامل لفظية فاذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الافعال لم يكن اعمالها فيه لازما لان العرب اذا اقدمت عاملين لفظيين قبل المعمول فربما تعمل الاول وربما تعمل الثانى كما هو مبين فى باب التنازع قلت اعتل بعضهم فى باب المبتدا بغير هذه العلة وهى خشية التباس المبتدا بالفاعل لكن اجازتهم التنازع فى قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا مبنى على ما قاله ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك فى التسهيل ولا يلزم تأخير الخبر ان كان جملة خلافا للقوم وفى الباب الخامس من هذا الكتاب فى الترجمة التى نصها بيان مكان المقدر ان خبر كان مقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية وسيأتى الكلام على ذلك فى محله ان شاء الله تعالى ﴿اللهم الا ان تقدر العاملين تنازعا زيدا﴾ والرابط حينئذ عمل الفعل الاول فى محل الفعل الثانى وما دخل عليه مثل وانه كان يقول سفيهنا ﴿فيحتمل الاضمار فى عسى على اعمال الثانى﴾ فان قلت ما هذا الاستثناء ومن أى شئ هو قلت هو متصل والمستثنى منه عام محذوف والتقدير ولكن يكون الاضمار فى يقوم لا فى عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعا فهو استثناء مفرغ فى الايجاب لصحة المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وأنيب المصدر عنه كما فى أجيئك قدوم الحاج واللهم معترض وانظر موقعها هنا فقد وقع فى النهاية ان اللهم تستعمل على ثلاثة أنحاء أحدها ان يراد به النداء المحض كقولهم اللهم ارحمنا والثانى ان يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك القائل أقام زيد فتقول أنت اللهم لا والثالث ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم اذا لم تدعنى ألا يرى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل اه وظاهر ان المعنى الاول والثانى لا يتأتيان هنا وفى تأتى الثالث فى هذا المحل نظر ﴿واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان﴾ وهى يضرب ﴿ومعمولها وهو عمرا بالاجنبى وهو زيد﴾ ضرورة انه معمول لعسى لا ليضرب وأجنبيته ظاهرة ﴿ونظير هذا المثال قوله تعالى عسى

بأبيه على عمها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعدها فعسى فى البيت جارية مجرى لعل والضمير اسمها ونار كاس خبرها قال ذلك سيبويه وفى الشرح ويحتمل البيت وجهين آخرين أحدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها فيكون مثل انى عسيت صائما والثانى ان يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب اه فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة عن النكرة فجوابه ان كاسا هنا علم على امرأة فما أخبر الا بمعرفة عن معرفة (قوله واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين) يعنى نقصان عسى وتمامها لكن يكون الاضمار فى يقوم لا فى عسى فان اعتبر

ان يبعثك ربك مقاما محمودا﴾ فلا يجوز كون ربك اسم عسى للزوم المحذور المذكور وهو لزوم الفصل بالاجنبي بين يبعث ومعموله الذي هو مقاما كما مر سواء ﴿(على)﴾ ﴿بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزم وافيه أمرين أحدهما استعماله مجرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال من علوه﴾ بضم العين وكسرها ﴿ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك﴾ قال في الصحاح ويقال أتيته من على الدار بكسر اللام أي من عال ولما كان البيت الآتي قد يستدل به لهؤلاء الجماعة من حيث انه استعمل على مضافا للضمير أجاب عنه المصنف بان قال ﴿واما قوله يارب يوم لي لا أظلله * ٣٠٥ أرمض من تحت واضحى من عله﴾ ارمض فعل مضارع

بقوم متصلا للضمير كانت عسى ناقصة وزيد اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبر خاليا عن الضمير كان زيد فاعل يقوم وعسى تامة مسندة الى ان يقوم زيد وفي الشرح فان قلت قد حكموا في باب المبتدا بمنع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدا مثل زيد قام فكيف ساغ هذا واسم عسى مبتدا في الاصل قلت المسئلة مختلف في اجازتها عند دخول العمل الناسخ فمنهم سيبويه منع كما منع في باب المبتدا ومنهم من أجاز قال ابن عصفور وهو الصحيح ووجه الفرق ان الابتداء عامل معنوي والناسخ عامل لفظي والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي فاذا تقدم الفعل على المبتدا كان العمل للفعل لا زما لكونه أقوى واذا تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن لازما وأقول لقائل ان يقول ليس ان يقوم في عسى ان يقوم زيد على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر الجملة على مبتدئه لان ان مع صلتها مفرد (قوله كما يقال من علوه) هو بسكون اللام وضم المهملة أو كسرها قال في الصحاح وعلو الدار وعلوها نقيض سفلها وفي بعض نسخ المغني ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وفيه نظر لان ذلك مصدر علا في المكان أو في الشرف أو في الارض بمعنى تكبر وليس معنى المصدر مرادا هنا (قوله يارب يوم لي لا أظلله الخ) أصل أظلله أظلل فيه فحذف الجار توسعا وأوصل الضمير بالفعل وارمض بفتح الاول والثالث أي اشتد حرا مضارع رمض يرمض كعلم يعلم وأضحى بفتح الاول والحاء المهملة مضارع ضحي بكسرها أي برز للشمس (قوله لا وجه لبنائه لو كان مضافا) يعني لا وجه لبنائه على الضم لان علة البناء فيه على الضم شبهه بالغاية وهو منتف حالة الاضافة وفي الشرح بل له وجه وهو اضافته لمبني كما مر في سؤال وسيأتي في غير وأقول الاضافة الى المبني علة لمطلق البناء لا للبناء على الضم والواقع في كل مبني لاضافته الى مبني انما هو البناء على الفتح (قوله والمعنى انه تصيبه الرمضاء من تحته وحر الشمس من فوقه) هذا بيان لحاصل المعنى فان اشتداد الحر من أسفل مسبب عن اصابة الرمضاء له والبروز للشمس مسبب لحر الشمس من فوقه (قوله أقب من تحت عريض من عل) في القاموس القبب رقة الخصر وضمور البطن (قوله كجلمود صخر حطه السيل من عل) هذا عجز بيت صدره * مكر مفر مقبل مدبر معا * والمكر بكسر الميم وفتح الكاف من كر يكر والمفر بكسر الميم وفتح الفاء من فر يفر والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والحط

من قولهم رمض اليوم يرمض بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع أي اشتد حره وأضحى ايضا مضارع أي أبرز للشمس بفتح الحاء وماضيه ضحي بكسرها وضحى بفتحها ﴿فالهاء﴾ من عله ﴿للسكت﴾ فهي حرف وليست ضميرا أضيف اليه على ﴿بدليل انه مبني﴾ على الضم ﴿ولا وجه لبنائه لو كان مضافا﴾ وكان الكسر حينئذ يجب لجره بمن قلت ويمكن ان يكون للبناء وجه وهو اضافته لمبني كما مر له في سوالك وكما سيأتي في غير ﴿ومتى أريد به المعرفة كان مبنيا على الضم﴾ تشبيها بالغايات كما في هذا البيت اذ المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة ﴿حتى يعرب﴾ ﴿والمعنى انه تصيبه الرمضاء﴾ أي الارض التي اشتد حرها ﴿من تحته

و﴾ يصيبه ﴿حر الشمس من فوقه ومثله قول الآخر يصف فرسا أقب من تحت عريض من عل﴾ الاقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كذا في القاموس ﴿ومتى أريد به النكرة كان معربا﴾ لفقد موجب البناء ﴿كقوله﴾ مكر مفر مقبل مدبر معا * ﴿كجلمود صخر حطه السيل من عل﴾ اذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال لا من علو مخصوص﴾ والمكر مفعل بكسر الميم وفتح العين من كر يكر اذا اعطف والمفر كذلك من الفرار والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر الحجارة واحدها صخرة والحط القاء الشيء من علو الى سفل يقول هذا الفرس يكر اذا أريد منه الكر ويفر اذا أريد منه الفرار ومقبل اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادباره هذه الصفات فيه معا أي جميعا بمعنى انها مجتمعة في قوته لا في فعله في حالة واحدة لما بينها من التضاد

﴿علّ﴾ بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لعل وهي أي عل ﴿أصلها﴾ أي أصل لعل ﴿عند من زعم زيادة اللام﴾ في أولها ﴿قال﴾ لا تهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه ﴿ وفي هذا البيت من جهة العروض استعمال الخرم بالراء في مستفعلن بعد خبنه وذلك ان هذا البيت من البحر المسمى بالمنسرح وأول أجزائه مستفعلن ذات الوتد المجموع وقوله لا تهين على زنة فاعلن فحذفت سينه بالخبن ثم ميمه بالخرم فصار تفعلن على زنة فاعلن ومثله شاذ عندهم كقوله قاتلوا القوم يا خزاع ولا * يأخذكم في قتالهم فشل وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين على ما هو معروف ﴿وهما﴾ أي لعل وفرعها عل ﴿بمنزلة عسى في المعنى﴾ وهو الترجي ﴿وبمنزلة ان﴾ المكسورة ﴿المشددة في العمل﴾ نصبا للاسم ورفعا للخبر ﴿وعقيل﴾ بضم العين على التصغير وهي قبيلة من العرب ﴿تخفض بهما﴾ الاسم فتقول لعل أبي عبد الله قائم وعل أبي حفص ٣٠٦ ذاهب ﴿وتجيز في لامهما الفتح تخفيفا﴾ فتقول لعل بفتح الآخر وكذا عل والكسر على أصل التقاء الساكنين ﴿ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءة حفص لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب﴾ وقراءة الجماعة الباقين بالرفع ﴿وقوله

عل صروف الدهر أو دولاتها *
يدلننا اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها ﴾

صروف الدهر حوادثه ونوائبه واحدها صرف بفتح الصاد والدولة بفتح الدال المهملة وضمها بمعنى تكون في الحرب وغيره على ما قاله عيسى بن عمرو بعضهم يفرق فيقول هي بالفتح في الحرب بمعنى غلبة احدى الطائفتين للاخرى وبالضم في المال يقال صار الفيء بينهم دولة يتداولونه أي يكون لهؤلاء مرة ولهؤلاء أخرى واللمة الشدة عند كذا قال الفراء وأنشد هذا البيت شاهدا عليه وقد عداه فيه الى مفعولين فكأن المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة فنستريح مما نحن فيه فانظره فلست على وثوق من صحته والزفرات جمع زفرة وهي اسم لادخال النفس والزفير مصدر زفر يزفر اذا أدخل نفسه والشهيق اخراجه قال تعالى لهم فيها زفير وشهيق وسكن الشاعر الفاء وحقها الفتح كثمرات جمع ثمرة اذ هو ثلاثي صحيح العين ساكنة غير مضعف ولا صفة ﴿وسيأتي البحث في ذلك﴾ في الباب الرابع في أقسام العطف وقد ألم المصنف بشيء في حرف اللام عند الكلام على لعل ﴿وذكر ابن مالك في شرح العمدة﴾ والاصل والشرح من تصانيفه رحمه الله تعالى ﴿ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وأنشد﴾ شاهدا على ذلك قول الشاعر ﴿لعل التفاتا منك نحوي مقدر * يمل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب﴾ لا يعرف لغيره ودلالة البيت على ذلك ظاهرة والرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى فأردنا ان يبدلهما ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحما

الالقاء من علو

﴿علّ﴾

(قوله وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام) قال الرضي اللام الاولى زائدة عند البصرية أصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها نحو لعلت (قوله لا تهين الفقير الخ) قاله الاضبط جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال وبعد هذا البيت

فصل حبال البعيد ان وصل الحبل وأقص القريب ان قطعه
واقنع من العيش ما أتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه

وهذه الابيات من بحر المنسرح دخل الاول منها الخرم بالراء بعد الخبن في مستفعلن الذي في أوله فصار فاعلن وهو لا تهي وذلك على سبيل الشذوذ (قوله وهما بمنزلة عسى) الضمير المثنى عائد الى عل ولعل وكذلك الضمير في بهما ولامهما وجوابهما وعقيل بضم العين المهملة وفتح القاف (قوله والكسر على أصل التقاء الساكنين) لان اللام الاولى ساكنة وكذا الثانية في الاصل اذ أصل المبني ان يكون بناؤه على السكون (قوله عل صروف الدهر الخ) الصروف بضم المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدولة بفتح المهملة وضمها الغلبة في الحرب وقيل في المال بالضم وفي الحرب بالفتح واللمة الشدة والزفرات بفتح الفاء جمع زفرة بسكونها وهي ادخال النفس بشدة وسكنت فاء زفرات للضرورة (قوله وسيأتي البحث في ذلك) يعني في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله لعل التفاتا الخ) الرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى وأقرب رحما

﴿(عند)﴾ ﴿اسم للحضور﴾ أى لمكان الحضور ﴿الحسى﴾ أى المدرك بالحس ﴿نحو فلما رآه مستقرا عنده﴾ اذ استقرار العرش عند سليمان عليه الصلاة والسلام مدرك له بحاسة البصر ﴿والحضور المعنوى نحو قال الذى عنده علم من الكتاب﴾ فحضور العلم من الكتاب عند ذلك القائل ليس أمرا حسيا يدرك بالحاسة وانما هو أمر معنوى يدرك بالعقل ﴿والقرب كذلك﴾ أى ولمكان القرب مماثلا للحضور فى انقسامه الى حسى ومعنوى ﴿نحو عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى﴾ وكلاهما مثال للقرب الحسى اذ قرب المنزلة الاخرى من سدرة المنتهى وقرب الجنة من السدرة كلاهما من الامور التى تدرك بالحس ﴿ونحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار﴾ وهذا مثال للقرب المعنوى والمراد به علو القدر لاستحالة القرب الحسى بالنسبة الى الله عز وجل لانه سبحانه وتعالى منزه عن الكون فى مكان ﴿وكسر فائها﴾ وهى العين ﴿أكثر من ضمها وفتحها﴾ وهذا يقتضى ان كلا من الضم والفتح كثير وفى التسهيل وربما فتحت عينها أو ضمت فاشعر بالقلة وحكى يعقوب ابن السكيت فى اصلاح المنطق تثليث عينها ولا أذكر الآن هل تعرض الى قلة بعض الثلاثة أولا ﴿ولا تقع الا ظرفا﴾ نحو جلست عندك ﴿أو مجرورة بمن﴾ نحو جئت من عند زيد ﴿وقول العامة ذهبت الى عنده لحن﴾ لاستعمالهم اياها مجرورة بغير من ذكر ذلك الحريرى فى درة الغواص وغيرها ﴿وقول بعض المولدين﴾ بفتح اللام المشددة أى الشعراء الحادثين بعد العرب ﴿كل عندك عندى لا يساوى نصف عندى قال الحريرى﴾ هو ﴿لحن﴾ لجره بغير من ﴿وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها﴾ سواء كانت فى الاصل اسما أو فعلا أو حرفا ﴿فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء﴾ وان كان اللفظ الذى أريد بها لا يتصرف ومن هنا خرج الجواب عن قول هذا الشاعر المولد كل عند حيث حرفها بجرها بغير من مع ان مسماها غير منصرف ولا يجر الا بمن ﴿وان تعرب﴾ فتقول ضرب فعل ماض وليت حرف ينصب و يرفع لكن ان أولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا أى سواء كان ثلاثيا ساكن الوسط أولا وان أولته بالكلمة فان كان ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا وعلى الجملة فيعتبر عند الاعراب أحكام منع الصرف فتصرف عند فقدان ما يقتضى المنع ويمنع عند وجود المقتضى له ﴿ويحكى أصلها﴾ على ما هو عليه فتقول مثلا ضرب فعل ماض بفتح الباء قال الرضى والاكثر الحكاية قلت يرد على المصنف الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد الاعراب وذلك انه يجب تضعيف ثانيها اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت علما لغير اللفظ فان ثانيها لا يضعف بل يقال جاءنى كم ورأيت منا بالتخفيف فيهما جعلوه من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد ودم فلم تصدق حينئذ ثالث الحكاية لخروج ما ذكرناه عنها باعتبار مخالفته لغيره من الاسماء فى التصرف ﴿تنبيهان الاول قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك﴾ فى التسهيل وليس بصواب ﴿والصواب اسم لمكان الحضور فانها ظرف لا مصدر﴾ وغاية ما فعله ابن مالك رحمه الله حذف المضاف لقرينة وهو جائز بالاجماع والكتاب والنسبة وكلام العرب مما يشهد لذلك فاى خطأ ارتكبه حتى يقال الصواب خلافه فان قلت ما القرينة قلت كونه عد هذه الكلمة من الظروف المكانية وجعلها منها وانما تكون منها اذا كان مدلولها مكانا لا مصدرا ﴿وتأتى﴾ عند ﴿أيضا لزمانه﴾ أى

﴿(عند)﴾

(قوله قال الحريرى لحن) جملة قال الحريرى لحن خبر مبتدؤه قول بعض المولدين ولحن خبر مبتدا محذوف عائد على المبتدا المذكور والجملة منه ومن مبتدئه مقول قال والحريرى هو أبو القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى صاحب المقامات كان أحد أئمة عصره ولد سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفى سنة ست عشرة وقيل احدى عشرة وخمسمائة بالبصرة والحريرى نسبة الى الحرير لعمله أو لبيعه (قوله بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها) يعنى انه يسوغ فى كل كلمة أريد بها نفسها ان تقع فاعلا ومبتدا الى غير ذلك من تصرفات الاسماء التى أريد بها مدلول مغاير للفظها او ان تعرب كقوله * ليت وهل ينفع شيأ ليت * وان تحكى على أصلها وهو الاكثر وفى كلام العضد ما يقتضى ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال التفتازانى ولا خفاء ان هذا ليس بوضع قصدى لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ و يراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل أو حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر فى الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير للفظ (قوله قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك) فى الشرح غاية ما فعله ابن مالك انه

لزمان الحضور ﴿نحو﴾ قوله عليه الصلاة والسلام ﴿الصبر عند الصدمة الاولى﴾ أى عند زمان الصدمة وليس المراد مكانها ﴿ونحو﴾ قولك ﴿جئتك عند طلوع الشمس﴾ وارادة الزمان هنا أوضح من الشمس التنبيه ﴿الثانى تعاقب عند كلتان﴾ احداهما ﴿ولدى مطلقا﴾ أى سواء كان المحل محل ابتداء غاية أولم يكن ﴿نحو﴾ وأنذرهم يوم الازفة اذ القلوب ﴿لدى الحناجر﴾ كاظمين أى ممسكين بحناجرهم من كظم القربة شد رأسها وهو حال من ضمير القلوب وانما جمع الكاظم جمع سلامة لانه اوصفت بالكظم الذى هو من أفعال العقلاء أوهو محمول على أصحابها ونحو وألفيا سيدها ﴿لدى الباب﴾ ونحو ﴿وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون و﴾ الثانية ﴿ولدن﴾ فتعاقب عند ﴿اذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو خرجت من عنده ومن لدنه﴾ وفى لدن هذه لغات بفتح اللام وضم الدال ولدن بفتحهما ولدن بضمهما ولدن بفتح اللام وكسر الدال والنون فهن مفتوحة ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وتثليث الدال مع حذف النون فهذه ثمانى لغات قال ابن الحاجب والوجه فى بناء لدن وأخواته ان منها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليه ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق وقال الرضى الوجه فى بناء لدن أن يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف بكونه لازما لمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحرف وأما لدى ذات الالف فلا دليل على بنائها فينبغى أن تكون معربة كعند وقد مر فى حتى عد ابن الحاجب لدى من الاسماء غير المتمكنة فتأمله ﴿وقد اجتمعتا﴾ أى كلمة عند وكلمة لدن ذات النون ﴿فى قوله تعالى آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جىء بعند فيهما أو بلدن﴾ فيهما أيضا ﴿أصح﴾ اذ هما بمعنى ﴿ولكن ترك﴾ المجىء بهما ﴿دفعا للتكرار وانما حسن تكرار لدى فى وما كنت لديهم اذ يختصمون﴾ ﴿لتباعد اذ يلقون اقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم ٣٠٨

ما بينهما ولا تصلح لدن هنا﴾ أى فى آية آل عمران وما كنت لديهم ﴿لانه ليس محل الابتداء﴾ ولدن ذات النون لا تدخل الا فى محل ابتداء الغاية كما عرفت ﴿ويفترقن﴾ أى عند ولدى ولدن ﴿من وجه ثان﴾ غير الاول الذى مضى ﴿وهو ان لدن﴾ ذات النون ﴿لا تكون الا فضلة﴾ فلا تقع الا فى محل نصب على المفعولية فان قلت يجوز أن يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونيابة الظرف عن الفاعل فيكون فى محل رفع فانتقض ما ذكره قلت انما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض ﴿بخلافهما﴾ أى بخلاف عند ولدى فانهما قد يقعان فضلة نحو جلست عندك ولديك وقد يقعان عمدة ﴿بدليل﴾ قوله تعالى ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق﴾ وقوله تعالى ﴿وعندنا كتاب حفيظ﴾ فالظرف وقع فيهما خبرا للمبتدا فهو عمدة فان قلت انما خبر المبتدا فى الحقيقة متعلق الظرف وهو كان أو كائن وعند ذلك يكون الظرف فضلة قلت لما حذف الخبر وجوبا وقام الظرف مقامه أعطى حكمه ﴿و﴾ يفترقن أيضا من وجه ﴿ثالث وهو أن جرها﴾ أى جر لدن ذات النون ﴿بمن أكثر من نصبها﴾ وسياق الاستشهاد على وقوعها منصوبة ﴿حتى انها لم تجئ فى التنزيل منصوبة﴾ البتة وانما جاءت فيه مجرورة بمن وانظر موقع هذه الغاية هنا ﴿وجر عند كثير وجر لدى ممتنع و﴾ يفترقن أيضا من وجه ﴿رابع وهو انهما﴾ أى عند ولدى ذات الالف ﴿معربان﴾ وقد نبهناك على ما فى كلام ابن الحاجب مما يقتضى بناء لدى حيث صرح بانها اسم غير متمكن ﴿وهى﴾ أى لدن ﴿مبنية فى لغة الاكثرين﴾ واعرابها لغة قيسية وعليها جاءت قراءة من قرأ لينذر بأسا شديدا من لدنه بسكون الدال وكسر النون غير انه اشم سكون الدال ضمة تنبيها على ان أصلها الضم ونقل بعضهم عن الفارسى ان الكسرة فى قراءة أبى بكر هذه ليست اعرابا بل هى لالتقاء الساكنين وذلك انه أسكن الدال تخفيفا كتسكين ضاد عضد والنون ساكنة فالتقيا فكسر ﴿و﴾ يفترقن أيضا من وجه ﴿خامس وهو انها﴾ أى لدن ذات النون

حذف المضاف لقرينة فان قلت ما القرينة قلت كونه عد هذه الكلمة فى الظروف المكانية وجعلها منه ثم موافقة ابن مالك فى الخط الا يكون عذرا له فى ارتكابه (قوله ويفترقن من وجه ثان وهو ان لدن لا تكون الا فضلة بخلافهما) الوجه الاول هو ما أشار اليه آنفا من ان عند لمكان الحضور ولدى تعاقبها مطلقا ولدن تعاقبها اذا كان المحل محل ابتداء غاية وفى الشرح فان قلت يجوز ان يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونيابة الظرف عن الفاعل قلت انما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض (قوله وهى مبنية فى لغة الاكثرين) قيد به لان قيسا يعربونها وبلغتهم جاءت قراءة من لدنه بضم الدال وكسر النون

﴿قد تضاف للجملة كقوله﴾ صريع غوان راقهن ورقنه ﴿لدن شب حتى شاب سود الذوائب﴾ بخلاف عند ولدى ذات الالف فان شيأ منهما لا يضاف الى الجملة والصريع المصروع أي المطروح على الارض غلبة وغوان جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بزوجها أو بحسنها أو جمالها وراقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألفه بين همزتين فابدلوا الاولى واوا ﴿و﴾ يفترقن أيضا من وجه ﴿سادس وهو انها﴾ أي ان لدن ذات النون ﴿قد لا تضاف وذلك أنهم قد حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة﴾ وهو ظاهر لا اشكال فيه ﴿والنصب على التمييز﴾ وظاهره أنه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه أن مدلوله مبدأ أوقت مبهم ففسر ذلك المبهم بغدوة وفي شرح الكافية للرضي غير هذا وذلك أنه قال دال لدن قبل نون ساكنة بفتح وبضم وبكسر كما هو معروف في لغاتها ثم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز أو تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة أيضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما الا نالو حذفنا التنوين لم يدر أمنصوبة هي أم مجرورة ﴿والرفع باضمار كان تامة﴾ تقول أتابيك من لدن غدوة أي من لدن كانت غدوة ﴿ثم ان عند أمكن من لدى﴾ أي لها مكنة في التصرف أكثر من لدى فتستعمل في كل موضع تقع فيه لدى ولا تستعمل لدى في كل موضع تقع فيه عند وذلك ﴿من وجهين أحدهما انها تكون ظرفا للاعيان﴾ نحو زيد عندي ﴿والمعاني﴾ تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم ﴿ويمتنع ذلك في لدى﴾ فلا تكون ظرفا للاعيان نحو زيد لدى ﴿ذكره ابن الشجري في أماليه ومبرمان﴾ بفتح الراء والميمين واسكان الموحدة لقب واسمه أبو بكر ﴿في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا ان كان حاضرا قاله الحريري﴾ صاحب المقامات ﴿وأبو هلال العسكري﴾ بفتح المهملة ﴿وابن الشجري وزعم﴾ أبو العلاء ﴿المعري أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى وقد أغناني هذا البحث﴾ المذكور في هذا المحل المتعلق بلدن ولدى ﴿عن فصل آخر﴾ اعقده ﴿للدن ولدى في باب اللام﴾ والله الموفق للصواب

﴿حرف الغين المعجمة * غير﴾

﴿اسم ملازم للاضافة في المعنى﴾ ويكون ذلك مع وجود اضافته بحسب اللفظ نحو غير لا يجرد ﴿ويجوز أن يقطع عنها لفظا ان فهم معناه﴾ أي معنى المضاف اليه ﴿وتقدمت عليها﴾ أي على كلمة غير ﴿كلمة ليس وقولهم لا غير لحن﴾ ونحن لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم جماعة من المحققين كالرضي وغيره وفي المفصل أيضا حكاية لا غير وليس غير قال الاندلسي وأما الا غير فان أبا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد وأما ليس غير فكذلك الا ان غيرا في موضع المنصوب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء وأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل والظاهر انه شاهد غريب وقد اشتمل على ما منعه المصنف كما تراه والعجب أنه رحمه الله يبوح هنا بان

النون قال ابن الحاجب بنيت لدن لان من أخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف فبني للشبه الوضعي وحملت لدن عليه (قوله لدن شب حتى شاب سواد الذوائب) هذا عجز بيت صدره * صريع غوان راقهن ورقنه * والصريع المصروع أي المطروح على الارض والغواني جمع غانية وهي التي غنيت بجمالها وحسنها عن التزين وراقه الشئ أعجبه والذوائب جمع ذؤابة بذال معجمة وهمزة قلبوها في الجمع واوا كراهة وقوع ألف الجمع بين همزتين (قوله والنصب على التمييز) في الشرح ظاهره انه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلوله مبدأ أوقت مبهم ففسر ذلك الوقت المبهم بغدوة وفي شرح الرضي دال لدن قبل نون ساكنة تفتح وتضم وتكسر ثم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز أو تشبيها بالمفعول نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة اما تشبيها بالتمييز واما الا نالو حذفنا التنوين لم يدر امنصوبة هي أم مجروره (قوله ومبرمان) هو بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء لقب واسمه أبو بكر والله تعالى اعلم

﴿حرف الغين المعجمة * غير﴾

(قوله ان فهم معناه) أي معنى المضاف اليه وفي بعض النسخ معناها أي معنى الاضافة (قوله وقولهم لا غير لحن) في الشرح لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك

هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما ستقف عليه وكان مستند المصنف فيما ادعاه هنا من التلحين
قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس وان كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد
لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ وقد عرفت أنه سمع فيعمل به من غير توقف ﴿ويقال قبضت عشرة ليس غيرها﴾
برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم أي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح أي من غير تنوين
على اضمار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين أي
من قبل الغلب ومن بعده ﴾ وسيأتي من كلامه ان غيرا يجوز ان تضاف لمبني فتبنى فعلى الفتح في قولك قبضت عشرة ليس
غيرها لا يتعين خبرا لجواز أن يكون هذا هو الاسم والفتحة فتحة بناء ولذلك اذا قطعت عن الاضافة لفظا وبقيت فتحتها
لا يزال الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف اليه ﴿وليس غير بالضم من غير تنوين﴾ هذا قد اختلف فيه ﴿فقال المبرد
والمتأخرون انها ضمة بناء﴾ أي ان الضمة التي على راء غير ضمة بناء ﴿لا اعراب وان غيرا اشبهت بالغايات كقبل وبعد﴾
لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ﴿فعلى هذا يحتمل أن يكون﴾ غير ﴿اسما﴾ أي ليس
غيرها مقبوضا ﴿وأن يكون خبرا﴾ أي ليس المقبوض شيأ غيرها ﴿وقال الاخفش﴾ ضمة غير ﴿ضمة اعراب لا بناء﴾ فانه
لا موجب للبناء ﴿لانه ليس﴾

باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض ﴾
فلا يبنى عند حذف
المضاف اليه ﴿و﴾ اذا
بنينا ﴿على هذا فهو الاسم
وحذف الخبر﴾ أي
ليس غيرها مقبوضا
لكن حذف المضاف
لفظا ونوى ثبوته فلذلك
لم تنون غير ﴿وقال ابن
خروف يحتمل﴾ في
قولك ليس غير بالضم
﴿الوجهين﴾ البناء كما
قال المبرد والمتأخرون
والاعراب كما قال الاخفش
فلكل من القولين وجه
يمكن اعتباره ﴿وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس
غير بالضم والتنوين و﴾ اذا بنينا ﴿عليهما فالحركة اعرابية﴾ ولا يجوز أن تكون بنائية ﴿لان التنوين اما التمكين فلا
يلحق الا المعربات واما للتعويض﴾ عن المضاف اليه المحذوف ﴿فكان المضاف اليه مذكور﴾ ومع ذكره يتعين
الاعراب فان قلت قد مر لك الاعتراض عليه بان غيرا قد تضاف لمبني فتبنى والمضاف اليه المحذوف هنا ضمير العشرة أي
ليس غيرها فاذا كان التصريح بالمضاف اليه الذي هو مبني لا يوجب الاعراب فكذا يكون الامر مع حذفه والاتيان
بتنوين التعويض فهلا أجريت ذلك الاعتراض هنا فانه ممكن قلت ليس كذلك أما أولا فلانه لا يلزم من تأثير الاضافة الى
المبني المذكور للبناء تأثيرها له عند كونه محذوفا وأما ثانيا فلانه قد علم بالاستقراء ان تنوين التعويض عن المفرد لا يكون
الا في معرب ﴿ولا تتعرف غير بالاضافة﴾ المعنوية ﴿لشدة ابهامها﴾ نحو رأيت رجلا غيرك وذلك لان مغايرة المخاطب
ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى اذ كل ما في الوجود ليس الا ذاتا موصوفة بهذه الصفة ﴿وتستعمل غير المضافة﴾
بالرفع صفة لغير المرفوعة على النيابة عن الفاعل ﴿لفظا على وجهين أحدهما وهو الاصل أن تكون صفة للنكرة نحو﴾
قوله تعالى ربنا أخرجنا ﴿نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل أو لمعرفة قريبة منها﴾ أي من النكرة ﴿نحو صراط الذين
أنعمت عليهم الآية﴾ يريد بقيتها وهو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وانما جاز وقوع غير الذي هو نكرة صفة للموصول

شارح وكلامه ومنهم المحققون وحكى الزمخشري في المفصل لا غير وليس غير قال الاندلسي
واما لا غير فان أبا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك
الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء وأنشد
ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

والعجب انه رحمه الله يبوح هنا بان هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه وكان
مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل
اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز لذلك
مورد السماع اهـ (قوله وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته) هكذا وقع في أكثر ما رأيناه من
النسخ والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضها وحذف ونية مجرور ان
بالعطف على اضمار الاسم (قوله وقال ابن خروف يحتمل الوجهين) يعني الاعراب والبناء
وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاندلسي الاسبيلي شرح كتاب
سيبويه والجمل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقبل سنة تسع وستمائة والحضرمي نسبة الى
حضرموت

الذى هو معرفة ﴿لان المعرف الجنسى قريب من النكرة﴾ وذلك لان المعرف باللام قد تقصد به الحقيقة من حيث الوجود فى ضمن الافراد وتدل القرينة على ان المراد به البعض فيصير فى المعنى كالنكرة وكذلك الاسم الموصول فيجوز حينئذ أن يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة ﴿ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين﴾ كما فى هذه الآية اذ المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم والضالين ﴿ضعف ابهامها﴾ وقربت من المعرفة لجاز ان يوصف بها ما ليس متمكنا فى التعريف ﴿حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف ويرده الآية الاولى﴾ نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل وانما يتم الرد عليه اذا اعترف بان غير الذى صفة لقوله صالحا والافن الجائز أن يقول هو بدل فلا يتم الرد والذى يظهر من كلام صاحب الكشاف أنه مال الى قول ابن السراج فى المسئلة وذلك أنه قال فان قلت كيف صح أن يقع غير صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وان أضيف الى المعارف قلت الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ✻ولقد أمر على اللئيم يسبنى✻ ولان المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم فليس فى غير اذن الابهام الذى يأبى عليه ان تتعرف اهـ وحاصل جوابه أنا لا نسلم ان غير المغضوب على تقدير الوصفية صفة للمعرف بل هو صفة لما هو فى المعنى كالنكرة لان الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه ولو سلم ان الموصوف معرفة فلا نسلم ان غيرا هنا نكرة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليه كما فى قولنا عليك بالحركة غير السكون لزوال ما يمنع تعرفه بالاضافة وهو التوغل فى الابهام وهذا غير ما قرره المصنف فتأمله ﴿والثانى

أن يكون استثناء﴾ ولكن لا بطريق الاصالة بل بطريق الحمل على الا وتقرير ذلك كما ذكره الرضى ان أصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك لشخص دخلت بوجه غير الذى خرجت به وقد علم ان ما بعد الاداة الاستثنائية مغاير لما قبلها نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها حملت أم أدوات الاستثناء وهى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة كما مر فى محله وحملت غير على الا فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان فى أصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها اثباتا ونفيا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا أو صفة كما كانت فى الاصل الا أن حمل الا على غير أكثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسماء أكثر منه فى الحروف فتقع غير فى جميع مواضع الا ﴿فتعرب باعراب الاسم التالى لالا فى ذلك الكلام﴾ وذلك لان أصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العارية لا بطريق الاصالة ﴿فتقول جاءنى القوم غير زيد﴾ بالنصب لغير كما تقول جاءنى القوم الا زيدا بالنصب حتما لانه استثناء فى كلام موجب بعد تمامه ﴿وما جاءنى أحد غير زيد بالنصب﴾ على الاستثناء مرجوحا لان الكلام التام غير موجب ﴿والرفع﴾ على البدل راجحا كما علم فى موضعه ﴿وقد قال الله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر يقرأ برفع غير اما على انه صفة للقاعدون لانهم جنس﴾ ولم يقصد بذلك قوم باعيانهم فصار كالنكرة فوصف بغير الذى هو نكرة ﴿واما على انه استثناء وأبدل على حد ما فعلوه الا قليل منهم﴾ وهذه القراءة لمن عدا نافعا وابن عامر والكسائى ﴿ويؤيده﴾ أى القول بان الرفع على البدل أمران أحدهما ﴿قراءة النصب﴾ التى قرأ بها أولئك المستثنون نافع وابن عامر والكسائى فان النصب فيها على الاستثناء فيوافق

حضرموت (قوله لان المعرف الجنسى قريب من النكرة) يعنى سواء كان اسما موصولا أو معرفا باللام أو بالاضافة وذلك لان المعرف الجنسى فى المعنى كالنكرة وان كان فى اللفظ كالمعرفة قال السفاقسى وردبانه على خلاف أصلهم ان المعرفة لا تنعت الا بالمعرفة والمراعى فى ذلك اللفظ لا المعنى (قوله ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها) لان المراد بها حينئذ غير معين ولهذا قال ابن السراج ان غيرا تتعرف اذا كان المغاير واحدا نحو الحركة غير السكون (قوله ويرده الآية الاولى) فى الشرح انما ترده لو اعترف ان غيرا فى الآية الاولى صفة والافن الجائز أن يقول انه بدل (قوله والثانى أن يكون استثناء) قد أسلفنا فى حرف الا الكلام على كون غير للاستثناء فليراجع ثمة (قوله فيعرب باعراب الاسم التالى الا فى ذلك الكلام) وذلك لان الاسم الذى بعدها لما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب الذى كان يستحقه للاستثناء عليها (قوله يقرأ برفع غير) هى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وحمزة وعاصم (قوله اما على انه صفة للقاعدون) هذا توجيه الاكثرين وهو قول سيبويه كما انه عنده صفة فى غير المغضوب عليهم (قوله ويؤيده قراءة النصب) هى قراءة نافع وابن عامر

في المعنى الرفع على البدل ولقائل أن يقول انما يكون النصب مؤيدا للبدل أن لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد حينئذ جعل الرفع على الوصف اذ الحال في المعنى صفة لذي الحال ﴿و﴾ الامر الثاني ﴿ان حسن الوصف في غير المغضوب انما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود هنا﴾ والثاني صريح في ان العلة مجموع الامرين فيكون كل واحد منهما جزء علة وما تقدم له من قوله لان المعرف الجنسي قريب من النكرة ولان غير اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها ظاهر في ان كلا من الامرين علة مستقلة ففي الكلام تعارض وجوابه ان ما تقدم تعليل لجواز الوصف وما ذكره هنا تعليل لجنسيته فالعلل متغاير فلا تعارض ﴿ولهذا﴾ أي لكون الامر الثاني وهو الوقوع بين الضدين مفقودا هنا ﴿لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين الاخارج﴾ القراآت ﴿السبع﴾ وفي بعض النسخ السبعة بهاء التأنيث والمعنى عليها الاخارج قراءة الائمة السبعة بحذف المضاف وجعل السبعة صفة للائمة ﴿لانه لا وجه لها الا الوصف﴾ والحسن له مفقود كما عرفت وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسفي ما نصه غير أولي الضرر بالنصب مدني وشامي وعلى لانه استثناء من القاعدين أو حال منهم وبالجر عن حمزة صفة للمؤمنين وبالرفع غيرهم صفة للقاعدون هذا نصه ونسبة الجر الى حمزة أحد السبعة اما سهو او اعتماد على رواية غير مشهورة عنه وقول قائل لعل المراد بحمزة قارئ آخر غير حمزة المشهور فيه ما لا يخفى ﴿وقرئ مالكم من اله غيره بالجر صفة على اللفظ وبالرفع﴾ صفة ﴿على الموضع﴾ فان اله المجرور بمن الزائدة مبتدأ فهو مرفوع بحسب الموضع ﴿وبالنصب على الاستثناء﴾ وهو مرجوح لان الكلام تام غير موجب ﴿وهي﴾ أي قراءة النصب ﴿شاذة وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على انه ابدال على المحل مثل لا اله الا الله﴾ وهو ظاهر ﴿وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد الا عندهم واختاره ابن عصفور﴾ منهم لكن بينهما فرق من حيث ان النصب بعد الا بطريق الاصالة ونصب غير بطريق العارية لا الاصالة كما مر ﴿وعلى الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك﴾ فاذا قلت قام القوم غير زيد فالمعنى انهم قاموا في حالة كونهم مغايرين لزيد في ثبوت القيام لهم وانتفائه عنه ﴿وعلى التشبه بظرف المكان عند جماعة﴾ لمشاركته اياها في الابهام ولا حاجة الى هذا العذر لما تقدم من ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد ﴿واختاره ابن الباذش﴾ أبو عبد الله من نحاة المغرب بموحدة فألف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة ذكره في القاموس ﴿ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال﴾ ففتح غير مع كونه فاعلا بيمنع وضمير منها عائد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت ثم ارعويت وقد طال الوقوف بها * فيها فصرت الى وجناء شملال والوجناء الناقة الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشملال الخفيفة السريعة والاوقال بواو وقاف اماجمع وقل بفتح الواو وهو الحجارة أو باسكانها وهو شجر المقل أو ثمره فيكون المعنى على الاول في غصون ذات حجارة في أرض نبتت فيها وعلى الثاني في غصون ذات مقل نبتت هي في أرض تلك الشجرة وعلى الثالث في غصون ذات ثمر مقل فتكون هذه الغصون نفسها من شجر المقل ومعنى البيت انه لم يمنع الناقة من الشرب الا سماعها صوت حمامة في تلك الغصون فتفرقت يريد انها حديدة الحس وهو محمود

والكسائي وهي على الاستثناء من القاعدون وقيل من المؤمنين قال أبو حيان والاول أظهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدون ووجه التأييد ان نصبه لا يظهر ان يكون على الاستثناء وهو يوافق رفعه على انه بدل فسقط قوله في الشرح ولقائل أن يقول انما يكون النصب مؤيدا للبدل لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف اذ الحال في المعنى صفة (قوله الاخارج السبع) أي القراآت السبع وفي بعض النسخ السبعة أي القراء السبعة (قوله لانه لا وجه لها الا الوصف) يعني وعلة حسنه مفقودة وفي الشرح فان قلت لم لا يجوز كونه بدلا قلت لان النكرة اذا أبدلت من معرفة بدل كل وجب فيها كما صرح به غير واحد والنكرة في الآية لم توصف فامتنع جعلها بدلا ولقائل أن يمنع منه فقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما في الآية من هذا القبيل (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) لاشتراكهما في الابهام (قوله ابن الباذش) هو بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نحاة المغرب (قوله لم يمنع الشرب منها الخ) الضمير للناقة المتقدم ذكرها

أو انها لما سمعت صوت تلك الحمامة حنت الى عطنها واشتاقت الى وطنها فلم تشرب وكان بعض الناس سأل فقال كيف يقال ان غيرا ضيفت في البيت لمبني مع ان هذا المضاف اليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تضف في الحقيقة الا لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدري وصلته فبنى ألا تراهم يقولون المجموع في موضع كذا ومما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو مجموع ان نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخل ان يكون اعرابه لفظيا أو تقديريا وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر المعرب وهذا ليس كذلك قطعا ﴿وقوله﴾ لذبقيس حين بأبي نميره * تلفه بحر امفيضا خيره ﴿ بأبي يمتنع وفي بعض النسخ ينأى من النأى وهو البعد وتلفه بالفاء أي تجده ﴿وذلك﴾ أي البناء ﴿في البيت الاول أقوى﴾ منه في البيت الثاني ﴿لانه انضم فيه الى الاضافة لمبني تضمن غير معنى الا﴾ اذ المعنى لم يمنع الشرب منها الا أن نطقت حمامة وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفقود في البيت الثاني ولقائل أن يقول التعليل بذلك غير صحيح لافضائه الى افساد الحكم وذلك لان تضمن الحرف موجب للبناء لا مجوز فلو اعتبر في البيت لوجب بناء غير وليس كذلك اذ بناؤها من قبيل الجائز لا الواجب فتأمله ﴿تنبيهان﴾ الاول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول﴾ أبي نواس ﴿الحكمي﴾ بفتح الحاء المهملة والكاف ﴿غير ماسوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن وفيه ثلاثة أعاريب أحدها ان غيرا مبتدأ لا خبر له بل لما أضيف اليه﴾ وهو المبتدأ في الحقيقة ﴿مرفوع يغني عن الخبر﴾ وهذا كقولهم يسد مسد الخبر وفيه نظر نقرره ان شاء الله تعالى في محله من الباب الرابع ﴿وذلك لانه﴾ أي لان غيرا ﴿في معنى النفي والوصف﴾ الواقع ﴿بعده مخفوض لفظا﴾ باضافة غير اليه ﴿وهو في قوة المرفوع بالابتداء﴾ فحركة الرفع التي

على غير هي التي يستحقها هذا الاسم بالاصالة لكنه لما كان مشغولا بحركة الجر لاجل الاضافة جعلت حركته التي كانت له بطريق الاصالة من حيث هو مبتدأ على غير بطريق العارية كما مر في غير الاستثنائية ﴿وكأنه قيل ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن﴾ وهما مترادفان وقدمر الكلام على فائدة مثل هذا العطف في أول الشرح ﴿فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك﴾ فقال في التسهيل وأجرى في ذلك غير قائم ونحوه مجرى ما قائم وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملا وصرح بان الثاني أحسن ﴿والثاني ان غيرا خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جني وتبعه ابن الحاجب﴾ فان قلت يلزم على هذا الاعراب محذور وهو نيابة المجرور عن الفاعل مع كونه غير مختص فهو كقولك مر برجل وهو ممتنع قلت المجرور ههنا قائم مقام ضمير يعود على زمن المتقدم المحذوف أي زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ولا شك أن مفاد هذا الضمير زمن مختص

و لا وقال جمع وقيل بفتحتين وهي الحجارة وصحت الاضافة لانها في الارض التي نبتت فيها شجرة تلك الغصون أو بفتح الاول وسكون الثاني وهو شجر المقل أو غيره وفي شرح شواهد الكتاب الا وقال الاعالي ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه والمعنى لم يمنعها في الماء الا صوت حمامة ذكرتنا من نحب فحثتنا على المسير وقيل المعنى لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت حمامة فنفرت يريد انها حديدة النفس وذلك محمود فيها (قوله وذلك في البيت الاول أقوى لانه انضم فيه الى الاضافة لمبني تضمن غير معنى الا) يعني وتضمن الاسم معنى الحرف مقتض لبنائه وفي الشرح وفيه نظر اما أولا فلانا لا نسلم فقد تضمن الا في البيت الثاني فان التفريغ فيه جائز وان كان موجبا اجراءه مجرى النفي كما في قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره وأما ثانيا فلان تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا مجوز له والبناء في البيت من قبيل الجائز لا الواجب بدليل انه روي بالضم وأقول التفريغ في الثاني وان كان جائزا الا أنه خفي غير ظاهر فلا يصلح مقويا بخلاف التفريغ في الاول ورواية الضم لا تقتضي ان البناء في رواية النصب من قبيل الجائز دون الواجب وانما تقتضي ان النصب في البيت من قبيل الجائز دون الواجب والكلام في الاول دون الثاني ولو سلم فانما يكون تضمن معنى الحرف موجبا للبناء اذا لم يكن له معارض وفي غير معارض وهو لزوم الاضافة التي هي من خواص الاسماء (قوله من مشكل التراكيب) اشارة الى ان الاشكال في هذا البيت لتركيبه لا لمعناه (قوله الحكمي) بفتح المهملة والكاف هو أبو نواس وقد ذكرناه في عن (قوله بل لما أضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر) لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي أضيف

بصفته المذكورة وهي قوله ينقضي بالهم والحزن فكذا ما قام مقامه ﴿فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا﴾ المحل ﴿ممتنع﴾ وذلك ان الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور بمن أو في ﴿قلنا﴾ هذا الذي ذكرنه من الامتناع عند فقد الشرط المذكور انما هو ﴿في النثر وهذا﴾ الذي وقع الكلام فيه وهو بيت أبي نواس ﴿شعر فيجوز فيه كقوله أنا ابن جلا﴾ وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني ﴿أي أنا ابن رجل جلا الامور﴾ أي كشفها وأوضحها فالفعل متعدو يحتمل ان يكون المعنى جلا أمره أي اتضح فالفعل لازم والطلاع الكثير الطلوع والثنايا جمع ثنية وهي العقبة أي انا رجل مقتحم الامور العظيمة لست بمجهول ولا خامل وسيأتي كلام في هذا البيت ﴿وقوله﴾
مالك عندي غير سهم وحجر * ٣١٤ وغير كبداء شديدة الوتر ﴿ترمي بكفي كان من أرمى البشر أي بكفي رجل كان﴾

ضمير عائد على غير والضمير المجرور باللام عائد على ما وهو مرفوع مبتدأ مؤخر وقد حرفه بعضهم بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط (قوله أنا ابن جلا) هذا أول بيت وهو

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني

والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الامور (قوله أي أنا ابن رجل جلا الامور) أي كشفها وقيل أنا ابن رجل جلا أي انكشف أمره وقيل جلا ههنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله

نبئت أخوالي بني يزيد * ظلما علينا لهم فديد

لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه (قوله ترمي بكفي الخ) الضمير في ترمي عائد الى الكبداء في قوله

مالك عندي غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء القوس التي يملأ مقبضها الكف (قوله ابن الخشاب) هو بمعجمتين وموحدة في آخره من نحاة بغداد المتأخرين وهو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير والحديث والفرائض توفي سنة سبع وستين وخمسمائة ببغداد (قوله وهو ظاهر التعسف) في الشرح يعني ان ارتكابه خارج عن طريق العرب المسلوك وأنا أقول ان ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله اذ ليس في ذلك الا حذف المبتدأ القرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع كثير كزيد عدل وان لم يثبت عن العرب استعمال ماسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول اه ما في الشرح وأقول مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف المبتدأ فيما نحن فيه وجعل ماسوف مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك (قوله من أبيات المعاني) يعني من الابيات التي يسأل عن معانيها (قوله والجواب ان الهاء في بغيره للسوي) في الشرح

والكبداء قوس يملأ مقبضها الكف ويروى مكان ترمي جادت أي صارت جيدة ﴿والثالث﴾ من الاعاريب ﴿انه﴾ أي ان غير ﴿خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب وهو ظاهر التعسف﴾ أي الاخذ على غير الطريق من جهة جعل ماسوف مصدرا وهو قليل وأنا أقول ان ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين من كلام العرب فلا نزاع في قبوله ولا تعسف حينئذ اذ ليس في ذلك الا حذف المبتدأ لقرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع أيضا كزيد عدل وعمرو ويظهر صوم وان لم يثبت عن العرب استعمال المأسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول البتة والله أعلم ﴿التنبيه الثاني من أبيات المعاني قول حسان رضي الله تعالى عنه﴾ يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿أتانا فلم نعدل سواه بغيره * نبي بدا في ظلمة الليل هاديا﴾ والمراد ان هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه ولذلك قال من أبيات المعاني أي من الابيات التي يسأل عن معناها لاشكاله وغير في بيت أبي نواس الحكمي من التراكيب المشكلة بحسب الاعراب فاشكاله باعتبار أمر لفظي يتعلق بالتركيب لا بالمعنى فقال ان ذلك من مشكل التراكيب وهذا من أبيات المعاني ﴿فيقال سواه هو غيره فكأنه قال فلم نعدل غيره بغيره﴾ وهو مشكل ﴿والجواب ان الهاء في بغيره للسوى﴾ فاختلف معاد الضميرين والاشكال انما نشأ من اتحاد المعاد ﴿فكأنه قال لم نعدل سواه بغير السوى وغير سواء هو نفسه عليه الصلاة والسلام والمعنى لم نعدل سواه به﴾

ويظهرلى وجه آخر حسن فى الجواب مع القول باتحاد معاد الضمير ين وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لامعنى غيروهو أمر ثابت فى اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالمعنى حينئذ لم يعدل عدله شئ غيره ولا غبار عليه والله الموفق للصواب ﴿حرف الفاء﴾ ﴿الفاء المفردة حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين فى قولهم انها ناصبة﴾ بنفسها للفعل المضارع ﴿فى نحو ما تأتينا فتحدثنا وللمبرد فى قوله انها خافضة فى نحو﴾ قول امرئ القيس ﴿فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف﴾ كما تقدم فى رب ﴿والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سيأتى﴾ وظاهر كلامه أو صريحه ان الفاء حينئذ عاطفة للمصدر المسبوك من ان وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى واستشكله الرضى بان فاء العطف لا تكون للسببية اذا عطفت جملة على جملة واختاره وان تجعل الفاء للسببية لا للعطف قال وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها للسببية والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال ٣١٥ أو الاستقبال ظاهر فى الحال فلو أبقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التى قبل الفاء فصرفه الى النصب منبه فى الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقيل ما بعد الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا ﴿وان الجر برب مضمرة كما مر﴾ الكلام عليها فى حرف الراء ﴿وترد﴾ الفاء ﴿على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون عاطفة وتفيد ثلاثة أمور أحدها الترتيب وهو نوعان معنوى كما فى قام زيد فعمرو﴾ فان قيام عمرو فى نفس الامر وقع بعد قيام زيد

ويظهرلى وجه آخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لا معنى غير وهو أمر ثابت فى اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالمعنى لم يعدل عدله بعدل غيره حتى يحتاج مع كون العدل بمعنى السوى الى تقدير مضاف والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿حرف الفاء﴾

(قوله حرف مهمل) أى أهمل عن العمل (قوله أحدها الترتيب وهو نوعان) قال الرضى الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أولا فان عطفت مفردا غير صفة ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس فى ملابستها لمدلول عاملها بل فى مصادر تلك الصفات كقولك جاءنى زيد الآكل فالنائم أى الذى يأكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما فى الجوامد يقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة أفادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو (قوله وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل) قال الرضى الترتيب الذكرى ان يكون المذكور بعد الفاء كلاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها أولم يكن نحو ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ونحو وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذم الشئ ومدحه يصح بعد جرى ذكره اه وبهذا تبين ان الترتيب الذكرى ليس منحصرا فى عطف المفصل على المجمل كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه) بنى المصنف رحمه الله التمثيل بهذه الآية على ان اخراجهما

﴿وذكرى﴾ وهو ان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ والذكر لا أن المعنيين ترتبا فى الوقوع بحسب نفس الامر ﴿وهو عطف مفصل على مجمل﴾ وانما كان كذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال وقد تكون الفاء للترتيب الذكرى فى غير ذلك فتفيد فى عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها الا ان مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذكر ذم الشئ أو مدحه يصح بعد جرى ذكره ﴿نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه﴾ وهذا انما هو على أحد القولين فى معاد ضمير عنها وهو القول بانه الجنة وأما على القول بانه الشجرة فتكون الفاء من القسم الاول وهو ما يفيد الترتيب المعنوى ﴿ونحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من أهلى الآية﴾ يعنى قوله وان وعدك الحق وانت أحكم الحاكمين وكأن المصنف يشير بايراد هذه الآية فى أمثلة عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج لما ارتكبه الزمخشرى فى

الكشاف فانه قال أريد بالنداء ارادة النداء ولو أريد النداء نفسه لجاء كما جاء فى قوله اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب بغير فاء فاشار المصنف الى انه لا داعى لما ادعاه من جعل نادى بمعنى أراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل قال جدى صاحب البحر والانتصاف ويجوز وجه آخر لطيف المأخذ رقيق الحاشية وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشئ على نفسه بل من عطف المجموع على أحد أجزائه وهما متغايران ﴿ونحو﴾ ما وقع فى بعض الاحاديث ﴿توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه﴾ أى وغسل رجليه وقد استشكل بعضهم هذا بان المعطوف بالفاء انما هو بعض المفصل وهو قوله غسل وجهه وبقية المفصل معطوفة بالواو وهذا ممنوع بل المعطوف بالفاء هو مجموع ما وقع بعدها لا بعضه وقد يقع مثل هذا فى المفردات كما قيل فى قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الصفتين الاوليين ﴿وقال الفراء لا تفيد الترتيب وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب﴾ فانه مخالف لقول الجمهور فى الموضعين واحتج بقوله تعالى ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون﴾ فان مجىء البأس لا يكون بعد الاهلاك ﴿وأجيب بان المعنى أردنا اهلاكها﴾ ومجىء البأس واقع بعد الارادة فتكون للترتيب المعنوى كما فى قام زيد فعمرو ﴿أو بانها للترتيب الذكرى﴾ فلا يلزم كون مضمون العطف واقعا بعد زمان مضمون المعطوف عليه اذ المقصود الترتيب فى الذكر فقط وهو حاصل فيكون من قبيل عطف المفصل على المجمل لان مجىء البأس فى حال البيات والقيلولة تفصيل للاهلاك المجمل وحمل الزمخشرى الآية على الوجه الاول فقال معنى أهلكناها أردنا اهلاكها كقوله اذا قمتم الى الصلاة وقال فى فجاءها بأسنا فجاء أهلها ثم سأل هل يقدر حذف المضاف الذى هو الاهل قبل قرية أو قبل الضمير فى أهلكناها وأجاب بان المضاف انما يقدر للحاجة ولا حاجة فان القرية تهلك كما يهلك أهلها وانما قدرناه قبل الضمير فى جاءها لقوله أو هم قائلون هذا كلامه يريد انه انما يقدر المضاف لضرورة طلب الراجع ولولا هو لكان فى غنية عن تقديره لصحة اطلاق الاهلاك على القرية حقيقة كما يصح اطلاقه على الاهل كذلك وقال صاحب الفرائد ارادة الحقيقة مانعة المجاز وهو الاهل هنا فان كان المراد من ذكر القرية هنا الاهل بدليل أو هم قائلون امتنع ان يكون مفهوم القرية مرادا وأجيب بان ارادة الحقيقة والمجاز انما يلزم اذا أريد بالقرية أهلها ونفسها معا وليس كذلك فانما نقدر المضاف فى الثانى لا فى الاول فعلى هذا توجه الاهلاك الى الاهل اصالة ليستلزم اهلاك القرية على سبيل الكناية وكأنه قيل وكم من قرية أردنا اهلاكها فاهلكنا أهلها فتبقى معطلة خاوية على عروشها فتكون عبرة فالضمير فى أهلكناها وفى فجاءها راجع الى القرية وفى أو هم راجع الى أهل المقدر فى فجاءها بأسنا

مما كانا فيه تفصيل لازلهما عنها الا أمر آخر مرتب عليه وفى الشرح فى التمثيل بذلك نظر فان ضمير عنها اما للشجرة أو الجنة وعلى الاول فالآية مثال لما يفيد الترتيب المعنوى لان اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثانى فاين التفصيل الذى يفيده المعطوف والذى كانا فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون حينئذ من التفصيل بعد الاجمال اه وفى الكشاف الضمير فى عنهما للشجرة أى فحملهما الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر زلتهما عنها وعن هذه مثلها فى قوله تعالى وما فعلته عن أمرى وقول الشاعر * ينهون عن أكل وشرب * وقيل فازلهما عن الجنة بمعنى اذهبهما عنها كما تقول زل عن مرتبته ومما كانا فيه من النعيم والكرامة أو من الجنة ان كان الضمير فى عنها للشجرة قال التفتازانى اذ لو كان للجنة لكان الاخراج قبل الازلال أو معه فلا يصح العطف بالفاء الا بتأويل وفى تفسير البيضاوى ويعضد كون أزلهما بمعنى اذهبهما قراءة حمزة فازالهما وهما متقاربان فى المعنى غير ان زل يقتضى عثرة مع الزوال وازلاله هو قوله هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وقوله ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة الا ان تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين ومقاسمته اياهما بقوله انى لكما لمن الناصحين واختلف فى انه تمثل لهما فقاولهما بذلك أو القاه اليهما على طريق الوسوسة وانه كيف توصل الى ازلالهما بعدما قيل له اخرج منها فانك رجيم فقيل انه منع من الدخول على جهة التكرمة كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان يدخل للوسوسة ابتلاء لآدم وحواء وقيل قام عند الباب فناداهما وقيل تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخدمة وقيل دخل فى فم الحية حتى دخلت به وقيل أرسل بعض اتباعه فازلهما والعلم عند الله (قوله ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار غسل فيكون من عطف الجمل

﴿وقال الجرمى﴾ بفتح الجيم ﴿لا تفيد الفاء الترتيب فى البقاع ولا فى الامطار بدليل قوله﴾ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى ﴿بين الدخول فحومل﴾ السقط بكسر السين المهملة معناه هنا منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر فالفاء هنا بمعنى الواو أى بين الدخول وحومل ﴿وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد﴾ فتكون الفاء فى هذا أيضا كالواو وسيأتى الجواب عن ذلك ﴿الامر الثانى

التعقيب﴾ ومعناه كون مابعد الفاء واقعا بعقب ماقبلها من غير مهلة وتراخ ﴿وهو فى كل شئ بحسبه﴾ يشير الى ماقاله ابن الحاجب من ان المعتبر مابعد فى العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى فى مثله بانتفاء المهلة وقد يقصر والعادة تقضى بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فيستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان أمر يقضى العرف بحصوله فى زمن أقل منه قلت والذى يظهر من كلام جماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الاول سواء استقصر فى العرف أولا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما بعد

الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله بين الدخول فحومل) هذا آخر بيت لامرئ القيس وهو

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والسقط بكسر السين المهملة وسكون القاف منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بفتح الحاء المهملة موضع آخر (قوله وهو فى كل شئ بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل) الرضى اعلم أن افادة الفاء الترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثانى المترتب يحصل فى زمان بتمامه طويل اذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبدو بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجئ بالفاء ولو قيل ثم يصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم أنشأناه خلقا آخر نظرا الى تمام الطور الاخير واستبعاد المرتبة هذا الطور الذى فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة (قوله وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) الظاهر ان تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار فى وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود فى مكة وتهامة قال ابن عطية وقد شاهدت فى السوس الاقصى ونزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة التى تنسفها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف اه وفى البحر واذا كان الاخضرار متأخرا عن انزال المطر فثم جمل محذوفة أى فتهتز وتربو فتصبح بين ذلك قوله تعالى فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفى الكشاف فان قلت هلا قيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه وهو افادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان كما تقول أنعم على فلان عام كذا فاروح واغدو شاكرا له ولو قلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت لو نصب لاعطى عكس الفرض لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب بالنصب الى نفى الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك ألم ترنى أنعمت اليك فتشكر ان نصبته فانت ناف لشكره شاك لتفريطه وان رفعته فانت مثبت لشكره (قوله وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة) فى الشرح بهذا أجاب ابن

بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقى ﴿الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما﴾ أى بين التزوج والولادة ﴿الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة و﴾ يقال ﴿دخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم فى البصرة ولا بين البلدين﴾ بل اتصل السير ولم يقع اشتغال بما يعد فى العرف أجنبيا من السفر من هذه الى تلك ﴿وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة﴾ ومعلوم ان اخضرار الارض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مهلة وتراخ ﴿وقيل الفاء فى هذه الآية للسببية﴾ لا للعطف ﴿وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم مابينهما من المهلة﴾ العظيمة وبهذا أجاب ابن الحاجب فى أمالى القرآن واستدل التفتازانى على عدم دلالة الفاء الجزائية

على لزوم تعقيب الجزاء بمضمون الشرط بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله
قال القطع بانه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ قلت الحق ان الاصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وذلك لان
السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو
ثم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز
ومنه ان يسلم فهو يدخل

الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لابد من استمرار حكمه فمجموع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة واستدلال التفتازاني بآية الجمعة غير متجه لان السعي يجب عقيب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور كالظهر يجب في أول الوقت ولا يجب أداؤه فيه بل هو موسع الى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال ﴿وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية المتلوة﴾ آنفا ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة أي ثم تصبح ﴿وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة﴾ أي قطعة دم والمعنى ثم أحلنا النطفة البيضاء علقة حمراء ﴿فخلقنا العلقة مضغة﴾ أي لحما قدر ما يمضغ ﴿فخلقنا المضغة عظاما﴾ أي فصيرناها عظاما وقرأ ابن عامر وأبو بكر عظما بالافراد ﴿فكسونا العظام لحما﴾ أي فانبتنا عليها اللحم فصار لها كاللباس ﴿فالفاآت﴾ أي فكل واحدة من الفاآت الثلاث
﴿في فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها﴾ عن المعطوف عليه وقد ورد في الحديث
ما يقتضي التراخي ﴿وتارة بمعنى الواو كقوله بسقط اللوى بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو
لانه لا يجوز بين زيد فعمرو وأجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل﴾ فالاضافة في التحقيق انما وقعت
لمتعدد لا ترتيب فيه فجاز ذلك ﴿كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد﴾ لتحقق شرط اضافة بين وهو كون المضاف اليه دالا
على التعدد بدون ترتيب ﴿وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال

الحاجب في أمالي القرآن عن الآية المذكورة وهي قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء
ماء والحق ان الاصل في السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يعقبه مسببه
عن غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو
ثم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب لكن
اطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه يعلم ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما
لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه فمجموع وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب
التام لدخول الجنة اهـ وأقول لا يريد النحاة بالسببية التي هي معنى الفاء السببية التامة
التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب ولا غاير يدونها أعم من ذلك سواء كان سببا
نحو ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء أو شرطا نحو ان كان لي مال فانا أحج به أو غير ذلك نحو
ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة قال الرضي الفاء التي لغير العطف لا تخلو من معنى
الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة
الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه
بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في
مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وفي قوله فاخرج منها اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج ثم قال
وقد تجيء فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج
منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان
الاولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى اهـ وفي التلويح للتفتازاني لا يقال قوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب لان الفاء للوصل والتعقيب فيجب ان يكون غسل
الوجه عقيب ارادة القيام الى الصلاة مقدما على غسل سائر الاعضاء وحينئذ يجب الترتيب
لعدم القائل بالفصل وهو انه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي لانا نقول المذكور
بعد الفاء هو غسل الاعضاء فلا يقتضي الا كونه عقيب القيام الى الصلاة وذلك حاصل على
تقدير عدم رعاية ترتيب فيما بينها ثم أورد أسئلة وأجوبتها ثم قال والجواب القاطع لاصل
السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط من غير
تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو والقطع بانه لا دلالة في قوله تعالى
اذا نودي للصلاة الآية على انه يجب السعي عقيب النداء فلا تراخي وانه لا يجوز تقديم ترك
البيع على السعي اهـ وفي الشرح واستدلال التفتازاني بآية الجمعة على عدم دلالة الفاء
الجزائية

ياأحسن الناس ماقرنا الى قدم﴾ القرن الخصلة من الشعر أى ياأحسن الناس مابين أعلاها الى أسفلها ﴿وأصله مابين قرن فحذف بينا وأقام قرنا مقامها﴾ وهذه دعوى لادليل عليها ويجوز ان تكون مازائدة وقرنا تمييز والمغيا محذوف أى ياأحسن الناس قرنا ومابعده الى قدم أو على اسقاط الخافض أى من قرن الى قدم ﴿ومثله﴾ قوله تعالى ان الله لايستحيى أن يضرب مثلا ﴿مابعوضة فمافوقها قال والفاء نائبة عن الى﴾ أى مابين بعوضة الى مافوقها وهذا لايتعين فقد قال الزمخشرى وماهذه ابهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة أبهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما نحو اعطنى كتابا ما أو صلة للتأكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة بانها عطف بيان لمثلا أو مفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليه أو انتصبا مفعولين بجرى ضرب مجرى جعل ﴿ويحتاج على هذا القول الى ان يقال وصحة اضافة بين الى الدخول لاشتماله على مواضع أولان التقدير بين مواضع الدخول﴾ ولم يتعرض الى الاعتذار عن اضافة بين الى بعوضة وقرن على هذا القول فتأمله ﴿وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستأنس له عندى بمجىء عكسه﴾ وهو استعمال الى للعطف بمنزلة الفاء ﴿فى قوله

وأنت التى حببت شغبا الى بدا * الى وأوطانى بلاد سواهما

اذ المعنى شغبا﴾ بشين وغين معجمتين وموحدة على زنة فلس ﴿فبدا﴾ بموحده مفتوحة ودال مهملة على مثال قفا وعصا ﴿وهما موضعان﴾ اما شغب فمنهل بين طريق مصر والشام وأما بدا فموضع بين طريق مكة والشام قال أبو عبيد البكرى فى المعجم وهى قرية الزهرى الفقيه ﴿ويدل على ارادة الترتيب قوله بعد هذا حللت بهذا حلة ثم حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما﴾ وفى بعض النسخ حلة بعد خلة ﴿وهذا معنى غريب لانى لم أر من ذكره﴾ وحقهم ان لايذكروه مستندين الى هذا الدليل فانا لانسلم ارادة الترتيب فى البيت الاول لاحتمال ان تكون ان فيه للمعية كما يقول الكوفيون أو متعلقة بمحذوف ان لم نقل بذلك والمعنى وأنت التى

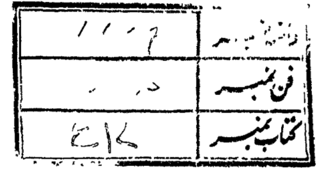
الجزائيـة على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متجه لان السعى يجب عقب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور كالظهر يجب أول الوقت ولا يجب اداؤها فيه بل هو موسع الى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال وأقول ان قول التفتازانى للقطع الى آخره ليس استدلالا بعد المنع لانه لا يجوز فى الجدل وانما هو مسند للمنع على مالا يخفى على محصل وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير مسموع فى الجدل وقول الشارح ان السعى يجب عقب النداء وجوبا موسعا فيه نظر لان المراد بالنداء بالآية الاذان ولم يكن للجمعة فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم وزمن أبى بكر وعمر الا الاذان الذى عند الجلوس على المنبر كان بين يدى الامام على ماروى أبو داود وقيل على باب المسجد وقيل على الجدار وظاهر ان وقت وجوب السعى الذى ابتداؤه عقيب هذا النداء لا يزيد على السعى وان الواجب الموسع مايزيد وقته عليه فلا يكون وجوب السعى موسعا خصوصا ان كان المراد بالذكر فى الآية الخطبة أو الصلاة أو الوضوء من السعى اليها ولذا قال عثمان رضى الله عنه لما جاء الى الجمعة وعمر رضى الله عنه يخطب فقال عمر لم تحبسون عن الصلاة الى هذا الوقت ماهو الا ان سمعت النداء فتوضأت وأتيت وزاد فى خلافته الاذان الذى بين يدى الامام لما رأى كثرة الناس واحتياجهم الى ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان اجماعا سكوتيا واستمر العمل عليه والجواب عن هذا النظر ان الواجب الموسع قد يعرض له ما يضيقه وما نحن فيه من ذلك (قوله ياأحسن الناس ماقرنا الى قدم) القرن الخصلة المجموعة من الشعر وفى الشرح ويجوز ان تكون مازائدة وقرنا منصوب على التمييز والمغيا محذوف أى ياأحسن الناس قرنا ومابعده الى قدم أو على اسقاط الخافض أى من قرن الى قدم (قوله ومثله مابعوضة فمافوقها) فى الكشاف وماهذه ابهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما نحو اعطنى شيأ ما أو صلة للتأكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة لانها عطف بيان لمثلا أو مفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليها أو انتصب مثلا وبعوضة على انهما مفعولان لجرى ضرب مجرى جعل قال التفتازانى ولا خفاء فى انه لامعنى لقولنا يضرب بعوضة الا بضم مثلا اليه فتسمية مثلا هذا مفعولا ومثلا حالا بعيد جدا وقولهم هو حال موطئة غلط ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما يستقيم لو جعل بعوضة حالا ومثلا صفة له مثل أنزلناه قرآنا عربيا (قوله وأنت التى حببت الخ) شغب بشين وغين معجمتين على زنة فلس قال فى القاموس منهل بين مصر والشام منه زكريا بن عيسى الشغبى المحدث وبدا بموحدة مفتوحة فمهملة على مثال قفا وعصا موضع بين مكة والشام قال أبو عبيدة البكرى فى المعجم وهى قرية الزهرى الفقيه (قوله وهذا معنى غريب لانى لم أر من ذكره) فى الشرح

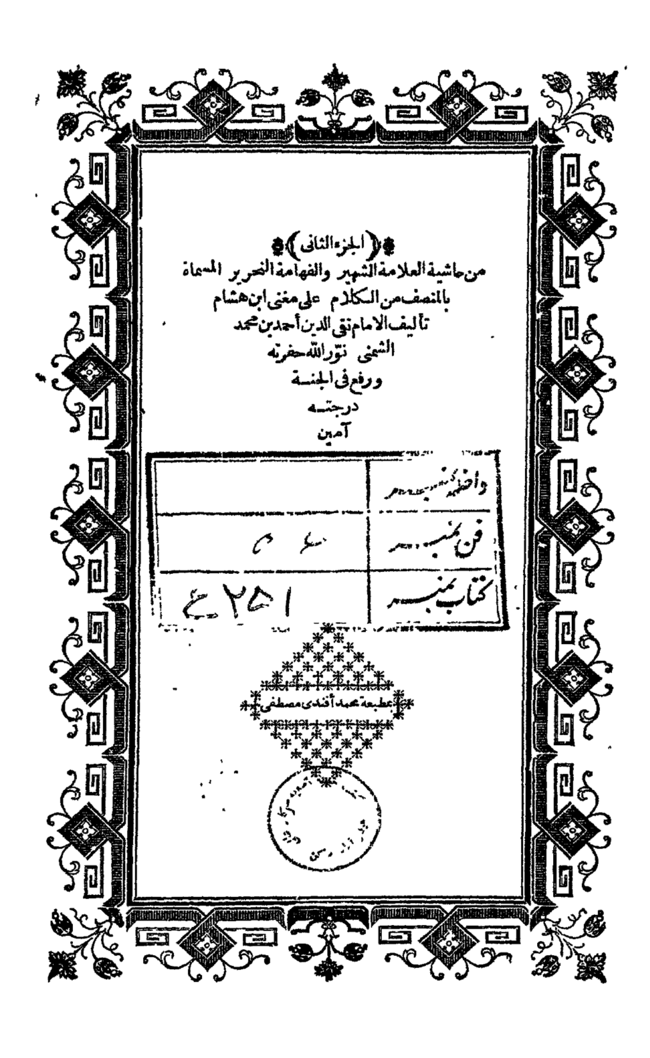
أحببت شغبا مع بدا أو مضموما الى بدا والبيت الثانى لا يدل على ارادة الترتيب فى الاول اذ حلولها باحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضى ان المكان الاول حبب اليه أولا بسبب حلولها فيه وان الثانى حبب اليه بعد ذلك لحلولها به اذ من الجائز ان يكون حب المكانين حصل فى آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب ثم لو سلم دلالة البيت الثانى على الترتيب فى الاول لم يدل على دعواه ان الى فيه بمعنى الفاء لان الترتيب الواقع فى الثانى انما هو بثم لا بالفاء ﴿والامر الثالث السببية﴾ وذلك غالب فى العاطفة جملة أو صفة ﴿فيكون ما قبلها سببا لما بعدها وقد يقع على خلاف ذلك فتدخل على العلة وهو على خلاف الاصل لاستحالة تأخر العلة عن المعلول الا انه قد خولف هذا الاصل بشرط ان يكون للعلة دوام لانها اذا كانت وهذا آخر ما انتهى اليه العلامة العمدة الدمامينى ولم يكمل الكتاب لتعذره بالوفاة الى رحمة الله تعالى رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وبركات علومه فى الدنيا والآخرة ﴿بمحمد﴾ وآله والحمد لله وحده

من حق النحاة ان لا يذكروه مستندين الى هذا الدليل فانا لا نسلم ارادة الترتيب فى البيت الاول لاحتمال ان تكون الى فيه بمعنى مع أو تكون متعلقة بمحذوف أى مضموما الى بدا والبيت الثانى لا يدل على ارادة الترتيب فى البيت الاول اذ من الجائز ان يكون حب المكانين حصل فى آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع فى الثانى انما هو بثم لا بالفاء وأقول اسناد النحاة الى منع ارادة الترتيب فى البيت الاول لا يقتضى انهم لا يذكرون هذا المعنى لا لى لجواز ان يذكروه لثبوته بغير هذا البيت وكلام المصنف صريح فى استدلاله بالبيت الثانى على مجرد الترتيب فى الاول

م

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى أوله فى تمام الكلام على الفاء من محشيه العلامة الشمنى وأول كلام الامام ابن هشام فالاول نحو فوكزه موسى الخ





(الجزء الثاني)

من حاشية العلامة الشهير والفهامة النحرير المسماة

بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام

تأليف الامام تقي الدين أحمد بن محمد

الشمني نور الله حفرته

ورفع في الجنة

درجته

آمين

مطبعة محمد أفندي مصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله أحدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود) من ذلك قوله تعالى كمثل صفوان عليه تراب فاصابه وابل الا أن الفاء هنا في جملة فعلية هي نعت فان الفاء دخلت في الصفة الثانية وهي اضافة وابل لان ترتبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي عليه تراب متعين لان الممثل به صفوان أصابه التراب الذي عليه وابل فاذهبه بخلاف كمثل جنة بربوة أصابها وابل حيث لم تدخل الفاء في الصفة الثانيـة التي هي أصابها وابل لعدم تعين ترتبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي بربوة وفرق آخر بين الآيتين وهو أن الصفة الاولى في الآية الثانية ثابتة والصفة الثانية عارضة ومعلوم أن العارضـة مترتبة في الوجود على الثابتة فلا حاجة الى ما يدل على ترتبها بخلاف الصفتين في الآية الاولى فانهما عارضتان والثانية مترتبة على الاولى فلابد مما يدل على ترتبها وهو الفاء فيظهر الفرق بين الموضعين وحصـل الجواب عن قول أبي حيان في قوله تعالى كمثل جنـة وجاء في وصف صفوان قوله عليه تراب ثم عطف عليه بالفاء وهنا لم يعطف بل أخرج صفة وينظر ما الفرق بين الموضعين انتهى (قوله أي الذي صح) بفتح الموحدة الخفيفة (قوله والبيت لابن زبابة) هو بزاي مفتوحة فثناة تحتية مشددة فوحدة بعـد الالف اسم أبي الشاعر كما قال المصنف أو اسم أمه كما قال المصري والحرث هو ابن همـام الشيباني (قوله وذلك لانه يريد يالهف نفسي) في الشرح يعني وذلك الذي قدرناه من قولنـا ان لا أكون لقيته فقتلته انمـا ارتكبناه لاجل أنه يريد يالهف نفسي فاقام اباه مقام نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعـل التلهف متعلقا بأبيـه انتهى وأقول هذا التقدير وان أمكن مع جعل التلهف متعلقا بأبيـه الا أن الظاهر انه متعلق به وقـد جرت عادة العرب ان يقولوا يالهف أبي ويريدوا يالهفي وفي حاشية التفتازاني الشعر لابن زبابة في جواب الحرث ابن همـام الشيباني حين قال أيا ابن زيابة ان تلقني * لا تلقني في النعم العازب أي يا حسرة أبي من أجل هذا الرجل فيما حصل له من الاتصاف بهـذه الاوصـاف ويجوز أن يكون على قصـد التهكم بمعنى أنه لم يحصل له تلك الاوصاف وبعده والله لو لاقيته وحده * لآب سيفانا مع الغالب أي مع فالتفت لادعاء ظهور الغلبة له والبيت مع أنه من الحماسة ومعناه على ماذكرنا في الشرح يغلط فيـه فيقال زيابة هو الشـاعر يظهر اللهف والحزن لاجـل الحرث أو بسببه أو زيابة اسم أبي المهجو أو الممدوح والحرث اسمه انتهى (قوله الثاني من اوجـه الفاء أن تكون رابطة للجواب) قال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجـة الى رابطة بينـه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظيـة من حيث صـلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع شرطا فلابد من رابطة وأولى الاشـياء الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط لذلك انتهى (قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا) لا يقـال الجزاء اذا كان مضـارعا مثبتا مجردا عن حرف اسـتقبال أو مضـارعا منفيا بلا يصـلح للشرط وتكون الفـاء رابطة فلا يصح قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا الا أن يريد الربط على سبيل الوجوب لان الربط في الصورتين المذكورتين على سبيـل الجواز لانا نقول المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناء على مذهب سيبويه انه حينئذ خبر مبتدا محذوف وسيـذكر ذلك المصنف والمضارع المقرون بلا داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ماذكر ابن الحاجب من أن المضارع المقرون بلا تدخـل الفاء عليـه اذا كانت لا فيه لنفي الاسـتقبال ولا تدخل عليـه اذا كانت لمجرد النفي وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يكون شرطا (قوله احداها أن يكون الجواب جـملة اسمية) لا يقال هذا ينتقض بنحو قوله تعـالى وان أطعتموهم انكم لمشركون لانا نقول القسم مقـدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام موطئة لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله مقدر للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك ويعود النقض لانا نقول الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها اذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذي الجواب (قوله نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) جرى المصنف هنا على ما هو الظاهر والا فقـد صرح في أواخر الباب الخامس بان التحقيق أن نحو قوله تعـالى من كان يرجو

لقاء

لقاء الله فان أجل الله لآت يكون الجواب فيه محذوفا لان الجواب متسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أولم
يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله آت (قوله الثالثة أن يكون فعلها انشائيا) أى فعل الجملة الواقعة جوابا سواء
كان ذلك الفعل انشائيا بنفسه نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى أم بغيره نحو ان أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم فان يأتيكم انشائى
لكونه خبرا عن اسم استفهام وسواء أيضا كان الفعل مذكورا كما مثل أم غير مذكور نحو ان قام زيد فوالله لاقومن وان لم
يقم زيد فيا خسره رجلا وفى الشرح هذان من أمثلة الجوابية الفعلية التى فعلها انشائى فكان المناسب نظمها فى سلك
فاتبعونى وفلا تشهد معهم بحيث يذكر الكل فى نسق واحد ويذكر فمن يأتيكم بماء معين بعد الجميع والافلا معنى للفصل بها
بين الامور المتناسبة وأقول بل المناسب أن يذكر فمن يأتيكم بماء معين فى موضعه الذى ذكر فيه ولا يذكر بعد الجميع لان
الفعل مذكور فيه كما هو مذكور فيما قبله وليس بمذكور فيما بعده فلا فصل به حينئذ بين الامور المتناسبة (قوله فان أهلك
الى آخره) الحنق بالمهملة الغيظ واللظى النار وتكاد وتلتهب بالمثناة الفوقية لانه مسند الى ضمير اللظى وهى مؤنثة أو
بالمثناة التحتية على اكتساب المضاف وهى لظى من المضاف اليه وهو الضمير التذكير (قوله وانما دخلت فى نحو ومن
عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف) هذا جواب سؤال يرد على قوله ان الفاء تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح
الجواب لان يكون شرطا تقرير السؤال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابا فان الفاء تدخله وهو يصلح
لان يكون شرطا وتقرير الجواب أن الفاء حينئذ ليست بداخلة على المضارع وانما هى داخلة على مبتدا ذلك المضارع خبره
فهى فى الحقيقة داخلة على جملة اسمية والجملة الاسمية لا تصلح لان تكون شرطا وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا حاجة
الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب سيبويه أقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا أنه خبر لمبتدا لم تدخل عليه الفاء وقد
اسلفنا فى الا بالفتح والتخفيف كلام الرضى فى هذا فليراجع ثمة (قوله وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفاء) يعنى وهى
حينئذ لا تجامعها وانما تجامعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها فسقط قول الشارح قضية هذا أن لا يجامعها
وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا واذا هى الفجائية وهى تقع فى المجازاة سادة
مسد الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هى شاخصة أو فهى
شاخصة كان سديدا (قوله وتقدم تأويله) يعنى فى الفصل الذى عقده لخروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية نائب عن
فاعل كتب وللوالدين متعلق بها والجواب محذوف أى فليوص (قوله ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها)
قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان
جاء صاحبها أخذها وان لا يجئ فاستمتع بها واللقطة بفتح القاف المال الملتقط (قوله كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط)
المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازما لمذكور وبشبه الشرط ما كان مضمونه ملزوما لمذكور وذلك فى المبتدا اذا كان
اسما موصولا بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بهما لان الموصول والموصوف حينئذ كاسم الشرط والصلة والصفة
كالشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء قال الرضى وكان حق الموصول فى هذا أن لا يكون الا مبهما كاسم الشرط لكن فى
كونه دخيلا فى معنى الشرط جاز كونه خاصا نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية فان المراد بها جماعة مخصوصة
حصل منهم الفتن أى الاحراق وكذلك كان حق الصلة أن لا تكون الا فعلا مستقبل المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا
فى الحقيقة جاز أن يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف وأن لا يكون مستقبل المعنى نحو ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان
حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية (قوله وقائلة خولان
فانكح فتاتهم) هذا صدر بيت عجزه * وأكرومة الحيين خلو كما هيا * وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة
الشابة وفى الصحاح والاكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب والمراد بالحيين هنا حى أبيها وحى أمها والخلو
بكسر المعجمة وسكون اللام الخالية وكما هيا خبر بعد خبر وما كافة (قوله أنت فانظر لاى ذلك تصير) هذا عجز بيت مقفى من
بحر الخفيف صدره * أرواح مودع أم بكور * والرواح من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر بكر اى ذهب
أو أتى بكرة واسم الاشارة أعنى ذلك مفرد فى اللفظ متعدد فى المعنى لانه مشار به الى متعدد ولذلك أضاف أيا اليه وهى انما
تضاف الى متعدد (قوله وقال ابن برهان تزاد الفاء عند أصحابنا جميعا) يعنى البصريين لانه منهم ويعنى من عدا سيبويه لانه

لايقول بزيادتها (قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى) هذا عجز بيت صدره لاتجزعى ان منفس أهلكته ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه الجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفاء المال الكثير و يروى ان منفسا والتقدير على الاولى ان هلك منفس وعلى الثانية ان أهلكت منفسا وفى الشرح والفاء الزائدة هى الثانية والفاء الاولى فاء الجزاء لان الثانية لو كانت فاء الجزاء والاولى هى الزائدة لزم تقديم معمول الجزاء على فائه لان الظرف أعنى عند ذلك معمول لاجزعى انتهى وأقول ان كانت اما محذوفة من البيت تكون الثانية فاء الجزاء ظاهرا اذ يجوز تقديم معمول ما بعد فاء السببية الواقعة بعد اما وان امتنع ذلك فى غيرها وان لم تكن اما محذوفة منه فكذلك الثانية فاء الجزاء وقدم الظرف عليها للضرورة لان الجزاء هو الفعل والاصل فى فاء الجزاء ان تكون داخلة عليه وقال أبو على فى البغداديات الفعل المحذوف والمذكور فى البيت مجزومان فى التقدير وانجزام الثانى ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير ان أهلكت منفسا أهلكته وشاع اضمار الفعل بعد ان (قوله وتأول المانعون قوله خولان فانكح على أن التقدير هذه) فى الشرح الفاء على هذا للسببية لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله على أن التقدير انظر فانظر) فى الشرح والفاء على هذا للعطف لا للسببية تأكيد للاول بل هو تأسيس والمعنى أنظر نظرا عقيب نظر (قوله والبيت الثالث ضرورة) ويجوز أن يخرج على حذف أما والتقدير فاما اذا هلكت فعند ذلك فاجزعى قال الرضى قد تحذف أما لكثرة الاستعمال نحو وربك فكبر هذا فليذوقوه و بذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا به أو بمفسر به انتهى وكان المصنف انما لم يحمل البيت على ذلك لانه سيقول بعد أسطر ان قول بعضهم فى نحو بل الله فاعبد أن أما محذوفة فيه اجحاف لكن لا يخفى أن الاجحاف وان منع منه ذلك فانما يمنع منه فى الآية دون الشعر (قوله وما بينهما معترض) فى الشرح ولا يمكن أن تكون الفاء حينئذ زائدة لانه بصدد السعى فيما يدفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه فتكون رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض (قوله أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه) فى الشرح وهو شبيه بالاشتغال فى كونه منصوبا بمقدر دل عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا أو هو من الاشتغال وقبله أما مقدرة أى أما هذا فليذوقوه (قوله لما اتقى الى آخره) الجرم بكسر الجيم الجسم والضاحى البارز و يتذبذب بمعجمتين بينهما موحدة أى يذهب و يجيء وفى الشرح ويمكن أن تكون الفاء عاطفة على محذوف والتقدير ضربتها فتركت ضاحى جلدها (قوله فقيل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها) هذا قول الفراء فانه قال الفاء فى فلما جاءهم جواب لما الاولى وكفروا فلما جاءهم وهو عنده نظير قوله تعالى فاما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال و يدل على أن الفاء ليست بناسقة أن الواو لا تصلح فى موضعها (قوله وهذا مردود) وقال أبو حيان لانه لم يثبت من لسانهم لما جاء زيد فلما جاء خالد قبل جعفر (قوله وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى) فيه نظر لان كون الثانية تكريرا للاولى يقتضى ان كفروا جواب للاولى لا لهما قال أبو حيان ذهب المبرد الى أن جواب لما الاولى كفروا به وكررت لما لطول الكلام وهذا القول أحسن لولا أن الفاء تمنع من التأكيد (قوله وقيل جواب الاولى محذوف) هذا قول الاخفش والزجاج ذهبا الى أنه محذوف لدلالة المعنى عليه (قوله وفيه اجحاف) هو بجيم بعدها حاء مهملة يقال أجحفته الفاقة أى أفقرته ولم تدع له شيأ وفى الشرح ووجه ما قاله المصنف ان أصل أما زيدا فاضرب مهما يكن من شئ فحذفت جملة الشرط وقامت اما مقامها فلو حذفت بعد ذلك لزم حذف على حذف وهو أمر ليس بالسهل قال وهذا لا ينتهض مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف أعرض عن هذا مع أن الاصل أدعو فحذف وجعل حرف النداء نائبا منابه ومع ذلك لم يمتنعوا من حذفه انتهى وأقول يمكن الجواب عن هذا بان فى ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الا لدليل (قوله وفيه بعد) يعنى من جهة أن الزيادة خلاف الاصل (قوله وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله) فى الشرح الظاهر أنه ارتضى هذا الثالث فانه لم يقدح فيه بشئ وقدح فى الاول والثانى ولا شك أن فى حذف المعطوف عليه مع تقديم المعمول على حرف العطف تعسفا وأقول انما ارتضاه لان الجميع قالوا بنظيره وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال الجميع فى الفاء فى نحو أما زيدا فاضرب وفى الشرح ليس هذا قول الجميع لان منهم من يقول ما فى حيز اما معمول للمحذوف مطلقا (قوله وعاطفة

عنده برمان) يعنى محلاه لى المعنى والتقدير خرجت ففاجأت (قوله عند أبى اسحاق) يعنى الزجاج صرح بذلك ابن أم قاسم فى الجنى الدانى وهو ابراهيم بن محمد بن السرى أخذ عن المبرد وثعلب حدث عنه أبو محمد بن درستويه قال كنت أخرط الزجاج فلزمت المبرد وشرطت له كل يوم درهما الى أن يفرق الموت بيننا فما زلت أعطيه الدرهم الى ان مات وعلمت القاسم ابن عبيد الله بن سليمان فامضت السنون حتى مات والده وولى الوزارة فصرت نديمه وحصل لى بسببه أموال توفى رحمه الله سنة احدى عشرة وثلثمائة (قوله ولا يحسن اسقاطها ليسهل دعوى زيادتها) فى الشرح ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف لازما زائدا أقول لو سلم دلالة كلامه على التلازم فانما يدل على التلازم بين حسن الاسقاط وسهولة دعوى الزيادة لا بين الزيادة وجواز السقوط فليتأمل (قوله مسئلة أيحب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) قال الزمخشرى هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على أفظع وجه وأفحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذى معناه التقرير ومنها جعل ما هو فى الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم والاشعار بان أحدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها أن لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها أن لم يقتصر على أكل لحم الاخ حتى جعل ميتا وقال الرمانى كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو أحق أن يجاب لانه بصير عالم والطبع أعمى جاهل (قوله وقال الفارسى) هذا القول والذى قبله مشترك كان فى تقدير أنهم قالوا بعد الاستفهام لا ومختلفان فى تقدير فكرهتموه قال أبو حيان والذى قدره الفراء أسهل وأقل تكلفا وأجرى على قواعد العربية وهو فقد كرهتموه فلا تفعلوه (قوله وبعد فعندى) فى الشرح بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم معمول لمحذوف والتقدير أقول بعد نقل هذا الكلام تنبه فعندى ان ابن الشجرى فمعمول القول محذوف أى تنبه والفاء للسببية وهى هنا فصيحة وبهذا يفهم توجيه قول المصنفين وبعد فقد سألنى (قوله ألم تسأل الربع القواء فينطق) هذا صدر بيت عجزه * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق * والقواء بفتح القاف وبالمد وقد يقصر الخالى الذى لا أنيس به والسملق بفتح السين المهملة القاع الاماس الصفصف (قوله ولو كانت للسببية لنصب) فى الشرح لا نسلم صحة هذه الملازمة فقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما فى قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم لكن الاكثر مع السببية النصب وأقول الملازمة فى كلام المصنف انما هى على الاكثر (قوله الشعر صعب الخ) ضمير فيه ويعلمه المنصوب للسلم ويجوز فى الثانى أن يكون للشعر وضمير يعربه ويجعه المنصوب للشعر وضمير به وقدمه للذى والحضيض القرار من الارض عند منقطع الجبل ❁ (فى) ❁ (قوله أو مجازية) فى الشرح كان ينبغى له أن يقول أولا أحدها الظرفية مكانية كانت أو زمانية وهى اما حقيقية مثل كذا أو مجازية نحو كذا والا فالمجازية ليست قسيما للمكانية والزمانية وأقول فى العبارة حذف والتقدير وهى اما حقيقية مكانية أو زمانية مجازية كذلك فقوله أو مجازية قسيم للحقيقية المفهومة فى صدر الكلام فان قيل الظرفية فى قوله تعالى ان المتقين فى جنات ونهر حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى النهر فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجاز فما وجهه عند القائل بمنع ذلك أجيب بأنه يقدر مضاف مجازى الظرفية شامل لهاتين الظرفيتين أى فى نعيم جنات ونهر (قوله نحو ولكم فى القصاص حياة) فى الكشاف هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو أن القصاص الذى هو قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا لها ومن أصابة محز البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحياة لان المعنى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة أو نوع من الحياة وهى الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل اه قال التفتازانى معنى قوله كلام فصيح كامل فى الفصاحة عالى الطبقة فى البلاغة لاسيما على الغرابة التى هى من نكت البلاغة ولكونه على غاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله ومن المكانية) يعنى الحقيقية أدخلت الخاتم فى أصبعى والقلنسوة فى رأسى الا أن فيهما قلبا لان الخاتم والقلنسوة ظرف والرأس والاصبع مظروف لكن لما كان المناسب أن يحرك المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم فى جذوع النخل) قال الرضى فى هنا وفى قول الشاعر * بطل كأن ثيابه فى سرحة * بمعنى على والاولى أنها بمعناها لتمكن المصلوب فى الجذع كتمكن المظروف فى الظرف (قوله هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة) هذا صدر بيت لسديد ابن أبى كاهل وعجزه * فلا عطست شيبان الا باجدعا * (قوله بطل كأن ثيابه فى سرحة) هذا صدر بيت لعنترة وعجزه

يحذى نعال السبت ليس بتوأم والسرحة الشجرة العظيمة ويحذى بالذال المعجمة أى يجعل له حذاء أى نعلا كذا فى الشرح وفى الصحاح والحذاء النعل واحتذى وانتعل وأحذيته نعلا اذا أعطيته نعلا وهذا يقتضى أن يحذى فى البيت بضم أوله وفتح ثالثه مبنى للمفعول والسبت بكسر المهملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ والتوأم كل من الولدين اللذين فى حمل واحد ومعنى البيت أنه شجاع طويل حتى كأن ثيابه على شجرة عظيمة من طوله تام القوى لانه لم يشاركه أحد فى بطن أمه وانما خص نعال السبت لانه كان لا يلبسها الا أشراف الناس وملوكهم قال ابن سيده وانما كانت فى هنا بمعنى على لانه معلوم أن ثيابه لا تكون فى داخل سرحة لان السرحة لا تشق فتستودع وهى بحالها سرحة وليس هذا كقولك فلان فى الجبل لانه قد يكون فى غار من أغواره وليس هاليا عليه (قوله مرادفة الباء) أى فى معناها الاصلى لها وهو الالصاق حقيقيا كان أو مجازيا الا فى كل واحد من معانيها الان من معانى الباء ما لا يكون فى له كالقسم ولا فى بعضها أيا كان لذلك ولانه لو كان كذلك لم يذكر نحو الظرفية والمصاحبة اكتفاء بذكر المرادفة ولا فى بعض غير أصلى لاقتضاء المرادفة الاصلى اذ هو موافقة اللفظ المتعدد فى الوضع للمعنى الواحد (قوله ويركب يوم الروع الخ) الروع الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه وفى الصحاح وهما أبهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين وهو بفتح المعجمة والراء وبمثناة تحتية مكسورة العروق النابضة ومنبتها من القلب جمع شريان بفتح المعجمة وكسرها وسكون الراء والكلى جمع كلية أو كلوة قال الرضى والاولى أنها فى هذا البيت بمعناها أى لهم بصارة فى هذا الشأن (قوله خلافا لزاعمه) هو الفراء قال ان فى هنا معناها الاستعانة والاستعانة الصاق مجازى كما صرح به الرضى (قوله السابع مرادفة من) أى فى المعنى الاصلى وهو ابتداء الغاية مطلقا عند الكوفيين وفى غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو من البصرة أو غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو (قوله الا عم صباحا الخ) هذان البيتان من قصيدة لامرئ القيس وفى الصحاح عم صباحا كلمة تحية كأنه محذوف من نعم بالكسر ينعم كما تقول كل من أكل يأكل فحذفت الهمزة والنون تخفيفا وصباحا نصب على الظرفية أو التمييز عن النسبة والطلل ما شخص من آثار الدار والعصر بضمتين وبضمة فسكون وبفتحة فسكون الدهر وفى الشرح لا معنى لقوله ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية اذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة أحوال يكون بعض أربعة فأكثر فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل وان كانت هى أول المراتب التى يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن أن تكون من لابتداء الغاية أى ثلاثين شهرا ابتدأت من ثلاثة أحوال أى من انقضائها فيكون المراد خمسة أعوام ونصفا وهو المعنى الذى ادعى فيه أن فى بمعنى مع لكن بطريق أخرى غير تلك اه وأقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر ارادة البعضية معنى طائل غير كونها أول مراتب وجود الثلاثين شهرا وذلك المعنى هو تأتى الوزن بها والجناس فى البيت دون خلافها (قوله وفيه نظر) لان ما ذكره فى الباء ليس بقياسى بل سماعى فلا يقاس عليه حرف غيره وفى الشرح الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك ووجه النظر أن المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا يتعين الباء فيه للزيادة اذ يجوز كما مر ان تكون من استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله بمن تثق فلا حذف ولا تعويض (قوله أنا أبو سعد الخ) دجا الليل يدجو أظلم والبرندج بمثناة تحتية مفتوحة فراء مفتوحة فنون ساكنة فدال مهملة مفتوحة فجيم الجلد الاسود وفى الشرح ولو جعل هذا البيت من قبيل التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لامكن وعليه فلا زيادة ولا نقص والله سبحانه وتعالى أعلم

حرف القاف

(قوله قد على وجهين حرفية وستأتى واسمية) قد مبتدأ وعلى وجهين خبره وحرفية مرفوع على أنه خبر آخر أو بدل من الخبر واسمية معطوف عليه بناء على ان الباء من حرفية واسمية للنسب ويجوز جرهما على البدل التفصيلى من وجهين بناء على أن الياء فيهما للمصدرية أى الكون حرفا والكون اسما كالياء فى الفاعلية والمفعولية بمعنى الكون فاعلا والكون مفعولا وفى الشرح ينبغى أن تضبط حرفية واسمية بالرفع فيكون قد مبتدأ أخبر عنها بخبرين متعاطفين ولا يضبط بالجر على ارادة بدل التفصيل لان الحرفية والاسمية لا يصح أن يفسر بهما المفصل الذى هو الوجهان اذ الوجه هو كونها اسما اه وأقول بما ذكرنا تبين ان الرفع ليس بمتعين وان الجر أيضا جائز وفى كلام الشرح تصريح بان الوجه هو كونها حرفا وكونها اسما وهو معنى كون الياء للمصدرية فليتأمل (قوله وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها) يحتمل أن يريد

ان

ان مجموع الامرين علة البناء فدوان يريد أن كل واحد منهما علة لبنائها وفي الشرح وليس شبهها بقد الحرفية في اللفظ موجبا لبنائها بل لابد أن يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا بدليل أن الى المرادفة للنعمة معرب مع مشابهته لالى الحرفية في اللفظ وأقول المشابهة لقد في لفظها مشابهة بها في وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة للحرف في وضعه علة تامة للبناء وما ذكره من مشابهة الى بمعنى النعمة لالى الحرفية مردود بانه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الى الاسمية منونة بخلاف الى الحرفية فلو سلم فشابهة الى الاسمية لالى الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة أحرف ومشابهة قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة لفظية وضعية لكونها على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبناء دون الاولى وقد صرح غير واحد بان شبه الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم على حرف أو حرفين قال بدر الدين ابن مالك وأما بناء الاسم للشبه بالحرف في الوضع فاذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين بني فان الاصل في الاسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدا والاصل في الحروف ان تكون على حرف واحد كباء الجر ولامه أو على حرفين كمن وعن واعلم أن هذه مبتدا وتستعمل خبره على وجهين في محل نصب على الحال ومبنية يجوز رفعه على أنه خبر ثان أو بدل من الخبر ونصبه على أنه بدل من مجمل على وجهين أو حال ثانية ولا يجوز جره على أنه بدل تفصيل من وجهين لان الباء فيه ليست للمصدرية ولا للنسب بل لان أصله مبنوي اسم مفعول من البناء قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء (قوله ومعربة وهو قليل) ظاهر كلام المصنف أن بناءها في الكثير واعرابها في القليل قول واحد بالنظر الى استعمال العرب لها وهو في الحقيقة قول البصريين فوجه البناء ما تقدم ووجه الاعراب ما عارض وجه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وفي الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قلت لو صح دافعا للبناء لم تبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة اه وأقول ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز اعرابها (قوله والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي) في الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم باطل ولا أدري لم جعلها بمعنى المضارع مع أن في مجيء اسم الفعل بمعناها كلاما وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن أم قاسم أنها بمعنى كفي اه وأقول لا نسلم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لكانت فعلا وسند المنع قول الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان أسماء الافعال ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال أمر لفظي وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وأنها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قال وهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم أن صه مثلا اسم للفظ اسكت فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع أنه لا يخطر بباله لفظ اسكت فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ اه ولو سلمت الملازمة فمراد المصنف بمرادفتها ليكفي أنها دالة على ما يدل عليه يكفي لان أسماء الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الافعال قال التفتازاني وتحقيق أسماء الافعال أن كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضعت لها اسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فآمين اسم موضوع بازاء لفظ استجب أو ما يرادفه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل ليقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون آمين مع أنه اسم لاستجب كلاما تاما بخلاف استجب الذي هو اسم لاستجب الذي هو أمر ولما كانت اسمية أسماء الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى أنها أسماء المصادر السادة مسد الافعال وان جعلها أسماء الافعال قصر للمسافة قال الا انهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر سيما التي لا أفعال لها حيث بنيت هذه وأعربت تلك اه (قوله قدني من نصر الخبيبين قدي) يروى الخبيبين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على أنه جمع خبيب بضم المعجمة وفيه تغليب فان المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال ابن السكيت المراد به أبو خبيب ومن كان على رأيه ويروى الخبيبين على صيغة المثنى والمراد به أبو خبيب وابنه خبيب (قوله وأما الثانية فيحتمل الاول) أي ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم لحوق نون الوقاية لها حينئذ ليس ضرورة كما هو

الاصل اماعلى اعرابها فظاهر وأما على بنائها فعلى مانقله ابن أم قاسم من أنها حينئذ قد لاتلحقها النون ويحتمل الثانى أى أن يكون اسم فعل على ان النون حذفت للضرورة أو على ماقال الرضى ان أسماء الافعال يجوز أن لا يلحقها نون الوقاية لانها ليست أفعالا فى الاصل (قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى) هذا عجز بيت صدره عددت قومى كعديد الطيس ويقع فى بعض النسخ البيت بكماله وفى الصحاح الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما (قوله ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين) فى الشرح هكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروى فلا وجود له الا بعد تحريك الروى فاذن لم يلتق ساكنان أصلا وأقول هذا الاشكال مبنى على أن الساكنين هنا هما الدال والياء التى للاطلاق وليس ذلك بمتعين لجواز أن يكون المراد بهما الدال والتنوين لان أسماء الافعال قد تنون للتنكير فكسرت الدال من قد لالتقائها ساكنة مع التنوين ولحقتها الياء للاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروى ظاهر فى ان حرف الاطلاق مختص بقوافى الشعر وظاهر كلام صاحب الكشاف أنه غير مختص بها فانه قال فى سورة الاحزاب فى أضلونا السبيلا وزيادة الالف لاطلاق الصوت جعلت فواصل الآى كقوافى الشعر وفائدتها الوقف والدلالة على أن الكلام قد انقطع وان مابعده مستأنف وقال فى سورة الفجر فى اذا يسر أن التنوين بدل من حرف الاطلاق وياء يسر تحذف فى الدرج اكتفاء عنها بالكسرة وأما فى الوقف فتحذف مع الكسرة اه ثم فى الشرح وانما القول فى ذلك ماقاله سيبويه فى باب وجوه القوافى فى الانشاد ونصه واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان فى القوافى ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما فى القافية حرك فليس الحاقهم اياه الحركة أشد من الحاقهم حرف مد ماليس هو فيه ولا يلزمه فى الكلام ولو لم يقفوا الا بكل حرف فيه مد لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة مالم تزد فيه الحركة فاذا كان كذلك ألحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لايكونان الا فى القوافى المجرورة حيث احتاجوا الى حركتها كما أنهم اذا اضطروا الى تحريكها فى التقاء الساكنين كسروا فلذلك جعلوها فى المجرورة حيث احتاجوا اليها كما ان أصلها فى التقاء الساكنين الكسر ولو كانت فى قواف مرفوعة أو منصوبة كان أقوى اه كلام سيبويه (قوله أخالد قد والله أوطأت عشوة الخ) فى الصحاح يقال قد أوطاتنى عشوة بفتح أوله وضمه أى أمرا ملتبسا وكذلك اذا أخبرته بما أوقعته به فى حيرة أو بلية (قوله فقد والله بين لى عناقى) الوشك بضم الواو وفتحها وسكون المعجمة السرعة والصرد بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر معروف (قوله أفد الترحل الخ) أفد بالفاء المكسورة والدال المهملة ويروى أزف بالزاى ثم الفاء وكلاهما بمعنى قرب ودنا والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب وتزل بضم الزاى مضارع زال يزول بمعنى ذهب واضمحل (قوله أحدها التوقع) اطلاق المصنف ههنا يشعر بان التوقع يكون من المتكلم أو من غيره وتمثيله مع تقريره يقتضى أنه فى المضارع من المتكلم وفى المضارع من غيره وكلام الرضى ظاهر فى أنه لا يكون فى المضارع وصريح أنه اذا كان فى الماضى كان من غير المتكلم وسنذكر كلامه عند قول المصنف والثانى تقريب الماضى (قوله وقال التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع) تقرير هذا الدليل الماضى قد وقع وكلما قد وقع قد لا يتوقع ينتج الماضى لا يتوقع أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلان التوقع انتظار الوقوع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان للكبرى المطوية قدمه على الصغرى للاهتمام به وقوله وقد تبين الخ اشارة الى الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره ان أردتم بقولكم كل ماوقع لا يتوقع انه لا يتوقع حال الاخبار فسلم لكن لا يضر لان المراد التوقع قبل ذلك وان أردتم أنه لا يتوقع قبل الاخبار فليس بصحيح للقطع بانه يتوقع قبله (قوله اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له) المخبر هنا بكسر الباء لان المخبر بفتحها لا يصح اطلاق القول بان الظاهر من حاله أنه متوقع له لانه اما خالى الذهن عن الحكم أو منكر له أو سائل عنه وكل من الخالى عن الحكم الاستقبالى والمنكر له لا يكون متوقعا له ولقائل أن يقول ان التوقع وان استفيد من حال المخبر عن مستقبل ليس بمعنى وضعى للمضارع فينبغى أن يضموا اليه حرفا يدل عليه (قوله وأما الماضى فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ماهو متوقع لصح أن يقال فى لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذى بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضى بعد قد متوقع كذلك) لقائل أن يقول انما تتم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور علة لاثبات التوقع لقد ومعناه حتى تتعدى الى

اثبات ما يشبه هذا المعنى لما يشبه قد وهو ممنوع لجواز أن يكون صريحا لاثبات التوقع لها ومعيناله فلا يتعدى وبعد تسليم
الملازمة لا نسلم بطلان اللازم فانه لا مانع من ذلك ثم اتفق أنه لم يقل بذلك أحد وفى الشرح وهذه الملازمة التى ذكرها
لا يتم الرد بها على الخصم لانه يقول انها دخلت على الفعل الماضى دالة على أنه كان متوقعا قبل الاخبار كما صرح به المصنف
وحينئذ منع الملازمة ظاهر لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه وافادتها له وافعامن غير المتكلم بها اثبات
الاستفهام للذى تجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة أخرى مع كونها غير دالة على الاستفهام البتة اهـ وأقول المراد اثبات
الاستفهام للذ دالة عليه وافعامن غير المتكلم بها قياسا على اثبات التوقع لقد دالة عليه كذلك فالملازمة تامة (قوله والثانى
تقريب الماضى من الحال) قال الرضى اذا دخلت قد على الماضى أو المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى
بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع أى يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه وافعاعن قريب
كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب أى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذا
ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو ان يقول قد ركب زيد لمن لم يكن
متوقعا لركوبه اهـ وفى الشرح مثل المصنف للتقريب فى حواشى التسهيل بقد قامت الصلاة ثم قال ولا افهم هنا معنى
التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة قد قامت معناه أن قيام الصلاة الذى كان
منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذى يتكلم فيه بكلامه ضرورة أنها انما تقال بقرب الدخول فى الصلاة
لا فى حالة الدخول فيها فهذا موضع ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف فى فهمه قال والذى أفهمه هنا معنى التحقيق مبالغة
كأنه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت أسبابه منزلة ما قد حصل البتة قلت وهذا معنى يمكن
اعتباره الا أن فيه مجازا وهو خلاف الاصل اهـ ما فى الشرح وأقول لم ينف المصنف عن قول المؤذن قد قامت الصلاة فهم
التقريب مطلقا حتى يرد الشارح عليه بأن التقريب مفهوم منه محقق فيه وانما نفى عنه فهم تقريب الماضى حقيقة لان
قيام الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقريب الماضى لفظا (قوله احدها أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال)
معنى بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والصيغة فلا منافاة بين هذا وبين قوله ان صيغهن لا يفدن الزمان (قوله
ولا يتصرفن فاشبهن الاسم) فى الشرح فيه نظر لان عدم التصرف ليس أمرا لازما للاسم فقد يتصرف كالصفات المشتقة
من المصدر وأقول لما كان مراد المصنف بلا يتصرفن عدم التصرف الى المضارع والامر وباقى المشتقات ومعلوم أن المشابه
من الاسماء لهذه الافعال فى عدم التصرف الى ذلك هو غير المصدر لا مطلق الاسم لان المصدر يتصرف الى ذلك كان مراده
بالاسم هنا ما ليس بمصدر وعدم هذا التصرف لازم له ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظاهر فى أنه مثال للمصرف ولا يخفى
أنه مثال للمتصرف اليه (قوله الثانى وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضى الواقع حالا) لتقربه من الحال
فتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها واعترض على هذا بان قد تقرب الماضى من الحال الذى
هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل ولا يقربه من الحال الذى هو لفظ يبين هيئة
الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى وحينئذ فكيف يجب فى وقوع الماضى حالا بالمعنى الثانى دخول قد عليه المقربة من الحال
بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل ربما يبعد قد الماضى عن المقارنة كما
فى قولنا جاءنى زيد فى السنة الماضية وقد ركب وأجاب السيد الجرجانى بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص
باحد الازمنة فهم منها استقبالها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما فى معانيها
الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرحوا فى بحث حتى بكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى
زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجىء متقدما عليه
فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجىء وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب
كان متقدما على المجىء لكنه قارنه دواما اهـ (قوله حلفت لها بالله الخ) فى الصحاح فجر فجورا أى فسق وفجر أى كذب
وحديث هنا بمعنى محادث كعشير بمعنى معاشر والصالى الذى يستدفئ بالنار وقبل هذا البيت
فقالت سباك الله انك فاضحى * ألست ترى السمار والناس أحوالى (قوله اذ المراد فى الآية لقد فضلك الله علينا

بالصبر وسيرة المحسنين) فى الشرح لانسلم أن المراد ذلك اذ يجوز أن يكون المراد بالحكم علينا فى أرضك وذلك قريب من حال تكامهم بذلك وأقول حلفهم دليل على ما قال المصنف لان حكمه عليهم فى أرضه ظاهر جلى لا فائدة فى الحلف عليه وما ذكره المصنف مأخوذ من الكشاف وعبارته أى فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو مناسب لقوله تعالى قبله انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وعن ابن عباس بالملك أو بالصبر والعلم قولان وقال أبو سليمان الدمشقى بالحلم والصفح (قوله والمراد فى البيت أنهم ناموا قبل مجيئه) فى الشرح وأما البيت فليس المراد أن نومهم كان قريبا من مجيئه لان فى ذلك تصغيرا لهما من قربه اذ نوم الرقباء متى كان فى ابتدائه كان غير مستثقل فيوشك أن يذهب بأدنى محرك وانما المراد أن النوم يعذر منه بحيث صار مقبلا متمكنا اه وأقول بعد تسليم أنهم كانوا رقباء ان النوم فى ابتدائه يكون مستثقلا اذا كان بعد تعب بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب ثم فى الشرح وقوله والمراد فى البيت أنهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا لدعوى ابن عصفور وانما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه ولعل المصنف أراد قبيل مجيئه بالتصغير فيفيد غرضه ولكن لم أقف عليه فى شئ من النسخ اه وأقول أراد المصنف بقوله قبل مجيئه القبلية القريبة لانه ذكر هذا القول فى مقابلة القول بان نومهم قبل مجيئه الهاقبلية بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا (قوله الرابع التكثير قاله سيبويه فى قول الهذلى * قد أترك القرن مصفرا أنامله *) هذا صدر بيت عجزه * كان أثوابه مجت بفرصاد * ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه قال التفتازانى ان أصل قد فى المضارع للتقليل وقد استعيرت ههنا للتكثير لمناسبة التضاد كربما أو لوجه آخر يذكر فى قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت ومعنى مجت بفرصاد صبغت بماء الفرصاد وحقيقته مج الفرصاد عليه من مججت الريق اه والقرن بكسر القاف المكافى والفرصاد التوت الاحمر وفى الصحاح التوت بمثناتين ولا تقل توث يعنى بمثناة فى أوله ومثلثة فى آخره وفى هامش النسخة يقال ان معاقال بعض الاعراب * من كرخ بغداذ ذى الرمان والتوث * اه وقد ذكر اللغتين ابن الاعرابى وقال ابن قتيبة قال الاصمعى العرب تقول بالمثناة والفرس بالمثلثة واعترض على المصنف بان سيبويه لم يقل هذا وانما جوزه أبو حيان عليه معارضا لفهم ابن مالك عنه وسبق أبا حيان الى ذلك الزمخشرى وأما نص سيبويه فهو وأما قد فجواب لقوله لما يفعل ثم قال ويكون بمنزلة ربما وأنشد قول الهذلى قال ابن مالك اطلاقه بأنها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما فى التقليل والصرف الى الماضى واعترضه أبو حيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التى فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل على ذلك التسوية فى كل الاحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن قد بمنزلة ربما فى التكثير فقط ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فتكون قد بمنزلة ربما فى التكثير وأجيب بان اطلاق التسوية كان فى الدلالة على كونها فى كل الاحكام وبان الانسان انما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا وأما ما لا يقع الا قليلا فانه يفخر منه بالقليل لاستحالة الكثير وترك القرن مصفر الانامل كان أثوابه مجت بفرصاد مما لا يقع الا قليلا (قوله قد أشهد الغارة الخ) أشهد أحضر والغارة الخيل المغيرة وفى القاموس أغار على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل والشعواء بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة والمد الغاشية المتفرقة وجرداء بالجيم تأنيث أجرد أى رقيقة ومعروقة اللحيين بالعين المهملة والقاف قليلة لحمهما واللحيان بفتح اللام تثنية لحى وهو منبت اللحية من الانسان وغيره والسرحوب بضم المهملتين الطويلة على وجه الارض (قوله قد فى الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام فى الاسمية المجاب بها فى افادة التوكيد) فى الشرح الذى يظهر أن يقال اللام وقد الواقعان فى الفعلية التى يجاب بها القسم مثل ان واللام فى الاسمية الواقعة جوابا للقسم والا فكيف تكون وحدها مثل ان واللام جميعا وأقول بعد تسليم امتناع أن يفيد حرف فى التأكيد ما يفيده حرفان انه لا يريد ان قد مثل مجموع ان واللام كما توهم الشرح وانما يريد أنها مثل كل واحد منهما على الانفراد وذلك ظاهر (قوله وقد مضى نقل القول بالتعليل فى الاولى) يعنى قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه وذلك أنه مضى فى المعنى الثالث لتقابل المتعلق (قوله وللتقريب والتوقع فى مثل الثانية) يعنى قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت ولما لم يتقدم له توقع فى هذه الآية بخصوصها وانما تقدم له ذلك فى مثلها وهو قوله تعالى لقد أرسلنا نوحا قال فى مثل الثانية (قوله السادس النفى حكى ابن سيده قد كنت فى خير فتعرفه بنصب تعرف) لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق ولها ستة معان وذكره معنى سادسا بعد

ذكر

ذكر الحسنة لاجل افادته ونظير ذلك قول الحنفية فى أصولهم أصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا انما قيل ذلك لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة مثبتة للاحكام والقياس أصل من وجه لاستناد الحكم اليه ظاهرا دون وجه لكونه فرعا للثلاثة لابتنائه على علة مستنبطة من مورد واحد من الثلاثة * وابن سيده هو أبو الحسن على بن اسماعيل المرسى صاحب المحكم فى اللغة وغيره كان اماما فى اللغة والعربية وكان ضريرا وأبوه ضريرا واشتغل فى أول أمره على والده توفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وعمره نحو ستين سنة (قوله وهو أن يكون كقولك الكذوب هو رجل صادق) يعنى أنه مثله فى اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل السخرية فهو فى معنى النفى (قوله ثم جاء النصب نظرا الى المعنى) لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفى أن يكون ذلك النفى محضا كما ذكره ابن مالك وغيره لانا نقول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه (قوله والحق بالحجاز فاستريحا) لا يقال استريحا جواب لساترك الذى فى المصراع الاول وهو

* ساترك منزلى لبنى تميم * فيكون جوابا للنفى المعنوى لانا نقول جواب النفى منفى فى المعنى واستريحا مثبت فى المعنى لا منفى وفى الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم أن الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليه بالالف وتأكيد مثل هذا بالخفيفة والثقيلة جائز فى الضرورة وأقول فى قوله مرفوع مسامحة فان الفعل المضارع اذا باشرته نون التوكيد مبنى والخلاف فى الذى لم تباشره وهذا الوجه أعنى كون استريحا ليس بمنصوب وانما هو مؤكد بالنون الخفيفة قاله الاعلم وقال أيضا والراجح عندى أنه منصوب بعد الخبر المثبت الخالى من الشرط اضطرارا لانه يروى لاستريحا فجاءت على التعليل والنصب اه ثم فى الشرح فان قلت فما وجه النصب ان قيل به فى البيت كما فعل المصنف فان القول بانه بنفس الفاء مذهب كوفى وهو لا يرتضيه فكيف يخرج على طريق البصريين قلت يجعل النصب بان مضمرة على حد قولها * ولبس عباءة وتقر عينى * والمعطوف منظور فيه الى المعنى كأنه قال ويكون لحوق بالحجاز فاستراحة وتخرج القراءة أيضا على أن الفعل منصوب بان مضمرة وهى وصلتها فى محل خفض عطفا على الحق اه وأقول حد قولها ولبس عباءة وتقر عينى أن يكون المعطوف عليه اسما ملفوظا به ليس فى تأويل الفعل وظاهر أن البيت ليس كذلك وقد خرج المصنف فى التوضيح الآية على شذوذ النصب بان مضمرة وقال صاحب الكشاف وقرئ فيدمغه بالنصب وهو فى ضعف قوله ساترك منزلى لبنى تميم * والحق بالحجاز فاستريحا فخرجهما على ضعف النصب بان مضمرة لكن قال البيضاوى فى تفسيره ووجهه مع بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق

(قط)

(قوله وتختص بالنفى) يعنى فى الكثير الشائع والا فقد وردت فى الاثبات على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة فى السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه (قوله وبنيت لتضمنها معنى مذ والى) انما لم يقل من والى لان من عند البصريين غير الاخفش لا تكون لابتداء الغاية فى الزمان ومذ تكون له (قوله والثانى أن تكون بمعنى حسب) فى حواشى التسهيل ولم يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهى زائدة لازمة عندى وكذا أقول فى قولهم فحسب أن الفاء زائدة اه وفى المطول أن قط من أسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف وفى كتاب المسائل لابن السيد وانما دخلت الفاء فى هذه لان معنى أخذت درهما فقط أخذت درهما فاكتفيت به فجعل فيه الفاء عاطفة

(حرف الكاف)

(قوله بان تكون الكاف مكفوفة بما) لو قال بان تكون الكاف متصلة بما الزائدة لكان أحسن اذ لم يعلم كفها فى المثال وعلم زيادتها (قوله كحكاية سيبويه كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه) لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لو كانت مصدرية لكان الظاهر ان ما بعدها صلة لها من غير تقدير شئ وهى لا توصل بان المفتوحة ومعموليها وفى الشرح ويحتمل أن ما فى هذا المثال مصدرية وان وما بعدها فاعل لثبت مقدرا والفاء عاطفة على محذوف أى لاجل ثبوت عدم علمه سامحه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعد الفاء لئلا يلزم تقديم ما بعدها عليها وانما قلنا ذلك محافظة على عدم زيادة الفاء لان سيبويه لا يرى زيادتها اه (قوله أى أعجب) ضبط فى النسخ المعتبرة بصيغة المضارع ويجوز أن يكون فعل أمر وقدره ابن الحاجب تعجب بصيغة الامر (قوله وفى المقرونة بما الكافة) هكذا وقع فى نسخة المصنف والظاهر أن يقال بما الزائدة (قوله وهو ظاهر) يعنى ان اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهر فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم (قوله وأجاب بعضهم) يعنى

عن ان قوله تعالى واذكروه كما هداكم من اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه للسببية لا للتعليل وقد وضع الخاص وهو الذكر والهداية موضع العام وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما أحسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل الذى هو واحسنوا كما أحسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية (قوله وماذكرناه فى الآيتين) يعنى قوله تعالى كما أرسلنا فيكم رسولا وقوله تعالى واذكروه كما هداكم (قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه الخ) فى الصحاح الطرف العين ولا يجمع لانه فى الاصل مصدر اه وهو مرفوع على الابتداء وجملة الشرط والجزاء خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف مفسر باحبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل فى متقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ونصب الفعل بعدها لشبهها بها) أى لشبه الكاف بكى فى المعنى وفى الشرح يلزم على هذا حمل عامل الاسم فى الفعل وهو عندهم ممنوع وأقول ليس هذا بلازم على ما وقع فى نسخة الشارح وهو ونصب الفعل بعدها لشبهها بكى فى المعنى لان كلا منهما لا يقتضى ان النصب بالكاف اذ هو يتعلق بها بشبهها لا بنصب وليس أيضا بلازم على ما فى بعض النسخ وهو ونصب الفعل بها لشبهها بكى لان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبة نصبه الى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان مضمرة بعدها ثم لا يخفى أن التكلف فيما قال ابن مالك وان رواية البيت لكى يحسبوا كما زعم أبو محمد الاسود مؤيدة لقول الفارسى ونه يمكن أن يقال ان ما فى البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختها كما قيل فى كما تكونوا يول عليكم (قوله واعلم انى الخ) النشوان بفتح النون وسكون الشين المعجمة السكران والحليم الذى عنده اناة وصبر وخبر المبتدا وما عطف عليه محذوف أى كائنان (قوله أخ ماجد الخ) هذا البيت لنهشل بن جرير والاخ هو مالك بن جرير قتل بصفين مع على رضى الله عنه والماجد الكريم ولم يخزنى أى لم يذلنى والمشهد مصدر ميمى ويوم مشهد يوم اجتماع للحرب وعمرو وهو ابن معدى كرب وسيفه هو الصمصام المشهور قال فى الصحاح والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذى لا ينثنى والصمصام اسم سيف عمرو بن معدى كرب اه وخيانة السيف نبوته عند الضرب وكان سيف عمرو لا ينبو فاستوهبه عمر ابن الخطاب فوهبه له فقيل لعمر انه غيره وانه بخل عليك بالصمصام فذكر له عمر ذلك فغضب عمرو وقال هاته فاخذه ودخل دار ابل الصدقة فضرب عنق بعير فابانه بضربة واحدة وقال انما أعطيتك السيف لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو قدر شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضاربه وليس للسيف الا مضرب واحد أجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة (قوله وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت أن ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية) ذهب السيرافى والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب سيبويه والجمهور الى عدم جواز ذلك (قوله ويحتملهما قوله تعالى كما بدأنا أول خلق نعيده) لا بأس بالتعرض للآية من أولها فنقول فى تفسير البيضاوى [٣] انتصب يوم على المفعولية لاذكر مقدرا أو على الظرفية للايحزنهم أو تتلقاهم أو على الحالية المقدرة من العائد المحذوف فى توعدون والطى ضد النشر أو المحو من قولك اطو عنى هذا الحديث والسجل الصحيفة والكتاب أى للكتب فيه أو لما يكتب فيه وقرئ السجل كالدلو وقرئ السجل كالعتل وهما لغتان فيه وقيل السجل ملك يطوى كتب أعمال بنى آدم اذا رفعت اليه وقيل كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القولين اسم للصحيفة المكتوب فيها وما فى كما بدأنا كافة أو مصدرية وأول خلق مفعول لبدأنا أو لفعل يفسره نعيده أو ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده أى نعيد مثل الذى بدأناه وأول خلق ظرف لبدأنا أو حال من ضمير الموصول المحذوف ووعدا مصدر مؤكد لنعيده لانه وعد نا الاعادة (قوله اعادة مثل ما بدأناه) الاحسن أن تكون ما فى هذا التركيب موصولا حرفيا لا اسميا ويكون المنصوب فى بدأناه للخلق لا لما فيكون التشبيه للحدث الذى هو الاعادة بالحدث الذى هو البدء (قوله وقال الذين لا يعلمون) قال ابن عباس والحسن والربيع والسدى نزلت فى كفار العرب وقال مجاهد فى النصارى ورجحه الطبرى فانهم مذكورون فى الآية أولا وقال ابن عباس أيضا فى اليهود طلبوا ذلك وقال قتادة فى مشركى مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوا هذه المقالة فان كان المراد العرب أو مشركى مكة فنفى العلم عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا هم أتباع نبى وان كان اليهود أو النصارى فنفيه عنهم لانتفاء العمل بمقتضاه ولم يذكر مفعول العلم لان القصد هنا الى نفى العلم لا الى نفى تعلقه بشئ مخصوص ومعمول القول هو جملة لولا يكلمنا الله والذين من قبلهم هم اسلافهم وغيرهم من الامم المكذبة والمثلية اما فى نفس القول أو فى اقتراح

---

[٣] انظر تفسير البيضاوى تجد العبارة ليست كذلك

مالايليق (قوله ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد) يعني بطريق الاستقلال فيهما واما بطريق الاستقلال في أحدهما والتبعية في الآخر فيجوز (قوله ولا يكون مثل توكيد الكذلك لانه أبين منه) أي لان مثلا أبين من كذلك ولا يكون التوكيد أبين من المؤكد وانما قلنا ان مثلا أبين لانه صريح في المثلية غير محتمل لخلافها بخلاف الكاف ولان اسم الاشارة وهو المضاف اليه الكاف مبهم بحسب أصل الوضع لانه موضوع لكل ما أشير اليه والمضاف اليه مثل وهو قولهم لا ابهام فيه وفي الشرح ان الضمير في انه أبين ان عاد الى مثل اقتضى أن التأكيد لا يكون أبين دلالة على المقصود من المؤكد فيمتنع مثل قولك شرب زيد عقارا خمرا ولا يمنع مثل هذا أحد وأقول ان كون الخمر أبين من العقار ليس بحسب أصل الوضع كما نحن فيه وانما هو بحسب عدم علم المخاطب بمعناه الموضوع له ومراد المصنف انما هو البيان وعدمه بحسب أصل الوضع (قوله كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيد الذلك) الاشارة بذلك الى العلة السابقة واللام فيه للتعليل لا معدية للتوكيد أي لاجل أن التوكيد لا يكون أبين من المؤكد امتنع أن يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل توكيدا لان العلم أبين من اسم الاشارة وفي الشرح قد يمنع ان امتناع التوكيد في نحو هذا زيد يفعل لما ذكره و يقال انما امتنع لان هذا تأكيد لفظي وهو اعادة اللفظ بعينه أو تقويته بمرادف له وهذا زيد ليس كذلك فان زيدا ليس لفظ هذا ولا مرادفا له وأقول لا فرق في المعنى بين ما قال الشارح وما قال المصنف لان عدم المرادفة بينهما ليس الا لان اسم الاشارة مبهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فالمستعمل فيه لفظ الاشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد (قوله ولا خبر المحذوف) أي ولا يكون كذلك خبر المحذوف لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله ففي عبارته تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل خبر المحذوف وهو غير مراد وفي الشرح ان أراد انه لا يكون ارتباط أصلا فليس كذلك لان الارتباط بحسب المعنى حاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدا محذوف أي الشان كذلك ثم استؤنف يقال الذين من قبلهم بيانا وتفسيرا للشان وان أراد انه لا يكون ارتباط لفظي فلا يضر مع حصول الارتباط المعنوي انتهى وأقول بعد تسليم صحة هذا الارتباط الذي لم يسبق اليه وجواز حمل هذا النظم الشريف عليه انه أراد الارتباط اللفظي وعدمه مضر بالفصاحة فلا يحمل عليه ما هو أعلى في درجات البلاغة (قوله قلت مثل بدل من كذلك أو بيان) يريد ان مثل مع ما أضيفت اليه بدل من كذلك أو بيان له وهذا كله على القول باسمية الكاف بدليل قوله فيما بعد أو الكاف مبتدا وهو قول الاخفش والفارسي وجماعة وعلى القول بعدم اشتراط التعريف في عطف البيان وجواز أن يكون البيان والمبين نكرتين فان مثلا نكرة ولو أضيفت الى معرفة (قوله ومثل بمنزلتها في مثلك لا يفعل كذا) يعني انه نفى الفعل عن مثل وأريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا يعلمون قولهم (قوله والخامس التوكيد وهي الزائدة) قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف في سورة البقرة أي ومثل ذلك الجعل العجيب جعلناكم أمة وسطا يريد ان ذلك اشارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل آخر فقصد بسببه هذا الجعل فيه على ما يتوهم من أن المعنى ومثل جعل الكعبة قبلة جعلناكم أمة وسطا واذا تحققت فالكاف مقحم اقحاما كاللازم لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم انتهى (قوله فيلزم المحال وهو اثبات المثل) قال التفتازاني في حاشية العضد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثل له تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله بعلى قطعي (قوله ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا مثلك لا يفعل كذا) هذا عطف على قوله اذ لو لم تقدر زائدة تعليل آخر لقول الاكثرين تقديره لانه ليس شيء مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زائدة والاول منظور فيه الى ذلك فسقط الاعتراض بان هذا التخريج انما يكون على القول بعدم الزيادة وهو القول الثالث الذي سيذكره وحصل جواب السؤال عن ان قوله ولانهم اذا بالغوا عطف على ماذا (قوله وقيل الكاف في الآية غير زائدة) المحققون على أن الآية من باب الكناية وبينوا الكناية فيها بوجهين أحدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد أخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخ زيد من أخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نفي أن يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود

ومافى الوجهين ماذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا امثالك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن من يماثله وعن من يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد اينعت لداته وبلغت أترابه يريدون أنواعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهى نفى المماثلة عن ذاته تعالى (قوله وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل) هذا عطف على قوله فقيل الزائد مثل وفى الكشف ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفى الشرح يلزم عليه اضافة المؤكد الى التأكيد وقد جعلوا منها اضافة أسماء الزمان المبهمة فى نحو حينئذ ويومئذ (قوله فصيروا مثل كعصف مأكول) هذا بيت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق الزرع وفى صحيح البخارى قال الحسن فى قوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول أى كزرع أكل حبه وبقى تبنه (قوله يضحكن عن كالبرد المنهم) هذا من مشطور السريع المكشوف وقبله بيض ثلاث كنعاج جم والبيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج هنا بقر الوحش وكثيرا ما تشبه بها النساء فى العيون والاعناق والجم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها والبرد حب الغمام والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الميم الثانية الذائب (قوله فجوز وافى نحو زيد كالاسد أن تكون الكاف فى موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة) هكذا وقع فى أكثر النسخ وهو سبق قلم والصواب ما فى بعضها وهو والاسد مخفوضان بالاضافة (قوله ما يرتجى وما يخاف جمعا الخ) جمع فعل ماض والالف التى فى آخره للاطلاق وفاعله مستتر عائد الى الممدوح ويرتجى ويخاف مبنيان للمفعول وما يرتجى مفعول جمع وفى الشرح واعلم ان الذى تتعين فيه الحرفية مثل أعجبنى الذى كزيد لانه شائع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسما لم يكن كذلك لان حذف صدر الصلة من غير أى لا يقع فصيحا شائعا الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا وأما البيت فالصلة فيه طويلة فلا تتعين الحرفية وأقول يتعين فى البيت أيضا الحرفية لان الصلة فيه وان سلم انها طويلة الا ان صدر الصلة لا يحذف شائعا الا اذا كان الباقى بعد الحذف لا يصلح أن يكون صلة وهذا يصلح (قوله وهذا تخريج للفصيح على الشاذ) لان وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صلة غير أى اذا لم تطل الصلة شاذ والاشارة الى اجازة ابن مالك أن تكون الكاف مع مخفوضها مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا أصله للموصول (قوله وصاليات ككما يؤثفين) قبله لم يبق من آى بها يحلين غير رماد وخطام كنفين * وغير ود جاذل أو ودين والآى جمع آية وهى العلامة ويحلين من حليت الرجل وصفت حليته والخطام الزمام وكنفين بدل منه والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعى أداته وود أصله وتد سكنت التاء ثم ابدلت دالا وادغمت والجاذل بالجيم والذال المعجمة المنتصب مكانه لا يبرح والصاليات الحجارة المحترقة ويؤثفين بمثناة تحتية مضمومة فهمزة مفتوحة فمثلثة ساكنة ففاء أى يجعلن اثافى للقدر وجاء به على الاصل المرفوض نحو يؤكرم (قوله ولا للمابهم أبدا دواء) هذا عجز بيت صدره فلا والله لا يلفى لما بى وقبله لددتهم النصيحة كل لد * فمجوا النصح ثم ثنوا فقاؤا والبيتان لبعض الاسديين قال ابن سيده واللدود ما يصب بالمسعط فى أحد شقى الفم فيمر على اللديد وهو أحد صفحتى العنق وجمعه ألدة وقد لده يلده لدا ولدودا وأنشد البيت ثم قال واستعمله فى العرض وانما هو فى الاجسام كالماء والدواء (قوله وحرف معنى) حروف المعانى هى الكلمات الموضوعة المقابلة للاسماء والافعال وأما الحروف التى تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف المبانى (قوله ومعناه الخطاب وهى اللاحقة لاسماء الاشارة) واللغة الفصيحة فى هذه الكاف أن يراعى بها حال المخاطب فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وفيها لغة اخرى وهى افراد الكاف مفتوحة فى الاحوال فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط وفيها لغة ثالثة وهى الافراد مع الفتح فى التذكير ومع الكسر فى التأنيث (قوله هذا هو الصحيح) الاشارة بهذا الى كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب لا الى مجموع ما تقدم لان الكاف فى اسم الاشارة حرف باتفاق فلو كانت الاشارة بهذا الى مجموع ما تقدم لافاد الكلام فى أن الكاف مع اسم الاشارة قولا بأنها غير حرف واحترز بالصحيح عن مذهب الخليل أن اللواحق فى الضمير المنفصل اسماء اضيف اليها ايا فهى فى محل جر وعن مذهب الزجاج والسيرافى ان ايا اسم ظاهر واللواحق مضمرات أضيف اليها ايا حتى كان اياك بمعنى نفسك وعن قول قوم من الكوفيين أن الضمائر هى اللواحق وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلا وعن قول آخرين منهم ان اياك واياه واياى بكمالها أسماء ولا تركيب فيها (قوله والنجاءك) هو بنون مشددة وجيم مخففة وهمزة قبل الكاف ممدودة مصدر نجوت من كذا أنجو نجاء ثم استعمل اسم

فعل

فصل اللام (قوله ولا أرأيت بمعنى أخبرنى) مختار المصنف أنه منقول من رأيت بمعنى علمت لا بمعنى أبصرت قال لانّ زيدا فى قولك أرأيت زيدا ما صنع مفعول أول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشاء المنقول الى الانشاء ومختار ابن أم قاسم أيضا ذلك فانه قال رأيت هذه هى العلمية دخل عليها همزة الاستفهام فهى تتعدى الى اثنين وقال الرضى انه منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت قال كانه قيل اذا أبصرته وشاهدت حاله العجيبة أو عرفتها أخبرنى عنها فلا تستعمل الا فى الاستخبار عن حالة عجيبة قال وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولا به نحو رأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أولم تأت من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها قال ولا محل للجملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها أولا فلما قلت أرأيت زيدا كأنه قال عن أى شئ من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهى بمعنى قولك أخبرنى عنه ما صنع انتهى (قوله والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه) الذى فى المنقول اليه وهو أخبرنى لانه ان كان مذكرا فهى مذكرة وان كان مؤنثا فمؤنثة وان كان مثنى فمثناة وان كان مجموعا فمجموعة والثانى الاحوال كلها مفردة مذكرة (قوله ويرده صحة الاستغناء عن الكاف) نحو أرأيت الذى ينهى عبدا اذا صلى أرأيت ان كان على الهدى أو أمر بالتقوى أرأيت ان كذب وتولى والفاعل لا يصح الاستغناء عنه الا عند الكسائى (قوله وانها لم تقع قط مرفوعة) فى الشرح أما بطريق الاصالة فسلم ولكن لم لا يجوز أن تكون مرفوعة بطريق النيابة كما يقول الاخفش فى لولاك وأقول وقوعها بطريق النيابة كما يقول الاخفش فى لولاك لا يلزم الجمهور والكلام انما هو على مذهبهم (قوله ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب يعنى زيدا فى نحو أرأيتك زيدا) أى أن تحذف ما بعده لا لدليل (قوله لانه) أى المنصوب المفعول الثانى لا رأيت لان الفرض ان الكاف مفعول وهو أول (قوله ولكن الفائدة لا تتم عنده) أى عند المنصوب فلا يصح الاقتصار عليه لان الاقتصار لا يصح الا على ما تتم عنده الفائدة (قوله وأما أرأيتك هذا الذى كرمت على) هذا اشارة الى جواب اعتراض على ما دل عليه الكلام السابق من عدم صحة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف فى نحو أرأيتك زيدا تقرير الاعتراض انه قد وقع الاقتصار عليه فى هذه الآية لان اسم الاشارة فيها هو المنصوب بعد الكاف والاسم الموصول تابع له وتقرير الجواب ان الآية ليست على المنصوب بعد أرأيتك وهو حذف ما بعده لدليل بل هو هنا صلة الموصول والممتنع قبل تمام الكلام هو الاول لا الثانى (قوله وقد تلحق ألفاظا أخر شذوذا) كقولك أبصرك زيدا وليسك زيد قائما ونعمك الرجل زيد وبئسك الرجل عمرو وكقولهم كلاك بفتح الكاف وتشديد اللام (قوله لسان السوء تهديها الى آخره) فى الصحاح اللسان جارحة الكلام وقد يكنى به عن الكلمة والرسالة فيؤنث حينئذ فمن ذكره قال فى الجمع ألسنة كحمار وأحمرة ومن أنثه قال ألسن كذراع وأذرع وحنت بكسر الحاء المهملة من الحين بفتحها وسكون المثناة التحتية وهو الهلاك وحسبتك بفتح المثناة الفوقية فى بعض النسخ وبضمها فى بعضها وفى بعض النسخ وجئت بجيم مكسورة فهمزة ساكنة وان تجيئا بجيم مكسورة (قوله كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا) هى بالمثناة الفوقية وكسر السين ۞ (كى) ۞ (قوله كى تجنحون الى آخره) تجنحون تميلون والسلم بكسر المهملة وفتحها الصلح وتثرت بالمثلثة فى أوله مبنى للمفعول من ثأرت القتيل وبالقتيل قتلت قاتله واللظا النار والهيجاء الحرب بمد كما فى البيت ويقصر وجملة ما تثرت قتلاكم حال من فاعل تجنحون وكذلك جملة ولظى الهيجاء تضطرم ويجوز أن تكون هذه حالا من قتلاكم (قوله أردت لكيما ان تطير بقربتى) هذا صدر بيت عجزه فتتركها شنا ببيداء بلقع وتطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير والقربة بكسر القاف معروفة والشن بفتح المعجمة القربة الخلق والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض القفراء التى تبيد أى تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفراء التى لا شئ فيها (قوله ولا تظهر أن بعد كى الا فى الضروره) جعل ابن مالك فى التسهيل اظهار ان بعد كى قليلا (قوله فقالت أكل الناس الى آخره) المانح المعطى من منحه يمنحه بفتح النون فى الماضى وفتحها وكسرها فى المضارع وكل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعول ثان له وتغر بالغين المعجمة أى تخدع (قوله ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه) اذ لا يحذف ألف ما الاستفهامية الا مع حرف الجر (قوله فاوقدت نارى الى آخره) ضوءها مرفوع ان كان يبصر مبنيا للمفعول ومنصوب ان كان مبنيا للفاعل وفاعله ضمير عائد على الضيف والضمير فى داخله للدخول المفهوم منه وفى البيت متعلق بداخل أى وهو داخل فى البيت دخولا أو الضمير فى داخله للبيت والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع وداخله خبر ثان

(قوله واخراج ما الاستفهامية عن الصدر) في الشرح قد ذهب بعض الى ما الايلزم صدريتها ونقل عن ابن المرجل المغربي أنه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح وفي أقوال شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا وجرا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أقول ماذا وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال عندي عشرون ماذا انتهى (قوله فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا أي كيما يسجد) في شرح البخاري للعلامة ابن حجر كان ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى ان ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد وكلامه يوهم أن البخاري أورده في التفسير وليس كذلك بل أورده في أواخر كتابه في أثناء كتاب التوحيد ولم يورد ذلك في غيره (كم) (قوله على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد) في الشرح على وجهين خبر أول وخبر مرفوع على أنه خبر ثان واستفهامية مرفوع عطفا على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيهما الجر على أن يكونا من بدل التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله وأقول يريد انه تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حرفية وتقدم لنا نحن أيضا هنالك أنه يجوز فيهما الجر على أن يكونا من بدل التفصيل بان تكون الباء المصدرية لا للنسب (قوله ويشتركان في خمسة أمور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير) أما الاسمية فلجرهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكت وأما الابهام فلانهما موضوعان للعدد المبهم وأما الافتقار للتمييز فلابهامهما وأما البناء فلشبههما بالحرف في الوضع وأما لزوم التصدير على غير الجار حرفا كان أو اسما ففي الاستفهامية ظاهر وفي الخبرية لانها لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب (قوله وأما قول بعضهم في ألم يروا كم أهلكنا) قال صاحب البحر قال ابن عطية وكم هنا خبرية وانهم بدل منها والرؤية رؤية البصر انتهى وهذا لا يصح لانها اذا كانت خبرية فهي في موضع نصب باهلكنا ولا يسوغ فيها الا ذلك واذا كان كذلك امتنع أن يكون أنهم بدلا منها لان البدل على نية تكرار العامل ولو سلطت أهلكنا على انهم لم يصح ألا ترى انك لو قلت أهلكنا انتفاء رجوعهم أو أهلكنا انهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية توهم أن يروا مفعوله كم فتوهم ان قوله انهم اليهم لا يرجعون بدل لانه يسوغ أن يتسلط عليه وقال الزجاج هو بدل من الجملة والمعنى ألم يروا أن القرون التي أهلكناها لا يرجعون لان عدم الرجوع والهلاك بمعنى انتهى وهذا ليس بدلا صناعيا وانما فسر المعنى وقال أبو البقاء انهم اليهم لا يرجعون بدل من موضع كم أهلكنا والتقدير ألم يروا أنهم اليهم لا يرجعون انهم وليس بشئ لان كم ليس بمعمول ليروا وأقول لا يتعين من كلام أبي البقاء أن كم معمول ليروا والظهور أن يكون مراده أن كم معمول لاهلكنا وجملة أهلكنا معمول ليروا ثم قال صاحب البحر ونقل عن الفراء أنه يعمل يروا في الجملتين من غير ابدال وقوله في الجملتين تجوز لان انهم وما بعده ليس بجملة ولم يبين كيفية هذا العمل وقال الزمخشري ألم يروا ألم يعلموا وهو معلق عن العمل في كم لان كم لا يعمل فيه عامل قبله سواء كانت للاستفهام أو للخبر لان أصلها الاستفهام الا أن معناها نافذ في الجملة كما تقدم في قولك ألم يروا أن زيدا لمنطلق وان لم يعمل في لفظه وانهم اليهم لا يرجعون بدل من أهلكنا على المعنى لا على اللفظ تقديره ألم يروا كثرة اهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين اليهم انتهى ثم قال صاحب البحر والذي تقتضيه صناعة العربية أن انهم معمول لمحذوف دل عليه المعنى وتقديره قضينا أو حكمنا انهم اليهم لا يرجعون (قوله وان قدره أهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل) في الشرح اذ لا معنى لقولك أهلكنا انهم اليهم لا يرجعون والاعتراض مبني على حرف واحد وهو أن كلمة كم بمفردها على المبدل منه واذا كان مراد هذا القائل أن المبدل منه هو جملة كم أهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض وغاية ما في الامر أنه عبر عن الكل بالجزء الذي هو صدر معتنى به والقرينة عدم استقامة الكلام على ارادة هذا الجزء بعينه وأقول يلزم على هذا ابدال المفرد من الجملة لان ان مع صلتها مفرد ولم يذكر هذا النوع في أقسام البدل والمتفاد عكسه وانه قليل كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة • وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فابدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى وقوله وان وصلتها مفعول لاجله يعني ليروا اذ لا يصح أن يكون أهلكنا كما نقلناه عن صاحب البحر والمعنى علموا لاجل انهم لا يرجعون اهلاكهم (قوله وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر) هذا اعتراض على أبي البقاء وفيه نظر اذ لم يتعين من كلامه عود الضمير على متأخر لجواز أن يكون موضع الضمير متقدما وما دل عليه متأخرا (قوله الرابع

ان

ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع أما افراده فلمشابهة كم للمائة والالف فى الدلالة على الكثرة وتمييزهما مجرور مفرد وأما جمعه فليكون فى اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله كم ملوك باد ملكهم الى آخره) باد هلك والسوقة بضم السين المهملة خلاف الملك يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فقوله ملوك شاهد على جمع التمييز وقوله نعيم شاهد على افراده (قوله كم عمة لك ياجرير وخالة الى آخره) الفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتحتين وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيهما أو هو المشى على ظهر القدم أو ارتفاع أخمص القدمين حتى لو وطئ الافدع عصفورا ما أذاه أو هو عوج فى المفاصل كانها قد زالت عن مواضعها وأكثر ما يكون فى الارساغ خلقة والرسغ كالقفل مفصل ما بين الساعد والكف وما بين الساق والقدم والانسى بكسر الهمزة وسكون النون قال أبو زيد هو الايسر من كل شئ وقال الاصمعى هو الايمن وقال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والزندين والقدمين فما أقبل منهما على الانسان فهو انسى وما أدبر منهما عنه فهو وحشى والعشار بكسر العين جمع عشراء وهى الناقة التى أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر والمعنى على هذه الرواية أعنى رواية جر عمة وخالة ان كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة حدمى ومعنى على لى وقيل على كره منى كما يقال باع القاضى على فلان داره لان على تستعمل فى الضرر نحو وعليها ما اكتسبت (قوله ولا يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين) فى الشرح وجه قول البصريين على ما قال ابن الحاجب وغيره انها لما كانت كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن أحد طرفى العدد لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد واعترضه الحديثى بان حمله على الوسط دون غيره أيضا تحكم قال والوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه انتهى ما فى الشرح وأقول الجواب عن اعتراض الحديثى هو ان الحمل على الوسط لا تحكم فيه لان الوسط عدل بين الطرفين وذو حظ من كل منهما (قوله والخامس أن تمييز الخبرية واجب الخفض) وذلك أن الاضافة جملا لكم على ماهى مشابهة له من العدد وقال الفراء على تقدير من لانه لما كثر دخول من على تمييز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه (قوله ولا يجوز جره مطلقا) أى من غير شرط خلافا للفراء والزجاج وابن السراج فانهم يجيزونه مطلقا (قوله بل يشترط) هكذا وقع فى كثير من النسخ وفى بعضها بل بشرط أى بل يجوز جره بشرط أن تجر كم بحرف جر خلافا لبعضهم فانه منع جره مطلقا (قوله فحينئذ يجوز فى التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر) أما النصب فظاهر وأما الجر فلتطابق كم مع مميزها فى الجر (كأين) (قوله ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الاصلية) فى الشرح انظر قوله لان التنوين بما ذا يتعلق فان كان بجاز وهو الظاهر فهذا الفعل قد ذكرت علته أولا بقوله ولهذا فهذه الثانية والعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا بالاتباع ويمكن ان يكون الثانى بدلا من الاول أتى به لانه أدل على المقصود من الاول انتهى وأقول ليس الثانى تعليلا لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف له بجعله بدلا من الاول وانما هو تعليل لتعليل جواز الوقف بتركب كأين من كاف التشبيه وأى المنونة فليتأمل (قوله وتوافق كأين كم فى خمسة أمور الابهام والافتقار الى التمييز) قال الرضى التمييز بعد كذا وكأين فى الاصل عن الكاف لا عن ذا وأى كما فى مثلك رجلا لانك تبين فى كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من أى جنس هو ولم يبين العدد المبهم فأى فى الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزأين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية وصار كأنه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة له خطا (قوله ويرده قول سيبويه) الضمير المنصوب يرد عائد الى اللزوم والاشارة فى زعم ذلك الى كأين رجلا رأيت وهو مقول قول سيبويه الى قول المصنف انتهى ويونس هو أبو عبد الله بن حبيب من أهل جبل بجيم مفتوحة فباء موحدة مضمومة مشددة بليدة على دجلة بين بغداد وواسط أخذ الادب عن أبى عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة وكان النحو أغلب عليه وسمع من العرب وروى عنه سيبويه كثيرا وسمع منه الكسائى والفراء وكانت حلقته بالبصرة قال أبو عبيدة معمر بن المثنى اختلفت الى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم الواحى من حفظه وقال اسحق بن ابراهيم الموصلى عاش يونس ثمانيا وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتسر ولم يكن له همة الا العلم وقيل مولده سنة تسعين ومات سنة اثنين وثمانين ومائة وقيل مولده سنة ثمانين وعاش مائة سنة وسنتين (قوله اطرد اليأس الى آخره) يقال طرد يطرد كقتل يقتل واليأس القنوط والرجاء بالمد الامل قصره الشاعر للضرورة وكأى بهمزة

مثناة تحتية مشددة ويروى الرجاء بالمد وكان بالالف فهمزة والم على وزن فاعل من ألم يألم وحم قدر (قوله وكان لنا فضل الا عليكم الى آخره) قال الرضى وقال يونس هو اسم فاعل من كان وقال المبرد انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء أي صارت عينا وحذفت احدى الياءين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين مدذهاب حركتها كالمنقوص انتهى ﴿ كذا ﴾ (قوله واسلمى الزمان كذا الى آخره) الكاف للتشبيه وذ للاشارة الى ما تقدم قبل هذا البيت كذا قيل ويحتمل ان يكون المعنى واسلمنى الزمان فانا الآن مسلوب الطرب والانس (قوله الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين) وذا على هذا القول وعلى القول الثالث اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم (قوله أما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا) أما بتخفيف الميم هي ما النافية دخلت عليها الهمزة للاستفهام عن النفي كما هو مختار ابن مالك في قول الشاعر الا اصطبار لسلمى أم لها جلد * اذا الاقى الذي لاقاه امثالى أو للتقرير وصح الجواب ببلى بعدها لما قال المصنف في حرف الباء انهم أجروا الاستفهام الحقيقي والتقريري مجرى النفي كما في قوله تعالى ألم يأتكم نذير قالوا بلى ألست بربكم قالوا بلى وفي الصحاح الوجذ بالجيم والذال المعجمة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء والجمع وجاذا (قوله عد النفس نعمى الى آخره) في الصحاح النعمة اليد والصنيعة والمنة ما أنعم الله به عليك وكذا النعمى وان فتحت النون مددت فقلت النعماء والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى واللطف التوفيق من الله تعالى والرفق والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة ﴿ كلا ﴾ (قوله وفيه نظر) هذا النظر يحتمل ان يكون في تعليل كون كل سورة فيها كلا مكية بان أكثر العتو كان بمكة فيكون قوله ثم لا يظهر الى آخره بيانا فالاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لكلا الا الزجر ويحتمل ان يكون النظر في التعليل المذكور وفي كون كلا لا معنى لها الا الزجر فقوله ثم لا يظهر الى آخره بيان لوجه النظر في هذا الاخير وهو ظاهر وقوله لان لزوم المكية الى آخره بيان لوجه النظر في الاول ومعناه ان ذلك انما يصح اذا كان كل العتو الصادر من الكفار الذين في زمنه صلى الله عليه وسلم كان بمكة لا اكثره ولو سلم فانما يصح اذا امتنع الزجر عن عتو سابق والاجاز ان يكون العتو بمكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم ان تكون السورة التي فيها كلا مكية واقول وأيضا انما يلزم ان تكون الآية التي فيها كلا مكية لا السورة التي هي فيها كما هو المدعى لان من السور ما نزل آيات منه بمكة وآيات منه بالمدينة قال عطاء بن أبي مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت مكية ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة (قوله وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير) الباء في بالتصوير متعلق بالايمان وكذا في المبعث لانه معطوف على بالتصوير وفي القرآن متعلقة بالجملة ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب (قوله وأيضا) هذا عطف على ثم لا يظهر (قوله والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا) هذا لا دخل له في الاعتراض وانما هو لبيان فائدة (قوله فزادوا معنى ثانيا) يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ بها على هذا التعليل نحوها في قوله تعالى لتكبروا الله على ما هداكم أو بمعنى مع نحوها في قوله تعالى وآتى المال على حبه وهي متعلقة بيصح ولذا جعلها والبة له ويجوز ان تكون للاستعلاء المجازي متعلقة بيوقف بان يكون المراد بالوقوف عليها الوقوف قبل النطق بها ومعنى كلامه انهم زادوا لكلا معنى غير الردع يصح لاجله أو معه ان يوقف دونها ويبتدؤن الآن كلا مع معنى الردع يصح ان يوقف عليها ويبتدؤ بما بعدها فيجتمع لها بزيادة ذلك المعنى صحة الوقف عليها والابتداء بها (قوله فان قول النضر لا يأتي في آيتي المؤمنين والشعراء) آية المؤمنين هي رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة هو قائلها وآية الشعراء هي قال أصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين والنضر بالضاد المعجمة هو ابن شميل بضم المعجمة ابن خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة البصري من أصحاب الخليل بن أحمد قال أبو عبيدة ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشيعه من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل ما فيهم الا محدث أو نحوي أو لغوي أو اخباري فلما صار وا بالمربد قال يا أهل البصرة يعز على فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلجة باقلى ما فارقتكم قال فلم يكن فيهم من يتكلف ذلك فسار الى خراسان فافاد بها أموالا توفي في ذي الحجة سنة أربع ومائتين بمدينة مرو وبها ولد ونشأ بالبصرة فلذلك نسب اليها وفي الصحاح الكيلجة مكيال والجمع كيالج وكيالجة والهاء للعجمة (قوله لان ان تكسر بعد الا

الاستفتاحية

الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعدما كان بمعناها) في الشرح انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها أو مبتدأ مخبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض أي افي حق وأما اذا جعلت حقا متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسران حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجملة كما اذا قلت زيدا أكرمته حقا انه فاضل أي أحق اكرامه حقا ومما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت حقا من تمام الكلام السابق كسرت أن الواقعة بعدها ان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدؤ الخلق ثم يعيده استئناف معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقرئ بفتح أن على ان المراد لانه أو على انه منصوب بالفعل الذي نصب وعد الله أي وعد الله وعد بدء الخلق ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد بدئه ويجوز أن يكون مرفوعا بما نصب حقا أي حق حقا بدء الخلق كقوله أحقا عباد الله ان لست جائيا * ولا ذاهبا الا على رقيب كذا في الكشاف انتهى (قوله ولان تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم) هذا يقع في أكثر النسخ في هذا الموضع قبل قوله واما قول مكي وهو معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ويقع في كثير منها قبل قوله والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا والاول هو الصواب ومثال تفسير الحرف بالحرف قول أبي حاتم كلا بمعنى الا وقول النضر والفراء كلا بمعنى أي ونعم ولقائل ان يقول هذا كما يتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور لو قال كلا حرف بمعنى الردع والزجر اسم ويمكن ان يقال انما يتوجه على الجمهور لو قال كلا حرف بمعنى الردع والزجر كما قال الكسائي حرف بمعنى حقا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الردع والزجر فليتأمل (قوله ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها) قال الرضي انما بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده (قوله والا فلم لا نونت) في الشرح وأدخل المصنف لا على الفعل الماضي لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرارلا (قوله وقد تتعين للردع) تتعين بالمثناة الفوقية وفاعله ضمير كلا باعتبار الكلمة لقوله قبل هذا والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها (قوله وقد يمتنع كونها للزجر نحو وماهي الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده) في الشرح ان لم يكن قبلها ما يصح رده فبعدها ما يمكن الردع عن انكاره وهو قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال يجوز أن يكون كلا ردعا لمن ينكر ان يكون احدى الكبر (قوله وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونون كما في سلاسل) في الكشاف وقرأ ابن نهيك كلا سيكفرون بعبادتهم أي سيجحدون كلا سيكفرون بعبادتهم كقولك زيدا مررت بغلامه وفي محتسب ابن جني كلا بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الرأي والاعتقاد كلا ولقائل أن يقول ان صحت هذه الرواية فهي كلا التي هي للردع قلب الواقف عليها ألفها نونا كما في قواريرا والضمير في سيكفرون للآلهة أي سيجحدون عبادتهم ويقولون والله ما عبدتمونا وأنتم كاذبون انتهى ما في الكشاف فما نقله المصنف عن الزمخشري ان كان هو الذي في الكشاف فهو نقل بالمعنى لان ما يقال في قواريرا يقال في سلاسلا وفي اعراب السفاقسي وانتقد على الزمخشري بان المنقول عنه القراءة في الشواذ أبو نهيك بالكنية وأن الطبري نقل عنه كل بضم الكاف ورفع اللام على الابتداء والجملة بعده خبر (قوله ورده أبو حيان بان ذلك) الاشارة بذلك الى التنوين (قوله وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك) أي ليس توجيه التنوين في سلاسلا منحصرا عند الزمخشري فيما ذكره أبو حيان من الاوجه التي لا تتأتى في كلا بل جوز الزمخشري في صحة سلاسل وجها آخر لم يذكره أبو حيان يتأتى في كلا ويصح به تشبيهها بسلاسل وهو كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو الحرف الذي يتبع الحركة أعني الحرف المزيد في رأس الآية أي آخرها ﴿كأن﴾ (قوله ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به) يعني ليؤذن الكلام من أول الامر بالتشبيه قال عبد القاهر انما لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيأ يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من ان يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم وليس كذلك (قوله وقال الاكثرون) مقابل هؤلاء الاكثرين الزجاج وابن جني ومجموعهم هو الاكثر في قوله مركب عند أكثرهم (قوله وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الاسنادي) في الشرح وهذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للوضع فيها مدخل (قوله من الاشكال) أراد به

النظر الذي أورده على الاكثرين والبعد الذي في قول الزجاج وابن جني (قوله وهو قول بعضهم) فيه رد على صاحب رصف المباني حيث قال انه قول أكثرهم وقال ابن أم قاسم في نسبة القول بالبساطة الى أكثرهم نظر فان الظاهر أن الاكثر يقول بالتركيب (قوله بخلاف كأن زيدا قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم فانها في ذلك كله للظن) انما لم يقل هؤلاء بان كان للتشبيه في هذه المواضع لان خبرها حينئذ نفس اسمها الان زيدا هو نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى أن يقال انها للتشبيه أيضا والمعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة ليصح تشبيه أحدهما بالآخر الا أنه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك يقول كأني أمشي كأنك تمشي والاصل كأني رجل يمشي وكأنك رجل تمشي (قوله الثاني الشك والظن) يحتمل أن تكون الواو هنا بمعنى أو وأن تكون على بابها ويكون العطف تفسيريا (قوله فاصبح بطن مكة الخ) يحتمل أن يريد ببطن مكة جوفها التي تدفن فيها الاموات فيكون المراد بتقشعر اهتزازا لا من اقشعر الرجل اذا أصابته قشعريرة أي رعدة وان يريد بها أرضها فيكون المراد بتقشعر امتزازا أو محلا من اقشعرت السنة اذا أمحلت وهذا الاخير هو الملائم لقول المصنف فالمعنى أنه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام لانه لها كالغيث (قوله لانه ليس في الارض حقيقة) يعني فلا يشبه الارض بالارض التي ليس هو بها وانما يشبه بذلك لو كان في الارض حقيقة لتكون الارض التي هو بها مشبهة بالارض التي ليس هو بها (قوله وأجيب بامور) قيل والجواب أيضا ان هذا البيت من تجاهل العارف كقول الشاعر

أيا شجر الخابور ما لك مورقا * كانك لم تجزع على ابن طريف

لانه يعلم أن هشاما مات فيكون التشبيه من جهة المعنى كانه قال وجود هشام للانام كالغيث على وجه الارض (قوله أحدها ان المراد بالظرفية) يعني في قوله بها لان الباء فيه ظرفية (قوله والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريري كأني بك تنحط) هذا رابع المعاني الاربعة لكأن وفي الشرح المراد وحملوا عليه مثل قول الحريري اذ هو متأخر عن تلك الطبقة مات بعد الخمسمائة وأقول هذا ليس بمتعين لجواز أن يكون الضمير في قوله وحملوا عائدا على النحاة المتأخرين لا على الكوفيين المتقدمين القائلين بان كان للتقريب أو يكون عائدا عليهم ونسب حمل قول الحريري اليهم على سبيل التغليب لوقوعه في صحبة ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقق وتنحط بتشديد الطاء المهملة مضارع انحط ينحط اذا انحدر من علو الى سفل وبعده الى اللحد وتنغط وقد أسلمك الرهط الى أضيق من سم واللحد بفتح اللام الشق في جانب القبر واللحد بضم اللام لغة فيه وتنغط تغوص والسم هنا بفتح المهملة الثقب الضيق ومنه سم الخياط (قوله وقد اختلف في اعراب ذلك) الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة (قوله فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان) هذا في غير قول الحريري وأما في قوله فيقال الياء حرف تكلم والباء زائدة في اسم كان (قوله وقال المطرزي الاصل كأني أبصرك تنحط وكأني أبصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء) قال الرضي الاولى أن يقول مبقي كان على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شئ ويقول التقدير كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال أي كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة اه والمطرزي هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد الفقيه الحنفي النحوي الاديب الخوارزمي المعتزلي ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم وهو كما يقال خليفة الزمخشري فانه توفي تلك السنة كما ذكرنا في حرف الالف وتوفي المطرزي سنة عشر وستمائة (قوله كان اذنيه الخ) التشوف التطلع والتطاول والعامل في اذا معنى التشبيه الذي في كان والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح (قوله وحذفت النون للضرورة) هذا عند غير الكسائي وأما هو فيقول بجواز حذفها في السعة

(كل)

(قوله كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه وأجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن) لا يقال قد تأتي كل مضافة الى المنكر والمراد استغراق الاجزاء كقراءة كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب وقد تأتي مضافة الى المفرد المعرف والمراد استغراق الافراد كقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه لانا نقول المراد ان ذلك هو الاصل وعند خلو المقام عن القرائن وأجاب تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي عن الآية والحديث بأنهما من قبيل المعرف الجنسي وهو في المعنى

كالنكرة

كالنكرة والجواب الاول أشمل (قوله ومن هنا وجب فى قراءة غير أبى عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب ليعم أفراد القلوب كما عم كل أجزاء القلب) يعنى ومن أجل ان المفرد النكرة الواقع بعد كل غير مضاف الى ما بعده لكون كل فيه لاستغراق الافراد وجب على هذه القراءة تقدير كل قلب متكبر ليعم افراد المتكبر فيلزم عموم افراد القلب المضاف اليه لان لكل متكبر قلبا او يصير فى القلب عمومان عموم الافراد لزوما من كل المقدرة بعده وعموم الاجزاء من كل الواقعة صريحا قبله وذلك لان المراد الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل أخرى بعد القلب وجعل كل المذكورة لاستغراق الاجزاء قال ابن الحاجب فى أماليه وقرأ باقى القراء باضافة قلب الى متكبر فلا يستفاد العموم فى القلوب من الظاهر ولا بد من التأويل لانك لما أضفت قلب الى متكبر ومتكبر مفرد غير مضاف اليه كل وجب أن يبقى على حكم الافراد كما فى قولك أكلت كل رغيف زيد او كل رغيف انسان واذا بطل العموم فى ذلك بطل العموم فيما أضيف اليه كل لانه انما يعم اذا لم ينسب الى ما بطل العموم فيه واذا بطل العموم فيما أضيف اليه كل وجب حمل الكلية على اجزاء ذلك الواحد لانه لو عم فى الاول لعم فى الثانى وقد بطل التعميم فى الثانى ولو عم فى الاول من غير عموم الثانى لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم قولك كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تأويل الآية لان المعنى الذى سيقت له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة الى متكبر كأنه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفى المعارض للعموم فى القلب ويحصل الموجب للعموم فى المتكبر الى هنا كلامه وفى الشرح وفى كلام المصنف نظر فان كلا مضافة الى نكرة فكيف تأتى الاجزاء على رأيه وقوله ليعم افراد القلوب أيضا مشكل فانه للعموم فى افراد مدخولها المضافة اليه وكل انما أضيفت الى متكبر موصوف بجبار فتعم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة الى افراد قلوبهم اه وأقول الجواب عن الاول ان الاجزاء أتت من تعذر استغراق الافراد وجعل كل لاستغراق الاجزاء وعن الثانى ان اضافة القلب الى كل المفيدة للعموم فى افراد ما دخلت عليه افادته العموم (قوله وان الذى حانت الخ) حانت بالمهملة هلكت والمراد به هنا ذهبت هدرا وفلج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضرية مذكر مصروف كذا فى الصحاح قيل الذى فى البيت مخفف الذين بحذف النون لعود ضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى مثل القوم فافرد الذى نظرا الى لفظ موصوفه وجمع الضمير العائد اليه نظرا الى معناه (قوله كم قد ذكرتك الخ) ذكرتك بكسر الكاف خطاب لامرأة وكذلك الخطاب فى بذكركم وانما عبر عنها بضمير جماعة الذكور للتعظيم كقوله تعالى فقال لاهله امكثوا (قوله وليس قوله بشئ لان التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد) يعنى وكل ههنا للعموم الافراد فلا يكون نعتا وفى الشرح بل هو شئ ظاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على أهل الكمال وأما على ارادة العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر اذا أنت فضلت أمرأ ذا نباهة * على ناقص كان المديح من النقص وقال آخر ألم تر ان السيف ينقص قدره * اذا قيل هذا السيف خير من العصا وأقول كل التى ينعت بها تدل على كمال المنعوت بها فى معنى ما تضاف اليه لا على كماله مطلقا فلو كانت كل فى البيت نعتا لكان معناه بأشبه الناس الكاملين فى الانسانية بالقمر فلا تفيد المبالغة فى الوصف بالحسن بانه أشبه بالقمر من كل فرد من افراد الانسان لانه كم من ناقص فى الانسانية أجمل صورة من كامل فيها ثم لا يخفى حسن تفضيل فرد على افراد نوعه من غير اشعار بكمال بعض الافراد أو نقصها نحو زيد احسن الناس وما استشهد به الشارح انما يدل على امتناع تفضيل كل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه كتفضيل شئ من ذى نباهة على شخص مشهور بعدمها وعلى امتناع تفضيل فرد من نوع كامل على فرد من نوع ناقص كتفضيل سيف على عصا (قوله نلبث حولا كاملا الخ) نلبث بفتح الموحدة بعد اللام مضارع لبث بكسرها أى نقيم ومصدره اللبث بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس لان مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول السنة والمنهج الطريق (قوله مع انها فى المعنى منزلة منزلة ما لا تباشره) لانها فى المعنى منزلة منزلة كل المضافة الى الضمير وتلك لا تباشر العامل (قوله وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء) فى الشرح ليس كذلك بل الغالب عليها أن تكون تابعة نحو جاء القوم كلهم وأكرمتهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها أن لا يعمل فيها الا الابتداء وأقول مراده حكمها فى كونها معمولة لا بطريق التبعية (قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل) هذا عجز بيت صدره يميد

اذا مادت عليه دلاؤهم ويقع فى بعض النسخ ذكر البيت بكماله يقال ماد الشئ يميد اذا تحرك وفى الشرح وكأنه يضف منهلا
أى انه يضطرب ويتحرك اذا تحركت عليه الدلاء ليصدر عنه كل من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أى ريان قال أبو زيد
الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد (قوله فلما اتينا الهدى الخ) فى الصحاح اتقى يتقى أصله اوتقى على وزن افتعل
فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأبدلت منها التاء وأدغمت ولما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء من نفس
الحرف فجعلوه اتقى يتقى بفتح التاء فيهما ثم لم يجدوا له مثالا فى كلامهم يلحقونه به فقالوا تقى يتقى مثل قضى يقضى (قوله كل
امرئ مصبح فى أهله الخ) هذا البيت تمثل به أبو بكر رضى الله عنه فى مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم النهشلى كان
يرتجز به وهو بيت واحد من تام الرجز أو بيتان من مشطوره ففى كلام المصنف تغليب حيث نسب الى أبى بكر قول ما ليس
هو له لوقوعه مع من نسب اليه قول ما هو له وفيه أيضا لف ونشر مرتب ومعنى مصبح فى أهله يوجد فيهم صباحا أو يقال له
انعم صباحا أو يسقى الصبوح وهو شرب الغداة والشراك بكسر المعجمة سير النعل (قوله كل ابن أنثى الخ) والآلة الحدباء النعش
الذى يحمل عليه الميت (قوله الا كل شئ الخ) هذا البيت قد مر فى الخاء المعجمة (قوله وقول السموأل اذا المرء لم يدنس الخ)
السموأل بسين مهملة وميم مفتوحتين وواو ساكنة وهمزة مفتوحة هو ابن عادياء اليهودى من شعراء الحماسة وفى
القاموس والسموأل بالهمز طائر يكنى أبا براء وذباب الخل وابن عادياء واللؤم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم
والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء الجسد وفى صفة أهل الجنة انما هو عرق يسيل من اعراضهم أى من أجسادهم
والعرض أيضا النفس يقال أكرمت عنه عرضى أى صنت عنه نفسى وفلان نقى العرض أى برئ من أن يشتم أو يعاب
وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا فى الصحاح (قوله فى قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة) فى الكشاف رهينة ليس
بتأنيث رهين فى قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتأنيث النفس لانه لو قصدت الصفة لقيل رهين لان فعيلا بمعنى
مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وانما هى اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم كأنه قيل كل نفس بما كسبت رهن
اه وعلى هذا محل الشاهد تأنيث المسند اليه فى كسبت لا تأنيث رهينة وفى البحر والذى اختاره أنها ما دخلت فيه التاء
وان كان بمعنى مفعول فى الاصل كالنطيحة ويدل على ذلك أنه لما كان خبرا عن المذكر كان بغير تاء قال الله تعالى كل امرئ
بما كسب رهين ولما كان خبرا عن المؤنث كان بالتاء كما فى هذه الآية اه وعلى هذا تكون رهينة محل الشاهد أيضا
(قوله كل رحل كل هذه زائدة) فى الشرح لا نسلم زيادتها فان العموم فى الرحل مراد كما انه كذلك فى الرفيقين أى ان كل
رفيقين لكل رحل هذا شأنهما ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم فى الرحل وهو مطلوب اه وأقول لو لم تكن
زائدة لكانت للعموم وقد أضيف الرفيقان اليها فتتقيد رفقتهما بعمومها فيصير المعنى كل مترافقين فى كل فرد من أفراد
السفر هما اخوان وليس ذلك بمراد لعدم تناوله المترافقين فى سفر واحد أو أكثر بل ليس بمفيد لعدم تحقق المترافقين فى
جميع الاسفار (قوله لها متنتان خظاتا) هذا أول بيت لامرئ القيس وهو قوله لها متنتان خظاتا كما * أكب على
ساعديه النمر والمتنتان جنبتا الظهر وخظاتا بالخاء فظاء معجمتين قال الكسائى أى تحركتا من خظا يخظو اذا تحرك وكان حقه
خظتا كما يقال غزتا (قوله اذا قيل ان خظاتا افعل وفاعل) يعنى وأما اذا قيل انه مثنى خظا تا وهو المكتنز وان أصله خظاتان
حذفت نونه للضرورة فلا يكون مما نحن فيه وفى الصحاح ويقال لحمه خظا بظا أى مكتنز وأصله فعل وأنشد البيت ثم قال
وأصله خظاتان فحذف النون استخفافا ويقال أراد خظتا فرد الالف التى كانت سقطت لاجتماع الساكنين فى الواحد
لما تحركت التاء اه (قوله ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا) فى الشرح فينبغى الاتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد وأقول التنظير بالآية انما هو لكون
المثنى فيها وهو الطائفتان لم يرد به اثنان معينان وانما أريد التكثير ولا يلزم من الاتيان بضمير الجماعة فى الآية الاتيان به فى
البيت لورود الضمير فى الآية باعتبار غير الاعتبار الذى ورد به فى البيت لانه فى الآية باعتبار مجموع الافراد وفى البيت باعتبار
كل واحد (قوله ثم حمل على اللفظ اذ قال هما اخوان) فى الشرح ثم حمل على المعنى اذ قال هما اخوان وفى نسخة على اللفظ فاما
النسخة الاولى فظاهرة لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد أضيفت الى مثنى فيكون معناها مثنى فعاد اليها ضمير
الاثنين بهذا الاعتبار وأما النسخة الاخرى التى هى ثم حمل على اللفظ فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد مذكر
فكيف يعود اليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ وجوابه أن المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المعنى وهذا هو معناها لانها

بحسب

بحسب ماتضاف اليه فآل الامر الى الحمل على معنى كل وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها المضاف اليه اه وأقول لم أر هذه النسخة التى أصلها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عندا قراءتنا لهذا الكتاب وزيادتها على عشر (قوله وقوله قوما ابدل من القنا لان قومهما من سببهما اذ معناه تقاومهما فحذفت الزوائد فهو بدل اشتمال) فى الشرح ينبغى أن يقول لان قومهما من سببها بضمير المفرد المؤنث عائدا الى القناة اذ المراد أن يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما أعربه وهذا انما يناسبه أن يكون قوم القناة من سببها لا كون مقاومة الرفيقين من سببهما وأقول مراد المصنف ان تقاوم الرفيقين من سبب قناتيهما ففى عبارته حذف مضاف دل عليه كون تقاومهما ناشئا من تعاطيهما القنا الذى هو تضاربهم بها واذا كان تقاومهما من سبب قناتيهما كان بين تقاومهما والقنا ملابسة ولو قال لان قومهما من سببهما لكان أولى وأظهر (قوله أو مفعول مطلق من باب صنع الله) يعنى فى كونه مفعولا مطلقا محذوف العامل وان كان الحذف فى البيت على سبيل الجواز وفى الآية على سبيل الوجوب (قوله ومعنى البيت ان كل الرفقاء فى السفر اذا استقر وارفيقين رفيقين فهما كالاخوين) وفى الشرح أطال المصنف فى تقرير مايزيل الاشكال الذى ادعاه وكله مبنى على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قوما من جهة الرواية ولعلها ليست كذلك وانما هى قوماهما تثنية قوم والمثنى مضاف الى ضمير الرفيقين ولا اشكال حينئذ لفظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى على هذا التقرير ان كل رفيقين فى السفر اخوان وان تعادا قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا وقد رأيت فى نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من قوماهما بفتحة واحدة وملكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذى كان باعثا على شرائها اه وأقول أصرح من هذه النسخة التى رآها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت فى شرحه الكبير للجمل شاهدا على تثنية قوم (قوله وكل أناس الخ) تقدم الكلام عليه فى رب (قوله وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه) لان مانحن فيه أن تكون كل مضافة الى منكر وعلى هذه الرواية كذلك دون الاولى (قوله جادت عليه الخ) الضمير فى عليه عائد الى البيت فى قوله او روضة أنفا تضمن نبتها * غيث قليل الدمن ليس بمعلم والعين مطر أيام لا يقلع والثرة بالمثلثة المفتوحة والراء المشددة قال فى الصحاح سحاب ثراى كثير الماء وعين ثرة وهى سحابة تأتى من قبل قبلة أهل العراق قال عنترة وأنشد البيت والحديقة الروضة ذات الشجر والروضة الانف بضمتين التى لم ترع قال فى الصحاح روضة أنف بالضم لم ترع وكأس أنف لم يشرب بها قبل ذلك كأنه استؤنف شربها مثل روضة أنف والدمن بكسر الدال المهملة وسكون الميم البعر وقيل هنا بمعنى الذى والمعلم بفتح الميم الاثر يستدل به على الطريق يعنى ان الغيث ليس معه بعر ينقص طيبه وان الروضة لم تكن بمعلم يطؤه الدواب فتتغير رائحتها (قوله من كل كوماء كثيرات الوبر) كوماء كحمراء الناقة العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة الصوف يقال وبر البعير فهو وبر بكسر الموحدة فيهما (قوله وعليه أجاز ابن عصفور فى قوله * وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه *) فى الشرح الاتيان بضمير الجمع مع ارادة الحكم على كل واحد قليل فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الاولى لاسيما وقد تأيد الافراد بقوله نصحه وبقوله فى عجز البيت * وما كل مؤت نصحه بلبيب * فحمل الاول على الامر الكثير معتضدا بالكثرة بمناسبة الصدر للعجز فكيف يعدل عن ذلك مع عدم الملجئ اليه وأقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه انما جوزه بناء على جواز الاتيان بضمير الجمع عائدا الى كل التى اريد بها الافراد (قوله اخوتى لا تبعدوا الخ) بعد بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع بعدا بفتحتين هلك وبعد بضم العين فى الماضى والمضارع بعدا بضم الموحدة وسكون العين ضد قرب وكلاهما يحتمل فى البيت وامروا بكسر الميم كثروا أو عظموا (قوله وذلك فى قولها أمروا فاما قولها وردوا فالضمير لاحوتها) انما خص أمروا بالذكر ولم يذكر معه وردوا لابراز الضمير فى أمروا واستتاره فى وردو لان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وليست بضمير اولا لاكتفاء به لان المقصود بيان أن ضمير وردوا للاخوة لا لكل وفى الشرح انما خص أمروا بالذكر لنصوصيته فى مطلوبه اذ يحتمل وردوا أن يكون مفرد الاجمعا والعبرة باللفظ لا بالكتابة (قوله فان حملته على مرادف القبيلة فالجمع فى أمروا واجب مثله فى كل حزب بما لديهم فرحون) فى الشرح لا نسلم ذلك لان الحى وان أريد به القبيلة مفرد لفظا دال على الجمع فهو كالفريق فلك رعاية لفظه ورعاية معناه وأقول هذا وهم لان الكلام فى عود الضمير على كل بناء على أنه يجب مراعاة معناها اذا أضيفت الى نكرة وان معناها بحسب ماتضاف اليه لا فى عود الضمير على مايضاف اليه كل ولهذا نظره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد

لفظا جمع معنى كالحى بمعنى القبيلة (قوله وليس من ذلك وهمت كل أمة برسولهم) أى ليس مما جمع فيه الضمير العائد على كل مع ارادة الحكم على كل واحد (قوله كالجامل والباقر) الجامل القطيع من الابل مع رعاته والباقر جماعة البقر مع رعاتها (قوله ونظيره ولا تكونوا أول كافر) فان كافرا نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى لان افعل التفضيل اذا أضيف الى نكرة وجب مطابقتها لصاحبه فى الافراد والتثنية والجمع وههنا لم تطابق فوجب التاويل بما قال المصنف أو بان المراد لا يكن كل واحد منكم أول كافر به كقولك كسانا حلة أى كل واحد منا (قوله ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد) لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز أن يقال كافر بالافراد من غير أن يكون صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى بان يكون معنى ولا تكونوا ولا يكن كل واحد منكم لانا نقول المراد ولولا ان كافرا صفة لمحذوف مع ان ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموعكم كما هو الظاهر لم يقل كافر بالافراد فالملازمة حينئذ صحيحة (قوله واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون) يعنى بالآيتين قوله تعالى وهمت كل أمة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين وانما كان أشكل منهما لان شيطانا مفرد لفظا ومعنى غير صفة لمحذوف (قوله ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل الى الاعتراض ببيت عنترة) فى الشرح هذا تحامل عجيب بل الظن بأبى حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها فان ذلك كله مذكور فى الكشاف وهو نصب عينيه وأقول جاز أن لا يكون فى كلام المصنف تحامل بان يكون معنى كلامه ان أبا حيان لم يظفر بها اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لانها مجاب عنها وليس معناه أنه لم يطلع عليها واذا جاز أن يكون معنى كلامه ما ذكرنا حمل عليه (قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) فى الشرح اذا كان المراد أنه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استئنافا وصفة وحالا مقدرة وسيأتى الكلام على ذلك فى الباب الثانى (قوله والصواب أن الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها) فى الشرح قد وقع فى صحيح البخارى فى باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل أمتى يدخلون الجنة الا من أبى قالوا ومن يأبى قال من أطاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أبى فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة الى معرفة غير مفرد (قوله وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الكل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه كما توهم بعضهم) فى الشرح فان قلت لم لا يجوز أن يكون فى مسؤلا ضمير يعود الى المكلف أى كان كل أفعال ثلاث الحواس فيه مسؤلا هو أى المكلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هى له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند اللبس ولا لبس قلت اللبس حاصل وذلك لانه مع عدم ابراز الضمير يحتمل أن يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رأيهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضميرا يتحمله مسؤلا لا يعود الى المكلف فالالباس حاصل وأقول اللبس الذى لاجله يبرز الضمير المستتر فى الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأى شئ كان (قوله والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع) يعنى ولا يكون غير هذين وفى الشرح قد قدم فى المتن ان الصواب التفرقة بين ارادة الكل الافرادى والكل المجموعى وأطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف اليه مفردا فينبغى ان يأتى ذلك التفصيل هنا وأقول هذا الصواب الذى ذكره المصنف هنا انما هو بناء على ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فيما سبق على انه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وانما قال والذى يظهر و بين العبارتين فرق (قوله قال البيانيون اذا وقعت كل فى حيز النفى) يعنى سواء تقدمت على النفى وكانت معمولة للنفى نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ أو تأخرت عنه وكانت معمولة للنفى نحو ما كل الدراهم أخذت ولم آخذ الدراهم كلها وما أنا آخذ كل الدراهم وما أنا آخذ الدراهم كلها أو تأخرت ولم تكن معمولة للنفى نحو ما كل متمنى المرء حاصلا وما كل سوداء تمرة (قوله وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد) أراد بثبوت الفعل أعم من اسناده الى فاعله ووقوعه على مفعوله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل لكان أحسن لشموله الاسم المشتق والجامد (قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه) هذا صدر بيت عجزه * تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن * والمروى فيه رفع كل وجوز ابن جنى نصبها باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال فى الصحاح والسفينة معروفة والسفان صاحبها وقال فى القاموس سفنه يسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفين وصاحبها سفان وحرفته السفانة اهـ ومما أولع به بعض الطلبة ان السفن

فى

في البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسناد الاشياء اليه حقيقة وليس بشيء اذ لا يقال لصاحب السفينة سفن وانما يقال له سفان كما ذكرنا عن الصحاح والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجازي أبلغ منه (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أنسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول أبي النجم قد أصبحت الى آخره) في الايضاح البياني واعلم ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر أبي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين أحدهما ان السؤال بام عن أحد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الابهام عند المتكلم وجوابه اما بالتعيين أو بنفي كل منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا والثاني ما روي انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بل بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد اله لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر أبي النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيد الذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال التفتازاني ولقائل أن يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا أضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تأكيدا أو مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم وبعد هذا البيت من ان رأت رأسي كرأس الاصلع * ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي أبطئي أو أسرعي * أفناه قيل الله للشمس اطلعي * حتى اذا واراك أفق فارجعي * ومعنى عن قنزع بعد قنزع والقنزع الشعر المجتمع في نواحي الرأس وجذب الليالي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر أي مضت عامته وابطئي أو اسرعي حال من الليالي على تقدير القول أو كون الامر بمعنى الخبر ويجوز أن يكون منقطعا أي اصنعي ما شئت أيتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي وافناه أي أبا النجم أو شعر رأسه وقيل الله أمره وارادته وقال اليمني معناه ان هذه المرأة أصبحت تدعي على ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة وقال ذنبا لان المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم أصنع شيأ من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لافاد تخصيص النفي بالكل ويعود دليلا على أنه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايذانا بانه لم يصنع منه شيأ قط بل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم أصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقائل أن يقول لما كان الضمير في كله عائدا الى ذنبا وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لابد أن يكون المضمر هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون نفيه نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة الاولى المذكورة ودخول النفي عليها يقتضي العموم فدخول النفي عليه أيضا يقتضي ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين قولنا لم أصنع ذنبا وبين قولنا لم أصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بمعين في اقتضاء الاول العموم دون الثاني ثم يقول فتكون القضية حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك الذنب غير مصنوع لي وانما يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزء يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا اما أن يكون المراد بالكل الكل المجموعي وهو الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء شمول النفي جميع الاجزاء أو يكون المراد كل واحد واحد من الاجزاء كما يستعمل في الكلي باعتبار الجزئيات فقد يظهر الفرق بينهما بان ذلك ان رفعت الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبته لا يلزم ومع ان الاستعمال على هذا الوجه في الشخص قليل فانه يلزم صدق ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام منقحا انتهى (قوله وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه) في الشرح وكلام سيبويه في الكتاب صريح أو كالصريح في ذلك على ما نقله بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين السبكي صحة ما قاله سيبويه وحمله على ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها كل فرد فعاملها المتأخر في معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول يتشوق الى عامله تشوق سامع المبتدأ للخبر فكان كله لم أصنع منصوبا أو مرفوعا في المعنى

سواء (قوله والجواب عن الآية) يعني قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد أجاب التفتازاني أيضاً عنها بان قال والحق ان هذا أكثري لا كلي (قوله ثم أنبأ عن الزمان أي كل وقت رزق) ذكر كل هنا مستدرك لان ما بعد أي تفسير للزمان الذي ناب عنه ما والفعل الواقعان بعد كل في كلما رزقوا وذلك الزمان هو وقت رزق (قوله والوجه الاول مقرب بان كثرة مجيء الماضي بعدها) يعني بعد كلما مع كثرة مجيئه بعد ما المصدرية وفي الشرح كيف يكون هذا مقرباً مع ان ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقاً سواء كان فعلها ماضياً أو مضارعاً وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضياً أو مضارعاً ولا مزية للاول على الثاني باعتبار الكثرة وأقول بل له مزية لان الشيء الذي يتردد بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون حمله على الاكثر أقرب (قوله وان ما التوقيتية) هذا عطف على كثرة بيان للمقرب الثاني وما التوقيتية هي ما المصدرية النائبة هي وصلتها عن الزمان يعني ان المقرب الثاني هو كون ما التوقيتية شرطاً من حيث المعنى كان كلما كذلك ولاجل ان كلما شرط في المعنى احتيج بعدها الى جملتين احداهما مرتبة على الاخرى (قوله ولا يجوز أن تكون شرطية) المعنى ولا يجوز ان تكون ما التي في كلما اسم شرط مثلها ما تفعل أفعل وقيد بهذا لان التوقيتية شرط في المعنى كما صرح به وهي الوجه الاول من الوجهين الجائزين (قوله ان تلك عامة ولا تدخل عليها اداة العموم) في الشرح لا نسلم امتناع دخول اداة العموم على العام فقد مر في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكل من الاداتين ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن انتهى وأقول يريد بما مر في كل ما ذكره هو في أولها عن تاج الدين السبكي انه قال في شرح البيضاوي ان كلا اذا دخلت على ما فيه الالف واللام وأريد الحكم على كل فرد فهل نقول ان الالف واللام هنا يفيد العموم وكل تأكيد لها أو انها لبيان الحقيقة حتى يكون تأسيساً كل من الامرين محتمل وقال تقي الدين السبكي وقد يقال ان الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلته وكل يفيد العموم في اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الآحاد فيصير لكل منهما معنى وهو أولى من التأكيد انتهى (قوله وقولي كلما جشأت وجاشت الى آخره) في الصحاح جاشت نفسي غثت ويقال دارت للغثيان فاذا اردت أنها ارتفعت من حزن أو فزع قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتي وفي الشرح كذا قيل ولي فيه نظر اذ لا مانع من جعله ظرفاً للمقدر وليس بناه ضرورة الى كونه اسم فعل انتهى وأقول الحامل لهم على جعله اسم فاعل لا ظرفاً لاثبت مقدراً ان معنى مكانك اثبتي لا اثبتي في مكانك ولو كان ظرفاً لاثبتي المقدر لكان معناه اثبتي في مكانك وتحمدي مبني للمفعول وقولي مبتدأ وكلما ظرف متعلق به والخبر مكانك تحمدي أو تستريحي أي قولي هذا اللفظ فلا يحتاج الى رابط

﴿ كلا وكلتا ﴾ (قوله ان الخير والشر مدى الى آخره) المدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل الشيء والقبل بفتح القاف والموحدة تنزمن الارض يستقبلك وروى بكسر القاف جمع قبلة بكسرها أيضاً (قوله على حدها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفي الكشاف فان قلت بين يقتضي شيئين فصاعداً فمن أين جاز دخوله على ذلك قلت لانه في معنى شيئين حيث وقع مشاراً به الى ما ذكر من الفارض والبكر فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين وانما هو للاشارة الى واحد مذكر قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام قال التفتازاني وذلك انه لما كان تثنية أسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون أسماء الاجناس بان يلحق بآخرها ألف ونون وواو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تأنيثها ليس بالحاق التاء جوزوا ابهامها ولم يجوزوا في أسماء الاجناس واريد بالمفرد منها ما يراد بالمثنى والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث ولهذا اجاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع (قوله كلا أخي وخليلي واجدي عضدا) هذا صدر بيت عجزه في النائبات والمام الملمات والخليل الصديق وواجدي اسم فاعل مفرد مضاف الى ياء المتكلم والعضد الساعد وهو من المرفق الى الكتف والالمام الاتيان والنزول والملمة النازلة من نوازل الدهر (قوله كلاهما حين جد الجري بينهما الى آخره) هذا البيت للفرزدق يصف فرسين تجاريا وجد الامر يجد جدا بكسر الجيم في المضارع وضمها في المصدر بمعنى عظم في أعيننا وقوله تعالى جد ربنا أي عظمة ربنا وقيل غناه وفي حديث أنس كان الرجل مما اذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا أي عظم في أعيننا واقلعا كفا ورابي اسم فاعل من ربا الفرس اذا انتفخ من عدو أو فزع (قوله ان المنية الى آخره) الحتوف بضم المهملة جمع حتف بفتحها وهو الموت يقال مات فلان حتف أنفه اذا

مات

مات من غير ضرب ولا قتل ولا يبنى منه فعل والسواد هنا الشخص والجمع أسودة ثم الاساود جمع الجمع (قوله ثم الصواب فى انشاده كلاهما وفى المخارم) فى الشرح لم يتبين لى معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية اذ المخارم جمع مخرم بكسر الراء وهو منقطع أنف الجبل وهى أفواه الفجاج وأقول لا يتعين ذلك لجواز أن يكون مخارم هنا جمع مخرمة بمعنى المفسدة من خرم بفتح الراء ومن يخرم بكسرها قال فى الصحاح خرمت الخرز أخرمه بالكسر اذا ثأيته أى أفسدته ﴿ (كيف) ﴾ (قوله كى تجنحون الى سلم الى آخره) تقدم الكلام عليه فى كى (قوله وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل) احترز بقوله بلا تأويل من ان فى نحو عجبت من ان قمت (قوله على كيف تبيع الاحمرين) فى الصحاح واهلك الرجال الاحمران اللحم والخمر فاذا قلت الاحامرة دخل فيه الخلوق (قوله ولا بدال الاسم الصريح) فى الشرح يريد بلا تأويل والا ورد نحو يعجبنى ان تفعل الخير احسانك للفقراء (قوله لمخالفتها الادوات الشرط) هذا علة لقوله ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين (قوله وقيل يجوز مطلقا) يعنى سواء اقترنت بما أو لم تقترن بها (قوله وهذا يشكل) الاشارة بهذا الى كون جواب كيف فى تلك المثل محذوفا لدلالة ما قبلها ووجه اشكاله ان الفعل الذى قبلها ليس بمماثل للفعل الذى بعدها فى اللفظ والمعنى وانما قال على اطلاقهم لانه لا يشكل اذا قيد الجواب بالمذكور دون المقدر المحذوف ولقائل ان يقول لا اشكال لانا لا نقدر الجواب فعلا مثل الذى قبلها وانما نقدره فعلا مضارعا من المشيئة متعلقا بالحدث الذى قبلها والتقدير كيف يشأ الامور يشاء تصويركم أى لا فرق بين المشيئتين الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها الا ان ما قبلها فعل اختيارى والافعال الاختيارية لها دلالة على المشيئة واستلزام لها وكثيرا ما تتلازمان وتتلازم منها كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة أى أردتم القيام اليها وقولك ذهبت الى الجمعة فاغتسل أى أردت الذهاب اليها (قوله وتقع خبرا قبل ما لا يستغنى) أى عن خبر فى الحال أو فى الاصل فكيف فى قول البخارى باب كيف كان باضافة باب خبر لكان ان كانت ناقصة وحال من فاعلها ان كانت تامة ولا بد فيهما من مضاف محذوف والتقدير باب جواب كيف كان بدء الوحى وانما احتيج الى هذا المضاف لان المذكور فى هذا الباب هو جواب كيف كان بدء الوحى لا السؤال بكيف عن بدء الوحى ثم الجملة من كان ومعمولها فى محل جر بالاضافة ولا تخرج اسم الاستفهام أعنى كيف بذلك عن الصدرية لان المراد من كون الاستفهام له الصدر ان يكون فى صدر الجملة التى هو فيها وكيف على هذا الاعراب كذلك (قوله ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل) لان فى ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع (قوله أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث) انما قيد به لانه لو لم يقل بدلالتها على الحدث يكون كيف حالا متقدمة على عاملها المعنوى وهو ممتنع (قوله وجملة الشرط) أراد بها مجموع الشرط والجواب وأراد بضمير الجمع الذى ذكره فى المغنى مجرورا باللام (قوله قيل صحيح أو سقيم) لان الجواب المطابق للفظ عند سيبويه ان يقال على خير أو على شر ونحوهما وعند السيرافى والاخفش على العكس أى ان أجيب على المعنى دون اللفظ قيل على خير أو شر ونحوهما الا ان الجواب المطابق للفظ عندهما ان يقال صحيح أو سقيم (قوله على انه لم يسمع فى الحبل فى على) فى الشرح هذه شهادة نفى فى الكشف الكبير اعلم ان معنى الاستفهام قد سلب عن كيف فيتمحض دالا على نفس الحال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع أى الى حال صنعه وفى شرح الرضى وأما قولهم انظر الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر انتهى (قوله فيلزم ان يعمل فى الاستفهام فعل متقدم) لان معنى تعلق الى بما قبلها ان المجرور بها معمول له بواسطتها (قوله وانما هى منصوبة بما بعدها على الحال منه أو نظيره على الخلاف) والابل مجرور بالى وقد تقرر ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل فقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو باطل وأقول يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر فى الشئ اذا كان تابعا ما لا يغتفر فيه اذا لم يكن كذلك وبهذا يمكن ان يجاب عن قول المصنف لان دخول الجار على كيف شاذ بان يقال ان ذلك فى الدخول بالاصالة وهذا بالتبعية وعن قوله فيلزم ان يعمل فى الاستفهام فعل متقدم بان يقال هذا الاستفهام تابع ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ثم فى الشرح والذى ينبغى ان يقال ان كيف ليست فى الآية للاستفهام وانها مضافة للجملة بعدها كما فى قول بعض العرب انظر الى كيف يصنع أو يقال هى للاستفهام والجملة بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا يخفى ان نظر يتعدى بنفسه تارة وبالحرف أخرى فيتعدى بالحرف الى الابل وبنفسه الى البدل فهو عامل فى محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام وأقول يلزم على الاول تخريج القرآن على القليل النادر

الذى لم يحكه الاقطار بـ عن بعض العرب و يلزم على الثانى أن يكون الفعل الواحـد متعديا بنفسه وغير متعد بنفسه (قوله الى الله أشكو الى آخره) فى الشرح يجوز ان يكون كيف يلتقيان جملة استئنافية نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد تينك الحاجتين (قوله اذا قل مال المرء الى آخره) ابن الفتاة هذا كناية عن ضعف الحال (قوله أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف) فى الشرح لا يصح التخريج على ذلك مع ما قدمه من ان كيف مرفوع المحل على الخبرية اذ الاقحام يقتضى أن لا يكون له محل ويمكن أن يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير أو بوجه ذلك بالعطف فيكون هذا قسيما لما تقدم

﴿ حرف اللام ﴾

(قوله مكسورة مع كل ظاهر) قال الرضى اعلم ان كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء أخفها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولامه لموافقة معمولهما وانما أبقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لئلا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير المضمر لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا أو موقوفا عليه (قوله الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة) قال الرضى وانما فتحت لام الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين أحدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يلى يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف أى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه انتهى وقيد المصنف المستغاث بالمباشر ليا لان المستغاث الذى ليس بمباشر لها بل هو معطوف على مستغاث مباشر لها لامه مكسورة نحو يا للكهول وللشبان ويحصل الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث (قوله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو عارض للاتباع) هذا جواب سؤال يرد على قوله مكسورة مع كل ظاهر تقدير السؤال ان هذه الكلية منقوضة بهذه القراءة وتقرير الجواب ان المراد انها مكسورة بحسب الاصل وذلك لا ينافى وقوعها غير مكسورة فى بعض المواضع لعارض والبعض الذى قرأ بهذه القراءة هو ابراهيم بن أبى عبلة (قوله فيا شوق ما أبقى ويالى من النوى) هذا صدر بيت عجزه ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى وشوق فى بعض النسخ المعتبرة مبنى على الضم وكذلك دمع وقلب وذلك على انه منادى معرفة بالقصد لا على انه مضاف الى ياء المتكلم على ما حكاه يونس من يا أم لا تفعلى حيث اكتفى من الاضافة بنيتها وضم الاسم كما يضم المفرد المنادى لان هذا الوجه أقل أوجه المنادى المضاف الى ياء المتكلم ويختص بما يكثر فيه النداء كالأم بل يجوز فيه الكسر والفتح الجائزين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم وما أبقى صيغة تعجب حذف منها المتعجب منه أى ما أبقاك وكذلك ما أجرى وما أصبى وهو بالصاد المهملة والموحدة من صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة أو بالضاد المعجمة من ضنى بالكسر يضنى ضنا مرض وأضناه المرض أدنفه وأثقله (قوله وهذا الازم له لالابن جنى) هذا جواب عما يتوهم من ان ما ذكره ابن عصفور دليلا على وجوب كون يالى مستغاثا من أجله يبقى ما يقوله ابن جنى وهو جواز كون يالى مستغاثا له (قوله لما سأذكره بعد) يعنى فى آخر المغنى الباب الثامن وهو ان ابن عصفور يرى لام المستغاث متعلقة بادعو وابن جنى يراها متعلقة بيا (قوله ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل) كانهم فعلوا ذلك للفرق بين لفظى اللام التى تجزم الفعل وهى لام الامر واللام التى ينتصب الفعل بعدها وفى الشرح كانهم فعلوا ذلك كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل ففتحوا اللام لتشابه ما تدخل على الفعل وأقول لام الامر مكسورة وهى داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فتحهم تلك اللام لتشابه ما يدخل على الفعل ولعل مراده التى فى نحو ان زيدا ليقوم (قوله أحدها الاستحقاق وهى الواقعة بين معنى وذات) لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وانما مثل لها فى الجنى الدانى بالنار للكافرين وفى شرح التسهيل بالجلباب للجارية والجل للفرس وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين (قوله وللكافرين النار) أى عذابها وانما فصله عما قبله لان ذلك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ملفوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هى مقامه فى اعرابه وانما كان التقدير فى هذه الآية ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها ولم يجعل اللام فيه للاختصاص لان النار ليست بمختصة بالكافرين بل تكون أيضا لمن شاء الله من غيرهم (قوله وقولك هذا الشعر لحبيب) فى الشرح هو مما وقعت فيه اللام بين ذات

ذات ومعنى وكذا أدوم لك ما دمت لى فيكون من القسم الاول لا الثانى وأقول مراده بالمعنى فى قوله وهى الواقعة بين معنى وذات المصدر الصريح الذى أريد به معناه بدليل ماذكره من الامثلة وما دمت ليس بمصدر صريح والشعر هنا بمعنى المشعور ولم يرد به معناه المصدرى وحبيب هو ابن أوس أبو تمام الطائى الشاعر شامى كان بمصر فى حداثته يسقى الماء فى الجامع ثم جالس الادباء وكان فطنا فهما فلم يزل يعانى الشعر حتى ناله فأجاده وسار شعره فبلغ المعتصم فحمله اليه فعمل فيه قصائد فقدمه المعتصم على شعراء ذلك العصر مات فى آخر سنة احدى وثلاثين ومائتين وله اثنان وخمسون سنة (قوله ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك) لان اللام على تقدير الاستغناء بذكر الاختصاص عن المعنيين الآخرين تكون لعشرين معنى وعلى تقدير عدم الاستغناء بذكر الاختصاص به يكون لاثنين وعشرين معنى وفى شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح ما قاله سيبويه من أنها للاستحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها وانما جعلت للملك لانه ضرب من الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك معان آخر انتهى (قوله ويوم عقرت للعذارى مطيتى) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه * فيا عجبا من رحلها المتحمل * ويوم مبنى على الفتح لاضافته الى مبنى وهو معطوف على يوم فى قوله فى البيت السابق ولا سيما يوم بدارة جلجل وذلك يجوز فيه الرفع والجر ومعنى عقرت جرحت والمراد هنا نحرت والعذارى بفتح الراء وكسرها جمع عذراء وهى البكر من العذرة بضم العين وهى البكارة ورحل البعير أصغر من القتب كذا فى الصحاح والمتحمل بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من تحمل بمعنى حمل وقد ذكرنا فى حرف السين عند الكلام على سى قصة عقر امرئ القيس للعذارى مطيته (قوله وتعلقها بفليعبدوا) فى الكشاف لئيلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا أمرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم الرحلتين فان قلت لم دخلت الفاء قلت لما فى الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا لايلافهم على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التى هى نعمة ظاهرة وفى الشرح ادخال الباء يعنى فى كلام المصنف على فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكى وليس كذلك وانما تعلقها بالفعل فقط فينبغى أن يكون هذا على حذف مضاف أى وتعلقها بفعل فليعبدوا (قوله وقيل بما قبله) أى فجعلهم كعصف مأكول لئيلاف قريش فى الكشاف والمعنى انه أهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامن فى رحلتهم ولا يجترئ واحد عليهم (قوله وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت) فى الشرح رد هذا بان جزاء الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمتنع أن يكون لهما وطوى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرت العلة الثانية لانها الممتن بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام للعاقبة وهذا القول وهو تعلق لئيلاف قريش بآخر السورة مذهب الزجاج اه قال الحوفى ورد هذا القول جماعة وقالوا لو كان كذا لكان لئيلاف بعض سورة ألم تر واجماع الجميع على الفصل بينهما يرده وأقول الجواب عن هذا الرد أن القول بتعلق لئيلاف قريش بجعلهم مبنى على ان القرآن وان تفاصلت سوره شئ واحد فيتعلق بما فى سورة منه بما فى أخرى (قوله وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع فى الظرف لان الجواب مقرون بلام القسم ولام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها) ونظير ذلك قول المصنف فى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اذا فى قوله أئذا ما مت لسوف أخرج حيا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم فى الظروف وفى الشرح وقد مر فى الفصل الثانى من الفصول التى عقدها المصنف لاذا فى الالف المفردة ان ابن الحاجب قال فى قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم أن اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وعاملها ما بعد النافية ورده المصنف بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله * ونحن عن فضلك ما استغنينا * فكيف يتأتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التنزيل عليه فان قلت انما جزم بذلك فى ما النافية قلت غيرها من الادوات التى لها الصدر تشاركها فى الصدرية فيكون حكم الجميع واحدا والتفريق غير متجه اه أقول لقائل أن يقول بل هو متجه لان ما النافية أوغل فى التصدر من اللام لان النافى أشد تغييرا لمعنى الكلام من غيره لان تغييره الى النقيض ومرتبة التصدير باعتبار التغيير قال الرضى وانما كانت مرتبة ما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يجئ بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالقصد أو مغير لما سيجئ بعده من الكلام

فيتشوش لذلك ذهنه (قوله عوض لا نتفرق) هذا بعض بيت تقدم في حرف العين في الكلام على عوض وهو
رضيعي لبان ثدي أم تحالفا * بأسحم داج عوض لا نتفرق (قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع) هذا عجز بيت صدره
* فيارب ليلى أنت في كل موطن * والاصل في رحمته أو في رحمتك لان اسم الظاهر اذا أخبر به عن ضمير جاز في العائد اليه
ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبة (قوله ومن ذلك) يعني ومن اللام التي للتعليل وكذلك الضمير في
قوله ومنها اللام الثانية ومنها اللام الداخلة على عائد الى اللام التي للتعليل واعلم أن التلاوة وجعلنا منهم أئمة يهدون بامرنا
لما صبروا كما وقع في بعض النسخ لا وجعلناهم كما وقع في غالبها (قوله بان مضمرة بعينها) أي من غير تخيير بين اضمارها
واضمار كي (قوله ولا باللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين) جميع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم أكثرهم قالوا
ناصبة بطريق الاصالة وباقوهم قالوا ناصبة بطريق النيابة عن ان (قوله لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين) أحد المثلين اللام
الجارة والاخرى لام لا (قوله فقال المعنى ليرضنكم) هو بلام مفتوحة للقسم ومثناة تحتية مضمومة ونون مشددة للتأكيد
وقوله والمقسم عليه محذوف المراد بالمقسم عليه الجواب (قوله اذا قلت قدني الخ) قدني كفاني وحلفة منصوب على أنه مفعول
مطلق لمحذوف أي أحلف حلفة وذا بمعنى صاحب وهو هنا اللبن وأضاف الاناء للضيف لكونه شاربا فيه والمعنى لتغني عني
لتجعله غنيا عني كان الطعام محتاج الى من يطعمه (قوله وابكن عيشا تقضى بعد جدته) هذا صدر بيت عجزه
* طابت أصائله في ذلك البلد * وابكن بكسر الكاف والجدة بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى بكسر الموحدة والاصائل
جمع أصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع أيضا على أصل بضمتين وآصال بالمد قبل الصاد (قوله فعندهم أنها حرف
زائد مؤكد غير جار ولكن ناصب) في الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزائدة تعمل في الاسماء الجر
وقد عملت في الفعل النصب ومعناها التأكيد في الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء في الافعال ولا العكس
لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية وأقول ولو كانوا يرون صحة هذه الكلية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في
الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه غير تلك بوضع الواضع وجعله غاية
الامر انهما اتفقتا في اللفظ (قوله ووجهه عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من
نفيه) في الشرح هذا مشكل فان التوكيد حينئذ لم يستفد من اللام لانه استفيد من نفي المسبب وأرادت نفي السبب
وأقول بل استفيد التأكيد حينئذ من اللام لانه استفيد مما تعلقت به وأقيمت مقامه بعد حذفه (قوله يا عاذلاتي لا تردن الخ)
العذل بالذال المعجمة الملامة والعواذل جمع عاذلة والامير المطاع وأخبر به عن جمع المؤنث وهو الضمير في لسن لان فعيلا
يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيرا ولان هناك مضافا محذوفا أي ليس
أمرهن بأمير (قوله وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد) في الشرح كيف يكون معديا وهم يقدرون قاصدا
للفعل وقضية هذا أن تكون اللام للتقوية وكثيرا يطلق القول بزيادتها لاطراد صحة اسقاطها والمصنف يرى صحة
القول بانها متعلقة بالعامل بناء على أنها ليست زائدة محضة ولا هي معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين وأقول اذا كانت
اللام المقوية منزلتها بين الزائدة والمعدية لم يبعد اطلاق المعدية عليها (قوله وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية) انما قيد بغير الكسائي لان قراءة الكسائي بفتح اللام
الاولى ورفع الثانية وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وقرأ بها أيضا عمر وعلي وأبي وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو اسحق السبيعي
وزيد بن علي الا أن هؤلاء قرؤا وان كاد بدال مكان النون وتخريجها عند البصريين على كون ان مخففة من الثقيلة واللام
هي الفارقة وعند الكوفيين على كون ان نافية واللام بمعنى الا وأما تخريج قراءة الجمهور ففي البحر اختلف فيها فعن الحسن
وجماعة ان نافية وكان تامة والمعنى تحقير مكرهم وأنه ما كان لتزول منه الشرائع والنبوات التي هي كالجبال في ثبوتها
وقوتها ويؤيد هذا التأويل ما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قرأ وما كان بما النافية لكن هذا التأويل
يعارض ما تقدم من القراآت لان فيها تعظيم مكرهم وفي هذه تحقيره ويحتمل على تقدير ان نافية أن تكون كان ناقصة واللام
لام الجحود وخبر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين أهو محذوف أو هو الفعل الذي دخلت عليه اللام وعلى
هذا الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها الحوفي اهـ ولا يخفى أن في قول المصنف كثير من
الناس

الناس معارضة هذا الاخير وفى الشرح وقد جمع ابن الحاجب بين النفى فى قراءة الجمهور والاثبات فى قراءة الكسائى بان المراد بالجبال فى قراءة الجمهور آيات الله وشرائعه لانها بمنزلة الجبال فى الثبات والتمكن وفى قراءة الكسائى الامور العظيمة التى ليست بمعجزات (قوله وفيه نظر لان النافى على هذا غير ساو لم ولاختلاف فاعلى كان وتزول) فى الشرح المخرجون للآية على ذلك الوجه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطا ولا يوافقون على صحته وانما يرد عليهم بعد ثبوته بدليل لامتكلم فيه (قوله والذى يظهر لى أنها لام كى وأن ان شرطية) فى الشرح هذا كلام صاحب الكشاف وعبارته وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتتابع فى الشدة فضرب زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه وشدته أى وان كان مكرهم مسوّى لازالة الجبال معدا لذلك وقد جعلت ان نافية واللام مؤكدة كقوله وما كان الله ليضيع ايمانكم اهـ وفى البحر بعد كلام صاحب الكشاف وعلى تخريجه تكون ان هى المخففة من الثقيلة وكان هى الناقصة وأقول وعلى هذا اقول الشارح وماذكره المصنف ليس من مخترعاته وانما هو كلام صاحب الكشاف تحامل على المصنف (قوله فاجمع ليغلب جمع قومى الخ) يغلب بمثناة تحتية فى أوله مضارع غلب وفى الشرح وليس ماذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لذلك لجواز أن يكون المعنى فى البيت فاجمع منا أهلا لغلب قومى وفى قول أبى الدرداء وما أنا مريد التركها (قوله وتله للجبين) فى الصحاح وتله للجبين أى صرعه كما يقال كبه على وجهه وفى الكشاف تله للجبين صرعه على شقه فوقع أحد جنبيه على الارض (قوله والحادى عشر أن تكون بمعنى عند) فى الشرح هذه هى اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة أضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبته لغرة كذا أو يختص به لوقوعه بعده نحو كتبته لخمس خلون أو تختص به لوقوعه قبله نحو كتبته لليلة بقيت فع الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده ولقرينة نحو بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضى اهـ (قوله فلما تفرقنا الخ) هذا البيت لمتمم بن نويرة يرثى أخاه مالكا الذى قتله خالد بن الوليد (قوله السادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا) فى كافية ابن الحاجب أن اللام تكون بمعنى عن مع القول قال الرضى يعنى فى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اذ لو كانت كاللام فى قلت لزيد لكان يقال ما سبقتمونا لا ما سبقونا ثم قال الرضى ويجوز أن تكون اللام للتبليغ كاللام فى قلت لزيد وانما قال ما سبقونا على الحكاية بالمعنى لا باللفظ وقوله وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبة أو يكون اسم المقول القائلون محذوف لهم تكون اللام فى هذه الآية للتبليغ كاللام فى قلت لزيد لما ورد عليهم أنها لو كانت كذلك لقيل ما سبقتمونا أجاب بعضهم بان ضمير الغيبة فى سبقونا لمدخول لام التبليغ وهم المؤمنون الذين خاطبهم الكافرون وفى سبقونا التفات من الخطاب الذى فى مدخول لام التبليغ الى الغيبة وأجاب آخرون بان ضمير الغيبة فى سبقونا غير عائد على ما دخل عليه لام التبليغ واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم المقول لهم محذوف من سبقونا فقوله أو يكون اسم المقول لهم محذوفا يعنى من سبقونا لا من الآية لان هذا القول فى مقابلة القول بان فى سبقونا التفاتا والقول بان فى سبقونا التفاتا تاقول بان المقول لهم مذكور فى سبقونا وكلاهما مبنى على كون اللام للتبليغ وفى الشرح بعد قوله أو يكون اسم المقول لهم محذوفا كذا ثبت فيما رأيته من النسخ والصواب أو يكون اسم المقول عنهم محذوفا اذ المجرور باللام هو المقول وهو مذكور لا محذوف من الآية فخطأ وليس كذلك وانما معناه أنه محذوف من سبقونا كما قررناه (قوله وحيث دخلت اللام على غير المقول لهم) فالتأويل على بعض ما ذكرنا) لانه يسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ (قوله كضرائر الحسناء الخ) الضرائر جمع ضرة بفتح الضاد على غير قياس وضرة المرأة امرأة زوجها والبغى مجاوزة الحد والدميم بالمهملة القبيح وبالمعجمة ضد الممدوح (قوله والموت تغذو الخ) تغذو بالغين والدال المعجمتين من الغذاء بكسر الغين وهو ما يغتذى به من الطعام والشراب وقد غذوت الصبى بالطعام واللبن فاغتذى به لا يقال غذيته وأما الغداء بفتح الغين المعجمة والدال المهملة فطعام بعينه وهو خلاف العشاء كذا فى الصحاح والسخال بكسر السين المهملة وتخفيف الخاء المعجمة جمع سخلة بفتح السين وسكون الخاء قال أبو زيد يقال لاولاد الغنم ساعة تضعه أمه من الضأن والمعز جميعا ذكرا كان أو أنثى والجمع سخل وسخال (قوله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد) اعلم أن الاستعارة ان كانت فى اسم الجنس أعنى ما وضع لشئ من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به كالاسد للرجل الشجاع وقتل للضرب الشديد فاصلية وان كانت فى الفعل وغيره من المشتقات أو فى الحرف فتبعية أما بيان

التبعية في الفعل وغيره من المشتقات فلأن المقصود الاهم منه هو المصدر فتقع الاستعارة في المصدر أولا ثم تبعية ذلك تقع في المشتق فيقدر في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا الاستعارة في لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وأما بيان التبعية في الحروف فلأن الاستعارة تقع في متعلق معناه أولا ثم تبعية ذلك تقع في نفس الحرف وفسر السكاكي متعلق معنى الحرف بما يعبر به عند تفسيره مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فان هذه المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست نفس معانيها والا كانت اسماء لا حروفا فتقدر في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا الاستعارة في ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لترتب علته الغائية ثم استعملت اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية فجرت الاستعارة أولا في العلة والغرضية وتبعيتها في اللام وفسر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور فيقدر في الآية أنه استعير العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلته الغائية كالمحبة والتبني لمشابهة العداوة بعد الالتقاط بعلته الغائية في الترتب عليه والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقها أن تستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا التفسير مأخوذ من قول صاحب الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله

(قوله لله تبقى على الايام ذو حيد *)هذا صدر بيت للهذلي عجزه * بمشمخر به الظيان والآس * وحيد بكسر المهملة وفتح المثناة التحتية قال في الصحاح الحيدة العقدة في قرن الوعل والجمع حيود وكل نتوء في القرن والجبل وغيرهما حيد وحيد أيضا مثل بدره وبدر وأنشد قول الهذلي والمشمخر الجبل العالي والظيان بالظاء المعجمة المفتوحة ثم المثناة التحتية المشددة ياسمين البر والآس معروف (قوله فيا لله من ليل الخ) مغار بضم الميم وتخفيف الغين المعجمة والفتل بالفاء والمثناة الفوقية وفي الصحاح أغرت الحبل فتلته فهو مغار ويذبل بتحتية علم جبل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وجره في البيت للضرورة (قوله كقولهم لله دره فارسا ولله أنت) في الصحاح والدر يعني بالمهملة اللبن يقال في الذم لا درده أي لا كثر خيره ويقال في المدح لله دره أي عمله ولله درك من رجل وقال الرضي وأما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر أي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله أنت ولله أبوك فمعنى لله دره ما أعجب فعله انتهى وقال نجم الدين سعيد وأكثر ما تمثل به النحاة باضافة الدر الى ضمير الغائب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم (قوله ومن يك الخ) الصليب الشديد قال في القاموس الصلب بالضم وكسكر وأمير الشديد والباء متعلقة برجالا بيك مراتب لا يتقدم ما في حيز الموصوف الحرفي عليه (قوله وملكت ما بين العراق الخ) العراق بلاد يذكر ويؤنث ويقال هو فارسي معرب ويثرب بالمثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشرح ولا تتعين الزيادة لاحتمال ان يكون أجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له كما في قوله يجرح في عراقيها نصلي أو بجرح بمعنى يفعل الجرح (قوله وليس منه ردف لكم) خلافا للمبرد ومن وافقه فانهم قالوا معنى ردف تبع ولحق فتكون اللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله لتأكيد وصول الفعل اليه كما زيدت الباء في ولا تلقوا بايديكم وممن وافق المبرد على ذلك صاحب الكشاف (قوله بل ضمن ردف معنى اقترب) يدل على أنه مضمن تفسير ابن عباس وغيره بأزف وقرب (قوله أريد لانسى الخ) يجوز أن يكون تمثل بضم الفوقية في أوله مبنيا للمفعول ويجوز أن يكون بفتحها مبنيا للفاعل والاصل تتمثل فحذف احدى التاءين منه (قوله فقيل زائدة) قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يريد الله ليبين لكم زيدت اللام مؤكدة لارادة التبيين كما زيدت في لا أبا لك لتأكيد اضافة الاب والمعنى يريد الله أن يبين لكم ما خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم (قوله ثم اختلف هؤلاء) أي القائلون بان اللام للتعليل فقيل المفعول محذوف قال صاحب البحر وتقديره يريد الله هذا مذهب سيبويه فيما نقل ابن عطية أي تحليل ما حلل وتحريم ما حرم وتشريع ما تقدم ذكره والمعنى يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكره لاجل التبيين لهم فمتعلق الارادة غير التبيين وما عطف عليه هذا مذهب البصريين ولا يجوز عندهم أن يكون متعلقها التبيين لانه يؤدي الى تعدي الفعل الى مفعوله المتأخر بواسطة اللام والى اضمار ان بعد لام ليست لام الجحود ولا لام كي وكلاهما لا يجوز عندهم ومذهب

الكوفيين

الكوفيين ان متعلق الارادة هو التبيين واللام هي الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها (قوله وقال الخليل وسيبويه ومن
تبعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر) المراد هنا من كون الفعل مقدرا بمصدر انه في المعنى
مصدر وحقيقته ان الفعل جرد عن أحد مدلوليه وهو الزمان وأريد به الآخر وهو الحدث قال في الكشاف بعدما قال ان
أأنذرتهم أم لم تنذرهم في موضع رفع بسواء على الفاعلية أو بالابتداء وخبره سواء فان قلت كيف صح الاخبار عنه قلت هو من
جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينا
من ذلك قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن معناه لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح
من عطف الاسم على الفعل قال التفتازاني يعني ان اللفظ وان كان جملة فعلية لكنه في المعنى مصدر مضاف الى الفاعل أي
انذارك وعدمه وهو مما يصح ان يخبر عنه وكذا لا تأكل السمك يمال الى معناه فيحصل اسم يعطف عليه الاسم الذي هو ان
تشرب وهذا معنى هجر جانب اللفظ لا ان يجعل الفعل الذي لا تأكل في تقدير المصدر انتهى وفي تفسير البيضاوي والفعل انما
يمتنع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو
كالاسم في الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا وقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ومن ذلك تسمع في قول
المنذر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه حمل على انه مبتدأ الا ان معناه سماعك وخير خبره وحمل أيضا على حذف ان فيكون
الاسناد فيه الى المصدر حقيقة لا الى الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف ان لقرينة قوله خير من ان تراه
عدل بالفعل من النصب لفقد عامله لفظا الى الرفع الذي هو أول أحواله والمعيدي منسوب الى معيد تصغير معد تصغير ترخيم
وأصل هذا ان المنذر سمع بالمعيدي فاعجبه ما بلغه عنه فلما رآه استحقره وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال
ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ببيان وان قاتل قاتل بجنان فاعجب المنذر كلامه وصار مثلا يضرب
لمن خبره خير من رؤيته * والخليل هو ابن أحمد بن عمرو الفراهيدي النحوي البصري شيخ سيبويه والفراهيدي بطن من
الازد وروى عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان في الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن في العرب بعد الصحابة أذكى منه
ولا أجمع وهو أول من استخرج العروض وكان من أزهد الناس وأشدهم تعففا واختلف في وفاته فقيل سنة سبعين ومائة
وقيل سنة خمس وسبعين ومائة وقال أبو بكر بن أبي خيثمة أول من سمي في الاسلام أحمد أبو الخليل بن أحمد العروضي وكذا قال
المبرد واعترض بابي السفر سعيد بن أحمد فانه أقدم وأجيب بان أكثر أهل العلم قالوا انه يحمد بالياء المضمومة في أوله والميم
المكسورة وقال ابن معين أحمد وفي الشرح تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدري ليس بقياس والقول بانه حذف
فهو موجود تقديرا يدفعه قولهم الفعل مقدر بمصدر اذ لو كان الحرف المصدر مقدرا لكان المؤول بالمصدر هو الحرف
وصلته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع المضارع المنصوب بها ليس بمقيس على المختار انتهى وأنت خبير بان ما فسرنا به
المراد من تقدير الفعل بالمصدر ههنا لا يرد عليه ما في الشرح ثم ان المصنف جزم بنسبة هذا القول للخليل وسيبويه ومن تابعهما
تبعا لابن عيسى فانه نسبه لسيبويه والبصريين وان بعض النحويين ذهب الى أن اللام في ليبين لام العاقبة كما في قوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا ولم يذكر مفعول يبين (قوله يا بؤس للحرب الى آخره) البؤس بهمزة ساكنة وقد تبدل واوا الشدة وفي
الصحاح والرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط فجمع وليس له
واحد من لفظه مثل ذود والجمع ارهط وأراهط كأنه جمع ارهط والمراد بصيغة النداء هنا التعجب (قوله لان اللام أقرب
ولان الجار لا يعلق) في الشرح والمضاف أيضا جار فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف وان قلنا
العامل هو اللام المقدرة لزم أيضا تعليق الحرف الجار انتهى وأقول اذا كان المراد بالجار في قولهم الجار لا يعلق هو حرف الجر
الموجود في اللفظ لا يلزم شيء مما ألزمه به . (قوله ومن ذلك قولهم لا أبا لزيد ولا أخا له ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم
لا مضاف لما بعد اللام) قال الرضي الكثير ان يقال لا أب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين وجاء أيضا على قلة لكن لا الى حد
الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف
نوني المثنى والجمع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا أبا له ولا أخا له فيكون معرفة اتفاقا وأجاز
سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار

المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر أجابوا بأن اللام ههنا أيضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد
لتلك المقدرة كتيم الثانى فى تيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فكان الفصل بين المضاف
والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذى حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا
دون سائر الاضافات المقدرة باللام أجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المنفى بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف
المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه
وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفى المضاف الى النكرة فيقولون لا أبا رجل
حالة كذا ولا غلامى لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد * واى كريم لا أباك يخلد
فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا أخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض
فى المنادى وهو شاذ كقوله * يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام * وفى حاشية التفتازانى فان قيل لو كان لا أباك على الاضافة لكان
معرفة فيجب الرفع وتكرير الجار قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر ترك الرفع
والتكرير لكونه فى صورة النكرة والخبر مقدر لكن على وجه العموم أى لا أباك موجود وليس المعنى على نفى صفة وحال
عن أبيه لانهم قصدوا بهذا الابهام ان يكون معنى لا أباك ولا أب لك سواء وان كان الاب فى الاول معرفة وفى الثانى نكرة كما
يقال لا كان أبوك موجودا ولا كان لك أب بتعريف المسند اليه فى الجملة الاولى وتنكيره فى الثانية مع ان النحوى واحد
(قوله وجعل الاسم تشبيها بالمضاف) يعنى حتى أعطاه حكمه فى حذف نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ (قوله
على لغة من قال ان أباها وأبا أباها) هذا صدر بيت لرجل من بلحارث وقبله واها لريا ثم واها واها * هى المنى لو اننا نلناها
يا ليت عيناها لنا وفاها * بثمن نرضى به اباها (قوله وقولهم مكره أخاك لا بطل) قولهم مجرور بالعطف على لغة من قال ومكره
خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر وبطل معطوف على مكره (قوله وجعل حذف النون) هذا معطوف على جعل أبا وأخا لبيان
لا غلامى له كما ان المعطوف عليه لبيان لا أباله ولا أخاله (قوله نزاعة للشوى) أى للاطراف لان الشوى اسم لليدين والرجلين
من الآدميين أو لجلدات الرأس لانه أيضا جمع شواة وهى جلدة الرأس (قوله ولا محولان) لان هذا خبر مبتدأ محذوف أى
ولا هما محولان وفى الشرح قال فى الصحاح والعادى العدو والاكيل الذى يؤاكلك والاكيل أيضا الآكل فيمكن ان يقال
انهم محولان عما هو مجار للفعل فى التحرك والسكون وان تحو باهما لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك فى الآية ولا فى البيت
بل هو ظاهر فيهما اذ المعنى ان هذا مبالغ فى عداوتك وعداوة زوجك وان يكون الملتمس لا يأكل الزاد مبالغا فى الاكل وهو
الاليق بقصد الشاعر فى التمدح بالكرم وأقول اما عدو فان سلم انه محول عن عاد فلا نسلم ان عاديا مجار لفعله فى حركاته وسكناته
لانه لم يستعمل من العداوة ثلاثى مجرد حتى يكون عاد مجاريا لمضارعه وأما أكيل فان سلم انه محول عن آكل للمبالغة فلا نسلم ان
البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فانى لست آكله وحدى يدل على ان مراده بالاكيل المشارك له فى الاكل لا المبالغ
فيه وكيف والمبالغة فى الاكل صفة مذمومة عند العرب وفى الشرح أخرج البخارى عن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى
يأتى بمسكين يأكل معه فادخلت رجلا يأكل معه فاكل أكلا كثيرا فقال يا نافع لا تدخل هذا على سمعت النبى صلى الله عليه
وسلم يقول المؤمن يأكل فى معى واحد والكافر يأكل فى سبعة امعاء ثم فى الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدوا وأكيلا
صفتين مشبهتين ونصب المعمول على التشبيه بالمفعول قلت اما فى عدو فلان ذلك يمتنع لان الصفة المشبهة لا يكون معمولها الا سببيا
وأما فى التمى له أكيلا فلذلك ولامتناع تقديم معمول الصفة عليها (قوله وفى الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو) فى
التعليق ينبغى اذا ضبط محذوف وصفة بالكسر ان يقال ان محذوف بدل من مستقر لا صفة له وذلك لان مستقرا أريد به لفظه
فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نعتا له نعم يمكن ان يكون بدلا منه وان كان نكرة لانه قد وصف بقوله صفة لعدو
على حد قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة وأما ان ضبطا بالرفع على الخبرية أى هو محذوف صفة لعدو فلا اشكال
وأقول لا نسلم ان مستقرا أريد به هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة وانما أريد به لفظه معبرا به عن معناه ولذلك لم يذكر
هذا فى الشرح (قوله وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك) فى الشرح
كلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه (قوله والضمير على هذه

المقولة)

التولية) فيكون مفعولا مطلقا وانما لزم على هذا المعنى الذى ذكره الفارسى ان يكون الضمير البارز فى موليها التولية لانه معنى مراعى فيه الاعراب واظهار ماهو مقدر فى الآية فيكون وجهة فيه تقدير مفعول ثان فى الآية كما ان ذى فيه تقدير مضاف اليه كل فيها ولانه لو لم يكن تقدير مفعول فيها لكان تفسير البارز فى موليها ولا يصح ذلك لان مفسره فيها وجهة مضاف اليها كل وهذا وجهه مضافة الى كل واذا كان المفعول الثانى لمول فى الآية مقدرا والمفعول الاول مذكورا تعين كون البارز فى موليها التولية وسقط ما فى الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائد الوجهة ولا يكون فيه تعدى العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو ذو وجهة وليس الضمير عائدا عليه انما هو عائد على الوجهة والمعنى ان الله تعالى مول كل ذى وجهة وجهته انتهى وأقول بل فيه تعدى العامل الى الضمير وظاهره معا نظرا الى ظاهر اللفظ دون الحقيقة وهو مراد المصنف (قوله وانما لم يجعل كلا والضمير مفعولين و يستغنى عن حذف ذى ووجهته لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا) ادخال حرف ذى وهو المضاف الى وجهة فى هذا التعليل ليس على ما ينبغى لان اعتباره انما هو لان المولى صاحب الوجهة لا نفسها وفى الكشاف وقرئ ولكل وجهة على الاضافة والمعنى وكل وجهة الله موليها فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك لزيد ضربت ولزيد أبوه ضارب به انتهى قال السفاقسى ورد بان العامل اذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد الى ظاهره المجرور باللام لا تقول لزيد ضربته ولا لزيد انا ضارب به وسببه ان تعديه للضمير بنفسه يقتضى قوته و بواسطة يقتضى ضعفه ولا يكون العامل الواحد قويا وضعيفا و يلزم أيضا منه ان المتعدى الى واحد يتعدى الى اثنين انتهى وفى حاشية التفتازانى فان قيل العامل فى المثال الموافق والممثل مشتغل بالضمير فكيف يعمل فى المتقدم قلنا العامل محذوف والمذكور تفسير له أى لكل وجهة الله مول موليها ولزيد أبوه ضارب ضارب به والمفعول الآخر محذوف أى أهلها ولا حاجة الى ما قيل ان الضمير للمصدر أى مول التولية وضارب الضرب أو ان لكل وجهة انما هو المفعول الاول محذوف المضاف أى لكل صاحب وجهة وضمير موليها هو المفعول الثانى وايراد النظير تنبيه على الوجهين لكن لا يخفى انه لو أراد هذا لكان ينبغى ان يشير الى المضاف المحذوف (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) هذا صدر بيت عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب وفى الشرح سراقة بضم السين المهملة أظنه سراقة بن مالك بن جعشم المدلجى من الصحابة نزل بقديد فمات سنة أربع وعشرين والرشا بكسر الراء وبالشين المعجمة مع المد الحبل قصره للضرورة واعاد الضمير عليه مؤنثا على معنى الآلة وعند متعلق بذئب لما فيه من معنى التأخر والمعنى ان سراقة درس القرآن فتقدم والمرء متأخر عند اشتغاله بما لا يهم كمن امتهن نفسه فى السقى وأرخى الارشية فى الآبار انتهى وقيل عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب و لرشا جمع رشوة ورشوة بضم الراء وفتحها وهى الجعل والجمع رشا ورشا ومعنى البيت هجو رجل من القراء يسمى سراقة بانه يرائى و يقبل الرشا وانما صيره ذئبا لحرصه على أخذها وفى حواشى التسهيل ولو زعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها فى بحسبك لم يكن بعيدا وفى الشرح وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن فى ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره (قوله ورد بان معنى الحرف لا يعمل فى المجرور) هكذا وقع فى أكثر النسخ والاظهر ما فى بعضها وهو معنى الفعل (قوله وفيه نظر لانه) أى معنى الفعل الذى فى الحرف قد عمل فى الحال فيعمل فى المجرور لان العامل فى الحال أقوى من العامل فى المجرور ألا ترى ان العامل فى الحال عامل فى صاحبها (قوله وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كما تقدم) سيقول المصنف فى الباب الثالث ان التحقيق انها ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة (قوله قلت لما ذكر فى اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف) فى الشرح معنى قولك زيدا اضربه وقد يقال لا نسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر له ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه وأقول الدليل على كونه عوضا من المحذوف انه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف والمعوض هو الذى لا يجمع بينه وبين العوض (قوله ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه) فى الصحاح البت القطع و يقال لا أفعله بتة ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وفى شرح اللب وقد تجىء اللام لازما فى بعض المصدر المؤكد لغيره نحو لا أفعله البتة فان سيبويه حكم فى كتابه بان اللام فيه لازمة وفى الشرح قد يكون الشئ عوضا و يحذف كالتاء فى اقامة فانه مصدر أقام حقه ان يجىء على افعال فيقال اقوام الا ان الواو قلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء فقيل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل هنا كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا

عنه وفيه نظر اذ لا يمتنع اجتماعهما قال الشاعر عزمت على اقامة ذي صباح * لامر ما يسود من يسود ومثله في الكلام كثير وأقول لقائل ان يقول لا نسلم ان التاء في اقامة عوض عن الالف المحذوفة وانما هي كالعوض عنها اذ لو كانت عوضا لم يجز حذفها (قوله وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل) قال الرضي وحكى الفراء عن بعضهم ان أصل يالزيد يا آل زيد نخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو ياللدواهي و يالله ونحوهما (قوله واحدى الالفين) هما الالف التي في حرف النداء والالف التي هي وسط آل (قوله نخير نحن الى آخره) في الشرح خير خبر لنحن محذوف ونحن المذكور تو كيد للضمير في خير ولو قدر مبتدأ لزم الفصل به بين خير ومن وهو أجنبي ولو قدر فاعلا لخير لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت والمثوب المرجع (قوله وأجيب بان الاصل ياقوم لا فرار) يعني أجيب عما استدلوا به بانا لا نسلم ان يالا فيه أصله يا آل فلان بل أصله ياقوم لا فرارا ولا نفر فحذف المنادى وما بعد لا النافية أو أصله يا فلان ثم حذف ما بعد الحرف وقولهم ان الجار لا يقتصر عليه ان أرادوا في الاختيار فسلم ولا يضر هنا وان أرادوا مطلقا فممنوع ألا ترى الى الاقتصار على التاء والفاء وان كانا غير جارين في قوله الا اركبوا الا الجموا الا تا * قالوا جميعا كلهم الا فا (قوله فياشوق ما أبقى الى آخره) تقدم الكلام عليه في أوائل حرف اللام (قوله نعم هو) أي تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل لازم لابن عصفور لانه جعل اللام في يالي للمستغاث لاجله وقال في يالزيد لعمرو ان لام لعمرو متعلقة بادعوا ولا شك انه مستغاث لاجله فتكون اللام في يالي اذا كان مستغاثا لاجله متعلقة بادعوا و يلزم المحذور (قوله و ينبغي له هنا) أي في لام عمرو من يالزيد لعمرو ان يعلقها بادعوا بل يعلقها بمدعو ليتخلص من هذا الالزام في يالي (قوله وانما ادعيا وجوب التقدير) يعني تقدير عامل آخر للمستغاث لاجله ولم يكتفوا بعامل المستغاث (قوله وأجاب ابن الضائع بانهما مختلفان معنى) فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل (قوله كقوله تعالى تبغونها عوجا) هذه الجملة في محل نصب على الحال من الواو في تصدون عن سبيل الله من آمن به والاصل تبغون لها عوجا فحذفت اللام ومعنى كونهم يطلبون للسبيل عوجا انهم يلبسون على الناس و يوهمون ان فيها عوجا عن الحق بقولهم شريعة موسى لا تنسخ و بتغييرهم صفة الرسول صلى الله عليه وسلم أو انهم يحرشون بين المؤمنين لتختلف كلمتهم (قوله والقمر قدرناه منازل) أي قدرنا له منازل وقال الزمخشري وغيره ان منازل ظرف وان الضمير قبله مضاف محذوف وعبارة الكشاف ولا بد في قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل والمعنى قدرنا سيره في منازل (قوله واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) في الكشاف والضمير في كالوهم أو وزنوهم ضمير منصوب راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوا لهم أو وزنوا لهم فحذف الجار وأوصل الفعل وان يكون على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل أو الموزون ولا يصح ان يكون ضميرا مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا فان جعلت الضمير للمطففين انقلب الى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشر والتعلق في ابطاله بخط المصحف وان الالف الذي يكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط المصحف لم يراع في كثير منه حذو المصطلح عليه في علم الخط (قوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا) هذا صدر بيت عجزه قوله ولقد نهيتك عن بنات الاوبر وقد تقدم الكلام عليه في أل (قوله فنولى غلامهم الى آخره) الظليم الذكر من النعام والجمع ظلمان (قوله اذا قالت حذام فانصتوها) هذا صدر بيت عجزه فان القول ما قالت حذام وحذام بفتح الحاء المهملة وبالذال المعجمة اسم امرأة مثل قطام (قوله و يلزمه ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا) في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يهمله بل ذكره من معاني الى أيضا قال في التسهيل ومنها الى لانتهاء الغاية مطلقا وللمصاحبة وللتبيين وأقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره ومنشؤه انهم أعادوا الضمير المنصوب بيلزم على ابن مالك وقرؤا يذكر مبنيا للفاعل لا للمفعول وجعلوا هذا الكلام اعتراضا من المصنف عليه وانما هو لبيان ما لزم شرح كلام ابن مالك لا لاعتراض والمعنى و يلزم هذا الشرح الذي ذكر لكلام ابن مالك الخ في اللام ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا (قوله سقيا لزيد وجدعا له) الجدع بسكون الدال المهملة قطع الانف وقطع الاذن وقطع اليد وقطع الشفة وسكون الذال المعجمة السجن والحبس وأما بفتح الذال المعجمة فولد الشاة في الثانية وولد البقرة والحافر في الثالثة والابل في الخامسة (قوله ولا هي مقوية للعامل لضعفه) اللام في للعامل لام تقوية

المقوية

للتقوية وفي لضعفه لتعليل التقوية وأما تعليل النفي فقوله لان لام التقوية الى آخره (قوله وليس تقدير المحذوف أعني كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه) في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله مسئلة وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا جاز ان يقدره ابن عصفور متأخرا وتقديره كذلك لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المقدم كما في قولك لزيد ضربت بل الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخرا للاهتمام بشأن الظرف المذكور للتبيين انتهى وأقول لو قدر العامل هنا أعني مؤخرا لكانت اللام لتقويته لضعفه بالتأخير ولا يصح هنا ان يكون للتقوية لان لام التقوية تصلح للسقوط وهذه لا تصلح فلا يصح ان يقدر العامل أعني مؤخرا (قوله بل التقدير ارادتي لزيد) في الشرح ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي تتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتدأ ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر فيتعلق بمحذوف على ما هو المعروف وأقول يدل على ان هذا مراد المصنف قوله فيما قبل ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له وقوله فيما بعد وانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف للتبيين اذ لا يطابق الاستئناف الا في الجمل (قوله فقيل اللام زائدة وما فاعل) يؤيد هذا القول قراءة ابن أبي عبلة هيهات هيهات ما توعدون (قوله وقيل هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر) في البحر قال الزجاج البعد لما توعدون أو أي بعد لما توعدون وينبغي ان يجعل كلامه تفسير معنى لا تفسير اعراب لان هيهات لم تثبت مصدريتها وقول الزمخشري فمن نونه نزله منزلة المصدر ليس بواضح لانهم قد نونوا اسماء الافعال ولا نقول انها اذا نونت نزلت منزلة المصدر وقال ابن عطية في قراءة من ضم هيهات ونونه انه اسم معرب مستقل وخبره لما توعدون أي البعد لوعدكم كما تقول النجح لسعيكم وقال صاحب اللوامح فاما من قرأ هيهات فرفع ونون احتمل ان يكونا اسمين متمكنين مرتفعين بالابتداء وما بعدهما خبرهما بمعنى البعد لما توعدون والتكرار للتأكيد ويجوز أن يكونا اسما للفعل والضم للبناء مثل حوب في زجر الابل لكنه نون بكونه نكرة انتهى ثم قراءة الجمهور بفتح التاء من هيهات هيهات هي لغة الحجاز وقرأ هارون عن ابي عمرو بفتحهما منونتين وقرأ أبو جعفر بضمهما من غير تنوين وعنه وعن الاحمر بالضم والتنوين وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين وهي في تميم وأسد وعن خالد بن الياس بكسرهما والتنوين وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو والاعرج باسكانهما وفي التكميل لشرح التسهيل ان في هذه الكلمة ما ينيف على أربعين لغة (قوله وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين) انما لا يجوز تعلقها بالفعل لعدم الفائدة ولانه يلزم تعدي فعل المخاطب الى ضميره (قوله ويحتمل انها أصل قراءة هشام بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء وتكون على ابدال الهمزة) لم يقرأ هشام كذلك وانما قرأ بكسر الهاء وسكون الهمزة وفتح التاء وضمها نعم قرأ كذلك ابن ذكوان رفيق هشام وقرأ بها أيضا نافع (قوله وهو ان تقدره جمع اللهاة) في الصحاح اللهاة الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم والجمع اللهى واللهيات واللهوات (قوله شبهت) يعني المنايا بشيء يبتلع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وأثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به المحذوف وهو اللهى التي أريد بها الافواه فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخييلية وهي قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقد ذكرنا المذاهب في شرح الخطبة (قوله وحركتها الكسر) قال التفتازاني تشبيها لها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر يعني في ان كلا منهما مختص بنوع من الكلم وعامل (قوله وسليم تفتحها) سليم بصيغة التصغير قبيلة من العرب (قوله وأما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه التعليل) في الكشاف واللام في ليكفروا محتملة ان تكون لام كي وكذلك في وليتمتعوا فيمن قرأها بالكسر والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة اذا أنجاهم الله ان يشكروا نعمة الله تعالى في انجائهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة الى ازدياد الطاعة لا الى التلذذ والتمتع وان تكون لام الامر وقراءة من قرأ وليتمتعوا بالسكون تشهد له ونحوه قوله تعالى اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى وفي الشرح فان قلت لم يكن الداعي لهم الى العود الى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما ان تجعل اللام للصيرورة والعاقبة على ما يقوله الكوفيون أو تجعل للتعليل الوارد على طريق المجاز (قوله في قراءة من سكنها) هي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي وقالون عن نافع (قوله ويؤيده ان بعدهما فسوف تعلمون) لان المعنى فسوف تعلمون شؤم الكفران والتمتع ووبال عاقبتهما

وذلك يقتضي ان الامر بالكفران والتمتع للتهديد وفي الشرح لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط يترتب مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما سيأتي أو يقال ان قوله فسوف تعلمون مقتض للتهديد فيو يجعل الامر السابق على التهديد و يصير الكلام متلايم الاطراف (قوله واما متعلق بفعل مقدر مؤخر أي وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله أنزله) في الشرح وكذا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا يجوز أن يكون تعليلا لفعل محذوف متأخر والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما يقدر المحذوف متأخرا قصدا الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور أكثر وأقول ليس فعل ذلك للحفظ فقط كما هو مقتضى تقريره بل هو للزينة أيضا والذي ذكره المعربون في نصب حفظا أنه بفعل مقدر أي وحفظناها حفظا أو بالعطف على زينة باعتبار المعنى كأنه قيل انا خلقنا الكواكب زينة وحفظا (قوله لتعن بحاجتي) في الصحاح وعنيت بحاجتك أعني عناية فانا بها معني على وزن مفعول واذا أمرت منه قلت لتعن بحاجتي (قوله محمد تفد نفسك كل نفس الى آخره) هذا البيت لابي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم كذا في شرح الشذور ومحمد هو نبينا صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى ههنا اجمع الامة وما بعده مختلف فيه ولد عام الفيل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لليلتين وقيل لعشر و بعث الى الناس كافة بمكة وهو ابن أربعين سنة وأقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الاصح ثم هاجر الى المدينة يوم الاثنين فأقام بها عشرا بالاتفاق فالصحيح ان عمره ثلاث وستون سنة وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول قال الحاكم ولد يوم الاثنين وخرج من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وتوفي يوم الاثنين صلى الله عليه وسلم ولم يختلف أهل السير في أنه صلى الله عليه وسلم توفي في شهر ربيع الاول ولا في انه توفي يوم الاثنين وانما اختلفوا في أي يوم كان ذلك من الشهر فجزم ابن اسحق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر بانه كان لاثنتي عشرة ليلة خلت منه و به جزم ابن الصلاح والنووي في شرح مسلم وغيره والذهبي في العبر وصححه ابن الجوزي وقال موسى بن عقبة في مستهل الشهر و به جزم ابن زبير في الوفيات و رواه أبو الشيخ ابن حبان في تاريخه عن الليث بن سعد وقال سليمان التيمي لليلتين خلتا منه ورواه أبو معشر عن محمد بن قيس أيضا والقول قول الجمهور وقد استشكله السهيلي بان الوقفة كانت في حجة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن أن يكون ثاني عشر شهر ربيع الاول في سنة احدى عشرة يوم الاثنين لا على تقدير كمال الشهور الثلاثة ولا على تقدير نقصانها ولا على تقدير كمال بعضها ونقص بعضها لان ذا الحجة أوله الخميس فان نقص هو والمحرم وصفر كان ثاني عشر شهر ربيع الاول يوم الخميس وان كمل الثلاثة كان يوم الاحد وان نقص بعضها وكمل البعض كان اما الجمعة أو السبت وقد أجيب عن هذا الاشكال بان تفرض الشهور الثلاثة كوامل و يكون قولهم لاثنتي عشرة ليلة خلت منه أي بأيامها كوامل فتكون وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر وهو يوم الاثنين وفيه نظر لما روى البيهقي في دلائل النبوة باسناد صحيح الى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لاثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول فهذا يدل أن أول صفر يوم السبت فلزم نقصان ذي الحجة والمحرم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر أي من مرضه يدل على نقص صفر أيضا فاتضح ان قول سليمان التيمي راجح من حيث التاريخ وأما قول من قال مستهل شهر ربيع الاول فعلى أن يكون أحد الشهور ناقصا والله تعالى أعلم (قوله وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله) في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على أن الفعل مرفوع أصله يكون لكنه سكن النون لاجل الادغام الجائز فأبدلها لاما وادغم ثم التقى ساكنان فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته سائغا في السعة من باب التقاء الساكنين على حده (قوله دوامي الايد يخبطن السريحا) الدوامي جمع دامية وفي الصحاح الدامية الشجة التي تدمى ولا تسيل والايدي جمع يد حذف منه الياء اكتفاء بالكسرة والسريح بمهملتين السيور التي يخصف بها الواحدة سريحة (قوله على مثل أصحاب البعوضة الى آخره) البعوضة هنا ماء لبني اسد وفي الشرح و يقال خمش وجهه بفتح الميم في الماضي يخمشه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس والكل ممكن في البيت انتهى وأقول كون الاخير مرادا ههنا في غاية البعد وحر الوجه ما بدا من الوجنة وحر الرمل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح

(قوله

(قوله لكن بشرط تقدم قل) ليكون الامر الذى هو قل عوضا من اللام كذا فى الكشاف (قوله كقوله قلت لبواب الى آخره) لا يقال استشهد المصنف بالشعر للوقوع فى النثر لانا نقول ليس هذا استشهادا للوقوع فى النثر وانما هو استشهاد لمجرد الوقوع ولو سلم فليس الاستشهاد بالبيت وحده بل مع نفى الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة ثبت الاختيار ولزم صحة الوقوع فى النثر (قوله وقيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى أول البيت لا فى حشوه) لما استدل ابن مالك على ان حذف اللام من تيذن ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول ائذن بالهمزة اعترض عليه بان قول الشاعر ائذن ضرورة فقد تخلص ابن مالك من ضرورة وهى حذف اللام بضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل فاجاب المصنف بان اثبات الهمزة انما يكون ضرورة اذا كان فى الحشو لا فى أول الكلام وهى هنا واقعة فى أول الكلام لانها واقعة فى أول البيت لا فى أول المصراع الثانى من البيت وفى الشرح وفى اطلاقه المصراع مخالفة للاصطلاح المشهور فان التصريع فيه جعل العروض الذى حقه ان يخالف الضرب فى الوزن موافقا له فيه والتقفية جعل العروض الموافق للضرب فى الزنة موافقا له فى الروى فما انشده المصنف من قبيل المقفى لا المصرع لان عروض الرجز مستفعلن وهى هنا كذلك على زنة ضربه الا انه دخله الخبن زحافا وليس الالحاق الا فى الروى فقط (قوله احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية) اعلم ان المضارع انما انجزم بعد الطلب لانه كلام لا بد من حامل للمتكلم عليه فالحامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب لمضمونه والحامل على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر الطلب وذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون حينئذ معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا (قوله والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب) يعنى مدلولا عليه بذلك الطلب قال الرضى ولعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا (قوله وأيضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير) فى الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان أفعال الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب نحو ما أحسن زيدا وما ألطفه وما أطرفه الى غير ذلك مما لا ينحصر ونحو قضو الرجل بمعنى ما أقضاه وحسن أولئك رفيقا بمعنى ما أحسنهم رفيقا كلها متضمن للحرف الذى حق الانشاء ان يؤدى به ولهذا كانت غير متصرفة وأقول المراد بالحرف فى قول المصنف معنى الحرف هو الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ومما حقه ان يوجد وليس بموجود وحينئذ لا ترد أفعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بموجود (قوله وابطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم فى جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع) فى الشرح وما ذكره ابن مالك مبنى على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما يقتضى العلية كما صرح به ابن الحاجب فى أماليه حيث قال لا يشترط فى الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وانما يقتضى العلية انتهى وفى البحر و يقيموا مجزوم على جواب الامر وهذا قول الاخفش والمازنى ورد بانه لا يلزم من القول ان يقيموا ورد هذا الرد بانه أمر المؤمنين بالاقامة لا الكافرين والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشئ فعلوه لا محالة وفى المطول وأما قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة فلأن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ آخر نحو ان توضأت صحت صلاتك وفى حاشيته للسيد المذكور فى الكتب المعتبرة فى الاصول ان كلمة ان قد غلبت فى السببية فدلت على ترتب الثانى على الاول وانها تستعمل فى الشرط الذى هو جزء من العلة التامة فيعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتنى ضربتك ان الضرب الثانى مترتب على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله لا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا وأما قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ففيه اشارة الى أن المؤمنين ينبغى ان يبادروا الى امتثال قول النبى صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلاة سبب لاقامتهم اياها لا تتخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توضأت صحت صلاتك يشعر بمبالغة فى اعتبار الوضوء فى صحة الصلاة حتى كأنه المحصل وحده

بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط (قوله وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم) في الشرح كأنه والله أعلم أخذه من اضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضي التشريف لهم وانما شرفهم لاخلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأت له في بعض المواضع كقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وأقول هذا المعنى بعد تسليم انه حامل له على ذلك ان لم يتأت في نحو هذه الآية فالجواب الاول متأت فيه (قوله ولا يجوز ان يتوافقا) أي الجواب والمجاب فيهما أي في الفعل والفاعل وعلى ما قاله المبرد يتوافقان اما في الفعل فظاهر وأما في الفاعل فلان المواجه باقيموا والعائد عليه ضمير يقيموا هو العباد المؤمنون (قوله وأيضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة) يعني ولا تجاب المواجهة بلفظ الغيبة وهذا اذا كان الفاعل واحدا على ما لا يخفى وصرح به البيضاوي وأبو حيان في تفسيريهما (قوله وليس بشئ) لان ذلك ليس من أسباب بناء الفعل المعرب واعلم أن المصنف أجمل في حكاية هذا القول وفي رده بعض اجمال وبين ذلك أبو حيان فقال وقيل مضارع بلفظ الخبر صرف عن لفظ الامر والمعنى واقيموا قاله أبو علي وفرقة ورد بانه لو كان مضارعا بلفظ الخبر ومعناه الامر لبقي على اعرابه بالنون كقوله تعالى هل أدلكم على تجارة ثم قال تؤمنون والمعنى آمنوا واعتل أبو علي لذلك بانه لما كان بمعنى الامر بني كما بني الاسم المنادى المتمكن على الضم لما شبه بقبل وبعد (قوله وزعم الكوفيون وأبو الحسن) هذا عطف على قوله فيما سلف وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها (قوله ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان) أي للحدث المقترن بالزمان ففي العبارة ادنى مسامحة (قوله توكيد مضمون الجملة) المراد بمضمون الجملة هنا النسبة الاسنادية المفسرة بتعلق احدى جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ويكون لنسبته خارج تطابقه في احدى الازمنة أولا تطابقه (قوله ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين) يجوز في زحلقوها أن تكون بالحاء وان تكون بالقاف والمعنى أخروها وفي الشرح واحترز بابتداء الكلام من مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا في ابتدائه ثم قال وقد يعترض بانما فان السكاكي ادعى ان سبب افادتها الحصر ان ان للتأكيد وما كذلك فاجتمع تأكيدان فأفادت الحصر ولا ينتقض بان زيدا القائم ولا بمثل قام زيد نفسه عينه لعدم توالي المؤكدين في المثال الاول وعدم كونهما ابتداء في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين الا وباتأكيدا للتنبيه نص عليه في توضيح البخاري وقد يعترض أيضا بمثل لسوف يقدم زيد انتهى وأقول في كلامه نظر اما أولا فلان مراد المصنف بمؤكدين في قوله كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين مؤكد مضمون الجملة أعني النسبة الاسنادية يدل على ذلك قوله وفائدتها أمر ان توكيد مضمون الجملة وحينئذ لم يدخل جاء القوم كلهم أجمعون ولا قام زيد نفسه عينه حتى يحترز عنهما بابتداء الكلام لان التأكيد فيهما ليس لمضمون الجملة وانما هو لمفرد من مفرداتها ولا يرد أيضا قول ابن مالك لان بانأكيد لمضمون لا لا لمضمون الجملة وانما هو لمفرد من مفرداتها ولا يرد أيضا السوف يقدم زيد لان اللام فيه وان كانت مؤكدة للنسبة الاسنادية الا أن سوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال واما ثانيا فلان السكاكي لم يجعل السبب في افادة انما الحصر ان للتأكيد وما كذلك وانما جعل سبب افادتها الحصر تضمنها معنى ما والا ونقل عن بعض النحاة في مناسبة تضمنها ذلك ان أن للتأكيد وما كذلك وعبارته في المفتاح والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمينه معنى ما والا ولذلك ترى ائمة النحو يقولون انما تأتي اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون لذلك وجها لطيفا يسند الى علي بن عيسى الربعي وانه كان من أكابر علماء النحو ببغداد وهو ان كلمة ان لما كانت لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة فلا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو تضاعف تأكيدها فناسب ان تضمن معنى القصر لان قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد انتهى قال الكرماني في شرح البخاري ولا يخفى عليك أن المراد أن انما كلمة موضوعة للحصر وما ذكر سر وضع لذلك لا ان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على أصلهما مرادتان بوضعهما (قوله والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر) في الشرح وقد يجاب أيضا بان اللام في هذه الآية لمجرد التأكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال كما جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف وهو الله وسلبت معنى التعريف وأقول هذا بعينه سينقله المصنف عن الزمخشري في قوله تعالى ولسوف أخرج حيا ويضعفه بان فيه خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة (قوله مردود بانه) أي تقدير أبي حيان يقتضي حذف الفاعل من الآية لان

ان

ان يذهبوا على تقديره منصوب على انه مفعول القصد وعلى تقدير المصنف مجرور على انه مضاف اليه ولا يقام المنصوب مقام ناصبه فى اعرابه و يقام المضاف اليه مقام المضاف فيه (قوله و وجهه ان قد تقرب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم) فى الشرح وأيضا فالفعل من ان زيد العسى يقوم ولنعم الرجل للانشاء و زمن وقوعه حالى فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه فى الحال وأقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الماضى الجامد نحو ان زيدا لعسى يقوم أو لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هنالك لان المصنف علل هنالك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتأتى مع ذلك ان يعلل بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله الغزنى) هو بالغين المفتوحة المعجمة والزاى الساكنة بعدها نون مكسورة فياء (قوله وقالوا انما هذه لام القسم) فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقائم لان القسم وجوابه فى محل رفع خبر لان وهى مع معموليها سدت مسد معمولى فعل القلب فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله كما توسطت فى قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ويقع فى بعض النسخ بعد قوله كعلمت ان زيدا لقائم والصواب عندهما الكسر أى عند الكسائى وهشام لانهما يريانها لام الابتداء وهى تعلق فعل القلب الذى وقعت فى حيزه (قوله وفى امالى ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا) فى الشرح كانه قصد بايراد كلام ابن الحاجب الاشارة الى انه مخالف للجماعة وهذا الكلام الذى نقله عنه ليس بصريح فى المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقتران المبتدا بها لفظا وعلى هذا فالمخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون مراده انه يجب معها المبتدا لفظا أو تقديرا وحينئذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدا فى الاصل والتقدير لزيد قائم وأخر المبتدا وقدم الخبر واليا اللام فقيل لقائم زيد فقد وليها المبتدا تقديرا وان لم يلها لفظا فلا ينافى ذلك قوله يجب معها المبتدا وأقول لا يخفى بعد هذا الاخير والظاهر انه انما ذكره لاحتماله لموافقة الجماعة ولمخالفتهم اما المخالفة فبأن يكون مراده بوجوب المبتدا معها وجوب دخولها على نفس المبتدا وأما الموافقة فبأن يكون مراده به وجوب وقوعها فى جملة اسمية بان تدخل على نفس المبتدا أو على خبره (قوله والمشهور ان هذه لام القسم) فى الشرح الظاهر ان الاشارة بهذه لى اللام القريبة التى حكاها عن بعضهم داخلة على المتصرف المقرون بقد ولا تكون الاشارة بها الى التى ابتدأ الكلام عليها من قوله الثانى الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه مشهورية القول فى نحو ليقوم زيد بان لامه لام القسم وهو اما ممتنع عند الجمهور للخلو من نون التوكيد أو قليل عند من أجازه كابن مالك وأقول جاز ان تكون الاشارة بهذه الى اللام التى ابتدأ الكلام عليها ويكون المعنى والمشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب فى لام القسم (قوله وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب) لان مراده منه اما ان لام الابتداء يجب دخولها على المبتدا واما انه يجب وقوعها فى الحالة الاسمية وكلاهما مقتض لعدم وقوعها فى الجملة الفعلية التى ليست خبرا لان (قوله وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم) فى الشرح يجوز حذف الفعل بعد قد كقول الشاعر   افد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد   أى وكان قد زالت ولم يجعلوا ذلك ضرورة فيما ادعاه من عدم تبقية قد بعد حذف الفعل نظر وأقول بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضرورة مراده بقوله وكما لا يحذف الفعل بعد قد هو الحذف من غير دليل وذلك لا ينافى جواز حذف الفعل بعد قد لدليل كما فى هذا البيت قال المصنف فى بحث قد وقد يحذف الفعل بعدها لدليل وأنشد البيت (قوله لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما) فى الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار بل من حيث وقوع الظاهر رابطا فى غير مقام التفخيم ولا شك انه ضعيف عند سيبويه والمحققين وأقول بعد تسليم ان ابن الحاجب لم يستضعفه الا من جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف أيضا ان تكرار الظاهر على انه رابط انما يضعف اذا صرح بهما (قوله وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك هنا) فى الشرح هذا الكلام يقتضى استواء المقدر والملفوظ فى المعنى المقصود وان التقدير انما روعى لحفظ نظام الصناعة وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية بسبب افادة الاولى فى مثل هذه الصورة لتقوى الحكم وعدم افادة الثانية له فانى يقال بان معناهما واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره أهل البيان وأما النحاة فلا تفرق بين الاسمية والفعلية فيه نظر وأقول اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث لا ينافى اتفاقهما فى المعنى المقصود كقيام زيد فانه المعنى المقصود من قام زيد و زيد قائم والقول بان مثل هذا انما يذكره أهل البيان لا النحو قول صحيح لان هذه مسئلة

من علم البيان دون النحو وذكر النحوى له لا على انه مسئلة من النحو لا ينافى ذلك وقد وافقنا الشارح فى اطلاق اسم البيان على مثل هذه الابحاث بناء على انه يطلق على المعانى والبيان والافضل هذه الابحاث انما هى من علم المعانى (قوله وأما الاول فقد قال جماعة فى ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران لحذف المبتدا وبقيت اللام) لا يقال هذا ليس بقادح فى الاول لان حاصله قياس عدم حذف المبتدا بعد لام الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح فى ذلك اما ابداء عدم الجامع أو اظهار الفارق لانا نقول هو اشارة الى الفرق بين لام الابتداء وبين قد وان وتقريره انا ان سلمنا المشابهة بين اللام وبين كل واحد منهما الا ان اللام لم يضيق فيها كما ضيق فيهما ألا ترى ان جماعة من النحاة قالوا بحذف المبتدا بعد اللام فى هذه الآية ولم يقل أحد بحذف واحد منهما فى نثر الكلام فضلا عما هو فى أعلى درجات البلاغة وقد ضعف المصنف قول هذه الجماعة فى بحث ان المكسورة الهمزة المشددة النون بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين (قوله ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد) هذا معطوف على قوله فقد قال جماعة لانه فى معنى لان جماعة قالوا فى الشرح جواز هذا ليس مما الكلام فيه بانه لم يحذف منه شئ اذ زيد مبتدا ولقائم خبره قدم عليه على رأى الجماعة أو مبتدا وقائم خبر مقدم واللام داخلة على المبتدا تقديرا على ما جوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه لايراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدا فى ولسوف يعطيك ربك وأقول لايراده وجه وهو بيان الفرق بين قد وان وبين لام الابتداء بان لام الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع فى قد وان لانها يجوز دخولها على الخبر المتقدم على المبتدا ولا يجوز فى قد دخولها على غير الفعل ولا فى ان دخولها على غير المبتدا والخبر الظرف فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان امتناعه مع اللام (قوله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع) فى الشرح يحمل كلام الزمخشرى على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون وهذا هو الظاهر من المعية وحينئذ يستقيم الكلام ولا يرد عليه شئ مما ذكره (قوله أم الحليس لعجوز شهربه *) هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن العجاج وفى القباب لعنترين عروش بالشين المعجمة وعجزه * ترضى من اللحم بعظم الرقبة * ومن قصيد لشظاظ اللص الذى يضرب به المثل فيقال الص من شظاظ وعجزه * علمها الانقاص بعد القرقرة * وأنشد ابن طريف صدر بيت شظاظ رب عجوز من نمير شهربه قال الميدانى زعموا انه مر بامرأة من بنى نمير وهى تعقل بعيرا لها وتتعوذ من شر شظاظ و بعيرها مسن وكان هو على صغير فشغلها ثم استوى على بعيرها وجعل يقول رب عجوز من نمير شهربه * علمها الانقاص بعد القرقرة الانقاص صوت صغار الابل والقرقرة صوت مسناتها والحليس تصغير الحلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان والمراد بها هنا امرأة والشهربة الكبيرة ومن للبدل أى ترضى بدل اللحم (قوله لهنك من برق على كريم) هذا عجز بيت صدره * الا ياسنا برق على قلل الحمى * واصل لهنك لانك فقلبت الهمزة هاء والسنا بالقصر الضوء وبالمد الرفعة والقلل جمع قلة وهى من كل شئ أعلاه (قوله دليل الاول) يعنى بالاول اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل ان (قوله فغبرت بعدهم الى آخره) غبرت بالمعجمة والموحدة بمعنى بقيت وناصب من النصب بفتحتين وهو التعب والخال بكسر الهمزة على الاصح وفى الشرح ومستتبع اسم مفعول أى أظن انى طلب منى ان اتبعهم فى المضى والرحيل ولا أبقى بعدهم انتهى والذى رأيته فى النسخ المقروءة انما هو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل أى أظن انى لاحق بهم وتابع لهم (قوله ودليل الثانى) يعنى بالثانى عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد ان (قوله ووهم بدر الدين بن مالك فمنع من ذلك والوارد منه فى التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير) قال بدر الدين فى شرح الالفية وأما الخبر فيدخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا منصرفا خاليا من قد انتهى واذا كان مراده بالمعمول غير الظرف والمجرور لم يرد عليه ما أورده المصنف ولا ما أورده الشارح وهو قوله تعالى ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد (قوله الاهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات) يعنى فلا تدخل اللام لازمة بل تبقى جائزة على أصلها (قوله كقراءة أبى رجاء وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا بكسر اللام) ما اسم موصول والعائد محذوف أى للذى هو متاع الحياة الدنيا ولا شذوذ فى حذف العائد المبتدا هنا لطول الصلة (قوله ان كنت قاضى نحبى الى آخره) النحب المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله والمعنى لولم تمنوا بوعدمت (قوله ويجب تركها مع نفى الخبر) فى الشرح هذا أيضا ذكره ابن مالك وقيده بان يكون اللبس مأمونا وانظر لم وجب تركها مع الثانى فان قيل كراهية لاجتماع اللامين

اللامين كما ستذكره فى مثل قوله واعلم أن تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء قلنا قد يكون النافى ما فلا يجتمع مثلان وقد يقال حمل على ما فيه اجتماعهما طرد اللباب انتهى وأقول نفى الخبر دال على كون ان ليست نافية دلالة ظاهرة اذ لو كانت نافية لم ينف الخبر بعدها ودلالة غير نفى الخبر دون دلالته فى الظهور وقد يخفى فلذا وجب ترك اللام مع نفى الخبر وجاز ذكرها مع غيره لتقوية دلالته (قوله أمسى أبان الى آخره) أبان علم وفى صرفه خلاف فمن صرفه رأى ان وزنه فعال ومن منعه الصرف رأى ان وزنه أفعل منقول من أبان ماضى يبين واختار هذا ابن مالك وجزم به فى التوضيح وقال القرافى النحاة والمحدثون على عدم صرفه قال ونقله ابن يعيش فى شرح المفصل عن الجمهور والاعلاج جمع علج بكسر الاول وهو الرجل من كفار العجم ويجمع أيضا على علوج والعلج أيضا العير وسودان جمع اسود كعميان جمع أعمى وقال الفراء جمع الجمع (قوله القسم الثانى) يعنى من السبع لامات التى ليست بعاملة وانما اتى بلفظ القسم هنا لبعد ما بينه وبين الاول مع وجود فصل بينهما (قوله ولكننى من حبها لعميد) سيذكر المصنف فى آخر الكلام على لكن المشددة النون انه لا يعرف له قائل ولا تتمة وفى الصحاح العميد والمعمود الذى هده العشق (قوله وقيل اللامان للابتداء) فى الشرح المراد باللامين اللام الداخلة فى قوله لعميد والداخلة فى قوله لمن اعلاج سودان وفيه قلق فى التصنيف فان الواقعة فى قوله لمن اعلاج سودان قد انقضى الكلام عليها فيما تقدم وذكر المصنف بعدها قسما آخر فالعود الى الكلام على تلك اللام بعدما فرغ منه ووقع الكلام فى غيره ليس على ما ينبغى لما فيه من التشويش انتهى وأقول لا يتعين ذلك وما المانع ان يراد باللامين اللام الزائدة التى ذكر انها تدخل فى خبر المبتدا وخبر ان المفتوحة الهمزة وخبر لكن واللام التى زعم الكوفيون انها بمعنى الا ولا تشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام أخرى ولما استدل الكوفيون على مجىء اللام بمعنى الا بقول الشاعر * وما أبان لمن أعلاج سودان * أجاب عنه هذا القائل وأجاب عن قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد ولو سلم فقوله على ان الاصل ولكن اننى وقوله على ان ما فى وما أبان ظاهر فى ان المراد اللامان فى هذين البيتين ومع ذلك لا قلق ولا تشويش (قوله وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين) يعنى القول بان اللام للاستثناء والقول بانها للابتداء وان الكلام تم عند أبان وابتدئ لمن اعلاج سودان وذلك ان المعنى على القولين السابقين اثبات كون أبان من اعلاج سودان وعلى القول الاخير نفيه (قوله ومازلت من ليلى الى آخره) هام ذهب من العشق أو غيره والهائم من الابل الذى يصيبه داء فيهيم أى يذهب على وجهه فى الارض ولا يرعى والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة اسم مفعول من اقصيته أبعدته والمراد بفتح الميم المذهب اسم مكان من راد يرود جاء وذهب (قوله وهذا بعيد لان لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها) علل صاحب البحر وشارح اللباب بعد هذا القول بان اللام حينئذ من صلة من وما فى حيز الموصول لا يتقدم عليه وتعليل المصنف أشمل وبالنظر الى نفس اللام بخلاف تعليلهما فانه بالنظر الى ما وقعت فيه (قوله هنا وقيل انها فى موضعها وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره) لا يقال اللام فى لبئس جواب قسم مقدر ومجموع القسم وجوابه هو الخبر لا الجواب وحده لانا نقول ان المقصود من الجملة القسمية هو جوابها وأما القسم فمؤكد له ومقرر لوقوع مضمونه (قوله وفى هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين) فى هذا رد على صاحب البحر حيث قال وأقرب التوجيهات ان يكون يدعو تأكيدا ليدعو الاول واللام فى لمن لام الابتداء والخبر الجملة التى هى قسم محذوف وجوابه لبئس المولى (قوله وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين) هكذا قال أبو على الفارسى وقائل هذا الاعراب هو الزجاج وهو من البصريين وفى اللباب والاحسن ان تبقى ذلك على أصله من كونه اسم اشارة ويكون مبتدأ وقوله هو الضلال البعيد خبره وما بعد يدعو جملة محكية للكافر يوم القيامة فمن مع صلته مبتدأ وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكى بعد القول الجملة على حالها من كونها مصدرة باللام (قوله والجملة حال) والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا هذا القول للفراء وفى حاشية اللباب لمصنفه وانما يستقيم لو قيل يدعى بدل يدعو أى ذلك هو الضلال مدعوا لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل وليس فيه ضمير يرجع الى المدعو يضعف هذا الوجه (قوله أحدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل) قال الاخفش يدعو بمعنى يقول وما بعده مبتدأ محذوف خبره أى يقول لمن ضره أقرب من نفعه هو مولاى وفى حاشية اللباب وهذا المقدر فاسد لان الكافر كيف يقر بان ضر الوثن أقرب من نفعه وهو ضلال بعيد ويزعم انه مولاه وانما يصح لو كان اللام لام الجر قال شارح اللباب ويجوز ان يقول الكافر ذلك على الانكار وفى البحر قيل تقدير الاخفش فاسد المعنى لان الكافر لم يعتقد قط ان الاوثان ضرها

أقرب من نفعها انتهى وأقول اذا كان هذا قول الكافر يوم القيامة لم يكن هذا التقدير فاسد المعنى لان الكافر فى يوم القيامة يعتقد بل يعلم ان ضر الاوثان أقرب من نفعها (قوله الثالث لام الجواب) يعنى الثالث من السبع لامات التى ليست بعاملة (قوله كما فى قوله وقد جعلت قلوص بنى سهيل الى آخره) وذلك ان فيه استعيرت الجملة الاسمية وهى مرتعها قريب مكان الفعلية لان جعل التى من أفعال الشروع يشترط فى خبرها ان يكون جملة فعلية والقلوص بفتح القاف الفتية من الابل كالجارية من النساء والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع موضع الرتوع وهو أكل الماشية ماشاءت (قوله وذلك اشبههما بان) يعنى فى الصيغة والمعنى اما فى الصيغة فظاهر وأما فى المعنى فلان اذ تاتى للتعليل وهو قريب من معنى الشرط (قوله غضبت على الى آخره) فى الصحاح والجزة يعنى بكسر الجيم وتشديد الزاى صوف شاة فى السنة يقال اقرضنى جزة أو جزتين فتعطيه صوف شاة أوشاتين وفى القاموس وخروف كصبور الذكر من أولاد الضأن أو اذا رعى وقوى وهى خروفة والجمع أخرفة وخرفان (قوله لئن كانت الدنيا الى آخره) هذا البيت لذى الرمة ويروى مرمى بدل من ابلى وقبله بعاد وادلال على وقدرأت * ضمير الهوى قد كاد بالجسم يبرح وفى الصحاح برح به الامر تبريحا أى جهده وضربه ضربا مبرحا وتباريح الشوق توهجه وهذا الامر ابرح من هذا أى أشد وكما أرى خبر كان وتباريح بيان له أو بدل منه (قوله لئن كان ماحدثته الى آخره) القيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وفى القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل وباديا أى ظاهرا وهو حال من فاعل أصم وللشمس متعلق ببادياو بعد هذا البيت واركب حمارا بين سرج وفروة * واعر من الخاتام صغرى شماليا * قال الفراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب سرك بالفارسية والفروة ماتلبس وجلدة الرأس والثروة وقطعة نبات مجتمعة يابسة والخاتام لغة فى الخاتم (قوله ألمم بزينب الى آخره) الالمام النزول والبين الفراق ويطلق أيضا على ضده وافد قرب والثواء بالمثلثة المفتوحة والمد الاقامة مصدر ثوى بالمكان يثوى أى أقام (قوله للدلالة على البعد أو على توكيده على خلاف فى ذلك) هو مبنى على ان اسم الاشارة مع الكاف من غير لام للبعيد كما قال ابن مالك فاللام لتوكيد البعد أو للتوسط كما قال ابن الحاجب فاللام لافادة معنى البعد ۞ (لا التبرئة) ۞ وتسمى حينئذ تبرئة قال الاندلسى فى شرح الجزولية انما سميت لا هذه بالتبرئة لانها تنفى الجنس فكانها تدل على البراءة من ذلك الجنس (قوله فلا لؤم ولا مجد الى آخره) فى الصحاح المجد الكرم وفى القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكونان الا بالآباء واللؤم بلام مضمومة وهمزة ساكنة ضد الكرم وغير صفة لثوب مجد فيجوز نصبه مراعاة للفظه ورفعه مراعاة لمحله ومرقع خبر لا وبالؤم متعلق به (قوله فقلتبلا الى آخره) الضمير المجرور بالباء عائد على دار المحبوبة ومعنى على لا اجلى (قوله قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية) لان لا رجل نص فى نفى الجنس كما ان لا من رجل وماجاءنى من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع وماجاءنى رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان وماجاءنى رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل فى الدار بالفتح بل رجلان وماجاءنى من رجل بل رجلان وانما لم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فى الاعراب مع كراهتهم جعل ثلاثة أشياء شيأ واحدا (قوله وقيل لتركبه مع لا تركب خمسة عشر) قال سيبويه وانما ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت وماعملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر (قوله ولكنه جاء بالفتح وهو الارجح) قال الرضى وأما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله من عرفات وهو منقوض بنحو يامسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهى مشبهة لتنوين التمكن والمساز فى يفصه بلا تنوين نحو قوله أودى الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته فى الحركه كسائر المبنى بعد التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا أولى مما قبله لطرد الباب على نسق واحد انتهى (قوله وفيه رد على السيرافى والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه للتخفيف) المجرور بفى عائد على مجىء نحو مسلمات بالفتح ووجه الرد ان اسم لا لو كان معربا محذوف التنوين لم يجئ نحو مسلمات بالفتح لان اعرابه انما هو بالكسر وقال الرضى الفتحة فى لا رجل عند الزجاج والسيرافى اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا يعمل فيما بعدها الا فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت وماعملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فأول المبرد قوله فتنصبه بغير تنوين انها تنصبه أولا لكن بنى

بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكن مع كونه معربا
مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه
كما لا ينفصل مع كونه معربا للتثاقل بتركيبه مع عامله قال أبو سعيد يعنى السيرافى انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة
للاستغراق كما أفادته من الاستغراقية فى هل من رجل فى الدار لان لا رجل فى الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع
النكرة كما ان من تركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال
الرضى والاولى ما ذهب اليه المبرد وأصحابه لان حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير
معهود وأيضا التركيب بين لا والمنفى ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من
الثانى فى الموضعين انتهى ما قاله الرضى (قوله وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب) فى الشرح أى
ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضميرا يعود الى عملهم المفهوم من السياق أى كسب لهم عملهم
النار فان وما فى حيزها فى موضع نصب على هذا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على قولهم ان لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناهما
حقا انتهى وقطرب هو أبو على محمد بن المستنير النحوى البصرى أخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان
يبكر الى سيبويه قبل التلامذة فقال له يوما ما أنت الا قطرب ليل وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفتر وكان يعلم أولاد أبى
دلف العجلى توفى سنة ست ومائتين (قوله والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل
دخولها لا بها وهذا قول سيبويه) قال الرضى ارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا
نحو لا رجل فى الدار قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذى كان
معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه بسبب بنائه مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى
على أصله من الرفع بالابتداء وعند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب وقال المصنف فى حاشية التسهيل والذى
عندى ان سيبويه يرى فى لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها أصلا لا فى الاسم ولا فى الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب
فى لا رجل ظريفا كالرفع فى يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا (قوله الخامس أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل
مضى الخبر وبعده) لان لا عامل اضعف من ان فلم يمنع اعتبار المحل لا قبل مضى الخبر ولا بعده بخلاف ان فانه يمنع اعتبار
المحل قبل مضى الخبر لا بعده (قوله ولك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما) فى الشرح هذا الكلام لا يوفى بالاوجه
الخمسة التى جوزها النحاة فى مثل هذا التركيب اذ نصب الثانى مع فتح الاول لا يدخل تحت شئ من الصور المذكورة اذ لا
يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار الفتح والرفع انتهى لا يقال المراد المغايرة
بما هو أعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثانى مع فتح الاول لانا نقول يدخل أيضا ما هو ممتنع وهو نصب الاول مع فتح
الثانى أو رفعه ورفع الاول مع نصب الثانى ويمكن أن يقال انه اعتمد فى خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة
عند القوم فى هذا المحل ووجه الصور الخمس أما فتح الاسمين فعلى أن يكون لا فى كل منهما نافية ولا قوة معطوفا على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف أى موجودان أو بالله أى كائنان أو عطف جملة على جملة أى لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثانى وأما رفعهما فعلى أن يكون الاول مبتدأ والثانى كذلك وخبر الاول محذوف
أى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله أو معطوفا على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية وخبرهما واحد مثنى أو اسما
للثانية على انها بمعنى ليس أو على أن يكون الاول اسم الاولى على انها بمعنى ليس والثانى أحد الثلاثة وأما فتح الاول ونصب
الثانى فعلى أن تكون الاولى لنفى الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفى ويكون الثانى معطوفا على لفظ الاول منونا لاعرابه
وان عطف على مبنى على الاكثر لمشابهة حركته حركة الاعراب ومثل هذا العطف جائز مطلقا عند سيبويه وضرورة عند
الاخفش والخبر واحد مثنى لكونه خبرا عن اسمين وأما فتح الاول ورفع الثانى فعلى ما مر فى نصب الثانى الا انه معطوف على
الاول مثل * لا أم لى ان كان ذاك ولا أب * أو ان تكون الثانية بمعنى ليس وحينئذ يقدر خبران أحدهما للاولى مرفوع والآخر
للثانية منصوب وأما رفع الاول وفتح الثانى فعلى أن الاولى بمعنى ليس والثانية لنفى الجنس (قوله ان محلا الى آخره) تقدم
الكلام عليه فى اذا (قوله الثانية أن تكون عاملة عمل ليس) فى الشرح كان مقتضى الظاهر أن يقول الثانى بالتذكير كما

قال فى الاول أحدها الانه بصدد تفصيل الاوجه الخمسة التى قدم ذكرها لكنه أنث على ارادة الحالة (قوله من صد عن نيرانها الى آخره) هذا البيت من قصيدة لسعد بن مالك وقبله والحرب لا يبقى لجا * حمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار فى النجدات والفرس الوقاح والجاحم المضطرم ومنه الجحيم والتخيل الخيلاء والعجب والمرح شدة الفرح والاسم منه المراح بكسر الميم والنجدات جمع نجدة والوقاح الصلب وضمير نيرانها للحرب والنيران بكسر النون الاولى جمع نار كجيران جمع جار والبراح مصدر برح مكانه أى زال عنه وصار فى البراح وهو المتسع من الارض لا زرع فيها ولا شجر (قوله احداها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود) فى الشرح وقد يستشكل وجه الغاية هنا وفى قوله بعد ذلك ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما اسلفناه فى ان المكسورة المشددة حيث قال ان مجىء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت انتهى وأقول ما بعد حتى هنا ليس نهاية لما قبلها بل مسبب عنه كما قررناه فى بحث ان المكسورة المشددة (قوله تعز فلا شئ الى آخره) تعز بالعين المهملة والزاى بمعنى تصبر وعلى الارض صفة شئ أو متعلق بباقيا والوزر بفتحتين الملجأ (قوله نصرتك اذ لا صاحب الى آخره) الخاذل بمعجمتين التارك للنصرة وبوئت انزلت والمباءة منزل القوم والكماة بضم الكاف جمع كمى وهو الشجاع (قوله وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة وحلت سواد القلب الى آخره) فى الشرح الظاهر ان فى العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا انا باغيا يمكن أن يكون على حذف مضاف أى لا مثلى باغيا فدخول لا النكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا وهذا تاويل محتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابغة ليكون فى قوله ظاهر اشارة الى أن ثم تأويلا يخرج به البيت عن رأى ابن الشجرى وابن جنى انتهى وأقول الظاهر ان ليس فى العبارة قلب وانه انما قال ظاهر قولهما لاحتمال ان يريدا بعمل لا فى المعرفة عملها فيها لا بطريق الاصالة بل بطريق النيابة بان يكون حذف المضاف النكرة وانيب عنه المضاف اليه المعرفة كما قيل فى لا التبرئة فى قولهم قضية ولا أبا حسن لها ان التقدير ولا مثل أبى حسن لها ثم حذف المضاف وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه ثم مراد المصنف ظاهر قول النابغة وانما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك فى شرح كافيته أحدهما ان الاصل لا ارى باغيا فلما حذف الفعل انفصل الضمير فانا مفعول لم يسم فاعله وباغيا حال وثانيهما ان التقدير لا انا أرى باغيا فانا مبتدأ وارى خبره وباغيا حال وحذف الخبر (قوله ويقال فى توكيده بل امرأة) لان بل بعد النفى عند الجمهور لتقرير النفى الذى قبلها وجعل ضده لما بعدها ولما كان لا رجل بالفتح لنفى الجنس كان تقويته بان يثبت ما نفى لجنس آخر (قوله ويقال فى توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثانى بل رجلان أو رجال) الاول هو احتمال نفى الجنس والثانى هو احتمال نفى الوحدة وتقوية الاحتمال الاول بان يثبت ما نفى لجنس آخر وتقوية الاحتمال الثانى بان يثبت ما نفى لعدد آخر (قوله وخبر الاخرى محذوف) فيقدر من جنس المذكور لانه مدلول عليه به (قوله وأما قوله تعالى وما يعزب عن ربك) فى تفسير البيضاوى ولا يبعد عنه ولا يغيب عن علمه وقرأ الكسائى بكسر الزاى من مثقال ذرة أى من موازين نملة صغيرة أو هباء فى الارض ولا فى السماء أى فى الوجود والامكان فان العامة لا تعرف ممكنا غيرهما ليس فيهما ولا متعلقا بهما وتقديم الارض لان الكلام فى حال أهلها والمقصود منه البرهان على احاطة علمه تعالى بها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا فى كتاب مبين كلام برأسه مقرر لما قبله ولا نافية وأصغر اسمها وفى كتاب خبرها وقرأ حمزة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر ومن جعله معطوفا على لفظ مثقال وجعل الفتح بدل الكسر لامتناع الصرف أو على محله مع الجار بمعنى محل مثقال حال كونه مع الجار جعل الاستثناء منقطعا والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ وفى البحر وقرأ الجمهور ولا أصغر من ذلك ولا أكبر بفتح الراء فيهما ووجه على انه عطف على ذرة أو على مثقال على اللفظ وقرأ حمزة وحده برفع الراء فيهما ووجه على أنه عطف على موضع مثقال لان من زائدة فهو مرفوع بيعزب هكذا وجهه الحوفى وابن عطية وأبو البقاء وقال الزمخشرى تابعا لاختيار الزجاج والوجه النصب على نفى الجنس والرفع على الابتداء يكون كلاما مبتدأ وفى العطف على محل مثقال ذرة أو لفظه فتحا فى موضع جر اشكال لان قولك لا يعزب عنه شئ الا فى كتاب مشكل انتهى وانما اشكل عنده لان التقدير يصير الا فى كتاب يعزب وهذا كلام لا يصح وخرجه أبو البقاء على انه استثناء منقطع تقديره لكن هو فى كتاب مبين ويزول بهذا التقدير الاشكال وقال أبو عبد الله الرازى أجاب بعض المحققين بان العزوب عبارة عن مطلق

البعد

البعد والمخلوقات قسم أوجده الله ابتداء من غير واسطة كالملائكة والسموات والارض وقسم أوجده بواسطة القسم الاول
مثل الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد وهذا قد يتباعد في سلسلة العلية والمعلولية عن مرتبة وجود واجب الوجود
فالمعنى لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا وهو في كتاب مبين كتبه الله واثبت صور تلك
المعلومات فيه انتهى بتلخيص الى هامش البحر (قوله تعين ان الوقف على في السماء) المراد بالوقف هنا تمام الكلام وعدم
تعلق ما بعده به (قوله وجوز بعضهم العطف فيهما) أي في سورة يونس وسورة سبا وجوز بعضهم العطف في سورة سبا بناء
على ان الضمير في عنه للغيب وان المثبت في اللوح خارج عنه لظهوره على الكاتبين له فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شئ
الا مسطورا في اللوح (قوله أحدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو) وذكر السكاكي في المفتاح وعبد القاهر الجرجاني
في دلائل الاعجاز ان شرط النفي بلا أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفي لانها موضوعة لان ينفي بها ما أوجبته
للمتبوع لا لان يفيد بها النفي في شئ قد نفيته عنه فعلى هذا لا يجتمع العطف بها مع النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا
قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد
نفيت بها شيأ هو منفي قبلها بما النافية وكذلك اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت
لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها لكن قد لا يقع ذلك في كلام المصنفين ولا في كلام البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم فمن ذلك قول صاحب الكشاف في قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله لا نما هو الارشد والاصلح
لا يعلمه الا الله لا أنت ولا من تشاوره وقوله أيضا فما أرسلناك الا نذيرا لا حفيظا ولا مهيمنا وقوله أيضا وما هي الا سموات
لا غير فقول المصنف ان يتقدمها اثبات ان أراد بالاثبات الجملة المستقلة المثبتة كما يرشد الى ذلك تمثيله لم يجز العطف بلا بعد
الاستثناء الذي بعد النفي وكان ذلك اختيار الما قاله السكاكي والجرجاني وان أراد ما هو مثبت سواء كان جملة مستقلة أو لم
يكن جاز العطف بلا بعد الاستثناء ولم يكن ذلك اختيارا لما قالاه لان الاستثناء بعد النفي اثبات (قوله وزعم ابن سعدان) هو
بفتح السين المهملة علم منقول عن نبت هو من أفضل مراعي الابل وله شوك يقال له حسك السعدان يشبه به حلمة الثدي
(قوله فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة) في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل
من حرف الباء ان لا يزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي وأقول قد حققنا في فصل بل
انه لا معارضة بين كلاميه فليراجع ثمة (قوله والثالث ان يتعاند متعاطفاها) أي لا يجتمعان في الصدق فلا يجوز جاءني رجل
لا زيد ذكر هذا الشرط أبو حيان وسبقه الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر والابدي في شرح الجزولية (قوله وتنوفي جبل
عال) في القاموس وتنوفاء كجلولاء ثنية مشرفة قرب القواعل ويقال تنوفي بالتحتانية انتهى وعلى هذا فيكون الشاعر قصره
للضرورة (قوله واللبون فوق ذات اللبن) يعني اللبون الذي في البيت لما في الصحاح عن أبي زيد أنه قال اللبون من الشاة
والابل ذات اللبن (قوله وقوله ان العامل مقدر) أي قول الزجاج في تعليل ما منعه ان العامل مقدر بعد كل عاطف ولا يصح
تقديره هنا اذ لو صح لكان تقديره لا قام عمرو على الاخبار ولا يقال لا قام عمرو الا على الدعاء (قوله لامتنع ليس زيد قائما ولا
قاعدا) اذ لا يصح تقدير العامل فيه وهو ليس بعد الواو لان تقديره فيه يصير به قاعد امثبتا لان نفي النفي اثبات ولا شك أنه منفي
(قوله لا الشمس ينبغي لها) أي لا يصح لها ان تدرك القمر في سرعة سيره فان ذلك يخل بتكون النبات وبعيش الحيوان
أو في منافعه أو في مكانه بالنزول الى محله أو في سلطانه فيظهر نوره وايلاء حرف النفي الشمس للدلالة على انها مسخرة لا يتيسر
لها الا ما أريد بها ولا الليل سابق النهار فيفوته ولكن يعاقبه وقيل المراد بهما اياتاهما وهما النيران وبالسبق سبق القمر
الى سلطان الشمس فيكون عكسا للاول وتبديل الادراك بالسبق لانه الملائم لسرعة سيره كذا في تفسير البيضاوي (قوله
والغالم تكرر في لا نولك ان تفعل) قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك ولا
مأخوذك هذا الفعل أي لا ينبغي لك ان تتناوله (قوله لا فيها غول) أي فساد من أنواع الفساد التي في شرب الخمر من غاله يغوله
أفسده ولا هم عنها ينزفون أي يسكرون من نزف الشارب فهو نزيف ومنزوف اذا ذهب عقله أورده بالنفي وعطفه على
ما يعمه لانه أعظم مفاسدها فكان كجنس برأسه (قوله وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى) المنبت بالمثناة
في آخره من انبت بمعنى انقطع والحديث وارد في الرفق في الاعمال الصالحة وان المبالغة فيها تؤدي الى ملالها وتركها

فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقته فان اجهد راحلته وقف فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو أبقى راحلته (قوله وقول الهذلى) هو بالرفع معطوف على فلا صدق لانه فى محل رفع على الخبرية وتمام قول الهذلى ومثل ذلك بطل روى بالمثناة التحتية على انه مضارع مبنى للمفعول بمعنى يهدر دمه وروى بالموحدة على انه ماض بمعنى ذهب بغير شئ (قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر *) هذا عجز بيت صدره * الا يا اسلمى يا دار مى على البلا * والمنادى محذوف وقيل يا للتنبيه دون النداء واسلمى أمر من السلامة ومى اسم امرأة وليس بمرخم مية وعلى للصاحبة والمنهل بضم الميم وتشديد اللام السائل بشدة والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيأ والقطر المطر وجمع قطرة (قوله لا بارك الله فى الغوانى الى آخره) الغوانى بكسر الياء الخفيفة فى آخره للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بزوجها أو غنيت بحسنها عن الحلى والزينة والمطلب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول أو مصدر ميمى من الافتعال من الطلب (قوله حسب المحبين الى آخره) فى الدنيا متعلق بحسب لا بالمحبين لانه لا فائدة فيه ولا بعذابهم لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كذا فى الشرح وأقول مراد الشاعر ان عذابهم فى الدنيا بما يقاسونه يكفى عن عذابهم فى الآخرة بدليل عجز البيت ولا يخفى ان هذا المعنى لا يحصل بتعلق فى الدنيا بحسب فيكون متعلقا بمحذوف دل عليه عذابهم أو بعذابهم على ما اختاره الرضى من جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا (قوله لاهم ان الحرث الى آخره) هذه الابيات الاربعة من مشطور الرجز ولاهم أصله اللهم ولا عهد له حال من المستتر فى خبر كان أعنى فى جاراته أو هو خبر كان وفى جاراته فى محل نصب على الحال وفى الشرح يحتمل ان يكون المنفى هنا ماضيا لفظا مستقبلا معنى فلا يكون ترك التكرار فيه شاذا وأقول كون الماضى هنا بمعنى المستقبل لا يصح لان المراد تقبيح الافعال التى وقعت منه فى الزمان الماضى (قوله زنى بتخفيف النون كذا رواه يعقوب أصله زنأ بالهمزة بمعنى ضيق) فى الصحاح ما يقتضى انه بتشديد النون فانه قال زنى عليه تزنية أى ضيق قال لاهم ان الحرث بن جبله * زنى على أبيه ثم قتله قال ابن السكيت انما ترك همزه ضرورة انتهى وفى الشرح جاز ان يكون أصل المخففة النون بالف منقلبة عن ياء يقال زنى يزنى اذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد أو الرجم وضمن الفعل معنى التعدى فعداه بعلى أى تعدى على أبيه بالزنا والمراد انه زنى بامرأة أبيه انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من التكلف (قوله وروى تشديدها والاصل) أى فى البيت على تشديدها زنى بامرأة أبيه بتخفيف النون وبالالف بمعنى فعل الفاحشة المعروفة فحذف المضاف وأناب على عن الباء وشدد النون وفى الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة ولذلك قيل والاصل زنى بامرأة أبيه وهذا لا حاجة اليه بل المراد التضييق كما صرح به الجوهرى وعليه فلا حذف ولا انابة انتهى (قوله وقال أبو خراش وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم الى آخره) وأبو خراش بكسر الخاء المعجمة خويلد بن مرة الهذلى والجم الكثير والجار والمجرور أعنى لك صفة عبد وألم بتشديد الميم نزل والمعنى وأى عبد من عبيدك ما نزل بمعصية وفى الشرح ولو جعل الفعل مستقبلا بمعنى أى عبد لم يلم لامكن والظاهر الاول وأقول ليس المضارع المنفى بلم مستقبلا فى المعنى كما يفهم من كلام الشارح وانما هو ماض فيه (قوله فلا اقتحم العقبة) أى فلم يشكر تلك النعم باقتحام العقبة وهو الدخول فى أمر شديد والعقبة الطريق فى الجبل استعير هنا لما فسر به من فك الرقبة والاطعام كذا فى تفسير البيضاوى (قوله لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشرى) الذى فى الكشاف ان ذلك تفسير لاقتحام العقبة وعبارته لان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك انتهى نعم ظاهر الآية وفى تفسير البيضاوى انه تفسير للعقبة قال أبو حيان ولا يتم هذا الذى قاله الزمخشرى الا على قراءة فك فعلا ماضيا وأقول بل يتم على قراءته اسما أيضا لانه جعل ذلك تفسير الاقتحام العقبة فى وما أدراك ما العقبة لا لا اقتحم العقبة فان قلت فقد قال ان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا قلت لانه يلزم من تفسير اقتحام العقبة بالفك والاطعام ان يكون معنى لا اقتحم لا فك ولا أطعم فان قلت فما وجه قراءته فعلا ماضيا ابن كثير وأبو عمرو والكسائى قلت على انه تفسير على المعنى كما انه فى قراءة الباقين اسما خبر المبتدا المحذوف تفسير من اللفظ وقيل على انه بدل من اقتحم والاول أولى لجريانه فى قراءة بعض التابعين فك فعلا واطعام اسما (قوله ولو صح لجاز لا أكل زيد وشرب) فى الشرح ظاهر هذا انه رد لقول الزجاج وكما يرد عليه يرد على الزمخشرى بجامع ان التكرار اللفظى منتف فيهما وتكرير لا بحسب المعنى متأت هنا فلا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد مناقشتهما جميعا انتهى وأقول لا وجه لكون هذا ردا لمقالة الزمخشرى

لان

لان حاصل مقالته ان نفي الفعل بلا وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرار لا وحاصل مقالة الزجاج ان نفي الفعل بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار لا وظاهر ان لا أكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قاله الزمخشري فليتأمل (قوله وهو ضعيف) اذ لا يعرف حذف همزة الا التحضيضية وابقاء لا بدون همزة (قوله وظل من يحموم) أي من دخان أسود يفعول من الحممة لا بارد كسائر الظل ولا كريم نافع لمن يأوي اليه من أذى الحر (قوله من شجرة مباركة زيتونة) في تفسير البيضاوي أي من شجرة الزيتونة المتكاثر نفعه وفي ابهام الشجرة ووصفها بالبركة ثم ابدال الزيتونة منها تفخيم لشأنها لا شرقية ولا غربية لا تقع الشمس عليها حينا بعد حين بل تقع عليها طول النهار كالتي تكون على قلة أو في صحراء واسعة فان ثمرتها تكون انضج وزيتها يكون أصفى أو لا نابتة في شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام فان زيتونه أجود الزيتون أو لا في مضحى تشرق الشمس عليها دائما فتحرقها ولا في مفياة تغيب عنها دائما فتتركها نيأ (قوله وعن الكوفيين انها اسم) لوجود خاصة الاسم فيها وهي دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة الاسم كونه مجرورا لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس باسم (قوله كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع) في الشرح الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما لها دلالة على المضي فقط والاستمرار والانقطاع موكول الى القرينة وأقول هذا كان غير الزائدة وأما الزائدة فلا تفيد شيأ الا محض التأكيد قال الرضي اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني أبي بكر تسامى * على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا فأين المعجزة وصبيا على هذا حال وقال أيضا وكان تكون ناقصة بمعنى ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص وكان للماضي ويكون للحال أو للاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل عن ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجود كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون أيضا للاستمرار انتهى (قوله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء أو غائبا) في الشرح في هذه العبارة العطف بأو بعد همزة التسوية مرتين وقد قال المصنف في بحث أم ان الصواب في مثله العطف بأم (قوله لا أعرفن ربربا حورا مدامعها) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني عجزه مردفات على أعقاب أكوار والربرب القطيع من بقر الوحش والحور جمع حوراء أو أحور والحور بفتحتين شدة سواد العين مع شدة بياضها أو شدة سوادها واستدارة حدقتها ورقة جفونها أو بياض ما حولها أو اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع المآقي وهي أطراف العيون أريد بها هنا العيون من تسمية الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة وهي التي أركبت خلف الراكب والاعقاب جمع عقب وهو مؤخر الشيء والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته (قوله وأما الاغلاظ فلم يقصد لذاته) وذلك لانه ليس من الاخلاق الحسنة فلا يكون مأمورا به الا لعارض كارهاب العدو (قوله وعكسه لا يفتننكم الشيطان) أي عكس النوع السابق الذي هو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب هذه الآية فانها مما أقيم فيه السبب مقام المسبب وذلك ان فتن الشيطان لهم سبب لافتتانهم فالنهي في الحقيقة لبني آدم بأن لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالنهي عن سببه الخاص للمبالغة في المقصود (قوله فيكون من هذا) أي مما أقيم فيه المسبب مقام السبب (قوله واسند هذا المسبب) أي أسند الاصابة بعد التحويل الى فاعله قبل التحويل وهو الفتنة (قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين) لانه لما كان المعنى لا تتعرضوا فتصيبكم كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا اظهارا للآفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة واعلم ان في جملة لا تصيبن على كون لا ناهية وجهين أحدهما ان لا تكون مستقلة بل صفة لفتنة على تقدير مقولا فيها والآخر ما ذكره المبرد والفراء والزجاج وهو ان تكون مستقلة بأن تكون واتقوا فتنة خطاب عام تم الكلام عنده ثم ابتدأ نهي الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النهي عن جهة اسناده للفتنة فهو نهي محول والمراد لا يتعرض الظالم للظلم فتقع اصابتها له خاصة وقد ضم المصنف أحد الوجهين الى الآخر وجعلهما واحدا وأجمل في قوله والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم وقد ذكرناه مفسرا فان قيل في كلام الكشاف ما يقتضي ان المعنى على النهي عن

التعرض للظلم على تقدير لا تصيبن صفة أيضا أجيب بان التفتازانى قال لا حاجة الى اعتبار ذلك الا انه لما جعل على تقدير لا تصيبن نهيا سواء كان واردا بعد الامر أو صفة لفتنة من للتبيين كان المناسب على تقدير الوصفية أيضا اعتبار النهى عن التعرض للظلم فيكون المخاطبون هم الظالمون والمعنى لا تتعرضوا للظلم فتصيب الفتنة الظالمين الذين هم أنتم بناء على ظلمكم (قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط) هو للعجاج ويروى جاؤا بضيح هو بمعجمة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فمهملة اللبن الرقيق المخلوط بالماء وقبله بت أقاسيه بدنا بحسان ومعزاه تئط * تلحس أدنيه وحينا تمتخط في سمن منه كثير واقط * مازلت أسعى بينهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط * والاطيط صوت الجوف من الخوى والاختباط وطء الارض بشدة وجن الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث يجن كل شئ أى يستره والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا اللبن الممذوق والمعنى وصفهم بالبخل وعدم اكرام الضيف (قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها) هذا صدر بيت للنمر بن تولب العكلى وعجزه ولا الضيف فيها ان أناخ محول ويروى بدل اناخ أقام والدنيا القربى والباء ظرفية وتلحينها بالمثناة الفتحية من لحاه يلحاه اذا لامه ومحول اسم مفعول من حوله نقله وهذا البيت من قصيدة أولها قوله

تأثر من أطلال جمرة مأسل * فقد أقفرت منها سراء فيذبل وجمرة بالجيم والزاى اسم محبوبة الشاعر والاسل شجر ويقال كل شجر طويل فشوكه أسل ويذبل بالمعجمة جبل (قوله وهو فيهما) أى دخول نون التوكيد فى الفعل الذى فصل بينه وبين لا وفى الفعل الذى لم يفصل سماعى وفيه رد على أبى حيان حيث قال فى البحر ودخول نون التوكيد على الفعل المنفى بلا مختلف فيه فالجمهور لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة والندور والذى نختاره الجواز واليه ذهب بعض النحويين واذا كان قد جاء لحاقها الفعل منفيا بلا مع الفصل فلان تلحقه مع غير الفصل أولى (قوله وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكر الزمخشرى) ظاهر هذا الكلام ان الزمخشرى ذكر هذا القول وهو لم يذكره وانما ذكر القول الثانى وذكر ان الاصابة عليه عامة وذكر القول الذى صدره المصنف وان الاصابة عليه خاصة (قوله وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى) قال فى الكشاف وقوله لا تصيبن لا يخلو من ان يكون جوابا للامر أو نهيا بعد أمر او صفة لفتنة فاذا كان جوابا فالمعنى ان اصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم وهذا كما يحكى ان علماء بنى اسرائيل نهوا عن المنكر تعذيرا أى ليجعلوا أنفسهم معذورين عند الله تعالى فعمهم الله تعالى بالعذاب واذا كانت نهيا بعد أمر فكانه قيل واحذروا ذنبا أو عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن ثم قال فان قلت كيف جاز ان تدخل النون المؤكدة فى جواب الامر قلت لان فيه معنى النهى فان قلت فما معنى من فى قوله الذين ظلموا منكم قلت التبعيض على الوجه الاول والتبيين على الثانى لان المعنى لا تصيبنكم خاصة على ظلمكم لان الظلم منكم أقبح من سائر الناس (قوله وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة) فى الشارح لا شك فى حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتبا على تقوى المخاطبين بها وهو ظاهر لكن الزمخشرى برئ من عهدة ذلك فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية وليس ما ذكره المصنف (قوله وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب) يعنى من لفظ ذى الجواب لا من لفظ الجواب وفى الشرح هذا مبنى على مذهب غير الكسائى فى المسئلة فاما الكسائى فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس الملفوظ فقد أجاز لا تدن من الاسد يأكلك ولا تكفر تدخل النار على ارادة ان تدن يأكلك وان تكفر تدخل النار نظرا الى المعنى للقرينة المرشدة اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائى فى ذلك فلعل الزمخشرى بنى عليه ونظر الى المعنى فقدر ما قدر وفى الطيبى اشارة الى ما قلناه وأقول لم يظهر مما نقله عن الكسائى مخالفته لغيره فى كون المقدر من جنس ذى الجواب لا من جنس الجواب لان المراد بكون المقدر من جنس ذى الجواب كونه من لفظه وفيما نقله عنه المقدر كذلك لان ان تدن من لفظ لا تدن لا من لفظ يأكلك وكذلك ان تكفر من لفظ لا تكفر لا من لفظ تدخل النار نعم فى حاشية التفتازانى وأجيب بانه على رأى الكوفيين حيث يقدرون ما يناسب الكلام ولا يلتزمون ان يكون المقدر من جنس الملفوظ ففى مثل لا تدن من الاسد يأكلك الاثبات أى ان تدن يأكلك وفى مثل اتقوا لا تصيبكم الفتنة النفى أى ان لم تتقوا تصبكم فالمصنف يعنى صاحب الكشاف قدر شرطا يستقيم به المعنى لا مضمون الامر ولا ما يقتضيه بل

ما

مايتبين به كون المذكور جواب الامر (قوله يقولون لاتبعد الى آخره) يقال بعد بضم العين بعدا بسكونها وضم ماقبلها ضد قرب و بعد بكسر العين بعدا بفتحتين هلك وقول الشاعر مكان البعد بلا ثم الاول و رواية البيت لاتبعد بالفتح بلا ثم الثانى لانه مضارعه والاستفهام فى أين للانكار ولذلك وقعت الا بعده (قوله فلا تشلل يد فتكت بعمرو الى آخره) الشلل فساد فى اليد يقال شل يشل كعلم يعلم والفتك ان يأتى الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والضيم الظلم وفى البيت التفات عن الغيبة الى الخطاب (قوله اذا ما خرجنا من دمشق الى آخره) دمشق بدال مهملة مكسورة فميم مفتوحة وقد تكسر قصبة الشام وتسمى أيضا بجلق وبجيرون و بالعذراء قال البكرى سميت بدماشاق ابن نمرود بن كنعان فانه هو الذى بناها وقيل بناها جيرون بن سعد بن عاد وقيل كان جيرون و بريد أخوين وبهما يعرف باب البريد و باب جيرون وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل وكان حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والجراضم بجيم مضمومة وضاد معجمة مكسورة الاكول كذا فى الصحاح والقاموس (قوله ويلحيننى الى آخره) ان لا أحبه بدل اشتمال من اللهو والدئب بالمهملة من دأب فى عمله اذا جد وفى الشرح ويحتمل ان تكون لا نافية ويكون لومهن له على ترك اللهو لا على حبه ويكون عجز البيت حينئذ جملة حالية امامن فاعل يلحى واما من مفعوله وقصد الشاعر انه مبغض للهو لا محب له وان اللواحى يلمنه على ذلك فى حالة ان داعى اللهو جاد فى الدعاء اليه غير غافل عنه (قوله وكما اختلف فى لا فى هذا البيت انافية أم زائدة كذلك اختلف فيها فى مواضع من التنزيل) فى الشرح ينبغى ان يجعل قوله كما فى محل نصب على انه صفة لمصدر محذوف والعامل فيه احتلف الثانية أى اختلف فى لا واقعة فى مواضع من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف فى لا واقعة فى هذا البيت ويكون قوله كذلك تأكيدا لكما اختلف لامعمولا لاختلف الثانية وقوله أنافية جواب انافية أم زائدة والرابط محذوف أى انافية هى (قوله واختاره الزمخشرى) عبارته فى الكشاف ادخال لا النافية على فعل القسم مستفيض فى كلامهم وأشعارهم وفائدتها توكيد القسم وقالوا انها صلة مثلها فى لئلا يعلم أهل الكتاب والوجه ان يقال هى للنفى والمعنى فى ذلك انه لا يقسم بالشئ الا اعظاما له بدليل قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه بادخال حرف النفى يقول ان اعظامى له باقسامى به كلا اعظام يعنى انه يستاهل فوق ذلك (قوله ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كما ان زيادة ما وكان كذلك) فى الشرح لاشك ان الزيادة وقعت صدرا فى مثل بحسبك درهم وليس امتناع ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا يزاد شئ منها صدرا باولى من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت فى الصدر وأقول امتناع ذلك بالقياس على ما وكان أولى من جوازه بالقياس على الباء لان لا شبيهة بما فى النفى والدخول على الجمل وبكان فى الدخول على الجمل الاسمية بخلاف الباء (قوله وذلك لان زيادة الشئ تفيد اطراحه) فى الشرح انما تفيد الزيادة التأكيد والتقوية أو تحسين اللفظ وتزيينه نعم لازم الزيادة غالبا استقامة الكلام عند طرح المزيد وأقول ان مراد المصنف ان زيادة الشئ تكسبه غالبا صحة الاستغناء عنه وذلك ظاهر (قوله وأجاب أبو على) يعنى عن الرد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا بما تقدم من ان القرآن كالسورة الواحدة فلا تكون الزيادة فى أول السورة زيادة فى الصدر بل فى الحشو وفى الكشاف وهذا الجواب غير سديد الا ترى الى امرئ القيس كيف زادها فى مستهل قصيدته وهو لا وأبيك ابنة العامرى البيت (قوله ويجوز أن يعلق عليكم باتل) يعنى سواء جعلت ما استفهامية أو خبرية (قوله أحدهما ان يكونا) أى ان ومابعدها وفيه رد على أبى حيان حيث قال ان يكون ان فى موضع نصب لان لوضع لان ومابعدها الا لان وحدها ثم قال والنصب على البدل مما حرم أو من الضمير المحذوف مما حرم اذ تقديره ما حرمه وهذان الوجهان لا فيهما زائدة وهذا ضعيف لانحصار عموم المحرم فى الاشراك اذ مابعده من الامر ليس داخلا فى الحرام ولا مابعد الامر مما فيه لا يمكن ادعاء زيادة لا فيه لظهور ان لا فيه للنهى انتهى وأقول ماذكره من زيادة لا وما اعترض به من انحصار عموم المحرم فى الاشراك انما يتجه على البدل من الضمير لا على البدل مما لان صحة البدل بصحة حلوله محل المبدل منه وصحة حلوله محل المبدل منه بصحة تسلط عامله عليه وصحة تسلط عامله عليه متحققة فى البدل مما لان عامله اتل وهذه المذكورات متلوة غير متحققة فى البدل من الضمير لان عامله حرم وهذه المذكورات ليست بمحرمة وكان المصنف لم يذكر البدل من الضمير لهذا أو لانه يؤدى الى خلو الصلة فى حق المقصود بالحكم وهو البدل من عائد الى الموصول (قوله والصواب انها نافية على الاول زائدة على الثانى) انما تكون زائدة على الثانى

اذا كان الضمير الذى قدره المصنف مفسرا بالمحرم وهو ممنوع لجواز ان يكون مفسرا بالمتلو فيكون الصواب عدم زيادتها قال صاحب البحر وأما الرفع فعلى اضمار مبتدا دل عليه المعنى والتقدير المتلو ان لا تشركوا وفى الشرح بعد كلام المصنف هذا عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل ان لا تشركوا فى موضع نصب على انه بدل من ما فاذا جعلت ما نافية فى هذا الوجه كان فاسد الاقتضائه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل وأقول ليس هذا بعجيب لان ما على الاول معمول لاتل فجعل ان لا تشركوا بدلا منه على تقدير ان تكون لا نافية يقتضى ان عدم الاشراك متلو عليهم وهو كذلك ولا يقتضى ان عدم الاشراك محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت ما معمولة لحرم وليس الامر كذلك وسيأتى لهذا ان شاء الله تعالى بيان فى الجهة الرابعة من الباب الخامس (قوله وما يشعركم) ما استفهامية وفاعل يشعركم مستتر عائد عليها والخطاب للكفار عند مجاهد وابن زيد وللمؤمنين عند الفراء وغيره ولا تؤمنون بالخطاب فى قراءة ابن عامر وحمزة وبالغيبة فى قراءة الباقين (قوله فيمن فتح الهمزة) هم نافع والكسائى وحفص وابن عامر وحمزة (قوله فقال قوم منهم الخليل والفارسى) فيه رد على أبى حيان حيث قال فى البحر والقائل بزيادة لا هو الكسائى والفراء (قوله والا لكان عذرا للكفار) لان معنى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون انكار شعور المؤمنين عدم ايمان الكافرين بآية من مقترحاتهم اذا جاءتهم لان ما انكار لسبب الشعور مبالغة فى نفى مسببه والضمير فى انها الآية فى لئن جاءتهم آية والمراد بها آية من مقترحاتهم وانكار شعور المؤمنين ان الكافرين لا يؤمنون مشعر بانهم يؤمنون وفى ذلك عذر لهم فى عدم ايمانهم قبل مجيء آية من مقترحاتهم وفى اقتراحهم الآيات على النبى صلى الله عليه وسلم وهو باطل والقائلين بان لا غير زائدة وهم الجمهور ان المخاطبين وهم المؤمنون كانوا يطمعون فى ايمان الكافرين اذا جاءتهم آية من مقترحاتهم ويتمنون مجيئها فقيل لهم وما يدريكم أنهم لا يؤمنون على معنى انكم لا تدرون ما سبق علمى به من أنهم لا يؤمنون الا ترى الى قوله كما لم يؤمنوا به أول مرة (قوله ورجحه الزجاج وقال انهم أجمعوا عليه) ظاهر كلام المصنف ان الزجاج قال ان النحاة أجمعوا على كون ان هنا بمعنى لعل وليس فى كلام الزجاج على ما نقل صاحب البحر عنه لذلك حس وذلك ان فيه قال الزجاج وزعم سيبويه ان معناها لعلها اذا جاءت لا يؤمنون وهى قراءة أهل المدينة قال وهذا الوجه أقوى فى العربية والذى ذكر ان لا لغو غالط لان ما كان لغوا لا يكون غير لغو ومن قرأ بالكسر فالاجماع على ان لا غير لغو فليس يجوز أن يكون المعنى مرة ايجابا ومرة غير ذلك فى سياق كلام واحد انتهى (قوله وقيل التقدير لانهم) يعنى مع بقاء كون ان للتأكيد وكون الكلام فيمن يئس من ايمانهم وكون الآية عذر المؤمنين (قوله واختاره الفارسى) فانه قال والتقدير قل انما الآيات عند الله لانها اذا جاءت لا يؤمنون فهو لا يأتى بها لاصرارهم على كفرهم فيكون نظير وما منعنا ان نرسل بالآيات الا ان كذب بها الاولون أى بالآيات المقترحة انتهى قال أبو حيان وعلى هذا يكون وما يشعركم اعتراضا بين العلة والمعلول (قوله فقيل لا زائدة) قائله أبو عبيد فاستعير الحرام للممتنع كما استعير حرم للمنع فى قوله تعالى ان الله حرمهما على الكافرين واريد بالقرية أهلها للمجاورة أو لمجاز الحذف وحتى غاية للرجوع وفتحت يأجوج ومأجوج أى سد يأجوج والمعنى حينئذ يرجعون عن الكفر ويقولون يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا (قوله والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الآخرة) قال أبو مسلم بن بحر حرام ممتنع وانهم لا يرجعون انتفاء الرجوع الى الآخرة واذا امتنع الانتفاء وجب الرجوع والمعنى انه يجب رجوعهم الى الحياة فى الدار الآخرة والغرض ابطال قول من ينكر البعث وتحقيق ما تقدم من انه لا كفران لسعى أحد وانه يجزى على ذلك يوم القيامة كذا فى البحر (قوله وقيل على يقول) قال الطبرى ولا يأمركم بالنصب معطوف على ثم يقول قال ابن عطية وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى انتهى قال أبو حيان ووجه الخطا انه اذا كان معطوفا على ثم يقول وكانت لا لتأسيس النفى فلا يمكن الا أن يقدر العامل قبل لا وهو ان ينسبك من أن والفعل المنفى مصدر منتف فيصير المعنى ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا واذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت وصار آمرا باتخاذهم اربابا وهو خطأ واذا جعلت لا للتأكيد النفى السابق كان النفى منصبا الى المصدرين المقدرين ثبوتهما فينتفى قوله كونوا عبادا لى من دون الله وأمره باتخاذ الملائكة والنبيين أربابا فاطلاق ابن عطية الخطأ انما يكون على أحد التقديرين فى لا وهى أن تكون لتأسيس النفى وان يكون من عطف المنفى بلا على المثبت الداخل عليه النفى نحو ما أريد ان تجهل وان لا تتعلم تريد ما أريد ان لا تتعلم (قوله أحدهما الزيادة) قال التفتازانى أحدهما ان تجعل مزيدة لتأكيد

معنى

معنى النفى سيما مع طول العهد وتخلل الفصل والمعنى ما صح وما استقام لبشر ان يؤتيه الله الكتاب ثم يرتب عليه أن يقول للناس كونوا عبادا لى من دون الله ولا ان يأمرهم باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا وليس المعنى ما كان لبشر ايتاء الكتاب اياه ولا قوله كونوا عبادا لى ولا أمره بالاتخاذ فلينا أمل وثانيهما أن تكون لا نافية معطوفا هذا النفى على ثم يقول قصدا الى ترتيب هذا المجموع على الايتاء يعنى ما كان لبشر ان يؤتى النبوة ثم يترتب على ذلك أمره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين مع استواء الكل فى عدم استحقاق العبادة وعدم الامر وان كان أعم من النهى لكن فسر به لكونه أمس بالمقصود وادخل فى الاستبعاد واوفق بالواقع وقراءة الرفع لخلوها عن التكلف أظهر فى المقصود والخطاب على كل التفات

﴿لات﴾ (قوله والثانى ان أصلها ليس بكسر الياء) قال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل وذهب ابن أبى الربيع الى انها ليس أبدل من السين التاء ثم ابدل من الياء الالف كراهية ان تلتبس بحرف التمنى وفى الجنى الدانى ويقويه قول سيبويه ان اسمها مضمر فيها ولا يضمر الا فى الافعال (قوله وأبدلت السين تاء) فى الشرح وهو ابدال شاذ كما فى ست فان أصله سدس فابدلت السين تاء وكذا الدال (قوله والتاء لتأنيث اللفظة كما فى ثمت وربت) فى الشرح معناه ان كلا من رب وثم صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتنصيص على ان المراد الثانى وأقول ليس معناه ذلك وانما معناه ان دخول التاء فى هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع انها مراد بها معانيها التى لا تتصف بتأنيث قال المصنف فى شرح الشذور والتاء زائدة لتأكيد النفى والمبالغة فيه أو لتأنيث الحرف (قوله والتاء زائدة فى أول الحين) قال الرضى وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وأيضا فانهم يقولون لات أوان ولات هنا ولا يقال تأوان وتهنا انتهى ومما يتمسك به على زيادة التاء فى أول الحين قول الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف * والمطعمون تحين ما من مطعم قال ابن مالك وتخريجه أن المراد حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وهذا أولى من قول من قال انه أراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها وأبدلها تاء انتهى وقال ابن أم قاسم فى تخريجه نظر واحسن من التخريج الثانى من زعم ان التاء زيدت مع الحين انتهى ووجه النظر ان فى تخريجه حذف الناسخ وابقاء معموله مع التاء التى أتى بها التأنيث لفظه (قوله واستدل أبو عبيدة بانه وجدها فى الامام) قال الزمخشرى وأما قول أبى عبيدة ان التاء داخلة على حين فلا وجه له واستشهاده بان التاء ملتزمة لحين فى الامام لا يتشبث به فكم وقعت فى المصحف اشياء خارجة عن قياس الخط انتهى وفى البحر وغيره ان الذى استدل أبو عبيد وسبب كتب المصحف ما صح ان عمر بن الخطاب قال لابى بكر رضى الله عنهما ان القتل قد استحر فى القراء يوم اليمامة وقد خشيت ان يهلك القرآن فاكتبه فدعا أبو بكر زيد بن ثابت وقال انك كنت تكتب الوحى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وانا لا نتهمك فاجمع القرآن واكتبه فجعل زيد يتتبع القرآن من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الاضلاع ومن العسيب حتى جمعه فى صحف فكانت تلك الصحف عند أبى بكر حتى مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصة الى ان أقبل حذيفة بن اليمان على عثمان وكان الناس يقاتلون على مرج أرمينية فقال لعثمان يا أمير المؤمنين ان الناس قد اختلفوا فى القرآن فادرك هذه الامة فارسل عثمان الى حفصة ان ارسلى الينا بالصحف فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الحارث وقال انسخوا هذه الصحف فى مصحف واحد فلما نسخوها رد الصحف الى حفصة وجمع الناس على هذا المصحف وأكثر العلماء على ان عثمان جعل أربع نسخ وبعث الى الكوفة واحدة والى البصرة واحده والى الشام واحدة وامسك عنده واحدة وقيل جعل سبع نسخ وبعث واحدة الى اليمن وواحدة الى مكة وواحدة الى البحرين والاول أصح (قوله وعلى قراءة الرفع) هى قراءة أبى السمال قرأ بضم التاء ورفع النون كذا فى البحر (قوله فنص الفراء على انها لا تعمل الا فى لفظة الحين) قال الرضى قال الفراء وتكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم * وهذا يخالف ما نقله عنه المصنف (قوله بخفض الحين) فى البحر هى قراءة عيسى بن عمر قرأ بكسر التاء من لات وجر النون من حين (قوله فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان) قال الرضى وليس بشئ اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وأيضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل أو معناه متعلق به انتهى (قوله * طلبوا صلحنا ولات أوان *) هذا صدر بيت لابى زبيد الطائى بجزه * فاجبنا ان لات حين بقاء * (قوله مع حذفه وزيادته) اراد بزيادته كونه للتأكيد (قوله

الا رجل جزاه الله خيرا) هذا صدر بيت عجزه * تدل على محصلة تبيت * وقد تقدم الكلام عليه فى الابقنع الهمزة والتخفيف (قوله والثانى ان الاصل ولات أوان صلح) قال الرضى وأوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى طلبوا صلحنا ولات أوان طلبوا الصلح ولات أوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى أوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما فى يومئذ فكسرت النون لثلاث سواكن كما كسر ذال اذ او تقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يجتمع ساكنان ثم أتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيان من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يعوض فى نحو من قبل (قوله وقال الزمخشرى للتعويض) فى الكشاف وقرئ حين مناص بالكسر ومثله قول أبى زبيد الطائى طلبوا صلحنا ولات أوان * فاجبنا ان لات حين بقاء فان قلت ما وجه الكسر فى أوان قلت شبه باذ فى قوله وأنت اذ صحيح فى أنه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات أوان صلح فان قلت فما تقول فى حين مناص والمضاف اليه قائم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان أصله حين مناصهم بمنزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بنى الحين لكونه مضافا الى غير متمكن (قوله ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض يتنزل منزلة المعوض منه) فيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض فى أوان قبل بنائه وهو ممنوع ولو سلم فالعوض لا ينزل منزلة المعوض من كل وجه ولا يقوم مقامه فى كل حكم (قوله وعن القراءة بالجواب الاول) هو ان خفض الحين على اضمار من الاستغراقية فيكون موضع من حين مناص رفعا على انه اسم لات على قول الجمهور كما تقول ليس من رجل قائما وعلى انه مبتدأ على قول الاخفش والخبر على كل منهما محذوف وفى البحر وروى أيضا عن عيسى ولات حين بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوامح فلعله بنى حين على الضم فيكون فى الكلام تقديم وتاخير واجراؤه مجرى قبل وبعد فى الغاية وبنى مناص على الفتح مع لات على تقدير لات مناص حين لكن لا انما تعمل فى النكرات فى اتصالها بهن دون ان يفصل بينهما ظرف أو غيره وقد يجوز ان يكون لذلك معنى لا أعرفه انتهى قول صاحب اللوامح ۞(لو)۞(قوله فى المستقبل ظرف للسببية والمسببية لا للعقد لانه فى زمن التكلم وهو حال (قوله لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى عكس ما يتوهم المبتدؤن) هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا كالصورة التى ذكرها وأما اذا كان متعددا كامس الماضى وغد المستقبل فان الماضى فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى ويمكن فى بيان سبق الشرط بان على الشرط بلو ان يقال ان الشك وعدم الجزم ولو للجزم بالامتناع والشك تصور والجزم تصديق والتصور سابق على التصديق أو والانسان يشك أولا ثم يجزم اذا قام الدليل (قوله داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا أو معنى) هذا التفصيل لفعل الشرط لا لمنفيا والمثال والشعر الاول والثانى لدخول حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط والآيتان وبيت الحماسى لدخوله على معنى فعل الشرط وانما قال فى الشعر الاول ومنه لانه لم يؤت فيه بعد حرف الاستدراك بنفى استغناء بجعل السعى للمجد عن نفى كونه لادنى معيشة وكلمة قوله قبل البيت الثانى مجرورة عطفا على محل لو جاءنى أكرمته عطف توهم لان معنى تقول لو جاءنى أكرمته أكرمته نحو لو جاءنى أكرمته (قوله ولو ان ما أسعى الى آخره) هذان البيتان لامرئ القيس وما يحتمل ان يكون موصولا حرفيا أو اسميا وان تكون كافة فان قبل لو كانت كافة لكتبت متصلة أجيب بانها انما كتبت منفصلة على احتمال انها غير كافة والمؤنل الموصل (قوله أى فلم يريكموهم كذلك) فى الشرح هكذا ثبت فى النسخ التى رأيتها وقد استشكل بعض الطلبة بهزواله فى حلقة التدريس عند قراءته اثبات الياء مع الجازم فاجبت بان رأى سمع فيه القلب بجعل العين فى محل اللام تقول راءه مثل راعه وقد قرئ فى الشواذ ان راءه استغنى بالف بعد الراء وهمزة بعد الالف ومضارعه حينئذ ترى بهمزة فى الآخر بعد ياء فاذا دخل الجازم سكن الهمزة وساغ ابدالها ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقد خرج الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى على ذلك قول الشاعر * كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا * فقال الاصل تراء بهمزة بعد الالف سكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذف لذلك أولاهما وهو الالف ثم أبدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة ألفا واذا ثبت ذلك فلك ان تضبط يريكموهم من قول المصنف فلم يريكموهم بهمزة ساكنة بعد الراء ولك ان تضبطه بياء مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال فى هذا انتهى وأقول ليس هذا بغاية ما يقال فى هذا ففى شرح التسهيل ما يأتى به الجواب أيضا وهو وقال بعضهم ان اثبات هذه الحروف لغة لبعض العرب فى السعة وقيل انما ورد من ذلك

مجزوم بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة وفي اعراب أبي البقاء في قراءة قنبل انه من يتقي ووجوه بانه أشبع حركة القاف فنشأت الياء وبانه قدر الحركة على الياء وحذفت بالجازم وجعل حرف العلة كالصحيح انتهى وذكر المصنف أيضا هذه القراءة في الباب الرابع في أثناء الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين وغيرهما (قوله لو كنت من مازن الى آخره) تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن (قوله اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان كانوا ذوي عدد) في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوي عدد حالا مع اقترانها بالواو * وفي جواز تقديم مثلها خلاف ثم الحالية انما تتأتى على ان يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير المستكن في خبرها الظرف للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ممتنع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة لاستقام بلا تكلف وأقول ما المانع من ان يكون صاحب الحال اسم لكن وحينئذ تكون حالا متأخرة عن عاملها المعنوي مقترنة بالواو (قوله فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) يعني بمنزلته في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم (قوله وما رميت اذ رميت) في حاشية المطول للسيد أي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا وليس بشيء لجريانه في جميع الافعال عند القائل بالكسب وعدم صحته عند من ينكره (قوله وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو أننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا) الجواب عن تلك المواضع ان لو قد تستعمل لا للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة على تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وتلك المواضع منه وستسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وقبلا جمع قبيل كرغيف ورغف بمعنى كفيل أي كفلاء بما بشروا به وانذروا أو بمعنى قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات أو مصدر بمعنى مقابلة كقبلا بكسر القاف وفتح الموحدة في قراءة نافع وابن عامر أي ولو أننا نزلنا اليهم الملائكة كما اقترحوا وقالوا لولا أنزل علينا الملائكة وكلمهم كما قالوا فأتوا بآبائنا وحشرنا عليهم كل شيء قبلا كما قالوا أو تأتي بالله والملائكة قبيلا ما كانوا ليؤمنوا في حال من الاحوال لسبق القضاء عليهم بالكفر الا ان يشاء الله الا في حال مشيئة الله تعالى ايمانهم فهو استثناء متصل من أعم الاحوال وقيل منقطع (قوله وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص انتهى وقال الشيخ والدي رحمه الله تعالى ومن خطه نقلت رأيت الحافظ أبا بكر بن العربي نسبه الى عمر بن الخطاب الا انه لم يذكر له اسنادا انتهى وقال الحافظ زين الدين بن العراقي ومن خطه نقلت لا أصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أقف له على اسناد قط في شيء من كتب الحديث وبعض النحاة ينسبونه الى عمر بن الخطاب من قوله ولم أر له اسنادا الى عمر انتهى وفي الشرح وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه انتهى وفي المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو أهنتني لاثنيت عليك أو منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك انتهى وهذا ما وعدناك بسماعه فيما سلف (قوله ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل) في الشرح اعترافه بان الشرط سبب يأبى هذا التقسيم فان السبب يقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين مسببه الاثراه قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت المناسبة فقدت العلية فحيث تنتفي المناسبة تنتفي السببية فلا يأتي التقسيم المذكور وأقول انما اعترف بدلالة لو على عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك تحقق السببية ولو سلم فمراد المصنف ان الجزأين مع قطع النظر عن لو قد يدرك العقل بينهما تناسبا مقتضيا لذلك الارتباط وقد

لا يدرك وقد أشار الشارح الى هذا بقوله بعد ذلك وقد يقال ان التقسيم لم يقع بالنسبة الى المناسبة وانما وقع بالنسبة الى التعقل فقط والمنافى هو الاول (قوله وما يجوز فيه العقل ذلك) الاشارة هنا وفى ان ذلك والضمير المنصوب فى ترجيحه وفى انه لانحصار سببية الثانى فى سببية الاول وفى الشرح لا نسلم انه يلزم من ترتيب شئ على شئ ظهور انحصار سببيته فى ذلك الشئ ولا نسلم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن وأقول مراد المصنف بالظاهر هنا الراجح وكل من انصف من نفسه اذا سمع هذا القسم من لو ولاحظ انحصار سببية ما بعدها فيما يليها وعدم انحصارها فيه وجد انحصارها راجحا فى ذهنه وسابقا الى فهمه وكيف لا والاصل فى سبب المسبب الواحد ان يكون واحدا (قوله وهذا النوع يدل فيه العقل) لو قال وهذا القسم لكان أحسن لان الاشارة الى ثالث أقسام النوع الاول فالتعبير بالنوع يوهم انها الى النوع الاول الا ان هذا الايهام مندفع بان قوله يدل فيه العقل الى آخره حكم ثالث أقسام النوع لا حكم النوع لانه ذكر فى كل من قسمى النوع الاولين حكمه فيه (قوله أحدهما ان دلالتها) أى لو على ذلك أى انتفاء الجواب انما هو من باب مفهوم المخالفة لان لو للشرط ومفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا فى الحكم للمذكور اثباتا ونفيا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا فى الحكم للمذكور (قوله والثانى ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو ولو ردوا لعادوا) فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود من هذا القسم تحقيق ثبوت الثانى فى الشرح لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعا فى هذه الآية ولا محذور يترتب عليه ولا داعى الى ما ارتكبه من كون الجواب مقررا على كل حال بل الظاهر خلافه وأقول الداعى له الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم الى الحياة الدنيا وعودهم لما نهوا عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لا امتناع ردهم علم ان عودهم معلل بامر آخر هو طبعهم على التكذيب والمخالفة وذلك أمر مستمر فيهم على التقديرين وقد أشار المصنف الى هذا بقوله فهذا وأمثاله الى آخره (قوله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) قال ابن مالك فى شرح الكافية يعنى انك اذا قلت لو قام زيد لقام عمرو ومقتضاه ان القيام من عمرو كان متوقعا لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس فى هذه العبارة تعرض لكون الثانى صالحا للحصول بدون حصول الاول أولا والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان سيبويه احترز بقوله كان عن ان واذا فانهما لما يقع فى المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك فى ان وعلى سبيل الظن فى اذا وأتى بالفعل المستقبل احترازا عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره وأتى بالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن حينئذ لضرورة استقباله فهى مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع فى ذلك الوقت وأقول فيه نظر لان قوله حرف ليس بمتناول لاذا ولا للما فكيف يحترز عنهما وقال بدر الدين بن مالك انما قالوه فى تفسير لو بامتناع الثانى لامتناع الاول عندى تفسير صحيح وهو الذى قصد سيبويه من قوله لو لما كان سيقع لوقوع غيره بمعنى انها تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال لو تقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وهو نحو ما قاله غيره (قوله وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه) قال ابن مالك فى شرح الكافية العبارة الجيدة فى لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثانى غير واقعين وقال فى التسهيل لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضى امتناع ما يليه يعنى الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك معلوما بايجاب ولم يكن لقولك لو قام زيد قام عمرو فائدة وقوله واستلزامه لتاليه أى يقتضى استلزام شرطها لجوابها فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا يقتضى امتناع الجواب فى نفس الامر ولا ثبوته وفى بعض النسخ لو حرف يقتضى نفى ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات الثلاث بمعنى كذا فى شرح التسهيل لابن أم قاسم (قوله بل بان صفاته تعالى لا نهاية لها) معنى عدم تناهى صفاته تعالى هو عدم تناهى متعلقاتها بمعنى ان متعلقاتها لا تنتهى الى حد لا يتصور ان فوقه آخر لا بمعنى ان ما لا نهاية يدخل فى الوجود فانه محال وفى البحر قال أبو على المراد بالكلمات والله أعلم ما فى المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت فرقة المراد بكلمات الله معلوماته انتهى وأقول القول الاول مناسب لقول قتادة فى قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة سمى عيسى بكلمة لصدوره بكلمة كن وكقول البعض ان قوله تعالى انما قولنا لشئ اذا أردناه ان نقول له كن فيكون حقيقة وانه تعالى اجرى سنته فى تكوين الاشياء ان يكونها بهذه الكلمة وان لم يمتنع تكوينها بغيرها والمعنى يقول له احدث فيحدث عقيب هذا القول

لكن

لكن المراد الكلام الازلى القائم بذاته تعالى لا اللفظى المركب من الحروف لانه حادث فيحتاج الى خطاب آخر ويتسلسل ولانه يستحيل قيام الحروف بذاته تعالى والاكثر على ان الآية مجاز عن سرعة الايجاد وسهولته على الله تعالى تمثيلا للغائب أعنى تأثير قدرته فى المراد بالشاهد أعنى أمر المطاع للمطيع فى حصول المأمور به من غير امتناع وليس هنالك قول ولا كلام وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة وفى الكشاف فان قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع التكثير لا التقليل فهلا قيل كلم الله قلت معناه ان كلماته لا يفى بكتبها البحار فكيف بكلمه قال أبو حيان وعلى تسليم ان كلمات جمع قلة فجموع القلة اذا عرفت بالالف واللام غير العهدية أو أضيفت عمت وصارت لا تخص القليل والعام مستغرق لجميع الافراد (قوله والجواب انه مفهوم من قوله ما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع) فى الشرح ما قدره أولا يقتضى ان المراد بما سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا تراه لما قدر اللام توقيتية بمعنى عند قال أى ان الثانى ثبت عند ثبوت الاول وما قاله ثانيا يقتضى انما كان سيقع هو الشرط وبينهما تناف وأقول ليس ما قاله ثانيا يقتضى ان ما سيقع هو الشرط بل يصح ان يراد به الجواب كما قدرناه أولا وبيان ذلك ان الضمير فى قوله على انه لم يقع عائد الى الشرط والمعنى ان امتناع الشرط مفهوم من قوله كان سيقع الذى هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترقب والمترقب لم يقع وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط (قوله فى بنت أبى سلمة) هى زينب بنت عبد الله بن عبد الاسد المخزومى روت عن النبى صلى الله عليه وسلم وخرج لها أصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة أربع وسبعين وأمها أم سلمة احدى زوجات النبى صلى الله عليه وسلم ماتت فى امرة يزيد وهى آخر أمهات المؤمنين موتا (قوله الثانى لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون) اللهج بالشئ الوقوع به وفى المطول وأما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على صورة قياس اقترانى فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولى بل الانقياد وأجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل فى فصيح الكلام فى القياس الاقترانى وانما تستعمل فى القياس الاستثنائى المستثنى فيه نقيض التالى لانها لامتناع الشئ لامتناع غيره ولهذا لا يصير حينئذ باستثناء نقيض التالى وكيف يصح ان يعتقد فى كلام الحكيم تعالى انه قياس أهملت فيه شرائط الانتاج وأى فائدة تكون فى ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعنى ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو أسمعهم لتولوا كلام آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعنى ان التولى لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا وأنا أقول يجوز أن يكون التولى منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى أصل لو لان التولى هو الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذكر الشئ لم يتحقق منهم التولى والاعراض عنه ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولى خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولى بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا أهلا بان سمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا اه ما فى المطول (قوله والثانى أن يقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم) فى الشرح علم عدم الخير فيهم أخص من عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضى عدم الخير فيهم ضرورة انهم لو كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعا عبر بذلك مريدا به ما تقدم لانهما مستويان فى التحقيق بالنسبة الى علم الله تعالى وأقول انما عبر بذلك لان لو لانتفاء تاليها وهى داخلة فى الآية على علم الخير فيكون التقدير عدم علم الخير لا علم عدم الخير (قوله والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتاما لتولوا بعد ذلك) هذا تقدير النتيجة وأما القياس فتقديره ولو علم الله فيهم خيرا وقتاما لاسمعهم ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك (قوله ولو تلتقى أصداؤنا الخ) الاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها والصدا أيضا ذكر البوم وفى القاموس الرمس القبر وفى الصحاح تراب القبر والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح قال صاحب الصحاح هششت لفلان بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له وهششت الورق أهشه هشا خبطته بعصا ليتحات ومنه قوله تعالى وأهش بها على غنمى والطرب خفة تكون لسرور أو حزن والمراد هنا الاول والصوت متعلق بيهش (قوله وقول توبة ولو ان ليلى الخ)

توبة بالمثناة المفتوحة والواو الساكنة بعدها موحدة هو الخفاجي أحد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعين وليلى الاخيلية صاحبته وقد ذكرناهما في أواخر الجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال وزقا بزاى وقاف صاح قال في الصحاح زقا الصدى يزقو ويزقى زقاأى صاح وكل صائح زاق والزقية الصيحة (قوله لا يلفك الراجيك الخ) العديم الفقير بمعنى المعدم كالاليم بمعنى المؤلم أو بمعنى المعدوم تنزيلا لوجود من لا مال له منزلة المعدوم (قوله وانما أو انما الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء) في الكشاف لو مع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الاوصياء أمروا ان يخشوا الله فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافا وشفقتهم عليهم ان يقدروا ذلك في أنفسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى وليخشوا على اليتامى من الضياع وقيل هم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيأ فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا بان يخشوا ربهم ويخشوا على أولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على أولاد أنفسهم لو كانوا ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون أمرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء أقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالتهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم انتهى وفي حاشية التفتازاني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الاوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة وأشار الى انه لا بد من حمل لو تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاءله ضرورة انه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان وهو الظاهر وفي الحاشية أيضا عند قوله تعالى هدى للمتقين والمعتبر في المجاز باعتبار المشارفة حال اعتبار الحكم لا حال الحكم فعصير الخمر مجاز وان صار عند الاخبار خمرا لانه حال تعلق العصر به ليس بخمر وكذا عصر العصير أيضا مجاز وانما الحقيقة عصر العنب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بان يحصل الاتصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بلا تراخ كقتل القتيل ومرض المريض وقد يكون بطريق المصير اليه بان يكون شأنه المصير الى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا الا فاجرا كفارا فان اتصاف المولود بذلك متأخر عن تعلق الولادة به انتهى (قوله ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان) في الشرح ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساويه في جميع أحكامه وأقول لو كانت بمعناها لوقعت موقعها قال ابن الحاجب في أصوله يقع كل من المترادفين مكان الآخر لانه بمعناه ولا حجر في التركيب (قوله وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول أكثر المحققين) الذي في شرحه للالفية وذهب بعض النحويين الى ان لو كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل وعندى ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر * ولو ان ليلى الاخيلية سلمت * لا حجة فيه لصحة حمله على المضى (قوله فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه) قال الرضى وقال المصنف يعنى ابن الحاجب بل هى لامتناع الاول لامتناع الثانى قال وذلك لان الاول سبب والثانى مسبب والسبب قد يكون أعم من المسبب كالاحراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لانتفاء الاول لانتفاء الثانى لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل السبب وفيما قاله نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا أو شرطا كما في قولك لو كان لى مال لحججت أو لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد أبى لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال هى موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثانى أى امتناع الثانى يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التى ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضى والمقدر وجوده في الماضى يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم لاجل امتناع لازمه أى الجزاء لان الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه انتهى وقال التفتازاني في مطوله ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب أو اللازم بل

معناه

معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهى عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى الاترى ان قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو لولا على لهلك عمر معناه ان وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول أبى العلاء

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم * رعايا ولكن ما لهن دوام الاترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيأ على ما تقرر فى المنطق وكذا قول الحماسى ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر أى عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها وأما أرباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القصد بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى لانهم انما يستعملونها فى القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق يعنى ابن الحاجب وأشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا انتهى وقال السيد فى حاشيته يفهم من ظاهر قوله وأما ارباب المعقول فقد جعلوا وقوله واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر ان المعنى الثانى انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الآية الكريمة واردة على مقتضى أوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه أيضا من المعانى المعتبرة عند أهل اللغة الواردة فى استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال فى الامور العرفية كما يقال للشاهد زيد فى البلد فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجالسنا فيستدل بعدم حضوره على عدم كونه من البلد وتسمى علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه أقل استعمالا من المعنى الاول (قوله وخلاف ما فسروا به عبارتهم) الضمير فى فسروا وفى عبارتهم لمثبتى الامتناع وما فسروا به هو قولهم لامتناع الجواب لامتناع حرف الشرط وعبارتهم فى قولهم حرف امتناع لامتناع (قوله فان المعنى انقلب عليه) هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير بدر الدين عبارتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب وقوله لتصريحه أولا دليل على انقلاب معنى لو على بدر الدين (قوله فانه من ابن الحاجب أخذ) هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير ابن الخباز عبارتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب (قوله ان ما قاله من التأويل ممكن فى بعض المواضع) أراد بالتأويل ما نقله عنه من قوله وغاية ما فى أدلة من أثبت ذلك الى آخره (قوله ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا) لاستحالة ان يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا الكلام نصدق (قوله قوم اذا حاربوا الخ) المآزر جمع مئزر بكسر الميم وهو الازار كقولهم ملحف ولحاف ومقوم وقوام وشد المآزر هنا كناية عن ترك الجماع والاطهار جمع طهر وهو زمن انقطاع الحيض (قوله أرى وأسمع ما لم يسمع الفيل) هذا عجز بيت من قصيدة كعب بن زهير التى امتدح بها النبى صلى الله عليه وسلم وصدره

لقد أقوم مقاما لو يقوم به وبعده لظل يرعد الا أن يكون له * من الرسول باذن الله تنويل (قوله قول قتيلة ما كان ضرك) قتيلة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وياء التصغير قال السهيلى والصحيح انها بنت النضر لا اخته قال الزبير بن بكار وغيره وكذلك وقع فى كتاب الدلائل اهـ وقال الواقدى أسلمت قتيلة يوم الفتح وكان النبى صلى الله عليه وسلم قتل النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من وقعة بدر فانشدته قتيلة بعد قتله أبياتا منها هذا البيت فقال عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا تقتل قريش بعد هذا صبرا قال الزبير بن بكار وسمعت بعض أهل العلم يقرأ أبياتها ويذكر انها مصنوعة وكان من جملة أذى النضر للنبى صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وانا آتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه وفى القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورته أو أوله والمحنق اسم مفعول من أحنقه أى غاظه فهو تأكيد للمغيظ وما نافية أو استفهامية والمعنى أى شئ كان يضرك لو عفوت والفتى وان كان مغضبا منطويا على حنق وعداوة قد يمن ويعفو (قوله وربما فات قوما الخ) جل الشئ معظمه والتأنى

التوقف والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة ومن تعليلية لفات (قوله تجاوزت أحراسا الخ) تجاوزت الشئ جزته والاحراس جمع حارس كاصحاب جمع صاحب وقيل جمع حرس كاشجار جمع شجر وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم ولمعشر جماعة الناس وحراص جمع حريص كظراف جمع ظريف وجاء ماضيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون يروى بالمهملة من الاسرار وهو الاظهار والاخفاء لفظ مشترك بين هذين الضدين ويروى بالمعجمة وهو بمعنى الاظهار فقط (قوله فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن) وفى الشرح الذى يظهر ان تدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها وأقول لانسلم ان اضمار ان بعد الفاء ههنا جائز لان ذلك اذا كان العطف بها على اسم ليس فى تأويل الفعل نحو * لولا توقع معتر فارضيه * حتى لو كان العطف بها على اسم فى تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قال الشارح يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح ذلك المجموع فى تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع على ان ماذكره المصنف هو الوجه الثانى من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البحر حيث قال وجمهور المصاحف على اثبات النون وقال هرون انه فى بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان أحدهما انه جواب ودوا التضمنه معنى ليت والثانى انه على توهم انه نطق بان أى ودوا ان تدهن فيدهنوا عطفا على التوهم ولا يجئ هذا الوجه الا على قول من جعل لو مصدرية بمعنى ان (قوله ولا دليل فى هذا الجواز ان يكون النصب فى فافوز مثله فى الاوحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) هكذا رأيناه فى نحو عشر نسخ معتمدة وفى بعض النسخ ما يوافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز فيكون ولا يخفى ان الاشارة فى قوله ولا دليل فى هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فافوز وعلى نسخة الشارح الى انتصاب فيكون وتوجيه نسخة فيكون مذكور فى الشرح وهو ان يكون منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو كرة أى ليت لنا رجوعا فكونا من المؤمنين واما نسخة فافوز فتوجيهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه كعطف يرسل على وحيا فان قيل قال السفاقسى فافوز بنصب الزاى وهو جواب التمنى ومذهب جمهور البصريين ان النصب باضمار ان بعد الفاء وهى حرف عطف عطفت المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجرمى انه انتصب بالفاء نفسها أجيب بان ماذكره السفاقسى توجيه لنصب المضارع الواقع جوابا للتمنى ومراد المصنف وجه غير هذا وهو النصب لا على انه جواب للتمنى بل على انه للعطف على اسم سابق (قوله وقول ميسون ولبس عباءة الخ) قول مجرور عطفا على الاوحيا وميسون بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة فى آخره نون بنت بحدل بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام تزوجها معاوية رضى الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين الى أناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسمعها ذات يوم تنشد

لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف
وأكل كسيرة فى كسر بيتى * أحب الى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دونى * أحب الى من قط ألوف
وبكر يتبع الاظعان صعب * أحب الى من بغل زفوف
وخرق من بنى عمى نحيف * أحب الى من علج عنيف

وفى بعض النسخ من علج عليف فلما سمع معاوية الابيات قال ما رضيت ابنة بحدل حتى جعلتنى علجا عليفا هكذا ذكره الحريرى فى درة الغواص فى أوهام الخواص والارياح جمع ريح والمنيف العالى المشرف وشف عليه ثوبه يشف شفوفا وشفيفا أيضا عن الكسائى أى رق حتى يرى ما خلفه وثوب شف وشف أى رقيق وكسر البيت بكسر الكاف أسفل شقة الخباء التى تلى الارض من حيث يكسر جانباه والفج الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذى يضرب به النساء وحكى أبو عبيدة عن بعضهم ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخى والنحيف الهزيل والبغل من ولد البقرة والعليف الذى يعتلف ولا يرسل المرعى والعلج الرجل من كفار العجم والعنيف الذى لا رفق فيه (قوله فلو نبش المقابر الخ) هذا الشعر لمهلهل بن ربيعة بن الحارث بن تغلب بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدى قال ذلك حين أخذ بثار أخيه كليب واسمه وائل وكنيته أبو الماجد ذكر ذلك أبو عبيد البكرى فى شرح امالى القالى ويخبر مبنى للمفعول والذنائب بمعجمة فنون وفى آخره موحدة موضع والزير بكسر الزاى فى أوله الذى يحب محادثة النساء ومجالستهن سمى بذلك لكثرة زيارته

لهن

لمن والجمع ازوار وزيرة وازيار وفى الشرح وأى زير المراد به كليب فهو ظاهر أقيم مقام المضمر انتهى وفى هامش بعض نسخ المتن والزير الذى يكثر الزيارة للنساء وهو كناية عن ملازمة البيوت وترك القتال كعادة الجبان ويوم الشعثمين اسم لحرب وقعت بالذنائب انتهى وما فى الشرح هو الموافق لما فى شرح رسالة ابن زيدون للشيخ جمال الدين بن نباته وفى شرح الامالى للبكرى والشعثمان شعثم وشعيث ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة واسم شعثم حارثة والباء فى بالذنائب ظرفية (قوله أو انها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى) فى الشرح والظاهر ان هذا الوجه هو مراد الزمخشرى فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة للتمنى بحسب الوضع وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى لا يرد عليه فانها عند مجامعتها الفعل التمنى تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمنى فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشرى يوافق على مجىء لو مصدرية (قوله وفيه نظر) وجهه ان ما قيل فيه ذلك عند التحقيق ليس بخارج عما تقدم صرح بذلك ابن أم قاسم فى الجنى الدانى وقال السفاقسى ولو على أنفسكم لو شرطية بمعنى ان وعلى أنفسكم متعلق بمحذوف أى ولو كنتم شهداء على أنفسكم وحذف كان بعد لو كثير وقدره أبو البقاء ولو شهدتم على أنفسكم ودل عليه شهداء وقدره الزمخشرى ولو كانت الشهادة وبالا على أنفسكم (قوله كقولهم لو ذات سوار لطمتنى) أى كقولهم فى المثل ولو قال كقوله لكان أولى لان الذى قاله حاتم الطائى حين لطمته جارية وهو مأسور فى بعض أحياء العرب ثم صار مثلا وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا يلبسن السوار وجواب لو محذوف أى لهان على (قوله وقول عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) أخرج البخارى ومسلم عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج الى الشأم حتى اذا كان بسرغ لقيه أمراء الاجناد أبو عبيدة ابن الجراح وأصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشأم قال ابن عباس فقال لى عمر ادع لى المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم وأخبرهم ان الوباء قد وقع بالشأم فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لامر لا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر ارتفعوا عنى ثم قال ادع لى الانصار فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عنى ثم قال ادع لى من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان فقالوا نرى ان ترجع الناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر فى الناس انى مصبح على ظهر فاصبحوا عليه فقال أبو عبيدة بن الجراح وهو اذ ذاك أمير الشأم افرارا من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أرأيت لو كان لك ابل كثيرة فهبطت واديا له عدوتان احداهما خصبة والاخرى جدبة ألست ان رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله وان رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا فى بعض حاجاته فقال ان عندى من هذا لعلما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه قال فحمد الله عمر وانصرف (قوله لو غيركم الخ) المراد بالحبل هنا الذمة والعهد وقوة كلامه ان المحذوف الواقع لغيركم تقديره علق ويمكن ان يكون شاهدا لقوله فيما بعد بحبله وان يكون اجار لقوله اذى الجوار وفى الشرح والذى يظهر ان غرض الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لا قوة لهم يحمون بها من التجأ الى جوارهم يقول لو تمسك الزبير بذمة غيركم لم يلتفت الى جوار قومه لكن غيركم من الحماية له بحيث يفرقون عصبة قومه يعنى وأما أنتم فلستم بهذه المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامكم بل هو متمسك بجوار قومه (قوله لا يأمن الدهر الخ) يحتمل ان تكون لا نافية فيكون ما بعدها مرفوعا وان تكون ناهية فيكون مجزوما مكسورا لالتقاء الساكنين والبغى الظلم والتعدى (قوله وقيل من الثالث أى لو كنتم تملكون) فى الشرح هذا سهو فان الثالث هو ان يلى لو خبر كان وفى الآية انما وليها اسم كان لا خبرها على هذا أو تاكيد الاسم لا الخبر على رأى المجيب عن الرد وأقول لا سهو من هذا القائل بل جعله من الثالث بناء على آخر كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم أنتم تملكون فحذف كان ومرفوعها وعلى ان التأكيد لما لم يكن له دلالة على معنى زائد على مؤكده كان كالعدم (قوله وفيه نظر للجمع بين الحذف والتأكيد) فى الشرح لا نسلم ان الجمع بينهما ممتنع فقد أجازه اماما العربية سيبويه والخليل وتقدم الكلام فيه فى فصل ان المكسورة المشددة ويأتى فى الباب الخامس فى الخاتمة التى تكلم فيها على الحذف وشروطه (قوله لو بغير الماء حلقى شرق) قيل هذا البيت لعدى بن زيد وقبله أبلغ النعمان عنى مالكا * انه قد طال حبسى وانتظارى

وكان النعمان قد بلغه عنه شئ فاحتال حتى وقع فى يده فحبسه الى ان مات والمألك والمألكة بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فلام مضمومة الرسالة وفيه نظر لان ماذكر انه قبله من شواهد العروض ولم يذكروه الا وانتظار بسكون الراء والشرق بكسر الراء صفة مشبهة من شرق بريقه اذا غص والغصان بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة اسم فاعل من غصصت يارجل تغص فانت غاص بالطعام وغصان والغصة بضم الغين المعجمة وتشديد الصاد المهملة ما يعترض فى الحلق من ما كول والاعتصار بالعين والصاد المهملتين ازالة الغصة بشرب الماء قليلا قليلا وبالماء متعلق بالاعتصار يعنى لو شرقت بغير الماء لازلت شرقى بالماء الذى يزال به الشرق (قوله لو فى طهية الخ) الطهية بضم المهملة وفتح الهاء وتشديد المثناة التحتية حى من تميم نسبوا الى أممهم والاحلام العقول جمع حلم بكسر المهملة وسكون اللام وعرضوا بمعنى اعترضوا واعلم ان فى كون هذا البيت والذى قبله من الرابع نظر لان الرابع هو ان يلى لو اسم هو فى الظاهر مبتدأ وما بعده خبره ولم يل لو فيهما الا الجار والمجرور فان قيل المبتدأ فى كل من البيتين والى لو فى التقدير وان لم يكن واليا له فى اللفظ لان الجار والمجرور فى الاول معمول الخبر وفى الثانى نفس الخبر ومراده يلى لو لفظا أو نية أجيب بان هذا وان أمكن حمل كلامه عليه لكن قوله مبتدأ ما بعده خبره يأبى ذلك فى البيت الثانى لان فيه المبتدأ ما قبل خبره ويمكن أن يقال ان قوله أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ وما بعده خبره معناه أو جملة اسمية بحسب الظاهر يشير الى ذلك قوله فيما بعد وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا (قوله فهلا نفس ليلى شفيعها) هذا آخر بيت للصمة وقيل لقيس ابن الملوح وهو

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها (قوله وقال الفارسى هو من النوع الاول والاصل لو شرق حلقى هو شرق) فى الجنى الدانى وذكر ابن مالك ان لو تدخلها مبتدأ أو خبر كقول الشاعر * لو بغير الماء حلقى شرق * قيل وهو مذهب الكوفيين وتأول ابن خروف هذا البيت على اضمار كان الشانية وتأوله الفارسى على ان حلقى فاعل فعل محذوف يفسره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف وفيه تكلف انتهى (قوله ولو قلم الخ) الشق بفتح السين الفرجة وبكسرها الجانب والبيت محتمل لهما (قوله اذا ابن أبى موسى بلالا بلغته) هذا صدر بيت عجزه * فقام بنصل بين وصليك جازر * وبلال هو أمير البصرة وقاضيها ابن أبى بردة عامر بن أبى موسى الاشعرى والخطاب للناقة وابن أبى موسى نائب عن فعل محذوف يفسره بلغته وبلالا منصوب بمحذوف آخر يفسره بلغته والتقدير اذا بلغ ابن أبى موسى بلغت بلالا بلغته والنصل السيف و وصلا الناقة المفصلان اللذان عند محل نحرها وفى الصحاح الاوصال المفاصل واحدها وصل والجازر اسم فاعل من جزر الناقة نحرها (قوله عندى اصطبار الخ) الاصطبار افتعال من الصبر وهو حبس النفس عن القلق والجزع نقيض الصبر والنوى البعد والبرى نحت السهم ونحوه (قوله وذلك لان لعل) هذا بيان لكون اتيان خبر المبتدأ الذى هو ان المفتوحة مع معمولها مؤخرا بعد اما يشهد لتقديره مؤخرا بعد لو وتقريره ان خبر هذا المبتدأ انما تقدم عليه دفعا لاشتباه ان المفتوحة المؤكدة بالمفتوحة التى هى لغة فى لعل وهذا الاشتباه مفقود بعد اما و بعد لو لان لعل لا تقع بعدهما فلذا أتى هذا الخبر مؤخرا عن مبتدئه بعد اما وكان الاولى تقديره مؤخرا بعد لو لان الاصل فى الخبر التأخير وقد انعدم ما يقتضى التأخير (قوله ما أطيب العيش الخ) الفتى الشاب وتنبو تبعد والحوادث مصائب الزمان والملموم المجتمع الاجزاء (قوله ولو انها صفورة الخ) مسومة أى مرسامسومة وفى الصحاح بدل مسومة مزنمة والزنمة شئ يقطع من طرف أذن البعير ويترك معلقا يابسا وانما يفعل ذلك بالكرام من الابل وعبيد بضم العين وازنما بفتح الهمزة وسكون الزاى وفتح النون اسما شخصين أو قبيلتين من بنى يربوع وقيل عبيد ابن بطن من الاوس وأزنم من يربوع (قوله لو ان حيا الخ) ٦ فى الصحاح كان يقال لابى براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله لبيد ملاعب الرماح أبا براء مدره الشياح انتهى وفى الشرح ان صاحب الاخبار أنشد ماذكره المصنف وأقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كما ذكر واما النسخة التى راجعتها فليس فيها الا ما نقلته ثم رأيت فى نسخة أخرى مثل ما فى نسخة الشارح (قوله وقد وجدت آية فى التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشرى كما لم يتنبه لآية لقمان) فيه نظر لان لو فى هذه الآية ليست بلو الشرطية التى الكلام فيها قال الزمخشرى فى تفسير هذه الآية وان يأت الاحزاب كرة ثانية تمنوا لخوفهم مما منوا به هذه الكرة انهم خارجون الى البدو حاصلون بين الاعراب يسألون كل قادم من جانب المدينة عن أخباركم وعن ماجرى عليكم انتهى وقدم فى حرف الراء انه قال فى ربما يود

٦ قوله أبا براء هكذا بالنسخ التى معنا وليتأمل فلعل فيها سقطا اه

الذين

الذين كفروا لو كانوا مسلمين أن لو حكاية لودادتهم وانما جيء بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم وقال التفتازاني في مطوله مفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين بناء على ان لو للتمني حكاية لودادتهم ومن زعم ان الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني مصدرية فيقول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب وقال الرضي واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني (قوله ووجدت آية الخبر فيها ظرفا وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين) في الشرح ولا دليل في الآية المذكورة على الزمخشري لاحتمال انه يوجب فيما تعلق الظرف بفعل ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل وأقول لما كان ما تعلق به الظرف محذوفا على سبيل الوجوب وأقيم الظرف مكانه كان الاخبار بالظرف غير الاخبار بالفعل وبالاسم المشتق فصح الاستدراك به على من يقول يجب أن يكون الخبر فعلا (قوله لو بشا طار به الخ) هذا البيت لامرأة من بني الحرث بن كعب ترثي شخصا وقبله فارسا ما غادروه ملحما * غير زميل ولا نكس وكل يقال رجل ملحم بفتح المهملة أي ملصق بالقوم والزميل بالزاي المضمومة والميم المفتوحة المشددة الضعيف الجبان والنكس بكسر النون الضعيف والوكل بفتحتين العاجز الذي يكل أمره الى غيره ويتكل عليه والميعة بفتح الميم وسكون التحتية وفتح العين المهملة بعدها هاء التأنيث النشاط وأول جري الفرس ولاحق الاطال أي ضامر الجنبين قد لصقت طله باختها من الضمر وقد جمع الشاعر في موضع الشبه والاطل أحدهما جاء على فعل كابل وهو الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم مشرف وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة وهي لفيف من الشعر (قوله تامت فؤادك الخ) في الصحاح تيمه الحب أي عبده وذلله فهو متيم ويقال أيضا تامته فلانة قال لقيط بن زرارة تامت فؤادك وأنشد البيت وفي الشرح لم ينشده الجوهري بلو وانما أنشده بلم وأقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك فاما النسخة التي راجعتها فانما هو فيها بلو (قوله والغالب على المنفي تجرده منها) في الشرح ظاهر العبارة ان المنفي مطلقا سواء كان منفيا بلم أو بما يتجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا يدخل على لم أصلا ويمكن ان يجعل الالف واللام في المنفي للعهد الذكري والمعهود أقرب شئ الى هذا الكلام وهو المنفي بما وقد يقال كان الاولى ان يقول والغالب على النافي تجرده منها فان اللام انما تتصل بحرف النفي أو يتجرد هو عنها لا بالفعل المنفي وجوابه ان المنفي صفة للجواب لا للفعل وحده (قوله كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد الخ) نسب ابن بري هذا البيت لجرير ونسبه صاحب الصحاح للبيد فانه قال ويجده بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال قال لبيد وهو عامري وأنشد البيت الا انه ذكر مكان حوائم صوادي ويمكن أن يكون هذا من توارد الخواطر بان يكون كل منهما حاله كما يحكى عن ابن مياده انه أنشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما أتيته * تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له أين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم أسمعه ونقع الماء العطش نقعا ونقوعا سكنه والحائم الذي يدور حول الماء ولا يصل اليه قالوا والايايل تأكل الافاعي في الصيف فتحمى فتطلب الماء فاذا رأته امتنعت من شربه وحامت عليه تتنسمه لانها لو شربته في تلك الحالة هلكت فلا تزال تحوم حتى تذهب ثوران السم فتشربه فلا يضرها والغليل بالمعجمة حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضي وشرطها تقدم في صحيح البخاري في باب رجم الحبلى بالزنا وفي باب الخمس ولفظ الاول قال لي عبد الرحمن بن عوف لو رأيت رجلا أتى عمر فقال يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا وفي الشرح وفلان الاخير هو طلحة بن عبيد الله وقع ذلك في فوائد البغوي وفي المقدمة للحافظ ابن حجر انه وقع كذلك في مسند البزار والجعديات باسناد ضعيف ووقع في الانساب للبلاذري باسناد قوي أنه علي وان فلانا الاول الزبير ولفظ الثاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا (قوله لولا رجاؤك قد قتلت أولادي) هذا عجز بيت صدره

* كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * وقد تقدم الكلام عليه في أو (قوله قيل وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب لقسم مقدر) قال الرضي واما قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وان أطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو

وذهب جار الله الى ان الاسمية فى الآية جواب لو قال وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء انتهى وقد ذكر المصنف هذه الآية قبل الكلام على لا وفى البصر اللام لام الابتداء الا الواقعة فى جواب لو وجواب لو محذوف لفهم المعنى أى لاثيبوا ثم ابتدئ على طريق الاخبار لا على طريق تعليقه بايمانهم وتقواهم وترتبه عليهما وهذا قول الاخفش أعنى ان الجواب محذوف وقيل اللام هى الواقعة فى جواب لو والجواب هو قوله لمثوبة والاول اختيار الراغب والثانى اختيار الزمخشرى ومختاره غير مختار لانه لم يعهد فى لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا للو وانما جاء هذا المختلف فى تخريجه ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل وليس مثل سلام عليكم لثبوت رفع سلام عليكم فى لسان العرب انتهى وعبارة الزمخشرى فان قلت كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية فى جواب لو قلت لما فى ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع فى سلام عليكم لذلك ثم قال ويجوز أن يكون ولو انهم آمنوا تمنيا على سبيل المجاز عن ارادة ايمانهم واخبارهم له كانه قيل ليتهم آمنوا ثم ابتدئ لمثوبة من عند الله خير قال التفتازانى يرد على السؤال ان الاسمية لا تصلح جواب لو اما لفظا فلاطباق النحاة على انه لا تكون الا فعلية ماضوية واما معنى فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا تنتفى بانتفائهما فالاولى ان الجواب محذوف أى لأثيبوا ويرد على الجواب ان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا الا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم والجواب ان ماضويته تقديرا اذ الاصل لأثابهم الله تعالى مثوبة لهم فعدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم فى الايمان والتقوى وقوله على سبيل المجاز عن الارادة لان التمنى على الله تعالى محال عند المعتزلة بخلاف ارادة ما لا يقع واما عند أهل الحق القائلين باستحالتهما فلا يجوز حملها على التمنى الا حكاية على معنى انهم بحال يتمنى العارف ايمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم انتهى وفى الشرح ولم يصرح يعنى الزمخشرى بكون الجملة على تقدير التمنى جواب قسم مقدر فيحتمل أن تكون اللام لام الابتداء ولا قسم مقدر أصلا فيكون هذا قولا ثالثا فى الآية وأقول قول الزمخشرى ثم ابتدئ فثوبة من عند الله خير صريح فى ان اللام لام الابتداء (قوله قالت سلامة الخ) عادة خبر يكن ولك فى محل نصب على الحال وان تترك الاعداء اسم يكن وتعذر مبنى للمفعول من عذرته صيرته معذورا أو مبنى للفاعل من اعذر الرجل صار ذا عذر

(لولا)

(قوله والا انعكس معناها) أى وان لم يقدر فى الحديث مضاف بعد لولا هو المخافة وان لم يقيد الامر الذى هو فيه بالايجاب انعكس معنى لولا وصارت حرف وجود لامتناع لان مطلق الامر بالسؤال موجود ونفس المشقة معدومة فان قلت فما تصنع فى قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت قال البيضاوى ليس القصد فى جواب لولا هنا الى نفى همهم بل الى نفى تأثيره فيه صلى الله عليه وسلم (قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمى ذلك) القول بان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف قول الكسائى قاسه على المرفوع بعد لو فى نحو لو ذات سوار لطمتنى والقول بانه مرفوع بلولا اصالة قول الفراء فاما القول بانه مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو لاتيتك ولا يعطف بلا بعد النفى اه (قوله أو مبتدأ لا خبر له أو فاعلا ثبت محذوفا على الخلاف السابق فى فصل لو) فى الشرح هذا اللفظ وهو قوله أو مبتدأ لا خبر له الى قوله فى فصل لو ثبت فى بعض النسخ وهو مشكل فان التخريج على انه فاعل لثبت محذوفا لا يتأتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال أكثرهم الى آخره اه فتأمل اه وأقول هذا اللفظ موجود فى نسخ كثيرة ولا اشكال فان مراده بالمرفوع فى قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم الصريح دون المؤول لان ذلك لا يقال له مرفوع بل فى موضع رفع ولا شك ان صيرورة ان مع معموليها اللذين هما ذلك الاسم وخبره الذى هو كون خاص فى موضع رفع بثبت محذوفا متفرع على دخول ان على ذلك الاسم ودخولها عليه متفرع على كونه مبتدأ لانها ناسخ والناسخ لا يدخل الا على مبتدأ (قوله ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى فى قوله فى صفة سيف يذيب الرعب الخ) المعرى هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده وكان عمى فى صغره من الجدرى ولد بمعرة النعمان فى شهر ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلثمائة وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة وتوفى فى ربيع الاول سنة تسع وأربعين وأربعمائة

وأربعمائة وقبل هذا البيت ودبت فوقه حمر المنايا * ولكن بعدما مسخت نمالا والاذابة اسالة الجوامد والرعب بضم الراء وسكون المهملة الخوف والعضب بالعين والضاد المعجمة السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والضمير المنصوب بيمسكه للعضب وفى شرح الشواهد للمصنف والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا اغمادها تمسكها لسالت (قوله وليس ببعيد لاحتمال تقدير يمسك بدل اشتمال) فى الشرح وقد أسلفنا فى فصل بيد من حرف الباء الموحدة ان ابن مالك خرج ما وقع فى بعض طرق الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان و بطل عملها فهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعرى أيضا فيكون الاصل فلولا ان الغمد يمسكه قال ابن مالك وهذا الحذف فى ان نادر ولكنه غير مستبعد فى القياس على ان حذف ان فهما اختان فى المصدرية وشبيهتان فى اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضى الله عنه

* ولولا بنوها حولها لخبطتها * انتهى وأقول ان بيت المعرى لا يتأتى فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين بخلاف الحديث وبيت الزبير (قوله تلك المرأة) وهى امرأة سمعها عمر رضى الله عنه فى خلافته وهى تقول تطاول هذا الليل واسود جانبه * وأرقنى ان لا خليل ألاعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لزعزع من هذا السرير جوانبه فسأل عنها فقيل له ان زوجها بعث فى الغزو فسأل ابنته حفصة كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة أشهر فجعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن زوجته كذا فى الشرح وقد روى البيهقى هذه الحكاية ولفظه فقال عمر لبنته حفصة كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة أو أربعة أشهر فقال عمر لا أحبس الجيش أكثر من هذا ومعنى أرقنى أسهرنى وزعزع حرك (قوله ثم قال سيبويه والجمهور هى جارة) قال الرضى لولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال يعنى سيبويه ولا يبعد ان تكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره عاملة نحو لولا أنت ومثل ذلك يكون فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها قال الرضى وفى قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ولا متعلق فى نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافى الجار والمجرور أى لولاك فى موضع رفع بالابتداء كما فى بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون معمولا لذلك المتعلق لا مبتدا فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا لجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا رجح مذهب الاخفش بان يعتبر الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا لجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا أهون من ارتكاب الاصل غير المستعمل وان قل انتهى (قوله وقد أسلفنا ان النيابة انما وقعت فى الضمائر المنفصلة) أسلف ذلك فى حرف العين فى الكلام على عسى (قوله تعدون عقر النيب الخ) هذا البيت لجرير وهو ثابت فى ديوانه والنيب جمع ناب وهى الناقة المسنة وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء وفى الصحاح الضيطر الرجل الضخم الذى لا غناء عنده وكذلك الضوطر والضوطرى قال جرير وأنشد البيت والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه والمقنع الذى على رأسه بيضة حديد (قوله عاف تغير الا النؤى والوتد) هذا عجز بيت صدره * وبالصريمة منهم منزل خلق * ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه والصريمة بمهملة رملة انصرمت من معظم الرمل والارض المحصود زرعها والعافى الدارس والنؤى بنون مضمومة فهمزة ساكنة فياء آخر الحروف حفيرة تصنع حول الخباء ليلا يدخله المطر ۞ لوما ۞ (قوله ويرده قول الشاعر * لوما الاصاخة للوشاة لكان لى *) هذا موجود فى كثير من النسخ ويقال أصاخ أى استمع ووشى كلامه أى كذب فيه ولولا امتناعية ۞ لم ۞ (قوله حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا) فى الجنى الدانى ظاهر مذهب سيبويه انها تدخل على مضارع اللفظ فيصرف معناه الى المضى وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين وذهب قوم منهم الجزولى الى انها تدخل على ماضى اللفظ فيصرف لفظه الى المبهم دون معناه ونسب الى سيبويه ووجهه ان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثانى لا نظير له انتهى ومراده بالمبهم المضارع لاحتماله للحال والاستقبال (قوله لولا فوارس الخ) نعم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة الرهط الادنون ويجوز جره عطفا على نعم ورفعه عطفا على فوارس والصليفاء تصغير الصلفاء وهى الارض الصلبة ويوم الصليفاء

يوم من أيام العرب وفى الشرح فان قلت بم يتعلق هذا الظرف قلت بمحذوف تقديره لولا شأن فوارس يوم الصليفاء وقد أجازوا
تعلق الظرف بالشأن كما فى قوله عليه الصلاة والسلام انى لاعلم اذا كنت على غضبى أى انى لا أعلم شأنك اذ كنت ولا يصح تعلقه
بلم يوفون لانه جواب لولا وما فى حيز الجواب لا يتقدم عليه وأقول لا يتعين ان يكون متعلقا بمضاف محذوف لجواز ان يكون
هو الخبر عن فوارس على مذهب الرمانى ومن وافقه على ذكر الخبر اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغى ان يكون التقدير لولا
وجود فوارس لدلالة لولا على وجود تاليها (قوله فى اى يومى الخ) يقدر بضم المثناة التحتية وسكون القاف (قوله وقد أجرت
العرب الساكن المجاور للمتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للمجاور حكم مجاوره) يتعين تخفيف الراء من الجار وتثقيلها
خطأ والمعنى ان العرب لما أجروا كلا من الحرفين المتجاورين مجرى الآخر أجروا الهمزة المتحركة من أم مجرى الراء
الساكنة من يقدر فسكنوها والراء الساكنة من يقدر مجرى الهمزة من أم فحركوها ثم قلبوا الهمزة ألفا ثم الالف همزة
محركة بفتحة اتباعا لفتحة الراء لئلا يلتقى الساكنان وهما الالف والميم فان قيل لا دلالة فى كلام المصنف على قلب الالف بعد
ذلك همزة أجيب بانه سيصرح به فى آخر هذا البحث وفى التعليق فى الكلام تناف لان قول المصنف يعنى ولزم فتح
ما قبلها يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له وقول أبى الفتح وقد اجرت العرب الخ يقتضى ان
فتح الراء سابق عليه لانه يقتضى انه مقارن لسكون الهمزة السابق على ابدالها ألفا وأقول ليس فى كلام المصنف تناف
مع كلام أبى الفتح لان قول المصنف يعنى ولزم فتح ما قبلها لا يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له
وانما يقتضى ان لزوم فتح الراء متأخر عنه أو مقارن له وجاز أن يكون فتح الراء سابقا على كون الهمزة ألفا ولزوم ذلك
الفتح متأخرا عن كون الهمزة ألفا أو مقارنا له فليتأمل (قوله كان لم ترا قبلى اسيرا يمانيا) هذا عجز بيت صدره * وتضحك
منى شيخة عبشمية * منسوبة الى عبد شمس (قوله أرى عينى مالم ترأياه) أرى بضم الهمزة وكسر ثانيه مبنى للفاعل (قوله ثم
حذفت الالف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا) فى الشرح فينبغى حينئذ ترا بالالف لا بالياء وقد أسلفنا فى فصل لو ان ابن السيد
البطليوسى خرجه على وجه آخر وهو ان يكون ترا مضارع راءى (قوله وأقيس من تخريجهما ان يقال فى قوله أيوم لم يقدر
نقلت حركة الهمزة الى راء يقدر ثم أبدلت الهمزة الساكنة الفا كما فى ولا الضألين فيمن همز وكذلك القول فى المرأة والكمأة
وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو غير ظاهر بالنسبة الى وضع
قوله كما فى ولا الضألين فى هذا الموضع فانه يقتضى ان من همز ولا الضالين أبدل الهمزة الفا وليس كذلك وانما أبدل الالف
همزة قاله صاحب البحر وقرأ أيوب السختيانى ولا الضألين بابدال الالف همزة فرارا من التقاء الساكنين ونص النحويون
على ان هذا الابدال غير قياسى لانه لم يكثر كثرة توجب القياس قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ فيومئذ لا يسأل عن ذنبه
انس ولا جأن فظننته يلحن حتى سمعت من العرب دأبة وشأبة انتهى ويمكن تأويل هذه النسخة بان المشبه بما فى ولا الضالين
فيمن همز ليس ابدال الهمزة الساكنة ألفا بل ماهو مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك همزة الا ترى الى قوله
ولكن لم تحرك الالف فيهن أى فى المرأة والكمأة ولم ترا فانه يشعر بتحريكها فيما سبق وهو يقدر أم وكانه لم يذكر ذلك اعتمادا
على فهم الطالب ويقع فى بعض النسخ بعد قوله ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما فى ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول فى المرأة والكمأة وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك
الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وهذا البعض ظاهر ثم منه ما يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين
وهو تتميم لقول أبى الفتح ومنه ما لا يقع فيه ذلك اكتفاء بذكره فى تخريج المصنف وفى الشرح تعبيره بأقيس يقتضى ان
مذهب أبى الفتح وأبى على جاريان على القياس ولا شئ فى تخريجهما بقياس بل ولا فى تخريج المصنف الذى ادعى انه أقيس
سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحتمل ان يقال ان حركة الحاء من ألم نشرح اتباع اما لحركة الراء التى قبلها أو لحركة اللام
التى بعدها وان حركة الراء من لم يقدر اتباع لحركة الدال التى قبلها أو الهمزة التى بعدها انتهى وأقول اذا كان معنى قول
المصنف وأقيس من تخريجهما وأولى من تخريجهما لم يرد عليه مما اعترض به (قوله ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء) هذا يقع فى أكثر النسخ ولا بد منه لان من تمام قول أبى الفتح وتمام ما ذكر انه أولى

من

من تعريجهما (قوله فذالت ولم الخ) الامراء الشك والمراء الجدال (قوله فاصبحت مغانيهم قفارا رسومها الخ) المغانى بالمعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذى كان به أهله والقفار جمع قفر وهو المفازة لانبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالارض (قوله ظننت فقيرا ذا غنى الخ) فقيرا حال من النائب عن الفاعل وذا غنى مفعول ثان لظننت وضمير نلته للغنى وذا رجاء مفعول لمحذوف مفسر بالق المذكور وغير واهب حال من فاعله يعنى انه فى حال فقره كان متعففا فكنى عن ذلك بظنه ذا غنى وانه حين صار غنيا يعطى كل راج لقيه ما يرجوه ﴿لما﴾ (قوله أحدها انها لا تقترن باداة شرط) قال الرضى واختصت لما أيضا بعدم دخول اداة الشرط فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرف أو شبهه وفى الشرح يريد بشبه الحرف ومعموله أسماء الشروط وهذا من الرضى تصريح بان حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفى (قوله الثانى ان منفيها مستمر النفى الى الحال) أى حال التكلم وهذا مراد من قال لانها لاستغراق لنفى وامتداده قال الرضى ومنع الاندلسى من معنى الاستغراق فيها وقال هى مثل لم فى احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (قوله ومثل ابن مالك للنفى المنقطع بقوله

وكنت اذ كنت الهى وحدكا * لم يك شئ يا الهى قبلكا

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش) جعل ابن مالك النفى فى هذا البيت منقطعا وذلك لوجود أشياء أخر لا تنحصر قبل زمن التكلم بهذا النفى ووهمه المصنف لان المنفى فى البيت وجود شئ مقيد بالقبلية عليه تعالى وهذا النفى مستمر لا ينقطع بوجود شئ بعد ذلك هكذا كنت كتبت على هذا المحل ثم رأيت منقولا عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفى المنقطع هذا البيت خطأ وانما ذلك لو كان فى الشعر * لم يك شئ يا الهى معكا * وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شئ قبلك ثم كان شئ قبلك واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا يؤخذ حدوث ذلك الشئ مقيدا بالقبلية بل مطلقا أى لم يك شئ يا الهى قبلك ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج الدين البلقينى والصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة فى حق الله عز وجل فبقيت المعية فالمعنى لم يك شئ معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله بن عبد الاعلى بن أبى عمرة القرشى كان بدعيا متهما فى أموره (قوله ولامتداد النفى بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامى ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن) فى الشرح لم يظهر لى كون امتناع قمت فلما تقم مرتبا على ابتداء النفى بعد لما اذ لا مانع أن يكون قيام المخاطب منفيا بعقيب قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم وأقول ظهر لى بعد ذلك من فضل الله تعالى وبيانه ان فى الدلالة على كون شئ عقب آخر دلالة على حصول ذلك الشئ بعد ان لم يكن فاذا جعل النفى عقب شئ كان ذلك النفى غير ممتد فى جهة ذلك الشئ وكان بين التعقيب والابتداء تناف فى الجملة وفى بعض الصور فمنعوا من اجتماعهما فى الفعل كما منعوا من دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرة بمضارع مثبت اذا وقعت حالا للتنافى بين الحال والاستقبال ومعلوم انه لا تنافى بين الحال بهذا المعنى وبين الاستقبال وانما التنافى بينهما من جهة معنى آخر للفظ الحال فليتأمل (قوله وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفى فعل ولما لنفى قد فعل) يعنى بالاحكام الامور الخمسة التى فارقت فيها لما لم وبيان هذه العلة فى الاول ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا تكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعل وفى الثانى والثالث ان قد فعل اخبار عن الماضى المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفى الرابع ان قد فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك وفعل لا يفيده فنفيه كذلك وفى الخامس انه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول لما (قوله ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول وجوب لوجوب) قال بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص ولما حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وفى الشرح وعلى هذا فاللام فى قولهم حرف وجود لوجود لام التعليل (قوله ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك) فى الشرح وقوع الاسمية المقرونة باذا الفجائية متفق عليه وكان ينبغى ايراد المصنف الكلام على وجه يقتضى ان قيد الاتفاق راجع لهذه الفعلية الماضوية (قوله وهى بمعنى سقط) ان قيل فى الصحاح غير هذا وهو وهى السقاء يهى وهيا اذا تخرق وانشق وفى السقاء وهى بالتسكين ووهية أيضا على التصغير وهو خرق قليل وفى المثل خل سبيل من وهى سقاؤه * ومن هريق فى الفلاة ماؤه

بضرب ان لا نستقيم أمره ووهى الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط اهـ والجواب ان قول المصنف بمعنى سقط لا يقتضى أن يكون موضوعا له ولا انه مجاز مشهور والصحاح انما بين المعانى التى هى كذلك وفى الشرح بعدما نقل عن القاموس وهى الرجل جق وسقط وكان حق وهى ان تكتب بالياء لانه فعل ثلاثى من ذوات الياء لكنه كتب بالالف لاجل الالغاز (قوله قال له بالله يا ذا البردين الخ) غنثت بغين معجمة مفتوحة فنون مكسورة فثلثة ساكنة فمثناة للخطاب قال فى القاموس الغنث ان تشرب حتى تتنفس وفعله كعلم انتهى وقال ابن سيده قال الشيبانى الغنث هنا كناية عن الجماع (قوله واما المركبة من كلمات فكما تقدم فى وان كان لما اليوفينهم) فى الشرح لم يتقدم للمصنف كون لما فى هذه الآية مركبة من كلمات أصلا (قوله فلما كثرت الميمات حذفت الاولى) فى الشرح كيف يتأتى هذا التعليل مع ان قوله تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك وقد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن المنير وهذا من الغريب ان يتكرر أمثال ولا يفطن لذلك ولا يحس اللسان منه بثقل ولا السمع بنبو وبيان اجتماع ثمان ميمات ان فى أمم ميمين وتنوينا قلب ميما الملاقاته ميم من وميم من ونونها قلبت ميما الملاقاتها ميم من وهذه النون قلبت ميما الملاقاتها ميم مع فجاءت الثمانية (قوله واذا كان فعلى فهلا كتبت بالياء وهلا أماله من قاعدته الامالة) فى الشرح رسم المصحف سنة متبعة فكم فيه من أشياء خارجة عن قياس رسم الخط والامالة فى التلاوة متلقاة بالرواية فلعل القارى لم يروها الا غير ممالة فلم يتمش شئ من هذين الوجهين وأقول الامالة ونحوها لم تتلق بالتواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القراء اذ كر ذلك ابن الحاجب فى أصوله وفى تقديره تطروجه النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقدر ليس من لفظ هذا الذى قيل انه دال عليه (قوله الثانى ان منفى لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت) فى الشرح لا نسلم ان منفى لما متوقع الثبوت دائما بل قد لا يكون كذلك نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم وقد صرح الرضى بان توقع الثبوت فى منفيها غالب لا لازم سلمنا انه لازم لكن لا نسلم ان ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا يشترط فى توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفى المتكلم شيأ بالبناء على ان غيره متوقع لثبوته كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها (قوله واما قراءة النحويين) هما أبو عمرو بن العلاء البصرى أحد الائمة من نحاة البصرة وأبو الحسن على بن حمزة الكسائى امام نحاة الكوفة ❁ (لن) ❁ (قوله لان المعروف انما هو ابدال النون ألفا لا العكس) فى الشرح العلة خاصة بلن والدعوى عامة لها ولم وأقول ليس هذا علة لمجموع الدعوى وانما هو علة لبعضها المقصود منها وهو ان لن ليس أصلها لا لان لن هى المقصودة بالكلام هنا ويعرف منه علة البعض الآخر وهو ان لم ليس أصلها لا وتلك العلة هى ان ابدال الالف ميما ليس بمعروف (قوله بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب) هذا دليل على نفى أن يكون أصل لن لا ان وفى الشرح لا ينتهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف وبهذا يجاب أيضا عن قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى وأقول ظاهر القول بان الهمزة حذفت للتخفيف والالف لالتقاء الساكنين مع قول المبرد ان وما بعدها مبتدأ حذف خبره يقتضى انه لم يعرض بالتركيب وضع مستأنف (قوله وقول المبرد انه مبتدأ حذف خبره أى لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شئ مسده) فى الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا الامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدر ولا ينطق به وانما يرد عليه كونه حذف وجوبا بدون ساد مسده وأقول الرد على المبرد انما هو بمجموع الامرين لا بكل واحد منهما (قوله قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى فلن أكلم اليوم انسيا) للقائل بانها للتأبيد ان يقول انما أقول بذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن مقيد انه (قوله ولكان ذكر الأبد فى ولن يتمنوه أبدا تكرارا والاصل عدمه) للقائل أن يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الابد لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر فى غير هذا الموضع ولان التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهى دفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفى بناء على استبعاد نفى تمنى الموت منهم على جهة التأبيد (قوله لن تزالوا الخ) هذا البيت من بحر الخفيف وآخر صدره اللام ساكنة فى زلت وفى الشرح وقد يقال لا تقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف بثم دعائيا على جواز عطف الانشاء على الاخبار وأقول ان لم يعينه كون

المعطوف

المعطوف عليه دعاء بعينه كون لن تزالوا لو كان خبر الكان لنفي الاستقبال ولا معنى هنا له (قوله لم تقم عن مثلهم منجبة) المنجبة بالميم المضمومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعدها باء موحدة المرأة التي أتت بولد نجيب ضد المحمقة وهي التي أتت بولد أحمق (قوله فلن يحل للعينين بعدك منظر) يحل بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى وأما حلا الشيء في فمي فمضارعه يحلو وقال في الصحاح حلي فلان بعيني بالكسر وفي عيني وبصدري وفي صدري يحلى حلاوة اذا أعجبك وحلا في فمي بالفتح وقال ابن مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيح وقول الملك له لن ترع ان ترع فيه اشكال لان لن يجب انتصاب الفعل بعدها وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه أن يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي ﴿ليت﴾ (قوله فياليت الشباب الخ) في الصحاح الشباب جمع شاب وكذلك الشبان والشباب أيضا الحداثة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وقد تقدم ان في كتب الطب ان الشباب كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتعلة وفي الصحاح الشيب والمشيب واحد قال الاصمعي الشيب بياض الشعر والمشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال (قوله وبالممكن قليلا) في المطول ويجب ان لا يكون للتمني توقع وطماعية في وقوعه والاصار ترجيا (قوله لا يكون) أي ليس تقدير الخبر في البيت الاول يكون ليصبر واجعا خبر كان وقوله لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين تعليل لهذا النفي وفيه نظر لان تقدم ان أو لو الشرطيتين ليس شرطا لحذف كان وابقاء خبرها وانما هو شرط لكثرته ولا محذور في كون هذا البيت من القليل (قوله ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل) وفي الشرح لا نسلم عدم طول الصلة هنا بل هي طويلة بالصفة وقد صرح المصنف بمثله في فصل ما من حرف الميم في قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل ﴿لعل﴾ (قوله وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل أباك منطلقا وتأويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون) في الشرح اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزأين كما نقله يونس وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بمثل لعل أباك منطلقا فكيف يؤول كلامه على الحذف نعم ان سمع مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التأويل وأقول في كلام المصنف ما يشعر بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يستعمل في القول الذي لم يستند الى وثوق وأيضا اعتماد يونس في كون ذلك لغة على قول بعض العرب لعل أباك منطلقا وهو لا يقتضي ان لغته نصب الجزأين الجواز أن يكون ذلك على التأويل المذكور (قوله وقد مر ان عقيلا يخفضون بها المبتدا) عقيل بضم المهملة وفتح القاف وقد مر ذلك في الكلام على على المشددة اللام (قوله لعل أبي المغوار منك قريب) هذا عجز بيت صدره فقلت ادع أخرى وارفع الصوت مرة وهو من قول كعب الغنوي في رثاء أخيه وقبله وداع دعا يامن يجيب الى الندا * فلم يستجبه عند ذاك مجيب ويقال استجابه بمعنى أجابه وقيل التقدير فلم يستجب دعاءه على حذف مضاف وفعل الاستجابة يتعدى الى الدعاء بنفسه (قوله ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح) يعني بفتح لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر (قوله وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل) وأيضا انها لا تعمل في ضمير الشأن وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاذ وقيل يجوز أن يكون لعل في البيت هي التي تقال للعاثر فاللام للجر والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره فرج أو شبهه وهذا بعيد أيضا وقيل أراد الحكاية كذا في الجنى الداني (قوله وقولك رب رجل) قولك مرفوع عطفا على محل لولاي وكذا قوله نحوه وقوله وجيران لنا كانوا كرام وهذا عجز بيت لامرئ القيس صدره فكيف اذا مررت بدار قوم ووجه المماثلة بين مجرور لعل وبينه على قول سيبويه ان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائد لا يعمل هو ان كلا من مجرور لعل والضمير بعد كان في محل رفع على الابتداء (قوله فقيل الاصل هم لنا) يعني بتقديم المبتدا على الخبر ثم قدم الخبر على المبتدا (قوله ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل) في الشرح القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل الا بعامله وكان الزائدة غير عاملة فكيف اتصل بها فالاعتذار باصلاح اللفظ نشأ منه فساد هذه القاعدة وأقول الاعتذار عن خروج فرد من قاعدة انما ينشأ منه اصلاح تلك القاعدة وتتميمها لا افسادها ثم في الشرح ووقوع المرفوع المنفصل الى جانب الفعل لا يضر اذا كان لغرض كما في قولك انما قام أنتم ولو أتى هنا بالمنفصل الى جانب كان الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها

وانها غير عاملة لكان مستقيما وأقول لا بد أن يكون الغرض الذى استعمل اللفظ لاجله معتبرا عند العرب وذلك انما هو معلوم عنهم فى نحو انما قام أنتم لافادة الحصر لا فى كان هم لافادة التنبيه على زيادة كان (قوله وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة) ليس هذا عطفا على قيل السابق حتى يكون تفريعا على ان كان الزائدة لا تعمل شيأ وانما هو عطف على صدر الكلام بيان لقول مباين لما يفهم منه وهو ان الضمير ليس بمعمول لكان فى البيت الا ترى انه فرع على هذا قولين بالفاء كما فرع على صدر الكلام قولين بها (قوله لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا) هذا بعض بيت وهو قوله أعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا وسيذكره المصنف بتمامه قريبا وفى بعض شروح المفصل أى غرض هذا الشاعر هجاء عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفعلة الشنعاء وأضاء يستعمل لازما ومتعديا كما فى البيت (قوله وفيها عشر لغات مشهورة) فى التسهيل وهى لعل وعل ولعن وعن ولان وان ورعن بالمهملة ورغن بالمعجمة ولغن بالمعجمة ولعلت وفى الجنى الدانى وفى لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه الا لعلت وذكر رعن ورعل وغن بالمعجمة قال واختلف فى الغين المعجمة فى تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا منها قال صاحب رصف المبانى وهو أظهر لقلة وجود الغين بدلا من العين (قوله أحدها التوقع وهو ترجى المحبوب والاشفاق من المكروه) فى حاشية التفتازانى لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله وقول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات انما قاله جهلا أو مخرقة وافكا) فى الكشاف قيل الصرح البناء الظاهر الذى لا يخفى على الناظر وان بعد اشتقوه من صرح الشئ اذا ظهر وأسباب السموات طرقها وأبوابها وما يؤدى اليها وكل ما اداك الى شئ فهو سبب اليه كالرشاء ونحوه وفى تفسير البيضاوى ولعله أراد ان يبنى رصدا له فى موضع عال يرصد فيه أحوال الكواكب التى هى أسباب سماوية تدل على الحوادث الارضية فيرى هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى اياه وان يرى فساد قول موسى بان اخباره عن اله السماء يتوقف على اطلاعه ووصوله اليه وذلك لا يتأتى الا بالصعود الى السماء وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وبكيفية استنبائه انتهى وفى الصحاح وأما المخرقة فكلمة مولدة وفى القاموس الاختراق الاختلاق من الكذب (قوله والثانى التعليل أثبته جماعة منهم الاخفش والكسائى وحملوا عليه وقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أى اذهبا على رجائكما) فى الكشاف عند قوله تعالى لعلكم تتقون ولعل للترجى أو للاشفاق تقول لعل زيدا يكرمنى ولعله يهيننى قال الله تعالى لعله يتذكر أو يخشى لعل الساعة قريب الا ترى الى قوله والذين آمنوا مشفقون منها وقد جاءت على سبيل الاطماع فى مواضع من القرآن ولكن لانه اطماع من كريم رحيم اذا أطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة لجرى اطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به قال من قال ان لعل بمعنى كى ولعل لا تكون بمعنى كى ولكن الحقيقة ما ألقيت اليك وأيضا فمن ديدن الملوك ان يقتصروا فى مواعيدهم التى يوطنون أنفسهم على انجازها على أن يقولوا عسى ولعل ونحوهما على مثله كلام مالك الملوك أو يجىء على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتكل العباد كقوله توبوا الى الله توبة نصوحا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيآتكم فان قلت فلعل التى فى الآية ما معناها وموقعها قلت ليست مما ذكرناه فى شئ لان قوله خلقكم لعلكم تتقون لا يجوز ان يحمل على رجاء الله تقواهم لان الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة وحمله على ان يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد أيضا ولكن لعل واقعة فى الآية موقع المجاز لا الحقيقة لان الله تعالى خلق عباده وركب فيهم العقول وأزاح العلة فى اقدارهم وتمكينهم وهداهم النجدين ووضع فى أيديهم زمام الاختيار فهم فى صورة المرجو منهم أن يتقوا ليترجح أمرهم كما ترجحت حاله المرجى بين ان يفعل وان لا يفعل ومصداقه قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا وانما يبلو ويختبر من تخفى عليه العواقب ولكن شبه بالاختيار بناء أمرهم على الاختيار وفى حاشية التفتازانى ضبط هذا الكلام ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل فى القرآن للاطماع أى الايقاع فى الطمع اما لانه كلام الكريم الذى لا فرق بين اطماعه وجزمه بحصول المطموع فيه أو لانه كلام العظيم الذى يناسبه الاقتصار فى المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بكلمة عسى ولعل كما هو دأب الملوك والعظماء ولان فيه الايماء

الى أنه لا ينبغى أن يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد فى العبادة والحاصل ان لعل فى مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف فى اطماع الكرماء أو ليكون على دأب كلام العظماء أو ليتنبه العباد وبالجملة فلما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعى الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانبارى وجماعة من أئمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كى حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجى سواء كانت اطماعا مثل لعلكم تفلحون أو لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعنى صاحب الكشاف بان جمهور أئمة اللغة اقتصروا فى بيان معناها الحقيقى على الترجى والاشفاق وبان عدم صلوحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض كى اعوده ولا يصح لعل وقوله ليست مما ذكرناه فى شئ يعنى ليست للاشفاق وهو ظاهر ولا للترجى أما من جهة الخالق فلاستحالته وأما من جهة المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها ولا للاطماع لانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه ولا يناله الا من جهة المتكلم والتقوى بالعكس ولكنها استعيرت من معنى الترجى للحالة الشبيهة به استعارة تبعية فالمشبه المحذوف المستعار له هى الحالة المخصوصة الشبيهة بالترجى فى تردد أمرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لا يجوز أن تكون لعل على أصل الترجى متعلقا باعبدوا أى اعبدوه راجين أن تصلوا الى أقصى غاية العبادة أو بخلقكم على معنى مقدرا رجاءكم التقوى فيكون التقدير من الله حال الخلق والرجاء من العباد ولو بعد حين كقوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا أى مقدرا نبوته قلنا أما الاول فلانه لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالابعد وتوسطه بين العصا ولحاها فان الذى جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة أو مدحا منصوبا أو مرفوعا فيكون بمنزلة ان يقول اعبد ربك الخالق راجيا منه التقوى الرازق بتوسط الحال من فاعل اعبدوا بين وصفى المعمول على ان تقييد العبادة برجاء التقوى ليس له كبير معنى وانما المناسب تقييدها بالتقوى واقترانها بها أو برجاء ثواب التقوى وفيه من البعد ما لا يخفى واما الثانى فلان المقدر والمنوى حال الخلق هو التقوى لا رجاؤهما ألا ترى الى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاهما مجاز والاستعارة أكثر وأفصح فلا يكون العدول عنها سيما مع تكلف وتعسف شديدا وان كان لهما وجه جواز ثم فى الحاشية فان قيل عند أصحابنا لا يصح تفسير لعل بمعنى الارادة لاستلزامها وقوع المراد ولا بالتعليل عند من ينفى تعليل فعل الله تعالى بالغرض فما يصنعون بلعل الواقعة فى كلام الله تعالى عند امتناع حملها على ترجى العباد قلنا يجعلونها للطلب وهو لا يستلزم وقوع المطلوب على ما تقرر فى علم الكلام من ان الطلب غير الارادة على ان منع التعليل بالغرض العائد الى العباد بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص اهـ (قوله ولهذا علق بها الفعل) فى الجنى الدانى وذكر الشيخ أبو حيان انه ظهر له ان لعل من المعلقات لافعال القلوب ومنه وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وما يدريك لعله يزكى ثم قال ووقفت لابى على الفارسى على شئ من هذا (قوله فى الآية بحث سيجئ) يعنى فى الباب الرابع فى أقسام العطف وفى الباب الخامس فى المثال الرابع من الجهة الرابعة (قوله لعلك يوما ان تلم ملمة) هذا صدر بيت عجزه * عليك من اللائى يدعنك اجدعا * والملم والملمة النازلة من نوازل الدهر والجدع بالجيم والدال المهملة الساكنة قطع الانف أو غيره من الاطراف تقول منه جدعته فهو اجدع بين الجدع والانثى جدعاء وضبطه بعضهم بالخاء المعجمة والراء من الخرع بفتحتين وهو الضعف وماضيه خرع بالكسر (قوله فقولا لها قولا رفيقا الخ) رفيقا بالفاء من الرفق وفى بعض النسخ بالقاف من الرقة وفى الصحاح والزفير أول صوت الحمار والشهيق آخره لان الزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه وقد زفر يزفر والاسم الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكاء يقال أعول اعوالا والاسم العويل (قوله بدا لى الخ) تقدم الكلام عليه فى اذا (قوله وبدلت قرحا الخ) هذا البيت لامرئ القيس وكان يقال له ذو القروح وهى جراحات فى الجسد كالدمامل وذلك ان أباه حجرا الكندى كان طرده لاجل عشقه عنيزة وتشبيبه بها فى اشعاره فلما قتل المنذر حجرا آلى امرؤ القيس على نفسه ان لا يأكل لحما ولا يشرب خمرا حتى يأخذ بثأر أبيه فخرج الى قيصر مستنصرا به على المنذر فاكرمه وأنزله فعشقته ابنة قيصر فكان يأتيها وكان الطرماح بن قيس الاسدى الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه فهرب فادركه الطلب عند انقرة أو دونها قال الجوهرى وانقرة موضع فيه قلعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسه اياها فتقرح لحمه ومات ودامياً بتقديم الميم وفى بعض النسخ دائما والمنايا

بجمع منية وهى الموت والابؤس جمع بؤس وهو الشدة وفى الشرح فان قلت لعل تختص بالممكن وتحول المنية شدة بحيث لا يقع ليس بممكن قلت جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن (قوله ولا فرق على هذا بين كون الماضى معمولا لها أو معمولا لما فى حيزها) يعنى ان هذا التعليل الذى ذكر لعدم دخول لعل على الماضى لا يفترق الحال فيه بين ان يكون الماضى معمولا للعل بان يكون خبرها نحو لعل الله اطلع ولا بين ان يكون غير معمول لها واقعا بعدها نحو لعلما اضاءت فقول المصنف أو معمولا لما فى حيزها ليس على ما ينبغى والصواب أو فى حيزها (قوله فليت كفافا الخ) فى الشرح ثبت فيما رأيته من نسخ هذا الكتاب مرتوى باثبات الياء خطا وهو اما ان يكون مثبتا على انه منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون مثبتا على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كما فى الوقف على قاضى المرفوع نحو هذا قاضى باثبات الياء وكذا لو كان مجرورا (قوله فخبره اما محذوف تقديره كفافا) فى الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كفافا يصح كونه خبرا عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما وأقول وعلى هذا اجاز ان يتعلق عن بكفافا المذكور وفى جعل المصنف مرتوفا علا لا رتوى نظر اذ لا وجه حينئذ لرفع الماء وجوابه ان هذا على نصب الماء لا على رفعه (قوله واما مرتو) هذا معطوف على اما محذوف (قوله و يروى بالنصب) عطف على يروى بالرفع (قوله ومرتو على الوجهين مرفوع) أحد الوجهين بنصب شرك على انه اسم ليت محذوفة والثانى نصبه على العطف على اسم ليت (قوله وان علقه بكفافا محذوفا على وجه مر ذكره فلا اشكال) ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف على خبرك وخبره محذوف تقديره كفافا ﴿لكن﴾ (قوله مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر) فى الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالا من الضمير المستتر فى ينصب لانه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على الموصوف وأيضا فالضمير لمذكر والظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف أى مفسر لكن فى حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم و يرفع الخبر وقد اختار المصنف تخريج النصب فى قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب فى الاول ومضافين فى الثانى والاصل تفسير الاعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المتضايفان على حد حذفهما فى قوله تعالى فقبضت قبضة من أثر الرسول ولما أنيب الثالث عما هو الحال فى الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما فى قولهم قضية ولا أبا حسن لها والاصل ولا مثل أبى حسن لها فلما أنيب أبو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازا وحينئذ فلا يكون فيها الا حذف مضاف واحد و يصير نظير قول العرب كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على تأويل ابن الحاجب فانه أعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف فى خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوبا اه وللمصنف تعلق مستقل على قولهم الدليل لغة ذكر فيه أربعة أوجه أخر (قوله وفسر بان ينسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها) فى الشرح قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك فاذن لا فائدة لهذا الحرف وجوابه ان فائدة الاتيان به الاعلام من أول الامر بان ما يأتى بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ تفصيلا وأفاد الحرف المخالفة فى ابتداء الامر اجمالا (قوله ولذلك لابد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك أو ضد له نحو ما هو أبيض لكنه أسود) اعلم ان النقيض هو الكلام الخبرى المخالف لخبرى آخر فى النسبة الايجابية أو السلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون فى الضدين الحقيقيين والاسود والابيض والمتحرك والساكن فى الضدين المشهورين والمتخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة كالحلاوة والبياض والقيام والشرب واذا تقرر هذا علم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضا لقولنا ما هذا ساكنا اللهم الا ان يقال انه مناقض بالمعنى اللغوى وهو مراد المصنف (قوله منهم صاحب البسيط) هو ابن أبى الربيع السبتى (قوله وقال الفراء أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين) فى الشرح طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة لملاقاة ساكن كلاهما غير مقيس فلو ادعى ان الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال

لكان

لكان فيه تقليل لمخالفة القياس وأقول هذا وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس الا أن فيه زيادة فى العمل وهو نقل حركة
الهمزة الى الساكن قبلها ومخالفة للاصل وهو نقل الحركة فى كلمتين على سبيل اللزوم وذلك مما لا نظير له والذى يحسم
هذه المادة ان عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون للاقاة ساكن انما هو للتركيب بعد الوضع وما نحن فيه
تركب قبله وانما اختار ان حذف نون لكن لالتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكن لذلك كما فى البيت الذى ذكره
(قوله فلو كنت ضبيا الخ) ضبيا أى من بنى ضبة والزنجى بضم الزاى وفتحها واحد الزنج كسرا وفتحا والزنج جيل من السودان
والمشافر جمع مشفر وهو من البعير كالجحفلة من الفرس وفى المطول واللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز أن يكون
استعارة وأن يكون مجازا مرسلا باعتبارين نحو المشفر على شفة الانسان فان أريد تشبيهها بمشفر الانسان فى الغلظ فهو
استعارة وان أريد به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل (قوله ولكن
من لا يلق أمرا الخ) الامر هنا بمعنى الشئ وينوبه يصيبه والعدة بضم العين المهملة ما أعد للحوادث من مال أو سلاح
والاعزل الذى لا سلاح معه (قوله ولكننى من حبها لعميد) تقدم الكلام عليه فى اللام المفردة ﴿لكن﴾ ساكنة
النون (قوله وخفيفة باصل الوضع) فى الشرح قدم انها تكون مخففة من الثقيلة وانها تدخل لذلك على الجملتين فانظر عاذا
تميز الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة (قوله ان ابن ورقاء الخ) ورقاء اسم رجل والبوادر جمع بادرة وهى الحدة والوقائع
هنا جمع وقيعة وهى القتال والحرب تؤنث يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب
قال المازنى لانه فى الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد تذكر ﴿ليس﴾ (قوله كلمة دالة على نفى الحال وتنفى غيره
بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله) قال الرضى قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى
الماضى وقال تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فى المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى ليس
بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان
من الازمنة فهو على ما قيد به انتهى (قوله له نافلات ما يغب الخ) الضمير المجرور عائد الى النبى صلى الله عليه وسلم لان البيت
من قصيدة الاعشى فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم والنافلات جمع نافلة وهى العطية التى لا تجب ويغب بضم أوله وكسر
المعجمة مضارع أغب من الغب بكسر المعجمة وهو ان ترد الابل الماء يوما وتدعه يوما وفى الصحاح وأغبنا فلان أتانا غبا وفى
الحديث أغبوا فى عيادة المريض واربعوا يقول عد يوما ودع يوما أودع يومين وعد اليوم الثالث انتهى ومعنى البيت
ان عطاياه صلى الله عليه وسلم لا تأتى يوما وتنقطع يوما بل تأتى كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والنائل مثله (قوله
فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه) فى الصحاح وأصل ليس ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم تقلب ألفا لانها لا تتصرف
من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال وفى شرح الرضى وأصل ليس ليس كما يقال علم فى علم والتزامهم تخفيفها
بالاسكان وتركهم قلب يائها ألفا كما هو القياس لمخالفتها أخواتها فى عدم التصرف (قوله ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف)
قال الرضى ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف فى العين تخفيفا (قوله الا فى هيؤ) أى حسنت هيئته
مأخوذ من الهيئة (قوله وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسى فى الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب
الاول بدليل لست ولستما ولستن وليسا وليسوا وليست) قال الرضى وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال أبو على
فى أحد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد فى صيد لعادت حركة العين الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب
ان ذلك لمفارقته أخواته فى عدم التصرف قال أى أبو على وانما الحاق الضمير به فى لست ولستما فللتشبه بالفعل لكونه على
ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا (قوله وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم) فى الشرح ولا يرد على هذا
ما ورد على قاموا ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا فى سياق النفى
فشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلاف فيما خلا وشبهه وأقول قد ذكرنا فى حاشية هذا الايراد
وبينا انه لا يرد هناك أيضا (قوله وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو) حكى ابن السيد فى كلامه على
ألفاظ الموطا ما يقتضى ان سبب قراءة سيبويه النحو غير هذا وذلك انه قال يروى ان سيبويه قال لحماد بن سلمة ما تقول فى
رجل رعف فى الصلاة فقال له حماد لحنت يا سيبويه لا تقل رعف انما هو رعف فخجل سيبويه وقال سأقرأ علما لا تلحننى

معه ونهض الى الخليل فشكى اليه فقال الخليل زعف هي الفصيحة وزعف لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب براعته في صناعة النحو انتهى وفي الشرح وما حكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما يدرك من النحو وضم العين التي حقها أن تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل وأقول يطلق النحو على ما يتناول ذلك أيضا ومثل هذه الحكاية عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الفراء قال انما تعلم الكسائي النحو على كبر وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى أعيا ثم جلس الى قوم ليستريح فقال قد عييت بالتشديد بغير همز فقالوا لا تجالسنا وأنت تلحن قال وكيف قالوا ان أردت من التعب فقل أعييت وان أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الامر فقل عييت مخففا فقام من فوره وسأل عمن يعلم النحو فارشدوه الى معاذ فلزمه حتى أنفد ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن أحمد وقال له من أين أخذت علمك قال من أفواه العرب من الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه يونس فجرت بينهما مسائل أقر له يونس فيها وصدره موضعه (قوله ثم وأدلج الناس) في الصحاح أدلج القوم اذا ساروا من أول الليل والاسم الدلج بالتحريك والدلجة والدلجة أيضا مثل برهة من الدهر وبرهة فان ساروا من آخر الليل فقد ادلجوا بالتشديد والاسم الدلجة والدلجة (قوله وأجيب بان المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة أي الا ظنا ضعيفا والا اغترارا عظيما) في المطول أي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحوه وذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الا نظن ظنا ولا الى ما ذكر بعضهم من ان قوله ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب أن يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكأنك قلت ما فعلت شيأ غير الضرب انتهى (قوله هي الشفاء لدائي الخ) هذا البيت لهشام أخي ذي الرمة والداء المرض همزته أصلية والظفر الفوز والبذل بالمعجمة الاعطاء (قوله ابن المفر الخ) المراد بالاشرم هنا أبرهة بن الصباح صاحب الفيل الذي قصد تخريب الكعبة وقيل له أشرم لانه كان مشروم الانف (قوله ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر) وجه النظر هو انه لا مانع من جواز حذفه مع تقديره منفصلا وفي الشرح أما ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالاتصال فقال ثم حذف لاتصاله وأما ان فيه نظرا فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وتثبت فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب

﴿حرف الميم﴾

(قوله فاما أوجه الاسمية) في الكشاف وما عام في كل شئ فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل قال التفتازاني أي يصح اطلاقه على ذي العقل وغيره عند الابهام سواء كان الاستفهام أو غيره واذا علم ان الشئ من ذوي العقل والعلم فرق بين وما تخص من بذوي العلم وما بغيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما لغير العقلاء واستدل على اطلاق ما على ذوي العقول باطباق أهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة أن يقال الذي عقل عاقل فان قيل ههنا يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوي العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار الصلة أعني يعقل وأما الموصول نفسه فيجب أن يعتبر منهما مراد به شئ ما ليصح في موقع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم مدلول من ولبقع وصفه بيعقل مفيدا غير لغو فلينأمل (قوله لما نافع الخ) اللبيب العاقل والجمع ألباء ونفعه مرفوع بيعيد والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبر تكن (قوله ربما تكره النفوس الخ) هذا البيت من قصيدة لامية لابن أبي الصلت من بحر الخفيف والبيت مدرج آخر صدره الميم الساكنة من الامر وقبله صبر النفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد يكشف غماؤها بغير احتيال والملم النازل والغماء بالمد مثل الغم والغمة والفرجة بفتح

الفاء

الفاء الخروج من الهم قال في الصحاح والفرجة التفصي من الهم وانشد البيت والفرجة بالضم فرجة الحائط وما أشبهه والعقال الحبل الذي يشد به يد الدابة ليمنعها عن القيام ووجه الشبه هو السهولة والسرعة (قوله وفي هذا انابة المفرد عن الجمع) لانه أناب الامر عن الامور (قوله وفيه وفي الاول انابة الصفة الغير المفردة عن الموصوف اذ الجملة بعدها صفة له) يعني وقد حذف وأبقيت هي ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور أعني من الامر لان اطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدر المفعول المحذوف بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور صفة لذلك المحذوف وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف هي قوله من الامر فانه قال ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة قال الرضي هذا قوله ولا يمتنع ان تكون من متعلقة بنكرة وهي للتبعيض كما في أخذت من الدراهم شيأ وقوله له فرجة صفة الامر لانه غير معين ويجوز تضمين نكرة معنى تشمئز وتنقبض (قوله فما نكرة تامة تمييز والجملة صفة) هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة صفة لما والموصوف هي الناقصة وقد ذكر هذا الوجه غير المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة (قوله وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة) قال الرضي ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي لان هي مخصوصة (قوله وقيل غير ذلك) في الجنى الداني واذا جاء بعد ما الواقعة بعد نعم وبئس فعل فعشرة مذاهب وذكر القولين اللذين ذكرهما المصنف وثمانية أخر (قوله والتفسير الاول رأى الزمخشري وفيه ان ما حينئذ للشخص العاقل) في الكشاف وقال قرينه هو الشيطان الذي قيض له في قوله نقيض له شيطانا فهو له قرين يشهد له قوله قال قرينه ربنا ما أطغيته هذا ما الذي عتيد هذا شئ لدي وفي ملكتي عتيد لجهنم والمعنى ان ملكا يسوقه وآخر يشهد عليه وشيطانا مقرونا به يقول قد أعددته لجهنم وهيأته لها باغوائي واضلالي وفي الشرح وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة يحتمل رجوعها الى كتاب السيآت أو الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيآت هو سائقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها والاشارة حينئذ الى ما أعد له من العذاب فاطلاق ما في هذا القول وفي أحد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على بابها من استعمالها فيما لا يعقل (قوله جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش) قال الرضي ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداه (قوله وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة) قال الرضي وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وأيضا ليس فيه معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما أدراك ما يوم الدين وأتدري من هو وقبل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت اه‍ (قوله فانصب على التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري) في الشرح أورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه لان التمييز لبيان جنس المميز وأجيب بمنع مساواة ما للمضمر لان المراد بها شئ له عظم وبهذا الاعتبار حصل التمييز (قوله وذلك على قراءة أبي عمرو آلسحر) في البحر وقرأ أبو عمرو ومجاهد وأصحابه وابن القعقاع بهمزة الاستفهام قالوا يجوز ان تكون ما استفهامية مبتدأ وآلسحر بدل منها وان تكون منصوبة بمضمر يفسره جئتم به وآلسحر خبر مبتدأ محذوف ويجوز عندي في هذا الوجه ان تكون ما موصولة مبتدأة وجملة الاستفهام خبر اذ التقدير أهو السحر أو السحر هو فهو رابط كما تقول الذي جاءك أزيد هو وعلى همزة الوصل جاز ان تكون ما موصولة مبتدأة والخبر السحر ويدل عليه قراءة عبد الله والاعمش سحر ويجوز عندي ان تكون في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتداء أو في موضع نصب على الاشتغال وهو استفهام على سبيل التحقير لما جاؤا به والسحر خبر مبتدأ محذوف (قوله وأما من قرأ السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئتم به سحر) في الشرح ظاهر كلامه انه يتعين على قراءة السحر بدون همزة الاستفهام ان تكون ما موصولة والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان يكون ما قاله ويجوز ان تكون ما استفهامية مبتدأة وجئتم به خبره وقوله السحر خبر مبتدأ محذوف أي هو السحر وما اعتضد به من قراءة ما جئتم به سحر لا دليل فيه

اذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه اه وأقول بعد ان تسليم ان ظاهر كلامه تعيين ان ما موصولة والسحر خبرها انما قال ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقدير شئ فيه وقد ذكر هذين الوجهين أبو البقاء وعبارته ويقرأ على لفظ الخبر وفيه وجهان أحدهما استفهام أيضا في المعنى وحذفت الهمزة للعلم بها والثاني هو خبر في المعنى فعلى هذا ما بمعنى الذي وجئتم به صلتها والسحر خبرها ويجوز ان تكون ما استفهاما والسحر خبر مبتدا محذوف (قوله فتلك ولاة السوء الخ) المكث بتثليث الميم واسكان الكاف اللبث والعناء بالمهملة والمد التعب (قوله يا أبا الاسود الخ) الطارقات جمع طارق وهو الذي يأتي ليلا والذكر بكسر المعجمة وفتح الكاف جمع ذكرى (قوله وأما قراءة عكرمة وعيسى) عكرمة بكسر الراء المهملة هو أبو عبد الله مولى ابن عباس يروى عن مولاه وعائشة وأبي هريرة توفي سنة ست ومائة والعكرمة في اللغة أنثى الحمام وفي الشرح عيسى هو ابن عمر الاسدي المقري الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا عيسى بن عمر الثقفي النحوي مات سنة ست وخمسين ومائة وأقول الظاهر الذي لا يعدل عنه الا الدليل ان المراد هنا الثقفي النحوي لانه الذي كان له اختيارات في القراءة تفارق قراءة العامة ويستنكرها الناس وكان ذا تقعير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته ولا شك في غرابة هذه القراءة فان قيل الثقفي ليس بمعدود في القراء قلت قد ذكره أبو عمرو الداني في طبقات القراء وذكر ان ممن روى عنه في القرآن الاصمعي والخليل بن أحمد وذكر عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين في النحو سمى أحدهما الجامع والآخر المكمل فقال الخليل بن أحمد بطل النحو جميعا كله * غير ما أحدث عيسى بن عمر ذاك اكمال وهذا جامع * فهما للناس شمس وقمر وذكر عن القتيبي انه مات سنة تسع وأربعين ومائة وقال ان عيسى ابن عمر الهمداني صاحب كتاب الحروف مات قبل الخمسين ومائة وهذا خلاف ما في الشرح (قوله على ما قام يشتمني الخ) يشتمني بالضم والكسر لان شتم جاء من باب نصر وباب ضرب واللئيم خلاف الكريم وتمرغ تمعك (قوله انا قتلنا بقتلانا الخ) السراة بفتح السين المهملة جمع سري وهو السيد وقيل اسم جمع واللواء بكسر اللام والمد العلم (قوله وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب ويبعد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت) قال أبو حيان الظاهر ان ما في قوله بما غفر لي ربي مصدرية وجوزوا ان تكون بمعنى الذي والعائد محذوف تقديره بالذي غفر لي ربي من الذنوب وليس هو بجيد اذ يؤول الى تمني علمهم بالذنوب المغفورة والذي يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وفي تفسير البيضاوي وانما تمنى علم قومه بحاله ليحملهم على اكتساب مثلها بالدخول في الايمان والطاعة على دأب الاولياء من كظم الغيظ والترحم على الاعداء أو ليعلموا انهم كانوا على خطأ عظيم في أمره وانه كان على حق وما خبرية أو مصدرية والباء صلة يعلمون أو استفهامية جاءت على الاصل والباء صلة غفر أي بأي شئ غفر لي يريد المهاجرة عن دينهم والمصابرة على أذيتهم وفي الشرح لا نسلم ان ما بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي عبارة عن الغفران والمعنى يا ليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي سلمنا انها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم انه يبعد ارادة الاطلاع عليها مطلقا اذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته اه وأنت خبير بان عدم تسليم بعد ارادة الاطلاع على الذنوب مكابرة وان كون الغرض الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه لا يلائم المقام (قوله ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف الا في بابي التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم اني مما ان أفعل على خلاف فيهن قدمر) هذا التعليل عطف على قوله اذ المبدل ومجموعهما علة لكون رحمته ليست بدلا من ما وحاصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلا من ما فان كانت ما استفهاما وجب اقتران رحمة بهمزة الاستفهام وان كانت غير استفهام وجب وصف ما وكلاهما مفقود ههنا اسقط قوله في الشرح هذا لا مدخل له في الاعتراض فان مدعى الامام ان ما للاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا في الابواب الثلاثة فان قلت يحتمل ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فيتجه الاعتراض قلت لو أراد ذلك لانتقض بصور كثيرة كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقي ولم توصف ما فيه بشئ اه وفي اعراب السفاقسي ما زائدة للتوكيد وزيادتها بين الباء وعن ومن والكاف وبين مجرور وراتها شئ معروف في لسانهم وذهب بعضهم الى انها نكرة تامة ورحمة بدل منها كانه قيل فبشئ أبهم ثم أبدل على سبيل التوضيح وقيل استفهامية قال الرازي قال المحققون دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز وههنا يجوز أن تكون ما استفهاما للتعجب تقديره فبأي رحمة انتهى وما قاله

من

من امتناع دخول اللفظ المهمل فى كلام الله تعالى فمسلم لكن لا نسلم أن زيادة ما ونحوها للتأكيد من قبيل المهمل الوضع ولا يخفى زيادتها الذالك فى لغتهم ثم ان جعله ما استفهامية يستلزم أن تكون مضافة لرحمة ولا يجوز اضافة ما الاستفهامية ولا غيرها من أسماء الاستفهام الا أيا اتفاقا وكم على مذهب أبى اسحق فان قيل يجوز ان تكون رحمة بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ماذكرتم قيل كان يلزم اعادة همزة الاستفهام فى البدل وقد قال الزجاج فى ما هذه انها صلة فيها معنى التأكيد باجماع النحويين قلت لا يتم هذا الاجماع مع مانقل أبو البقاء عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شئ وما قاله الرازى قد نقله الغزنوى عن ابن كيسان انتهى ما فى اعراب السفاقسى (قوله ولان ما الاستفهامية لا توصف) عطف على قوله لهذا ومجموعهما علة لكون رحمة ليست عطف بيان من ما والاشارة بهذا لكون النكرة الواقعة فى غير الاستفهام والشرط لا توصف وتقرير كلامه لو كانت رحمة عطف بيان من ما فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم توصف وان كانت استفهاما فما استفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان (قوله فاذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف ألفها) فى الشرح وقع فى صحيح مسلم فى حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا فلما بلغنى انه توجه قافلا حضرنى همى وطفقت اتذكر الكذب وأقول بم ذا أخرج من سخطه بحذف الالف من ما مع كونها مركبة مع ذا فيه وهذا من قبيل الشاذ انتهى (قوله ألا تسألان المرء الى آخره) هذا البيت أول قصيدة للبيد بن ربيعة العامرى فى ذم الدنيا والزهد فيها والنحب النذر والمدة والوقت وفى الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قاله صاحب الاقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول يريد أى ما دا يريد بسعيه فى تحصيل المال انذر يريد ان يقضيه و يوفى به أم سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنحب هنا النذر (قوله فما مبتدأ بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده) فى الشرح هذا غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كله اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدأ و يحاول خبر والرابط محذوف أى يحاوله ومثله فى الشعر جائز ونحب بدل من المبتدأ . و يحتمل ان يكون ماذا كله فى محل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوفا فان قلت يبطله رفع البدل قلت لا يكون نحب حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتدأ مضمر انتهى وفى شرح الرضى وللقائل ان يمنع مجىء ذا موصولة مطلقا و يحكم فى ماذا صنعت بزيادتها وأما رفع الجواب فى قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو و رفع البدل فى قوله ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال و باطل فلأن ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبر ما والذى حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل فى الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى فى الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية وأما ماذكر من حذف الضمير فى خبر المبتدأ فقليل نادر وتجرد الجملة الخبرية فى نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجىء الضمير المنصوب فى الجملة التى بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية أو من لان ذا لا تكون موصولة الا وقبلها أحدهما وكان الثقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذى هو فضلة أولى وهذا كما جاز حذف المبتدا فى صلة أيهم فى السعة دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف اليه (قوله وهو أرجح الوجهين فى و يسألونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع) الذى رفع هو أبو عمرو وابن كثير فى رواية وضمير هو عائد الى كون ما مبتدأ وذا اسم موصول والوجه المرجوح هو كون ماذا كله استفهاما منصوبا بينفقون ووجه الرجحان ان العفو حينئذ خبر مبتدأ محذوف والاصل ان يطابق الجواب السؤال فى اسمية الجملة أو فعليتها وذلك فى الوجه الاول دون الثانى كقولك لماذا جئت لان الف ما الاستفهامية لا تثبت مع وجود الجار (قوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم) هذا صدر بيت عجزه لا يستفقن الى الديرين تحنانا والخزر بضم الخاء المعجمة واسكان الزاى بعدها جمع أخزر وفى الصحاح الخزر ضيق العين وصغرها ورجل أخزر بين الخزر ويقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بمؤخر عينه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب أبوها تغلب بن وائل والبال الحال و يستفقن بمعنى يفقن أو بمعنى يفقن من قولهم فلان ما يستفيق من الشراب أى ما يكف عنه والديرين تثنية دير و فى الصحاح ودير النصارى أصله الواو والجمع اديار وفى القاموس انه من ذوات الياء وفى الشرح والحنان الشوق وهو منصوب على انه مفعول لاجله ان جعل يستفقن بمعنى يفقن أو على انه تمييز على النسبة ان جعل يستفقر بمعنى

يكفهن والاصل لا يستفيق شفنانهن والى الذين متعلق بشفنان المذكور ان جوزنا تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا أو بمثله محذوفا ان منعناه ويجوز ان تكون ما استفهامية وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستفقن استئناف ويجوز ان يكون حالا منهن والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار أى أنكر حالهن فى هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزئه (قوله دعى ماذا علمت الى آخره) قال الرضى وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة وأنشد البيت وهذا غير ما قاله المصنف ان ماذا بمجموعه اسم موصول (قوله ولا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو) قيل عليه الباء مضمومة لا مكسورة لان الكسر ينافى آخر البيت والمعنى على الخبر لا الاستفهام أى دعى ما علمت ونبئينى بما جهلت (قوله أنورا سرع ماذا يا فروق) هذا صدر بيت لزغبة الباهلى هو بالزاى المضمومة والغين المعجمة وعجزه وحبل الوصل منتكث حذيق ونورا بفتح النون وسكون الواو وفروق بفتح الفاء فى أوله اسم امرأة أو صفة مرخم فروقة بمعنى خائفة ومنتكث بمثلثة فى آخره أى منتقض والحذيق بالحاء المهملة والذال المعجمة المقطوع (قوله يقال سرع ذا خروجا أى أسرع هذا فى الخروج) فى الشرح الظاهر ان خروجا تمييز أى سرع خروج ذا مثل تصبب زيد عرقا وأما جعل سرع بمعنى أسرع وخروجا منصوبا على نزع الخافض كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له الا أن يقال هذا تفسير معنوى لان خروجا منصوب على التمييز (قوله قال الفارسى يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة و يجوز كون ماذا كله اسما) فى الشرح وأحسن من هذين التخريجين ان يكون نورا مصدرا منصوبا بفعل محذوف والتقدير انرت نورا وسرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير عائد الى نورا والجملة صفته وماذا مبتدأ والخبر والاستفهام تعجبى أو انكارى (قوله والتحقيق ان الاسماء لا تزاد) هذا اشارة الى رد الوجه الاخير والذى قبله (قوله ان العقل الى آخره) العقل هنا الدية وضميرها عائد اليه باعتبارها وأنشد البيت صاحب اللباب بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحبس حتى يقتل ومعنى البيت ان طولبا بالعقل نطيق اداءه وان حبسنا للقتل قصاصا نحبس أنفسنا الثالث الحبس الذى هو للقتل وفى الشرح الشاهد ان العقل اذ هو حذف منه فعل الشرط وحده وأما قوله ان صبرا فليس من ذلك انما هو من قبيل ما حذفت منه جملة الشرط بدون الاداة وأقول قول المصنف أى ان يكن العقل وان يحبس حبسا ظاهر فى ان كلا منهما شاهد لان فى كل منهما حذف فعل الشرط (قوله والارجح فى الآية انها موصولة وان الفاء داخلة على الخبر) تدخل الفاء فى خبر الموصول تنبيها له بجزاء الشرط لتشبيه الموصول بكلمة الشرط وتشبيه صلته بجملة الشرط فان قيل الشرط وما يشبه به يكون الثانى فيه مسببا عن الاول والآية ليست كذلك قيل قد أجاب ابن الحاجب عن هذا بان مسببية الثانى عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثانى نحو الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الانفاق وقد يكون باعتبار الخطاب بالثانى والاخبار به نحو ان أكرمتنى اليوم فقد أكرمتك أمس فان الاكرام فى الامس ليس مسببا عن الاكرام فى اليوم وانما المسبب عنه الاخبار به أى ان أكرمتنى اليوم اخبرتك باكرامى لك أمس ومنه الآية فان المسبب فيها الاخبار بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضى ولا يلزم ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء فى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه لازم لحصول معى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وفى البحر وما موصولة صلتها بكم والعامل فعل الاستقرار أى وما استقر بكم ومن نعمة تفسير لما والخبر فمن الله أى فهى من قبل الله وأجاز الفراء والعوفى ان تكون ما شرطية وحذف فعل الشرط قال الفراء والتقدير وما يكن بكم من نعمة وهذا ضعيف جدا لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها فى باب الاشتغال أو متلوة النافية مدلولا عليه بما قبله نحو بلا قوله فطلقها فلست لها بكفوء * والا يعل مفرقك الحسام وحذفه بعد ان غير متلوة بلا مختص بالضرورة انتهى فقول المصنف الارجح ليس على ما ينبغى لاشعاره بان كون ما شرطية راجح (قوله وهو ظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم) فى الشرح يعنى ان كون ما فى هذه الآية شرطية زمانية ظاهر ونحن لا نسلم ظهوره بل هى محتملة للزمانية وللمفعول المطلق على حد سواء فيحتمل ان يكون التقدير أى زمن استقاموا أو أى استقامة وقوله أى استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضى انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية و يحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسيرا صناعيا وأقول امارات ظهور الفاء فى فاستقيموا الان المصدرية الزمانية

لا

لاتحتاج الى الفاء وقصد به رد قول أبي حيان في البحر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وليست شرطية أي استقيموا لهم مدة استقامتهم ورد قول الحوفي انها شرطية غير زمانية فانه قال ما شرط في موضع رفع بالابتداء والخبر استقاموا ولكم متعلق باستقاموا والفاء جواب الشرط (قوله وما بأس لو ردت الى آخره) في الشرح يمكن أن يقال بأس فعل ماض أصله بئس بكسر الهمزة يقال بئس فلان اذا أصاب بؤسا أي شدة ثم خففت باسكانها كما يقال شهد باسكان الهاء في شهد بكسرها ولو مصدرية وهي وصلتها فاعل بئس والاسناد مجاز اذ المراد انها ما بئست بسبب رد التحية ثم اسند الفعل الى الرد الملابس لها وأصل عليها عيبها أو عابها على انه مقلوب العين ومحذوفها (قوله ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان أبدله) لان أبدله مستقبل (قوله وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه) يعني وهنا وجدت قرينة خلافه وأجيب أيضا بان التقدير قل ما يكون لي قصد ان ابدله (قوله وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم) فان قيل جاز أن يكون بمعنى الذي ويكون المراد به الماء الذي سقاه عنهم أجيب بان الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الماء لانه كان مباحا (قوله ومنه بما كانوا يكذبون) وليست هذه بمعنى الذي الى آخره وقوله ومنه ان أريد الا الاصلاح ما استطعت انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله أصله مدة دوامي حيا الى آخره وفي الشرح يمكن أن يقال انما فصل المصنف هذه الامثلة عما تقدم بقوله ومنه لان ما فيها يحتمل أن تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالا مرجوحا أي الا استطاعتي أي قدر استطاعتي وأقول لم يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه وهو الوجه هنا أيضا (قوله اجارتنا الى آخره) هذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا انا غريبان ههنا * وكل غريب للغريب نسيب والخطوب جمع خطب وهو السبب ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق وتنوب مضارع نابه أي أصابه وعسيب اسم جبل (قوله ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت) في الشرح ظاهر كلامه انها تدل على الزمان بطريق النيابة والتحقيق انها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الدال على الزمان في أمثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة وأقول لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النيابة الا انه حذف منها زمان مضاف فدل عليه القرينة وأقيمت هي مقامه وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن اسحق وعرف بذلك لكثرة سكوته وصمته كان يميل الى تقدم علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قال ثعلب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قد أكرمه بتأديب ولديه المعتز والمؤيد ومن غريب ما وقع انه من شعره يصاب الفتى من عثرة من لسانه * وليس يصاب المرء من عثرة الرجل فعثرته في القول تذهب رأسه * وعثرته في الرجل تبرا على مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما ايما أحب اليك ابناي أم الحسن والحسين فقال والله ان قنبرا خادم علي خير منك ومن آبائك فقال المتوكل للاتراك سلوا لسانه من قفاه ففعل ذلك به فمات وقيل أمر المتوكل الاتراك فداسوا بطنه فحمل الى داره فمات بعد غد ذلك اليوم لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين وقيل سنة ست وأربعين ومائتين فكان أول كلام المتوكل مع ابن السكيت مزاحا ثم صار جدا (قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه * الى آخره) هذا البيت لابي قيس بن رفاعة الاوسي شاعر جاهلي وقيل قيس بن رفاعة يرثي قومه لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على دور بني خطمة من الاوس ثم بني معاوية أيام التمر كل عام طائر عظيم يقال له الرماح فيأكل من ذلك ولا يتعرض له أحد فاذا استوفى حاجته طار ولم يعد الى القابلة وقيل انه كان يقع على اطام يثرب ويقول خرب خرب فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم لحمه في الجيران فما امتنع من أخذه الا رفاعة بن مرار فلم يحل الحول على أحد ممن أصاب من ذلك شيأ حتى مات وبنو معاوية هلكوا جميعا فقالوا في المثل أشأم من الرماح وبعد هذا البيت ونحن يحمدنا الحادي ونطعمه * لحم السنام له هبر وترعيب وفي الصحاح طر النبت يطر بالضم طرورا نبت ومنه طر شارب الغلام وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعناسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل أيضا عانس وأنشد البيت والهبر جمع هبرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بكسر المثناة الفوقية في أوله والعين المهملة جمع ترعب بالكسر أيضا وهي القطعة من السنام (قوله ألا ترى أن العانسين وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الاقسام) في الشرح

يمكن أن يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وانما ذكروا من حيث مايقتضيه العانس من طول المدة التى يخرج بها عن كونه أمرد اوكونه بعد اثة نبات الشارب فان قيل ليس حينئذ قسيم الشيب لصدق العانس عليه قلت يقدر مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسيما والتقدير والشيب غير العانسين وأقول لايخفى مافيه من التكلف ويكفى ان يقال ان فى البيت تقسيمين والمناسبة انما تطلب بين ماوقع فى كل تقسيم على انفراده وقد وجدت بين العانسين وبين الذى طرشاربه من جهة طول مدة عدم التزوج فى العانس وقصرها فى الذى طرشاربه (قوله وفى البيت مع هذا العيب شذوذان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله فى المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة) فى الشرح لم أر التصريح بشذوذ اطلاق العانس فى كلام أحد من اللغويين ولعل المصنف استند الى نقل معتمد وأما جمع الصفة بالواو والنون فى غير ماذكره فالكوفيون يرون جوازه قياسا وان مثله شاذ وأقول لايلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبنى على قلة وروده وأما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا داله على المفاضلة فشاذ عند البصريين وكلام المصنف مبنى عليه (قوله وثالثة ماان شهلة الى آخره) فى الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وفى القاموس اسما أيضا العجوز وأوجد من وجد فى الحزن (قوله ويرجحه ان فيه تخلصا من دعوى اشتراك لاداعى اليه) أى يرجح اسمية ما المصدرية على حرفيتها اى كونها حرفا فيه دعوى اشتراك مابين المعنى المصدرى الحرفى وبين المعنى الاسمى الموصول وكونه اسما فيه تخلص من ذلك الاشتراك لان ما الاسمية الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث فيكون اطلاقها على الحدث باعتبار أنه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد باعتبار انه ذكر من بنى آدم ولقائل أن يقول ان التخليص من دعوى الاشتراك تبقى ما المصدرية لان ما بالاتفاق موضوعة بمعنى الذى وفروعه مما لا يعقل ومن جملة ذلك الاحداث وهى الموصولة الاسمية فلو كانت موضوعة أيضا بحيث ينسبك مع صلتها بمصدر لزم الاشتراك الذى لاداعى اليه والجواب انا لا نسلم ان هذا الاشتراك لاداعى اليه بل اليه داع وهو الاختصار فان ما الموصولة الاسمية لابد لها من عائد عليها من صلتها وما المصدرية لا يعود عليها من صلتها شئ (قوله فاذا قيل أعجبنى ماقمت قلنا التقدير أعجبنى الذى قمته) لايخفى ان هذا رجوع لقول الاخفش ان المصدرية اسم الى أنها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى مانقله المصنف عن ابن الشجرى وهو خلاف الظاهر (قوله وقوله ويرد ذلك) هذا رد للمرجح الذى ذكره بالطعن فى مقدمة من مقدماته وحاصل الرد الاول منع وسنده وحاصل الرد الثانى الزام تقديرا للاول لا نسلم ان ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطلقا بل موضوعة لما لا يعقل من الدواب ألا ترى ان نحو جلست ما جلس زيد يريد به المكان ممتنع مع ان المكان مما لا يعقل (قوله لان الهاء المقدرة مفعول مطلق) والمفعول المطلق يمكن مع كل صلة متعديا كان أو غير متعد (قوله وهذا اسم ومنه ومنهم) اما منه فلاقراره اياه وعدم تعقبه وأما منهم فلما قاله المصنف (قوله ولا عائد على ماولو قيل باسميتها) عبارة أبى البقاء وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم عند الاخفش وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شئ انتهى فان قيل هل لهذا الخلاف ثمرة حينئذ قيل على القول باسميتها يكون لها محل من الاعراب ويجوز أن يعود عليها ضمير من غير صلتها وعلى القول بحرفيتها لا يكون ذلك هذا ولكن فى التسهيل مايقتضى انها تفتقر الى ضمير من صلتها على قول الاخفش وعبارته وليست اسما تفتقر الى ضمير خلافا لابى الحسن وابن السراج وفى شرحه ذهب سيبويه والجمهور الى أن ما المصدرية حرف فلا تفتقر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى انها اسم فتفتقر الى ضمير (قوله وكون يكذبون فى موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما) سيقول المصنف رحمه الله فى آخر الجمل التى لا محل لها من الاعراب ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول أبى العباس وأبى بكر وأبى على وأبى الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها (قوله واستغناء الموصول الاسمى عن عائد) لقائل أن يقول ان أراد بالاسمى ماهو بمعنى الذى وفروعه فلا نسلم تضمن كلام أبى البقاء استغناءه عن عائد وان أراد ماهو منسبك مع صلته بمصدر على ماهو ظاهر النقل عن الاخفش فلا نسلم امتناع استغنائه عن عائد (قوله فانه جوز مصدرية ما فى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع أنها قد عاد عليها الضمير) فى الشرح لم يتعرض فى الكشاف الى مفاد الضمير من فيه ماهو ولم يصرح بكون ما مصدرية أو موصولة الا أن تقديره يقتضى انه جوز كلا منهما ولنا فى الجواب عن اشكال المصنف نقول لا نسلم

عود الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عائد على تقدير مصدريتها الى الظلم المفهوم من ظلموا وفى للمصاحبة مثل نخرج على قومه فى زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترانهم مع ظلمهم (قوله أليس أميرى الى آخره) الباء فى بانمار زائدة وهو فاعل أميرى أغنى عن خبر ليس (قوله الوجه الثالث ان تكون زائدة) هكذا وقع فى بعض النسخ ووقع فى بعضها الوجه الثانى وهو ليس بصواب لان الثانى تقدم وهو ان تكون ما مصدرية (قوله قلما يبرح اللبيب الى آخره) قلما بمعنى النفى هنا واللبيب العاقل والمجد الكرم والى ما يورث متعلق بداعيا او يقدر مثله لمجيبا (قوله وأما قول المرار) فى القاموس وكشداد المرار الكلبى وابن سعيد الفقعسى وابن منقذ التميمى وابن سلامة العجلى وابن بشير الشيبانى وابن معاذ الحرشى شعراء (قوله وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر) فى الشرح الذى قاله سيبويه فى الكتاب بنصه وقد يجوز تقديم الاسم فى الشعر قال صددت وأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم وهذا تصريح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف فى توجيه كلامه على وجه الضرورة ايلاء قلما الفعل مقدرا أو اقامة الاسمية عن الفعلية ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر وفى بعض تعاليق المصنف والصواب فى البيت ان يقال وداد عوض وصال وان كان سيبويه وغيره أورده كذلك يعنى ان تساط النفى على دوام الوصال يقتضى وجود أصله وليس كذلك فانه لا وصال أصلا مع الصدود طال أو لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته وتوقعه أو حذف مضاف للقرينة انتهى وأقول ان أراد انه لا وصال مع الصدود فى زمنه فسلم لكن لا نسلم ان ذلك مراد الشاعر وان أراد انه لا وصال مع الصدود مطلقا فممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتأخره عنه والظاهر ان مراد المصنف انه لا فائدة فى قولنا لا يدوم وصال مع طول الصدود (قوله فهلا نفس ليلى شفيعها) هذا آخر بيت أوله * ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى (قوله الثانية الكافة عن عمل الرفع وهى المتصلة بان وأخواتها) قال أبو حيان والذى تقرر فى علم النحو ان ما الداخلة على ان واخواتها كافة لها عن العمل فان فهم حصر فمن سياق الكلام لا منها ولو أفادت الحصر لافادته أخواتها المكفوفة بها واعلم ان المناسب لقوله فيما سبق ثلاثة أنواع أحدها وهو قوله فيما يأتى والثالث ان يقول هنا الثانى الا انه راعى المعنى فقال الثانية لان هذه الانواع لما الكافة وهى مؤنثة (قوله وتسمى المتلوة بفعل بهيئة) المتلوة مرفوع على انه نائب عن فاعل تسمى وبهيئة مفعوله الثانى (قوله فانما قد تفسر بالدعاء) وقع فى بعض النسخ هكذا بتأنيث الضمير وفى بعضها بتذكيره وهو ظاهر لعوده على ضمير الشان ووجه الاول انه عائد على ان ونسب التفسير اليها على سبيل المجاز (قوله وقراءة بعض السبعة) هو بالجر عطف على اما ان جزاك الله خيرا وذلك البعض هو نافع (قوله على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير شان) فى الشرح لما قدم ان ضمير الشان بعد ان المخففة قد تفسر بالدعاء كان ذلك مظنة لان يتوهم انه قائل بان اسم ان المخففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدلال الذى أورده بقوله على انا لا نسلم الى آخره وأقول ليس قول القائل لا نسلم استدلالا وانما هو منع وطلب للدليل كما تقرر ذلك فى موضعه ويمكن ان يقال انه استدلال عند اللغويين وان لم يكن استدلالا عند الجدليين أو ان قوله بالاستدلال انما هو تحريف النساخ وانما هو بالاستدراك لان على تكون للاستدراك وهو رفع ما توهم من كلام سابق (قوله والغائب فى الثانى) هكذا وقع فى نسخة من المتن ووقع فى نسخ منه الغائبة وهو ظاهر لان المقدر فى الثانى ضمير غائبة ووجه الاول ان المراد بالغائب مقابل المخاطب وهو صادق على المؤنث (قوله ولا يمتنع ان يكون بمعنى الذى والعلماء خبر والعائد مستتر فى يخشى وأطلقت ما على جماعة العقلاء) فى الشرح ولا يضر فوات الحصر المستفاد بانما لحصوله بطريق آخر كما فى نحو ان الذى يكرمنى الفاضل ويرد على المصنف رسم ما فى المصحف متصلة بان اذ هو مانع من كونها بمعنى الذى لانهما لا يتصلان خطا الا اذا كانت ما حرفا فان قلت قد يتمسك المصنف بأن رسم المصحف سنة متبعة فلا تجرى على قانون الخط المصطلح قلت يأباه قوله فى المثال الثانى من أمثلة الجهة الثانية من الباب الخامس وحمل الرسم يعنى فى المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد أمكن هنا بجعل ما حرفا كافا انتهى وفى البحر وقرأ الجمهور بنصب الجلالة ورفع العلماء وروى عن عمر بن عبد العزيز وأبى حنيفة عكس ذلك وتؤولت هذه القراءة على ان الخشية مستعارة للتعظيم لان من خشى أهاب وأجل وعظم من خشيه وهابه ولعل ذلك لا يصح عنهما وقد رأينا كتبا فى الشواذ ولم يذكروا هذه القراءة وانما ذكرها الزمخشرى وذكرها عن أبى حيوة أبى القاسم يوسف بن جبارة

فى كتابه الكامل (قوله قال الاليتما هذا الجام لنا) هذا صدر بيت عجزه الى جامتنا أو نصفه فقد وقد تقدم الكلام عليه فى الالف حرف الالف (قوله وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير) أى مع عدم طول الصلة يمكن الجواب عن هذا بان طول الصلة بالصفة حسن حذف الضمير وسيقول المصنف مثل هذا بعد نحو ورقة ونصف عند قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل (قوله وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين) فى الجنى الدانى واستدل الامام الرازى على ان انما للحصر بان ان للاثبات وما للنفى فان لاثبات المذكور وما النفى ما عداه ورد بوجوه منها ان فيه اخراج ما النافية عما تستحقه من وقوعها صدرا ومنها ان فيه الجمع بين حرف نفى وحرف اثبات بلا فصل ومنها انها لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال انما زيد قائما ذكر بعضهم هذه الاوجه ولا يحتاج فى بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فساده انتهى وقد ذكرنا فى حرف اللام عن شمس الدين الكرمانى انه قال فى شرح البخارى ان المراد انما كلمة موضوعة للحصر وما ذكر سر الوضع لذلك لا ان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على أصلهما مرادتان بوضعهما (قوله أو نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم) فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التى بين اسمها وخبرها وهى لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا (قوله وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسى فى كتاب الشيرازيات) فى الجنى الدانى وذكر القرافى فى شرح المحصول ان أبا على الفارسى نقل فى مسائله الشيرازيات ان ما فى انما للنفى وفى الشرح لعله يشير بعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافى المالكى فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص رأيت فى الشيرازيات ما لعل القرافى أخذ منه وأقول هذا الذى ذكره بهاء الدين يقتضى ان القرافى ذكر انها نافية ولم ينسبه لاحد ولا يقتضى انه نسبه للفارسى فى كتاب الشيرازيات كما هو نص المصنف (قوله فى كتاب الشيرازيات) يشتمل على مسائل أملاها أبو على بشيراز فى القاموس وشيراز بن طهمورث بنى قصبة ببلاد فارس فسميت به (قوله وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلى) هذا من بيت وهو انا الذائد الحامى الذمار وانما * يدافع عن احسابهم أنا أو مثلى والذائد من الذود بمعجمة فمهملة الطرد والذمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته كذا فى القاموس وفى المطول وهو العهد وفى الاساس وهو الحامى الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه انتهى والحسب ما تعده من مفاخر آبائك أو المال أو الدين أو الكرم أو الشرف فى العقل أو فى الفعال الصالحة أو فى الآباء وفى المطول ولما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما أدافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا أدافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما أدافع عن احسابهم أنا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا تأكيد ولا يجوز أن تكون ما موصولة اسم ان وأنا خبرها أى ان الذى يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة منه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو أظهر فى المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه ولو سلم فالمسند اليه بالحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله قد علمت سلمى الى آخره) نيل هذا البيت لعمرو بن معدى كرب وقيل للفرزدق وبعده شككت بالرمح حيازيمه * والخيل تجرى زيما بيننا سلمى بفتح السين اسم امرأة ويقال قطر الفارس بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة أى القاه على قطريه بضم القاف وسكون الطاء وهما جانباه وشككت بالشين المعجمة وكان يقال شككته بالرمح أى خرقته والحيازيم بالحاء المهملة والزاى جمع حيزوم وهو وسط الصدر وانما جمعه مع انه ليس فى الفارس منه الا واحد على اعتبار تسمية كل جزء منه باسم كله والزيم بكسر الزاى وفتح المثناة التحتية المتفرق وفى الصحاح قال الاصمعى اللحم الزيم المتفرق وليس يجتمع فى مكان فيبدن (قوله وقول أبى حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما) فى الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد انما ممتنع وان الزجاج أجاز الفصل ولم يوجبه وان ابن مالك أوجبه عند الحصر بانما قالوا وسيبويه لا يرى انما للحصر فلذلك منع الحصر بعدها (قوله ربما أوفيت الى آخره) تقدم الكلام عليه فى رب (قوله وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ فى الصور) يعنى فلا اعتبار الحال أتى بالفعل المضارع ولا اعتبار المعنى أتى بربما وتنظير المصنف بالآية انما هو على تنزيل المستقبل منزلة الماضى لا فى تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية وفى شرح الرضى والتزم ابن السراج وأبو على فى الايضاح كون الفعل

ما

ماضيا الان وضع رب للتقليل فى الماضى والعذر عنه ما فى نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل أى الامور الاخروية غالب عليها فى القرآن ذكرها بلفظ الماضى نحو وسيق الذين كفروا ونادى أصحاب الجنة (قوله وقيل التقدير ربما كانوا يود) قال الرضى وقال الربعى ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما والمشهور دخول ربما على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو على فى غير الايضاح انتهى وفى المطول وقوله وربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع منزلة الماضى فى أحد قولى البصريين وأما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان وحذف لكثرة استعماله بعد ربما وأما جعل ربما يكون موصوفة بيود والفعل المتعلق به ربما محذوفا أى رب شئ يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف (قوله ربما الجامل المؤبل فيهم) هذا صدر بيت عجزه * وعناجيج بينهن المهار * وقد تقدم الكلام عليه فى رب (قوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه *) هذا عجز بيت صدره أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد * وقد تقدم الكلام عليه فى الكاف (قوله فلئن صرت الى آخره) هذا البيت فى شخص ميت ويحير بضم المثناة التحتية فى أوله مضارع أحار يقال كلمته فما أحار جوابا أى ما رجعه والجواب محذوف أى لم يقدح هذا فى فصاحتك والمذكور بعد الباء سبب ذلك الجواب المحذوف وأقيم المضارع وهو ترى مقام الماضى (قوله أحدثت مع الباء معنى التقليل) هو بالقاف لا بالعين المهملة كما يتوهم لقوله بعد ثم المناسب فى البيت معنى التكثير لا التقليل (قوله والظاهر ان الباء والكاف للتشبيه) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها للتعليل وهو المناسب فى اللفظ لقوله ان كلا من الكاف والباء تأتى للتعليل وقوله وقد سلم الى آخره جواب عما يقال ان ابن مالك انما يحمل ما مع الباء فى هذا البيت ومع الكاف فى الآية على هذا الظاهر لانه يمتنع اتيان كل من الباء والكاف بدون ما للتعليل (قوله كقول أبى حية وانا لمما نضرب الكبش ضربة *) هذا صدر بيت عجزه * على صدره تاقى اللسان من الفم * وأبو حية بالحاء المهملة والمثناة التحتية والكبش سيد القوم (قوله وضنت علينا والضنين من البخل) ضنت بخلت (قوله اعلاقة أم الوليد الى آخره) فى الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والوطر ونحوهما والعلاقة بالفتح علاقة الخصوم وعلاقة الحب وأنشد هذا البيت والوليد تصغير الولد وهو الصبى والافنان جمع فنن وهو الغصن والثغام بمثلثة مفتوحة ومعجمة نبت فى الجبل اذا يبس ابيض والواحدة الثغامة والمخلس بالخاء المعجمة اسم فاعل من أخلس النبات اذا اختلط رطبه بيابسه وفى الصحاح ان البيت للمرار يخاطب نفسه وفى الشرح وعلى هذا فالكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة وأم الوليد مفعول بفعل محذوف أى أتعلق أم الوليد علاقة (قوله بينما نحن بالاراك الى آخره) فى القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع بعينه قرب نمرة وجبل لهذيل وشجر يستاك به (قوله فبينا نسوس الناس الى آخره) هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر وسياسة الناس أمرهم ونهيهم والسوقة الرعية وننتصف بنونين أولاهما مضمومة مضارع أنصف وروى ننتصف أى نخدم قال فى الصحاح وتنتصف أى تخدم قالت حرقة بنت النعمان بن المنذر وأنشد البيت (قوله والثالث والرابع) هكذا وقع فى قليل من النسخ وهو الصواب وفى غيره والرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم له ذكر (قوله وقول مهلهل لو بأبانين الى آخره) مهلهل بكسر الهاء الثانية وهو هنا امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب قيل سمى بذلك لانه أول من هلهل الشعر أى أرقه من قولهم هلهل النساج اذا أرق نسجه وأبانان جبلان يقال لاحدهما أبان وللآخر متالع بميم مضمومة فمثناة فوقية وفى آخره عين مهملة وزمل بالزاى المضمومة أى غطى هكذا ضبط هذا الحرف فى بعض النسخ وهو ظاهر ما فى الشرح وضبطه بعضهم بالراء ومعناه لطخ قال فى الصحاح فى فصل الراء ورمله بالدم فترمل وارتمل أى تلطخ قال الشاعر ان بنى رملونى بالدم * شنشنة أعرفها من أخزم (قوله متى ما تناخى الى آخره) بمثناة مضمومة فى أوله وبخاء معجمة فى آخره مضارع مبنى للمفعول من أنخت الناقة بركتها وابن هاشم هو سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسمه عمرو وتراحى بمثناة مضمومة فوقية فى أوله وبحاء مهملة فى آخره مضارع مبنى للمفعول من الاراحة ضد التعب والخطاب لناقته والندى بفتح النون والقصر الجود وفى الشرح والفواضل جمع فاضلة وهى اسم للدرجة الرفيعة من الفضل كذا فى القاموس (قوله ربما ضربة الى آخره) تقدم الكلام عليه فى رب (قوله وننصر مولانا الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الكاف المفردة (قوله نام الخلى فما أحس الى آخره) الخلى الخالى من الهم وهو بخلاف الشجى قال المبرد ياء الخلى مشددة وياء الشجى مخففة وقد يشدد وأحس مضارع أحسست الشئ وجدت حسه والرقاد النوم مطلقا وقيل فى الليل ومحتضر بكسر الضاد المعجمة اسم فاعل من قولهم حضره الهم

وأحتضره والوساد بتثليث الواو المخدة وشق في الحلق (قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل) هذا عجز بيت صدره ألا رب يوم صالح لك منهما وقد تقدم الكلام عليه في سي (قوله وفي الهيتيات) في الشرح الهيتيات بكسر الهاء وهي المسائل التي املاها أبو علي الفارسي بهيت وهي بلد على الفرات انتهى وفي كثير من نسخ المتن مكتوب على الهامش ههنا هي مسائل تكلم فيها الفارسي على هيت وهات ونحوه فسميت الهيتيات انتهى ويؤيد مافي الشرح ان له الحلبيات وهي مسائل أملاها بحلب والشيرازيات وهي مسائل املاها بشيراز ثم ان كانت المسائل التي سئل عنها بيلد هيت متعلقة بكلمة هيت وهات ونحوهما حصل الجمع بين الكلامين (قوله وقال الفارسي ما حرف كاف لمثل عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلها زبدا) فان اضافة مثل فيه الى الضمير كافة لمثل عن اضافته الى تمييزه حتى وجب نصب تمييزه (قوله وان قلت لاسيما زيد جاز جر زيد ورفعه وامتنع نصبه) في الشرح يمكن أن ينصب بأعني مضمرة وما نكرة بمعنى شئ أي ولا مثل شئ أعني زيدا أقول ان مراد المصنف بقوله وامتنع نصبه النصب الذي تقدم في قوله وأما من نصبه فهو تمييز لا مطلق النصب فلا يرد عليه جواز نصبه بأعني مضمرة (قوله وبعد أداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن من قوم) في الشرح هذا تكرار خال عن الفائدة فان الكلام تقدم على زيادتها بعد الجازم (قوله وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا أو بدل منه) في نصب مثلا وبعوضة في الآية أقوال أحدها للفراء ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلتها بدلا من مثل وتكون ما حينئذ وصفت باسم الجنس المنكر لابهام ما وضعف بان الصفة باسماء الاجناس لا تنقاس الثاني ان مثلا مفعول وبعوضة عطف بيان للمثل وضعف بان الجمهور على ان عطف البيان لا يكون في النكرات الثالث ان مثلا مفعول وبعوضة بدل منه واختير الرابع ان بعوضة مفعول يضرب ومثلا حال منها لانه نكرة مقدم عليها الخامس ان مثلا مفعول أول ليضرب وبعوضة الثاني وضعف بان الصحيح تعدى ضرب الى مفعول واحد فقط السادس ان بعوضة مفعول أول ليضرب ومثلا الثاني وفيه ماتقدم السابع ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة منصوب على اسقاط الخافض أي ما بين بعوضة فما فوقها وحكوا له عشرون ما ناقة فجملا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوي للكوفيين وغيرهما للكسائي والفراء وأنكره أبو العباس (قوله وقرأ رؤبة) هو بضم الراء وسكون الهمزة بعدها موحدة (قوله وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين) في الشرح والذي ينبغي أن يقال الطول في الصلة هو موجود لا معدوم لان قوله فما فوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين كما انه لا شذوذ عند الكوفيين وأقول في كونه من جملة الصلة نظر لان ما في فما فوقها موصولة أو موصوفة وهي معطوفة على ما الاولى على ان بعوضة منصوب صفة لها أو معطوفة على بعوضة على ان ما صفة لمثل أو زائدة وان رفع بعوضة وما الاولى استفهامية فالثانية كذلك ويكون من عطف الجمل (قوله واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ) قال السفاقسي فيه غرابة وبعد عن معنى الاستفهام وقيل ما زائدة أو صفة وبعوضة خبر مبتدا محذوف أي هو بعوضة وتكون الجملة كالتفسير لما انطبق عليه الكلام السابق واستحسن لعدم تكلفه (قوله اما ترينا الى آخره) ان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف تقديره فهو أمر غير مستمر ويدل عليه قوله انا كذلك الى آخره ﴿فصل عقد نه للتدريب في ما﴾ (قوله ويضعف كونه مبتدا لحذف المفعول المضمر) لان حذف المفعول المضمر العائد الى المبتدا من الجملة الواقعة خبرا عنه مؤخرا من الحيز وسيذكر المصنف هذا في الباب الرابع من الكتاب في الاشياء التي تحتاج الى رابط قليل قال الرضي حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وسيذكر المصنف هذا في الباب الرابع من الكتاب في الاشياء التي تحتاج الى رابط ويذكر هناك ان شاء الله تعالى ما قيل في تعليله (قوله ويجاب بانه يجوز أن يراد به الولد) كون المراد به هنا الولد قول ابن عباس قال صاحب الكشاف لم ينفعه ماله وما كسب بماله يعني رأس المال والارباح أو ماشيته وما كسب من نسلها ومنافعها أو ماله الذي ورثه من أبيه والذي كسبه بنفسه أو ماله التالد والطريف والتالد المال القديم الاصلي الذي ولد عندك والطريف نقيضه وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما كسب ولده وحكى ان بني أبي لهب اقتتلوا فقام يحجز بينهم فدفعه بعضهم فغضب وقال اخرجوا عني الكسب الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه وعن الضحاك ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعني كيده في عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعن

وعن قتادة حمله الذى ظن انه منه على شئ انتهى وقوله ويرجحها تعينها فى فما أغنى عنهم سمعهم وانما تعينت النافية لقوله بعده ولا ابصارهم (قوله والارجح فيها وما انزل على الملكين انها موصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر) فى الشرح لم يظهر لى ترجيح أحد القولين على الآخر فتأمله وأقول انما كان أرجح لظهوره فى بادى الرأى ولهذا جزم المعربون به وحكوا كونها نافية بقيل ولم يذكره الزمخشرى قال صاحب البحر وما انزل ظاهره ان ما موصول اسمى منصوب وانه معطوف على السحر وظاهر العطف التغاير فلا يكون السحر انزل على الملكين وقيل هو معطوف على ما تتلو الشياطين وقرأ الجمهور الملكين بفتح اللام وظاهره أنهما من الملائكة قيل جبريل وميكائيل وقيل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقرأ ابن عباس والحسن وأبو الاسود وابن ابزى بكسر اللام فقال ابن عباس هما رجلان ساحران كانا ببابل وقال الحسن هما علجان ببابل العراق وقال أبو الاسود هما هاروت وماروت وقال ابن ابزى هما داود وسليمان عليهما السلام وقيل هما شيطانان فعلى قول ابن ابزى تكون ما نافية وعلى سائر الاقوال فى هذه القراءة تكون موصولة ومعنى الانزال القذف فى قلوبهما وفى تفسير البيضاوى وما انزل على الملكين عطف على السحر وان كان المراد بهما واحدا التغاير الاعتبار أو لان المراد به نوع أقوى منه وهاروت وماروت عطف بيان للملكين علمان لهما وهما ملكان انزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلان سميا ملكين لاجل صلاحهما وتؤيده القراءة بكسر اللام وعلى هذه القراءة أيضا هاروت وماروت بيان لهما وأما اذا كانت نافية فيكون ما انزل معطوفا على ما كفر وهو تكذيب لليهود فى هذه القصة وهاروت وماروت بدل من الشياطين الثانى وهما اسمان لقبيلتين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراءة تخفيف نون لكن ورفع الشياطين فهما منصوبان على الذم (قوله والارجح فى لتنذر قوما ما انذر آباؤهم أنها النافية بدليل وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير) فى الشرح لم يتضح لى كون هذا دليلا على ان ما نافية فان النفى فى آية يس يتسلط على انذار آبائهم والمنفى هنا ارسال النذير الى هؤلاء انفسهم ولم يجر فى ذلك ذكر فكيف يكون هذا دليلا على ذلك وأقول ليس المراد بالدليل هنا ما يفيد القطع واليقين كما فى علم الكلام بل مما يفيد الاولوية والرجحان من مشابه أو نظير ولا شك فى مشابهة هذه الآية لآية يس وما فيها نافية ليس الا فيترجح كون ما فى آية يس نافية وقال صاحب الكشاف قوما ما انذر آباؤهم قوما غير منذر آباؤهم على الوصف ونحوه قوله لتنذر قوما ما أتاهم من نذير من قبلك وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير وقد فسر ما أنذر آباؤهم على اثبات الانذار ووجهه ذلك ان تجعل ما مصدرية لتنذر قوما ما انذار آبائهم أو موصولة منصوبة على المفعول الثانى لتنذر قوما ما انذره آباؤهم من العذاب كقوله انا أنذرناكم عذابا قريبا فان قلت أى فرق بين تعلق قوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول متعلق بالنفى أى لم ينذروا فهم غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثانى بقوله انك لمن المرسلين لتنذر كما تقول ارسلتك الى فلان لتنذره فانه غافل أو فهو غافل فان قلت كيف يكونون منذرين غير منذرين لمناقضة هذا ما فى الآى الآخر قلت لا مناقضة لان الآى فى نفى انذارهم لا فى نفى انذار آبائهم وآباؤهم القدماء من ولد اسمعيل وكانت النذارة فيهم فان قلت ففى أحد التفسيرين ان آباءهم لم ينذروا وهو الظاهر فما تصنع به قلت أريد آباؤهم الادنون دون الاباعد (قوله * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به *) هذا صدر بيت عجزه * وقد تركتك ذا مال وذا نشب * والنشب بالشين المعجمة قال فى الصحاح انه المال والعقار وفى القاموس انه المال الاصيل من الناطق والصامت (قوله فالتقدير أى شئ ننسخ لا أى آية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من آية) لقائل أن يقول لا يلزم من عدم اجتماع أى آية ننسخ مع من آية عدم اجتماع ما بمعنى أى آية مع من آية على أن تكون من لبيان جنس ما (قوله واما على أنها مفعول مطلق فالتقدير أى نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة) فى البحر ويجوز ان تجيء ما الشرطية مصدرا تقول ما تضرب زيدا اضرب مثله التقدير أى ضرب تضرب زيدا اضرب مثله وهذا الوجه فاسد لانه يلزم عليه عدم الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط الا ترى انك لو قلت أى ضرب تضرب هندا أضرب أحسن منها لم يجز لان منها عائد على هند لا على أى ضرب الذى هو اسم الشرط وبان زيادة من مشروطة بعدم الايجاب والتنكير والشرط ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز ان قام من رجل اقم معه وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين (قوله ورد هذا أبو البقاء فان ما المصدرية لا تعمل) وهذا سهو ومنه الذى فى اعراب أبى البقاء بحروفه عند قوله تعالى ما ننسخ وقيل ما ههنا مصدرية وآية مفعول به والتقدير أى نسخ ننسخ آية انتهى وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما ههنا مصدر بل فيه انها

مصدرية ولعل المصنف رد قوله على كلام في غير هذا الموضع (قوله وقليلا في معنى النفي) في الكشاف فقليلا ما يؤمنون فإيمانا قليلا لا يؤمنون وما مزيدة وهو إيمانهم ببعض الكتاب ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم قال السفاقسي واعترض بان كون القلة بمعنى العدم انما نقله النحويون في نحو أقل رجل يقول ذلك وقل رجل يقول ذلك وقلما يقوم زيد وقليل من الرجال يقول ذلك وأما اذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت نحو قمت قليلا وقليلا ما قمت فلا تذهب الى انه بمعنى النفي المحض انتهى (قوله * قليل بها الاصوات الا بغامها *) هذا عجز بيت صدره * انيخت فالقت بلدة فوق بلدة * وقد تقدم الكلام عليه في الا بالكسر والتشديد (قوله ويزعم قوم ان ماهذه اسم كما قدمناه في مثلا ما بعوضة) الاشارة بهذه الى ما المفيدة للتقليل وقدمه في مثلا ما بعوضة حيث قال هنالك وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا اذ لا معنى لكونها صفة لمثلا الا افادتها تقليله (قوله ويسهل ذلك شيأ ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظروف) وفي الشرح الظاهر انه لا ينبغي ان يسهل عند المصنف ذلك ولا شيأ ما لانه صرح بان هذا الاتساع في تقدم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر والكلام في غيره بل في أفصح الكلام وأقول لم يرد المصنف من هذا الكلام الا بيان ان هذا الرد ليس في هذين التقديرين على حد سواء بل انه يسهل يسيرا على تقدير قليلا نعتا للظرف ولا يسهل شيأ على تقدير كونه نعتا للمصدر ولا يخفى ان ذلك لا يقتضي جواز تقديم الظرف المعمول لما بعد ما النافية عليها في نثر الكلام فضلا عن أفصحه وان في قوله يسهل شيأ ما اشارة الى جوازه في الشعر لكونه أدنى الجواز (قوله والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين) في الشرح بيان الجمع بينهما في الآية المذكورة وهي فقليلا ما يؤمنون ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقديم المعمول على محله وكلاهما على خلاف الاصل على ان لقائل أن يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد والسند احيا الارض شباب الزمان انتهى وأقول المجاز يكون صفة للنسبة لكونها اسند فيها شئ الى غير ما حقه ان يسند اليه أو أوقع فيها شئ على غير ما حقه ان يوقع عليه أو اضيف فيها شئ الى غير ما حقه ان يضاف اليه وتكون صفة للكلمة لكونها انتقلت عن معناها الاصلي الى غيره أو لكونها نقلت عن اعرابها الاصلي لحذف نحو القرية في قوله تعالى واسأل القرية أو لزيادة نحو مثل في قوله تعالى ليس كمثله شئ اذا تقرر هذا فاعلم أن مراد المصنف من انهم لا يجمعون بين مجازين كراهتهم لذلك لا منعهم له وقد صرح بذلك في الباب الرابع من الباب السادس وان مراده من المجاز هنا غير الكلمة المنقولة عن معناها الاصلي الى غيره بدليل ما ذكره من الامثلة فلا يرد عليه نحو احيا الارض شباب الزمان لان المجاز في احيا وشباب لنقلهما عن معناهما الاصلي الى غيره (قوله وردبان الغايات لا تقع أخبارا ولا صلات ولا صفات ولا أحوالا) في اعراب أبي البقاء أي وتفريطكم في يوسف من قبل وهذا ضعيف لان قبل اذا وقعت خبرا أو صلة لا تقطع عن الاضافة لئلا تبقى ناقصة انتهى والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم وذلك مسموع في قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف وأول ودون وأسفل وعن على وعن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه أعني المضاف اليه أو ليكمل لها جميع الحركات لانها حال الاعراب اما مجرورة بمن أو منصوبة أو انها خالف حركة بنائها حركة اعرابها وسميت غايات لانه كان حقها أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل لكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا وانما امتنع وقوع الغايات اخبارا أو صلات وصفات لنقصانها كما نقلناه عن أبي البقاء (قوله ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل) في الشرح هذا مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وقيل انه متعلق بكان تامة محذوفة وفاعلها صلة الذين والتقدير عاقبة الذين كانوا من قبل (قوله وقيل نصب عطفا على ان وصلتها) ذكر أبو البقاء وجها آخر وهو النصب عطفا على اسم ان ويرد عليه ما ورد على الذي قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمعطوف بالظرف وفي الشرح من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم باطل وقد صرح به ابن مالك في التسهيل ومثل له بعضهم بقوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وقدح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر اذا حكمتم وحذف ثم عطف عليه اذا

حكمتم

حكمتم أو يقدر و يأمركم اذا حكمتم فيكون على هذا الاخير من باب عطف الجمل قلت و يجاب عن آية يوسف على طريقته فى حذف الظرف والعطف عليه بان يقال التقدير فيها ألم تعلموا من قبل أخذ أبيكم الموثق ومن قبل تفريطكم فحذف الاول وعطف عليه انتهى مافى الشرح (قوله وقيل بدل من النساء وهو بعيد) فى اعراب السفاقسى وقيل ما موصولة أى النساء التى لم تمسوهن وضعف بان ما حينئذ يكون وصفا للنساء لانه قدرها بمعنى التى وما من الموصولات التى لا توصف بها بخلاف الذى والتى (قوله والجملة مفعول) أى ومجموع ما وصلتها مفعول فالجملة هنا بالمعنى اللغوى ۞ من ۞ (قوله أحدها ابتداء الغاية) قال الرضى كثيرا ما يجىء فى كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى الذى كان الامد والاجل يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال وتعرف من الابتدائية بان يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله التجىء اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لا كونه مبتدا لشئ ممتد جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز تقول انفصلت عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا (قوله وتقع لذلك فى غير الزمان) أى سواء كان المجرور بها مكانا نحو من المسجد الحرام أم غيره نحو انه من سليمان وفى قوله وتقع كذلك دون وهى كذلك جنوح الى مذهب الكوفيين (قوله بدليل من أول يوم) قال الرضى وأجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان أيضا استدلالا بقوله تعالى من أول يوم وقوله تعالى نودى للصلاة من يوم الجمعة وانا لا أرى فى الآيتين من بمعنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء فى من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيأ ممتدا كالسير والمشى ونحوه و يكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدى بها أصلا للشئ الممتد تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيأ ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى فمن فى الآيتين بمعنى فى ومن فى الظروف كثيرا ما يقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا و بينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك نمت من أول الليل الى آخره وصمت من أول الشهر الى آخره وهو كثير فى الاستعمال انتهى (قوله تخيرن من ازمان الى آخره) تخيرن مبنى للمفعول من تخيرت الشئ اصطفيته وازمان جمع زمن و يوم حليمة يوم مشهور من أيام العرب قال صاحب القاموس وحليمة بنت الحارث بن أبى شمر ملك غسان وكان أبوها وجه جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم مركنا من طيب وطيبتهم منه فقالوا ما يوم حليمة بسر يضرب لكل أمر مشهور انتهى ما فى القاموس وتمام خبرهم انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك و يعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه و يقال انه ارتفع فى هذا اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس وقبل هذا البيت ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ٭ بهن فلول من قراع الكتائب والتجارب جمع تجربة مصدر قولك جربت الشئ اذا اختبرته وعرفته والمركن بكسر الميم وفى آخره نون الاجانة التى يغسل فيها الثياب وليس بوحدة فمهملة (قوله ورده السهيلى بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان) وذلك ان المعنى على الظرفية الزمانية فيكون التقدير فى البيت فى زمان من مضى ازمان وفى الآية فى زمان من تأسيس أول يوم قال أبو حيان قال ابن عطية و يحسن عندى ان يستغنى فى الآية عن تقدير وان يكون من نحو لفظ أول لانها بمعنى البداءة كانه قال من مبتدا الايام وقد حكى لى هذا الذى أخبرته عن بعض أئمة النحو انتهى (قوله وعلامتها امكان سد بعض مسدها) قال الرضى وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شئ ظاهر وهو بعض المجرور بمن كما فى قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة أو مقدر نحو أخذت من الدراهم أى من الدراهم شيأ قال المبرد وعبد القاهر والزمخشرى ان أصل المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم فى قولك أخذت من الدراهم مبدأ الاخذ (قوله الثالث بيان الجنس) قال الرضى و يعرف بان يكون قبل من أو بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا الرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم والضمير فى قولك عز من قائل انه القائل

بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ماهو مذكور قبله أو بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض (قوله ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية) ذكر السفاقسى فى اعرابه غير هذا فانه قال ومن فى من آية للتبعيض وآية مفرد وقع موقع الجمع أى شئ ينسخ من الآيات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من نعمة فمن الله والمقصود بهذا المجرور تخصيص عموم الشرط لو قلت من يضرب اضرب كان عاما فاذا قلت من رجل اختص بجنس الرجل (قوله مهما تأتنا به من آية) قال السفاقسى موضع مهما رفع بالابتداء أو نصب باضمار فعل يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال أى أى شخص يحضر باتيانه وضمير به عائد على مهما وفى بها عائد على معناها لان المراد بها فى الآية أى آية كما عاد على ما فى قوله ما ننسخ من آية أو ننسها (قوله وهى ومخفوضها فى ذلك فى موضع نصب على الحال) فى الشرح اما فى ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لانها فى محل نصب مفعول يفتح وكذا فى ما ننسخ من آية واما مهما تأتنا به من آية فالظاهر ان مهما مبتدا والحال لا يقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير الجر من به أو يجعل مهما من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا مرجوح انتهى وأقول مهما وان كان الراجح كونه مبتدا مفعول فى المعنى والمفعول فى المعنى يصح اتيان الحال منه وانما الممتنع الاتيان بالحال من المبتدا الذى ليس بفاعل ولا مفعول فى المعنى (قوله وان لم ينتهوا عما يقولون) فيه ايهام بالاقتباس وان المعنى وان لم ينته الطاعنون فى الصحابة عن طعنهم (قوله وذلك من نباء جاءنى) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه وخبرته عن أبى الاسود (قوله يغضى حياء ويغضى من مهابته *) هذا صدر بيت من قصيدة للفرزدق مدح بها بعض ولد الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه عجزه فما يكلم الاحين يبتسم (قوله الخامس البدل) قال الرضى ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها (قوله ولا ينفع ذا الجد منك الجد) الصحيح المشهور فيه فتح الجيم وهو الغناء وقيل الذى تسميه العامة البخت ويروى بكسرها وهو الاجتهاد وأنكر أبو عبيدة رواية الكسر وقال قد أمر الله بالجد والعمل فكيف لا ينفع وأجاب ابن السيد بان المعنى على رواية الكسر ان العبد لم يبلغ بجده وعمله دخول الجنة الا بفضل الله تعالى وفى الزاهر لابى بكر ابن الانبارى قال أبو عبيدة الجد بالكسر الانكماش والله تعالى قد أمر بالانكماش على طاعته ولا يجوز ان يأمرهم به ثم يقول انه لا ينفعهم قال أبو بكر ولا أظن الذين رووه بالكسر ذهبوا الى المعنى الذى أنكره أبو عبيدة ولكنهم أرادوا ولا ينفع ذا الانكماش والحرص على الدنيا انكماشه ولا حرصه عليها انما ينفعه العمل للآخرة (قوله وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى فى الصحاح أى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى وفى الفائق انها للبدلية ثم قال ويجوز ان تكون على معناها للابتداء ويتعلق اما بينفع واما بالجد والمعنى ان المجدود لا ينفعه منك الجد الذى منحته وانما ينفعه ان تمنحه التوفيق واللطف فى الطاعة ولان ينفع من وجده منك جده وانما ينفعه التوفيق منك انتهى واللطف ما يختاره المكلف عند فعل الطاعة أو ترك المعصية ويسمى الاول توفيقا والثانى عصمة وفى حاشية التفتازانى وقد يتوهم ان فاعل ينفع مضمر ومنك الجد مبتدا وخبر أى لا ينفع ذا الجد جده وانما يكون الجد منك وليس بشئ فى الشرح لا يظهر انها اذا علقت بالجد انعكس المعنى اذ المراد بالجد هو الحظ الدنيوى والغنى ولا شك انه غير نافع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجد أو بينفع انتهى وأقول بل هو ظاهر لان الجد حينئذ الحظ الذى ليس بدنيوى اذ هو المتبادر من اطلاق الجد مع اضافته الى الله تعالى فيصير المعنى نفى نفع الحظ الذى ليس بدنيوى وقد كان المعنى اثباته ونفى نفع الحظ الدنيوى ثم لا نسلم ان من اذا كانت متعلقة بالجد تكون بمعنى بدل بل تكون بمعناها فى افلان حظ من الله وفى قول المصنف أى بدل حظه منك وقوله وأما فليس من الله فى شئ فليس من هذا لان المؤمن اذا اتخذ الكافر وليا من دون المؤمنين كان فى شئ بدل ولاية الله تعالى فلا يصدق عليه انه ليس فى شئ بدل ولاية الله تعالى وفى الشرح بل المعنى صحيح اذا قدرت ليس فى شئ بدل ولاية الله تعالى أى ليس فى شئ نافع معتد به بدل ذلك واقول كلام المصنف ليس على هذا التأويل وانما هو على ظاهر هذا اللفظ وفى اعراب السفاقسى فى شئ خبر ليس ومن الله فى موضع نصب على الحال لانه لو تأخر لكان صفة وفيه حذف مضاف أى فليس من ولاية الله ومن للتبعيض (قوله وفى قول أبى نخيلة ولم تذق من البقول الفستقا) هذا عجز بيت صدره جارية لم تأكل المرققا وأبو نخيلة بضم النون فى أوله تصغير نخلة كنى بذلك لان أمه ولدته الى جنب نخلة واسمه يعمر بن حزام والفستق بضم المثناة الفوقية وبفتحها معرب بسته (قوله وقال الجوهرى

الجوهرى ان الرواية النقول بالنون ومن عليها التبعيض والمعنى على قول الجوهرى انها انا كل البقول الا الفستق) فى الشرح الذى رأيته فى الصحاح فى مادة بقل بالموحدة مانصه ظن هذا الاعرابى ان الفستق من البقل وهكذا يروى بالباء وانا أظنه بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالباء الموحدة وان عنده ظنا ان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف ثم انظر من أين جاء الحصر الذى حمل كلام الجوهرى عليه والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف مانبت فى بزره لا فى أصل نابت وبضم النون ماينتقل به على الشراب انتهى وأقول لم أره فى النسخة التى أراجعها من الصحاح شيأ مما قاله الشارح ولا مما قاله المصنف فى بقل بالباء الموحدة ولا فى نقل بالنون وكان النسخ فى ذلك مختلفة وفى الكلام على الشواهد لبعضهم قال الجوهرى الرواية من النقول بالنون فيكون من للتبعيض وهو نظير ماقاله المصنف عنه وفى الجنى الدانى قال الجوهرى وأظنه النقول بالنون وهو نظير ما فى الشرح ثم يمكن ان يكون جاء الحصر الذى حمل المصنف عليه كلام الجوهرى من تخصيص الشاعر الفستقا الذى هو بعض النقل فى الذكر بعدم الذوق فانه يشعر بان ماعداه من النقول ذاقته هذه الجارية وهو معنى الحصر الذى قاله (قوله أخذوا المخاض الى آخره) فى الصحاح والمخاض أيضا الحوامل من النوق واحدتها خلفة من غير لفظها ولا واحد لها من لفظها والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والافيل صغير الابل بنت المخاض ونحوها والغابة بالمعجمة واللام المضمومتين وتشديد الباء الموحدة (قوله وانتصاب أفيلا على الحكاية لانهم يكتبون أدى فلان أفيلا) فى الشرح هذا انما يتم على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك بعيد ولعله يكتب المأخوذ من فلان أفيل أو غير ذلك مما يكون فيه أفيل مرفوعا لا منصوبا وجهه بدون اعتبار الحكاية ان يكون مفعولا ليكتب وفى هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى المأخوذ أى ويكتب المأخوذ أفيلا بمعنى انه يصير بالكتابة أفيلا على التضمين انتهى وأقول لا يخفى على المنصف بعد هذا وقرب ماذكره المصنف وسيأتى فى كلام الرضى انه قد أجيب عن قولهم قد كان من مطر بانه على سبيل الحكاية المقدرة فما نحن فيه يكون كذلك وأيضا لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة بل يكفى ظنها (قوله ياويلنا قد كنا فى غفلة من هذا) هكذا وقع فى نسخ من المتن ووقع فى نسخ منه لقد كنت فى غفلة من هذا والصواب الاول لان قوله بعد وكان هذا القائل يعلق معناها بويل لا يوافق الثانى لان الآية فيه ليس فيها كلمة ويل (قوله وقد يقال ولو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن) فيه بحث لان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا مانع وهو الاستعمال بان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من (قوله السابع مرادفة الباء فى نحو ينظرون من طرف خفى قاله يونس والظاهر انها للابتداء) فى الشرح ان أريد كون الطرف آلة فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وان أريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن لابتداء الغاية فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله وانا المماالخ) تقدم الكلام عليه فى ما (قوله والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما فيهما مصدرية) هذا ليس بظاهر فى قول سيبويه على مالا يخفى والظاهر عندى انها أى من فى أخذته من زيد وفى الجنى الدانى مثل ابن مالك لانتهاء الغاية بمن تقرب منه فانه مساو لتقرب اليه (قوله ومهما تكن عند امرىء الى آخره) تكن بالمثناة الفوقية كما هو مقتضى كلام المصنف فى مهما أو بالمثناة التحتية كما هو مقتضى كلام صاحب الكشاف اليمنى فان صاحب الكشاف قال فى قوله تعالى وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها والضميران فى به وبها راجعان الى مهما الا ان أحدهما ذكر على اللفظ والثانى أنث على المعنى لانه فى معنى الآية ونحوه قول زهير وأنشد البيت وقال اليمنى انه ذكر الضمير فى يكن حملا على اللفظ فى مهما وأنث الباقى حملا على معناه لانه فى معنى الخليقة والخلق والخليقة واحد والتأنيث فى الآية والبيت جاء بعد التبيين بقوله من آية ومن خليقة وخالها بالخاء المعجمة أى حسبها (قوله الثانى تقييد المفعول بقولنا به هى عبارة ابن مالك) عبارة هنا بمعنى تعبير حتى يصح جعلها خبرا عن التقييد وتأنيث الضمير نظرا الى لفظها (قوله بمنزلة المجرور بمع) يعنى مع التى هى اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يرد ما حكاه سيبويه من قولهم ذهبت من معه ولا قراءة من قرأ وهذا ذكر من معى بتنوين ذكر وكسر ميم من لان مع فيهما بمعنى عند (قوله والسياق يقتضيه) هو قوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم أى فى حفظ أحوالها وتقدير أرزاقها وآجالها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل آية (قوله وشذت قراءة بعضهم ما كان ينبغى لنا ان نتخذ من

دونك من أولياء ببناء نتخذ للمفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من فى الحال) نقلت هذه القراءة عن أبى الدرداء وزيد بن ثابت
وأبى رجاء ونصر بن علقمة وزيد بن على وأخيه الباقر ومكحول والحسن وأبى جعفر وحفص بن عبيد والنخعى والسلمى وشيبة
وأبى بشر والزعفرانى واعترض عليها سعيد بن جبير وغيره بدخول من فى قوله من أولياء وأجيب بان اتخذ مما يتعدى تارة
لواحد كقوله تعالى أم اتخذوا آلهة من الارض وعليه قراءة الجمهور وتارة الى اثنين كقوله تعالى أفرأيت من اتخذ الهه هواه
وهذه القراءة منه فالاول الضمير فى نتخذ والثانى من أولياء ومن للتبعيض وقال أبو الفتح من أولياء فى موضع الحال ودخلت
من زيادة لمكان النفى المتقدم كما تقول ما اتخذت زيدا من وكيل وقال أبو البقاء يقرأ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة على تسمية
الفاعل ومن أولياء هو المفعول الاول ومن دونك الثانى وجاز دخول من لانه فى سياق النفى فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد
ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على مالم يسم فاعله والمفعول الاول مضمر ومن أولياء الثانى وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين
لان من لا تزاد فى المفعول الثانى بل فى الاول ويجوز ان يكون من دونك حالا من أولياء انتهى وفى تفسير البيضاوى وقرئ
نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذى له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثانى من أولياء ومن للتبعيض
(قوله لانك اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا فى حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه) فى هامش بعض
نسخ المتن مكتوب ههنا وفيه نظر نعم هو محتمل فان اجتماع الحال مع عامله منتف وكل من الحال والعامل بانفراده محتمل
الثبوت والنفى وأقول هذا فى النفى المحض وأما ما كان بمعنى التوبيخ والتنديم كما فى المثال فان الفعل والحال فيه مثبتان على
ما لا يخفى والآية للنفى المحض لان المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا ان نتخذ دونك أولياء وكيف نحمل غيرنا على ان يتخذنا
دونك أولياء وعلى قراءة الجمهور ما يصح لنا ان نتولى أحدا دونك فكيف يصح لنا ان نحمل غيرنا على ان يتولانا دونك والجمهور
على ان القائلين ذلك هم المعبودون العقلاء الذين لم يأمروا بعبادتهم كالملائكة وعيسى وعزير وقال الضحاك وعكرمة الاصنام
يقدرها الله على هذه المقالة وقال الكلبى يحييها الله ويمثلها تكذيب عابديها (قوله وتقديره ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر
فيه معنى الحال حالا) تقديره معطوف على تخريج وحالا مفعول ثان للتقدير لانه هنا بمعنى الجعل ولا يظهر عطف على
ليس بمشتق وفى الشرح الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال وانما هما غالبان فلا يكون عدم اشتقاق آية وعدم انتقالها
مبطلين دعوى حاليتها مع انها يمكن ان تؤول بمشتق وأما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع انتهى وأقول الحال وان كان
ليس بلازم اشتقاقها وانتقالها الا تقع جامدة الا فى عشر مسائل ان تدل على تشبيه نحو كر زيد أسدا أى كأسد أو تدل على
مفاعلة نحو بعته يدا بيد أو تدل على ترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول أو تكون موصوفة نحو قرآنا عربيا أو دالة على سعر نحو
بعته مدا بكذا أو دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة أو دالة على طور واقع فيه تفصيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا
أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا أو فرعا له نحو هذا حديدك خاتما أو أصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وما نحن فيه ليس
واحدا من هذه المسائل ولو سلم فاعتراض المصنف انما هو بمجموع كونه ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال
ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع قوله والتنظير بما لا يناسب فى الشرح قد يكون مراده التنظير فى كون
لفظ الآية وقع منكرا حالا فى الموضعين لا فى ايجاد المعنيين (قوله وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا أو كثيرا وانما
ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية) فى الشرح ولقائل ان يقول وآية تفيد العموم لوقوعها فى سياق الشرط
وهى حال من العامل فيلزم عمومها (قوله واستدل بنحو ولقد جاءك من نبا المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم) قال الرضى
والكوفيون والاخفش لا يشترطون كونها فى غير الايجاب ولا دخولها على النكرات استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم فمن فى حيز الايجاب وهى داخلة على المعرفة وهى عند سيبويه مبعضة أى يغفر لكم من ذنوبكم شيأ قالوا فقوله تعالى
ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه وأجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا أيضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران
كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها (قوله نكفر عنكم من سيآتكم) فى الشرح فى سورة البقرة ان تبدوا
الصدقات فنعما هى وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيآتكم فقرأ نافع وحمزة والكسائى
نكفر بالنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقرأ الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصنف
حذفها

حذفها وقد وقع له أيضا فى فصل ما فى قوله تعالى فى سورة الاعراف فبما أغويتنى أن تلاها بدون فاء وهل مثل ذلك سائغ أولا هذه مسئلة مهمة أطنب فيها الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح مختصر ابن الحاجب الاصلى ثم ذكر الشارح كلامه فيها بكماله (قوله ويغى الى آخره) يقال بغى يبغى وغى يغى بمعنى زاد والكاشح بالشين المعجمة والحاء المهملة الذى يضمر لك العداوة ويضر بكسر الضاد وتخفيف الراء مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر وفى الشرح استدلال الكوفيين بهذا البيت لا يتجه على الفارسى لجواز ان تكون ما شرطية وتقدم الشرط عنده سوغ الزيادة كتقدم النفى وأخويه (قوله قراءة بعضهم لما آتيناكم) هى قراءة سعيد بن جبير والحسن قال أبو حيان وهذا التوجيه الذى لابن جنى فى غاية البعد وينزه كلام العرب ان يأتى فيه مثله فكيف كلام الله تعالى وقال أبو اسحق أى لما آتاكم الكتاب والحكمة اخذ الميثاق وتكون لما تؤول الى الجزاء كما تقول لما جئتنى أكرمتك وقال ابن عطية ويظهر ان لما هذه هى الظرفية أى لما كنتم بهذه الحال ورؤساء الناس أخذ عليكم الميثاق فيجىء على هذا المعنى كالمعنى فى قراءة حمزة بكسر اللام قال أبو حيان وهو مخالف لمذهب سيبويه فان لما المقتضية للجواب عنده حرف وجوب لوجوب وليست ظرفا بمعنى حين ولا غيره وانما ذهب الى ظرفيتها أبو على الفارسى (قوله وجوز الزمخشرى فى وما أنزلنا على قومه الآية كون المعنى ومن الذى كنا منزلين بجوز زيادتها مع المعرفة) فى الشرح لم أر هذا فى الكشاف وفى تفسير سورة يس بل فيه فى هذا المحل ما يقتضى ان ما من قوله وما كنا منزلين نافية ولعله وقف على ذلك فى موضع آخر انتهى وفى البحر وقالت فرقة ما فى وما كنا منزلين اسم معطوف على جند قال ابن عطية أى من جند ومن الذى كنا منزلين على الامم مثلهم وهذا التقدير لا يصح لان من فى قوله من جند زائدة ومذهب البصريين يشترط لزيادتها ان يكون المجرور بها نكرة واذا كان كذلك فلا يجوز ان يعطف على النكرة معرفة وهو قد قدر المعطوف بالذى انتهى وأقول الجواب عن ابن عطية انه بنى هذا التقدير على انه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله وقال المخالفون التقدير قد كان هو أى كائن من جنس المطر) فمن مطر ظرف مستقر فى محل نصب على الحال من ذلك الضمير المفسر بكائن وقال الرضى وأجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت فى الموجب لاجل حكاية المزيدة فى غير الموجب كما قال دعنى من تمرتان وقول ابن الحاجب شئ من مطر ومن للتبعيض أو التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط فى باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبنى للفاعل الا اذا كان الجار زائدا لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى مكان يقصر عنه لولاه والفاعل لا يقصر عنه فعله (قوله ولقد جاءك هو أى جاء من الخبر كائنا من نبإ المرسلين) قال الرضى ويجوز ان يقال ان ضمير جاء القرآن وقوله من نبإ حال (قوله وأجيب بانهما غير متأصلين فى الظرفية) فى حاشية التسهيل للمصنف انهما قد يكونان فى الاشخاص ولهذا أسهل دخول من عليهما (قوله فالمجرور بدل بعض) لا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما تنبت لان بدل البعض كبدل الاشتمال فى انه لا بد فيه من ضمير لفظا أو تقديرا يعود على المبدل منه (قوله من الاولى مثلها فى زيد أفضل من عمرو) وفى الجنى الدانى اختلف فى معنى المصاحبة لافعل التفضيل فقال المبرد وجماعة هى لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض وصححه ابن عصفور وذهب سيبويه الى انها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض (قوله على جعل كتمانه عن الاداء الذى أوجبه الله كتمانه عن الله) كتمانه الاول مجرور بالاضافة مفعول أول لجعل وكتمانه الثانى منصوب على انه مفعوله الثانى (قوله وقد مر ان كتم لا يتعدى بمن) هكذا وقع فى أكثر النسخ ولم يدر أين مر ذلك وفى بعضها وسيأتى ان كتم لا يتعدى بمن وفى الشرح كأنه نسى ان يوفى بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا فى موضع من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدى بمن (قوله ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال) فى الشرح لا بد على هذا من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق ولقائل ان يقول ان تكرار من يغنى عن تقدير الضمير ﴿ من ﴾ (قوله على خمسة أوجه) هكذا وقع فى كثير من النسخ والوجه الخامس هو النفى المفهوم من قوله واذا قيل الى آخره وفى بعضها على أربعة أوجه وهو مقتضى تفصيله الاوجه ورده من التى فيها معنى النفى الى الاستفهامية وظاهر قوله فى التنبيه الاول فتحصل من الاوجه الاربعة (قوله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه) فى الشرح الذى قاله ابن مالك فى التسهيل فى باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة لذلك ما نصه ويكثر قيام من مقرونة بالواو مقام النافى فيجاب بالا قصد الايجاب انتهى وهذا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله ونحو ومن يرغب عن

ملة ابراهيم الا من سفه نفسه اذلو قدران التركيب كان فى الاصل هكذا ولا يغفر الذنوب الا الله ولا يرغب من ملة ابراهيم الا من سفه نفسه فقامت من المذكورة مقام النافى لصح والمراد حاصل وعلى هذا لا يتوجه نقض المصنف بآية الكرسى لان من الاستفهامية وان أشربت معنى النفى الا انها ليست قائمة مقام النافى اذ لا يصح ان يكون الاصل الا ذا الذى يشفع عنده الا باذنه حتى يقال انها قامت مقام النفى وأقول هذا مبنى على ان المراد من قيام النافى قيامها مقامه مع بقاء اللفظ على حاله وهو ممنوع بل المراد سواء بقى اللفظ على حاله نحو ومن يغفر الذنوب الا الله أو لم يبق نحو من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه فانه بمعنى لا يشفع أحد عنده الا باذنه ثم فى الشرح على انه ليس فى كلام ابن مالك ما يقتضى انها لا تقوم مقام النافى الا بشرط ان تقترن بالواو فان كان المصنف أشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع فى التسهيل فهو غير مستقيم وان أشار الى كلام آخر وقع لابن مالك فى غير التسهيل فهو متجه ولكن الشأن فى وجوده (قوله واذ قيل من ذا لقيت فمن مبتدا وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين فى زيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا) سيذكر المصنف فى باب الموصول فى الجهة الخامسة من الباب الخامس ان الاكثر فى نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه (قوله رب من انضجت الى آخره) انضاج اللحم طبخه حتى يستوى ومعنى انضجت قلبه غيظا أكدته لاجل الغيظ أو أكدته غيظ قلبه على ان يكون غيظا تمييزا وفى الصحاح الغيظ غضب كامن للعجز يقال غاظه فهو مغيظ قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه وفى القاموس يقال غاظه وغيظه واغاظه (قوله فكفى بنا فضلا الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الباء الموحدة (قوله انى واياك الى آخره) الارحل بالحاء المهملة جمع رحل وهو مسكن الرجل (قوله نخرجهما على الزيادة وذلك شئ لم يثبت كما سيأتى) فى الشرح يمكن ان يخرج بيت الفرزدق على ان من موصولة حذف صدر صلتها أى كالذى هو ممطور بواديه بعد المحل فممطور خبر الا انه خفض لمجاورة المخفوض (قوله وقال الزمخشرى ان قدرت أل فى الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبى أو للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تأمل) يعنى فى تخصيص الموصولة بالعهد والموصوفة بالجنس وفى حاشية التفتازانى فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان تكون موصولة على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلنا مبناه على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لابهامه يناسب الموصوفة لتنكيرها والعهد لتعينه يناسب الموصولة لتعرفها وأما الاستعمال فلان الشائع فى مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل بعضا من الجنس كقوله من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من الجنس كقوله من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من المعهود كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبى الآية والقرآن يفسر بعضه بعضا وقد يقال ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم بابعاضه فتكون باقية على التنكير فيكون المعبر بها عن البعض نكرة موصوفة وعهدية الكل تستلزم عهدية ابعاضه فتكون موصولة وهذا أيضا بعد تسليمه انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة والا فلا امتناع فى ان يعبر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد الى تعيينه وفى ان يتعين بعض من الجنس الشائع فيعبر عنه بلفظ المعرفة انتهى (قوله ونعم من هو فى سر واعلان) هذا عجز بيت صدره فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه وسيذكر المصنف البيت الذى قبله فى أواخر الباب الثالث (قوله قلت ويحتاج الى تقديرهو ثالث يكون مخصوصا بالمدح) فى الشرح ويحتاج الى تقديرهو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف فان قلت هو كلمة أريد بها لفظها فهو علم فكيف وصفت بقوله ثالث وهو نكرة قلت ان العلم قد ينكر كما فى قولك مررت بسيبويه وسيبويه آخر أى ورجل آخر مسمى بسيبويه كذلك هذا أى ويحتاج الى لفظ ثالث مسمى بهو وأقول بل نكر كلمة هو لتعددها بتعدد مواقعها الا بكونها علما على نفسها لانه اذا أريد بكلمة لفظها لكونها علما على نفسها لم ينأت بهذا الاعتبار تنكيرها لعدم تعدد هذا المعنى العلمى لها بخلاف سيبويه وغيره من الاعلام التى معانيها غير نفسها فان تنكيرها متأت فى تلك المعانى لتعددها (قوله ياشاة من قنص لمن حلت له) هذا صدر بيت لعنترة عجزه حرمت على وليتها لم تحرم والشاة هنا كناية عن امرأة قيل أراد انها حرمت عليه لتزوج أبيه اياها فتمنى ان اباه لم يكن تزوجها وقيل انها حرمت عليه للحرب التى بين قبيلتها وقبيلته فتمنى عدم الحرب بين القبيلتين ليتأتى له تزوجها (قوله آل الزبير الى آخره) الزبير هو ابن العوام حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنام المجد بفتح السين اعلاه والقبيلة بنو أب واحد والاثرون معطوف على سنام المجد وهو من الثروة وهى العدد ﴿مهما﴾ (قوله ومهما تكن الى آخره)

تقدم

تقدم الكلام عليه فى من الزائدة (قوله وتبعه ابن يسعون) هو بمثناة تحتية وسين مهملة ساكنة فعين مهملة مضمومة فواو ساكنة فنون (قوله ولا أو بيت الى آخره) بهمزة مضمومة فواو ساكنة فباء موحدة مكسورة فمثناة تحتية ففوقية ساكنة للتأنيث فعل مبنى للمفعول من آبيته بالمد أى منعته شرب الماء والضاوية الضعيفة والبارق السحاب ذو برق وشمت البرق اذا نظرت الى سحابه أين تمطر (قوله وأنت ضميرها لانها الخليفة فى المعنى) هذا يقتضى ان تكون بالمثناة الفوقية وقد تقدم الكلام عليه فى من الزائدة (قوله لما نسجتها من جنوب وشمال) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها وتوضح بضم المثناة الفوقية وكسر الضاد المعجمة موضع وكذلك المقراة بكسر الميم والرسم الدارس اللاصق بالارض من آثارها وفى القاموس والجنوب ريح تخالف ريح الشمال مهبها من مطلع سهيل الى مطلع الثريا والشمال بفتح الشين وكسرها الريح التى تهب من قبل الحجر أو ما استقبلك عن يمينك وأنت مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات نعش ومن مطلع الشمس الى مسقط نسر الطائر ويكون اسما وصفة ولا تكاد تهب ليلا ويقال فيها شمال بميم ساكنة فهمزة مفتوحة كما فى البيت ونسج الريحين الدار اختلافهما عليها فاحداهما تستر الآثار بالتراب والاخرى تزيله فلا يذهب أثرها عنها وقيل معناه لم ينحصر سبب محوها فى نسج الريح بل له أسباب ككر السنين وترادف الامطار (قوله وهى بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة) قال التفتازانى واختلفوا فيه فقيل كلمة برأسها موضوعة لزيادة التعميم فوجه كونها أعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة فى البناء للزيادة فى المعنى وقيل مه بمعنى اكفف وما هى الشرطية والمعنى اكفف عن كل شئ ما تفعل افعل فتفيد انه ما من شئ تفعله الا وانا أفعله عموما فوق الامر بالكف عن كل شئ فالشرطية هى ما الثانية وقال الخليل أصلها ماما على ان الاولى هى الشرطية والثانية ابهامية متصلة بها لزيادة التعميم كما فى متى ما وأينما وغير ذلك وفى حاشية التسهيل للمصنف ينبغى لمن قال بالبساطة ان يكتب مهمى بالياء ولمن قال أصلها ماما ان يكتبها بالالف وفى الشرح وكذا اذا قيل أصلها مه ما انتهى وأقول من قال بان أصل مهما ماما ومن قال بان أصلها مه ما اتفقا على أصل آخر كلمة مهما فاينبغى فى كتب آخرها على القول الاول ينبغى على القول الثانى فلهذا لم يذكر المصنف ما قال الشارح (قوله وأنشد لحاتم فانك مهما تعط الى آخره) حاتم هو أبو عدى بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائى الجواد المشهور والسؤل بضم السين المهملة واسكان الهمزة وتخفف فتبدل واوا ما يسأله الانسان وقبل هذا البيت ابيت هضيم الكشح مضطر الحشا * من الجوع اخشى الذم ان اتضلعا وانى لاستحيى رفيقى ان يرى * مكان يدى من جانب الزاد اقرعا (قوله ومهما تصلها أو بدأت براءة) هذا صدر بيت عجزه لتنزيلها بالسيف لست مبسملا وفى الشرح وقوله لتنزيلها تعليل لترك البسملة وبالسيف فى محل نصب على الحال من المضاف اليه وأشار بذلك الى ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سأل عليا رضى الله عنه لم لم تكتب فى براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسملة امان وبراءة أنزلت بالسيف ولست مبسملا جواب الشرط وهو محذوف الفاء وفى معنى النهى أى فلا تبسمل وفى شرح الشاطبية للفرى مهما فى موضع نصب بفعل محذوف تقديره ومهما تفعل أى وأى شئ تفعل فى براءة يعنى من الوصل أو الابتداء وقولها تصلها أو بدأت تفسير لذلك الفعل المحذوف ولما حذف ذلك الفعل وما اتصل به اشكل عود ضمير تصلها فجعل ما كان يعود عليه وهو براءة بدلا منه للبيان أو منصوبا باضمار أعنى وفى شرحها للجعبرى مهما منصوبة بمقدر أى أى حالة تقرأ ثم فسر بفعل الشرط وقد توجها الى ظاهر بعدهما على جهة المفعولية فاعمل الثانى على مختار البصريين لقربه وأضمر المفعول فى الاول جوازا والافصح حذفه (قوله فان قيل فدر مهما واقعة على براءة) يعنى انه اذا جعل مهما براءة صح كون المنصوب فى تصلها مع كونه مفسرا براءة عائدا على مهما فيكون مهما مبتدأ أو مفعولا لمحذوف يفسره تصل (قوله قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام) القائل ان يقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه أريد به خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار ما أريد به ولو سلم لجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار تناوله لذلك الخاص كضمير المطلقات طلاقا رجعيا فى قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فانه عائد على المطلقات الاعم من الرجعية وغيرها لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار الرجعيات (قوله وبالوجه الذى بطل به ابتدائية مهما) وهو عدم الرابط فى تصلها لكونه حينئذ الخبر بطل كون مهما مشتغلا عنها العامل الذى بعدها بضميرها لان كلا من ابتدائية مهما واشتغال العامل عنها بضميرها يقتضى عود

المنصوب فى تصلها عليها (قوله ومهما تصلها امع أواخر سورة) هـذا صدر بيت عجزه * فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا * وأواخر جمع فى موضع المفرد أى فى آخر سورة وقوله فلا تقفن الدهر جواب الشرط وتثقل منصوب باضمار أن بعد الفاء جوابا للنهى أى فتثقل يعنى اذا وصلت البسملة بآخر السورة فلا تقف عليها وتبتدئ بالسورة الاخرى لان البسملة لاوائل السورة لا لاواخرها وفى شرح المغربى وموضع مهما نصب بفعل يفسره الفعل الموجود والتقدير ايما بسملة من البسملات الكائنة فى أوائل السور تصل تصلها (قوله وأما هنا فيتعين كونها ظرفا فالتصل بتقدير وأى وقت تصل براءة أو مفعولا به حذف عامله) فى الشرح لا يتعين ذلك بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر فتكون فى محل نصب بتصل على انها مفعول مطلق بمعنى أى وصل تصل سواء كان بآخر سورة أو بآخر آية وأن ترك البسملة فى براءة مطلوب سواء ابتدأت بها أو وصلتها بآخر سورة أى سورة كانت أو وصلتها بآخر آية من أى سورة كانت وقول بعض شارحى الشاطبية ان المراد وصلها بآخر الانفال قصور انتهى وأقول انما قال بعض شارحى الشاطبية ذلك نظرا الى الغالب ﴿مع﴾ (قوله لغة غنم وربيعة) فى الصحاح وغنم بالتسكين أبو حى وهو غنم بن وائل وفيه أيضا وفى عقيل ربيعتان ربيعة بن عقيل وربيعة بن عامر بن عقيل وفى تميم ربيعتان الكبرى وهى ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ويلقب بربيعة الجود وربيعة الصغرى وهو ربيعة بن حنظلة بن مالك وربيعة أبو حى من هوازن وهو ربيعة بن عامر بن صعصعة وهم بنو مجد ومجد أمهم نسبوا اليها وفى الشرح وفى العرب ربيعة الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة ولعلهم أصحاب هذه اللغة انتهى وفى الصحاح وانما سمى ربيعة الفرس لانه أعطى من ميراث أبيه الخيل وأعطى اخوه مضر الذهب فسمى مضر الحمراء (قوله أفيقر أبنى حرب وأهوؤنا معا) جمع هوى بالقصر وهو هوى النفس والواو للحال (قوله وقيل هى حال والخبر محذوف) فى الشرح وذو الحال هو الضمير المستكن فى ذلك الخبر أى واهواؤنا كائنة معا وعلى هذا فمتعلق معا محذوف أيضا أى واهواؤنا كائنة فى حال كونها معا وهذا تكلف لا داعى اليه انتهى ولقائل أن يقول تقدير كائنة الخبر يغنى عن تقدير كائنة أخرى يتعلق بها معا اذ لا فرق بينهما الا بالخبرية والحالية والحال خبر فى المعنى (قوله وفيه نظر) وجهه انا لا نسلم ذلك بل هو سواء وقوله وقد عادل بينهما الى آخره سند لهذا المنع الذى هو وجه النظر (قوله كنت ويحيى الى آخره) يحيى بالمثناة التحتية تثنية يد نرمى بفتح النون وكسر الميم ونرامى بضم النون وفتح الميم (قوله اذا حنت الاولى سجعن لها معا) حنت بالحاء المهملة والنون والاولى بضم الهمزة أنثى الاول وهو صفة لمحذوف أى الحمامة الاولى وسجعن هدرن (قوله وأفنى رجالى الى آخره) فاعل أفنى ضمير الدهر أو الموت وبادوا أهلكوا وفى الشرح ومستفزا بفتح الفاء اسم مفعول من استفزه الخوف اذا استخفه انتهى وفى بعض النسخ بالقاف المكسورة والراء اسم فاعل من استقر أى أصبح قلبى بسبب هلاكهم مستقرا لانى كنت أخشى عليهم ولا أخشى على غيرهم وضبطه بعضهم بكسر الفاء وبالزاى أى وفسره بغير مطمئن وفيه نظر لان عدم الاطمئنان انما هو معنى الاستيفاز والذى فى البيت هو الاستفزاز قال فى الصحاح واستفزه الخوف أى استخفه وقعد مستوفزا أى غير مطمئن ﴿متى﴾ (قوله متى أضع العمامة تعرفونى) هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل وصدره أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * وتقدم الكلام عليه فى غير (قوله أخيل برقا متى حاب له زجل) فى الصحاح واخلت فيه خالا من الخير وتخولت فيه خالا أى رأيت فيه مخيلة وفى الشرح أخيل بضم الهمزة مضارع اخلت وحاب الظاهر انه بمعنى دان قال الجوهرى وكل دان فهو حاب والمصنف فسره بثقيل المشى ولم أقف عليه والزجل براى وجيم مفتوحتين الصوت يقال سحاب زجل بفتح الزاى وكسر الجيم أى ذو رعد (قوله شرب بماء البحر الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الباء الموحدة ﴿منذ ومذ﴾ (قوله فقيل هما اسمان مضافان) هذا القول لبعض البصريين وبنيا عند هؤلاء لتضمنهما معنى الحرف (قوله وربع عفت آثاره منذ أزمان) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره * قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان * وفى القاموس وعرفان كعثمان مغنية مشهورة والربع المنزل وعفت درست والآثار جمع أثر ويروى بدل آثاره آياته وهى جمع آية وهى العلامة (قوله * أقوين مذ حجج ومذ دهر *) هذا عجز بيت صدره * لمن الديار بقنة الحجر * والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء ديار ثمود ناحية الشام عند وادى القرى وأقوين خلون من سكانهن والحجج بكسر الحاء المهملة جمع حجة وهى السنة (قوله فقال المبرد وابن السراج والفارسى مبتدآن وما بعدهما خبر) قال الرضى ان هذا مذهب الجمهور وفى الشرح هذا الاعراب هو الذى

اختاره

اختاره ابن الحاجب فى كافيته وصرّح فى غيرها بانه مذهب المحققين مذه لكنه مشكل بعد مذ ومنذ فى الظروف مع اختياره لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفين ولم اعثر على جواب مع شدة البحث عنه فتأمله وأقول لا منافاة بين كونهما مبتدأين وكونهما ظرفين لجواز كونهما متصرفين بان يكونا مبتدأين وفى الشرح ومما استشكلت به الابتدائية ان قيل ما الموجب لتقدمه وهلا جاز يومان مذ كما تقول يومان أمد ذلك وأجيب بانهم أجروها رافعة مجراها خافضة فى انها لا تدخل الا على اسم الزمان (قوله وقال الاخفش والزجاج والزجاجى ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى مالقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف) فى الشرح قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ يأباه أما المعنى فلأنك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك محقق وأما اللفظ فلأن اليومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن يكون مبتدأ فان قيل تقديم الخبر الظرف على المبتدا المنكر مصحح له وهنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب أن مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف خبر المبتدا كقولك فى الدار رجل وفى يوم الجمعة صلاة وجميع المدة فى قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا لليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه نحو فى رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى فى جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو (قوله * مازال مذ عقدت يداه ازاره *) هذا صدر بيت للفرزدق يرثى به يزيد بن المهلب عجزه * فسما فادرك خمسة الاشبار * قيل أراد بادراك خمسة الاشبار البلوغ مبلغ الرجال وقيل أراد الموت والدفن فى خمسة أشبار من الارض وقيل أراد السيف لانه فى الاغلب يكون قدر خمسة أشبار وقيل غير ذلك وخبر زال قوله بعده يدنى كتائب من كتائب تلتقى * فى ظل معترك العجاج مثار والكتيبة بالمثناة الجيش تقول منه منذ كتب فلان الكتائب تكتيبا أى عباها كتيبة كتيبة وتكتبت الخيل تجمعت والمعترك موضع المعركة والعجاج الغبار ومثار صفة العجاج على زيادة أل (قوله * ومازلت أبغى المال مذ انا يافع *) اليافع بالمثناة التحتية الغلام الذى راهق العشرين وفى الصحاح اليافع ما ارتفع من الارض واشرف وأيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعة (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول يقابل المشهور وليس بمعطوف على قيل الذى قبله (قوله وأصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم) قال الرضى واما تحريك مذ عند ملاقاة الساكن فى نحو مذ اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر فلا يدل على ان أصله منذ لجواز أن يكون للاتباع (قوله ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن) قال الرضى وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن أولا لغة عزية فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى أصله انتهى

﴿حرف النون المفردة﴾

(قوله أحدها نون التوكيد وهى خفيفة وثقيلة) فى الشرح لا يتأتى تقسيم نون التوكيد اليهما فى هذا المحل لان المقسم أولا هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا أن يقال أراد المفردة خطا انتهى وأقول بل أراد المفردة عن غيرها من باقى الحروف وهى بهذا المعنى متناولة للخفيفة والثقيلة (قوله اقائلن أحضروا الشهودا) هو لرؤبة بن العجاج وقبله أريت ان جاءت به املودا * مرجلا ويلبس البرودا وأريت أصله أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الناعم والمرجل بفتح الجيم قال فى الصحاح شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره ترجيلا والمعنى أخبرنى ان جاءت هذه المرأة بشاب يتزوجها وهو رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم أتأمر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه وفى الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم ان فى قوله اقائلن توكيدا لاحتمال ان أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغمت التنوين فى نون انا على حد لكنا هو الله ربى وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه اقعد الافعال بهذه النون اذ تلحقه بلا شرط هذا مما لم أر فيه نصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من اقائلن ولم أقف عليه مضبوطا فى كتاب معتمد وأقول انما دخله النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل فى الاسماء الاعراب فيبقى على أصله مع انه لا ضرورة فى بنائه بل فى لحاق النون به وقد اختلف فى

المضارع المتصل به نونا التوكيد والجمهور على انه مبنى لتركبه مع النون والاعراب لا يكون فى الوسط والنون حرف لا حظ له فى الاعراب فبقى الجزآن مبنيين وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا وقال بعضهم المضارع مع النون مبنى للتركيب الا اذا اسند الى الالف أو الواو أو الياء لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين فى حكم الثابت (قوله فضرورة سوغها اشبه الوصف بالفعل) يعنى المضارع قال الرضى قيل وتدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع وهذا كما شبه به فى دخول نون الوقاية فى قوله * وليس حاملنى الا ابن حماد (قوله * فانزلن سكينة علينا *) روى البخارى من حديث البراء رضى الله عنه قال سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب وقد وارى التراب بياض بطنه وهو يقول اللهم لولا أنت ما اهتدينا * ولا تصدقنا ولا صلينا فانزلن سكينة علينا * وثبت الاقدام ان لاقينا ان الالى قد بغوا علينا * اذا أرادوا فتنة أبينا (قوله * فاحربه بطول فقر واحريا *) هذا عجز بيت صدره * ومستبدل من بعد غضبى صريمة * وفى الصحاح وغضبى أيضا مائة من الابل وهى معرفة لا تنوين ولا يدخلها الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف مكان ومستبدل وصريمة تصغير صرمة والصرمة القطعة من الابل نحو الثلاثين وفى القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين أو الى الخمسين أو الاربعين أو ما بين العشر الى الاربعين وما بين عشرة الى بضع عشرة واحريا بحاء مهملة وراء قال فى الصحاح وتحدث الرجل فتقول بالحرى أن يكون كذا وهذا الامر محراة أى مقمنة مثل محجاة وما أحراه مثل ما أحجاه وأحربه مثل وأحج به (قوله دامن سعدك الى آخره) الكاف من سعدك ولولاك مكسورة والمتيم من تيمه الحب أى عبده وذلله فهو متيم والصبابة بفتح المهملة رقة الشوق والجانح العائد ومنه قوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها (قوله والذى سهله انه بمعنى أفعل) أى دال على الامر لان معناه ليدم سعدك (قوله وقريبا من الوجوب بعد اما فى نحو واما تخافن واما ينزغنك) يريد بالقرب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا ويريد بنحو اما تخافن أن يكون المضارع شرطا لان المؤكدة بما (قوله لم يوفون بالجار) هذا آخر بيت تقدم الكلام عليه فى اللام وهو لولا فوارس من نعم واسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (قوله كقولهم * ومن عضة ما ينبتن شكيرها *) العضة واحدة العضاه وهى شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين المعجمة ما ينبت حول الشجرة من أصلها قال الرضى هذا يضرب لما كان له أصل وامارة تدل على كونه من شئ آخر انتهى وأراد المصنف بقوله كقولهم كل فعل مضارع وقع بعد ما الزائدة التى ليست مسبوقة برب نحو قولهم بعين ما أرينك وبجهد ما يبلغن وقول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث قال بدر الدين ابن مالك وانما كان لهذا التوكيد شيوع من قبل ان ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام فان تقدمت رب على ما لم يؤكد الفعل بعدها الا فيما ندر من قول الشاعر * ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات وقوله ربما يقولن ذلك حكاه سيبويه لان رب تصير الفعل بعدها ماضى المعنى وفى الشرح بعد ما ذكر ان المصنف قسم فى توضيحه على الالفية المضارع بالنسبة الى توكيده بالنون الى خمس حالات وان الرابعة أن تكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التى لم تسبق بان كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين وقول القائل * ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وقد عرفت انه جعل ما فى كل من قوله ما ينبتن وقوله ما يحمدنك زائدة ولا أدرى الوجه الذى عين ذلك اذ يحتمل ان يكون ما فى ينبتن نافية وما فى يحمدنك مصدرية انتهى وأقول الوجه الذى عين كون ما فى ينبتن زائدة لا نافية انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفى فان قيل انما هو عجز بيت صدره * اذا مات منهم ميت سرق ابنه * أجيب بان الرضى قد صرح فيما نقلناه عنه آنفا بانه مثل وفى قول المصنف كقولهم دون كقوله اشارة الى ذلك ولا منافاة بين كونه مثلا وكونه عجز بيت والوجه الذى عين كون ما فى يحمدنك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه بيحمدنك لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولكانت النون داخلة على المضارع فى موضع لا يدخل عليه فيه الا فى الندرة (قوله ونون ضيفن للطفيلى) فى القاموس الضيفن من يجىء متطفلا (قوله ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير) هكذا قال ابن الحاجب وفى الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم أن التنوين فى رجل حال علميته

هو

هو التنوين الذى كان فيه حال تنكيره لم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير و بعدها للتمكين وأيضا يرد صه اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه فى الاصل للتنكير وأقول الجواب عن الاول ان كونه عينه هو الظاهر الذى لا يعدل عنه الا الدليل وجواز كونه غيره لا ينافى ظهور كونه عينه اذ ظهور الشئ لا ينافى جواز غيره وعن الثانى بان الثابت فى صه بعد العلمية هو حكاية تنوين التنكير لا نفسه مرادا به معناه والذى لا يثبت بعد العلمية هو نفسه لا حكايته وقال الرضى وتنوين التنكير نحو صه ومه ودح وسيبويه قليل و يختص بالصوت واسم الفعل وأما التنوين فى نحو رب أحمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكين لان الاسم معرب وانا لا أرى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمات ومسلمون فتقول التنوين فى رجل يفيد التنكير أيضا فاذا سميت بالاسم تمحض للتمكين انتهى وأقول على هذا يكون تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير (قوله وتنوين التمكين لا يجامع العلتين) أى العلتين الموجبتين لمنع الصرف وهما هنا العلمية والتأنيث (قوله وزعم الزمخشرى ان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتأنيث وانما هى والالف للجمع) وقال الرضى قال الربعى وجار الله ان التنوين فى نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط فى عرفات لان التأنيث فيها ضعيف لان التاء التى فيها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث وفيما قاله نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد كما فى قوله ولا أرض أبقل ابقالها فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذى هو بتأويل البقعة والاولى عندى ان يقال ان التنوين للصرف والتمكين وانما لم يسقط فى نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يحذف فالمانع (قوله فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور) قال الرضى فسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما أبدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط فى الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى لان منع الصرف يقتضى حذف التنوين وتبع الكسر له فى السقوط وصيرورته فتحا وأيضا يلزم ان يقال جاءنى الجوار ومررت بالجوار بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان أصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف والمستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء (قوله وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد) احترز بقيد النائبة عن الكسرة عن فتحتها التى ليست بنائبة عنها فان تلك لا تحذف لخفتها مطلقا بخلاف النائبة عن الكسرة فانها ثقيلة باعتبار نيابتها عن الكسرة الثقيلة قال الرضى قال المبرد التنوين فى جوار عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال وأصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين والاعتراض عليه انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى كما ورد على مذهب سيبويه (قوله اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى) فى الشرح قد تمنع هذه الملازمة بناء على ان التعويض فى نحو جوار انما هو عن حركة يمكن التلفظ بها ولكنها حذفت استثقالا فعوض عنها والحركة فى نحو حبلى متعذرة لا سبيل الى النطق بها فترك التعويض عنها واكتفى بتقديرها ولك ان تقول حبلى أحق بالتعويض من جوار لامتناع التلفظ بالحركة فيها دون جوار انتهى (قوله فى جيأل) هو بجيم فمثناة تحتية ساكنة فهمزة فلام اسم الضبع على فيعل وهو معرفة بلا ألف ولا لام وقال الكسائى وهى جيألة وقال أبو على الصوى انما قال وجيل بالتخفيف و يتركون الياء مصححة لان الهمزة وان كانت ملقاة من اللفظة فهى مبقاة فى النية ومعاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة الا ترى انهم لم يقلبوا الياء ألفا كما قلبوها فى ناب ونحوه لان الياء فى نية سكون والضبع معروفة

ولا تقل ضبعة لان الذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين كذا فى الصحاح (قوله لان حركة تاء كتف وهمزة جيل منويا الثبوت) همزة منصوب بالعطف على حركة لا مجرور بالعطف على تاء كتف لان حركة همزة جيل موجودة على الياء لا منوية (قوله والثانى كجندل) أراد بالثانى التنوين الذى هو عوض من حرف زائد وجندل بجيم فنون مفتوحتين فدال مهملة مكسورة فلام هو هنا جنادل محذوف ألف الجمع وفى القاموس الجندل كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال وكعلابط الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة وأرض جندلة كعلبطة وقد تفتح كثيرتها (قوله وهو اللاحق للقوافى المطلقة) فى الشرح وكذا الصدور المقفاة أو المصرعة وقد ذكرنا الفرق بين التقفية والتصريع فى حرف اللام فى الكلام على اللام الجازمة (قوله والذى صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جئ به لقطع الترنم) فى الشرح قال ابن عقيل فقولهم تنوين الترنم كقولهم داود القياسى وفى الحديث ان القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفى القياس والقدرية ينفون القدر يقولون الامر انف قال المصنف فى حواشيه على التسهيل وليس بشئ لانهم أثبتوا القدر لانفسهم وأما داود القياسى فلا نعلمهم يقولون وأقول القدرية طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء فى القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم أفعال العباد الى أنفسهم واثباتهم القدر فيها لهم فكلام ابن عقيل بناء على الاول وكلام المصنف على الثانى قال النووى فى شرح مسلم فى باب الايمان واعلم ان مذهب أهل الحق اثبات القدر ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء فى القدم وعلم سبحانه انها ستقع فى أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهى تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى وأنكرت القدرية هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بها وانها مستأنفة العلم أى انما يعلمها سبحانه بعد وقوعها وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وسميت هذه الفرقة قدرية لانكارهم القدر قال أصحاب المقالات من المتكلمين وقد انقرضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه وصارت القدرية فى الازمان المتأخرة تعتقد اثبات القدر ولكن تقول الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا (قوله وقولى ان أصبت لقد أصابن *) هذا عجز بيت مقفى صدره * أقلى اللوم عاذل والعتابن والعتابن واللوم بفتح اللام العذل بالذال المعجمة وعاذل ترخيم عاذلة وأصبت بكسر التاء كذا وجد فى غير هذا التصنيف بخط المصنف مضبوطا مكتوبا عليه صح (قوله لما تزل برحالنا وكان قدى) هذا عجز بيت صدره أفد الترحل غير ان ركابنا وقد تقدم الكلام عليه فى قد (قوله وقاتم الاعماق خاوى المخترقن *) هذا صدر بيت عجزه * مشتبه الاعلام لماع الخفقن والقاتم القاتن الشديد السواد والاعماق بالعين المهملة جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة والخاوى الخالى والمخترق بسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية والراء الممر الواسع والاعلام جمع علم وهو الجبل وما يهتدى به فى الطريق والخفق بفتح الفاء للضرورة وأصله الخفق بسكونها مصدر خفق البرق اذا اضطرب وفى شرح اللباب وأصل المخترقن المخترق بسكون القاف فلما ألحق التنوين به التقى ساكنان فيفتح ما قبله تشبيها له بالنون الخفيفة أو تكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر (قوله وفائدته الفرق بين الوقف والوصل) فى الشرح انه لو بقى باسكان القاف لم يعلم السامع ان هذا المنشد واقف أو واصل فان قلت كيف يتردد السامع فى الوقف والقاف التى فى آخر الكلمة ساكنة قلت لانه شعر فتسكين الآخر لاجل ان الوزن يتقاضاه لا لاجل الوقف (قوله أى يجعل فيه غنة) فى الصحاح الغنة صوت فى الخيشوم والاغن الذى يتكلم من قبل خياشيمه يقال ظبى أغن وواد أغن كثير العشب لانه اذا كان كذلك ألفه الذبان وفى أصواتها غنة والذبان جمع كثرة للذباب وجمع القلة اذبة كغراب وغربان وأغربة (قوله وتثبت فى الوقف) فى الشرح قد ينازع فى ذلك فان الزمخشرى قال فى أحاجيه حيث أشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذى يقع فى انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص فى انه لا يكون فى حالة الوقف انتهى (قوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة *) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه * فقالت لك الويلات انك مرجلى * والخدر الستر كذا فى الصحاح والمراد هنا ستر الهودج وهو مركب من مراكب النساء مقبب وغير مقبب وعنيزة بمهملة مضمومة فنون مفتوحة فمثناة تحتية فزاى هى ابنة عمه والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب ومعنى مرجلى تاركى راجلة أى ماشية (قوله * سلام الله يا مطر عليها *) هذا صدر بيت عجزه * وليس عليك يا مطر السلام * وهو للاحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الانصارى من قصيدة فى سلمى أخت امرأته وكانت جميلة وكان هو أيضا جميلا وكان يحبها حبا شديدا فتزوجت برجل قبيح المنظر يقال له مطر فغلب على

الاحوص حبها حتى باح به ومن تلك القصيدة كأن المالكين نكاح سلمى * غداة نكاحها مطرانيام. فان يكن النكاح
أحل شئ * فان نكاحها مطراحرام فلا غفر الاله لمنكحيها * ذنوبهم ولو صلوا وصاموا فلو لم ينكحوا الا كفئا *
لكان كفيئها الملك الهمام فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام (قوله و بقوله أقول فى الثانى دون الاول
لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة أباحت الصرف) فى الشرح فيه نظر لان وجود العلتين فى الاسم مناف لصرفه
وانما حمله على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ماذكرنا فينبغى ان يحمل كلامهم
على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف فى الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين
الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة وأقول وجود العلتين فى الاسم ليس منافيا للصرف
منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معه فى نفس الامر وانما هو مناف له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا أيضا الاسم
منصرفا للضرورة مع العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين (قوله وفيما قاله نظر لان الذى يحكاه سماه تنوينا فهذا
دليل منه على انه سمعه فى الوصل دون الوقف) فى الشرح اذا كان النظر صحيحا أمكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان
سيبويه سمى ما هو الترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه فى الوصل دون الوقف ويترجح بذلك ما حكيناه آنفا عن الزمخشرى
وأقول ابن مالك استدل بثلاثة أمور منها الثبوت فى الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفيه نفى ما استدل عليه (قوله وهذا
اعتراف منه بانه تنوين الصرف لانه الذى كان قبل التسمية حكى بعدها) فى الشرح لكنه ليس فى لفظ الحكاية تنوين
صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم برأسه وان كان المحكى تنوين
صرف وأقول قد علمت الآن ان عدم مجامعة تنوين الصرف لما فيه علتان ليست الا اعتبارية وضعية لا ذاتية فاذا وجد
ما يدل على المجامعة اعتبر كما فى الحكاية هنا (قوله الرابع نون الوقاية) فى الشرح صرح ابن الحاجب فى أماليه بأن نون الوقاية
كحرف المضارعة ليست بكلمة وانما هى كالالف فى ضارب والميم فى مخرج والالف فى سكرى وغضبى وأطال الكلام فيه
فلا ينبغى عدها فى أقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى وأقول جزء الكلمة له دخل فى دلالتها على معناها ونون الوقاية
لا دخل لها فى دلالة ما لحقته على معناه فلا يكون جزأه (قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى *) هذا بيت من مشطور السريع تقدم
الكلام عليه فى قد (قوله فقيل النون الباقية نون الرفع) لانها متقدمة على نون الوقاية فيكون الثقل حصل بنون الوقاية
فتحذف (قوله وقيل نون الوقاية وهو الصحيح) لان الحذف بنون الاعراب أولى لانها تحذف للجازم والناصب بخلاف نون
الوقاية وسيذكر المصنف فى الباب الخامس انه اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى وان من ذلك
نون الوقاية فى نحو أتحاجونى وان القول بحذفها لابى العباس وأبى سعيد وأبى على وأبى الفتح وأكثر المتأخرين وبحذف نون
الرفع لسيبويه واختاره ابن مالك (قوله الثانى اسم الفعل) قال الرضى ويجوز الحاقها اسماء الافعال لا دائها معنى الفعل ويجوز
تركها أيضا لانها ليست أفعالا فى الاصل (قوله * أمسلمنى الى قومى شراحى *) هذا عجز بيت صدره وما أدرى وظنى كل ظن
(قوله وبنى ذلك على قوله فى ضاربنى ان الياء منصوبة) لان القول بانها مجرورة لا يتأتى معه القول بان هذه النون تنوين لان
جرها حينئذ بالاضافة والتنوين لا يثبت مع الاضافة (قوله وليس الموافينى ليرفد خائبا *) هذا صدر بيت عجزه وان له أضعاف
ما كان أملا يقال وافى القوم اذا أتاهم والرفد العطاء والخيبة عدم حصول المطلوب (قوله وفى الحديث غير الدجال أخوفنى
عليكم) لا يقال هذا التركيب يقتضى ان غير الدجال خائف فان أصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثى المبنى للفاعل وانما
المراد ان غير الدجال مخوف منه لانه يجاب بان أصل هذا التركيب خوف غير الدجال أخوف خوفى ثم حذف خوف الاول
والثانى وخلفهما غير والياء ويجوز ان يكون أصل التركيب أخوف مخوفاتى ثم حذف المضاف فيكون من باب أشغل من ذات
النحيين ويجوز ان يكون أصل التركيب غير رجال أخوف مخيفاتى ثم حذف المضاف وبهذا الذى ذكرناه من بيان اصل التركيب
خرج الجواب عما يقال ان أفعل التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله وفى الصحاح انه يقال بجلى ولا يقال
بجلنى وليس كذلك) الذى رأيناه فى الصحاح وبجل بمعنى حسب قاله الاخفش هى ساكنة أبدا يقولون بجلك كما يقولون قطك
الا انهم لا يقولون بجلنى كما يقولون قطنى ولكن يقولون بجلى وبجلى أى حسبى وفى الشرح وهو محتمل لان يكون عدم بجلنى
بالنون من مقول الاخفش ﴿نعم﴾ (قوله بفتح العين) فى الشرح المراد بها العين الهجائية لا التصريفية لان

ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك (قوله وكنانة تكسرها) في الشرح كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا نعم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال دعاني عبيد الله نفسي فداؤه * فيالك من داع دعاني نعم نعم الرواية بفتح عين الاولى وكسر عين الثانية كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل (قوله وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين) حكى المصنف ذلك في حواشي التسهيل عن أبي حيان ثم قال انما أراه أصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز في منذ ومذ من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم يعني لصح اسكان ثانيه مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع أوله لثانيه مما هو على ثلاثة أحرف يصح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده (قوله ويحتمل ان يفسر في هذا المعنى) هذا يقع في أكثر النسخ عقب قوله وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ثم في بعضه يقع وصف المعنى بالثالث وفي بعضه لا يقع ومعناه مع الوصف ويحتمل ان يفسر نعم بعد نحو هل تعطيني بالمعنى الثالث وهو الاعلام وبدون الوصف ويحتمل ان يفسر الاستفهام في نحو هل تعطيني بمعنى افعل فيكون داخلا في قوله وما في معناهما ولا يكون قسما آخر مستقلا (قوله والثالث المعنيين بعد الاستفهام) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والثالث بدون ذكر المعنيين وتوجيه الاولى ان ثالث اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع ما دون أصله لافادة معنى التصيير أي مصير المعنيين السابقين ثلاثة وادخل ال على المضاف اضافة لفظية لكونها داخلة أيضا على المضاف اليه نحو الجعد الشعر (قوله وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه) قول مبتدا خبره غير مطرد وصاحب المقرب هو ابن عصفور وأشار بقوله لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم للاعلام بعد نحو هل جاء زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وانا الاجرا (قوله قيل وتأتي للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم) قيل بكسر القاف وسكون المثناة التحتية واطلالهم بفتح الهمزة وسكون الطاء المهملة جمع طلل بفتحتين وهو ما شخص من آثار الديار (قوله ألست بربكم) في البحر روى في الحديث من طرق ان الله تعالى أخذ من ظهر آدم ذريته وأخذ عليهم العهد بانه ربهم وان لا اله غيره فاقروا بذلك والتزموه واختلف في كيفية الاخراج وهيئة المخرج والزمان والمكان وظاهر هذه الآية ينافي ظاهر ذلك الحديث وقد رام الجمع بينهما جماعة بما هو متكلف في التأويل وأحسن ما تكلم به على هذه الآية ما فسره به الزمخشري قال هو من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك انه تعالى نصب لهم الادلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فيهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى فكأنه سبحانه وتعالى أشهدهم على أنفسهم وقررهم وقال ألست بربكم وكأنهم قالوا بلى أنت ربنا شهدنا على أنفسنا وأقررنا بوحدانيتك وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وفي كلام العرب ونظيره قوله عز وجل انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون ومعلوم انه لا قول ثم وانما هو تمثيل وتصوير للمعنى وان تقولوا مفعول له أي فعلنا ذلك من نصب الادلة الشاهدة على صحتها العقول كراهة ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين لم ننبه عليه أو كراهة ان تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فاقتدينا بهم لان نصب الادلة على التوحيد وما نبهوا عليه قائم معهم فلا عذر لهم في الاعراض عنه والاقبال على التقليد والاقتداء بالآباء كما لا عذر لآبائهم في الشرك وأدلة التوحيد منصوبة لهم فان قلت بنو آدم وذرياتهم من هم قلت عنى بني آدم اسلاف اليهود الذين أشركوا بالله تعالى حيث قالوا عزير ابن الله وبذرياتهم الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخلافهم المقتدين بآبائهم والدليل على انها في المشركين وأولادهم قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل والدليل على انها في اليهود الآيات التي عطفت عليها هي والتي عطفت عليها وهي على نمطها واسلوبها وذلك قوله تعالى واسألهم عن القرية التي واذ قالت أمة منهم واذ تأذن ربك واذ نتقنا الجبل فوقهم واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا انتهى وقرأ نافع والعربيان وهما ابن عامر وأبو عمرو وذرياتهم بالجمع وهو مفعول أخذ ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم كما ان من ظهورهم بدل من بني آدم والمفعول محذوف تقديره الميثاق وقرأ باقي السبعة ذريتهم بالافراد وفتح التاء الفوقية ويتعين ان يكون مفعول أخذ وهو على حذف مضاف أي ميثاق ذريتهم وانما كان أخذ الميثاق من ذرية بني آدم لان بني آدم لصلبه لم يكن فيهم مشرك انتهى ما في البحر (قوله وقول جحدر) بجيم مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء (قوله وهو أحسن) لان نعم حينئذ جواب عن متقدم عليها لفظا ومعنى

(قوله نحو ماهيه ونحوها ونحو هاهناه وواز يداه) أراد بنحو ماهيه ما كان بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فخرج اسم لا المبنى معها على الفتح وخرج نحو قبل و بعد المقطوعين عن الاضافة المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاثة حركته عارضة فكانت كالحركة الاعرابية وأراد بنحو هاهناه الاسم المبنى و بنحو واز يداه الاسم المندوب (قوله وأتى صواحبها لى آخره) منع أعطى ومضارعه يمنح بالفتح والكسر وجفاناهجرناوهو واوى اللام تقول جفونه ولا تقول جفيته (قوله والتحقيق ان لا تعد هذه لانها ليست باصلية) في الشرح قد ذكر المصنف في حرف الالف مجيء ال للاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه وأقول المصنف هنا عد هذه الهاء من أوجه الهاء المفردة ثم قال والتحقيق ان لا تعد هذه يعني من أوجه الهاء المفردة لان المراد الاصلية وهذه بدل من أصل وهولم يعد ال التي للاستفهام من أقسام ال وانما قال بعد ذكر أقسام ال مسئلة ومن الغريب ان ال تأتي للاستفهام (قوله على ان بعضهم زعم ان الاصل) أي أصل هذا في البيت هذا بالف بينهما فحذفت الالف (قوله لانها جزء كلمة لا كلمة) قال الرضي ان هاء التأنيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار لشدة الامتزاج ككلمة ﴿ها﴾ (قوله والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على أربعة) في الشرح حكى الزمخشري في المفصل انه يقال ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا وهذا ليس شيأ من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزمخشري انشد في المفصل ها ان تاعذرة ان لم تكن قبلت * فان صاحبها قد تاه في البلد وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثلها ان زيدا منطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة فلعل الرضي يقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهملة واسكان الذال المعجمة نوع من الاعتذار كذا في المفصل وتاه ذهب متحيرا انتهى ما في الشرح وأقول ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا قليل والمصنف انما ذكر ما يدخل عليه ها التنبيه كثيرا ثم عبارة الرضي واما ها فتدخل من بين جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا ويفصل كثيرا بين اسماء الاشارة و بينها اما بالقسم نحوها والله ذا ها لعمر الله ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها أنتم أولاء و بغيرها قليلا كقوله ها ان تاعذرة وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا ثم قال وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان يقول ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل عنه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى فانت تراه كيف صرح بان قوله ها ان تاعذرة وهو البيت الذي أنشده الزمخشري في المفصل مما فصل فيه بين ها التنبيه و بين اسم الاشارة بفاصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على شاهد هو دخولها على غير اسماء الاشارة وعلى غير فاصل بينها و بين اسماء الاشارة وحينئذ فيتعجب من تعجب الشارح و ترجيه حينئذ فلا معنى لتعجب الشارح ولا لترجيه ﴿هل﴾ (قوله فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة) وصرح المصنف بامتناع هل زيدا ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه دون امتناعه فانه قال وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل قال التفتازاني في شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر أي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لا يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب أتى على قصد الاهتمام ولا قائل به انتهى (قوله ونحو هل زيد قائم أم عمرو اذا أريد بام المتصلة) هذا التقييد مشعر بجواز ان يراد بام في هذا المثال المنقطعة وكلام التفتازاني يقتضي عدم جوازه فانه قال عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قائم أم عمرو لان وقوع المفرد بعد أم دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الامرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة نحو أزيد قائم أم عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى وفي الشرح هذا كله مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في أوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل تأتي بمعنى الهمزة

فتعادلها أم المتصلة وفى شرح الرضى وربما تجىء هل قبل المتصلة على الشذوذ (قوله الاطعان الافرسان عادية) هذا صدر بيت عجزه الاتجشؤكم حول التنانير وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الابفتح الهمزة والتخفيف (قوله والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال) فى الشرح هذا بحكم الوضع كالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النحاة (قوله فمن مبلغ الاحلاف الى آخره) الاحلاف بالحاء المهملة جمع حليف كاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتحالفون على التعاضد والتناصر وذبيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر فموحدة ساكنة فمثناة تحتية فالف ونون أبو قبيلة من قيس ومقسم مصدر ميمى من الرباعى (قوله أئن ذكرتم) فى الكشاف وقرئ أأن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وآئن ذكرتم بألف بينهما بمعنى انتطيرون ان ذكرتم وقرئ أأن ذكرتم بهمزة الاستفهام وأن الناصبة يعنى أتطيرتم لان ذكرتم وقرئ ان وان بغير استفهام بمعنى الاخبار أى تطيرتم لان ذكرتم أوان ذكرتم تطيرتم وقرئ أين ذكرتم على التخفيف (قوله وفى الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع) عقيل بفتح العين المهملة هو ابن أبى طالب أخو على رضى الله عنهما لابيه وأمه كان أسرع الناس جوابا فنسبوه الى الحماقة قال ابن عساكر دخل عقيل على معاوية بعدما ذهب بصره فاقعده معه على سريره وقال أنتم يابنى هاشم تصابون فى أبصاركم فقال عقيل وأنتم يابنى أمية تصابون فى بصائركم وقال هشام ان عقيلا قدم على أخيه على بالعراق فسأله فقال ما أعطيك شيأ فقال انى فقير ومحتاج فقال اصبر حتى يخرج عطائى من المسلمين وأعطيك فألح عليه فقال على لرجل خذ بيده وانطلق به الى الحوانيت فافتح أقفالها وخذ ما فيها فقال عقيل انت أردت أن تجعلنى سارقا فقال على أنت أردت أن تأخذ أموال المسلمين واعطيك اياها فقال عقيل لاذهبن الى رجل هو أوصل بى منك يعنى معاوية فقال أنت وذاك فذهب الى معاوية فاعطاه مائة ألف درهم وقال اصعد المنبر واذكر ما أولاك على وما أوليتك فصعد المنبر وقال أيها الناس انى اخبركم انى أردت عليا على دينه فاختار دينه على وانى أردت معاوية على دينه فاختارنى على دينه فقال معاوية هذا الذى تزعم قريش انه أحمق وأيما أعقل منه وكان طالب أسن من عقيل بعشر سنين وكان عقيل أسن من جعفر بعشر سنين وكان على أصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل الحديبية مهاجرا وقال هشام اسلم سنة ثمان من الهجرة وتوفى سنة خمسين والرباع بكسر الراء جمع ربع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو الدار (قوله * ليت شعرى هل ثم هل آتينهم *) هذا صدر بيت عجزه * أو يحولن دون ذاك حمام * ويقع فى بعض النسخ هذا البيت بتمامه وآتينهم هو بهمزة ممدودة فمثناة فوقية مكسورة فتحتية مفتوحة فنون ساكنة مضارع أتى مؤكدا بالنون الخفيفة (قوله التاسع أنها يراد بالاستفهام بها النفى) فى الشرح هذا يشعر بأن ثم استفهاما بها لكنه مجازى لا حقيقى وقوله بعد هذا الغمام انها للانكار على مدعى ذلك و يلزم من ذلك الانتفاء لا أنها للنفى ابتداء يقتضى ان هل موضوعة للنفى حيث يراد بالاستفهام بها النفى لانها للاستفهام تجوز فيه بارادة النفى منه فبين كلاميه تناف وأقول لا تنافى بين كلاميه من الوجه الذى ذكره فان الباء فى قوله هنا يراد بالاستفهام معناها بدل أى يراد بها بدل الاستفهام النفى وهذا لا يشعر بان ثم استفهاما وهو ظاهر وقوله فيما مر ابتداء معناه بلا واسطة أى ان الهمزة تستعمل فى الانكار ويلزمها النفى فدلالتها على النفى بواسطة استعمالها فى الانكار بخلاف هل فانها تستعمل فى النفى فدلالتها عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضى ان هل موضوعة للنفى ولا يخالف قوله ان هل يراد بها بدل الاستفهام النفى وفى شرح الرضى ان الهمزة تستعمل للاستفهام وللانكار أيضا قال الله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر اطربا وأنت قنسرى ولا تستعمل هل للانكار وتختص بحكمين كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار أى ثوبوا وافادتها افادة النافى حتى جاز ان يجىء بعدها الا قصد اللايجاب (قوله والباء فى قوله * الا هل أخو عيش لذيذ بدائم *) هذا عجز بيت صدره * يقول اذا اقلولى عليها وأقردت * قال المصنف وهو الفرزدق يرمى به جريرا وقومه كليبا باتيان الاتن كان بنى فزارة يرمون باتيان الابل قال لا تأمنن فزاريا خلوت به * على قلوصك واكتبها باسيار وقبل البيت وليس كلبى اذا جن ليله * اذا لم يذق طعم الاتان بنائم وفى الصحاح وقد اقلولى أى ارتفع والمقلولى المتجافى المستوفز القلق و يقال اقلولى الرجل فى أمره اذا انكمش وأنشد خلف الاحمر يقول اذا اقلولى البيت وفيه أيضا واقرد اى سكن وتماوت وأنشد الاحمر يقول اذا اقلولى البيت وفى الشرح ظاهر هذا ان لولا النفى المراد بهل لم ترد الباء فى الخبر وعلى هذا لا تزاد فى نحو قولك هل زيد بقائم اذا أردت الاستفهام الحقيقى وفيه نظر وقد قال المصنف فى حرف الباء ان زيادتها فى الخبر غير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب وأقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب فى كل

موضع وانما هو عندهم من قبيله فى مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا ههنا بشئ فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله وان شفاني الى آخره) سيأتى الكلام على هذا البيت فى الباب الرابع فى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس (قوله لم يصفهم) هو بضم المثناة التحتية وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء مضارع أصفاه بالشئ آثره به (قوله سائل فوارس الى آخره) فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا يكون جمع فاعل صفة لمن يعقل ويربوع أبو حى من تميم والشدة بفتح الشين المعجمة الحملة الواحدة فى الحرب وبكسرها القوة وسفح الجبل أسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والاكم بفتحتين جمع أكمة وهى التل (قوله وثبت فى كتاب سيبويه) ما نقله عنه ذكره فى باب أم المتصلة ولكن فيه ما قد يخالفه فانه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم) هكذا وقع فى كثير من النسخ والضمير المستتر فى نقله للزمخشرى والمجرور بعن والمستتر فى ذكره لسيبويه والبارز فى نقله وفى ذكره وفى يخالفه لما الاولى والمجرور بفى لكتاب سيبويه وعدة بكسر العين وتشديد الدال المهملتين وفى الشرح وما اخال هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى وأجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد دائما وفى بعض النسخ ولم أر فى كتاب سيبويه ما نقله عنه وانما قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهى للاستفهام لم يزد على ذلك ثم فى الشرح لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه وما نقله عن سيبويه مسطور فى كتابه كاد كره عنه ذكر ذلك فى باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف وذكره فى أوائل الكتاب فى بعض أبواب الاشتغال فى باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب يبنى على الفعل وهو باب الاستفهام ثم فى الشرح فان قلت فما تصنع فى دفع المعارضة التى أشار اليها وهى مخالفة قول سيبويه فى باب عدة ما يكون عليه الكلم لقوله فى غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت حمل ذلك على انها للاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لا انها موضوعة للاستفهام جمعا بين كلاميه انتهى (قوله فقال المعنى ألم يأت على الناس) حين من الدهر ذكر قول الزجاج بلفظه بعد ما ذكره بالمعنى لان الزجاج ذكر فى صدر كلامه ما قد يفهم منه أن المراد الجنس حيث قال ألم يأت على الانسان وفى آخره ما هو كالصريح فى انه آدم حيث فسر الحين بزمن تطوره عليه الصلاة والسلام (قوله وحملوا على ذلك هل فى ذلك قسم لذى حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد) لانه للتقرير على عظم الاقسام التى قبله أى هل فيها مقنع فى القسم لذى عقل والجواب محذوف أى ليعذبن كما قال الزمخشرى بدليل ألم تر كيف الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب أو مذكور وهو ان ربك لبالمرصاد كما قال ابن الانبارى وفى البصر والذى يظهر أن الجواب محذوف يدل عليه ما قبله من آخر سورة الغاشية وهو قوله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وتقديره لايابهم الينا وحسابهم علينا وقول مقاتل هل هنا فى موضع ان تقديره ان فى ذلك قسما لذى حجر فهل على هذا فى موضع جواب القسم قول لم يصدر عن تأمل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر فيبقى قسم بلا مقسم عليه لان الذى قدر من ان فى ذلك قسما لذى حجر لا يصح أن يكون مقسما عليه انتهى ما فى البصر (قوله * ولا للما بهم أبدا دواء *) هذا عجز بيت صدره * فلا والله لا يلفى لما بى * (قوله * فاصبح لا يسأله عن بما به *) هذا صدر بيت عجزه * أصعد فى علو الهوى أم تصوبا * ويروى فاصبحن وهو للاسود بن يعفر جاهلى يكنى أبا الجراح وصعد فى الجبل يصعد اطلع فيه وتصوب نزل وعلو الدار بضم العين واللام وبكسر العين وسكون اللام نقيض سفلها بضم السين وكسرها

﴿حرف الواو المفردة﴾

(قوله انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها الى أحد عشر) فى الشرح اتفقت النسخ التى رأيتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما وابطل منها سبعة وهى واو الصرف التى ينتصب الفعل المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عد ما قيل من الاقسام فى الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما أن يكون غرضه عد ما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثانى فليقل الى ثمانية انتهى وأقول غرضه عد غير الواو التى ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق أنها واو العطف وغير الواو التى للانكار والواو التى للتذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا نعد هذه

الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الاربعة هو أحد عشر فلا اشكال (قوله قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل) قال ابن أم قاسم قيل وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث (قوله ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب وتراخ) هكذا وقع في بعض النسخ وفي البعض الاخر أو تراخ وهو معنى الاول لان المراد منه جواز كونهما بين المتعاطفين لا على سبيل الاجتماع (قوله فان الرد بعيد بالقائه في اليم) وهذا بيان لوقت المعطوف عليه في هذا المثال ليعلم تراخ المعطوف فيه عن المعطوف عليه (قوله وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق) الجواب عن هذا ان ذكر المطلق ههنا ليس للتقييد بل لبيان الاطلاق وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه قول المتكلمين الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط حيث لا يريدون بذلك التقييد بل بيان الاطلاق وفي الشرح عن شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ بهاء الدين السبكي والظاهر ان العبارتين بمعنى الجمع المطلق ومطلق الجمع صحيحتان وان مؤداهما واحد لان المطلق وهو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الاصول وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ هو الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الاعم في الاخص والجمع لا بقيد أعم منه بقيد فيلزم وجود الاول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جاء الالتباس من قولهم ان الشئ المطلق هو الحقيقة بقيد وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد والذي أوقع هذا الوهم في نفوسهم ما ألفوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس ذلك مما نحن فيه في شئ فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض أنواع الماء فالفرق بينهما انما وقع من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الماء لمعنى والمطلق من قولنا الماء المطلق لمعنى آخر بخلاف ما نحن فيه انتهى ما في شرح المختصر (قوله بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي) في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي ولم ينص الشافعي على افادتها للترتيب وانما أخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس بمأخذ صحيح ونقل جماعة الترتيب عن أبي حنيفة أيضا وانما أخذوه من قوله اذا قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق وطالق يقع واحدة وليس بمأخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها بانت قبل نطقه بالمعطوف فلم تبق محلا للطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد ان بعض أصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والفراء يقولان بانها للترتيب وقال القرافي المشهور عنه أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل انها عنده للمعية الا لمانع فتكون للترتيب وأما حكاية الاجماع عن السيرافي فقد نقلها الشيخ أبو حيان عنه وعن الفارسي وعن السهيلي وغلطهم بما ذكره من الخلاف قال الشيخ بهاء الدين وفيه نظر من أوجه أحدها ان قول القائل هؤلاء اجمعوا وقول الآخر هؤلاء اختلفوا مطلقتان فلا يتناقضان فيجوز أن يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيقع الخلاف في أن الاجماع بعد الخلاف حجة أولا وفيه خلاف ومذهبنا انه ليس بحجة ويجوز أن يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الاجماع فلا أثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليط الثاني سلمنا أن المراد التوقيت المستمر فتغليط ناقل الاجماع وان كثر في كلام أهل العلم وكان هو المتبادر الى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي ينبغي ان يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث ولم أر من تعرض لها والذي يظهر أن يقال اما ان يفرع على ان الاجماع السكوتي حجة أولا ان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف لانه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز أن يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت ويصير ذلك كما قال الفقهاء تقدم البينة الناقلة على البينة التي يحتمل أن تكون معتمدة على الاستصحاب وان قلنا ان السكوتي ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال بترجيح ناقل الخلاف لانه نص في نسبة ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناطق بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا وقد يقال بترجيح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيكون صحة كل منهما في وقت ويصير ذلك كما ذهب اليه بعض أصحابنا من أن بينة الوقف تقدم على بينة الملك لان الملك يقبل الانتقال الى الوقف من غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان بينتي الملك والوقف متعارضتان الثالث سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون قليلون فينبغي ان يخرج ذلك على ان النادر الخارج هل يقدح في الاجماع أولا ولا يخفى ان الكلام في ذلك مبني على ان

الاجماع

الاجماع فى الاوضاع اللغوية هل هو حجة أولا انتهى كلام الشيخ بهاء الدين السبكى (قوله ونقل الامام فى البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية) فى الجنى الدانى وقال امام الحرمين فى البرهان اشتهر من مذهب الشافعى انها للترتيب وعند بعض الحنفية انها للمعية وقد زل الفريقان انتهى والامام هو امام الحرمين أبو المعالى عبد الملك الجوينى الملقب بضياء الدين جاور بمكة والمدينة أربع سنين يدرس ويفتى ويجمع طرق مذهب الشافعى فقيل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة وفوض اليه أمور الاوقاف ولد سنة تسع عشرة وأربعمائة ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة وأغلقت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ قريبا من أربعمائة ومما رثى به

قلوب العالمين على المقالى ❊ وأيام الورى شبه الليالى
أيثمر غصن أهل العصر يوما ❊ وقد مات الامام أبو المعالى

(قوله أحدها احتمال معطوفها المعانى الثلاثة السابقة) فى الشرح هذا الحكم الاول لا يختص به الواو بل يشاركها فيه حتى وان افترقتا من وجوه أخر نص على ذلك غير ما واحد من النحاة وقال المصنف فى فصل حتى الثانى من أوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة أوجه وهى ان معطوف حتى لا بد ان يكون ظاهرا بعضا مما قبله غاية له فى زيادة أو نقص ولا بد ان يكون مفردا ولا بد من اعادة الخافض معه ان عطف على مخفوض وهذه الاوجه التى وقع الافتراق بها لا تقدح فى مشاركتها للواو فى احتمال المعانى الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يرد هذا قلت انما يريد انها تنفرد بكل منها بدليل قوله فى الثانى عشر ولولا هذا التقييد لورد نحو اشتريته بدرهم فصاعدا انتهى وأقول هذا الحكم تختص به الواو عند غير الجمهور ولا يشاركها فيه حتى وعليه بنى المصنف كلامه هنا وبنى كلامه فى حتى على قول الجمهور وقال الجزولى المهلة فى حتى أقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة وقال ابن مالك فى التسهيل فى حتى ولا تقتضى ترتيبا على الاصح وفى شرحه فهى كالواو عند الجمهور وقال الرضى والذى أرى ان حتى العاطفة لا مهلة فيها بل تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما فى القوة أو فى الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل فى المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقوله توفى الله كل أب لى حتى آدم وقد يكون تعلقه فى أثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجى لا يعتبر فيها أيضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما فى مات الناس حتى الانبياء أو من الاقوى الى الاضعف كما فى قدم الحاج حتى المشاة (قوله والعطف حينئذ) أى حين اقترانها بلا لتفيد ان الفعل منفى عنهما فى حالتى الاجتماع والافتراق (قوله فاذهب فاى فتى فى الناس أحرزه) أحرزه بحاء مهملة وراء وزاى أى جعله فى حرز وهو الموضع الحصين والحتف بالحاء المهملة والمثناة الفوقية الموت والدعج جمع دعجاء وهى الشديدة السواد والعرب تسمى أولى المحاق الدعجاء وهى ليلة ثمان وعشرين من الشهر والثانية السرار والثالثة الفلتة وهى ليلة الثلاثين والجبل بالجيم والموحدة واحد الجبال ويروى بالحاء المهملة المكسورة والمثناة التحتية المفتوحة جمع حيلة وفى الشرح لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير هل من أدوات الاستفهام لهل فى كونها للنفى فيعارض ما تقدم له فى هل لانا نقول اختصاص هل بهذا الحكم انما ورد هنالك بالنسبة الى الهمزة لا الى كل أدوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو ظاهر انتهى (قوله وأما وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس) هذا جواب سؤال تقريره ان الاستواء فيه معنى المعية كالاختصام وقد وردت لا فيه فى هذه الآية وتقرير الجواب ان لا الواقعة بين المستويين فى الآية زائدة لا نافية للفعل عن الاثنين فى حالتى الاجتماع والافتراق حتى لو كانت كذلك كما فى المثال امتنع دخولها بين المستويين وفى حاشية التفتازانى عند الكلام على قوله تعالى أو كصيب من السماء ولا فى ولا الظلمات ولا النور ولا الظل مؤكدة مذكرة للنفى مثلها فى لم يجئ زيد ولا عمرو بخلافها فى ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائدة محضة اذ لا يستقيم ولا يستوى النور انتهى والاعمى والبصير مثل للكافر والمؤمن كما ضرب الله البحرين مثلا لهما وقيل الاعمى الصنم والبصير الله تعالى والظلمات والنور والظل والحرور مثلان للحق والباطل وما يؤديان اليه من الثواب والعقاب والاحياء والاموات مثل آخر للمؤمن والكافر أبلغ من الاول ولذلك كرر الفعل وقيل للعلماء والجهلاء والحرور فعول من الحر غلب على السموم وقيل الحرور

شدة حر الشمس وفى الكشاف الحرور والسموم الا ان السموم يكون بالنهار والحرور بالليل والنهار وقيل بالليل فان قلت لا المقرونة بواو العطف ماهى قلت اذا وقعت الواو فى النفى قرنت بها لتأكيد معنى النفى فان قلت هل من فرق بين الواوات قلت بعضها ضمت شفعا الى شفع وبعضها وترا الى وتر وقال ابن عطية دخول لا انما هو على نية التكرار كأنه قيل ولا الظلمات والنور ولا النور والظلمات واستغنى بذكر الاوائل عن الثوانى ودل مذكور الكلام على متروكه قال أبو حيان وما ذكر غير محتاج الى تقديره لانه اذا نفى استواء الظلمات والنور فاى فائدة فى نفى استوائهما ثانيا وادعاء محذوفين وأنت تقول ماقام زيد ولا عمرو فتؤكد بلا معنى النفى فكذا هذا (قوله والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون) فى الشرح المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء وتخفف وهو واوى العين من ناف ينوف اذا زاد وفى الصحاح والقاموس وكلما زاد على العقد نيف حتى يبلغ العقد الثانى وما ذكره المصنف من هذا الحكم انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها (قوله بكيت وما بكا رجل الى آخره) فى الصحاح البكاء يمد ويقصر اذا مددت أردت الصوت الذى يكون مع البكاء واذا قصرت أردت الدموع وخروجها انتهى قيل ولم يجئ من المصادر على فعل الا سرى وهدى وبكا والربع المسلوب الذاهب بالكلية والبالى الذى بقيت آثاره (قوله الثامن عطف على ماحقه التثنيه أو الجمع) فى الشرح وفى قول المصنف ماحقه التثنية اشارة الى ان مثل هذا الواقع فى البيت خرج عن حقه وأتى على مالا ينبغى وفيه نظر ففى التسهيل ان العطف سائغ بدون شذوذ وأقول ان المصنف يعنى ما الاصل ان يثنى أو يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ (قوله ان الرزية لا رزية مثلها) الرزيئة بالهمز المصيبة ويجوز تخفيف الهمزة بقلبها ياء وادغام الياء الاولى فيها والمراد باحد المحمدين ولد الحجاج بن يوسف وبالآخر أخو الحجاج روى انهما نعيا اليه فى يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد فى يوم (قوله أقمنا بها الى آخره) فى الشرح ذكر الشريف قاضى الجماعة بغرناطة أبو القاسم محمد السبتى فى شرحه مقصورة حازم ان أبا نواس مر بالمدائن فعدل الى ساباط قال بعض أصحابه فدخلنا ايوان كسرى فرأينا آثارا فى مكان حسن يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة أيام وسألنا أبا نواس صفة الحال فقال

ودار ندامى عطلوها وادلجوا * بها أثر منها جديد ودارس
مساحب من جر الزقاق على الثرى * وأضغاث ريحان جنى ويابس
ولم أدر من هم غير ماشهدت به * بشرقى ساباط الديار البسابس
حبست بها صحبى فجمعت شملهم * وانى على أمثال تلك الحابس
أقمنا بها يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس
تدار علينا الراح فى عسجدية * حبتها بانواع التصاوير فارس
قرارتها كسرى وفى جنباتها * مها تدريها بالقسى الفوارس
فللراح مازرت عليه جيوبها * وللماء مادارت عليه القلانس

وفى هذه الحكاية تصريح بانهم أقاموا خمسة أيام وعليه فينبغى ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس يعود الى مجموع الاربعة المتقدمة يعنى ان يوم الترحل خامس لما ذكر من الايام الاربعة وجعل يوم الترحل من أيام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة فى معظمه انتهى وندامى جمع ندمان فى الصحاح نادم على الشراب فهو نديم وندمان وجمع النديم ندام وجمع الندمان ندامى وأدلج القوم ساروا من أول الليل وادلجوا بتشديد الدال ساروا من آخره والزقاق بكسر الزاى وبالقاف جمع كثرة للزق وهو السقاء وجمع قلته ازقاق والثرى بالمثلثة التراب الندى وأضغاث بمعجمتين وفى آخره مثلثة جمع ضغث بكسر أوله وهو قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس والجنى الثمر حين جنى والساباط سقيفة بين حائطين تحتها طريق وهو هنا ساباط كسرى الذى بمدائنه وهى المراد هنا بالديار والبسابس جمع بسبس بموحدتين ومهملتين وهو القفر والعسجدية نسبة الى العسجد وهو الذهب وفارس الفرس بالضم وفى الحديث وخدمتهم بنات فارس والروم والمها بالفتح جمع مهاة وهى البقرة الوحشية وتدريها بالدال المهملة تستتر منها مأخوذ من الدرية وهى دابة يستتر بها الصائد فاذا أمكنه الصيد رمى قال الاصمعى غير مهموز وقال أبو زيد مهموز والجيوب بجيم مضمومة فمثناة تحتية جمع جيب وهو موضع الازرار من القميص ونحوه ومعنى البيت الاخير انهم كانوا يصبون الراح فى العسجدية الى ان تصل الى جيوب تصاوير الفوارس ويصبون الماء على الراح الى ان يصل الى رؤسها والغرض بيان كثرة الراح وقلة الماء الممزوج به (قوله والجواب ثمانية) فى الشرح الصواب ان أيام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم اقامة وقد يعتذر عن هذا بانه

جعل

بجعل يوم الترحل من أيام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة فى معظمه (قوله ويشاركها فى هذا الحكم أم المتصلة) فى الشرح هذا اعتراف منه بان الواو غير منفردة بهذا الحكم فيعارض قوله أولا تنفرد عن سائر أحرف العطف بما ذكره وأقول قوله أولا بناء على ماقال غيره من النحاة وقوله هنا اعتراض منه عليهم (قوله ويشاركها فى هذا الحكم الاخير حتى) فى الشرح رد على ماورد على الذى قبله وأقول يجاب عنه بما أجبنا به عن الذى قبله (قوله وزججن الحواجب والعيونا) هذا عجز بيت صدره اذا ما الغانيات برزن يوما ومعنى زججن رققن وطولن (قوله اذا التقدير فذهب الثمن صاعدا) فالفاء عطفت عاملا حذف وبقى معموله على عامل آخر لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين الترجيج والتكحيل التحسين (قوله وألفى قولها كذبا ومينا) هذا عجز بيت صدره وقددت الاديم لراهشيه وهى من قصيدة لعدى بن الابرش يذكر فيه غدر الزباء بجذيمة الابرش والبيت فى قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وسنذكرها ان شاء الله تعالى فى الباب الخامس والكذب والمين بمعنى واحد والتقديد التقطيع والراهشان بالشين المعجمة عرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى ألفى لجذيمة وفى قددت وفى قولها للزباء (قوله وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا) قال بهاء الدين السبكى هذا أوفق لبقية القصيدة لان أبياتها كلها مكسور فيها ماقبل التاء بخلاف مارواه الجمهور والظاهر انه وهم (قوله والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله الا يانخلة الى آخره) انشد المصنف عجز هذا البيت فى الباب السادس عند ذكر الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وحكى عن أبى الفتح ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقدم المعطوف على المعطوف عليه وانه اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهى العطف مع عدم الفصل وفى الشرح لانسلم ان مثل هذا العطف ضرورة بدليل قول بعض العرب فى النثر مررت برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن أبى ربيعة * قلت اذا اقبلت وزهر تهادى * وقول جرير * مالم يكن وأب له لينالا * قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطر اذ من الممكن نصب زهر وأب وأقول العطف الذى قال المصنف انه ضرورة هو العطف على الضمير المستتر فى الظرف من غير فصل كما فى البيت الذى مطلعه الا يانخلة وظاهر ان ماذكر فى الشرح من الدليل على انه ليس بضرورة لذلك وفى الشرح وكلام المصنف صريح فى أن الواو مفرد بهذا الحكم عن سائر أحرف العطف ثم فى الشرح وفى شرح المفتاح للتفتازانى وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف أحد الخمسة أعنى الواو والفاء وثم وأو ولا وصرح به المحققون هذا كلامه انتهى مافى الشرح (قوله وفيه بحث سيأتى) يعنى فى آخر أبواب الكتاب فى القاعدة الثانية منه وهو ان الذى عليه المحققون ان خفض الجوار يكون فى النعت قليلا وفى التوكيد نادرا ولا يكون فى النسق لان العاطف يمنع التجاور (قوله كما الناس مجروم عليه وجارم) هذا عجز بيت صدره وننصر مولانا ونعلم انه وقد تقدم الكلام عليه فى أو (قوله وقالوا نأت فاختر الى آخره) نأت بنون وهمزة مفتوحتين أى بعدت والغليل حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ويقع البيت فى بعض النسخ بدون وقالوا ولا بد منها للوزن (قوله ونقول يحتمل ان الاصل فاختر من الصبر والبكاء) فى الشرح ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون البكاء مفعولا بفعل محذوف والتقدير واترك البكاء ويدل عليه السياق والسباق فان الامر باختيار الصبر أمر فى المعنى بترك البكاء وقوله ان البكاء أشفى اذ الغليل يشير الى ذلك (قوله وقال الشاطبى فى باب البسملة وصل واسكتا) هذا بعض بيت من الشاطبية وهو ووصلك بين السورتين فصاحة * وصل واسكتن كل جلاياه حصلا والفاء فى فصاحة رمز حمزة وأشار بالمصراع الاول الى ان حمزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسملة والكاف من كل والجيم من جلاياه والحاء من حصلا رمز ابن عامر وورش وأبى عمرو (قوله والثانى ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت اعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر) لان المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المصنف فى الباب الخامس فى الخاتمة التى عقدها للحذف والوجه ان الاصل بمالك ثم أنيب الواو مناب الباء قصد التشاكل اللفظى لا للاشتراك المعنوى كما قصد بالعطف فى نحو وأرجلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار وقال الرضى ولا يجوز النصب فى أنت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب فى العلم ماله والتقدير الاصلى فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثانى من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر فى ثالث ثلاثة عشر وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته أى فانت ومالك

مقترنان والمعنى انالا أدخل بينك و بين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومنه أنت اعلم و ربك وهذا يستعمل فى التهديد أى انت اعلم بربك فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين فانت و ربك أى أنتما مقترنان فانالا أدخل بينكما ولا أدعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ مايكون فى باب التهديد وقال عبد القاهر المعنى أنت اعلم و ربك انت اعلم و ربك مجازيك فهو عنده على تقدير و حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ماذهب اليه بذلك وكذا ماقيل ان تقديره انت اعلم من غيرك و ربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم و ربك انتهى وفى التعليق قلت واما بعت الشاء شاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل فى شاة وعامل فى درهما أى بعت شاة واخذت درهما أى بعت شاة وأخذت درهما وحذف الناصب فى الموضعين لقيام الدليل عليه وفى الشرح واستظهار المصنف لكونها بمعنى الباء فى المثالين غير ظاهر و أقول بل هو ظاهر لما ذكرنا (قوله الخارزنجى) هو بخاء معجمة فالف فراء ساكنة فزاى مفتوحة فنون ساكنة فجيم فياء النسبة الى خارزنج وهى بلد ذكرها صاحب القاموس (قوله والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سيأتى) يعنى فى الباب الرابع فى آخر أقسام العطف (قوله اذلو كانت واو العطف لانتصب تقر ولا نتصب أو انجزم نشرب ولجزم يذر كما قرأ الآخرون والزم عطف الخبر على الامر) يعنى فى واتقوا الله و يعلمكم الله وفى الشرح يمكن منع هذه الملازمة فى الكل اما فى قوله ونقر فلاحتمال ان يكون معطوفا على ماتعلق به لنبين لكم أى نفعل ذلك لنبين لكم القدرة الباهرة ونقر فى الارحام مانشاء وأما فى قوله و يذرهم فلاحتمال ان يكون المعتمد بالعطف مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لاجملة الجزاء فقط وأما فى البقية فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين بالخبرية والانشائية على ماذهب اليه جماعة انتهى (قوله وهذا متعين للاستئناف) فى الشرح هذا حاصل كلام ابن الحاجب رحمه الله و يحتمل ان يكون يقصد فى الاصل منصوبا بان مضمرة وان وصلتها عطف على ان وصلتها المتقدمة عليه أى عليه ان لا يجور وعليه ان يقصد أى يعدل ثم حذفت ان ورفع الفعل كما فى قوله ومن آياته يريكم البرق وقولهم تسمع بالمعيدى وقد سبق فى فصل لو ان ابن مالك حكى الخلاف فى كون ذلك مقيسا وفى الصحاح قال الاخفش أراد و ينبغى ان يقصد فلما حذفه وأوقع يقصد موقع ينبغى رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما فى الاعراب انتهى كلامه وأقول الحكم بتعين الاستئناف هنا انما هو بناء على الظاهر وعدم تقدير شئ فى الكلام (قوله لانه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتى وتركى لما تنهانى عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو فى الحال فاذا تقيد ترك المنهى بالحال لم يحصل غرض المؤدب) فى الشرح وقد يقال هب ان الطلب واقع فى الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل قطعا لانه لو كان موجودا فى الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا لجاز النصب والمعنى ليجتمع فى المستقبل كفك عن العقوبة وكفى عن العود الى المنهى عنه وأقول بعد تسليم ان قوله فى الحال متعلق بطلبه لا بالترك ان المطلوب ههنا أريد تحصيله فى الحال أيضا اما على القول بان الامر يقتضى الفور فظاهر وأما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام لا يقوله الامن هو موثوق أريد معاقبته وذلك انما يريد الترك فى الحال كما فى الاستقبال (قوله فان أراد بالابتداء الاستئناف) يعنى ان مكيا ان أراد هنا بالابتداء معنى الاستئناف ولم يرد به واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية يكون مساويا فى الوهم لابى البقاء لا أزيد منه فيه (قوله بايدى رجال الى آخره) يشيموا مضارع شمت السيف بكسر المعجمة اغمدته ويقال شمته أيضا بمعنى سللته فهو من الاضداد (قوله ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما) لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم يغمدوا اسيوفهم وان القتلى بها لم يكثروا وهذا ذم لهم بالتقصير فى الاقدام على القتل واذا كانت للحال كان المعنى انهم لم يغمدوا اسيوفهم حال عدم كثرة القتلى ومفهومه انهم اغمدوها حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من نكاية الاعداء وفى الشرح وللقائل ان يمنع الفساد بناء على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها مطلقا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا شك انها فى حالة اخراجها من الاغماد لا يقع القتل بها وانما يقتل بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقارنة السل أى لم تكثر القتلى بها بقرب سلها يشير بذلك الى ثبات أصحابهم او عدم تهورهم وانهم لا يقدمون على القتل باثر سل سيوفهم لان الغرض قتل الا كفاء ومن يفتخر بقتله فان قلت لم يشيموا اسيوفهم صفة رجال فيلزم ان يكون فى الجملة المعطوفة عليها رابط يربطها بالموصوف ولا رابط قلت الرابط موجود بطريق التقدير أو النيابة بان تقول التقدير ولم تكثر القتلى منهم أو بان يجعل الالف واللام نائبة عن ضمير

مضاف

مضاف اليه والاصل ولم يكثر قتلاهم انتهى وأقول لا يخفى ما فى بناء منعه للفساد من البعد والتكلف والاحسن ان يمنع الفساد بناء على انهم لا يقتلون الا اكفاءهم وهم قليل (قوله وليس النصب بها خلافا للجرجانى) الصحيح ان نصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو وذهب الجرجانى الى أنه بالواو ورد بانه لو كان بالواو لاتصل بها الضمير فى نحو سرت واياك وذهب الزجاج الى ان النصب بفعل مضمر بعد الواو وتقديره يلابس وضعف بان فيه احالة باب المفعول معه اذ المنصوب بيلابس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف وهو ان ما بعد الواو مخالف لما قبلها الا ترى ان قولك استوى الماء والخشبة لم ترد به ان الخشبة ارتفعت كالماء بل ان الماء ارتفع اليها وبلغها وضعف بان الخلاف معنى والمعانى المجردة لم يثبت النصب بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النيل فلما جىء بالواو فى موضع مع انتصب الاسم انتصاب مع (قوله ولم تأت فى التنزيل بيقين) يعنى بل أتت فيه باحتمال (قوله وموجب التقدير فى الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى) فى الشرح قال ابن سيده فى المحكم يقال جمع الشىء عن تفرقة وجمعه وأجمعه وذكر استعمال الجمع فى المعانى اجمعت العزم وحينئذ فيمكن ان يكون شركاءكم معطوفا على أمركم من غير تقدير وقد يقال قصاراه ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو فى الآية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك فى معنييه معا انتهى وأقول جاز ان لا يكون اجمع مشتركا بل يكون المقدر المشترك بين الذوات والمعانى (قوله والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول) فى الشرح جزمه بانها للعطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه تنافر فان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم أولا بانها للعطف نعم لو قال أولا بانها واو الصرف لا للعطف ثم قال والحق انها واو العطف التأم الكلام انتهى وأقول العطف الاول بالمعنى اللغوى والثانى بالمعنى الاصطلاحى فلا تنافر ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحى فاتما ذكره لينبه من أول الامر على ما هو الحق (قوله كقوله ولبس عباءة وتقر عينى الى آخره) تقدم الكلام عليه فى فصل لو والضمير فى كقوله للقائل والا لقال كقولها لان قائله ميسون زوج معاوية (قوله لا تنه عن خلق وتأتى مثله) هذا صدر بيت عجزه عار عليك اذا فعلت عظيم وبعده ابدأ بنفسك فانهها عن غيها * فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهناك يسمع ما تقول ويقتدى * بالقول منك وينفع التعليم (قوله والحق ان هذه واو العطف كما سيأتى) فى الباب الرابع فى أقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفى الجنى الدانى الا انها فى الاول عاطفة لمصدر مقدر على مصدر صريح وفى الثانى عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم واضمار ان بعدها فى الاول جائز وفى الثانى واجب وفى شرح الرضى لما قصدوا فى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع ليكون الصرف عن سنن الكلام مرشدا من أول الامر الى انها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم قم وقيامى ثابت أى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصد وا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم تكن فيه نصوصية على معنى الجمع انتهى (قوله وليل كموج البحر ارخى سدوله) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه على بانواع العموم ليبتلى والسدول جمع سدل وهو الستر وعلى يتعلق بارخى والباء فى بانواع للمصاحبة ويبتلى يختبر (قوله والصحيح انها واو العطف) قال الرضى أما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط وأما الواو فللعطف أيضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن فى أول القصيدة والرجز فالعطف ظاهر وان كانت فى أولهما كقوله وقاتم الاعماق فانه بقدر معطوف عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف قائمة مقام رب جارة بنفسها الصير ورتها بمعنى رب ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو ووالله وفوالله وثم والله (قوله وقاتم الاعماق خاوى المخترقن) تقدم الكلام عليه فى النون المفردة (قوله وأجيب بجواز تقدم العطف على شىء فى نفس المتكلم) واجيب أيضا بجواز اسقاط الراوى أبياتا من أوائل تلك القصائد (قوله ووالله لولا تمره

ماحييته *) هذا صدر بيت عجزه ولا كان أدنى من عبيد ومشرق * وقبله . أحب أناما وان من أجل ثمره * واعلم أن الرفق بالمرء أرفق وهما الغيلان بن شعبان النهشلي وقد أنشدهما صاحب الصحاح هكذا باختلاف حركة الروي بالضم والكسر وهو العيب المسمى بالاقواء ورواه العباس بن المبرد وكان عياض منه أدنى ومشرق بغير اقواء (قوله على القول الاول) هو القول بزيادة لو اوكما أن القول الثاني هو عدم زيادتها (قوله فما بال من أسعى الى آخره) جبر العظم اصلاحه من الكسر وحفاظا مفعول لاجله مصدر حافظ بمعنى راقب وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لا زائدة والمعطوف عليه محذوف أي يهمل أمري وينوي كسري (قوله * ولقد رمقتك في المجالس كلها * الى آخره) رمقتك نظرت اليك ويبغيني يقصدني أي بسوء (قوله واذ ما مثلهم بشر) هذا آخر بيت وهو فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر (قوله قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم) في الشرح ورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك انها لا تفتح لاحد قبله فلو كان المراد بالفتح قبل المجيء الاكرام لكان عليه الصلاة والسلام أحق الخلق به وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي أبواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان من المحيط الذي يفضي منه الى المنازل فيندفع السؤال وفي الكشاف وقيل أبواب جهنم لا تفتح الا عند دخول أهلها وأما أبواب الجنة فتقدم فتحها بدليل قوله تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جيء بالواو وكأنه قيل حتى اذا جاؤها وقد فتحت أبوابها قال الطيبي أراد أن جهنم محبس لاهلها ومن عادة المحبس أن لا يفتح الا للداخل فيه أو الخارج منه ولهذا قارن فتحها مجيئهم وأما الجنة فلأن من فيها من الحور والولدان يتشوقون الى أهلها ويتطلعون الى لقائهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشارا بهم (قوله والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات) في الصحاح خصه بالشيء خصوصا وخصوصية وخصوصية والفتح أفصح وخصيصى وفي الشرح ليس التقابل بشرط صحة العطف أو حسنه حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجها ويكفي في العطف التغاير فيبقى السؤال على اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما وأقول لا يريد المصنف ان التقابل شرط صحة العطف ولا شرط حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف المذكورة امتازا بالعطف اظهارا للامتياز هما على بقية الاوصاف (قوله فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر) في الشرح يمكن أن يقال لا نسلم أن العاطف هو المقتضي للاعتداد بكل منهما بل لو ذكرا من غير عطف كان الاعتداد بكل حاصلا والذي قاله ابن المنير أن الله تعالى لما أراد تفخيم شأن الامر بالمعروف عد دأوصافه وان كان أحد الوصفين يتضمن الآخر تفخيماله وتنويها بالقدرة فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير بين الوصفين في اللفظ انتهى ما في الشرح وفي تفسير البيضاوي في قوله تعالى والناهون عن المنكر والعاطف هنا للدلالة على أنه مع ما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كأنه قال الجامعون بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على ان ما قبله مفصل الفضائل وهذا مجملها (قوله ولذلك قالوا سبع في ثمانية أي سبع أذرع في ثمانية أشبار) الاشارة بذلك الى كون السبعة عندهم عددا تاما لكن في وجه تعليل قولهم هذا به خفاء وعدم ظهور فلهذا كشط بعض الفضلاء من نسخته كلمة في واثبت مكانها واوا وهو غير ظاهر لان ذلك لا يلائم ما بعده وهو قوله أي سبع أذرع في ثمانية أشبار ولان ما رأينا من نسخ المغني سوى نسخة هذا الفاضل وفروعها ومن نسخ اعراب أبي البقاء ومن نسخ الصحاح انما هو بكلمة في الا انه مذكور في الصحاح في فصل الذال المعجمة من باب العين دليلا على تأنيث الذراع وهو ظاهر ويمكن أن يكون وجه ما قال أبو البقاء هو ان الثمانية أشبار أقل مقدارا من السبع أذرع والاقل لا يكون ظرفا للاكثر وقد جعل هنا ظرفا له وما ذاك الا لان السبعة عدد تام اذ الشيء بعد تمامه يجعل في طرف لحفظه وصيانته (قوله ذكرها القاضي الفاضل) هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفرج بن أحمد بن محيي الدين أبو علي اللخمي العسقلاني المولد المصري الدار كانت ولادته في خامس عشر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وخمسمائة بمدينة عسقلان وتولى أمور القضاء بمدينة بيسان ولذلك ينسب البيساني قدم الديار المصرية وتعلق بالانشاء ثم تنقلت به الاحوال الى ان صار صاحب ديوان الانشاء في دولة السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولما توفي الملك العزيز استمر كذلك عند

الافضل

الافضل نور الدين ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل وأخذ الديار المصرية فعند دخوله القاهرة توفى القاضى الفاضل وذلك فى ليلة الاربعاء سابع شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين وخمسمائة بالقاهرة فجأة وكان من محاسن الزمان رحمه الله (قوله والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين) حكى ابن المنير فى الانتصاف عن شيخه أبى عمرو بن الحاجب ان القاضى الفاضل كان يعتقد ان الواو فى هذه الآية واو الثمانية وكان يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة المشهورة آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بحضرة أبى الجود النحوى المقرى فبين له انه واهم فى عدها من ذلك القبيل وأحال البيان على المعنى الذى ذكره الزمخشرى من دعاء الضرورة الاتيان بها هنا لامتناع اجتماع الصفتين فى موصوف واحد وواو الثمانية ان ثبتت فانما ترد بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام العدد الذى هو السبعة فانصفه القاضى الفاضل واستحسن ذلك منه (قوله وهذه الواو أثبتها الزمخشرى ومن قلده) فى الجنى الدانى وهو معترض من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين انتهى وفى شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه فى هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ماقبلها ومابعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكد وأيضا لو صلحت الواو لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضعا لا يصلح للحال نحو ان رجلا رأيه سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة يصلح فى موضعها الحال لانها بعد نفى وقال نجم الدين سعيد على الوجه الاول ان جار الله العلامة أعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثانى ان تغاير الشيئين لا ينافى تلاصقهما والجملة التى هى صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنها فى أصلها للجمع المناسب للالصاق لا انها الآن عاطفة وعلى الثالث أن المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظى كما فهمه ابن مالك بل المعنوى وبالواو تأكد الثانى دون الاول وفى الشرح قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لا يصلح ردا ان هذا المذهب غير معروف لبصرى ولا كوفى وانما وجه الرد ان يقال بل هو معروف ويبين من قال به منهم (قوله اذ لا يجوز التفريغ فى الصفات) سيذكر المصنف معنى ماذكره هنا فى آخر الباب الثانى باشبع مما ذكره هنا وقد ذكرنا شيأ من ذلك عند الكلام على ان المكسورة الخفيفة (قوله ثم ربت الى آخره) فى الصحاح وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلاثة منها بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء فى الشعر بنو نعش وأنشد أبو عبيدة

تمززتها والديك يدعو صباحها * اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

واتفق سيبويه والفراء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث وفى الشرح الظاهر أن المراد ترك الصرف جوازا لا وجوبا لانه ثلاثى ساكن الوسط كهند فيجوز فيه الامران انتهى والتصويب النزول (قوله بنو لا بنات) يعنى بنات الذى هو حق هذا الاسم الذى هو بنات نعش (قوله والذى سوغ ذلك ان مافيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير) الاشارة بذلك الى بنو وكذلك الضمير المجرور بفى عائد اليه وما اسم ان وشبهه بتشديد الموحدة خبرها وان مع اسمها وخبرها خبر الذى سوغ وفى بعض النسخ والذى سوغ ذلك مافيه بدون أن وعلى هذه النسخة فما فيه خبر الذى سوغ وجملة شبهه بجمع التكسير فى محل نصب على الحال ولا يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عما فيه والمجموع خبرا عن الذى سوغ لانه لا رابط لهذا المجموع بالمبتدا على الذى سوغ (قوله يلوموننى فى اشتراء النخيل الى آخره) ألوم اسم تفضيل للمفعول أى وكلهم أكثر ملومية وروى فى اشترائى النخيل بياء ساكنة بعد اشتراء هى فاعل المصدر وروى بدل قومى أهلى (قوله أكلت بنيك الى آخره) الكلا بغير مد العشب والوبيل الذى يستوخم ولا يوافق المزاج (قوله وحملهما على غير هذه اللغة أولى) هكذا وقع فى بعض النسخ بتثنية الضمير المضاف اليه حمل وهو أظهر مما وقع فى بعض آخر بافراده وتأنيثه (قوله فهذه أحد عشر وجها) كأنه جعل النصب على اضمار أذم أو أعنى وجها واحدا لانهما فى المعنى كذلك ولولا ذلك لقال اثنا عشر وجها (قوله وكونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) يعنى مثله فى كونه بدل اسم ظاهر بدل كل من ضمير غائب (قوله وأقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الآتى جمع كان الحاقها هنا أولى لان الجمعية خفية) يعنى انه وان لم يسمع الا مع مالفظه جمع حقيقة ان يصح مع ما معناه فقط جمع من باب أولى لان سبب

دخول هذه الواو بيان معنى الجمع دون لفظه فى الفاعل كما أن السبب فى دخول تاء التأنيث فى الفعل بيان معنى تأنيث فاعله دون لفظه فسقط قول الشارح لا يرد ما قاله فان أبا حيان منع وأسند الى عدم سماع هذا التركيب من العرب ولا يقدح فى كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك أن الجمع يراعى لفظه ولذلك يؤتى معه بعلامة الجمعية فى الفعل المسند اليه وأما من فافادتها الجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل وما استند اليه من تجوز الزمخشرى لما منعه أبو حيان لا ينهض رداعليه والمصنف معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغى حمل التنزيل عليها (قوله * وقد أسلماه مبعد وحميم *) هذا عجز بيت صدره * تولى قتال المارقين بنفسه * وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية خرج منها وفى الشرح والمبعد اسم مفعول أريد به من أبعد عن نسب هذا المسلم انتهى وفى بعض النسخ تصحيحه بكسر العين فيها على انه اسم فاعل بمعنى البعيد عن نسب هذا المسلم والحميم القريب الذى يهتم بامره (قوله لانك لا تعطف المبين على المخصص) كل من لفظى المبين والمخصص اسم فاعل فان الاخ على تقدير انه نفس زيد مبين له والوجه لكونه بعض زيد مخصص له واتما لا تعطف المبين على المخصص لان عطفه عليه يشعر بانه مخصص وهو ليس كذلك (قوله * من حوثما سلكوا أدنو فانظور *) هذا عجز بيت صدره * واننى حيثما يثنى الهوى بصرى * وحوث بالحاء المهملة وسكون الواو لغة فى حيث وقد روى البيت بهما فى العجز أيضا ومن متعلق بادنوا (قوله * سقيت الغيث أيتها الخيامو *) هذا عجز بيت صدره * متى كان الخيام بذى طلوح * وفى الصحاح الخيمة بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر وفى القاموس وأيضا كل بيت مستدير وثلاثة أعواد أو أربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها فى الحر والطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك (قوله كقراءة قنبل واليه النشور وأمنتم قال فرعون وآمنتم) ابدل قنبل همزة الاستفهام واوا فى هذين الموضعين لوجود الضمة قبلها فيهما وعنه فى الهمزة التى بعد هذه الواو المبدلة من همزة الاستفهام أربعة أوجه تخفيفها وتسهيلها وابدالها ألفا واسكانها ولاجل ان ابدالها لوجود الضمة كما قلنا لم يبدل فى طه وآمنتم به بل قراه فى طه بلفظ الخبر وفى الشعراء بهمزة الاستفهام ومدة بعدها بقدر الفين (قوله وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيق) قال الرضى قيل وقد يستعمل فى النداء المحض وهو قليل انتهى (قوله وابأبى أنت الى آخره) الاشنب من الشنب فى الصحاح وهو حدة فى الاسنان ويقال بردوعذوبة وذر بالذال المعجمة أى فرق والزرنب بفتح الزاى وسكون الراء وفتح النون ضرب من النبات (قوله * واها لسلمى ثم واها واها) فى الصحاح اذا تعجبت من طيب شئ قلت واها له ما أطيبه قال أبو النجم * واها لريا ثم واها واها * باليت عينيها لنا وفاها * بثمن يرضى به أباها * (قوله ووى كقوله وى كان من يكن الى آخره) يعنى وقد يقال فى واالتى هو اسم لا عجب وى وذكر صاحب رصف المبانى انها حرف تنبيه معناها على الزجر كما ان ها معناها التنبيه على الحض وقال فى الصحاح فى وى كان الله أن تكون حرف تنبيه والبيت مدرج من بحر الخفيف آخر صدره الحاء من يحبب والنشب بالمعجمة المال (قوله * ولقد شفى نفسى * الى آخره) القيل بكسر القاف القول وعنتر منادى مرخم عنترة واقدم بكسر الميم فعل أمر (قوله والمعنى أعجب لان الله) أعجب بلفظ المضارع وفى الكشاف عند قوله تعالى ويكأنه وى مفصولة عن كان وهى كلمة تنبه على الخطأ ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطئهم فى تمنيهم ثم قالوا كأنه لا يفلح الكافرون أى ما أشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه وعند الكوفيين ان ويك بمعنى ويلك وان المعنى ألم تعلم انه لا يفلح الكافرون ويجوز أن تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة الى وى كقوله ويك عنتر أقدم وانه بمعنى لانه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول (قوله كأنى حين الى آخره) تكلمنى بالمثناة الفوقية وفى الصحاح تيمه الحب أى عبده وذلله فهو متيم

(حرف اللام ألف)

(قوله توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف) يعنى ان الالف التى هى همزة كما جعلت وصلة للابتداء باللام الساكنة المعرفة جعلت اللام وصلة للتلفظ بالالف التى هى مدة ليتقارضا لاتفاق الالفين فى الاسم والمخرج (قوله لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره) أراد بمضى ذكره مضيه عند عد هذه الحروف اذا وصل العاد الى هذا الحرف الذى الكلام فيه لان اللام قبله باربعة أحرف والالف قبله بستة وعشرين حرفا وفى الشرح والظاهر ان قول المعلمين لام ألف

ليس خطأ من الوجه الذى ذكره لان الذى مرلهم ذكره لام مفردة وألف مرادبها الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام والالف الهوائى ولم يعض ذكرهذا انهم يردان المراد سرد اسماء الحروف البسيطة لا المركبة انتهى وانما عين ابن جنى الالف اسما للهمزة لانها فى أوله كانحوته مما يمكن الابتداء به فى أول اسمه (قوله أقبلت من عنده زياد الى آخره) الخرف بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء من الخرف بفتحتين وهو فساد العقل من الكبر يقال خرف بالكسر فهو خرف وتكتبان بضم المثناة فى أوله وفتح الكاف وتشديد المثناة الفوقية المكسورة (قوله وأجاب بانه لعله تلقاه من أفواه العامة) فى الشرح نسبة العربى الفصيح الى انه اعتمد فى النطق بهذا اللفظ على العامة أمر بعيد لا يلتفت اليه وأقول ليس ببعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا على الالسنة وهذا العربى لم ينقل هذا الشعر الا وهو فى الحاضرة ومخالط العامة (قوله لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة) هذا اشارة الى جواب سؤال يرد على قوله لعله تلقاه من أفواه العامة وذلك السؤال هو كيف يصح تلقى العربى الفصيح الالفاظ من العامة وجوابه ان هذه الالفاظ تتعلق بالخط والعربى الفصيح جاز أن لا يكون عارفا بالخط ولا بالالفاظ المتعلقة لان الخط لا تعلق له بالفصاحة وكيف والعرب الاول فصحاء وليس عندهم الخط لان أول من خط بالعربى على الصحيح نزار ابن مرة من أهل الانبار قال الاصمعى ذكروا ان قريشا قيل لهم من أين لكم الكتابة فقالوا من الحيرة وقيل لاهل الحيرة فقالوا من الانبار وروى الكلبى والهيثم بن عدى ان الناقل لهذه الكتابة من الحيرة الى الحجاز هو حرب بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه الكتابة وقيل لابى سفيان بن حرب ممن أخذ أبوك هذه الكتابة فقال من أسلم بن سدرة وقال سألت أسلم ممن أخذت هذه الكتابة فقال من واضعها نزار بن مرة فحدوث هذه الكتابة قبل الاسلام بقليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة وكذلك الانبار فسقط قول الشارح هذا ساقط لان ما صدر عنه لفظ لا خط ولعل مراد أبى النجم تكتبان لاما وألفا وليس مراده لام ألف الذى هو حرف مركب يقصد به لافيكون قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون ألف ومراده انه تارة يمشى مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشى معوجا فتخط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول العربى مع ما فيه يعنى من البعد والتكلف (قوله وقد مضى ان التحقيق ان لا بعد هذان) مضى ذلك فى أواخر الواو المفردة ولو قال نحو هذين لكان أحسن (قوله الرابع ان تكون علامة الاثنين) يعنى فى الفعل لانه سيقول ان ألف التثنية لا يجوز ان تعد من هذه الالف التى ترجم لها (قوله الفيتا عيناك عند القفا) هذا صدر بيت عجزه أولى فأولى لك ذا واقيه وأولى افعل من الولى وهو القرب والثانى تأكيد للاول وهو دعاء معترض بين الحال وهو ذا وبين صاحبها وهو الكاف فى عيناك وواقيه فاعله بمعنى المصدر والمعنى لكثرة التفاته الى ورائه عند الهرب وجدت عيناه عند قفاه ويقال الفيت الشئ وجدته وتلافيته تداركته (قوله ورمى ومارمتا يداه الى آخره) صابنى لغة فى أصابنى يعنى انه نظر اليه فأصاب فؤاده بسهم مخالف لعادة السهام فانه معذب بعدم اهلاك المصاب بسرعة وتلك مريحة باهلاكها المصاب بسرعة (قوله فبينا نسوس الناس الى آخره) تقدم الكلام عليه فى ما (قوله بينا تعانقه الكماة الخ) تعانقه بفتح المثناة الفوقية فى أوله وفى آخره هاء الضمير والكماة بضم الكاف جمع كمى بفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المنكمى فى سلاحه والروغ بالغين المعجمة مصدر راغ الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين المهملة والفاء من الرجال الجسور ومن النساء الجريئة ومن النياق الشديدة (قوله يا يزيدا الى آخره) هذا مثال للمنادى المستغاث والآمل الراجى اسم فاعل من أمل يأمل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قوله يا عجبا لهذه الفليقه) تمامه هل تذهبن القوباء الريقه قال ابن السيد وهذا البيت لاعرابى أصابته القوباء فقيل له اجعل عليها شيأ من ريقك وتعهدها بذلك فانها تذهب فتعجب من ذلك وروى هل تغلبن القوباء الريقه برفع القوباء فمن نصبها كان المعنى على ما تقدم ومن رفعها كان المعنى ان الاعرابى كان يعتقد ان الريقة تبرئ من القوباء فسمع قائلا يقول ان الريقة لا تبرئها فانكر ذلك والفليقة على وزن فعيلة بالفاء فى أوله والقاف فى آخره الداهية والقوباء بضم القاف وفتح الواو وبالمد داء معروف ينقشر ويتسع ويعالج بالريق (قوله حملت أمرا عظيما الى آخره) مثال للمندوب وقبله نعى النعاة أمير المؤمنين لنا * يا خير من حج بيت الله واعتمرا وبعده فالشمس طالعة ليست بكاسفة * تبكى عليك نجوم الليل والقمرا واطلعت به قويت عليه وعمر هو أمير المؤمنين بن عبد العزيز الاموى الامام العادل ولى الخلافة بعهد من ابن عمه سليمان بن عبد الملك فى صفر سنة تسع وتسعين ولما ولى قدمت له

افراس الخلافة فلم يركبها وركب فرس نفسه ومنع من لعن الامام على بن أبى طالب آخر الخطبة وكان ذلك من فعل بنى أمية وجعل مكانه ان الله يأمر بالعدل والاحسان وحج خمس حجات ومات بدير سمعان سنة احدى ومائة ومناقبه رحمه الله كثيرة ثم اعلم ان المغالبة يبنى الفعل لها على فعل بفتح العين يفعل بضمها نحو ضاربنى فضربته يضاربنى فاضربه الا اذا كان الفعل معتل العين أو اللام فانه لا ينقل الى يفعل بالضم بل يبقى على الكسر نحو بايعنى فبعته أبيعه ورامانى فرميته أرميه وعلى هذا حمل الجوهرى قول جرير تبكى عليك نجوم الليل والقمرا أى ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر فى البكاء ويجوز ان ينتصب نجوم الليل بكاسفة أى انها لم تكسف نجوم الليل والقمر لعدم ضوئها وقيل يريد الواو التى بمعنى مع أى الشمس تبكى ونجوم الليل والقمر ثم حذفها وهذا بعيد (قوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا) هذا عجز بيت للاعشى صدره وذا النصب المنصوب لا تنسكنه أى لا تنسكن له أى لا تذبح نسيكة تتقرب بها اليه (قوله من طلل كالاتحمى انهجا) هذا عجز بيت صدره ماهاج أشجانا وشجوا قد شجا والاشجان جمع شجن بفتحتين وهو الحزن والشجو أيضا الحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا أحزنه والطلل ما شخص من آثار الديار والاتحمى بهمزة مفتوحة فمثناة فوقية ساكنة فحاء مهملة مفتوحة فميم فياء نسبة ضرب من البرود وانهج بفتح الهمزة وسكون النون وفى آخره جيم فعل ماض بمعنى خلق وبلى (قوله أعوذ بالله من العقراب) هذا بيت من مشطور السريع المكشوف وبعده الشائلات عقد الاذناب وانما وصف العقرب بالجمع وهى مفردة لان المراد بها الاستغراق كما فى قولهم الدينار الحمر والدرهم البيض حكى ذلك الاخفش وأجازه جماعة منهم ابن مالك وان كان الجمهور على منعه (قوله وهى ألف انا عند البصريين) انما قيد بالبصريين لان الكوفيين عندهم الضمير مجموع الهمزة والنون والالف (قوله ولا ألف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا) يعنى فى حرف الهاء وان التحقيق ان لا تعدها التأنيث ونحوه من الكلمات لانها اجزاء كلمة لا كلمة فاللام متعلقة بلا يجوز وهو تعليل لعدم جواز عد هذه الالفات فى حرف الالف هنا وتقريره ان هذه الالفات ابعاض كلمات وكلامنا فى الالف التى هى كلمة مستقلة الا انه لو قال لما يأتى لكان أحسن لانه سيقول هذا فى حرف الياء نحو ثلاثة أسطر

(حرف الياء)

(قوله يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا) فى الكشاف ويا حرف وضع فى أصله لنداء البعيد وأما نداء القريب فله أى والهمزة ثم استعمل فى مناداة من سها وغفل وان قرب تنزيلا له منزلة من بعد فاذا نودى به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بان الخطاب الذى يتلوه معنى به جدا فان قلت فما بال الداعى يقول فى جؤاره يارب ويا الله وهو أقرب اليه من حبل الوريد قلت هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها مما يقرب الى رضوان الله تعالى مع فرط التهالك على استجابة دعوته والاذن لندائه وفى الانتصاف وهو اقناعى فان الداعى يقول فى دعائه يا قريبا غير بعيد يا من هو أقرب الينا من حبل الوريد فاين هذا الكلام من الانتصاب فى مقام البعد انتهى وأقول ان هذا الكلام من الداعى غير مناف لانتصابه فى مقام البعد ولا بعيد منه لان المراد استقصار نفسه واستبعادها مما يقربه الى رضوان الله وأراد المصنف بالبعيد حكما ما ينزل منزلة البعيد لكونه نائما أو ساهيا حقيقة أو بالنسبة الى الامر الذى له يناديه يعنى انه أبلغ من علو الشأن الى حيث ان المخاطب لا يفى بما هو حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنه بعيد (قوله وقيل هى مشتركة بين القريب والبعيد) كذا قال ابن الحاجب وعبارته يا ينادى بها القريب والبعيد قال الرضى وما ذكره أولى لاستعمالها فى القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز فى أحدهما خلاف الاصل (قوله الا يا اسقيانى قبل غارة سنجال) هذا صدر بيت عجزه من بحر الطويل للشماخ بمعجمتين وتشديد الميم وعجزه وقبل صروف عاديات واوجال وسنجال بمهملة مكسورة فنون ساكنة فجيم اسم موضع والصروف جمع صرف كفلس وهى حوادث الدهر (قوله يا لعنة الله الى آخره) يروى والصالحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على محل المجرور قبله فانه مرفوع محلا على انه فاعل المصدر وسمعان بكسر السين وعن السمعانى فى الانساب فتح السين وعن الخوارزمى الصحيح فتح السين ومن جار تمييز (قوله فهى للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا ربك) يقع فى بعض النسخ بدل قبلهما بعدهما وهو سهو من النساخ والآيتان الاوليان مثال لوقوع الامر بعد

النداء

النداء والآية الثالثة مثال لوقوع الدعاء بعده (قوله والا فهي للتنبيه) أي وان لم يلها دعاء أو أمر فهي للتنبيه كالتي وليها ليت نحو يا ليتني والتي وليها حبذا نحو * يا حبذا جبل الريان من جبل * والتي وليها رب نحو يارب ساريات ما توسدا والله أعلم

(قوله الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة)

يجوز أن يكون من الكتاب خبر الباب الثاني وفي تفسير الجملة خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف و يجوز أن يكون الباب الثاني خبر مبتدا محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفي تفسير الجملة خبر مبتدا محذوف وفي الشرح الباب مبتدا والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبره ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال من المبتدا على حد ما أجازه سيبويه في قول الشاعر * لمية موحشا طلل * اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به فكذا ما نحن فيه واما صفة للمبتدا مؤكدة بان تقدر متعلقه معرفة أي الباب الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني اذ هو اسم فاعل من ثنى يثني قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير وأقول في كون الثاني هنا اسم فاعل من ثنى يثني وكونه لا يكون مشتقا الا اذا كان بمعنى التصيير نظر وذلك انهم قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجردا من الثاني في التذكير ومتصلا به في التأنيث و يستعمل مفردا نحو ثاني و ثانية الى عاشر وعاشرة ومركبا مع ما اشتق منه كثاني اثنين ومع ما يليه ما اشتق منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذي بمعنى التصيير ولا معنى هنا للصوغ الا الاشتقاق على ان الشارح جعل الثاني وصفا للباب وجمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق قال الرضي ولذلك استضعف سيبويه مررت برجل أسد وصفا ولم يستضعف بزيد أسدا حالا فكأنه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان أولا و يكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول (قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد) في الشرح آثر القول على اللفظ لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ انتهى وأقول القول وان أطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود وأما اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في الحد على كل حال فما ذكره الشارح في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم في الشرح واحترز بقيد القصد عن حديث النائم ونحوه فانه عار عن القصد قال ابن الضائع وهذا غير محتاج اليه لان الصادر من النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم زيد قادم مثلا ووافق ذلك قدومه فالفائدة لم تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدوم انتهى وأقول كلام ابن الضائع مبني على ان معنى مفيد محصل فائدة للسامع ولم يفسره المصنف بذلك وانما فسره بما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك أن قول النائم مثلا زيد قادم يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بقيد القصد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما) الاول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن الفاعل لا فاعل كما هو مذهب الزمخشري والثاني والثالث يحتمل أن يكونا لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وأن يكونا لما كان بمنزلة المبتدا والخبر اما كون نحو أقائم الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل وأما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلعدم الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين وأما كون نحو كان زيد قائما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على أن المرفوع بكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتدا وخبر في الاصل هذا ولكن كلامه في انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح في ان نحو أقائم الزيدان جملة اسمية وهو كالتصريح بانه بمنزلة

المبتدا او الخبر وصريح فى ان نحو كان زيد قائما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل وأما الرابع وهو ظننت زيدا قائما فلما كان بمنزلة المبتدا او الخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهما فى الاصل مبتدا وخبر وفى الشرح وأما الثالث وهو كان زيد قائما فيحتمل أن يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا وأما الرابع وهو ظننته قائما فارادة فيما ينزل منزلة أحدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا او الخبر فان قلت لعله يشير الى انه مما نزل منزلة المبتدا او الخبر باعتبار المفعول الاول والثانى فانهما مبتدأ وخبر فى الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدا والخبر قلت لو كان كذلك لزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العمل فى كل واحد منهما وأقول لا نسلم انه لو كان كذلك لزم كونهما جملة اسمية بعد دخول الناسخ وانما اللازم انهما بمنزلة الجملة الاسمية على ان فى شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضى انهما بعد دخول الناسخ جملة يسلط الناسخ على جزئيها فانه قال فى باب ظن ومن الافعال أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدا والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين انتهى (قوله ولهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس) قال الرضى والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كانت مقصودة لذاتها أولا كالجملة التى هى خبر المبتدا فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وفى الشرح ظاهر كلام الاندلسى فى شرح المفصل ان كونهما مترادفين رأى الجميع فانه قال فى باب المبتدا والخبر الجملة والكلام فى اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام فى مختصره فى الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا الابعد وهما فانه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤا عليه وما قاله المصنف اصطلاح لقوم آخرين فليس توهيم أولئك بناء على اعتبار اصطلاحه باولى من توهيمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة فى الاصطلاح وأقول ليس هذا من الاختلاف فى الاصطلاح حتى لا يتأتى المشاحة فيه وانما هو من الاختلاف فى نقل الاصطلاح فيتأتى المشاحة فيه والتوهيم (قوله وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة) فى الشرح ليس ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها أعم منه على رأيه وأقول بل هو ظاهر كلامه هنا لان قوله ويسمى الجملة ظاهر فى ان لفظ الجملة موضوع للمعنى الذى وضع له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى التسمية واذا كان لفظ الجملة موضوعا للمعنى الذى وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا للفظ الكلام لان المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وانما قال ظاهر قول صاحب المفصل لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا ان لفظ الجملة تطلق عليه لانها أعم منه ولما كان الظاهر هو المعتبر من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما فى شرحه فقال وقوله يسمى يجوز أن يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظتين وضعتا للذات واحدة احداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث هنا أحسن لان الجملة مؤنثة وهى خبر عنه يعنى فى الاصل لان الاصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل أعنى يسمى (قوله اما قول ابن مالك فلا نه كان من حقه ان يعدها ثمان جمل) فى الشرح بل كان من حقه ان يعدها على مساق رأى المصنف تسعا والتاسعة هى قوله يكسبون فان قلت لم يعدها لانها خبر كان فهى من تمام الثامنة قلت فيلزم ان لا يعد آمنوا جملة لانها خبر ان ثم ليس فى كلام الزمخشرى ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشرى فانه قال فى الكشاف المعطوف عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان أهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال فى باب الحال فى شرح التسهيل قال الزمخشرى فى الكشاف ان ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم وأفامن أهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى (قوله على الخلاف فى انها فعلية أو اسمية) فى الشرح اجراء الخلاف ههنا غير ظاهر لانه بصدد ما لزم على كلام الزمخشرى وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا (قوله والزمخشرى يرى ان وصلتها هنا فاعلا بثبت) هكذا وقع فى أكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد بان لفظها وهو مفعول أول ليرى وفاعلا مفعول ثان له وفى بعض النسخ ان ان وصلتها هنا فاعلا وهو غير ظاهر لان المراد بان الثانية لفظها وهى اسم ان الاولى وفاعلا خبرها وان الاولى مع اسمها

خبرها

وخبرها سدت مسد مفعولى يرى ولا يصح أن يكون فاعلا لاخبر الان مع نصبه (قوله وهذا هو التحقيق) يعنى عدم عد جملة
وهم لا يشعرون وعد جمل الاعتراض فى هذه الآية ثلاثة وفى الشرح وهذا لاتحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى
ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما
تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما
كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره وأقول لا نسلم ان
جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما فسيأتى فى الجملة الاعتراضية ان وان شطت نواها من قوله ٭لعلى وان شطت نواها
أزورها٭ جملة معترضة (قوله لان الكلام هنا ليس فى مطلق الجملة) فيه نظر لانه يؤدى الى أن من قال الاعتراض هنا
بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة ﴿فى انقسام الجملة الى اسمية وفعلية
وظرفية﴾ (قوله وهيهات العقيق) قال الرضى اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأة
لا خبر لها كما فى اقائم الزيدان وليس بشئ لان معنى قائم يعنى الاسم وان شابه الفعل فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم
الفعل فانه ليس بمعنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع فى قولك تسمع بالمعيدى مبتدأ وان كان لفظه فعلا وما ذكر
بعضهم من أن أسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن
قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية (قوله وكان زيد قائما) قال التفتازانى عند قول صاحب الكشاف ان خالصة نصب على الحال
من الدار فى قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل
جعلها حالا من الضمير المستكن فى لكم لكن اللائق بالنظر النحوى انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام
به وان لم يكن فاعلا به ولهذا لم يعدوه فى الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وذلك لانها أفعال عندهم ولا شئ من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوى لان أهل المعانى
قالوا ان منطلقا فى كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان الدلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا (قوله وعلى انه حذف
وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه) فى الشرح فيه نظر لان عمل الظرف فى الضمير انما هو عند انتقاله اليه
لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان أريد عمله فيه انتهى وأقول هذا النظر مبنى على ان الضمير فى عمل عائد على الظرف وهو
ممنوع ولم لا يكون عائدا على الفعل المقدر من الاستقرار ولو سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهى لا تنافى
المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه والضمير لا يستتر الا فى عامله كما ذكر المصنف فى حكم الظرف
والجار والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير الى الظرف بعد عمله فيه (قوله والتقدير ادعو زيدا) هكذا وقع
فيما رأيناه من النسخ وهو سبق قلم والصواب عبد الله بدل زيدا ﴿باب﴾ (قوله ما يجب على المسؤل عنه ان يفصل
فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين) الضمير فى عنه وفيه واحتماله عائد على ما واللام
الاولى لتعليل وجوب التفصيل والثانية للتقوية دخلت على مفعول احتمال لتقوية عامله والثالثة لتعليل الاحتمال
و يفصل بكسر المهملة مبنى للفاعل ولا بد فى قوله فيه من تقدير مضاف أى فى جوابه و يعنى باختلاف التقدير اختلافه من
غير اختلاف النحويين حتى يصح عطف اختلاف النحويين عليه بأو (قوله وهذا مبنى على الخلاف السابق فى عامل اذا) فى
الشرح الذى يظهر لى ان صدر الكلام فى هذا المثال فعل سواء جعل عامل اذا شرطها أو ما فى جوابها من فعل أو شبهه أما
الاول فظاهر وأما الثانى فلان المانع من عمل الفعل الواقع فى جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها
فيما قبلها فينبغى أن يقدر فعل يدل عليه الجواب أى أكرم زيدا اذا قام وأقول القائل بان العامل فى اذا هو ما فى جوابها من
فعل أو معناه لم تعتبر الفاء فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها الا ان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذى له
الصدر جوز ذلك (قوله فان قلنا جوابها) أى ما فى جوابها من فعل أو شبهه وانما اطلق هنا اعتمادا على ما بينه فى الكلام
على اذا (قوله ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنا مسافر) وذلك أن يوم مضاف الى الجملة التى تليه ولا يكون معمولا لشئ منها
وانما هو مقدم من تأخير معمول لما بعدها (قوله ٭فبينا نحن نرقبه أتانا٭) هذا صدر بيت عجزه ٭معلق وفضة وزناد راعى٭
ومعنى نرقبه نرصده والوفضة بفتح الواو وسكون الفاء وبالضاد المعجمة قال فى الصحاح هى شئ كالجعبة من ادم ليس فيها خشب
والجمع الوفاض وقال والزند العود الذى يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهى الانثى واذا اجتمعا قيل زندان
ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند وازناد وفى القاموس والوفضة خريطة الراعى لزاده وأداته والجعبة من ادم (قوله الثالث نحو

يومان في نحو ما رأيته مذ يومان) في الشرح يومان على كل اعراب ذكره مفرد اما مبتدأ أو خبر او فاعل واذا كان مفرداً فكيف يحتمل أن يكون جملة اسمية أو فعلية نعم مذ يومان محتمل لهما لا يومان بمفرده وأقول مراد المصنف يومان مع ما يصير بضميمته كلاما لا يومان بمفرده (قوله * فقلت أهلي سرت أم عادني حلم *) هذا عجز بيت صدره * فقمت للطيف مرتاعا فارقني * وقد تقدم الكلام عليه في أم (قوله ولم يذكر الزمخشري غيره) أي غير مذهب الكوفيين الا انه يقدر الفعل مؤخراً ليكون معموله مقدماً فيفيد الاختصاص وليكون على وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراءة وتقدره مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له لان حرف الجر يدل على ان له متعلقا وليس بمذكور ههنا فيكون محذوفا وقرينة تعيين المحذوف في بسم الله وهو ما يتلوه و يتحقق بعده وهو ههنا القراءة لان الذي يتلوه في الذكر مقروء فان قيل ينبغي ان يقدر باسم الله ابتدئ لان الابتداء لعمومه أولى بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر الحصول والكون أجيب بانه آثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله باسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتدئ والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص هذا ولكن قول الزمخشري بعد ذلك فوجب ان يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله بالابتداء يشعر بان المقدر ابتدئ فكأنه أشار في الموضعين الى استواء الامرين كذا في حاشية التفتازاني (قوله التاسع قولهم ماجاءت حاجتك) أول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء رسولا اليهم من علي رضي الله عنه وفي الشرح عد هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال انتهى وأقول هذا المثال مما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال جاء بمعنى صار مطرد وعلى وقوع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز بهذين اعني جاء في ما جاءت حاجتك وقعد في قعدت كانها حربة الموضع الذي استعملتها فيه العرب وطرد ذلك بعضهم (قوله وذلك ان قدرته مفعولا معه) أي اذا قدرت موسى في هذا المثال مفعولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير فعل ليكون المفعول معه منصوبا به فان قدرته كان فالخبر وان قدرته يصنع فما مفعول به (قوله وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف يكون واما نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع ۞ انقسام الجملة الى صغرى وكبرى ۞ (قوله وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا) رد المصنف هذا في الكلام على ان المكسورة المخففة بان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت وحينئذ يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير (قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها الى آخره) هذا البيت لابي نواس والضمير المضاف اليه فواقع عائد الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهي النفاخة التي تعلو الماء كالقارورة وفي الكشاف وعن المأمون ان ليلة زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ نظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در أبي نواس كأنه أبصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها البيت (قوله وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان) في الشرح ورأيت لهذه البلاد الهندية في شرح المفصل للفخر الاسفندري ما نصه قلت اقول أبي نواس وجه صحيح وهو ان يكون تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا تضر لانها للبيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح في شرح سر الصناعة في قوله * ولا بك موقف منك الوداعا * أي موقفك انتهى وأقول مقتضى قول الفخر فحذف من الاول الى آخره ان كبرى في البيت مضافة الى فواقعها من غير زيادة من بان تكون بيانية وفي ذلك نظر ولا يفيده كون الاضافة وقطعها على جعل من بيانية بمعنى واحد لان المانع صناعي لا معنوي وأما ولا يك موقف منك الوداعا فقالوا انه من القلب الداعي الى اعتباره أمر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو المبتدأ نكرة وما هو الخبر معرفة والاصل ولا يك موقف الوداع موقفا منك (قوله بين ذراعي وجبهة الاسد) هذا عجز بيت للفرزدق صدره يا من رأى عارضا أسر به (قوله اذا غاب عنكم أسود العين الى آخره) المراد باسود العين هنا جبل والآثم جمع آلام بمعنى اثيم لان افعل يجمع على افاعل وفعيل لا يجمع عليه ۞ قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ۞ (قوله اذ يحتمل آتيك ان يكون فعلا مضارعا) بان يكون الفه منقلبة عن همزة هي فاء الكلمة اذ اصله أأتي مضارع أتى (قوله وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها) وهو ان الظرف الواقع في موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش تصريحا ومذهب

سيبويه

سيبويه به أيضا وهو الصحيح عند ابن مالك وأتباعه أن العامل فيه فعل لان أصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والزمخشري وغيرهما ونسب الى سيبويه وفي الشرح وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسألة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي اشعار بانهم لم يصرحوا به أيضا هنا انتهى ولا يخفى انه وان لم يذكره في المسئلة السابقة صريحا فقد أشار اليه حيث قال اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر (قوله الاحمر ولى مستطاع رجوعه) هذا صدر بيت عجزه فيرأب ما أثأت يد الغفلات وقد تقدم الكلام عليه في الابفتح الهمزة وتخفيف اللام (قوله بناء على ما قدمنا) يعني في التنبيه الاول من التنبيهين السابقين وهو قوله وقد يقال كما تكون الكبرى مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه ﴿الجمل التي لا محل لها من الاعراب﴾ (قوله الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله) في الشرح مراده بالمنقطعة التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا أو معنى فالاول كالامثلة التي أوردها فان جملة الدعاء بالرحمة متعلقة بالاولى من جهة المعنى اذ لا رابط لفظيا يربطها والثاني نحو أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما يقوله المصنف بعد من ان اعادة الخلق لم يقع بعد فيقرر برؤيتهم مع ان الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف (قوله ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر) قالوا وهو ثلاثة اضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف أنت قلت عليل ٭ سهر دائم وحزن طويل فسهر دائم جواب السؤال مقدر عن سبب علته كانه قال ما سبب علتك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته مطلقا لا عن سببها الخاص بان يقال هل علته كذا وكذا ولاسيما السهر والحزن فانه قل ما يقال هل سبب علته السهر والحزن لانهما أبعد اسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد واما عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قال سلام في الآية وصدقوا في البيت (قوله زعم العواذل الى آخره) في القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضده وأكثر ما يقال فيما يشك وفي شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو للقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا بضمير المذكورين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله على المذكورين جائز فالمعنى زعم الجماعات العواذل الذكور انتهى وهذا الجواب ذكره التفتازاني في مطوله في الكلام على هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا تنجلي لا تنكشف (قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) هذا تعليل لبطلان كون جملة لا يسمعون صفة أو حالا وقال ابن المنير يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يتسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هي حال كونه لا يسمع واحدى الحالين لازمة للاخرى فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه اليمني بأن الصفة هنا كاشفة فلابد من حصولها للموصوف قبل وصفه والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسميته الشئ باسم ما يؤول اليه فمجاز والاصل الحقيقة وأقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست كذلك (قوله وانما هي استئناف نحوي) في الشرح ولك ان تقول اذا جعل استئنافا نحويا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ عمن هو في نفس الامر لا يسمع كما أخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما فر منه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضا فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما وأقول يمكن الجواب عن أصل السؤال بانه اذا جعل استئنافا نحويا يكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم (قوله ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا) في الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما أشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال

عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضى للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستئناف البيانى لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر (قوله الا أيهذا الزاجرى احضر الوغى) هذا صدر بيت من معلقة طرفة بجزه وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى (قوله واستضعف الزمخشرى الجمع بين الحذفين) قال ابن المنير ان اجتماع حذفين سائغ كما فى قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا الا ان الاصل لئلا تضلوا فحذف الجار وحرف النفى قال اليمنى وهذا غير وارد على الزمخشرى لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا وأقول ولو ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام وان و رفع الفعل وما أورده ابن المنير عليه ليس كذلك (قوله قلت الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما فى قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه) فى الشرح وهو ضعيف اما أولا فلا نسلم ان الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به فى الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر أو غيره واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذى يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع فى الآية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما راوه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق وأما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له فى كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير لمظلوم ادخل السجن خالدا فى عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال عدوا مريدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر وأقول الدليل على ان الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان فى الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون فى مقدرا كذلك لانه بمعناها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها ويمتنع فى الآية ان تكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم فى حال عدم سماعهم لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر ولكانوا متصفين بالحال المقدرة فى وقت تقديرها والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها فى وقت تقديرها بل بعده كما فى المثال وقوله ولا يريدونه نفى لتقدير هذه الحال بمريدا كما ان قوله لا يقدرون نفى لتقديرها بمقدرا وانما قال ذلك لانه قال فى حرف الالف فى اذا فى الفصل الثانى فى خروجها عن الاستقبال انهم يقدرون مقدرا الصيد به غدا وأوضح منه ان يقال مريدا به الصيد به غدا ثم لا يخفى ان كلمة عدم فى قول الشارح ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به فى الغد من طغيان القلم (قوله الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم) فى الشرح ثبت فيما رأيته من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هى بالواو لا بالفاء (قوله والصواب انه ليس فى جميع القرآن وقف واجب) يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوى بان مراد النافى الواجب عند الفقهاء ومراد المثبت الواجب عند القراء (قوله الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تثير الارض) أبو حاتم هو سهل بن محمد السجستانى النحوى اللغوى نزيل البصرة قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابى زيد وابى عبيدة والاصمعى بيعت كتبه بعد وفاته باربعة عشر ألف دينار على ما حكاه الوزير القفطى قال ابن دريد مات أبو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بذلك ليس الى الاستئناف الذى قد يخفى بل الى مطلق الاستئناف لان المصنف لم يذكر عن ابى حاتم الا ان الاستئناف تثير جيدو يبقى كونه خفيا من قول المصنف لظهور ان تثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشاف ولا الاولى للنفى والثانية مزيدة لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول تثير وتسقى على ان الفعلين صفتان لذلول كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية وقال صاحب البحر تثير صفة لذلول وهى صفة داخلة فى حيز النفى أى لا تثير الارض فتذل ولا تسقى الحرث نفى معادل لقوله لا ذلول والجملة صفة والصفتان من حيث المعنى متوافقتان فى الفعلية لان تثير منفى من حيث المعنى كما ان تسقى كذلك والمعنى لم تذلل بالعمل لا فى حرث ولا فى سقى وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية فلذلك وصفت بانها لا تثير الارض بالحرث ولا يسنى عليها فتسقى وقيل المعنى تثير الارض من البطر اذ من عادة البقر اذا بطرت ان تضرب بقرونها واظلافها فتثير تراب الارض (قوله ورده أبو البقاء بان ولا انما تعطف على النفى) فى الشرح العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا التعقب مع شغفه بمناقشة أبى البقاء وأقول لابى حاتم ان يمنع ان لا تسقى معطوف وانما هو حال وعبارة ابو البقاء ليس فيها ان لا تعطف ونص ما فى اعرابه تثير فى موضع نصب حالا من الضمير فى ذلول تقديره لا تذل فى حال اثارتها ويجوز ان يكون

اتباعا

اتباعا الذلول وقيل هو مستأنف أى هى تثير وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تسقى الزرع وهو قول بعيد الصحة لوجهين أحدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقى الحرث فنفى المعطوف فيجب ان يكون المعطوف عليه كذلك لانه فى المعنى واحد الاترى انك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بغير واو كذلك يجب ان يكون هنا والثانى انها لو أثارت الارض لكانت ذلولا وقد نفى ذلك انتهى (قوله ويرد اعتراضه الاول بصحة مررت برجل يصلى ولا يلتفت) يجاب عن هذا بمنع ان الواو من ولا يلتفت للعطف بل هى للحال ولو سلم فليس المنفى هنا بمعنى المعطوف عليه وكلام أبى البقاء على مانقلناه عنه ظاهر فى أنه فيما كان بمعناه (قوله وانما اوجه الرد ان الخبر لم يأت بان ذلك من عجائبها) فيه نظر اذ لا يلزم من عدم اتيان الخبر بان ذلك من عجائبها عدم كونه من عجائبها بل جاز أن يكون من عجائبها وقد وصفها الله تعالى به فعلمناه منه (قوله وبأنه كان يجب تكرار لا فى لا ذلول) فى الشرح قد يكون أبو حاتم ذهب الى أن لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به البيضاوى وغيره مثل غضبت من لا شئ وجئت بلا زاد لكن لكونها فى صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت غير ذلول اكتفى به والتكرير انما هو فى حرف النفى وهذه اسم لا حرف وأقول وقد يكون أبو حاتم لا يقول بوجوب تكرار لا فى الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه (قوله أحدهما اذا احتمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد) فى الشرح ليس زيد مما يحتمل أن يكون استئنافا لانه مفرد والكلام فى الجمل وأقول هذه مناقشة فى غاية السهولة لان زيدا يحتمل الاستئناف لكن باعتبار ما ينضم اليه ويصير به كلاما (قوله قال الزمخشرى الاحسن والابلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل) فى الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا يألونكم صفة لبطانة وكذلك وقد بدت البغضاء كأنه قيل بطانة غير آليكم خبالا بادية بغضاؤهم وأما قد بينا فكلام مبتدأ وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة انتهى وفى حاشية التفتازانى قوله كيف موقع هذه الجمل يعنى لا يألونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور أن قوله وما تخفى صدورهم أكبر حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يألونكم خبالا فحكمه حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع وقيل انه لا موقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله وأحسن منه أى مما ذكروذلك لما فى الاستئناف من الفوائد وما فى الصفات من الدلالة على خلاف المقصود أو ابهامه وهو تقييد النهى بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا منها علة للنهى بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كما فى قوله تعالى ذلك بانهم كانوا اذلك بما عصوا أو بمعنى انها مستأنفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى أن تكون الاولى علة للنهى ويتم التعليل بالمجموع أى لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يألونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد بدت البغضاء من أفواههم وان كانوا يخفون الكبير لكن لا يحسن ذلك فى قد بينا اذ لا يصلح تعليلا لبدو البغضاء من أفواههم ويصلح تعليلا للنهى أى فانا بينا الآيات الدالة على وجوب معاداة أعداء الله تعالى وان كان الاحسن أن يكون ابتداء كلام ولا يبعد أن يكون قوله مستأنفات كلها اشارة الى ماسواه انتهى (قوله وتبعه على هذا رجلان لخصا من تفسيره اعرابا) هما السفاقسى وشهاب الدين الحلبى المعروف بالسمين كل واحد منهما لخص اعرابا الا أنهما اجتمعا على تلخيص اعراب كما قد تشعر به عبارته (قوله أحدهما نحو أقوم من قولك ان قام زيد أقوم) قال الرضى اذا كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففى ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثانى أكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم فى الجواب للجوار فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب وعد النحاة الرفع فى ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه فى نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا فى حال السعة والاولى أن يقال تغير عمل ان وضعفت فى هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضى بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل فى الشرط لم تعمل فى الجزاء فتكون الاداة جازمة لشئ واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا أى معمولا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا للنهى (قوله ويؤيده التزامهم فى مثل ذلك كون الشرط ماضيا) وجه التأييد ضعف أداة الشرط حينئذ عن العمل فى الجواب لحيلولة الماضى بينها وبينه غير معمول فيه فيتأتى فيه دعوى الاستئناف بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا اذ لم تضعف الاداة عن العمل فى الجواب لعملها فى الشرط حينئذ ولا يتأتى دعوى الاستئناف فالضمير فى قوله

يؤيده رأى سيبويه والاشارة بذلك الى أقوم من قولك ان قام زيد أقوم وفى الشرح وجه التأييد انه استقر من قواعدهم ان الجواب متى حذف لزم مجىء الشرط بصيغة الماضى أو المضارع المقرون بلم ولا يجىء على خلاف ذلك الا فى الضرورة (قوله والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة ومابعدها) فى الشرح هذا الكلام ظاهر فى أن الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لها وهو خلاف ما يأتى له من أن الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا لشرط جازم فى محل جزم وأقول بل هذا الكلام ظاهر فى أن الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء وان المحل لمجموع الفاء ومابعدها (قوله وليس بشئ لعدم الرابط) فى الشرح بل هو شئ وجه ذلك أن المعنى عند بعضهم بينى وبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقودا وأقول هذا عجيب فان الرابط اللفظى فى الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظا أو تقديرا وهو اما الواو أو الضمير أو هما وسيذكر المصنف ذلك فى الباب الرابع فى الأشياء التى تحتاج الى الرابط (قوله الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية) فى الشرح اذا فرض الكلام فى حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف فى الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب أولا فان القائل بان الجملة بعد حتى فى محل جر لا يرى حتى ابتدائية وأقول قد نقل المصنف عن الزجاج وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية فى موضع جر بحتى فان قيل ما الفرق حينئذ بينها وبين حتى الجارة قلنا ان هذه لا تقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد (قوله حتى ماء دجلة أشكل) هذا بعض بيت وهو فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وفى الصحاح دم أشكل اذا كان فيه بياض وحمرة قال ابن دريد الشكلة فى الدم أشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه (قوله وقد تقدم) يعنى فى حرف الحاء فى الكلام على حتى ۞ الجملة الثانية المعترضة ۞ (قوله بين شيئين) يعنى سواء كانا مفردين فى جملة أو كانا جملتين متصلتين معنى وسواء كانت الجملة المعترضة جملة واحدة أو أكثر (قوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا *) هذا صدر بيت عجزه * ولم تعبأ بعذل العاذلينا * والربع الدار نفسها أو المحلة واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه قال فى الصحاح الشجو الهم والحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا أحزنه وأشجاه يشجيه اشجاء اذا أغصه تقول منهما شجى يشجى شجا (قوله وقد أدركتنى الى آخره) الحوادث نوازل الدهر والجمة بفتح الجيم الكثيرة والعزل جمع أعزل وهو الذى لا سلاح معه وضعاف وعزل مجروران بالتبعية لقوم (قوله ألم يأتيك الى آخره) يقال نمى الخبر اذا شاع والانباء جمع نبا وهو الخبر واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته وقد ذكر بعضهم ان فاعل يأتيك ضمير يعود الى النبا لدلالة الانباء عليه أو انه لبون على حذف مضاف أى ألم يأتيك خبر لبون بنى زياد (قوله * وبدلت والدهر ذو تبدل * الى آخره) فى الصحاح الهيف يعنى بفتح الهاء وسكون الياء مثل الهوف يعنى بضم الهاء وهى ريح حارة تأتى من قبل اليمن وهى النكباء التى تجرى بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل والصبا ريح مهبها المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمأل بفتح الشين وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة لغة فى الشمال بفتح الشين والميم وبعدها ألف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور (قوله وفيهن والايام الى آخره) هذا البيت لمعن بن أوس وقبله رأيت رجالا يكرهون بناتهم * وفيهن لا تكذب نساء صوالح وضمير علمنه عائد الى الندب المفهوم من نوادب (قوله وبجملة الاختصاص فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث) فى المطول ان جملة الاختصاص فى محل نصب على الحال وكذا قال الرضى أيضا فلا تكون اعتراضية فاى فى أنا أفعل كذا أيها الرجل مضموم والرجل مرفوع كما فى النداء والمجموع فى محل نصب على الحال وتقديره متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام أى اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف أو مضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل أمرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير أعنى أو أخص وفى شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضى ان الاختصاص جملة اعتراضية كما قال المصنف وذلك انه قال الاختصاص خبر يستعمل بلفظ النداء كقولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ونحن نفعل كذا أيها القوم وأنا أفعل كذا أيها الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص

على

على معنى متخصصين من بين العصائب ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وأنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيد بمحل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المصنف والرضي بان من قال انها جملة اعتراضية أراد بحسب الحقيقة ومن قال انها جملة حالية أراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قول ولد المصنف أولا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضي أنها حالية وبين كلامه آخرا (قوله نحن بنات طارق) هذا البيت لهند بنت عتبة زوجة أبي سفيان بن حرب قالته قبل اسلامها في يوم أحد تحرض به المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده المسك في المفارق والدر في المخانق ان تقبلوا نعانق ونفرش النمارق أو تدبروا نفارق فراق غير وامق والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الايادي قالته حين لقيت اياد جيش الفرس بالجزيرة وكان رئيس أياد بياضة بن رباح بن طارق الايادي وقيل غير ذلك وفي الشرح قولها ونفرش النمارق يقتضي أن يكون الروي ساكنا في الكل وهذه الابيات من منهوك الرجز الا انه دخله القطع والخبن شذوذا (قوله واني لرام الى آخره) شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر (قوله وذلك على تقدير أزورها خبرا لعل وتقدير الصلة محذوفة) احترز بذلك عما أتى في الثامن من تقدير أزورها صلة وتقدير خبر لعل محذوفا (قوله لعلك والموعود حق لقاؤه الى آخره) القلوص بفتح القاف الشابة من الابل والبداء انتقال الرأي من شيء الى شيء (قوله ياليت شعري الى آخره) المنى جمع منية وهي التمني وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف في الكلام على أم ان معنى علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك المعنى ههنا جواب هل أغدوا يوما وأمري مجمع (قوله اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر) أي عن اسم ليت وهو شعري (قوله ان الثمانين الى آخره) في الصحاح ويقال قد ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر ومنه الترجمان ولك ان تضم التاء لضمة الجيم وفي القاموس ان فيه فتح التاء والجيم كزعفران (قوله وقول ابن هرمة ان سلمى الى آخره) هرمة بفتح الهاء وسكون الراء ويكلؤها يحفظها وضنت بخلت ويرزؤها ينقصها وهذا بيت واحد من مقفى المنسرح (قوله اني واسطار الى آخره) هذان بيتان من مشطور السريع ونصر الثالث بمعنى العطاء ونصر الاول منادى والثاني تأكيد له على اللفظ قال في الصحاح والنصر العطاء قال رؤبة وأنشد البيت الا انه أنشده بنصب الثاني والثالث وفي العباب ان الصغاني قال أنشد سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف والرواية يانضر نضر بالضاد المعجمة ونضر هذا صاحب نضر بن يسار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب وأسباب وسيتكلم المصنف على هذا البيت في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل (قوله اني وتهيامي الى آخره) التهيام بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتخلبت بالخاء المعجمة تخببت و.. واتخذ مباءة أي منزلا تم على قول أبي علي الاعتراض في هذا البيت بجملة اسمية خبرية وعلى ما أجازه أبو الفتح بجملة فعلية قسمية (قوله والظاهر أن الجواب فالله أولى بهما) يعني أنه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخامس في الخاتمة التي ذكر فيها المحذوف ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله أي فليبادر العمل فان أجل الله لآت وذلك انه لابد من كون الجواب مسببا عن الشرط واتيان أجل الله ليس مسببا عن رجاء لقاء الله تعالى فكذلك ههنا أولوية الله بهما ليست مسببة عن الكون غنيا أو فقيرا وهذا الذي استظهره المصنف هو قول الاخفش ان أو بمعنى الواو والمعنى فالله أولى بالغني والفقير حيث شرع الشهادة عليهما وهو أنظر لهما منكم ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة لهما ماشرعها وقال أبو حيان الجواب محذوف تقديره فليشهد عليه ولا يراعي الغني لغناه ولا الفقير لفقره وليس فالله أولى بهما هو الجواب بل لما جرى ذكر الغني والفقير عاد الضمير على ما دل عليه كأنه قيل فالله أولى بجنسي الغني والفقير أي بالاغنياء والفقراء وفي قراءة أبي فالله أولى بهم ما يشهد بارادة الجنس وقال السفاقسي الجواب فالله أولى بهما والضمير عائد على الغني والفقير المدلول عليهما بقوله تعالى غنيا أو فقيرا والمشهود عليه داخل جزما كما يقول ان يكن هذا الرجل زيدا أو عمرا فاني أحبهما أي أحب زيدا أو عمرا فيكون الرجل داخلا في ذلك (قوله لان أو هنا للتنويع) أي للتقسيم (قوله فباطل) يعني لما تقدم من ان أو في الآية للتنويع وان حكمها وجوب المطابقة (قوله نص عليه الابذي) في الشرح هو بهمزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة وذال معجمة منسوب الى أبذة بلد من بلاد الاندلس كذا ضبطته عن شيخنا برهان الدين الاندلسي وهو أعرف ببلاده وفي القاموس في باب الدال المهملة وأبدة كقبرة بلد بالاندلس انتهى وأقول أخبرني بعض فضلاء الاندلسيين الاخيار انهم لا يقولونها الا بالمهملة وانها

بهذا القرع الآن وهم يقولونها بالهمزة مع تحريف في لفظها (قوله أحدهما ان أحق خبر عنهما) في الكشاف وحاشيته عند
قوله تعالى يخادعون الله والذين آمنوا الآن والله ورسوله أحق ان يرضوه وحد الضمير فيه دلالة على أن المقصود ارضاء الرسول
وانما ذكر الله تعالى لافادة قوة اختصاص الرسول به وكونه منه بمكان وكذا يؤذون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة الا
الرسول وحده (قوله والثاني ان أحق خبر) في تفسير ابن عطية وتقديره عند سيبويه والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن
يرضوه كقول الشاعر نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف ومذهب المبردان في الكلام تقديما
وتأخيرا وتقديره والله أحق ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عائد على المذكور انتهى (قوله بل في موضع رفع بدلا من أحد
الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك) في الشرح يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل فيه انتهى واعلم
ان المصنف لم يترجم لحذف البدل في الخاتمة التي ذكرها للحذوف وقضية هذا أنه لا يحذف وأجاز حذفه في هذه الآية وفي
الخاتمة في حذف الحال في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء حيث قال ان التقدير يقولون مانعبدهم وان هذا المقدر
يحتمل أن يكون بدلا من الصلة اذا كان خبر الذين ان الله يحكم بينهم (قوله لعمري الى آخره) في الصحاح عمر الرجل بالكسر
يعمر عمرا وعمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك أي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم أطال الله عمرك وعمرك وهما وان
كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل في القسم أحدهما وهو المفتوح والباطل مصدر بطل الشئ يبطل بطلا اذا كان غير حق وهو
صفة لمحذوف أي نطقا باطلا والافارع بالقاف جمع أقرع (قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجروره اعلى سبيل الحكاية)
الذي في الكشاف بنصبه والحق أقول أي ولا أقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به (قوله قيل أي فالحق قسمي أو فالحق
مني أو فالحق أنا) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل فالحق مني فالحق يميني والصواب الاول لان معنى يميني قسمي
فكيف يعطف عليه باوثم لا يخفى ان الحق مقابل للباطل ان كان التقدير مني واسم من أسمائه تعالى ان كان التقدير انا ومحتمل
لهما ان كان التقدير قسمي (قوله والتاسع بين أجزاء الصلة) الظاهر أن يقول بين جملتين غير مستقلتين بان تكون الاولى صلة
والثانية عطفا عليها الان توهمهم ذلة اذا كان معطوفا على الصلة تكون صلة لاجزء صلة والصلة جملة غير مستقلة (قوله ثم انه)
أي كون جملة مالهم من الله من عاصم خبرا عن الذين كسبوا السيآت ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها بان
يقدر فيها رابط بربطها بالمبتدأ نحو لهم كما سيشير اليه المصنف (قوله ويحتمل وهو الاظهر) في البحر وأجاز ابن عطية أن يكون
الذين في موضع جر عطفا على قوله للذين أحسنوا ويكون جزاء خبره قوله والذين على اسقاط حرف الجر أي وللذين كسبوا
السيآت جزاء سيئة بمثلها فيتعادل التقسيم كما تقول في الدار زيد والقصر عمرو أي وفي هذا القصر عمرو انتهى وهذا هو
الاحتمال الذي ذكره المصنف الا أن تقرير ابن عطية ظاهر في انه على قول سيبويه في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وتقرير
المصنف ظاهر في انه على قول الاخفش ولا حاجة الى تكلف جعله على قول سيبويه لان المصنف يجيز قول الاخفش لانه قال
في الباب الرابع في آخر العطف على معمولي عاملين وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله وذلك من
العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين) الاشارة بذلك الى قولهم في الدار
زيد والحجرة عمرو وقوله على اضمار الجار عطف على من العطف (قوله ولا أخا فاعلم لزيد) قال الرضي وجاء على قلة لكن لا الى حد
الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها اللام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف
نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ حتى يكون مضافا واللام زائدة ويكون معربا وهو مذهب الخليل وجمهور
النحاة انه مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر أجابوا بان اللام ههنا أيضا
مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لها وقال ابن الحاجب الوجه أن يقال انه شابه المضاف فاعطي حكمه من اثبات الالف في أبا
وأخا وحذف النون في غلامي ومسلمي (قوله مكره أخاك) أصل هذا ان شخصا روي في موقف حرب فقيل له في ذلك فقال
مكره أخاك لا بطل (قوله * كان وقد أتى حول كميل * الى آخره) الحول السنة والكميل الكامل والاثافي بالمثلثة جمع اثفية
بضم الهمزة وكسرها مع تشديد المثناة التحتية وهي الحجر يوضع عليه القدر وتشدد الياء في الجمع وتخفف والمثول من الاضداد
يطلق على المنتصبات وعلى الملتصقات بالارض (قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها) هذا مبني على
جواز تقديم الحال المصدرة بالواو وقد منعه المغاربة وأجازه الجمهور (قوله كان قلوب الطير الى آخره) هذا البيت لامرئ
القيس

القيس يذكر فيه العقاب وهي معروفة بانها لا تأكل قلوب الطير والحشف أردأ التمر اليابس ورطبا ويابسا حالان من القلوب على معنى رطبا بعضها او يابسا بعضها (قوله ليت وهل ينفع شيأ ليت الى آخره) ليت الثالثة مؤكدة للاولى وأما الثانية فاريد بها نفسها (قوله وما أدري وسوف الى آخره) تقدم الكلام عليه في أم (قوله * أخالد قد والله أوطأت عشوة *) هذا صدر بيت عجزه * وما قائل المعروف فينا يعنف * وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة) هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه بهاء الدين السبكي بأن المراد بقولنا أكثر من جملة أن لا تكون احداهما معمولة للاخرى والا فهي في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبران وقوله ويحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه الجملة خبر المبتدا المحذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول أولى والآية مثال لا دليل وأقول فيه نظر اذ لو كان التمثيل على هذا الوجه المحتمل لبينوا انه عليه ولم يطلقوا بل الجواب منع ان المراد ان لا تكون احداهما معمولة للاخرى (قوله وفي التنظير نظر) يجاب عنه بان في هذه الآية الثانية اعتراضا واحدا بجملتين لان مجموع جملتي قوله وانه لقسم وقوله تعالى لو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى انه لقرآن كريم نعم احدى الجملتين وقعت اعتراضا بين خبر الجملة الاخرى ونعته وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا بين شيئين (قوله وقد مر ان الزمخشري أجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي انه لا يعترض بأكثر من جملة) في الشرح ظاهر هذا الكلام انه أخذ لأبي علي من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض بأكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى وأقول قول أبي علي لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ظاهر في منع الاعتراض بجملتين مطلقا وكذلك فهمه ابن مالك كما دل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك الى آخره ثم في الشرح ولقائل ان يقول لا يلزم من تقدير أبيه مصدر الاوبت الاعتراض بجملتين لاحتمال ان تكون هذه المقدرة مفعولا ثانيا لارانى وقوله قد طال البت غير منيل حال من فاعل أرى أو مفعوله الاول ومنيل اسم فاعل من أنال اذا اعطى (قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين) في الشرح بل ويتخرج على قول البصريين أيضا بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث من الجملة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت تخريج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر المفاد هنا بتقديم المعمول من قوله وعلى قولهم أي قول البغداديين يتخرج الحديث وأقول بعد تسليم ان تقديم المعمول من قوله وعلى قولهم لافادة الحصر لا يريد بقوله يتخرج الحديث تخريجه مطلقا اعتمادا على ما سيقوله في الباب الخامس وانما يريد تخريجه بقيد تعلق اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين وأما على قول البصريين فيجب تنوينه (قوله لعمري والخطوب مغيرات الى آخره) المظعن مصدر ميمي يقال ظعن اذا سار والمصدر ظعن باسكان العين وفتحها وبالبيته عددته وأكترثت به وهو متعد بنفسه (قوله وبانه يجب ان يقدر للباء متعلق محذوف أي أرسلناهم بالبينات) في الشرح كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لامور شتى بخلافه قال الزمخشري اما ان يتعلق بأرسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا أي وما أرسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان أصله ضربت زيدا بالسوط وأما برجالا صفة له أي رجالا متلبسين بالبينات واما بأرسلنا مضمرا كانما قيل بم أرسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد واما بيوحي أي يوحي اليهم بالبينات واما بلا تعلمون على ان الشرط في معنى التبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني حقي وهب ان المصنف أبطل بعض هذه المحتملات بقوله ولا يستثني باداة واحدة شيآن ولا يعمل

ماقبل الا فيما بعدها الا فى المسائل الثلاث التى ذكرها فاحتمال تعلقه بلا تعلمون ظاهر لم يبطله شئ فثبت ان وجوب تعلقه بمحذوف منتف انتهى مافى الشرح (قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيآن) فى الشرح كان ينبغى ان يقول باداة واحدة دون عطف ليسلم من النقض بنحو ماقام الا زيدو عمرو وماضربت الا بكرا وخالدا فان مثل هذا جائز باتفاق وأقول لاحاجة الى الاحتراز عماذكر لان ماقام الا زيدو عمرو وماضربت الا بكرا وخالدا لم يستثن فيه باداة واحدة شيآن وانما استثنى شئ واحد واتبع بالعطف عليه آخر ثم فى الشرح وأما اذا لم يكن ثم عطف ففى المسئلة خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك وأجازه آخرون وعليه مشى صاحب الكشاف فى مواضع منها هذه الآية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبى الآية فانه قال ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا فى هذا الوقت على هذه الحال (قوله أو تابعاله نحو ماقام أحد الا زيدا فاضل) فى الشرح يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ماصرح به المصنف فى أواخر هذا الباب نقلا عن الاخفش وارتضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة فى مركزها الاصلى كما اذا وقع التفريغ فى النعت نحو مامررت باحد الا قائم بالجر فيمتنع وأما حيث تكون الصفة مزالة عن المحل الذى تستحقه بطريق الاصالة فلا يضر لان اصالة المحل تجذبها الى التقدم واللصوق بالموصوف فكأنه لم يقع فصل فى التحقيق نظرا الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ماقام أحد الا زيد فاضل محلها ان تقع الى جانب أحد الموصوفين والفصل عرض لغرض فلم يكترث به وأقول الفصل الذى عرض هنا الغرض ان كان الا فينبغى ان لا يمتنع التفريغ اذا وقع فى النعت وحده وان كان المستثنى فعدم الاكتراث بهذا العارض لا يؤدى الى لصوق الصفة بالموصوف وانما يؤدى الى لصوقها بالا فينبغى ان يمتنع كلا الصورتين فالاولى الجواب بان ماسيقوله المصنف مذهب الاخفش وماذكره هنا مذهب غيره ثم فى الشرح فان قلت من المعلوم ان البدل فى غير الموجب هو الراجح وزيد هنا مستثنى من أحد الواقع فى غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال المصنف عدل عن النطق به كذلك قلت ليس المستثنى منه أحد بمجرده مع قطع النظر عن صفته والاستثناء منه منظور الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد أخر بعضه عن المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل يقدم على بعضه فلذلك نصبه (قوله وان المعنى ولا تظهروا تصديقكم بان أحدا يؤتى من كتب الله مثل ماأوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجونكم) أشار فى هذا التقرير الى ان يحاجوكم على هذا الوجه معطوف على تؤمنوا وان فاعل يحاجوكم عائد الى أحد لانه فى معنى الجمع لكونه فى سياق النفى وفسر أو بالواو لان لا الناهية اذا دخلت على معطوف ومعطوف عليه باوعم النهى كل واحد منهما لان أو لاحد الامرين مبهما وامتناع المبهم من أمرين لا يتصور الا بامتناع مجموعهما (قوله وهو متعلق بمحذوف مؤخر) لان القصد افادة الاهتمام والحصر وذلك بتقديم المعمول ويحاجوكم على هذا الوجه معطوف على يؤتى وأو للتنويع وأجازوا ان يكون هدى الله بدلا من الهدى لا خبرا لان والخبر قوله ان يؤتى ويكون يحاجوكم منصوبا باضمار ان بعد أو أى حتى يحاجوكم عند ربكم فيغلبوكم لانكم تعلمون صحة دين الاسلام واحد على هذا الوجه ليس بمعنى الجمع لان ذلك لا يكون الا فى نفى بل بمعنى الواحد وهو مفرد عنى به النبى صلى الله عليه وسلم (قوله والثانى ان فى الوجه الاول عمل ماقبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا) فى الشرح فيه نظر وذلك ان المدعى أولا ان الوجهين صحيحان وان الثانى منهما أرجح من الاول فلا يتأتى حينئذ تعليل ذلك عما أورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المحذور الذى أشار اليه فتأمله وأقول لم يدع المصنف صحة الوجهين ولم يتعرض فى كلامه لذلك وكون الثانى أرجح من الاول لا ينافى كون الاول مشتملا على محذور أو مكروه ليس فى الثانى بل ذلك سبب لرجحانه على الاول ولو سلم فترجيح المصنف هذا على الاول ليس بالنسبة الى من يمنع عمل ماقبل الا فيما بعدها وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا الوجه أرجح من الاول لخلوه عن هذا الذى قيل انه ممتنع واشتمال الاول عليه (قوله ان الثمانين الى آخره) تقدم الكلام عليه وعلى البيتين اللذين بعده من قريب (قوله فيمن ضم الباء) ينبغى ان يقول وقرئ بياء الغيبة احترازا عن من ضمها وقرئ بالتاء خطابا للمؤمنين فان هذه القراءة ليست من تعدى الفعل المتصل الى ضميره المتصل وكان المصنف لم يحترز عنها لان مراده فيمن ضم الباء من السبعة وهذه ليست منهم (قوله فانما يصح فى الآية العطف) هذا جواب شرط مقدر أى اذا تقرر هذا فانما يصح فى الآية العطف وللقائل ان يقول يصح العطف المذكور بدون ماذكر لان التابع

بغتفر

يغتفر فيه مالا يغتفر فى غيره (قوله وقد توهم مما أوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك باطل بالاجماع) قال الرضى اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مقصود المجىء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاء فى زيد راكبا ان المجىء الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية أو ايقاعية بالاستقراء وأنت فى الطلب لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول المضمون وأما الايقاعية نحو بعت وتزوجت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفى الشرح وقرر الحديثى وجه اشتراط الخبرية فى الحالية بان قال الحال وان كانت كخبر المبتدا فى المعنى الا انها حكم خبرى لانها قيد والقيود قد تكون ثابتة باقية مع ما قيدبه او الانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ و يزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشاء شرطا ولا صفة الا شاذا قالت المجوز لوقوع الانشاء خبرا أو صفة بالتأويل بل ينبغى ان يجوز وقوعه حالا بالتأويل بل ادلا فرق انتهى وأقول الامر كذلك فقد قال السيد فى حاشية المطول الجملة الانشائية لا يصلح ان تقع حالا غير مؤولة بالقول كما فى قوله جذب الليالى ابطئى أو اسرعى والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقوله فلا تكون حالا الا على سبيل المجاز انتهى وسيذكر المصنف فى أول الكلام على الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا الا بشر مثلكم يجوز ان تكون معمولة لقول محذوف هو حال لا يقال هذا مناف للقول بان الحالية لا تكون الا خبرية ولتخطئة من قال فى ولا تضجر ان الواو للحال ولا ناهية لانا نقول ذلك على ان يكون الحال نفس الجملة وهذا على ان يكون مفردا من لفظ القول والجملة مقوله ثم فى الشرح وانظر من أين فهم من كون المعترضة تقع طلبيه ان الحالية لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا أعم من كونها لا تقع الا خبرية والاعم لا اشعار له بالاخص وأقول أراد بالطلبية هنا الجملة التى ليست بخبرية دل على ذلك قوله فى صدر المسئلة ان المعترضة تتميز عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل أيضا على انها تنفرد عن الحالية بغير الخبرية وتشترك معها فى الخبرية وذلك مستلزم لكون الحالية لا تكون الا خبرية (قوله وأما قول بعضهم فى قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب) هذا صدر بيت عجزه فآفة الطالب ان يضجرا و بعده اما ترى الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا وصرح المصنف فى الباب الخامس فى النوع الثامن من الجهة السادسة بان ذلك البعض هو الامين المحلى (قوله فقلت ادعى الى آخره) اندى من الندى بفتح النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتا من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا فى الصحاح وادعو بالنصب ولصوت بكسر اللام و ينادى بكسر الدال ونصب آخره وأنشد صاحب الصحاح هذا البيت فقلت ادعى وادعو فان اندى الى آخره (قوله الثانى انه يجوز تصديرها بدليل استقبال) أى الثانى من الامور التى تميز المعترضة من الحالية ان المعترضة يجوز تصديرها بدليل استقبال بخلاف الحالية قال التفتازانى فى المطول و يشترط فى الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التى تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب فى قولنا يجىء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الجملة وفى حاشية السيد هذا توجيه منقول من كلام الرضى وهو مستبشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذى نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على أحد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيود الماله اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها (قوله وكالشرط فى فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا) فى الشرح قال المطرزى لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا يجوز جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبرا من الحال له كقوله جاء زيد وهو ان يسأل يعط و يكون الحال حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفى المطول فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا أم لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا أريد ذلك

لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاء في زيد وهو ان تسأل يعط ليكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا أن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه و بين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها (قوله وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال) في الشرح ومن هنا جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد علق على الحمل و تركه ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب ذليلا دائم الذلالة لاهثا في الحالتين ونظير هذا قولك أحسن الى زيد وان اساء اليك فتجعل وان أساء حالا مع وجود ان لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي يسمونها بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كما في قول الشاعر فلما تفرقنا كاني ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا وان قوله اذ لا يصح تعليل لمقدر مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة الحالية يجب تجردها عن الشرط ورد عليه نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث مع ان المعنى فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد والاقرب ان تكون اللام للتعليل و يكون معنى قوله لان المعنى لاضربنه على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه ويكون قوله اذ لا يصح تعليلا لهذا التعليل (قوله واعلم فعلم المرء ينفعه الى آخره) ان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف (قوله الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حاديي عيرها الى آخره) انما لم يجز ذلك في الحالية لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل و بمعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل اذا كان حالا انما هو الضمير لا الواو وحاديي بالحاء المهملة تثنية حاد اسم فاعل من الحدو بالدال المهملة وهو سوق الابل والغناء لها وقد حدوت الابل حدوا وحداء و يقال للشمال حدواء لانها تحدو السحاب أي تسوقه والعير بكسر العين المهملة الابل التي تحمل الميرة (قوله تنبيه للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين) في التلخيص الاعتراض يكون في اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول أو توكيدا أو بدلا منه وقال قوم قد تكون النكتة في الاعتراض دفع الايهام ثم جوز بعض هؤلاء وقوع الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة أصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف ﴿قوله الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه﴾ في الشرح هذا تعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النجوى وهو ما جزاء الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى وأقول بعد تسليم ان مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التي أوردها لان لها محلا منه وذلك انه قال عند الثامن من مواضع المفسرة انه احترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي المفسرة لضمير الشأن وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل (قوله فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد رجسد امن طين ثم كون) فيه نظر لان خلقه وما بعده اذا كان تفسيرا لمثل آدم كان باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ وقد أراد المصنف ما قال الزمخشري الا ان عبارته سالمة عن هذا النظر فانه قال في الكشاف وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب ولم يكن من أب ولا أم فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم قلت هو مثله في أحد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لان حال المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير أب وأم اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير أب فشبه الغريب بالاغرب ليكون أقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو أغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه أسر بالروم فقال لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا أب له قال فآدم أولى لانه لا أبوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل أولى لان عيسى أحيا أربعة نفر وحزقيل أحيا ثمانية آلاف

قالوا

قالوا ان يبرئ الاكمه والابرص قال لجرجيس أولى لانه ذبح وأحرق ثم قام سالما انتهى مافى الكشاف (قوله وعلى الاول فالجزم فى جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال) هذا جواب عن اعتراض الزجاج على الوجه الاول فانه قال وقد غلط بعض النحويين فى قوله ان يغفر لكم جواب هل أدلكم لانه ليس اذا دلهم النبى صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله لان معناه الامر أى آمنوا بالله وجاهدوا فى سبيله يغفر لكم (قوله الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم) فى الكشاف ومثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التى هى مثل فى الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استئناف كان قائلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم البأساء قال التفتازانى ولا يخفى ان الذى يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه ففى الكلام حذف (قوله والحال لا تأتى من المضاف اليه فى مثل هذا) وذلك ان المضاف هنا ليس بجائز العمل فى الحال كما فى قولك يعجبنى ضرب اللص مكتوفا ولا بجزء من المضاف اليه كما فى قوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا ولا بشبيه جزء من المضاف اليه كما فى قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ولا يأتى الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا من هذه الثلاثة وفى التعليق والحالية صحيحة من الضمير فى خلوا (قوله وترميننى بالطرف أى أنت مذنب) هذا صدر بيت عجزه * وتقليننى لكن اياك لا أقلى * وقد تقدم فى أى بالفتح والسكون (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان) انما قيد بذلك لان الباء اذا قدرت قبل ان كانت ان مصدرية لا تفسيرية (قوله والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبرى) فى الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل فى التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر وأقول العمدة من الكلام القسمى هو الجواب والقسم تأكيد له فلذا قال ان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب (قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها) يعنى بدون حرف تفسير أى أو ان (قوله والثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فى الشرح لا يتعين فى هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون فى محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا مرادبها لفظها على تقدير البدلية فهى فى حكم المفرد وكأنه قيل وأسروا هذا الكلام وأقول لا يلزم من التمثيل بهل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة تعينه لها وانما يلزم جوازه لها وقد ذكر المصنف فى أول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز فى هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون تفسيرا للنجوى وبدلا منه على قول الكوفيين وان يكون معمولا لقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة هنا مرادبها لفظها الا ان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هى تابعة للمفعول به ويغتفر فى التوابع والثوانى ما لا يغتفر فى المتبوعات والاوائل (قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مرادبه النفى تفسيرا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لا لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير أوجب ذلك) هذا جواب سؤال يرد على ما تضمنه قوله الثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا فانه يتضمن كون هذه الجملة أعنى هل هذا الا بشر مثلكم انشائية تفسيرية وتقرير السؤال انه قد مضى فى أول هذه الجملة ان هل هنا للنفى ومعلوم ان النفى من قبيل الخبر وفى الكلام على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفى الكلام على هل ان الاستفهام فى هذه الآية مرادبه النفى والجملة خبرية وتقرير الجواب انا لم نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مرادبه النفى لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل ان المعنى اقتضاه وأوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ وهذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا (قوله ويجوز ان تكون ليسجننه جوابا لبدا) لانه من أفعال القلوب يقال بداله فى هذا الامر بداء أى نشأله فيه رأى (قوله ولقد علمت لتأتين منيتى) هذا صدر بيت عجزه * ان المنايا لا تطيش سهامها * وفى الشرح اختلف فى الجملة الواقعة بعد الفعل الذى ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل فى محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا يعمل فى جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم فى علم لا يكون الا مع اسم الله تعالى ويرده ما أنشده المصنف (قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك فى كل جملة) فى الشرح ما أظن ان أحدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع فى ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من

بجواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التأويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدرى فهو كما يقول الكل فى نحو وقت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليه مع ان الاضافة من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بمفرد أى حين قيام زيد ولا بدع فى هذا لانه وجد مطردا فى الاضافة وفى باب التسوية نحو سواء على أقمت أم قعدت أى قيامك وقعودك وفى لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن فهشام ومن قال بقوله ألحقوا مثل يعجبنى يقوم زيد بتلك الابواب (قوله وبعد فعندى ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة) فى الشرح يمكن ان يكون هذا مراد الفراء ومن ذهب الى قوله أعنى ان الاسناد فى التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف وأما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لى ماقام زيد فيقال الاصل ظهر لى مضمون ماقام زيد (قوله وبعدمه فى واذا قيل ان وعد الله حق) بعدمه عطف على بانه وفى التعليق وعدمه فى هذه الآية لا يرد على أولئك القوم لانهم لم يقولوا النائب الجار والمجرور دائما وانما قالوا به فى محل خاص لقيام المقتضى لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار والمجرور مفقودا من محل آخر انتهى وأقول اذا كان القائل بان الظرف فى هذا المحل نائب عن الفاعل انما قال ذلك فرارا من كون الجملة نائبة عن الفاعل ومنعاله ورد عليه مالا ظرف فيه وانما فيه الجملة وحدها (قوله وفى المثل زعموا مطية الكذب) شبه مايقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التى يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا أراد المسير الى بلد فى حاجته ركب مطية وسار حتى يقضى حاجته وفى بعض النسخ مظنة بكسر الظاء المعجمة بعدها نون مشددة وهو تصحيف (قوله وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتى) هو ماذكره بعد نحو سطرين عن الشلوبين انها بحسب مايفسره وفى الشرح لا تخرج الجملة المفسرة فى هذا الباب بقيد الفضلة فى مثل قولنا قام زيد عمرا اضربه لانها هنا مفسرة للحال فهى فضلة وأقول قد بينا ان مراده بالفضلة الجملة التى لا محل لها من الاعراب فلا يرد عليه ماأورده لان له محلا (قوله ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة) فى الشرح قد أجازوا فى قوله تعالى واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان تكون جملة أمدكم الثانية بدلا من الاولى وأجازوا فى قول الشاعر * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * ان تكون لا تقيمن بدلا من ارحل ولم أر من انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغى تحرير النقل فى ذلك وأقول الذين أثبتوا فى الآية والبيت البدل هم البيانيون أثبتوا فى الآية بدل البعض وفى البيت بدل الاشتمال وهم بالنسبة الى باقى النحاة خلاف الجمهور وفى حاشية التفتازانى عند قول صاحب الكشاف انما نحن مستهزؤن بدل من انا معكم ثم الظاهر انه بمنزلة بدل الكل وأرباب البيان لا يقولون بذلك فى الجمل التى لا محل لها ويعنون بما لا محل له مالا يكون خبرا أو صفة أو حالا وان كان فى موضع المفعول للقول انتهى (قوله وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة) هذا اعتراض ثان على الشلوبين وحاصله انه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب عنه بان الشلوبين أراد المفسرة بالمعنى اللغوى دون الاصطلاحى وهو متناول لجملة الاشتغال (قوله ان الجزم فى ذلك) أى فى المفسر فى البيت المذكور وهو تؤمنه (قوله * لا تجزعى ان منفسا أهلكته *) هذا صدر بيت عجزه * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى * (قوله وساغ اضماران) يعنى فى هذا البيت ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر يعنى فى المحل الصالحة له الا ضرورة يعنى ضرورة الشعر مع ان كلا منهما أداة جزم لاتساعهم فى ان مالم يتسعوا فى لام الامر (قوله ولان تقدمها) عطف على لاتساعهم تعليل آخر لتفريقهم بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح لهما كتؤمنه فى البيت الاول والتعليل الاول بالنظر الى أنفسهما (قوله ولهذا أجاز سيبويه بمن تمرر أمرر) حيث حذف صلة أمرر وهى به لتقدم ذكر نظيرها وهى صلة تمرر (قوله وقال) عطف على أجاز مشارك له فى الترتيب على ان المتقدم مقول الادلة وذلك ان اضمار رب فى المحل الذى ذكره اضمار مالم يتقدم واضمار خافض صالح فطالح اضمار ماتقدم لان التقدير ان لا أمرر بصالح فقد مررت بطالح (قوله ثم يحسن للضرورة) أى للحاجة ولا يريد ضرورة الشعر لان حسن ضربونى وضربت ليس بمخصوص بالشعر (قوله واستغنى) عطف على مابعد بل على تكرير ان لان معناه بل انجزام الثانى على تكرير ان (قوله كما استغنى فى نحو ازيدا ظننته قائما عن ثانى

مفعولى

مفعولى ظننت المقدرة بثانى مفعولى المذكورة) فى الشرح لا يتعين كون قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثانى مفعولى المقدرة وهو الاولى لان المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية انما أتى بها لضرورة التفسير وأقول الظاهر ان قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر ﴿الجملة الرابعة﴾ المجاب بها القسم (قوله وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان) قيل فى كون هذا محذورا نظر لقوله تعالى ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد من بعده (قوله ويؤيده ان بعده وقولوا وأقيموا وآتوا) وجه التأييد ان هذه الثلاثة انشاء لفظا ومعنى فيحمل لا تعبدون الذى هو خبر لفظا على انه نهى معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وفائدة اخراج النهى فى صورة النفى المبالغة فى النهى حتى كان المكلف امتثل النهى فاخبر عنه بنفى ما نهى عنه (قوله تعش فان عاهدتنى الى آخره) قبل هذا البيت فقلت له لما تكشر ضاحكا * وقائم سيفى من يدى بمكان و بعده وأنت امرؤ يا ذئب والغدر كنتما * أخيين كانا أرضعا بلبان وتكشر بالشين المعجمة كشف عن نابه قال ابن السكيت التكشر التبسم يقال كشر الرجل وانكل وأفتر وابتسم كل ذلك تبدو منه الاسنان (قوله أرى محرزا الخ) محرز اسم رجل وأغريته بكذا أى حملته عليه (قوله والمعنى شاهد للجوابية) لان المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف فى هذه الحالة على شئ آخر (قوله وقد يحتج للحالية بقوله أيضا ألم ترنى عاهدت الى آخره) فى الشرح هذا عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا فى تركيب خاص حجة على ان لفظا آخر وقع فى تركيب مباين لذلك التركيب حالا هذا مما لا سبيل الى القول به أصلا وأقول لما كان كل من الجملتين فى البيتين نظير الاخرى فى انها فعلية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب والحالية وقامت القرينة فى احداهما على الحالية ترجح حمل الاخرى على الحالية لعدم الفارق بينهما فيما ذكرناه مع عدم المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما ذكره ليرده بقوله والذى عليه المحققون الى آخره (قوله كما عكس فى ان أصبح ماؤكم غورا) يعنى حيث أنيب المصدر فيه وهو غور عن غائر (قوله ومراده) يعنى ان مراد ثعلب من جملة القسم فى قوله لا تقع جملة القسم خبرا مجموع جملة القسم وجوابه قال الرضى قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا مانع (قوله اذ لا ينفك) هذا تعليل لصحة ارادة مجموع جملتى القسم وجوابه بجملة القسم (قوله وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل) هذا رد للتعليل السابق لقول ثعلب تقريره ان قولنا لا محل للقسم وجوابه ليس معناه نفى امكان المحل عنهما بل نفى المحل دون امكانه فتكون قضية مطلقة وقولنا لهما محل لاجل وقوعهما خبرا مطلقة أخرى والمطلقتان لا يتناقضان (قوله فلا يكونان خبرا) يعنى ويلزم ان لا يكونا خبرا بل يكون الخبر أحدهما وهو الجواب ولهذا اظهر ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا يكونان خبرا الا الظاهر ما نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها خبرا كما يتوهم (قوله لان الجملتين هنا ليستا كجملتى الشرط والجزاء) هذا جواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتدا حكما وان لم يكن فيها لفظا ولا تقديرا الا ان ضمير المبتدا فى جوابه يغنى عنه فيها كما يغنى ضمير المبتدا فى جزاء الشرط عنه فى جملة الشرط (قوله ولهذا امتنع قوم من الكوفيين) قال الرضى وقال ابن الانبارى و بعض الكوفيين لا يصح ان يكون الخبر طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما أتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيأ ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل أنتم لا مرحبا بكم وأيضا اتفقوا على جواز الرفع فى نحو زيد اضربه وأقول فى هذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع الا يرى الى حكاية المصنف منع زيد اضربه عن ابن الانبارى ومن منعه (قوله وزعم ابن عصفور) ساق المصنف هذا الكلام لما فيه من تقوية كون جملتى القسم وجوابه مرتبطتين كجملة واحدة وذلك ان ابن عصفور قال انهما وقعتا صلة الموصول وجملة الصلة كجملة الخبر فى وجوب الرابط وانما قال زعم مع ان قوله موافق لغرضه نظرا الى ما فى دليله من الضعف الذى ذكره (قوله لا خبر المبتدا) أى ليس الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب خبر المبتدا للاتفاق بيننا وبينهم على ان الاصل فى الخبر الافراد والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك واذا لم يشترط فى أصل الخبر ذلك لا يشترط فى فرعه وهو الجملة (قوله للاتفاق على ان أصله الافراد) قال الرضى قالوا انما كان أصله الافراد لانه القول المقتضى لنسبة أمر الى أمر فينبغى ان يكون المنسوب شيأ واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير فى زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيأ واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى نفسه فلا تقديره

بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصورة المذكورة ضرب غلامه الذى تضمنته الجملة انتهى (قوله جشأت فقلت اللذ خشيت لياتين) هذا صدر بيت عجزه * واذا اتاك فلات حين مناص * وفاعل جشأت ضمير يعود على النفس والمناص التأخر والفرار (قوله التقدير والله ليمسن ان لم ينتهوا ليمسن) تقدير اللام هنا قيل ان ليس على ما ينبغى (قوله وقع لمكى وابى البقاء وهم هو) بسكون الهاء ان تذهب القوة الواهمة الى شئ والمراد خلافه و بفتحها الغلط والسهو (قوله وقد سبقه الى هذا الاعراب) الاشارة هنا الى اعراب ليجمعنكم بدلا من الرحمة وفى وان من ذلك الى كون اللام بمعنى ان المصدرية وكونها مع صلتها بدلا فان ليسجننه بدل من المستتر فى بدا وهو ضمير مصدره أو ضمير السجن كما اختاره أبو حيان (قوله والصواب انها لام الجواب وانها منقطعة عما قبلها ان قدر قسم) هذا شامل لقوله تعالى ليجمعنكم ولقوله تعالى ليسجننه وقوله أو متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص بيسجننه (قوله ومن كتاب مثل من آية بما ننسخ) قال أبو البقاء فيما ننسخ ومن آية فى موضع نصب على التمييز والمميز ما والتقدير أى شئ ننسخ من آية و يجوز ان تكون زائدة وآية حالا والمعنى أى شئ ننسخ قليلا أو كثيرا (قوله فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة) لقائل ان يقول هذا كمال بالتابع و يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى غيره فالاخبار عن الموصول قبل كمال صلته بغير التابع لا يغتفر وقبل كمالها بالتابع يغتفر (قوله الثانى ان تجويزه كون ليؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضى ان له موضعا وان لا موضع له) لقائل ان يقول انه يفرق بين جواب نفس القسم وجواب ماهو بمعناه فنقول ان جواب نفس القسم لا يقع فى محل كما ان القسم كذلك وجواب ماهو بمعنى القسم يقع فى محل كما ان ماهو بمعنى القسم كذلك (قوله وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر) أى لم يقتصر على الدليل الذى ذكره مع وجود ماهو أقوى منه ففى العبارة تسامح (قوله فانه عائد الى الموصول) هو ما التى فى قوله لما معكم (قوله ولو آن ما عاجت الى آخره) والو لو هنا مفتوحة بفتحة منقولة اليها من همزة ان ولا يجوز تسكينها لئلا يصير الصدر من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل و ينبغى ان تكتب ما منفصلة عن ان لانها اسمها والعائد محذوف أى به واستمليت به خبر ان والجندل وهو الحجارة نائب عن فاعله واللات جواب لو وفاعله ضمير الجندل (قوله اذا قال قدنى الى آخره) تقدم الكلام عليه فى حرف اللام الا ان المصنف أنشده هنالك اذا قلت قدنى الى آخره وضمير قلت هنالك للمكان الضيف وضمير قال للضيف وهنا الامر بالعكس (قوله وليس فيه ما يكون ولتصغى معطوفا عليه) الظاهر ان يقول ما يكون لتصغى لانه المعطوف دون الواو (قوله ما استدل به) ليس على ما ينبغى لانه لم يسق كلام الاخفش على وجه يكون فيه البيت والآية دليلا ﴿قوله الجملة الخامسة الواقعة جوابا الشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية﴾ فى الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسيأتى الكلام فى ذلك مشبعا فى الجملة الخامسة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب (قوله فالاول جواب لو ولولا ولما) كون لما للشرط انما هو على ما ذهب اليه الكثيرون من ان لما حرف وجود لوجود وعلى ما ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط لا ما على ما ذهب اليه ابن السراج والفارسى وابن جنى من انها ظرف بمعنى حين ﴿الجملة السادسة﴾ (قوله والصلة لا محل لها) وذلك لانها بمنزلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له وانها ليست فى موضع مفرد حتى يكون لها اعرابه وفى الشرح وههنا بحث وهو ان الجماعة أطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغى ان يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا الضرورة مطلقا كما يقول الجمهور وأما مع القول بان ذلك يجوز فى السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة فى هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وأقول لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والموقع بعد ال الموصولة ليس للمفرد بطريق الاصالة كما فى الموصولات الاسمية ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة ال لا محل له والاعراب الذى فيه بطريق العارية من ال فانها لما كانت فى صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما فى الا بمعنى غير وقد الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لتخبروا ما اسمان * وأول اعرابه فى الثانى وذا مبنى بكل حال * ها هو للناظر كالعيان وفى حاشية التفتازانى والجمهور على ان اللام التى هى من الموصولات اسم موضوع برأسه التزم دخول الاسم لكونه فى صورة حرف التعريف وظهر اعرابه فى ذلك فهو اسم فى صورة الحرف وصلته فعل فى صورة الاسم

(قوله

(قوله نفسي من ذي عندهم ما كفانيا) هذا عجز بيت صدره فاما كرام موسرون لقيتهم (قوله وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا) هذا صدر بيت عجزه يوم النخيل غارة ملحاحا والعقيلي بضم العين وفتح القاف وفي الشرح واللذون يكتب بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء في جميع الحالات قيل والسر فيه انه في حالة بنائه شبهه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثر واعدم ظهورها خطا في حالة البناء وأظهروها في حالة الاعراب لان شبه الحرف انتفى والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة بعدها مثناة تحتية ساكنة اسم لمواضع والمراد به هنا موضع بالشام (قوله ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان) يعني انه جاز ان لا يريد بقوله وصلتها يكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر وأما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض ويجوز ان يكون اطلق الصلة على يكذبون لانه العمدة منها ومحط الفائدة فيها ﴿قوله الجملة السابعة التابعة لما لا محل له﴾ فان قيل التابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب أجيب بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب أو اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها الافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد أكرم عمر وبدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر ﴿الجمل التي لها محل من الاعراب﴾ (قوله وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر) في الشرح اضمار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر أقول فيه فيكون في محل نصب (قوله وقدمر ابطاله) يعني في الجملة الرابعة المجاب بها القسم حيث قال وأما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام ﴿الجملة الثانية﴾ (قوله لان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي) هذا جواب سؤال تقديره كيف صح جعل محدثا واستمعوه حالا من فاعل يأتيهم وهو نكرة وتقرير الجواب ان النكرة يصح انتصاب الحال عنها اذا وصفت أو كانت في سياق النفي وهنا وجد الامران فان ما نافية ومن ربهم صفة ذكر ولما جاز ان لا يكون صفة لذكر بل يكون متعلقا بيأتيهم أتى بكلمة مع ويجوز في محدث ان يكون حالا من المستتر في من ربهم وهو ضمير ذكر وعلى هذا فلا سؤال (قوله فالحالان على الاول مثلهما في قولك مالقي الزيدين عمر ومصعدا الا منحدرين وعلى الثاني مثلهما في قولك مالقي الزيدين عمر وراكبا الا ضاحكا) يريد بالحالين محدث واستمعوه وبالاول كون استمعوه حالا من مفعول يأتيهم وبالثاني كونه حالا من فاعله (قوله فالحالان متداخلان) الحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال أخرى والمتعددة هي التي صاحبها صاحب حال أخرى (قوله فيكون من التعدد) أي فيكون لاهية وهم يلعبون من تعدد الحال وان كان مع استمعوه من تداخلها (قوله من أحوال عامة) ليس على ما ينبغي والاولى من حال عامة أي متناولة لهذا المفرغ وغيره (قوله بايدي حال الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف الواو (قوله وقول كعب صاف بابطح أضحى وهو مشمول) هذا عجز بيت من قصيدة كعب التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره * شجت بذي شبم من ماء محنية * وقبله تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت * كانه منهل بالراح معلول والعوارض جمع عارض وهو جانب الاسنان الذي في عرض الفم والظلم بفتح المعجمة ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من انهلته اذا سقيته السقي الاول والمعلول من عللته اذا سقيته السقي الثاني والراح الخمر وشجت كسرت من اعلاها لان الشج لا يكون الا في الرأس والشبم بمعجمة فموحدة قال في الصحاح الشبم بالتحريك البرد يقال غداة ذات شبم وقد شبم الماء بالكسر فهو شبم أبو عمرو والشبم الذي يجد البرد مع الجوع والمحنية بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية منعطف الوادي والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمشمول الذي يضربه ريح الشمال حتى يبرد (قوله وأضحى تامة) في الشرح انما ادعى المصنف ان أضحى تامة لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبر الما أسلفه من ان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكى الرضي ان ذلك يقع قليلا في الافعال الناقصة فلا يمتنع حينئذ ان تكون ناقصة انتهى ﴿الجملة الثالثة﴾ (قوله ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل) في الشرح انما الكلام في جملة لا يراد بها لفظها فان التي يراد بها لفظها في حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى وأقول لا نسلم ذلك وانما الكلام في مطلق الجملة سواء أريد بها لفظها أو معناها (قوله والصواب

خلاف ذلك) هو ان يكون الفاعل مستترا عائدا الى مصدر هذه الافعال لان الفاعل أو نائبه مسند اليه والمسند اليه لا يكون
الا اسما مفردا أو ما هو بمنزلته (قوله أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه) قال بدر الدين بن مالك معنى حكاية الجملة بالقول
ان تحكى ومعها القول لان الجملة اذا حكى بها القول فقد حكيت هى نفسها مع مصاحبة القول (قوله ثانيهما اختيار ابن
الحاجب) أى ثانى المذهبين وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعى (قوله والصواب قول الجمهور) أى المذهب الاول
وهو ان الجملة المحكية مفعول به قال التفتازانى عند كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا الصحيح ان
القول متعد دون ان المحكى بعده مفعول به لانه مقول وتعقل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير
أى مضروبه والغلط انما نشأ من هذا (قوله والثانى نوعان ما معه حرف التفسير) يريد بالثانى ما الحكاية فيه بمرادف القول
وبالاول ما الحكاية فيه بالقول وفى الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين أقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم
الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة أبواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا موجودا فى كل باب من الابواب الثلاثة التى جعلها
أقساما وقد جعل أحد نوعى الباب الثانى من ثلاث الابواب وهو ما معه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون
مفعولا فكيف يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسما مما هو مفعول وله محل وأقول لم يقسم المصنف الجملة الواقعة مفعولا الى
ثلاثة أبواب وانما قال انها تقع فى ثلاثة أبواب ووقوعها فى ثلاثة أبواب يصدق بوقوعها من كل باب فى نوع منه فهى تقع فى باب
الحكاية بالقول أو مرادفه لكن لا فى كل نوع من أنواع مرادفه وقسم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه فلا
اعتراض على المصنف بل على الشارح فى قوله وقد جعل أحد نوعى الباب الثانى من ثلاث الابواب فانه يشعر بان المراد بالثانى
ثانى الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثانى الاول الذى هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته فى
التعليق أحسن منها هنا وهى وقد جعل قسما من أحد الابواب الثلاثة (قوله اذا لم يقدر بالجر) يعنى قبل ان وقيد بذلك لان
الباء لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل تكون مصدرية (قوله والجملة فى هذا النوع مفسرة للفعل) تقدم فى حرف الالف
فى ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ان الرضى قال انها تفسر مفعولا مقدرا وقد تفسر مفعولا ظاهرا وتقدم الكلام
فى ذلك (قوله رجلان من مكة الى آخره) رجلان بسكون الجيم للتخفيف تثنية رجل كعضد وأشار بقوله روى بالكسر الى انه
لو روى بالفتح لكان حرف الجر مقدرا فلم يكن مما نحن فيه (قوله فى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من أهلى ونحو اذ نادى
ربه نداء خفيا قال رب انى وهن العظم منى) فى الكشاف أتى مع القول فى الجملة الاولى بالفاء دون الثانية لان المراد بالنداء
فى الاولى ارادته فكانه قيل وأراد نوح النداء فقال وفى الثانية نفسه فلم يعطف جملة القول عليه بل جاءت مفسرة له (قوله وقال
الزمخشرى ان الجملة الاولى) أى يوصيكم الله فى أولادكم اجمال والثانية أى للذكر مثل حظ الانثيين تفصيل لها وهذا يقتضى
انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر اعترض عليه بان هذا يجرى فى جميع الجمل التى تقع بعد معنى القول ولم تقترن بحرف
تفسير فيستوى ما فيه حرف تفسير وما ليس فيه فى عدم المحل ويكون هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستدركا
وأقول بعد تسليم ان هذا يجرى فى جميع الجمل التى تقع بعد معنى القول ان المصنف ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين
لها محل لا على ما اقتضاه كلام الزمخشرى واستظهره المصنف من ان لا محل لها (قوله ألم ترانى الى آخره) فى القاموس الجو
الهواء وما انخفض من الارض وداخل البيت واليمامة وثلاثة عشر موضعا غيرها وفيه أيضا وسويقة بجهينة موضع وهضبة
وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالسيالة وموضع ببطن مكة وبنواحى المدينة يسكنه آل على بن أبى طالب وموضع ببرو
وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد (قوله وقد قيل فى قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه) فى تفسير البيضاوى يدعو
من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه يعبد جمادا لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضل فى
التيه ضلالا يدعو لمن ضره بكونه معبودا لانه يوجب القتل فى الدنيا والعذاب فى الآخرة أقرب من نفعه الذى يتوقع وهو
الشفاعة والتوسل بها الى الله تعالى واللام معلقة ليدعو من حيث انه بمعنى يزعم والزعم قول مع اعتقاد او داخلة على الجملة
الواقعة مقولا اجراء له مجرى يقول أى يقول الكافر ذلك بدعاء وصراخ حين يرى استضراره به أو مستأنفة على ان يدعو تكرير
للاول (قوله يدعون عنتر الى آخره) عنتر بالضم منادى مرخم عنترة وهو ابن معاوية بن شداد العبسى وذلك على لغة من لا ينوى
المحذوف ويروى بالفتح على لغة من ينوى المحذوف أو على انه غير منادى رخم للضرورة وهو مفعول يدعو والاشطان جمع

شطن وهو الحبل وقال الخليل الحبـل الطويل والشطن بالفتح فى أوله والنون فى آخره ماجرى عليه الشيء من صدر الفرس (قوله وجملة من وخبرها محكية بيدعو أى ان الكافر يقول ذلك فى القيامة) فى الشرح فى هـذه الآية اشكال معروف وذلك انه تعالى قال أولا يدعو من دون الله مالا يضره أى ان لم يعبده ولا ينفعه أى ان عبـده ذلك هو الضلال البعيد أى عن الصواب فنفى الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو لمن ضره أقرب من نفعه وفى هـذا اثبات الضر والنفع للاصنام وأجيب بان الثانى اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى أثر شفاعتها التى كان يعتقدوقوعها حين عبدها وأقول ويجاب أيضا بان النفع والضر المنفيين هما نفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هما نفعه باعتبار توقع الكافر منه الشفاعة وتوسله به الى الله تعالى وضره باعتبار ان عبادته توجب القتل فى الدنيا والعذاب فى الآخرة كما يشير اليه ماتلوناه عليك آنفا من تفسير البيضاوى (قوله وذلك ان تقدرهما مبتدا وخبرا على الحكاية كما فى قوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم واسمعيل واسحق الآية) يعنى على قراءة تقولون بتاء الخطاب لانه قال ان القول فى الآية استوفى شروط اجرائه مجرى الظن وشروطه أن يكون مضارعا للمخاطب بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو بجار ومجرور أو بمعمول ويجوز مع وجود هذه الشروط أن لا يجرى القول مجرى الظن بل يحكى مابعده بالقول لان هذه الشروط ليست شروطا للوجوب اجراء القول مجرى الظن وانما هى شروط لجوازه (قوله وتبع الزمخشرى أباعلى فى التقدير المذكور) فانه قال فى المفصل ومن المواضع مايحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع أيتهما شئت نحو قولك أول ماأقول انى أحمد الله ان جعلتها خبر المبتدا فتحت كأنك قلت أول مقولى حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا (قوله والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله يعنى بأى عبارة كانت لان لفظ الحمد على هذا التقدير ليس بمحكى وانما كان الصواب خلاف قولهما لما قرره فى المتن وهو مأخوذ من كلام ابن الحاجب (قوله كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هـذا الساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من أرضكم) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها لان قولهم تم عند بسحره و يرد عليه ان الآية التى فيها قال الملا من قوم فرعون فى سورة الاعراف وليس فيها بسحره ولفظها قال الملا من قوم فرعون ان هـذا لساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تأمرون والآية التى فيها بسحره فى الشعراء وليس فيها قال الملا من قوم فرعون ولفظها قال للملا حوله ان هذا الساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره فماذا تأمرون (قوله قالت له وهو يعيش ضنك الى آخره) الضنك الضيق فى كل شئ (قوله فحذف المحكية بالمذكور) يعنى بعض المحكية أو المحكية بالمذكور وحده لان المحكية هنا بالمحذوف بعض المحكية بالمذكور لان المحكية بالمذكور من أتذكر الى عنك وقد اثبت المحكية بالمحذوف فلا يصدق ان المحكية بالمذكور حذفت بل حذف بعضها و يصدق ان المحكية بالمذكور وحده حذفت (قوله لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثانى) يعنى فلا تكون الآية مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه الجملة فى الآية محكية (قوله وقدمر البحث فيها) يعنى فى هذه الآية وذلك فى الكلام على الجملة المستأنفة (قوله الخامس قد يوصل بالمحكية غير محكى وهو الذى تسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهـذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول) هذا الخامس بجميعه يقع فى بعض النسخ دون بعض والمدرج فى اصطلاح المحدثين أقسام منها ماذكره المصنف هنا وهو ان يصل الراوى بين حديث نبوى كلاما لنفسه أو لغيره فيتوهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفى الكشاف ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التى لا تتغير وقيل هو تصديق من الله لقولها (قوله فان تزعمينى الى آخره) فى حاشية التفتازانى زعم من أفعال القلوب أحد مفعوليه ضمير المتكلم والآخر كنت أجهل أى أسافه على الناس فيما بينكم وقد يتوهم ان أجهل هنا أفعل تفضيل فيروى بالنصب والمعنى أجهل الناس كما توهموا ان الزعم ههنا بمعنى القول فذكر بعدها الجملة ولا يكون زعمت الا من أفعال القلوب أو بمعنى كفلت ومصدره الزعامة أو بمعنى يكذب ويطمع انتهى (قوله بل هو جائز فى كل فعل قلبى) أراد بالقلبى هنا مايفيد معنى العلم سواء كان بوضعه له كعلمت وظننت أو بوضعه لما يطلب هو به كتفكرت وبلوت وجميع أفعال الحواس (قوله ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار) فى الشرح هذا الكلام وان كان ابن مالك قاله وغيره مشكل لان هذه الجملة اما أن تجعل فى محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدى الى مفعول بنفسه فجعلت الجملة الواقعة فى محله منصوبة باعتبار

المحل واما ان تجعل فى محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار الذى يتعدى به ذلك الفعل المذكور وكلاهما غير متأت اما الاول فلان
هذا تركيب مقيس ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط الجار ليس بمقيس وأما الثانى فلأن ارادة حرف الجر بحيث
يكون عاملا فيما بعده ملزوم فى هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والاظهر ان يجعل المعلق فعلا علميا محذوفا يدل
عليه المذكور فتكون الجملة فى محل نصب مفعول الفعل العلمى والتقدير أولم يتفكروا ليعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم
أيها أزكى طعاما يسألون ليعلموا ايان يوم الدين انتهى وأقول الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة فى محل نصب باعتبار وقوعها
فى موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة فى موضعه لا ينافى كون الفعل المعلق طالبا لذلك
المفعول على معنى ذلك الحرف فليتأمل (قوله وأخواتها) أى هذه الافعال الثلاثة علقت هنا أى فى الآيات الثلاث
بالاستفهام هذا ظاهر فى الاخريين وأما الاولى فالظاهر ان التعليق فيها بالنفى أى لم يتفكروا فى انتفاء الجنة عن محمد صلى
الله عليه وسلم فيعلموا ان اثباتها لا يجوز عليه فاطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتغليب وقيل ما فيها استفهام معناه النفى
والتقدير اى شئ بصاحبكم من الجنون أى ليس به شئ من ذلك (قوله الاسمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرا فقيل متعدية
لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال) القول الاول جوزه أبو على لكن بشرط أن يكون الثانى مما يسمع نحو سمعت
زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا أخاك لم يجز والقول الثانى هو الصحيح وهو على تقدير مضاف أى سمعت كلام زيد لان
السمع لا يقع على الذوات ثم تبين هذا المحذوف بالحال المذكورة فهى حال مبينة فلا يجوز حذفها (قوله ومما يوهمون فى
انشاده واعرابه سنعلم ليلى الى آخره) يوهمون كيغلطون وزنا ومعنى قال فى الصحاح وهمت أوهم وهما اذا غلطت فيه
وسهوت ووهمت فى الشئ بالفتح أهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وأنت تريد غيره ووهمهم فى انشاد البيت واعرابه هو رفع
أى الاولى وجعلها مبتدا (قوله على حد انتصابها فى أى منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق) حد انتصابها على هذا كونها
منصوبة بالفعل الذى بعدها وهذا اذا لم يكن دين مصدرا محذوف الزوائد والاصل أى تداين وأما اذا كان كذلك فيكون مفعولا
مطلقا وكان المصنف لم يذكر هذا لان الحذف خلاف الاصل (قوله وقيل بدل من المنصوب) سيذكر المصنف فيما افترق فيه
البدل وعطف البيان ان هذا الاصح (قوله واضطرب فى ذلك كلام الزمخشرى) فى الشرح وقد حاول الطيبى رفع الاضطراب
بما حاصله ان الفعل المعلق فى سورة هود محذوف والتقدير ليبلوكم فيعلم أيكم أحسن عملا ويكون المراد بقوله تعليق فعل
البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم فاكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق
اليه كالنظر والسمع وأما فى سورة الملك فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كأنه قيل ليعلمكم أيكم أحسن عملا
وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهنا سبق المفعول الاول وهو المضمر
المنصوب فامتنع القول بالتعليق فالزمخشرى اختار فى هذا الموضع التضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه
الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال وأما قول صاحب التقريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا فضعيف
لانها اذا وقعت مفعولا أول فى قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا أى لننزعن الفريق الذى يقال فى
حقهم أيهم أشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتأويل أى ليعلمكم الفريق الذى يقال فى حقهم
أيهم أحسن عملا وقد انصف صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذى اختاره
الزمخشرى انتهى كلام الطيبى وفى حاشية اليمنى ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال اثبت فى سورة هود التعليق المعنوى ولم
يبين التعليق الاصطلاحى اكتفاء بذكره فى سورة الملك فاذن لا تناقض والمراد بالتعليق المعنوى الاتصال انتهى وأقول فى
هذا بعد من وجهين أحدهما حمل التعليق فى سورة هود على غير المصطلح عليه وثانيهما الاكتفاء بالذكر فى الاواخر عن الاوائل
وهو خلاف عادة المفسرين من الاكتفاء بالذكر فى الاوائل عن الاواخر (قوله ولم أقف على تعليق النظر البصرى والاستماع
الا من جهته) قال الرضى يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم
كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع أفعال الحواس كلمست وأبصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت فيعلقه (قوله
يقول كثير وما كنت أدرى الى آخره) بلفظ التصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبى جمعة الخزاعى أحد عشاق العرب المشهورين
وانما قيل له كثير لانه كان حقيرا شديد القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطئ رأسك لئلا يؤذيك

السقف

السقف يمازحه بذلك وكان شديد التعصب لآل أبي طالب وعزه بفتح العين المهملة وتشديد الزاي هي بنت جميل بن حفص صاحبة كثير وله معها حكايات مشهورة وكان كثير بمصر وعزة بالمدينة فاشتاق اليها فسافر فلقيها في الطريق وهي متوجهة الى مصر وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير الى مصر فوافى الناس منصرفين من جنازتها توفي رحمه الله سنة خمس ومائة في اليوم الذي توفي فيه عكرمة مولى ابن عباس فصلي عليهما جميعا وقال الناس مات أفقه الناس وأشعر الناس * حكى أبو الفرج الاصبهاني في كتاب الاغاني ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته عجوز في الطريق قد اقتبست نارا في روثة فتأفف كثير في وجهها فقالت من أنت قال كثير قالت ألست القائل فما روضة زهراء طيبة الثرى * يمج الندى جثجاثها وعرارها بأطيب من أردان عزة موهنا * اذا أوقدت بالمندل الرطب نارها فقال نعم فقالت لو وضع المندل الرطب على هذه الروثة لطيب ريحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس ألم ترياني كلما جئت زائرا * وجدت بها طيبا وان لم تطيب فناولها المطرف وقال أستري على هذا والجثجاث نبت طيب الرائحة وكذلك العرار والاردان جمع ردن وهو أصل الكم وأراد بالمندل عود البخور قوله (الجملة الرابعة المضاف اليها) في الشرح لا ينبغي ان تنتظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية كيف وهو لا يكون الا اسما أو ما في تأويل الاسم وأقول لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو أعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح ثم في الشرح وقد أنشد ابن جني في الخصائص له قول طرفة بجفان تعترى نادينا * من سديف حين هاج الصنبر والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعترى نادينا تغشى محلنا وتأتيه والسديف سنام البعير أو الناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو البرد ثم قال ابن جني في توجيه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعني المصدر كأنه قال حين هيج الصنبر يعني انه نقل الكسرة في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء وهذا من الغرائب فان الصنبر لا شك انه فاعل بهاج لكنه أعربه بالكسر نظرا الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى هذا الفعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل اللغز الذي نظمته فيه قريبا وهو أيا علماء الهند اني سائل * فمنوا بتحقيق به يظهر السر أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر وليس بمحكي ولا بمجاور * لذي الخفض والانسان للبحث يضطر فهل من جواب عندكم استفيده * فمن بحركم ما زال يستخرج الدر وانما نظمته مريدا به بيت طرفة اعتمادا على توجيه ابن جني وأقول سبقه الى اللغز في ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الاندلسي في منظومته النونية في الالغاز النحوية فقال ما فاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان وفي شرحها يعني الصنبر من قول طرفة بجفان البيت (قوله أحدها أسماء الزمان ظروفا كانت أو أسماء) أي سواء كانت منصوبة على الظرف أو غير منصوبة عليه (قوله وبدل منه في الثالثة) يعني من المفعول الثاني وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير لينذرهم يوم التلاق (قوله ويمكن في الثالثة ان تكون ظرفا لا يخفى) هذا الوجه ذكره ابن عطية قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الظرف والعامل فيه قوله لا يخفى (قوله واذا عند الجمهور) قيد بهم لان اضافة اذا انما تأتي على قولهم ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل أو شبهه لا على قول غيرهم ان العامل فيها شرطها (قوله وكن لي شفيعا الى آخره) روى أصحاب السير من حديث محمد بن كعب القرظي قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذا مر به رجل فقيل يا أمير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذي أتاه رئيه بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنت سواد بن قارب قال نعم قال أنت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله ما كنا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه فاخبرني باتيانك رئيك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة بين النائم واليقظان اذ أتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتطلابها * وشدها العيس باقتابها تهوى الى مكة تبغي الهدى * ما صادق الجن ككذابها فارحل الى الصفوة من هاشم * ليس قداماه كاذنابها قلت دعني أنام فاني أمسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية أتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي ابن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتخبارها * وشدها العيس باكوارها تهوى الى مكة تبغي الهدى *

ما هو من الجن ككفارها   فارحل الى الصفوة من هاشم * بين روابيها وأحجارها   قلت دعني أنام فاني أمسيت ناعسا
فلما كانت الليلة الثالثة أتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول
من لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول   عجبت للجن وتحساسها * وشدها العيس بأحلاسها
تهوي الى مكة تبغي الهدى * ما خير الجن كأنجاسها   فارحل الى الصفوة من هاشم * واسمع بعينيك الى راسها
قال فرحلت ناقتي وأتيت المدينة فاذا برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوله فانشأت أقول   أتاني نجيي بين هدء ورقدة *
ولم أك فيما قد تلوت بكاذب   ثلاث ليال قوله كل ليلة * أتاك رسول من لؤي بن غالب   فشمرت عن ذيلي الازار ووسطت *
بي الذعلب الوجناء بين السباسب   فاشهد ان الله لا رب غيره * وانك مأمون على كل غائب   وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة *
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب   قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمقالتي قال فوثب عمر بن الخطاب والتزمه
وقال كنت أشتهي ان أسمع هذا الحديث منك فهل يأتيك اليوم قال أما مذ قرأت القرآن فلا والذعلب بمعجمة مكسورة فمهملة
ساكنة فلام مكسورة فموحدة الناقة السريعة وفي الصحاح الوجين العارض من الارض مرتفع قليلا وهو غليظ ومنه
الوجناء وهي الناقة الشديدة شبهت به في صلابتها وقال قوم هي العظيمة الوجنتين والسباسب بمهملتين وموحدتين المفازة
والفتيل ما يكون مثل الخيط في شق النواة وقيل ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على انه مفعول مطلق
والمعنى بمغن اغناء ما (قوله انما يشترط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا) يشترط مبني للفاعل والمستتر فيه عائد على
سيبويه وحمل مفعوله والضمير المستتر في كان عائد على الزمان المستقبل وقوله يشترط ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول
انما يجوز لان الذي ذهب اليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المبهم المستقبل الى ما يضاف اليه اذا وجوبا (قوله ولا يأتي
هذا الجواب في البيت) في الشرح ان لم يتأت فيه هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسما ليكون محذوفة
والباء في بمغن زائدة في خبر يكون (قوله وزعم المهدوي شارح الدريدية) المهدوي منسوب الى المهدية بلد من بلاد المغرب
والنسبة اليها كذلك على غير القياس والدريدية قصيدة مطلعها   أما ترى رأسي حاكى لونه * طرة صبح تحت أذيال الدجا
وهي منسوبة الى ابن دريد وهو امام عصره في الادب والشعر أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري عرض له في رأس
التسعين من عمره فالج سقي له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد أحوال لغذاء تناوله فكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل من محزمه
الى قدمه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي سنة احدى وعشرين وثلثمائة قال رأيت في النوم رجلا طويلا
أصفر الوجه كوسجا دخل علي وأخذ بعضادتي الباب وقال أنشدني أحسن ما قلت في الخمر فقلت ما ترك أبو نواس لاحد شيأ
فقال أنا أشعر منه فقلت ومن أنت قال أبو ناجية من أهل الشام وأنشدني   وحمراء قبل المزج صفراء بعده * أتت بين ثوبي
نرجس وشقائق   حكت وجنة المعشوق صرفا فسلطوا * عليها مزاجا فاكتست لون عاشق   فقلت أسأت قال ولم قلت لانك
قدمت الحمرة ثم قلت ثوبي نرجس وشقائق فقدمت الصفرة فهلا قدمت الحمرة أيضا فقال وما هذا الاستقصاء يا بغيض (قوله
ثمت راح الى آخره) ثم العاطفة تلحقها التاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل والملبين جمع ملب وهو من يقول لبيك اللهم
لبيك وتجبى أقام والمأزمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق بين مزدلفة وعرفة قال في الصحاح
المأزم كل طريق ضيق بين جبلين وموضع الحرب أيضا مأزم ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة مأزمين ومنى
مقصور موضع الحرم يذكر وهو مذكر منصرف قيل سمي بذلك لما يمنى به من الدماء وقيل لان جبريل لما أراد ان يفارق عنده
آدم قال له تمن فقال أتمنى الجنة (قوله وليس بشئ لما قدمناه في أسماء الزمان) يعني بما قدمه ما أشار اليه بقوله أحدها أسماء
الزمان ظروفا كانت أو اسماء فان خروج ظرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنعه من الاضافة الى الجملة وفي الشرح
وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان الا ترى ان أسماء الزمان تضاف كلها الى الجملة
وأسماء المكان لا يضاف منها الا حيث نعم يتوجه السؤال عن سبب البناء على رأي المهدوي فانها غير مضافة عنده أصلا وانما
هي بمعنى مكان أي الى مكان أقام فيه المأزمان ومنى وأقول لم يرد المصنف الا ذا وانما أراد ان ذلك يفهم في أسماء المكان من
ذكره في أسماء الزمان بناء على استوائهما في مطلق الظرفية (قوله بآية يقدمون الخيل شعثا) هذا صدر بيت عجزه   كان على
سنابكها مداما   ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والشعث جمع أشعث وهو المغبر الرأس والسنابك جمع سنبك بضم أوله
وثالثه

وثالثه وهو ظرف مقدم الحافر والمدام الخمر يعني ان سنابك الخيل لكونها دامية كان عليها خمرا وفي الشرح وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت قبله وهو الامن مبلغ عني تميما * بآية ما يحبون الطعاما وأقول الذي رأيناه في نسخ المغني تقدمون وتحبون بالمثناة الفوقية وقول المصنف ناقلا عن أبي الفتح ان بآية اقدامكم يدل على ذلك وكان الذي حمل الشارح على ماقاله انه جعل الآيتين علامة للمبلغ على المبلغ اليه وليسا بذلك لان الشاعر ميز المبلغ اليه بما يعينه ويقطع احتمال غيره وهو قوله تميما وانما هما ما يقوله المبلغ لهم بخلاف قول الآخر بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا فان الآية فيه علامة على المرسل اليه لان قائله ذكر في صدر البيت ما يقوله الرسول وهو السلام ولم يذكر ما يعين قومه له فكانت الآية المذكورة علامة له عليهم (قوله ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا) هذا عجز بيت صدره ألكني الى قومي السلام رسالة * ويقع في بعض النسخ بتمامه وألكني بكسر اللام وسكون الكاف من الالوكة وهي الرسالة وفي الشرح بل هو متأت بان تكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها وأقول هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على الظاهر (قوله لزمنا لدن سألتمونا وفاقكم الى آخره) ايقع في بعض النسخ بدل سألتمونا سألتمونا فعلى الاول مفعول لزمنا محذوف يدل عليه المفعول الثاني لسألتمونا أعني وفاقكم وعلى الثاني مفعوله وفاقكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم خبرها وللخلاف متعلق به (قوله خليلي رفقا الى آخره) في الصحاح راث على خبرك يريث ريثا أي أبطأ واللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات جمع عرصة وهي كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء وتجمع أيضا على عراص والعهود جمع عهد وهو المنزل الذي لا يزال به القوم اذا انتووا عنه رجعوا اليه وكذلك المعهد (قوله والاول قوله في التسهيل وشرحه) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها والاولى والاول هو الصواب (قوله من لد شولا) هذا بعض بيت أنشده سيبويه وتمامه فالى اتلائها والشول بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والنوق التي جف لبنها وانكمش ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والواحدة شائلة وهو جمع على غير القياس والاتلاء بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها وروى الجرمي شولا بلا تنوين على ان أصله المد وقصر للضرورة (قوله قول يا للرجال الى آخره) الكهول جمع كهل وفي الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب وفي القاموس الكهل من وخطه الشيب أو من جاوز الثلاثين أو أربعا وثلاثين الى احدى وخمسين (قوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح الى آخره) مللت على وزن علمت بمعنى سئمت والعواد بتشديد الواو جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض وفي الشرح لا ينبغي ان يعد هذان البيتان من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التي أضيف اليها كل من قول وقائل مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه وأقول لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو أعم منه (قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو اذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم أقم أو محلا كما في قولك ان جئتني أكرمتك) في الشرح والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وقد صرح المصنف به قبل هذا في الثالث من التنبيهات التي ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها حيث قال وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها وصرح به أيضا فيما يأتي به قريبا حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها بل صرح في أقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وسيأتي الكلام عليه وأقول يحمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفاء أو اذا مجموع الجملة والفاء أو اذا ثم في الشرح وهذا الذي ذكره الجماعة ربما يتخيل على ما فيه وذلك لان الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم لهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى ألا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع أنها يمكن أن تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد أكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم أن تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وأقول اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق لم يرد عليه هذا الذي أورده ثم في الشرح وأما ماقاله هنا من أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء مانعة من

جزم مابعدها وأقول قد بينا ان مراده أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء (قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها *) هذا صدر بيت عجزه * والشر بالشر عند الله مثلان * وقد تقدم الكلام عليه فى اما بالفتح والتشديد (قوله وقول زهير وان أتاه خليل الى آخره) قول مجرور بالعطف على محل ان قمت أقوم والخليل هنا الفقير المختل الحال والمسألة السؤال ويروى يوم مسغبة أى مجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان وهو مبتدأ حذف خبره أى ولا عندى حرمان ويجوز أن يكون معطوفا على غائب بشرط أن يكون بمعنى محروم (قوله وهو أحد الوجهين عند سيبويه) فى الشرح الضمير من قوله وهو عائد الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا بالفاء مقدرة وهذا الوجه سكت المصنف عن نقله فى ثالث التنبيهات الذى عقده لما يجرى فيه من الجمل خلاف مستأنف أم لا (قوله ويجوز أن يفسر) عطف على لا يحرم (قوله ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشئ اذا حل فى موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا) فى الشرح ولسيبويه أن يمنع ان أقوم من قولك ان قمت أقوم واقعا موقعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الاصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدا يكون أقوم خبرا عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفاء فان قلت وتأخير الشئ عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب فى مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا وهو آية كون الجواب محذوفا (قوله وكذا القول فى الشرط) يعنى أن المحل فيه للفعل لا للجملة كما ان المحل فى الجواب الذى ليس بمقرون بالفاء ولا باذا للفعل لا للجملة (قوله قيل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعدا أخوك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل) يقع فى بعض النسخ ويقعد بافراد الضمير وفى بعضها ويقعدا بتثنيته وهو الصواب لان الكلام على اعمال الاول واهمال الثانى فيجب اضمار الفاعل فى الفعل الثانى وهذا هنا مثنى وفى الشرح وهذا منتقد من وجهين أحدهما ان هذا اللازم ليس بباطل فى باب التنازع وما استدل به منه والثانى ان قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو ألف الاثنين معطوفا على الفاعل الواقع بعده وهو أخوك فقد وقع هذا القائل فيما فر منه وكان المصنف لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا أو لغيره فأورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض (قوله تنبيه قرأ غير أبى عمرو ولولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن بالجزم) قيد بغير أبى عمرو لان أبا عمرو قرأ بالنصب عطفا على المنصوب وهو أصدق وفى الشرح فان قلت المنقول ان المصاحف اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون واو فما وجهه قلت لعلها حذفت اختصارا من الخط كما وقع فى كثير من المواضع وان كان ذلك خارجا عن مصطلح أهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا (قوله وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها) يقع فى بعض النسخ بعد هذا وهو أصدق ومحله الجزم لانه جواب التحضيض ويجزم بان مقدرة (قوله وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور) وهو قوله الواقعة بعد الفاء أو اذا جوابا لشرط جازم (قوله فابلونى بليتكم الى آخره) أبلونى بهمزة قطع أى اعطونى من أبليته معروفا اذا أعطيته والبلية الناقة التى كانت تعقل فى الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت أو يحفر لها حفرة وتترك فيها الى أن تموت والاستدراج الادناء على سبيل التدريج والنوى الجهة التى ينويها المسافر واصل نوى نواى قلب الشاعر الالف ياء وأدغمها فى ياء الضمير وهى لغة هذيل والشاعر منهم ۞ الجملة السادسة ۞ (قوله ومن مثل المنعوت بها المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا) انما فصل هذه المثل عما قبلها لاحتمالها لغير النعت وعدم احتمال ما قبلها وفى الكشاف أى يكون يوم نزولها عيدا قيل هو يوم الاحد فمن ثم اتخذه النصارى عيدا وقيل العيد السرور العائد ولذلك يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرورا وفرحا انتهى (قوله ونحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى أى وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث) الذين رفعوا يرث من السبعة هم غير أبى عمرو والكسائى وفى الكشاف والمراد بالارث ارث الشرع والعلم لان الانبياء لا تورث المال وقيل يرثنى الحبورة وكان حبرا ويرث من آل يعقوب الملك يقال ورثته وورثت منه لغتان وقيل للتبعيض لا للتعدية لان آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء وكان زكريا عليه السلام من نسل يعقوب بن اسحق وقيل هو يعقوب بن ماثان أخو زكريا وقيل هذا وعمران أبو مريم أخوان من نسل سليمان بن داود (قوله وأما من جزمه فهو جواب للدعاء) فى اعراب أبى البقاء قوله تعالى يرثنى ويرث يقرآ بالجزم فيهما على الجواب أى ان تهب يرث وبالرفع

فيهما

فيهما الى الصفة اولى وهو أقوى من الاولى لانه سأل وليا هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى انتهى وفى الشرح وقيل الجزم أولى والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة لئلا يلزم انه لم يوهب له ما طلبه لموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام (قوله قرئ برفع يصدق وجزمه) الذين قرؤا بالرفع من السبعة هم ما عدا حمزة وعاصم والردء العون ومعنى تصديقه لموسى اعانته له فى بيان دعواه ان احتاج (قوله وقال أبو البقاء فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة الاصل فهى تصبح) فى اعراب أبى البقاء انما رفع الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام لامرين أحدهما أنه استفهام بمعنى الخبر أى قد رأيت فلا يكون له جواب والثانى ان ما بعد الفاء انما ينتصب اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء لا توجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والتقدير فهى تصبح أى القصة وتصبح الخبر ويجوز أن يكون تصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف على انزل فلا موضع له انتهى وأقول انما قدر ضمير مؤنث لان المختار تأنيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هى الامير بنى غرفة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه (قوله والثانى تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له) فى الشرح لا محل له من كلام المصنف جملة حالية من الفعل أى تقديره الفعل خاليا من المحل وفى كلامه تجوز فان المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف أيضا كذلك وانما المخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء وأقول الظاهر ان لا محل له من كلام المصنف مفعول ثان لتقديره لا حال من الفعل (قوله وجواب الاول انه قدر الكلام مستأنفا) فى الشرح وفى كلام المصنف أشياء منها انه سلم لابى البقاء تقدير ضمير القصة مرفوعا ولا نعلم ان أحدا اجازه ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه لو حذف اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط وأما حذفه منصوبا فى ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء فلضرورته بالنصب فى صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو ان الناسخ لا يدخل على أداة مجازاة وأقول جعلوا حذف ضمير الشان فى نحو هذا البيت من الضرورة وهو خلاف ما يتبادر من كلام الشارح قال الرضى ولا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد أن المخففة قياسا وان وأخواتها ضرورة انتهى فان قيل قد جوزوا فى قول الشاعر قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا ان اسم كان ضمير الشان والتقدير بما كان هو أى الشان اجيب بأنهم لم يجوزوا فى هذا البيت أنه محذوف وانما جوزوا انه مستتر فى كان والكلام فى الاول دون الثانى ثم قال الشارح ومنها تجويزه أن يكون مراد النحاة ان الاستئناف لا يكون الا على تقدير مبتدا وفيه نظر لاطلاقهم القول بان مثل يشرب مستأنف ولو قدر خبر المبتدا المحذوف لم يكن مستأنفا وحمل الكلام على أن مرادهم بكونه مستأنفا انه بعض كلام مستأنف بعيد وأقول مرادهم انه مستأنف مع ما هو خبر عنه ولا بعد فيه ثم قال الشارح ومنها استدلاله على ان مرادهم ذلك بأنه لو لم يقدر مبتدا لزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر وهذا غير ظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد المشاركه كما اذا قصد أن الشرب منهى عنه كالاكل فى المثال المتقدم وأما عند انتفاء هذا القصد بان يكون الغرض من الثانى افادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب وليت شعرى ماذا يصنع المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم فى حرف الواو ان يعلمكم مستأنف فيمكن أن يقال هنا لو لم يقدر مبتدأ أى وأنتم يعلمكم الله لزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر وأقول كون لزوم العطف فى الشرب انما هو عند قصد مشاركه الشرب للاكل فى انه منهى عنه صحيح اذا كان المراد العطف على المنهى عنه وهو ممنوع وانما المراد بالعطف على الحرف الناهى والمنهى عنه جميعا (قوله وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاء واذا قيل ان وعد الله حق) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها وجاء اسناد يقال الى الجملة كما جاء واذا قيل وفى الشرح وهذا الاعتذار قاض بمؤاخذة على المصنف فان الكلام فى الجملة الباقية على جمليتها الا التى هى فى حكم المفرد فاذن ادخال هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم وقد مر التنبيه على مثله وأقول ومر لنا نحن أيضا الكلام عليه ﴿الجملة السابعة﴾ (قوله ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصة) لان النعت لا يكون تابعا لجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابعا لجملة الا اذا كان لفظيا واللفظى تكرير اللفظ الاول وفى الشرح هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام أبوه فان الفعلية الثانية فى محل رفع على انها تأكيد لجملة الخبر فهى تابعة لجملة لها محل وليست فى باب النسق ولا فى باب البدل اه وأقول لا نسلم ان هذا من تأكيد الجمل ولم

لا يكون من تأكيد المفردات وان سلم فلا نسلم ان الثانية فى محل رفع وانما هى مجرد تكرير لفظ الاولى (قوله نحو واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون) فى الشرح فيه نظر لان الكلام فى الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب والآية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهى قوله أمدكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهى قوله أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون بدل منها فلا محل لها أيضا وقد يعتذر بان التمثيل فى الآية الشريفة انما هو لكون جملة البدل أوفى بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية تابعة لما له محل (قوله * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا *) هذا صدر بيت عجزه * والا فكن فى السر والجهر مسلما * وفى الشرح ويأتى فى البيت ماقاله المصنف فى قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم من أن المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراده جزء المقول وذلك ان جملتى ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزؤه فلا محل لها والقول بأنه أراد التمثيل لكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات محل كما أسلفناه فى الاعتذار المتقدم بعيد لان المصنف يكون حينئذ لم يمثل للمسئلة المقصودة بالكلام عليها وانما مثل لشرطها وأقول هذا البيت وان كان يأتى فيه ماقاله المصنف فى قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم لم يمثل به بناء على قوله وانما مثل به تبعا لعلماء المعانى وهم انما يمثلون به بناء على ان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها (قوله فان دلالة الثانية على ما أراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى) فى المطول فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهية النهى فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا يقيم عندى بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة انتهى (قوله ذكرتك والخطى الى آخره) هذا البيت من الحماسة وهو لابى عطاء السندى والخطى بفتح الخاء المعجمة رمح منسوب الى خط هجر وهو موضع باليمامة تحمل اليه الرماح من بلاد الهند فتقوم به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة فى الماضى وكسرها فى المضارع ونهل بكسر الهاء اذا شرب الشرب الاول والمثقفة الرماح المسواة (قوله فانه أبدل وقد نهلت من قوله والخطى يخطر بيننا بدل اشتمال) لا يقال كيف يجوز البدل مع توسط الواو لانا نقول البدل الواو ومابعدها (قوله كما قال فى العطف فى نحو أسكن أنت وزوجك الجنة) انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط فى عطف المفرد على المفرد أن يكون المعطوف أوما فى معناه صالحا لمباشرة العامل والاسم الظاهر لا يصلح ان يرتفع بفعل الامر (قوله تنبيه هذا القول الذى ذكرته من انحصار الجمل التى لها محل فى سبع جار على ماقرروا) هذا التنبيه بجميعه يقع فى بعض النسخ ويقع فى بعضها على غير هذا الوجه بما هو بمعناه (قوله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر) يعنى والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الفاء فى الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط قال صاحب الكشاف الا من تولى استثناء منقطع أى لست بمستول عليهم ولكن من تولى منهم فان لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذى هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم تسلط وكأنه أوعدهم بالجهاد فى الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذكر أى فذكر الا من انقطع طمعك من ايمانه وتولى فاستحق العذاب الاكبر ومابينهما اعتراض ويؤيد الاول أعنى الانقطاع قراءة الا بفتح الهمزة على التنبيه (قوله وقال جماعة فى الا امرأتك بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبر) قال بدر الدين بن مالك ويمكن أن يكون من هذا أى من المستثنى المنقطع الآتى جملة قراءة ابن كثير وأبى عمرو الا امرأتك انه مصيبها ما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء فى النصب والرفع من فأسر باهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلك والمرفوع من أحد وقال والده فى التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام تام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين فى هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول أبو قتادة أحرموا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدا ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام ما الشياطين من سلاح أبلغ فى الصالحين من النساء الا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤن من الخنا ومن الثانى قوله عليه السلام ولا تدرى نفس باى أرض تموت الا الله أى لكن الله يعلم وقوله كل أمتى معافى الا المجاهرون أى لكن المجاهرون بالمعاصى لا يعافون (قوله وليس من ذلك مامررت باحد الا زيد خير منه ما الجملة هنا

حال

حال من أحد باتفاق أو صفة له عند الاخفش) اعترض عليه بانه سيأتى فى آخر هذا الباب ان الاخفش منع الفصل بالاجنبى بين
الصفة والموصوف فكيف يقول هذا بان الجملة صفة لاحد وفى الشرح ويمكن ان يجاب بان الضمير من قوله صفة له ليس عائدا
الى أحد المذكور بعينه وانما هو عائد الى نظيره كما فى قولك له على درهم ونصفه أى ونصف درهم آخر فهذه الجملة التى هى
زيد خير منه صفة لاحد محذوفا وهو بدل من أحد المذكور وقبله لم يفصل بالاجنبى بين الصفة والموصوف وانما فصل بها بين
البدل والمبدل منه وهو جائز عند الاخفش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف فى السعة مع ان الصفة جملة وموصوفها
ليس بعضا من متقدم مجرور بمن أو فى (قوله وأجازهما هشام وثعلب) أى أجازا ما أجازه الفراء وهو ما اذا كان الفعل قلبيا
ووجد المعلق عن العمل وما منعه وهو ما اذا لم يكن الفعل كذلك وانما ذكر هذا مع انه يفهم من قوله أولا وأجازه أى كون
الفاعل ونائبه جملة هشام وثعلب مطلقا المبنى عليه قوله واحتجا (قوله وما راعنى الا يسير بشرطة) هذا صدر بيت عجزه ** وعهدى
به قينا يسير بكير والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهم طائفة من أعوان الولاة ويقال للواحد أيضا شرطى كتركى
وشرطى كجهنى سموا بذلك لانهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها كذا فى القاموس والقين الحداد والجمع القيون والكير كير
الحداد وهو زق أو جلد غليظ ذو حافات وأما المبنى من طين فهو الكور (قوله وتسمع ويسير على اضمار ان) فى الشرح أحسن
من هذا التأويل فى المصراع ان يقال ان فاعل راعنى ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة فى محل نصب على
انها حال من فاعل راعنى والاستثناء مفرغ أى ما راعنى هو فى حال من الاحوال الا فى حال كونه يسير انتهى ويمكن ان يخرج
البيت أيضا على تقدير معلق أى الا اليسير بشرطة كما قالوا فى انى وجدت ملاك الشيمة الادب ان التقدير ملاك الشيمة
﴿حكم الجمل بعد النكرات﴾ (قوله وانما أعيد ذكر الاهل) هذا الكلام كله مأخوذ من كلام ابن الحاجب فى أماليه وعبارته انما
أعاد الاهل بلفظ الظاهر لاحد أمرين أحدهما ان استطعما صفة لقرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجلية اليها
ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية
لا تستطعم فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد على القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بذكر المضاف ولا يمكن ذكر
المضاف مضمرا لتعذر اضافة الضمير تعين ذكره ظاهرا والثانى أن الاهل لو أضمر لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول
الاول جميع الاهل الا ترى انك لو قلت أتيت أهل قرية كذا انما تعنى وصلت اليهم بلا خصوصية لبعضهم دون بعض
والاستطعام فى العادة انما يكون لمن يلى النازل بهم منهم وهم بعضهم فوجب ان يقال استطعما أهلها لئلا يفهم انهما استطعما
جميع الاهل وليس كذلك وفى الشرح وعلى قوله لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها مناقشة يعنى فيلزم عدم ارتباط
الصفة بالموصوف لخلوها من ضمير فلقائل ان يمنعه بناء على الارتباط المعنوى وذلك لان الضمير المنصوب ليس عائدا الى الاهل
مطلقا بل الى الاهل المقيد باضافته الى القرية المتقدمة الذكر فحصل الربط بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل استطعماها
لكان على التجوز مناقشة فلقائل ان يلتزمه ويكون مثل واسأل القرية والقرآن العزيز مشحون بالمجاز انتهى وأقول
لم يعتبروا فى ربط الصفة بموصوفها الا الضمير لا الربط المعنوى ولا باسم غير الضمير قال الرضى عند قول ابن الحاجب فى كافيته
وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير فى الصفة والصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته
فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصيص
وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوى فى الصفة فلا نسلم صحة اعتباره فى هذه الآية الا ترى أنه لو قيل استطعماهم
كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها الا صفة لقرية والرابط المعنى اذ لا دليل على ذلك وقول ابن الحاجب ولو قيل
استطعماها لكان على التجوز يعنى وهو خلاف الاصل فيكون مرجوحا وان كان فصيحا واقعا فى القرآن على الصحيح وفى
البحر وقد يظهر لتكرير لفظ الاهل فائدة غير التوكيد وهى انهما حين أتيا أهل القرية لم يأتيا جميع أهلها بل
أتيا بعضهم فجئ بلفظ الاهل للدلالة على تعميمهم بالاستطعام اذ لو قيل استطعماهم لكان الضمير عائدا الى المأتى اليهم
(قوله وأيضا فلان الجواب فى قصة الغلام قال) يعنى لو شئت لتخذت عليه أجرا والفاء فى فلان زائدة أو جواب شرط مقدر
(قوله لا فقتله أى ليس الجواب فى قصة الغلام فقتله لان الماضى المقرون بقد لا يكون جوابا) هكذا نقل عن خط المصنف
والظاهر انه يقال المقرون بالفاء وفى الشرح فان قلت يقع فى بعض نسخ المغنى لان الماضى المقرون بالفاء لا يكون جوابا كما
وقع فى امالى ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع فى بعضها لان الماضى المقرون بقد لا يكون جوابا فما وجهه قلت وجهه ان

الاقتران بالفاء يقتضى تقدير قد كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقيق المضى فيما دخلت عليه من الفعل الماضى فلا يصلح اذن لان يكون جوابا للشرط المستقبل (قوله ومثال النوع الثانى وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فى الشرح قد ينقض بمثل قولهم فى نداء البارى جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب فى موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد فى أجوبة المسائل انتهى واقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادى وفى كلام الرضى اشارة الى هذا الجواب عند الكلام على الشبيه بالمضاف وانه قد يكون منعوتا بجملة أو ظرف حيث قال وكان القياس فى الموصوف بالجملة والظرف ان يجوز أيضا يا حليما لا يعجل القدوس لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات النكرة قبل النداء (قوله وهذا الظاهر لسلامته مما سيأتى) هو ماضعف به كونه حالا (قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا) فى الشرح قد يتوهم ان تجويز المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض لرده على أبى البقاء تجويزه حالية مستهم البأساء والضراء من الموصول فى قوله تعالى ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء الآية بان الحال لا تأتى من المضاف اليه فى مثل هذا والمضاف فى كل من الآيتين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط فى آية الجمعة سوغ الحالية اذ الحال حينئذ كانها غير مضاف اليه وعدم الصلاحية فى آية البقرة منع من ذلك وقدمر الكلام فى هذا كله فى الجملة التفسيرية انتهى ولا يخفى ان قوله كأنها غير مضاف اليه على مارأيناه فى النسخ ليس بمستقيم ولعله سقط من النساخ كلمة من والاصل اذ الحال حينئذ كانها من غير مضاف اليه (قوله ولقد أمر على اللئيم يسبنى) هذا صدر بيت عجزه فمضيت ثمت قلت لا يعنينى وقد تقدم الكلام عليه فى حرف الباء الموحدة (قوله وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود) يريد بالضابط المذكور قوله فيما سبق هو ان يقال ان الجملة الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة الى آخره (قوله لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا) فى الشرح اما كون الانشاء لا يقع حالا فقدمر تعليله فى آخر الكلام على الجملة المعترضة وأما كونه لا يقع نعتا فقال الرضى وانما وجب فى الجملة التى هى صفة أو صلة كونها خبرية لانك انما تجئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من انصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بعت وطلقت وأنت حر ونحوه أو الطلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها (قوله ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا) وذلك لانه ليس الغرض ان القول حالة الانعام وان كان هو فيها ولان الحال قيد لعاملها وعاملها هو العامل فى صاحبها وصاحبها هنا رجلان فيلزم ان يكون القول من الرجلين مقيدا بحالة انعام الله تعالى عليهما (قوله ومنها قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم) جاؤكم عطف على يصلون أعنى صلة الذين وهو استثناء من ضمير النصب فى قوله فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم أو عطف على موضع صفة قوم وهى بينكم وبينهم ميثاق والمعنى ان الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين أو يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتليكم ولا مقاتلى قومهم وكلا العطفين جوزه الزمخشرى وابن عطية قال الزمخشرى والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم الآية بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرر ان كفهم عن القتال أحد سببى استحقاقهم لترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهذا أيضا حكم قبل ان يستحكم أمر الاسلام فكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسالما كارها القتال قومه مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومه لا سبيل عليه وهذه نسخت أيضا بما فى براءة (قوله ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هى حال من فاعل جاء على اضمار قد) فى الشرح نقل السبكى فى شرحه للتلخيص عن شيخه أبى حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضى الواقع حالا لا يقدر معه قد بل يجوز ان يخلو منها لفظا وتقديرا قال أبو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لنقل المصنف عن الاخفش بل هو مخالف لما ذكره المصنف فى قد من حرف القاف حيث قال الثانى وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضى الواقع حالا (قوله ويؤيده قراءة الحسن حصرة) هى قراءة قتادة أيضا ويعقوب قال المهدوى وعن عاصم فى رواية حفص وقرأ

الحسن

الحسن حصرات وقرئ حاصرات وقرأ حصرة بالرفع على انه خبر مقدم والجملة فى موضع الحال (قوله فلا يحتاج الى اضمار قد) هذا بناء على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة (قوله فقيل الموصوف منصوب محذوف أى قوما) قال أبو البقاء وهذا المحذوف حال موطئة (قوله وقيل مخفوض) هذا والذى بعده فى كلام أبى البقاء الا انه قال وما بينهما صفة أيضا وجاؤكم معترض فاراد بما بينهما جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد اختصر ذلك الى قوله وما بينهما اعتراض وليس على ما ينبغى لشموله جملة بينكم وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض (قوله ويؤيده انه قرئ باسقاط أو فى مصحف أبى) وقراءته ميثاق جاؤكم (قوله وعلى ذلك) أى على اسقاط أو يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية أى ثانية عن جاؤكم وان كانت ثالثة عن بينكم وبينهم ميثاق وفى الكشاف ووجه هذه القراءة ان يكون جاؤكم بيانا ليصلون أو بدلا أو استئنافا أو صفة بعد صفة لقوم قال أبو حيان وهذه وجوه محتملة وفى بعضها ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون فى الافعال ولان البدل لا يتأتى لكونه ليس اياه ولا بعضا ولا مشتملا وفى حاشية التفتازانى وذلك أى كون جاؤكم بيانا وبدلا ليصلون لان الانتهاء الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله الكف عن قتال المسلمين فصح ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة بيانا لاتصالهم بالمعاهدين أو بدلا منه كلا أو بعضا أو اشتمالا على ما قيل وأما الاستئناف فعلى انه جواب كيف وصلوا الى المعاهدين ومن أين علم ذلك (قوله وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين) يعنى لا من صفة المجئ حتى يكون بدل اشتمال منه وفى الشرح هذا لا ينفى الملابسة بينه وبين المجئ فيمكن بدل الاشتمال لان مجئ الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية وأقول ليس كل ملابس لمتبوعه بغير الجزئية والكلية يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه المحققون هو البدل الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجئ هو مبينا وملخصا لما أجمل أولا ومعلوم ان حصر صدورهم ليس بالنسبة الى مجيئهم كذلك غايته انه صفة قائمة بهم كما ان مجيئهم كذلك فيكونان صفتين قائمتين بموصوف واحد (قوله ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه) سيذكر المصنف رحمه الله تعالى فى التاسع عشر من الجهة الاولى من الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها فى الباب الخامس ان الراد هو الفارسى وانه يمكن الجواب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا أحدا البته وفى البحر رد الفارسى على المبرد فى انه دعاء عليهم بانا أمرنا ان نقول اللهم أوقع بين الكفار العداوة فيكون فى قوله أو يقاتلوا قومهم نفى ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على ان الدعاء عليهم بان لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم والدعاء عليهم بان لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم أى هم أقل وأحقر ويستغنى عنهم كما تقول اذا أردت هذا المعنى لا جعل الله فلانا على ولا معى بمعنى استغنى عنه واستقل دونه وقال غير ابن عطية أو يكون سؤال موتهم على ان قوله قومهم قد يعبر به عمن ليسوا منهم بل عن معاديهم وفى الشرح وانما لا يتجه الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن مقاتلة قومهم لان قومهم كفار قتالهم مطلوب والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا مبنى على ان قوله ان يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت أى حصرت صدورهم عن قتالكم أو قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز ان يكون القائل بان حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله ان يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم أى جاؤكم كراهة الدخول فى القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم ممسكون لا لكم ولا عليكم فيتجه حينئذ الدعاء عليهم بذلك لانه لم يذكر للضيق متعلق بل دعا عليهم بحرج الصدور وضيقها (قوله ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شئ) فى الشرح قد يورد على هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن فى الزبر صفة لكل شئ أما اذا جعل صفة له استقام لان المعنى حينئذ وكل شئ مثبت فى الزبر أى صحائف أعمالهم فعلوه ويرد أما لفظا فبأنه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى وهو الخبر وأما معنى فلان المراد فى هذه الآية ما أريد فى قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر ففعلوه صفة لكل شئ وفى الزبر الخبر أى كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم (قوله ولا يكون خبرا لما أشرنا اليه ولا ينقض الاول بقولهم لولا رأسك مدهونا ولا الثانى بقول الزبير * ولولا بنوها حولها لخبطتها *) يريد بما أشار اليه ما نبه عليه بقوله كما لا يذكر الخبر من ان الخبر لا يذكر بعد لولا وأراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لانه أول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعد لولا وبالثانى عدم

ذكر الخبر بعد لولا وفى بعض النسخ ولا ينقض الثانى بقولهم لولا رأسك مدهونا ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد بالثانى عدم ذكر الحال بعد لولا لانه ثان بالنسبة الى عدم عمل الابتداء فى الحال وبالثالث عدم ذكر الخبر والاول منقول عن خط المصنف وتمام قول الزبير * تكبطة عصفور ولم اتلعثم * وفى نسخ المغنى وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناظم لحطبتها بتقديم الطاء المهملة على الباء الموحدة وهو ليس بصواب (قوله لندورهما) تعليل لقوله ولا ينقض وهو مبنى على مذهب الاكثرين فى ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد ذكر المصنف فى اوائل خاتمة الحروف المذكورة فى الباب الخامس من هذا الباب ان هذا المذهب مردود (قوله أحدهما امتنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو زارنى زيد سأ كافئه أولن أنسى له ذلك) فى الشرح قد يمنع تعين الحالية فى هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذ احتمال الاستئناف فيهما على تقدير زوال المانع ثابت وأقول الدليل على تعيين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المتقدم وسينبه المصنف على نحو هذا فى الثانى (قوله وأما قول بعضهم فى وقال انى ذاهب الى ربى سيهدين ان سيهدين حال كما تقول سأذهب مهديا فسهو) وجهه ما تقدم الآن ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لاجتماع متنافيين بحسب الظاهر وهما الحال والاستقبال فى محل واحد وهذا مفقود فيما قاس عليه فان دليل الاستقبال فيه ليس فى الحال بل فى عاملها (قوله مضى زمن والناس يستشفعون بى *) هذا صدر بيت عجزه فهل لى الى ليلى الغداة شفيع (قوله والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيهما) ضمير بمنعهما وفيهما عائد الى الوصفية والحالية والذى مضى فيه البحث فيهما هو أثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التى لا محل لها من الاعراب وفى كثير من النسخ مضى البحث فيها بضمير المفرد المؤنث وهو عائد على الآية (قوله فان جملة تخشى على حال من الضمير فائلة ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل) فى الشرح هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون سيؤدى محكيا بمحذوف أى بقول سيؤدى فلا يمتنع كون تخشى على صفة لارتفاع المانع انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو على الظاهر وعدم الحذف

الباب الثالث من الكتاب

(قوله أو ما يشير الى معناه) أى معنى الفعل (قوله وقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا) قال الرضى يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ فى زيد قائم أو كأنه هو فى نحو وأزواجه أمهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال فى نحو زيد عندك ان زيدا هو عندك خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ولا تحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر انتهى (قوله مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وما ذكر ابن جنى من انه أسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الى الغيبة فى ذكر الغضب تأدبا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب (قوله واشتعل المبيض فى مسوده الى آخره) الضمير المضاف اليه المسود عائد على الرأس المذكور قبله فى قوله اما ترى رأسى حاكى لونه * طرة صبح تحت أذيال الدجا والجزل ما غلظ من الحطب ويبس والغضا شجر (قوله قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله) هذه قراءة الجمهور وقرأ عمر وعبد الله وأبى وعلى وبلال بن أبى بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذى فى السماء الله وفى الارض الله (قوله واله خبر لهو محذوفا) هو العائد على الموصول وحسن حذفه طول الصلة بالعطف كما حسن حذفه فى قولهم ما انا بالذى قائل لك شيأ طولها بالمعمول (قوله ولا يحسن تقدير الظرف صلة) فيه رد على أبى حيان حيث قال ويجوز ان تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيهما بالوهيته وربوبيته اذ يستحيل حمله على الاستقرار (قوله وتقدير وفى الارض اله معطوفا كذلك) أى الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه (قوله لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين) هذا علة لقوله ولا يحسن وقد ذكر المصنف فى الباب الاول فى الكلام على اذ فى مسئلة تلزم اذ الاضافة انه لا يعرف تكرار البدل الا فى بدل الاضراب واعترض عليه ابن الصائغ بان تكرر البدل فى غير الاضراب معروف نحو لا تمر بهم الا الفتى الا العلا فان الاول يختار فيه الاتباع على البدل والثانى بدل وأجيبنا بان مراده انه لا يعرف تكرر البدل والمبدل منه واحد والمثال المعترض به المبدل منه متعدد فان الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كما ذكر المصنف فى توضيحه (قوله وفيه بعد حتى قيل بامتناعه) الضمير المجرور ربنى وبامتناع عائد على الابدال من ضمير العائد (قوله ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغى ان

يكون

يكون سببه التخلص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا) يقع فى بعض النسخ لان الحمل بدون واو والصواب ما فى أكثرها وهو الموجود بخط المصنف ولان الحمل بالواو عطفا على لتضمنه الابدال واحد التأويلين نفس الابدال من الضمير المستتر فى الظرف الاول والتأويل الآخر نفس الابدال من الضمير المستتر فى الظرف الثانى وفى الشرح قد يكون مراده بالتأويلين اللذين يحوج اليهما هذا التقدير ان المبدل منه فى حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عائد فيقال هو وان طرح تقديرا موجود حسا فلا تضر نية طرحه مع وجوده لفظا فلعل هذا هو التأويل الذى أراده ولا شك انه يحتاج فى الجملة الاخرى وهى قوله وفى الارض اله الى مثل ذلك فجاء التأويلان وأقول التأويل هو حمل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه والعادة فيما فيه اعتراض وجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه (قوله ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبر التلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف) فى الشرح مراده بالوجه الذى أشار اليه تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذى فرع عليه اذ لو جعل اله خبر مبتدأ محذوف وفى السماء متعلق به أى وهو الذى هو اله فى السماء وجعل وفى الارض اله استئنافا لفسد المعنى أيضا وأقول لا اشكال لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستئناف فقط بل فساد المعنى بتقدير الاستئناف وخلو الصلة من العائد ان عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا الوجه الذى فرع عليه دون غيره (قوله وان لسانى شهدة الى آخره) فى الصحاح والشهد العسل فى شمعها والشهدة أخص منها والجمع شهاد والعلقم شجر مر ويقال للحنظل ولكل شئ اشتدت مرارته علقم وتشديد واو هو وياء هى لغة همدان بسكون الميم وبالدال المهملة (قوله بما فيه رائحته) أى رائحة الفعل (قوله انا أبو المنهال بعض الاحيان) هذا من مشطور السريع الموقوف (قوله انا ابن ماوية اذا جد النقر) هذا من مشطور الرجز وفى الصحاح وقد نقرت بالفرس نقرا وهو صوت تزعجه به وذلك ان تلصق لسانك بحنكك ثم تفتح وقول الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذ كان ساكنا ليعلم السامع انها حركة الحرف فى الوصل كما تقول هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك فى النصب انتهى (قوله فالتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد) فى الشرح ولو قيل ان التعلق باعتبار تأولهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور أصلا وأقول علميتهما هى المرادة منهما وهى تمنع من تأولهما باسم يشبه الفعل لان تأولهما به يخرجهما عن العلمية (قوله حتى شاءها كليل موهنا عمل) هذا صدر بيت عجزه * باتت ضرابا وبات الليل لم ينم * وهو فى وصف برق وشاءها بشين معجمة فهمزة فألف بمعنى سبقها والضمير للسحاب والكليل الذى حصل له كلال أى اعياء وتعب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل (قوله فان فى الاول حمل الكلام على المجاز) فى الشرح المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل للوقت أو جعل من كل مسندا الى البرق اذ الكلال الذى هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة وأقول الذى فى كل منهما مجاز عقلى لان كلا من نسبة الكلال والا كلال الى البرق مجاز وهو ليس بمراد المصنف وانما مراده المجاز اللغوى ولا شك انه فى الاول دون الثانى لان الاول فيه اطلاق كليل الذى هو حقيقة فى اسم فاعل الثلاثى المجرد على اسم فاعل الثلاثى المزيد الهمزة وهو مجاز فى اللفظ (قوله ونم من هو فى سر واعلان) هذا عجز بيت صدره ونم مركم من ضاقت مذاهبه وقد تقدم فى من (قوله وقد أجيز فى قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض تعلقه باسم الله) أصل هذا القول للزجاج الا انه قال انه متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى من المعانى قال ابن عطية وهذا عندى أفضل الاقوال وأكثرها احراز الفصاحة اللفظ لانه أراد ان يدل على قدرته واحاطته واستيلائه ونحو هذه الصفات فجمع ذلك كله فى قوله وهو الله أى الذى له هذه الصفات كلها فى السموات وفى الارض قال أبو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى لكن صناعة النحو لا تساعده لان تلك المعانى جميعها لا تعمل فى لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل فيه من حيث اللفظ لواحد منها وان كان من حيث المعنى لجميعها والاولى ان يعمل فى المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الالوهية وان كان علما وقد قال الزمخشرى نحوا من هذا حيث قال فى السموات متعلقة بمعنى اسم الله كأنه قيل هو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله أو هو المعروف بالالوهية أو المتوحد بالالوهية فيها أو هو الذى يقال له الله فيها وقال التفتازانى لا خلاف انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله لكونه اسما لا صفة وكذا قوله فى السماء اله وفى الارض اله لان الهاء اسم وان

كان بمعنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز أن يكون مأخوذا من أصل اشتقاق الاسم أعنى العبودية أو ما اشتهر به الاسم من الالهية وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل أنا أبو النجم أى المعروف بذلك أو ما يدل عليه التركيب الحصرى من التوحيد والتفرد بالالهية أو ما تقرر عند الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيهما انه عالم بما فيهما على التشبيه والتمثيل شبهت حالة علمه بهما بحالة كونه فيهما لان العالم اذا كان فى مكان كان عالما به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه شئ ويجوز أن يكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى الاصلى ولا يستقيم الكلام بدون هذا المجاز أو الكناية وكذا قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم (قوله على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم) لا يخفى أن كون العلم على معنى المعبود أو المسمى لا يقتضى تأوله به كما أن كون ابن ماوية وأبى المنهال على معنى الشجاع أو الجواد لم يقتض تأولهما به لان كون الاسم على معنى اسم قد يكون مع تأوله به وقد لا يكون (قوله وأجيز تعلقه بيعلم) المجيز لذلك هو أبو على الفارسى فانه قال هو ضمير الشان والله مبتدأ خبره يعلم والجملة مفسرة لضمير الشان قال أبو حيان والتجأ الى هذا ولم يقل مثل الجمهور ان ضمير هو عائد على ما عادت اليه الضمائر قبله وهو الله لانه اذا لم يكن ضمير الشان كان عائدا على الله تعالى فيصير التقدير والله الله وينعقد مبتدأ وخبر من اسمين متحدين لفظا ومعنى لا نسبة بينهما اسنادية وذلك لا يجوز (قوله وبخبر محذوف) قال الزمخشرى ويجوز أن يكون الله فى السموات خبرا بعد خبر على معنى انه الله وانه فى السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه شئ كان ذاته فيهما (قوله ورد الثانى) هو تعلقه بسركم وجهركم وسماه ثانيا لانه ثانى قوله واجيز تعلقه بيعلم (قوله وليس بشئ لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته) فى الشرح لا نسلم ذلك ولم لا يجوز أن يكون مقدرا بما يسرون وما يجهرون وأقول ليس السر بمصدر قال فى الصحاح السر الذى يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع السرائر واذا لم يكن السر مصدرا لا يقدر بحرف مصدرى وصلته وأما الجهر فهو مصدر الا انه ههنا أريد به ما يقابل السر وهو الذى لا يكتم لا معناه المصدرى فلا يكون هنا مقدرا بحرف مصدرى وصلته ثم لا يخفى أن المراد هنا بصلة الحرف المصدرى فعل ذلك المصدر المقدر وحينئذ فقول الشارح مقدر بما يسرون ليس على ما ينبغى لان يسر فعل الاسرار لا السر (قوله هل يتعلقان بالفعل الناقص) قال الرضى وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ لان كان فى نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أى حصوله فجئ أولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة أخرى وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على الكون فى الصبح ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قاله (قوله والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس) فى شرح التسهيل ويبطل القول بانها لا تدل على الحدث أوجه أحدها انه قد صرح بمصدرها معملا اعمالها فى قوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى ✱ وكونك اياه عليك يسير

واعترض بانه يحتمل أن يكون التقدير وكونك تفعله فلما حذف الفعل انفصل الضمير الثانى ان الافعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا اذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وللخصم ان يمنع هذا الاستلزام فى مطلق الفعل ويقول انما هو فى الفعل التام فقط الثالث ان الاصل فى كل فعل الدلالة على معنيين فلا يقبل اخراجهما عن الاصل الا بدليل الرابع انها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان الخامس أن الافعال لا تمتاز الا بالحدث وان تساوت بالزمان فاذا زال ما به الافتراق وبقى ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنيا وبين صار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه السادس ان من جملتها انفك ولا بد معها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنيا

ما

ما يدغشيانى وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد السابع وقوعه أم صلة لما المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث أقوى فكانت أولى بالبقاء التاسع مجيء اسم الفاعل منها واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل دال على الحدث وما هو قائم به أو صادر عنه العاشر انها لو كانت مجردة من الحدث لم يبن منها أمر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط (قوله ولا ما أوحينا لفساد المعنى) اذ التقدير حينئذ أن أوحينا الى الناس ان انذر الناس ولقائل أن يقول لا نسلم فساد المعنى حينئذ اذا كان الى رجل بدلا من الناس وقد كانوا يعجبون أيضا من كون الرسول بشرا وفى اعراب أبى البقاء وقيل عجب هنا بمعنى معجب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول أو فاعل جاز أن يتقدم معموله عليه كاسم المفعول انتهى ويؤيد تعلقه بعجبا ما روى عن ابن جريج أنه قال عجبت قريش ان بعث رجل منهم فنزلت هذه الآية (قوله وقد مضى عن قريب أن المصدر الذى ليس فى التقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه) هذا اعتراض على قوله لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر وقوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منصوب بالعطف عليه ويقع فى بعض النسخ ليس فى تقدير حرف موصول بدون أل وباضافة تقدير الى حرف وأشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبل هذا فى الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله فى السموات وفى الارض يعلم سركم وجهركم (قوله ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل) يعنى يجوز أن يكون للناس فى الاصل صفة لعجبا فلما قدم عليه انتصب على الحال كما ان موحشا فى الاصل صفة لطلل فلما قدم عليه انتصب على الحال ﴿قوله هل يتعلقان بالفعل الجامد﴾ هذا الفصل بكماله ساقط فى بعض النسخ (قوله وكيف رهب أمر الى آخره) رهب أخاف وأراع أخوف ﴿هل يتعلقان بأحرف المعانى﴾ (قوله وما سعاد الى آخره) فى القاموس الغداة البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس والبين هنا الفراق وظبى أغن اذا كان يخرج صوته من خياشيمه وغضيض الطرف فاتر العين وفى الصحاح والطرف العين ولا يجمع لانه فى الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يرتد اليهم طرفهم (قوله ومثله فى التعلق بحرف النفى ما أكرمت المسيء لتأديبه وما أهنت المحسن لمكافأته اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد) وذلك أن المراد ليس نفى الاكرام المخصوص بالتأديب ولا الاهانة المخصوصة بالمكافأة بل المراد نفى مطلق الاكرام ومطلق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفى اذا تسلط على القيد وحده بقى أصل الفعل مثبتا وان تسلط على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفى المقيد نفى المطلق (قوله فينبغى على قولهم ان يقدر ان المتعلق بفعل دل عليه النافى أى انتفى ذلك بنعمة ربك) فى المنتخب ان المعنى انتفى عنك الجنون بنعمة ربك وهو ظاهر فى أن الباء متعلقة بفعل دل عليه النافى وفى البحر ويظهر لى أن بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة فى انتفاء الوصف الذميم عنه عليه السلام وقال ابن عطية بنعمة ربك اعتراض كما يقول الانسان أنت بحمد الله فاضل وقال الزمخشرى يتعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا فى قولك أنت بنعمة الله عاقل مستويا فى ذلك الاثبات والنفى استواءهما فى قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنفيا عملا واحدا ومحله النصب على الحال كانه قيل ما أنت بمجنون منعما عليك بذلك ولم يمنع الباء ان يعمل مجنون فيما قبله لانها زائدة لتأكيد النفى والمعنى استبعاد ما كان ينسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التى يقتضيها التأهل للنبوة بمنزل انتهى والحصافة بمهملتين وفاء بعد الالف الاحكام قال أبو حيان وما ذهب اليه من ان بنعمة ربك متعلق بمجنون وانه فى موضع الحال يحتاج الى تأمل وذلك انه اذا تسلط النفى على محكوم به له معمول ففى ذلك طريقان أحدهما ان النفى يتسلط على ذلك المعمول فقط والآخر انه يتسلط على المحكوم به فينتفى معموله لانتفائه بيان ذلك تقول ما زيد بقائم مسرعا فالمتبادر الى الذهن ان اسراعه منتف دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع والوجه الآخر انه انتفى قيامه فانتفى اسراعه أى لا قيام فلا اسراع وهذا الذى قررناه لا يتأتى معه قول الزمخشرى بوجه بل يؤدى الى ما لا يجوز ان ينطق به فى حق المعصوم صلى الله عليه وسلم وقال السفاقسى والجواب ان المتبادر للذهن فى نحو ما زيد بقائم ضاحكا نفى القيام فى هذه الحالة ولا يلزم منه نفى تلك الحالة فى غير القيام الا أن يكون المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فقوله والثانى نفى المحكوم به فينتفى معموله بانتفائه غير مسلم الا حيث الملازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة وتمثيله بما زيد بقائم مسرعا غير مطابق لان القيام لازم للاسراع فلهذا لزم من نفيه نفى الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفى الجنون فى حالة النعمة نفيها فى غيرها بل المفهوم يقتضى ثبوته فى غيره

قلنا مالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم أبدا فيلزم نفي الجنون مطلقا (قوله وذلك على ان الاصل وما كسعاد الاظبي أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) في الشرح لا نسلم لزوم ذلك لجواز أن يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الا حال ظبي أغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو النفور والظرف متعلق بالحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا بمحذوف أي واذكر حال مريم أو قصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة والنبأ والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد ألم المصنف ببعض هذا في آخر الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الظرفية وأقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى يقال ان التقدير وما حال سعاد الا كحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور والبعض الذي ذكر عنه هو السيد ذكر ذلك في حاشية المطول ثم في الشرح على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بمجرده اذ الظرف يجوز أن يتقدم على عامله المعنوي نعم ان أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وبقي الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد بالتقدير قسيم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر (قوله ابن عمرون) هو بفتح العين المهملة وسكون الميم وضم الراء والمشهور رفعه الصرف والفارسي يمنعه للعلمية وشبه العجمة (قوله كان قلوب الطير الى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة (قوله مع ان الحال شبيهة بالمفعول به) يعني من جهة انها فضلة ومن جهة ان الفعل يتسلط على نصبها من غير توسط حرف ملفوظ أو مقدر (قوله واياما كان فالحجة قائمة به) في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تأويل كعشرين درهما (قوله تعيرنا الى آخره) العالة الفقراء جمع عائل وكذلك الصعاليك جمع صعلوك كعصفور وهو الفقير (قوله انه لا يتقدم الحال على عاملها المعنوي) الذي في بيت كعب بن زهير ظرف لا حال ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة أطلق اسم الحال على الظرف (قوله قلت سوغه الذي سوغ تقديم بسرا في هذا بسرا أطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو أكفأهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى) قال الرضي ولا نرى بأسا أن يقال زيد احسن قائما منه قاعدا كما يقال ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وقال المصنف في حواشي التسهيل وانما اغتفر نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو أخر التبسا فان قيل اجعل أحدهما تاليا لافعل قلنا يؤدي الى فصل افعل عن من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا التركيب فلم يحتمل (قوله وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة) في الشرح فيه نظر من وجهين الاول ان كلا من الحالين اللذين حمل الكلام عليهما يأباه الحريري نحن وأنتم بعطف أحد الضميرين على الآخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان أنتم توكيد لضمير نعولكم المحذوف وهو ضمير المفعول يعني ونحن توكيد لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم وأقول هذا هو وجه البعد الذي اعترف به المصنف في توجيهه الثاني من وجهي النظر ان دعواه امتناع جعل أنتم توكيد الضمير صعاليك من أجل تخالفهما بالحضور والغيبة غير مسلمة لان ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعولكم فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك قمت أنت ضاحكا والضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك وأقول اذا كان صعاليك معمولا لعالة يكون في المعنى صفة لمحذوف أي اناسا صعاليك فيكون الضمير الذي فيه غيبة وكذلك اذا كان حالا من مفعول نعولكم اذ المعنى في حال كونكم اناسا صعاليك الا ان في الكلام ضمير المخاطبين على هذا الوجه وهو مفعول نعولكم فيكون أنتم توكيدا له وعلى الوجه الاول الصعاليك مخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى وأكد الضمير الذي فيه بانتم فان قيل فلم يجعل المصنف على الوجه الاول أنتم خبر مبتدأ محذوف أي صعاليك هم أنتم أجيب بان عطف الحريري أنتم على نحن الذي هو توكيد يأباه ويقتضي انه توكيد (ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر) (قوله بالعامل المقوى) هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة (قوله لعل أبي المغوار منك قريب) تقدم

الكلام

الكلام عليه فى لعل (قوله جر ولها منبهة) هو بميم مفتوحة فنون ساكنة فباء موحدة مفتوحة بمعنى التنبيه أو بميم مضمومة فنون مفتوحة فموحدة مشددة اسم فاعل من نبه (قوله انما ثبت فى الكلام) الضمير فى ثبت عائد على النيابة لاكتسابها التذكير من المضاف اليه أو لانها بمعنى الايقاع وهو مذكر (قوله الا يجاورنا الا كذا ديار) هذا عجز بيت صدره * وما نبالى اذا ما كنت جارتنا (قوله نحن بغرس الودى الى آخره) الغرس مصدر غرست الشجر اغرسه غرسا وفى الصحاح والودى على فعيل الفسيل واحده ودية والفسيل بفاء مفتوحة فسين مكسورة مهملة فمثناة تحتية صغار النخل وفيه قال الاصمعى السدفة والسدفة فى لغة أهل نجد الظلمة وفى لغة غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال أبو عبيدة وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدف اذا أظلم والسدف الليل قال الشاعر تزور العدو على نأيه * بارعن كالسدف المظلم والسدف أيضا الصبح واقباله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقرة نحن بغرس الودى اعلمنا منا بركض الجياد فى السدف انتهى وفى الشرح شاهدت فى كراسة بخط المصنف ضبط السدف بضم السين وفتح الدال (قوله من تخليط الاعراب) هو بفتح الهمزة وسكون المهملة (قوله وذلك عكس معنى التعدية الذى هو ايصال معنى الفعل الى الاسم) تقدم فى خلال الجواب عن هذا بان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف وان المصنف صرح بذلك فى على الاستدراكية فهذه الكلمات اذا جرت تقتضى ايصال معنى الفعل لمجرورها على جهة الثبوت كما فى ما قام القوم خلا زيدا أو على جهة النفى كما فى قام القوم خلا زيدا ﴿حكمها بعد المعارف والنكرات﴾ (قوله فهما صفتان فى نحو رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن لانهما بعد نكرة محضة) لقائل ان يقول لا يلزم من كونهما بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لها فقد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله انه يجوز فى من مثله ان يكون صفة لسورة وان يتعلق بفأتوا وعبارته بنصها من مثله متعلق بسورة صفة لها أى بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه قد وقع نزاع بين الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردى شارح تصريف ابن الحاجب وبين القاضى عضد الدين عبد الرحمن الشيرازى فى تخصيص صاحب الكشاف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستفتى القاضى عضد الدين أهل عصره فى ذلك وانتصر للجاربردى ولده ابراهيم فى رسالة سماها السيف الصارم فى قطع العضد الظالم وصورة الفتوى يا ادلاء الهدى ومصابيح الدجا حياكم الله وبياكم وألهمنا الحق بتحقيقه واياكم يسالكم فيما هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ممتحن بالقصور لا ممتحن ذو غرور ينشد باطلق لسان وادق جنان الاول لسكان وادى الحبيب * هنيأ لكم فى الجنان الخلود افيضوا علينا من الماء فيضا * فانا عطاش وأنتم ورود قد استبهم علينا قول صاحب الكشاف افيضت عليه سجال الالطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها أى بسورة كائنة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد حيث جوز فى الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وحظره فى الوجه الثانى تلويحا فليت شعرى ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا وفأتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثمة حكمة خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رأيتم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب اثبتم اجزل الاجر والثواب وقد أجاب التفتازانى فى حاشيته عن هذا وتعرض لما أجاب به غيره فقال والجواب ان هذا أمر تعجيز باعتبار المأتى به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضى وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشئ ومثل النبى عليه السلام فى البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن فى البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضى وجود المثل بل ربما يقتضى انتفاءه حيث تعلق به أمر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضى وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق بفأتوا فمن للابتداء قطعا اذ لا مبهم يبين ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر المأتى به صريحا وهو السورة واذا كانت من للابتداء تعين كون الضمير للعبد لانه المبدأ للاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان المبدأ الذى يقتضيه من الابتدائية ليس هو الفاعل حتى ينحصر مبدأ الاتيان بالكلام فى المتكلم على انك اذا تأملت فالمتكلم ليس مبدأ للاتيان بالكلام منه بل الكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الاثر الذى اعتبر له امتداد حقيقة أو توهما كالبصرة للخروج والقرآن للاتيان بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال ان المعتبر

من المبتدا هو الفاعلي أو المادي أو الغائي أو جهة تلبس بها ولا يصح شيء من ذلك فيما نحن فيه على ان كون مثل القرآن مبدأ ماديا للاتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعليا له الثاني انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثله ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا وظاهر ان المقصود خلافه كما نطقت به الآي الأخر وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضي ان يعتبر موصوفه منزلا الا ترى انه اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى سورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان يأتوا من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين الثالث انها اذا كانت صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من عند المثل كما يقال ائتوا من زيد بكتاب أي من عنده ولا يصح ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهذا أيضا بين الفساد انتهى (قوله في نحو يعجبني الزهر في اكمامه والثمر على اغصانه) في الصحاح الكم والكمامة وعاء الطلع وغطاء النور والجمع كمام وأكمة واكمام والثمر بالمثلثة وفتح الميم (قوله وفي نحو هذا ثمر يانع على اغصانه) الثمر هنا أيضا بالمثلثة وفتح الميم واليانع النضيج يقال ينع الثمر يينع وينع ينعا وينعا وينوعا أي أدرك ونضج وأينع مثله وقرئ وينعه وينعه وهو مثل النضج والنضج ❁ (حكم المرفوع بعدهما) ❁ (قوله أحدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلا) في الشرح هذا يقدح في قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر في الباس المبتدا بالفاعل وجب تأخيره نحو زيد قام وأقول ان قولهم ذلك انما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو اقائم زيدان يكون زيد مبتدأ وان يكون فاعلا له اغنى عن خبره (قوله وحيث اعرب فاعلا) يعني على سبيل المرجوحية أو على سبيل الارجحية أو على سبيل الوجوب (قوله أحدها امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) في الشرح قد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا ضعف بالاضمار ووجوب الحذف وأقول المقدر عندهم كالملفوظ فتقديم المعمول عليه كتقديمه على الملفوظ ووجوب حذف العامل لا يقتضي ضعفه لانه لا يكون الا لقرينة تدل عليه ولفظ يسد مسده ثم على تقدير كون العامل هو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر المحذوف لا يكون تقديم الحال على الظرف أو المجرور الا تقديما على عامله الملفوظ وأيضا يمكن تقديم الحال فيما نحن فيه على الظرف أو المجرور من غير تقديمها على الفعل المضمر بان يضمر الفعل سابقا على الحال السابقة على الظرف أو المجرور (قوله ولقوله) عطف على قوله أحدها امتناع تقديم الحال لانه في معنى لامتناع تقديم الحال (قوله ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان) في الشرح قد يمنع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد وبقاء التوكيد ووافقهما على ذلك جماعة كما نص عليه المصنف في الباب الخامس حيث تعرض الى شروط الحذف في الخاتمة التي عقدها لذلك (قوله ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال) هذا مبني على ما سيقوله في الباب الرابع في أقسام العطف ان جمهور البصريين على اشتراط الطالب للمحل خلافا لبعض البصريين ولجميع الكوفيين لا يقال ذلك الكلام في العطف وهذا الكلام في التأكيد لانا نقول قال الجرمي والزجاج ان حكم التأكيد حكم عطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا أو غير ظاهر واليه ذهب الفراء لكن شرط خفاء الاعراب وفؤادي من هذا القبيل قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق (قوله تنبيهات) هو بالمثناة الفوقية في آخره جمع تنبيه (قوله ظلت الى آخره) أصل ظلت ظللت حذفت اللام الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختصت الاولى بالحذف لانها تدغم وقيل الثانية لان الثقل انما يحصل عندها ويجوز فتح أوله كما هو أصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والخطاب في ظلت لنفسه والياء في يوم اثاريه والنضيجة فعيلة من نضج اللحم اذا تكامل طبخه والمراد هنا شدة الحرارة والخلب بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام وفي آخره باء موحدة فسره المصنف بزيادة الكبد أو بحجاب القلب أو بما بين الكبد والقلب وفي القاموس هو لحمة رقيقة تصل بين الاضلاع أو الكبد أو زيادتها أو حجابها أو هي شيء أبيض رقيق لازق بها (قوله أو بالابتداء) هذا متعلق بمحذوف معطوف على فاعله والتقدير أو مرفوعه بالابتداء (قوله وأضاف اليد الى الكبد لملابسة بينهما فاقام ما في الشخص) في الشرح الاحسن ان تقرر الملابسة هنا بين اليد والكبد بانه قد فرض وضعها على خلب الكبد وأقول بل الاحسن ما قاله المصنف لان خلب الكبد الذي فوقه اليد لا يتأتى الملابسة بينه وبين الكبد على التفسيرين الاخيرين اللذين ذكرهما المصنف

للخلب

المغلب الايانهما فى الشخص فالتمكن اضافة اليد الى الكبد لذلك (قوله ولا خلاف فى تعين الابتداء فى نحو فى داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة) هذا هو التنبيه الثانى وفى الشرح ينبغى ان يجرى فيه الخلاف وذلك ان عند نا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى وأقول القائل بجواز ضرب غلامه زيدا وهو الاخفش ومن تبعه كابن جنى لا يسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما أجاز نحو ضرب غلامه زيد الشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل قال الرضى والاولى تجويز ماذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع ماقالوا وكان فى قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذى قلناه (قوله أما على الفاعلية فلما قدمناه) هو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله وأجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ الا فاعلا) لانه اذا كان مبتدأ كان متقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز واذا كان فاعلا كان مؤخرا بحسب اللفظ والرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك غير جائز عندهم (قوله لقولهم فى أكفانه درج الميت) لقولهم هو بلام مكسورة فى أوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراء وفى آخره جيم مصدر بمعنى الطى واللف (قوله بسعاته هلك الفتى أو بحاته) فى الشرح فى الصحاح المسعاة واحدة المساعى فى الكلام والجود وفى القاموس وغلط الجوهرى فقال بدل فى الكرم فى الكلام انتهى وأقول الذى رأيته فى نسخة الصحاح التى أراجعها وهى نسخة فى مدرسة جمال الدين والمسعاة واحدة المساعى فى الكرم والجود انتهى والهلك بضم الهاء وسكون اللام قال فى الصحاح هلك الشئ يهلك هلاكا وهلوكا ومهلكا وتهلكة والاسم الهلك بالضم (قوله واذا كان اسم فى نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك) هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية فى نحو فى داره قيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدا (قوله والارجح تعين الابتدائية) فى نحو هل أفضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث وأشار بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل نفى وكان مرفوع اسم التفضيل أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينيه الكحل منه فى عين زيد ويسمى ذلك بمسئلة الكحل (قوله ومن المشكل قوله خبير الى آخره) هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت فى حرف اللام (قوله لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت) لا يقال قد ثبت بقول الشاعر (خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ❊ مقالة لهبى اذا الطير مرت) لانا نقول قد أجيب عنه بان خبير خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعيلا يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير مما يجب فيه تعلقهما بمحذوف (قوله أحدها أن يقعا صفة نحو أو كصيب من السماء) فى الشرح واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس فى الدار وأما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو زيدا راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا بفتح القاف والثانى لغوا أو ملغى قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذى كان مستترا فيه الى الظرف سمى ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو فى الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم فى المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شئ من متعلقه سمى لغوا أو ملغى كانه ألغى وقال العينى مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه أخذه من الرضى فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضى قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسنا ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله فقولك كان فى الدار زيد أى كان مستقرا فى الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا كلامه قال الشارح ولا يخفى ان المناسبة التى ذكرتها أولا وهو الذى سمعته من بعض أشياخنا أولى مما ذكره الرضى والعينى أما أولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره وأما ثانيا فلان الظرف

اللغو أيضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر انتهى وأقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار أو ما يعناه وعن الثاني انه مستقر بمعنى انه يتعلق بلفظ الاستقرار أو ما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار لترد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها الشارح عن بعض شيوخه لا تتأتى على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تتأتى على ما ذهب اليه أبو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تتأتى عليهما فتكون أولى ثم في الشرح فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل تسميته مستقرا أو لغوا قلت ان قدر راكب ابتداء بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان قدر مستقرا أولا وأريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب وأقول فيه نظر لان كون الظرف مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار فاذا أريد بمستقر امعنى راكب لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا بل لغوا ولم يكن حذفه واجبا بل جائز الدليل قوله وأما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده رأي بصرية ومستقرا حال من مفعولها وعند ظرف لمستقر ثم قال ابن عطية هو ما يقدر عند وقوع الظرف حالا فقد ظهر هنا وقال أبو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التحرك (قوله لك العز الى آخره) هان يهون ضد عز يعز والهون بالضم الهوان والذل و بحبوحة الشئ بحاءين مهملتين و باءين مضمومتين وسطه وفي الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو خبر كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن الا ان كائنا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى وأقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر وسيأتي عن قريب ما يدل على ذلك من كلام التفتازاني (قوله صرح ابن جني بجواز اظهاره) هكذا وقع في نسخة المصنف و ينبغي ان يقال اظهار متعلقه (قوله وهو غريب) لانه لم يقل به غيره (قوله وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين) المعرس من أعرس الرجل بنى باهله أو اتخذ عرسا وهي بالكسر امرأة الرجل والرفاء بكسر الراء والمد الالتئام والاتفاق وهمزته أصلية قال ابن السكيت وان شئت كان معناه السكون والطمأنينة فيكون أصله غير الهمزة من قولهم رفوت الرجل اذا سكنته (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والنصب و يريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما وقراءة النصب قراءة السبعة وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجر فقراءة الرفع قراءة ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة وقراءة الجر قراءة عبد الله (قوله فيه نظر) أي تردد لاشتمال كل من التقديرين على مناسبة هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف (قوله لقلة ذلك واطراد هذا) الاشارة بذلك الى حد قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن و بهذا الى نحو جاء الذي في الدار وانما أشار بالقريب السابق على ما أشار اليه بالبعيد ليس مما كلامه فيه وما أشار اليه بالقريب منه (قوله لان الفاء يجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم) الفرق بينهما ان النكرة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط فدخلت الفاء في الخبر لمشابهته حينئذ لجواب الشرط (قوله كل أمر الى آخره) المنوط المعلق من نطت الشئ أنوطه نوطا علقته ومباعد بكسر العين المهملة اسم فاعل كذا في (قوله ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف) يعني ان الفعل اذا وقع خبرا أو حالا أو نعتا يقدر بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشياء يكون وصفا (قوله ولان تعليل المقدر أولى) وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه مفرد كيفية تقديره باعتبار المعنى (قوله وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي) يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيدا مررت به مع كل متعد بالحرف وليس المانع المعنوي في نحو زيدا ضربت أخاه مع كل سببي وانما لم يفصل كذلك قصدا الى الاختصار وفي الشرح وكان ينبغي ان يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف وكل سببي ليكون المانعان موزعين على المتعدي بالحرف والسببي وجودا كما صنع المصنف مقتض لتصور المانعين معا في بعض صور ما يتعدى بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يمكن تصورهما في المتعدي بالحرف نحو زيدا مررت باخيه فان المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد وأقول تخصيص امكان تصورهما بالمتعدي بالحرف يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل

هو

هو ممكن فيه أيضا كما فى هذه الصورة بعينها (قوله وأما فى المثل) هو بفتح الميم والمثلثة اشارة الى قوله السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه (قوله وأما فى البواقى) هى الظرف والجار والمجرور اذا كانا صفة أو حالا أو صلة أو خبرا أو رافعا الاسم الظاهر (قوله وهو كائن أو مستقر) قال التفتازانى عند قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر ومما يتنبه له انه اذا قيل فى الظرف المستقر كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا انما تصفو الا ان كان الظرف فى موضع الخبر فيقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات (قوله واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح فى الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال) فى الشرح كيف تقدر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال الذى هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت وأقول لا تهافت لان تقدير الوصف انما هو لصلاحيته للازمنة كلها دون غيرها (قوله وقد بينا فساد تلك الشبهة) هى ان الكون الخاص لا يحذف والذى بين به فساده (قوله ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر) الى آخره (قوله ومما يبعد ذلك أيضا أنك لا تعلم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدأ الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو واسئل القرية) الاشارة هنا بذلك الى تقديره ضاربين مع كائن فى قوله اللهم الا ان يقدر مع ذلك الى كائن وفى الشرح موضع التقدير هو ما بين اسأل والمفعول الذى هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف وأقول فى كلام المصنف مضاف محذوف وتقدير كلامه عند موضع تحقق تقديره والبينية بين شيئين لا تحقق الا عند وجود ثانيهما فالمحذوف هنا لا يعلم الا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف (قوله وأما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرى فانه زعم ان الاستثناء منقطع) فى الشرح ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعى الى اختيار المذهب التميمى على المذهب الحجازى قلت دعت اليه نكتة سرية أى سيدة النكت حيث أخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها أنيس ليؤل المعنى الى قولك ان كان الله ممن فى السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعنى ان علمهم بالغيب فى استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما فى البيت ان كانت اليعافير أنيسا ففيها أنيس قال صاحب التقريب وفى الكلام تعقيد يحل ببيان أمرين أحدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثانى موازنة الآية بالبيت أما الاول فتلخيصه ان كان الله فيهما وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم الغيب أى استحالته كاستحالته وأما الثانى فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل ان كان اليعافير أنيسا ففيها أنيس وهذا انما يصح على المذهب التميمى وجعله من جنس الاول على سبيل الفرض والتقدير لتصح تلك الشرطية وأما الحجازى فنصبه على انه مستثنى منقطع أى مذكور بعد لا غير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود ولله الحمد تعيين موضع التقدير (قوله فالاول نحو فى الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن المبتدأ) قال المصنف فى بيان مكان المقدر فى الخاتمة التى ذكرها فى الباب الخامس وان قدمنا فى نحو فى الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه فى الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو انه عامل فى الظرف وأصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ فى مثل هذا (قوله ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ) فى هذا نظر وكذا فى قوله فى الخاتمة اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ ووجه النظر ان العلة فى امتناع تقديم الخبر اذا كان فعليا فى باب المبتدأ هى خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ الا مع الحذف والتقدير وجوابه ان المقدر عندهم فى حكم الملفوظ فما امتنع فى الوقوع وان كان علة المنع لا توجد فى المقدر

الباب الرابع من الكتاب

(قوله احداها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا) هذا التمثيل مبنى على ما ذهب اليه الاندلسيون من ان المضاف فى رتبة المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فانه فى رتبة العلم وان الاسم الشريف علم وفى مطول التفتازانى وأصله الاله حذفت منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سهى لان المراد

بالاله فى كلمة الشهادة أما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
الباطلة فيجب أن يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له فى الوجود أو موجود
الا الفرد الذى هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى مختص بالعبودية بالحق لم يطلق على غيره أى بالفرد
الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفى تفسير البيضاوى وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به
ولانه لابد له من اسم تجرى عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا اله الا الله
توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر أنه وصف فى أصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل فى غيره
وصار كالعلم مثل الثريا والصعق أجرى مجراه فى اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لانه
ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقى أو غيره غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد
ذاته المخصوص لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله فى السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق وهو كون أحد اللفظين
مشاركا للآخر فى المعنى والتركيب حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى (قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم
زيد) قائل هذا القول هو الامام فخر الدين الرازى ووجهه انه ليس المبتدا مبتدأ لكونه منطوقا به أولا بل لكونه مسندا اليه
ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هى المنسوب اليها والصفة
هى المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبره قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى
الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبى
ومسندا اليه قال بهاء الدين السبكى وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيه موصول
بمعنى الذى فهو فى الجمود والدلالة على الذات كزيد (قوله والتحقيق ان المبتدأ ما كان أعرف) يعنى وان تأخر كزيد فى المثال
المذكور وهو القائم زيد أو كان هو المعلوم عند المخاطب يعنى وان تأخر كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان القائم معلوم
عند هذا المخاطب فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ ينبغى أن يعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب عموما وخصوصا
من وجه وطريق تناولهما للاقسام بحيث لا يكون تداخل انه أراد بالاعرف الاعرف من المعلومين أو من المجهولين والا
عرف المعلوم مع غير المعلوم وأراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين فى الرتبة وفى
المطول والضابط فى التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بأحداهما دون الاخرى
حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين متعددين فى الخارج فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب
بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات
به وهو كالطالب أن يحكم بثبوته للذات أو بنفيه عنها يجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا
بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه أخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين
واردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد وهذا يتضح فى قولنا (رأيت أسود اغابها الرماح * ولا يصح رماحها الغاب)
يعنى لانه لابد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل فى بيت السقط بحوض بحر انقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان
السامع يعرف له ماء وانما تطلب تعينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود
وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان أردت ان تعرفه ذلك قلت المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول
من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق (قوله واما سيبويه فيجعله المبتدا) ظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند
سيبويه مخصوص بما اذا كان المبتدا اسم استفهام أو اسم تفضيل (قوله وحسبنا الله) قال المصنف فى أوضح المسالك لحسب
استعمالان أحدهما أن يكون بمعنى كاف فيستعمل استعمال الصفات المنكرة فيكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك
من رجل أى كاف لك من غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان
حسبك الله والثانى أن يكون بمنزلة لا غير فى المعنى فيستعمل مفردة وهذه هى حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن
الاضافة يجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وبناؤها على الضم كرأيت رجلا حسب
ورأيت زيدا حسب انتهى (قوله ويتجه عندى جواز الوجهين اعمالا للدليلين) فى الشرح واتجاه الامرين عنده اعمالا

للدليلين المذكورين مناف لما قدمه من التحقيق الذى قرره أولا وذلك لان احد هذين الدليلين هو شبه المرفوعين فى
المثال المذكور ونحوه بمعرفتين تأخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتض للحكم بابتدائية الاخص جريا على مقتضى تحقيقه
المتقدم وانما ذكره هذا توجيها للحكم بابتدائيته غير الاخص فما هذا الذى قاله وأقول لا منافاة لان ذلك التحقيق بالنظر الى
اختياره دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى قول سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور لظهوره لا مما ذكره من
توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكره فى توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين
لا دليلان (قوله والخبرية فى قولهم ماجاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا
التقدير لم يدخل اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله) يعنى انه لو لم يقدر حاجتك مبتدأ بل قدر خبرا لم يدخل الناسخ فى هذا الكلام
لانه لو دخل فيه لدخل على ما لانه المبتدأ حينئذ والناسخ لا يدخل الا عليه ويلزم ان يعمل فى الاستفهام ما قبله وذلك مخرج
للاستفهام عن ما يستحقه من التصدير لا يقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ على ما مقدما عليها وهو ممنوع لانا نقول هذا
اللازم مبنى على كون حاجتك خبرا عن ما ومعلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا مبتدأ فلو دخل الناسخ لدخل
على ما متقدما عليها (قوله وأما من نصب فالاصل ما هى حاجتك بمعنى أى حاجة هى حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير
فاستتر فيه) قال الرضى ومن الملحقات بكان جاء فى ماجاءت حاجتك أى ما كانت حاجتك وما استفهامية وأنث الضمير الراجع
اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما فى من كانت أمك وروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها وأول من قال
ذلك الخوارج قالوا لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من على رضى الله عنه انتهى (قوله بناء على انه من التشبيه المعكوس
للمبالغة) هو التشبيه الذى جعل فيه الناقص فى وجه الشبه مشبها به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب
وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة أتم من الصباح فى الوضوح والضياء
﴿وما يعرف به الاسم من الخبر﴾ (قوله وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر) فى هذا وفى قوله من قبل
فى المسألة الاولى فان علمهما وجهل النسبة اشارة الى أن كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافى كون الكلام مفيدا للسامع
فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام فهو انتساب الخبر الى المبتدأ أو كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا
والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعددين فى الخارج
فاستفاد من الكلام انهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب الذات (قوله ويستثنى من مختلفى الرتبة) يعنى فى هذا الباب
وفى باب المبتدأ لقوله بعد فان الاصح فى باب المبتدا وارد بنحو هذا كل اسم اشارة اتصل به التنبيه والا مع الضمير استثناء مفرغ
من ظرف عام مقدر والتقدير ويستثنى من مختلفى الرتبة فى وقت من الاوقات الا مع معرفة الضمير والاشارة فى ولا يتأتى ذلك الى
دخول التنبيه على الضمير (قوله واعلم انهم حكموا لان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما أن الضمير كذلك)
فى الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير
وأقول جاز أن يكون فى تلك الاسماء مانع من جعلها بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى ولا شرطا فى وجوده وفى
الشرح ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلتهما المعرف بالاضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بحكم الضمير مما
يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت وأقول هذا الحكم لا يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة
اذا كان غير مصدر مسبوك من ان وان وما بعدهما بمنزلة الضمير وانما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان مصدرا مسبوكا
من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثانى وان أراد المضاف الى ذى الاداة المسبوك من ان وان
وما بعدهما فجوابه انه لا يلزم من عدم العلم العدم ومن نقل حجة على من لم ينقل وفى الشرح ثم تخصيص ان وان المصدر يتين بهذا
الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للمصنف فى الباب الخامس فى النوع الثانى من الجهة السادسة ان
قال والحرف المصدرى وصلته فى نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصصه بان وان وأقول تقييده هنا بان وان اتفاقى
لا للاحتراز فلا ينافى ذلك اطلاقه فى الباب الخامس وفى الشرح ثم قوله المقدرين بمصدر معرف يقتضى انهما لو كانا مقدرين
بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبنى ما صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدر
أى صنع رجل حسن وفى جواز مثله نظر فتأمله انتهى وأقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما الان

امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير كما ذكره الشارح أولا (قوله الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر) في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فالاحسن ان يجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا والثان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة وأقول مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل قوله في آخر هذا الكلام واعتذر له أي الزجاج بان النكرة قد تخصصت بلهم (قوله ولا يعكس الا في الضرورة) يعني ولا يجوز جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها وشرط في ذلك ان لا تكون النكرة متمحضة للوصفية فلا يجوز عنده كان قائم زيدا ويجوز كان قرشي زيدا (قوله ولا يك موقف منك الوداعا) هذا عجز بيت للقطامي صدره فقي قبل التفرق ياضباعا وبعده فقي داري اسيرك ان قومي * وقومك لا أرى لهم اجتماعا وضباع مرخم ضباعة اسم امرأة والوداع اسم للتوديع والمداراة الملاينة والمداجاة وأسيرك محبك الذي أسرته محبتك وقيل اسير ابيك لان أباها زفر ابن الحارث كان قد اسر القطامي ثم من عليه واعطاه مائة من الابل وفي الشرح قال بعض شارحي ابيات المفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر أي قفي انت ولا تقفي الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بك قبل العمل وقيل منصوب بتقفي أي قفي الوداع ولا تجليه ولا يك موقف منك وداعا فحذف هذا لدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل منصوب بفعل مضمر أي اترك الوداع وقيل منصوب مفعولا له وناصبه اما قفي أو يك موقف وفي المطول والقلب ضربان أحدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق ياضباعا ولا يك موقف منك الوداعا أي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض (قوله يكون مزاجها عسل وماء) هذا عجز بيت لحسان صدره كان سبيئة من بيت رأس وقد ذكره المصنف في القاعدة العاشرة في الباب الثامن (قوله فردوه لما ذكرنا) يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ۞ ما يعرف به الفاعل من المفعول ۞ (قوله اسما ناقصا) أراد به الاسم الموصول (قوله اسما بمعناه في العقل وعدمه) أي في كون مسماه ممن يعقل أو مما لا يعقل (قوله ويجوز النصب) ينبغي ان يقول ويجب النصب أي نصب زيد في اعجب زيدا ما كره عمرو لان اعراب زيد في هذا المثال دار بين النصب والرفع وامتنع الرفع وجب النصب (قوله فان أوقعت ما على أنواع من يعقل) هذا عطف على ان أوقعت ما على ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عائد على فاعل فلا يجوز وهو أعجب زيد ما كره عمرو (قوله وان كان الاسم الناقص من أو الذي) يعني في المثال المذكور جاز الوجهان وهما رفع زيد ونصبه كما جاز في ما ان أوقعتها على أنواع من يعقل لان ما حينئذ ومن والذي لمن يعقل وهو يصح ان يكون محبا ومحبا بخلاف من لا يعقل فانه يكون محبا لا محبا (قوله ويمتنع العكس) وهو رفع زيدا في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت الثواب الى الخروج وكره من الخروج) في كره ضمير يعود على الثوب والاولى ان يقول وكرهني الثوب من الخروج الا انه لما كان قصده الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك ۞ قوله ما افترق فيه عطف البيان والبدل ۞ قال الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت أوظن انه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو أعرف منه ومثله وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما الكلام المجيد تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر

واشتماله

واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر قال ثم نقول فى بدل الكل ان الفائدة فى ذكرهما معا أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثانى متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح أو كون أولهما متصفا بصفة والثانى أشهر نحو بالعالم زيد و برجل صالح زيد وقد يكون الثانى لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس فى الاول فائدة ليست فى الثانى وذلك لان الابهام أولا ثم التفسير ثانيا اوقع او تأثيرا وليس للاتيان بالمفسر أولا نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الفرض ماذكرناه ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذلا فائدة فى الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثانى موضحا للاول والاغلب أن يكون البدل جامدا بحيث لوحذفت الاول لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا قدر الموصوف بخلاف الصفة فانك لوحذفت الاول فى جاءنى زيد العالم لاحتاج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لابدله من موصوف بخلاف التأكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لوسكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع كما فهم ذلك فى تأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا أى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل آخر فالاول نحو يازيد اخ و يا أخانا زيد مبنين والثانى ياغلام بشرو بشرا معرب بالوجهين و يا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكرى بشر بالجر وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يازيد وعمرو وغير مستقل نحو يازيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يازيد وعمرا ولا يازيد وعمرو بالتنوين كما جاز ياغلام بشرو بشرا فى البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة فى بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير فى التفسير وذلك ان المتكلم تحقق بالثانى بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول أكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك فى بدل الاشتمال فان الاول فيه بحث أن يكون بحيث يجوز ان يطلق و يراد الثانى نحو اعجبنى زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبنى زيد اذا أعجبك علمه وسلب زيد اذا اسلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه قالوا والفرق الآخر ان البدل فى حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهر افبأى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ذلك فيما اسموه عطف بيان مع التسليم فى البدل وفرقوا أيضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان الجواب تجويز التخالف فى المسمى عطف بيان أيضا انتهى (قوله وأما اجازة الزمخشرى فى ان اعبدوا الله أن يكون بيانا للهاء ومن قوله تعالى الا ما أمرتنى به فقد مضى رده) يعنى فى ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة (قوله ونحو قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب) فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر فى يقذف (قوله فلا تلمه ان ينام البائسا) هذا عجز بيت صدره قد أصبحت بقرقرى كوانسا وقد قرئ بقافين على وزن فعالى موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبى يدخل فى كناسه وموضعه فى الشجر يكتن فيه و يستتر والبائس صفة للضمير المنصوب بتلم وهو اسم فاعل من بئس الرجل يبأس بؤسا وبئسا اشتدت حاجته فهو بائس (قوله فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك فى عطف البيان على قول الكسائى) الاشارة الاولى راجعة الى ماذكر عن الزمخشرى اخرا والثانية الى ماذكر عن الكسائى أى فعلى ما قال الزمخشرى من ان عطف البيان فى الآية للمدح كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للمدح أو الذم أو الترحم بناء على قول الكسائى ان الضمير ينعت كذلك (قوله وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره) فان أذكره فى موضع نصب بدلا من الهاء فى انسانيه (قوله وانما امتنع الزمخشرى من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء فى به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده) يعنى فى ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة ومضى أيضا الكلام فيه وفى الشرح فان قلت فى كلام المصنف اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك مفعول بتوهما وقد وصف بقوله منه قلت لا نسلم انه معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار محذوف أى توهما صادرا منه بان ذلك أو فى ان ذلك ولا اشكال (قوله وأما قول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات فسهو) سيجيب المصنف عنه فى النوع الثانى من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما وفيما نقلناه عن الرضى من تجويز التخالف فى عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه أيضا (قوله نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فان جملة ان ربك

كذوه مقررة بدل من ما قد قيل (قوله نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم) فان جملة هل هذا الا بشر مثلكم بدل من النجوى (قوله لقد اذهلتنى أم عمرو الى آخره) فى الشرح لا ينبغى ان يعد هذا انما هو بصدده لان جملة البدل هنا يراد بها لفظها فهى بمنزلة المفرد أى لقد اذهلتنى بهذا اللفظ و يؤيده ان العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم أو ما فى تأويله وأطلق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة حق انتهى وأقول قد سبق غير مرة ان الكلام فى مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد أم لا (قوله نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا ونحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا) فى الشرح صرح هنا بان الجملة الثانية تابعة للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظى أو تقديرى أو محلى ولا اعراب هنا فما هذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوى لا الاصطلاحى وجعل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل مع ان المقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون لشئ من أجزائه محل وقد سبق الكلام فيه فى ان الجملة السابقة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب وقد قال المصنف فيما سبق فى أواخر الجملة الثالثة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهى وأقول أراد التابع اللغوى لا الاصطلاحى وقد سبق الكلام على ذلك فى الجملة السابعة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب ولا نسلم ان المقول فى البيت هو المجموع ولم يجعله أحد كذلك والذى سبق فى الجملة السابعة انما هو الزام من الشارح للمصنف عما قاله فى آخر الجملة السادسة فى نحو قال زيد عبد الله مقيم وعمرو منطلق من ان الجملة الاولى ليست فى محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا فى موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ولو سلم فكلامه فى البيت انما هو على ما قال الناس فيه والذى قاله هنا من وقوع البيان والبدل جملة انما هو على قول غير الجمهور (قوله رويد بنى شيبان الى آخره) فى الصحاح وتفسير رويده مهلا وتفسير رويدك أمهل لان الكاف انما يدخله اذا كان بمعنى افعل دون غيره وانما حركت الدال من رويد لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مأمور به لانه تصغير الترخيم من الارواد وهو مصدر أرود يرود وله أربعة أوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمرا أى أرود عمرا بمعنى أمهله والصفة نحو ساروا سيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار حالا والمصدر نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب وبنى شيبان منادى محذوف الاداة و بعض وعيدكم مفعول لمحذوف أى كفوا بعض وعيدكم وسفوات بالمهملة والفاء والتحريك اسم ماء على اميال من البصرة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد و يجوز ان يراد بالجياد هنا الفرسان والوغى بفتح الواو والغين المعجمة الحرب والمأزق بسكون الهمزة وكسر الزاى المضيق والمتدانى المتقارب والحدثان نوائب الدهر ومصائبه (قوله ولهذا منع سيبويه بى المسكين وبك المسكين دون به المسكين) اما منع بى المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البدل فيهما لكان البدل انقص فى التعريف من المبدل منه فيكون انقص فى الفائدة لان مدلول البدل مدلول المبدل منه فى بدل الكل والمبدل منه فى الاولين فيه زيادة تعريف ليست فى البدل لكون ضمير المخاطب والمتكلم أعرف المعارف وأما عدم منع به المسكين فلان ضمير الغيبة يصلح لكل أحد فيتبين بالبدل ان الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة أخيه زيد (قوله وعلى ذلك أجازوا الوجهين فى نحو قولك يا زيد زيد اليعملات و يا تيم تيم عدى) أراد بالوجهين البيان والبدل وفى قوله فى قولك دلالة على انه لم يرد بيا زيد زيد اليعملات البيت الذى هو مطلعه ولا بيا تيم تيم عدى البيت الذى هذا مطلعه فان الاول مطلع بيت هو يا زيد زيد اليعملات الذبل * تطاول الليل عليك فانزل والثانى مطلع بيت هو يا تيم تيم عدى لا أبا لكم * لا يلقينكم فى سوءة عمرو اليعملات جمع يعملة بفتح الميم وهى الناقة المطبوعة على العمل والذبل جمع ذابلة من ذبل البقل يذبل ذبولا وذبلا أو من ذبل الفرس ضمر وانما قيد بقوله اذا ضممت المنادى فيهما لانه اذا فتح المنادى فيهما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد الثانى والثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثانى مضاف الى الآخر ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر اسم مضاف فى النداء نحو يا تيم تيم عدى تعين نصب الثانى وجاز فى الاول الضم والفتح أما وجه الفتح فقد ذكرناه وأما وجه الضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثانى حينئذ لانه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل على المحل أو منصوب باضمار أعنى

(قوله

(قوله لقائل يا نصر نصر نصرا *) هذا عجز بيت صدره انى وأسطار سطرن سطرا وقد تقدم الكلام عليه فى الجملة المعترضة (قوله وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظى فيهما أو فى الاول فقط) فالثانى اما مصدر وعاف الاشارة بهؤلاء الى ابن الطراوة وابن مالك وابنه وأراد بالاول الاول من الثانى والثالث وبالثانى الثانى منهما (قوله وقيل لو قدر أحدهما توكيدا الضما بغير تنوين كالمؤكد) هكذا وقع بخط المصنف وهو غير ظاهر وفى بعض النسخ وقيل لو قدر توكيد الضما وهو ظاهر وفى الشرح الظاهر ان يقال لضم بغير ألف لعود الضمير الى قوله أحدهما ولو حذف قوله كالمؤكد لاستقام الاتيان بضمير الاثنين وأقول فيه نظر لانه انما يستقيم لو كان ضمير ضما للاحد والمؤكد وليس هو كذلك (قوله ولهذا امتنع البدل وتعين البيان فى نحو يا زيد الحارث وفى نحو يا سعيد كرز بالرفع أو كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفى نحو أنا الضارب الرجل زيد وفى نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفى نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفى نحو أى الرجلين زيد وعمرو وجاءك وفى نحو جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو) يعنى انه امتنع البدل وتعين البيان فى هذه الصور بناء على انه لا يصح نية احلال التابع فيها محل المتبوع أما نحو يا زيد الحارث فلانه لو نوى احلال الحارث محل زيد لم يكن مقرونا بأل لان المنادى لا يكون مقرونا بها وأما نحو يا سعيد كرز برفع كرز أو نصبه فلانه لو نوى احلال كرز محل سعيد لم يكن كرز مرفوعا ولا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يا سعيد كرز بضم كرز فانه يصح بدلا لا عطف بيان لان ضم كرز دليل على انه فى نية احلاله محل سعيد وأما نحو أنا الضارب الرجل زيد فلان زيدا لو نوى احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة باللام الى ما ليس معرفا بها وأما نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء فانه لو نوى احلال الرجال محل النساء لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف اليه يشترط ان يكون منهم وأما نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام فلان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل فى هذا التركيب واجب الرفع وأما نحو أى الرجلين زيد وعمرو فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة أى الى المعرفة المفردة وهى لا تضاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر نحو أى زيد أحسن بمعنى أى أجزاء زيد أحسن أو عطف على أى مثلها نحو * أيى وأيك فارس الاحزاب * وأما نحو جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم اضافة كلا الى ما يدل على اثنين بكلمة واحدة وهى انما تضاف الى معرفة دالة على اثنين بكلمة واحدة وأما قوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا * فى النائبات والمام الملمات فن نوادر الضرورات (قوله ولهذا امتنع البدل وتعين البيان فى نحو قولك هند قام عمرو أخوها ونحو مررت برجل قام عمرو أخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه) يعنى ولاجل ان البيان فى التقدير ليس من جملة أخرى والبدل فى التقدير من جملة أخرى تعين البيان فى هذه الصور وامتنع البدل فيها أما نحو هند قام عمرو أخوها فلانه لو قدر أخوها من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبرا أعنى قام عمرو من رابط يربطها بالمبتدا وأما نحو مررت برجل قام عمرو أخوه فلانه لو قدر أخوه من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة أعنى قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف وأما نحو زيد اضربت عمرا أخاه فلانه لو قدر أخاه من جملة أخرى لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال ۞ (قوله ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) ۞ لم يذكر المصنف ما اجتمعا فيه كما ذكر فى الحال والتمييز وقد ذكر ابن أم قاسم انه ثلاثة أمور أحدها ان كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه الثانى انه يؤنث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع (قوله وهى لا تصاغ لا من القاصر كحسن وجميل) وذلك لانها تلزم فاعلها ولا تتعدى الى المفعول فان قيل قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدى نحو رحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم وهو متعد أجيب بان الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصح ان الصفة المشبهة لا تصاغ الا من القاصر (قوله وهى لا تكون الا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر) فى الشرح هذا عين ما حكاه أبو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافى قال فى الصفة المشبهة انها أبدا للماضى وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك فقال أبو حيان جمع بعض أصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافى بكونها للماضى أن الصفة انقطعت وانما يريد أنها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين (قوله وغير مجارية) فى التوضيح وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى (قوله وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق أو أخى ثقة * أو عدو

شاحط دارا) قال الزمخشري في مفصله الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورد بانهم متفقون على ان شاحطا في هذا البيت وهو بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة مجارية للمضارع (قوله ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه أو الوجه) قال المصنف في أوضح المسالك أي منه وقيل أل فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وانما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك (قوله فاما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل) تهراق مضارع هراق وأصله أراق قلبت همزته هاء ولم تحذف من المضارع كما حذفت الهمزة منه لانتفاء علة الحذف وهي اجتماع همزتين اذا كان حرف المضارعة همزة وينبغي ان يعلم ان المصنف لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه بل ذكره استطرادا للشبه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب مالم ينصبه المبني منه للفاعل وهو المفعول الثاني مع ان المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كما ان الصفة المشبهة نصبت مالم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه أو ذكره دفعا للسؤال يرد على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره وهو هذا الحديث فان تهراق فعل قاصر عن المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول وأسند الى ذي السببي ونصب سببيه فسقط ما وجد مكتوبا بخط ابن السبكي وهو هذا عجب فان تهراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه فان أراد أن تهراق الدماء فعل وان مهراقه صفة مشبهة وقد خالفه في العمل لان تهراق عمل النصب منقول وكذلك مهراقه سواء انتهى قال ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون الدماء منصوبا بفعل مقدر أي تريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست أل زائدة ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي في أراق فعداها الى مفعول آخر كان المعنى جعلها غيرها مهريقة الدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق دمها فجعل الفعل أولا لها ثم أبدل منه كما تقول أعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير للعلم به انتهى وفي الشرح تخريجه نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف انتهى (قوله لان شرط ذلك تحرك الياء) لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك بل شرط كون الياء لاما فلو قال المصنف وهذه ليست لاما وعنده شرط ذلك ان تكون لاما لكان أحسن (قوله وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي) يعني في هذا الباب عند ذكر أقسام العطف والمحرز بميم مضمومة فحاء مهملة ساكنة فراء فزاي هو الطالب لذلك المحل كذا فسره المصنف فيما سيأتي (قوله لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا) التعليل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل والتعليل الثاني لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة ففي الكلام لف ونشر مرتب (قوله الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه) في الشرح وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول برجل قاتل أبيه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن وجهه فليست المسئلة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المصنف توهم تقييدها بذلك (قوله التاسع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه) يفصل بضم أوله وفتح ثالثه مبني للمفعول (قوله قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة) مستندهم في ذلك عدم السماع من العرب وحكمته ان معمول الصفة لما كان سببيا أشبه الضمير لكونه راجعا الى متقدم والضمير لا ينعت فكذا ما أشبهه (قوله ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى) في الشرح خرجه بعضهم على أن اليمنى خبر لمبتدأ محذوف لا صفة لعينه كأنه لما قيل أعور عينه قيل أي عينيه فقيل اليمنى وأقول وخرجه أيضا بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف وهو أعني (قوله فظل طهاة اللحم الى آخره) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وفي بعض شروح المعلقات الطهو الانضاج وهو يشمل طبخ اللحم وشيه والصفيف اللحم المصفوف على الحجارة لينضج والقدير اللحم المطبوخ في القدور والمعنى ان الصيد كثر حتى طبخوا واشتووا (قوله وخرج على ان الاصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه) في الشرح لا حاجة بنا الى التخريج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة

واقول

وأقول قال المصنف فى التوضيح فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه فى اعرابه وقد يبقى على جره وشرط ذلك فى الغالب ان يكون المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقوله أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا أى وكل نار ومن غير الغالب والله يريد الآخرة أى عمل الآخرة انتهى ولا يخفى ان خلفية المضاف اليه للمضاف فى اعرابه هى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه اذا وافقه فى اعرابه كما فيما نحن فيه ثم قول المصنف كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض ليس على ماينبغى والاولى ان يقول أكل امرئ تحسبين امرأ ونار الا ان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بمعناه اذا الطابع بمعنى المضع الا ترى الى ماسيذكر المصنف فى العطف عن البغداديين ان جرقدير بالعطف على محل ضعيف ﴿ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه﴾ (قوله والتمييز لا يكون الا اسما) يعنى غير ظرف ليكون قسيما للجملة والظرف (قوله والثانى ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها) لقائل ان يقول ان التمييز أيضا قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ماطاب زيد الا نفسا (قوله * انما الميت من يعيش كئيبا * الى آخره) قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح بميت * انما الميت ميت الاحياء وفى الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كأبة وكأبة مثل رأفة ورآفة ونشاءة ونشأة فهو كئيب وامرأة كئيبة وكأباء أيضا ورجل كاسف البال أى سيئ الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رخاء النفس وفى الشرح والرخاء بالفتح والمدسعة الحال وأقول هذا التفسير يقتضى انه بالخاء المعجمة والموجود فى غالب النسخ ضبطه بالجيم (قوله والثالث ان الحال مبينة للهيآت والتمييز مبين للذوات) فى الشرح قال المصنف فى حواشى التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان أراد الصفة فالتعبير بها أوضح لقه ودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس قلت هما فى معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التأويل لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة انتهى ما فى الشرح وأقول سيذكر المصنف فى آخر الكلام على الحال اختلاف الناس فى تأويل الحال الواقعة جملة وقال السيد ركن الدين فى شرحه الكبير على كافية ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت أتيتك وزيد قائم فان الحال هنا لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هى بيان للزمان الذى هو لازم الفاعل أو المفعول وقد اشتهرت العبارة عن الملزوم باللازم فكأنه بيان ذاتهما (قوله على اذا ما زرت ابلى الى آخره) رجلاى المثنى وانتصب رجلان وحافيا على الحال من فاعل المصدر اذ التقدير زيارتى بيت الله أو من الضمير المجرور بعلى ويجوز ان يكون حافيا حالا من الضمير فى رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفى حواشى التسهيل للمصنف حرف هذا البيت أعجمى فقرأه رجلاى مكان رجلان وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا منهما على حد قوله بها العينان تنهل وذكر على حد قوله ولا أرض أبقل ابقالها فقيل له يقال زرت البيت ولا يقال زارت رجلاى البيت انتهى وفى شرح المفتاح للسيد الجرجانى نحو هذا وان هذه الواقعة كانت فى الشأم (قوله لان الحق قول الاعلم وابن مالك) قال صاحب البحر وذهب الاعلم وغيره الى ان الرحمن بدل وزعم انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا من دبر صيغ للعلمية فجاء على بناء لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال أبو زيد السهيلى البدل فيه عندى ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر الى تبيين لانه أعرف الاعلام كلها وأبينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله فهو وصف يراد به الثناء وان كان يجرى مجرى الاعلام (قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل) فى الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكائنة بال يجوز ذلك فيها نحو القائم زيد ولا تخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان الرحمن لم يستعمل الا له تعالى فلا تتحقق الغلبة وقد صرح المصنف فى النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائى جعل الرحمن الرحيم من نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم نعتين لهو وفيه دليل على ان الكسائى لا يرى الرحمن علما وأقول انما استدل المصنف بان لفظ الرحمن لم يستعمل فى وقت من الاوقات صفة ولا مجردا من أل ولا يجوز استعماله كذلك حتى يقال ان ذلك يجوز فى نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية واما عدم استعمال لفظ الرحمن فى غيره تعالى فانما يمنع الغلبة التحقيقية لا التقديرية والقائل بانه علم يدعى انه علم بالغلبة التقديرية (قوله وان السؤال الذى سأله الزمخشرى وغيره) قال صاحب البحر قيل دلالتهما واحدة نحو ندمان ونديم وقيل معناهما مختلف فالرحمن أكثر مبالغة وكان القياس الترقى لكن أردف الرحمن الذى تناول جلائل النعم وأصولها بالرحيم ليكون كالتتمة والرديف ليتناول مادق منها ولطف واختاره

الزمخشري وقيل الرحيم أكثر مبالغة والذي يظهر ان جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد فمبالغة فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى فعلان ويتعدى فعيل تقول زيد رحيم المساكين كما تعدى فاعلا قالوا زيد حفيظ علمك وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب ومن رأى انهما بمعنى واحد ولم يذهب الى توكيد أحدهما بالآخر احتاج ان يخص كل واحد بشيء وان كان أصل الموضوع عنده واحدا ليخرج بذلك عن التأكيد فقال مجاهد رحمن الدنيا ورحيم الآخرة وقال القرطبي رحيم الدنيا ورحمن الآخرة وقال ثعلب الرحمن أمدح والرحيم ألطف وقيل الرحمن المنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور من العباد (قوله مع ان عادتهم تقديم غير الأبلغ) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع في بعض آخر تقديم الابلغ وهو ليس بصواب (قوله كقولهم عالم نحرير) هو بكسر النون العالم المتقن من نحر العلم أتقنه (قوله غير متجه) هذا خبر ان السؤال وانما كان غير متجه لانه مبني على ان الرحمن صفة (قوله نحو خاشعا أبصارهم يخرجون) هذا مثال لتقديم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي اعراب أبي البقاء خشعا هو حال وفي العامل فيه وجهان أحدهما يدعو أي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف وابصارهم مرفوع بخشعا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خاشعا ولم يؤنث لان تأنيث الفاعل تأنيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز ان ينتصب خاشعا بيدعو على انه مفعوله ويخرجون على هذا حال من أصحاب الابصار وكأنهم حال من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من يخرجون أو من الضمير المحذوف وتقول حال من الضمير في مهطعين (قوله نجوت وهذا تحملين طليق) هذا عجز بيت صدره * عدس ما لعباد عليك امارة * وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات قال في الصحاح هو زجر البغل قال أبو مفرغ عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق وربما سموا البغل عدس بزجره انتهى وكأن هذا الشاعر هجا عباد بن زياد بن أبي سفيان وكتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه بمحوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه بريدا فاخرجه وقدمت له بغلة ليركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد البيت وما قاله المصنف من ان تحملين حال مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان ذا موصول وتحملين صلته والعائد محذوف أي والذي تحملينه طليق ويستدلون به على أن اسم الاشارة يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية أو لم يكن (قوله رددت بمثل السيد الى آخره) قبل هذا البيت وواردة كأنها عصب القطا * تثير عجاجا بالسنابك أصهبا والعصب بمهملتين مضمومة فمفتوحة جمع عصبة وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة الى الاربعين كالعصابة والعجاج الغبار والدخان ورعاع الناس وهو هنا الغبار والسنابك بفتح المهملة جمع سنبك بضمها وهو مقدم طرف الحافر وفي القاموس والصهب والصهبة والصهوبة حمرة أو شقرة في الشعر والاصهب بعير ليس بشديد البياض والسيد بكسر المهملة الذئب وفي الصحاح وفرس نهد بفتح النون أي جسيم مشرف وفرس مقلص بكسر اللام أي مشرف مشمر طويل القوائم وفرس كمش وكميش صغير الجردان والجردان بالضم قضيب الفرس وغيره والمراد بالماء في البيت العرق وقطب سال (قوله اذا المرء عينا الى آخره) اثرى الرجل كثر ماله ولم يعن بالبناء للمفعول أي لم يهتم (قوله فسهو لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور) فيه نظر لان ابن مالك عنده انهما مبتدآن فانه قال في التسهيل في اذا وقد تغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا للاخفش فكان على المصنف ان لا يقول فسهو ويقول ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال ان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف الى آخره (قوله * وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا * الى آخره) هذا عجز بيت صدره * ضيعت حزمي في ابعادي الاملا * (قوله فضرورتان) في الشرح يمكن جعلهما كالبيتين السابقين أي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوفا يفسره المذكور والتقدير واشتعل شيبا رأسي اشتعل وأتطيب نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر وأما في الاول فليس المعنى فيه على العطف بل المراد فيه الحالية أي وما ارعويت في حال اشتعال رأسي شيبا واذا كان كذلك فالواو حالية ورأسي مبتدأ واشتعل خبره ولا يصح في مثل زيد قام تقدير زيد فاعلا بمحذوف يفسره المذكور بعده فاذا تعين ان يكون تقديم التمييز في هذا البيت ضرورة كما قال المصنف قلت اما ان المعنى على الحالية فسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل رأسي فاعلا بمحذوف يفسره المذكور وما أوردته من ان نحو زيد قام يتعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فعلية حذف فعلها مفسرا بما ذكر بعده هذا

مذهب

مذهب الجمهور وجوزا المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير كما صرح به المصنف فى الباب الثانى قبيل انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك اتجه ما قلناه لانه كلام مع ابن مالك على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم حذف قد مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن اضمار قد بمفردها قلت هذا تفريع على غير مذهب ابن مالك وأما هو فلا يوجب اضمار قد مع الماضوية الواقعة حالا (قوله وتنحتون الجبال بيوتا) هكذا وقع فى كثير من النسخ ووقع فى بعضها وتنحتون من الجبال بيوتا والآية الاولى فى الاعراف والتمثيل بها هو الذى ينبغى والثانية فى الشعراء والتمثيل بها ليس ينبغى لانها مشتملة على منصوب واحد هو مفعول تنحتون بخلاف آية الاعراف فانها مشتملة على منصوبين (قوله ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا) قال قوم ان انتصاب نحو فارسا فى مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب فى امالى المفصل بانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح فى حال الفروسية والمعنى تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التى قبلها وأنت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما أو رجلا أو كاتبا لا يفيد الا ما أفاده الاول ولا خلاف فى جواز ذلك فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلا ثبت التمييز وكذا الكلام فى ابرحت جارا وعظمت جارا وقوله يا جارتا ما أنت جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال الرضى وانا لا أدرى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يمدحه فى حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه فى حال فروسيته (قوله فاما ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنى عشر فمبين) فى الشرح لا نسلم ان شهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثنى عشر اما الاول فواضح وأما الثانى فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنى عشر ان الاثنى عشر شهور فيكون التمييز الواقع فى هذه الصورة بعد العدد الذى علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما فى قولك الرجال الذى عندى عشرون رجلا وأقول ليس الاول بواضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون شهرا مؤكدا لما فهم من ان عدة الشهور وأما الثانى فلان العامل فى التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى انه أخبر به عن عدة الشهور مؤكدا (قوله واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود) هكذا وقع فى غالب النسخ والظاهر ما فى بعضها وهو مردود ووجه الرد ان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب سيبويه وممن وافق المبرد ابن السراج والفارسى وابن مالك (قوله فالصحيح أن زادا معمول لتزود) خرجه أبو حيان على ان فى نعم ضميرا وزادا تمييز أخر عن المخصوص وزاد أبيك بدل منه ﴿ أقسام الحال ﴾ (قوله تنقسم باعتبارات) فيه اشارة الى ان هذه التقسيمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة (قوله بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين) قال الرضى ومن الحال التى جاءت غير مشتقة قياسا الحال فى نحو بوبته بابا بابا وجاؤنى رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا أى مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتى للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا أن تأتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة أى مرتبين هذا الترتيب المعين وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم ومثل الترتيب ادخلوا رجلا رجلا أى مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا أى مفصلا أو مصنفا وفى نصب الثانى من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جنى الى انه صفة للاول أى ذا باب وذهب الفارسى الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى ما أدى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وزعم أبو الحسن انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف فى شئ من هذه المكررات الا الفاء (قوله فلوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما) فى الشرح الذى يظهر انهم أرادوا الحق المذكور فى هذه الآية وهو قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم والمراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها ألبتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب

انتهى وفى البحر مصدقا حال مؤكدة اذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل لما معهم وهو التوراة أو التوراة والانجيل
لانهما انزلا على بنى اسرائيل وكلاهما غير مخالف للقرآن وفيه رد عليهم لان من لم يصدق ما وافق التوراة لم يصدق بها وفى
اعراب أبى البقاء ومصدقا حال مؤكدة والعامل فيها ما فى الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدقا وصاحب الحال
الضمير المستتر فى الحق عند قوم وعند آخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب
تحمل اسم الفاعل له عندهم فاما المصدر الذى ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير عند قوم انتهى وقال بدر
الدين ابن مالك والعامل فى الحال من هذا النوع يعنى الحال المؤكدة مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره أحقه وأعرفه ان
كان المبتدأ غير أنا وان كان أنا فالتقدير أحق أو أعرف أو أعرفنى وقال الزجاج العامل هو الخبر لما أوله بمسمى وقال ابن خروف
العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثانى جواز تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع
فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا وهو الازم الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما لزم اضمار عامل الحال فى غير
ذلك (قوله قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذى انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم) الجواب عن
هذا ان انزل الذى هو عامل فى الحال يدل على تجدد مفعوله الذى هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام
الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذى يمتنع تجدده هو الكلام النفسى القائم بذاته
تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثانى لا الاول (قوله وتقع الملازمة) هو بكسر الزاى (قوله ومنه قائما
بالقسط اذا اعرب حالا) قيد بذلك احترازا عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على النعت لاسم لا المبنى معها على الفتح واطلق
الحال ليشمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير المرفوع وفى الكشاف فان قلت اليس من حق المنتصب على المدح أن
يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد انا معشر الانبياء لا نورث انا بنى نهشل لا ندعى لاب قلت قد جاء نكرة كما جاء معرفة وأنشد
سيبويه فيما جاء منه نكرة قول الهذلى ويأوى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى ثم فى الكشاف فان قلت هل
يجوز أن يكون صفة للمنفى كانه قيل لا اله قائما بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقد رأيناهم يتسعون فى الفصل بين الصفة والموصوف
قال التفتازانى بين جواز افراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف فى نافلة وبقى بيان جهة تأخيره عن المعطوفين وكانها الدلالة
على علو رتبتهما وقرب منزلتهما ثم بين جواز كون المنتصب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال وبقى بيان جواز ذلك فيما اذا كان
المنتصب عنه معرفة كما فى الآية والبيت ليس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر
والبدل أعنى الا هو مما لا كلام فيه لانه ليس باجنبى فاعتذر عن الفصل بالاجنبى من كل وجه أعنى المعطوفين بانه من
اتساعهم فى اللغة وتجويزهم فى بعض المواضع ما يمتنع فى القياس ويقل فى الاستعمال لاغراض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا
من قرب المنزلة وبقى بيان اتساع هذا الاتباع بحيث يفضى الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة أعنى ما هو فى
صلة ان المفتوحة ولو ثبت فلا خفاء فى انه بعيد غاية البعد فكان الانسب أن يقول نعم مكان قوله لا يبعد وأما الاستبعاد
من جهة ان نفى المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفى المعبود فلا يتم التوحيد بل ربما يوهم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع
النفى الى القيد اثبات معبود آخر غير قائم بالقسط فمدفوع بان هذا الوصف مساو للموصوف لان كل مستحق للعبادة قائم
بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن تتوجه المطالبة بفائدة هذا الوصف ولا وجه للمدح فى مقام النفى والجواب انها التعديل
بعد التوحيد وانسحاب الشهادة على الامرين (قوله وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها) فى
الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان ذا الحال المذكورة هو الاله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام
بالقسط منها وأقول عند المصنف أن المراد من كون معنى الحال مستفادا مما قبلها أن يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع
نحو ولى مدبرا وما نحن فيه ليس كذلك لكن فى الكشاف وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مصدقا فان قلت لم
جاز افراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه ولو قلت جاءنى زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالباس كما جاز
فى قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة انتصب نافلة عن يعقوب ولو قلت جاءنى زيد وهند راكبا جاز لتميزه بالذكورة أو على
المدح فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح أن ينتصب حالا عن هو فى لا اله الا هو قلت نعم لانها حال مؤكدة
والحال المؤكدة لا يستدعى أن تكون فى الجملة التى هى زيادة فى فائدتها عامل فيها كقولك انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت

لا

لا رجل الا عبد الله شجاعا وهو أوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى (قوله ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا) هكذا وقع في بعض النسخ ادخلوها بدون فاء ووقع في بعضها فادخلوها بالفاء وفي الشرح اما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما آمنين في الآية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة أي لتدخلن في حال أمنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدرة نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليهما مقدرة وأقول ليس في كلام المصنف ما يدل على ان آمنين حال مقدرة وتمثيله بالآية للحال المقدرة يصدق باعتبار محلقين ومقصرين ثم في الشرح واما المثال فأي داع الى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد بزمنه المضى المقارن لزمن عامله وأقول الداعي الى ذلك ايضاح المسئلة بذكر جزئي من جزئياتها ويكفي في المثال الحكم امكانه فيه وصحته له على ان ظاهر كلام المصنف ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتكلم والمقدرة معناها مستقبل عنه والمحكية معناها ماض عنه وعلى هذا فلا اشكال في كون آمنين حالا مقدرة ولا في كون راكبا من جاء زيد أمس راكبا حالا محكية ثم الحال التي سماها المصنف مقارنة سماها ابن أم قاسم مستصحبة فانه قال الحال المستصحبة نحو هذا زيد راكبا والمحكية نحو رأيت زيدا أمس ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا (قوله ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو) الاشارة بتلك الامثلة الى ولى مدبرا وجاء القوم طرا ولآمن من في الارض كلهم جميعا ووجه السهو ان المثالين الآخرين ليسا من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبها (قوله وقد أغتدى والطير في وكناتها) هذا صدر بيت من معلقة امرء القيس عجزه * بمنجرد قيد الاوابد هيكل * وأغتدى أذهب غدوة والوكنات هنا بضم الواو والكاف أو بفتح الكاف لا بسكونها لاجل الوزن جمع وكنة قال أبو عمرو الوكنة والاكنة بالضم مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات ووكنات ووكن والوكن بفتح الواو وسكون الكاف عش الطائر في جبل أو جدار والموكن مثله الاصمعي الوكن مأوى الطير في غير عش والوكر بالراء ما كان في عش المنجرد اسم فاعل من انجرد في سيره مضى وقيل المنجرد القصير الشعر وفي الصحاح ويقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات لسرعته وأنشد عجز البيت والهيكل الفرس الطويل الضخم قال العجاج وهي طرف هيكل (قوله ويجوز أن يقدر وبحرها أي بحر الارض) قال الشمني يريد به ان عود الضمير الى الارض بمثابة عوده الى ذي الحال في الآية وهو ما في الارض ﴿قوله اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها﴾ يريد بنحوها كم الخبرية (قوله واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده) في الشرح خبر المبتدأ انما هو جملة الشرط باسرها الا الفعل وحده وعلى القول الآخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده وأقول كثيرا ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمر كما يطلق حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فمن الاول قول ابن الحاجب كما في كافيته في باب المبتدأ أو كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في ألفيته وأخبروا بظرف أو بحرف جر * والخبر انما هو مجموع الجار والمجرور بل ما تعلق به من فعل أو شبهه ثم في الشرح وعلى هذا يتأتى في مثل قولك من يقم فاني أكرمه أن تكون جملة الجزاء في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفاء جوابا للشرط جازم كما قرره المصنف في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر للمبتدأ عند هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من يقم أكرمه فجملة أكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم تقترن بالفاء ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدأ على هذا القول وحينئذ يندفع اعتراض المصنف الثاني على أبي البقاء حيث قال في فصل ما ولابي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغنى الموصول الاسمي عن عائد هذا كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصنف قد اعتذر عن اعتراضه في الباب الثاني في آخر الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب ﴿مسوغات الابتداء بالنكرة﴾ (قوله لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة) قال الرضي قال ابن الدهان وما أحسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت وذلك ان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم لتخصص المحكوم عليه بشيء أولا (قوله فمن مقل محل) في الشرح من مقل خبر مبتدأ محذوف ومن للتبعيض ومقل محل مخفوضان على انهما

صفتان لقدر أي فهم بعض فريق انه ف بالاقلال والاخلال ويحتمل أن تكون بمعنى في والمعنى فانحصروا في فريق مقل وفريق مكثر وان تكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق مقل مخل وفريق مكثر (قوله فالاول نحو وأجل مسمى عنده) في الكشاف ان التقديم هنا واجب لان المعنى وأي أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم (قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك) هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية وصفها وقال ابن الحاجب ان المصحح للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم (قوله ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة) عاذ بالذال المعجمة أي لجأ وفي الصحاح القرمل شجر ضعاف لا شوك له وفي المثل ذليل عاذ بقرملة قال جرير ان الفرزدق اذ يعوذ بخاله * مثل الذليل يعوذ تحت القرمل (قوله وقولهم شر أهر ذا ناب) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر والمراد بذا ناب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في أمالي كافيته وانما جاز أن يكون مبتدأ وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك ههنا ووجه التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن ثم جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة انتهى كلامه (قوله وقد أحلت ذا المجاز) لو اولعطف من كلام المصنف وما بعدها بعض بيت وهو قد راحلت ذا المجاز وقد أرى * وأبي مالك ذو المجاز بدار وذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية وأبي بتشديد الياء في آخره على انه من رد لام الاب عند المبرد اذا اضيف الى ياء المتكلم وعلى انه جمع تصحيح مضاف الى ياء المتكلم عند غيره وما نافية ولك جار ومجرور (قوله والثاني أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه) الذي اجازه هو الاخفش والكوفيون وفي الشرح والصواب ان يمثل لهذه المسئلة بنحو ضرب الزيدان حسن وأما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو في أحد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النحاة الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي أن يكون معينا فتعريفه هو المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الآخر من قسمي المبتدا وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتدا مع تنكيره الى ان يقال تخصص بالعمل وأقول ليس كلام المصنف في أحد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه وانما كلامه في كلا قسميه بدليل ما سيقوله في المسوغ السابع (قوله أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة وأفضل منك جاني) في الشرح لا ينبغي ايراد المثال الثاني في هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة أو خلفا عن موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرملة بانه المبتدا ولا شك ان اسم التفضيل في نحو أفضل منك جاء في صفة لمحذوف فيكون الصواب على رأيه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه المبتدا الا على اسم التفضيل الذي هو خلف عن الموصوف فكأنه نسي ما قدمه قريبا وأقول لم ينس ما قدمه وانما بنى كلامه هنا على قول النحويين لا على ما استصوبه هو (قوله وشرط هذه أن يكون المضاف اليه نكرة كامثلنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) الاشارة بهذه الى النكرة العاملة للجر وفي الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا بمنزلة أن يقول يشترط في الابتداء بالنكرة العاملة جرا ان تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا عين ما انتقده على أبي حيان فيما يأتي حيث قال ومن الغريب قول أبي حيان ان من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها وأقول كلام أبي حيان ظاهر في جعل صورة المسئلة شرطا لها بخلاف كلام المصنف فان مسئلته هي كون عمل المبتدا للجر مسوغا للابتداء بالنكرة وشرطها هو أن يكون المضاف اليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان هذا غير ذلك وأما قوله لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فجوابه ان هذا شرط مبين للواقع ومخصص لمدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدا الجر مسوغ للابتداء بالنكرة أعم بحسب المفهوم من كون المضاف اليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق (قوله والثالث العطف بشرط كون

المعطوف

المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به) فى الشرح اذا امتنع نحو رجل قائم فاى أثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به
أو عطف ذلك عليه فى تجويز ما كان ممتنعا مع قيام المانع وأقول لما كان حرف العطف مشركا بين المعطوف والمعطوف عليه
فى الحكم وجعل المعطوف مع المعطوف عليه كشئ واحد كان المسوغ للابتداء فى أحدهما مسوغا له فى الآخر ولا نسلم انه
يمتنع نحو رجل قائم ثم بعطفه على ما يجوز الابتداء به أو بعطف ذلك عليه يجوز وانما ذلك جائز من أول الامر لان الكلام
كله كشئ واحد قال التفتازانى فى حاشية الكشاف انه ليس فى القواعد احتياج المعطوف على المبتدا الى التعريف أو
التخصيص وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر
ترى وشهر مرعى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ لهذا عند غيره التفصيل ولم
يذكره هو فى المسوغات (قوله نحو طاعة وقول معروف أى أمثل) سيذكر المصنف فى أماكن الحذف من الباب الخامس
انه يجوز أن تكون طاعة وقول معروف خبر مبتدء محذوف أى المطلوب منكم طاعة (قوله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا
بمجرده مسوغ كما قدمنا) فى الشرح الظاهر ان قوله كما قدمنا وقوله وقد أسلفنا سهو فانه لم يقدم ذلك ولا أسلفه فى موضع من
هذا الكتاب وانما ذكره بعد فى الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراه الآن (قوله والرابع أن يكون خبرها ظرفا أو
مجرورا قال ابن مالك أو جملة) هكذا وقع فى غالب النسخ وفى بعضها والرابع أن يكون خبرها عند سيبويه ظرفا أو مجرورا قال
ابن مالك أو جملة وأراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور وبقوله أو جملة العطف على مقدر والتقدير قال ابن مالك يكون خبرها
ظرفا أو مجرورا أو جملة لا العطف على المذكور اذ هو قول غير ابن مالك ولم يقل كون خبرها جملة الا ابن مالك قال أبو حيان
ولا أعلم ان أحدا أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور الا هذا المصنف يعنى ابن مالك (قوله وشرط الخبر فيهن الاختصاص)
المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور بالحرف والمضاف اليه الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للاخبار عنه (قوله
وأقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشتراطه هنا لوهم ان له مدخلا فى التخصيص) المراد بالتخصيص هنا
تسويغ الابتداء بالنكرة والاشارة الاولى بهنا الى كون خبر النكرة ظرفا أو مجرورا أو جملة والثانية الى مسوغ الابتداء
بالنكرة يعنى ان وجوب التقديم فى هذه الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة فاشتراط تقديمها فى مسوغ الابتداء بالنكرة
يوهم أن تقديمها له مدخل فى التسويغ وليس كذلك ويدل على ما قلنا انهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر (قوله
والخامس أن تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل فى الدار وهل رجل فى الدار
وأاله مع الله) فى الشرح واما ان النكرة فى المثال الثانى وهو قولنا هل رجل فى الدار عامة فمنظور فيه لانها فى سياق الاثبات
وليس دخول الاستفهام الحقيقى عليها بالذى يوجب كونها عامة فان قلت عد هذا المعنى فى مخصصات النكرة التى يسوغ
الابتداء بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت هذا انما
يرد على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه والمصنف لم يقله وانما عد هذا فى مسوغات الابتداء بالنكرة
فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومه ماثل المعرفة من
حيث انه يصلح لمتعدد على البدل فساغ الابتداء به انتهى وأقول ولا يرد أيضا على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا
تخصصت بوجه لانه لا يريد بالتخصيص ضد التعميم وانما يريد به حصول المسوغ ثم انه قد تكون النكرة فى سياق الاثبات
للعموم نحو تمرة خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب والمصنف فى حواشى التسهيل على انه يمكن ان يقرر العموم فى نحو
هل رجل فى الدار نحو ما قرره المصنف فى حواشى التسهيل فى نحو رجل خير من امرأة بان يقال لما استفهم عن الحكم على
واحد من الجنس من غير خصوصية افرد على فرد حصل الشياع (قوله وفى شرح المنظومة لابن الحاجب له ان الاستفهام
المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل فى الدار أم امرأة كما مثل به فى الكافية وليس كما قال) قال الرضى لو كان المجوز
فى أرجل فى الدار أم امرأة معرفة المتكلم بكون أحدهما فى الدار لزم امتناع أرجل فى الدار وهل رجل فى الدار وأرجل
فى الدار أو امرأة لعدم لفظة أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يتخصص به المبتدا انتهى (قوله السادس
أن يكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هى نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة) الظاهر أن يقول مرادا
بها الحقيقة بدون كلمة صاحب وفى الشرح جعل المصنف هذا فى حواشيه على التسهيل من قبيل ما المصحح فيه معنى العموم

وقرره بانه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لفرد منه على فرد فيحصل الشياع انتهى والمثال الثانى من كلام عمر روى مالك فى الموطأ ان رجلا سأل عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال حتى نحكم فقال كعب درهم فقال عمر لكعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من جرادة (قوله السابع ان يكون فى معنى الفعل) فى تعليق ابن النحاس على مقرب ابن عصفور والسابع والعشرون ان يكون فى معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على رأى الكوفيين والاخفش (قوله ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها) يعنى ان كون النكرة فى معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهم الاخفش والكوفيون ولا يخفى ان فى هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل كما تقدم والآخر معنى الفعل (قوله وعلى هذا فى نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما فى قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان) فى الشرح يعنى بهما ما قدمه أولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة فى معنى الفعل قلت بل فيه على رأيه ثلاثة أمور هذان وكون النكرة عامة لوقوعها فى سياق النفى وقد أسلفنا انه لا ينبغى عد ذلك فى هذا الباب لان الكلام فى المبتدا الذى هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور من الثانى لا من الاول انتهى وأقول ليس الوقوع فى سياق النفى مسوغا فى نحو هذا المثال وانما هو شرط للعمل أو شرط للاكتفاء بالفاعل على أظهر القولين كما سيقوله المصنف وفيه نظر لجواز كونه مسوغا أو شرطا للمسوغ أولا مر آخر وقد أسلفنا نحن ان الكلام فى مطلق المبتدا لا فى المبتدا الذى هو محكوم عليه واحد المسوغين فى قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ الصفة والآخر كون الخبر ظرفا مختصا (قوله والثانى ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل) وذلك ان العمل فى المرفوع يكفى فيه الاعتماد فقط (قوله اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل) أى لا يخلو الحال من ذلك فيفيد الاخبار وانما فسرنا كلامه بهذا لانه اشتمل على نافيين فيكون مثبتا لان نفى النفى اثبات (قوله سرينا ونجم قد أضاء الى آخره) سرينا سرنا ليلا وأسرينا بمعناه وبدا ظهر والمحيا الوجه والشارق هذا الكوكب (قوله وعلة الجواز ما ذكرناه فى المسئلة قبلها) يشير الى قوله فى المسئلة السابقة اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل وتقريره هنا لا توجب العادة ان لا يخلو السرى من اضاءة نجم ما أى لا يخلو السرى من ذلك (قوله الذئب يطرقها الى آخره) الطروق المجىء ليلا والضمير المنصوب بيطرق عائد الى الغنم والمدية الشفرة وهى السكين العظيمة وقيل هذا البيت تركت ضأنى تود الذئب راعيها * وانها لا ترانى آخر الابد (قوله ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء) فى الشرح بل يحسن ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم فى ترانى ولا مانع منه اذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل بعض كاعجبنى وجهك أو بدل اشتمال كاعجبنى كلامك أو بدل كل مفيد للاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا والربط موجود فى البيت انتهى وأقول بل هنا مانع من بدل الاشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة ان بدل الاشتمال هو ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وليست المدية مع ضمير المتكلم بهذه الصفة (قوله عرضنا فسلمنا الى آخره) عرضنا بمعنى اعترضنا وتصدينا والتبريح الشدة والجهد والوجد بفتح الواو الحزن (قوله ولا دليل فيهما) فى الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيهما وكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى انهما يتعينان للمعنى الذى ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعيين بقيام الاحتمال وأقول بل له وجه لان الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه انه للاستدلال لا لمجرد التمثيل (قوله ومما ذكروا من المسوغات) لم يذكر المصنف من هذه المسوغات وقوع النكرة بعد لولا نحو لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة * لما استقلت مطاياهن للظعن ولعله انما لم يذكره لانه رأى دخوله فى النكرة الموصوفة بصفة محذوفة وأودى هلك والمقة الحب واستقلت مضت والظعن بمعجمة فمهملة مفتوحتين السير (قوله وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى) وجد بخط المصنف ثرى بالتنوين لكن قال ابن برى فى رده لما انشأت ابن الخشاب على مقامات الحريرى اعلم ان للسجع فى النثر ضرورة تضاهى ضرورة الوزن فى الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك ألا تراهم حركوا الساكن فيه كما يحركونه فى الشعر كقولهم فى صفة ليالى القمر ثلاث ذرع وكان قياسه درع بسكون الراء وانما

حركوا

حركوا اتباعا لقولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم وحذفوا التنوين منه كما حذفوه فى الشعر فقالوا شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى بحذفوا التنوين من ترى ومرعى اتباعا لقولهم ترى لكونه فعلا (قوله اما الاولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجىء انما) فى الشرح يعنى فى قولهم انما فى الدار رجل وهذا قدح فى المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح الى تلك القاعدة المقررة ألا ترى انها صادقة على مثل قولنا انما قائم رجل والاحتمال الذى أبداه المصنف غير متأت فيه (قوله وأما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية) فى الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بدل الكل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يقدر الرابط فان التركيب صحيح بدونه ولم ير بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا محتاجا الى تقديره وذلك آية كونه بدل كل فان قلت اذا كان مجموع المتعاطفين هو البدل فما رافع كل واحد من الجزأين على انفراده مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل واحد من الجزأين مرفوع فيحتاج الى عامل ولم يحضرنى فى ذلك جواب أرتضيه انتهى وأقول كل واحد من حلو وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا عد من أنواع تعدد الخبر والعامل فى كل واحد منهما ما يعمل فى الخبر وأما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز فى هذا النوع من الخبر العطف خلافا لابى على وقالوا لا يعبر عنه بغير لفظ الوحدة الا مجازا فلا يقال فى حلو حامض خبران وانما يقال خبر وقال أبو على الفارسى ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثانى لان الاول منزل من الثانى منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال الاكثرون لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدا ولا تقدم أحدهما وتأخر الآخر ثم لا نسلم ان نظير بدل التفصيل فى باب الخبر قولهم الرمان حلو حامض وانما نظيره بنو زيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد الخبر فيه لتعدد صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف (قوله ولاحتمال شهر الاول الخبرية) يعنى وشهر الثانى والثالث معطوفان عليه والخبر فى المعنى هو المجموع وفى اللفظ الاول بطريق الاصالة والثانى والثالث بطريق التبعية كقولك بنو زيد فقيه وكاتب وشاعر (قوله وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه) فى تاريخ النحاة للوزير القفطى وحبيب اسم امه عند أكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم أبيه وكان عالما بالنسب وأخبار العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر أبو طاهر القاضى ان محمد بن حبيب ينسب الى أمه وهى حبيب وانه ابن ملاعنة وكان بغداديا توفى لسبع بقين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين بسر من رأى

﴿أقسام العطف﴾

(قوله وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح) فى الشرح ينتقض بنحو رب امرأة صالحة لقيت ورجلا صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره فى الفصيح اذ لا يقال امرأة صالحة لقيت بالنصب على ان الاصل رب امرأة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف فى حرف الراء حيث تكلم على رب بانها انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا وأقول لا نسلم أنه لا يقال امرأة صالحة لقيت بالنصب على أن يكون الاصل رب امرأة صالحة لقيت ثم حذف الجار وأوقع الفعل على المجرور واذا قامت قرينة تدل على ذلك (قوله * تمرون الديار ولم تعوجوا *) هذا صدر بيت عجزه كلامكم على اذا حرام (قوله * فان لم تجد من دون عدنان * الى آخره) فلتزعك بفتح الزاى كذا وجده مضبوطا بخط المصنف وذلك أنه يقال وزعته أوزعه وزعا أى كففته والعواذل بالذال المعجمة اللوائم جمع عاذلة صفة للمرأة أو للجماعة (قوله منضج صفيف شواء أو قدير معجل وقدم جوابه) هذا بعض بيت لامرئ القيس من الكلام عليه وجوابه فى آخر الكلام على ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة (قوله وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر) هذا على رأى بعض البصريين ان الابتداء عامل فى المبتدا والخبر ولم يوجد ذلك فى الصورة الثانية لان المعطوف فيها له خبر مقدر معطوف على الخبر المذكور (قوله ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجىء الخبر خفاء اعراب الاسم) هذا يصدق على الاسم المبنى نحو هذا والاسم الذى اعرابه تقديرى نحو موسى (قوله وحجتهما) أى الكسائى والفراء على صحة الرفع قبل الخبر فانهما يجوزان ذلك لكن الفراء يشترط خفاء اعراب الاسم والكسائى لا يشترطه (قوله خليلى هل طب الى آخره) الطب بتثليث المهملة وهو فى اللغة الاصلاح والسحر والعادة والحذق وفى الاصطلاح علم بقوانين يتعرف منها أحوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها لتحفظ حاصلة وتحصل غير حاصلة ما أمكن والمراد به هنا الدواء وباح تكلم

جهرا والدنف بفتح الدال المهملة وكسر النون المريض مرضا ملازما (قوله والثانى ان الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف) أى كذلك هذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف فقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئين التنبيه على انهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالا وأشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم انتهى (قوله فمن يك امسى الى آخره) هذا البيت لضابئ بن الحارث البرجمى بضم الموحدة والجيم وضابئ بضاد معجمة وألف بعدها موحدة مكسورة فهمزة وفى الاساس الماء فى رحله فى منزله ومأواه وقيار اسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة وكان ضابئ استعار كلبا من بعض بنى نهشل يقال له قرحان فاطال مكثه عنده فطلبوه منه فامتنع فاخذوه منه غصبا فرمى أمهم بالكلب فشكوه الى عثمان رضى الله عنه فهم بقتل عثمان فحبسه عثمان ثم بعد قتل عثمان افلت من الحبس فلما كان زمن الحجاج وعرض من أهل الكوفة مددا ليوجههم للمهلب عرضه فيهم وهو شيخ كبير فقال الحجاج اقبل منى بديلا فقال الحجاج نعم فقال له عنبسة بن سعيد هذا الذى رفس عثمان فرده الحجاج وقتله والسر فى تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب كانه أثر فى غير ذوى العقول أيضا بيان ذلك انه لو قيل انى غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التأثر على الغربة لان ثبوت الحكم أولا أقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة واحدة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وفى الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير فى قوله فانى وقيار بها الغريب قلت المعنى فمن يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فانى وقيار بها الغريب (قوله ويضعفه تقدم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها) هذا اذا قدر خبر المبتدا مقدما على خبر ان وأما اذا قدر مؤخرا عن خبر ان فاللازم هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها (قوله المسئلة الثالثة) هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب (المسئلة الرابعة) أعجبنى ضرب زيد وعمرو بالرفع أو وعمرا بالنصب منعهما الحذاق يعنى منعوا المسئلة الثالثة والرابعة لان المحرز فيهما ليس بموجود ولو كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بال أو منونا أو مضافا يعنى الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه وهو هنا مضاف الى متبوعه وفى الشرح المنع مذهب سيبويه والجمهور وانظر تعليل المصنف للمنع بما ذكره هل معناه انك لو أعملت المصدر فى التابع المذكور رفعا أو نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منونا ولا مضافا الى معموله الذى هو هنا تابع فان كان هذا مراده أشكل بمثل أعجبنى ضرب زيد عمرا فان المصدر عمل فى المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتأمل ماذا أراد فلم يتضح لى مقصوده وأقول اتضح لنا مقصوده وهو انك لو أعملت المصدر فى التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منونا ولا مضافا الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه فلا يشكل ذلك بمثل أعجبنى ضرب زيد عمرا ولا بغيره ثم فى شرح التسهيل لابن أم قاسم فى باب المصدر وظاهر كلام المصنف يعنى ابن مالك جواز مراعاة المحل فى جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وذهب سيبويه ومحققو أهل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة الاتباع على المحل وفصل أبو عمرو فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى النعت والتوكيد ثم قال والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضى فى باب المصدر وتحمل التوابع على محل المجرور أيضا خلافا للجرمى فى الصفة قال لان الصفة هى الموصوف فى المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة فى التوكيد والعطف بخلاف البدل لانه من جملة أخرى اذ العامل فيه غير العامل فى الاول عنده وكذا فى عطف النسق وقال الاندلسى الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضعه المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر (قوله وأجازه ما قوم) هم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك من المتأخرين (قوله وجوز الزمخشرى كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر فى الازمنة لا الزمن الماضى بخصوصيته مع نصبه فى مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضى فى ان اضافته محضة) قال التفتازانى عند الكلام على قوله تعالى مالك يوم الدين فان قيل قد ذكر فى قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان مستمر كانت الاضافة لفظية قلنا الاستمرار يحتوى على الازمنة الماضية والآتية والحال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الاضافة

حقيقية

حقيقية وتارة جانب الآتي والحال فتجعل لفظيـة والتعويل على القرائن والمقامات وقال أيضا عند الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا ونفى كونه في معنى المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز أن يكون معنى الاستمرار أيضا مانعا من كونها غير حقيقية على ما صرح به في مالك يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الآخرين غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف فليتأمل فان هذا هو المنشأ وما يقال انه لما بعد بمعنى المضي عن شبه الفعل فبمعنى الاستمرار أولى ليس بشئ لان شبهه الخاص انما هو بالمضارع وباعتباره يعمل ولهذا يشترط معنى الحال أو الاستقبال الذي هو حقيقة المضارع عند الجمهور والمضارع قد يجيء بمعنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار لا يبعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضي وأما ان اللام الموصولة تدخل على الذي بمعنى المضي دون الذي بمعنى الاستمرار ولان المعتبر في الكون صلة هو محض الحدوث الذي هو أصل الفعل حتى يقولوا انه فعل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في صورة الحرف محافظة على كون ما دخلته اللام التي في صورة حرف التعريف اسما صورة والاستمرار بعد عن معنى الحدوث الفعلي فيكون محض مفرد ولا يقع صلة بخلاف المضي وقال السيد الجرجاني عند قوله تعالى مالك يوم الدين وأجيب أيضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي ومقابليه روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الثانيـة وليس بشئ لان مدار كون اضافته حقيقية أو غيرها على كونه عاملا أو غير عامل ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل سكنا تجددي متعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفي الشرح حاصل كلام المصنف انه يناقض كلام صاحب الكشاف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة وأثبت له العمل مع ذلك وانما تتمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه انا لا نسلم ان بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولك أعجبني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشري ان يقول جعلت اضافته محضـة حملا على اسم الفاعل بمعنى المضي وأعمل حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين لما قررناه هكذا كنت رأيت من قديم في دفع التناقض طالما ان أحدا لم يقله ثم وقفت بهذه البلاد على ما هو قريب منه في شرح الكشاف للطيبي وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل وأما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران أحدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا تعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار تقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه انتهى وأقول هذا بعينه هو معنى ما قاله التفتازاني كما نقلناه عنه فلا معنى لتبجح الشارح به على ان قول التفتازاني وذكر في وجه التوفيق بصيغة المجهول يقتضي ان غيره قاله وسيذكر المصنف أيضا هذا التناقض الذي في كلام الزمخشري في ثالث الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة (قوله قد كنت داينت الى آخره) يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا من وافي الرجز مصرعا وان يكون بيتين من مشطور السريع الموقوف وفي الصحاح وقد أفلس الرجل صار مفلسا كأنما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا كما يقال أخبث الرجل اذا صار أصحابه خبثاء وأقطف صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار الى حال يقال فيها ليس معه فلس كما يقال أقهر الرجل صار الى حال يقهر عليها وأذل الرجل صار الى حال يذل فيها واللبان المطل يقال لواه بدينه ليا ولياناا اذا مطله (قوله ما الحازم الشهم الى آخره) الحازم الضابط لامره الآخذ له بالثقة والشهم الجلد الذكي الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع (قوله وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم) جعل المجزوم أخا للمجرور لمشاركتهما في ان العامل في كل واحد منهما عامل في نوع من الكلام ولا يعمل في نوع آخر غيره (قوله فان معنى لولا أخرتني فاصدق ومعنى ان أخرتني أصدق واحد) في الشرح قد يستشكل هذا بان التحضيضية دالة على الطلب والشرطية لا دلالة لها عليه فكيف يجعل معناهما واحدا ويجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام

يدل عليه وذلك ان التصدق والصلاح لما كانا محبوبين مطلوبين وعلقا على التأخير الذى هو ضد المختار كان ذلك مفهما لطلب العبد تأخيره به اياه ليقع التصدق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية كما تقول رب ان وفقتنى عملت صالحا فيكون مشعرا بطلب التوفيق فمن هذه الحيثية كانت الشرطية المذكورة فى معنى التحضيضية (قوله وقال السيرافى والفارسى هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع فى قراءة الاخوين) وهما حمزة والكسائى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بجزم يذر عطفا على محل فلا هادى له وفيه نظر فان صاحب البحر قال ان فاصدق ليس فى محل جزم بخلاف فلا هادى له لوجود الشرط فيه ألا ترى أنه لو وقع موضعه فعل كان مجزوما ماقال والفرق بين العطف على المحل والعطف على التوهم ان العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره فظهر ان جزم أكن على توهم الشرط الذى يدل عليه التمنى لا على المحل لعدم الشرط وان جزم يذر على العكس من ذلك (قوله واذ والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم) فى الشرح قد لا يجعلان المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يمكن تقدير الشرط بل يقولان ان المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى ان أخرتنى فتصدق ثابت وأكن فالفاء حينئذ رابطة للجواب وأكن معطوفا على محل الفاء ومابعدها كقول الجميع فلا هادى له ويذرهم وقد أسلف المصنف الاشارة الى شئ من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التى لها محل من الاعراب (قوله ويأتى القولان فى قول الهذلى فأبلونى الى آخره) يريد بالقولين قول سيبويه والخليل وقول السيرافى والفارسى وقد تقدم الكلام على البيت فى الجملة الخامسة من الجمل التى لها محل من الاعراب (قوله أى نواى) أى يعنى ان نوى اسم مقصور مضاف الى ياء المتكلم على لغة هذيل كقوله سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم (قوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا) هذا عجز بيت صدره معاوى اننا بشر فاسجح ومعاوى مرخم معاوية واسجح سهل وارفق (قوله وقال به الفارسى) أى بالعطف على التوهم فى المجزوم (قوله وانما جزم يصبر على معنى من) أى على توهم ان من شرطية ويتق مجزوم بها (قوله وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف) أى قيل ان يصبر مرفوع وسكن بنية الوقف (قوله أو هذه الياء لام الفعل) أو هنا ليست للتخيير ولا للشك بل لتنويع الاقوال قال صاحب البحر وهذا أحسن الاقوال ولا يرجع الى قول أبى على ان هذا مما لا يحمل عليه لانه انما يجئ فى الشعر لا فى الكلام لان غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا انه لغة (قوله فيمن فتح الياء) وهم ابن عامر وحمزة وحفص وزيد بن على (قوله كأنه قيل ووهبنا له اسحق) هكذا يقع فى بعض نسخ الكشاف وفى بعضها ووهبنا لها والمناسب فوهبنا لها بالفاء وضمير المؤنث لان الآية فبشرناها بالفاء وضمير المؤنث وانما اختصت المرأة بالبشارة لان النساء أعظم سرورا بالولد ولانها لم يكن لها ولد وكان لابراهيم عليه السلام ولد من غيرها وهو اسمعيل (قوله مشائيم ليسوا مصلحين الى آخره) لم يذكر الزمخشرى من هذا البيت الا نصفه الاول ومحل الشاهد ولم يقع فى خط المصنف كلمة مشائيم بل وقع ليسوا مصلحين الى آخر البيت والبيت لابى الاحوص الرياحى ويروى مكان بين بشؤم وناعب اسم فاعل من النعيب وهو صياح الغراب وانما جعله الزمخشرى من العطف على التوهم لاجل ماورد على جره بالعطف على لفظ اسحق وعلى نصبه بالعطف على محله (قوله وقيل هو مجرور عطفا على باسحق أو منصوب عطفا على محله) الظاهر ان يقول عطفا على اسحق وأو هنا لتنويع الاقوال لا للشك ولا للتخيير (قوله ويرد الاول) أى أول الاخيرين انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور وانما تعرض لرد الاول ولم يتعرض لرد الثانى لان رد الثانى يفهم مما سبق من أن شرط العطف على المحل امكان ظهوره فى الفصيح والمحل فى الثانى لا يظهر فى الفصيح (قوله ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله) يعنى بطريق الاصالة لان الوجه الاول مفعول لاجله لكن بطريق التبعية (قوله وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى ودوا ان تدهن) هذا وجه فى الآية وتقدم فى لو وجه آخر وهو جعل تدهنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفا على المصدر المسبوك من لو تدهن بناء على ان لو مصدرية وفى البحر وقال هرون فى بعض المصاحف فيدهنوا (قوله وأن خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض) هذا تمثيل المجرد اقتران خبر لعل بان (قوله ولبس عباءة وتقر عينى) هذا صدر بيت تقدم فى لما ويقع فى بعض النسخ هنا وفى لما ولبس بالواو وفى بعضها للبس باللام بدل الواو (قوله ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفى) هكذا وقع فيما رأيناه من النسخ والاولى يندفع وسيذكر المصنف فى الجهة الرابعة فى المثال الرابع ان فاطلع يجوز ان يكون جوابا للامر وهو ابن لى صرحا (قوله على تقدير

ليبشركم وليذيقكم) حمل مبشرات على يبشركم وهو معنى مركب وعطف عليه ليذيقكم (قوله ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا) أى ولتجرى الفلك بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون أرسلها فلا يكون عطفا على التوهم (قوله ولم تقرأ فتنسى) هو بفتح المثناة الفوقية فيهما مثال آخر لما القطع فيه واضح (قوله غير أنا لم تأتنا بيقين الى آخره) اليقين هنا وفى قوله اذ المعنى انه لم يأت باليقين صفة لمحذوف تقديره فى الاول بخبر يقين وفى الثانى بالخبر اليقين (قوله لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب) كلمة اذا الاولى متعلقة بما بعدها والثانية متعلقة به تبعا وأراد بالجمع ما يقابل على حدته فسقط ما قيل ان نفى الجمع يكون مع الواو وأما الفاء فتكون معها أما نفيهما أو نفى الثانى وكلاهما غير مراد (قوله وأما اجازتهم ذلك فى المثال السابق فمشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان) الاشارة بذلك الى القطع وكون ما بعد الفاء موجبا والمثال السابق هو ما تأتينا فتحدثنا (قوله وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما تأتينا فى المستقبل فانت تحدثنا الآن) قال الرضى ولا يجوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذى يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا (قوله وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل) هذا كلام ابن عطية الا ان عبارته ولم ينصب فى جواب النفى ليشابه رؤس الآى والوجهان جائزان واعترض عليه أبو حيان فقال ظاهر كلامه استواء الرفع والنصب وان معناهما واحد وليس كذلك لان الرفع لا يكون متسببا بل صريح عطف والنصب يكون متسببا وفى تفسير البيضاوى فيعتذرون عطف على يؤذن ليدل على نفى الاذن والاعتذار عقيبه مطلقا ولو جعل جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن فأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه (قوله فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك) يعنى بعد نفى الاذن لهم فى الاعتذار ونهيهم فى ذلك اليوم عن الاعتذار أما الاول فلان الاعتذار انما بالكلام ولا تكلم نفس الا باذنه وأما الثانى فلان ما نهى العبد فى ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قيل انه لا منافاة بين نفى الاذن فى الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهى عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار (قوله وزعم بدر الدين بن مالك انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو سائغ على مذهب الجماعة هكذا وقع فى كثير من النسخ وليس على ما ينبغى وكأنه سقط من الناسخ كلمة غير ويقع فى بعض النسخ وهو مشكل على مذهب الجماعة وذلك ظاهر لان مذهبهم نفى الاذن ونفى الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار (قوله ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجىء لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف) اللام فى لصحة متعلقة بيحمل وفى الكشاف فى سورة هود فان قلت كيف يوفق بين هذا يعنى قوله تعالى يوم تأتى لا تكلم نفس الا باذنه وبين قوله يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها قلت ذلك يوم طويل له مواقف ففى بعضها يجادلون عن أنفسهم وفى بعضها يكفون عن الكلام وفى بعضها يختم على أفواههم وتكلم أيديهم وفى الشرح ظاهر كلام المصنف يشعر بان هذا القول مرجح عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لانه قال فى الايضاح ويجوز ان يكون مستأنفا يكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك فى موقف آخر لان المواقف متعددة ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه فى هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون فى موقف آخر (قوله تنبيه * لا تأكل سمكا وتشرب لبنا * ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما) فى الشرح ولى فيه نظر اذ لا موجب لتعين ان يكون النهى عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو احتمل ان المراد نفى كل منهما على كل حال وان يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء فاذا جىء بلا صار الكلام نصا فى المعنى الاول وأقول يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهى عن كل واحد منهما أى ظاهرا فلا ينافى ذلك الاحتمال النهى عن الجمع بينهما (قوله * عطف الخبر على الانشاء وبالعكس * (قوله منعه البيانيون) هذا هو المشهور بين الجمهور وقال السيد فى حاشية المطول ان منع البيانيين انما هو فى الجمل التى لا محل لها وان ذلك جائز فى الجمل التى لها محل من الاعراب نص عليه العلامة يعنى صاحب الكشاف فى سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودى للصلاة وصل فى المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بالجمل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى أى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسكة

في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه وعمرو أبوه بخيل وما أجوده وقال أيضا في باب الفصل والوصل ويدل على جوازه انهم قالوا ان الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها كالمفرد وذكر وا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى اختلاف خبرا وانشاء على ظهور (فائدة) العطف بالواو وأغنى عن التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال أعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظائره جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضائعا فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط ان أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب أولا قلت الجمل التي لها محل منه واقعة موقع المفردات وليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية خصوصا في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها فتعتبر أحوالها العارضة لها انتهى (قوله وأجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة) أي بعد قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر المؤمنين في سورة الصف أي بعد قوله تعالى ذلك الفوز العظيم وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين وفي شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي ان أهل هذا الفن يعني أهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي الشرح في غير هذا الموضع فان قلت ما وجه استدلال الصفار وغيره بآية البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدمناه من ان الانشاء لا يقبل التعليق باقيا على انشائيته فاذا وقع معلقا احتيج الى تأويله بما يكون خبرا في المعنى فكان التقدير في الآية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا كم النار مطلوبة منكم فآل الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهي انشائية لفظا ومعنى فجاء ما قالوه انتهى ولقائل أن يقول وجه الاستدلال بآية البقرة تقدم اعدت للكافرين وهي جملة خبرية على بشر (قوله قال أبو حيان) في البحر والاصح أن يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم تتفق معاني الجمل كما ذهب اليه سيبويه وقد استدل لذلك بقول الشاعر تناغي غزالا البيت وقول امرء القيس * وان شفائي عبرة ان سفحتها * البيت وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن أبوك العاقلان على أن يكون العاقلان خبر مبتدأ مضمر (قوله وان شفائي الى آخره) هذا البيت من معلقة امرء القيس والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع ومهراقة مراقة بزيادة الهاء على غير قياس والرسم الاثر والدارس المنمحي والمعول مصدر ميمي أو اسم مكان من عول الرجل اذا بكا رافعا صوته أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه (قوله تناغي غزالا الى آخره) في الصحاح والمرأة تناغي الصبي أي تكلمه بما يعجبه ويسره والمآقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف وهو مجرى الدمع واللحاظ طرفها مما يلي الاذن ويجمع أيضا على آماق وأماق مثل آبار وأبآر كذا في الصحاح وفي القاموس هو طرفها مما يلي الانف وهو مجرى الدمع من العين أو مقدمها أو مؤخرها والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما واهمال الدال حجر يكتحل به (قوله واستدل الصفار بهذا البيت) وقوله الاشارة بهذا الى الذي مطلعه تناغي وقوله ومجرور بالعطف على هذا فيكون الصفار شارك من استدل بالذي مطلعه تناغي وانفرد بالاستدلال بالذي مطلعه وقائلة (قوله وأقول اما آية البقرة) قال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا التفتازاني وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخريين على مجموع الاولتين ويجوز أن يكون معطوفا على فاتقوا ووجه ربطه بالشرط المذكور ان تبشير المؤمنين أيضا مرتب على عدم معارضة الكفرة القرآن والا لم يكن معجزا فلا يثبت صدق النبي ولا يكون تصديقه وسيلة نيل الثواب كانه قيل

فان

فان لم يأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار أيها الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات أيها النبي
أو أيها المبشر ولما في الوجهين من البعد سيما الثاني فان في ربطه بالشرط تكلفا وعطف الامر المخاطب على الامر لمخاطب
آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النحاة ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مرادا قبل يا أيها الناس كأنه قيل قل
كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم الظاهر أن المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم وبيانه بما قال السيد
في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ماهو المقصود في هذه المباحث بل أريد معنى المجموع أي المعتقد
بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف أي ليس
من باب عطف جملة على جملة ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض الى أخرى مسوقة لآخر
والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكلما كانت أشد كان العطف أحسن ولم يذكر السكاكي هذا
القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
عطف جمل مسوقة لغرض على جمل أخرى مسوقة لغرض آخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطفت احداهما
على الاخرى قلت أراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل
به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ماهو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فكأنه قال زيد يعاقب بالقيد
والارهاق فما أسوأ حاله وما أخسره الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما أحسن حاله وما أربحه (قوله ومعنى هذا
فبشر هؤلاء المعاندين بانه لاحظ لهم في الجنة) يريد انه يفهم منه بطريق التعريض لأنه عينه (قوله تنزيلا لسبب السبب
منزلة السبب) لان الدالة على التجارة التي هي الايمان سبب للايمان والايمان سبب للغفران فاقيم سبب سبب الغفران وهو
الدلالة مقام سبب الغفران وهو الايمان (قوله لان تخالف الفاعلين لا يقدح) هذا جواب عن قوله ولا يقدح في ذلك وقوله
ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير جواب عن قوله ولا ان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة أي أن تؤمنون لا يتعين للتفسير
بل يجوز ان يكون بمعنى الطلب ويحصل الغرض على هذا التقدير (قوله بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة
تنجيكم من عذاب أليم) انما احتاج الى هذا لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان المفسر جملة طلبية أو كان مفردا يؤدي
معنى جملة ويمكن ان يقال المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة (قوله وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرة قبل
يا أيها) يعني بالامرين الامر الذي في آية البقرة والامر الذي في آية الصف وتقديره في آية البقرة قل يا أيها الناس اعبدوا ربكم
الذي خلقكم الى آخر الآية وفي آية الصف قل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم الى آخر الآية وفي حاشية التفتازاني
ولما فيه من البعد من جهة اشتمال الكلام السابق على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي
صلى الله عليه وسلم الا بتكلف وهو أن يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود ذكره بعبارة تليق بحاله مثل
ان كنتم في ريب مما نزله الله على ذهب بعضهم الى انه عطف على قل مرادا قبل فان لم تفعلوا أو على محذوف يقابل بشر أي فأنذر
الكافرين وبشر المؤمنين (قوله مثلها في هل يهلك الا القوم الظالمون) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها
فهل بالفاء وليس بصواب لان آية فهل في الاحقاف وهي فهل يهلك الا القوم الفاسقون (قوله واذ قد استدلا بذلك) الظاهر
ان الاشارة الى قول الشاعر وقائلة خولان البيت ويرد عليه ان المستدل به انما هو الصفار وحده فكيف قال استدلا
فالصواب ان الاشارة الى هذا البيت والى الذي مطلعه تناغي وان الضمير في استدلا للصفار والمشارك له في الاستدلال بالذي
مطلعه تناغي (قوله وكل ما قيل فيه توقف على النظر فيما قبله من الابيات) هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه
خولان وفي بعضها وأما وكل ما قيل وهو ظاهر (قوله وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه) في الشرح الذي نقل
أبو حيان عن سيبويه اجازته ان تقول جاءني زيد ومن عمرو العاقلان ووجه الغلط الذي أشار اليه المصنف ان كلام سيبويه
ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة
اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهيه أي وجه الرفع ووجه النصب فحمل أبو حيان كلام
الصفار على النعت الصناعي واعتقد ان زواله يصحح المسئلة فقال اذا كان العاقلان خبر مبتدا محذوف جازت المسئلة لفقد
النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار

انه اذا زال النعت المقطوع ألبتة والفرض تعذر النعت الصناعى بان يقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا فقد تمّ ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما ذكره المصنف من انه قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على أحدهما لاقتضاء المقام له ﴿عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس﴾ (قوله والثانى المنع مطلقا حكى ابن جنى انه قال فى قوله عاضها الى آخره) هكذا رأيناه فى النسخ بغير واو وقيل انه وفى الشرح والثانى المنع مطلقا حكى عن ابن جنى وانه قال ويوجد فى بعض نسخ المغنى فى هذا المحل حكى عن ابن جنى انه قال بدون واو فيشبه ان يكون ذلك تنبيها على مأخذ هذا القول يعنى انه استنبط من كلام ابن جنى على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى ما ذكره ابن جنى من ان الضرس فاعل لا مبتدأ أن ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب لا أنه ممنوع انتهى وأقول الظاهر من قول ابن جنى انه فاعل بمحذوف وليس مبتدأ أن ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولوية والنقد بكسر القاف المتأكل اسم فاعل من نقدت السن بالكسر اذا تأكلت وتكسرت ومعنى البيت أن هذه المرأة عوضها الله غلاما تزوجته بعد ما وصلت فى الكبر الى هذه الحالة (قوله وأضعف الثلاثة القول الثانى) لمجئ هذا العطف كثيرا نحو قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون (قوله وأنهم زعموا ان قول الشافعى يحل أكل متروك التسمية) مذهب الشافعى ان متروك التسمية عمدا كان الترك أو نسيانا يحل أكله وهو قول أبى هريرة وابن عباس فى رواية وأبى عياض وأبى رافع وعطاء وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاووس والنخعى وقتادة وربيعة ومالك فى رواية وذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثورى الى ان الترك ان كان عمدا لا يؤكل وان كان نسيانا يؤكل وهو قول مجاهد وطاووس أيضا وابن شهاب وابن جبير وعطاء فى رواية والحسن بن يحيى والحسن بن صالح واسحق ومالك فى رواية وأحمد فى رواية وابن القاسم وعيسى وأصبغ واختاره النحاس وقال لا يسمى فاسقا اذا كان ناسيا وذهب أشهب والطبرى الى ان ترك التسمية عمدا ان كان استخفافا لا يؤكل والا يؤكل وظاهر الآية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمدا كان الترك أو نسيانا وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عياش ابن أبى ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمى وابن سيرين والشعبى ونافع وأبو ثور وداود وأحمد فى رواية (قوله وانه لفسق) قال الحسن لكفر قال الكرمانى يريد مع الاستحلال وقال غير الحسن لمعصيته والضمير فى انه عائد الى الاكل وجوز الحوفى ان يعود على ما وجوز ابن عطية ان يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعنى ترك الذكر وفى البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب وتضمنت معنى التعليل كأنه قيل لفسقه (قوله فبقى ان تكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهى) فى حاشية التفتازانى واعترض بان التأكيد بان واللام ينفى كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحققه ألبتة والرد على منكر تحقيقا أو تقديرا على ما بين فى علم المعانى والحال الواقع من الامر والنهى مبناه على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل وهو فسق والجواب انه لما كان المراد بالفسق ههنا الاهلال لغير الله كان التأكيد مناسبا كأنه قيل لا تأكلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذى الحكم به متحقق والمشركون ينكرون انتهى واعترض بانه ولو سلم كونها حالية فلا نسلم أنها قيد للنهى بمعنى انه يكون النهى عن أكله فى هذه الحالة دون غيرها بل تكون اشارة الى المعنى الموجب للنهى كما يقال لا تهن زيدا وهو أخوك ولا تؤذه فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهى لانه حينئذ لا يكون له فائدة لان كونه منهيا عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه (قوله فالمعنى لا تأكلوا منه اذا سمى عليه غير الله) فى الشرح اعترض هذا أيضا بان ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه اذ الذى لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما أهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على أعم المحامل أولى لانه أعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يخص التحريم بما أهل به لغير الله وأقول ما قدره وان كان أخص من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا أهل به لغير الله كما هو المراد والمفروض ثم فى الشرح وأيضا فالتحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازق والاخلال بتعظيمه لانه مناسب وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا أولى من ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانها كالاشراك اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكانت اضافة الحكم اليه أولى من اضافته الى المناسب الخاص ﴿العطف على معمولى عاملين﴾ (قوله وقولهم على عاملين فيه تجوز) يعنى بحذف المضاف قال الرضى معنى قولهم العطف على

عاملين

عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كما في الاعراب كالمنصوب والمرفوع أو متفقين كالمنصوبين على معمولى
عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا و بكرا خالدا فهذا عطف متفق الاعراب على معمولى عاملين مختلفين وقولك ان زيدا
ضرب غلامه و بكرا أخوه عطف مختلفى الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على
حذف مضاف (قوله ولان فيه تعادل المتعاطفات) قيل فى عبارته تسامح لان الذى فيه ليس بتعادل المتعاطفات وانما هو تناسبها
ولانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفات لان وضع التفاعل على نسبة الفعل للمشتركين فيه ولا شركة للمعطوف
عليه مع المعطوف فى نسبة فعل العطف (قوله قرأهما الاخوان بالنصب) هما حمزة والكسائى وقرأهما أيضا يعقوب (قوله
وقد استدل بالقراءتين فى آيات الثالثة) قيدبها لان الثانية لا دليل فى قراءتها أما النصب فلكونه يعطف على آيات على اسم
ان وعطف فى خلقكم على خبرها وهو عطف معمولين على معمولى عامل واحد لا على معمولى عاملين مختلفين وأما الرفع
فلاحتمال ان يكون آيات مبتدأ وفى خلقكم خبره والجملة عطف على ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه وان جاز أن يكون آيات
عطفا على محل اسم ان الاولى وفى خلقكم عطفا على خبرها فيكون العامل فى آيات الابتداء وفى خلقكم ان و يكون مما نحن
فيه (قوله أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفى وأما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفى) هذا مبنى على ان حرف العطف
عامل فى المعطوف لنيابته مناب العامل فى المعطوف عليه وهو غير المختار قال صاحب الكشاف وأما آيات لقوم يعقلون
فمن العطف على عاملين سواء نصبت أو رفعت فالعاملان اذا نصبت ان وفى أقيمت الواو مقامهما فعملت الجر فى واختلاف
الليل والنهار والنصب فى آيات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفى عملت الرفع فى آيات والجر فى واختلاف واعترضه أبو حيان
بان نسبة عمل الجر والنصب والجر والرفع للواو ليس بصحيح لان الصحيح من المذاهب أن حرف العطف لا يعمل وان العمل
للعامل فى المعطوف عليه انتهى وأقول فى عبارة الكشاف تسامح آخر وهو ذكر الواو فى قوله فعملت الجر فى واختلاف
وفى قوله والجر فى واختلاف والظاهر اسقاطها منهما وان يقول فى اختلاف (قوله يعنى ان اذا عطف على اذا المنصوبة
بأقسم والمخفوضات عطف على الشمس) أشار بهذا الى أن العطف على معمولى عاملين مختلفين فى هذه الآية على تقدير ان
الواوات فيها غير الاولى للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولى ليست بمعطوفة على معمول قبلها
وكذلك العطف على معمولى عاملين مختلفين فى قوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا
تنفس انما هو فى الواو الثانية (قوله ثم اعترض عليه لقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوارى الكنس والليل اذا عسعس والصبح
اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة) قد أسلفنا فى آخر الكلام على
اذا كلام الرضى على نحو هذه الآية وانه قدر فيه مضافا بعد الواو وهو العامل فى مدخول الواو وفى الظرف والتقدير وعظمة
الليل اذا يغشى فيكون العطف حينئذ على معمولى عامل واحد ﴿قوله المواضع التى يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة
وهى سبعة﴾ قال الرضى فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصدوا التفخيم والتعظيم فى
ذكر ذلك المفسر بان يذكروا أولا شيأ مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون أوقع فى
النفس وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال أولا والتفصيل ثانيا فيكون آكد فان قلت فهذا الضمير الذى هذا
حاله يبقى على وضعه معرفا أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف أعنى تقديم المفسر قلت الذى أرى انه نكرة كما يجئ فى باب
المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه أنقص مما كان فى الاول لان التفسير يحصل به بذكره مبهما قبل الوصول الى
التفسير فيه الابهام الذى فى النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه
من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذى يكتسب التعريف من المضاف اليه
(قوله ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد و بئس رجلا عمرو) يجب تأخير التمييز عن نعم و بئس وأما تأخيره عن المخصوص
نحو نعم زيد رجلا فذهب سيبويه والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح (قوله و يلتحق
بهما فعل الذى يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة) فعل الذى يراد به المدح أو الذم قد يكون بناؤه من فعل بضم
العين وقد يكون من فعل بكسرها وقد يكون من فعل بفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وفضل الرجل زيد ومعنى
الحاق هذا النوع بنعم و بئس أنه ثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم و بئس وأصل ساء سوأ بضم الواو وقلبت ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وقرئ كبرت بسكون الباء الموحدة (قوله وعن الفراء والكسائى ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير

فى الفعل) قد اختلفا بعد هذا الاتفاق فقال الكسائى ان النكرة المنصوبة حال وقال الفراء انها تمييز منقول (قوله ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل) فان قيل كان فى مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زيادتها (قوله فقال الكسائى بحذف الفاعل) انما قال ذلك فرارا من الاضمار قبل الذكر وما فر اليه اشنع مما فر عنه وهذا الذى ذكره المصنف عن الكسائى هو المشهور عنه وفى شرح الايضاح فى باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائى انه يجيز حذف الفاعل فى قولك ضربنى وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر مستتر فى الفعل مفرد فى الاحوال كلها انتهى (قوله وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر) فى شرح التسهيل لابن أم قاسم والمشهور عن الفراء فى هذه المسئلة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثانى ونقل عنه ابن مالك أنه يجيز اعمال الاول فى هذه المسئلة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربنى وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل انتهى وقد نقل ذلك أيضا بعض متأخرى المغاربة ونقل عن الفراء أيضا انه يقصر مثل ضربنى وضربت زيدا على السماع حكاه فى البسيط انتهى ما فى شرح التسهيل (قوله فان استوى العاملان فى طلب الرفع) فى شرح الرضى والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا ان الثانى ان طلب أيضا الفاعلية نحو ضرب وأكرم زيد جاز أن يعمل العاملين فى المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده فى الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يأتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربنى وأكرمنى زيد هو حيث جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثانى المتنازع للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربنى وأكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائى من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى (قوله وفى كلام ابن مالك أيضا ضعف لامكان وجه ثالث فى المثالين لم يذكره وهو كون هى ضمير القصة) فى الشرح ظاهر عبارة الزمخشرى ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفى من حاول القدح فى ذلك ابداء محتمل آخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابداء جميع المحتملات فى هذا المقام فلا لان الغرض ابطال دعوى التعين وهو حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ وأقول عبارة الزمخشرى على ما نقله المصنف صريحة فى ان المثالين من قبيل الآية فى كون المفسر هو الخبر ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور دون القطع فلا يرد عليه احتمال آخر اذ ظهور الشئ لا ينافى احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعين فى المثالين بل اظهار قصور نظره فيهما ثم فى الشرح فان قلت سيقول المصنف بعد هذا انه لا ينبغى الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى انه براكم ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير فى المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا الزام لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغى له فعله وهو عن مظان القبول بمعزل قلت المراد أن ضمير الشان والقصة لا ينبغى الحمل عليه اذا أمكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها فى الحمل عليها فلا يخص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير فى المثالين مفسرا بالخبر أو بدلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة فاذن لا تنافى بين كلام المصنف فى الموضعين ولقائل ان يقول ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة أوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشرى وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما مزية على ذلك فلعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما فى الشرح وأقول الزام المصنف هنا لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان لا بأولوية الحمل عليه وكلامه الذى سيقوله بعد انما هو أولوية الحمل على غيره اذا أمكن فلا تنافى بين كلاميه فى الموضعين (قوله أسكران الى آخره) المراغة اسم مكان من التمرغ وهى هنا لقب أم جرير الشاعر قال فى الصحاح لقبها به الاخطل أى يتمرغ عليها الرجال وقال فيه الجو ما بين السماء والارض قال أبو عمرو فى قول طرفة * خلا لك الجو فبيضى واصفرى * هو ما اتسع من الاودية والمتساكر الذى يظهر السكر وليس به (قوله والصواب ان كان زائدة) يعنى فيمن رفع سكران وابن المراغة (قوله له مرفوع) جملة فى محل جر صفة لمفرد (قوله وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع) فى الشرح هذا يقتضى ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائى منهم هو الذى

يجيز

يجيز حذفه وقد مر ان الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل فى نحو ضربنى وأكرمت زيدا بل يوجب الاتيان به ضميرا منفصلا مؤخرا عن الظاهر المتنازع فيه وأقول أراد بالكوفيين معظمهم بقرينة ماذكره فيما مر عن الفراء (قوله والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه) لم يذكر النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضمائر لا تنعت وأراد بقوله ولا يعطف عليه ما يعم عطف البيان والنسق وفى الشرح اما كونه لا يؤكد فلانه أشد ابهاما من النكرات والنكرات لا تؤكد وأما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول الابهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق وأقول وجهه ان الجملة التى هى خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف عليه فى الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع أقول لا مانع من تقدير الرابط فلا يلزم ذلك (قوله واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغى الحمل عليه اذا أمكن غيره) يعنى بل الاولى الحمل على غيره يدل على ان هذا مراده قوله والاولى كونه ضمير الشيطان وقوله والاولى ان يعاد على غيره اذا أمكن وفى الشرح ذكر المصنف فى الباب الخامس فى النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضى جواز كون الضمير الذى هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه ضمير الشان مع امكان كونه عائدا على من وأقول لا معارضة بين هذا وبين ماذكره المصنف هنا على ما لا يخفى (قوله ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف عليه) فى الشرح لم يتعين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه أى يراكم مع قبيله وان كان العطف أرجح وأقول انما لم يذكر المصنف هذا الوجه لمرجوحيته بالعطف ثم الذى قرأ بنصب قبيله هو اليزيدى وقبيل ابليس وجنوده نوعه وذريته وهم عند أهل السنة أجسام لطيفة شريرة لها قدرة التصور بصورة الاجسام الكثيفة قال الزمخشرى فى الآية دليل على أن الجن لا يرون ولا يظهرون للانس وان اظهارهم لانفسهم ليس فى استطاعتهم وأن زعم من يدعى رؤيتهم زور ومخرقة انتهى ورد بانه لا دلالة فى الآية على ماذكر لانه تعالى أثبت انهم يروننا من جهة لا نراهم فيها وهى الجهة التى يكونون فيها على أصل خلقتهم من الجسمية اللطيفة ولو كان المراد نفى رؤيتنا لهم على العموم لكان التركيب انه يراكم هو وقبيله وأنتم لا ترونهم ورؤية بعض البشر لهم معلوم فى الشريعة بالاحاديث الصحاح التى تفيد القطع بذلك كحديث أبى هريرة حين حفظ تمر الصدقة وحديث العفريت الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا دعوة أخى سليمان لربطته بسارية وحديث خالد حين سير لكسر ذى الخلصة الى غير ذلك (قوله وقول كثير) هو مرفوع معطوف على قول الزمخشرى (قوله ويؤيده قول سيبويه) الضمير فى يؤيده عائد الى الاولى ان يعاد ومحل الشاهد من هذا الكلام هو قوله ان تقديره أنك وقوله يرفع على أنك (قوله الخامس ان يجر برب) هذا خامس المواضع التى يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة (قوله ربه فتية الى آخره) فتية جمع فتى وهو السخى الكريم ويجمع أيضا على فتيان ودائبا أى مستمرا (قوله ويؤول على ان مراده أن سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه) فى الكشاف فى سورة فصلت عند قوله تعالى فقضاهن سبع سموات ما يعين مراده هنا فانه قال هنالك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه أعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال والثانى على التمييز (قوله وقوله فلا تلمه ان ينام البائسا) هذا عجز بيت صدره ۞ قد أصبحت بقرقرى كوانسا ۞ وربما أثبت البيت بكماله فى بعض النسخ وقدم الكلام عليه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول خرجوا وهو قولهم (قوله وقال سيبويه هو باضمار اذم) فى الشرح البائس هو الذى اشتدت حاجته فهذه أيضا صفة ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغى ان يقدر أرحم وأقول ان شدة الحاجة أيضا صفة ذم فلعل سيبويه لهذا قدر أذم (قوله وقولهم قاما أخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو والنون كالتاء فى قامت هند وهو المختار) قولهم منصوب بالعطف على مفعول خرجوا وفى شرح الالفية لبدر الدين بن مالك ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال والتقديم والتأخير لان أئمة اللغة اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتثنية والجمع كأنهم بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف فى فعل الاثنين والواو فى فعل جمع المذكر والنون فى فعل جمع المؤنث فوجب ان تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما قد تلزم التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت اسماء للزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين وذلك باطل لا يقول به أحد (قوله وأبو عبد الله الطوال) هو بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما أجازوه لشدة

اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل (قوله ولو ان مجدا الى آخره) المجد الشرف ومطعم بكسر العين علم على رجل (قوله كساحمله الى آخره) الحلم الاناة والسودد السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهى أعلى الشئ (قوله ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها فى الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول) لما اشتمل قوله السابع أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر على قيدين أحدهما اتصال الضمير بالفاعل والآخر عوده على المفعول المؤخر اشار الى بيان ماوقع الاحتراز عنه بذينك القيدين (قوله وقال الزمخشرى فلا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا الآية وفى قراءة أبى عمرو فلا يحسبنهم بالغيبة وضم آخر الفعل) هكذا يقع فى بعض النسخ ويقع فى بعض آخر فى قراءة بدون واو احترز بالغيبة وضم آخر الفعل يعنى من فلا تحسبنهم عن قراءة حمزة والكسائى وعاصم بتاء الخطاب فى الفعلين وضم الباء الموحدة فيهما وخرجت على وجهين أحدهما ذكره ابن عطية أن المفعول الاول الذين يفرحون والثانى محذوف لدلالة مابعده وحسن تكرار الفعل لطول الكلام والثانى ذكره الزمخشرى ان أحد المفعولين الذين يفرحون والثانى بمفازة وفلا تحسبنهم توكيد واحترازا أيضا عن قراءة نافع وابن عامر لا يحسبن بالغيبة وفلا تحسبنهم بالخطاب وبفتح الباء الموحدة فيهما وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولى يحسبن لدلالة مابعدها عليهما ولا يجوز على هذه القراءة أن يكون فلا تحسبنهم بدلا من لا يحسبن لاختلاف الفاعل واذا كان ولا تحسبنهم توكيدا فدخول الفاء انما يتجه على انها زائدة وكذا اذا كان بدلا فى غير هذه القراءة (قوله ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر) لانه قدر ضميرهم المحذوف مقدما على الذين يفرحون مع انه عائد اليه ومفسر به قال فى البحر وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ولا يحسبن ولا يحسبنهم بالياء فيهما ورفع باء يحسبنهم على اسناد يحسبن للذين وخرجت هذه القراءة على وجهين أحدهما ماقاله أبو على وهو ان لا يحسبن لم يقع على شئ والذين رفع به قال ابن عطية فتجئ القراءة يكون فلا يحسبنهم بدلا من الاول وقد تعدى الى المفعولين وهما الضمير وبمفازة واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغنى فى قوله بأى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب أى وتحسب حبهم عارا على والوجه الثانى ماقاله الزمخشرى وهو أن يكون المفعول الاول محذوفا على لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة بمعنى لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين وفلا يحسبنهم تأكيد وتقدم لنا الرد على الزمخشرى فى تقديره لا يحسبنهم الذين فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا انما ان هذا التقدير لا يصح فليطالع هنالك وأقول لم يتقدم له الرد على الزمخشرى هنالك وانما تقدم له عند قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا وذلك أنه قال وقرأ الجمهور ولا تحسبن بالتاء أى ولا تحسبن أيها السامع وقال الزمخشرى الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد وقرأ حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه بالياء أى ولا يحسبن هو أى حاسب أو واحد قال ابن عطية وأرى هذه القراءة بضم الباء فالمعنى ولا يحسبن الناس انتهى وقال الزمخشرى ويجوز أن يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتا أى لا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو فى الاصل مبتدأ فحذف كما حذف المبتدأ فى قوله تعالى أحياء والمعنى هم أحياء لدلالة الكلام عليهما انتهى وماذهب اليه من ان التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتا لا يجوز لان فيه تقديم المضمر على مفسره وهو محصور فى أماكن وهى باب رب بلا خلاف وباب نعم وبئس فى نحو نعم رجلا زيد على مذهب البصريين وباب التنازع على مذهب سيبويه فى نحو ضربانى وضربت الزيدين وضمير الامر والشان وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين فى نحو مررت به زيد وزاد بعض أصحابنا أن يكون الظاهر المفسر خبرا للضمير وهذا الذى قدره الزمخشرى ليس واحدا من هذه الامور المذكورة الى هنا كلامه فى البحر (قوله ووقع له نظير هذا فى قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره) يعنى لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو فرسه رتبته التأخر عنها وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد الضمير على متأخر فى الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وماعاد عليه بل بالنظر الى كون ماعاد عليه الضمير فاعلا للصفة التى تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تأخيره عنها (قوله ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد) هذا اعتراض على أبى حيان توجيهه انه لو صح ماذكره لامتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير ممتنع بيان الملازمة ان هذه الصورة كالصورة التى ذكرها فى انه عاد ضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس

الضمير

الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا للفعل الذى تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تأخيره عنه وقد يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال (قوله ولو قدم نودل غير التركيب) هذا جواب سؤال يرد على قوله فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا تقديره ذلك السؤال هو ان عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لم يلزم من هذا التركيب وانما لزم من تقدير تقديم نودو تقرير الجواب أن الواقع فى التركيب الآن تأخير نودواما تقديمه فتركيب آخر غير هذا التركيب (قوله ويلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا فى نية التأخير) القائل ان يمنع كونه فى نية التأخير بل هو فى محله غايته انه محل غير أصلى (قوله وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه) فى الشرح وجه التفريق الذى أشار المصنف الى تضعيفه هو أن أباحيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخره عنه لعود الضمير فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضى جملة الجزاء لا جملة دليله لانها ليست بعاملة فيها وجملة الدليل لا محل لها فيتدافع حالها الا انها من حيث هى دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضاها فتدافعا وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل فى الفاعل والمفعول معا فكل واحد منهما يقتضى صاحبه فلذلك جاز ضرب غلامها هندا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد هند هذا فرقه الذى اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما أشار اليه المصنف ۞﴿شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا﴾۞ (قوله أحدهما كونه مبتدا فى الحال) يعنى فى حال التكلم أوفى الاصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ الابتداء (قوله وأجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها) فى اعراب السفاقسى ان المجيز الكسائى وفى البحر وقد أجاز ذلك بعضهم (قوله وجعل منه هؤلاء بناتى هن أطهر لكم فيمن نصب أطهر ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك) قال الرضى وروى عن محمد بن مروان وهو أحد قراء المدينة هؤلاء بناتى هن اطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال أبو عمرو بن العلاء احتبى بن مروان فى لحنه يعنى فى ايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقال أبو حيان وقرأ الحسن وزيد بن على وعيسى بن عمرو سعيد بن جبير ومحمد بن مروان أطهر بالنصب ورويت هذه القراءة عن ابن مروان بن الحكم وقال سيبويه لحن (قوله وفيهما نظر اما الأول فلان بناتى جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين) الضمير المجرور يبقى عائدا الى كون هن توكيدا وكونه مبتدا خبره لكم وفى الشرح لا نسلم انه جامد محض اذ هو فى معنى مولوداتى فيكون فى معنى المشتق فيتحمل الضمير وانما قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذى لا يؤول بالمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك فى شرح الالفية ونقله غيره أيضا وانما نقل فى التسهيل عن الكسائى وأقول لا ضرورة تدعو الى تأويله بالمشتق فلا يؤول به فلا يتحمل ضميرا واعلم ان تخريج الاول ذكره ابن عصفور فى شرح المقرب وعبارته هن توكيد للضمير المستكن فى بناتى على ان بناتى فى معنى المشتق فيتحمل الضمير قال ويدل عليه قولهم مررت بنساء بنات لعمرو فوصفوا به (قوله واما الثانى فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم) فى الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاى حرج فى تخريجها على قول غير الاكثرين وليست كثرة القائلين بحكم موجبة لاطراح قول الاقلين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد حجر المرتكب لذلك واسعا وفى اعراب السفاقسى وهن مبتدأ ولكم خبره وأطهر حال والعامل ما فى هن من معنى التوكيد بتكرير المعنى وقيل لكم بما فيه من معنى الاستقرار وأجاز الزمخشرى أن ينصب هؤلاء بفعل مضمر أى خذ هؤلاء وهن فصل واطهر حال والعامل فيه الفعل المضمر (قوله وكونه معرفة أو كالمعرفة فى انه لا يقبل أل كما تقدم فى خيرا وأفل) قال الرضى وأجاز الجزولى وقوعه بين أفعل التفضيل نحو خير من زيد هو أفضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رأيت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك فى صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو انى أنا أخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى أنا زيد والحق ان كل هذا دعاوى لم تثبت صحتها ببينة من قرآن وكلام موثوق به ونحو قوله انى أنا أخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان بل لو ثبت فى كلام يصح الاستدلال به نحو ما أظن أحدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت أنا أخاك وظننتك أنت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمائر المذكورة فى ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فيقتصر على موضع

السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة وهي أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه (قوله وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدئ و يعيد وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ) قال الرضي وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأن الماضي اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله أيضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى وانه هو أمات وأحيى (قوله فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع أل لعارض كافعل من والمضاف كثلاثك) العارض هنا وقوعه بعد أفعل والاضافة في الجامد (قوله وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة) لقائل أن يقول انما مثل به لمجرد ما امتنع فيه أل لعارض (قوله وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك) أي ان ابن الخباز يلزمه اجازة الفصل قبل الماضي لانه قال أو لذاته وامتناع أل في الماضي لذاته (قوله وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس) يعني بالثالث خلق الزوجين الذي دل عليه قوله وانه خلق الزوجين (قوله وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى و يرى الذين أوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق و يهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل) في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم أنه معطوف على الخبر بل هو معمول لمحذوف أي و يرونه يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نسلم ان وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبرا اذ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل (قوله أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع) قال الرضي وانما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبر والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس مبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم (قوله والثاني ان يطابق ما قبله) أي في الغيبة والخطاب والتكلم (قوله فأما قول جرير بن الخطفى وكائن بالاباطح الى آخره) يقع في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي الشرح الذي ثبت في النسخ الذي وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات ألف ابن و ينبغي أن يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف مبني على الكون بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسيأتي الكلام فيه فيما بعد هذا ان شاء الله تعالى والخطفى ليس أبا أقرب لجرير لان جريرا هو ابن عطية بن حذيفة وحذيفة هو الخطفى يلقب بذلك وفي القاموس في مادة خطف وكجمزى لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفى أيضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى وكائن بهمزة مكسورة بعد الالف ونون ساكنة بمعنى كأين (قوله وانما هو توكيد للفاعل) يعني في يراني (قوله أي يرى مصابي والمصاب حينئذ مصدر) هكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة ويقع في بعضها والمضاف بالضاد المعجمة والفاء (قوله أي نافعا لان أعمالهم توزن) في الشرح هذا المعنى غير متعين لجواز أن يكون المراد كما قال الزمخشري وغيره فنزدري بهم ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال شائع يقال لا نقيم لفلان وزنا أي لا يعبأ به ولا يلتفت اليه وهو من قبيل الكناية وعليه فلا حذف في الآية (قوله وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض) في الشرح الصفة التي أشار اليها انما قدرها على جعل المصاب مصدر الاسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول هو الياء ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر قلت والاعتراض الذي أشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة وذلك لان مبناه على أن يكون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بال والحصر مستفاد من التركيب كقولك زيد الفاضل أي هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت أي لو أصبت رأني المصاب بمعنى أنه لا يرى المصاب الا اياي دون غيري كانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلاشى عنده مصائب غير صديقه فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه كما رأيت بدون تقدير صفة (قوله ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع) قال الرضي يسمى فصلا عند البصريين قال المتأخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره وما آل المعنيين الى شيء واحد الا ان تقريرهما أحسن من تقريرهم (قوله وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام) قال الرضي

والكوفيون

والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية أهل البصرة أقرب الى الاصطلاح لان الشئ يسمى باسم معناه في أكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا أحرى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الى ان المتكلم أو السامع أو هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها و يؤدى الى معناها فكانت تسمية البصريين أظهر (قوله وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف) لقائل ان يقول مرادهم انه يفصل من أول الامر بين كون ما بعده خبرا لا صفة وان كان هنالك ما يمنع من كونه صفة فلا اعتراض عليهم وفي الشرح كان الصفة هنا منفية كذلك غيرها من التوابع اذ لا يصلح في هذه الآية شئ منها البتة أما عطف النسق والتوكيد فظاهر وأما عطف البيان فللاشتقاق وشرطه الجمود ولان ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان على الصحيح وأما البدل فلانه لا يبدل ظاهر من ضمير حضورا الا اذا كان بدل بعض أو اشتمال أو بدل كل مفيد للاحاطة والكل هنا منتف فالاستناد الى هذه الآية في ان التعبير بالتابع أولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى وأقول بل يظهر له وجه بناء على ان المراد بالتابع اللغوى لا الاصطلاحى (قوله والثانى معنوى وهو التأكيد ذكره جماعة) اعترض عليه ابن الحاجب في أماليه بانه لو كان تأكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا أو معنويا وكلاهما باطل أما الاول فلان اللفظى اعادة اللفظ بعينه مثل قام زيد زيد أو بمعناه مثل قمت أنت وأما الثانى فلان المعنوى بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس عليها وفي الشرح التأكيد الذى ردده بين الامرين هو الذى يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليت شعرى ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى في التأكيد بان واللام ونحو ذلك ولعله انما اعترض على من يقول ان الفصل تأكيد للمسند اليه فيتجه اعتراضه حينئذ ولكن الذى صرح به بعض المحققين انه تأكيد للحكم لما فيه من زيادة الربط انتهى وأقول كأنه يريد ببعض المحققين التفتازانى فانه قال في حاشية الكشاف ذكر يعنى صاحب الكشاف لضمير الفصل ثلاثة فوائد الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لا نعت لانه انما يتوسط بين المبتدا والخبر لا بين الموصوف والصفة ولهذا الاعتبار سمى ضمير الفصل الثانية تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه لتأكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشئ الثالثة افادة قصر المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو أفضل من عمرو ومما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن هنالك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان مع ضميرا فصل نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم الا التقوى وفي المطول ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو مقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى أولم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أى لا رزاق الا هو أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال (قوله وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل) في الشرح منعوا ذلك لئلا يجتمع تأكيدان على شئ واحد وهو بناء منهم على انه تأكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه فسلمنا انه تأكيد للمسند اليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تأكيد آخر وأنت تقول جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمالين الى سماعهما من العرب مجتمعتين في تركيب واحد ولهذا تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة وأقول ليس ما نحن فيه نظير جاء زيد نفسه عينه ولا جاء زيد نفسه وانما هو نظير زيد نفسه زيد الفاضل لان التأكيد بضمير الفصل عندهؤلاء من باب التأكيد اللفظى لانه عندهم تكرار معنى المؤكد باعادة لفظه أو تقويته بمرادفه ويمكن ان يكون مراد الشارح من التنظير بجاء زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه انما هو في مجرد اجتماع تأكيدين (قوله وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره) في الشرح وسألت مرة بعض الاصحاب عن الحكمة في التفريق بين شأن المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقيل أولئك أصحاب الميمنة وأتى به في حق الآخرين فقيل

والذين كفروا بآياتنا هم أصحاب المشأمة فتأمله انتهى وأقول الحكمة ان اسم الاشارة يؤتى به لتمييز ما أريد به أكمل تمييز لصحة احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقول ابن الرومي * هذا أبو الصقر فردا في محاسنه * ولا كذلك الضمير وان اسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه القريب ذهابا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز فذلكن الذي لمتنني فيه حيث لم تقل فهذا وهو حاضر وفي تفسير البيضاوي اشارة الى السؤال وجوابه فانه قال وتواصوا بالصبر وأوصى بعضهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا بالمرحمة بالرحمة على عباده أو بموجبات رحمة الله أولئك أصحاب الميمنة اليمين أو اليمن والذين كفروا بآياتنا بما نصبناه دليلا على حق من كتاب وحجة أو بالقرآن هم أصحاب المشأمة الشمال أو الشؤم ولتكرير ذكر المؤمنين باسم الاشارة والكفار بالضمير شأن لا يخفى (قوله ثم قال أكثرهم انه حرف فلا اشكال) يعني في انه لا محل له من الاعراب قال الرضي لما كان الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف أعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة أي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف المتجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية أي افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه (قوله وقال الخليل اسم) في الشرح يشكل هذا من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب وأقول قد رفع المصنف هذا الاشكال بقوله ونظيره على هذا القول أسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشئ وأل الموصولة اسم ثم في الشرح ليس هذا برافع للاشكال بل هو توسيع لدائرته فان ما ورد على الاول يرد على هذا وأقول معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس بمستبعد فقد قيل بنظيره في هذين الشيئين (قوله وأل الموصولة) في الشرح يعني عند من يراها اسما والتنظير بهذا فيه شئ فان أل الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا التي بمعنى غير وأقول قول المصنف وأل الموصولة يعني به فيمن يراها غير معمولة لشئ (قوله ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده) في الشرح علله بعضهم بانه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد وهذا القول مشكل أيضا لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب (قوله وقال الفراء بحسب ما قبله) في الشرح قيل ويكون على هذا توكيدا لما قبله وهو مشكل لان الضمير لا يؤكد به الظاهر وأيضا فان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم (قوله ووهم أبو البقاء فاجاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد) في الشرح اذا كان أبو البقاء أطلق القول بانه توكيد ولم يصرح بان توكيد النفس شانئك احتمل ان يريد انه توكيد للضمير المستتر في شانئك وهو محمل صحيح كيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة

(قوله روابط الجملة بما هي خبر عنه) الباء متعلقة بروابط (قوله كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى) في التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كلمة كل اذا كان مبتدأ وفي غيره ان المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن أبي الربيع ان ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك (قوله وقول أبي النجم كله لم أصنع) هذا آخر بيت وهو

قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع

وقد تقدم الكلام عليه في فصل كل وقول في كلام المصنف مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله لما بيناه في فصل كل) هكذا يقع في غالب النسخ ويقع في بعضها لما بيناه في فصل لو وليس بصواب اذ لم يتقدم ذلك في فصل لو بل في فصل كل والذي بين في فصل كل ان نصب كل يقتضي دخولها في حيز النفي فيتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفيد ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون أبو النجم معترفا ببعض الذنب الذي ادعته أم الخيار عليه وهو خلاف الغرض (قوله وقراءة جماعة) هو أيضا مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله ومجرورا عطف على مرفوعا (قوله وقول امرأة هو) مجرور بالعطف على محل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المرأة احدى النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن أزواجهن وقصتهن في صحيح البخاري ويعرف حديثهن بحديث أم زرع والارنب واحد الارانب قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال للذكر هاخزز بعجمات على زنة صرد والزرنب بزاي فراء فنون فباء موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة (قوله وقوله تعالى ولمن صبر) هو بالجر

معطوف

معطوف أيضا على محل السمن منوان بدرهم (قوله سواء أقدرنا اللام للابتداء) أى اللام الداخلة على من صبر (قوله اما على الاول فلان الجملة خبر) يريد بالاول كون من موصولة وبالجملة جملة ان ذلك لمن عزم الامور (قوله واما على الثانى فلانه لابد فى جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره) فى الشرح يريد بالثانى ان تكون اللام فى ولمن صبر وغفر لام الابتداء ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التى يقدر فيها الضمير هى قوله ان ذلك لمن عزم الامور وهى اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال باثر هذا الكلام وقول أبى البقاء والحوفى ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فاهذا الذى فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم أبو البقاء والحوفى وانما قال وان قدر كونها شرطية فلابد من تقدير الضمير فى الجواب ثم أبطل الجوابية لعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمله انتهى واعلم ان ماقاله المصنف من لزوم تقدير منه فى الاوجه الثلاثة انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى مصدر صبر ومصدر غفر اما ان كانت الى من وكانت جملة ان ذلك لمن عزم الامور خبرا لا جوابا فالرابط اسم الاشارة ولايحتاج حينئذ الى تقدير منه بل الى تقدير مضاف أى ان ذلك لمن ذوى عزم الامور (قوله احداها ان يكون معطوفا بغير الواو) احترز بهذا القيد عما اذا كان معطوفا بالواو فان الضمير حينئذ يكون رابطا وفى حواشى التسهيل للمصنف وانما كان ذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير (قوله والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو) فى حواشى التسهيل لان الواو ليست للجمع فى الجمل بل فى المفردات ولهذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجازوا قائم وقاعد وأما قول بعض المعربين وأظنه أبا البقاء فى هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود (قوله والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية أعجبتنى هو) هكذا يقع فى بعض النسخ ويقع فى بعضها حسن الجارية الجارية أعجبتنى هو (قوله فان قدرته بيانا جاز باتفاق) فى الشرح هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل فى عطف البيان هو العامل فى متبوعه اتفاقا وانى يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف فى عامل التابع هل هو العامل فى المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو بتفصيل بين البدل وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل فى التابع ليس هو العامل فى المتبوع وانما هو عامل آخر مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يتأت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق وأقول انما حكى الاتفاق لان القول بان العامل فى البيان مقدر من جنس الاول قول لايعتد به ولهذا لم يحكه ابن أم قاسم وحكاه الرضى عن بعضهم قال ابن أم قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فقيل العامل فيها هو العامل فى المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاخفش قيل وسيبويه وأكثر المحققين وقال الرضى اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل فى المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول وأما البدل فالاخفش والرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسى فى الايضاح وابن جنى فى سر الصناعة ان العامل فى الثانى مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة (قوله ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير) فى الشرح لان ذلك يمكن ان يكون مبتدأ خبره خير والجملة خبر لباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا أو بيانا فالخبر مفرد لا جملة قلت والاحتمال الذى أبداه المصنف حق لكن ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الآية يقتضى ان الآيتين اللتين تلاهما أولا وهما قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار وقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لانكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة متعينتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما أيضا (قوله والثالث اعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم) فى عباب اللباب وضع الظاهر فى معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفى غيره يجوز عند سيبويه فى الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله لا أرى الموت الى آخره)

يروى يسبق مكان يشبه و يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا أى كدره (قوله أو ضمير محذوف أى منهم) يعنى ومن بيانية
لا تبعيضيه لان الذين يمسكون بالكتاب لا يكونون غير مصلحين حتى يكون المصلحون بعضهم (قوله والخامس عموم يشمل
المبتدا نحو زيد نعم الرجل) فى الشرح ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا
غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من فى العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل
المذكور فجعله للعموم غلط وفى اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد
نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام فى الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل
على كل أفراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظى وأقول هذا الذى ذكره الشارح وجه
آخر اضعف هذا الخامس لا اعتراض على المصنف لانه تبرأ منه بقوله كذا قالوا (قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا) هذا آخر بيت
أوله الا ليت شعرى هل الى أم معمر * سبيل (قوله أما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول أبى الحسن فى صحة
تلك المسئلة) هى كون روابط الجملة بما هى خبر عنه اعادة المبتدا بمعناه والمثال هو زيد نعم الرجل وفى الشرح واجازته
لا يختص به أبو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بصحة هذا التركيب وبان اعادة المبتدا بمعناه انما يكون خلفا عن
الضمير فى الشعر كما يراه سيبويه كيف يتأتى منهم تخريج هذا المثال الذى يستعمل هو ونحوه فى السعة على مذهب الاخفش
وهم لا يرون صحته هذا انما الا سبيل اليه (قوله وانسان عينى الى آخره) هذا البيت مثال للحكم الاول وهو ان يعطف بفاء
السببية جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والآية مثال للحكم الثانى وهو ان يعطف بفاء السببية جملة خالية من
الضمير على جملة مشتملة عليه وانسان العين المثال الذى يرى فى سوادها ويجمع أيضا على اناسى ويحسر بضم السين المهملة
وكسرها مضارع حسر بفتحها أى انكشف وهذا الازم ومصدره الحسور ويقال حسره بمعنى كشفه فيكون متعديا ومضارعه
مضموم العين ومكسورها ومصدره الحسر كالقتل والضرب ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما أى كثر واجتمع
ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها وفى الشرح فان قلت بم يتعلق الباء من قوله أو بالعكس وما هذا العطف قلت يتعلق
بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير أو يقع العطف ملتبسا بالعكس (قوله وفى المسألة تحقيق تقدم فى موضعه)
يعنى فى الجملة السادسة من الجمل التى لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى
منهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع (قوله الثامن
شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام) مدلول هو بالرفع على انه صفة ثانية لشرط وفى الشرح
الرابط فى ذلك هو الضمير الذى اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الاول ولا يعد قسما مستقلا برأسه وأقول
القسم الاول يكون الضمير واقعا فى الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذى شرطه اشتمل على الضمير
(قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدا فى المعنى نحو هجيرى أبى بكر لا اله الا الله) فى شرح التسهيل لابن أم قاسم أى قوله فى
الهاجرة وفى الصحاح والهجير مثال الفسيق الدأب والعادة وكذلك الهجيرى والاهجيرى يقال ما زال ذلك هجيراه واهجيراه
واجرياه أى دأبه وعادته انتهى وفى الشرح الجملة فى هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لانها فى حكم المفرد اذ المراد بها
لفظها وأقول لا نسلم أن الجملة فى هذا المثال ليست مما الكلام فيه فان الكلام فى مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة ثم فى
الشرح فان قلت ما ذكره هنا معارض لما ذكره فى التنبيه الآتى بعد هذا قريبا وذلك انه صرح فيه بان الجملة التى هى
نفس المبتدا فى المعنى لا تحتاج الى رابط وهو مناف لعدها هنا فى روابط الجملة بما هى خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكره
فى ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط آخر غير كونها نفس المبتدا فى المعنى فالمنفى ليس مطلق الرابط بل رابط مقيد (قوله
ومن هذا أخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) فى المطول ويختار تأنيث
هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه
راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هى الامير بنى غرفة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه (قوله فى قوله تعالى
والذين يتوفون منكم) قرأ الجمهور بضم المثناة التحتية مبنيا للمفعول وقرأ على والمفضل بن عاصم بفتحها مبنيا للفاعل ومعنى
هذه القراءة يستوفون اجالهم (قوله أى أزواجهم يتربصن وهو قول الاخفش) عزا صاحب البحر هذا القول للمبرد وعزا

القول

القول الذى بعده للاخفش (قوله وقال الكسائى) وتبعه ابن مالك فى البحر وذهب الكسائى والفراء الى ان الذين يتوفون مبتدأ لاخبر له بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن فى الاعتداد بالاشهر فجاء الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات عنها زوجها تربصت وقيل خبره محذوف قبل المبتدأ أى فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وقوله يتربصن بيان للحكم المتلو وهى جملة لا موضع لها من الاعراب قالوا وهذا قول سيبويه وقال الزجاج الخبر يتربصن ولا حذف يصحح معنى الخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون فى يتربصن عائد على أزواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقيل يتربص أزواجهم لم يحتج الى حذف وكان اخبارا صحيحا فكذلك ما هو بمعناه ﴿الاشياء التى تحتاج الى الرابط﴾ (قوله وقول ابن عطية فى فالحق والحق أقول لاملأن جهنم) فى البحر وقال ابن عطية اما الاول فرفع على الابتداء وخبره فى قوله لاملأن لان المعنى ان املأ انتهى وهذا ليس بشئ لان لاملأن جواب قسم ويجب ان يكون جملة فلا يتقدر بمفرد وأيضا ليس مصدرا مقدرا بحرف مصدرى والفعل حتى ينحل اليهما ولكنه لما صح له اسناد ما قدر الى المبتدا حكم انه خبر عنه انتهى ما فى البحر وفى الكشاف وقرئ فالحق والحق أقول منصوبين على ان الاول مقسم به كالله فى * ان على الله ان تبايعا * وجوابه لاملأن والحق أقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا أقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وجل الذى فى قوله ان الله هو الحق واما نقيض الباطل عظمه الله باقسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدأ محذوف الخبر كقوله لعمرك أى فالحق قسمى لاملأن والحق أقول أى أقوله كقوله كله لم أصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به قد أضمر حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق أقول أى ولا أقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز فى المرفوع والمنصوب أيضا وهو وجه حسن قال أبو حيان وملخصه انه اعمل القول فى لفظ القسمية على سبيل الحكاية (قوله وما شئ حميت بمستباح) هذا عجز بيت صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد * وفى الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى أرض العراق فهو نجد (قوله وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل) فى البحر أو عدى الفعل الى الضمير أولا اتساعا وهذا اختيار أبى على واياه أختار انتهى وكان المصنف يرى ان هذا هو الثانى بعينه فلهذا لم يذكره (قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا) هذا صدر بيت عجزه * قليل سوى الطعن النهال نوافله * والطعن بالطاء والعين المهملتين والنهال جمع نهل كجمال جمع جمل والنهل جمع ناهل كطلب جمع طالب والناهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهى العطية التى لا يجب فعلها وقليل هنا بمعنى النفى أى لا عطايا فى ذلك اليوم سوى الطعن (قوله وهو مخالف لما نقله غيره) هذا اعتراض على ابن الشجرى ان غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيبويه انهما حذفا معا وعن أبى الحسن ان الجار حذف أولا وفى البحر عن المهدوى ما يوافق نقل ابن الشجرى وهو والوجهان يعنى لا يجزى فيه ولا يجزيه جائزان عند سيبويه والاخفش والزجاج وقال الكسائى لا يكون المحذوف الا الهاء وقال لا يجوز أن تقول هذا رجل قصدت ولا رأيت رجلا أرغب وأنت تريد قصدت اليه وأرغب فيه انتهى (قوله وزعم أبو حيان ان الاولى أن لا يقدر فى الآية الاولى ضمير) عبارة أبى حيان وقد يجوز على رأى الكوفيين أن لا يكون ثم رابط فلا تكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوما يوم لا يجزى فحذف يوم لدلالة يوما عليه فيصير المحذوف فى الاضافة نظير الملفوظ به فى قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تملك فلا تحتاج الجملة الى ضمير ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلا وهو بدل كل من كل ولم يجز البصريون ما أجازه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف اليه على خفضه فى يعجبنى قيام زيد وعمرو يريد وقيام عمرو فلا يبعد حذف يوم فى الآية لدلالة ما قبله عليه ويحسن هذا التخريج كون المضاف اليه جملة فلا يظهر فيها اعراب فيتنافر مع اعراب ما قبله واذا جاز ذلك فى نثرهم مع التنافر على ما حكى الكسائى عن العرب أطعمنا لحما سمينا شاة ذبحوها أى لحم شاة فلأن يجوز مع عدم التنافر أولى هذا كلامه وهو لا يدل على ان الاولى فى الآية أن لا يقدر ضمير ولا يقتضى ذلك (قوله أو انها انيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا فى مثل هذا الموضع) يعنى ان ادعى ان الجملة انيبت هنا عن المضاف كانت معمولا لا محالة نائبة عن البدل من المعمول والنائب حكمه حكم المنوب عنه والمبدل حكمه حكم المبدل منه وهى لا تكون مفعولا فى مثل هذا الموضع (قوله وفيها ما تشتهيه الانفس) هذه الآية فى سورة الزخرف واثبات الهاء فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الهاء منها قراءة

البادين واتفق القراء على حذف الهاء من قوله تعالى فى سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهى أنفسكم (قوله والحذف من الصلة
أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر) قال ابن الحاجب فى اماليه وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد
فاستغنى بالربط اللفظى عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدا مع المبتدا مستقل فى الجزئية والصفة ليست كالصلة فى الجزئية ولا
كالخبر فى الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة فى استواء جواز الحذف والاثبات وقال الرضى جواز
حذف الضمير فى الصلة أحسن منه فى الصفة لكون اتصالها بالموصول أشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو
أهذا الذى بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها فى الصفة أحسن منه فى خبر المبتدا نحو جاءنى رجل ضربت لانها مع الموصوف
جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة أولى وانما كان الحذف فى الصفة
انقص منه حسنا فى الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته (قوله
وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل) القليل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر
والقليل الثانى هو ربط ذلك بضمير المخاطب (قوله وعلى هذا فقول الزمخشرى فى قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات
والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف ثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه
يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا) به يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل
وعبارة الزمخشرى فان قلت علام عطف قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون قلت اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق
بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله خلق السموات على انه خلق
ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه ثم هم يعدلون به مالا يقدر على شئ منه فان قلت فما معنى ثم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد
وضوح آيات قدرته وكذلك ثم أنتم تمترون استبعاد لان يمتروا فيه بعد ما ثبت انه محييهم ومميتهم وباعثهم وفى حاشية التفتازانى
فان قيل أى حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والحمد قد يكون على غير النعمة قلنا الظهور ان هذا الحمد على النعمة دون
مجرد الاوصاف والافعال الكمالية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وفى الوجه الثانى ثم هم يعدلون به اشعار بان الباء فى
الاول صلة كفروا ويعدلون من العدول وفى الثانى صلة يعدلون من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وتحقيق
الاستبعاد وهذا التخصيص من غير مخصص لتأتى التقديرين على كل من الوجهين ووضع المظهر أعنى بربهم موضع المضمر لبيان
موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب يوهم أن القرآن ثم الذين كفروا به يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على
قصد انه صلة واحدة برأسه ليتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذى عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون
المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذى كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران انتهى وبهذا يندفع أيضا اعتراض
صاحب الانتصاف على الكشاف بان العطف على الصلة موجب للدخول فى حكمها ولو قلت الحمد لله الذى الذين كفروا بربهم
يعدلون لم يستقم (قوله وزعم الزمخشرى فى الثالثة انها شاذة نادرة) فانه قال فى المفصل فان كانت اسمية قالوا الا ما شذ من
قولهم كلمته فوه الى فى وما عسى ان يعثر عليه فى الندرة وفى البحر وليس مجئ الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو شاذا
خلافا للفراء ومن وافقه كالزمخشرى وأجاز مكى أن يكون جملة بعضكم لبعض عدو مستأنفة اخبارا من الله تعالى بعداوة بعضهم
لبعض وكانه فر من الحال لانه يخيل انه يلزم من القيد فى الامر ان يكون مأمورا به أو كالمأمور به وليس ذلك بلازم وفى
الشرح لكنه قال فى الكشاف فى قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ان الاسمية حال أى متعادين وفى قوله تعالى والله
يحكم لا معقب لحكمه انها أيضا حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءنى زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة تريد
حاسرا قال اليمنى وقد يكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما يكون فى جملة يمكن ان ينتزع من طرفيها هيئة تدل على
معنى مفرد ولا كذلك جاءنى زيد هو فارس قلت ويرد عليه انه حكم بالشذوذ فى قولهم كلمته فوه الى فى مع امكان الانتزاع المذكور
اذ المعنى كلمته مشافها (قوله فنبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون) هكذا وقع فيما رأيناه من النسخ وليست التلاوة كذلك
لان الآية التى فيها فنبذوه وراء ظهورهم ليس فيها كانهم لا يعلمون وانما هى فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا
فبئس ما يشترون والآية التى فيها كانهم لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هى نبذ فريق من الذين أوتوا
الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون (قوله * نصف النهار الماء غامره * الى آخره) فى الصحاح ونصف النهار

وانتصف

وانتصف بمنى ومنه قول المسيب بن علس وذكر غائصا نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب لا يدرى يريد والماء غامره فحذف واو الحال انتهى وفى الشرح وقوله الماء غامره حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود الى صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد الى الغائص فاحتيج الى تقدير رابط وهو اما الواو أو الضمير فلم قدر هنا الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو أولى لانه الاصل فى الربط فيقال الماء غامره فيه وأقول انما قدرها هنا الواو دون الضمير حملا على الكثير فى ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو (قوله فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء) لانه حينئذ يكون من جملة أخرى (قوله وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر) فى البحر وتقديره فتعسهم الله تعسا ويجوز أن يكون الذين منصوبا على اضمار فعل يفسره قوله فتعسا لهم كما تقول زيدا جدعا له وقال الزمخشرى فان قلت علام عطف قوله واضل أعمالهم قلت على الفعل الذى نصب تعسا لان المعنى فقال لهم تعسا أو فقضى تعسا لهم وتعسا نقيض لعاله انتهى واضمار ماهو من لفظ المصدر أولى لان فيه دلالة على حذف انتهى ما فى البحر (قوله وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم أبو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف) يعنى غير فعل هذا المصدر لانه قال انها لا تتعلق بهذا المصدر لكونه لا يتعدى باللام ويلزم من هذا ان لا تتعلق بفعله وهذا جنوح منه الى تقدير الزمخشرى وهو فقال لهم تعسا ورد لتقدير أبى حيان وهو تعسهم الله تعسا وفى الشرح تقدم فى حرف اللام ان ابن مالك قال فى باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام فى سقيا لك متعلقة بالمصدر وهى للتبيين وقول المصنف ان فيه تهافتا لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون بانها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين قد لا يسلم له وادعاؤه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب فى شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا وجدعا اياه (قوله وقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده) فى الشرح وجه ذلك ان كم استفهامية كناية عن جماعة وحذف تمييزها للعلم به وآية مفعول ثان لآتينا زيدت فيه من بناء على انها تزاد بعد الاستفهام ولو بغير هل والمعنى كم جماعة آتيناهم آية فكم مبتدأ وآتيناهم آية خبره أو كم مفعول لمحذوف يفسره الفعل المذكور وذلك المحذوف مقدر بعدها لان الاستفهام له الصدر (قوله وجوز الزمخشرى فى كم الخبرية والاستفهامية) يعنى على سبيل التقرير فى الشرح قال أبو حيان وهو ليس بجيد لان جعلها خبرية يقتضى اقتطاع الجملة التى هى فيها من جملة السؤال ويصير المعنى سل بنى اسرائيل ولم يذكر المسؤل عنه ثم قال كثيرا من الآيات آتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله لان جملة كم آتيناهم على هذا التقدير خبر صرف لا تتعلق به سل وأنت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا فى الاستفهامية ويحتاج فى جعلها خبرية الى تقدير محذوف هو المفعول الثانى لسل ويكون المعنى سل بنى اسرائيل عن الآيات التى آتيناهم ثم انه أخبر تعالى انه آتاهم كثيرا من الآيات وفى حاشية التفتازانى فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال للتقريع والاستفهام للتقرير ومعنى التقريع الاستنكار والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق والتثبيت قلنا على تقدير الخبرية فالسؤال عن حالهم وفعلهم فى مباشرة أسباب التقريع وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقرير الحمل على الاقرار وهو لا ينافى التقريع وكم آتيناهم قيل فى موضع المصدر أى سلهم هذا السؤال وقيل المفعول به وقيل بيان للمقصود كأنه قيل سلهم جواب هذا السؤال وقيل فى موقع الحال أى سلهم قائلا كم آتيناهم وأما كلمة كم فمفعول ثان لآتيناهم ومن آية تمييز على زيادة من قالوا واذا فصل كم ومميزها بفعل متعد حسن ان يؤتى بمن وهذا السؤال المأمور به للرسول صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد لقصد تقريع بنى اسرائيل لا لقصد ان يجيبوا فيعلم من جوابهم امر والآيات المؤتاة يحتمل أن تكون معجزات انبيائهم عليهم السلام على ما هو المعنى اللغوى وان تكون آيات كتبهم على ما هو المتعارف من آيات القرآن وغيره انتهى ولا يخفى ما فى جوابه عن السؤال الذى سأله من دفع اعتراض أبى حيان فليتأمل (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل) هذا اعتراض على الزمخشرى بانه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تعلق العامل عن العمل وفى الشرح وفيه نظر اما أولا فلان المصنف ذكر فى الباب الخامس فى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة ان كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فحكى الخلاف بين النحويين واختاره الا ما ذكره هنا ان النحويين لم يذكروه وأما ثانيا فان سلم انها لا تعلق فلا نسلم أن سل عامل فى الجملة التى فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل عمله فى محذوف أى سل

بني اسرائيل هما آتيناهم من الآيات كثيراً من الآيات آتيناهم وأقول يمكن الجواب عن الاول بان مراده بالنحويين هنا
أكثرهم وعن الثاني بان كلام المصنف انما هو على الظاهر المتبادر وهو محمل سل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحصل لأن معنى
الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة (قوله لقد كان في حول الى آخره) الحول السنة والثواء الاقامة واللبانات بضم
اللام جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة والسآمة الملالة وبسأم منصوب بان مضمرة جوازاً وهي مع صلتها مؤولة بمصدر
معطوف على المصدر المذكور أي تقضي لبانات وسآمة سائم (قوله وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في ثويته للحول على
الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) في الشرح ان أراد خلوها من
الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان أراد خلوها لفظا فسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال
وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضمير آخر يربط البدل أي
ثويته فيه وان قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير آخر يربط الصفة أي ثويته اياه فالمتصل يعود الى حول والمنفصل يعود الى
ثواء غير ان تقدير المصنف أولى من تقدير ابن سيده لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار
والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب
في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير) في الشرح لا نسلم وجوب
القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا نوى
فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات السحر والشرك فقد روى
بالرفع على القطع وهو ظاهر وروى بالنصب على البدل ونية معطوف محذوف كأنه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك
والسحر وأخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث آخر لكن اقتصر منها هنا على هاتين الثنتين تنبيها على انهما أحق
بالاجتناب قلت ومنه تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ان تذكر هاتان
الآيتان ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الآيات كأنه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما قال
الزمخشري ونحوه في طي الذكر قول جرير كانت حنيفة أثلاثاً فثلثهم * من العبيد وثلث من مواليها ومنه قوله عليه السلام
حبب الي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري في
هذه الآية من ذلك نظير لما الكلام فيه وهو قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله آيات بينات قلت قد اعتذر عنه
المصنف في أواخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما
واذا كان مراده بعطف البيان هنا البدل استقام ما ذكرناه (قوله وقال تعالى وان للمتقين لحسن مآب) في البحر وقرأ الجمهور
جنات بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبدل معرفة من نكرة وان كان نكرة فبدل نكرة من نكرة وقال الزمخشري
جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي وعد المتقون وانتصابها على انها عطف بيان لحسن مآب ومفتحة حال والعامل فيها
ما في للمتقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب زيد
اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين أن يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله جنات
عدن التي لانه اعتقد ان التي صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره اذ يجوز أن يكون التي بدلا من جنات عدن ألا ترى أن الذي
والتي وجمعهما يستعمل استعمال الاسماء التي تلي العوامل فلا يلزم أن يكون صفة واما انتصابها على انها عطف بيان فلا يجوز
لان النحويين في ذلك على مذهبين أحدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف فلا يكون عطف البيان الا تابعا لمعرفة وهو مذهب
البصريين والثاني انه يجوز أن يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعا لنكرة كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا
مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي واما تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يذهب اليه أحد سوى هذا المصنف وقد أجاز
ذلك في قوله مقام ابراهيم فاعربه عطف بيان تابعا لنكرة وهو آيات بينات واما قوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجمهور النحويين
اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا بمفتحة وجاء أبو علي فقال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على جنات عدن
من الحال ان أعرب مفتحة حالا أو من النعت ان أعرب نعتا لجنات عدن فقال في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط
الحال بصاحبها أو النعت بمنعوته والابواب بدل وقال من أعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف

تقديره

تقديره الابواب منها والزم اباه على أن البـدل فى مثل هذا لابد فيه من الضمير اما ملفوظا أو مقدرا واذا كان الكلام محتاجا الى تقدير واحد كان أولى مما يحتاج الى تقديرين وأما الكوفيون فالرابط عندهم هو ال لقيامه مقام الضمير فكأنه قال مفتحة لهم ابوابها وأما قوله وهو من بدل الاشتمال فان عنى بقوله وهو قوله اليد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليست بعضا من الجنات وأما تشبيهه ماقدره من قوله مفتحة هى الابواب بقولهم ضرب زيد الرجل واليد فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذى هو زيد وقال ابو اسحاق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفى مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها (قوله والاول أولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه) لان حسنة مجرور على الصفة رافع لضمير موصوفه والوجه بدل من ذلك الضمير وابدال ذى اللام من الضمير مما يشترط فيه الضمير فيجمع عند البصريين (قوله وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشرى) والاشارة لهذا البدل الى بدل الابواب من ضمير مستتر فى مفتحة وفى الشرح هذا الخلاف مبنى على ان أبواب الدار هى بعض من الدار وليست بعضا منها وانما هى مشتملة على الدار فالزمخشرى نظر الى الثانى والمصنف نظر الى الاول انتهى وفى كتب الحنفية ان الدار اسم لعرصة ادير عليها الحائط والبناء وصف فيها وهو يقوى قول الزمخشرى على أنه لا يلزم من كون باب الدار جزأ من الدار ان يكون باب الجنة جزأ منها قال فى الصحاح والجنة البستان والعرب تسمى النخيل جنة (قوله فمن تكن الحضارة) الى آخره الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البداوة وهى أيضا بكسر الباء الموحدة وفتحها قال المرزوقى المراد أهل الحضارة يدل على ذلك قوله فاى اناس بادية لان التفصيل انما يصح بين الحضريين والبدويين يقال من اعجبته رجال الحضر فاى الناس نحن وان كنا من أهل البدو والمراد التمدح والتعجب (قوله فلابد من ارتباطها) فى اعراب السفاقسى لم أر ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسى فى هيهات هيهات العقيق وأهله وابن ابى الربيع فى قام قعد زيد ان يكون من باب الاعمال (قوله أو عمل أولهما فى ثانيهما) فى الشرح فيه تسامح فان الاول وهو كان وظن ليس عاملا فى نفس الفعل الثانى وانما هو عامل فى محل الجملة التى منها الفعل الثانى وكذا فى بقية كلامه هنا مسامحة (قوله ولذلك بطل قول الكوفيين) أشار بذلك الى وجوب ارتباط العاملين فى باب التنازع ولا يخفى ان قولهم لا يبطل لاجل ذلك الا على تقدير استئناف ولم أطلب (قوله كفانى ولم أطلب قليل من المال) هذا عجز بيت سيذكر المصنف صدره بعد اسطر وهو ولو أن ما اسعى لأدنى معيشة وقد تقدم الكلام عليه فى لو (قوله وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت انى أسعى لادنى معيشة لكفانى القليل فى حالة انى غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشئ على وجوده) فى الشارح هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضى أنه جعل المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشئ على وجوده غير مستقيم فتأمله انتهى واعترض أيضا على كون البيت من التنازع على تقدير كون الواو للحال بما ذكره عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان لم يقع له خصوصا فانه يقتضى ان لم أطلبه مثبتا لكونه قيد الكفاية الواقع جوابا للو المقتضية لانتفاء جوابها ويلزم ان يكون قائل البيت غير طالب للقليل وطالبا له (قوله ولهذه القاعدة أيضا بطل قول بعضهم فى فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شئ قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين واعلم قد تنازعاه) كأنه يريد ببعضهم الزمخشرى فانه قال فى الكشاف وفاعل تبين مضمر تقديره فلما تبين له ان الله على كل شئ قدير قال اعلم ان الله على كل شئ قدير فحذف من الاول لدلالة الثانى عليه كما فى قولهم ضربنى وضربت زيدا قال التفتازانى قوله فحذف من الاول أى اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا على قانون البصريين فى باب التنازع وفى الشرح الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابط بين الجملتين الواقعتين بعدها وتبين جزء من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم ان معمولات هذا الجزء الثانى فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطا بهذا الاعتبار كما كان الربط متحققا فى قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا (قوله على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر فى باب التنازع) فى الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريبا فى قوله تعالى لقد

تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فى من فتح بينا ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أو الى الوصل لان ما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو الى ما كنتم تزعمون على أن الفعلين تنازعاه قلت فعلى التنازع يكون لاضمار قبل الذكر وهو مثل ما فى هذا المحل مع انه لم يستضعفه (قوله وقول بعض من عاصرناه) هو قاضى القضاة بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الآمدى المصرى الشافعى ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم الشيخ أبا حيان اثنى عشرة سنة الى ان قال ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل قال الشيخ ولى الدين بن العراقى أخبرنى الشيخ سراج الدين البلقينى انه سمع الشيخ أبا حيان يقول ذلك وناب فى الحكم بباب الفتوح عن القزوينى ثم بمصر عن ابن جماعة ثم وقع بينهما فاستمر مفصولا الى ان ولى قضاء القضاة بالديار المصرية لصرف بن جماعة عنه ثم درس بالخشابية بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله كريما ولذلك لما مات وجد عليه دين توفى سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بتربة قريبا من الشافعى (قوله وقول الفراء والزمخشرى فى قراءة بعضهم) قول هو بالرفع عطفا على قول الهروى وبعضهم هو ابن السميقعى وعيسى بن عمر وعبارة الكشاف وقرأ كلاهما على التأكيد لاسم ان وهو معرفة والتنوين عوض عن المضاف اليه يريد انا كلا فيها فان قلت هل يجوز أن يكون كلا حالا قد عمل فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل فى الحال متقدمة كما يعمل فى الظرف متقدما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قائما فى الدار زيد انتهى وقال ابن مالك فى تسهيل الفوائد وقد تكلم على كل ولا يستغنى بنية اضافته خلافا للفراء والزمخشرى قال أبو حيان وهذا المذهب منقول عن الكوفيين وقد رده ابن مالك فى شرحه للتسهيل وهذا الذى منعه الزمخشرى أجازه الاخفش اذا توسطت الحال نحو زيد قائما فى الدار فيجوز تخريج الآية عليه على مذهبه والتمثيل الذى ذكره ليس مطابقا لما فى الآية لان الحال فيه غير متوسطة وقد ذكر بعضهم ان المنع فيه اجماع من النحاة وقال ابن مالك والقول المرضى عندى ان كلا فى القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوى فى فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت فى قراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه قال أبو حيان والذى اختاره ان كلا بدل من اسم ان لان كلا يتصرف فيها بالابتداء أو نواسخه وغير ذلك وكأنه قال انا كل فيها (قوله واحترزت بذكر الاول عن اجمع وأخواته فانها انما يؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون) فى الشرح هذا سهو ظاهر فقد قال الله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس أجمعون وقال تعالى حكاية ولاغوينهم أجمعين وقال فى سورة الاعراف ثم لأصلبنكم أجمعين وفى سورة وقال انا لمنجوهم أجمعين وقال ان جهنم لموعدهم أجمعين وقال لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين فقد أكد فى هذه الآيات كلها باجمعين دون الاتيان بكل فى حالات اعراب الاسم الثلاث ومن العجيب خفاء مثل هذا على المصنف انتهى وأقول مراد المصنف ان اجمع وأخواته لا يؤكد بها مجتمعة مع ألفاظ التأكيد الا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يريد انها لا يؤكد بها مطلقا الا بعد كل حتى يرد عليه نحو لاصلبنكم أجمعين قال الرضى اعلم انك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم أخواته من اكتعين الى ابتعين وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على أيها شئت ومن النفس الى أجمع لا يلزم أن يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك أن تقدم العين من دون النفس واجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كل ﴿الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة﴾ (قوله الثانى التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد) فى الشرح فيه نظر فان مقتضاه انه لو أطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك العارض فى النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه فى اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى وأقول ان قول المصنف والمراد بالتخصيص الى آخره بيان لمعنى التخصيص فى العرف اذ لولاه لتوهم انه اسم لمفهوم شامل لما لم يبلغ درجة التعريف ولما بلغها ثم اعلم ان التخصيص يذكر فى باب النعت مقابلا للتوضيح قال التفتازانى فى مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف وقال السيد فى حاشيته الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوى لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل عالم فلا يكون جارية فى قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوى واللفظى ويجعل جارية

مخصصة

مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظى وعينت معنى واحدا فلم يبق فى عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) هما هنا تعريف الاضافة وتعريف الموصولية الا ان هذا الموصول لما التزم دخول الاسم لكونه فى صورة حرف التعريف وظهر اعرابه فى ذلك الاسم كانت اضافته باضافة ذلك الاسم وفى الشرح هذا ينتقض بأى الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف فى نحو جاءنى أيهم أكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضى وعندى أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا (قوله وقول أبى كبير * فاتت به حوش الفؤاد مبطنا *) هذا صدر بيت عجزه * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل * ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه وأبو كبير بالباء الموحدة هذلى من شعراء الحماسة وحوش الفؤاد بالحاء المهملة المضمومة والشين المعجمة حديد الفؤاد ذكيه والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق واسناد النوم الى الليل اسناد مجازى (قوله الا انه نقض هذا المعنى الثانى عندما تكلم على قوله وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) قد ذكرنا الكلام على ذلك فى أقسام العطف بما لا مزيد عليه فليراجع هناك (قوله لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف) انما قال لفظا لان أل قد يقال انها خلف عن الضمير فهو موجود لفظا لا معنى (قوله وقيل ويحتمل أن يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين) فى الكشاف وانما ذكر قريب على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم أو لانه صفة موصوف محذوف أى شئ قريب أم على تشبيهه بفعيل الذى بمعنى مفعول كما شبه ذلك به أو على انه بزنة المصدر الذى هو النقيض وهو صوت المحمل والرحل والضعيف وهو صوت الارنب والذئب أو لان تأنيث الرحمة غير حقيقى قال التفتازانى هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا فى الاسناد الى الضمير بين أن يكون المؤنث حقيقيا أو غير حقيقى ولا بين أن يكون المسند فعلا أو وصفة واعتراض صاحب التقريب بان الوجوه المذكورة ليست بمطردة ليس بقادح وههنا وجه آخر وهو أن يكون تذكير الضمير لاكتساب المرجع التذكير من المضاف اليه كما ذكره فى قوله تعالى ان مفاتحه لتنوء بالعصبة (قوله ويبعده لعل الساعة قريب) انما قال يبعده دون يرده لان هذا الذى قيل مناسبة مرجحة وهى لا يلزم اطرادها حتى يكون تخلفها فى موضع آخر قادحا فيها (قوله واما قول الجوهرى ان التذكير لكون التأنيث مجازيا فوهم) فى الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة لانه أراد بالرحمة الاحسان ولان ما يكون تأنيثه حقيقيا جاز تذكيره وفى الشرح ويمكن حمل كلامه على أن المؤنث غير الحقيقى يذكر بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكر لكن عطفه العلة الثانية على الاولى قد ينبو عما ذكرنا بعض نبو (قوله ويحتمل أن يكون الضمير للنار) يؤيده انه أقرب مذكور ويحتمل أن يكون عائدا على الحفرة وما ذكره المصنف من كونه عائدا على الشفاء وانه أنث لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه حكاه الطبرى عن بعض الناس قال ابن عطية وليس الامر كما ذكر اذ لا يحتاج فى الآية الى هذه الصناعة الا لو لم يوجد معاد للضمير الا الشفا واما ومعنا لفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويقصد بالمعنى المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال أبو حيان ولا يحسن عوده الا على الشفا لان كينونتهم على الشفا هو أحد جزئى الاسناد وانما جىء بالحفرة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن محدثا عنه وجىء بالنار للتخصيص وأيضا فالانقاذ من الشفا أبلغ من الانقاذ بالحفرة ومن النار لان الانقاذ منه فعود الضمير على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى قوله * وما حب الديار شغفن قلبى * هذا صدر بيت عجزه * ولكن حب من سكن الديارا * (قوله وتشرق بالقول الذى قد اذعته) هذا خطاب لرجل لا يكتم ما يسمعه وشرق فلان بريقه اذا غص به واذعت القول أفشيته والمعنى انك تشرق بالقول الذى أفشيته كما تشرق القناة بالدم ولا تشربه (قوله ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن الرجل المريد الآخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو فى الخط) فى الشرح ليس المراد الكناية وانما المراد تشبيه الصديق المأمور بتجنبه بما الموصولة فى الاتصاف بالنقص والحذر من الشخص الذى يكون شبيها بعمرو فى التزيد وأخذ ما ليس له (قوله انه من باب قطعت بعض أصابعه) هذا مقول قول أبى الفتح وقوله لان المضاف بيان لرد ابن مالك على قول أبى الفتح (قوله اى يوم سرتنى الى آخره) تقدم الكلام عليه فى أى لكن المصنف أنشده هنا لم ترعنى وأنشده هناك لم تسؤنى (قوله لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية اذا استؤنفت ولم ترتبط بالاولى فسد المعنى) هذا تعرض من المصنف لنفى ما يدل على انها

شرطية بعد تعرضه لنفي انها شرطية (قوله أي سررتني غير مقدر) هذا بيان لمعنى الكلام على كون جملة لم ترعني حالا مقدرة
ولو قدمه على قوله أو معطوفة لكان أحسن (قوله ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط) في الشرح قد أسلفنا
في فصل أي عند الكلام على هذا البيت ان الرابط يحصل بتقدير ضمير أي صدود منك (قوله ستعلم ليلى) في الشرح لا معنى
لانشاد هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ان يذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهنا لم يكتسب الاسم بالاضافة في
البيت مالم يكن قبلها وأقول بعد تسليم انه لم يكتسب الاسم بالاضافة في البيت مالم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل
الاستطراد لمناسبته لما مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (قوله والى هذا يشير قول بعض
الفضلاء عليك بارباب الصدور الى آخره) هذا البعض هو الشيخ أمين الدين العروضي المحلي وقد ذكر المصنف عنه مثله
في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه والاغراء في قوله عليك بارباب الصدور والتحذير
في قوله واياك ان ترضى وفي الشرح فان قلت قوله يبين قولي الى آخره لا يصح أن يكون خبرا عن المبتدأ ين المعطوف
أحدهما على الآخر من قوله فرفع أبو من ثم خفض مزمل ولا خبرا عن أحدهما أما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبينان
واما الثاني فلاشتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع أبو من لا يبين قوله مغريا ومحذرا وانما يبين
قوله مغريا فقط وخفض مزمل أيضا لا يبين في الحالتين وانما يبين في حالة التحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام
قلت السبيل اليه ان يجعل قوله مغريا ومحذرا قيد المحذوف لا للمذكور ويجعل يبين قولي بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر
الآخر محذوفا والتقدير على أن يكون الحذف من الثاني مثلا فرفع أبو من يبين قولي وخفض مزمل كذلك هما يبينان
قولي مغريا ومحذرا وأقول لا حاجة الى هذا التكلف بل هو خبر عن المبتدأ ين المعطوف أحدهما على الآخر والضمير
في تبين عائد اليهما باعتبار المذكور وتحصل المطابقة بهذا الاعتبار (قوله كان أبانا الى آخره) أبان هنا جبل بعينه والمشهور
كان ثبيرا وهو جبل بمكة والعرانين جمع عرنين وهو الانف وقال الاكثرون معظم الانف وهو هنا استعارة لاوائل المطر شبهت
بالانوف في التقدم اذ الانوف متقدم الوجوه وأوائل المطر متقدم ما يأتي بعدها والبجاد بكسر الموحدة وبالجيم كساء
مخطط والمزمل بفتح الميم الثانية الملتف في الثياب (قوله والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والاكثر
البناء) اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثنى عشرة واثنى عشر ان يضاف الى مستحق المعدود ويستغنى عن التمييز نحو هذه
أحد عشر زيد ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين وحكى سيبويه الاعراب في آخر الثاني كما في بعلبك وحكى
الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كما في عبد الله وفي الشرح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من
يضيفه معرب مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبني تقول هذه خمسة عشر بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف
اليه مبني (قوله وقالت متى يبخل عليك الى آخره) في الصحاح اعتله اذا تجنى عليه وتذرب بالذال المعجمة وفتح الراء مضارع ذرب
بكسرها أي احتد لسانه (قوله ولا بد عندي من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكورة وتكون حالا من الضمير ليتقيد بها
فيفيد مالم يفده الفعل) كل من يتقيد ويفيد يطلب العمل أنه فاعل له على سبيل التنازع وفاعل لم يفده ضمير مستتر عائد على
الضمير العائد على الاعتلال وانما لم يجعل فاعل كل من يتقيد ويفيد مستترا فيه عائدا على الضمير وفاعل لم يفده الفعل لان
المعروف ان الحال قيد لعاملها لا لصاحبها نعم يصح هذا اذا أريد التقييد الوصفي المعنوي لان الحال وصف لصاحبها في المعنى
وفي الشرح لا حاجة الى هذا الذي ذكر انه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع الى المصدر المعهود أي
الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفا فقد أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنائب
هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه
بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات لجواز الامرين ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح
هو الحق انتهى وأقول بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف في المغني للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر
المفهوم من الفعل فلا بد من تقدير عليك ليفيد المصدر مالم يفده الفعل واما اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف في التوضيح
فمعهوده الاعتلال المعهود بين المتكلم والمخاطب وهو مفيد لما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين وان أحدهما
يحتاج الى متعلق ليفيد غير ما أفاده الفعل بخلاف الآخر (قوله أو الى ما كنتم ترعون على ان ا فعلين تنازعاه) في الشرح
وتخريج التنزيل على هذا الوجه لا يليق بالمصنف فعله ولا الاقرار عليه فانه معترف بضعفه كما مر قريبا في قوله تعالى فلما

تبين

تبين له قال أعلم ان الله على كل شئ قدير وأقول هذا القول حكاه المصنف هنا عن غيره ويكفى من المصنف فى عدم تقريره اعترافه فيما مر بضعفه (قوله أهم بامر الجزم الى آخره) فى الصحاح وهممت بالشئ أهم هما اذا أردته والجزم الضبط والاخذ بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية الحمار الوحشى والاهلى أيضا والنزوان بفتح النون والزاى الوثوب على الانثى للضراب (قوله فيمن فتح مثلا) هو من عدا حمزة والكسائى وأبا بكر والحسن وابن أبى اسحق والاعمش ويؤيد تخريج المصنف لهذه القراءة قراءة الرفع لان مثلا فى كل منهما صفة لحق (قوله وقراءة بعض السلف) هى قراءة مجاهد والجحدرى وابن أبى اسحق ويؤيد تخريج المصنف لها قراءة الرفع لان مثلا فى كل منهما فاعل يصيبكم وقيل مثل فيهما منصوب على انه نعت لمصدر محذوف والفاعل مضمر يفسره سياق الكلام وهو ضمير العذاب (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون فى مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع) اعترض على ابن مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبنى مع انها تثنى وتجمع ولعل المصنف لاجل هذا قال وزعم وأجيب بان الكلام الآن فيما بنى لكونه مبهما أضيف الى مبنى لا لكونه ظرفا أضيف الى جملة (قوله كما قيل بر وسر ونم) بفتح الموحدة وسر بفتح السين المهملة ونم بفتح النون والكل بالتنوين وتشديد الآخر (قوله واما بيت الفرزدق فعنه أجوبة) بيت الفرزدق هو قوله فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر وأجوبته قيل شاذ وهو قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه تميمى وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أى فى الوجود (قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت) تقدم الكلام عليه فى غير فان قيل ليس هذا من قبيل الاضافة الى المبنى اذ المعنى غير نطق حمامة أجيب بان المضاف اليه هنا جملة مصدرة بحرف مصدرى فيكون مبنيا غاية الامر انه فى تأويل مفرد معرب (قوله على حين عاتبت الى آخره) الصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل والفترة والصحوة الافاقة من السكر والوازع المانع (قوله أو بناء عارضا كقوله لا تجتذبن منهن الى آخره) بناء الفعل المضارع لاجل اتصاله بنون الاناث عارض على اعرابه لمشابهة الاسم واعرابه لمشابهة الاسم عارض على ذاته لكونه مبنى الاصل والحكم بتكلف الحلم وعلى بمعنى فى كقوله تعالى على حين غفلة ويستصبين بمعنى تصبين كيستعجب بمعنى يعجب أو بمعنى يطلبن الصبوة (قوله اذا قلت الى آخره) يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه ويهيج بفتح حرف المضارعة يثير والصباريح مهب المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار وتطلع بتشديد الطاء المهملة (قوله ألم تعلمى يا عمرك الله الى آخره) فى الشرح وعمرك الله بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله فى عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلو منه وحقيقته عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقيل عمرتك الله واما مرفوع على ما حكاه المازنى عن بعض العرب ووجهه ان المصدر أضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل واخزى بفتح الهمزة والزاى مضارع خزى بكسر الزاى أى ذل وهان ويجوز فيه ضم الهمزة على انه مضارع اخزاه الله والملق الفقير (قوله أتانى أبيت اللعن الى آخره) قول العرب أبيت اللعن دعاء للمخاطب بان يجعله الله أبيا اللعن بان يكون شريف النفس عالى الهمة وفى الصحاح اشتكت مسامعه صمت وضاقت ومنه قول الشاعر وتلك التى تستك منها المسامع والرائع بالراء والعين المهملتين اسم فاعل من راعه يروعه أفزعه (قوله ولا تصحب الاردى فتردى مع الردى) هذا عجز بيت صدره اذا كنت فى قوم فصاحب خيارهم وقبله عن المرء لا تسل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدى (قوله وفى البيت اشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى وهو اضافة مقاله الى ان قد قلت فانه فى التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشئ الى نفسه) فى الشرح لا اشكال فان هذا من اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقالة أعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافة هى المعروفة عندهم باضافة البيان كشجر أراك أى مقاله هى قولك سوف اناله وأقول بل هو فى الصورة مشكل لانه بحسب الظاهر من اضافة الشئ الى نفسه وهى غير جائزة وجوابه هو جواب ما ورد على قولهم لا يضاف الشئ الى نفسه من نحو كل الدراهم وزيد نفسه وهو انه ليس من اضافة الشئ الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص (قوله وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فاشده الدرس بتحقيقها فاضطر والى حذف التنوين) فى الشرح هذا عجيب يلزم من فتح بابه التطرق الى القدح فى كل ما يستدل به بان يقال انما قال كذا ولكن حرف فقيل كذا وارتكاب ذلك أمر شنيع وأقول لا يلزم

من فتح بابه القدح فى كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدح فى كل ما ورد على خلاف الاصل والقواعد وليس ارتكاب ذلك فيه بشنيع ﴿الامور التى لا يكون الفعل معها الا قاصرا﴾ (قوله أحدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف) يريد بالضم ضم العين بطريق الاصالة فلا يرد عليه نحو قلته وطلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التى حذفت واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم فى نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع فى الفاء ابتداء لبيان ينافى الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصالة (قوله وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما) فى الصحاح عن الخليل انه لم يجئ فى الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره يعنى غير رحب وفى القاموس ورحبكم الدخول فى طاعته ككرم بمعنى وسعكم شاذ لان فعل ليست متعدية الا ان أبا على حكى عن هذيل تعديتها انتهى والذى سمع منه الثانى هو على بن أبى طالب رضى الله عنه وأما الاول ففى الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار أرحبكم الدخول فى طاعة الكرمانى أى أوسعكم (قوله والثالث كونه على فعل) بالفتح أو فعل بالكسر ووضعهما على فعيل بمعنى ولا يكون لهما وصف على غيره فلا يرد النقض بعلم لان وصفه جاء أيضا على فاعل كعالم (قوله وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير) الضمير البارز فى فاعله عائد الى الآخر وفى الشرح ينتقض بنحو قولك ضربت زيدا فتألم اذ الضرب الايلام على رأى المصنف كما سيجئ فى أوائل الخاتمة التى أوردها مقدمة للكلام فى الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل أحد الفعلين المتلاقيين فى الاشتقاق فيخرج مثل هذا وأقول انما لم يذكر المصنف هذا القيد لشهرته مع ان مقصوده اخراج نحو استخبرته فاخبرنى عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هذا القيد هذا وقد فسر بعضهم المطاوعة بحصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فانك اذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر (قوله يجرح فى عراقيبها نصلى) هذا آخر بيت وهو وان تعتذر بالمحل من ذوى ضروعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى وفاعل تعتذر ضمير الناقة والمحل انقطاع المطر ومن بمعنى عن والمراد بذى ضروعها لبنها والعراقيب جمع عرقوب بضم العين المهملة وهو من الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها والمعنى ان تعتذر الناقة عن قلة لبنها بيبوسة الارض وقلة المطر أنحرها للضيف (قوله فانها ضمنت معنى ولا تنب) هذا شروع فى نشر ما لفه من الامثلة على الترتيب (قوله ويعث) هو من عاث الذئب بالعين المهملة والمثلثة اذا أفسد وقد وقع فى كثير من النسخ يعث من غير مثناة تحتية بعد العين وهو يحتمل لان يكون أصله يعيث فلما جزم لكونه تفسير المجزوم حذفت المثناة التحتية منه لالتقاء الساكنين وبقيت المثلثة على جزمها والعين على كسرها ولان يكون أصله يعثو من عثا اذا أفسد فجزم بحذف آخره وبقيت المثلثة على ضمها والعين على سكونها (قوله والستة الباقية) ان يدل على سجية هى هذه وما عطفه عليه المصنف وسواء ذكر معه على أم لم يذكر وهو الرابع والسادس (قوله كنجس فى الصحاح) نجس الشئ بالكسر ينجس نجسا فهو نجس ونجس أيضا (قوله كدعج وكحل وشنب) الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعلو جفون العينين سواد مثل التكحيل وفى الصحاح والشنب حدة فى الاسنان ويقال برد وعذوبة وفى القاموس الشنب ماء ورقة وبرد وعذوبة فى الاسنان أو نقط بيض أو حدة الانياب التى تراها كالمنشار (قوله ضيعته) هى بمعجمة فمثناة تحتية ما يعيش منه الانسان وان كان حرفة كذا فى شرح فصيح ثعلب (قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه على حراسا لو يسرون مقتلى والاحراس جمع حارس كصاحب وأصحاب أو جمع حرس كجمل وأجمال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراس جمع حريس ككرام جمع كريم وقد جاء فعله من باب ضرب ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون أو بمعنى يخفون ويروى بالمعجمة ومعناه يظهرون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو اما مصدرية فى محل جر على البدل من الضمير المجرور بعلى واما امتناعية وجوابها محذوف أى لو يسرون قتلى لسرهم (قوله بينا تعانقه الكماة الى آخره) الكماة بضم الكاف جمع كمى وهو الشجاع المتكمى فى سلاحه والروغ بالراء والغين المعجمة مصدر راغ أى مال عن الشئ وحاد عنه واتيح بالمثناة الفوقية والحاء المهملة قدر وجرئ بهمزة فى آخره فعيل من الجراءة وهى الاقدام والسلفع بسين مهملة فلام ساكنة ففاء مفتوحة فعين مهملة الجسور ﴿الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر﴾ (قوله ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين) فى الكشاف اثنتين اماتتين واحياءتين أو موتتين وحياتين وأراد بالاماتتين خلقهم أمواتا أولا واماتهم عند انقضاء آجالهم وبالاحياءتين

الاحياءة

الاحياة الاولى واحياة البعث وناهيك تفسير الثلاث قوله تعالى وكنتم أمواتا فاحيا كم ثم يميتكم ثم يحييكم وكذا عن ابن عباس فان قلت كيف يصح ان يسمى خلقهم أمواتا اماتة قلت كما صح ان تقول سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وقولك للحفار ضيق فم الركية ووسع أسفلها وليس ثم نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق وانما أردت الانشاء على تلك الصفة والسبب فى صحته ان الصغر والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحد الجائزين وهو متمكن منهما على السواء فقد صرف المصنوع عن الجائز الآخر فجعل صرفه كنقله منه ومن جعل الاماتتين التى بعد حياة الدنيا والتى بعد حياة القبر لزمه اثبات ثلاثة احيا آت وهو خلاف ما فى القرآن الا ان يتمحل فيجعل احداهما غير معتد بها أو يزعم ان الله يحييهم فى القبور وتستمر بهم تلك الحياة فلا يموتون بعدها ويعدهم فى المستثنين من الصعقة فى قوله الا من شاء الله (قوله وأعطيته دينارا) فى الصحاح أعطاه مالا يعطيه اعطاء والاسم العطاء وأصله عطاء بالواو لانه من عطوت الشئ تناولته باليد والمعاطاة المناولة (قوله والثانى ألف المفاعلة) انما كان فاعل متعديا دون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير أيضا تعلق بذلك ووضع تفاعل النسبة الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له (قوله والرابع صوغه على استفعل للطلب أو النسبة للشئ كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم) المثال الاول للطلب لان معنى استخرجت المال طلبت خروجه والمثالان الآخران للنسبة لان معناهما نسبة الحسن الى زيد والقبح الى الظلم (قوله وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود) يعنى بباب اختار كل فعل تعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع والذى سمع فيه هو اختار واستغفر وأمر وسمى وكنى ودعا وزوج ووجه رد المصنف لقول الاكثر ان صوغ الفعل على استفعل من الامور التى يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين وغفر متعد الى واحد فاذا صيغ على استفعل تعدى الى اثنين فلا يكون من باب اختار (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف فى قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس) هكذا وقع فى النسخ وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت التعدية بالهمزة وبالتضعيف أما أولا فلانه المجتمع فى هذه الآية وأما ثانيا فلانه لم يذكر التعدية بالحرف الملفوظ به وأما ثالثا فلان بالحق فى محل نصب على الحال لا على المفعولية وصاحب الحال الكتاب ومصدقا اما حال ثانية أو بدل من موضع بالحق أو حال من الضمير المستتر فيه وأما رابعا فلان قوله وزعم الزمخشرى ان بين التعديتين فرقا الى آخره انما هو للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف (قوله ويشكل على الزمخشرى قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة) أجيب بان الزمخشرى انما يحمل نزل على التدريج عند عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهى قوله تعالى جملة واحدة قال فى الكشاف عند الكلام على هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا وعند الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق لانه مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدريج واللائق بهذا المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا فى الاحايين وقتا غب وقت ليس الا بامر الله تعالى وعلى ما يراه صوابا وحكمة (قوله وظاهر قول سيبويه انه سماعى مطلقا) فى الشرح ليس مراده ما هو أعم من القاصر والمتعدى الى واحد والمتعدى الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدى الى واحد فان الثالث لم يسمع كما قدمه فكان حقه ان يذكر قول سيبويه أولا (قوله كما عسل الطريق الثعلب *) هذا آخر بيت وهو لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم الكلام عليه (قوله وترغبون ان تنكحوهن) أى فى ان أو عن ان على خلاف فى ذلك بين المفسرين قال المصنف فى أوضح المسالك اشترط ابن مالك فى ان وان أمن اللبس فمنع الحذف فى نحو رغبت ان أفعل أو عن أن يفعل لاشكال المراد بعد الحذف ويشكل عليه وترغبون أن تنكحوهن بحذف الحرف مع ان المفسرين اختلفوا فى المراد اه وقال فى الخاتمة التى تكلم فيها على الحذف فى الباب الخامس مجيبا عن هذا الاشكال وأما وترغبون أن تنكحوهن فانما حذف الجار فيها لقرينة وان اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة اه (قوله ويرغب أن ينبنى الخ) المعالى جمع معلا بفتح الميم وهى كسب الشرف والصنيع بفتح الصاد وبمثناة تحتية بعد النون فعل القبيح تقول صنع به صنيعا قبيحا أى فعل والصنع بضم الصاد مصدر قولك

ضنع اليه معروفا كذا فى الصحاح والالائم جمع الالام من قولك لؤم الرجل فهو لئيم أى دنىء الأصل شحيح النفس (قوله ولا يجوز أن يقدر فيهما معا فى أو عن للتناقض) فان قلت جاز أن يقدر فيهما فى أو عن ولا تناقض لاختلاف الزمان بان يراد يرغب الأول وقت غير وقت يرغب الثانى أجيب بان المراد فى كل من هذين الفعلين الاستمرار فالتناقض لازم (قوله نحو قولهم لاه أبوك) أصل لاه أبوك لله در أبيك فحذف حرف الجر ونفى عمله ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) هكذا وقع فى بعض النسخ والتلاوة انما هى فاتقون لان هذه الآية فى سورة المؤمنين وهى فيها كذلك والتى فى سورة الانبياء ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون بكسر همزة ان وبدون واو قبلها (قوله ولا يجوز تقدم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها) علل المصنف ذلك فى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بالالتباس بان التى بمعنى لعل (قوله وان يعرين ان كسى الجوارى الخ) هذا البيت لابى خالد الخارجى وقبله لقد زاد الحياة الى حبا * بناتى انهن من الضعاف أحاذر ان يرين البؤس بعدى * وان يشربن رنقا غير صاف وبعده ولولاهن قد سومت مهرى * وفى الرحمن للضعفاء كاف والرنق بفتح النون مصدر رنق الماء بكسرها اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة والعجاف جمع عجفاء وهى الهزيلة وفى الشرح والكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامرأة كرم ونساء كرم اه وفى الصحاح ويقال رجل كرم وامرأة كرم ونسوة كرم وأنشد البيت وضبط الناسخ الراء فى ذلك كله بالفتح (قوله وأركب فى الروع خيفانة الخ) الخيفان بخاء معجمة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة ففاء الجراد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة والواحدة خيفانة شبه به الفرس الجواد فى خفته وضموره كذا فى الصحاح وقد عاب الاصمعى على امرئ القيس هذا الوصف وقال ان الشعر اذا غطى وجه الفرس فذلك هو الغمم الذى يكره فى الخيل كما ان السفا وهو بفتح المهملة وبالفاء والقصر قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن حبيب امرؤ القيس أعلم بالخيل من الاصمعى وقال ابن بشر الآمدى ان امرأ القيس تخلص عن الغمم بقوله منتشر لان الغمم انما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطى العين وانتشار الشعر تفرقه وفى الشرح وقضية هذا أن يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفى الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية اه وأقول لا نسلم ان السعف فى البيت مأخوذ من الاسعف للاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعفة بالتحريك وهو غصن النخل استعير للشعر قال فى الصحاح والسعفة بالتحريك غصن النخل والجمع سعف (قوله يقال شتره فشتر) كما يقال ترمه فترم وثلمه فثلم الافعال المتعدية من هذه الافعال بفتح العين واللازمة بكسرها

﴿الباب الخامس من الكتاب فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها﴾

(قوله لا يبعد الله الخ) هذا البيت للمرقش وهو مدرج آخر صدره اللام من اغارات والتلبب مصدر تلبب اذا عزم وتشمر والغارات جمع غارة اسم للاغارة والخميس الجيش لانه خمس فرق مقدمة وقلب وميمنة وميسرة وساقة (قوله فقلت حتى أعرف ماء الحقلد فنظرنا فاذا هو السيئ الخلق) فى الشرح الذى أتوهم ان المصنف قصد التنكيت على أبى حيان لما كان بينهما من المناقشة فاورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله فاذا هو السيئ الخلق الى الحقلد أو الى أبى حيان اشارة الى ما ينسب الى كثير من المغاربة من سوء الخلق على ان الذى فى الصحاح الحقلد الضيق البخيل وفى القاموس حقلد كقلمس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيئ الخلق الثقيل الروح (قوله فقلت هو معطوف على شئ متوهم اذ المعنى ليس بكثير غنيمة فاستعظم ذلك) فى الشرح يحتمل وجها آخر وهو أن يكون معطوفا على بنهكة ذى قربى وثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنهكة حقلد والمعنى ان هذا الممدوح لا يكثر غنيمة بنهكة قريب له ولا بنهكة شخص متصف بسوء الخلق اذ هى صفة نقص من صاحبها يقتضى أن لا يفخر باسره لكمال نقصه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف وأهل الكمال هذا اذا كان الحقلد هو السيئ الخلق واما ان كان الضعيف كما فى القاموس اتجه المعنى اتجاها قويا وأقول هذا التقدير يقتضى ان المراد بالنهكة الاسر والذى فى الصحاح ونهكه السلطان عقوبة ينهكه نهكا ونهكة بالغ فى عقوبته وكذلك يقال فى الحث على القتال انهكوا وجه القوم يعنى اجهدوهم أى ابلغوا جهدهم اه ولا يخفى بعد ما فى الشرح على تقدير ان الحقلد هو السيئ الخلق (قوله واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) بفتح الباء فالذى يسوغ فيها ان يذكر الفاعل بعدما حذف فانه انما ذكر فى

جملة

بجملة أخرى غير التى حذف فيها هذا الكلام اشارة الى سؤال يرد على تضمنه الكلام السابق من انه لا يذكر الفاعل بعد طيه والى جوابه اما تقرير السؤال فهو ان ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طيه جائز ليس يمتنع فان قراءة يسبح بفتح الباء طوى فيها ذكر الفاعل حيث بنى الفعل للمفعول ثم بعد ذلك ذكر واما تقرير الجواب فهو ان المراد ان طى الفاعل من كلام ثم ذكره فيه ممتنع وهذه القراءة ليست كذلك وانما طوى ذكر الفاعل فيها من كلام وذكر بعد ذلك فى كلام آخر لان رجال فى هذه القراءة فاعل لفعل محذوف هو وفاعله جواب لسؤال مقدر (قوله وها أنا مورد بعون الله أمثلة) فى الشرح وقع نظير هذا التركيب فى ديباجة الكتاب حيث قال وها أنا بائح بما أسررته ويأتى نظيره قريبا يعنى فى أول الجهة الثانية وفى ذلك ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد صرح المصنف فى حواشيه على التسهيل بشذوذ قول الشاعر * أبا حكم ها أنت نجم مجالد * يشير بذلك الى ان قول صاحب التسهيل وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل أو اسم اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا (قوله ثم من قرأ أن تفعل ونشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك) فى الكشاف الذى قرأ بالتاء هو ابن أبى عبلة والمراد بفعله فى أموالهم ما كان يأمرهم به من ترك التطفيف والبخس والامتناع بالحلال القليل عن الحرام الكثير وقيل كان ينهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها وفى الانتصاف وعلى قراءة ابن أبى عبلة بالخطاب يكون أن تفعل معطوفا على ان نترك وعلى المشهورة يمتنع لفساد المعنى وفى البحر وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة نفعل بالنون ما تشاء بالخطاب والعطف فى هذه القراءة أيضا على ان نترك والظاهر على هذه القراءة وعلى قراءة الخطاب فيهما ان الذى كان يشاؤه فى أموالهم ايفاء المكيال والميزان وقال سفيان الثورى كان يأمرهم بالزكاة (قوله والصواب تعلقه بالموالى لما فيه من معنى الولاية) فى الكشاف من ورائى بعد موتى وقرأ ابن كثير من ورائى بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن بمحذوف أو بمعنى الولاية فى الموالى أى خفت فعل الموالى وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائى أو خفت الذين يلون الامر من ورائى (قوله وأما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور) فى الكشاف وقرأ عثمان بن عفان ومحمد بن على وعلى بن الحسين خفت الموالى من ورائى وهذا على معنيين أحدهما أن يكون ورائى بمعنى خلفى وبعدى فيتعلق الظرف بالموالى أى قلوا وعجزوا عن اقامة أمر الدين فسأل ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولى يرزقه والثانى أن يكون ورائى بمعنى قدامى فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوّ واعتضاد وفى البحر وقرأ بها أيضا زيد ابن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصى والوليد بن مسلم لابن عامر (قوله والصواب ان يضمن أماته معنى ألبثه) فى الشرح هذا مما لا حاجة اليه وذلك انه يمكن تعليق الظرف بما فى أماته من معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت اما عدم الحياة عما من شأنه الحياة أو وصف وجودى مضاد للحياة على الخلاف المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعى الى ذلك التكلف وأقول الداعى الى تضمين اماته معنى ألبثه موافقة قوله تعالى قال كم لبثت قال لبثت يوما أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فان الظرف فى ذلك كله متعلق باللبث (قوله وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام) وذلك أن كلا من أسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلا من اسماء الاستفهام يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفى حاشية التفتازانى وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه وهو كثير فى كلام العرب حتى قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان فى معنى الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحمد اليك فلانا معناه أحمده منهيا اليك حمده وقد يعكس كما يقال فى يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين وأقول هذا عند من لا يرى صحة اطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه معا كالزمخشرى واما من يرى ذلك فله ان يختار انه مستعمل فيهما ويمنع بطلان اللازم والمسئلة ذات خلاف مشهور فان قيل الحال المحذوفة فى هذه الآية من الفعل الذى ليس بمذكور أو من المذكور أجيب بان الظاهر انها من المذكور والتقدير ألبثه الله مائة عام مميتا (قوله فالصواب تعلقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير فى يولد ويولد خبر كل) فى الشرح اذا تعلق بكائن الذى هو مغيا بهذه الغاية

فكيف يصح كونه حالا ومضمون الحال يجب أن يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون الممتد الى ثلاث الغاية مقارنا وهل هو الاكتتابة قولك جاءنى زيد أمس راكبا الى غد وأقول بل الكون على الفطرة الممتد الى ثلاث الغاية التى هى تهويد الابوين للولد أو تنصيرهما له مقارن للعامل الذى هو يولد غاية الامر انه استمر بعد مقارنته الى غاية وذلك لا يقدح فى كونه مقارنا له (قوله تركت بنا لوحا الخ) تركت بكسر التاء خطاب لامرأة وجادنا أرواناه من قولهم جيدت الارض فهى مجودة اذا أصابها الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس وكرمان بكسر الكاف وقيل بفتحها وأنكره الكرمانى شارح البخارى وقال نحن أعلم بضبط بلادنا وفى القاموس وكرمان وقد تكسر أولحن اقليم بين فارس وسجستان والناصح الخالص (قوله ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا حد السعى) قيل لا يلزم ذلك لان المراد المعية اللائقة كما فى وأسلمت مع سليمان واسلامها متأخر (قوله ولا بالسعى لان صلة المصدر لا تتقدم عليه) قال الرضى عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدرى فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوه وأنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أوشبهه نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك البراءة والبك الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعى ومثله فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى انتفى بنعمة الله و بحمده عنك الجنون (قوله السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف فى استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه فى المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه) فى الشرح تقدم هذا فى حرف الحاء المهملة فى الكلام على حيث وقد أسلفنا هنالك انه لو قيل بان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وأقول قد أسلفنا نحن أيضا انه بعيد لان فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل (قوله واما اذا فسر بالمن فالتعليق به قرأ حمزة فصرهن) بكسر الصاد وقرأ غيره بضمها وهما لغتان بمعنى الامالة يقال صاره يصوره و يصيره أماله (قوله لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب ظن) يعنى وما الحق به من فقد وعلم وانما لم يذكره هنا لانه ذكره فى حرف العين فى على فاكتفى بذكره هنالك عن ذكره هنا (قوله فلا تحسبنهم بمفازة فى من ضم الباء) قيد به لان من فتح الباء وقرأ بالمثناة الفوقية فى أول الفعل ليست قراءته من هذا الباب لان الفاعل المخاطب والمفعول غيره (قوله دع عنك نهبا صيح فى حجراته) هذا صدر بيت لامرئ القيس تقدم الكلام عليه فى عن (قوله وانما هى متعلقة بيحسب) وهى للتعليل وذلك ان المعنى ان حالهم يخفى فيظن الجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة انهم أغنياء من المال لان عادة الغنى من المال ان يتعفف عن السؤال وجر المفعول له بحرف السبب لفقد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد الفاعل لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقراء ولانه معرف بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له ان يدخل عليه حرف السبب وانما عرف للدلالة على ان التعفف وقع منهم مرارا حتى صار معهودا وقيل من لابتداء الغاية أى من تعففهم ابتدأت محسبة الجاهل لانه لا يحسبهم أغنياء غناء تعفف وانما يحسبهم أغنياء غنى مال (قوله العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس منى) فى الانتصاف وفى هذه الآية دليل على ان الاستثناء اذا تعقب جملا لا يتعين عوده على الاخيرة واعترضه العراقى من وجهين أحدهما ان الاستثناء اما أن يعود الى الجملة الاخيرة أو الى جميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به أحد ولا حجة فى الآية لقيام دليل من خارج دل على ارادة الاولى الثانى ان عود الاستثناء الى الجملة الاخيرة أو الى الكل حيث لم يقترن به ما يدل على خلافه (قوله وقدره بعضهم) هذا الرد فى كلام القرافى والمراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبلها وبتكرره تكرره بنفسه بان يقع مرتين أو أكثر فى محل واحد كضربت زيدا الى ان مات أو تكرره بحسب أجزاء محله بان يقع مرة واحدة فى محل ذى أجزاء متصلة كسرت من الكوفة الى البصرة وغسلت من الاصابع الى المرفق لان فى كل جزء من المسافة سيرا ومن المغسول غسلا (قوله فالصواب تعلق الى باسقط او محذوفا) فى التلويح وذهب بعضهم الى انه غاية للاسقاط وذكروا لهذا الكلام تفسيرين أحدهما ان صدر الكلام اذا كان متناولا للغاية كاليد فانها اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد

الحكم

الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له لكن لاجل اسقاط ماوراء المرافق عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط و يتعلق به كأنه قيل اغسلوا أيديكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقى داخله تحت الغسل والاول أوجه لظهوران الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور وللقاضي الامام ههنا بحث وهو انه اذا قرن بالكلام غاية أو استثناء أو شرط لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالقيد عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع القيد جملة واحدة فالفعل مع الغاية كلام واحد للايجاب اليها لا للايجاب والاسقاط لانهما ضدان فلا يثبتان الابنصين والنص مع الغاية نص واحد (قوله قلت وهذا ان سلم فلابد من تقدير محذوف أيضا أي ومدوا الغسل الى المرافق) في الشرح ولابد من شئ آخر وهو أن يكون أيديكم مفعولا لفعل مضمر والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الآية من قوله فاغسلوا وجوهكم لاستحال المعنى وانما هو على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف وأقول لا حاجة الى ماقدره الشارح وماذكره من استحالة المعنى بدونه ليس بصحيح لان عطف الايدي على الوجوه بالواو لا يقتضي الا الجمع بينهما في المفعولية لاغسلوا لا التعلق باغسلوا المقيد بالوجوه كما ظن الشارح (قوله ان امرأ القيس جرى الخ) امرؤ القيس هو ابن حجر الكندي قال الاصمعي كان امرؤ القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب وذلك ان أمه ماتت وهو رضيع فطلبوا من يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلبن كلبة اهـ والمدى الغاية واعتنانه حبسه والحمام بالكسر قدر الموت كذا في الصحاح (قوله وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أي طالبا الى مدى) في الشرح فيجوز أن يتعلق الى بكون خاص أي جرى قاصدا الى مدى وتقدير المصنف طالبا فيه نظر اذ لا يقال طلبت الى كذا و يقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه و يجوز أن يتعلق بجرى على ان المعنى أراد الجري أو على ان جرى على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الاخير أي دون قطع المدى (قوله ينوي التي فضلها الخ) ينوي يقصد والموصول صفة الكعبة أومكة ودحا بمهملتين والبنى اما بضم الباء الموحدة جمع بنيه كغرفة واما بكسرها جمع بنية كقربة (قوله من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما) في تفسير البيضاوي عوجا شيأ من العوج باختلال في اللفظ وتناف في المعنى وانحراف من الدعوة الى جناب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان قيما مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط أو قيما بمصالح العباد فيكون وصفا له بالتكميل بعد وصفه بالكمال أو على الكتب السابقة ليشهد بصحتها (قوله وترجمت على من وقف من القراء على ألف التنوين) في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم الذي وقف من القراء كذلك هو حفص عن عاصم (قوله واما من الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى الكتاب) لا الى مجرور على ولا الى الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى العبد لان سياق الآية في وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضي كونه حالا من الكتاب أو من ضميره لا من العبد أو ضميره (قوله لان الحال بالخبر أشبه) هذا تعليل لقوله لا يقال قد صح ذلك في النعت ومما يدل على ان الحال بالخبر أشبه من النعت انه لو حذف العامل في نحو جاء زيد را كبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر لا نعت ومنعوت (قوله واما جنبا) فعطف على الحال لا حال هذا جواب عن قوله بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المصنف ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصالة والكلام انما هو في الحال بطريق الاصالة (قوله الرابع عشر قول بعضهم في أحوى انه صفة لغثاء) الغثاء مخفف الثاء ومشددها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش والنبات والقماش وهو بضم القاف الشئ المجموع من أمكنة والحوة سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد والاحوى الظبي الذي في ظهره خطان من سواد و بياض وفي الصحاح الحوة سمرة وقال الاصمعي لون يضرب الى السواد وقال أيضا الشديد الخضرة التي تضرب الى السواد (قوله في من رفع جنات) الذي رفعها هو محمد بن أبي ليلى والاعمش وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم وأنكر ابو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم هي محال لان الجنات من الاعناب لا تكون من النخل ولا يسوغ انكارها لها وجه جيد في العربية وهو انها مبتدأ خبره محذوف قدره النحاس ولهم وقدره أبو البقاء ومن الكرم لقوله تعالى ومن النخل ووجهها الطبري على ان جنات عطف على قنوان قال أبو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب لا يخرج من النخل وقال الزمخشري بعد ان قال وقنوان رفع بالابتداء ومن النخل خبره ومن طلعها بدل منه كانه قيل وحاصلة من طلع النخل قنوان و يجوز أن يكون الخبر محذوفا لدلالة أخرجنا عليه تقديره ومخرجه من طلع النخل قنوان وقوله وجنات من أعناب فيه وجهان أحدهما ان يراد وثم جنات من أعناب أي مع النخل والثاني أن يعطف على قنوان على معنى وحاصلة

أو مخرجة من النخل قنوان وجنات من أعناب أي من نبات أعناب قال التفتازاني أورد على الاول انه لا دلالة فيه على ان الاعناب والجنات من آثار القدرة ولا خفاء في انه لا يختص بالوجه الاول ولا بالجنات والاعناب بل يجري في النخيل والقنوان ويندفع بان ذلك مفوض الى شهادة العقل ودلالة المقام وأورد على الثاني انه يؤول الى أن يكون المعنى ومن النخل جنات من أعناب وفساده ظاهر والجواب انه اذا عطف جنات على قنوان كان من أعناب عطفا على من النخيل فيصير من عطف مفرد على المبتدا وآخر على خبره غايته ان المعطوف على المبتدا يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي وقد يجاب بان من أعناب صفة جنات وهي لما كانت مغروسة تحت أشجار النخيل جاز وصفها بكونها مخرجة من النخل مجازا لكون هيئتها مدركة من خلالها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز أو بان المراد انه من باب عطف الجملة أي ومخرجة أو حاصلة من الخضر او الكرم جنات من أعناب عطفا على قنوان تجوز لا حاجة اليه على هذا التقدير أيضا الجواز ان تعتبر جنات من أعناب عطفا على قنوان وذلك المحذوف أعني من الخضر أو الكرم عطفا على من النخيل وعنى بقوله أي من نبات أعناب انه على حذف مضاف لان البستان لا يكون من العنب بل من النبات والاشجار (قوله ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذي قبل قوله تعالى وحور عين هو يطاف عليهم بكاس من معين وانما هو قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون والذي قرأ وحور عين بالرفع الجمهور وخرجت على العطف على ولدان أو على الضمير المستكن في متكئين أو على مبتدا محذوف هو وخبره تقديره لهم هذا كله وحور عين أو على انه مبتدأ حذف خبره أي ولهم حور اوفيها حور وقرأ السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والاعمش وطلحة والفضل وأبان وعصمة عن عاصم وحمزة والكسائي وحور عين بجرهما وهو عطف على المجرور وقيل على معنى ينعمون بهذا كله وبحور عين وقال الزمخشري على جنات النعيم كأنه قال هم في جنات وفاكهة ولحم وحور (قوله ويرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج) في الشرح هذا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة وأقول كون اللام في هذا الموضع للعهد الذكري في غاية البعد وما ذكره في بيانه انما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة على قوله على الناس لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه مع انه لا بد مع الضعف الذي ذكره المصنف من جهة الصناعة في اعراب أبي البقاء وحج البيت مبتدأ وخبره على الناس ولله متعلق بالاستقرار في على تقديره استقر على الناس ويجوز أن يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به اما حالا واما مفعولا ولا يجوز أن يكون لله حالا لان العامل في الحال على هذا يكون معنويا والحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الحج بالجار الاول أو الثاني والحج مصدر أضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع أو الواجب عليه من استطاع والجملة بدل أيضا وقيل هو مرفوع بالحج تقديره ولله على الناس ان يحج البيت من استطاع فعلى هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم ليكون في الجملة ضمير يرجع على الاول وقيل من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن كفر وجوابها انتهى والقول الثالث هو الذي نسبه المصنف لابن السيد ونسبه أبو حيان لبعض البصريين ولا حاجة عليه الى تقدير منهم على ما لا يخفى ولهذا لم يذكر المصنف تقديره فيه والقول الرابع هو الذي نسبه المصنف للكسائي (قوله أني تلادي الخ) التلاد بكسر المثناة الفوقية المال القديم وقيل المال الذي ولد عندك واصل التاء فيه واو والنشب بالشين المعجمة المال الثابت وقيل المال مطلقا وفي الصحاح والقاقوزة مشربة وهي قدح وكذلك القاقوزة ولا يقل قاقزة قال ابن السكيت اما القاقزة فمولدة وأنشد البيت والاباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق معرب آب ري (قوله والمشهور في من في الآية انها بدل من الناس بدل بعض) في البحر وذهب الاكثرون الى انه بدل بعض من كل فتكون من موصولة في موضع جر وبدل البعض من الكل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف تقديره من استطاع اليه سبيلا منهم وفي الشرح وحذف الرابط لفهمه أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي (قوله وعليهن) أي على بداية

من استطاع من الناس وابتدائية من موصولة وابتدائيته شرطية في محتمل قول الكسائي فالعموم في ولله على الناس حج البيت مخصص اما بالبدل فيما اذا كانت من بدلا أو بالجملة فيما اذا كانت مبتدأ (قوله السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتا أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي ان انتصاب أواري في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشئ مسبب عنه والمواراة لا تسبب عن العجز) في حاشية التفتازاني يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سبب أي ان لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل اتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينتصب الانكار التوبيخي على الامرين ويشعر بانه في العصيان وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة دلالة على المعكيس المؤكد للعجز والقصور عما اهتدى اليه غراب (قوله والصواب القول الاول) هو امتناع نصب فتصبح (قوله لما بينا) يعني من ان جواب الشئ مسبب عنه واصباح الارض مخضرة لا ينسبب عن رؤية انزال المطر وزيادة العقل وكماله يتسبب عن السير في الارض (قوله وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال) في الشرح في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الآلهة من دون الله مطلقا ولا يتأتى ذلك مع القيد وقد يقال هذه الحال مبينة اذ من شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قربانا وهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى (قوله ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا) هذا الوجه قاله صاحب الانتصاف وقال اليمني وجها آخر وهو ان آلهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية الله تعالى مع قولهم بان الاصنام آلهة والمفهوم من فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله انهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى حينئذ انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله تعالى فانه لا يفهم من هذا نفي الهية الله تعالى وهذا الموضع مظنة تأمل اه وأقول هذا الوجه الذي ذكره مبني على ان المبدل منه في حكم المطروح لفظا ومعنى وليس كذلك قال الزمخشري في مفصله وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته للتأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا ولو ذهبت تهدر الاول لم يستد كلامك (قوله التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم) تقدم الكلام على هذا في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله والثاني مردود فانه اذا أقيم مقام مائة فسد المعنى) هذا مبني على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت من قريب ما فيه (قوله قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من أحد ولو جاءني ديار ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع) قد اشبعنا الكلام على هذا في الا في حرف الالف (قوله في قول العرجي أظلوم ان مصابكم الخ) ظلوم اسم امرأة وهو منادى ويقع في بعض الروايات أهدى السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي بفتح العين وسكون الراء عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان منسوب الى العرج منزل بطريق مكة (قوله وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة) في الشرح بل يتحصل له معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها وأهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدا محذوف أي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة أخرى لرجل على وجه المبالغة أي مظلوم (قوله بحضرة الواثق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بويع بالخلافة بعد موت أبيه وكانت وفاته سنة اثنين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان ديبا شجاعا صارما فيه جبروت وكان مسرفا في التمتع بالنساء حتى انه أكل لذلك لحم الاسد فتولد له امراض اتلف منها في الجهة الثانية (قوله أحدها قول بعضهم في ثمود أما ثمودا فأبقى ان ثمودا مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها) في الشرح لصاحب ذلك القول ان يجعل اما محذوفة وهو ممكن حذفها قياسا كما تقدم عن الرضي أي وأما ثمودا فما أبقى ولا يمنع التقديم لغرض الفصل بين أما والفاء بشئ مما في خبرها ولو كان عامله مقترنا بما له الصدر نحو اما زيدا فاني ضارب على مذهب ابيه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره وأقول ذلك البعض لم يقل ان اما هنا مقدرة ولم تقم قرينة على تقديرها

واعتراض المصنف انما هو على ظاهر قوله (قوله واما قراءة عمرو ابن فائد من شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف أى من شر شر ما خلق وحذف الثانى لدلالة الاول) يعنى ان ما على هذه القراءة اسم موصول بدل من المجرور بتقدير مضاف لا نافية والجار والمجرور قبلها متعلق بما بعدها فلا يكون مما نحن فيه فى البحر وقال ابن عطية وقرأ عمرو ابن عبيد وبعض المعتزلة القائلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتنوين ما خلق على النفى وهى قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله تعالى خالق كل شئ انتهى ولهذه القراءة وجه غير النفى فلا ينبغى ان ترد وهو أن يكون ما خلق بدلا من شر على تقدير محذوف أى من شر شر ما خلق فحذف شر لدلالة شر الاول عليه أطلق أولا ثم عم ثانيا انتهى ما فى البحر ووقع فى بعض نسخ المغنى ومن شر ما خلق أى ومن شر شر ما خلق باثبات واو فى الموضعين وفى بعضها باثبات واو فى الثانى والذى ينبغى حذفهما منهما وفى الشرح يحتمل ان تكون هذه هى الابهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة أبهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطنى كتابا ما تريد أى كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وأقول فيه نظر لان الغرض من وصف النكرة هو تنقيص ابهامها وتقليل شيوعها مناف للغرض من ما الابهامية المتصلة بها فلا يكون خلق صفة لشر ولا يكون صفة لما أيضا اما على مذهب الاكثر ومختار الزمخشرى فى المفصل ان ما الابهامية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف وأما على مذهب البعض ان ما الابهامية اسم ولذلك جعلها الزمخشرى فى الكشاف قسيمة لحرف الصلة فلان وصفها ينافى الغرض من وضعها وهو زيادة الابهام (قوله الثانى قول بعضهم فى اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول أو الثانى وكلاهما ممنوع) هذه الآية انما هى من الجهة الثانية على اعتبار تعلق اذ تدعون بالمقت الاول والمنادى هو الزبانية قال السيد ينادون فى النار وقال قتادة يوم القيامة واللام لام الابتداء أو لام القسم قال ابن الحاجب فى أماليه العامل فى اذ تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم فى الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم فى الآخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى وهو أكبر الذى هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثانى فيكون المعنى لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يمقتوا أنفسهم اذ كانوا يدعون فى الدنيا فاجيب بان المراد اذ صح كونكم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ ثبت ظلمكم أى قامت الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا (قوله وهو رأى جماعة منهم الزمخشرى فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى) ضمير هو عائد على تعليقه بالاول وفى أمالى ابن الحاجب الاجنبى هو المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبى هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت ضربى فى الدار زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبى وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل فى حيزه بخلاف قولك ضربى حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تتمة لما قبله فى الجزئية وانما أجريت الجمل المعترضة مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانه أى الفصل بها عرض بين الجزأين لغرض مع انه لا لبس فى ان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد الجزأين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم انه للثانى وهو للاول أو للاول وهو للثانى (قوله وهن وقوف الى آخره) الضمير للاتن والقضاء الحكم والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحيا وقت ضحاها وهى تشرق والصامز بمعجمتين الساكت (قوله واذا علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) قال التفتازانى انتصاب أياما بالصيام بناء على تجويز عمل المصدر فى الظرف مع تخلل الفصل وان لم يجز فى غيره وأما الاعتذار بان مبناه على كون كما كتب فى موقع الحال من الصيام لا فى موقع المصدر لكتب فليس بمقبول لان ما فى كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وظاهر انه لا يصح حالا من الصيام الا بتكلف ولو سلم فالمراد بالاجنبى ما لا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمولا لذى الحال وان اكتفى بمجرد التعلق المعنوى فالمصدر أيضا كذلك نظرا الى كونهما من ملابسات فعل واحد وكون المصدر من صفات الفاعل كان الحال من صفات ذى الحال ولو سلم فقوله لعلكم تتقون ليس من جملة الحال بل متعلق لكتب بمعنى لكى تتقوا على طريق الاستعارة فيكون فاصلا بالاجنبى (قوله وتطير اللازم له) أى للزمخشرى على هذا التقدير أى تقدير كما كتب صفة للصيام ما لزمه اذ قال فى قوله تعالى وصد عن سبيل الله

وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله فى حاشية التفتازانى وههنا حاشية عن المصنف يعنى صاحب الكشاف قد ألحقت بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به على وصد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكأنه لا فصل بالاجنبى بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثانى ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول أوجه (قوله وأنه حينئذ) أى فان المسجد حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذى هو صد لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال انه قد عطف كفر على المصدر قبل مجىء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف) فى حاشية التفتازانى قيل الجيد ان يتعلق بمحذوف أى ويصدون عن المسجد الحرام وهو فى غاية الرداءة وفى الشرح لانه مثل اشارت كليب بالا كف الاصابع (قوله ومن أمثلة ذلك قول المتنبى وفاؤكما الخ) أى ومن أمثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى وأشجاه أحزنه والطاسم الدارس والساجم الهامل وهو القابض والسائل الذى لا مانع له (قوله لسنا كمن جعلت اياد الخ) اياد بكسر الهمزة حى من معد وفى الشرح وتكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وائل كذا فى القاموس (قوله وانما التعليق فى ذلك محذوف الا عند البغداديين وقد مضى) يعنى مذهب البغداديين لا التعلق بمحذوف لانه الذى مضى فى الباب الثانى عند الكلام على الجملة المعترضة (قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا) هذا عجز بيت صدره يذيب الرعب منه كل عضب وقد تقدم الكلام على البيت بتمامه فى لولا (قوله فما الظن بالحال التى هى شبيهة بالمفعول به) وجه شبهها به ان كلا منهما فضلة منصوب وفى كلامه بحث لانه ان أراد الحال المنصوبة المحل فالمشابهة بينها وبين المفعول به ممنوعة وان أراد المنصوبة اللفظ فما نحن فيه ليس كذلك وأيضا فغيره ابى على يجيز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد (قوله ومثله قول أبى حيان فى فاذكروا الله كذكركم أباءكم أو أشد ذكرا ان أشد حال كان فى الاصل صفة لذكر) قال أبو حيان فى البحر جوزوا فى اعراب أشد وجوها اضطروا اليها لاعتقادهم ان ذكرا بعد أشد تمييز بعد أفعل التفضيل ولا يمكن اقراره تمييزا الا بهذه التقادير التى قدروها ووجه اشكال كونه تمييزا ان افعل التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير ما قبله تقول زيد أحسن وجها الا ان الوجه ليس زيدا فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد أفضل رجل فعلى هذا يكون التركيب فى مثل اضرب زيدا كضرب عمرو وخالدا أو أشد ضرب بالجر لا بالنصب لان أفعل التفضيل من جنس ما قبله فجوزوا اذ ذاك النصب على وجوه أحدها ان تكون معطوفا على موضع الكاف فى كذكركم لانها عندهم نعت لمصدر محذوف وجعلوا الذكر ذاكرا على جهة المجاز قاله أبو على وابن جنى الثانى ان يكون معطوفا على آباءكم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير أو كونوا أشد ذكرا له منكم لآبائكم ودل عليه ان معنى فاذكروا الله كونوا ذاكريه قاله أبو البقاء قال وهذا أسهل من حمله على المجاز يعنى فى ان يجعل للذكر ذكرا كما قال أبو على وابن جنى وجوز الحوفى أن يكون أشد معطوفا على ذكركم قاله الزجاج وابن عطية وغيرهما فيكون التقدير أو كذكر أشد ذكرا فيكون قد جعل للذكر ذكرا وان يكون معطوفا على الضمير المجرور بالمصدر فى كذكركم فهذه خمسة وجوه من الاعراب والذى يتبادر الى الذهن فى الآية انهم أمروا بان يذكروا الله ذكرا يماثل ذكر آبائهم أو أشد وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون أشد منصوبا على الحال وهو نعت لقوله ذكرا لو تأخر فلما تقدم انتصب على الحال ثم ذكر أبو حيان الاعتراض الذى ذكره المصنف وأجاب عنه فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو أو وبين المعطوف الذى هو ذكرا بالحال الذى هو أشد وقد نصوا على انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون المفصول به قسما أو ظرفا أو مجرورا وان يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد وقد وجد هذا الشرط الاخير وهو كون الحرف على أزيد من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها فى المعنى فهى شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز فى الظرف وجوز أبو حيان فى الآية أيضا وجها آخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع النصب على الحال لانه فى التقدير نعت لذكرا تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون أشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على حال وفى الكشاف أو أشد

ذكرا في موضع جر عطفا على ما أضيف اليه الذكر في قوله كذكركم كما تقول كذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو في موضع نصب عطف على آباءكم بمعنى أو أشد ذكرا من آبائكم على ان ذكرا من فعل المذكور قال التفتازاني يعني ان للافعال المتعدية اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر مثلا من حيث الاضافة الى الفاعل ذاكرية ومن حيث الاضافة الى المفعول مذكورية وتحقيقه ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل أي ان ذكر او يذكر وقد يؤخذ مبنيا للمفعول أي ان ذكر او يذكر والمعنى على الاول اذكر قوم أشد ذاكرية لآبائهم وعلى الثاني كذكركم قوما أشد مذكورية لكم واعترض ابن الحاجب بان أفعل للمفعول شاذ لا يرجع اليه الا بثبت فالوجه ان هذا من عطف الجمل أي اذكروا اذكرا مثل ذكركم آباءكم أو اذكروا الله حال كونكم أشد ذكرا من ذكر آبائكم وليس من عطف المفرد ليلزم التشارك في العامل وأجيب بان افعل هو لفظ أشد وما هو الا للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول محذور كما اذا جعل من الالوان والعيوب مثل أشد بياضا وعورا ومن غير الثاني المجرد مثل أشد دحرجة واستخراجا واذا أريد الدلالة على ان مضروبية زيد أشد من مضروبية عمرو فهل طريق سوى ان يقال هو أشد مضروبية فهذا مثله وما ذكر من الوجه بعد حد الظهور كونه من عطف المفرد وعدم انسياق الذهن الى ما ذكر واعلم ان ههنا وجها ظاهرا لم يذهبوا اليه وهو ان يكون نصبا عطفا على كذكركم أو جرا عطفا على كذكركم والمعنى ذكرا أشد ذكرا على الاسناد المجازي وصف الشيء بوصف صاحبه كما تقول جده أجد وشديد الصفرة صفرته وقد ذكر في شر مكانا وأضل سبيلا انه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل في المعنى انتهى وقد ذكرنا عن أبي حيان انه نقل العطف على كذكركم عن أبي علي وابن جني ونقل العطف على ذكركم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما (قوله ومثله قول ابن عطية في قاتلهم الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم وأيضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ) يعني ان ابن عطية يلزمه شيآن أحدهما خروج الاستفهام عن الصدر والآخر كون جملة يؤفكون لا موقع لها وذلك ان قاتلهم الله دعاء عليهم وهو أنه طلب من ذاته تعالى ان يلعنهم أو تعليم للمؤمنين ان يدعوا عليهم بذلك ومعنى يؤفكون يصرفون عن الحق (قوله والصواب تعلقهما) أي تعلق الباء في الآية الاولى وتعلق في في الآية الثانية بما بعدهما وهو يرجع في الاولى ويؤفكون في الثانية (قوله ونظيرهما قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ان المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها) في الشرح لا نسلم انهم قصدوا ان من الارض الملفوظ به متعلق بيخرجون وانما قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل المذكور يتعلق به والاصل في التقدير هكذا ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون منها وغاية الامر انهم أظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض ولا محذور فيه وأقول هذا تأويل لكلامهم وهو ظاهر ان لم يكن تعليق ما قبل اذا بما بعدها من مقولهم بان كان من قول المصنف أو قول أبي حاتم (قوله وهذا لا يصح في العربية) لان اذا الفجائية بمنزلة الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله ويرده ان الشرط له الصدر) يعني فلا يعمل ما بعده من فعل الشرط أو جوابه فيما قبله قد أجاز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيدا ان تضرب أهنك فيجوز عليه ان يكون ملعونين حالا من معمول ثقفوا (قوله والصواب انه منصوب على الذم) أي على انه صفة ذم لقليلا قال في البحر والصحيح ان ملعونين صفة لقليل أي الا قليلين ملعونين ويكون قليلا مستثنى من الواو في لا يجاورونك والجملة الشرطية صفة أيضا أي مقهورين مغلوبا عليهم (قوله لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيآن) لان الحال مما قبل الا اذا جاءت مذكورة بعد ما استثنى بالا يكون الاستثناء منصبا عليها وجمهور البصريين منعوا من ذلك وجوز ابن عطية ان يكون ملعونين بدلا من قليلا واعترضه أبو حيان بان البدل بالمشتق قليل (قوله وقول آخر في وكانوا فيه من الزاهدين) ان في متعلقة بزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في الشرح صرح ابن الحاجب في أمالي القرآن بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما انى لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى انى لمن الناصحين لكما وان اللام انما جيء بها للتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا أن الالف واللام لما كانت صورتهما صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم قال الشارح ففرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون

مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى التعسف وأقول هذا الذى
قاله ابن الحاجب فى اماليه بحث منه واختيار من اختياراته ودليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم فى الالف واللام الموصولة
وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه وأما وصل الالف واللام باسم فاعل أو مفعول فأمر ثابت عن العرب
على خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقديم معمول الصلة نعم الظرف والجار مع المجرور يجوز
فيهما ما لا يجوز فى غيرهما قال صاحب البحر ولكما متعلق بمحذوف أى ناصح لكما أو اعنى أو بالناصحين على ان ال موصولة
وتسومح فى الظرف والمجرور ما لا يتسامح فى غيرهما أو على ان ال لتعريف الجنس لا موصولة أوجه (قوله فيجب حينئذ
تعلقها باعنى محذوفة أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين) فى الشرح
أما التعلق بزاهدين محذوفا فممكن وأما الوجهان الآخران ففيهما نظر أما الاول فلان اعنى متعد بنفسه لا بواسطة تقول
عنيت زيدا ولا تقول عنيت فيه فان قلت المعنى اعنى الزاهدين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا باعنى وأما الاخير
فلانه لا معنى للاخبار بانهم كائنون فيه وأقول الجواب عن الاول أن نفس فيه مفعول اعنى لا الضمير بواسطة فى وكأنه قيل
يعنى فى من فقال اعنى فيه أى فى يوسف وعن الثانى بأنه ليس الاخبار بمجرد كائنين وانما هو بكائنين المتعلق به فيه ومن
الزاهدين (قوله ابعد بعدت بياضا الخ) يقال بعدا بالكسر بعدا بفتحتين أى هلاك وبياضا تمييز عن النسبة ولا بياض له أى
لا حسن سار له لان العرب تطلق البياض على الحسن السار (قوله وذلك ممتنع فى الالوان) فى الشرح امتناع ذلك مذهب
البصريين وذهب الكسائى وهشام الى أنه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا وذهب غيرهما من الكوفيين
الى جواز بنائه من السواد والبياض خاصة والمتنبى كوفى فلا حرج عليه فى ارتكاب طريقته وطريقة صحابه (قوله والصحيح
ان من الظلم صفة لاسود) فى الشرح الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهبه الكوفى وتخريج المصنف مفوت لغرضه
من كون بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم (قوله يا قاتلى مرتديا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة لتقلد
السيف وأراد بالجر من دم السيف والطلى بضم المهملة الاعناق قال الاصمعى واحدتها طلية وقال أبو عمرو والفراء واحدتها
طلاة والاكبد جمع كبد والذى فى الصحاح ان جمع كبد اكباد وفى القاموس ان جمعه اكباد وكبود (قوله الثامن قول
بعضهم فى سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك) يعنى واللازم باطل فى الشرح اللازم حق على ما صرح
به ابن الحاجب فى شرح المفصل من جواز قولك سقيا زيدا وجدعا اياه (قوله فلام التقوية لا تلزم) يعنى وهذه اللام لازمة
وهذا كله على غير قول ابن الحاجب فى هذه المسئلة (قوله وهذا يقتضى ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه
وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز فى الشعر) فى الشرح ليس فى قول الزمخشرى ان ذلك من اللف والنشر
ما يقتضى أن يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم وان يكون النهار معمولا لابتغاؤكم بل مقتضاه أن يكون بالليل راجعا للمنام
والنهار راجعا للابتغاء الفضل ويحتمل أن يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى
فقط فان قلت فبم يتعلق الجار والمجرور حينئذ من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف أى ذلك
بالليل والنهار والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تأخر لفظا هو متقدم تقديرا لانه من تتمة الاول
والجملة معترضة (قوله وزعم عصرى) هو قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل وقد ذكرت ترجمته فى الحادى عشر من الاشياء
التى تحتاج الى الرابط (قوله والمطلق والمقيد غيران) فى الشرح كأن المصنف نسى ما قدمه فى الباب الرابع فى أواخر الامور
التى يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس بعربى وأقول لا يلزم من كونه غير عربى بمعنى ان العرب لم تتكلم
به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من التزم انه لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين (قوله قول بعضهم فى وما هو
بمزحزحه من العذاب) ضمير هو فيه هنا أوجه أظهرها أن يكون عائدا على أحدهم ويجوز أن يعود على المصدر المفهوم مما
قبله وهو لو يعمر وعلى كل فهو اسم ما عند الحجازيين ومبتدا عند التميميين وبمزحزحه خبر وان يعمر مرفوع بمزحزحه على
الاول وبدل من هو على الثانى وقيل هو كناية عن التعمير ولا يعود على شئ قبله وان يعمر بدل منه وكون المبدل من الضمير
مفسرا له فيه خلاف وأجاز الفارسى فى الحلبيات ان يكون ضمير الشان قال أبو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين
وهو ان مفسر ضمير الشان وهو المسمى عندهم بالمجهول يجوز أن يكون غير جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ما هو بقائم زيد

فهو مبتدأ ضمير مجهول عندهم وبقائم خبر وزيد فاعل بقائم ولا يجوز في مذهب البصريين أن يفسر الا بجملة مصرح بجزأيها ما سالمة من حرف الجر انتهى فان أراد المصنف بقول بعضهم هذا الذي في الحلبيات كان في كلامه رد على أبي حيان في جعله ما بعد ضمير الشأن هنا غير جملة (قوله فيمن رفع يدرككم) هو طلحة بن سليمان وخرجها أبو الفتح على حذف فاء الجواب أي فيدرككم الموت وهي قراءة ضعيفة وعبارة الزمخشري ويجوز أن يقال حمل على ما يقع موقع أينما تكونوا وهو أينما كنتم كما حمل ولا ناعب يعني في قول الشاعر مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب الا ببين غرابها على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين فرفع كما رفع زهير يقول * لا غائب مالي ولا حرم * وهو قول نحوي سيبوي ويجوز أن يتصل بقوله ولا تظلمون فتيلا أي ولا تنقصون شيأ مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها ثم ابتدأ قوله يدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على أينما تكونوا قال التفتازاني بيت زهير عنده محمول على التقديم والتأخير أي يقول ان أتاه وعند البعض على اضمار الفاء كما ذكره المبرد في هذه الآية فان قيل لعل المراد هنا أيضا على نية التقديم فيكون قول سيبويه قلنا حينئذ لا حاجة الى جعل أينما تكونوا في موقع أينما كنتم اللهم الا أن يقال ان رفع المضارع عند نية التقديم انما يكون اذا كان الشرط ماضيا وهاهنا بحث آخر وهو ان كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا انما يحسن في ان لقلبها الماضي الى معنى الاستقبال فلا يحسن أينما كنتم يدرككم الموت الا على حكاية الماضي وقصد الاستحضار وعلى الوجه الثاني لا يكون فتيلا بمعنى أدنى شيء من الاجور بل من مدة الاجل المكتوب لينتظم الكلام (قوله لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط) يريد بالفروع التأنيث والتثنية والجمع وبالشرط أن يكون خاليا عن من فاذا وجد هذا الشرط فان كان اسم التفضيل معرفا باللام أو مضافا اضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه وجبت مطابقته لصاحبه وان كان مضافا اضافة يقصد معها التفضيل على المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها * الجهة الثالثة * (قوله أحدها قول أبي عبيدة) في البحر قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم كما في قوله تعالى وما خلق الذكر والانثى وجواب القسم يجادلونك (قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع) هذا عجز بيت صدره * فيا رب ليلى أنت في كل موطن * (قوله وفي الآية أقوال آخر ثانيها ان الكاف مبتدأ) ذكر صاحب البحر الاقوال التي في هذا الموضع فبلغ بها خمسة عشر قولا ولم يذكر ما ذكره المصنف ثالثها ونسب ما ذكره المصنف رابعها الى الزجاج وما ذكره خامسها للاخفش واقتصر صاحب الكشاف منها على ما ذكره المصنف رابعها وما ذكره سادسها وفي الشرح تأمل قوله اخر مع قوله ثانيها فانه ان عتبر القول المتقدم أولها حتى يكون هذا ثانيها لم يصح لان الاقوال بقيد كونها اخر لا تشمل ذلك أصلا وأقول الضمير في ثانيها راجع الى الاقوال لا بقيد كونها اخر (قوله المثال الثاني قول ابن مهران) في القاموس ونهر مهران بالسند ومهران قرية باصبهان وجد أحمد بن الحسين المقري وفي الشرح وأظن ان هذا المقري هو المراد في المتن (قوله أتقرح أكباد المحبين الخ) تقرح تجرح والا كباد جمع كبد وهي مؤنثة (قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال) في الشرح الوجه الذي ذكره ابن مسعود مشكل في نفسه وذلك لان أن اذا كانت موصولا اسميا بمنزلة الذي على زعمه لم يتأت في مثل قولنا انت اعقل من أن تكذب أن تكون صلتها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وانما يجب أن يكون اذ ذاك بالياء التحتية ليكون متحملا لضمير غيبة يعود الى ان التي هي اسم بمعنى الذي مع ان المسموع فيه الخطاب وكذا يرد في نحو أنا أعقل من أن أكذب والمصنف سكت له على هذا وأخذ يؤول اللفظ بما يوافقه ولا ينجيه ذلك من الاعتراض فتأمله وأقول لعل ابن مسعود يجوز في مثل انت أعقل من الذي أو من أن تكذب التاء الفوقية للخطاب وفي مثل أنا أعقل من الذي أو من أن أكذب الهمزة للتكلم فان ابن مسعود كما قال المصنف خالف النحويين في أقوال كثيرة (قوله لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر) في البحر والظاهر في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا أن يعودوا اللفظ الذي سبق منهم وهو قول الرجل ثانيا أنت مني كظهر أمي فلا يلزم الكفارة بالقول الاول انما تلزم بالثاني وهذا مذهب أهل الظاهر انتهى وفي الاشراف لابن المنذر قال الحسن العود الغشيان في الفرج وقيل ان يجمع على اصابتها فاذا فعل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال أبو حنيفة أيضا وقال أحمد اذا أراد ان يغشى كفر وقيل اذا خرج الظهار من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري وروي عن طاووس وقيل اذا عزم على امساكها ولم يطلقها بعد الظهار فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول الشافعي وقال بعض أهل الكلام اذا عاد فظاهر

منها ثانيا وجبت عليه الكفارة انتهى (قوله وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف) لان انت أعقل من ان تكذب يقال التفضيل وانت أعقل من الكاذب لا تفضيل فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لا فضل فيه (قوله التوجيه الثاني ان أفعل ضمن معنى أبعد) في الشرح فيه نظر فان الفعل الذي ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر يسند الى ضمير المفضل فينبغي عند السبك أن يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك ولا يضر في غرضنا ان فاعل المصدر يجوز تركه واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذبه نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك اعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه بمعزل ثم في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضي وأما نحو قولهم أنا أكبر من أن أشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى انت أعز علي من أن أضربك أي بائن من أن اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى ألا ترى انك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل انتهى كلامه وأقول الجواب عن النظر الذي ذكره الشارح ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته ولا نسبته الى فاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل منهما ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن قوله ان في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه أن كلام المصنف ليس فيه ذلك لان من الاولى هي المتعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد والثانية بمعنى على كما قيل في قوله تعالى ونصرناه من القوم وهي متعلقة بفضله وهو علة لكون زيد ابعد الناس من الكذب ﴿الجهة الرابعة﴾ (قوله على لفظ الساعة فمن خفض) هو السلمي وابن وثاب وعاصم وحمزة وقرأ الاعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن حرب وقيله بالرفع وخرجت على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف أي وعلم قيله وحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه روى هذا عن الكسائي (قوله وأبعد منه قول أبي عمرو) وهو ابن العلاء قاله في مجلس بلال ابن أبي بردة لما سئل بلال عن هذا فقال لم أجد لها نفاذا فقال أبو عمرو انه منك لقريب أولئك ينادون قال الحوفي ويرد هذا كثرة الفصل وانه ذكر هنالك المشار اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون (قوله وقول بعضهم) عطف على قول الكوفيين ولو قال وأبعد من هذا مشيرا الى قول الكوفيين والزجاج لكان أحسن لان التباعد بين المعطوفين هنا أبعد من التباعد بين القسم وجوابه هنالك بكثير (قوله وقول الزمخشري) عطف على قول جماعة (قوله فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب) وقيل الجواب محذوف أي لتنصرن أو لافعلن فيهما ما أشاء (قوله وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول لكتبون أو ليعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون الحق) في الشرح حكاية هذه الاقوال المذكورة هنا في توجيه النصب فيما هو صواب ليست بعيدة لوجود التباعد الموجود في الوجه الذي ادعى انه غير صواب بل البعد فيما حكاه هنا أشد وأقول ينبغي أن لا يريد الشارح ان البعد في كل ما حكاه المصنف هنا أشد بل في بعض ما حكاه لان النصب بالعطف على معمول يعلمون أو على انه مصدر لقال محذوفا أو على اسقاط الخافض ليس كذلك (قوله وقيل هو لما جاءهم أي كفروا به) في الشرح يعني ان خبر ان في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك ان الذي قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجيء وقع في الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار (قوله حمل على ما لم يثبت في الخبر) يعني خبر المبتدأ فانه لم يثبت فيه الخفض على الجوار (قوله والذي فسرت به عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري) هي ما روى هشام بن عروة عن أبيه انه قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن أرأيت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فما على الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول

لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوّف بهما انما نزلت هذه الآية فى الانصار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذو قديد وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوّف بهما اهـ وفى الكشاف كان على الصفا اساف وعلى المروة نائلة وهما صنمان يروى انهما كانا رجلا وامرأة زنيا فى الكعبة فمسخا حجرين فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله فكان أهل الجاهلية اذا سعوا مسحوهما فلما جاء الاسلام وكسرت الأوثان كره المسلمون الطواف بينهما لاجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح فى ذلك فرفع عنهم الجناح وفى حاشية التفتازانى وان لا يكون عطف على أجل أو فعل وذلك اشارة الى الطواف بينهما لما عليهما من الصنمين الحجرين (قوله وبه يتخلص من اشكال ظاهر فى الآية محوج للتأويل) فى حاشية التفتازانى نظم الكلام لا يخلو عن اشكال لان أن اما ان تجعل مصدرية أو مفسرة فان جعلت مصدرية كانت فى موقع البيان للمحرم بدلا من ما أو من العائد المحذوف وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلبي على الخبرى وجعل المعانى الواجبة المأمور بها محرمة فاحتيج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وأما جعل لا ناهية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف نقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم فى نفس الفعل والناصب فى لام الفعل فلا سبيل اليه ههنا لان زيادة لا الناهية مما لم يقل به أحد ولم يرد فى كلام وان جعلت ان مفسرة على ان لا ناهية والنواهى بيان لتلاوة المحرمات توجه اشكالان أحدهما عطف أن هذا صراطى مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهى فانها لا تصلح بيانا لتلاوة المحرمات بل الواجبات واختار المصنف يعنى صاحب الكشاف كون ان مفسرة لان انعطاف الاوامر على المذكورات قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل حينئذ الى جعل ان مصدرية موصولة بالنهى لما عرفت وأجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطى مستقيما ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق باتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه فى اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف أعنى الواو والفاء وليس بمستقيم وان جعلنا الواو استئنافية اعتراضية فلما ورد الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما شائع فى الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان أبيت الجمع ألبتة ومنعت زيادة الفاء فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والمذكور بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا مع الله وآثروه فاتبعوه وعن الاشكال الثانى بان عطف الاوامر على النواهى الواقعة بعد أن المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المأمور به لا يكون محرما دل على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر كانها ذكرت وقصد لوازمها التى هى النهى عن الاضداد حتى كانه قيل أتل ما حرم ان لا تسيئوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل ولا تنكثوا العهد ومثل هذا وان لم يجز بحسب الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف وأما انتصاب ان لا تشركوا بعليكم بمعنى الزموا ترك الشرك فيأباه عطف الاوامر الا أن تجعل لا ناهية وان المصدرية موصولة بالنواهى والاوامر على ما هو قاعدته اهـ (قوله ويتأولون قراءة حفص) تقدم الكلام من المصنف على هذه الآية فى آخر أقسام العطف الا أنه لم يذكر هناك الوجه الاول (قوله ولبس عباءة وتقر عينى) هذا صدر بيت عجزه * أحب الى من لبس الشفوف * وقد تقدم الكلام عليه فى حرف اللام فى الكلام على لو (قوله ولا سابق شيأ) هذا بعض بيت وهو بدا لى انى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا وقد تقدم الكلام عليه فى العطف على الوهم (قوله وقد مضى البحث فيها) مضى ذلك فى أواخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع التقدير قال صاحب البحر وملخص كلام الزمخشرى أنه لو نصب لكان مندرجا تحت المستثنى منه واذا رفع كان بدلا والمبدل منه فى نية الطرح فصار العامل كانه تفرغ له لان البدل على نية تكرار العامل فكأنه قيل قل لا يعلم الغيب الا الله ولو أعرب من مفعولا والغيب بدل منه والا الله هو الفاعل أى لا يعلم غيب من فى السموات والارض الا الله أى الاشياء الغائبة التى تحدث فى العالم وهم لا يعلمون بحدوثها أى لا يسبق علمهم بذلك لكان حسنا (قوله فى ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه)

فى الجر من اسم استفهام فى موضع رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه فى موضع رفع بدل من الضمير
المستكن فى يرغب ويجوز ان يكون فى موضع نصب على الاستثناء والرفع على البدل أجود لانه استثناء من غير موجب
وانتصاب نفسه على انه تمييز على قول الفراء أو شبيه بالمفعول على قول بعض الكوفيين أو مفعول به اما لكون سفه يتعدى
بنفسه كسفه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى أى جهل وهو قول الزجاج وابن جنى أو أهلك وهو قول أبى عبيدة .
أو على اسقاط حرف الجر وأصله فى نفسه وهو قول بعض البصريين أو توكيدا لمؤكد محذوف تقديره سفه قوله نفسه حكاه
مكى أما التمييز فلا يجيزه البصريون لان شرط التمييز عندهم أن يكون نكرة وأما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص
بالصفة ولا يجوز فى الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه ولا يحسن الوجه وأما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس
وأما كونه توكيدا حذف مؤكده ففيه خلاف وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز وأما التضمين فلا ينقاس وأما كون سفه
يتعدى بنفسه فهو الذى نختاره لان ثعلبا والمبرد حكيا ان سفه بكسر الفاء يتعدى لا كسفه بفتح الفاء وشدها وحكى عن أبى
الخطاب انها لغة (قوله وانما الغة الا كثرين فى توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد
بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم) فى الشرح تقدم هذا فى حرف الباء وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس أو العين ليس
حقه ان يكون بعد توكيده بالضمير المنفصل على التعيين بل حقه أحد الامرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل
بغيره أياما كان الفاصل وتقدم هناك ان الباء الزائدة يمكن الاعتداد بها وأقول تقدم لنا نحن أيضا هناك مع الشارح كلام فى
ذلك على انه يمكن أن يكون فى كلام المصنف هنا مخلص عن اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الاكثرين (قوله لتقم أنت
يا ابن الخ) فى الشرح اقتصر على التمثيل بالبيت ليروح له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكر هو فى حرف اللام انه قرأ جماعة
فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتأخذوا مصافكم وممن قرأ بالتاء الفوقية فى تلك الآية يعقوب وليست قراءته بشاذة
اذ الصحيح فى الشاذ انه ما وراء القراآت العشر وقراءته من العشر (قوله وان الذى حانت بفلج دماؤهم) هذا صدر بيت عجزه
هم القوم كل القوم يا أم عامر * وقد سبق الكلام عليه (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة انه قد جاء على اهمال ان الناصبة
حملا على أختها ما المصدرية) فى الشرح فيه نظر من وجهين أحدهما انه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل ان الناصبة على
ما المصدرية فى الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع فى شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ومقيس
ووقوعه فى فصيح الكلام شائع الثانى انه قد ذكر فى أواخر الكلام على المثال الثانى من أمثلة الجهة الثامنة ان حمل الرسم على
خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان يتموا بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان
المنافاة ان كون هذا حسنا يقتضى سداده وأقول الجواب عن الاول ان لكونه أظهر وجها وهو تبادره الى الذهن وكونه غير
مقيس لا ينافى ذلك وعن الثانى ان هذا المحل مما وقع فى المصحف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا نسلم امكان الاصل
فيه (قوله وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشرى فى هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك) فى الشرح حاصله دفع
التناقض عن الزمخشرى بانه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل فى
تجويزه ما أجازه فى أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسمح
فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراآت كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول فى تخطئة بعض القراء السبعة فى
بعض الاماكن ولا يبالى بما يقول لظنه ان القراءة بالرأى لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبى صلى الله عليه وسلم فالاعتذار له
بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشرى وان كان يرى ان القراآت كلها
آحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها لقوتها بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها
لقلة القارئ بها (قوله والتاسع قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم) فى الشرح هذا المثال
لا ينبغى أن يذكر فى هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر فى ذلك ليس من
الاعراب فى شئ وقد ذكر فى ديباجة الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذكر ذلك فى كتابه
أصلا ورأسا وأقول لا يخفى عليك ضعف هذه المناقشة وقد تقدم الجواب عن مثلها مرارا (قوله وكل هذا خروج عن الظاهر
لغير داع) فى الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال أنخى الاداب جزم فى نقل

الحركة ايذان بانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية عن السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على أواخرها وان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لا حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا ثبوت لها في الدرج لا يفيد اذ قد فرضنا ان الناقل لحركتها الى الراء واقف حكما لا واصل فهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما وأما الم الله فان مقتضى قياس الوقف وكون هذه الالفاظ مقطوعة عن البعض أن يقال الم بسكون الميم وفتح الهمزة لكن اطبق القراء الا في رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فمذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء الساكنين وأوثرت الفتحة للخفة والمحافظة على التفخيم في الله واليه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعا لكتاب سيبويه واختار في الكشاف ان حركة الهمزة في الله نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لها ثبوت وكيف لا وابقاء حركتها ابقاء لها ودلالة عليها فأجاب بان ميم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز تخفيفها بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة وذهب اليه الزمخشري في ذلك في كشافه هو نظير ما ذكرناه اه ما في الشرح (قوله وقيل من الهاء وفيه ما ذكر) ظاهره ان الردود الثلاثة التي ذكرت في ابدال زهرة من ما آتية في ابداله من الضمير العائد اليها ولا يخفى ان الثاني وهو اتباع الموصول قبل كمال صلته ذكرهنالك وليس بآت ههنا (قوله تنبيه وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين) في الشرح هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله وأقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير فصيحة غاية الامر فيه اعتراف بانها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع أصله ننجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ذكر هذين الضعفين أبو علي الفارسي والزمخشري قال الطيبي في شرحه للكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف وأبو علي ضعيف لانه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان ولا بعد أيضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعد لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو النجية ههنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل في المؤمنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجاة المؤمنين أو تقول نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم وأصله ننجي ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجئ عن العرب مشيرا الى انه أحاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته أو لجهالة علمه وعدالته وترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عن من ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القراآت السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من ناقلي العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بانه لم يجئ مثله ومن أين عرف أنه لم يجئ مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه فقبول هذا أولى وأيضا فقد ذكر المصنف في سورة الجاثية انه قرئ ليجزي قوما وقال معناه ليجزي الجزاء قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع أيضا اه ﴿الجهة الخامسة﴾ (قوله ولنورد مسائل من ذلك) هذه الاشارة الى ما يحتمله اللفظ من الاوجه لا الى ترك ما يحتمله اللفظ على ما لا يخفى

﴿باب المبتدا﴾

(قوله الفصل وهو أرجحها والابتداء وهو أضعفها) في الشرح في ظاهر العبارة تدافع لان قوله وهو أرجحها يقتضي رجحان الوجهين

الوجهين الاخيرين واضعفية الابتداء فيكون الفصل الذى حكم بأرجحيته ضعيفا والابتداء الذى حكم باضعفيته راجحا وهو متناقض فينبغي أن يكون التفضيل غير مراد على ان الابتداء انما يضعف حيث يكون صيغة الضمير متعينة لان تكون فصلا وهنا لا تتعين لذلك اهـ وأقول لانسلم ان قوله وهو أرجحها يقتضي رجحان كل من الوجهين الاخيرين ولم لا يكفي لصدقه ضعف أحدهما فلا يلزم كون الفصل الذى حكم بأرجحيته ضعيفا ولا كون الابتداء الذى حكم بأضعفيته راجحا وذلك كقولك زيد أزهد الناس فان ماعدا زيدا من الناس منه ماهو زاهد ومنه ماليس بزاهد (قوله ومثله ماربّ رجل صالح لقيته) أي ومثل كم رجل لقيته ومن أكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخرا رب رجل صالح لقيته وان كان بينهما وبين رب رجل لقيته فرق من جهة ان معمول الفعل والابتداء فيهما هو كم ومن وفيه هو المجرور برب وقد تقدم في رب انها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى وان محل مجرورها في نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقيته (قوله ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل في أماليه الاجماع على ذلك) في الشرح وقول الفجدواني وغيره من شارحي كافيته انه أراد بالظاهر خلاف المشهر فهو معناه اللغوي ليدخل أقائم زيد وأقائم أنتم مقتض لحمل كلام ابن الحاجب على ماهو بريء منه وكيف وهو يصرح بانه لاخلاف في امتناع نحو أقائم أنتم (قوله وحجتهم ان المضمر المرتفع بالفعل لايجاوره منفصلا عنه) المرفوع المستتر في يجاوره عائد على المضمر والمنصوب البارز فيه عائد على الفعل ويجاوره بالجيم والراء المهملة (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أراغب أنت عن الهتي يا ابراهيم وقول الشاعر * خليلي ماواف بعهدى أنتما *) هذا صدر بيت عجزه ان لم تكونا لي على من أقاطع وفي الشرح ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فيحتمل تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير أراغب أنت ترغب عن الهتي فلا فصل بين العامل ومعموله بالاجنبي وأما البيت فيحتمل أن يكون أنتما مبتدأ وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ماواف بعهدى أي ان عدم قيامكما معي على من أقاطعه بسبب لان لايكون أحد وافيا بعهدى لان من سواكما ليس بمنزلتكما عندى في خلوص المودة وصدق الخلة فاذا لم تساعدانى بالقيام على من أقاطعه انتسى غيركما بكما ويتخلف عن نصرتي لتخلف من هو أحق بها منه فيكون ذلك داعيا اليلا يفي أحد بعهدى وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه وينـدفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ناقلا له عن الحديثي وأقول مراد المصنف بالقطع في قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك في ان غالب الظن من الآية تعلق عن الهتي براغب ومن معنى البيت انكما اذا لم تكونا عونا لي على من أقاطعه فما أنتما وافيان بعهدى (قوله وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير) لا يخفى ان معنى الكلام على تقدير ضرب خاليا من الضمير غير معناه على تقديره راجعا اليه فان معنى الاول مضروبية الاخ لا زيد ومعنى الثاني مضروبية زيد لا الاخ (قوله والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا رديئا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية) يعني كون الاسم فاعلا للظرف في نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما قال الرضي اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط وأما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضا نحو جاءنى زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من أول الامر بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظر فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءنى زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى في أو خبرا نحو خرجت مع البازي على سواد فلا نحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في أول الجملة وان لم يكن تصدر بل نقول هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله * نصف النهار الماء غامره * فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا ان قولهم جاءنى زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرا عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي الحال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان أراد انه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه * جواحرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرأ أسرى اليك ودونه * من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو أيضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان أراد أنه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم اهـ

(قوله وليس بشيء لان النبي هنا متعدد لا واحد له بدليل كان) وذلك ان كان يدل على الكثرة وهو الغالب فيها وقد مثل المصنف لذلك في حرف الكاف لهذه الآية (قوله على الخلاف في الالف واللام ألجنس هي أم للعهد) وذلك انها ان كانت للجنس فالرابط العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعادة واختار ابن الحاجب ان الالف واللام للعهد وانه ذهني (قوله وقيل يجوز أيضا أن يكون خبر المحذوف وجوبا أي الممدوح زيد) فان قيل يرد على هذا القول بما سيورده المصنف على قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف وجوبا أن يسد شيء مسده أجيب بأن ذلك شرط المحذوف قياسا وحذف المبتدا وجوبا ليس بقياس ولو سلم فعل المدح مع فاعله ساد مسده (قوله مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة) هذا القول هو المشهور ومختار ابن الحاجب واعترض عليه بانه لو كان كذلك لم يفرده أولم يذكر في الاحوال كلها نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وأجيب بأن صيغة حبذا جرت مجرى المثال فلم تغير (قوله وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه) في الشرح قد يمنع الخصم كلا من الامرين وسند الاول صحة قولك فتنت هند حسنها وأكلت الارغفة جزءا منها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شيء منهما محل المبدل منه اذ لا يقال فتنت حسن هند ولا أكلت جزءا منها وسند الثاني نحو قول الشاعر

فما كان قيس هلكه هلك واحد * ولكنه بنيان قوم تهدما

حيث يمتنع بدون البدل اعني ما كان قيس هلك واحد ويصح معه ولا يبعد التزام البدل في بعض الصور مع انه اتقه ودبالنسبة كما التزم الوصف في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البحث انتهى وأقول قد تقدم غير مرة وهذين المنعين ثم ينبغي ان يريد الشارح بكلا الامرين حلول البدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء عن البدل لا حلول زيد في حبذا زيد محل ذا وجواز الاستغناء عن زيد فيه (قوله وقيل عطف بيان ويرده قوله * وحبذا نفحات من يمانية *) هذا صدر بيت عجزه * يأتيك من قبل الريان أحيانا * ويقع البيت بتمامه هنا في بعض النسخ والنفحات جمع نفحة من نفح الطيب اذا فاح ويمانية بتخفيف المثناة التحتية وأصلها يمنية بتشديدها نسبة الى اليمن حذفت احدى ياءي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والريان جبل ببلاد عامر وفي الشرح وقد يجاب بجواز أن يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف نفسه عن الزمخشري في بعض المواضع وحينئذ لا يضر التخالف بالتعريف والتنكير (قوله واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدا وزيد خبر أو بالعكس) قال المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا أزال فعلية حب فصار المجموع من حب وذا اسما بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد قال ابن مالك وجاء التعريف من جهة انه في تأويل ذي الاداة فالمعرفة اذن ضربان صريحة التعريف ومؤولة بصريحه كهذا (قوله واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا أضعف ما قيل) هذا القول للاخفش وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك (قوله الاحبذا لولا الحياء الخ) في الشرح تقدير المخصوص في هذا البيت الاحبذا حبيب لا اسمية لان الكلام دل على ان مراده ابهام المحبوب (قوله مسئلة يجوز في نحو فصبر جميل ابتدائية كل منهما) أي من صبر المذكور والاسم الآخر المحذوف لان جميلا صفة صبر اسواء جعل مبتدا أو خبرا وسيأتي في الخاتمة ان شاء الله تعالى بيان الاولى من هذين لوجهين

﴿باب كان وما جرى مجراها﴾

(قوله مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو أضعفها) في الشرح هذا اعتراف بأن التمام والنقصان ضعيفان فيحتاج الى جعل افعل مستعملا لغير التفضيل ثم كيف يسوغ له تخريج التنزيل على أضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضير لانه وجه ضعيف غير ظاهر ثم كيف ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو معقود لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها لا يتأتى منه خلل في الاعراب البتة اللهم الا أن يصرح المعرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره أو يكون في كلامه ما يقتضي التعيين من غير تصريح فهذا خلل لا من جهة الترك بل من جهة أمر أخص منه فتأمله انتهى

انتهى وأقول ان المصنف لم يخرج التنزيل على أضعف الوجوه عنده وانما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا
الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب
المعرب لهذا الترك لا يحصل الا بمعرفة الاوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها
ظاهر وبعضها غير ظاهر ليجتنب المعرب في اعرابه ترك البعض الظاهر والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد
المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الا
وجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا يتأتى منه خلل في الاعراب (قوله قال ابن عصفور
باب زيادتها الشعر) في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادتها بعد ما التعجبية قياسا نحو ما كان أحسن زيدا وما ثبت
من قول أبي أمامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث أونبي كان آدم وفي التسهيل وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا ويجوز
زيادتها وسطا باتفاق وآخرا على رأي (قوله الا أن الناقصة لا تكون شأنية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر) وذلك لان خبر ضمير
الشأن لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع اجزائها (قوله فمعناه موحيا أو موحى) يعني ان وحيا ان كان حالا من الفاعل
فمعناه موحيا وان كان حالا من المفعول فمعناه موحى وانما لم يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيا معناه اسم فاعل أو اسم
مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول وهو الجار والمجرور (قوله ومن وراء حجاب) هكذا وقع في كثير من النسخ
وفي بعض منها أو من وراء حجاب وهو ظاهر لقوله بعد أو يرسل وفي بعض آخر أو من وراء حجاب بدون واو العطف (قوله
بتقديرا أو موصلا ذلك من وراء حجاب) لا يخفى ان هذه الحال أيضا ان كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل وان كانت من
المفعول فالمقدر اسم مفعول وانما لم ينبه المصنف على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحيا وفي البحر والجمهور أو يرسل
رسولا فيوحي بنصب الفعلين عطف أو يرسل على المضمر الذي يتعلق به من وراء حجاب تقديره أو يكلمه من وراء حجاب وهذا
المضمر معطوف على وحيا والمعنى الا بوحي أو سماع من وراء حجاب أو ارسال رسول فيوحي ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان
يعطف ان يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى وفي الشرح قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسول أو نفي المرسل اليهم لان المعنى
يصير وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا (قوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف) في الشرح والتقدير تكليم
وحي أو تكليم ارسال وينبغي أن تجعل الاشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى أبعد مذكور في كلامه وهو الايحاء فيدخل
الارسال بطريق الاولى وأما الايصال من وراء الحجاب فتكليم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفاء ان ما يذكر من
الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق فهم المحجوبون والباري جل اسمه منزه عما يحجبه اذ الحجب انما يحيط بمقدر
محسوس ولكن حجبه عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شاء وكيف شاء ومتى شاء كقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ
لمحجوبون وفي تفسير البيضاوي وما كان لبشر وما صح له أن يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدركه بسرعة لانه ليس في ذاته
مركبا من حروف مقطعة تتوقف على تموجات متعاقبة وهو ما يعم المشافه به وغيره كما روي في حديث المعراج وما وعد به في
حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق لموسى في طوى والطور ولكن عطف قوله أو من وراء حجاب عليه يخصه بالاول والآية دليل
على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد به الالهام والالقاء في الروع أو الوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله
أو يرسل رسولا أو يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما أمره وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف
الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الا موحيا أو مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا ووحيا مصدر في
موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي البحر ووقوع المصدر موقع
الحال لا ينقاس وانما قالته العرب ولذلك لا يجوز جاء زيد ركبا أي راكبا ومنع سيبويه ان يقع ان والفعل المقدر بالمصدر موقع
الحال فلا يجوز جاء زيد ان يضحك في معنى ضحكا الواقع موقع ضاحكا فجعل صاحب الكشاف وحيا في موقع الحال مما
لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسالا الواقع موقع مرسلا ممنوع (قوله وللبشر على هذا تبيين) تقدم الكلام في حرف
اللام على اقسام لام التبيين وعلى ما يتعلق به كل قسم منها (قوله وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة في الضمير
المستتر في لبشر) أراد بالاحوال المعاني القائمة مقامها كلمة في على بابها أو الاحوال النحو به مكلمة في بمعنى من ولبشر ان
كانت كان ناقصة فهو خبر لها وان كانت تامة فهو عند المصنف خبر لمحذوف استؤنف به للبيان تقديره ارادتي وقد تقرر ان

الجار والمجرور اذا وقع خبرا ينتقل الضمير الذى كان فى متعلقه اليه (قوله وعلى الزيادة والتمام فقائما حال واين ظرف له) فيه نظر لان اين على زيادة كان ظرف مستقر خبر عن زيد مقدم لا ظرف لغو لقائما (قوله مسئلة وماربك بغافل تحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسى والزمخشرى الحجازية ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر) عبارة الزمخشرى فى مفصله ودخول الباء فى الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق انتهى (قوله ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج ان فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه) فتح الثلاثة هو قراءة نافع وابن عامر والكوفيين وانما كان الظرف خبرا للجميع عند سيبويه لان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده فى الخبر وهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما فى نحو زيد وبكر وخالد فى الدار (قوله وان رفعت الاولين) رفع الاولين وفتح الثالث هو قراءة ابى عمرو وابن كثير (قوله وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها او قدرت الرفع بالعطف) فى الشرح خبرا منصوب بفعل محذوف أى وأضمرت أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت لا زائدة لتأكيد النفى فلا يتأتى تفريعه على كون لا معهما جميعا حجازية ويحتمل أن يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فتكون قسيما له ولا تكون من التفريع فى شئ وأقول اذا كانت لا الاولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار حجازية ثم الظاهر ان خبرا معطوف على خبرين باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول فى التقدير نحو عجبت من ضرب زيد وعمرو أى من أن ضربت زيدا وعمرا او على عكس هذا يجوز واعجبت من ان ضربت زيدا وعمرو بالجر أى من ضرب زيد وعمرو وعليه حمل قوله فكأنما يبغون فى تلال الذرى * ان يأسروا العيوق والدبران أى أسر العيوق والدبران كذا فى حاشية التفتازانى (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على أنهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين أو للثالث) لان لا فى الاولين مهملة والاسم بعدها مبتدأ وفى الثالث عاملة فى خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتداء لكونه خبرا عن الاولين ولا لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحتج لذلك عند سيبويه) لانه لا يرى للا عملا فى الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع

﴿باب المنصوبات﴾ (قوله من ذلك نحو ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون نقيرا) فى الصحاح الفتيل ما يكون فى شق النواة ويقال هو ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه أيضا والنقير النقرة التى فى ظهر النواة (قوله وأما ولا تضروه شيأ فمصدر لاستيفاء ضر مفعوله) فى الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تضروه عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيأ مفعولا به وتعبير المصنف بضر غير مناسب لان المذكور فى الآية مضارع لا ماض (قوله وأما فمن عفى له من أخيه شئ فشئ قبل ارتفاعه مصدر أيضا لا مفعول به لان عفى لا يتعدى) فى الكشاف أى شئ من العفو ولا يصح ان يكون شئ فى معنى المفعول به لان عفى لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة واخوه هو ولى المقتول وقيل له أخوه لانه لابسه من قبل انه ولى الدم ومطالبه أو ذكره بلفظ الاخوة ليعطف أحدهما على صاحبه بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية بالاسلام قال التفتازانى يعنى ان شئ فى موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب شديد لما فى تنكير شئ من الدلالة على ذلك ولو مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا بالمصدر وغيره فى جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شئ اه ثم فى الكشاف فان قلت ان عفى يتعدى بعن لا باللام فما وجه قوله فمن عفى له قلت يتعدى بعن الى الجانى والى الذنب يقال عفوت عن فلان وعن ذنبه قال الله تعالى عفا الله عنك وقال عفا الله عنها فاذا تعدى الى الذنب والجانى معا قيل عفوت لفلان عما جنى كما تقول غفرت له ذنبه وتجاوزت عنه وعلى هذا فى الآية كانه قيل فمن عفى له عن جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية قال التفتازانى يريد ان عفى لازم يتعدى الى المفعول بعن لكن تعديته بعن قد تكون الى الجانى وقد تكون الى الجناية وعند تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجانى ذكر باللام مثل عفى الله لزيد عن ذنبه فحيث اقتصر على ذكر الجانى باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجناية لكن لم يذكر استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر بعن علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكرا جميعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم يلتفت الى الاستغناء ودلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر المفعول مغنيا عن ذكر الجناية ففى كل موضع ذكر الجانى فقط يجب ان يكون باللام وذلك لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجانى من غير التفات الى الجناية ﴿وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية﴾ (قوله ومنه وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازلافا غير بعيد

أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة أي الازلاف في حالة كونه غير بعيد) في تفسير البيضاوي وأزلفت الجنة للمتقين قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز أن يكون حالا وتذكيره لانه صفة محذوف أي شيأ غير بعيد أو على زنة المصدر أو لان الجنة بمعنى البستان (قوله الا ان هذه الحال مؤكدة) يعني لصاحبها من جهة المعنى ولعاملها كذلك لان الازلاف القرب وهو بمعنى عدم البعد (قوله وهو أيضا حال مؤكدة) يعني لعاملها من جهة المعنى (قوله ويكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب) قال أبو البقاء ويجوز أن يكون ذكر قريب على معنى الزمان أو على معنى البعد أو على معنى النسب أي ذات قرب وقد ذكرنا في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة كلام الزمخشري على تذكيره بما فيه ﴿مايحتمل المصدرية والحالية﴾ (قوله جاء زيد ركضا أي يركض ركضا أو عامله جاء على حد قعدت جلوسا) مذهب سيبويه ان المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني والمبرد انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو أولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه (قوله ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره) يعني ان أتينا طائعين لما كان جوابا لائتيا طوعا أو كرها كان طائعين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال وفي الكشاف فان قلت هلا قيل طائعتين على اللفظ أو طائعات على المعنى لانها سموات وأرضون قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات ووصفن بالطوع والكره قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله تعالى ساجدين انتهى ﴿مايحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله﴾ (قوله وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى) يريد بما استثنى ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا جوازا في نحو أنت سيرا ووجوبا في نحو أنت سيرا سيرا وسماعا في نحو سقيا وجدعا وكانه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على أبيه في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع * وفي سواه لدليل متسع بانه قد حذف عامل المؤكد في نحو هذه الصور بأن يقال ان الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا فيما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه كهذه الصور (قوله وتقول جاء زيد رغبة أي يرغب رغبة أو مجيء رغبة) هذا التقدير لبيان كون رغبة مفعولا مطلقا وهو على الاول مفعول بالاصالة وعامله محذوف وعلى الثاني بالنيابة حذف المضاف وأقيم هو مقامه وعامله مذكور (قوله لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقائقها) لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه (قوله ان يقدر ضرب يوم الجمعة) ضرب بفتح الضاد وسكون الراء مصدر مضاف الى يوم (قوله ابلى الهوى الخ) يقال أبلاه أي جعله باليا والاسف أشد الحزن والوسن بفتحتين النعاس (قوله والتقدير آسف أسفا) في الشرح الترجمة معقودة لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية وكانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها آخر أسهل من ذلك وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل أي ابلى أسف الهوى أي الاسف الباعث عليه الهوى فاضيف اليه لمكان هذه الملابسة وهذا تأويل لا حذف فيه ولا احتياج الى التأويل الذي يرتكب عند جعله مفعولا لاجله انتهى وأقول لايخفى مافيه من البعد وعدم الظهور (قوله فمن لم يشترط اتحاد عامل المصدر) أي اتحاد فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله (قوله كما في قوله تعالى يبغونها عوجا) فانه على اسقاط لام العلة توسعا قال الزجاج والطبري أي يطلبون لها عوجا تقول العرب ابغني كذا بوصل الالف أي اطلبه وأبغني بقطع الالف أي أعني على طلبه ﴿مايحتمل المفعول به والمفعول معه﴾ (قوله وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح) يحسب بضم أوله وكسر ثالثه هو عائد الى كون زيدا في المثال المذكور مفعولا به (قوله لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به) يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل أو ما جرى مجراه وحسب ليس كذلك وبهذا التقدير يندفع ما يسبق الى بعض الاذهان من عبارة المصنف ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه (قوله وهو الصواب) ليس على ما ينبغي لا تقتضائه ان القول الاول خطأ ولا مانع فيه الا العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض وهو جائز عند يونس والاخفش والكوفيين (قوله اذا كانت الخ) الهيجاء تمد كما في البيت وتقصر وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة والسيف المهند هو المطبوع من حديد الهند ﴿باب الاستثناء﴾ (قوله كون زيد بدلا من المستثنى وهو أرجحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو أضعفها) هكذا وقع في أكثر النسخ والمراد بالمستثنى ما في بعض النسخ هو المستثنى منه ووجه رجحان الاول على الثاني ان شروط اختيار البدل مستكملة هنا والنصب على الاستثناء فيما استكمل شروط اختيار البدل أقل من البدل ووجه رجحان الثاني على الثالث ان كون الا نعتا خلاف الاصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البدل في المستثنى أن يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن

المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أونهى أونفى صريح أومؤول غيرمص دونه كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه وفى الشرح وفى عبارة المصنف من التدافع مامر قريبا وأقول يعنى فى باب المبتدا وقد ذكرناه نحن هنالك بما فيه (قوله مسئلة يجوز فى نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) اما وجه هذا فهو اشتمال النفى على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما أحد يقول ذلك الا زيد ما يقول أحد ذلك الا زيد وأما وجه الاول وهو المختار فهو ان الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تأويل لكونه فى غير الموجب (قوله فان قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس) يعنى فرفعه من وجه وهو البدل من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من أحد والاستثناء قال الرضى ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا فى الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت أحدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله قال الرضى وأنا لا أرى بأسا فى غير نواسخ الابتداء أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفى عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفنى الا زيد لان المعنى ما أنصفنى أحد كلمت الا زيد ومنه قول عدى بن زيد   فى ليلة لا نرى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها   ونرى من رؤية العين وفى جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا الظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بل لو قلت لا أوذى أحدا يوحد الله تعالى الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط انتهى ﴿ما يحتمل الحالية والتمييز﴾ (قوله يمتنع ان تدخل عليه من) لانها فيه لبيان الجنس (قوله وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز) ويكون من التمييز غير الغالب على ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا يلزم فى مميز الجملة تقدير الاسناد اليه فى الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ان يكون مقدر الاسناد الفعل اليه مضافا الى الاول كما فى طاب زيد علما اذا التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلأ الكوز ماء (قوله فالاحسن ادخال من) لما فيه من التنصيص على المقصود (قوله والارجح التمييز) يعنى فى خاتم حديدا (قوله وخير منهما) الخفض بالاضافة أى من كون حديدا حالا ومن نصبه على التمييز وانما كان الخفض بالاضافة خيرا لحصول التخفيف به من الحال ﴿ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول﴾ (قوله نحو ضربت زيدا ضاحكا) فى الشرح نصوا على ان الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها الا تجعل الاولى لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغى ان يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم عن الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فاغتفر وفيه نظر انتهى وأقول وجه النظر ان فى جعل الاولى لغير الاقرب فصلا يسيرا بقدر الفصل الذى هنا ولم يغتفر وجوابه ان الفصل هنالك انما لم يغتفر مع كونه يسير الوقوعه فى موضعين وعلى هذا كان ينبغى للشارح ان يقول وقد يفرق بأن الفصل هنا فى موضع واحد (قوله وتجويز الزمخشرى الوجهين فى ادخلوا فى السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل) كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازانى فى حاشيته بل قال والسلم بالكسر والفتح وكذا بفتح السين واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخلص أو لاهل الكتاب المؤمنين بنبيهم وكتابهم أو للمنافقين المؤمنين بالسنتهم أو للكل وكافة حال من ضمير ادخلوا أو من السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون الخطاب للمؤمنين الخلص الا بتأويل الاسلام بشعبه وفروعه لان قولنا ادخلوا صريح فى الامر باحداث الاسلام لا الثبات عليه أو الازدياد منه وكافة فى الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجتماعهم ان يخرج منهم أحد (قوله ووهمه فى قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس ان قدر كافة نعتا لمصدر محذوف أى ارسالة كافة أشد) انما قدره الزمخشرى كذلك فرارا من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر البصريين يمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا تابعه قال الرضى ونقل عن ابن كيسان وأبى على وابن الدهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف وههنا حكاية أخبرنا بها اجازة ان لم تكن سماعا شيخنا العلامة أبو الفضل محمد ابن الشيخ أبى اسحق ابراهيم ابن الامام التلمسانى قال أخبرنا شيخنا القاضى أبو سعيد العقبانى قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودى يشتغل بالعلوم فقال لى ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال لى هذا خبر آحاد ولا يفيد الا الظن والمطلوب فى المسئلة القطع فقلت له قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس

فقال

فقال هذا لا يكون حجة الا على قول من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول بصحته انتهى وأقول
الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان آحادا فى نفسه متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وسلم
من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وأفاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله
آحادا كجود حاتم وشجاعة على واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيقته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر
لمعصوم حق وعن اعتراضه على الآية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (قوله ووهمه فى خطبة
المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب أشد وأشد لاخراجه اياه عن النصب البتة) فى الشرح يعنى أشد من الاول وأشد من الثانى
وفى اللباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستهجن اضافتهما قال السيد عبد الله عند
شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا فى كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضى الله عنه قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة
بيت مال المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود
فى آل بنى كاكلة الى الآن فلا وجه للتخطئة انتهى ما فى شرح اللباب وفى الشرح ان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة
باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب البتة وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج
ذلك عن الشذوذ وانما قلنا كان ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذى يلبسه وهم كانوا يختمون به
﴿من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين﴾ (قوله نحو وهذا بعلى شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه أو معنى الاشارة) الاولى
بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب أن يكون العامل فى الحال هو
العامل فى صاحبها واذا كان العامل هنا فى الحال معنى التنبيه أو الاشارة لا يكون كذلك لان بعلى خبر والعامل فيه المبتدأ
اجيب بان انتصاب الحال عن بعلى ليس باعتبار انه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول انبه أو أشير اذ التقدير انبه عليه
أو اشير اليه شيخا فالعامل هنا فى الحال وفى صاحبها واحد (قوله هابينا الى آخره) الصريح الخالص وصغا يصغو ويصغى
مال والرشد بفتحتين خلاف الغى ﴿من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل﴾ (قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال) قال
الرضى وجوز الجمهور وهو الحق ان يجىء لشئ واحد أحوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا
أو غير متضادة كقوله تعالى أخرج منها مذءوما مدحورا كما يجىء آن فى خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك فى الحال متضادة
كانت أو لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذءوما واستنكر مثله فى المضادة فنعهما مطلقا
ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل فى زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم
امس بل لو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين
المكانان أو الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما فى
قوله تعالى مذءوما مدحورا أو متضادين فى محلين غير ممتزجين كما فى اشتريته أسود ابيض أو ممتزجين كما فى اشتريته حلوا
حامضا فلا بأس به انتهى (قوله ويستحيل التداخل) لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية (قوله ويجب كون الاولى
من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل) لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف
العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثانى
بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفى شرح الرضى ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب
فانه قال واذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تثنيتهما فانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين
ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف
بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال
بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت
زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال
المفعول على حال الفاعل اذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن
ان يقال ان المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه

وذلك لا ينافي جوازه بالقياس الى جعل كل حال بجنب صاحبه وان الرضي لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى عكسه فليتأمل (قوله خرجت بها أمشي الى آخره) هذا البيت لامرئ القيس ويروى على أثرنا أذيال مرط والاثر والاثر واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل وجرها المرط لتستر الاثر على القافة

﴿باب اعراب الفعل﴾

(قوله فان قلت ما أنت آت فتحدثنا لا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل) يعني بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب (قوله الرفع على وجهين والنصب على الاضمار) يريد بالوجهين العطف على تأتيني والاستئناف (قوله وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف) نفى من وجهي الرفع السابقين العطف وأثبت الاستئناف وسكت عن النصب على اضمار ان والظاهر ان سكوته عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع اذ يكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة وأقول بل يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين وهو ما قررناه آنفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالمشاركة له في رفعه وجهته (قوله وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب أو على العطف على التفات واضمار ان واجب على الاول وجائز على الثاني) سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضمار ان على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أخصر وقال غيره لانها لو أظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضمار أن على الوجه الثاني لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو أعجبني ضرب زيد فغضب به فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح (قوله وكالمثال سواء لو ان لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمني) يريد بالمثال هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمني لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تأتي النصب على الجواب فيها وتأتيه فيه (قوله مسئلة ليتني أجد مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار ان) يريد بالوجهين العطف على أجد والاستئناف (قوله وليت لي مالا فأنفق منه يمتنع الرفع على العطف) سكت عن الرفع على الاستئناف وعلى النصب على اضمار ان لظهور جوازه (قوله مسئلة ليقم زيد فنكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار) سكت المصنف عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو يحقق ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف في هل زيد أخوك فتكرمه ليس هو تخالف الجملتين وانما هو عدم ما يشاركه المعطوف في جهة اعرابه وفي الشرح الظاهر ضبط نكرمه بالنون للمتكلم عظيما أو مشاركا ليكون الجزم قياسا نحو ولنحمل خطاياكم وضبطه بتاء المخاطب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقيس عند البصريين اللهم الا ان يعتذر أن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل انتهى وأقول أحسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين (قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه) هذا صدر بيت عجزه * ولا نخش ظلما ما أقام ولا هضما

﴿باب الموصول﴾

(قوله يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه) يعني في الباب الثاني فيما يجب على المسؤل عنه ان يفصل فيه (قوله والاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه) وجه الاكثر ان الاصل في ذا أن يكون اسم اشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الاشارة واستعماله موصولا ولم يوجد ذلك في نحو هذا المثال وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد من لان من تخص من يعقل فليس فيها ابهام كما في ما فانها صارت بالرد الى الاستفهام في غاية الابهام وأخرجت ذا من التخصيص الى الابهام وجذبتها الى معناها ولا كذلك من لتخصيصها واختار الكوفيون وقوع ذا موصولة وان لم يتقدم علم الاستفهام وعنهم ان أسماء الاشارة كلها يجوز ان تستعمل موصولات انتهى وقد جزم المصنف في حرف الميم عند الكلام على من بما ذكره هنا انه قليل وسكت هناك عما ذكره هنا انه الاكثر فقال واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة (قوله وأما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية

أى ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف) فى البحر ومن النحويين من جعل الذى مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس وتأول عليه هذه الآية وليس بشئ لانه اثبات للاشتراك بين مختلفى الحد بغير دليل وقد ثبتت اسمية الذى فلا يعدل عن ذلك بشئ لا يقوم به دليل بل ولا شبهة وقرأ الجمهور ويبشر بتشديد الشين من بشر وعبد الله بن يعمر وابن أبى اسحق والجحدرى والاعمش وطلحة فى رواية والكسائى وحمزة وابن كثير وأبو عمرو ويبشر ثلاثيا ومجاهد وحميد ابن قيس بضم الياء وتخفيف الشين من البشر وهو يتعدى بالهمزة من بشر اللازم المكسور الشين وأما بشر بفتحها فمتعد وبشر بالتشديد للتكثير لا للتعدية فان المتعدى الى واحد وهو المخفف لا يتعدى بالتضعيف اليه وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم حكى الفارسى فى الشيرازيات عن أبى الحسن عن يونس وقوع الذى مصدرية غير محتاجة الى عائد وتأول عليه ذلك الذى يبشر الله عباده وقال الفارسى ويجئ على قول يونس وخضتم كالذى خاضوا أى كخوضهم ولا يعود الى الذى بشئ لانها فى مثل هذا حرف قال ويقوى هذا انها أيضا جاءت موصوفة غير موصولة وهذا أيضا مذهب الفراء أجاز فى قوله تعالى تماما على الذى أحسن أن يكون الذى مصدرية جاعلا أحسن فعلا مسندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه قال ابن مالك وهو صحيح وحكى عن الفراء انه سمع بعض العرب يقول أبوك بالجارية الذى تكفل وبالجارية ما تكفل والمعنى أبوك بالجارية كفالته قال ابن خروف وهذا صريح فى ورود الذى مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك لان الذى قد ثبتت اسميته فلا يعدل عما ثبت الا بدليل قاطع وما استدلوا به محتمل فاما قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده فالعائد محذوف تقديره يبشره وأصله يبشر به فلما حذف الحرف صار منصوبا وأما قوله كالذى خاضوا فتقديره كالخوض الذى خاضوا أو كالفريق الذى خاضوا أو كالذين فاوقع الذى موقع الجمع وأما قوله تعالى تماما على الذى أحسن فقيل الفاعل ضمير اسم الله والتقدير على الذى أحسنه الله أى أحسن اليه وهو موسى وأما قولهم بالجارية الذى تكفل فالجار متعلق بمحذوف والذى على حاله والتقدير أبوك كفيل بالجارية الذى تكفل انتهى وفى الشرح ويجوز أن يكون التقدير فى ذلك الذى يبشر الله عباده ذلك التبشير الذى يبشره الله عباده وهذا أولى اذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجد السبيل الى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم وأقول ذكر هذا الوجه الزمخشرى فانه قال وقرئ يبشر من بشره ويبشر من أبشره والاصل ذلك الثواب الذى يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واختار موسى قومه ثم حذف الراجع الى الموصول كقوله أهذا الذى بعث الله رسولا أو ذلك التبشير الذى يبشر الله عباده قال أبو حيان ولا يظهر هذا الوجه اذلم يتقدم فى هذه الصورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليها من بشر أوشبهه (قوله أى زيادة على العلم الذى أحسنه) هذا القول لابن قتيبة وهو بناء على ان المراد بالذى غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشرى حيث قال على الذى أحسن موسى من العلم والشرائع من أحسن الشئ اذا أجاد معرفته أى زيادة على علمه على وجه التتميم انتهى وقيل على الذى أحسنه من العبادة وهو قول الربيع وقتادة وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما أحسن هو من عبادة ربه والاضطلاع بنبوته انتهى وقيل المراد بالذى هنا غير معين من العقلاء وهو قول مجاهد أى تماما للنعمة على من كان محسنا من امته وقيل المراد به معين من العقلاء فقال الماوردى ابراهيم لان موسى من ولده والاحسان للابناء احسان للآباء وقيل موسى أى تتمة للكرامة على موسى الذى أحسن الطاعة فى التبليغ وفى كل ما أمر به (قوله وكونه موصولا حرفيا) فى البحر وقيل الذى موصول حرفى وهو قول كوفى وفى أحسن ضمير موسى أى تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بامرنا ونهينا وقيل الضمير فى أحسن يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد ومتعلق الاحسان الى أنبيائه أو الى موسى قولان (قوله وكونه نكرة موصوفة) فى البحر ما يقتضى ان قائل هذا القول يقول ان الذى هنا اسم معرفة وذلك انه قال وقال بعض نحاة الكوفة يصح أن يكون أحسن اسما وهو أفعل التفضيل وهو مجرور صفة للذى وان كان نكرة من حيث قارب المعرفة اذلا يدخله ال كما تقول العرب مررت بالذى خير منك ولا يجوز مررت بالذى عالم وهذا سائغ على مذهب الكوفيين وهو خطأ عند البصريين انتهى فان قيل اسم كان فى قول هذا القائل وان كان نكرة ضمير الذى فيقتضى انها نكرة أجيب بان قوله من حيث قارب المعرفة الى آخره لا يستقيم الا اذا كان الضمير فى كان عائدا على أحسن (قوله ولو ثبت نحو سرنى ما معجب لك لثبت ذلك) يعنى لثبت مجئ ما نكرة موصوفة لا نتفاء احتمال الزيادة فى نحو سرنى ما معجب لك وفيه نظر فقد مضى فى ما الزائدة انها تقع بعد الرافع

كقولك شتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو بأبانين جاء يخطبها * رمل ما أنف خاطب بدم وفى الشرح الظاهر انه لا يثبت ولو مع ذلك لاحتمال أن تكون موصولة حذف صدر صلتها انتهى ويمكن الجواب عن هذا بان كلام أبى حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف (قوله ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية) هذا رد لقول أبى حيان ان ما فى قولهم مررت بما معجب لك يحتمل أن تكون زائدة ووجهه ان الباء فى قولهم مررت بما معجب لك للالصاق وما الزائدة لا تقع بعد باء الالصاق وانما تقع بعد باء السببية (قوله وقد جوز فى ومن الناس من يقول) الضمير فى جوز عائد الى كون من موصولة وموصوفة وفى حاشية التفتازانى قد يقال انه لا يتصور بمثل هذا الاخبار فائدة فالجواب انه للاخبار بالبعضية أو للتعجب واستعظام أن يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانها تنافى الانسانية بحيث كان ينبغى أن لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع فى مواضع لا يتأتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ يعنى وبعض الناس أو بعض من الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفى قول الحماسى منهم ليوث لا ترام وبعضهم * مما قمشت وضم حبل الحاطب تأنيس لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهى بعضهم مبتدأ ووقوع الظرف فى موقع المبتدأ ليس بمستبعد كقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف فى الظرف الثانى ويجعلونه مبتدأ والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا فى جميع الموارد أى جمع منا دون ذلك وما أحد منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفى الكشاف عند قوله تعالى ومن ذريتنا أمة مسلمة لك واجعل من ذريتنا أمة مسلمة لك ومن للتبعيض قال التفتازانى أى واجعل بعض ذريتنا أمة مسلمة لك وهذا ربما يرشد الى أن من ذريتنا فى موضع المفعول الاول وانه هو المبتدأ فى الاصل لكن مجىء مثل ان من ذريتنا أمة بالنصب يدفع ذلك وفى اعراب السمين وقد سأل سائل فقال الخبر لا بد أن يفيد غير ما أفاده المبتدأ ومعلوم أن الذى يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوى لانه قد ذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار نظير التفصيل اللفظى نحو ومن الناس من يعجبك ومن الناس من يشترى فهو فى قوة تفصيل الناس الى مؤمن وكافر ومنافق وأحسن من هذا أن يقال ان الخبر أفاد التبعيض المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مؤمنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى

باب التوابع

(قوله ويحتمل هذا بتقدير مبتدأ أيضا أى أنا دمرناهم) الاشارة بهذا الى الآية الاخيرة وضمير هى للعاقبة (قوله مسألة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة للرب) فى تفسير البيضاوى سبح اسم ربك الاعلى نزه اسمه عن الالحاد فيه بالتأويلات الزائغة واطلاقه على غيره زاعما انهما فيه سواء وذكره لا على وجه التعظيم انتهى وفيه أيضا عند الكلام على بسم الله والاسم ان أريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من أصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان أريد به ذات الشىء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب أو الاسم مقحم كما فى قول الشاعر * الى الحول ثم اسم السلام عليكما * وان أريد الصفة كما هو رأى الاشعرى انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غيره والى ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفى حاشية التفتازانى عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف فى ا س م لان تمسكات الفريقين تشعر بذلك لان القائلين بان الاسم عين المسمى تمسكوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى أى ذاته وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا أسماء الى غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون الفعل فههنا الاسم والمسمى واحد والقائلين بانه غيره تمسكوا بمثل قوله تعالى فلله الاسماء الحسنى مع القطع بوحدة الذات الا ان ما ذكروه من التفصيل وهو ان من الاسم ما هو نفس المسمى كقولك الله فانه يدل على الوجود أى الذات ومنه ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة

يشعر بان الكلام ليس فى ا س م بل فى مدلوله مثـل الانسـان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان أسمـاء الله تعـالى متعددة وكيف تـكون نفس الذات فان قيـل فقد ظهر ان الخلاف فى الاسمـاء التى من جملتها لفظ الاسم وظاهر انها أصوات وحروف هى من الاعراض المتزايلة وكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التى هى الاعيان والمعانى وان أريد بالاسم المدلول فلا خفاء فى انه نفس المسمى من غير أن يتصور فيه خلاف بل فائدة لانه بمنزلة قولك ذات الشئ ذاته قلنا الاسم الواقع فى الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينئذ قد يراد نفس ماهية المسمى مثل الانسان نوع والحيوان جنس وقد يراد فرد منه مثل جانى انسان ورأيت حيوانا وقد يراد جزؤها كالناطق أو عارض لها كالضاحك فلا يبعد أن يقع اختلاف واشتباه فى ان اسم الشئ نفس مسماه أم غيره وما أورد فى بعض المواضع من ان الكلام فى لفظ الاسم لا ينافى ذلك لانه أيضا اسم من الاسماء والتمسكات أيضا تنزل على هـذا انتهى وفى الشرح هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليـه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه صـلة مردود بان زيادة الاسمـاء لم تثبت وأيضا فلا يتأتى على رأى المصـنف وأجاب الغزالى بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غـير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببـه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائض يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه السهيلى من وجهين أحدهما انه لم يروعنه عليه الصلاة والسلام انه قال فى تسبيحه سبحان اسم ربى الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة أخرى والثـانى انه يلزمه ان ينطلق على الاسم التكـبير والتحميد والتنزيه وغـيره من المعانى المقصود بها الله تعـالى فيقول كبرت اسم ربى وذلك مما أجمع المسلمون على تركه قال السهيلى والجواب السـديد ان الذكر على الحقيقـة محله القلب لانه ضد النسيان والتسـبيح نوع من الذكر فلو أطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل من الايمـان الا ما كان قولا باللسـان واعتقادا بالجنان فصار معنى الآيتين يعنى قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكر اسم ربك وسـبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسـه فلا يتوهم أحد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التى من أجلها اقحم ذكر الاسم وبه كملت الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما فى الشرح وأقول اذا كان مراد الغزالى ما قاله البيضاوى فى تفسـير هذه الآية وهو ان المراد بتنزيه الالفاظ الموضوعة لذاته وصفاته هو تنزيهها عن التأويلات الزائغة وعن اطلاقها على غيره زاعمـا انها فيه سواء وعن ذكرها الا على وجه التعظيم اندفع كل من اعتراضى السهيلى عليه (قوله واما نحو جاءنى غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جىء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته) فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حتى جاز فى الآية أن يكون الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه وتعين فى المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف أجيب بان المضاف اليه فى الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه فى المثال كذلك (قوله ولذلك ضعف قوله وكل أخ مفارقه أخوه الى آخره) الاشارة بذلك الى ان الصفة فى نحو وكل فتى يبقى فائز للمضاف اليه والبيت تقدم الكلام عليه فى الا فى حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة هى الفرقدان وهو مرفوع (قوله وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر) فى الشرح ينبغى ان ينظر فى وجه تعيين النعت وامتناع البـدل فى نحو هـدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفى نحو مررت بالرجـل الذى فعل وأقول وجـه تعيين النعت ان كل موصول فيـه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى فى متبوعـه فى جميع استعماله صرح بذلك الرضى فى باب الصفة وسننقله عنه فى الجهة السادسـة فالموصول الذى فيه الالف واللام دائما صفة لموصوف مذكور او مقدر فاذا وجد فى اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا لان جعله غير ذلك لا يغنى عن جعـله نعتا لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغنى عن جعـله غـير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشرى ولا أبو البقاء كونه بدلا وان كان ذكره السمين حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثانى بدل والثالث عطف بيان

(قوله مسئلة يده على السطح يحتمل الوجهين) يعني كونه على حرفا وكونها اسما ظرفا وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف لانها مع ما بعدها في موضع الخبر

﴿باب في مسائل مفردة﴾

(قوله مسئلة نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى أو الثاني أو الثالث) في الشرح يحتمل أن يقال انما كان الاول أولى لانه لا فصل حينئذ البتة وعليه فينبغي أن يكون الثاني أولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل أن يقال لوجه في كون الاول أولى بالنيابة انه أقرب الى المفعول به من الظرفين واما هما فلا أولوية بينهما وهذا أسعد بمراد المصنف ولذلك خير بين اقامة الثاني والثالث من غير ترجيح (قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تمني ابتاني الى آخره) في الشرح انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا حذف منه احدى التاءين لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا ﴿الجهة السادسة﴾ (قوله النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت) قال ابن الحاجب في شرح كافيته عند الكلام على قوله ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما نحو تميمي وذو مال أو خصوصا نحو مررت برجل أي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا يعني ان معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق انتهى وقال الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل أسد وصفا ولم يستضعف بزيد أسدا حالا فكأنه يشرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف يعني ابن الحاجب لا يشرط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان أولا ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول والمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا أو مقدرا ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه أي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل أما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل أي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال أسد بمعنى شجاع في قولك مررت بزيد أسد ليس وضعيا انتهى (قوله ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك) ظاهر كلام الرضي ان الحامل لهم على ذلك غير ما قال ابن مالك فانه قال في باب النداء والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت أي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فصح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين المفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز أيضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر انتهى (قوله وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان) ذكر المصنف

كلام

كلام ابن عصفور هذا في بحث أل وجعله تنبيها على حدته (قوله والنعت دون المنعوت أو مساوله) قال الرضي ينبغي أولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي أن يكون مايطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد أقل مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساوياله فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات أما في المعارف فانت تقول جاء في الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب وأما في النكرات فانت تقول رأيت شيأ أبيض وهذه ذات قديمة أو واجبة الوجود بل مرادهم أن المعارف الخمس أعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى أحدها لا يوصف مايصح وصفه منها بل يصح الوصف به منها الا أن يكون الموصوف أخص أي أعرف من صفته أو مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان أخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا أعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى أي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري أقوى من التعريف اللامي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف أخص أو مساو بالمعرفة فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى يبني عليه الامر في قولهم الموصوف أخص أو مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان أعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم أخص وأعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع أي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا مايقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان أكثر أسماء الاشارة الاخص موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم الاشارة أخص وأعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى اني أخاف أن يأكله الذئب واما المضاف الى أحد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسى منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج أعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك أعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص أي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام أي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى والموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف اليه انتهى (قوله وفيما قاله نظر لان الذي تأوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ماقبله) في الشرح انما احتاج النحويون الى تأويل هذا في قولك مررت بزيد هذا بمعنى المشار اليه أو الحاضر لانهم يرون ان النعت لابد ان يكون مشتقا أو مؤولا بمشتق وهذا لا يقدح في تأويل ابن عصفور ولا يدفعه لان الالف واللام متى سلم كونهما للحضور كما يراه هو وكان مدخولهما هو الحاضر لزم ان يكون الرجل بعد بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسير الهذا بل من جهة دلالة الاداة (قوله وقال الزمخشري في ذلكم الله يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة أو بيانا وربكم الخبر) في الكشاف في سورة فاطر ذلكم مبتدأ والله ربكم له الملك أخبار مترادفة أو والله ربكم خبران وله الملك جملة مبتدأة واقعة في قران قوله تعالى والذين يدعون من دونه مايملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة أو عطف بيان وربكم خبر لولا أن المعنى يأباه قال أبو حيان ولا يظهران المعنى يأباه لانه يكون قد أخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم والكم ومصلحكم وهذا معنى سائغ لائق انتهى وقال اليمني يحتمل انه انما لم يجز كونه صفة أو عطف بيان هنا لان من حق صفة المعرفة وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز ويحتمل انه لم يجز كونه عطف بيان لان فحوى الكلام

يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به الى مولج الليل فى النهار ومولج النهار فى الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المنفرد بالملك انتهى وقال الطيبى ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولو جعل موصوفا أو مبينا لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجل اجراء تلك الاوصاف عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة المالك المنفرد بالالاهية والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كلما يصح اعرابا كان وجها الا ان الاعراب تابع للمعانى ولا ينعكس انتهى (قوله وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به) فى الشرح بذلك اعترضه أبو حيان ووقع للزمخشرى فى تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذى يحق له العبادة كما غلب النجم فى الثريا هذا نصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا الا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل انتهى وأقول فى تفسير البيضاوى ما يشير الى انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به فجعل امتناع الوصف به دليلا على علميته (قوله وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما أجمعوا على بطلانه) فى الشرح اذا كان عنده علما بالغلبة كما مر لم يرد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم الاشارة ليس باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذى بمعنى المعبود واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بمثابة قولك ذلكم المعبود ولا يمنع هذا أحد وقد أجاز واتعلق الظرف بالاسم الشريف فى قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله للزمخشرى لاجل الوصف وأقول قد يفرق بينهما بان هنا عن الوصف مندوحة ولا مندوحة هناك عن التعلق ﴿النوع الثانى﴾ (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة) يعنى انهم اشترطوا التعريف لامور منها عطف البيان ونعت المعرفة واشترطوا التنكير لامور منها الحال والتمييز ونعت النكرة وافعل من (قوله ومن الوهم فى الاول) يعنى فى اشتراطهم التعريف بعطف البيان ولنعت المعرفة (قوله من الرقش فى انيابها السم ناقع) هذا عجز بيت صدره فبت كأنى ساورتنى ضئيلة وساورتنى بمعنى واثبتنى والضئيلة الدقيقة والمراد هنا حية ضئيلة والرقش بضم الراء وسكون القاف جمع رقشاء وهى من الحيات المنقطة بسواد وبياض والسم مثلث السين القاتل المعروف فالسم الناقع بالقاف البالغ الثابت (قوله والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به أو خبر ثان) فى الشرح ليس كونه صفة بخطأ فان القائل بذلك جعل الاداة فى السم جنسية كما فى قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا وقول الشاعر ولقد أمر على اللئيم يسبنى وقد جوزوا كون الجملة فى ذلك كله صفة لذى الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان تفعل كذا ذكره فى تراجم الحذف حيث ترجم على حذف أل انتهى وأقول فى شرح التسهيل لابن أم قاسم ما هو ظاهر فى ان ذلك القائل لم يجعل اللام فى السم جنسية فانه قال واختار بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة وجعل من ذلك قول الاخوص وللمعنى رسول الزور قواد وعن ابن الطراوة انه يجوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة فى انيابها السم ناقع قال ولا حجة لهم فى ذلك لامكان تأويله انتهى نعم يمكن ان يكون ما فى الشرح تأويلا لحجتهم (قوله وليس من ذلك) يعنى من الوهم فى الاول وتعليل هذا النفى هو قوله بعد أسطر لانه جعله على تقدير أل (قوله والذى قدمه الزمخشرى انه وجميع ما قبله أبدال أما انه بدل فلتنكيره وكذا المضافان قبله) الضمير المنصوب بان والمجرور بقبل لشديد العقاب والمراد بالبواقى العزيز العليم لانهما البواقى من جميع ما قبل شديد العقاب أو وهما وذو الطول ان أريد البواقى من التوابع فى الآية (قوله ورد على الزجاج فى جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقال فى جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر) قال اليمنى يحتمل ان يكون وجه النبو هو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع فى حكم المنحى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون فى حكم المنحى وأيضا فكونه بدلا يقتضى ان يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو المقصود دونه أو يقول لو كان بدلا والبدل فى حكم تكرير العامل لكان عامله أجنبيا بين الصفات انتهى وفى الشرح انما

قال

قال الزمخشري بين الصفات ولم يفصل من بين الصفات بإدخال من على بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) هكذا رأيناه في أكثر النسخ وفي بعضها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعل من (قوله ولست بالاكثر منهم حصى) هذا صدر بيت عجزه وانما العزة للكاثر والحصى هنا العدد يقال نحن أكثر منهم حصى أي عددا والعزة القوة والغلبة والكاثر الكثير (قوله ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور) في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه (قوله أو بالمذكور على انها بمنزلتها في قولك أنت منهم الفارس البطل) يريد ان من في البيت ليست تفضيلية جارة للمفضول (قوله عند من قال في أخواتها انها تدل عليه) في الشرح ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل في أخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قولان أحدهما ان أخوات ليس دالة على الحدث الثاني انها ليست دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذن قلت التنبيه على ان انتفاء تعليق الظرف بليس عند من لا يقول بان أخواتها تدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة (قوله ولان فيه فصلا) هذا معطوف على بانها لا تدل (قوله وبان فصل التمييز) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وبان الفصل بالتمييز وهو غير صواب على ما لا يخفى (قوله ومن الوهم في الثاني قول مكي) هكذا وقع في النسخ التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وفي بعض النسخ ومن ذلك قول مكي وهو النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ (قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به) في الشرح واعتراض المصنف انما يتاتى على قول البصريين ومن وافقهم وأما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا قصد التخريج على مذهبهم (قوله وقول الخليل) هذا معطوف على قول مكي وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف وفي الشرح لعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من وجهين مختلفين (قوله نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) في الشرح كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع أن تعريف غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لا اله اسما مجردا ولا صفة معتمدة وأقول لا نسلم ان مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر وفي تلويح التفتازاني ثم لا يخفى ان الاستثناء ههنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف أي لا اله موجود أو في الوجود الا الله فان قلت هلا تدرت في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد لخطإ المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى وفي اعراب السفاقسي واعترض صاحب المنتخب تقدير الخبر فقال ان كان لنا فيكون معنى قوله لا اله لنا الا هو ومعنى قوله والهكم اله واحد فيكون تكرارا محضا وان كان في الوجود كان نفيا لوجود الاله ومعلوم ان نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار أولى وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي في ري الظمآن فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع المبتدا على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدا أو للا فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد وأما قوله اذا لم يضمر كان نفيا للماهية فليس بشيء لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والا هو في موضع رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا للا لان لا لا تعمل في المعارف ولو قلنا ان الخبر للمبتدا وليس للا فلا يصح أيضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدا أو تعريف الخبر ولا يصح واستشكل أبو حيان البدل من لا اله وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل فلو قلت لا اله لا الا هو لم يجز واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولولا تصريح النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا لتأولنا كلامهم على انهم يريدون بقولهم بدل من اسم لا أي من الضمير العائد على اسم لا (قوله وأما الا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع) قال الرضي في المنادى اعلم أنه انما أجاز الرفع حملا على اللفظ لان النصب في توابع المنادى

المفهوم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب فى اعرابه لا للبنى فى بنائه الا ترى انك لا تقول جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث فى المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعاملة لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهته للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيأ من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التى خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد فى هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى وفى الشرح وقد وقفت مدة طويلة فى شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزى على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل ههنا يمكن احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادى مفعول به وهو اشكال منقدح انتهى وأقول فيما ذكرناه عن الرضى جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما كانت الضمة تحدث فى المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعاملة لها (قوله لم يتجه الاعتذار المتقدم) هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه (قوله و يشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول) لان الاول هنا منفى والبدل مثبت وفى الشرح انما يتم هذا الاشكال ان لو كان هذا أمرا لابد من اعتباره فى البدل ونحن نراه يتخلف كما أسلفنا فى مثل فتنت هند حسن لها وأكلت الارغفة جزءمنها انتهى وأقول المانع من حلول البدل فى هذين لفظى صناعى وهو وجوب تاء التأنيث فى فعل الاول وامتناعها فى فعل البدل وهم يغتفرون مثل ذلك فى التابع مالا يغتفرون فى المتبوع وفيما نحن فيه المانع معنوى وفى حاشية التفتازانى عند قوله تعالى والحكم اله واحد لا اله الا هو فان قيل كيف يصح أن البدل هو المقصود والنسبة الى المبدل منه سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود بالنفى المعتبر فى المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفى اثبات (قوله وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشئ الواحد) فى الشرح ما هذا البدل من الاقسام المذكورة فى باب البدل وأقول هو من بدل الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتأمل (قوله ومن ذلك قول الفارسى فى مررت برجل ماشئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل) فى الشرح لا يخفى ان اللفظ على رأى الفارسى لا يحمل على ظاهره من غير حذف اذلا معنى لقولك مررت برجل مشيئتك فلابد من تقدير أى مثل مشيئتك أى برجل مماثل مشيئتك بمعنى انه على وفقها أو على تقدير برجل ذى مشيئتك أى صاحبها على حذف مضاف أيضا أو بؤول المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير أى برجل مشيئتك والمعنى برجل هو الذى تشاؤه وتريده وتقدير ما شرطية تحتاج الى تقدير الجواب فكل من القولين لابد فيه من تقدير فبم يترجح تقديرهم على تقديره بل ما الذى اقتضى كون قولهم صوابا وقوله غير صواب انتهى وأقول اعتراض المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسى وظاهر كلامه انه قدر ما مع ما بعدها بمصدر صريح من غير تقدير شئ قبله أو تأويله بشئ (قوله والحرف المصدرى وصلته فى نحو ذلك معرفة) يريد بنحو ذلك ان يكون الفعل مسندا الى معرفة كالضمير فى الآية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وفى الشرح والحرف المصدرى يعم كل حرف مصدرى سواء كان ان أو ان أو غيرهما فافادهنا مالم يفده فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما محكوم لهما بحكم الضمير (قوله والصفة الجملتان معا) يعنى بمجموع جملة الشرط وجملة الجواب (قوله وكان حقه اذعلق فى تركيبك وقال الجملة صفة ان يقطع بان ما زائدة اذلا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) فى الشرح الذى ينبغى ان يعلل به ان معمول الجزاء لا يتقدم على أداة الشرط وهنا قد جعل فى تركيبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما فى حيز الجزاء على الشرط وهو باطل وأما ماذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم أتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية ما انتهى وأقول هذا من باب نفى الشئ بنفى ملزومه اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه واذا انتفى كون الشرط الجازم معمولا لجوابه انتفى كون ما قبله معمولا لجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع فى الآية ولاحتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه ﴿النوع الثالث﴾ (قوله كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كما فى أجمع) قال الرضى وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف اذ هو معرب وأما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف

ماحذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لم يحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ماحذف منه الكسر والتنوين معا وأما عند المصنف يعني ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ماقيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما لكنه لايظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهته الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في أجمع وأخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فظهر أثر منع الصرف وفي المتوسط وأما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام أو الاضافة نحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره أولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التأكيد وقيل تعريف التأكيد تعريف العلمية لان الفاظ التأكيد اعلام لها واليه ذهب أبو علي الفارسي انتهى (قوله وكنعت الاشارة وأي في النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية) قال الرضي وانما لم ينعت أسم الاشارة الابذي اللام أو بما حمل عليه من الموصول ذي اللام أو ذو الطائية وكان الواجب بناء على ان الموصوف أخص أو مساوان ينعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول وبذي اللام والمضاف الى أحد الثلاثة لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية أو بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لايدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وأيضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الاذو انتهى (قوله ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة ان ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب تخاصم انه صفة للاشارة) قال العيني يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وذلك غير جائز (قوله لان نعت الاشارة لايكون الاطبقها في اللفظ) في حواشي التسهيل للمصنف ذكر والنعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بأل الثاني ان يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لالازم الثالث ان يكون مفردا الرابع ان يكون متصلا فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس انه لا يقطع السادس انه لايخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز بهذين الرجل والمرأة ❊ النوع الرابع ❊ (قوله اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان) لم يقل هنا في بعض المعمولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عائدا على المعمولات وقد عد من هذا البعض أصحاب الاحوال وصاحب الحال من حيث انه صاحبها ليس بمعمول ووجه اشتراط الابهام في ظروف المكان قال الرضي واعلم انه انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لان بعض الازمنة أعني الازمنة الثلاثة مدلوله فاطرد النصب في مدلوله وفي غيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لالفظية لان كل فعل لابد له من مكان فنصب من المكان ماشابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة التغيير والتبديل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجهات والمعدود كالفرسخ والميل (قوله ❊ كما عسل الطريق الثعلب ❊) هذا من عجز بيت في وصف الرمح وبقيته لدن بهز الكف يعسل متنه ❊ فيه ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وقد تقدم الكلام عليه (قوله وقول جماعة في دخلت الدار أو المسجد أو السوق ان هذه المنصوبات ظروف) قال الرضي اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر أعني في معها في غير المبهم أيضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لامفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثير اما تستعمل في مع الامكنة أيضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو وقوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم أغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما انتهى (قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا) هذا مذهب ابن مالك في هذه المواضع وفي الشرح ولايخفى ان التخريج على ذلك ليس باولى من تخريجهم فان من يرى في شئ من هذه المنصوبات أنه ظرف مكان يلزمه مخالفة

الاستعمال فى نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على اسقاط الجار توسعا ليس بمقيس فما الذى اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم وأقول يمكن أن يكون الذى اقتضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعا فى كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية (قوله ورده أبو على فى الاغفال بما ذكرنا) وهو انه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما وأبو على هو الفارسى وكتاب الاغفال مصنف وضعه فيما أغفله الزجاج (قوله *وأخى الذى لولا الاسى لقضانى) هذا عجز بيت صدره * نحن فتبدى ما بها من صبابة * (قوله * له حاجب فى كل أمر يشينه) هذا صدر بيت لمروان بن أبى حفصة عجزه * وليس له عن طالب العرف حاجب * ويشينه يعيبه من الشين بفتح المعجمة وهو العيب والعرف بضم المهملة الاحسان وذكر فى مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذى يشين يمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف (قوله * فارسا ما غادروه ملحما *) هذا صدر بيت لامرأة من بنى الحارث عجزه غير زميل ولا نكس وكل وما هنا زائدة والمغادرة الترك والملحم اطعمة للسباع وهو بضم الميم وبالحاء المهملة والزميل بضم الزاى وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذى لا خير فيه وأصله السهم الذى انكسر فوقه والوكل بفتحتين العاجز وفى الشرح ولم أر فى الحماسة النصب فى فارس وانما رأيته فيها مرفوعا ولعل النصب رواية

﴿النوع الخامس﴾ (قوله فن الاول أى بعض المعمولات التى يشترط فيها الاضمار مجرور لولا) يعنى عند سيبويه وقد تقدم الكلام عليه فى حرف اللام عند الكلام على لولا (قوله ومجرور لبى وسعدى وحنانى) فى بعض النسخ زيادة دوالى قبل حنانى قال المصنف فى أوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادا لك بعد اسعاد ولا تستعمل الا بعد لبيك وحنانيك تحننا عليك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول وفى الصحاح وحكى أبو عبيد عن الخليل ان أصل التلبية الاقامة بالمكان يقال الببت بالمكان ولبيت به اذا أقمت به قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء استثقالا كما قالوا تظنيت وانما هو تظننت (قوله * فلبى فلبى يدى مسور *) هذا عجز بيت صدره دعوت لما نابنى مسورا * ولبى الاول فعل ماض ويقال نابه أمر وانتابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل (قوله ومن الثانى تأكيد الاسم) يريد بالثانى اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات (قوله ومن الوهم فى الاول قول بعضهم) يريد بالاول اشتراط الاضمار فى بعض المعمولات (قوله ومن الوهم فى الثانى قول أبى البقاء ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون هو تأكيدا وقد مضى وقول الزمخشرى فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتنى به) الموضع الذى مضى فيه قول أبى البقاء هو شرح حال الضمير المسمى فصلا لكن المصنف اعتذر عنه هناك بقوله وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر فى شانئك لا لنفس شانئك وفى الشرح واذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهيمه وأقول لعل المصنف أشار بقوله وقد مضى الى الاعتذار الذى ذكره هناك والا فلا وجه لتخصيصه بالمضى لان قول الزمخشرى أيضا مضى فى حرف الالف واللام فى الكلام على ان وكان الذى وقع فى نسخة المتن التى للشارح هو ما يقع فى بعض النسخ وهو وقد مضى قول الزمخشرى بدون واو وقبل قول (قوله وقول النحويين فى نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر) فى الشرح يعنى ومن الوهم فى الثانى قول النحويين وجعل ذلك من الوهم فى الثانى وهم لان الثانى هو اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات ولم يشترط أحد فى العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسما ظاهرا وأقول لا وهم فى جعل ذلك من الوهم فى الثانى لان رد ابن مالك على النحويين يقتضى ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهرا أو يصح فى موضعه ظاهر (قوله لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع الفعل المضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم) أجاب التفتازانى عن الاول فى حاشية الكشاف بان قال وصحة أمر الغائب بصيغة أفعل للتغليب مثل انا وزيد تعلمنا وايثاره على اسكن للاشعار بالاصالة والتبعية انتهى وأقول بهذا يجاب عن الثانى أيضا فيقال صح الاخبار عن المخاطب بالمضارع الذى للمتكلم بتغليب المتكلم على المخاطب ومعنى بالاصالة والتبعية باصالة آدم فى سكنى الجنة وتبعية زوجه له فى ذلك (قوله نطوف ما نطوف الى آخره) الحفر هنا القبور والجوف بالجيم المضمومة جمع أجوف يعنى الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء العريض من الحجر (قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن) قال الرضى وقد يفيد بعض الابدال معنى ألفاظ الشمول فيجرى مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل فى الاصل ليستفاد من المعطوف

والمعطوف

والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد وقد جاء منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان أى على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه أو على الظرف أى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى ﴿النوع السادس﴾

(قوله فاما ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا وقدم البحث فيهما) مر ذلك فى آخر الجملة السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب (قوله وخبر القول المحكى نحو قولى لا اله الا الله) فى الشرح القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهى مسئلة خلاف تعرض اليها الزمخشرى فى الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدا محذوف أو منادى والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى فلك ان تقول بها كيا للفرد المراد به مجرد اللفظ قولى ابراهيم فيرد على المصنف على القول المختار وأقول مراد المصنف خبر القول المحكى بلا خلاف (قوله وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر ضميرا نه الشان لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدا مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به) هذا بيان لما يحتمله كل من هذين التقديرين من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير أو عدمها فلا يرد ما فى الشرح من أنه يشكل عليه ما قدمه من انه اذا أمكن فى الضمير أن يكون لغير الشأن لم يحمل على كونه للشأن لمخالفته للقياس (قوله وقدم البحث فى ذلك) يعنى فى حرف اللام حيث قال فرع أجاز أبو الحسن ان يتلقى القسم بلام كى وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم (قوله والتقدير الثانى باطل) لان الجار والمجرور لا يكون جوابا ويجب عليه كون من موصولة أى التى فى أفمن وفى الشرح قد يكون أراد الموصولة واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به فى المعنى وذلك ان المبتدا الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط وخبره كجملة الجزاء فى المعنى اذ قولك الذى يأتينى أكرمه فى معنى من يأتينى أكرمه فان قلت غايته انه اطلاق مجازى ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهى عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط وتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع) المشار اليه بهذا هو التقدير الثانى والمثلية المتوهمة هى البطلان ويقع فى بعض النسخ بدل اللوامع اللوامح وهو الموافق لما فى البحر فان فيه قال أبو الفضل الرازى فى كتاب اللوامح ولا بد من اضمار جملة معادلة وصار ذلك المضمر كالمنطوق به لدلالة الفحوى عليه وتقدير تلك الجملة أمن خلق السموات والارض كمن لم يخلق وكذلك أخواتها وقد أظهر فى غير هذا الموضع ما اضمر فيها بقوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق انتهى وتسمية هذا المقدر جملة ان أراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجملة المصطلح عليها فى النحو فليس كذلك بل هو مضمر من قبيل المفرد انتهى ما فى البحر ولا يخفى ما فى قول المصنف وانما هذا مبنى الى آخره من الجواب عن هذا الاعتراض ﴿النوع السابع﴾ (قوله * قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا *) الزباء بالمد هى ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف بنت عمرو بن عامر وعامر هو ماء السماء كان خرج من اليمن لما أحس بسيل العرم فنزل الجزيرة وأعالى الفرات وملكها فغزاه جذيمة الابرش فقتله وبدد جموعه وهربت الزباء عند قتل أبيها الى الروم فلما رجع جذيمة الى بلاده رجعت الى بلاد أبيها وبنت مدينة على الفرات قريبا من الرقة وبنت قصرا وحصنا وجعلت تحت الارض نفقا لا يعلم به أحد أعدته ليوم حصارها ثم عزمت على الاخذ بثار أبيها فقالت لها أختها وكانت ذات رأى انك امرأة مطموع فيها ولكن خذيه بالخديعة فكتبت اليه ان رأيت ان تصل جناحى بجناحك وملكى بملكك فافعل فاستشار أصحابه فاشاروا بالمسير اليها الا قصير ابن سعيد وهو مولى الجذيمة فانه أشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجعل على ملكه عمرو بن عدى وهو ابن أخته رقاش ولما قرب جذيمة من قصر الزباء أشرفت عليه من القصر ولم يكن معها فيه غير الجوارى فقالت ما أحسنك من عروس يجلى على فى الكتائب فلما دخل القصر قالت للجوارى وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها خذوا بيد سيدكن ثم أمرتهن بقطع رواهشه فى طشت الى ان يموت والرواهش عروق فى باطن الذراع فلما قطعت الجوارى رواهشه قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزباء لا تضيعن دم الملوك فقال جذيمة لا يحزنك دم اراقه أهله فقالت الزباء دماء الملوك تشفى من الكلب وانما جمعت دمه فى طشت لان المنجمين قالوا لها ان قطر من دمه فى غير الطشت قطرة طولبت بدمه وقتلت به فلما قتل جذيمة ركب قصير ولحق بعمرو فقال له عمرو وما وراءك قال سعى القدر بالملك الى حتفه على رغم أنفى وأنفه فقم فاطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهى امنع من عقاب

ابلو قال قصير فاجدع أنفى واضرب بالسياط ظهرى فقال له عمرو وأنت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير أنف نفسه وضرب بالسياط ظهر نفسه ولحق بالزباء فلما وصل الى بلدها قيل لها هذا قصير جاء مجدوع الانف مضروب الظهر فقالت لامر ما جدع قصير أنفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو وقال لى أنت أشرت على خالى بالمسير اليها وأراد قتلى فشفع أصحابه فى فجدع أنفى وضرب ظهرى وتوعدنى بالقتل فهربت فأكرمته وقالت له أقم عندنا فأقام عندها يتحيل فى قتلها وأخذ بلادها فأقام مدة ثم قال ان لى ببلاد العراق أموالا واحب ان تأذنى لى بالتوجه لاحضارها فاذنت له فقدم العراق وأرسل الى عمرو ان أنفذ الى احمالا من التحف والهدايا فانفذ اليه فقدم عليها بها فاعجبها ثم فعل ذلك مرارا حتى عرف باب نفقها الذى يمضى الى حصنها فخرج الى العراق وأرسل الى عمرو ان ابعث الى بالفى رجل على الجمال فى الغرائر بالسيوف فجهزله ما قال وتجهز عمرو وفيهم فلما قدم قصير أخبرت الزباء بقدومه فصعدت الى قصرها فلما رأت الجمال ارتابت وقالت

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا
أم صرفانا باردا شديدا * أم الرجال جثما قعودا

ويروى أم الرجال فى المسوح سودا فلما دخلت الجمال من باب المدينة وتكاملوا فيها اخترط الرجال رؤس الغرائر وخرجوا ينادون يا ثارات جذيمة وأوقعوا السيوف فى الناس وقصدت الزباء باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا وقصيرا سبقاها اليه فقالت بيدى لا بيد لك وكان معها فص مسموم فاهوت به الى فيها فادركها عمرو وقتلها واستولى على خزائنها وأخرب مدينتها وأعاد الى الحيرة والله أعلم وفى الصحاح مشى مشيا وئيدا أى على تؤدة والجندل الحجارة والصرفان بالصاد المهملة وفتحات جنس من التمر قال أبو عبيد لم يكن يهدى الى الزباء شئ كان أحب اليها من التمر الصرفان وأنشد ولما أتتها العير قالت أبارد * من التمر أم هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جاثم وهو الذى يلبد بالارض والقعود بضمتين جمع قاعد والمسوح بضمتين جمع مسح بكسر الميم وهو البلاسى (قوله ومن ذلك قول بعضهم فى بيت الكتاب وقلما * وصال على طول الصدود يدوم) أراد بالكتاب كتاب سيبويه وهذا الذى أنشده عجز بيت وآخر صدره وهو صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم ووجه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف فى حرف الميم عند الكلام على ما الزائدة ان قل المكفوفة بما لا تدخل الا على جملة فعلية وفى الشرح وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصال مبتدأ بنى على ان ما فى البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به فى التسهيل وأقول لما لم يذكر هذا القائل انه بنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه انه بنى على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه ليس كذلك (قوله وقول آخر فى نحو آتيك يوم زيد اتلقاه انه يجوز فى زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه) فى الشرح هو صواب عند غير سيبويه فليس تخطئة هذا القائل استنادا الى قول سيبويه باولى من تصويب كلامه استنادا الى قول غير سيبويه من النحاة وأقول لم يخطئ المصنف ذلك القائل مستندا الى قول سيبويه وانما أخبر بان هذا القول خطأ عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره (قوله وكن لى شفيعا الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الجملة الرابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب (قوله ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية وكذا المعطوف عليها) فى الشرح قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل كما ذكر المصنف فى القاعدة الثامنة من الباب الثامن من قوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولكن اغتفر ذلك فى الآية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب (قوله على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا) يمكن ان يجاب عن هذا أيضا بانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله أى الامر والشان) هذا تفسير للمستتر فى كان (قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشرى فى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو) فى الشرح ليس هذا ذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية فى هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا وانما وجه الرد ان يقال الصواب خلاف قولهم فى أصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك (قوله ومن الوهم فى الثانى تجويز كثير من النحويين الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) يريد بالثانى اشتراط الاسمية فى بعض المواضع وبالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير (قوله ومن العجب ان ابن الحاجب أجاز ذلك فى كافيته مع قوله فيها فى بحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها) اعتذر ابن الحاجب عن هذا بأن قال كان قياس لزوم وقوع المبتدأ والخبر بعد اذا المفاجأة ان يمتنع النصب فيما

اصم

أضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدا والخبر (قوله وقدمر ان تخالف الجملتين فى الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف) مر ذلك فى الباب الرابع فى الكلام على العطف (قوله ولم يقم دليل على امتناع ذلك) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين ماجوزه أبو البقاء فى الآية (قوله النوع الثامن) هكذا وقع فى أكثر النسخ وفى بعضها الثامن بدون ذكر النوع (قوله قيل أو خبر المبتدا أو جوابا للقسم غير الاستعطافى) قال ابن جنى القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف (قوله بربك هل ضممت اليك ريا) هذا صدر بيت عجزه قبيل الصبح أو قبلت فاها والمشهور ان البيت لمجنون ليلى وانه بربك هل ضممت اليك ليلى وبعده وهل رفت عليك قرون ليلى * رفيف الاقحوانة فى نداها ورفت بالراء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والاقحوانة بضم الهمزة والحاء المهملة واحدة الاقحوان والاقاحى بتشديد الياء وتخفيفها وردة يشبه بها الانسان والندى المطر والبلل (قوله * بعيشك ياسلمى ارحمى ذا صبابة *) هذا صدر بيت عجزه أبا غير ما يرضيك فى السر والجهر * ويقع كاملا فى بعض النسخ (قوله وانى لراج الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الجملة الاعتراضية (قوله جاؤا بمذق الى آخره) تقدم الكلام عليه فى لا (قوله وقول أبى الدرداء وجدت الناس اخبر تقله) فى الصحاح وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فيريد انك اذا خبرتهم قليتهم فاخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر وخبرت الشئ أخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بلوته والقلى البغض تقول قلايقلى قلا وقلاة ويقلاه لغة طئ (قوله وكونى بالمكارم الى آخره) فى القاموس دل المرأة ودلالها ودالولاها تدللها على زوجها وقد دلت تدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله ان الذين قتلتم الى آخره) المراد بالليل هنا النفس والمعنى لا تحسبونهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثار سيدهم (قوله انى اذا ما القوم كانوا أنجيه الخ) الانجية جمع نجى على وزن فعيل من النجوى وهى المسارة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذى يجعل فى الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت آراؤهم كاضطراب الحبال فهو ثابت الرأى لا يتزلزل (قوله والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول تنشر وان الجملة بدل من العظام) فى الشرح قد تقدم مرات ان من شرط البدل صحة حلوله محل المبدل منه والمبدل هنا وهو الجملة الاستفهامية لا يصح حلولها محل المبدل منه وهو العظام المجرور بالى لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر البحث فى ذلك فى حرف الكاف فى فصل كيف وأقول ومر لنا نحن أيضا فى ذلك كلام وانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله واعلم ان النظر البصرى يعلق فعله كالنظر القلبى) فى الشرح ساق الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصرى مساق الحكم المقرر المعلوم الذى لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله فى الباب الثانى من الكتاب ولم أقف على تعليق النظر البصرى الا من جهة الزمخشرى وأقول كونه لم يقف عليه الا من جهته لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضى ان غير الزمخشرى ينفيه (قوله النوع التاسع) هكذا وقع فى أكثر النسخ وفى بعضها التاسع بدون ذكر النوع (قوله والجماء فى قولهم جاؤا الجماء الغفير) فى الصحاح وقولهم جاؤا جماء غفيرا بالمد والجماء الغفير أى جاؤا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف منهم أحد وكانت فيهم كثرة والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التى هى فى معناه كقولك جاؤنى جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها فى قولهم أوردها العراك أى أوردها عراكا انتهى (قوله أأكرم من ليلى الى آخره) هذا البيت للصمة وقيل لقيس ابن الملوح وأكرم أفعل تفضيل والهمزة فيه للاستفهام ومعنى نبتغى نطلب وهو بالمثناة التحتية المضمومة فى أوله وبالغين المعجمة المفتوحة قبل آخره فى أكثر النسخ وفى الشرح أظن ان هذا البيت بعد قوله ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها ونبتغى بمعنى نطلب وهو منصوب بعد الفاء فى جواب الاستفهام لكن سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله فى السعة وان كان قليلا (قوله ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليو * م وأسرى من معشر أقيال متعلقا باسرى لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة قال وأما قوله فيارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال فعلى ان صفة الثانى مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاراقة هنا اتلاف فقد تجعل دليلا عليه) هذا بجميعه يقع فى بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الراء العطاء وبفتحها وقد تكسر القدح الضخم وهراق أصله اراق وأسرى جمع

أسير والمعشر جماعة من الناس والاقتال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ماشاء فينفذ وجمعه أقيال وأقوال والبيت الثاني تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح وأما قول أبي علي انه لا يصح تعلق من معشر باسرى فبنى على شيئين أحدهما ان مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد تقدم عند الكلام على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين ونسبه في البسيط الى البصريين ومر أنه خالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فكلا الوجهين اللذين يستند اليهما قابل للمنازعة (قوله وهو قوى في القياس لانه اسم مر به) يعني والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف ويقع في بعض النسخ معرفة بالفاء بدل الباء وهو خطأ (قوله ومن ذلك الضمير) قال الرضي انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب امالان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح) قال الرضي وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل (قوله وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي نعم وبئس تمسكا بقوله نعم الفتى الى آخره) في الشرح وفي حاشية التسهيل ما نصه انما المنع قول جمهور النحويين يريد بذلك الاعتراض على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه يرد هنا على المصنف انتهى والمري منسوب الى مرة بضم الميم وتشديد الراء والموقد بضم الميم وكسر القاف (قوله وقال الزمخشري وأبو البقاء في كم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن) يريد بالجملة التي بعد كم جملة هي أحسن لكن كلام أبي البقاء ظاهر فيما نقل المصنف عنه ومحتمل لما صوبه وكلام الزمخشري نص فيما نقل المصنف عنه اما عبارة أبي البقاء فهي وكم منصوب باهلكنا وهم أحسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول أهلكنا ومن تبيين لابهامها أي كثيرا من القرون أهلكنا وكل عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم أحسن في محل نصب صفة لكم الا ترى انك لو تركت هم لم يكن لك بد من نصب أحسن على الوصفية وانما كان قولهما غير صواب لان كم من الاسماء المتوغلة في الابهام وقد سبق ان الاسماء المتوغلة في الابهام لا توصف وفي الشرح وهذا لم يقم دليل على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هالك قال الرضي واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة يعني انها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى ساعد عليه انتهى وأقول لا نسلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته وقد تدخل من في مميز كم الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا أدري ما صحته واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة انتهى وهذا ظاهر في انه يعني ان كم حينئذ لا بد لها من تمام تتم به ولا يمكن ذلك فيها الا بتقدير التنوين

﴿النوع العاشر﴾ (قوله ازمعت يأسا الى آخره) الازماع العزم مع تصميم قال الكسائي يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى أجمعته وأجمعت عليه واليأس بمثناة تحتية فهمزة ساكنة القنوط (قوله وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل) القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب واختار ابن مالك والقول الذي ذكر انه صحيح مذهب البصريين والفراء ووجهه ان وصف الاسم يمنعه عن العمل لانه انما يعمل بمشابهة الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع ما وقع ﴿النوع الحادي عشر﴾ (قوله ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم) يعني حيث لا يكون الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا لاتساعهم فيهما ما لم يتسعوا في غيرهما ﴿النوع الثاني عشر﴾ (قوله ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالاستفهام والشرط) قال العضد في ابحاث التخصيص قياس الشرط أن يكون صدر الجملتين مقدما عليهما لان

الشرطي

الشرطى قسم من الكلام فحقه ان يشعر به من أول الامر ليعلم نوعه اجمالا ثم شخصه تفصيلا كما فعلوا ذلك فى الاستفهام والتمنى والقسم والنفى وقال الرضى فى باب المبتدا وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى يصدر بالمغير على أصله فلو جوزان يجىء بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ماقبله بالتغيير أم مغير لما سيجىء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم أقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والالم يجز تقدمه على ماله الصدر وفى الشرح واماكم الخبرية فتضمن الانشاء التكثير فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء (قوله ان من يدخل الكنيسة الى آخره) تقدم الكلام عليه فى ان المكسورة (قوله ولبعضها ان يتأخر) عطف على لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم لانه مشارك له فى عامله وهو ايجابهم ولا يجوز أن يكون مبتدأ وخبر الافضائه الى خلاف المراد (قوله ومشبهه) أى مشبه الفاعل وهو اسم كان الناقصة وأخواتها (قوله كالمفعول فى نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه) يعنى تقديم المفعول وهو عيسى على الفعل يوهم أنه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيذكر المصنف فى الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر فى نحو ضرب موسى عيسى ان كلا من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذى التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين وان الالباس واقع فى العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات (قوله وكالمفعول الذى هو أى الموصولة) وجوب تقديم عامل أى الموصوله مذهب الكوفيين على ماذكره ابن مالك فى التسهيل حيث قال فى الموصول الذى هو أى ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله ومن الوهم فى الاول قول ابن عصفور فى أولم يهد لهم كم أهلكنا) مر كلام ابن عصفور وهذا والرد عليه فى حرف الكاف عند الكلام على كم (قوله وقدمر ان الفاعل لايكون جملة) مر ذلك فى آخر الجمل التى لها محل من الاعراب ومر هناك ان فيه خلافا لكن ذكر المصنف فى الباب الثانى فى المثال السابع من أمثلة الجملة التفسيرية ان الصواب ان الجملة فى قوله تعالى واذا قيل لهم لاتفسدوا نائبت عن الفاعل وان قولهم الجملة لاتكون فاعلا ولا نائبا جوابه ان التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولا يتجه اعتراض المصنف هنا على الزمخشرى (قوله وكم مفعول أهلكنا) هذا على وجهى الصواب وعلى قول الزمخشرى وأما كون الجملة مفعول يهد فعلى وجهى الصواب خاصة (قوله وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم) فى الشرح تقدم فى الباب الرابع عند الخامس من الاشياء التى تحتاج الى الرابط حيث تلا قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آيات بينة ان قال وجوز الزمخشرى فى كم الخبرية والاستفهامية التعليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا كلامه هنالك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشرى حيث ذهب الى مالم يقل به نحوى فما باله اختار هنا قوله وجزم به على أنى أقول انما لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغناء بتصريحهم بان لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ماله الصدر يعلق انتهى ولقائل أن يقول لانسلم انه اعتراض على الزمخشرى بانه ذهب الى مالم يقل به نحوى وانما هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرحوا به مما كان حقه ان يذكروه عند تعداد نظائره (قوله * أظبى كان أمك أم حمار *) هذا عجز بيت صدره * فانك لاتبالى بعد حول * وبعد لقد لحق الاسافل بالاعالى * وماج اللؤم واختلط النجار وعاد العبد مثل أبى قبيس * وسيق مع المعلهجة العشار والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل والعبد بالمهملة المفتوحة والموحدة الساكنة المملوك ويروى بالقاف المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وأبو قبيس على الرواية الاولى مصغر أبو قابوس تصغير ترخيم فى المضاف اليه هو النعمان ابن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية جبل مكة والمعلهجة تأنيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين أى أبوه خير من أمه وبرذون هجين أى غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد وهى الناقة التى أتى عليها عشرة أشهر من يوم أرسل عليها الفحل (قوله وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه) أى وعلى ان ظبى مبتدأ وانه اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة يكون اسم كان المذكورة ضميرا راجعا الى ظبى ولقائل ان يقول لاحاجة فى المذكورة هنا الى اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوف هنا كان وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف فى قوله تعالى قل لو أنتم تملكون فان انتم فاعل لفعل محذوف مفسر بتملكون أجيب بان مفسر المحذوف يكون مثله حال

كونه مذكورا والمحذوف فى الآية اذا فرض مذكورا لا يكون الا متمكنا (قوله والجمل نكرات) قال الرضى اعلم ان الجملة ليست
نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية
والتنكير أن لا يشار بها الى خارج فى الوضع فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة
قلت لمناسبتها النكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا
تقول فى مررت برجل أبوه زيد انه بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلذلك الجملة موضع
من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان
الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا
يصح وقوع المفرد هنالك كما فى المواضع المذكورة (قوله وقول بعضهم فى قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
عنه مسؤلا) مر الكلام على ذلك فى الباب الاول فى كل من حرف الكاف وفى الشرح ويجوز أن يكون هذا القائل أراد
ان عنه مرفوع المحل بمسؤلا محذوفا مدلولا عليه بالمذكور فلا يتم رد المصنف عليه انتهى ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له
مثل (قوله * آليت حب العراق الدهر اطعمه *) هذا صدر بيت عجزه * والحب يأكله فى القرية السوس * وقدمر فى
اذا من حرف الهمزة وفى لا من حرف اللام (قوله وقول الفراء وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان انه أيضا من باب الاشتغال
مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها) فى الشرح فيه نظر اما أولا فلانه لا يلزم
من كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى أخرى وهما مختلفتان فى الاحكام وأما ثانيا فلن المشهور عن
الكوفيين أن المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما عامل فى الآخر فيلزم أن يكون قائم فى قولنا ما زيد الا قائم عاملا فى زيد مع وقوعه
بعد الا فحكاية الاجماع على هذا مشكلة وأقول ليست بمشكلة لان الخبر فى الحقيقة ليس قائم وانما هو العام المقدر الذى
استثنى منه قائم (قوله واما قوله تعالى ويقول الانسان أئذا مامت لسوف أخرج حيا ان اذا ظرف لأخرج) جواب اما هو ان
مع معمولها ويجب اقترانه بالفاء وهى ساقطة فى النسخ وفى الشرح وهنا بحث وهو ان المصنف نص فى فصل اذا فى حرف
الهمزة على ان التوسع فى الظرف بالتقديم فى مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الآية
على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض فى حرف اللام ﴿النوع الثالث عشر﴾ (قوله منعهم من حذف بعض
الكلمات وايجابهم حذف بعضها فن الاول الفاعل) يريد بالفاعل فاعل غير المصدر ويحذفه حذفه لفظا ومعنى فلا يرد ان
فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو ما قام وقعد الا أنت حذف منه فاعل أحد الفعلين لان المحذوف منه محذوف لفظا
لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من أنه لو كان هذا من باب التنازع
لوجب ان يكون فى أحدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال مثل ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى
لانه ينتفى أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله والصواب انه مضمر عائدا ما على البعض المفهوم من
الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد فى يوصيكم الله فى أولادكم) قال ابن أم قاسم
فى شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن حمل كلام ابن مالك عليه فى التسهيل وكلامه فى شرحه محتمل له وقد صرح
به فى غيره من كتبه انتهى فان قيل اذا عاد الضمير فى الآية على البنات يقع الاخبار عنهن بكونهن نساء خلصا وهو غير مفيد
أجيب بان المعنى كما ذكر صاحب الكشاف فان كانت البنات أو المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل يعنى بنات ليس معهن
ابن واذا كان معنى النساء ذلك أفاد الاخبار به عن البنات وفى الكشاف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير فى ان كن وكانت
مبهمين ويكون نساء واحدة تفسير الهما على ان كان تامة قلت لا أبعد ذلك انتهى (قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من
الفعل) أى الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطرد فى نحو القوم اخوتك
خلا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجرى مجراه (قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك فى غير ليس ولا يكون تقول قاموا
خلا زيدا أى جانب هو أى قيامهم زيدا) يريد بالفعل الفعل السابق على افعال الاستثناء وقيد بغير ليس ولا يكون وان كان
غيره لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث
وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هنالك مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس

هو

هو أى قيامهم قيام زيد أجيب بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط (قوله لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم) جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها لقول أبى بكر الصديق رضى الله عنه والله يارسول الله انا كنت أظلم قال وأما ان كان فى المقسم به استطالة فالحذف حسن وساق المثل المتقدمة (قوله حنت نوار ولات هنا حنت) هذا صدر بيت عجزه وبدا الذى كانت نوار أجنت ونوار بفتح النون وتخفيف الواو اسم امرأة ﴿النوع الرابع عشر﴾ (قوله وذلك بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا ان البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل شئ ذكر نسيانا ﴿النوع الخامس عشر﴾ (قوله والثانى الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد) علل ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف فى التقدير الى مصدر من معناها وكما لا يعود فى المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد نادرا (قوله وتسخن الى آخره) تسخن بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله مضت سنة الى آخره) السنة والعام والحجة بكسر الحاء المهملة واحد (قوله هذا وجدكم الصغار بعينه) هذا صدر بيت عجزه لا أم لى ان كان ذاك ولا أب وقبله واذا تكون كريهة ادعى لها * واذا يحاس الحيس يدعى جندب والجد بفتح الجيم الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة وبالغين المعجمة الذل والكريهة هنا الشدة فى الحرب وفى القاموس الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن واقط فيعجن شديدا ثم يندر منه نواه وربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحيسه وجندب بضم الجيم والدال المهملة وحكى فتح داله اسم رجل ﴿الجهة السابعة﴾ (قوله ولكن مجئ قوله يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك) فى الشرح سبقه الى هذا صاحب الانتصاف فانه قال تكرر فى القرآن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فى سورة يونس والروم وغيرهما فيبعد قطعها عن نظيرها والوجه ان قياس الآية ان تكون الصفات باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والاشراق والطير محشورة واخراج الحى من الميت أعم فى القدرة فكانت العناية به ولذلك جاء مقدما فى القرآن وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمعناه انتهى لكن فى كلام الزمخشرى مايدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحى من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين هو نفس اخراج الحى من الميت لان النامى فى حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيى الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان يخرج الحى فى موقع البيان لفالق الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحى عليه فى هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالق الحب ففى تلك الآيات وجد مايعين العطف على يخرج وفى هذه الآية وجد مايرجح العطف على غيره فعمل فى كل بمقتضاه انتهى مافى الشرح واقول يرجع حينئذ كلام صاحب الانتصاف والمصنف مع الزمخشرى الى كون يخرج الحى من الميت فى موقع البيان لفالق الحب والنوى حتى يترجح عطف مخرج على فالق وفى حاشية التفتازانى شاع فى الكلام يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وحسن التقابل كما فى يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل وجاز عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه فى معناه اذ سوق الآية على كون الصفات بلفظ اسم الفاعل وانما عدل فى اخراج الحى الى المضارع استحضارا له لكونه أول فى الوجود واعظم فى القدرة لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحى من الميت فى موضع البيان لفالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف ومخرج الميت من الحى لا يصلح بيانا فلا يحسن عطفه عليه فلذا جعله عطفا على فالق الحب (قوله الثانى قول مكى وغيره فى قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا أن جملة يضل صفة لمثلا أو مستأنفة والصواب الثانى لقوله تعالى فى سورة المدثر ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء) فى الشرح جوز الجماعة الامرين فى الآية الاولى لاستقامتها وأما الآية الثانية فوجد فيها مايعين الاستئناف فيصير اليه وليس تعيينه هنا بمقتض لتعيينه فى محل آخر وجد فيه مايجوز غيره وأقول القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر نظم منه وكان له فى موضع محمل واحد وفى آخر ذلك المحمل وغيره حمل فى الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثمة ترى المهرة من شارحى المختصرات التى لها

مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتها وان احتملت غير ما في تلك المطولات احتمالا ظاهرا (قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ) هذا صدر بيت عجزه انما الشيخ من يدب دبيبا وفي القاموس الشيخ من استبانت فيه السن أو من خمسين أو احدى وخمسين الى آخر عشر او الى الثمانين والدبيب المشي على هينة (قوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها) هذا صدر بيت عجزه فبالغ بلطف في التحيل والمكر (قوله وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن) استعمال هب بمعنى ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك (قوله ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن) قال الحريري في درة الغواص ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل به فيقال هبني فعلت وهبه فعل (قوله وذهل عن قول القائل هب ان أبانا كان حمارا) سبب هذا القول ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وأم وأخوين لام وأخوين لام وأب بالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخوين للام والاب شيأ فقالا له يا أمير المومنين هب ان أبانا كان حمارا فاشركنا بقرابة أمنا في الثلث فاشركهم فيه (قوله والسادس قولهم في سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يومنون) في الشرح هذا من نمط ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في آية البقرة ما يصلح ان يكون لا يومنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فترتب على كل ما يقتضيه وأقول قد ذكرنا الجواب على النمط المقدم فلا نطول باعادته وفي الشرح ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبوه خلاف الاولى فلا يكون خطأ وليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني بقوله والرابع والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمله وأقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) في الشرح هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها وأقول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب الذي مسنده خاق لا في كل جواب (قوله التاسع قول أبي البقاء في أفمن أسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال أي على قصد تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه الذي أخره هو المعتمد عليه عندي لتعينه في لمسجد أسس على التقوى) في الشرح لم يظهر لي الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا باسس مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في أسس كما كان حالا من بنيانه في تلك الآية وأقول تعين الوجه الاخير هنا عند المصنف لتعينه فيما قبلها وهو لمسجد أسس على التقوى وانما تعين فيه لانتفاء الوجه الاول منه لان النصب على الحالية من فاعل أسس ولا فاعل في لمسجد أسس لا مذكور ولا مقدر وانما قلنا من فاعل أسس لان أبا البقاء قال على تقوى يجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير في أسس أي على قصد التقوى والتقدير قاصدا ببنيانه التقوى ويجوز أن يكون مفعولا لاسس والمسجد المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيده ما في صحيح مسلم انه تمارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى فقال رجل منهم هو مسجد قبا وقال آخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدي هذا ﴿الجهة الثامنة﴾ (قوله ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لا زائده) هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله والجواب ان هذه الجملة لم تذكر لافادة معناها جواب عن قوله والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له (قوله كانفي الاثم عن المتأخر في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه آخذ بالعزيمة) في الشرح وقيل ان أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثم المتوهم على التقديرين (قوله وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد) هذا جواب عن قوله ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لا زائدة (قوله انه دليل على جواز استثناء الاكثر) هكذا وجد في أكثر النسخ ومعناه أكثر من المستثنى منه أو أكثر من الباقي بعد الاستثناء وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بصواب (قوله والصواب ان المراد بالعباد الخاصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان) في الشرح اختياره لكون

الاستثناء

الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بأنه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر فى ذلك ان آية سبحان بدون استثناء لانه أريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء وأقول هذا من نمط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل لكنه فصيح شائع وفى الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هى موضوعة لان يحمل الكلام على شئ وفى ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهو من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شئ ويشهد استعمال فى مكان آخر بخلافه وأقول الدافع عنده لدعوى الجماعة انما هو فى الموضع الذى استدلوا به وذلك ان دليل كون المراد بالعباد فى الآية التى استدلوا بها المخلصين لا عموم المملوكين هو اضافته تعالى العباد اليه اضافة تشريف لهم أو ان ابليس لما استثنى العباد المخلصين حيث قال لأزينن لهم فى الارض ولأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين كانت هذه الصفة ملحوظة فى جوابه تعالى له بقوله ان عبادى ليس لك عليهم سلطان ثم استدلال المصنف على كون الاستثناء فى هذه الآية منقطعا بسقوطه فى آية سبحان ليس من هذه الجهة بل من الجهة التى قبلها والمصنف لم يذكره ههنا الا انه من هذه الجهة وانما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفعا لسؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء (قوله المثال السابع قول الزمخشرى فى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم أحد ويرد باستلزامه تناقض القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهى لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم) بل يقع فى بعض النسخ السابع من غير ذكر المثال وفى بعضها بذكره وقد أجاب الرضى عن هذا التناقض فقال ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان أكثر القراء على النصب فى قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا تكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من أحد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد فاعترضه المصنف يعنى ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان التناقض ان الاستثناء من أسر يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت منكم أحد يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقا فى الظاهر الا انه فى المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد أسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من أسر أو من ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تبختر أى امش مشيا لا تبختر فيه اهـ (قوله وبعد فقول الزمخشرى فى الآية خلاف الظاهر) فى الشرح التقدير وأقول بعد ما مضى تنبه بقول الزمخشرى فى الآية خلاف الظاهر وقد مر مثل هذا فى حرف الفاء حيث قال وبعد فعندى ان ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسى (قوله وقد التزم بعضهم جواز مجىء قراءة الاكثر على ذلك) هذا جواب عن سبب حمل الزمخشرى وغيره الآية على ما حملوها عليه والاشارة بذلك الى الوجه المرجوح والمراد بحو زيدا ضربته رجحان الرفع على النصب وفاعل لم يرضه سيبويه والمعنى ان نصب كل شئ عند سيبويه فى الآية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب فى الآية مرجوحا وانما هو راجح لان فى الرفع فيها خوف الباس المفسر بالصفة وهو من مرجحات النصب ولا كذلك الرفع فى زيد اضربته أجيب بان سيبويه لم ير خوف الباس المفسر بالصفة اذا رفع الاسم مرجحا النصب على الرفع كما رآه بعض المتأخرين قال الرضى اذا أردت مثلا ان تخبران كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك أحدا منهم الا بشراء بهذا الثمن قلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين وأما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريت خبراله وقولك بعشرين متعلقا به أى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل أن يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر أى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول أعم لان قولك كل واحد من مماليكى أعم من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات والمبتدأ على الثانى لا يقع الا على من اشتريته أنت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو باقل منها أو باكثر

وربما يكون أيضا الك منهم جماعة بالهبة ولوراثة وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن أولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والآية الشريفة أعنى قوله تعالى كل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت فيها المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كل أو رفعته سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه الآية ليس كما فى قوله تعالى والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الاول أعم منه مع التقدير الثانى كما فى مثالنا انتهى فان قيل ليس المعنيان واحدا لان المحكوم عليه وهو كل شئ فى الآية اذا كان خلقناه صفة له مختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه النسبة فى صفته واذا لم يكن صفة له غير مختص بالمخلوق لقطع النظر عن هذه النسبة فيه والاول اخص من الثانى بحسب المفهوم ومساوله بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المعتزلة أجيب بان خلقناه اذا لم يكن صفة كان خبرا والخبر صفة فى المعنى ولو سلم فالعبرة انما هى بالمساواة فى الصدق وبمذهب اهل السنة وفى شرح اللب ان رفع كل شئ يحتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الآية وهو عمومية خلق الاشياء بقدر خيرا كان اوشرا وهو قول أهل السنة ويحتمل أن يكون صفة مخصصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية القدر فى جميع المخلوقات ويوهم وجود شئ ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل فان فى نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة الشئ لانه اذا نصب كل شئ لزم ان يكون خلقناه مفسر الناصبه واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا كل شئ بقدر اه وأقول يرد عليه أولا ان المقصود ليس عمومية خلق الاشياء مطلقا بل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره الرضى سواء كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا أوشرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة مخصصة وبقدر خبرا أفاد الكلام عمومية القدر فى جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر فى جميع المخلوقات ويجاب عن الاول بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وبعموميتها عموميتها بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشئ من الممكنات وعن الثانى بان خلقنا اذا كان صفة أفاد الكلام عمومية القدر فى جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق فى الصفة مسند اليه لا عمومية القدر فى جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى (قوله ووجه الرفع انه على الأبتداء ومابعده الخبر والمستثنى الجملة) قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن خروف من هذا القبيل يعنى قبيل المستثنى المنقطع الآتى جملة الامن تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر على ان يكون من مبتدأ ويعذبه الله الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبى عمرو الا امرأتك انه مصيبها ما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء فى الرفع والنصب من فأسر بأهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلك والمرفوع من أحد اه ﴿الجهة التاسعة﴾ (قوله زيد أحصى ذهنا) الذهن بكسر المعجمة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وشدتها هى الذكاء وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها هى الفطنة (قوله وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر مالا بخلاف مال زيد أكثر مال) وذلك ان فاعل الاول فى المعنى المال لا زيد وفاعل الثانى فى المعنى مال زيد لا مطلق المال (قوله الثالث رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال طالعا فان رأى فى الاول علمية وفقيها مفعول ثان وفى الثانى بصرية وطالعا حال) فان قيل لم لا يكون رأى فى الاول بصرية وفقيها حالا أجيب بأن الغالب فى الحال أن تكون منتقلة وفقيها ليس كذلك (قوله واذا حمل قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) فى الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفاعيل متعددة أكثر من ثلاثة وليس أحدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا وأقول لا امتناع فى ذلك اذا كانت تلك المفاعيل فى الاصل اخبارا وقيل بجواز تعدد الخبر ثم فى الشرح وفى عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يتاتى اما أولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر وأقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الظرف

الظرف ولا يبصرون وانما هو اخبار عن كل واحد منهما وتكرر كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا الا باعتبار ذاته (قوله الرابع اغترفت غرفة) فى الصحاح وغرفت الماء بيدى غرفا واغترفت منه والغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم للمفعول منه لانك مالم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف ﴿الجهة العاشرة﴾ (قوله وقول بعض العصريين) فى الشرح وجد فى بعض حواشى هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ أبى العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل العصرى ابن الاكفانى الحكيم المشهور (قوله واذ ما مثلهم بشر) هذا آخر بيت أوله * فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش وقد تقدم الكلام عليه فى اذ (قوله لا نسب اليوم ولا خلة) هذا صدر بيت عجزه * اتسع الخرق على الراقع * (قوله الا رجلا جزاه الله خيرا) هذا صدر بيت عجزه * يدل على محصلة تبيت * وقد تقدم الكلام عليه فى ألا بفتح الهمزة والتخفيف (قوله وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور) يعنى ان نصب رجلا فى هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف من غير مفسر بمذكور وقد قال المصنف فى ألا بفتح الهمزة والتخفيف ان اضمار الخليل أولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان يدعو لرجل هذه صفته وانما قصده طلبه وهذا هو الثالث من الامور التى ذكر المصنف انها يجاب بها عن أولوية الاشتغال (قوله ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد) تقدم الكلام على ذلك فى حرف ألا (قوله اعتاد قلبك الخ) الطلل ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف وبالمد المنزل الذى لا أنيس به وأذاع أفشى والمعصرات السحائب اذا شارفت أن تعصرها الرياح فتمطر والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين الرطب والنبت الناعم (قوله ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع أكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل) فى الشرح هذا مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بد له من مصحح فأى شئ فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصححا للبدلية وأقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهى لا معنى لها فى الابدال (قوله فترجح عنده الحمل عليه) أى حمل ما أحسن زيدا على حذف الخبر (قوله لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل) فاذا قيل نعم الرجل زيد أو نعم رجلا زيد كان فيه اطناب بابهام الفاعل أولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ايراد الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا وايهام الجمع بين المتنافيين وهما الايجاز والاطناب (قوله واما قولهم نعم الرجل) هذا مقول قول سيبويه (قوله فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه) حيث جعل المخصوص فى كل منهما مبتدا خبره الجملة (قوله ويرد عليهم انه قال أيضا واذا قال عبد الله فكأنه قيل له ما شأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص) يعنى انه يرد على أكثر النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التى ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح أو الذم اذا كان المخصوص) متأخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقى خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر وهذا ما قال به أحد (قوله وانما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت أو أخرت) هذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره فما اذا أراد به (قوله ويرده أن الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سد شئ مسده) وذلك وارد على الاخفش فى ما أحسن زيدا الان الخبر عنده محذوف بناء على ان ما موصولة أو موصوفة وما بعدها صفة أو صلة (قوله انه يجوز أن يكون تقديره هو فى آذانهم وقر فحذف المبتدا أو فى آذانهم منه) هكذا يقع فى بعض النسخ وفى بعضها بدل أو فى آذانهم لا فى آذانهم والصواب الاول (قوله حديثا فى القرآن) يعنى كلاما فى شأن القرآن (قوله وانما أراد أبو بكر أنه حكى لما اللفظ الذى يفتتح به قوله) يعنى ان أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول وانما أراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذى يفتتح به قوله ﴿خاتمة﴾ (قوله واذ قد انجر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه) فى الشرح كأنه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون لكن يصد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها فى الشرط وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضى اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله أو لفظا يفيد معنى فيها) هذا عطف على قوله الجملة باسرها (قوله ولكن يشترط أن لا يكون فى حذفه ضرر معنوى) فى الشرح يعنى فان كان فى حذفه ضرر معنوى اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا فى معنى الاستثناء

عما تقدم (قوله وسيأتى شرحه) يعنى فى السابع والثامن من شروط الحذف (قوله ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف فى نحو رأيت رجلا أبيض) اذ لو حذف وقيل أبيض لم يدر أهو من أنواع الحيوان أم من أنواع النبات أم من أنواع الجماد وفى الشرح فان قلت كيف قال ولاشتراط الدليل مع انه لم يشترط لحذف مثل هذا دليل وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوى قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون فى حذفه ضرر معنوى فى حكم الاستثناء من الاول فكأنه قال فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوى (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتبا) فى الشرح فيه نظر لان الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهو كاتبا على خصوصية الرجل وانما تدل على أعم منه وهو انسان وأقول لو حذف الموصوف هنا لكان ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان وانه لو كان الموصوف به امرأة لقيل كاتبة (قوله وكان مردودا) أى ولاشتراط الدليل فيما تقدم كان مردودا فكان مع معمولها معطوف على امتنع حذف الموصوف ولذلك قال فى قوله وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد يأكلك (قوله وقول جماعة) المعطوف هنا وفى قوله وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا معطوف على قول أبى الفتح (قوله وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا أحد أغير من الله وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع) يعنى من التميميين وغيرهم قال الرضى قال الاندلسى والحق ان بنى تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كأهل الحجاز فى ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بنى تميم اه وفى الشرح كلام المصنف هنا مناف لما يأتى له وذلك ان قوله اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتى ولك أن تجيب عن الجمهور الى آخره يقتضى ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربى من حيث اثبات الخبر الخاص فى باب لولا وعند تميم فى باب لا وانه اذا أريد التعبير عن هذا المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص بجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ فى الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فتقول فى مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل وأقول لا تنافى بين كلاميه من الوجه الذى قاله فان مراده من الاجماع ليس اجماع النحاة بل اجماع التميميين وغيرهم على ذكره أعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه أولا وهو قول بعض النحاة أو على انه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور (قوله ولك ان تجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع فى باب لولا وعند تميم فى باب لا) يريد بالجمهور الاكثرين القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القائلين بان بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة ويريد بالخبر خبر المبتدا بعد لولا وخبر لا التبرئة وبكونه مجهولا ان لا يدل عليه دليل وبالمحذوف المذكور الحذف من غير دليل (قوله وذلك كقولهم فى فى قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة) هذه القراءة بلام مفتوحة فهمزة مضمومة فقاف ساكنة ورسمها بالف زائدة بين اللام والهمزة كما ان رسم لاذبحنه ولا وضعوا بالف زائدة بين اللام والهمزة (قوله لان أم المنقطعة لا تعطف الا الجمل) فى الشرح لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان أحسن فان كثيرا من النحاة لا يرى أم المنقطعة عاطفة (قوله ورده الفارسى بان المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسماء) فى الشرح يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح كالماضى وأما الثانى فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوى موجود فى لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه اللفظى وأقول ماذكره المصنف من عدم اعمال المخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظى (قوله ان يكون طبق المحذوف) يعنى فى المعنى سواء كان طبقه فى اللفظ نحو زيدا ضربته أو لا نحو زيدا مررت به (قوله والآخر بمعنى الايلام المعروف) هذا ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز فى شرح البزدوى فى أصول الحنفية الضرب اسم الفعل بصورة معقولة أى معلومة وهو استعمال آلة التأديب فى محل صالح للتأديب ومعنى مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام (قوله وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا فى لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى عنه) هكذا وقع فى بعض النسخ لفظ عنه بعد متمنى وسقط فى بعضها والاول رأيناه بخط المصنف وفى الشرح حكاية الاجماع على من منع ذلك فى ليت ولعل وكأن أمر غريب لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف فى المسئلة مشهور مذكور فى التسهيل

وغيره

وغيره (قوله قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض) فى الشرح هذا الرأى هو الذى اختاره السهيلى قبل المصنف ذكره فى كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة فى رقة القلب وأقول لا يخفى ان مراد المصنف من حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو حمله عليها بمعناها الذى يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير واحد من الاصوليين فى الرد على من استدل بالآية على استعمال المشترك فى أكثر من معنى نحو ما ذكره المصنف قال صدر الشريعة فى كتابه المسمى بالتوضيح فى أصول الحنفية ان سياق الآية لايجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة فى الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى الصلاة فى الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبى والملائكة يستغفرون له يا أيها الذين آمنوا ادعوا له كان هذا الكلام فى غاية الركاكة فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلاة سواء كان معنى حقيقيا أو معنى مجازيا أما الحقيقى فهو الدعاء فالمراد والله أعلم ان الله يدعو ذاته بايصال الخير الى النبى ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذى قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد أراد هذا الا ان الصلاة وضعت للرحمة كما ذكر فى قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه أراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا وأما المجازى فكارادة الخير له ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولما بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه يفهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لا أن معناه مختلف وضعا انتهى وفى الكشاف عند قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلاة الحنو والتعطف فوضعت موضع الرأفة وجمع بينها وبين الرحمة لقوله تعالى رأفة ورحمة رؤف رحيم قال التفتازانى والصلاة لما انها فى الاصل تحريك الصلوين ناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف ثم الرأفة المناسبة لذلك وا[ل]عطف الرحمة عليها بمنزلة ان يقال رأفة ورحمة والله رؤف رحيم ومادة ال[؟] ان الصلاة من الله رحمة فهو أخذ بالحاصل وبان الرحمة أيضا تنبئ عن الرأفة والانعطاف ومنه الرحم (قوله الثانية انا لا نعرف فى العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا) الفرق بين هذا وبين ما قال المصنف انه الصواب عنده ان المعنى الواحد فى ذلك لا يختلف فى نفسه بل موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وفى هذا مختلف فى نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف فى نفسه لمعنى الثناء والحاصل ان الاختلاف على ما اختاره المصنف فى أفراد معنى الفعل وعلى ما قال انه غير معروف فى العربية فى نفس معنى الفعل وفى الشرح بل ذلك معروف يقال أرض الرجل وأرض الجذع والاسناد حقيقى فى الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى أو عدا وزكم ومعناه عند اسناده الى الجذع معنى أكلته الارضة وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كثأ بثلثة وهمزة ان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته وان أسندته الى النبت كان معناه طلع أو غلظ وطال والتف وان أسندته الى القدر كان معناه أزبدت وغلت ومنه قوّ ان أسندته الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر وان أسندته الى الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال فى اللغة وجد من هذا القبيل شيأ كثيرا انتهى وأقول قد عرفت ان مراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة على ان الذى فى الصحاح قأت الماشية وقوء الرجل وهما فعلان مختلفان بالبنية (قوله وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر) هذا مختار ابن الحاجب فى أصوله وهو انه يجب صحة حلول كل من المترادفين محل الآخر مطلقا ومختار البيضاوى ان كانا من لغة واحدة ومختار الامام انه غير واجب (قوله فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر) فى الصحاح المدرة واحدة المدر والعرب تسمى القرية مدرة يقال أهل المدر والوبر انتهى ويقع فى بعض نسخ المغنى بدل المدر المدن بضم الميم وسكون الدال بعدها نون والاول هو الموجود بخط المصنف (قوله وبهذا أجاب الزمخشرى عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية) فى الكشاف فان قلت كيف ساغ لنبى الله الذى هو شعيب عليه السلام ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية قلت الامر فى نفسه

ليس بمحظور فالدين لا يأباه وأما المروءة فالناس مختلفون فى ذلك والعادات متباينة فيه وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم ومذهب البدو فيه غير مذهب أهل الحضر خصوصا اذا كانت الحالة حالة ضرورة (قوله وقد مضى الرد على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء) مضى ذلك فى النوع الثالث عشر من الجهة السادسة (قوله فان أراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود) يعنى بان الفاعل لا يحذف وان أراد تفسير المعنى وان فى بئس ضمير المثل مستترا فاين تفسيره يعنى فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السؤال عن مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عن التفسير اقامة للسبب مقام المسبب (قوله وهذا لازم للزمخشرى فانه قال فى تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف) الاشارة بهذا الى ما كنى عنه المصنف بقوله فاين تفسيره وهو خلو فاعل بئس اذا كان ضميرا من مفسر وفى الشرح مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهض رداعلى الزمخشرى فله ان يقول الحذف لا ينافى التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه فى باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال الله تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع فى نعم ففى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أى فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة وادعاء شذوذه ممنوع وأقول ان أراد ان الحذف لا ينافى التمييز فى الجملة فسلم ولا يضرنا لان الكلام فى منافاته فى محل مخصوص وهو باب نعم وان أراد انه لا ينافيه فى باب نعم فممنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو كثير سائغ ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص أى مثل هؤلاء أو مضاف أى مثل الذين كذبوا) مضاف عطف على المخصوص أى أو حذف مضاف للذين كذبوا هو المخصوص فالذين كذبوا فى محل جر صفة للقوم على الاول ومضاف اليه للمضاف المحذوف على الثانى (قوله الثالث أن لا يكون مؤكدا) هو بفتح الكاف المشددة واسم يكون عائد على ما يحذف (قوله ولبدر الدين ابن مالك مع والده فى المسئلة بحث أجاد فيه) قال بدر الدين رحمه الله فى شرح الالفية والذى ذكره الشيخ يعنى والده فى هذا الكتاب يعنى الالفية وفى غيره ان المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز فان أراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلاشك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان فى دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين فى غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيرا وسيرا وحذفا واجبا فى مواضع يأتى ذكرها نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا مما لسهو عن وروده واما البناء على ان المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى وقال ابن عقيل فى دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيد لان المصدر فيها ناب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد ويدل أيضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ان المصدر المؤكد لا خلاف فى انه لا يعمل واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل بدلا انتهى (قوله ايها المائح دلوى دونكا) هذا بعض بيت من بحر الرجز وهو يا أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا ويقع فى بعض النسخ المصراع الاول تاما وفى الصحاح المائح الذى ينزل البئر فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفى الحديث نزلنا سنة ماحة وقد ماح يميح ثم أنشد البيت (قوله فقالوا انما أراد تفسير المعنى لا الاعراب) انما قال قالوا لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير اعراب ولذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز اعمال اسم الفعل مضمرا (قوله ويجوز فى دلوى ان يكون مبتدا ودونك خبره) قال الرضى ولا يتقدم عند البصريين منصوبات أسماء الافعال عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد فى نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى أى دلوى قدامك فخذها (قوله فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل

الا

الا فى مواضع قويت فيها الدلالة من تلك المواضع) الجر بمن مقدرة بعد كم الاستفهامية فى نحو بكم درهم اشتريت ومنها حذف لام الطلب مطردا عند بعضهم فى نحو قل له يفعل ومنها حذف ان الناصبة فى مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها غيرها (قوله ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا) فى الشرح نص المصنف فى حرف الميم فى ما الزائدة غير الكافة ان ما فى هذا المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض وأقول لا مخالفة بين قوله هنالك ان ما عوض فى نحو قولهم افعل هذا امالا واصله ان كنت لا تفعل وبين ما اقتضاه كلامه هنا ان لا فيه عوض لاختلاف المعوض عنه فان ما عوض عما وقعت فى موقعه وهو كنت ولا عوض عن منفيها وهو تفعل (قوله فاما قوله تعالى واقام الصلاة فمما يجب الوقوف عنده) فى الشرح يعنى فلا يجوز ان يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه قال الزمخشرى فى تفسير سورة النور التاء فى اقامة عوض من العين الساقطة للاعلال والاصل اقوام فلما أضيفت أقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه * واخلفوك عد الامر الذى وعدوا * وقال بعض الفضلاء من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض فى اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض فى مصدر افعل تقول أريته اراء قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت الحمل على الشائع أولى كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة وأيضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادا مسد التاء وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم أريته اراء كما ذكرنا يقوى الاصح قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف ان التاء لا تحذف من اقامة وان اقام الصلاة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه متعقبا على ان الحكم بان التاء فى عدة واقامة واستقامة للتعويض فلا يحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة أهل الصرف انتهى ما فى الشرح وأقول المصنف ذكر ذلك على سبيل الاستطراد دون الاصالة كما هو عادته يذكر أشياء ليست مما ترجم له وانما هى مناسبة له (قوله ومن هنا قال ابن مالك) عطف من هنا على لم يحذف والاشارة فيه للمشار اليه فى الاول وهو ان ما يحذف لا يكون عوضا عن شئ (قوله المفعول الثانى من نحو ضربنى وضربته زيد) أى الثانى فى مجموع هذا الكلام ويقع فى بعض النسخ مفعول الثانى من نحو ضربنى وضربته زيد والمآل واحد (قوله ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته أو هل زيد ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك) يعنى منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسليط ضرب على العمل فى زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدريتهما لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشوا (قوله وكذلك منعوا رفع رأسها فى أكلت السمكة حتى رأسها الا ان يذكر الخبر) يقع فى بعض النسخ ولذلك باللام فى أوله والاشارة عليه لاجتماع الامرين وفى بعضها وكذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول فى زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع رأسها فى هذا المثال اذا لم يذكر له خبر لان فى رفعه تهيئة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر فى زيد قام) أراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر فى نحو ذلك وبالالباس الباس الفاعل بالمبتدا (قوله بما كان اياهم عطية عودا) هذا عجز بيت صدره * قنافذ هداجون حول بيوتهم * وهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هدج الظليم اذا مشى فى ارتعاش (قوله وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور) يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدا فى نحو زيدا ضرب عمرو مع امتناع تقديم نفس الخبر (قوله وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر فى ذلك لمعنى مفقود فى تقديم معموله) ذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى والباس المبتدا بالفاعل (قوله تنبيه ربما خولف مقتضى هذين الشرطين) يعنى السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى (قوله وخالد تحمد ساداتنا) هذا صدر بيت عجزه * بالحق لا تحمد بالباطل * (قوله كله لم أصنع) هذا آخر بيت وهو * قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه فى حرف الكاف فى كل (قوله بعكاظ الخ) عكاظ بعين مهملة مضمومة فى أوله وظاء معجمة فى آخره قال صاحب الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون فيها فى كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون

ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وقال صاحب القاموس هي سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذى القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع قبائل العرب فيتعا كظون أى يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويعشى يحتمل ان يكون بضم المثناة التحتية فسكون العين المهملة فكسر الشين المعجمة من العشى بالقصر وهو سوء البصر بالليل ويحتمل ان يكون بفتح المثناة التحتية فسكون الغين المعجمة ففتح الشين المعجمة من غشيه غشيانا (قوله وليس فيه اعمال ضعيف دون قوى) لان كلا من العاملين فى البيت قوى لانه عامل لفظى (قوله عممتهم الخ) تقدم الكلام عليه فى حتى (قوله فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول فى الشذوذ) يريد بالنوع الاول ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور ففيه تهيئة حتى للعمل مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوى وهو حتى وفى الشرح وشك المصنف فى ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وإيضاح ومناف يلزمه بذلك فى فصل حتى حيث قال هناك وقد روى بالاوجه الثلاثة قولهم عممتهم بالندى البيت وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف بها لا يقتضى ثبوتها بمعنى صحتها فكم من مروى ليس بصحيح والشك انما هو فى الصحة ﴿بيان انه قد يظن ان الشئ من باب الحذف وليس منه﴾ (قوله من يسمع يخل أى تكن منه خيلة) فى الصحاح وخلت بالشئ خيلا وخيلة وخيلولة أى ظننته وفى المثل من يسمع يخل وهو من باب ظننت وأخواتها التى تدخل على المبتدا والخبر وتقول فى مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو أسد تقول بالفتح على القياس (قوله فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام) فى عبارته قلب والاصل فيجاء بفعل كون عام مسندا الى مصدر ذلك الفعل فادخل الباء على ما حقه أن يدخل عليه الى وأدخل الى على ما حقه أن يدخل عليه الباء وفى الشرح فى هذا الكلام قلب والصواب أن يقال فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام وأقول لا يخفى ان ما ذكرناه فى تقرير القلب أولى من تقريره وان تعبيره بالصواب ليس بصواب الا على مجرد القلب فى الكلام أو على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب (قوله ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الآية) قال التفتازانى فى مطوله واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول منه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أى يصدر منهم السقى ومنهما الذود وأما ان السقى والذود ابل أو غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم ويذودون غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ويذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة فى هذه الآية وهو أقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل فى كلام الشيخين وغفل عنهما الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال السيد فى حاشيته وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا أن المفعول هو الابل والغنم مثلا وأحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضاف اليه أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حال واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قدر فى الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشى المضافة اليهم فكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول فى الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا واصح معنى انتهى (قوله وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذى بعث الله رسولا) فى الشرح فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فاذا لم يذكر حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد فى اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أو لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلا وأقول قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول أمر قائم بالمتكلم غيب عن السامع فان كان فى اللفظ ما يستدعى ذلك المفعول جزم السامع به والا لم يجزم (قوله * وماشئ حميت بمستباح *) هذا عجز بيت صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد * وقد تقدم فى الاشياء التى تحتاج الى رابط ﴿بيان مكان المقدر﴾ (قوله فيجب ان يقدر المفسر فى نحو زيدا رأيته مقدما

مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك) فى الشرح بل ليس الامر كما توهم هو فانهم لا يقدرونه مؤخرا ليفيد الاختصاص الا عند وجود المقتضى لذلك وقد وافقهم هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب عند تعذر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك فلا وجه لاعتراضه عليهم وأقول ان كلامهم يقتضى جواز تقديره مؤخرا عند عدم ما يقتضى تأخيره وعنده هو يجب تقديره مقدما قال التفتازانى فى مطوله وأما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفته عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو أبلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد (قوله وكما قدمنا فى نحو فى الدار زيد) قدم ذلك فى آخر الباب الثالث (قوله واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية) فى الشرح وللقائل ان يقول الالباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع تأخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها او يحتمل ان يكون مبتدأ مؤخرا أخبر عنه بالفعلية المتقدمة عليه وهى يقوم وليس ثمة ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجويز التقديم يوقع فى الالباس بعد دخول الناسخ أيضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم فى نحو كان زيد يقوم قال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها فى كان يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك وأقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شأن احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المصنف فى الباب الرابع فى المواضع التى يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة انه لا ينبغى الحمل على ضمير الشأن اذا أمكن غيره (قوله لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى) أى تقول باسم اللات وباسم العزى كذا فى الكشاف (قوله وأجاب بانها أول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة أهم) قال السيد فى حاشية المطول يعنى أهم من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله أهم منه (قوله وأجاب السكاكى بتقديرها متعلقة باقرأ الثانى) فى المطول ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء كما يقال فلان يعطى أى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى كذا فى المفتاح وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثانى تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك أخذت الخطام وأخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثانى كلاهما منزلان منزلة اللازم أى افعل القراءة وأوجدها والمفعول محذوف من كليهما أى اقرأ القرآن والباء للاستعانة أو الملابسة اى مستفتحا باسم ربك أو متبركا ومبتدئا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثانى ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى (قوله واعترضه بعض العصريين) هو الشيخ شهاب الدين الحلبى المشهور بالسمين وعبارته وفى هذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرأ الثانى توكيدا للاول فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما أكده مع الفصل بكلام طويل (قوله ثم هذا الاشكال) يعنى لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده (لازم له) أى لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقراء الاول فانه أثبت ذلك فى اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما له لان تقييد اقرأ الثانى بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرأ الاول به يمنع من كون اقرأ الثانى توكيدا وأما ما وقع فى كثير من النسخ ورأيته مصححا عليه فى هامش نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه وهو لان تقييد الثانى اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر (قوله ثم لو سلم) يعنى لو سلم ان هذا الاشكال ليس بلازم (قوله تنبيه ذكروا انه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثانى محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه) قال الرضى اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط الثانى مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء فى الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سألته فان أعطاك فاقبل كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الفاء اداة الشرط الثانى لتخللها بين اجزاء الكلام الذى هو جزاؤها معنى أعنى الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون فى اداة الشرط الثانى فاء فهو بمنزلة والله ان أتيتنى

لآتينك فثانى الشرطين لفظا أوله معنى ومثله ان تتب ان تذنب ترحم أى ان تذنب فان تتب ترحم وكذا ان كان أكثر من شرطين نحو ان سألتنى ان لقيتنى ان دخلت الدار أعطك أى ان دخلت الدار فان لقيتنى فان سألتنى أعطك فقولك فان سألتنى مع الجزاء جواب فان لقيتنى وقولك فان لقيتنى مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان أكثر وقال ابن عصفور واجتماع الشرطين فصاعدا بمنزلة القسم والشرط فى انك تبنى الجواب على المتقدم وتجعل جواب الذى يليه محذوفا لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد اذ ذاك من ان يكون فعل الشرط المتأخر ماضيا الا انه محذوف الجواب فيقول من أجابنى ان دعوته أحسنت اليه فيكون أحسنت جواب من وجواب ان يغنى عنه من وجوابها والتقدير من أجابنى أحسنت اليه ان دعوته فقولك من أجابنى أحسنت اليه هو جواب ان حتى كانك قلت ان دعوته فمن أجابنى أحسنت اليه فاذا وقع منه الدعاء أولا للشخص وأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط فى التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذى ذكرته تجرى الشروط وان كثرت فاذا قال الرجل ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتنى فعبدى حر فليس يعتق العبد الا ان بدأ بآخر الشروط فيكون مبدأ فعله ويكون أول الشروط آخر فعله فان سأله ثم وعده ثم أعطاه لزمه العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فجعل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط الثانى محذوف لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالا عليه فهو الجواب فى المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف لدلالة الشرط الثانى وجوابه عليه واذا كان دالا عليه ومغنيا عنه فهو جوابه فى المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده وقوعا وان تقدم عليه لفظا جرى فى المعنى على ان يتأخر بعده حتى كانه قال ان سألتنى فان وعدتك فان أعطيتك فعبدى حر قال الفراء سألت عن هذه المسئلة عدة من الفقهاء فقال بعضهم كما قدمنا آنفا وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثانى ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم ايا ما فعل قدم أو أخر لزم العتق انتهى ثم صحح المذهب الاول وأبطل المذهبين الآخرين وقول ابن مالك فى التسهيل وان توالى شرطان أو قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما يقتضى ان الشرط الثانى له جواب مقدر وكلامه فى شرح الكافية يقتضى ان الشرط الثانى لا جواب له فانه قال اذا توالى شرطان دون عطف فالثانى مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور أو المدلول عليه للاول والثانى مستغنى عن جواب لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم فلا ينفعكم دليل على الجواب المحذوف وصاحب الجواب أول الشرطين والثانى مقيد له مستغنى عن جواب والتقدير ان أردت ان أنصح لكم مراداغيكم لا ينفعكم نصحى (قوله كما لو افى الجواب المتأخر عن القسم والشرط) اشارة الى علة ماذكره هنا فيما اذا اعترض شرط على آخر (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء فى المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان أكلت فانت طالق) فى الشرح يعنى بهؤلاء المحققين طائفة الشافعية لان الحكم فى مذهبهم ماذكره وفى تاريخ قاضى القضاة ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسألته عن وجه قول الفقهاء فيما اذا قال ان شربت ان أكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى تأكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وأرسل الى بجواب حسن كتبه قلت وقد ظفرت من مدة طويلة بهذا الجواب وحاصله على ما أحفظه الآن انه قد وجد فى هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الا شئ واحد فاما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جوابا لكل منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما لا دخل له فى الكلام وترك ماله فيه دخل وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثانى دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثانى وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فيتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثانى ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى فالاصل ان أكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تأكل ثم تشرب فكذا ما هو فى معناه هذا ما أتخيل الآن انى وقفت عليه من الجواب وانما قصد الشيخ ابن الحاجب بهذا توجيه مذهب الشافعى فى المسئلة والا فلا يخفى ان مذهبه وهو مذهب مالك انها تطلق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هما فى اللفظ أو عكست الترتيب وبعض المالكية وجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما فى قول الشاعر كيف أصبحت كيف أمسيت

هما * يغرس الود فى فؤاد الكئيب قلت ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذهبين فيها لمجموع الامرين فى وقوع الطلاق مع أنه
يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى أى ان أكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما فى
هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه
بالشرط الثانى وأقول وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين انهم لو لم يشترطوا ذلك فان وقعوا الطلاق بايهما كان
بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع
وان أوقعوه بالثانى فقط لزم الغاء الاول وعدم الالغاء ولو من وجه أولى من الالغاء بالكلية ثم ما ذكر المصنف انه قول محقق
الفقهاء قاله الفقهاء الحنفية ففى كتبهم عن أبى حنيفة وأصحابه وهو انه لا تطلق حتى يقدم المؤخر ويؤخر المقدم الا اذا نوى
ابقاء الترتيب فتصح نيته وعن أبى يوسف ان ذلك اذا لم يكن الترتيب معتادا نحو ان كلمتك ان دخلت فعبدى حر وان شربت
ان أكلت فانت طالق لان الكلام فى العرف بعد الدخول والشرب بعد الأكل (قوله ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم
نصحى ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم) لم أر فى كتب الفقهاء الحنفية ان هذه الآية من توالى شرطين
وبعدهما جواب بل من توالى جملتين وقبلهما جواب وعبارة بعضهم وان ذكر الجزاء مقدما على الشرطين كقوله أنت طالق ان
دخلت الدار ان كلمت فلانا يجعل الشرط الاخير مقدما فى التقدير ويكون شرطا لانعقاد اليمين والشرط السابق شرطا للحنث
فاذا كلم فلانا ينعقد اليمين ثم اذا دخل الدار يقع الطلاق ونظيره فى التقديم قول الله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان أردت ان أنصح
لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وان ذكر الجزاء مؤخرا عن الشرطين يجعل الشرط الاول مع الجزاء جزاء للشرط الثانى على
التقديم والتأخير ان صلح لذلك بذكر الفاء أو اضماره فى الشرط الاول فالذكر كقوله تعالى فاذا أحصن فان أتين بفاحشة
فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فان التقدير والله أعلم ان أتين بفاحشة فاذا أحصن فعليهن نصف ما على المحصنات
من العذاب ومعنى أحصن على قراءة الفتح أسلمن وعلى قراءة الضم زوجن انتهى (قوله ان تستغيثوا بنا الى آخره) تذعروا
بضم أوله مبنى للمفعول من الذعر بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وهو الخوف والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر
القاف وهو الملجأ (قوله فان عثرت بعدها الى آخره) يقال وألت نفسى أى طلبت النجاة وها تا بمعنى هذه ويقال العاثر لعا لك وهو
دعاء له بان ينتعش أى يرتفع ۞ بيان مقدار المقدر ۞ (قوله ولذلك كان تقدير الاخفش فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما
أولى من تقدير باقى البصريين حاصل اذا كان أو اذ كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة) يريد بتقدير اذا كان فى المستقبل
واذ كان فى الماضى والخمسة هى حاصل والمستتر فيه واذا أو اذ وكان والمستتر فيها ومقتضى كلام الرضى انهم يقدرون اذا كان
فى الجميع قال ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة
مع الفعل والموصوف لا يحذف الا أن يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه فى باب المفعول
معه ان تقدير مالك وزيدا ما لك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذى هو حاصل عند البصرية
هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد
حصل شرطا وجوب الحذف وأصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذ للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما
فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير احذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف العامة نحو زيد عندك والركض فى الميد ان فبقى اذا كان قائما ثم اذا مع شرطه العامل فى الحال وأقيم الحال مقام
الظرف لان فى الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءنى زيد راكبا أى فى وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر
فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب أى الذى يجئ بعد المصدر المضبوط
بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لانه لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا ما قيل وفيه تكلمات
كثيرة مع حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى
التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر فى معنى الناقصة من قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذى
أوقعهم فى هذا أو أوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم
اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى فتقول ضربى زيدا حاصل قائما والعامل فى الحال حاصل

وفى صاحبها ضربى وهو الياء وزيدا فنقول حذفنا كائنا وحاصل العامل فى الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه فى زيد عندك أو فى الدار بشابهة الحال للظرف والحذف فى كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه انتهى (قوله لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف) الضمير فى لانه وفى قدر عائد على الاخفش فان قلت كيف قال المصنف قدر مضافا وهو قدر بعدك وانما هو مضاف ومضاف اليه قلت لان الاخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع وفى الشرح اما كون ماقدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد فى المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف آخر يصح معه الاخبار أى مسافة بعدك منى فرسخان وأقول البعد مصدر أريد به هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين وتعلق منى به لان الظرف يكفيه رائحة الفعل (قوله والاولى تقدير الحب فقط) فى الشرح تقدير حب العبادة ادخل فى ذمهم والتشنيع عليهم فينبغى أن يكون هو المقدر ويدل عليه قوله تعالى بكفرهم والافليس المنعى عليهم مجرد حب العجل بدون عبادة له (قوله ولا يتأتى ذلك فى المثال السابق) يعنى به زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ وبكر (قوله فان قلت لو صح ماذكرته فى الآية والمثال السابق) يريد بالمثال السابق هنا زيد فى الدار وعمرو (قوله ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقرا الى آخره) انما قال يشهد لان الذى فيه الكلام هو الخبر والا كرمان فى البيت صفة ﴿بيان كيفية التقدير﴾ (قوله والثانى كقوله اذا قامتا تضوع الى آخره) يريد بالثانى استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة والضمير فى قامتا لام الحويرث وأم الرباب المذكورتين فى قوله قبله كدأبك من أم الحويرث قبلها * وجارتها أم الرباب بماسل والتضوع انتشار الرائحة والريا الرائحة الطيبة وفى القاموس القرنفل والقرنفول ثمر شجرة بسفالة الهند أفضل الافاوية الحارة وأذكاها ومنه زهر ويسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى الانثى وزهره أذكى وكلاهما لطيف مصف للدماغ والقلب بقوله ما نافع للخفقان والبصر والغشاوة والنكهة هضوم وطعام مقرفل ومقرفن مطيب به انتهى والدأب العادة وماسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بفتح السين (قوله والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس) يريد الثالث استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط وقد تقدم الكلام على هذا فى الباب الرابع فى الاشياء التى تحتاج الى الرابط ﴿ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور﴾ (قوله مهما أمكن) هكذا وقع فى بعض النسخ ويقع فى بعضها مهما أمكن وحسن (قوله فالاول نحو زيدا اضرب أخاه يقدر فيه أهن دون اضرب) فى الشرح وقع فى حواشى التسهيل للمصنف ان قال لو قدرت العامل فى زيدا من قولك زيدا ضربت أخاه لفظ ضربت لم يكن عندى بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقى وهذا مخالف لما قرره فى المغنى من ان شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف يعنى بحسب معناه كما مر وفى قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقى نظر (قوله اذا قدر دلوى منصوبا) قيد به لانه اذا قدر مرفوعا يكون مبتدأ ودونك خبره فلا يكون مما هو بصدده (قوله وقد مضى) يعنى فى الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية (قوله * واضرب منا بالسيوف القوانسا *) هذا عجز بيت لعباس ابن مرداس السلمى صدره * اكر واحمى للحقيقة منهم * والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل أن يحميه والقوانس جمع قونس على وزن كوثر وهو أعلى البيضة من الحديد وعظم ناتئ بين أذنى الفرس وقبل هذا البيت ولم أر مثل الحى حيا مصبحا * ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا والمراد بالحى أعداؤه والمصبح بفتح الباء الموحدة الذى يؤتى فى الصبح للغارة (قوله والله ان يصلوا الى آخره) تقدم الكلام عليه فى ان (قوله وقال الفارسى ومتابعوه فى واللائى لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة أن يقال كذلك ولا تعاد الجملة الثانية) هذا بجميعه يقع فى بعض النسخ وقد رأيته على هامش نسخة بخط المصنف مصححا عليه لكنه بغير خطه ﴿اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما أولى﴾ (قوله قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدا) فى الشرح هنا سؤال وهو كيف جاز فى كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن باعتبار كل قرينة يتعين محذوف (قوله ومثال المسئلة فصبر جميل أى شأنى صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره) فى المطول ورجح حذف المبتدأ بانه

اكثر

أكثر فالحمل عليه أولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل أجمل لا يدل على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة أي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به أي بيعقوب عليه السلام قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر أعني أجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف أصلا والقرينة ههنا هي أنه اذا أصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدا أيضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا فيه معرفة أولى وان كانت النكرة موصوفة وبأن المفهوم من قولنا صبر جميل أجمل انه أجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه أجمل من الجزع وبث الشكوى انتهى (قوله ومثله طاعة معروفة) يعني في قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة (قوله لا ايمان باللسان) هو بكسر الهمزة بمعنى التصديق (قوله أمثل بكم من هذه الأيمان) هو بفتح الهمزة جمع يمين ﴿ ذا أدار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا ﴾ (قوله فالثاني أولى) نحو زيد جوابا لمن قال من قام فان اعرابه خبر المبتدا المحذوف والتقدير القائم زيد أولى من اعرابه فاعلا الفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله فالاول كقراءة شعبة) يريد بهذا الاول ما اقتضاه كون المحذوف فعلا برواية أخرى في ذلك الموضع (قوله وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك) هكذا في غالب النسخ والتلاوة كذلك يوحى اليك بدون واو (قوله * ليبك يزيد ضارع لخصومة *) هذا صدر بيت عجزه * ومختبط مما تطيح الطوائح * وهو من أبيات كتاب سيبويه يروى للحارث بن ضرار النهشلي وقيل للحارث بن نهيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلي وفي المطول هو لضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل والضارع الذليل والخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل أي يبكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس فان قياسه مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح وأطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية أي يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو بيبكي المقدر أي يبكي لاجل هلاك المال بايزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة ذلك الامر الهائل وفي الشرح قال بعض المتأخرين يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكلية وبان يكون يزيد منادى أي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك أو النائب عن الفاعل ان كانت بضمها والمعروف مع بناء ليبك للفاعل نصب يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لانه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها) في الشرح في العبارة قلب فان المرفوعات أخبار حذفت مبتدآتها لا مبتدآت حذفت أخبارها وأقول انما يكون في هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها نفي كون هذه المحذوفات مبتدآت والبواقي أخبارها وليس كذلك وانما المقصود منها نفي وجه آخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها وقد نقله أبو البقاء في الآية الاولى فقال وقيل التقدير فيها رجال ألا ترى ان المصنف بين أولوية كون المحذوف مبتدأ على كونه فعلا وقال انه لا يقدر فعلا الا اذا اعتضد بواحد مما ذكره وبعد هذا فأي حاجة الى نفي كون المحذوف مبتدا في أمثلة ما ذكر ان المحذوف فيه فعل اعتضد بما ذكر أنه يعتضد به وليت شعري ما يقول الشارح في قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم (قوله والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) قال التفتازاني في مطوله وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل أولى وفيه نظر لانه ان اريد أن السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان أريد أن السؤال عن من فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها الطور وان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل

لا غير الفعل وتقديم المسئول عنه أهم والجواب ان حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال السيد
فى حاشيته ان تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية خبرها
جملة فعلية والتطابق بينهما أمر مهم عندهم لما صرحوا به فيما اذا صنعت فالحمل على الجملتين أولى واما قوله ان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلام فى الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق فى الجواب أن يقال السؤال جملة
اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد
وذلك لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك
الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة
لعروض تقدم مايدل على الذوات وفى الحقيقة هى فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة
حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما فى قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية
لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها فان قصد الاختصاص ههنا أوجب تقديم المسند اليه وأما
قوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى وقوله من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد
وردا على الاصل اذ لا مانع فيهما (قوله وفى مواضع آتية) هذا هو الثالث وقد ذكره فى ضمن الثانى معطوفا على فى مشبه
هذا الموضع اذا أراد الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى (قوله يسوء الفاليات اذا فلينى) هذا عجز
بيت لعمرو بن معدى كرب صدره * تراه كالثغام يعل مسكا * والضمير المنصوب فى تراه للشيب والثغام بمثلثة مفتوحة وغين
معجمة نبت يكون فى الجبال يبيض اذ ييبس يشبه به الشيب الواحدة ثغامة ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى
من العلل وهو الشرب الثانى يقال عله يعله بالضم ويعله بالكسر اذا أسقاه السقية الثانية والفاليات بالفاء جمع فالية من
فليت رأسه من القمل ويقال أيضا فليت الشعر اذا تدبرته واستخرجت معانيه وغريبه (قوله ولكن فى التسهيل ان المحذوف
الاولى وانه مذهب سيبويه) فى الشرح ونص ما فى التسهيل فى باب المضمر فى الفصل المعقود لنون الوقاية وهى الباقية فى
فلينى لا الاولى وفاقا لسيبويه قلت ويلزم على هذا حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه وأصحابه انتهى (قوله نحو
نارا تلظى ولقد كنتم تمنون) أما نارا تلظى فلانه لو لم يكن مضارعا لوجب ان يقال تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث وأما تمنون فلانه
لو لم يكن مضارعا لم تلحقه نون علامة الرفع (قوله الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والباقى عين الكلمة)
هذا عند سيبويه والخليل لانها زائدة وقريبة من الطرف وعند الاخفش المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول زيدت لمعنى
ولان الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول منهما وفى الشرح وهذه المسئلة والتى بعدها وهى الخامسة ليستا من
الاعراب فى شئ فايرادهما غير مناسب وأقول ان أراد أن ايرادهما هنا مطلقا غير مناسب فممنوع وان أراد أن ايرادهما على
سبيل الاصالة فمسلم لكن لا نسلم انه اوردهما لذلك وانما أوردهما على سبيل الاستطراد (قوله يا زيد زيد اليعملات) هذا بعض بيت
من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده * تطاول الليل عليك فانزل * واليعملات جمع يعملة بفتح المثناة التحتية فى أوله والميم الناقة
النجيبة المطبوعة على العمل ومذكرها يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة
وهى الضامرة (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) لو او الاولى من المصنف للعطف وما بعدها عجز بيت للفرزدق صدره يا من
رأى عارضا أسر به والمنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية والعارض السحاب الذى يعترض فى الافق وأسر مضارع
مبنى للمفعول وذراعا الاسد كوكبان معروفان من منازل القمر وجبهة الاسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا (قوله خلافا
للمبرد) فانه ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثانى فرارا من التقديم والتأخير ومن الفصل بين المضاف والمضاف اليه
(قوله ولكن مذهبه فى نحو يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثانى) مقتضى كلام الرضى انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه
قال وأما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظى لتيم الاول وقد مر فى
توابع المنادى المبنى ان التأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت أو بنائية فكما ان الاول
محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه فى لا أبا لك

لتأكيد

لتأكيد اللام المقدرة وانما جىء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثانى هو الاول وكأنه لا فصل هنالك انتهى (قوله خليلى هل طب الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الباب الرابع فى أقسام العطف (قوله ومن الثانى) أى ولا تردد فى ان الحذف من الثانى فى قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن الآية فقوله من الثانى معطوف على قوله من الاول (قوله فقلنا بذلك فى نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق) فى الشرح هذا الكلام ظاهر فى انا جعلنا الجواب للشرط الاول فى هذا المثال لاجل الحمل على ما يثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه فى هذا المثال وليس كذلك فان المقتضى لجعل الجواب للشرط الاول لا للثانى قائم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثانى اذ لو كان الجواب له وهو وجوابه جوابا للاول لوجب اقترانه بالفاء ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جوابا وأقول مراد المصنف أنا قلنا بان الجواب المذكور للشرط الاول فى هذا المثال كما قلنا بان الجواب فى الآية للاول وهو القسم وان كان موجب ذلك فيهما مختلفا (قوله ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لو تزيلوا) سوقه هذه الآية يقتضى ان المذكور فيها جواب لولا ولولا مع جوابها دليل على جواب لو وفى الكشاف غير هذا وعبارته والمعنى أنه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم ولا معروفى الاماكن فقيل ولولا كراهة ان تهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما الى معنى واحد ويكون لعذبنا هو الجواب اه وانما قال امرجع لو ولولا هنا الى معنى واحد لان لو هنا دخلت على عدم فى المعنى اذ التزيل معناه المفارقة (قوله * فانى وقيار بها لغريب *) هذا عجز بيت صدره * فمن يك أمسى بالمدينة رحله * وقد تقدم الكلام عليه فى الباب الرابع فى أقسام العطف (قوله وأما قوله رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما) ضمير المثنى الاول لمغاير المبتدا ومغاير الخبر والثانى للمبتدا والخبر وأراد بغير المبتدا والخبر غيرهما فى نحو رب ارجعون فاندفع قول الشارح هذا مشكل فان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجرى فى الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان العاضلان وذهب الزيدان راكبين واقبل اللذان أكرمتهما * حذف الاسم المضاف * (قوله وجاء ربك) أى أمره أو عذابه فان العقل يدل على امتناع المجىء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر أو العذاب أى أحدهما (قوله فاما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية أى أذهب الله نورهم) تقدم الكلام على هذا فى الباء المفردة (قوله لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال) لو قال كما قال صاحب الايضاح البيانى لان الحكم الشرعى انما يتعلق بالافعال دون الاجرام لكان أولى لتناوله المباح وهذا الذى قاله عند غير فخر الاسلام البزدوى وشمس الائمة السرخسى وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فان هؤلاء ذهبوا الى ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم أمهاتكم حرمت عليكم الميتة أحلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها أحلت لنا ميتتان مضافان اليها بطريق الحقيقة كالتحريم والتحليل المضافين الى الفعل فيوصف المحل أولا بالحرمة ثم يثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان تكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجه عن الاعتبار شرعا فاذا أمكن العمل بحقيقته فلا معنى للاضمار لانه ضرورى يصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ (قوله ومنه فذلكن الذى لمتننى فيه) فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وأما تعين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفى شأنه أى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره لصاحبه وغلبته عليه فلا يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة كذا فى المطول (قوله واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها أى أهل القرية وأهل العير) فتكون الآية من مجاز الحذف ومن أنكر وقوع المجاز فى القرآن قال القرية مجتمع الناس من قرأت الناقة لبنها ومنه القرآن قال ابن الحاجب فى منتهى السؤال وهذا غلط فى المعنى والاشتقاق لان مجتمع الناس غيرهم ولام قرية ياء ولام قرأ والقرآن همزة وقيل المراد اسئل القرية حقيقة فانها تجيبك بخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف القطع

بأنه ليس بمراد وان كان ممكنا فانما يقع عند التحدى واظهار المعجزات (قوله ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا) هذا صدر بيت عجزه
* وبت كما بات السليم مسهدا * والسليم اللديغ كأنهم تفاءلوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من سهده بالسين المهملة
والهاء المشددة جعله قليل النوم (قوله وعكس نيابة الزمان عن المصدر) هكذا يقع فى بعض النسخ وفى بعضها وعكسه فى نيابة
الزمان عن المصدر والمآل واحد ﴿حذف المضاف اليه﴾ (قوله وفى الغايات) أى ويكثر حذف المضاف اليه فى الغايات
والمحذوف هو ما أضيفت هى اليه لا نفسها وان كان قوله فى الغايات معطوفا على ياء المتكلم يوهم ذلك والغايات هى الظروف
قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم وقد تقدم فى الكلام على ماوجه تسميتها غايات (قوله وجاء فى غيرهن نحو فلا خوف
عليهم فيمن ضم ولم ينون أى فلا خوف شئ عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أى سلام الله أو اضمار أل) فى الشرح لا وجه
لتفريق المصنف بين الآيتين حيث جزم فى الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع ان الاولى كذلك
اذ يحتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم وأقول وجه التفريق ان تقدير كلا الوجهين فى سلام تقدير تعريف ليصح كونه مبتدأ وفى
فلا خوف أحدهما تقدير تعريف والآخر تقدير تنكير ولا ضرورة فيه الى التعريف فلا حاجة الى زيادة اعتباره ﴿حذف
اسمين مضافين﴾ (قوله فانها من تقوى القلوب أى فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب) هكذا قدره الزمخشرى قال
فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به واعترض أبو حيان بان
ما قدره عار من راجع من الجزاء الى من الا ترى ان قوله فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب ليس فى شئ منه ضمير
يعود الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذى اداته من واصلاح ما قاله ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير
فى منه عائدا على من فيرتبط الجزاء بالشرط وهذا الذى قدره أبو حيان قدره أبو البقاء وأجاز عود ضمير فانها على العظمة أو
الحرمة أو الخصلة وفى اعراب السفاقسى الظاهر ان مراد الزمخشرى بالراجع من حيث المعنى وقد قدر مضافا ظاهرا هو من
فى المعنى وهو قوله ذوى ويكون قد بنى على مذهب من يرى الربط بالمعنى انتهى وفى الشرح الذى يظهر لى ان فى تقدير
الزمخشرى اشارة الى الراجع لا من الجهة التى ذكرها السفاقسى بل من جهة ان المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى
المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالربط على هذا بالضمير
وهذا أمر مجمع عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به متصلا ويظهر أيضا أن من الجارة
يحتمل ان تكون للتعليل أى ان تعظيمها لاجل التقوى أو لابتداء الغاية أى ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج
الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلب وأفرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها (قوله قال وقد جعلتنى
من خزيمة أصبعا) هكذا وقع فى غالب النسخ ووقع فى نسخة الشارح وقاله رؤبة فاعترض بان نسبة هذا الى رؤبة سهو فانه من
أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه فى المفصل للاسود وهو عجز بيت صدره فادرك ابقاء العرادة ظلعها والابقاء بالباء الموحدة
تبقية الفرس من عدوها اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطى كل ما عندها من العدو بل تبقى منه شيئا تظهره وقت الحاجة
وقيل هو بالنون جمع نقو بالكسر وهو كل عظم ذى مخ أى ان لوجع الذى نشأ منه عمزها فى مشيها أدرك عظامها التى فيها
المخ والعرادة اسم فرس الشاعر وهى فى الاصل اسم للجرادة والظلع بفتح الظاء المعجمة وسكون اللام غمز فى المشى وخزيمة بفتح
الخاء المهملة وكسر الزاى قبيلة من باهلة ﴿حذف الموصول الاسمى﴾ (قوله ومن حجتهم آمنوا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم)
هكذا وقع فى بعض النسخ والآية ليست الا فى العنكبوت وهى وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم والهنا والهكم واحد
ونحن له مسلمون (قوله ما الذى دأبه احتياط الى آخره) الداب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد تفتح العادة والاحتياط الاخذ
بما فيه الثقة والحزم الضبط ﴿حذف الصلة﴾ (قوله وعند الذى واللات الى آخره) هكذا يقع فى أكثر النسخ وهو الصواب
وفى بعضها وعندى الذى باضافة عند الى ضمير المتكلم ويرده ان احنة مبتدأ خبره الظرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافا
للذى وعدنك بضم العين المهملة من العيادة وهى زيارة المريض والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة الحقد ويجمع
على احن بكسر الهمزة وفتح المهملة وفى الشرح وفى البيت تغليب المؤنث على المذكر اذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد
جميع من تقدم ذكره ومنه مذكر فدخوله على ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل ان يكون على حذف عاطف ومعطوف
أى كيد العوائد والعائد فلا تغليب وأقول الوجه الثانى لان المصنف ذكر فى السادس عشر من الباب السادس ان تغليب

المؤنث

المؤنث على المذكر في مسئلتين فقط وليس مانحن فيه واحداهما (قوله وقال بعد اللتيا والتيا والتي * اذا علتها أنفس تردت) فقيل يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة وقيل يقدر اللتيا دقت والتي ادقت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة الثالث الجملة الشرطية وقيل يقدر بعد اللتيا فيهما عظمت لا دقت فانه تصغير تعظيم كقوله * دويهية تصفر منها الانامل * هذا بجميعه يقع في بعض النسخ واللتيا بفتح اللام تصغير التي قال ابن خالويه أجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش فانه أجاز ضمها والقول الاول من باب حذف الصلة لدلالة صلة أخرى في ذلك الكلام عليها نحو عند الذي واللاتي عدتك والقول الثاني من باب حذف الصلة لدلالة غيرها عليها نحو نحن الاولى فاجمع جموعك * حذف الموصوف * (قوله وفيه بحث سيأتي) يعني في الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير فليضحكوه أي الضحك في حال كونه قليلا وليبكوه أي البكاء في حال كونه كثيرا (قوله وذلك دين القيمة أي دين الملة القيمة) هكذا وقع في غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجماعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وفي بعض النسخ وهي نسخة الشارح أي دين الامة القيمة وهو موافق لما روي عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم والقائم ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد (قوله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) هذا صدر بيت عجزه * متى أضع العمامة تعرفوني * وقد تقدم الكلام عليه في حرف الغين المعجمة في غير (قوله نبئت اخوالي الى آخره) في الشرح يجب اشباع الميم من لهم اذ لو سكنت لزم الاختلاف أعني كون المصراع الاول من بحر والمصراع الثاني من بحر آخر وذلك ان المصراع الثاني حينئذ من مخلع البسيط والمصراع الاول اما من مصرع الرجز أو من مشطور السريع المكسوف وفي شرح المفصل لابن يعيش وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه بالتاء المعجمة بنقطتين من فوقها وهو تزيد ابن حلوان أبو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا صوت قال وبني تزيد منصوب على البدل من اخوالي ولهم فديد جملة في موضع المفعول الثالث وعلينا متعلق بالهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا أكل يوم لك ثوب ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير جاروا علينا أو شدوا علينا ظالما ويجوز أن يكون ظلما منصوبا على أنه مفعول ثالث أي ذوي ظلم ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من قال اغاهو بالمثناة الفوقية تنطع منه وتبجح بانه علم ان في العرب تزيد بالتاء واليه تنسب البرود التزيدية وهو مردود من وجهين أحدهما ان الرواية هما بالياء يعني المثناة التحتية والثاني أن يزيد في كلامهم مفرد لا جملة فاستعماله كالجملة خطأ * حذف الصفة * (قوله وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ) أي في تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعني وتعييبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها (قوله فلم أعط شيأ ولم أمنع) هذا عجز بيت صدره * وقد كنت في الحرب ذا تدرء * ويقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لابي الهيثم عباس بن مرداس السلمي بضم السين وامه الخنساء الشاعرة قاله في أبيات حين أعطى النبي صلى الله عليه وسلم المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين مائة مائة وأعطاه أباعر وهي أتجعل نهبي ونهب العبيد * بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء * فلم أعط شيأ ولم أمنع وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم * ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد اسم فرسه وحصن هو أبو عيينة وحابس هو أبو الاقرع ومرداس هو أبو صاحب هذه الابيات والتدرء بمثناة فوقية مضمومة فدال مهملة ساكنة فراء مفتوحة فهمزة القوة والعدة (قوله وليست دارنا هاتا بدار) هذا عجز بيت صدره وليس لعيشنا هذا مهاه ويقع في أكثر النسخ البيت بتمامه وهو لعمران بن حطان السدوسي الخارجي والمهاه بهاءين معناه الصفاء والرونق وقيل النضارة والبهجة وقد روي مهاة بالتاء التي تبدل في الوقف هاء (قوله دفعا للتناقض فيهن) أي في الآية والبيتين أما وجه التناقض في الآية فلان افعل التفضيل يجب أن يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي ذلك أن يكون كل واحدة من الآي أكبر من الاخرى وغيرا كبر منها وأما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة أي أختها السابقة عليها أو بان المراد الا هي أكبر من أختها من وجه وقد يكون آيتان كل واحدة منهما أفضل من الاخرى من وجه أو بان المراد الا هي أكبر من أختها عندهم وقت

محصولها الان للعاضر اثر الى النفس ايس للعائب وأما وجه التناقض فى البيتين ودفعه فظاهر وفى الشرح يمكن أن يكون التقدير فى قوله فلم أعط شيأ انما هو بتحرى الصدق فان الواقع انه أعطى شيأ لكنه لم يرضه فيحتاج الى تقييد بصفة يكتسى الكلام بها جلباب الصدق والا فعدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا لكنه يناقضه عرفا ﴿حذف المعطوف﴾ (قوله أى بين أحد وأحد) ظاهر كلام أبى حيان فى البحر ان هذا التقدير له فانه قال وعندى أن يكون مما حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا نفرق بين أحد من رسله وبين أحد فيكون احدهما بمعنى واحد والمعنى انهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض (قوله وفى لزوم هذا نظر) لان للازم من نفى التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق بين بعض منهم (قوله والذى يظهر لى وجه التقدير وان المقدر بين أحد وبين الله) فى الشرح ليس ماذهب اليه أرجح مما ذهب اليه القائل بان أحدا هو الموضوع للعموم فان هذا محصل للمراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل فى الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله فى ذلك فان من آمن ببعضهم وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله تعالى وأقول لا نسلم انه يلزم من التفريق بين الرسل التفريق بينهم وبين الله فان التفريق بين الرسل الايمان ببعض والكفر ببعض والتفريق بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولوسلم فلا نسلم ان ماذهب اليه المصنف ليس بارجح بل هو ارجح بما نبه عليه بقوله بدليل ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله لان التفريق يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير فى بعضه من بعض (قوله والآية فى اللف والنشر وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشرى وغيره) فى الكشاف لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله أوكسبت فى ايمانها خيرا عطف على آمنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهى آيات ملجئة مضطرة ذهب أوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات أومقدمة ايمانها غير كاسبة فى ايمانها خيرا فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت فى غير وقت الايمان وبين النفس التى آمنت فى وقته ولم تكسب خيرا وفى حاشية التفتازانى ووجه التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون أن يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان أو لاحد الامرين ففى سياق النفى تفيد العموم كالنكرة على ماذكر فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا لعدم النفع يكون للنفس التى لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا لا يستقيم ههنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير فى الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فوجب حمل أو ههنا على المعنى الذى ذكره المصنف يعنى الزمخشرى وهو التسوية بين النفس التى لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتى آمنت ولم تكسب خيرا والحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف أحد الامرين على الآخر بأو ثم سلط عليه النفى مثل لم تكن آمنت أو عملت لا اذا عطف بأو ونفى أمر على نفى أمر كما تقول لم تكن آمنت أو لم تكن كسبت وههنا تعذر الاول للزوم التكرار فتعذر الثانى وأجيب عن التمسك بان الآية من قبيل اللف التقديرى أى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها فى الايمان لم تكن آمنت من قبل أوكسبت فيه فتوافق الآيات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين وتلائم مقصود الآية حيث وردت تحسيرا للذين أخلفوا ما وعدوا من الرسوخ فى الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدفوا عنه أى يوم يأتى لا ينفعهم التأسف على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ماقال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل أو لم تعمل العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به انتهى مافى الحاشية (قوله فما أدرى أرشد طلابها) هذا آخر بيت لابى ذؤيب الهذلى وهو دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها وقد تقدم الكلام عليه فى حرف الالف المفردة (قوله وقد مر فيه بحث) مر ذلك فى الالف المفردة حيث قال ولك أن تقول لا حاجة الى تقدير معادل فى البيت لصحة قولك ما أدرى هل طلابها رشد وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل ﴿حذف المعطوف عليه﴾ (قوله ويرده ان ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب لان الجزاء اذا صدر بالفاء وقد لزم أن يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد ان مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقا على الضرب وهو باطل لفوات الدلالة على الاعجاز الذى هو ترتب الانفجار على الضرب واعترض أبو حيان على الزمخشرى بان دخول الفاء لا بد معه من اظهار قد وكون ماد خلت عليه قد ماضيا لفظا أو معنى (قوله الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك) لان السابق على الضرب حينئذ الحكم بترتب الانفجار لا نفس الانفجار وفى الشرح لا يفيد ماذكره فى

هذا

هذا الاستثناء شيأ في دفع الاعتراض من جهة ان اقتران الماضي بقد يحقق مضيه معنى فلا يصلح أن يكون جوابا لشرط مستقبل وأقول ليس اعتراض المصنف على الزمخشري من جهة ان الماضي لا يصلح أن يكون جوابا لشرط مستقبل لانه معترف بوقوعه مثل ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل بل من جهة أن تقدم الانفجار على الضرب في هذا المقام باطل وفي المطول ان جملتي الشرط والجزاء لان وان جعلت كلتاهما أو احداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان معنى قولنا ان أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس ان تعتد بأكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك أمس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا بقدر ما يناسب المقام ﴿حذف المبدل منه﴾ (قوله وقدم انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف) مر ذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة ﴿حذف المؤكد وبقاء توكيده﴾ (قوله قدم ان سيبويه والخليل أجازاه وان أبا الحسن ومن تبعه منعوه) مر ذلك في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في أول الخاتمة ﴿حذف المبتدا﴾ (قوله قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار) هكذا وقع في بعض من النسخ وهو الصواب لان الآية ليست الا في الحج وهي فيها كذلك ووقع في كثير من النسخ هل انبئكم بشر من ذلكم النار وهو ليس بصواب (قوله فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أي فالشاهد) في الشرح الانسب في قوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أي فليستشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدر الزمخشري فعلا من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى اذ المأمورهم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالشهيدان لا فالشاهد وأقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدا وانما لم يقدره فالشهيدان لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله وبعد القول نحو وقالوا أساطير الاولين) في الشرح والآية في سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا أساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا وكون أساطير الاولين خبر مبتدا محذوف كما ذكره المصنف قاله غير واحد ولا مانع من أن يكون مبتدأ وخبره اكتتبها فلا يكون فيه حذف البتة (قوله ولا تقولوا ثلاثة) جعل التفتازاني في مطوله هذه الآية مما يحتمل الامرين فقال ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة أي لا تقولوا لنا أو في الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف أو المميز أي ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة أي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا أريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة انتهى وفي الشرح ايراد هذه الآية هنا سهو فان الكلام فيما اذا حذف المبتدأ وقعا بعد غير القول والحذف انما وقع فيها بعد القول انتهى وأجيب بان هذا القول نهي وهو غير القول السابق لان ذلك خبر ﴿حذف الخبر﴾ (قوله والوجه فيه ان الاصل عمالك ثم انيبت لو اومناب الباء قصد التشاكل اللفظي) قال الرضي أصل التركيب أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى أنا لا أدخل بينك ولا بين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه (قوله لهفي عليك الى آخره) اللهف بفتح الهاء مصدر لهف بكسرها بمعنى حزن وتحسر وقولهم يا لهف فلان كلمة يتحسر بها على ما فات والجوار بكسر الجيم أن تعطي الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره (قوله وقدم البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى) في الشرح كانه سهى رحمه الله في الاخبار بورود البحث في الآية الاولى فان البحث فيها لم يرد في شيء مما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير مستوفى وهذه الآية في سورة الحج قال الزمخشري وخبر ان محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب أليم والآية الثانية في سورة حم السجدة وقدم الكلام عليها مستوفى في المثال الاول من أمثلة الجهة الرابعة (قوله من صدع نيرانها الى آخره) تقدم الكلام عليه في فصل لا من حرف اللام (قوله اذا قيل سيروا الى آخره) القرن بالنون هنا قرن الثور ونحوه وفي بعض النسخ القرب بالباء الموحدة وهو تحريف والاعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة المكسور القرن الداخل شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم في القبح وسوء الحال بكبش مال قرنه وعضب ﴿ما يحتمل النوعين﴾ (قوله تكثر بعد الفاء) يعني عقيبها من غير فاصل بينه وبينها (قوله ويأتي في غيره) أي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور (قوله ويدل للاول قوله * فقالت على اسم الله أمرك

طاعة) فى الشرح فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة فى تركيب ما خبرا عن مبتدا مذكور وهو لفظ الامر أن يكون
كذلك فى كل تركيب لم يذكر فيه المبتدا ثم الظاهر ان الامر فى البيت واحد الاوامر وهو ضد النهى أى أمرك ذو طاعة
أى مطاع ممتثل والامر المقدر فى الآية واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دليلا على الثانى وأقول لم يدع
المصنف لزوم ذلك لزوما عقليا وانما يريد انه لما وقع فى كلام العرب لفظ طاعة فى تركيب خبرا عن مبتدا مذكور وهو لفظ
الامر ولم يقع فى كلامهم مبتدا لخبر مذكور ترجح بذلك انه عند الحذف خبر لمبتدا محذوف هو الامر (قوله وقد جوز ابن
عصفور الوجهين فى أمرك لا فمان) مر ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فأيهما أولى (حذف
الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما) (قوله نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) سيذكر
المصنف فى حذف الحال انه يجوز أن يكون التقدير قائلين سلام عليكم (قوله والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم أى
واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم) فيكون الايمان على حقيقته والتجوز فى حذف الجملة وقال الطيبى فى حاشية الكشاف
ويجوز أن يكون التجوز فى الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن
المالك المسلط فى مكانه ومستقره بمدينة من المدائن الحصينة بتوابعها ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخييلا
محضا فاطلق على التخييل اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة نسبة التبوؤ اللازم للمشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية
لتكون مانعة من ارادة الحقيقة (قوله علفتها تبنا وماء باردا) هذا صدر بيت عجزه * حتى شتت همالة عيناها * ويروى حتى
غدت والمعنى واحد (قوله لها سبب ترعى به الماء والشجر) هذا عجز بيت صدره * اعمرو بن هند ماترى رأى صرمة * وفى القاموس
والصرمة بالكسر القطعة من الابل نحو الثلاثين أو بين العشرين الى الثلاثين أو الى الخمسين أو الاربعين أو ما بين العشرين
الى الاربعين أو ما بين عشرة الى بضع عشرة (حذف المفعول) (قوله يكثر بعد لو شئت) أى بعد فعل المشيئة أو الارادة اذا وقع
شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه نحو ولو شاء لهداكم أجمعين أى لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين فانه متى قيل لو شاء علم
السامع ان هناك شيأ تعلقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جىء بجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع فى النفس
ويستثنى من ذلك فعل المشيئة الذى يكون تعلقه بمفعوله غريبا نحو ولو شئت ان أبكى دما لبكيته * عليه ولكن ساحة الصبر
أوسع فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (قوله وبعد نفى العلم
ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون) فى الشرح يحتمل أن يكون هذا مما نزل فيه المتعدى منزلة القاصر فلا حذف
وهو أبلغ فى الذم وأقول احتماله لذلك لا يمنع احتماله لما نحن فيه فهو يصلح مثالا لما نزل فيه الفعل المتعدى منزلة اللازم
لكون الغرض منه اثباته لفاعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه حتى لا يقدر له مفعول ولما لم ينزل فيه الفعل
منزلة اللازم لكون الغرض منه تعلقه بمفعول غير مذكور حتى يجب تقديره بحسب القرائن (قوله وماشئ حميت بمستباح)
هذا عجز بيت صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد * (قوله على ذنبا كله لم أصنع) هذا عجز بيت لابى النجم صدره * قد أصبحت
أم الخيار تدعى * (قوله فثوب نسيت وثوب أجر) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره * وأقبلت زحفا على الركبتين * ويروى
بدل نسيت على (قوله ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أى هو سحر) هذا أحد
الاوجه التى ذكرها الزمخشرى فى الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قيل
لهم أتقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق اتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تذعنوا له
وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر فى قوله سمعنا فتى
يذكرهم ثم قال أسحر هذا فانكر ماقالوه فى عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول أتقولون وهو مادل عليه قولهم ان هذا
لسحر مبين كانه قيل أتقولون ماتقولون يعنى قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل أسحر هذا وان يكون جملة قوله أسحر هذا ولا
يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانهم قالوا أجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة
ماجئتم به السحر ان الله سيبطله انتهى (قوله ويجوز حذف مفعولى اعطى) قيد به لان مفعولى علم وظن لا يحذفان معا قال
الرضى اعلم ان حذف المفعولين معا فى باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى
ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة دون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا
ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو فى الاغلب من علم أو ظن فلا فائدة فى ذكرهما بدون المفعولين وأما مع

القرينة

القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل أى يخل مسموعه صادقا فاما حذف أحدهما دون الآخر فلاشك فى قلته مع كونهما فى الاصل مبتدأ أو خبرا وحذف المبتدأ أو الخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا بالياء الى قوله خيرا لهم أى بخلهم هو خيرا لهم وأما حذف المفعول الثانى فكما فى قوله لا تخلنا على غرائك انا * طالما قد وشى بنا الاعداء أى لا تخلنا أذلة على اغرائك الملك بنا (قوله نحو فأما من أعطى) فى الشرح هذا مما نزل فيه المتعدى منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعوله وقد قرر المصنف ذلك فى المتن قبل هذا انتهى وأقول يعنى بتقرير المصنف قبل هذا قوله فى بيان انه قد يظن الشئ من باب الحذف وليس منه ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له (قوله حذف الاستثناء) أى المستثنى (قوله يقال قبضت عشرة ليس الا وليس غير وقد تقدم) يعنى الكلام على ليس غير عند الكلام على غير فى حرف الغين المعجمة ﴿حذف حرف العطف﴾ (قوله ان امرأ رهطه بالشام منزله * بيبرين الى آخره) هكذا وقع فى بعض النسخ ووقع فى بعض منها برمل بيبرين وهو الصواب لان البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو بمثناة تحتية مفتوحة فى أوله وفى الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التى لا تنصرف فتقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين والنسبة اليه نصيبى ومنهم من يجريه مجرى الجمع فتقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين انتهى وكذلك القول فى يبرين وفلسطين وياسمين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبينى ويبرينى وكذلك اخواتهما واعترض عليه بان الذى ينبغى ان يقال فى النسبة هنا نصيبى ويبرى وهنالك نصيبينى عكس ما ذكره (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده وأضرب عنه الى الثانى وجعل فى حكم المتروك نخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان (قوله وقد خرج على ذلك) أى على حذف حرف العطف (قوله ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع) أى يبعد حذف العاطف فى الآيتين ان فيه فى الآية الاولى فصلا بين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين بمنصوب وفى الآية الثانية فصلا بين المنصوبين بمرفوع والظاهر ان البارز فى يبعده لحذف العاطف من الثانية أى يبعد حذف العاطف منهما ان فيه فصلا بين المتعاطفين أى المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهو انه لا اله الا الله وبين المنصوبين المتعاطفين وهما انه لا اله الا هو وان الدين عند الله الاسلام بالمعطوف المرفوع وهو الملائكة واولو العلم (قوله أو معمول للحكيم على ان أصله الحاكم ثم حول للمبالغة) قيد بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة مشبهة لم يجز عمله فى ان الدين عند الله الاسلام لكونه غير سببى وشرط معمول الصفة المشبهة أن يكون سببيا أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أى منه (قوله وأجاز الزمخشرى أن يكون استئنافا) أى ان يكون قلت لا أجد ما أحملكم عليه استئنافا ﴿حذف فاء الجواب﴾ (قوله وقدمر ان أبا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية) أبو الحسن هذا هو الاخفش والموضع الذى مر فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة ﴿حذف واو الحال﴾ (قوله تقدم فى نصف النهار الماء غامره) الموضع الذى تقدم فيه ذلك هو الاشياء التى تحتاج الى الرابط فى الباب الرابع ﴿حذف قد﴾ (قوله زعم البصريون ان الفعل الماضى الواقع حالا لا بد معه من قد) تقدم الكلام على هذا فى حرف القاف عند الكلام على قد (قوله واشترطوا ذلك فى الماضى الواقع خبر الكان) يعنى اشترط الكوفيون فى الماضى الواقع خبرا لكان أو احدى أخواتها الاقتران بقد ظاهرة كما فى الحديث أو مقدرة كما فى البيت (قوله وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة) هذا صدر بيت عجزه عشية لاقينا جذاما وحميرا ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه وجذام بجيم مضمومة فذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وهى بحاء مهملة مكسورة أرض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال آخر ما نضب من ماء الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية الى اليوم فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وحمير أبو قبيلة من اليمن (قوله حلفت لها بالله الى آخره) تقدم الكلام عليه فى قد (قوله حذف لا النافية غيرها) أى غير لا التبرئة وفى بعض النسخ وغيرها بالواو أى وغير لا النافية وهو لا الناهية والصواب الاول ولهذا لم يمثل الا للا النافية (قوله فقلت يمين الله أبرح قاعدا) هذا صدر

بيت لامرئ القيس عجزه * ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي * وفي القاموس والاوصال المفاصل أو مجتمع العظام جمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره (قوله فان شئت آليت الى آخره) في الشرح هذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج آخر صدره الف المقام وأول عجزه ميمه ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون آخر صدره ميم المقام وأول عجزه واو الركن لكن يكون فيه الثلم والسرمد الدائم والشاهد قوله نسيتك وسهل حذف لا منه كونه مستقبلا معنى لانه عامل في ظرف مستقبل وهو ما دام عقلي اذ تقديره مدة دوام عقلي كما سهل حذف لا مع المضارع المستقبل (قوله فلا والله نادى الحي قومي) هذا صدر بيت عجزه * هدوا بالمساءة والعلاط * والهدو بضم الهاء والدال وتشديد الواو مصدر هدأ بالهمز هدأ وهدوا و بالمساءة متعلق بنادى والعلاط بالعين المهملة المكسورة في أوله والطاء المهملة في آخره مصدر عاطه بشر اذا كره وفي الشرح وزعم الكوفيون انه لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة أولا هي نافي الجواب قدم اعتناء بالنفي وفيه تقديم نافي جملة على جملة أخرى مع انه لا يتأتى في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم انتهى (قوله وقولي اذا ما أطلقوا الى آخره) هذا البيت للنمر بن تولب وفي الصحاح والمنخل بفتح الخاء المعجمة مشدد اسم شاعر يقال لا أفعله حتى يؤوب المنخل كما يقال حتى يؤوب القارظ العنزي وفي الشرح وأظنه يعني المنخل أحد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا آتيك أو يؤوب القارظان قال أبو ذؤيب وحتى يؤوب القارظان كلاهما * وينشر في القتلى كليب لوائل وفي شرح الكافية بعدما ذكر بيت المصنف أراد والله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة انتهى وفي الشرح وجماعة من النحاة يرونه مما حذفت منه لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف والظاهر ان رأي ابن مالك أولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لا في جواب القسم * حذف ما النافية * (قوله فوالله ما نلتم الى آخره) في الصحاح والوفق الموافقة بين الشيئين كالالتحام يقال حلوبته وفق عياله أي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه وفي الشرح يحتمل ان يجعل قوله يعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعاه وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لا نافية ولا موصولة * حذف كي المصدرية * (قوله وانما يقدر الجمهور هنا أن بعينها لانها أم الباب فهو أولى بالتجوز) هذا بيان لوجه تقدير الجمهور وفيه اشارة الى وجه الرد على السيرافي * حذف اداة الاستثناء * (قوله لا أعلم ان أحدا أجازه الا السهيلي) في الشرح هذا عجيب جدا كيف لا يعلم المصنف أحدا أجازه غير السهيلي والمسئلة في التسهيل وقد كتب منه نسخا وملأ بحواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا شيء غير حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة أيضا واختار فيما ذلك أي انها محمولة على الحذف دون التنازع انتهى وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها وتأويل ذلك ان الاصل الا قائلا الا ان يشاء الله وحذف القول كثير فحذف قائلا لذلك فبقي الا الا أن يشاء الله فحذف أولى اداتي الاستثناء فبقي الا ان يشاء الله فتكون الآية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا حرج في حذفه (قوله فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلي بانه قرر الآية في حذف الاداة وحدها بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى جميعا (قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال أي الا قولا مصحوبا بان يشاء الله) ان قدر المستثنى مصدرا (ولا متلبسا بأن يشاء الله) ان قدر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بأن يشاء الله (قوله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك) يعني بأن يشاء الله الا مع حرف الاستثناء داخلا على ان يشاء الله نحو لا فعلن الا أن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها وفي الشرح وهذا معنى ما قاله ابن الحاجب في أماليه في قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله والوجه فيه أن يكون الاستثناء مفرغا كقولك لا تجئ الا باذن زيد ولا تخرج الا بمشيئة ولان على ان يكون الاعم المحذوف حالا أو مصدرا التقدير الحال لا تخرج على حال الا مستصحبا لذلك وتقدير المصدر لا تخرج الا خروجا مستصحبا لذلك كقولك ما كتبت الا بالقلم وما نجرت الا بالقدوم وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بأن يشاء الله أي الا بذكر المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستصحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط أو ما في معناه كقولك لافعلن ان شاء الله أو لافعلن بمشيئة الله أو الا ان يشاء الله وما أشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء منقطع أو متصل على غير ذلك فبعيد أما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدي الى نهي كل أحد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا

مطلقا

مطلقا فيده بشئ أولم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف فى جواز قول القائل لافعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا يدرجه فى النهى وأما ماذكر من انه متصل باعتبار النهى فيؤدى الى ان يكون المعنى نهيتكم الا ان أشاء والنهى لا يتقيد بالمشيئة لانه ان أريد تحقيق الاخبار عن نهى محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وان أريد نفس النهى الذى هو انشاء فلا يقبل تعليقه على المشيئة وان أريد دوامه الى ان يأتى نقيضه فذلك معلوم من كل أمر ونهى وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل أحد منهيا عن ان يقول انى فاعل غدا مطلقا الا ان الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له وانما تعرض لنفس النهى أو دوام النهى كما تقدم وأما ماذكر من انه متصل لقوله انى فاعل ففاسد اذ يصير المعنى انى فاعل بكل حال الا فى حال مشيئة الله فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهى عن ان يقول انى فاعل ان شاء الله وانى فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله أحد وأما ماذكره من ان بعض المتأخرين زعم ان الا هنا ليست باستثناء فان أراد انها ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان أراد انها ليست باستثناء أصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله أعلم انتهى (قوله وقال بعضهم يجوز ان يكون أن يشاء الله كلمة تأبيد) هكذا وقع فيما رأيناه من النسخ والظاهر ان يقول الا ان يشاء الله ﴿حذف الجار﴾ (قوله وقد يحذف مع بقاء الجر) قال ابن مالك والصحيح جواز حذف الجار قياسا فى مثل قولك زيد جوابا لمن قال بمن مررت كقوله صلى الله عليه وسلم أقربهما منك بابا بالجر فى جواب قولها ان لى جارين فالى أيهما أهدى وكقول العرب خير لمن قال كيف أصبحت بحذف الباء وأبقى عملها الان معنى كيف بأى حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى وجواز الحذف أولى قال أبو حيان وينبغى ان يتثبت فى القياس على ذلك ﴿حذف ان الناصبة﴾ (قوله هو مطرد فى مواضع معروفة) هى عشرة مواضع خمسة اضمار أن فيها على سبيل الوجوب وخمسة على سبيل الجواز وكلها مستوفى فى النحو فى باب اعراب الفعل ﴿حذف لام الطلب﴾ (قوله وقيل هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطلب) قد سبق الكلام على الآية الاولى فى حرف اللام (قوله محمد تفد نفسك كل نفس) هذا صدر بيت لابى طالب عجزه * اذا ما خفت من أمر تبالا * وقد تقدم الكلام عليه فى اللام ﴿قوله حذف حرف النداء﴾ يريد به يا لانها أصل الباب لكثرة الاستعمال (قوله وشذ فى اسمى الجنس والاشارة) قال الرضى أما اسم الجنس فالمراد به هنا كل نكرة قبل النداء يصح تعريفه باللام سواء تعرف بالنداء نحو يارجل بالضم أو لم يتعرف نحو يارجلا وسواء كان مفردا كما مر ومضافا نحو ياغلام رجل وياحسن الوجه أو مضارعا للمضاف نحو ياطالعا جبلا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أولا والسر فى امتناعهم من حذفه أما من النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول له وهذا لا يكون الا فى المعرفة وأما من المعرفة المتعرفة بحرف النداء فلان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن بقاؤه على أصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل يجوز حذف حرف النداء من أى نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء فالجواب ان المقصود بالنداء هو وصف مرفى وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من ياأيهذا من غير ان تصف هذا بذى اللام كما لا يجوز الحذف من هذا فثبت ان الاعتبار فى حذف حرف النداء من أى بوصفه نحو ياأيها الرجل أو بوصف وصفه نحو ياأيهذا الرجل وأما اسم الاشارة فلانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شئ وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أى مخاطبا تنافر ظاهر فلما أخرج فى النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء انتهى وفى الشرح وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسمى الجنس والاشارة ظاهر فى أن حذفه من منادى غيرهما ليس بشاذ فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة فى الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأى أو باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا وأقول لا وجه لايراد خصوصية كلمة الله فان حرف النداء لا يحذف أيضا من المندوب نحو ياعمراه ولا من المستغاث نحو ياالله ولا من المنادى البعيد لان المراد فيهن اطالة الصوت والحذف ينافيه ولا يحذف أيضا من المضمر ونداؤه شاذ ويأتى على صيغتى المرفوع والمنصوب كقوله * ياأبجر بن أبجر ياأنتا * أنت الذى طلقت عام جعتا * وكقول بعضهم ياإياك قد كفيتك (قوله أصبح ليل) هذا القول لام جندب زوجة امرئ القيس قالته تبرما به وفى الصحاح

وكان امرؤ القيس مفركا وهو بالتشديد الذى تبغضه النساء ويقال انه سأل الساعين سبب تفريك النساء له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة (قوله بعثلك هذا الوعة وغرام) هذا عجز بيت صدره * اذا اهملت يوما الحافاقال صاحبي * ولوعة الحب حرقته وقد لاعه الحب بالوعه والتاع فؤاده أى احترق (قوله هذى برزت لنا فهجت رسيسا) هذا صدر بيت عجزه * ثم انصرفت وماشفيت نسيسا * والرسيس ابتداء الحب والنسيس بنون فى أوله و بمهملتين بينهما مثناة تحتية بقية الروح وغاية جهد الانسان (قوله وأجيب بأن هذى مفعول مطلق) فى الشرح يمكن ان يجعل هذى منادى ولا يتم التلحين وذلك لان المتنبى كوفى ومذهب أصحابه نحاة الكوفة جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا ينكر ارتكابه لذلك ولا يتجه تلحينه (قوله ياعمرو انك قد مللت الى آخره) الملل السآمة ومعنى البيت على ماقال المصنف انك قد مللت صحابتى وصحابتك اياها قليلة فلا تمل وفى الشرح الذى يظهر لى ان ذلك اشارة الى الملل المفهوم من قولك مللت أو الى الامر الذى تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياى وصحبتى اياك فيما اظنه وأظنه وهذا الامر قليل فى الاصحاب فقوله ذلك مبتدأ الخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة الغى فعلها وأتى بها بعد الجملة السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لاعن اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لى وجه الرد بهذا البيت على ابن مالك فتأمله وأقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذى هو صحابتك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل اخبر عنه بقليل اما على ان يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه فى * انى وجدت ملاك الشيمة الادب * وفى * وما اخال لدينا منك تنويل * ان الاصل لملاك ولالدينا واما على ان تكون من الغاء المتوسط لان التوسط المبيح للالغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل فى الكلام مقتض للالغاء أيضا نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى والعامل هنا قد سبق بالمبتدأ الذى هو صحابتى كما قيل فى البيتين انهما من الغاء المتوسط لان العامل فى الاول سبق بانى وفى الثانى بما النافية ونظيره متى ظننت زيدا قائما فانه يجوز فيه الالغاء ﴿حذف نون التوكيد﴾ (قوله فلا وأبى لنأتيها الى آخره) فى الصحاح والروم من ولد الروم بن عيصو بن اسحق يقال رومى وروم مثل زنجى وزنج فليس بين الواحد والجمع الا الياء المشددة كما قالوا تمرة وتمر ولم يكن بين الواحد والجمع الا التاء (قوله ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن) قال الرضى انما كان ذلك حطا لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن فى الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغى ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل (قوله ويعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها) هو واو الضمير فى اضربن ياقوم وياء الضمير فى اضربن ياهند وقال يونس الواو والياء عوض من النون (قوله اضرب عنك الهموم طارقها الى آخره) قونس الفرس عظم ناتئ بين اذنيها ﴿حذف نونى المثنية والجمع﴾ هذه الترجمة تقع فى بعض النسخ وتسقط فى بعضها (قوله هما خطتا الى آخره) الخطتات تثنية خطة وهى الامر والقصة وقيل رفع اسار ومنة ودم على الحكاية وحذف النون مع ذلك من خطتان للاضافة كانه قال هما خطتا قولكم لى اما كذا واما كذا (قوله لايزالون ضاربين القباب) هذا عجز بيت صدره * رب حى عرندس ذى طلال * وقد تقدم الكلام عليه فى حرف الكاف عند الكلام على كل ﴿حذف التنوين﴾ (قوله أمسلمى الى قومى شراحى) هذا عجز بيت صدره * وما أدرى وظنى كل ظن * قال الفراء وشراحى مرخم شراحيل فى غير النداء وفى الشرح ويمكن ان يكون منادى ومسلمى خبر لمحذوف أى أنت مسلمى الى قومى ياشراحى وفى الصحاح وشراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه فى معرفة ولا نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش فى النكرة انتهى والجمهور على ان النون فى مسلمى للوقاية دخلت فى اسم الفاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى انها للتنوين وأجاز فى السعة هذا ضاربنك وضاربنى والكاف والياء فى موضع جر (قوله ثم هو نون الوقاية لاتنوين لقوله وليس الموافينى الى آخره) هذا يقع فى بعض النسخ دون بعض وهو لبيان مذهب الجمهور فى نون نحو مسلمى والرد على مذهب هشام (قوله ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أوابنة) قال الرضى وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاءنى كريم ابن كريم أو زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر اقلته أيضا مع ان التنوين حذف فى الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام

وليست

وليست هذه العلة موجودة فى المبتدا وخبره انتهى وفى أمالى ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التى ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم فى الله باثبات الياء فى في واثبات الالف فى الله ولذلك اذا كتبت قه زيدا كتبت قافا وهاء لانك لو وقفت اقلت قه فدل على ان قياس ابن ان يكتب الالف مطلقا لانك لو ابتدأت به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التى حذفت العرب التنوين لاجلها هى التى حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون أول سطر لانه اذا كان أول سطر كان فى محل يبتدأ به غالبا لان القارئ ينتهى الى آخر السطر ثم يبتدئ باول السطر الذى بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه أجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه (قوله جارية من قيس ابن ثعلبة) بعده كريمة أخوالها والعصبة وفى الشرح قال ابن جنى والذى أرى انه لم يرد فى هذه البيت وما جرى مجراه ان يجرى ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد ان يجرى ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشئ الواحد فوجب لذلك ان ينوى انفصال ابن عما قبله واذا قدر لذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدأ وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل فى التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جنى لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا فى كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فقلته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة (قوله * فالفيته غير مستعتب * الى آخره) هذا البيت لابى الاسود الدؤلى وقبله فذكرته ثم عاتبته * عتابا رفيقا وقولا جميلا (قوله وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين فى التنكير) الاشارة بذلك الى حذف التنوين لا لتقاء الساكنين فى ولا ذاكر الله واللام الاولى تعليل للحذف والثانية للايثار وأراد بالمتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه أى آثر الشاعر حذف التنوين فى ذاكر الله لاجل التقاء الساكنين على حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذاكرا الى الاسم الشريف ليتماثل فى التنكير المعطوف وهو ذاكر والمعطوف عليه وهو غير مستعتب فان قيل هذا يشعر بان ذاكرا اذا حذف منه التنوين لاضافته الى الاسم الشريف يكون معرفة واضافته اليه لفظية وهى لا تفيد التعريف أجيب بان اضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وهو ههنا بمعنى الماضى أو الاستمرار (قوله فان الاول مضاف الى المذكور والثانى لمجاورته له مع انه المضاف اليه فى المعنى كانه المضاف اليه لفظا) الضمير فى له واليه الاولى والثانية للمذكور وفى انه وكانه للثانى وهو مبتدأ خبره كانه وما بعده ولمجاورته تعليل لهذا الحكم قدم للاهتمام به ﴿حذف أل﴾ (قوله تحذف للاضافة المعنوية) لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة فلو لم تحذف أل من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل أما تعريف المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه اذا كان معرفا كان مخصصا وقيد بالمعنوية لان أل لا تحذف للاضافة اللفظية وهى التى يكون المضاف فيها مشتقا مضافا الى معموله لانها لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وتفصيل ذلك ان أل لا تمتنع فيها من المثنى ولا من المجموع بالواو والنون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعديين ومجرورهما مضمر نحو الضاربك والضرابك أو مظهر باللام نحو الضارب الرجل والضراب الرجل أو مضاف الى المظهر باللام مرة بعد أخرى نحو الضارب وجه فرس غلام أخى الرجل (قوله قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة) لان تقديره يا مثل الخليفة هيبة فدخول يا فى الحقيقة على غير الالف واللام (قوله ويرده انها لا تجامع من الجارة للمفضول) قيد به لانها تجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا بنى افعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم ويجوز أيضا ان تجامع من هذه من الجارة للمعمول مقدمة عليها ومؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير (قوله وليس هذا بقياس ولا تركيب قياسى) هذا رد على الاخفش فى قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذى كلامنا فيه قياسى (قوله وابدال المشتق ضعيف) قال الرضى والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقولك فلا وأبيك خير منك انى * ليؤذينى التحمحم

والصهيل) قدر الموصوف أي فلا وأبيك رجل خير منك (قوله والاولى عندي ان يخرج على قوله * ولقد أمر على اللئيم يسبني *) وهو ان يجعل أل التعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعته كالنكرة ﴿حذف لام لافعلن﴾ (قوله وقتيل مرة أثأرن) مرة بميم مضمومة وراء مشددة أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس غيلان وأثأرن بهمزة مفتوحة فثلثة ساكنة فهمزة مفتوحة مضارع ثأرت القتيل وبالقتيل ثأرا وثؤرة اذا قتلت قاتله والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر ﴿حذف جواب القسم﴾ (قوله ومنه ان جاءني زيد والله أكرمته) هكذا وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في أول الترجمة التي تأتي وهو حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان ما هنا سهو وسبق قلم وأقول ليس ما ذكره هنا ولا في الترجمة الآتية بسهو ولا سبق قلم وذلك ان الشرط والقسم اذا اجتمعا يؤتى معهما بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل في الجواب ان يلي ما هو جواب عنه فيكون أكرمته في المثال مقدما في الرتبة على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه فان قيل مثل هذا يأتي فيما ذكره في حذف جملة الشرط وهو والله ان جاءني زيد لا كرمته وقد صرح فيه بانه مما اكتنف الشرط ما يدل على الجواب أجيب بان اعتبار الجواب المذكور هنا مقدما على الشرط له لازم ممتنع وهو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فيمتنع ذلك الاعتبار لامتناع لازمه (قوله أي انه لمعجز أو انك لمن المرسلين أو ما الامر كما تزعمون) في تفسير ابن عطية عن قتادة والطبري ان الجواب مقدر قبل بل وانه الصحيح وقدره ما الامر كما تزعمون وقدره الزمخشري بانه لمعجز وفي البحر ينبغي ان يقدر ما أثبت جوابا للقرآن حين أقسم به وذلك في قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين فيكون التقدير ص والقرآن ذي الذكر انك لمن المرسلين ويقوي هذا التقدير ذكر النذارة هنا في قوله وعجبوا أن جاءهم منذر منهم وذكرها هناك في قوله لتنذر قوما فان الرسالة تتضمن النذارة والبشارة (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيما في العربية لتأخره جدا عن قوله والقرآن (قوله الفراء وثعلب ص) في البحر وهذا مبني على تقدم جواب القسم واعتقاد ان ص يدل على ما ذكراه ﴿حذف جملة الشرط﴾ (قوله وجاء بدونه يا عبادي ان أرضي واسعة فاياي فاعبدون) في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى واياي فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري انه قال في واياي فارهبون وجوه من التأكيد تقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه ومعطوفا فالتقدير اياي ارهبوا فارهبون أحدهما مضمر والثاني مظهر وما في ذلك من تكرر الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كأنه قيل ان كنتم راهبين شيأ فارهبون (قوله ويرده ان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء) في الشرح ليس الجواب هنا فعلية فعلها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدأها أي فانتم لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم (قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها الى آخره) الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الا مع بقاء لا النافية أيضا كهذا البيت ﴿حذف جملة جواب الشرط﴾ (قوله ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية) أي ما آمنوا ابدا يدل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته أظهر ذكر الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم وبينه بالآية التي بينه بها المصنف وذكر أيضا الوجه الذي ذكره المصنف عن النحويين وبينه بقوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله وفي الشرح لم يقدر المصنف شيأ انفرد به دون النحاة ولم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم (قوله قل أرأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره ألستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا تقع جوابا الا بالفاء) في الشرح لم يقع في الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرائيل على نزول مثله فايمانه به مع استكباركم عنه وعن الايمان به ألستم أضل الناس وأظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها ان يكون مفعولا لاخبروني والعامل معلق كما هي كذلك في قوله تعالى قل أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف تدل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير في آية الاحقاف ان

كان من عند الله الى آخره فاخبرونى السمّ ظالمين وكذا تقرير الآية الاخرى ان أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة فاخبرونى هل يهلك الا القوم الظالمون انتهى (قوله ومثله وان تجهر بالقول أى فاعلم انه غنى عن جهرك فانه يعلم السر) فى الشرح هذه المواضع التى وقع فيها فعل الشرط مضارعا تشكل على هذا التحقيق فانهم نصوا على أن الجواب لا يحذف فى السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ولذلك عدوا من الضرورات قوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربى ان بيتى واسع وأقول يندفع الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شئ يسد مسده الا اذا كان الشرط ماضيا وهذه المواضع التى وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها شئ ساد مسد الجواب ﴿وحذف الكلام بجملته﴾ (قوله فان ان هنا بمعنى نعم) لانها لو كانت العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها (قوله الثالث بعد حرف النداء فى مثل ياليت قومى يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى) احترز به دا عما اذا قيل ان حرف النداء اذا وليه ما ليس منادى يكون لمجرد التنبيه لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملته أى بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لادعو مقدرا وأصل يازيد ادعو زيدا حذف ادعو لزوما لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فجزآ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى أيضا كان الكلام بجملته محذوفا (قوله * قالت بنات العم * الى آخره) عييا بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية مكسورة فمثناة تحتية مشددة من العى وهو خلاف البيان ويروى فقيرا مكان عييا وفى الشرح لا يخفى انك اذا قلت ان جاء زيدا أكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطيه وجملتاها وليس شئ من الجملتين حالة تعلق ان به وارتباطه بها ليس كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف فى الرابع والخامس اللذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بجملته وأقول مراد المصنف من حذف الكلام بجملته حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة ولا شك فى ان المحذوف فى الرابع والخامس كذلك وان بقى اداة شرط ونفى ﴿حذف أكثر من جملة فى غير ما ذكر﴾ (قوله ان يكن طبك الى آخره) الطب بالمهملة مثلثة والباء الموحدة مشددة هنا العادة كقولك * فان طبنا جبن ولكن * منايانا ودولة آخرينا * (قوله أى ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا عادتك فيما مضى لاحتملناه منك) فى الشرح هذا لم يخرج عما ذكره أولا من حذف الشرط وحذف الجزاء ففى كون هذا مثالا لما حذف منه أكثر من جملة فى غير ما ذكر نظر وأقول ما ذكره حذف جملة الشرط وحدها وحذف جملة الجواب وحدها فقوله فى غير ما ذكر أى فى غير حذف الشرط وحده وغير حذف الجواب وحده احترازا عن حذف أكثر من شرط وحذف أكثر من جواب فان ذلك لا يجوز وحينئذ فحذف مجموع الشرط والجواب يكون مثالا لحذف أكثر من جملة فى غير ما ذكر (قوله ولم أذكر بعض ذلك فى كتابى جريا على عادتهم وأنشد متمثلا وهل أنا الا من غزية الى آخره) فى الشرح يحتمل ان يكون أنشد منصوبا بان مضمرة والعطف على المصدر المتقدم على حد قولها * للبس عباءة وتقر عينى * و يحتمل ان يكون مرفوعا على الاستئناف والبيت لدريد بن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة فزاى قبيلة و يقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه انه ان لم يذكر بعض ما أورده فى كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لا لاجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى ان ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر آخر وهو انه وضع كتابه ليفيد به من تعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر (قوله وأما قولهم فى راكب الناقة طليحان) قال صاحب المحكم الطلاحة الاعياء من السير ومن كلامهم راكب الناقة طليحان أى والناقة فحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فانفجرت أى فضرب فانفجرت وكما قال الثعلبى * اذا ما الماء خالطها سخينا * أى خالطها فشربناها ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة لان الحذف اتساع وبابه أوسط الكلام وآخره لا أوله الا ترى أن كان تزاد وسطا وأخيرا لا أولا ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزا سمكا تمرا انتهى ﴿الباب السادس من الكتاب﴾ (قوله اذا أريد تفسيرها من حيث الجملة) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها من حيث هى والمراد واحد (قوله وأما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيها كالفعل) يعنى فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله فى التثنية والجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يجرى مجرى مفرده فى الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وانما ضعف ذلك فى الفعل لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل

ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولا يلزم فيه أيضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدين غلمانه (قوله بكرت عليه بكرة الى آخره) البكرة بالضم الغدوة ومنه بكرت على الشئ واليه وفيه بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت وأبكرت باكرت بمعنى أتيت بكرة والصريم الارض المحصود زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد (قوله والرابع قولهم في نحو وكلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف) في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لانه آل الامر من كلام المصنف الى ان الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب وان تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محل وأقول انما عده المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله فلجواز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة) في الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين أمر مستكره ولا انه مانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احيي الارض شباب الزمان من مستحسنات الكلام وأقول قد سبق مثل هذا في آخر الكلام على ما وسبق منا توجيه كلام المصنف فليراجع ثمة وبالجملة فمراد المصنف هنا وهناك مجازان للنحوي بحث عنهما ومثل أحيي الارض شاب الزمان ليس كذلك (قوله أي الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه) في الشرح تعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع والشملة بكسر المعجمة هيئة الاشتمال واشتمل بالثوب اداره على جسده كله وعاتقه حتى لا يخرج منه يده وفي القاموس واشتمال الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد باقيه من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا أو هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من أحد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه (قوله والصواب العطف على معمولى عاملين) في الشرح غاية ما فعلوه في هذا والذي قبله ان حذفوا مضافا القيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل الاسم) وهو قول البصريين سواء حل في محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب أي ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي أسبق اعراب الاسم وأقواه وهو الرفع قاله الرضي واعترض بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب وبقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت آيبا وقال ابن مالك بدر الدين والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان أرادوا أن رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كما في يقوم زيد او منع منه الاستعمال كما في جعل زيد يفعل فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التحضيض وان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا فباطل أيضا لعدم رفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كما في وان احد من المشركين استجارك فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الا مرفوعا واللازم منتف فالملزوم كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان التجريد من الناصب والجازم عدمي والرفع أمر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر العدمي علة للوجودي فجوابه لا نسلم ان التجريد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشئ والمجئ به على صفة ما ليس بعدمي انتهى وقال الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها لما دخلت في أول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ أصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين ومذهب الفراء وهو المشهور بين المعربين وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة (قوله ثم اذا اعربوا أو عربوا) أي اعربوا الكلام أو عربوا الطالب أي جعلوه يعرب (قوله فاما البصريون فقدهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي التأنيث) قال الرضي الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما

لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون عن التأثير وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت فى الاصل همزة بدليل قلبها اليه فى صنعانى وبهرانى فى النسب الى صنعاء وبهراء وهى قبيلة من قضاعة وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون أبدل منها وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو شاذ للمناسبة التى بينهما الا ترى الى ادغام النون فى الواو (قوله عن درك الحق) الدرك بفتح الدال وسكون الراء بمعنى الادراك والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل وأما الصدق فقد شاع فى الاقوال خاصة ويقابله الكذب وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر فى الحق من جانب الواقع وفى الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته الواقع ومعنى حقيته مطابقة الواقع اياه (قوله الا عداد الاصول) يعنى التى ليست بمعدولة (قوله ولكنما أهلى بواد أنيسه الى آخره) هذا البيت لساعدة الهذلى وتبغى بالغين المعجمة المفتوحة المشددة وأصله تتبغى بتاءين فى أوله حذفت احداهما من التبغى وهو التطلب ومثنى وموحد صفة ذئاب أو خبر مبتدا محذوف أى بعضها مثنى وبعضها موحد (قوله والجهول بموقع هذه الالفاظ) يعنى الالفاظ المعدولة (قوله احاد أم سداس الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الكلام على أم (قوله الذى أطاق) أى ابيح (قوله ولو أفردت لم يكن له معنى) قال التفتازانى أى لو قلت اقسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهمين حالا من المال الذى هو ألف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل فى حكم الاقتسام وكذا الطيبات فى حكم النكاح (قوله ولو جئت فيه باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه) قال التفتازانى وذلك لان أو لاحد الامرين أو الامور لا غير وأما الاباحة وجواز الجمع فى مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فانه يكون بدليل من خارج مثل ان مجالستهما خير وزيادة فى الفضيلة وتعلم العلم فيكون أولى بالجواز وحاصله ان أو لاحد الامرين والحال بيان لكيفية الفعل والقيد فى الكلام يكون نفيا لما يقابله فمعنى أو ان يكون الاقتسام على أحد هذه الانواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الانواع غير متجاوز بها الى ما فوقها وهذا معنى قوله محظور اعليهم ما وراء ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع تمسكا بان الواو للجمع فيجوز الاثنان والثلاث والاربع وهى تسع وذلك لان من نكح الخمس أو ما فوقها لم يحافظ على القيد أعنى كيفية النكاح وهى كونه على هذا العدد والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس انتهى (قوله واختلف فيها هنا) أى فى الواو فى قوله تعالى وثامنهم كلبهم (قوله فيندفع الاشكال أيضا) هو ان فى قوله تعالى ما يعلمهم الا قليل ردا على كون الواو فى وثامنهم كلبهم للاستئناف وعلى كون الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة (قوله فاما الواو الاولى) يعنى واو الثمانية (قوله قلنا العامل المعنوى لا يحذف) فى الشرح الظاهر انه لا يمتنع الحذف فى مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من فى الدار أى زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف وفى التسهيل ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه أو تقدم ذكره فى استفهام أو غيره وهذا يشمل المعنوى وغيره انتهى وأقول يحمل على غير المعنوى لقول المصنف فى بحث الواو بعد قوله ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع وبهذا ردوا على المبرد قوله فى بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أى واذ ما فى الوجود بشر مماثلا لهم (قوله ولا أرض ابقل ابقالها) هذا عجز بيت صدره * فلا مزنة ودقت ودقها * والمزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها للسحابة التى شبه بها الجيش فى البيت قبله وابقلت الارض خرج بقلها (قوله الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثانى عين الاول) قال التفتازانى فى تلويحه والكلام فيما اذا أعيد اللفظ الاول اما مع كيفيته من التنكير والتعريف أو بدونها وحينئذ يكون طريق التعريف هو اللام أو الاضافة لتصح اعادة المعرفة نكرة وبالعكس وتفصيل ذلك ان المذكور أولا اما ان يكون نكرة أو معرفة وعلى التقديرين اما ان يعاد نكرة أو معرفة فتصير أربعة أقسام وحكمها ان تنظر الى الثانى فان كان نكرة فهو مغاير للاول والا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهودا سابقا فى الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذى هو الاصل فى اللام والاضافة انتهى فان قيل مقتضى كلام المصنف ان المعرفة اذا أعيدت نكرة كانت عينه وكلام التفتازانى انها تكون غيره قلت حكى ابن السبكى فى هذه الصورة قولين وحكى عن أمالى ابن الشجرى انه نقل انها غير الاول لا عينه فجرى كلام المصنف على القول بانها عين والتفتازانى على القول بانها غير (قوله وحملوا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين) روى ذلك

موقوفا على ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهما ومرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يضحك وهو يقول لن يغلب عسر يسرين وفى تفسير البغوى قال أبو على الحسن بن يحيى بن نصر الجرجانى صاحب النظم تكلم الناس فى قوله لن يغلب عسر يسرين فلم يحصل منهم غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب ان يكون عسر واحد ويسران وهذا قول مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذى وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذى وعدهم فى الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا فاما يسر الآخرة فدائم غير زائل أى لا يجمعهما فى الغلبة كقوله صلى الله عليه وسلم شهرا عيد لا ينقصان أى لا يجتمعان فى النقص (قوله ويشهد للصورتين الاوليين) هما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) هو اعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والا فمقتضى قوله الاوليين ان يقول والرابعة ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولا مايشهد له وهو ماحكاه عن الزجاج (قوله صفحنا عن بنى ذهل الى آخره) هذان بيتان من بحر الهزج والصفح العفو وذهل بضم المهملة وسكون الهاء (قوله والثالث ان فى التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة) قال التفتازانى فى تلويحه واعلم أن المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقالوا لولا انزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعنى قوة الشباب ومنه باب التأكيد اللفظى وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذى انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله كثير فى الكلام كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دارا كذا وكذا ومنه بيت الحماسة انتهى (قوله فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثانى عام) فلا يكون الثانى عين الاول لان المعنى من كون الثانى عين الاول أن المراد به هو المراد بالاول (قوله لان اللام ان كانت فيه) أى فى العسر الاول للعهد فى العسر الذى كانوا فيه وهو حصة معينة من العسر معهودة بين المتكلم والمخاطب فهو هو أى فالثانى عين الاول (قوله الخامس عشر قولهم يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها) فى الشرح عد هذا الموضع فى هذا الباب مبنى على ان قول سيبويه فى المسئلة صواب وقد رده بعد هذا فآل الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم فى ذلك من المعارض فلا ينبغى ان يعد من قبيل ما هو من الخطا وأقول ما رد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده (قوله وليس بلازم عند سيبويه) لم يحك الرضى ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالكى واختاره هو ونصه فى باب المبتدا والتزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى انتهى (قوله معمول للمضاف أو الجار مقدر) قال الرضى اعلم أن بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة أو من أو المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه فى الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجر مقدرا لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه أو مبين به ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان أراد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وان أراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول أيضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد (قوله هابيناذا صريح الحق فاصغ له) هذا صدر بيت عجزه * وطع فطاعة مهد نصحه رشد * وقد تقدم فى الجهة الخامسة فيما يحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله لان الحال حينئذ من المعرفة) هذا هو المرجح لكون موحشا حالا من المستتر فى الظرف (قوله واما جواب ابن خروف) أجاب ابن خروف عن تجويز كون موحشا فى البيت حالا من الضمير المستتر فى الظرف بان الظرف هنا لا مستتر فيه لانه انما يكون فيه مستتر اذا تأخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بان هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم ولقول

اذ

أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها فقوله ولقول أبي الفتح معطوف على لاطلاقهم (قوله
عليك ورحمة الله السلام) هذا عجز بيت صدره *الايا نخلة من ذات عرق* والمراد بنخلة هنا امرأة وبذات عرق موضع (قوله
وقد اعترض) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله ان عطف رحمة على المستتر في عليك أولى من عطفه على السلام بان ماذهب
اليه تخلص عن ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر
مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبي الفتح بأنه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل على ان
الظرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتدا (قوله وجوابه ان عدم الفصل أسهل لوروده في النثر) أي والجواب عن ما اعترض
به على أبي الفتح من انه تخلص عن ضرورة بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الى
ضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل أولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى
الظاهر المضمر في التعريف) يعني أن ابن مالك أجاب عن قولهم لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل هو ضميره المستتر في الظرف
بان جعل صاحب الحال طلل أولى من جعله الضمير المستتر في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من
جعله ضمير ذلك الاسم ودفع المصنف هذا الجواب بانه انما تثبت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر وأما اذا كان
نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال (قوله احدهما ضبعان في تثنية
ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر) يعني أن المؤنث من الضباع يقال له ضبع بفتح أوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له ضبعان
بكسر أوله وسكون ثانيه وزيادة ألف ونون في آخره فاذا أرادوا تثنيتهما غلبوا المؤنث لقلة حروفه على المذكر فقالوا ضبعان
هذا ولكن في الصحاح الضبع معروفة ولا تقل ضبعة لان الذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانثى
ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع (قوله وهو سهو) فرق الحكماء بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة عند العقل عما
من شأنه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء يسمى ذهولا وسهوا وان كان بحيث
لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد يسمى نسيانا (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لقائل أن يقول ان أراد
لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكن لا يفيده لان المراد بقوله يجتمع شيآن هو الاجتماع في حكم من الاحكام وان أراد
لا يجتمعان في حكم فممنوع (قوله وضابطها) في الشرح يقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنت تغليب الليالي وأقول هذا
الضابط انما هو لتغليب الليالي على الايام في التاريخ لا لتغليب الليالي على الايام مطلقا ثم مقتضى التغليب في هذه الآية انه
لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر بتينك المسئلتين (قوله لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميع الاموجدهما
في الحقيقة سواء) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الايجاد والى العبد من جهة الكسب وتحقيقه ان صرف العبد
قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين
مختلفتين ففعل العبد مقدور الله تعالى ايجادا ومقدور العبد كسبا (قوله وقد مضى رده) يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي
لها محل من الاعراب (قوله الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات) قال الرضي قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات
واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا فان أرادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم وأثبت الكود أي القرب فهذا
الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان
أرادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو
حصل الفعل منك لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه وأما كون نفيه اثباتا فنقول فيه أيضا ان قصدوا ان نفي الكود أي
القرب فيما كدت أقوم اثبات لذلك المضمون فهو من أفحش غلط وكيف يكون نفي الشئ اثباته وكذا ان أرادوا ان نفي
القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو أفحش لان نفي القرب من الفعل أبلغ من نفي الفعل نفسه فان
ماقربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ماضربت بل قد تجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت
الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت
انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت
الشئ وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت

قرينة هكذا فاذا اثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما فى قوله تعالى وما كادوا يفعلون أى وما كادوا يفعلون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم فى قولهم أتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ماهى وادع لنا ربك يبين لنا مالونها وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر فانما بقى مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما فى قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر الميت اذ ليس فى هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هى الشبهة لمن قال ان نفى كاد اثبات (قوله أحدهما ان الزمخشرى قال فى أولئك سيرحمهم الله) تقدم كلام الزمخشرى بدون ما عليه من الاعتراض والجواب فى حرف السين (قوله الثانى قال بعضهم فى ستجدون) تقدم هذا بجميعه فى حرف السين (قوله تمام العشرين قولهم فى نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة) فى الشرح هذا اتمام فيه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل فى المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا للذى هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ودعواه ان الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مجروح عندهم فالبناء فى تخطئة الجماعة عليه واه وأقول قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا فى خفضه وليس كذلك فينبغى الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة فى قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدرى لانه ذكر فى الخامس عشر ان العامل فى المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قولا

﴿الباب السابع من الكتاب فى كيفية الاعراب﴾

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعنى وليس بعض كلمة لان ماهو بعضها يعبر عنه بلفظه (قوله وقال فى المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل) الاول يعبر باسم المعبر عنه الخاص به والثانى باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه (قوله اذ لا يكون اسم هكذا) أى اسم ظاهر قيدنا به لان الضمائر المتصلة أسماء ومنها ما هو على حرف واحد يعنى انه فى هذه الحالة يكون معبرا به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه) هذا جواب سؤال يرد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقرير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهى على حرف واحد وتقرير الجواب أنها لما لازمت الاضافة واعتمدت على المضاف اليه صارت بمنزلة ما هو أكثر من حرف الا انها لا يعبر عنها عند الكلام عليها الا باسمها الا ان فى التعبير عنها بلفظها قطعها عما تعتمد عليه وهى لا تقطع عنه والكاف الاسمية هى التى معناها مثل والحرفية هى التى معناها التشبيه (قوله ولهذا اذا تكلمت على اعرابها) الاشارة بهذا الى اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه (قوله لان الحذف فيهن) أى فى م و ق وش ول واللام فى لان متعلقة بيجوز (قوله ولا ينطق بلفظها) أى بلفظ باء الجر وواو العطف فلا يقول ب حرف جر ولا و حرف عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام) لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا عليها وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف فى التعبير عنه قال التفتازانى ولا خفاء فى ان هذا ليس بوضع قصدى لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به انتهى وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضى وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها يشدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو ليكون على أقل أوزان المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ أولم يقصد اعرابها لا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءنى كم ورأيت منا الثلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى جميعا (قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك) أى مما كان على حرفين بان تقول فى قد القاف والدال وفى هل الهاء واللام (قوله وان كان أكثر من ذلك نطق به أيضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه

اسم

اسم ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض) قال الرضى واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهى علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف أيضا فى التركيب الذى ذكره المصنف اسم ولهذا أخبر عنها بقوله حرف استقبال وكأن المصنف لم يذكرها الان الادلة الثلاثة التى فى قوله يدل الخ على ماذكرناه الى آخره مختصة بضرب (قوله وانما فتحت على الحكاية) لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ فالاكثر فيها الحكاية تقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر * ليت وهل ينفع شيأ ليت * ثم ان أولت بذكر كاللفظ انصرفت مطلقا وان أولت بمؤنث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهى كهند فى الصرف وتركه وان كانت رباعية أو ثلاثية متحركة الوسط فهى غير منصرفة (قوله فهذا فى انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور وأسماء حروف المعجم) وذلك انها ألفاظ مسماها ألفاظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيبويه قال الخليل يوما وسأل أصحابه كيف تقولون اذا أردتم ان تلفظوا بالكاف التى فى لك والباء التى فى ضرب فقيل نقول باء كاف فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال أقول كه به وفى الكشاف فان قلت من أى قبيل هى من الاسماء أمعربة أم مبنية قلت بل هى أسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه وتوجيه الدليل على ان سكونها وقف وليس بناء أنها لو بنيت لحذى بها حذو كيف واين وهؤلاء ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين (قوله قياس همزات الاسماء) يعنى الاسماء الصرفة وهى التى ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد الانطلاق والاقتدار من المصادر التى همزتها همزة وصل لانها ليست باسماء صرفة بهذا المعنى (قوله كما أنك اذا سميت باضرب قطعت همزته) فى الشرح لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل فى شئ من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم اذن قطع همزة الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها العدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان ثابتا قبل التسمية بها بخلاف مثل الواضرب (قوله فقلت وكيف توهم ابن مالك أن النحويين كانوا غلطوا فى قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه) لقائل ان يقول لم ينقض كلام ابن مالك السابق تغليط النحاة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظى أى الاسناد الذى المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة وسوف كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب ولفظة سوف أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضى وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرازى اعترض فى الملخص على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه فى هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم أو فعل وعلى التقديرين فهو كاذب أما ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه وأما ان كان فعلا فلانه أخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه و يلزم التناقض وأجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جائز فى الكلمات كلها سواء ذكرت ألفاظها وحدها أو مع غيرها أو عبر عنها بالفاظ أخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده أو مع غيره واما معبرا عنه بلفظ آخر فالاول من خواص الاسم والاخيران مشتركان بينه وبين أخويه فاذا أريد الاخبار عن معناهما بامتناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه أو به مع غيره فيخبر عنه حينئذ معبرا باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث فلا تناقض فى ذلك (قوله لما كان أكثر المفاعيل دورا فى الكلام خففوا اسمه) بتشديد الميم وخففوه بفاء بين جوابها والجملة باسرها استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييده على المفعول به

﴿فصل﴾ (قوله وقد سمعت من يعرب ألهاكم التكاثر مبتدأ وخبرا ونظيرهما مثل قولك المنطلق زيد) فى الشرح لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان الهاكم نفسه هو المبتدأ وأما اذا أطلق القول فى ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ مؤخر وألهاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين فى تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد ان ألهاكم مبتدأ والتكاثر خبره (قوله وذكر لى رجل عن كبير من الفقهاء) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها وذكر لى عن رجل كبير من الفقهاء وكبير فى

جميع النسخ بالباء الموحدة (قوله أتبيت ريان الجفون الى آخره) الريان ضد الظمآن والكرى النعاس تقول منه كرى الرجل بالكسر يكرى كرى فهو كرى وامرأة كرية على فعلة والمراد به في البيت النوم والمسوع اسم المفعول من لسعته الحية أو العقرب لسعا وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر (قوله وقال جماعة من المعربين في وكذلك نجى المؤمنين في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة) تقدم الكلام على هذه القراءة في التنبيه الذي ذكره المصنف في آخر الجهة الرابعة من الباب الخامس عند الامر بعليه (قوله والا لقيل تلطت) في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد أكثر المصنف رحمه الله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين (قوله من باب ولا أرض أبقل ابقالها) يعني من بابه في حذف تاء التأنيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وان كان تمني مسندا الى ظاهر مؤنث حقيقي وأبقل مسندا الى ضمير مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا حمل على الضرورة) من غير ضرورة لان حذف التاء من الماضي المسند الى ظاهر مؤنث حقيقي أو الى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى جعل تمني في البيت كذلك لجواز جعله مضارعا محذوفا من أوله احدى التاءين (قوله فقلت هلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا) ان زادفان فاعل ينكحها وفي آخره كسرة وكان هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وهو انما يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المدركين بحاسة السمع (قوله ومن هنا أيضا قال أبو الحسن) هذا عطف على ولهذا حذفت الواو في يهب مشارك له في الترتب على كون نائب الثقيل ثقيلا (قوله لان أصلها الياء) أى أصل الالف في ياغلاما لان ياغلامي يجوز فيه اسكان الياء وفتحها فاذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتنقلب الياء ألفا (قوله ويستثنى من الاول نحو أرأيتكما زيدا ما صنع وأبصركما زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب) هكذا وقع في كثير من النسخ بضمير التثنية وهو عائد على أرأيتك زيدا ما صنع وأبصرك زيدا وفي بعض النسخ وهو الموجود بخط المصنف بافراد الضمير وتذكيره وهو عائد الى نحو وقد تقدم الكلام على أرأيتك في الكاف المفردة (قوله ونحو قولهم لا عهد لي بألأم قفا منه ولا أوضعه) نحو معطوف على نحو الضاربك وألأم أفعل تفضيل من لؤم الرجل لؤما على فعل وملأمة على مفعلة ولآمة على فعالة ويقال منه للرجل ياملأمان خلاف قولك يامكرمان (قوله وليست مضافا اليها والا لخفض أوضع بالكسرة) لان ما لا ينصرف اذا أضيف أو دخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا وداخلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه كالمساجد والحمراء والحبلى والاحمر والسكران وينصرف غيره (قوله وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فان فتحت الراء) يعني لكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل لم تدخله اضافة ولا لام تعريف فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول لان أحمر لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا أضيف أو دخلته لام التعريف انجر بالكسر فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله كتسميتهم الصورة الجميلة دمية) في الصحاح والدمية الصنم والجمع الدمى وهي الصورة من العاج نحوه (قوله فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الآية) في الشرح في ايراد هذا السؤال من الازراء بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق بالمصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر وأقول لا يخفى أن في جوابه دفعا لتوهم الازراء والمقس بالزمخشري وفي حاشية التفتازاني ولم يجعل شيأ من الجمل في موقع الخبر لطائفة قصدا الى ان مضمونها مقرر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى الاخبار عنه فالخبر محذوف أي وثمة طائفة أو وفيكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين أو وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد أهمتهم صفة ويظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد أهمتهم خبرا لان النكرة موصوفة في التقدير أي وطائفة أخرى وبالجملة الواو للحال يعني وهو مسوغ نص عليه سيبويه (قوله وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة) في الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا يكون مصدرا والمولى هو الخبر وقبيح خبر مبتدأ محذوف أي الذي أصبته هو مولاك هذا قبيح (قوله وقد مضت الحكاية) يعني في آخر الجهة الاولى من الباب الخامس (قوله وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على ان المثال المسؤل عنه ما كان

أحسن زيدا وليس فى السؤال تعيين ذلك) فى الشرح فى السؤال ما يشعر بان كان تذكر فى هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا تقع فيه عند ذلك الا زائدة فلا عتب على الطالب فى عدم التفصيل اذ له ان يقول متى كان بعد احسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان فى التركيب ووجب رفع زيد وهو فى المثال منصوب فحينئذ يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال

﴿الباب الثامن من الكتاب﴾

قوله لما دخله من معنى اكفف) لما هنا بكسر اللام وتخفيف الميم ومن بيان لما (قوله لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلى) يقرأن لما هنا بتشديد الميم والاشارة بهذا الى ادخال الباء بعد لتضمنه معنى يتقربن والضمير فى لانه عائد على وصل الى كتابك فقرأت به أو على قرأت به وهو بيان لوجه تعليل عدم جواز ادخال الباء بعد قرأت فى المثال بادخالها بعد يقرأن لتضمينه معنى يتقربن ثم ان المصنف لم يذكرها لك تضمينه معنى يتقربن وذكره هنا وكانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع فى البيت وعدم ارادته فى المثال (قوله لما كان) بفتح اللام وتشديد الميم (قوله ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو) لان ليت زيدا قائم ليس فى معنى زيد قائم لان ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملهما (قوله الثالثة جواز انا زيدا غير ضارب) قال السيرافى والزمخشرى وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمتنع مطلقا وقيل ان كان المعمول ظرفا جاز والا امتنع (قوله لا تقول انا زيدا أول ضارب أو مثل ضارب) هذا عند الجمهور وحكى ثعلب عن الكسائى جواز التقديم فى الاول وحكى ابن الحاجب عن بعضهم جواز التقديم فى الثانى (قوله فتى هو حقا الى آخره) فتى منصوب بمحذوف يفسره الفعل بعده وهو قوله وحقا منصوب بعلم (قوله ان امرأ خصنى عمدا مودته * الى آخره) هذا البيت لابى زبيد الطائى فى مدح أخيه لامه وليد بن عقبة عامل الكوفة فى خلافة عثمان رضى الله عنه وكانت أخوال هذا الشاعر أخذوا له ابلا فاقتلعها منهم وليد المذكور وردها فمدحه وبعد هذا البيت ارعى وأروى وادنانى وأظهرنى * على العدو بنصر غير تعذير وعلى بمعنى مع كقوله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والتمانى التباعد والمكفور المجحود والظرف أعنى عندى متعلق بمكفور ومعنى ارعى جعل ابلى ترعى الكلأ وأروى اذهب عطشها بالسقى (قوله ولو قلت جاءنى غير ضارب زيدا لم يجز التقدير) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو الذى رأيناه بخط المصنف أى تقدير غير ضارب زيدا فى اضرب زيدا وفى أكثر النسخ التقديم بالميم أى تقديم زيدا على غير وفى الشرح حكم المصنف بجواز انا زيدا غير ضارب لانه عنده فى معنى انا زيدا لا اضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تكريرها غير واجب فلذلك قال لان النافى لا يحل هنا مكان غير اذ لو قلت جاءنى لا اضرب زيدا لم يجز لكن قال الزمخشرى وتقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدا مثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب لانه اسم فجعل لا داخلة على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال الدمامينى فان قلت هب انه يصح التقديم فى مثل انا زيدا لا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغى ان يمتنع فى مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به السخاوى غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جاء بلا شئ ورأيت لا فارسا وفى التنزيل لا فارض ولا بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظرا الى صورة الحرفية (قوله ولولا ذلك لم يجز) يعنى ولولا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغنى عن الخبر وغير فى غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الى آخره) هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخر صدره هاء اللهو وفى الصحاح العدا بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له والسلم بفتح السين وكسرها الصلح وفى الشرح وللمانع ان يمنع كون لاه مفرد اللفظ ومعنى لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون فى معنى الجمع ولا يخفى انك لو قلت عداك غير فريق لاه يصح فيبطل الاستدلال حينئذ (قوله غير مأسوف على زمن) تقدم الكلام عليه عند الكلام على غير فى حرف الغين المعجمة (قوله وأدخلوا عليه أل) فى الشرح ظاهر هذا الكلام ان النحاة أو العرب أجاز وادخال أل على اسم الفاعل من قولك ضارب زيدا الآن أو غدا فتقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور يمتنع (قوله السابعة العطف بلا) فى الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو ولا بمجموع قولك ولا (قوله أبا الله ان أسمو بام ولا أب) هذا عجز بيت لعامر ابن الطفيل

[illegible] فما يتقى [illegible] من ورائه * وقبلة وانى وان كنت ابن سيد عامر * وفارسها المشهور فى كل موكب (قوله يوضحه فى هذا)
أى يوضح الاقرب فى الثانى أن لا الناهية لا تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير ابن السيد صاحبتها ولا النافية تصاحب ان
الناصبة وعلى تقدير المصنف صاحبتها (قوله ومثله ثم لم تكن فتنتهم) فى الشرح هذا مبنى على ان المصدر المؤول به هو القول
أو المقال وليس ذلك متعينا لجواز ان يؤول بالمقالة وهى مصدر أيضا تقول قال زيد كذا قولا ومقالا ومقالة ولعل التأنيث
وقع بهذا الاعتبار وأقول المصدر الذى ليس بمزيد أصل للمصدر المزيد فعند الحاجة الى التأويل بالمصدر ينبغى ان يكون بغير
المزيد (قوله ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء) فى الصحاح فى باب الباء فى مادة لغب بالمعجمة الاصمعى عن أبى عمرو بن العلاء قال
سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها فقلت أتقول جاءته كتابى فقال أليس بصحيفة فقلت ما اللغوب فقال
الاحمق (قوله فيه خطوط الى آخره) قال التفتازانى يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار
كونها فى تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت
وقد ذكرت له افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا انه فى اسم الاشارة أكثر
وأشهر ولهذا قال رؤبة أردت ذلك وأردته بلفظ يدل على عادة العرب تحقيرا وتنبيها وفى الاساس شئ مولع ملمع وفرس
مولع وفى لونه توليع وهو استطالة البلق وقال الاصمعى اذا كان فى الدابة ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع
وواحده جعله مخططا وقبل هذين البيتين * فيها خطوط من سواد وبلق *
جمع مرس والمرس جمع مرسة وهى الحبل والابق بفتح الباء الموحدة القنب أى افراس طوال الظهور والاعناق مثل
حبال القنب (قوله فرعوا الفاعل) يعنى فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجامدة التى هى الاب والعرب والعرفج
لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هنا رفع مستترا فيه فاعلا له (قوله ابلغ بما ذكرنا من تنزيلهم) من بيان
لما ذكرنا وضميره فى وهو تنزيلهم عائد الى أبلغ (قوله وقد مضى ذلك) يعنى فى الباب الرابع فى أقسام العطف (قوله وخصوا
أن الخفيفة وصلتها السد مسد جزأيها فى باب عسى) انما تسد ان الخفيفة وصلتها مسد الجزأين فى باب عسى على قول ابن مالك
ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند الى ان والفعل (قوله تقول عجبت من قيامك) هذا
شروع فى أمثلة التنبيه الثانى على الترتيب المتقدم (قوله ومثلها فى ذلك لعل) يعنى ان لعل مثل عسى فى سد ان الخفيفة
مع صلتها مسد جزأيها وفى امتناع سد ان المشددة مع صلتها مسدهما (قوله ورج الفتى الى آخره) تقدم الكلام عليه فى حرف
الميم عند الكلام على لا (قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله) هذا صدر بيت لدريد بن الصمة وقيل للخنساء وعجزه * يوما بهانئ
أينق جرب * ويقع البيت بكماله فى نسخ كثيرة وبعده متبذلا تبدو محاسنه * يضع الهناء مواضع النقب والمتبذل بالذال
المعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها موحدة جمع نقبة وهى
أول ما يبدو من الجرب متفرقا والهانئ الطالى بالهناء والاينق بتقديم المثناة التحتية على النون جمع ناقة وأصلها انوقة فلما جمع
على افعل صار انوقا فاستثقل الضم على الواو فقدمت وقلبت ياء (قوله ومن أولها على النهى لم يحتج الى هذا) الضمير فى أولها
للا التى فى الآيتين اللتين أكد فيهما المضارع بالنون بعد لا النافية وفى بعض النسخ أولهما والضمير للآيتين الا ان قوله
تعالى لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنهى ان كان صفة لفتنة فلا بد من اضمار القول أى مقولا فيها لا تصيبن
وان كان غير صفة فالنهى وان كان للفتنة الا ان المراد نهى القوم عن التعرض للظلم الذى هو سبب اصابة الفتنة (قوله
وقد مضى البحث فيها) مضى ذلك فى الباب الاول فى الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله ولكنها لما كانت) الضمير فى لكنها
وكانت وأعطيت لاى فى نحو اغفر لنا أيتها العصابة وفى حكمها اى المستعملة فى النداء وأراد بوجب البناء موجب بناء
المنادى وهو وقوعه موقع حرف الخطاب (قوله وأما نحن والعرب فى المثال) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو الذى رأيناه بخط
المصنف وفى بعضها وأما نحن العرب فى المثال وفى بعضها وأما العرب فى المثال وهو أظهرها لان الذى فى المثال العرب
لا نحو ولان نحن العرب نفس المثال لا فيه (قوله بناء باب حذام فى لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال) يريد بباب حذام
ما كان على وزن فعال من أعلام الاعيان المؤنثة سواء كان فى آخره راء أو لم يكن وحذام بالحاء والذال المهملتين علم على امرأة
وانما قال فى لغة الحجاز لان أكثر تميم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وغير
ذوات

ذوات الراء كقطام مغزوبه غيرمنه صرفة للتأنيث والعلمية وأقلهم على ان جميع هـذا القسم غيرمنصوب من ذوات الراء كان أولا قول الربعى وعلة بناه الحجاز بين له تضمنه معنى هاء التأنيث وقيل شبهه بنزال من أربعة أوجه الوزن والعدل والتعريف والتأنيث وهـذا بناء على قول الاكثرين نزل اسم للنازلة لا انزل كما قال البعض وذهب المبرد الى انها بنيت لتوالى العلل لانها كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا العدل فوا ذليس بعد منع الصرف الا البناء (قوله يا ليت حظى الى آخره) الجدا بفتح الجيم والدال المهملة والقصر العطية (قوله جاءت لتصرعنى الى آخره) هـذا البيت فى فرس جمعت بالشاعر فامرها بالرفق ويقع فى بعض نسخ المغنى جالت من الجولان وهو الذى رأيناه فى نسخة المصنف وفى بعضها جاءت من المجئ وفى الصحاح اقصرت عنه كففت ونزعت مع القدرة عليه وان عجزت عنه قلت قصرت بلا ألف وفى بعض النسخ الى امر وقتلى وهو الذى رأيناه بخط المصنف فى الشرح والذى رأيته فى نسخة صحيحة من شعر امرء القيس مقروءة على الامام أبى زكريا التبريزى وعليها خطه بانها قرئت عليه قراءة تصحيح وضبط جالت من الجولان واقصدى بكسر الصاد والدال المهملة من القصد وهو الرفق (قوله وليس كذلك اذ ليس لفعله فاعل او فاعلة) حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله والدهر بالانسان دوارى) هـذا عجز بيت صدره * اطربا وانت قنسرى * وقد تقدم الكلام عليه فى حرف الالف (قوله ولو أقوى لكان أولى الاقواء فى علم القوافى هو اختلاف حركة الروى بالضم والكسر والقصيدة التى منها هـذا البيت مكسورة الروى وانما كان الاقواء أولى وان كان عيبا فى القافية لانه أسهل مما ذكر لان فصحاء المتقدمين استعملوه كثيرا وفى الشرح وقد رأيت فى نسخة هذه الكلمة وهى حرام مضبوطة بضمة على الميم فيكون هـذا الشاعر قد أقوى (قوله بنائه) أى بناء أوان (قوله بناء حاشى فى وقلن حاشى لله) قدم الكلام على هـذا فى حرف الحاء المهملة (قوله العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه) فى الشرح هذا لا مدخل له فى الاعراب فما باله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق فى ديباجة الكتاب وأقول انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا على سبيل الاستطراد (قوله وحتى اجتماع روى وبين) الروى هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر الكلمة من البيت وقيل هى آخر حرف فى البيت الى أول ساكن قبله مع الحركة التى قبل الساكن وقيل مع الحرف الذى قبل الساكن (قوله ما تنقم الحرب الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الباب الاول فى أم (قوله اذا ركبت فاجعلونى الى آخره) فى الصحاح العاند البعير الذى يحود عن الطريق ويعدل عن القصد والجمع عند مثل راكع وركع وأنشد البيت عن أبى عبيدة لكنه ذكر فاجعلانى بدل فاجعلونى (قوله ويسمى ذلك اكفاء) الاكفاء فى علم القوافى اجتماع روى وبين متقاربين فى المخرج فى شعر واحد من اكفأت بمعنى قلبت أو بمعنى أملت لان الشاعر يقلب الروى ويميله عن طريقه الى طريق آخر وفى الشرح لا نسلم ان فى أبيات أبى جهل اكفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها روياو قد نص بعض علماء القوافى على جواز مثل ذلك أعنى كون الياء الساكنة التى لم ينفتح ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم أو لغيره وان كان قليلا (قوله وافادة المبالغة) اللام لتقوية افادة (قوله ياما أملح غزلانا شدن لنا) هذا صدر بيت عجزه * من هؤليائكن الضال والسمر * وتصغير املح قيل راجع الى المصدر وقيل الى المتعجب منه الذى وصف باملح وشدن الغزال يشدن شدونا اذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن امه وأنشده صاحب الصحاح عطون مكان شدن من العطو وهو التناول ورفع الرأس وهؤليائكن تصغير هؤلائكن والضال بتخفيف اللام السدر البرى والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذو شوك (قوله ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك) قال أبو حيان وما حكاه ابن مالك فى ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وان كان خارجا عن القياس * القاعدة الثانية * (قوله * كبير أناس فى بجاد مزمل *) هـذا عجز بيت لامرئ القيس صدره * كان ابانا فى عرانين وبله * وقدم الكلام عليه فى الباب الرابع فى الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة فى الامر التاسع منها وفى الشرح حركة الخفض على الجوار حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين وليست اعرابية ولا بنائية والحاصل انها من جملة صور الاتباع وفى قولهم على الجوار ما يشير اليه (قوله يا صاح بلغ الى آخره) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التأنيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف أصله يا صاحبى فرخم أولا بحذف الكلمة الثانية اجراء له مجرى المركب المزجى ثم رخم ثانيا بحذف الباء والمراد بالذنب هنا الذكر (قوله ولا يكون فى النسق لان العاطف يمنع من التجاور) فى شرح ابن مالك لكتابه المسمى

بالعمدة في الضوء تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وأرجلكم في
قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (قوله
وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم
شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها) قال التفتازاني فان قيل
العطف على الممسوح لا لتمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقته
وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في قوة الاشكال ولا محيص سوى الحمل
على تقدير اعادة العامل في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فيكون الارجل معطوفة على الرأس في الظاهر ومن عطف
الجملة في التحقيق أي وامسحوا بأرجلكم يعني اغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا يفضي الى اضمار
الجار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط وجحر ضب خرب وهو في المعنى
منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما ورد عليه ان الجر بالجوار لم يجئ
مع الالباس وههنا ملبس أجاب بانه لا الباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع وههنا قد ذكر له غاية بقوله الى الكعبين
فدل على ان ليس بجره وعطفه على الممسوح لقصد تعلق فعل المسح به لئلا يفضي الى ما لبس في الشرع وهذا لا يتوقف
على أن يكون كل غسل في الشرع له غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم يضرب
له غاية في الشرع والنقض بمسح الخف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب والسنة غاية لا يصح هو بدونها وأنت خبير بانه لا دلالة
لكلام المصنف يعني الزمخشري على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل * علفتها تبنا
وماء باردا * وهو مع انه ليس من كلام المصنف مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد والى
بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا أرجلكم وأقرب ما قيل في ايجاب غسل الارجل
أن قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالباس فوجب حمل قراءة الجر عليه
بطريق المشاكلة أو الجر على الجوار لانتفاء الالباس بضرب الغاية أو بتقدير وامسحوا بأرجلكم مرادا به الغسل الشبيه
بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد أو بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجواز حمل
قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة أن في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان تصير الآية
بمنزلة المجمل أو تدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا
أوفق بما عليه الاكثرون وأوفى بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء وأقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة
بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني (قوله على ما سيأتي) يعني في آخر القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك
قولهم هنأني ومرأني والاصل أمرأني) في الصحاح هنؤ الطعام يهنؤ هناءة أي صار هنيئا وكذلك هنئ الطعام مثل فقه وفقه عن
الاخفش قال وهنأني الطعام يهنئني ويهنؤني ولا نظير له في المهموز هنأ وهناء وتقول هنئت الطعام أي تهنأت به وكلوه هنيئا
مريئا وكل أمر يأتيك من غير تعب فهو هنيء ولك المهنأ ومرؤ الطعام يمرؤ مراءة صار مريئا وكذلك مرئ قال الاخفش
هو كما تقول فقه وفقه يكسرون القاف ويضمونها ومرأني الطعام يمرأ قال وقال بعضهم أمرأني الطعام وقال الفراء
يقال هنأني الطعام ومرأني اذا اتبعوها هنأني فرؤها بغير ألف واذا أفردوها قالوا أمرأني وفي الشرح والكلام على هذا
لا تعلق له بالاعراب وكذلك الكلام على رجس ونجس وعلى قدم وحدث وعلى بقية ما في هذه القاعدة فلم يكن لذكره معنى
لان المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل وأقول قد عرفت غير مرة ان المصنف انما التزم اجتناب نحو هذا على سبيل
القصد بان يترجم له لا على سبيل الاستطراد كما فعل هنا (قوله اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف)
كل اسم على فعل بفتح الاول وكسر الثاني يجوز فيه كسر الاول وسكون الثاني وفتح الاول وسكون الثاني ثم ان كانت عينه حرف
حلق جاز فيه أيضا كسر الاول تبعا للثاني وأما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك وان لم
تكن عينه حرف حلق فليس فيه من الفرعية الا فتح الاول فسكون الثاني وفي الكشاف في تفسير سورة النساء عند الكلام
على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقرئ لعلمه باسكان اللام كقوله فان أشجعه بضجر كما ضجر بازل * من الادم

دبرت

دبرت صفحتاه وغاربه فسكن الجيم من ضجر والباء من دبرت والبازل البعير الشاب والادم الشديدة السواد وخصت لانها أرق جلودا وصفحتاه جانبا ظهره وغاربه ما بين سنامه وعنقه وفى الالغاز * خليلى دمع العين حزنا كوى القلبا * بفتح دمع لانه فعل ماض من باب علم سكن وسطه للتخفيف ورفع العين لانه فاعله (قوله وقراءة جماعة سلاسلا وأغلالا) بصرف سلاسل لتناسب ما بعده وهو أغلالا وسعيرا (قوله أبى حبه) هو بحاء مهملة مفتوحة فباء موحدة مشددة ﴿ القاعدة الثالثة ﴾ (قوله قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) هذا ظاهر فى ان اللفظ المضمن مستعمل فى المعنيين وقد اختلف فى جواز استعمال اللفظ فى معناه الحقيقى ومعناه المجازى معا بحيث يكون كل واحد منهما متعلق الحكم وهو فرع الاختلاف فى استعمال المشترك فى معنييه فمن أجازه قال بجواز ذلك ومن منعه قال بمنعه وقد مر فى أوائل الباب الخامس شئ من الكلام على التضمين (قوله وقوله تعالى لا يسمعون الى الملأ الاعلى أى لا يصغون) فى الكشاف فان قلت أى فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت اليه يتحدث وسمعت حديثه والى حديثه قلت المعدى بنفسه يفيد الادراك والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله وقال أبو كبير الهذلى حملت به الى آخره) أبو كبير بالباء الموحدة بعد الكاف من شعراء الحماسة وهذا الشعر فى وصف تابط شرا وهزؤدة بجيم مفتوحة فزاى ساكنة فهمزة مضمومة والعقد بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وضمير حملن وهن للنسوة للعلم بهن وان لم يجر لهن ذكر وفى الصحاح الحبائك والحبيكة الطريقة فى الرمل ونحوه وجمع الحبائك حبك وجمع الحبيكة حبائك وقوله تعالى والسماء ذات الحبك قالوا طرائق النجوم وقال الفراء الحبك تكسر كل شئ كالرمل اذا مرت به الريح والماء القائم اذا مرت به الريح ودرع الحديد لها حبك والشعرة الجعدة بكسرها حبك وفى حديث الدجال ان شعره حبك والمهبل المدعو عليه بالهبل أو الكثير اللحم من هبله اللحم اذا أثقله والعرب تزعم أن المرأة اذا وطئت مكرهة فأتت بولد كان نجيبا (قوله كيف ترانى الى آخره) قالبا بالقاف والموحدة والمجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس والجمع المجان بفتح الميم وزياد هو زياد بن أبيه ولد على فراش عبيد بن أسيد الثقفى عبد الحارث بن كلدة زوجة سمية جاريته اسلم زياد فى زمان ابى بكر وولد عام الفتح وقيل غير ذلك وكان كاتبا لعتبة بن غزوان ثم للمغيرة بن شعبة ثم لابى موسى الاشعرى ثم ولى العراق سنة ثمان وأربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدى سر أهل العراق والزهاد والعلماء بموته وقالوا مات طاغية العراق وقال الاصمعى كان زياد يقعد وشريح القاضى الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تمكنى وان حكمت بشئ وغيره أقرب الى الحق فأعلمنيه وكان زياد يحكم ولا يرد عليه شريح شيأ ﴿ القاعدة الرابعة ﴾ (قوله فلهذا قالوا الابوين) فى الاب والام هذا تغليب أحد المتناسبين بالمصاحبة على الآخر بان جعل الآخر موافقا له فى الاسم ثم ثنى وقصد لهما جميعا قال التفتازانى فان قلت لا يكفى فى المثنى الاتفاق فى اللفظ بل لابد من الاتفاق فى المعنى ولذلك تأولوا الزيدين بالمسمين بزيد فلا ينطلق قرآن الاعلى الطهرين أو الحيضتين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون فى التثنية والجمع الاتفاق فى اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له (قوله ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس) الضمير فى لابويه عائد على ما عاد اليه الضمير فى ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما بدل من أبويه مفيد لمعنى التفصيل اذ لولاه لكان الظاهر اشتراكهما فى السدس وهو آكد من لكل واحد من أبويه السدس ليكون ذكرهما مرتين مرة بالاظهار ومرة بالضمير العائد عليهما وفى البحر قال الزمخشرى والسدس مبتدأ وخبره لابويه والبدل متوسط بينهما انتهى وقال أبو البقاء السدس رفع بالابتداء ولكل واحد منهما الخبر ولكل بدل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا البدل هو بدل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير ولا يتوهم انه بدل شئ من شئ وهما لعين واحدة لجواز أبواك يصنعان كذا وامتناع كل واحد منهما يصنعان كذا بل تقول يصنع كذا وفى قول الزمخشرى والسدس مبتدأ وخبره لابويه نظر لان البدل هو الذى يكون الخبر له دون المبدل منه كما فى قولك أبواك كل واحد منهما يصنع كذا اذا أعربنا كلا بدلا وكما تقول ان زيدا عينه حسنة فلذلك ينبغى ان يكون اذا وقع البدل خبرا فلا يكون المبدل منه هو الخبر واستغنى عن جعل المبدل منه خبرا بالبدل كما استغنى عن الاخبار عن اسم ان المبدل منه بالاخبار عن البدل انتهى ما فى البحر وقال التفتازانى يعنى

أى الزمخشرى انه لا حاجة الى ان يجعل لابويه خبر مبتدا محذوف أى لابويه الثلث ثم بين قسمة الثلث عليهما بقوله لكل واحد منهما السدس دفعا لوهم ان يكون للاب ضعف ما للام وذلك ان الحكم المعلق بالمثنى أو المجموع قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد فبين بالبدل أن القصد الى الثانى وبهذا يندفع ما يقال ان البدل ينبغى أن يكون بحيث لو سقط استقام الكلام معنى وههنا لو قيل لابويه السدس لم يستقم (قوله ومنه ورفع أبويه على العرش) انما يكون منه على قول غير ابن اسحق ان أم يوسف عليه السلام كانت ماتت وتزوج يعقوب عليه السلام باختها وأما على قول ابن اسحق ان أمه كانت باقية تحت أبيه فهو من الاول (قوله والمشرقين والمغربين) هذا عطف على الابوين أى وقالوا المشرقين والمغربين وفى تفسير قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد مشرقى الصيف والشتاء ومغربيهما وقيل مشرقا الشمس والقمر ومغرباهما وعن ابن عباس للشمس مشرق فى الصيف مصعد ومشرق فى الشتاء منحدر انتهى وهذا والله أعلم مراد مجاهد بمشرقى الصيف والشتاء وقيل المشرقان مطلع الفجر ومطلع الشمس والمغربان مغرب الشفق ومغرب الشمس (قوله ومثله الخافقان فى المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب) لانه يقال خفقت النجوم خفوقا غابت وأخفقت اذا تولت للغروب لكن فى الصحاح والخافقان أفقا المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فيهما انتهى وعلى هذا فلا تغليب فيه ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب (قوله والقمرين فى الشمس والقمر) هذا من تغليب أحد المتناسبين بالمشابهة على الآخر قال التفتازانى وينبغى ان يغلب الاخف لفظا الا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين انتهى وقال ابن الحاجب فى أماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وأبا بكر أفضل من عمر قال السبكى بهاء الدين وقد يرد عليه البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وفى الشرح وفيه نظر اما أولا فلان كون البحر حقيقة فى الملح دون العذب ليس أمرا متفقا عليه لقد ذهب جماعة من أهل اللغة الى أن البحر هو الماء الكثير ملحا كان أو عذبا وأما ثانيا فلان العذب أعلى باعتبار أنه مما تلذه النفوس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وان كان الملح أعظم جرما وذكر ابن السبكى عن شرح التبيان للطيبى ان شرطه تغليب الاعلى على الادنى (قوله وقال المتنبى واستقبلت قمر السماء الى آخره) قبل هذا البيت

نشرت ثلاث ذوائب من شعرها * فى ليلة فأرت ليالى أربعا

(قوله وقال التبريزى يجوز أنه أراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر وأقول هذا ادعاء من الشاعر ومبالغة بجعل هذه المرأة قمرا فلا يقدح فيه كونه مستلزما لخلاف الواقع وهو اجتماع قمرين أو اجتماع شمس وقمر وقال الصفدى فى كتابه رشف الزلال فى وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى فى وقت واحد القمر ووجها وانما التحقيق انها لما استقبلت قمر السماء ارتسم خياله فى وجهها فرآهما فى وقت واحد كما تقابل الاشكال المرآة فتنطبع الصور فيها فترى المرآة والاشكال المنطبعة فيها فى وقت معا وأقول يأبى هذا التحقيق جعله وجهها قمرا وليس ذلك الا لاضاءته واشراقه والاجرام المضيئة المشرقة لا تنطبع فيها الصور وفى الشرح وما أحسن قول القائل

رأت قمر السماء فاذكرتنى * ليالى وصلها بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعينى

وهذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقى هو وجهها وان قمر السماء ليس قمرا حقيقيا وانما اطلق ذلك عليه مجازا لمشابهته لوجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعينى يرشد اليه انتهى وأقول ذكر هذا المعنى الصفدى فى رشف الزلال وعبارته وأحسن ما يمكن أن يقال فى هذا ان معنا قمرين قمر حقيقى وهو قمر السماء وقمر مجازى وهو وجه المحبوب فهو يقول هى رأت القمر المجازى وهو قمر السماء وأنا رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى لانها نظرت الى قمر السماء وهو نظر الى وجهها فصح انه رأى بعينها وهى رأت بعينه وهذه مبالغة وافراط فى الوصف وهى عادة الشعراء أن يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقى والذى فى السماء هو القمر المجازى انتهى وذكر الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبان الشافعى الصوفى رحمه الله تعالى معنى هذين البيتين فى بعض تصانيفه فقال يشير هذا الشاعر الى ان قمر السماء من عشاق محبوبته وان محبوبته رأته ذات ليلة فكسته برؤيتها له نور جمالها ومحاسن صفاتها وألقت عليه شبهها وأعارته اسمها فاذكرت هذا العاشق بتلك الليالى التى وصلته بالرقمتين وانها بوصالها له أفنته عن صفاته وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما بنظره ولهذا قال كلانا ناظر قمرا أى قمرا واحدا تعدد مظهره لكنها تنظره بعينه وهى عين المحبة لان المحب صار محبوبا وهو ينظر

بعينها

بعينها لانها عارته عينا رآها بها فكأن البصر لها نفسها (قوله وماذكرناه أمدح) لان فيه جعل وجهها شمسا وهو أبلغ من جعله قمرا (قوله وقالوا العمرين فى أبى بكر وعمر) هذا أيضا من تغليب أحد المناسبين على الآخر وقال ابن رشيق فى العمدة ان الكسائى قال ان التغليب فى العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان أيام عمر أطول من أيام أبى بكر وكذلك ذكر ابن الشجرى (قوله واسم المخاطبين على الغائبين فى قوله تعالى اعبدوا ربكم) يعنى ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين على الغائبين فاسم مرفوع بالعطف على من وهذا تغليب المخاطب على الغائب فان الخطاب فى لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب أولا والذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة آخرا لان لعلكم يتعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون (قوله والمذكرين على المؤنثة حتى عدت منهم) المذكرين عطف على المخاطبين والمعنى ولاجل الاختلاط اطلق وصف المذكرين على المؤنثة وهذا من تغليب الذكور على الاناث بان أجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم طريقة اجرائها على الذكور خاصة نحو قوله تعالى وكانت من القانتين فان مريم عليها السلام جعلت من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل أن لا تكون من للتبعيض بل تكون لابتداء الغاية أى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من أعقاب هرون أخى موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له (قوله والملائكة على ابليس) يعنى ولاجل الاختلاط اطلق اسم الملائكة متنا ولا ابليس حتى استثنى منهم وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير ذلك الجنس مغمور فيما بين تلك الافراد بان اطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذقلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وقيل لا تغليب فى الآية فان الجن ايضا كانوا مأمورين مع الملائكة لكنه استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر مأمورون بالتذلل لاحد والتوسل به علم ان الاصاغر أيضا مأمورون به والضمير فى فسجد واراجع الى القبيلتين وكانه قال فسجد المأمورون بالسجود الا ابليس (قوله ومن التغليب أولتعودن فى ملتنا بعد لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا) هذا من تغليب الاكثر من جنس على الاقل منه بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيبا عليه السلام دخل بحكم التغليب فى العود الى ملتهم مع انه لم يكن فى ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان فى ملتهم من آمن به وفى الشرح وفى الآية تغليب ثان وهو تغليب شعيب عليه الصلاة والسلام فى الخطاب عليهم وقد يكون فى المتن اشارة اليه لمن تأمل (قوله ومنه جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام) فى المطول فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والاماصح ذكر الجميع أعنى الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والاماصح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففى لفظ كم تغليبان ولولا التغليب كان القياس أن يقال يذرؤكم واياها كذا فى الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل أن يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم أيها الناس فى هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيألكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها أزواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام أزواجا وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من أنفسها أزواجا انتهى ما فى المطول (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) فى الشرح يعنى ان الآية الثانية من قبيل ما روعى فيه المعنى دون اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد اليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر وطريقه الغيبة لكن لما كان المعنى به هنا المخاطبين بقوله أنتم روعى معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وأما الآية الاولى فروعى فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعى لفظه دون معناه فقيل آمنوا بضمير الغيبة وأقول اما قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تغليبا قال التفتازانى وهو تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس ياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكن لما كان فى المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهى ولا يخفى أن قول المصنف وانما هذا من مراعاة المعنى لا يدفع

التغليب اذلامنافاة بين مراعاة المعنى و بين تغليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تغليب المعنى وأما يا أيها الذين آمنوا فلا تغليب فيه لأن التغليب اذا كان للمعنى على اللفظ لا يكون للفظ على المعنى واتما فيه مراعاة اللفظ اذحق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة ﴿القاعدة الخامسة﴾ (قوله الى ملك الى آخره) الشاهد فى قوله وزال الراسيات فان المراد وشارفت الراسيات الزوال (قوله ومنه فى غيره) أى ومن التعبير بالفعل عن ارادته فى غير الشرط (قوله وقيل هما على حذف مضافين أى خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم) أى خلقنا أباكم آدم حينا غير مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره (قوله ثم دنى فتدلى) الضمير فى الفعلين لجبريل عليه السلام أى ثم دنى من النبى فتدلى فتعلق به وهو تمثيل لعروجه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم تدلى من الافق الاعلى فدنى من الرسول فيكون فيه اشعار بانه عرج به غير منفصل عن محله وتقرير لشدة قوته فان التدلى استرسال مع تعلق كتدلى الثمرة (قوله فارقنا الى آخره) الجماع هنا الاجتماع والوطر الحاجة ولا يبنى منه فعل والجمع أوطار فى الشرح ولقد كان المصنف فى غنية بما أورده من الكتاب والسنة عن ايراد هذا البيت وقد وقع فى الحماسة لابى تمام قول ربيع ابن مالك يرثى مالك بن زهير العبسى من كان مسرورا بمقتل مالك * فليأت نسوتنا بوجه نهار يجد النساء حواسرا يندبنه * بالصبح قبل تبلج الاسحار وقال الامام المرزوقى انى لأتعجب من أبى تمام مع تكلفه ذم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليأت نسوتنا وهى لفظة شنيعة جدا وأصلحه المرزوقى بقوله فليأت ساحتنا ثم على قول الربيع اعتراض وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبلج الاسحار فكيف قال قبل تبلج الاسحار واجيب بانه أراد بقوله يندبنه بالصبح يصفنه بالخلال المضيئة والمناقب الواضحة التى هى كالصبح (قوله وأما قراءة الكسائى وتقديرها هل تستطيع سؤال ربك) قراءة الكسائى بمثناة فوقية وادغام اللام هل فيها ﴿القاعدة السادسة﴾ (قوله جارية الى آخره) تقطع بضم المثناة الفوقية وفتح القاف وفى الصحاح ومض البرق يمض ومضا وومیضا لمع لمعا خفيفا ولم يعترض فى نواحى الغيم وكذلك أومض فاما اذا لمع واعترض فى نواحى الغيم فهو الخفق فان استطال فى وسط السماء من غير أن يعترض يمينا وشمالا فهو العقيقة ويقال أومضت المرأة اذا سارقت النظر (قوله يغشون حتى لا تهر كلابهم) هذا صدر بيت عجزه * لا يسألون عن السواد المقبل * وتقدم الكلام عليه فى حرف الحاء فى حتى ﴿القاعدة السابعة﴾ (قوله وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله) تقدم الكلام على هذه الآية فى حرف الالف فى أن المفتوحة (قوله لعمرك ما الفتيان الى آخره) ان تنبت اللحى فى تأويل نبت اللحى وهذا المصدر فى تأويل اسم الفاعل أى ما الفتيان نابتى اللحى واللحية بكسر اللام تجمع على لحى بكسرها كقربة وقرب وعلى لحى بضمها كدورة وذرى وندى الرجل اذا جاد فهو ند (قوله فقيل هو على ذلك) أى على تأويل ان وصلتها بالمصدر وتأويل المصدر باسم الفاعل (قوله ويرده عدم صلاحيتها) أى صلاحية أن بعد عسى للسقوط فلا تكون زائدة لان الزائد هو الذى يصلح للسقوط وقيد بالا كثر لان أن تسقط بعد عسى قليلا (قوله وأما قول أبى الفتح فى بيت الحماسة حتى يكون عزيزا الى آخره) هذا دفع لما يتوهم من قول أبى الفتح يجوز كون أن زائدة فى هذا البيت والحال أن مدخولها منصوب أن الزائدة تعمل وقبل هذا البيت ومن تكرمهم فى المحل أنهم * لا يعلم الجار فيهم أنه جار والتكرم تفعل من الكرم والمحل القحط وحتى متعلقة بلا يعلم ومعنى يبين جميعا يفارق وهو مجتمع الحال وقال غير أبى الفتح أن فى البيت ليست بزائدة بل أظهرت فى المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة للاضمار فى الاول لانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره) المنصوب مبتدأ ولا يليق الى آخره خبره وهذا الذى ذكره ينتقض بغير فانها تنصب على الاستثناء ومعناه قائم بما بعدها ﴿القاعدة الثامنة﴾ (قوله وسخلتها) فى الصحاح السخلة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان والمعز ساعة وضعه وفى القاموس السخلة ولد الشاة ما كان (قوله وأى فتى هيجاء أنت وجارها) فتى مضاف الى هيجاء وهى بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على فتى (قوله ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو وفى الاصح الا فى الشعر) احترز بالاصح عن مذهب الفراء أن ذلك يكون فى النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له (قوله ان يسمعوا الى آخره) فى الصحاح ويقال صار هذا الامر سبة بالضم أى عارا يسب به ورجل سبة أى يسبه الناس وسببة أى يسب الناس (قوله اذ لا يضاف كل وأى الى معرفة مفردة) سبق فى حرف الكاف فى الكلام على كل أنها لاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فكان ينبغى أن يقال يمنع

كل سطانها الان كلا اذا أضيفت الى مفرد معرفة أفادت عموم الاجزاء والمقصود هنا انما هو عموم الافراد ﴿القاعدة التاسعة﴾ (قوله فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان فى الدار أو عندك زيدا جالسا) هذا عند جمهور البصريين وذهب ابن السراج وأبو على الى جواز ايلاء كان وأخواتها معمول خبرها فى نحو كان طعامك يأكل زيد دون كان طعامك زيدا يأكل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا (قوله وفعل التعجب) هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما ان قوله وقدموهما عطف على فصلوا بهما وقوله على الفعل عطف على قوله على الاسم مشارك له فى العامل وهو وقدموهما دون قبده وهو خبرين (قوله ولا تلحنى الى آخره) فى الصحاح لحيت الرجل ألحاه لحيا اذا لمته فهو ملحى والجم الكبير والبلابل جمع بلبال وهو الهم ووسواس الصدر (قوله و بين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن) فى الشرح ليس الفصل بين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه فى التسهيل وغيره (قوله أبعد بعد تقول الدار جامعة) هذا صدر بيت عجزه * شملى بهم أم دوام البعد محتوما * وفى الصحاح جمع الله شمله أى ما تشتت من أمره والمحتوم بالحاء المهملة من الحتم وهو القضاء المبرم وحتمت عليه الشئ أوجبته والحاتم القاضى (قوله اذن والله نرميهم بحرب) هذا صدر بيت عجزه * يشيب الطفل من قبل المشيب * (قوله * فما كل حين من توالى مواتيا *) هذا عجز بيت صدره * باهبة حزم لذوان كنت آمنا * و يروى من توالى مواليا (قوله * وما كل من وافى منى أنا عارف *) هذا عجز بيت صدره * وقالوا تعرفها المنازل من منى * (قوله أبا خراشة الى آخره) تقدم الكلام عليه فى ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون (قوله وأما المسئلة الاخيرة) هى تقدم الظرف على عامله المعنوى ﴿القاعدة العاشرة﴾ (قوله من فنون كلامهم القلب) هو أن يجعل أحد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه و يكون المعنى تابعا كما اذا وقع ماهو فى موقع المبتدا نكرة وماهو فى موقع الخبر معرفة والثانى ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه وقبل السكاكى القلب مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة والمصحح عليه كمال البلاغة وأمن الالباس و يأتى فى المحاورات وفى الاشعار وفى التنزيل ورده غيره مطلقا وقيل ان تضمن اعتبار لطيفا غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف قبل وان لم يتضمن اعتبار لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال (قوله كان سبيئة من بيت رأس الى آخره) هذا البيت من قصيدة فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم وهجو ابى سفيان ابن حرب قبل اسلامه وخبر كأن قوله بعد هذا القول على انيابها أو طعم غض * من التفاح هصره اجتناء وفى الصحاح سبأت الخمر سبأ ومسبأ اذا اشتريتها لتشربها ولا يقال ذلك الا فى الخمر خاصة والاسم السباء على فعال بكسر الفاء ومنه سميت الخمر سبيئة فاما اذا اشتريتها لتحملها الى بلد آخر قلت سبيت الخمر بلا همزة و بيت رأس قرية فى الشام مشهورة بجودة الخمر والغض بمعجمتين الطرى وهصرت الغصن و بالغصن بفتح الهاء وتشديد الصاد اذا أخذت برأسه فاملته اليك شبه ريق المرأة بخمر مزجت بعسل أو بطعم تفاح طرى (قوله ومهمه مغبرة أرجاؤه الى آخره) المهمه المفازة والمغبرة المتلوثة بالغبرة والارجاء النواحى جمع رجى بالقصر (قوله فعكس التشبيه مبالغة) يعنى ان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة (قوله فان أنت الى آخره) فى القاموس النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفزع (قوله ولا تهيبنى الى آخره أصل تهيبنى تتهيبنى فحذف منه احدى التاءين والمومات المفازة والاصداء جمع صدى وهو ههنا ذكر البوم أو طائر صغير يصر بالليل وقال العديس الصدى هو هذا الطائر الذى يصر بالليل و يقفز قفزانا و يطير والناس يرونه الجندب وانما هو الصدى فاما الجندب فهو أصغر من الصدى والسحر قبيل الصبح (قوله وقول القطامى فلما ان جرى الى آخره) القطامى بضم القاف وجواب لما قوله بعد هذا البيت أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن ان لن تسطاعا والسمن بكسر السين وفتح الميم وصحفه بعضهم بفتح السين وسكون الميم فقال شبه ثريدا كثيرا عليه سمن بالقصر الذى طين بالسياع وقبل هذا البيت ماهو صريح فى انه يصف ناقته وهو فلما ان مضت سنتان عنها * وصارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ماترى البصراء فيها * فآلينا

علیها ان تباعا وفی الشرح ورأیت البیت المذکور فی شعر القطامی فی نسخة قدیمة صحیحة علی هذه الصورة فلما ان جری سمن علیها * کما طینت بالفدن السیاعا والعسن بالضم الشحم القلیل وقال الشیخ بهاء الدین السبکی ویروی بطنت کذا رأیته فی الصحاح وحلیة المحاضرة للحاتمی والتوسعة لابن السکیت وجعله قلبا وفیه نظر لانه یجوز ان یرید انه جعل القصر بطانة للطین لانه داخله فلا قلب وکل ما کان ظاهره لغیره کان الغیر بطانة له انتهی (قوله ومنه فی الکلام ادخلت القلنسوة فی رأسی وعرضت الناقة علی الحوض) لان القلنسوة ظرف والرأس مظروف ولما کان المناسب ان یتحرك المظروف نحو الظرف ویؤتی بالمعروض عند المعروض علیه وههنا الامر بالعکس قلبوا الکلام رعایة لهذا الاعتبار (قوله ورد علی الزمخشری فی الآیة) فقال بعد ما ذکر کلامه لا ینبغی حمل القرآن علی القلب اذ الصحیح انه ضرورة واذا کان المعنی صحیحا دونه فلا حامل علیه ولیس فی قولهم عرضت الناقة علی الحوض ما یدل علی القلب لان عرض الناقة علی الحوض وعرض الحوض علی الناقة صحیحان انتهی وقال بهاء الدین السبکی لم ینفرد الزمخشری بجعل عرضت الناقة علی الحوض مقلوبا بل ذکره الجوهری وغیره وحکمته ان المعروض لیس له اختیار والاختیار انما هو للمعروض علیه لانه قد یقبل وقد یرد فعرض الحوض علی الناقة لا قلب فیه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها علیه مقلوب لفظا وعرض الکفار علی النار لیس بمقلوب لفظا للمعنی الذی أشرنا الیه وهو انهم مقهورون فکأنهم لا اختیار لهم والنار متصرفة فیهم وهم کالمتاع الذی یتصرف فیه من یعرض علیه کما قالوا عرضت الجاریة علی البیع وعرضت القاتل علی السیف والجانی علی السوط والنار لما کانت هی المتصرفة فی العود قیل عرضت العود علی النار وهذا الذی قلناه غیر ما قاله شیخنا أبو حیان وغیر ما قاله الزمخشری وحاصله ان الذی فی الآیة قلب معنوی ولا شذوذ فیه والذی فی عرضت الناقة قلب لفظی وهو شاذ انتهی (قوله ویقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود فی الحرباء) فی الشرح الجوزاء برج فی السماء کذا فی القاموس واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر اللیل وطال النهار عکس حلولها ببرج القوس انتهی وأقول قصر اللیل مطلقا یکون اذا حلت الشمس فی الجدی وهو برج تحله الشمس قبل الجوزاء باربعة بروج وقصر اللیل عن النهار یکون بعد استوائهما اذا حلت الشمس بالحمل وهو برج بینه وبین الجوزاء برج واحد وقصر اللیل غایة قصره یکون اذا کانت الشمس بالدرجة الاخیرة من الجوزاء فلا یصح قول القائل اذا حلت الشمس بالجوزاء قصر اللیل لاقتضائه ان ذلك یکون اذا کانت الشمس بالدرجة الاولی منها وههنا واقعة مناسبة حکاها الخطیب فی تاریخه عن أبی محمد اسماعیل بن أبی منصور موهوب الجوالیقی البغدادی قال کنت فی حلقة والدی والناس یقرؤن علیه فوقف علیه شاب وقال یا سیدی بیتان من الشعر لم أفهم معناهما وهما وصل الحبیب جنان الخلد أسکنها * وهجره النار یصلینی به النارا فالشمس فی القوس أمست وهی نازلة * ان لم یزرنی وفی الجوزاء ان زارا فقال له والدی یا بنی هذا من علم النجوم لا من علم الادب ثم قام من الحلقة وآلی علی نفسه ان لا یجلس فی حلقته حتی ینظر فی علم النجوم ویعرف تسییر الشمس فنظر فی ذلك وعرف ثم جلس فی الحلقة ومعنی البیت ان محبوبه اذا لم یزره فلیله فی غایة طوله وان زاره فلیله فی غایة قصره فکنی بکون الشمس نازلة بالقوس عن غایة طول اللیل لان ذلك لا یکون الا والشمس فی هذا البرج وبکونها نازلة بالجوزاء عن غایة قصره لان ذلك لا یکون الا والشمس فیها ثم المراد بطلوع الجوزاء فیما ذکره المصنف طلوعها بالفجر وهو زمان شدة الحر وانما کان انتصاب الحرباء فی ذلك الوقت لانها دویبة ضعیفة لا عظم فیها فیحصل بقوة الحر اشتدادها ومن خاصة هذه الدابة انها تدور کیف دارت الشمس لمحبتها لها وقوله وقد مضی تأویلهما مضی ذلك فی القاعدة الخامسة ❁ (القاعدة الحادیة عشر) ❁ (قوله من ملح کلامهم تقارض اللفظین) ملح الکلام الاحادیث التی تستملح منه أی تعد ملیحة واحدها ملحة کغرفة وغرف والتقارض بالقاف والضاد المعجمة من القرض استعیر هنا التلبس کل واحد من اللفظین بحکم الآخر (قوله أن تقرآن علی اسماء الی آخره) ذکر المصنف هذا البیت فی ان المفتوحة الساکنة النون وقبله یا صاحبی فدت نفسی نفوسکما * وحیثما کنتما لاقیتما رشدا ان تحملا حاجة لی خف محملها * تستوجبا منة عندی بها ویدا (قوله بدلیل ان المعطوفة علیها) فی الشرح لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها علی ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر علی مصدر ولا یمنعه أحد وأقول المراد بالدلیل هنا ما یفید الظن والرجحان ولیس المراد ان ذلك دلیل من جهة امتناع عطف ان الناصبة وصلتها علی ان المخففة وصلتها بل من جهة ان الظاهر أن الثانیة من نوع الاولی والثانیة لیست مخففة من ثقیلة فکذا الاولی (قوله واهمال ما حملا علی ان کما روی من قوله علیه الصلاة والسلام کما تکونوا یولی علیکم ذکره ابن الحاجب)

الشرح

الشرح لاحاجة ان تجعل ماناصبة هنا فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة
وقد سمع ذلك نظما ونثرا قال الشاعر أبيت أسرى وتبيتي تدلكي وقد خرج على ذلك قراءة قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء
أي يتظاهران وقوله صلى الله عليه وسلم لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لو يشأ طار بها ذو ميعة) هذا
صدر بيت عجزه ۔لاحق الآطال نهد ذو خصل والميعة بفتح الميم وسكون المثناة التحتية بعدها عين مهملة النشاط وأول جرى
الفرس والآطال جمع اطل وهي الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في لو
(قوله اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روى في الحديث فان لا تراه فانه يراك) في الشرح قد مضى في فصل لو ان السيد
خرج قوله ● كان لم ترا قبلي أسيرا يمانيا * على انه جاء على لغة راء فاصله يراء حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم أبدلت الهمزة
الساكنة ألفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث متأت وأقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللغة لقيل فانه يرؤك
بالهمزة وكون تراه في الشرط من لغة ويراك في الجواب من لغة أخرى من غير دليل بعيد (قوله وبهذا) أي بانه لابد من جواز
مجئ الحرف المتروك مكان الحرف المذكور (يقدح في تخريج الحديث السابق) وهو فان لا تراه فانه يراك على ماذكر ابن مالك
من ان أن أعطيت فيه حكم لو في الاهمال اذ لا يجوز فلولا تراه فانه يراك أمامعنى فلانعكاس المعنى المراد لان لولا حينئذ دالة على
امتناع جوابها لوجود ما يليها وأما لفظا فلان لولا هذه لا يقع بعدها الا المبتدأ (قوله والظاهر انه) أي الحديث السابق اعني الا
تراه فانه يراك (يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتق ويصبر فان الله باثبات يا يتق وجزم يصبر) فقد ذكر
المصنف في الباب الرابع في أقسام العطف هذه القراءة وذكر فيها وجهامنها ماذكره هنا وهو اجراء المعتل مجرى الصحيح
(قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل) هذا عجز بيت صدره فاستغن ما اغناك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذا (قوله
واعطاء لن حكم لم في الجزم) في الشرح تأمل هذا مع قول المصنف قبل ذلك بنحو سطرين وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على
ما يحل محله فان فيه تنافيا وذلك انه اذا أتى المتكلم بلن علم ان غرضه النفي في المستقبل لا الماضي فليس المحل لم فكيف صح أو
حسن حمل لن عليها وأقول تأملنا ذلك فلم نجد فيه تنافيا وذلك ان قول الشاعر الآتي يمنع ان يكون غرضه النفي في المستقبل كما
يمنع ان يكون غرضه النفي في المضي فلن في البيت أريد بها مجرد النفي وقامت مقام لم في الجزم فقط وحلت محلها في ذلك (قوله قد
بلغت ● نجران أو بلغت سوآتهم هجر) هذا بيت حذف أوله وهو مثل القنافذ هداجون والقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ حيوان
معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذي يمشي في ارتعاش من هدج الظليم اذا مشى في ارتعاش ونجران بلد باليمن وفي
القاموس وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر يوم وليلة مذكر مصروف وقد يؤنث ويمنع واسم لجميع أرض البحرين ومنه
المثل كمبضع تمر الى هجر وقرية كانت قرب المدينة اليها ينسب القلال أو ينسب الى هجر اليمن (قوله هما خطتا اما أسار ومنة)
هذا صدر بيت عجزه ● واما دم والقتل بالحر أجدر ● والخطتان تثنية خطة بمعنى الامر والقصة (قوله ان من صادعقعقا الى
آخره) في القاموس العقعق طائر أبلق يشبه صوته العين والقاف والبوم والبومة بضم الموحدة طائر كلاهما للذكر والانثى
وفي الشرح لادليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر أراد عقعقان على لغة من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلاث
ويكون بوم مرفوعا على انه مبتدأ حذف خبره أي ومعه ما بوم (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب
واعطاء الضارب الوجه حكم الحسن الوجه في الجر) حق اسم الفاعل المعرف باللام أن لا يضاف الى ما عرف بها لعدم افادة
اضافته التخفيف وحق الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا تنصب المعرف بها لانها لا تكون الا من فعل لازم لكنهما لما تشابها
من حيث ان كلاهما صفة معرفة باللام متصلة بالمعرف بها حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجر وحمل الحسن الوجه
على الضارب الرجل في النصب والتخفيف في اضافة الصفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ
واستتاره في الصفة وقلب الضمة كسرة اذ أصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه
فاعل الصفة (قوله وقدمر ذلك) يعني في آخر القاعدة الاولى والحمد لله على التمام
وعلى نعمه العظام ومنته الختام ونسأله حسن الختام والفكاك
من ربقة الآثام وان يحشرنا في زمرة نبينا محمد عليه أفضل
الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه السادة الكرام

﴿ولما فاح مسك الختام قال مقرظا له حضرة الشاب النجيب الشيخ أحمد الازهرى نجل حضرة الشيخ أحمد الدسوقى نائب محكمة السويس الشرعيه﴾

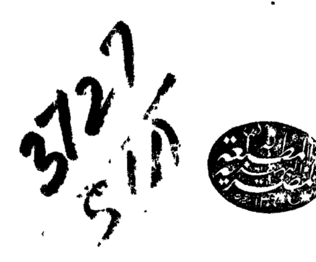
الحمد لله الذى رفع درجات العلماء وخفض من عداهم من الجهلاء وان كانوا أغنياء والصلاة والسلام على خير العباد القائل أنا أفضل من نطق بالضاد وعلى آله الذين نحوا نحو اشاراته الشريفة واقتدوا بأفعاله المرضية المنيفة وبعد فقد تم طبع حاشية العالم العلامه والحبر الفهامه الشيخ الشمنى وبهامشها شرح العلامة بدر الدين الدمامينى كل منهما على مغنى اللبيب ولعمر الحق ان هذا الكتاب العزيز المنال البهى المثال جدير بأن يعض عليه بالنواجذ ويحل محل النظر ويوضع فى غشاء القلوب لما اشتمل عليه من الاحكام النحويه وتعليلاتها المتجهة العقليه كيف وهو كتاب طالما تشوف الى رؤيته نظر الماهرين وتشوق الى الحصول عليه قلب الطالبين

كتاب لو رآه طالبوه * لضاق بهم من الفرح الفضاء
وخروا سجدا لله شكرا * فان الشكر يعقبه الجزاء
وانى قاصر قولا فيا من * أردت مديحه قل ما تشاء

لا سيما وقد تحلى جيده بطبعه بمطبعة صاحب الفضل الشهير والقدر الخطير حضرة محمد أفندى مصطفى الكائنة بجوار القطب الدردير مجملا بتصحيح جملة من حضرات الفضلاء الفخام والعلماء الكرام وبأيديهم النسخ المعتبرة المضبوطة على ذمة صاحب الوصف المنيف السيد محمد الشريف الذى أخذ بمجامع القلوب بباهر صفاته الجيده واسترأس رقاب العباد بظاهر مآثره العديده ولا غرو أن أضحت ألسنة العقلاء تهتف بجميل الثناء على حضرته فانه كتاب كان بعيد الاستحصال فصيره بهمته قريب المنال ولا شك ان هذا يعد من جميل مآثره الجليله ومع ذلك فعزيز على مثلى أن يأتى بلفظ يحيط ببعض كنه أوصافه الجميله لا زال مصدر الكل الطرف ومورد الكل التحف وجاء تمام الطبع موافقا ٢٤ خلت من شهر ذى الحجة سنة ١٣٠٥ من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام

وعلى الله حسن الختام

آمين



﴿فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الشمني﴾

صحيفه

صحيفه

صحيفه

صحيفه